النكت
على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى ٩١١ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور فاخر جبر مطر

الجزء الأول

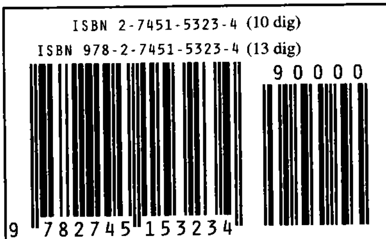



دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: AL-NUKAT
ᶜALĀ AL-ᵓALFIYYAH WAL-KĀFIYAH
WAL-ŠĀFIYAH WAL-ŠUḎŪR WAL-NUZHAH
classification: Syntax
Author: Jalāluddīn al-Sayūṭi
Editor: Dr. Fāḫir Jabr Maṭar
Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages: 904 (2 volumes)
Year: 2007
Printed in: Lebanon
Edition: 1st

الكتاب: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة
التصنيف: نحو
المؤلف: الإمام جلال الدين السيوطي
المحقق: د. فاخر جبر مطر
الناشر: دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 904 (جزءان)
سنة الطباعة: 2007
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير تقدم بها المحقق لنيل تلك الدرجة العلمية من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٨٣، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان.


ISBN 2-7451-5323-4 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5323-4 (13 dig)
90000
9 782745 153234



دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان





الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبة،
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف:١٢/١١/٨١٠ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح -بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
sales @al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com



مُقَدِّمَةُ التحقيق

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسلينَ، مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ، فكتابُ (النُّكَتِ) في النَّحوِ والصَّرفِ من الكتبِ التي تَفَرَّدَ السّيوطيُّ في تأليفها، وَيُعَدُّ هذا الكتابُ من الموسوعاتِ النَّحويةِ والصَّرفيَّةِ، وَأَنَّ مسائلَهُ تدورُ حولَ كتبِ ابنِ مالكٍ وابنِ الحاجبِ وابنِ هشامٍ، فضلاً عن كتبِ شرّاحِ هذهِ الكتبِ. وَمُؤَلِّفُ الكتابِ عَلَمٌ من أعلامِ الفكرِ العربيِ الإسلاميِّ، وقد امتازَ من بين سائر المؤلفينَ بكثرةِ مؤلفاتهِ في مختلفِ الفنونِ، إذْ أَلَّفَ أكثرَ من ستمائةِ مُؤَلَّفٍ بينَ مُطَوَّلٍ وموجَزٍ، منها كُتُبٌ في علومِ القرآنِ والتفسيرِ والفقهِ والحديثِ والتاريخِ واللغةِ والنحوِ وغيرِ ذلكَ من العلومِ، كالآدابِ والإنشاءِ والمقاماتِ، وكانت النزعةُ الموسوعيةُ صفةً ملازمةً للسِّيوطيِّ في مُؤَلَّفاتِهِ، فهو يُعَدُّ دائرةَ معارفٍ واسعةً، وقد برعَ في علومٍ كثيرةٍ ذَكَرَهَا في كتابهِ حسن المحاضرة فقال: "رزقتُ التَّبَحُّرَ في سبعةِ علومٍ: التفسيرِ والحديثِ والفقهِ والنَّحوِ والمعاني والبيانِ والبديعِ. . . ودونَ هذهِ السبعةِ في المعرفةِ: أُصولُ الفقهِ والجدلُ والتصريفُ، ودونها الإنشاءُ والتَّرَسلُ والفرائضُ، ودونها القراءاتُ ولم آخذْها عن شيخٍ، ودونها الطِّبُّ (١)".

إنَّ أصلَ هذا الكتاب هو رسالةُ ماجستير تَقَدَّمْتُ بها لنيلِ تلكَ الدرجةِ العلميَّةِ من كلِّيَّةِ الآداب بجامعةِ بغداد عام ٩٨٣، إذْ كان حُبِّي للغةِ العربيةِ وعلومِهَا دفعني ليكونَ موضوعُ رسالتي التي أتقدَّمُ بها لنيلِ درجةِ الماجستير تحقيقًا لمخطوطٍ باللغةِ العربيةِ، وليكونَ لي شرفُ المشاركةِ في إحياءِ التُّراثِ العربيِّ الإسلاميِّ، فتوجَّهْتُ إلى الأُستاذ الفاضل الدكتور حاتم صالح الضامن لأَستشيرَهُ في اختيارِ موضوعٍ، فعرضَ عليَّ تحقيقَ كتابِ النُّكَتِ للسِّيوطيِّ ت ٩١١هـ. وَلَمَّا عرضتُ الموضوعَ على أستاذي الكريم الدكتور عدنان محمد سلمان شَجَّعَني على تحقيقهِ وتَفَضَّلَ عليَّ مشكوراً بتقديمِ نسخةٍ مُصَوَّرَةٍ من كتابِ النُّكَتِ عن نسخةِ دارِ الكتبِ المصريَّةِ رقم٣٦٠ نحو، كانت بحوزته، فمضيتُ بالعملِ تحتَ إشرافِهِ، وجمعتُ ثماني نسخٍ من الكتابِ لكي أُخرجَ نسخةً قريبةً مِمَّا كتبَ مُؤَلِّفُهَا لينتفعَ الباحثونَ بِها.

وقد استدعت طبيعةُ البحثِ أَنْ يكونَ هذا الكتابُ على قسمين، قسم للدراسةِ وآخر

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٨-٣٣٩.

للتَّحقيقِ. وشملت الدراسةُ حياةَ السِّيوطيِّ: اسمَهُ ونسبَهُ وكنيتَهُ ولقبَهُ ومولدَهُ ووفاتَهُ، ثم أوردتُ قسمًا من الدراساتِ التي كتبتْ عن حياةِ السيوطيِّ المفصَّلة. أمَّا القسمُ الآخرُ، فقمتُ فيه بدراسةِ كتابِ النُّكتِ على الألفيَّةِ والكافيةِ والشَّافيةِ والشُّذورِ والنُّزهةِ، فحققتُ اسمَ الكتابِ، ونسبتَهُ إلى السِّيوطيِّ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ منهجَ الكتابِ، وأَبديتُ ملحوظات عليهِ، ثُمَّ ذكرتُ مصادرَ الكتابِ وشخصيةَ السيوطيِّ فيهِ، وتحدثتُ بعدَ ذلكَ عن قيمةِ الكتابِ، ثُمَّ ختمتُ دراستي بوصفِ النُّسخِ الخطيَّةِ، ومنهجي في التَّحقيقِ.

ولا أُغالي إذا ما قلتُ إنَّ هذا الكتابَ يُعَدُّ موسوعةً نحويَّةً وصرفيَّةً، وإنَّهُ من المؤلفاتِ التي تَفَرَّدَ السيوطيُّ بتأليفِها، وهو قريبُ الشَّبَهِ بكتابِهِ همع الهوامع، ولعلَّ في تسمية الكتاب النُّكت ما يشيرُ إلى الغرضِ من تأليفِهِ، إذ أرادَ تناولَ أهم المسائلِ النَّحويةِ والصَّرفيةِ التي ذُكِرَتْ في الألفيةِ والكافيةِ والشَّافيةِ والشُّذور والنُّزهةِ التي هي محورُ الكتابِ.

ولاشكَّ أنَّ القارئَ الكريمَ سيفيد من هذا الكتابِ، فهو على سعتِهِ وكثرةِ مسائلِهِ النَّحويةِ والصَّرفيَّةِ، يُوَفِّرُ على المتخصصين وغيرِ المتخصصين عناءَ البحثِ في كتبِ ابنِ مالكٍ وابنِ الحاجبِ وابنِ هشامٍ وشرَّاحِ كتبِهِم، وَرُبَّمَا يغني عن الرجوعِ إلى كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ الأُخرى.

وأخيراً فإنِّي أَرَى من الواجبِ عليَّ أنْ أتقدَّمَ بشكري الوافرِ واعتزازي إلى أستاذي الدكتور عدنان محمد سلمان الذي كانَ لَهُ الأثرُ الكبيرُ في إخراج هذا الكتابِ على هذهِ الصورةِ، لِمَا قَدَّمَهُ لي من إرشادٍ صائبٍ وتوجيهٍ سديدٍ وقراءةٍ دقيقةٍ في المدةِ التي كان مشرفًا على عملي هذا. وأشكرُ الأستاذَ المحققَ الدكتورَ حاتم صالح الضَّامن الذي أعانني كثيراً وزوَّدني بكلِّ ما أحتاجُ إليهِ من مصادرَ ساعدتني في إنجاز هذا الكتابِ، فجزاهُمَا اللهُ عنِّي خيرَ الجزاءِ.

وأَدعو اللهَ سبحانَهُ وتعالى أَنْ يوفِّقَنَا إلى مزيدٍ من العملِ العلميِّ والإسهام في إحياءِ تراثِ أُمَّتِنَا الخالدِ ونشرِهِ، خدمةً للغةِ القرآنِ الكريمِ، اللغةِ العربيةِ، إِنَّهُ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصيرُ، وآخرُ دعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المحقق

الدراسة

القسمُ الأَوَّلُ: سيرتُهُ:

اسمُهُ ونسبُهُ وكنيتُهُ ولقبُهُ: هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناصر [1] الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين بن أبي الصلاح أَيُّوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضري الأسيوطي [2]. هكذا ذَكَرَ نسبَهُ عندما ترجمَ لوالدِهِ في كتابِهِ التحدث بنعمةِ الله [3]، ولنفسِهِ في حسنِ المحاضرةِ[4]. وقالَ إِنَّهُ وجدَ هذا النسبَ في صداقِ لابنِ عمٍّ والدِهِ [5].

كنيتُهُ: (أَبو الفضل) جاءَ في الملحقِ الأَوَّل من كتابه التحدث بنعمةِ الله عندما ذكرَ كنيتَهُ: "وأَمَّا الكنيةُ فلا أَدري هل كنّاني والدي أَم لا؟ ولكن لَمَّا عرضتُ على صديقِ والدي وحبيبِهِ شيخنا قاضي القضاة عز الدين أَحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي. كنَّاني أَبا الفضل. فإِنَّهُ سأَلني: ما كنيتُكَ؟ فقلتُ: لا كنية لي. فقال: أَبو الفضل وكتبَهُ بخطِّهِ " [6].

أَمَّا لقبُهُ: فَهُوَ جلالُ الدِّينِ. ذَكَرَ ذلكَ في كتابِهِ التَّحدُّث بنعمة الله (الملحق الأَوَّل) فقالَ: "ولقَّبني والدي بجلالِ الدِّين، والأَلقابُ المحمودةُ لها أَصلٌ في الشَّرْعِ " [7].

ولادتُهُ: وُلِدَ جلالُ الدِّين السيوطيُّ في مدينةِ القاهرة بعدَ المغربِ ليلةَ الأَحد من شهرِ رجبٍ سنة تسع وأَربعين وثمانمائة [8].

وفاتُهُ: تُوفِيَ (رحمهُ اللهُ) سنة ٩١١ هـ [9]. تغمَّدَهُ الله برحمتِهِ وأَسكنَهُ فسيحَ جنَّتِهِ.

الدِّراساتُ الَّتي كَتَبَتْ عن حياةِ السِّيوطيِّ:

لَقَدْ أَغْنَانَا السيوطيُّ نفسُهُ عن إِعادةِ ترجمةِ حياتِهِ المفصَّلةِ، إذ عقدَ لنفسِهِ فصلاً في كتابِهِ حسنِ المحاضرةِ تحدَّثَ فيهِ عن نسبِهِ وأَجدادِهِ ومولدِهِ ومؤلفاتِهِ والكتبِ التي درسَهَا وشيوخِهِ ورحلاتِهِ والعلومِ التي حَذَقَهَا[10]، فضلاً على ذلكَ فإِنّهُ قدَّمَ لنا دراسةً تفصيليَّةً عن سيرتِهِ الذاتيَّة

---

(١) في حسن المحاضرة: ١/٣٣٥: ناظر.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٣٥، التحدث بنعمة الله ٥.

(٣) التحدث بنعمة الله ٥.

(٤) حسن المحاضرة ١/٣٣٥.

(٥) التحدث بنعمة الله ٥.

(٦) التحدث بنعمة الله ٢٣٥. شذرات الذهب ٨/٥١.

(٧) التحدث بنعمة الله ٢٣٥.

(٨) حسن المحاضرة ١/٣٣٦، التحدث بنعمة الله ٣٥، الضوء اللامع ٤/٦٥.

(٩) تاريخ ابن إياس ٣/٦٣. الكواكب السائرة ١/٢٣٠ روضات الجنات ٥/٦٧، وفيه ينقل الخوانساري رواية تنص على أنه توفي سنة ٩١٠ هـ. وهي مخالفة لجميع الروايات التي أوردها من ترجم له.

(١٠) حسن المحاضرة ١/٣٣٥ -٣٤٤.

في كتابِهِ التّحدُّثِ بنعمةِ اللهِ، تذكرُ ترجمتَهُ وأَخبارَ مدينةِ أسيوط وشيوخَهُ وفتاواهُ ومؤلفاته وخصوماتِهِ والعلومَ التي تبحَّرَ بِهَا وما يتعلَّقُ بجوانبِ حياتِهِ المختلفةِ، يضافُ إلى ذلكَ ما كتبَهُ الفضلاءُ عن السيوطيِّ، وبخاصَّةٍ الدكتور عدنان محمد سلمان في كتابِهِ السيوطيّ النَّحويّ، والأستاذ محمود رزق في كتابِهِ عصر سلاطين المماليك، والأستاذ عبد الوهاب حمودة في كتابِهِ صفحاتٍ من تاريخِ مصر في عصرِ السيوطيِّ، والسادة الذين حَقَّقُوا قسمًا من كتبِهِ إذ قدَّمُوا لتحقيقاتِهِم ترجماتٍ مفصَّلةً تتحدَّثُ عن المؤلِّفِ وعصرِهِ وشيوخِهِ ومصنَّفاتِهِ وتلاميذِهِ، نذكرُ منهم على سبيلِ التَّمثيلِ مرتَّبينَ ترتيبًا زمنيًّا:

السيد فيليب حتي في مقدمة تحقيقه لـــ(نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي) ١٩٢٧.

السيد عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمة تحقيقه لـــ(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي) ١٩٥٩.

السيد محمد أَبو الفضل إبراهيم في تحقيقه لــ (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي) ١٩٦٤.

د. إليزابيث سارتين في مقدمة تحقيقها لـــ (التحدث بنعمة الله للسيوطي) رسالة دكتوراه - جامعة كمبريدج ١٩٦٨ (الدراسة منفصلة باللغة الإنكليزية).

الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم في مقدمة تحقيقهما لـــ (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي) ١٩٧٥.

الدكتور نبهان ياسين حسين في مقدمة تحقيقه لـــ(المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي) ١٩٧٧.

الأستاذ محمد يعقوب أحمد تركستان في مقدمة كتابه(السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية) رسالة ماجستير- جامعة الملك عبد العزيز- كلية الشريعة- مكة المكرمة ١٣٩٧هـــ.

الأستاذ هشام سعيد محمود في مقدمة تحقيقه لـــ(المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي) رسالة ماجستير - جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية ١٩٧٨.

القسم الثاني: دراسة كتاب
(النكت على الألفيَّة والكافية والشَّافية والشُّذور والنُّزهة):

اسم الكتاب: نصَّ المؤلِّف في الصفحةِ الأُولى من كتابِهِ هذا على اسمه فقالَ بعدَ الثَّناءِ على اللهِ والصَّلاةِ على نبيِّهِ: فهذهِ نكتٌ حرَّرْتُهَا على كتبٍ في علمِ العربيَّةِ، عمَّ النَّفعُ بهَا وكثُرَ تداوُلُها، وهي: الخلاصةُ لابنِ مالكٍ المشهورةُ بالألفيةِ، والكافيةُ لابنِ الحاجبِ، والشَّافيةُ لَهُ، وشذورُ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ، ونزهةُ الطَّرفِ في علمِ الصَّرفِ لَهُ [(١)]. وقد أثبتَ السيوطيُّ سمةَ كتابِهِ (النُّكت على الألفية والكافية والشَّافية والشُّذور والنُّزهة) في كتابَيْهِ حسن المحاضرة والتحدث بنعمة الله عندما ذكرَ أَسماءَ المصنفاتِ الَّتي صنَّفَهَا [(٢)]. وتتَّفقُ هذهِ التسميةُ معَ عنوانِ النُّسخةِ الَّتي اتَّخذْتُهَا أَصلاً في تحقيقِ الكتابِ. كما ذُكِرَ الكتابُ في أَغلبِ الكتبِ بهذا الاسم[(٣)]، غير أنَّ صاحبَ هديةِ العارفينَ عدَّهُ خمسةَ كتبٍ، هي: نكتٌ على الأَلفيَّةِ، ونكتٌ على الشَّافيةِ، ونكتٌ على شذورِ الذَّهبِ، ونكتٌ على الكافيةِ، ونكتٌ على النُّزهةِ [(٤)]. وهذا وَهْمٌ منهُ، لأَنَّ السيوطيَّ نفسَهُ نصَّ على أَنَّهُ مؤلَّفٌ واحدٌ في كتابِهِ التحدث بنعمةِ الله [(٥)].

ووردَ اسمُهُ في قسمٍ من المخطوطاتِ: النُّكتُ للسيوطيِّ [(٦)]، نكتُ السيوطيِّ [(٧)]، النُّكتُ للسيوطيِّ على الكافيةِ والأَلفيَّةِ والشَّافيةِ [(٨)]، ونكتُ الشَّيخِ الإمام العالم العلاَّمة جلال الدين عبد الرحمن السيوطي [(٩)].

زمن تأليف الكتاب: وَضَعَ السيوطيُّ هذا الكتابَ على فتراتٍ متفرِّقةٍ، بدأت من سنة ٨٦٧هـ وانتهت سنة ٨٩٥ هـ، ذكرَ ذلكَ في خاتمةِ الكتابِ، فقالَ: "إنَّ شروعي فيهِ كانَ في سنةِ سبعٍ وستينَ وثمانمائة، فكتبتُ منهُ كرَّاسةً واحدةً إلى أثناءِ المعربِ والمبنيِّ، ثُمَّ فَتَرَ العزمُ عنهُ إلى سنةِ ستٍ وسبعينَ، فكتبتُ منهُ حروفَ الجرِّ إلى آخرِ عطفِ البيانِ، ثُمَّ فَتَرَ العزمُ عنهُ إلى سنةِ خمسٍ وثمانينَ، فكتبتُ منهُ من أوائلِهِ إلى حروفِ الجرِّ، فاتَّصلتِ القطعُ المكتوبةُ من أَوَّلِ الكتابِ إلى العطفِ ... ثُمَّ فَتَرَ العزمُ عنهُ، فلمَّا كانَ رمضانُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ شرحَ اللهُ صدري لإكمالِهِ، فأَخذتُ في ذلكَ، وانتهى فراغُهُ يومَ الخميسِ تاسعَ شوَّالٍ من السنةِ المذكورةِ "[(١٠)].

---

(١) النكت ١ب.

(٢) حسن المحاضرة ٣٤٣/١، التحدث بنعمة الله ١٠٦.

(٣) كشف الظنون ٩٧٧/٢، بروكلمان ١٩٩/٢ (باللغة الألمانية).

(٤) هدية العارفين ٥٤٣/١.

(٥) التحدث بنعمة الله ١٠٦.

(٦) نسخة دار الكتب المصرية (ر).

(٧) نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ق).

(٨) نسخة أوقاف الموصل (م).

(٩) نسخة المكتبة القادرية ببغداد (د).

(١٠) النكت ١٩٤ب.

منهج الكتاب: للإمامِ السيوطيِّ منهجٌ معروفٌ يذكرُهُ في مقدماتِ قسمٍ من كتبِهِ، وهو أَنْ يوردَ مصادرَهُ من الكتبِ التي اعتمدَ عليها ويذكرَ أسماءَ مؤلِّفيها، فعلَ ذلكَ في كتابِه بغيةِ الوعاة، والإتقان في علومِ القرآنِ، وفعلَ ذلكَ أيضًا في هذا الكتاب، قالَ: "فهذهِ نكتٌ حرَّرْتُهَا على كتب في علمِ العربيَّةِ عَمَّ النَّفعُ بِهَا وَكَثُرَ تداولُهَا، وهي: الخلاصةُ لابنِ مالكٍ المشهورةُ بالألفيَّة، والكافيةُ لابنِ الحاجبِ، والشَّافيةُ له، وشذورُ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ، ونزهةُ الطَّرْفِ في علمِ الصَّرفِ لَهُ، أَذكرُ ما يَرِدُ على العبارةِ مع جوابِهِ إنْ كانَ، وأُنبِّهُ على ما اختلفَ فيهِ كلامُ مصنِّفيها في سائرِ كتبِهِم المختصرةِ، كالتَّسهيلِ والكافيةِ الكبرى والعمدةِ وسبكِ المنظومِ لابنِ مالك، والوافيةِ لابنِ الحاجبِ، والقطرِ والجامعِ لابنِ هشامٍ، وأشبعُ فيهِ الكلامَ بأخصرِعبارةٍ، وأُلخصُ فيهِ متفرقاتِ كلامِ شرَّاحِ هذهِ الكتبِ، وما وقفتُ عليهِ من تعاليقِ ابنِ هشامٍ على الألفيةِ والتَّسهيلِ معزوًا إليه، وأُشيرُ فيهِ إلى مقاصدِ الشَّرحِ الوجيزِ الذي وضعتُهُ على الألفيَّةِ " (١).

فقد اتَّخذَ مدارًا لتعليقاتِه خمسةً من الكتبِ، وهي: الألفيةُ والكافيةُ والشُّذورُ والشَّافيةُ والنُّزهةُ، يذكر عبارة واحدةٍ منها لمدارِ تعليقاتِهِ، أو عبارة واحدةً من كتابينِ، أَو ثلاثةٍ منها متقاربةً في المعنى، ثم يُعَقِّبُ على ذلكَ بذكرِ الاعتراضاتِ والتعليقاتِ والاختلافاتِ والاستدراكاتِ والتَّنبيهاتِ من كتبِ مصنِّفيهَا الأُخرى، أَو من شرح هذه الكتب، وأَحيانًا يذكرُ السيوطيُّ رأيَهُ في قضايا نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ مختلفة. وسنذكرُ عددًا من الأمثلةِ على ذلكَ:

١. في بابِ الكلامِ وما يتألَّفُ منْهُ: "قولُ الألفيَّةِ: "وَكِلْمَةٌ بِهَا كلامٌ قَدْ يُؤَم". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ أَبو حيَّان: "هذا كالحشوِ بالنِّسبةِ إلى علمِ النَّحوِ، وإنَّمَا هو من علمِ اللُّغة، وليتَهُ ذكرَ بدلَهُ حدَّ الكلمةِ". ولهذا قالَ في شرحِ التَّسهيلِ: إطلاق الكلمةِ على ثلاثةِ أقسامٍ: حقيقيٌّ مستعملٌ في عرفِ النُّحاةِ، وهو الذي يتعرَّضُ لَهُ، ومجازيٌّ مهملٌ في عرفِهِم، وهو إطلاق الكلمة على الكلامِ، فلا يتعرَّضُ لَهُ بوجه، ومجازيٌّ مستعملٌ، وهو إطلاقُها على أَحد جزأي العَلَمُ المضافُ، فيجوزُ تركُ التَّعرُّضِ لَهُ والتَّعرضُ أجودُ، لأنَّ فيهِ مزيدَ فائدة". انتهى. وقالَ بعضُهُم: هذا الموضعُ من الخلاصةِ من المواضعِ الَّتي لا يمكنُ علاجُهَا. قلتُ: ولم يتعرَّضْ لَهُ في شيءٍ من كتبِهِ غيرِهَا، وتعرَّضَ لَهُ ابنُ هشامٍ في الجامعِ.

الثَّاني: إنَّ " قد " في كلامِهِ، الظاهرُ أَنَّها للتقليل، وذلكَ إنْ كانَ بالنسبةِ إلى اللُّغةِ فممنوعٌ، لأَنَّهُ كثيرٌ، أَو الاصطلاح فكذلكَ، لأَنَّهُ معدومٌ، قالَهُ ابنُ هشامٍ في تعليقِهِ. وأَجابَ بعضُهُم بأَنَّها للتكثيرِ كَمَا في قولِ الشَّاعرِ:

قَدْ أَترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أناملُهُ كأنَّ أَثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

وقالَ بعضُهُم: هي للتَّحقيقِ. وَرُدَّ بأَنَّها في عرفِ المصنِّفينَ للتَّقليلِ. وأَجابَ ابنُ هشامٍ في تذكرتِهِ: بأَنَّهُ لم يَرِدْ شيئًا منهما، بل أَرادَ أَنَّهُ قليلٌ في الجملةِ لا بالنَّظرِ إلى اصطلاحِ قومٍ ولا إلى

---

(١) النكت ١ب.

عرفٍ خاصٍ، ولا شكَّ أنَّهُ قليلٌ في الجملةِ بالنَّظرِ إلى إطلاقِ الكلمةِ على المفردِ.

الثَّالثُ: استُشكِلَ المُسَوِّغُ للابتداءِ بـ"كلمة " وهي نكرةٌ. ويُجابُ بما قدَّمْتُهُ من أنَّها إذا أُرِيدَ لفظُهَا، معرفةٌ، وقد ذكرَهُ هنا ابنُ هشامٍ " [١].

٢. صيغةُ المضارعِ: "قولُ الكافيةِ والشُّذورِ: "وحرفُ المضارعةِ مضمومٌ في الرُّباعيِّ مفتوحٌ فيما سواهُ". فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: هذهِ المسأَلةُ من التَّصريفِ لا من النَّحوِ، فكانَ ذكرُهَا في الشَّافيةِ والنُّزهَةِ أَليقُ.

الثَّاني: قد توهمُ العبارةُ اختصاصَ الضَّمِّ بالرُّباعيِّ الأُصولِ، كما هو مصطلحُ أَهلِ الصَّرفِ في إطلاقِ الرُّباعيِّ على ما أُصولُهُ أَربعةٌ دونَ ما كانَ مزيدًا، كأكرمَ، وليس كذلكَ، بل المرادُ ما كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ سواءٌ كانت كلُّها أُصولاً، كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، أَو فيها زائدة، كأكرمَ يُكْرِمُ، وأَجابَ يُجيبُ.

الثَّالثُ: استثنَى ابنُ هشامٍ في الجامعِ، وابنُ فلاحٍ في المغني الأربعةَ من مضارعِ إهراقَ وإسطاعَ، فإنَّها مضمومةٌ، وإنْ كانَ الماضي خماسيًّا. قالوا: لأنَّهُ رباعيٌّ، وإنَّمَا زِيدَ فيهِ الهاءُ والسِّينُ على غيرِ قياسٍ. قالَ ابنُ فلاحٍ: ويؤيِّدُ بقاءَهُ على حكمِ الرُّباعيِّ قطــعُ الهمزةِ فيهِ، ولو خرجَ إلى الخماسيِّ لَغُيِّرَ إلى همزةِ الوصلِ.

الرَّابعُ: استثنَى في الجامعِ من الثُّلاثيِّ " إِخالُ" فإنَّ همزتَهُ مكسورةٌ " [٢].

٣. في إعرابِ الأسماءِ السِّتَّة: "قولُهُم والعبارةُ للأَلفيَّةِ:

وَارْفَعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالأَلِفْ وَاجْرُرْ بياءٍ مَا مِنَ الاسمَا صِفْ

صريحٌ في أنَّ إعرابَ هذهِ الأسماءِ بالحروفِ، وهو وإنْ كانَ المتداولَ على الأَلسنة، إلاَّ أَنَّهُ رأيُ الأقلِّين. والذي عليهِ الجمهورُ منهم سيبويه، وصحَّحَهُ ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ، وابنُ هشامٍ في شرحِهِ، وأَبو حيَّانٍ وسائرِ المتأَخرينَ، أَنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الحروفِ، واتُّبِعَ فيها ما قبلَ الآخرِ للآخرِ. قالَ ابنُ قاسمٍ: فَذِكْرُهُ في الألفيةِ أَنَّ إعرابَهَا بالحروفِ، إمَّا موافقةٌ للقائلِ بذلكَ، وإمَّا تسامحٌ منهُ لكونِ الحركاتِ لا تظهرُ، فأَرادَ بذلكَ التقريبَ على المبتدئ كَمَا فعلَ كثيرٌ مِنَ المصنِّفينَ، معَ اعترافِهِم بصحَّةِ مذهبِ سيبويه. قالَ: ويؤيِّدُ حملَهُ على التَّسامحِ تصحيحُهُ مقابلَهُ في التَّسهيلِ. وقالَ ابنُ هشامٍ: إنْ قِيلَ: هَلاَّ جُعِلَتْ الباءُ في قولِهِ: "بواوٍ" للمصاحبةِ لا للاستعانةِ لئلاَّ ينافي ما صحَّحَهُ في التَّسهيلِ. قلتُ: يأْبَى ذلكَ قولُهُ: وغيرُ ما ذُكِر ينوبُ ... البيت.

وتختصُّ الألفيةُ بإيرادَيْنِ: أَحدُهُمَا: كانَ الابتداءُ في أَبوابِ النيابةِ بجمعِ المؤنَّثِ وغيرِ المنصرفِ أوْلَى كما في الكافيةِ والشُّذورِ والتَّسهيلِ، لأَنَّهما أَقربُ إلى الأصلِ بالجري عليهِ في حالتينِ، وبأَنَّ النيابةَ بحركةٍ. وقَدَّمَ في الكافيةِ الكبرى غيرَ المنصرفِ وأَخَّرَ الجمعَ والمؤنَّثَ. الثاني قالَ ابنُ هشامٍ: كانَ الأَحسنُ أنْ يقولَ: فَارْفَعْ بأَلفٍ " [٣].

---

(١) النكت ٥ أ. (٢) النكت ١١أ. (٣) النكت ١٧ أ.

٤. في باب التمييز: "قولُ الألفيَّة: اسمٌ بِمَعْنَى " مِنْ " مُبِينٌ نَكِرَهْ. فيه أمران:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشامٍ: "يَرِدُ عليه: ما أُضيفَ إليه نحو: رطلُ زيت، فإنَّهُ بمعنى "مِنْ" مُبِينٌ ولا يعرَبُ تمييزًا. قالَ: وقد احترزَ عنهُ في التَّسهيلِ بقولِهِ: منصوبة. وليسَ بجيِّد، لأنَّ الحكمَ لا يُحْتَرَزُ بِهِ في الحَدِّ. قالَ: وأوردَ عليه: نحوَ: هذه عشرةُ دراهمُ، بالرَّفعِ على الصفَة، ونحو: اثنتي عشرةَ أَسباطًا، فإنَّ أسباطًا بدلٌ من المركَّبِ، ولا يَرِدَانِ، لأنَّ " دراهم " و" أَسباطًا "، ليسَ على معنى "مِنْ " إنَّمَا المرادُ هيَ دراهمُ، واثنتي عشرةَ هيَ أَسباطٌ".

الثَّاني: يَرِدُ على قولِهِ: "مُبِينٌ " أَنَّ التمييزَ قد يكونُ مؤكِّدًا على رأْيِه، ذَكَرَهُ في العمدةِ، ولا يَرِدُ ذلكَ على ابنِ الحاجبِ وابنِ هشامٍ، لأنَّهما كالجمهورِ على منعِ ذلكَ، كَمَا صرَّحَ بِهِ ابنُ هشامٍ في المغني، لكنَّهُ وافقَ ابنَ مالكٍ في القطرِ" [١].

٥. في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما: قولُهُ: - يعني ابنَ الحاجبِ في الكافية -: "مَا وُضِعَ لإنشاءِ مدحٍ أو ذَمٍّ". قالَ الرَّضيُّ: وذلكَ أَنَّكَ إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ قائمًا، تُنْشِئُ المدحَ وتُحدِثُهُ بهذا اللَّفظِ، وليسَ المدحُ موجودًا في الخارجِ في أحدِ الأزمنةِ مقصودًا مطابقةُ هذا الكلامِ إِيَّاهُ حتَّى يكونَ خبرًا، بل تقصدُ بهذا الكلامِ مدحَهُ على جودته الحاصلة خارجًا. فقولُ الأَعرابيِّ لِمَنْ بَشَّرَهُ بمولودةٍ وقالَ: نِعْمَ المولودةُ، واللهِ ما هيَ بِنِعْمَ المولودةُ، ليس تكذيبًا لَهُ في المدحِ، إذ لا يمكنُ تكذيبُهُ فيه، بل هو إخبارٌ بأنَّ الجودةَ الَّتي حكمتَ بحصولِهَا في الخارجِ ليست بحاصلة، فهو إنشاءٌ جزؤُهُ الخبرُ، وكذا الإنشاءُ التَّعجبيُّ، والإنشاءُ الذي في (كم) الخبريَّةِ و(ربَّ) هذا غايةُ ما يمكنُ ذِكْرُهُ في تمشيةِ ما قالوا من كونِ هذهِ الأشياءِ للإنشاءِ. قالَ: ومعَ هذا فلي فيهِ نظرٌ، إذ يطَّردُ ذلكَ في جميعِ الأخبارِ، لأَنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أَفضلُ من عمروٍ، لا ريبَ في كونهِ خبرًا، إذْ لا يمكنُ أَنْ تكذبَ في التفضيلِ، ويقالُ لكَ: إنَّكَ لم تفضِّلْ، بَلِ التَّكذيبُ إنَّما يتعلَّقُ بأَفضليَّةِ زيد، وكذا إذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ، فهو خبرٌ بلا شكٍّ، ولا يدخلُهُ التَّصديقُ والتَّكذيبُ من حيثُ الإخبارُ، إذْ لا يقالُ لكَ: أَخبرتَ أَو لم تُخبِرْ، لأَنَّكَ أَوجدتَ بهذا اللَّفظِ الإخبارَ، بل يدخلان من حيثُ القيامُ، ويقالُ: إنَّ القيامَ حاصلٌ أَو ليسَ بحاصلٍ، فكذا قولُهُ: ليسَ بِنِعْمَ المولودةُ، بيان أَنَّ النِّعميَّةَ، أَيْ الجودةُ المحتومُ بثبوتِهَا خارجًا، ليست بثابتة، وكذا في التَّعجبِ وفي كَمْ وربَّ. انتهى [٢].

٦. في بابِ التَّصغيرِ: "قولُ الأَلفيَّةِ والشَّافيةِ: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ". : فيهِ أَمرانِ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ قاسمٍ: وزنُ المصغَّرِ بهذا اصطلاحٌ خاصٌّ بهذا البابِ، اعتُبِرَ فيه مجرَّدُ اللَّفظِ تقريبًا، وكراهةً لتكثيرِ الأَبنيةِ، وليسَ بجارٍ على مصطلحِ التَّصريفِ. أَلاَ تَرَى أَنَّ وزنَ أُحَيْمِدٍ ومُكَيْرِمٍ وسُفَيْرِجٍ في التَّصغيرِ فُعَيْعِلٌ، وفي وزنِهَا التَّصريفي " أُفَيْعِلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْلِلٌ".

الثَّاني: قالَ السَّيِّدُ: هذهِ الأَوزانُ في غيرِ المُثَنَّى والجَمْعِ والمُرَكَّبِ المَزجيِّ والعَدَديِّ، فإنَّهَا في

---

(١) النكت ٨٠ ب. (٢) النكت ١٠٥ ب.

هذهِ الأشياءِ راجعةٌ إلى ما قبلَ علامةِ التَّثنيةِ والجمعِ وإلى الجزءِ الأوَّلِ من المركَّبين "(١).

٧. في بابِ التَّصغيرِ أيضًا: "قولُهُم والعبارةُ للنُّزهةِ: ويُزادُ المؤنَّثُ الثُّلاثيُّ تاءً". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: زادَ في التَّسهيلِ والكافيةِ والعمدةِ وشرحِهَا: والمؤنَّثُ الرُّباعيُّ المعتلُّ الثَّالثُ والرَّابعُ، فإنَّهُ لا يُصغَّرُ إلاَّ بتاءٍ كالثُّلاثيِّ، نحو: سماءٌ وسميَّةٌ.

الثَّاني: زادَ في التَّسهيلِ والكافيةِ وشرحِهَا ما زادَ على ثلاثة وحُذِفَتْ منهُ ألفُ تأنيثٍ خامسةٌ أَو سادسةٌ، فتلحقهُ التاءُ عوضًا، نحو: حبارَى وحُبَيِّرَةٌ، ولُغِّيزَى ولُغَيْغِزَةٌ.

الثالث: استَثْنَى في العمدةِ وشرحِهَا من الثلاثيِّ ما اشتَمَلَ على وصفيَّةٍ كَنَصَفٍ وخَوَدٍ ونحوهِمَا، فإنَّهُ لا تلحقهُ.

وتختصُّ الشَّافيةُ والنُّزهةُ بإيراد، وهو: أَنَّهُ يُستَثْنَى من الثلاثيِّ ما حصلَ فيهِ لبسٌ بإلحاقِ التَّاءِ، كاسمِ الجنسِ، نحو: شجرٌ وبقرٌ ونحلٌ وبطٌّ، وكالبِضعِ والعَشْرِ وما دونَ العَشرِ من أَسماءِ عددِ المؤنَّث، التي هي على ثلاثةِ أَحرفٍ، فإنَّها إذا صُغِّرَتْ لا تلحقُهَا التَّاءُ. وقد بَيَّنَ ذلكَ في الأَلفيَّةِ (٢).

٨. في بابِ النَّسبِ: قولُ النُّزهةِ: "ويُفْتَحُ جوازًا ثالثُ نحو تَغلِب". يُوهم أَنَّ الفتحَ مقيسٌ، والمعروفُ فيهِ إنَّما هو الكسرُ، وأَنَّ الفتحَ شاذٌ يُسمعُ ولا ينقاسُ، هذا مذهبُ الخليلِ وسيبويه، وجزمَ بِهِ ابنُ مالكٍ في شرحِ العمدة، فقالَ: "فإنْ كانَ المكسورُ العين رباعيًّا كتَغْلِب، لم تُفتَحْ عينُهُ إلاَّ بسماعٍ". انتهى. وعنِ المبرِّدِ أَنَّهُ مطَّردٌ، وذهبَ الجزولي إلى توسّط بينَ القولين، وهو أَنَّ المختارَ أَنْ لا يُفتَحَ. قالَ أَبو حيَّان: وهذا مخالفٌ لقولِ سيبويهِ من أَنَّهُ شاذٌّ، ولقولِ المبرِّدِ أَنَّهُ مطَّردٌ، ولا يُختارُ الكسرُ. انتهى. ولهذا قالَ في الشَّافيةِ: "بخلافِ تَغْلبيٍّ على الأفصحِ "(٣).

٩. في بابِ التَّصريفِ (مبحث أَبنية الاسم): "قولُ الشَّافيةِ: "وأَبنيةُ الاسمِ الأُصولُ ثلاثيَّةٌ". فيهِ أَمرانِ:

الأَوَّلُ: قالَ اليزديُّ: "فإنْ قلتَ: مثل (ذَا) و(كَمْ) و(مَا) أَسماءٌ أُصولٌ وليست بثلاثيَّة، فلا يستقيمُ قولُهُ: "وأَبنيةُ الاسمِ الأُصولُ ثلاثيَّةٌ". قلتُ: المرادُ بقولِهِ: الاسمُ، الأسماءُ المتمكِّنَةُ". انتهى. وقد قيَّدَ في النُّزهةِ الاسمَ بالمُتَمَكِّنِ، فلم يَرِدْ ذلكَ عليه.

الثَّاني: بدأَ المصنِّفُ بذكرِ أَبنيةِ الاسمِ قبلَ أَبنيةِ الفعلِ نظرًا إلى أَنَّهُ أَشرفُ، وبدأَ في النُّزهةِ بالفعلِ في قولِهِ: "ومُتَعَلَّقُهُ الفعلُ المتَصرِّفُ والاسمُ المتمكِّنُ " وفي قولِهِ: "وغايتُهُ أَربعةٌ في الفعلِ وخمسةٌ في الاسمِ "، إشارةٌ لدقيقة، وهي أَنَّ التَّصريفَ أَصلٌ في الأفعالِ فرعٌ في الأَسماءِ، كَمَا أَنَّ الإعرابَ بعكسِ ذلكَ، أَصلٌ في الأَسماءِ فرعٌ في الأفعالِ، فبدأَ في كلِّ بابٍ بِمَا لَهُ الأَصالةُ فيهِ، وهذهِ النُّكتةُ من محاسنِ النُّزهةِ، فللهِ دَرُّ ابنِ هشامٍ ما كانَ أَغوصَهُ على الدقائق، وأَحسنَ تَصرُّفِهِ في

(١) النكت ١٥٧ ب.
(٢) النكت ١٦٠ أ.
(٣) النكت ١٦٢ أ.

التَّصنيفِ، حتَّى في مختصراتِهِ الصغيرةِ، فلقد حَوَى هذانِ المختصرانِ الشُّذورُ والنُّزهةُ من الدقائقِ والنُّكتِ في كثيرٍ من المواضعِ ما ليسَ مثلَهُ في الألفيَّةِ ولا في الكافيةِ والشَّافيةِ، بل وفيهما في بعضِ المواضعِ ما ليسَ في التَّسهيلِ والمُفصَّلِ، كاشتراطِ التَّمامِ في الثُّلاثيِّ الذي يُبْنَى منهُ فَعالِ، والأصالةِ في الوصفِ الذي على وزنِ فَعْلاَن[1].

١٠. في بابِ الإبدالِ: قولُ الألفيَّةِ: "فَأَبْدِلِ الهمزَةَ مِنْ واوٍ وَيَا آخِرًا إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ. . .". فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: لا يختصُّ ذلك بالواوِ والياءِ، بل الألفُ كذلكَ، وكذا قالَ في الكافيةِ:

مِنْ حَرْفِ لِينٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفْ مَزِيد ابْدِلْ هَمْزَةً. ......

وقالَ في شرحِهَا: "حرفُ اللِّينِ يَعُمُّ الألفَ والياءَ والواوَ، أَوِ الثَّلاثةُ داخلةٌ في هذا الضَّابطِ". وقالَ في التَّسهيلِ: "تُبْدَلُ الهمزةُ وجوبًا من كلِّ حرفِ لينٍ يلي أَلفًا زائدةً". فقولُ الشَّافيةِ: "من حروفِ اللِّينِ". وقولُ النُّزهةِ: "ما اعتلَّ من متطرِّفٍ بعدَ أَلفٍ زائدةٍ كصحراء وكساء ورداء "، أَحسنُ.

الثاني: قولُهُ: "آخِرًا "، زادَ في التَّسهيلِ: "أَو متَّصلاً بهاءِ تأنيثٍ عارضةٍ "، وكذا في الكافيةِ. وفي شرحِها: "وهذا الإبدالُ مستصحبٌ معَ هاءِ التأنيثِ العارضةِ كبناءة وبناءة "، وفي إيجازِ التعريفِ: تطرَّفتْ لفظًا أَو تقديرًا. وشَرَحَ ابنُ إياز المتطرِّفَةَ تقديرًا بما قبلَ هاءِ التَّأنيثِ العارضةِ، لأَنَّهَا في تقديرِ الانفصالِ.

الثَّالثُ: قالَ ابنُ قاسمٍ: "اعتُرِضَ هذا الضَّابطُ بأَنَّهُ يَرِدُ عليهِ مثلُ غاوِي إِذا رُخِّمَ على لغةِ مَنْ لا ينوي، فإِنَّهُ يقالُ: يا غاوُ بضمِّ الواوِ من غيرِ إبدالٍ، حذرًا من اجتماعِ إعلالينِ، قالَ: فإصلاحُ الضَّابطِ أَنْ يقالَ: من واوٍ وياءٍ هي لامٌ، أَو يلحقُ بهَا".

الرَّابعُ: قالَ ابنُ قاسمٍ: "تبدلُ الهمزةُ أَيضًا من الهاءِ والعينِ، ولم يذكرْهُمَا في النَّظمِ لقلَّتِهِما". انتهى. وقد ذُكِرَا في الشَّافيةِ[2].

وهذهِ الطريقةُ هي المتَّبَعَةُ في النُّكتِ من أَوَّلِهِ إلى آخرِهِ. وفيما يأتي نبيِّنُ أَبرزَ السِّماتِ التي توضِّحُ منهجَهُ:

١. اهتمامُهُ الكبيرُ بعقدِ موازناتٍ بينَ عباراتِ الكتبِ الَّتي أَورَدَ تعليقاتِهِ عليها. ونضربُ مثلاً على ذلكَ قولَهُ في مبحثِ علاماتِ الاسمِ: "قولُ الأَلفيَّةِ والشُّذورِ: "وَأَلْ "، والكافيةِ "دخولُ اللاَّمِ"، عبَّرَ في التَّسهيلِ والعمدةِ بقولِهِ: "وتعريفُهُ "، وفي الكافيةِ الكبرى: "وكونُهُ مُعرَّفًا"، وقالَ في شرحِها: إِنَّهُ أَولى من أَلْ واللاَّمِ، لأَنَّ من أَقسامِ أَلْ: الموصولةَ، وهيَ غيرُ خاصَّةٍ بالاسمِ، ولأَنَّهُ شاملٌ للتَّعريفِ بـ (أَلْ)، على مذهبِ الخليلِ، وباللاَّمِ على مذهبِ سيبويه، وبـ " أَمْ " على لغةِ

---

(١) النكت ١٧٤ ب. (٢) النكت ١٨٧ أ.

طيِّئ، وللتَّعريفِ بالإضافةِ كسبحانَ الله [١].

٢. يفاضلُ بينَ عباراتِ الكتبِ الَّتي اتَّخذَهَا مدارًا لتعليقاتهِ في مواضعَ كثيرةٍ، من ذلكَ قولُهُ في بابِ ما ولا ولات وإنْ المُشبَّهَاتِ بليسَ: قولُ الألفيَّة:

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنتَ مَعْنِيًّا أجَـازَ العُلَمَـا

فيه أمران:

الأوَّلُ: أنَّهُ لم يُصَرِّحْ باشتراطِ عدمِ تقديمِ المعمولِ غيرِ الظَّرفيِّ اكتفاءً بالمفهومِ، ولم يُصَرِّحْ ابنُ الحاجبِ بِهِ أصلاً، ولا منطوقًا ولا مفهومًا، فأحسنُ منهما قولُ الشُّذورِ: وأنَّ لا يَليهنَّ معمولُهُ وليسَ ظرفًا ولا مجرورًا [٢].

٣. يذكرُ الفرقَ بينَ عباراتِ الكتبِ الَّتي علَّقَ بِهَا، من ذلكَ قولُهُ: بابُ النَّائبِ عَنِ الفاعِلِ: هكذَا ترجَمَ في الألفيةِ والشُّذورِ، وهو أولَى من قولِ ابنِ الحاجبِ: "مفعولُ مَا لَمْ يسمَّ فاعلُهُ" لوجهين: أحدُهُمَا أنَّ النَّائبَ عَنِ الفاعِلِ قد يكونُ مفعولاً وغيرَ مفعول، والثَّاني: أنَّ المنصوبَ في نحوِ: أُعْطِيَ زيدٌ درْهَمًا، يصدقُ عليهِ أنَّهُ مفعولُ فعلٍ لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ [٣]. لأنَّ درهمًا هنا هو مفعولٌ للفعلِ (أُعطِيَ) المبنيِّ للمفعولِ، وعلى هذا يصدقُ عليه أنَّهُ مفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهو خلافُ المقصودِ، لأنَّ المقصودَ هو نائبُ الفاعِلِ الذي هو في المثالِ (زيدٌ)، وليسَ (دِرْهَمًا).

٤. يذكرُ الفروقَ بينَ أبوابِ الكتبِ ومسائلِهَا الَّتي علَّقَ عليها من حيثُ الزِّيادةُ والنُّقصانُ، ومن ذلكَ قولُهُ: فصلٌ في دخولِ الفاءِ على خبرِ المبتدإ. كذا ترجَمَ هنا في الكافيةِ الكبرى. ولا ذِكْرَ لهذهِ المسألةِ في الألفيَّةِ، وذكرَهَا ابنُ الحاجبِ [٤]. ولمَّا تطرَّقَ إلى المواضعِ الَّتي يُحذفُ فيها المبتدأُ قال: "سَكَتَا - يعني ابنَ الحاجبِ في الكافيةِ وابنَ مالكٍ في الألفيَّةِ - عن المواضعِ الَّتي يجبُ فيها حذفُ المبتدإ، وهي أربعةٌ، ذكرَهَا في الكافيةِ الكبرى والتَّسهيلِ: إذا أُخبِرَ عنهُ بصريحِ قسمٍ، أو بمصدرٍ بدلٍ مِنَ اللَّفظِ بفعلِهِ، أو بمخصوصِ بابِ نِعْمَ، أو بنعتٍ مقطوعٍ، والصورتانِ الأخيرتانِ مذكورتانِ في الألفيَّةِ في بابي نِعْمَ والنَّعتِ [٥].

٥. يذكرُ ما وقعَ لَهُ من فروقٍ في ترتيبِ أبوابِ كتبِ ابنِ الحاجبِ وابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ من حيثُ التَّقديمُ والتَّأخيرُ، من ذلكَ ما علَّقَ بِهِ على صُنْعِ ابنِ مالكٍ من تقديمِ بابِ المبتدإ على بابِ الفاعِلِ فقالَ: "ثُمَّ إنَّهُ في جميعِ كتبِهِ بدأَ بِهِ (يعني المبتدأ) قبلَ الفاعِلِ، وكأنَّهُ اختارَ أنَّهُ أصلُ المرفوعاتِ، وهو ما عُزِيَ إلى سيبويهِ، وبدأَ ابنُ الحاجبِ بالفاعِلِ، وكذَا ابنُ هشامٍ في الشُّذورِ،

---

(١) النكت ٨ أ وينظر أيضا ٤٣ ب، ٥٤ أ، ٥٤ب، ٩٥ب، ١٢١ أ، ١٢٧ ب.

(٢) النكت، ٤٧ ب وينظر أيضا ٥٠ ب، ٥٨ أ، ٦٨ أ، ٩٠ أ، ١٥٥ ب.

(٣) النكت ٦١ أ وينظر أيضا: ٣٦ ب، ٦٢ ب، ١٠٨ أ.

(٤) النكت ٤٢ ب ٣٥ ب ٦٠ أ ٩٥ أ، ١٦٥ أ.

(٥) النكت ٤٢ ب، ٤٠ ب، ٤٧ أ، ٥٣ ب، ٦٠ أ.

وصَرَّحَ في شرحِهِ بأَنَّهُ على القولِ بأَنَّهُ أَصلُهَا، وهو ما عُزِيَ للخليلِ(١).

٦. يقتصرُ في تعليقاتِهِ على عقدِ موازنةٍ بينَ عباراتِ كتبِ ابنِ مالكٍ فقط، ولا سيَّما الألفيَّةُ والكافيةُ الكبرى، ومن ذلكَ قولُهُ في مبحثِ علاماتِ الفعلِ:

قولُ الألفيَّةِ:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِـــي

عبارةُ الكافيةِ الكبرى:

لِلْفِعْلِ تَا الفاعِلِ أَوْ ياهُ عُلِمْ وَقَدْ وَتَا التَّأنيث سَاكِنًا وَلَمْ

وهذا البيتُ أَحسنُ من بيتِ الألفيَّةِ من خمسةِ أَوجهٍ: أَحدُها: أَنَّهُ صَرَّحَ فيهِ ولم يرمزْ بالأمثلة. ثانيها: أَنَّهُ قالَ: تاءُ الفاعلِ، فشملَ تاءَ المُتكلِّمِ وتاءَ المخاطَبِ وتاءَ المخاطَبَةِ، لمفردٍ أَو مثنًى أَو مجموعٍ نحو: قُمتُ، قُمْتَ، قُمتُمَا، قُمتُمْ، قُمْتِ، قُمتُمَا، قُمتُن. ولايدخلُ ذلكَ في قولِهِ: "تَا فَعَلْتَ" إِلاَّ بتكلُّفٍ كثيرٍ. ثُمَّ ذَكَرَ الأَوجهَ الثَّلاثة (٢).

٧. يميلُ في تعليقاتِهِ على المسائلِ إلى الاختصارِ أحيانًا ويسهبُ في أَحيانٍ أُخرى. من ذلكَ قولُهُ في بابِ الموصولِ: قولُهُ - يعني ابنَ مالكٍ في الألفيَّةِ - " كذلكَ حَذْفُ ما بوصفٍ خُفِضَا " شرطُ الوصفِ أَنْ يكونَ عاملاً". ذَكَرَهُ في التَّسهيلِ والكافيةِ الكبرى (٣).

ومن إسهابِهِ في شرحِ المسائلِ قولُهُ في بابِ الكلامِ وما يتأَلَّفُ منهُ: قولُ الألفيَّةِ: "كلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كَاسْتَقِمْ". فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قيلَ إِنَّ إِضافةَ الكلامِ إِليهِ - المدلولُ بهَا على المذهبِ النَّحويِّ ليخرجَ الكلامُ اللُّغويُّ - لا حاجةَ إِليهَا لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في الخُطبةِ، أَنَّ الكتابَ موضوعٌ في أَحكامِ النَّحوِ، ولهذا لم يأْتِ بها في الكافيةِ الكبرى ولا في سائرِ كتبِهِ. وقالَ ابنُ جماعة: وهي لتقريرما سبقَ لا للاحترازِ. وقالَ ابنُ هشامٍ في بعضِ تعاليقهِ على الألفيَّةِ: لا ينبغي أَنْ تُجْعَلَ هذه الإضافةَ للاحترازِ، إِذْ من المعلومِ أَنَّ كلَّ ذي فَنٍّ إِنَّمَا يتكلَّمُ باعتبارِ اصطلاحِ أَهلِ فَنِّه، بل يقالُ: إِنَّهُمَا لإفادةِ أَنَّ للكلامِ معنيينِ اصطلاحيًّا، وغيرَهُ. وقالَ في بعضِ تعاليقِهِ على التَّسهيلِ: لكَ أَنْ تعترضَ على عبارةِ التَّسهيلِ حيثُ لم يقُلِ الكلامُ في اصطلاحِ النُّحاةِ، لأَنَّهُ اعترضَ على ابنِ الحاجبِ حيثُ لم يقُلِ الكلمةُ اصطلاحًا، وهذا يقتضي الحاجةَ إِلى هذهِ الإضافةِ. وقالَ ابنُ الصَّائغِ: لم يكتفِ بأَنَّ موضوعَ الكتابِ هو اصطلاحُ النَّحويينَ، فأَوضحَ ذلكَ بالتَّصريحِ في أَوَّلِ مسائلهِ، ثُمَّ استغنَى عن ذلكَ في كلِّ ما وقعَ فيهِ المخالفةُ في الاصطلاحِ. قالَ: ولا يُرِدْ أَنَّ الإِضافةَ لا تدلُّ على الاصطلاحِ كَمَا قالَهُ بعضُ الأَشياخِ، لأَنَّها للملابسةِ أَو بمعنَى عِنْدَ " كشاةٍ رَقودِ الحَلَبِ". قالَ بعضُهُم: ولا

---

(١) النكت ٣٦ ب وينظر ٦٢ ب، ٦٨ ب، ٧١ ب، ٧٣ أ، ١٠٨ أ، ١٦٦ أ.

(٢) النكت ب – ٩ أ، ٥٤ أ، ٥٨ ب، ٧٣ أ، ٧٧ ب، ٧٧ ب– ٧٨ أ، وشرح ابـــن عقيل ١/١٧٢-١٧٣.

(٣) النكت ٣٤ ب، ٤٨أ، ٥٢ ب، ٥٦ ب، ٦٣ أ.

يصحُّ أَنْ يقالَ: إنَّ المرادَ بِهِ كلامُ البشرِ ليخرجَ الكلامُ النَّفسيُّ، لأَنَّهُ شيءٌ لا يُريدُهُ نحويٌّ.

الثّاني: عَبَّرَ في الكافيةِ الكبرى بـــ" قولٍ " وقالَ في شرحِهَا: إِنَّهُ أَولى، لأَنَّهُ أَخصُّ، إِذْ لا يقعُ على المهملِ على الصَّحيحِ، بخلافِ اللَّفظِ لوقوعهِ عليه وعلى المستعمَلِ. وقد اعترضَ أَبو حيَّانٍ على الأَلفيَّةِ بذلكَ، وقال: إنَّ الإتيانَ بالجنسِ القريبِ أَوْلَى من البعيدِ ... [1].

٨. **ينَاقشُ أَقوالَ العلماءِ ويَرُدُّ عليها**، من ذلكَ قولُهُ في بابِ المعربِ والمبنيِّ: "قولُهُم والعبارةُ للأَلفيَّةِ: "وشرطُ ذا الإعرابِ: أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا". بقيَ شرطانِ آخرانِ: أَنْ تكونَ مكبَّرَةً لاَ مُصَغَّرَةً، ومُفرَدَةً لاَ مُثَنَّاةً ولاَ مجموعةً، وقد أَخَلَّ ابنُ مالكٍ بِذِكْرِ هذينِ في جميعِ كتبِهِ المختصرةِ والمطوَّلةِ، واستدركَهَا أَبو حيَّانٍ وابنُ هشامٍ وسائِرِ المتأَخِّرِينَ، وزادَ ابنُ الصَّائغِ شرطًا ثالثًا، وهو أَنْ لاَ يكونَ منسوبًا إِليهَا [2].

٩. **ينسبُ الأَقوالَ إلى أصحابِهَا أَو إلى مصادرِهَا.** [3]وفي أَحيانٍ كثيرةٍ لاَ يَنسبُهَا، بل يذكرُهَا غفلاً من دونِ نسبةٍ. [4] وفي أَحيانٍ أُخرى ينسبُهَا إِلى أَصحابِهَا من دونِ مصادرِهَا. [5] وسنتحدَّثُ عن ذلكَ في ملاحظاتِنَا على الكتابِ.

١٠. **يذكرُ رأْيَهُ في كثيرٍ مِنَ القَضَايَا النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ**، وسأتوسَّعُ في هذهِ المسأَلَةِ عِنْدَ الحديثِ عن شخصيَّةِ السيوطيِّ.

١١. **ينهي تعليقاته في كثيرٍ من المسائلِ بِذِكْرِ تنبيه**، يُوردُ فيه إِمَّا اعتراضًا وإِمَّا تكملةً وإِمَّا توضيحًا على المسائلِ المبحوثةِ، من ذلكَ ما نَبَّهَ عليهِ في بابِ أَفعالِ المقاربَةِ من اقترانِ خبرِ كادَ بـــ" أنْ " فقالَ: تنبيهٌ: ظاهرُ كلامِ الثَّلاثةِ – يعني ابنَ الحاجبِ في الكافيةِ، وابنَ مالكٍ في الأَلفيَّةِ، وابنَ هشامٍ في الشُّذورِ – أَنَّ المقترنَ بـــ" أَنْ " خبرٌ، كالمجرَّدِ منها، وهو مذهبُ الجمهورِ، والذي ذهبَ إِليهِ سيبويهِ كَمَا في التَّسهيلِ: أَنَّهُ ليسَ بخبرٍ، بل هو منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أَوْ بتضمينِ الفعلِ معنَى قارَبَ [6].

١٢. **يبتدأُ النُّكتَةَ في الغالب بذِكْرِ: (قولُهُ) أَوْ (قولُهُمَا) أَوْ (قولُهَا) أَوْ (قولُهُم)**، قد لا يستطيعُ القارئُ أَنْ يُفَسِّرَ ذلكَ، ولكنَّني بالرجوعِ إِلى المصادرِ الَّتي اعتمدَ عليها السيوطيُّ نفسُهُ، استطعْتُ أَنْ أُفرِّقَ بينَ مدلولِ هذهِ العباراتِ. من ذلكَ قولُهُ في بـــابِ المعربِ والمبنيِّ: "قولُهَـــا

---

(١) تنظـــر المسألة كاملة في النكت٢أ، ٣ ب، وينظر أيضا: ٤أ ٤ب، ٤١أ – ٤١ ب، ١٥٢ ب ١٥٣ أ، ١٧١ ١٧٣ ب.

(٢) النكت ١٧ ب، وينظر ٦٨ ب – ٦٩ أ، ٧٠ أ، ٨٢ أ، ١٣٠ ب – ١٣٢أ.

(٣) النكت ١ ب، ٣ أ، ٣ ب، ٥ أ، ٢٣ أ، ٤٠ أ، ١٢٩ب.

(٤) النكت ٢ ب، ٥ أ، ٧ ب، ٨ ب.

(٥) النكت ٩ب، ١٠ أ.

(٦) النكت ٤٩ ب، وينظر: ٤٧ ب، ٥٢ ب، ٥٦ ب، ٥٨ ب، ٦٠ أ، ٦٥ أ ١٦٤ ب.

- يعني الكافيةَ لابنِ الحاجبِ: ما ناسَبَ مبنيَّ الأصلِ أوْ وَقَعَ غيرَ مُرَكَّبٍ [١]. وفي بابِ تعدِّي الفعلِ ولزومِهِ، قالَ: "قولُهُ - يعني ابنَ مالكٍ في الألفيَّةِ -: معَ أَمْنِ اللَّبسِ " [٢]. وفي بابِ نِعْمَ وَبِئْسَ وما جَرَى مجراهُمَا، قالَ: قولُهُمَا والعبارةُ لابنِ الحاجبِ - يعني ابنَ مالكٍ في الألفيَّةِ، وابنَ الحاجبِ في الكافيةِ -: أَو مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بنكرةٍ منصوبةٍ". [٣]وقولُهُ في بابِ عطفِ النَّسقِ: قولُهُم: يعني ابنَ الحاجبِ في الكافيةِ وابنَ مالكٍ في الألفيَّةِ وابنَ هشامٍ في شذورِ الذَّهبِ -: ولاَ". [٤]

١٣. يحيلُ على كتبِهِ أحيانًا، من ذلكَ قولُهُ في بابِ الكلامِ وما يتألَّفُ منْهُ: "أنكرَ الخفاجيُّ في كتابِهِ سرِّ الفصاحَةِ على النُّحاةِ تخصيصُ الكلامِ بالمفيدِ. وقالَ: إنَّهُ لاَ دليلَ عليهِ وأَطالَ في تقريرِ ذلكَ كَمَا بَيَّنْتُهُ في شرحِ جمعِ الجوامعِ - يعني الهمعَ - " [٥].

١٤. يربطُ بينَ كتبِ الذينَ نَقَلَ عنهم في المسألةِ الواحدةِ، من ذلكَ قولُهُ في بابِ كانَ وأخواتِهَا: قولُ الشُّذورِ والألفيَّةِ: كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ ... إلى آخرِهِ " اقْتَصَرَا على ثلاثَةَ عشرَ فعْلاً، وهيَ المشهورةُ، وزادَ ابنُ الحاجبِ: آضَ وعادَ وغَدَا وراحَ، وما جاءَتْ حاجَتُكَ، وقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ. وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ السِّتَّةَ في الكافيةِ الكبرى، وقالَ في شرحِهَا: "أمَّا غَدَا وراحَ فألحقَهُمَا بعضُهُم بصارَ، إلاَّ أنِّي لم أجدْ لذلكَ شاهدًا من كلامِ العربِ يكونُ الاستدلالُ بهِ صريحًا". وقالَ في التَّسهيلِ: نَدَرَ الإلحاقُ بصارَ في ما جاءَتْ حاجَتُكَ، وقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ... وزادَ في الكافيةِ الكبرى من الأفعالِ: رَجَعَ واستَحَالَ وحَارَ وارْتَدَّ وتَحَوَّلَ، وذكرَهَا أيضًا في التَّسهيلِ وزادَ فَتَأَ وأَفْتَأَ وَوَنَى، وَرَامَ مرادفاتِ فَتِئَ. ولم يَحْكِ فيها خلافًا [٦].

١٥. يربطُ بينَ الاعتراضاتِ الواردةِ على كتابٍ من الكتبِ الَّتي اعتمدَ عليهَا مَعَ الاعتراضاتِ الواردةِ على كتابٍ آخرَ، من ذلكَ قولُهُ في بابِ الابتداءِ: "قولُ الشُّذورِ: وهُوَ المُجَرَّدُ عنِ العواملِ اللَّفظيَّةِ: مُخْبَرًا عَنْهُ، أَوْ وصفًا رافعًا لمكتَفًى بِهِ". فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: جَمَعَ بينَ نوعَي المبتدإِ في حدٍّ ... إلى آخرِهِ.

الثَّاني: فاتَهُ أَنْ يقولَ بَعْدَ اللَّفظيَّةِ: غيرِ المَزيدَةِ، ليدخلَ نحوُ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، " وهَلْ مِنْ خالقٍ غيرُ اللهِ ". وقد زادَهُ في الحدِّ جماعةٌ، وضَمَّ إليه بعضُهُم قولَهُ: "أَوْ نحوِهَا" ليدخلَ نحوُ: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادَنَا. فإنَّ رجلاً: مبتدأٌ ولاَ أثرَ لرُبَّ، لأنَّها في حكمِ الزائدِ، ولا تتعَلَّقُ بشيءٍ، وهذا الأمرُ واردٌ على ابنِ الحاجبِ أيضًا " [٧].

---

(١) النكت ١٤ب. (٢) النكت ٦٦ أ.

(٣) النكت ١٠٥ ب.

(٤) النكت ١١٧ أ، وينظر: ٥٩ ب، ٨٣ أ – ٨٣ ب، ٨٥ أ، ٩١ أ، ٩٣ أ، ١٠٦ أ، ١٣٣ أ، ١٤٠أ، ١٤٢ أ.

(٥) النكت ٣ أ، وينظر: ١٢ أ، ٥٤ أ، ٥٦ ب، ٥٧ أ.

(٦) النكت ٤٣ ب، وينظر: ٤٩ أ، ٥١ ب، ٥٣ أ، ٥٤ ب، ٥٥ ب، ٥٦ أ، ١٦٣ ب.

(٧) النكت ٣٦ ب، وينظر: ٤٦أ، ٤٦ ب ٧٢ أ، ٧٥ أ ٨٠ أ، ١٥٥ب، ١٦٤ أ.

١٦. يذكرُ كلمةَ (انتهى) في أغلبِ الأحيانِ عندَ نهايةِ أقوالِ العلماءِ [١]، وقد لاَ يذكرُ ذلكَ[٢].

١٧. يفاضلُ بينَ أقوالِ بعضِ الكتبِ الّتي اتّخذَهَا مدارًا لتعليقاته، من ذلكَ قولُهُ في مبحثِ علاماتِ الاسمِ: قولُ الألفيَّةِ: "ومسند". فيهِ أُمورٌ:

الأوّل: أنَّ فيهِ إبهامًا لأنَّهُ إنْ أُريدَ بِهِ كونُهُ مسندًا لَمْ يَصِحَّ، لأنَّ الفعلَ يكونُ مسندًا، وكَذَا إنْ أُريدَ بِهِ الإسنادُ على إقامةِ اسمِ المفعولِ مقامَ المصدرِ، لأَنَّهُ صادقٌ بكونِهِ مسندًا وإنَّمَا العبرةُ بكونِهِ مسندًا إليهِ، فأَوضحُ منهُ قولُ الكافيةِ والشُّذورِ: والإسنادُ إليه [٣].

١٨. لاَ يَكتَفِي بنقلِ النُّصوصِ، فقد يُوضِّحُهَا ويذكرُ أمثلةً عليها، من ذلكَ قولُهُ في بابِ الحالِ: قولُ الألفيَّةِ:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا، يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زيدٌ أَسَدًا، أَيْ كَأَسَدْ

اقتصرَ على ثلاثةِ مَواضِعَ: الدَّالُ على سعرٍ، وعلى مفاعلَةٍ، وعلى تشبيهٍ. وزادَ في التَّسهيلِ: ما دَلَّ على ترتيبٍ، كادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً، أَوْ أَصالةِ الشَّيءِ، نحو: هذا خاتَمُكَ حديدًا، أَوْ فرعيَّةٍ، نحو: هذا حديدُكَ خاتَمًا، أَوْ نوعيَّةٍ، نحو: هذا مالُكَ ذهبًا، أَوْ طورٍ واقعٌ فيهِ تفضيلٌ على نفسه، نحو: هذا بُسرًا أَطيبُ منهُ رُطَبًا، أَوْ وصفٍ، نحو: "بَشَرًا سَوِيًّا" أَوْ قَدَرٍ فيهِ مضافٌ، نحو: وَقَعَ المُصْطَرِعانِ عَدْلَي عَيْرٍ، أيْ مِثْلَ[٤].

١٩. يذكرُ الخلافاتِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ دونما تعصُّبٍ ظاهرٍ لأحدِ الفريقين، ورُبَّمَا اختارَ قولَ البصريين أَو الكوفيينَ، من ذلكَ قولُهُ في مبحثِ المضمرِ: "والأَصَحُّ في هَا وهُمَا وهُمْ وهُن، أَنَّ الضميرَ الهاءُ فقط، والحروفَ البواقي زوائدُ. هذا مذهبُ البصريينَ، ووافقوا على أَنَّ: هوَ وهيَ أَصلانِ. والكوفيونَ ذَهَبُوا إِلى أَنَّ الضميرَ مِنهُمَا أَيضًا الهاءُ فقط، والواوَ والياءَ زائدانِ كالبواقي، وعليهِ ابنُ كَيْسان والزَّجاجُ، وهو المختارُ" [٥].

٢٠. يذكرُ أقوالَ العلماءِ في المسائلِ الّتي يُورِدُهَا من غيرِ تعليلٍ لَهَا أَحيانًا، من ذلكَ قولُهُ في بابِ المبتدإِ والخبرِ عندَ بحثِه لمسألةِ وجوبِ تأخيرِ الخبرِ: "قولُ الألفيَّةِ:

فَامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوِي الجُزآنِ ... عُرْفًا، وَنُكْرًا ....

قالَ ابنُ قاسمٍ: "ليسَ المرادُ تساويهُمَا في رتبةِ المسوِّغِ، بل في مطلقِ التعريفِ ومطلقِ

(١) النكت ١ب، ٥ أ، ٨ ب، ١٥ أ ٣٤ أ، ١٠٦ ب، ١١٥ أ، ١٥١ ب.
(٢) النكت ٢أ، ٢١ ب، ٧٢ أ، ١٦٠أ، ١٧٤ أ، ١٨١ أ.
(٣) النكت ٨ أ، وينظر: ٣٧بـ ٣٨أ، ٤٩ب، ٥٢ب – ٥٣أ، ٦٢أ، ٦٣أ، ١٦٥أ.
(٤) النكت ٧٨أ، وينظر: ٦٤أ، ٦٩، ب، ٧١ أ، ١١١ أ.
(٥) النكت ٢٦ب، وينظر: ٣٢أ، ٤٥ أ، ٥١ أ ٥٦ ب، ٥٨ب، ٦٢ أ، ٨٧ أ، ٩٧أ، ١١٠ب، ١١٩ب.

المسوِّغ " (١). وفي بابِ الإمالةِ قالَ: "قولُ الشَّافية ": والصائرَةُ ياءً مفتوحةً نحو: دَعَا وحُبْلَى". قالَ السَّيِّدُ: لقائِلٍ أَنْ يقولَ: لو لم يذكرْ حُبْلَى هُنَا لكانَ أَوْلَى، لأَنَّ أَلِفَهَا منقلبةٌ عن ياءٍ (٢).

٢١. يدافعُ أَحيانًا عن ابنِ مالك في مسائلَ متفرقة. من ذلكَ قولُهُ في بابِ الإضافة: "... الثَّاني: الإضافةُ بمعنَى في أَغْفَلَهَا أَكثرُ النَّحويينَ. قالَ في شرحِ الكافيةِ - أي ابنُ مالك -: "وهيَ ثابتةٌ في الفصيحِ بالنَّقلِ الصَّحيحِ " قالَ أبو حيَّانٍ في شرحِ التَّسهيلِ: "ولاَ أَعلمُ أَحدًا ذكرَهَا غيرَ ابنِ مالكٍ، وما استَدَلَّ بِهِ مؤوَّلٌ". قلتُ قد ذكرهَا ابنُ الحاجبِ كَمَا تَرَى، وعبدُ القاهر، كَمَا نَقَلَهُ هو في الارتشافِ " (٣).

وفي بابِ التَّمييزِ قالَ: قولُ الألفية:

واجْرُرْ بِمنْ إِنْ شِئتَ غيرَ ذي العَدَدْ والفاعِلِ المعنَى. . .

فيه أُمور:

الأَوَّلُ: بقيَ عليهِ المحوَّلُ عَنِ المفعولِ، فإِنَّهُ أَيضًا لا يجوزُ جَرُّهُ بـ"مِنْ" أَورَدَهُ ابنُ هشامٍ وغيرُهُ. قلتُ: إِنَّهُ لم يتعرَّضْ في البابِ لذكرِ المُحَوَّلِ عن المفعولِ، فلم يدخلْ في عبارتِه، ولهذا ذَكَرَ هذهِ المسأَلَةَ في التَّسهيلِ في آخرِ فصلِ التَّمييزِ عَنِ المفردِ، قائلاً: "ويجوزُ إظهارُ مِنْ مَعَ مَا ذُكِرَ في هذا الفصلِ إِنْ لم يُمَيِّزْ عددًا ولم يَكُنْ فاعِلَ المعنَى". وَمَثَّلَ للثَّاني في شرحِهِ بمثلِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ، فَعُرِفَ أَنَّهُ لم يَقْصُدِ المُحَوَّلَ عَنِ الفاعِلِ ولاَ المفعولِ " (٤).

٢٢. أَبوابُ الكتابِ وفصولِه: جَعَلَ أبوابَ الكتابِ على وفقِ أبوابِ الألفيَّةِ من حيثُ الترتيبُ، فقالَ: "... وأَتبَعُ فيه ترتيبَ الألفيَّةِ في المسائِلِ والأبواب (٥)". وقَدِ التزَمَ بهذا المنهجِ إلاَّ في موضعٍ واحدٍ وأَشارَ إِليهِ، وهو بابُ الابتداءِ (٦). وقد أوردَ في كتابِهِ جميعَ أبوابِ الأَلفيَّةِ ولم يُسقِطْ منها شيئًا، وأَضافَ إِليها أبوابًا وفصولاً أُخرى لم تَرِدْ في الأَلفيَّةِ ولكنَّهَا وَرَدَتْ في الكتبِ الأُخرى الَّتي جَعَلَهَا موضعًا للدراسة، كَمَا أَجرَى تعديلاتٍ في الفصولِ والأَبواب. وقد نَبَّهَ على ذلكَ في بدايةِ ترجمةِ البابِ أَوِ الفصلِ، وهذهِ الزياداتُ والتعديلاتُ في الفصولِ والأبوابِ هِيَ:

فصلٌ في الموصولِ الحرفيِّ، لم يَذْكُرْهُ في الأَلفيَّةِ والشُّذورِ وذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ (٧).

فصلٌ في دخولِ الفاءِ على خبرِ المبتدإِ، كذَا تَرْجَمَ هُنَا في الكافيةِ الكبرى ولا ذِكْرَ لهذهِ المسأَلةِ في الأَلفيَّةِ، وذَكَرَهَا ابنُ الحاجبِ (٨).

بابُ المفعولِ بِهِ. لم يُتَرْجِمْ لَهُ في الأَلفيَّةِ، بل ذَكَرَ بعضَ أَحكامِهِ ضِمْنَ بابِ الفاعِلِ،

(١) النكت ٤١ أ.

(٢) ١٦٩النكت ب وينظر أيضا: ٤٧أ، ٦٠ أ، ٦٥ أ، ١٤٠ أ، ١٤٦ ب، ١٤٩ ب، ١٥٠ب، ١٦٨ أ.

(٣) النكت ٨٩أ.

(٤) النكت ٨٢ أ، وينظر: ٦٢ب، ١٥٤ ب، ١٥٩ أ.

(٥) النكت ١ب.

(٦) النكت ١٦٦ أ.

(٧) النكت ٣٥ أ.

(٨) النكت ٤٤ أ.

وبعضَهَا في ضِمْنِ بابِ التَّعدِّي واللُّزومِ (١).

فصلٌ في الجَرِّ بالمجاورةِ. لم يتعرَّضْ لَهُ في الألفيَّةِ ولاَ ابنُ الحاجبِ، وذُكِرَ في الشُّذورِ على صِغَرِهِ (٢).

فصلٌ في أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ والآلة. لم يذكرْهَا في الألفيَّةِ وذَكَرَهَا ابنُ الحاجبِ (٣).

بابُ إعمالِ الظَّرفِ والمجرورِ. لم يَذْكُرْهُ في الألفيَّةِ ولاَ ابنُ الحاجبِ، وذَكَرَهَا في الشُّذورِ(٤).

فصلٌ في التَّنوينِ. كذَا صَنَعَ ابنُ مالكٍ في الكافيةِ الشَّافيةِ والتَّسهيلِ، عَقَدَ للتَّنوينِ فَصْلاً في آخِرِ بابِ نُونَي التَّوكيدِ، وأَسقَطَهُ مِنَ الألفيَّةِ، وقد ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ (٥).

بابُ التقاءِ السَّاكنينِ. هو في الشَّافيةِ والنُّزهةِ وقد سَقَطَ مِنَ الألفيَّةِ (٦).

بابُ الابتداءِ. كَذَا تَرْجَمَ في الشَّافيةِ، وَوَضَعَهُ بينَ بابِ التقاءِ السَّاكنينِ وبابِ الوَقْفِ. وهو أَحسنُ من صُنْعِ الألفيَّةِ، حيثُ ذَكَرَهُ في آخِرِ مبحثِ الزِّيادةِ، وَتَرْجَمَ عليهِ فَصْلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ(٧).

بابُ معاني الأبنيةِ. كذَا تَرْجَمَ في النُّزهةِ، وذَكَرَهَا في الشَّافيةِ من غيرِ ترجمةٍ وأَسقَطَهَا من الألفيَّةِ (٨).

بابُ الزِّيادةِ. كَذَا ترجَمَ في النُّزهةِ، وتَرْجَمَ في الشَّافيةِ (ذُو الزِّيادةِ)، وأَدْرَجَهُ في الألفيَّةِ في بابِ التَّصريفِ من غيرِ ترجمة (٩).

بابُ تخفيفِ الهمزةِ. هكَذَا تَرْجَمَ في الشَّافيةِ، وليسَ هو في النُّزهةِ ولاَ في الألفيَّةِ، إلاَّ أَنَّهُ ذَكَرَ فيها في بابِ الإبدالِ طَرَفاً ليسَ منهُ (١٠).

بابُ القلبِ. كذَا تَرْجَمَ في النُّزهةِ، أدرجَهُ في الألفيَّةِ في ضِمْنِ الإبدالِ وأدرجَهُ في الشَّافيةِ في بابِ الإعلالِ (١١).

بابُ النَّقلِ. كَذَا تَرْجَمَ في النُّزهةِ، وأَدرجَهُ في الشَّافيةِ في بابِ الإعلالِ، وجَعَلَهُ في الألفيَّةِ فصلاً من فصولِ بابِ الإبدالِ (١٢).

بابُ الحذفِ. كَذَا تَرْجَمَ في النُّزهةِ وأَدْرَجَ في الشَّافيةِ بعضَهُ في ضِمْنِ الإعلالِ، ثُمَّ أَدرجَ لَهُ ترجمةً، وجَعَلَهُ في الألفيَّةِ فصلاً من فصولِ بابِ الإبدالِ (١٣).

بابُ التَّمثيلِ. كَذَا تَرْجَمَ في النُّزهةِ، وتَرْجَمَ في الشَّافيةِ بمسائِلِ التَّمرينِ، وابنُ مالكٍ في الكافيةِ بِبِناءِ مثالٍ من مثالٍ، وأَسقَطَهُ من الألفيَّةِ (١٤).

---

(١) النكت ٦٠ أ. (٢) النكت ٩٥ أ. (٣) النكت ١٠١ أ.
(٤) النكت ١٠٩ ب. (٥) النكت ١٢٤ ب. (٦) النكت ١٦٥ أ.
(٧) النكت ١٦٦ أ. (٨) النكت ١٧٨ ب. (٩) النكت ١٨٠ ب.
(١٠) النكت ١٨٥ أ. (١١) النكت ١٨٨ أ. (١٢) النكت ١٩٠ أ.
(١٣) النكت ١٩٠ ب. (١٤) النكت ١٩٢ أ.

بابُ الخَطِّ. هُوَ في الشَّافيةِ وَحْدَهَا (١).

وقد تَرْجَمَ السيوطيُّ بـــ (بابِ التَّثنيةِ والجَمْعِ) (٢)، والتَّرجمةُ في الأَلفيَّةِ (كيفيةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ وجمعِهِمَا تصحيحًا) (٣). ولَمْ يُنَبِّهْ على ذلكَ.

ملاحظات على كتاب النكت:

إنَّ مَا في الكتابِ من محاسنَ وتَفَرُّدٍ في التأليفِ لا يَمْنَعُنَا من أَنْ نُبدي فيهِ ملاحظات، وهيَ:

يذكرُ الأَقوالَ أَحيانًا غفلاً عن ذكرِ أَصحابِهَا. من ذلكَ قولُهُ: "قالَ بعضُهُم: مُقْتَضَى كلامه في التَّرجمةِ أَنَّ الكلامَ مُؤتَلفٌ، لأَنَّهُ قالَ: وما يتأَلَّفُ منهُ (٤). وقالَ في موضعٍ آخَرَ: وقالَ بعضُهُم: هذا الموضعُ من الخلاصةِ من المواضعِ الَّتي لاَ يمكنُ علاجُهَا(٥). وقالَ في موضعٍ ثالثٍ: وتَأَوَّلَ بعضُهُم البيتَ على أَنَّ (سَلْمَى) منادى، أيْ لئن كانَ ياسَلمَى الشَّيبُ بصدِّكِ مُغْرِيًا "(٦).

ينسبُ الأَقوالَ أَحيانًا إِلى أَصحابِهَا دونَ مصادرِهَا: من ذلكَ قولُهُ:". . . قالَ ابنُ هشام: فيهِ مجازاتٌ. . . " (٧). وقالَ ... قالَ أَبو حيَّان: المحفوظُ أَنَّ حرًى اسمٌ منوَّنٌ ...(٨)". وقالَ: "... وزادَ ابنُ عصفورٍ في الحدِّ: المُتَضَمِّنَ معنَى المَفعولِ به ... " (٩).

كثيرًا ما ينقلُ نصوصًا مبتورةً، وربَّمَا كانَ عذرُهُ في ذلكَ رغبَتَهُ في أَلاَّ يطولَ الكتابُ، لأَنَّهُ لو نقلَ جميعَ النُّصوصِ التي دارَ حولَهَا كتابُهُ لاتَّسعَ، والأمثلةُ كثيرةٌ، نذكرُ منها قولَهُ في بابِ كانَ وأَخواتِهَا: "قولُ الشُّذورِ والأَلفيَّةِ: ككانَ ظَلَّ باتَ ... إِلى آخرِهِ (١٠)". وقولَهُ في بابِ التَّصريفِ: "قولُ الشَّافيةِ: ... وينقسمُ إِلى صحيحٍ ومعتَلٍّ. . . إِلى آخرِهِ (١١)". وفي بابِ الإِدغامِ قالَ: "قولُهَا- يعني الشَّافيةَ – فالمِثْلاَنِ واجبٌ عندَ سكونِ الأَوَّلِ إِلاَّ في الهمزتينِ. . . إِلى آخرِهِ"(١٢).

شواهدُهُ مِنَ الشِّعرِ والأَمثالِ والأَحاديثِ كانت قليلةً، وربَّمَا يكونُ سَبَبُ ذلكَ طبيعةَ الكتابِ، لأَنَّهُ يَتَّصِلُ بالموازنَةِ بينَ نصوصٍ وأَقوالِ العلماءِ الذينَ سَبَقُوهُ، ومن هُنَا كانتْ جُلُّ الشواهدِ الَّتي وردتْ في الكتابِ ضِمْنَ أَقوالِ العلماءِ الذينَ نَقَلَ منهم، ومِنْ ذلكَ الحديثُ الشَّريفُ: "لاَ حولَ ولاَ قوَّةَ إِلاَّ باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ". وَرَدَ ضِمْنَ قولِ ابنِ قاسمٍ الَّذي أَوردَهُ على الأَلفيَّةِ في بابِ الابتداءِ (١٣). وقولُ الشاعرِ:

---

(١) النكت ١٩٢ ب.
(٢) النكت ١٤٧ ب.
(٣) النكت ٦٤، شرح ابن عقيل ٤/١٠٤.
(٤) النكت ٢ ب.
(٥) النكت ٥ أ.
(٦) النكت ٤٥ ب، وينظر أيضا: ١٢ب، ٦٥أ، ١٥٧ أ، ١٦٥ أ، ١٦٧ أ.
(٧) النكت ٩ ب.
(٨) النكت ٤٩ ب.
(٩) النكت ٧٣ أ وينظر أيضا: ٣٦ ب، ، ٣٨ ب، ١٢٧ أ، ١٣١ ب، ١٤٠ أ.
(١٠) النكت ٤٣ ب.
(١١) النكت ١٧٧ أ.
(١٢) النكت ١٩١أ، وينظر: ١٧٦ب، ١٧٨أ، ١٧٩ أ، ١٨١ أ، ١٩٢ ب.
(١٣) النكت ٣٨أ، ٤٠ ب، ٤٤ أ، ٤٦ أ.

أَجِنِّيٌّ كُلَّمَا ذُكِرَتْ كُلَيبٌ أَبِيتُ كَأَنَّنِي أَطْوِي بِحَبْلِ

جاءَ ضِمْنَ قولِ ابنِ قاسمٍ في شرحِ التَّسهيلِ في بابِ كانَ وأَخواتِهَا [(١)]. والمَثَلُ: "تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " وَقَعَ ضِمْنَ قولِ ابنِ هشامٍ في تعليقِهِ في بابِ الابتداءِ [(٢)].

مصادرُ الكتاب:

ذكرَ السيوطيُّ في مقدمةِ النُّكتِ مصادِرَهُ الَّتي اعتمدَ عليها في وضعِ هذا الكتابِ، وجَعَلَهَا قسمين:

القسمُ الأَوَّلُ: الكتبُ الَّتي اتَّخَذَهَا مدارًا لتعليقاتِه، وهيَ:

الكافيةُ لابنِ الحاجبِ ت ٦٤٦ هـ.

الشَّافيةُ لابنِ الحاجبِ أَيضًا.

الأَلفيَّةُ لابنِ مالكٍ ت ٦٧٢ هـ.

شُذورُ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ ت ٧٦١هـ.

نُزهةِ الطَّرفِ في علمِ الصَّرفِ لابنِ هشامٍ أَيضًا.

القسمُ الثَّاني: سائرُ كتبِ ابنِ الحاجبِ وابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ الأُخرَى، مضافًا إِليها كتبُ شرَّاحِ كتبِ هؤلاءِ العلماءِ، نذكرُ مِنهَا:

أ. كتب ابن الحاجب:

أَمالي ابن الحاجب.

الإِيضاحُ في شرحِ المُفَصَّلِ.

شرحُ الشَّافيةِ.

شرحُ الكافيةِ.

شرحُ الوافيةِ نظمُ الكافيةِ.

الوافيةُ نظمُ الكافيةِ.

ب. كتب ابن مالك:

إِيجازُ التَّعريفِ في ضروريِّ التَّصريفِ.

تسهيلُ الفوائدِ وتكميلُ المقاصدِ.

سَبْكُ المَنْظُومِ وَفَكُّ المَخْتُومِ.

شرحُ التَّسهيلِ.

شرحُ العُمْدَةِ.

شرحُ الكافيةِ الشَّافيةِ.

---

(١) ٤٤ أ ٤٠ ب، ٤٦ ب، ٥٩ ب.

(٢) النكت ٣٦ب، ٤٦أ، ٧٢ أ.

العُمْدَةُ.
الكافيةُ الشَّافيةُ (الكافيةُ الكُبْرَى).
لاميةُ الأَفعالِ.
النُّكتِ على كافيةِ ابنِ الحاجبِ (التُّحْفَةُ).

ج – كتب ابن هشام:

الإعراب عن قواعدِ الأعرابِ.
أَوضحُ المسالكِ.
التَّعليقُ على الأَلفيَّةِ.
التَّعليقُ على التَّسهيلِ.
الجامعُ الصَّغيرُ.
شرحُ التَّسهيلِ.
شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ.
شرحُ شذورِ الذَّهبِ.
شرحُ اللَّمحة البَدْرِيَّةِ.
شرحُ قطرِ النَّدَى وبَلِّ الصَّدَى.
مُغْنِي اللَّبيبِ عن كتبِ الأَعاريبِ.

د– كتبُ شرَّاحِ كتبِ ابنِ الحاجبِ وابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ:

١. شرح الألفية: ابن الناظم ت ٦٨٦ هـ.
٢. شرح الكافية: الرضي الاستربادي ٦٨٦هـ.
٣. شرح الكافية: ابن القواس ٦٩٦هـ.
٤. شرح الكافية (المتوسط): السيد ركن الدين الاستربادي ٧١٥هـ.
٥. شرح الشافية: السيد ركن الدين الاستربادي.
٦. شرح الشافية: خضر اليزدي(فرغ من الشرح سنة ٧٢٠هـ).
٧. الارتشاف: أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ.
٨. شرح الألفية: أبو حيان الأندلسي.
٩. شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي.
١٠. شرح الشافية: الجاربردي ت ٧٤٦ هـ.
١١. شرح الألفية: ابن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ.
١٢. شرح التسهيل: ابن قاسم المرادي.
١٣. شرح الألفية: ابن عقيل ت ٧٦٩هـ.

١٤. شرح الألفية:	ابن الصائغ ت ٧٧٦هـ.
١٥. شرح الشافية:	السيد عبد الله النقره كارا ت٧٧٦هـ.
١٦. شرح الألفية:	المكودى ت ٨٠٨ هـ.
١٧. البهجة المرضية:	السيوطي ت ٩١١هـ.
١٨. شرح الكافية:	النجم سعيد ت (-) [(١)].
١٩. شرح الكافية:	النيلي ت (-) [(٢)].

هذهِ أَهمُ مصادرِ السيوطيِّ في كتابِ النُكتِ، وهناكَ مصادرُ أُخرَى لم يعتمدْ عليها السيوطيُّ كثيرًا، نذكرُ منها:

١. الكتاب:	سيبويه ت ١٨٠ هـ.
٢. التنبيه:	الجرمي ت ٢٢٥ هـ.
٣. المقتضب:	المبرد ت ٢٨٦ هـ.
٤. المختار:	ابن كيسان ت ٢٩٩هـ.
٥. كتاب المعاني:	الزجاج ت ٣١١هـ.
٦. الأصول في النحو:	ابن السراج ت ٣١٦هـ.
٧. الجمهرة:	ابن دريد ت ٣٢١ هـ.
٨. الجمل:	الزجاجي ت ٣٣٧هـ.
٩. شرح الكتاب:	السيرافي ت ٣٦٨هـ.
١٠ الأمالي:	ابن خالويه ت ٣٧٠ هـ.
١١. ليس في كلام العرب:	ابن خالويه.
١٢. الإغفال:	الفارسي ت ٣٧٧هـ.
١٣. التذكرة:	الفارسي.
١٤. الحلبيات:	الفارسي.
١٥. الخصائص:	ابن جني ت ٣٩٢هـ.
١٦. البديع:	محمد بن مسعود الغزني ت ٤٢١ هـ.
١٧. الترشيح:	خطاب الماوردي ت٤٥٠هـ.
١٨. سر الفصاحة:	ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ.
١٩. شرح ملحة الإعراب:	الحريري ت٥١٦هـ.
٢٠. الكشاف:	الزمخشري ت٥٣٨ هـ.
٢١. المفصل:	الزمخشري.

(١) و(٢) لم أعثر على سنة وفاتيهما.

٢٢. المعرب:	الجواليقي ت ٥٤٢هـ.
٢٣. الغرة:	ابن الدهان ت ٥٦٩ هـ.
٢٤. الإنصاف:	أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ.
٢٥. لمع الأدلة:	أبو البركات الأنباري.
٢٦. الروض الأنف:	السهيلي ت ٥٨١هـ.
٢٧. المقدمة الجزولية:	الجزولي ت ٦٠٧هـ.
٢٨. التلقين:	العكبري ت ٦١٦هـ.
٢٩. ألفية ابن معط:	ابن معط ت ٦٢٨ هـ.
٣٠. شرح الكتاب:	الصفار ت ٦٣٠هـ.
٣١. شرح ألفية ابن معط:	ابن الخباز ت ٦٣٩هـ.
٣٢. شرح المفصل:	علم الدين السخاوي ت ٦٤٣هـ.
٣٣. شرح المفصل:	ابن يعيش ت ٦٤٣هـ.
٣٤. الإفصاح:	ابن هشام الخضراوي ت ٦٤٦هـ
٣٥. نقد المقرب:	ابن الحاج ت ٦٤٧هـ.
٣٦. النوادر:	الصاغاني ت ٦٥٤ هـ.
٣٧. شرح الهادي:	الزنجاني ت ٦٥٥هـ.
٣٨. شرح الأبيات:	ابن عصفور ت ٦٦٩ هـ.
٣٩. شرح الإيضاح:	ابن عصفور.
٤٠. شرح الجمل:	ابن عصفور.
٤١. المقرب:	ابن عصفور.
٤٢. شرح الجزولية:	الأُبّذي ت ٦٨٠ هـ.
٤٣. المغني:	ابن فلاح ت ٦٨٠هـ.
٤٤. اللباب:	الأسفراييني ت ٦٨٤هـ.
٤٥. اللب:	البيضاوي ت ٦٨٥هـ.
٤٦. شرح لامية الأفعال:	ابن الناظم ت ٦٨٦هـ.
٤٧. شرح الإيضاح:	ابن أبي الربيع ت ٦٨٨هـ.
٤٨. التعليقة على المقرب:	ابن النحاس ت ٦٩٨هـ.
٤٩. التذكرة:	أبو حيان ت ٧٤٥هـ.
٥٠. البحر المحيط:	أبو حيان.
٥١. التحفة:	عمر ابن الوردي ت ٧٤٩ هـ.

٥٢. التذكرة:	ابن هشام ت ٧٦١ هـ.
٥٣. السبل الواضحة:	ابن هشام.
٥٤. شرح الشواهد:	ابن هشام.
٥٥. حاشية على مغني اللبيب:	ابن الصائغ ت ٧٧٦هـ.
٥٦. شرح اللب:	السيد عبد الله النقر كارا ت ٧٧٦هـ.
٥٧. تقييد الجمل:	ابن العطار ت ٧٨٦هـ.
٥٨. جمع الجوامع:	السيوطي.
٥٩. الفريدة:	السيوطي.
٦٠. المزهر:	السيوطي.
٦١. الوفية:	السيوطي.

وهذه المصادرُ قد تفاوتَ نقلُ السيوطيِّ منها، فقسمٌ نقلَ منهُ كثيرًا وبخاصَّةِ الكتبُ الَّتي وضعَ النُّكتَ بسبَبِهَا، ككتبِ ابنِ الحاجبِ وكتبِ ابن مالكٍ وكتبِ ابنِ هشامٍ وكتبِ أَبي حيَّانٍ وابنِ قاسمٍ المرادي، وهذا ظاهرٌ في حواشي التَّحقيق، وهناكَ كتبٌ لم ينقلْ منها إِلاَّ مرَّةً أَوْ مرَّتينِ، كتقييدِ الجملِ لابنِ العَطَّارِ، والتَّلقينِ للعكبريِّ والخصائصِ لابنِ جنِّيٍّ وغيرِهَا.

شخصيةُ السِّيوطيِّ في النُّكَت:

لقد استطاعَ السيوطيُّ أَنْ يجمعَ في كتابِهِ (النُّكتِ) عددًا كبيرًا من النُّصوصِ النَّحويةِ والصَّرفيَّةِ واللُّغويَّةِ، قد يعجزُ غيرُهُ عن جمعِهَا، وأَوردَ شروحًا لهذهِ النُّصوصِ مستعينًا بأقوالِ العلماءِ البصريينَ والكوفيينَ، وكانَ يناقشُ الآراءَ ويَرُدُّ عليها في أَحيانٍ كثيرةٍ، وربَّمَا فَضَّلَ رَأْيًا واختارَهُ ودَلَّلَ على صحَّتهِ بحججٍ ارتَضَاهَا، وربَّمَا ضَعَّفَ وأَعرضَ عنهُ.

وكانتْ لَهُ شخصيَّتُهُ الخاصَّةُ الَّتي برزتْ في ثنايَا كتابِه. فمثلاً عندمَا نقلَ مسأَلةَ بابِ الكلامِ وما يتأَلفُ منهُ، - وهذهِ ترجمةُ ابنِ مالكٍ في الأَلفيَّةِ - فَضَّلَ ترجمةَ ابنِ هشامٍ عليهِ في الشُّذورِ، فقالَ: "وتَرْجَمَ ابنُ هشامٍ في الشُّذورِ للإِعرابِ وما بعدَهُ دونَ الكلامِ والكلمةِ وأَقسامِهَا، لأَنَّهَا من المقدِّماتِ - أيْ مِنَ المسائلِ الأَوَّليَّةِ في النَّحوِ - وهو أَحسنُ "[(١)]. وفي البابِ نفسِهِ نقلَ قولَ الأَلفيَّةِ في مسأَلةِ تقسيمِ الكَلِمِ إِلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، ثُمَّ عرضَ لِمَا وردَتْ عليها من اعتراضاتٍ، وعلَّقَ عليها بقولِهِ: "والَّذي عندي في تقريرِ كلامِ المصنِّفِ أَنَّ الكَلِمَ هُنَا مرادٌ بِهِ الجمعَ بمعنى الكلمات كَمَا عبَّرَ غيرُهُ، وكأَنَّهُ قالَ: الكلماتُ الَّتي يتأَلَّفُ منها الكلامُ الثلاثةُ لاَ غيرُهَا "[(٢)]. ثُمَّ عرضَ لإِعرابِ " اسم " و" الكلم " في قولِ الأَلفيَّةِ: "وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ "، فقالَ: والأَوجَهُ عندي في إِعرابِهِ: أَنَّ " اسم " مبتدأٌ وليسَ بنكرةٍ فإِنَّ الكلمةَ إِذا أُرِيدَ لفظُهَا تكونُ اسمًا معرفةً وإِنْ كانتْ بخلافِ ذلكَ كقولكَ: "مِن " حرفُ جرٍّ، فَمِنْ هُنَا مبتدأٌ، وهيَ اسمٌ ومعرفةٌ،

---

(١) النكت ١ب. (٢) النكت ٣ب.

وإنْ أَخْبَرْتَ عَنْهَا بأَنَّهَا حرفُ جَرٍّ ...والكَلِم خَبَرُهُ، وقد أَفادَ الحَصْرُ بتعريفِ الجزءينِ كَمَا تَقَرَّرَ في علمِ البيانِ، ولذلكَ أَتيتُ في الشَّرحِ - أيْ شرحُهُ للألفيَّةِ، البهجةُ المرضيَّةُ - بضميرِ الفصلِ الَّذي لاَ يُؤْتَى بِهِ إِلاَّ بينَ المعارفِ، كزيدٍ هوَ القائمُ، فقلتُ: واسمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ هيَ الكَلِمُ التي يتأَلَّفُ منها الكلامُ لاَ غيرُهَا، كما دلَّ عليهِ الاستقراءُ " [١]. ولَمَّا أوردَ بابَ اسمِ الإشارةِ ، رأَى أَنَّ الصَّوابَ ما في الأَلفيَّةِ من تقديمِ هذا البابِ على بابِ الموصولِ، فقالَ: بابُ اسمِ الإشارةِ. أَخَّرَهُ في الكافيةِ الكبرى والتَّسهيلِ - أي ابنُ مالكٍ - عن بابِ الموصولِ. والصَّوابُ ما هُنَا أي الأَلفيَّة - لأَنَّهُ مقدَّمٌ عليهِ في الرُّتبَةِ " [٢]. ولَمَّا تطرقَ إِلى الكلامِ على بناءِ (الآنَ) في بابِ المعرَّفِ بأداةِ التَّعريفِ، نقلَ المسأَلةَ من الأَلفيَّةِ ثُمَّ عرضَ لِمَا وردتْ عليها من تعليقاتٍ، علَّقَ عليها بقولِهِ: "واعْلَمْ أَنَّ القولَ ببناءِ الآنَ لاَ يوجدُ لَهُ علَّةٌ صحيحةٌ [٣]". ثُمَّ رَدَّ على منْ قالَ لاَ نظيرَ للآنِ، فقالَ: لكن وجدتُ لَهُ نظيرًا وهو الأَمسِ المقرونُ بأَلْ على لغةِ مَنْ بناهُ كقولِهِ: (وَإِنِّي وَقَفْتُ اليومَ والأَمسِ قَبْلَهُ). فإِنَّهُ رُوِيَ بالكسرِ، وخَرَّجَهُ ابنُ مالكٍ على أَنَّهُ ضُمِّنَ معنىَ الَّلامِ مَعَ زيادةِ الَّتي فيه، وأَمَّا على القولِ بأَنَّهَا للتَّعريفِ، فَرُدَّ مَعَ إبطالِ مَا عُلِّلَ بِهِ، بأَنَّ (أَلْ) من خواصِّ الأَسماءِ، فكانَ حَقُّهَا أَنْ تَرُدَّهُ مِنَ البناءِ إِلى الإِعرابِ نظيرَ الإِضافةِ في (أَيٍّ). والذي أَذهبُ إِليهِ ترجيحُ قولِ مَنْ قالَ بإعرابِهَا، وأَنَّ فتحتَهَا فتحةُ إعرابٍ، وهيَ ملازمةُ النَّصبِ على الظَّرفيَّةِ، فإِنْ جُرَّتْ بمنْ، ظهرَ الجَرُّ فيها كَمَا في قولِ الشَّاعرِ: (كَأَنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا) فإِنَّهُ مرويٌّ بالجَرِّ، وهذا قولٌ لاَ يمكنُ القَدْحُ فيه" [٤].

وفي بابِ الابتداءِ يُفَضِّلُ ترجمةَ النَّاسِ بالمبتدإِ والخبرِ على ترجمةِ ابنِ مالكٍ في الأَلفيَّةِ والكافيةِ بـــ (باب الابتداء) [٥]. ثُمَّ بعدَ ذلكَ يناقشُ مسأَلةَ أَصلِ المرفوعاتِ، ويختارُ لَهُ رأياً، فقالَ: ثُمَّ إِنَّهُ - أي ابنُ مالكٍ - في جميعِ كتبِهِ بدأَ بِهِ - أي باب الابتداء - قبلَ الفاعلِ، وكأَنَّهُ اختارَ أَنَّهُ أَصلُ المرفوعاتِ، وهو ما عُزِيَ إِلى سيبويه، وبدأَ ابنُ الحاجب بالفاعلِ، وكذَا ابنُ هشامٍ في الشُّذورِ، وصرَّحَ في شرحِهِ بأَنَّهُ على القولِ بأَنَّهُ أَصلُهَا وهو ما عُزِيَ للخليلِ، وخالفَ في القطرِ والجامعِ، فبدأَ فيهما بالمبتدإِ. وقد ذهبَ جماعةٌ إِلى أنَّ كلاً أَصلٌ برأْسِهِ، وإِليهِ جنحَ الرَّضيُّ وهو المختارُ عندي " [٦].

والسِّيوطيُّ إِذا عرضَ لمسأَلةٍ فيها خلافٌ يذكرُ جوانبَ هذا الخلافِ جميعًا ومَا وردَ فيهِ من أَقوالٍ مختلفةٍ، فمثلاً في بابِ المبتدإِ والخبرِ تحدَّثَ عن مسأَلةِ الإخبارِ بالظَّرفِ والجارِ والمجرورِ، فقالَ: "قولُهُ - أي ابنُ مالكٍ في الأَلفيَّةِ -:

---

(١) النكت ٣ب. (٢) النكت ٣٠ ب.

(٣) النكت ٣٥ ب.

(٤) النكت ٣٥ب - ٣٦أ. (٥) النكت ٣٦ب.

(٦) النكت ٣٦ب.

وأَخبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ معنَى كائِنٍ أَوِ استَقَرّْ

فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: شرطُهُمَا أَنْ يكونَا تَامَّيْنِ كَمَا في التَّسهيلِ، فلا يجوزُ الإِخبارُ بالنَّاقصينِ، وَعَبَّرَ بَدَلَهُ في الكافيةِ الكبرى بشرطِ الإِفادة.

الثَّاني: اختارَ في التَّسهيلِ أَنَّ الخبرَ في الحقيقةِ العاملُ فيهما لا هُمَا. وهوَ مذهبُ ابنِ كَيْسان. وذهبَ الفارسيُّ وابنُ جنِّيٍّ والأكثرونَ إلى أَنَّهُمَا الخبرُ في الحقيقةِ، وأَنَّ العاملَ صارَ نسيًا منسيًّا. والخلافُ جارٍ في عملِهِ، وفي تحمُّلِهِ الضميرَ.

الثَّالثُ: قولُهُ: (ناوينَ) يُشعِرُ بأَنَّهُ لاَيجوزُ إِظهارُهُ، وهوَ مذهبُ الجمهورِ، وجوَّزَهُ ابنُ جنِّيٍّ، وذكرَهُ في التَّسهيلِ، وشَرَحَهُ أَنَّهُ يظهرُ بقلَّةٍ.

الرَّابعُ: سَوَّى بينَ تقديرِ اسمِ الفاعلِ والفعلِ، مَعَ أَنَّ المختارَ عندَهُ في سائرِ كتبِهِ تقديرُ اسمِ الفاعلِ، ومذهبُ الجمهورِ تقديرُ الفعلِ، وقد مَشَى عليهِ ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ والوافيةِ.

الخامسُ: يتعيَّنُ تقديرُ اسمِ الفاعلِ بعدَ أَمَّا وإِذَا الفجائيةِ، نحو: "إِذَا لَهُم مَكْرٌ "، أَمَّا في الدارِ فزيدٌ، لأَنَّهُمَا لاَ يليهما فعلٌ، ذكرَهُ في شرحِ الكافيةِ موجهًا بِهِ ما اختارَهُ من ترجيحِهِ في بقيةِ المواضعِ. ومَنَعَهُ ابنُ هشامٍ، بأَنَّ الفعلَ يُقدَّرُ مُؤَخَّرًا.

السَّادسُ: ظاهرُهُ أَنَّ العاملَ في الظَّرفِ والمجرورِ هو المُقَدَّرُ، وصرَّحَ باختيارِهِ في التَّسهيلِ، ومذهبُ سيبويهِ ومتقدِّمِي أَهلِ البصرةِ أَنَّ العاملَ فيهما إِنَّمَا هو المبتدأُ وهو الجاري على قاعدة أَنَّ العاملَ في الخبرِ المبتدأُ، وأَنَّ الخبرَ في الحقيقةِ الظَّرفُ لاَ متعلَّقُهُ.

السَّابعُ: ظاهرُهُ أَنَّهُ لا يُقَدَّرُ إِلاَّ الكونُ المطلقُ، وبِهِ صرَّحَ في التَّسهيلِ. قالَ في المغني: "وهو شرطٌ لوجوبِ الحذفِ، وقد يُقَدَّرُ الكونُ الخاصُّ لدليلٍ، ويكونُ الحذفُ إِذْ ذاكَ جائزًا لاَ واجبًا، ومنهُ: "الحُرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعَبْدِ والأُنْثَى بالأُنْثَى "، التَّقديرُ مقتولٌ أَوْ يُقتَلُ، لاَ كائِنٌ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُقَدَّرَ مَعَ ذلكَ مُضَافَيْنِ أيْ قَتْلُ الحُرِّ الكائنُ بقتلِ الحُرِّ، وفيهِ تَكَلُّفُ تقديرِ أَربعةٍ، الكونُ وفاعلُهُ والمُضافانِ ، بل خمسةٌ، لأَنَّ كلاً من المصدرينِ لاَ بُدَّ لَهُ من فاعلٍ" (١). ويستمرُ في عرضِه للاعتراضاتِ على بيتِ الأَلفيَّةِ إِلى أَنْ يقولَ: "الثَّاني عشر: لم ينصَّ على تحمُّلِهِ الضميرَ، والبصريُّونَ على أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضميرَ المبتدإِ، كالمشتقِّ سواءٌ تقدَّمَ أَمْ تأَخَّرَ" (٢). ونقلَ في بابِ (إِنَّ وأَخواتِها) مسأَلَةَ عددِ هذهِ الحروفِ، فذكَرَ قولَ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ وابنِ مالكٍ في الأَلفيَّةِ وابنِ هشامٍ في الشُّذورِ حيثُ اتَّفقَ الثَّلاثَةُ على عدِّها ستَّةً، فاختارَ السيوطيُّ رأْيَ مَنْ عدَّهَا خمسةً، فقالَ: "اتَّفقَ الثَّلاثَةُ على عدِّهَا ستَّةً، والأَولَى عدُّهَا خمسةً كَمَا في التَّسهيلِ والكافيةِ الكبرى، تبعًا لسيبويهِ والمبرِّدِ وابنِ السَّراجِ، لأَنَّ (أَنَّ) المفتوحةَ فرعُ (إِنَّ المكسورةِ) (٣). ولَمَّا عرضَ لبابِ كانَ

---

(١) النكت ٣٩ أ – ٣٩ ب. (٢) النكت ٣٩ ب.

(٣) النكت ٥٠ ب.

وأخواتِها، تطرَّقَ إلى (كانَ) فذكرَ عبارةَ الكافيةِ فيها، ثُمَّ أَوردَ اعتراضَ المتوسطِ عليها [١]. بعدَ ذلكَ ذكرَ المذاهبَ في كانَ الشأنيةِ فقالَ: "وأقولُ: في كانَ الشأنيةِ ثلاثةُ مذاهبَ: الجمهورُ على أنَّهَا من أقسامِ النَّاقصةِ. وذهبَ صاحبُ البديعِ إلى أنَّهَا من أقسامِ التَّامةِ. وذهبَ ابنُ الأبرشِ إلى أنَّها قسمٌ برأسِهَا "[٢].

وفي البابِ نفسه عرضَ لمسألةِ جوازِ تقديمِ خبرِ(ليسَ)عليها، وفَصَّلَ أَقوالَ العلماءِ فيها، ثُمَّ رَدَّ على ابنِ النَّاظمِ الَّذي فرَّقَ بينَ عسَى وليسَ، ونَبَّهَ على أنَّ ابنَ الحاجبِ حكَى الخلافَ في ليسَ من غيرِ ترجيحٍ، فقالَ: "قولُ الألفيَّةِ: ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ ليسَ اصْطُفِي. كذَا رجَّحَهُ في سائرِ كتبِهِ، ووافقَهُ ابنُ هشامٍ في الجامعِ والقطرِ. وهو مذهبُ جمهورِ الكوفيينَ وبعضَ البصريينَ وأكثرَ المتأخرينَ. والَّذي عليهِ قدماءُ البصريينَ والفراءُ الجوازُ، ورجَّحَهُ الزَّمخشريُّ وابنُ بَرْهان وابنُ عصفورٍ. وقد وَجَّهَ النَّاظمُ في شرحِ الكافيةِ ما رجَّحَهُ مِنَ المنعِ بالقياسِ على (عسى) فإنَّهَا مثْلُهَا في عدمِ التَّصرفِ، والاختلافِ في فعليَّتِهَا. وفَرَّقَ ابنُهُ، بأَنَّ (عَسَى) مُتَضَمِّنَةٌ معنَى ما لَهُ صدرُ الكلامِ، وهو (لعلَّ) بخلافِ ليسَ. قلتُ ويمنعُ هذا الفريقُ، بأَنَّ (ليسَ) أَيضًا مُتَضَمَّنَةُ مَا لَهُ الصَّدْرُ، وهو مَا النَّافيةُ. وأَما ابنُ الحاجبِ فإنَّهُ حكَى في ليسَ الخلافَ من غيرِ ترجيحٍ " [٣]. وفي بابِ (مَا ولاَ، ولاَتَ، وإنْ) المشبَّهاتِ بليسَ عندمَا تَطرَّقَ إلى بطلانِ عَمَلِهَا إذا تَقَدَّمَ الخبرُ عليها، عرضَ للاعتراضاتِ الواردةِ عليها [٤]، ثُمَّ ذُهِلَ مِن ابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ لِمَا صَحَّحَاهُ من منعِ تقدُّمِ الخبرِ الظَّرفيِّ وإجازةِ تَقَدُّمِ معمولِه الظَّرفيِّ فقالَ: "وما صَحَّحَاهُ من منعِ تَقَدُّمِ الخبرِ الظَّرفيِّ وإجازةِ تَقَدُّمِ معمولِهِ الظَّرفيِّ، لاَ يكادُ يُعْقَلُ، فإنَّ تقديمَ المعمولِ فرعُ تقدُّمِ العاملِ، بل لو عُكسَ فَصُحِّحَ الجوازُ في الخبرِ، والمنعُ في معمولِهِ لكانَ أَشبَهَ بالصَّوابِ، فإنَّ المعمولَ قد يُمنَعُ حيثُ يجوزُ العاملُ، أَلاَ تَرَى أَنَّ معمولَ خبرِ كانَ لاَ يُقَدَّمُ على اسمِهَا، معَ جوازِ تقديمِ الخبرِ عليهِ " [٥]. وفي بابِ اشتغالِ العاملِ عَنِ المعمولِ قال: "قولُ الألفيَّةِ:

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابتِدا يَختَصُّ فَالرَّفْعَ التَزِمْهُ أَبـــدَا
كَذَا إذا الفِعْلُ تَلاَ مَالَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لما بَعْدُ وُجِدْ

هَذا القسمُ ليسَ من بابِ الاشتغالِ في شيءٍ، فإنَّ من شرطِهِ: أنْ يصحَّ تأَثُّرُ السَّابقِ بالعاملِ، وما اختصَّ بالابتداءِ لا يصحُّ تقديرُ الفعلِ بَعْدَهُ، ومَا لَهُ صدرُ الكلامِ يمنعُ عملُ ما بعدَهُ فيما قَبْلَهُ، ولِذَا لم يذكرْهُ ابنُ الحاجبِ. قالَ ابنُ هشامٍ في حواشيهِ: أَصابَ ابنُ الحاجبِ كلَّ الإصابةِ حيثُ لم يذكرْ هذا القسمَ، لأَنَّهُ لم يدخلْ تحتَ ضابطِ الاشتغالِ. قلتُ: لم يذكرْ في الألفيَّةِ ضابطَ الاشتغالِ ولا شروطَهُ، حتى يستغني عن ذِكرِهِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذكرِهِ بُدٌّ، لِيُعْلَمَ امتناعُ النَّصبِ على الاشتغالِ فيهِ. نَعَمْ كانَ الأَوْلَى أَنْ يُصَدِّرَ البابَ بضابطٍ يُخرِجُ ذلكَ كَمَا فَعَلَ في التَّسهيلِ [٦].

(١) النكت ٤٤ أ. (٢) النكت ٤٤ أ. (٣) النكت ٤٥ أ.
(٤) النكت ٤٧ أ. (٥) النكت ٤٧ ب. (٦) النكت ٦٣ أ.

وفي بابِ التَّوابعِ نَقَلَ مسأَلةَ حدِّ التَّابعِ، ثُمَّ عرضَ لِمَا وَرَدَ عليها من اعتراضاتٍ وإجاباتٍ، ثُمَّ تَطَرَّقَ إِلى العاملِ في التَّابعِ وما فيه من خلافات [١]، ثُمَّ ذَكَرَ رأْيَهُ في المسأَلةِ قائلاً: "وعندي أَنَّهُ لو قِيلَ: العاملُ في الكُلِّ - أي في التَّوابعِ - هو المتبوعُ، كَمَا أَنَّ المبتدأَ عاملٌ في الخبرِ، والمضافَ عاملٌ في المضافِ إِليهِ، لكانَ مذهبًا قويًّا " [٢].

وفي بحثِهِ لبابِ البدلِ، ذَكَرَ أَنواعَ البدلِ، ثُمَّ أَوْرَدَ تنبيهات، وفيها أَنَّ أَبَا حيَّان نقلَ عن بعضِهِم بدلَ كلٍّ من بعضٍ، نحو: لقيتُهُ غدوةً يومَ الجمعةِ. . . فيومَ بدلٌ من غدوةٍ [٣]. ثُمَّ اختارَهُ السيوطيُّ وذكرَ لَهُ شاهدًا من القرآنِ الكريمِ، فقالَ: "قلتُ وإِثباتُ هذا النَّوعِ هو المختارُ عندي، وقد وجدتُ لَهُ شاهدًا مِنَ التَّنزيلِ، وهو قولُهُ تَعالَى: ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم: ٦٠ - ٦١] فقولُهُ " جنات " بدلٌ من الجنةِ، وهو كلٌّ من بعضٍ " [٤].

وقد ناقشَ السيوطيُّ ابنَ الحاجبِ وابنَ هشامٍ في مسأَلةِ (أَلاَ)، واعتَرَضَ عليهما فيما ذَهَبَا إِليهِ، واستعانَ في تصحيحِ رأْيِهِ بأقوالِ العلماءِ، فقالَ: "قولُ الكافيةِ: "التَّنبيهُ: أَلاَ". لَمْ يذكُرْ كونَهَا للاستفتاحِ مَعَ أَنَّهُ فيها أَشهرُ، لكن عبارة المغني تدلُّ على تصويبِ ما في الكافيةِ، فإِنَّهُ قالَ: "أَلاَ على خمسةِ أَوجهٍ: أَحدُهَا: أَنْ تكونَ للتَّنبيهِ، فتدلُّ على تَحَقُّقِ ما بعدَهَا، ويقولُ المعربون فيها: حرفُ استفتاحٍ، فيبيِّنونَ مكانَهَا، ويهملونَ معنَاهَا، وإِفادتُهَا التَّحقيقَ من جهةِ تركُّبِهَا من الهمزةِ ولاَ، وهمزةُ الاستفهامِ إِذا دخلت على النَّفي أَفـــادَتْ التَّحقيقَ، نحو " أَليسَ ذلكَ بقادرٍ". وأَقولُ: إِنَّ كلامَ المغني مخدوشٌ من وجهينِ: أَحدُهُمَا: زَعْمُهُ أَنَّ (أَلاَ) هذه مركَّبَةٌ، والمنقولُ خلافُهُ. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ: أَلاَ المقصودُ بِهَا العرضَ، مركَّبةٌ مِنْ (لاَ) والهمزةِ، وأَمَّا (أَلاَ) المُستَفتَحُ بِهَا، فغيرُ مركَّبةٍ ولاَ مختصَّةٍ هذه عبارتُهُ. الثَّاني: ظاهرُ كلامهُ أَنَّ التَّنبيهَ والاستفتاحَ متلازمانِ لاَ ينفكُّ أَحدُهُمَا عَنِ الآخرِ بحيثُ جعلَ التَّنبيهَ معناهَا، والاستفتاحَ مكانَهَا، والمنقولُ خلافُ ذلكَ.

قالَ ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ: "وقد يعزَى التَّنبيهُ إِلى " أَلاَ " و"أَمَا " وهُمَا للاستفتاحِ مطلقًا. وقالَ أَبو حيَّان في شرحِهِ: في قولِهِ: وقد يُعزَى، إِشعارٌ بالقلَّةِ، يعني أَنَّ الأَكثرَ أَنْ يكونا للاستفتاحِ مطلقًا، سواءٌ قُصِدَ مَعَ ذلكَ التَّنبيهُ أَمْ لم يُقْصَدْ". انتهى. فأَنتَ تَرَى كيفَ صرَّحَ بأَنَّهُمَا مَعْنَيَانِ مستقلاَّنِ، وأَنَّ الاستفتاحَ قد ينفكُّ عَنِ التَّنبيهِ، وأَنَّ كونَهَا للاستفتاحِ أَكثرُ من كونِهَا للتَّنبيهِ، وذلكَ مِمَّا يقوِّي الاعتراضُ على ابنِ الحاجبِ في إِهمالِهِ المعنَى الأَكثرَ الأَشهرَ، واقتصارُهُ على ما هيَ فيهِ قليلٌ، ثُمَّ رأَيتُ ابنَ جنِّي قالَ في خصائصِهِ: من خلعِ الأَدلَّةِ قولُنَا: أَلاَ قد كانَ كَذَا، وقولُ اللهِ سبحانَهُ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود: ٥] فـــ " أَلاَ " هذهِ فيها شيئانِ: التَّنبيهُ، وافتتاحُ الكلامِ، فإِذا جاءتْ مَعَهَا (يَا) خَلُصَتْ افتتاحًا لاَ غيرُ، وصارَ التَّنبيهُ الذي كانَ فيها لـــ (يَا)

---

(١) النكت ٤٧ ب. (٢) النكت ١١٠ أ.
(٣) النكت ١١٠ أ. (٤) النكت ١١٩ أ.

دونَهَا، وذلكَ نحوُ قولِهِ تَعالى: "أَلاَ يا اسْجُدُوا للهِ". وقولِ الشَّاعرِ:

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كريمُ [(١)].

وبحثَ مسألةَ قصرِ الممدودِ في الضَّرورةِ في بابِ المقصورِ والممدودِ معترضًا على ابنِ مالكٍ فقالَ: قولُ الألفيَّةِ:

وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضطرارًا مُجْمَعٌ عليهِ ....

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: في دَعوَى الإجماعِ نظرٌ، فإنَّ الفراءَ مَنَعَهُ فيما لَهُ قياسٌ يوجِبُ مَدَّهُ، نحو: فعلاءُ أَفْعَلُ، والكسائيُّ مَنَعَهُ في غيرِ النَّصبِ، فقالَ لاَ تكادُ العربُ تقصرُ ممدودًا في رفعٍ ولاَ جرٍّ[(٢)]. وبعدَ ذلكَ يذكرُ إجابةَ ابنِ قاسمٍ بجوازِهِ في الجملةِ، ويوردُ الأمرَ الثَّاني الَّذي يستثني فيهِ ابنُ هشامٍ مسألَةَ (سواء). ثم يُعَقِّبُ عليهِ: قلتُ: إنَّمَا يحتاجُ إلى استثناءِ ذلكَ ونحوِهِ على رأيِ مَنْ يقولُ: إنَّهُ يجوزُ في الشِّعرِ ارتكابُ الممنوعِ وإنْ كانَ عنهُ مندوحةٌ، لأَنَّ نفسَ الشِّعرِ ضرورةٌ: وهو رأيِ ابنِ عصفورٍ وأَبي حيَّانَ. وقيلَ إنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ حيثُ لاَ مندوحةَ عنهُ، وعليهِ ابنُ مالكٍ. فعلى هذا لا يحتاجُ إلى استثناءٍ" [(٣)]. وَلَمَّا تَطرَّقَ في بابِ النَّسبِ إلى مسألةِ النَّسبِ إلى فُعَيْلَة، نقلَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ في الشَّافيةِ، وابنِ مالكٍ في الألفيَّةِ وابنِ هشامٍ في الشُّذورِ، فقالَ: "قولُهُم والعبارةُ للشَّافيةِ: ومِنْ فُعَيْلَة غيرَ مضاعَفٍ. لم يذكرُوا فيها الشَّرطَ الثَّاني المذكورَ في فَعيلةٍ وفَعُولَةٍ وهو صحَّةُ العينِ، وقالَ ابنُ قاسمٍ: وهو شرطٌ فيها أيضًا. قالَ: ولم يذكرْ ابنُ المصنِّفِ في شرحِهِ فيها إلاَّ شرطَ عدمِ التَّضعيفِ، مَعَ ذكرِ الشَّرطينِ في فَعِيلَة بالفتحِ، فأَخلَّ في فُعَيْلَة بالضَّمِّ بشرطٍ". انتهى. قلتُ: ابنُ المصنِّفِ معذورٌ فإنَّهُ رأى أَباهُ وغيرَهُ صَنَعُوا ذلكَ، ذَكرُوا في فَعيلَةٍ وفَعُولَةٍ شرطينِ، وفي فُعَيْلَة شرطًا واحدًا فتبعهم، قالَ أَبوهُ في التَّسهيلِ: "يُقالُ في فُعَيْلَة: فُعَلِيٌّ، وفي فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ: فَعَلِيٌّ، ما لم يضاعفْنَ أَوْ تعتل عينُ فَعُولَةٍ أَوْ فَعِيلَةٍ صحيحةِ اللاَّمِ". فانظرْ كيفَ جعلَ شرطَ عدمِ التَّضعيفِ عامًّا في الأوزانِ الثَّلاثةِ، وشرطَ عدمِ اعتلالِ العينِ خاصَّةً بِفَعُولة وفَعِيلَة" [(٤)]. ثُمَّ يستمرُّ في عرضِهِ للمسألةِ، وينقلُ عباراتِ ابنِ مالكٍ من كتبِهِ الأُخرى، ويوازنُ بينها وبينَ عبارةِ ابنِ الحاجبِ وابنِ هشامٍ [(٥)]. ثُمَّ يُعَقِّبُ على عبارةِ ابنِ قاسمٍ فيقولُ: "وأَمَّا ابنُ قاسمٍ فإِنَّمَا أَوقَعَهُ في ذلكَ شيخُهُ أَبو حيَّانَ، فإِنَّهُ ذكرَ في شرحِهِ - أي شرح التَّسهيلِ - أَنَّ الشَّرطينِ راجعانِ إلى الأوزانِ الثَّلاثةِ. وخلَطَ في ذلكَ، والدَّليلُ على تخليطِهِ أَنَّهُ شرحَ بذلكَ عبارةَ التَّسهيلِ وهي لا تُعطي ذلكَ، بل تُعطي خلافَهُ كَمَا تَرَى، ولو كانَ على ثبتٍ من ذلكَ لبَيَّنَ أَنَّ هذا هو الحكمُ المنقولُ، وأَنَّ عبارةَ الكتابِ مُعْتَرَضَةٌ كَمَا جرَتْ عادتُهُ بذلكَ، فكونُهُ لم يذكرْ شيئًا من ذلكَ، وإِنَّمَا أَوردَهُ موردَ بيانِ مدلولِ

(١) النكت ٦٣ أ. (٢) النكت ١٤٧ أ.
(٣) النكت ١٤٧ أ. (٤) النكت ١٦٢ ب.
(٥) النكت ١٦٢ ب - ١٦٣ أ.

الكتابِ، ومدلولُهُ صريحٌ في خلافِ ذلكَ هو وسائرُ كتبِ المصنِّفِ وغيرِهِ، دليلٌ على أنَّهُ حصلَ لَهُ في ذلكَ سهوٌ وتمشيةُ قلمٍ [١].

قيمة الكتاب:

وهيَ قائمةٌ في:

١. طريقتهِ الفريدةِ الَّتي وازنَ لنا فيها بينَ نصوصِ خمسةٍ من كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ، وهيَ الكافيةُ والشَّافيةُ لابنِ الحاجبِ، والألفيَّةُ لابنِ مالكٍ، وشذورُ الذَّهبِ ونزهةُ الطَّرفِ في علمِ الصَّرفِ لابنِ هشامٍ، حيثُ جعلَ عباراتِ هذهِ الكتبِ مدارًا لتعليقاتهِ واعتراضاتهِ، وهذهِ الكتبُ تُعدُّ منَ الكتبِ المهمَّةِ الَّتي أُلِّفتْ في وقتِهَا، زيادةً على ذلكَ أنَّ مصنِّفيهَا قد زخرَتِ المكتبةُ العربيةُ بمؤلَّفاتِهِم الجليلةِ.

٢. سعةُ مصادرِ الكتابِ الَّتي تزيدُ على (١١٣) مصدرًا.

٣. حفظَ لنا نصوصًا أُصولُهَا مفقودةٌ، كشرحِ التَّسهيلِ لابنِ هشامٍ [٢]، وشرحِ الشَّافيةِ [٣] لابنِ هشامٍ أَيضًا، وشرحِ الشَّافيةِ لليزدي[٤]، والوفيَّةِ للسِّيوطيِّ [٥].

٤. ويُعدُّ هذا الكتابُ منَ الموسوعاتِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ الَّتي جَمَعَتْ آراءَ جُلِّ النُّحاةِ وخلافاتِهِم، وأَحْصَتْ كُتُبَهُم وأَقوالَهُم في أَبوابِ النَّحوِ والصَّرفِ المختلفَةِ.

وقَدْ عَرَفَ السيوطيُّ قدرَ هذا الكتابِ عندمَا ذَكَرَهُ ضِمْنَ كتبِهِ الَّتي ادَّعَى فيها التَّفَرُّدَ [٦]، كَمَا أَشادَ بِهِ في خاتمتهِ بأبياتٍ من نظمه فقالَ:

أَلاَ أَيُّهَـا الـنَّحْويُّ هـذا مُـؤَلَّـفٌ ... يُعينُكَ مَهْمَـا تُقْرِئُ النَّـاسَ أَوْ تُمـلِي
ثَلاثِـينَ عَامـاً ظَلْـتُ أَرْقَـبُ جَمْعَهُ ... وَأَجْمَـعُ فِيـهِ مَا تَفـرَّقَ فِـي النَّـقْلِ
يُحَـرِّرُ كُتـباً عَـمَّ فِـي الـنَّاسِ نَفْعُهَا ... وَسَـارَتْ بِهَا الرُّكبانُ في الوَعْرِ وَالسَّهْلِ
يُقَـيِّدُ إطلاَقًـا وَيُوضِـحُ مُـبْهَمًـا ... وَيَفْتَـحُ إغلاقـا لِمَـا كانَ فـي قُفْـلِ
وَكَـمْ فـيهِ مِـنْ نَقْـلٍ غريبٍ وجودةٍ ... يَعِـزُّ على مَنْ رامَ العُلَى إلاَّ علَـى مِثْلِي
فَـدُونَكَ تَأْلِـيفـا مُفِـيـدًا مُحَـرَّرًا ... مِـنَ النَّاسِ لَـمْ يَسْمَحْ بِـهِ أَحَـدٌ قَبْلِي
وَللهِ كُـلُّ الحَمْـدِ ثُـمَّ صَـلاَتُـهُ ... وَتَسْلِيمُهُ الوافِـي عَلَى خاتَـمِ الرُّسـلِ

(١) النكت ١٦٣ أ.

(٢) النكت ٣ب، ٧أ، ١٧ أ، ١٧ ب.

(٣) النكت ٩٩ب، ، ١٤٥ ب، ١٤٦ أ، ١٤٦ ب.

(٤) النكت ١ ب، ١٧٤ ب، ١٧٥ أ، ١٧٥ ب، ١٧٨ ب.

(٥) النكت ٨٨ ب، ٩٣ ب، ٩٤ أ، ١٠٣ ب.

(٦) التحدث بنعمة الله ١٠٥، ١٠٦.

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

مخطوطات الكتاب:

اعتمدتُ في تحقيقِ هذا الكتابِ على ثمانِي مخطوطاتٍ، هي:

١. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ: تحتَ رقم ٣٥٩ نحو: وهيَ التي عَدَدْتُّها أصلاً، وهيَ نسخةٌ كاملةٌ، وتُعَدُّ أَجودَ النُّسَخِ الَّتي اعتمدتُ عليها في التَّحقيقِ، لأَنَّهَا نُقلَتْ مِنْ نسخةِ المُؤَلِّفِ، وعليها في أكثرَ من موضعٍ بخطِّ المُؤَلِّفِ، مَا يفيدُ أَنَّ صاحبَهَا الشَّيخَ الفاضلَ زينَ الدِّينِ عبدَ الجبارِ الشاذليَّ قد قرأَهَا على المُؤَلِّفِ، وعليها في حاشيةِ الورقة (١١٥ ب) مقابَلَةٌ مؤرَّخةٌ في خامس صفر عام ٨٩٦ هـ. خَطُّهَا اعتياديٌّ مقروءٌ، وهيَ نسخةٌ قليلةُ الأَخطاءِ والسَّقطِ، وإنْ كانَ في بعضِ عباراتِهَا اضطرابٌ، وفي بعضِ المواضعِ بياضٌ، وقد أكملتُهُ مِنَ النُّسخِ الأخرى إلاَّ مَا كانَ في النُّسخِ جميعًا. عُنوَانُهَا: (النُّكتُ على الأَلفيَّةِ والكافيةِ والشَّافيةِ والشُّذورِ والنُّزهةِ).

أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، اللَّهُمَّ صَلِّ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصحبِهِ والتَّابعينَ لَهُمْ بِإحسانٍ مَا نُظِمَتْ في قلائدِ أوصافِهِم شذورُ الذَّهبِ، وَحَسُنَتْ في بساتينِ آدابِهِمْ نزهةُ الطَّرفِ لِذَوِي الطَّلبِ. فهذهِ نكتٌ حَرَّرْتُهَا على كتبٍ في علمِ العربيَّةِ، عَمَّ النَّفعُ بِهَا وكَثُرَ تداوُلُهَا، وهيَ: الخلاصةُ لابنِ مالكٍ المشهورةُ بالأَلفيَّةِ، والكافيةُ لابنِ الحاجبِ، والشَّافيةُ لَهُ، وشذورُ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ، ونزهةُ الطَّرفِ في علمِ الصَّرفِ لَهُ، أَذكرُ. . .".

تقعُ المخطوطةُ في ١٩٤ ورقةٍ، في كلِّ صفحةٍ ٢٧ سطراً. تَمَّتْ كتابَتُهَا في الثَّالث عشر من شهر شعبان المكرَّم سنة ٨٩٦ هـ.

٢. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ: تحتَ رقم ٣٦٠ نحو. عنوانُهَا: (النُّكتُ للسيوطيِّ). أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وبِهِ نستعينُ. قالَ الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العلاَّمُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمن نجل الشَّيخِ الإمامِ العالمِ العلاَّمةِ كمالِ الدِّينِ أَبي بكرٍ السيوطيِّ الشافعيِّ – مَدَّ اللهُ في أَجلِهِ ورحمَ سلَفَهُ آمين –. . .".

تقعُ المخطوطةُ في ٢٤٢ ورقةً، في كلِّ صفحة ٢٥ سطرًا. تَمَّتْ كتابتُهَا في اليومِ الثَّاني من شهرِ جمادى الأُولى سنة ٩٧٢ هـ. بخطِّ علي بن خَضر بن حسين العمري الشافعيِّ. ويبدو أَنَّهَا مكتوبةٌ على نسخةِ المُؤَلِّفِ أَو على نسخةٍ مكتوبةٍ في حياةِ المُؤَلِّفِ لقولِهِ في الورقةِ الأُولى: "مَدَّ اللهُ في أَجلِهِ". وهيَ لاَ تَخلُو مِنَ التَّصحيفِ والتَّحريفِ والخَطَإِ، وفي بعضِ المواضعِ بياضٌ، وقد أَشرتُ إِلى ذلكَ في التَّحقيقِ، رمزتُ لَهَا بالحرفِ (ر).

٣. مخطوطةُ مكتبةِ المتحفِ العراقيِّ ببغداد: تحتَ رقم ٨٥٢٤ نحو. عُنوانُهَا: (النُّكتُ على مواضعَ مِنَ الكافيةِ الحاجبيَّةِ والشَّافيةِ والخلاصةِ الأَلفيَّةِ وشذورِ الذَّهبِ ونزهةِ الطَّرفِ للحافظِ المُحَقِّقِ جلالِ الدِّينِ السيوطيِّ – عليهِ الرَّحمةُ والرضوانِ –). تقعُ في ٦٢١ صفحةً، في كلِّ صفحة ٢١ سطرًا. ناسِخُهَا: مُحَمَّد شريف العامليُّ سنة ٩٩٧ هـ. أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. أَمَّا

بَعْدَ حمد اللهِ تَعَالَى على نِعَمِهِ الكافيةِ ومِنَنِه الشَّافية ...". وفي هذه النسخةِ نواقص أُكْمِلَتْ على نسخة أُخرى بخطٍّ مغايرٍ، وعليها تمليكٌ على الصَّفحةِ الأَخيرة، نَصُّهُ: "الحمدُ للهِ قد دَخَلَ هذا النُّكتُ في ملكِ أَفقرِ العبادِ إِلى عفوِ رَبِّهِ الغنيِّ، المعترفِ بذنبِه وتقصيرِه إِلى مولاه القديرِ، بالشِّراءِ الشَّرعيِّ من تركةِ عبد العزيز بن محمود بن علي المالكيِّ". وهذه النسخةُ كثيرةُ الأَخطاءِ والتَّصحيفِ والتَّحريفِ، وفيها سقطٌ، وأَشرتُ إِلى ذلكَ في التَّحقيقِ. رمزتُ لها بالحرفِ (ت).

٤. مخطوطةُ مكتبةِ الأَوقافِ العامَّةِ ببغداد: رقم ١٤٢٠. عُنوانُهَا: (نُكتُ - السيوطيّ) أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وَسلَّمَ. قالَ الشَّيخُ الإِمامُ العلاَّمةُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمن نجلُ الشَّيخِ الإِمامِ العلاَّمةِ كمالِ الدِّينِ أَبي بكرٍ السيوطيِّ الشَّافعيِّ - رحمَهُ اللهُ تَعَالَى آمين. أَمَّا بعد. . .". تقعُ المخطوطةُ في ١٩٤ ورقةً في كلِّ صفحة ٢٥ سطرًا. ناسِخُهَا: محمد حلاوة بن الحاجي حسين الديري الحجازي. تَمَّت كتابَتُهَا في آخرِ شهرِ ذي القعدةِ من سنة ١١٠٥ هـ. كُتِبَتْ في هذهِ النُّسخةِ عنواناتُ الأَبوابِ والأَقوالِ والتَّنبيهاتِ باللَّونِ الأَحمرِ إِلى منتصفِهَا تقريبًا، وفي النِّصفِ الثَّاني منها بَقِيَتْ مواضعُ عنواناتِ الأَبوابِ والتَّنبيهاتِ بياضًا، وأَشرتُ إِلى ذلكَ في التَّحقيقِ. وفي هذهِ النُّسخةِ تصحيفٌ وتحريفٌ وهيَ كثيرةُ الأَخطاءِ والسَّقطِ، جيدةُ الخَطِّ. رمزتُ لَهَا بالحرفِ (ق).

٥. مخطوطةُ المكتبةِ القادريَّةِ ببغداد تحتَ رقم ١٠٠٢ نحو. عُنوانُهَا: (نُكتُ الشَّيخِ الإِمامِ العالمِ العلاَّمةِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ السيوطيِّ - رَحِمَهُ اللهُ سبحانَهُ وتَعَالَى آمين -). أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. قالَ شيخُ شيوخِنا الإِمامُ العالمُ العلاَّمةُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ نَجْلُ الشَّيخِ الإِمامِ العالِمِ العلاَّمةِ كمالِ الدِّينِ أَبي بكرٍ السيوطيِّ الشَّافعيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: أَمَّا بعد. . .". تَقَعُ المخطوطةُ في ١٨٢ ورقةً في كلِّ صفحة ٢٥ سطرًا. ناسِخُهَا: السَّيِّدُ عبدُ الرَّحمنِ القادريُّ نقيبُ الأَشرافِ في مدينةِ بغداد. تَمَّ نَسْخُهَا في ٤ ربيع الأَوَّل سنة ١٢٨٠ هـ. وفي هذه النُّسخةِ تصحيفٌ وتحريفٌ كثيرٌ، وهيَ كثيرةُ الأَخطاءِ والسَّقْطِ. خَطُّهَا مقروءٌ، رمزتُ لَهَا بالحرفِ (د).

٦. مخطوطةُ مكتبةِ الأَوقافِ العامَّةِ ببغداد تحتَ رقم ١٢٢٠. عُنوانُهَا: (النُّكتُ على مواضعَ منَ الكافيةِ الحاجبيَّةِ والشَّافيةِ والخلاصةِ والأَلفيَّةِ وشذورِ الذَّهبِ ونزهةِ الطَّرفِ للحافظِ المُحقِّقِ المجتهدِ في هذه العلومِ وغيرِهَا مولانَا الشَّيخِ جلالِ الدِّينِ السيوطيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَنَفَعَ ببركاتهِ وقَدَّسَ روحَهُ آمين آمين -). أَوَّلُهَا: "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، أَمَّا بَعْدَ حمدِ اللهِ تَعَالَى على نِعَمِهِ الكافيةِ وَمِنَنِهِ الشَّافيةِ والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خلاصةِ بَنِي عدنان. . .". تَقَعُ المخطوطةُ في ٢٩٠ ورقةٍ، في كلِّ صفحةٍ ٢١ سطراً. كُتِبَتِ العنواناتُ باللَّونِ الأَحمرِ، خَطُّهَا مقروءٌ، وَجْهُ الورقة ٢٨٨ منها خالٍ من الكتابةِ، وفي ظهرِ هذه الورقةِ كُتِبَتْ مسأَلةٌ إِرثيَّةٌ، وهذهِ الورقةُ ليس من أَوراقِ المخطوطةِ. آخرُهَا ناقصٌ أَكملَهُ السَّيِّدُ عبدُ المجيدِ بنُ السَّيِّدِ مطرود

البغدادي سنة ١٢٢٤هـ. ذكرَ ذلكَ في آخرِ ورقةٍ من المخطوطةِ. تاريخُ نَسْخِهَا مجهولٌ، إلاَّ أَنَّ عليها في أَوَّلِ ورقةٍ تملكاتٍ في سنة ١١٣٣هـ و١١٨٣هـ و١٢٥٣ هـ. رَمَزْتُ لَهَا بالحرفِ (س).

٧. نسخةُ مكتبةِ الأَوقافِ العامَّةِ بالموصلِ، وهيَ جزءٌ من مجموعٍ، فيهِ حاشيةٌ وكتابُ النُّكَتِ، رَقْمُهَا ٢٧٩. عُنْوانُهَا: (النُّكتُ للسيوطيِّ على الكافيةِ والألفيَّةِ والشَّافيةِ). تَقَعُ في ١٩ ورقةً، وهذهِ الأَوراقُ تَقَعُ بينَ الورقةِ ٩١-١٠٩ مِنَ المجموعِ، تَشْتَمِلُ الصَّفحةُ الواحدةُ على ٢٣ سطرًا. وهذهِ النُّسخةُ ناقصةٌ، احْتَوَتْ على بابِ الكلامِ ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ، وطرفٌ من باب المعربِ والمبنيِّ وانْتَهَتْ في الورقةِ (١٣/أ) من الكتابِ، وقد أَشرتُ إلى ذلكَ في التَّحقيقِ. لم يُذْكَرْ فيها اسمُ النَّاسخِ ولاَ سنةُ النَّسخِ. أَوَّلُهَا: "بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ. أَمَّا بَعْدَ حمدِ اللهِ على نِعَمِهِ الكافيةِ ومِنَنِهِ الشَّافيةِ. . .". عليها في صفحةِ العنوانِ: "قد أَوقفَ وحَبَسَ وأَبَّدَ هذا الكتابَ ملاً عبدُ اللهِ العبدليُّ على أَولادِهِ أَحمد ومحمود وحامد، بحيثُ لاَ يُبَاعُ ولاَ يُهْدَى ولاَ يوهَبُ ولاَ يُبْدَلُ " فَمَنْ بَدَّلَهُ بعدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ على الَّذينَ يبدلونَهُ إنَّ اللهَ سميعٌ عليمٌ " سنة ١٢٣٩" خَطُّهَا اعتياديٌّ مقروءٌ. رمزتُ لَهَا بالحرفِ (م).

٨. نسخةُ المكتبةِ الظَّاهريَّةِ بدمشق: تحتَ رقم ٢٤٥ ن. عُنْوَانُهَا: (النُّكتُ للعلاَّمَةِ السيوطيِّ – عَفَا اللهُ عَنْهُ –). أَوَّلُهَا: "بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وهوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوكيلُ. قالَ الشَّيخُ الإمامُ العالمُ العلاَّمةُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ نَجْلُ الشَّيخِ الإمامِ العالمِ العلاَّمَةِ كمالِ الدِّينِ أَبي بكرٍ السيوطيِّ الشَّافعيِّ – مَدَّ اللهُ في أَجلِهِ وَرَحِمَ سَلَفَهُ آمين. أَمَّا بَعْدَ. . .". تَقَعُ المخطوطةُ في ٢٨٨ ورقةً، في كلِّ صفحةٍ ٢٥ سطرًا. وهيَ نسخةٌ كاملةٌ وقليلةُ الأَخطاءِ، خَطُّهَا مقروءٌ. تَمَّتْ كتابَتُهَا يومَ الإثنين أَواسط ذي القعدة سنة ١٠٢٥ هـ. على يَدِ عليٍّ الأَبياريِّ. في أَوَّلِ المخطوطةِ وَآخِرِهَا كتابةٌ بالوقفِ للمكتبةِ المراديَّةِ.

وَقَبْلَ أَن أنتهي من الحديثِ عَنِ المخطوطاتِ، أَوَدُّ أَنْ أَذْكُرَ أَمانةً للعلمِ أَنَّ هناكَ مخطوطاتٍ أُخرى من هذا الكتابِ تَعَذَّرَ الحصولُ عليها، منها:

١. مخطوطةُ ليدن ٢٣٧.

٢. مخطوطةُ مكتبةِ الأَزهر برقم ٤٤.

٣. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ برقم ١٧٦ م.

٤. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ برقم ١٧٢ نحو تيمور.

٥. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ برقم ٤٨٦ نحو تيمور.

٦. مخطوطةُ دارِ الكتبِ المصريَّةِ برقم ٤٧٧ نحو تيمور.

مخطوطةُ دارِ الكتبِ الوطنيَّةِ بتونس تحتَ رقم ٥٠١.

مخطوطةُ مكتبةِ عارف حكمت بالمدينةِ المنوَّرةِ برقم ٢٠٢.

مخطوطةُ أكاديميةِ هولندة تحتَ رقم ٢٢٢٧.

وقد راسلتُ الجهاتِ المعنيَّةَ في الدُّوَلِ أعلاه، للحصولِ على هذهِ المخطوطاتِ، ولم يَصِلْ إِلَيَّ الجوابُ إلى الآن.

منهجُ التَّحقيقِ:

بعدَ أَنْ تَمَّ لِي اختيارُ النُّسخِ، شرعتُ بِنَسخِ الأَصلِ، وهيَ نسخةُ دارِ الكتبِ المصريَّة برقم ٣٥٩ نحو، وراعيتُ في النَّسخِ قواعدَ الرَّسمِ المعروفةَ. وبعدَ أَنْ تَمَّ النَّسخُ قابلتُهَا بالنُّسخِ الأُخرَى المعتمدةِ بدقَّةٍ وَأَثْبَتُّ التَّحريفاتِ والتَّصحيفاتِ والأَخطاءَ والاختلافاتِ الواردةَ بينَ النُّسخِ في الحَواشِي.

كتبتُ عبارةَ الكتبِ التي تدورُ حولَها هذهِ النكتِ باللَّونِ الأسودِ، لتتميَّز من عبارة الشرح والتعقيب.

عَرَّفْتُ بالعلماءِ والقرَّاءِ والنُّحاةِ واللُّغويِّينَ الَّذينَ وَرَدَتْ أَسماؤُهم في الكتابِ، وأَشرتُ إِلى مصادرِ تراجمِهِمْ، كما نَبَّهْتُ على كلِّ مَنْ لَمْ أَقِفْ على ترجَمَتِهِ.

عنيتُ بضبطِ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ والأَمثالِ والشِّعرِ وما يحتملُ اللَّبسَ مِنَ الأَلفاظِ.

خرَّجتُ الآياتِ القرآنيَّةَ وحصرتُها بينَ قوسينِ مُزَهَّرَيْنِ: ﴿ ﴾.

خرَّجتُ أَكثرَ الأَحاديثِ من كتبِ الحديثِ وحصرتُهَا بينَ قوسينِ مُزَهَّرَيْنِ "". وَنَبَّهْتُ على الأَحاديثِ الَّتي لم أَقِفْ عليها.

خرَّجتُ القراءاتِ الَّتي ذَكَرَهَا المُؤَلِّفُ من كتبِ القراءاتِ.

خرَّجتُ كثيرًا من شواهدِ الشِّعرِ والرَّجزِ من دواوينِ الشُّعراءِ، أَوْ من شِعْرِهِم المجموعِ، أَمَّا الَّذينَ لم تكنْ لَهُمْ دواوينٌ أَوْ شعرٌ، فقد خرَّجتُ شعرَهُمْ من كتبِ الأَدبِ واللُّغةِ والنَّحوِ والمعجماتِ، وأَشرتُ إِلى الأَبياتِ الَّتي لم أَقِفْ عليها.

شَرَحْتُ بعضَ العباراتِ الَّتي تحتاجُ إِلى بيانٍ مَعَ الإِشارةِ إِلى مصادرِ الشَّرحِ.

خَرَّجتُ النُّصوصَ الَّتي أَوردَهَا السيوطيُّ وقابلتُهَا في الكتبِ الَّتي نَقَلَ عنها، إلاَّ إِذا كانت تلكَ الكتبُ مفقودةً أَوْ تَعَذَّرَ الحصولُ عليها.

خَرَّجتُ نصوصَ الكافيةِ الواردةَ في (النُّكتِ) من كتابِ الكافيةِ (المتن) لابنِ الحاجب وشرحِهَا للرَّضيِّ، وفعلتُ الشيءَ نفسَهُ فيما يَخُصُّ الأَلفيَّةَ الَّتي أَردفتُهَا بشرحِ ابنِ عقيلٍ. وكانَ الدافعُ في استعمالِ هذينِ المصدرينِ، أي شرحِ الكافيةِ للرَّضيِّ وشرحِ الأَلفيَّةِ لابنِ عقيلٍ في تخريجِ النُّصوصِ، هُوَ شهرتُهُمَا وتوفرهما وسهولةُ تداولِهِمَا بينَ يدي القارئِ. أَمَّا الشَّافيةُ فقد خرجتُ نصوصَهَا الواردةَ في النُّكتِ من كتابِ شرحِ الشَّافيةِ للرَّضيِّ لكونِهِ متيسِّرًا ومحقَّقًا من مجموعةٍ من العلماءِ.

استعملتُ قسمًا من المصادرِ الَّتي طُبِعَ جزءٌ منها وما يزالُ جزؤُها الثَّاني مخطوطًا، كشرحِ

التَّسهيلِ للمراديِّ والوافيةِ في شرحِ الكافيةِ (المتوسط) للسَّيِّدِ ركنِ الدِّينِ الأَستربادي، وأَشرتُ في تخريجِ النُّصوصِ الَّتي وَرَدَتْ منها في (النُّكتِ) إلى المطبوعِ والمخطوطِ الَّذي تدلُّ عليهِ كلمةُ (ورقة ٍ).

حصرتُ ما أضفتُ من سائرِ النُّسخِ بينَ قوسينِ مربعينِ { } ونَبَّهتُ على ذلكَ.

حصرتُ ما يقتضيهِ السِّياقُ بينَ قوسينِ مكسورينِ < > ونبَّهتُ على ذلكَ.

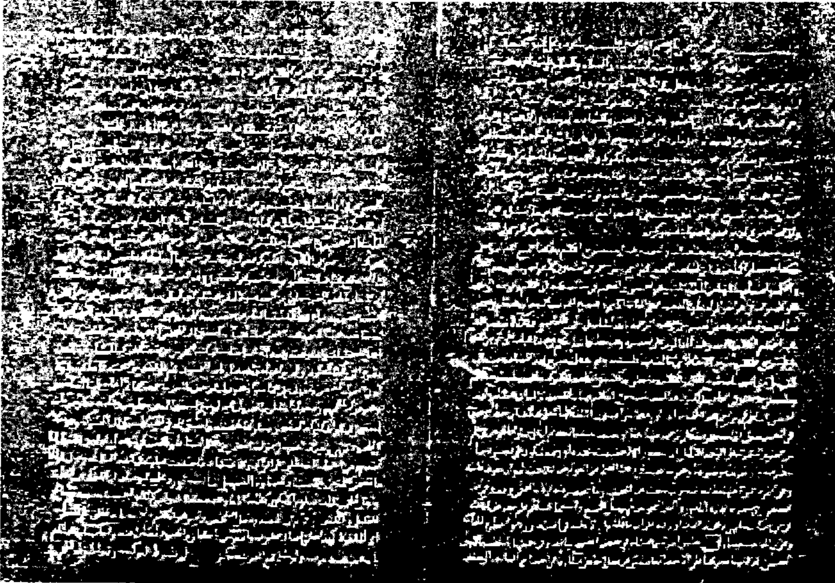
حصرتُ العباراتِ الساقطةَ والمكرَّرةَ بينَ قوسينِ [ ] ونَبَّهتُ على ذلكَ.

أَثبتُ أَرقامَ صفحاتِ المخطوطةِ، ورمزتُ للوجهِ بـــ (أ) وللظهرِبـــ (ب) وحصرتُهَا بينَ قوسينِ.

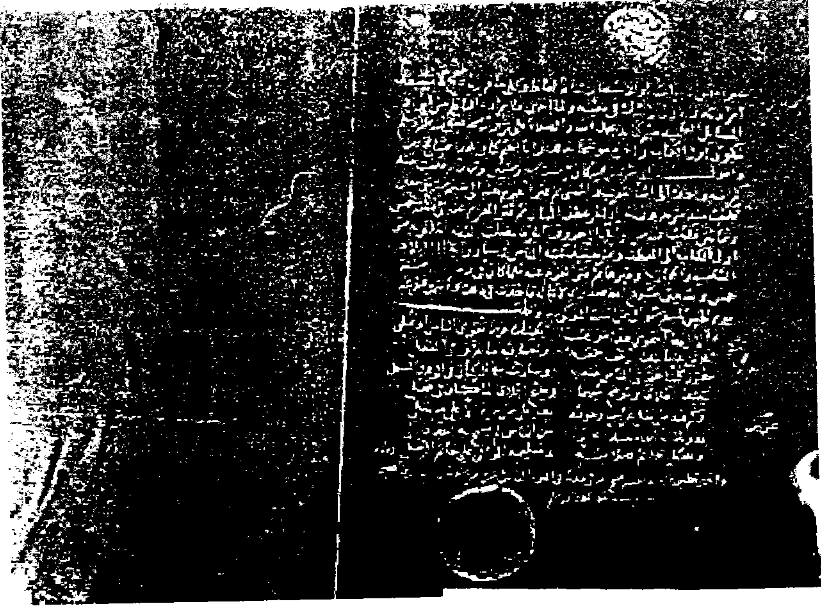
أَلحقتُ بمقدمةِ الكتابِ نمـــاذجَ من صـــورِ الصَّفحاتِ الأُولى والأَخـــيرةِ للنّـــسخِ المعتمـــدةِ فـــي التَّحقيقِ.

أَلحقتُ بخاتمةِ الكتابِ فهرسًا لمصادرِ الدراسةِ والتَّحقيقِ.

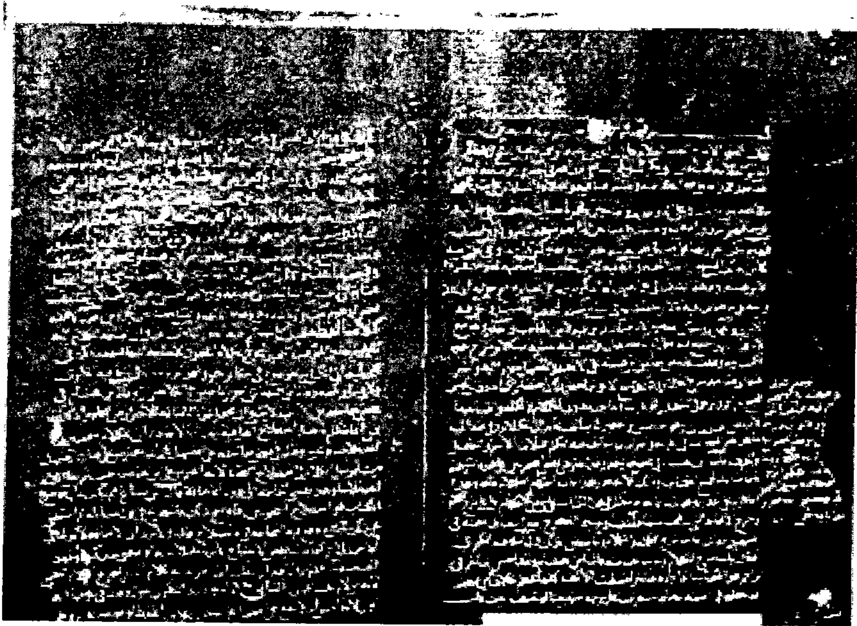
نماذج من صور المخطوط



الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (الأصل)



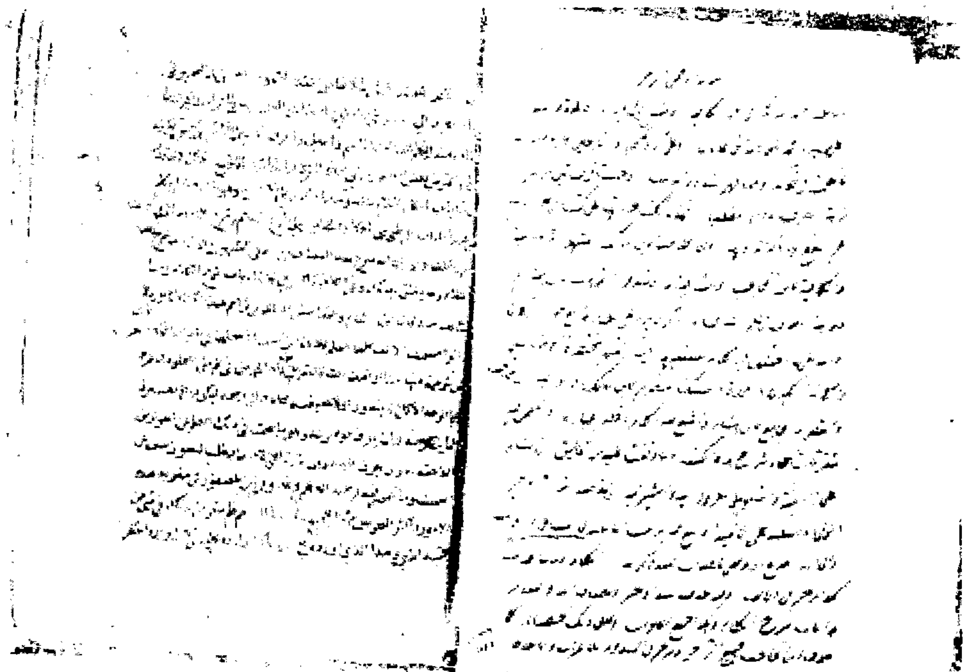
الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل



الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (ر)



الصفحة الأخيرة من نسخة (ر)



الصفحة الأولى من نسخة مكتبة المتحف العراقي (ت)

الصفحة الأخيرة من نسخة (ت)

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف / بغداد ق

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأوقاف / بغداد ق

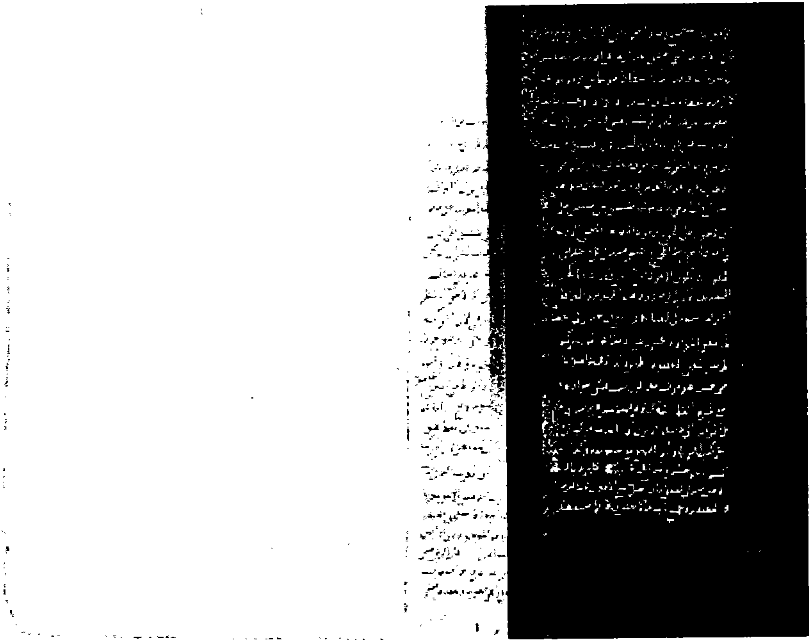
الصفحة الأولى من نسخة المكتبة القادرية/ بغداد (د)

الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

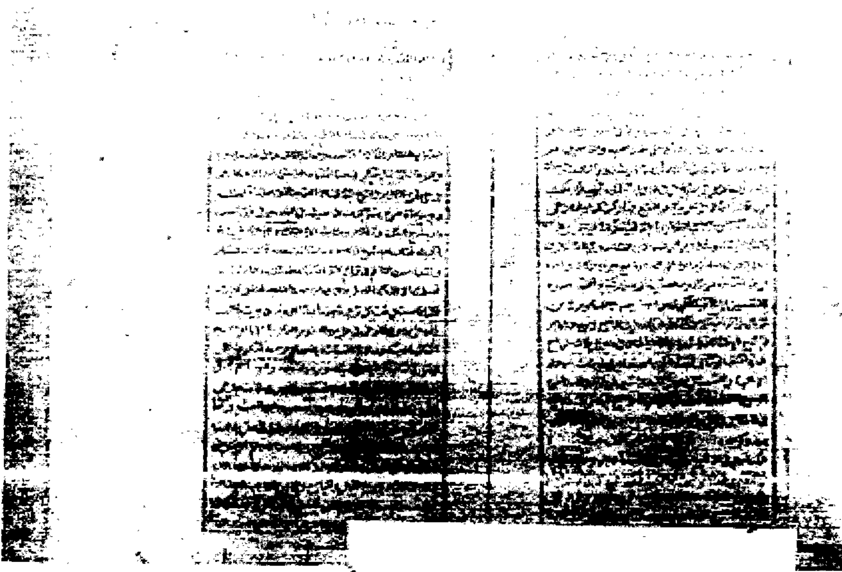
الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف العلمية / بغداد (س)

الصفحة الأخيرة من نسخة (س)

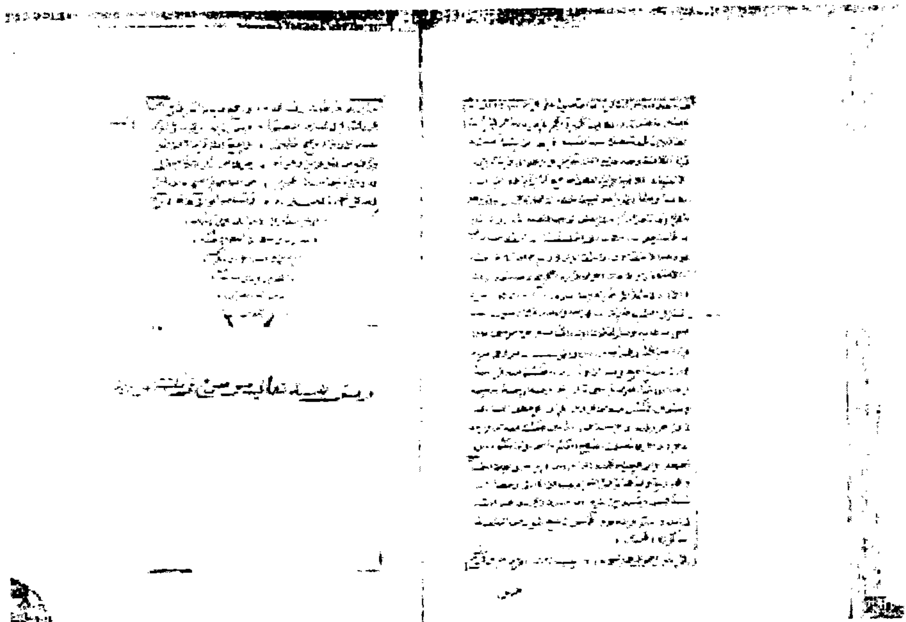
الصفحة الأولى من نسخة مكتبة أوقاف الموصل (م)



الصفحة الأخيرة من نسخة (م)



الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (ظ)



الصفحة الأخيرة من نسخة (ظ)

(١/ب) / بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ صَلِّ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وَسَلِّمْ [١]. أَمَّا بعدَ حمدِ اللهِ على نِعَمِهِ الكافيةِ، وَمِنَنِهِ الشَّافيةِ، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سيِّدِنا [٢] مُحَمَّدٍ خُلاصةِ بني عدنانٍ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ والتَّابعينَ لَهُمْ بإحسانٍ مَا نُظِمَتْ في قلائِدِ أَوصافِهِمْ شذورُ الذَّهبِ، وَحَسُنَتْ في بساتينِ آدابِهِمْ [٣] نزهةُ الطَّرفِ لذوي الطَّلَبِ. فهذهِ نُكَتٌ حَرَّرْتُهَا على كتبٍ في عِلْمِ العربيَّةِ، عَمَّ النَّفْعُ بِهَا وَكَثُرَ تَداوُلُهَا، وَهِيَ: الخُلاصةُ لابنِ مالكٍ [٤] المشهورةُ بالألفيَّةِ، والكافيةُ لابنِ الحاجبِ [٥]، والشَّافيةُ لَهُ، وشذورُ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ [٦]، ونزهةُ الطَّرفِ في علمِ الصَّرفِ لَهُ [٧]، أَذكرُ مَا يَرِدُ على العباراتِ مَعَ جوابِهِ إنْ كانَ، وأُنَبِّهُ على ما اختلفَ فيهِ كلامُ مصنِّفيهَا في سائرِ كُتُبِهِمْ المختصرةِ، كالتَّسهيلِ والكافيةِ الكبرى والعمدةِ وَسَبْكِ المنظومِ لابنِ مالكٍ، والوافيةِ لابنِ الحاجبِ، والقطرِ والجامعِ لابنِ هشامٍ، وأُشبعُ فيهِ الكلامَ بأَخصرِعبارةٍ،

---

(١) في ر: بعد البسملة: وبه نستعين. قال الشيخ الإمام العالم العلامة جلال الدين عبد الرحمن نجل الشيخ الإمام العالم العلام، كمال الدين بن بكر السيوطي الشافعي — مد الله في أجله ورحم سلفه آمين — ومثله في ق، د، ولكن في ق: رحمه الله تعالى آمين. بدلا من: مد الله في أجله ورحم سلفه آمين. وسقط من د: وبه نستعين. وفيها: رحمه الله تعالى بدلا من: مد الله في أجله ورحم سلفه آمين. و، ت، س فيهما بعد البسملة: أما بعد ...

(٢) ساقطة من ظ.

(٣) في د: أذهانهم، وهو تحريف.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية المشهورة المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. بغية الوعاة ١/١٣٠، نفح الطيب ٢/٢٢٢ - ٢٣٤، الأعلام ٧/١١١.

(٥) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني الأصل الأسنائي المولد المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه المتوفى سنة ٦٤٦هـ. وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨-٥٠.غاية النهاية ١/ ٥٠٨. بغية الوعاة ٢/١٣٤ - ١٣٥.

(٦) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ. الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥ — ٤١٧. النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦. الأعلام ٤/٢٩١.

(٧) نسبه إليه الزركلي في الأعلام ٤/٢٩١. والدكتور رشيد العبيدي في مقدمة الإعراب ٣٤. والدكتور هادى النهر في مقدمة شرح اللمحة ١/٩١. وذكر الدكتور حاتم الضامن في مقدمته للمسائل السفرية في النحو ١١٧: إنه من الكتب التي نسبت إليه غلطا. ومما يؤكد نسبته إلى ابن هشام أن السيوطي نقل عنه كثيرا في كتابنا هذا والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ١٩٩٠.

وَأُلَخِّصُ فيهِ مُتَفَرِّقاتِ كلامِ شُرَّاحِ هذهِ الكتبِ، وَمَا وقفتُ عليهِ مِنْ تعاليقِ ابنِ هشامٍ على الأَلفيَّةِ [1]، والتَّسهيلِ [2] معزوًا إِليهِ، وأُشيرُ فيهِ إلى مقاصدِ الشَّرحِ الوجيزِ الَّذي وَضعتُهُ على الأَلفيَّةِ[3].

(١) ذكر الدكتور هادي النهر في مقدمته لشرح اللمحة البدرية ١/٨٠ - ٨١: أنه يقع في (٢٥٢) صفحة من القطع الصغير، وهو تعليقات على ألفية ابن مالك. وقد ضمنه بعض الاعتراضات على تقسيمات ابن مالك لبعض مسائل النحو. وذكر الدكتور حاتم الضامن في مقدمته للمسائل السفرية في النحو١١٦: أنه من كتب ابن هشام المخطوطة.

(٢) ذكر الدكتور حاتم الضامن في مقدمته للمسائل السفرية في النحو ١١٦: أنه من كتب ابن هشام المفقودة.

(٣) يعني كتابه: البهجة المرضية.

الكلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

هَكَذَا ترجمَ في الأَلفيَّةِ [(١)]، وفيهِ حذفُ مبتدإٍ وخبرٍ ومضافٍ إليه، والتَّقديرُ: هذَا بابُ شرحِ الكلامِ. وَهَكَذَا جميعُ الأبوابِ، وفعَلَ ذلكَ اختصاراً. كما حَذَفَ ابنُ الحاجبِ جميعَ التَّراجمِ. وترجمَ في الشُّذورِ للإعرابِ وما بعدَهُ دونَ الكلامِ والكلمةِ وأقسامِهَا [(٢)]، لأَنَّهَا مِنَ المقدِّماتِ، وهو أَحسنُ. والضَّميرُ في " يَتَأَلَّفُ " عائدٌ إلى " الكلامِ " وفي " مِنْهُ " إلى " مَا "، هذا هو الصَّوابُ في إعرابِهِ، والمرادُ بـــ" مَا يَتَأَلَّفُ "[(٣)]: الكَلِمُ الثَّلاثُ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ. قالَ ابنُ هشامٍ في بعضِ تعاليقه [(٤)]: وقد اعترضَ بعضُ العصريِّينَ [(٥)] على هذهِ التَّرجمةِ بأَنَّهَا شاملةٌ لجميعِ الكتابِ، وذلكَ لأَنَّهُ قَدَّرَ: هذا بابُ أَحكامِ الكلامِ. قالَ: وهذا إِنَّمَا يلزمُ [(٦)] على تقديرِهِ، وهوَ خطأٌ، فإِنَّهُ لم يتكلَّمْ في هذا البابِ على شيءٍ من أَحكامِ الكلامِ [(٧)]، بل على شرحِ الكلامِ وشرحِ الأَلفاظِ الَّتي يتأَلَّفُ منها. قلتُ: ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ صَرَّحَ بهذا المضافِ بعينِهِ في التَّسهيلِ، فقالَ: "بابُ شرحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلَّقُ بذلكَ [(٨)]. وفي الكافيةِ الكبرى فقالَ: "بابُ شرحِ الكلامِ ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ " [(٩)]. قالَ ابنُ هشامٍ: "وَلَقَدْ [(١٠)] أَحسنَ النَّاظمُ في تراجمِ هذا الكتابِ [(١١)]، إِذْ أَوردَها نثرًا فَسَلِمَتِ الأَلفُ كُلُّهَا لِلْعِلْمِ، بخلافِ ابنِ معط [(١٢)] إِذْ جعلَهَا في أَلفيَّته نظمًا فاستغرقَتْ كلُّ ترجمةٍ منها بيتًا أَوْ نصفَ بيت. قالَ: ثُمَّ إِنَّ [(١٣)] علَى مَنْ أَرادَ الخوضَ [(١٤)]. في علمٍ مِنَ العـــلومِ النَّظريَّةِ [(١٥)] على الوَجْهِ الأَكملِ أَنْ يتصوَّرَ أَوَّلاً حقيقَتَهُ بحدِّهِ أَوْ رَسْمِه، ليكونَ على بصيرةٍ مِمَّا [(١٦)] يَنْظُرُ فيه، وأَنْ يعرِفَ [(١٧)] موضوعَهُ وهو ما يُبْحَثُ في ذلكَ العِلْمِ عَنِ العوارضِ الَّلاحقةِ لَهُ، وأَنْ يَعْرِفَ غايتَهُ، وهيَ الثَّمرةُ الَّتي لأَجْلِهَا يُطْلَبُ ليصونَ سعيَهُ عَنِ العَبَثِ وما تنحصرُ [(١٨)] فيهِ أَركانُهُ

---

(١) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣. (٢) شرح شذور الذهب ١١، ٣٣.

(٣) منه: ساقطة من ق. (٤) في د: تأليفه.

(٥) في ق، د، م: البصريين، وهو تحريف.

(٦) في الأصل ت، ق، د، س، م، ظ: لزم، وما أثبته من ر وهو أحسن.

(٧) في الأصـــل ر، ق، د، س، م، ط: الأحكام، بـــدلا من أحكـــام الكلام، وما أثبته من ت، وهـــو أحسن، لأنها تقابل شرح الكلام.

(٨) التسهيل ٣. (٩) شرح الكافية الشافية ١/١٥٧.

(١٠) في ر، ت: لقد، بإسقاط الواو. وفي ق: وقد.

(١١) أي الألفية.

(١٢) هـــو أبو الحسن يحيى بن معط بن عبد العزيز، صاحب الـــدرة الألفية المشهورة (بألفية ابن معط) المتوفى سنة ٦٢٨هـــ. البداية والنهاية ١٣/١٢٩. بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(١٣) ساقطة من ت. (١٤) ساقطة من د.

(١٥) في ق: النظر فيه، وهو تحريف. (١٦) في د: فيما، وهو تحريف.

(١٧) في ر، ق، د: ينظر.

(١٨) في ر، ق: ينحصر. وفي م: يحصر.

العُظْمَى، وَقَدْ وَفَّى ابنُ عصفورٍ[١] في مُقَرَّبِه بهذهِ الأُمورِ[٢]. وأكثرُ النَّحويِّينَ مُهْمِلٌ للجميعِ ولاسيَّمَا النَّاظِمُ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لذلكَ في شيءٍ من كتبِه. انتهى. وهذا الَّذي أوردَهُ على ابنِ مالكٍ واردٌ عليهِ في الشُّذورِ والقطرِ والجامعِ، وعلى ابنِ الحاجبِ أيضًا. وفي تعليقٍ آخَرَ لابنِ هشامٍ: في بعضِ النُّسَخِ " يَتَأَلَّفُ " وفي بعضِهَا " يَأْتَلِفُ " والأُولَى أحسنُ، لدلالَتِهَا صريحًا على الانفعالِ الناشيءِ عن فِعْلِ[٣] الفاعلِ. إشارةً إلى احتياجِ التَّأليفِ إلى معالجة، (٢/أ) وكلاهُمَا[٤] أحسنُ من " يَتَرَكَّبُ " لأنَّ التَّأليفَ أخصُّ، إذْ هو تركيبٌ وزيادةٌ، وهِيَ وقوعُ الإلفةِ والتَّناسبِ بينَ الجُزئَيْنِ[٥].

قولُ الألفيَّة " كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ[٦] " . فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قيلَ: إنَّ إضافةَ الكلامِ إليهِ - المدلولُ بها على المذهبِ النَّحويِّ ليخرجَ الكلامُ اللُّغويُّ - لا حاجةَ إليها لتقدُّمِ ذكرِهِ في الخطبة، أنَّ[٧] الكتابَ موضوعٌ في أحكامِ النَّحوِ، ولِهــذَا لَــمْ يَأْتِ بِهَا في الكافيةِ الكُبرَى[٨] ولا سائرِ كتبِه. وقالَ ابنُ جماعة[٩]: وهيَ لتقريرِ ما سبقَ، لا للإحترازِ. وقالَ ابنُ هشامٍ في بعضِ تعاليقه[١٠] على الألفيَّة: "لا ينبغي أَنْ تُجْعَلَ هذه الإضافةُ للاحترازِ، إذْ[١١] مِنَ المعلومِ أنَّ كلَّ ذي فَنٍّ إنَّمَا يَتَكَلَّمُ باعتبارِ اصطلاحِ أهلِ فَنِّه، بَلْ يُقالُ: إنَّهَا لإفادةِ أنَّ للكلامِ[١٢] معنيينِ: اصطلاحيًّا وغيرَهُ". وقالَ في بعضِ تعاليقِهِ على التَّسهيلِ: "لكَ أَنْ تعترضَ على التَّسهيلِ، حيثُ لَمْ يَقُلِ الكلامُ في اصطلاحِ النُّحاة، لأنَّهُ اعترضَ على ابنِ الحاجبِ حيثُ لَمْ يَقُلِ الكلمةُ اصطلاحًا[١٣]، وهَذَا يَقْتَضِي[١٤] الحاجةَ إلى هذه الإضافة". وقالَ ابنُ الصَّائغِ[١٥]: "لَمْ يَكْتَفِ[١٦] بأنَّ موضوعَ الكتابِ هو اصطلاحُ النَّحويِّينَ، فَأَوضَحَ ذلكَ

(١) هــو علــي بــن مــؤمن بــن محمــد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـــ. البلغة ١٦٩. بغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٢) المقرب ١/٤٥.

(٣) في د: احتياج، بدلا من: فعل.

(٤) في م: وكلاهما، وهو تحريف.

(٥) بين الجزئين: ساقطة من ت.

(٦) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣.

(٧) في د: لان.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ١/١٥٧.

(٩) هو محمد بن بكر أبي عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموى الأصل، ويعرف بابن جماعة (عز الدين) فقيه أصولي، محدث متكلم أديب نحوي لغوي من تصانيفه: حاشية على شرح ابن المصنف بدر الدين لألفية ابن مالك توفى سنة ٨١٩ هـــ. الضوء اللامع ٧/١٧١ - ١٧٤. بغية الوعاة ١/ ٦٣ - ٦٦. معجم المؤلفين ٩/١١١ - ١١٢.

(١٠) في د: تآليفه، وهو وجه.

(١١) ساقطة من ر.

(١٢) أن للكلام: ساقطة من ت.

(١٣) ينظر اعتراض ابن مالك في: النكت على الحاجبية ورقة ١.

(١٤) في ظ: وهذه تقتضي.

(١٥) في ر: ابن صباغ، وهو تحريف. وابن الصائغ هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي، الشيخ شمس الدين بــن الصائغ من شراح الألفيــة تــوفى سنة ٧٧٦هـــ. الدرر الكامنة ٤/١١٩ - ١٢٠. بغية الوعاة ١/١٥٥ - ١٥٦.

(١٦) في ت: يكف، وهو خطأ.

بالتَّصريحِ في أَوَّلِ مسائله، ثُمَّ استَغنَى عن ذلكَ في كُلِّ ما وقعَ فيهِ المخالفَةُ في الاصطلاحِ. قالَ: ولا يَرِدُ أنَّ الإضافةَ لا تَدُلُّ على الاصطلاحِ كَمَا قالَهُ[١] بعضُ الأشياخِ، لأَنَّهَا للملابَسَةِ، أَوْ بمعنى عِنْدَ، كـ " شاةِ رقودِ الحَلْبِ "[٢]. قالَ بعضُهُمْ: ولاَ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: إنَّ المُرادَ بِهِ كلامُ البشرِ، ليخرجَ الكلامُ النَّفسي[٣]، لأَنَّهُ شيءٌ لا يُريدُهُ نَحويٌّ".

الثَّاني: عَبَّرَ في الكافيةِ الكُبرَى بـ" قول"[٤]، وقالَ في شرحِهَا: "إنَّهُ أَوْلَى، لأَنَّهُ أَخَصُّ، إذْ لا يقعُ على المُهْمَلِ على الصَّحيحِ، بخلافِ اللَّفظِ لوقوعِهِ عليهِ وعلى المُستَعْمَلِ "[٥] وقد اعترضَ أَبوحيَّان [٦] على الألفيَّةِ بذلكَ، وقالَ: "إنَّ الإتيانَ بالجنسِ القريبِ أَوْلَى مِنَ البعيدِ "[٧]. وقالَ ابنُ هشامٍ: "الجوابُ: أَنَّ حدودَ النُّحاةِ وغيرِهِمْ مِنْ علماءِ الشَّرعِ ليستْ حقيقيةً[٨] يُرادُ بِهَا الكشفُ التَّامُّ عَنْ حقيقةِ المحدودِ، وَإِنَّمَا الغرضُ بها تمييزُ الشيءِ ليعرفَ أَنَّهُ صاحبُ هذا الاسمِ، وهذا الغرضُ لا يخلُّ بِهِ استعمالُ الجنسِ البعيدِ ونحوِهِ، مِمَّا يَحْتَرِزُ عَنْهُ أَهلُ العقلياتِ، وإِنَّمَا وَقَعَتْ هذهِ الاعتراضاتُ في كتبِ النَّحوِ[٩] من جهةِ متأخِّري المشارقةِ الَّذينَ نظروا في تلكَ العلومِ ولَمْ يُرَاعُوا مقاصدَ أَربابِ الفنونِ، ثُمَّ على تقديرِ صحَّته، فإِنَّمَا نمنعُ أَوَّلاً كونَ القولِ أَخَصَّ .ونقولُ: بَلْ هما سواءٌ، وهو قولُ ابنِ جِنِّي[١٠]، فلاَ مزيةَ لأَحَدِهِمَا، ثُمَّ إذا سَلَّمْنَا أَنَّهُ أَخَصُّ، وهو قولُ الجمهورِ، فنقولُ: إِنَّمَا يلزمُ العدولُ إِليهِ لَوْ سَلِمَ استعمالُهُ عن مُعَارِضٍ ولكنَّهُ مُعَارَضٌ[١١]، بِأَنَّهُ استُعْمِلَ في الرَّأيِ كثيرًا غالبًا[١٢] حَتَّى صارَ كالحقيقةِ، فاستعمالُهُ[١٣] في الحَدِّ كاستعمالِ المُشْتَرَكِ، وهـو مذمومٌ في الحدودِ". انتهى. وعَبَّرَ في التَّسهيلِ بقولِهِ: "ما تَضَمَّنَ مِنَ الكَلِمِ إسنادًا "[١٤]. وقالَ في شرحِهِ: "إِنَّهُ أَوْلَى مِنَ اللَّفظِ لِمَا تَقَدَّمَ، ومِنْ قولٍ، لأَنَّهُ يُطْلَقُ على الرَّأْيِ والاعتقادِ[١٥]". فاختلفَتْ عبارَتُهُ في كتبِهِ الثَّلاثَةِ. (وقولُ ابنِ الحاجِّ: "مَا تَضَمَّنَ كلمتينِ بالإسنادِ[١٦] " كعبارةِ التَّسهيلِ)[١٧].

(١) في ر: قال، وهو وجه.
(٢) ينظر الهمع ٢٦٧/٤.
(٣) في ق: كلام النفس.
(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٧/١.
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٧/١. وشرح الألفية لابن قاسم ١٦/١و المطالع السعيدة ٨٨/١.
(٦) هـو أثـير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني من كبار العلماء بالعـربية والتفسير والحديـث وغيـرها توفى سنة ٧٤٥هـ. فـوات الوفيـات ٥٥٥/٢ - ٥٦٢. بغية الوعاة ١٢١/١. الأعلام ٢٦/٨.
(٧) منهج السالك ٢.
(٨) في ق: حقيقة.
(٩) في د: النحويين.
(١٠) هـو أبو الفتح عثمان بن جني اللغوي المشهور المتوفى سنة ٣٩٢هـ. نزهة الأولياء ٣٣٢ – ٣٣٤. أنباه الرواة ٣٣٥/٢. بغية الوعاة ١٣٢/٢. وينظر قوله في الخصائص ١٧/١ - ٢٠.
(١١) في د: يعارض.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في ر: واستعماله.
(١٤) التسهيل ٣.
(١٥) شرح التسهيل ٥/١ – ٦.
(١٦) الكافية ٢. شرحها للرضي ٧/١.
(١٧) من (وقول..) إلى (.. التسهيل) ساقطة من ت.

الثَّالثُ: أَوردَ عليهِ أَبو حيَّان: أَنَّ الَّلفظَ جمعُ لفظة، وأَقلُّ الجمعِ ثلاثٌ، فيلزمُ أَنْ لا يكونَ كلامًا، إلاَّ مَا وُجِدَ فيهِ الثَّلاثُ[١]. وليسَ كذلكَ. (وأُجيبَ: بأَنَّهُ مصدرٌ صالحٌ للقليلِ والكثيرِ[٢]. وَرُدَّ، بِأَنَّ المصدرَ فِعْلُ الشَّخصِ وليسَ هو الكلامُ[٣])[٤]. وأُجيبَ: بِأَنَّهُ أُطْلِقَ على المفعولِ، أيْ: الملفوظ، كـــ هذا خَلْقُ اللهِ، أَيْ مخلوقُهُ. واعتُرِضَ، بأَنَّهُ مجازٌ، والحدودُ تُصانُ عَنْهُ. وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بأَنَّهُ حقيقةٌ عرفيَّةٌ، وَلَوْ سَلِمَ، فَمَعَ القرينةِ جائزٌ.

الرَّابعُ: لم يشترطِ التَّركيبَ، وقد اشترَطَهُ الجمهورُ(٢/ب) ولم يَشذَّ عنهم إلاَّ ابنُ طلحةَ[٥]. وَأُجيبَ بالاستغناءِ عنهُ[٦]، إذْ ليسَ لَنَا[٧] لفظٌ مفيدٌ وهوَ غيرُ مُركَّب.

الخامسُ: لم يشترطِ القَصْدَ، وهوَ رَأْيٌ اختارَهُ أَبو حيَّان[٨]، وقد اشترطَهُ الجمهورُ، منهم سيبويهِ[٩]، والمصنِّفُ في التَّسهيلِ[١٠]، ليخرجَ[١١] ما ينطقُ بهِ النَّائمُ والسَّاهي ونحوُهُمَا[١٢]. وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بأَنَّهُ داخلٌ تحتَ الإفادةِ لِمَا سَيَأْتي. وقد يُجَابُ بأَنَّهُ أَشارَ إليهِ بقولِهِ: "كَاسْتَقِمْ " إِذْ من عادتهِ إعطاءُ الحُكْمِ بالمِثَالِ. وعلى هذا مشيتُ في الشَّرحِ[١٣]، وهو أَوْلَى مِنْ قولِ ابنِ قاسمٍ[١٤] وغيرِهِ إِنَّهُ تمثيلٌ[١٥]، ومِنْ قولِ ابنِ النَّاظِمِ[١٦] إِنَّهُ إِشارةٌ إِلى الفائدةِ الَّتي يَحْسُنُ السُّكوتُ عليها[١٧]، لأَنَّهَا المرادةُ حيثُ أُطلِقَتْ، كَمَا قالَ ابنُ هشامٍ في توضيحِهِ[١٨] وقواعدِهِ[١٩]

---

(١) منهج السالك ٢. (٢) ينظر المطالع السعيدة ١/ ٨٧.

(٣) ينظر منهج السالك ٢. شرح الألفية لابن قاسم ١/ ١٦.

(٤) من (واجيب..) إلى (.. الكلام) ساقطة من ق.

(٥) هـو محمـد بـن طلحـة بن محمد بن عبد الملك بن حزم، أبو بكر الإشبيلي النحوي المقرئ المتوفى سنة ١٨هـــ. غايــة النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٥٧. طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ١٢٧. بغية الوعاة ١٢١ - ١٢٢.

(٦) ساقطة من ت. (٧) ساقطة من ق.

(٨) ينظر البهجة المرضية ٣.

(٩) أبو بشر عمرو بن عثمان صاحب الكتاب المشهور، المتوفى في حدود سنة ١٨٠ هـــ.

(١٠) التسهيل ٣. (١١) في د: ليخرج به.

(١٢) ينظر البهجة المرضية ٣.

(١٣) أي شرح الألفية المسمى البهجة المرضية. ينظر البهجة المرضية ٣.

(١٤) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب نحـوي تـوفي بمـصر سـنة ٧٤٩هـــ. غاية النهاية ١/ ٢٢٧. الدرر الكامنة ٢/ ١١٦ - ١١٧. الأعلام ٢/ ٢٢٨.

(١٥) شرح الألفية لابن قاسم ١/ ١٥.

(١٦) هـو محمـد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين المعروف بابن الناظم المتوفى سنة ٦٨٦هـــ. الوافي بالوفيات ١/ ٢٠٤. بغية الوعاة ١/ ٢٢٥. الأعلام ٧/ ٢٦٠.

(١٧) شرح الألفية لابن الناظم ٣.

(١٨) المراد بالتوضيح: أوضح المسالك.

(١٩) أوضح المسالك ١/ ١١. الإعراب عن قواعد الأعراب ٦٠ - ٦١.

ولذلكَ[١] قالَ في شرحِ الكافيةِ[٢]: "وفي الاقتصارِعلى مفيد، كفايةٌ "[٣]. ومِنْ قولِ ابنِ الصَّائغ: "إِنَّهُ بيـــانٌ لانقسامِ التَّركيبِ الإِسناديِّ الَّذي أشارَ إِليه[٤] بالإِفادةِ إِلى تَقديرِي ولَفظِي، وإِنَّهُ لَمْ يُمَثِّلْ للثَّاني لظهورِهِ". وَرَأَيْتُ في نسخة[٥] بدلَ قولِه: "كاستَقِمْ": مُنتَظِمْ، وهيَ غريبةٌ، وإِنْ صَحَّتْ فهيَ إِشارةٌ إِلى القصدِ لا محالةَ، لأَنَّ ما لَمْ يُقْصَدْ غيرُ مُنتَظِمٍ، وتحتملُ[٦] الإشارةُ إِلى التَّركيبِ.

السَّادسُ: استَثْنَى في شرحِ التَّسهيلِ نقلاً عن سيبويهِ وغيرِهِ " مفيدٌ "ما لا يجهلُهُ أحدٌ، كالنَّارِ حارَّةٌ، والسماءِ فوقَنَا، فإِنَّهُ ليسَ بكلامٍ[٧]. لكنْ صَحَّحَ أَبو حيَّانٍ أَنَّهُ كلامٌ[٨]. وعلى الأَوَّلِ قالَ ابنُ هشامٍ: إِنَّهُ مأخوذٌ مِنَ الإِفادةِ على مَا سَيَأْتِي.

السَّابِعُ: اشتـــرطَ بعضُهُمْ في الكلامِ[٩]: صدورَهُ مِنْ ناطقٍ واحـــدٍ، احترازًا من أَنْ يصطلحَ رجلانِ على أَنْ يذكرَ[١٠] أَحدُهُمَا فعْلاً أَوْ مبتدأً، ويذكـــرَ[١١] الآخَـــرُ فاعلَهُ أَوْ خبَـــرَهُ، فَـــلاَ يُسَمَّى[١٢] ذلكَ كلامًا[١٣]. والتَّحقيقُ: أَنَّ صدورَ الكلامِ من ناطِقَيْنِ لاَ يُتَصَوَّرُ، لأَنَّ الكلامَ شرطُهُ الإِسنادُ، والإِسنادُ لاَ يُتَصَوَّرُ صدورُهُ إِلاَّ مِنْ واحدٍ، وأَنَّ كلاًّ من المُتَكَلِّمَيْنِ مُضْمِرٌ الجزءَ[١٤] الَّذي ذكرَهُ الآخَرُ، اكتفاءً بالقرينةِ، فلا يحتاجُ إِلى التَّصريحِ باشتراطِهِ.

الثَّامنُ: استثنَى من غيرِ المفيدِ " المُحالَ "[١٥]، نحو: حملتُ[١٦] الجبلَ[١٧]، فإِنَّهُ كلامٌ، نَصَّ عليهِ سيبويهِ[١٨]، ومالَ إِليهِ في شرحِ التَّسهيلِ[١٩] وجزمَ بِهِ أَبو حيَّانٍ[٢٠].

التَّاسع: زادَ الجَزُولي[٢١] وجماعةٌ في حَدِّ الكلامِ قولَهُمْ: بِـــ" الوَضْعِ[٢٢] " وَاخْتُلِفَ في

---

(١) في ر: وكذلك.
(٢) أي ابن مالك في شرح الكافية الشافية.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/١٥٨. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/١٥.
(٤) في ت: له.
(٥) في ت: له.
(٦) في ر، ت، م: ويحتمل.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥.
(٨) منهج السالك ٢. وينظر الهمع ١/٣٠.
(٩) في د: اشترط في الكلام بعضهم، بدلا من: اشترط بعضهم في الكلام.
(١٠) في ر: تذكر، وهو تصحيف.
(١١) في ر، ت، ق: تذكر، وهو تصحيف.
(١٢) في ت: فليس، بدلا من: فلا يسمى، وكلاهما وجه.
(١٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٦. الهمع ١/٣٠.
(١٤) في الأصل ر، ت، د، ظ: للجزء. وفي س، م: للخبر، وما أثبته من ق.
(١٥) في ق: المحالة، وهو تحريف.
(١٦) في ظ: كحملت، بدلا من: نحو حملت.
(١٧) في د: الجبال.
(١٨) في الكتاب ١/٢٥ – ٢٦:.. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر، ونحوه.
(١٩) شرح التسهيل ١/٥.
(٢٠) منهج السالك ٢.
(٢١) هـــو عيـــسى بن عبد العزيز بن يللبخت العلامة أبو موسى الجزولي، صاحب المقدمة الجزولية المتوفى سنة ٦٠٧هـــ. البلغة ١٧٩. بغية الوعاة ٢/٢٣٦ – ٢٣٧. الأعلام ٥/٢٨٨.
(٢٢) شـــرح المقدمة الجزوليـــة الكبيـــر للشلوبين ورقـــة ٥. وينظر المقـــرب ١/٤٥. شرح اللمحة البدرية ١/٢٠٠ – ٢٠١.

تفسيرِهِ، فَمِنْهُم مَنْ فَسَّرَهُ بـ" القَصْدِ". - قالَ ابنُ هشامٍ: وَعَبَّرَ بِهِ المتأخِّرونَ، لأَنَّهُ أَوْضَحُ - وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بـ" وَضْعِ العَرَبِ". قالَ الشَّاطِبِيُّ[١]: "وَلاَ بُدَّ مِنْ هَذَا القَيْدِ، لئلاَّ يدخلَ كلامُ العَجَمِي، فإِنَّهُ لفظٌ مفيدٌ بالقَصْدِ، ولكنْ ليسَ بوضعِ العربِ، فليسَ بكلامٍ اصطلاحًا، فلا بُدَّ من إِخراجِهِ عَنِ الحَدِّ، إِذْ مدارُ علمِ العربيَّةِ على التَّفْرِقَـةِ بينَ كلامِ العَرَبِي وَالعَجَمِي. قالَ: وقد يكونُ قولُهُ: "كاسْتَقِمْ " إِشارةً إِلى هَذَا القَيْدِ، فَمِنْ عادتِهِ أَنْ يعطي القيودَ والأَحكامَ بالأَمثلةِ " انتهى. وَبِهَذَا يحصلُ[٢] في المرادِ بقولِهِ: "كاسْتَقِمْ " خمسةُ أَقوالٍ.

العاشرُ: قـالَ بعضُهُمْ " مُقْتَضَى كلامِـهِ في التَّرجمةِ أَنَّ الكـلامَ مؤتلفٌ، لأَنَّهُ قالَ: "وَمَا يتألَّفُ[٣] منْهُ "، وَمُقْتَضَى تمثيلِهِ أَنَّهُ بسيطٌ، لأَنَّ ادِّعاءَ[٤] التَّركيبِ فيهِ مُشْكِلٌ، إِذْ التَّركيبُ مِنْ عوارضِ الأَلفاظِ. وأُجيبَ: بأَنَّ التَّركيبَ مِنَ الظَّاهِرِ والمُقَدَّرِ، لأَنَّ المُقَدَّرَ في حُكْمِ الملفوظِ.

الحادي عَشَرَ: قَدَّمَ هُنَا[٥] " المحدودَ " على الحدِّ، وَكَذَا في التَّسْهيلِ[٦]، وَعَكَسَ في الكافيةِ الكُبرَى فَقَدَّمَ الحدَّ على المحدودِ، فقالَ:

قولٌ مفيدٌ طَلَباً أَوْ خَبَرَا هُوَ الكلامُ كاسْتَمِعْ وَسَتَرَى[٧]

وَكَذَا صَنَعَ صاحبُ اللُّبِّ[٨]، فَقَدَّمَ حَدَّ الكلمةِ والكلامِ عليهما[٩]. وَعَلَّلَهُ شارِحُهُ[١٠]: بأَنَّ معرفةَ المُعَرِّفِ أَقدمُ في معرفةِ المُعَرَّفِ عقلاً، فَقُدِّمَ وَضْعًا. وَالأَوَّلُ صنعُ الجُمهورِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ الأَصلُ في الإِخبارِ عَنْهُ[١١].

وَأَمَّا ابنُ الحاجبِ (٣/أ) فَقَدَّمَ في الكافيةِ المحدودَ في الموضِعَيْنِ[١٢]، وَقَدَّمَهُ في الوافيةِ في الكلامِ، وأَخَّرَهُ في الكلمةِ[١٣]، وكأَنَّهُ أَشارَ إِلى سلوكِ الطَّريقتَيْنِ. وَقَدَّمَ ابنُ هشامٍ المحدودَ في جميعِ كُتُبِهِ[١٤].

---

(١) إبـراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (أبو إسحق) محدث، فقيه أصولي لغـوي مفسـر لـه شـرح ألفية ابـن مـالك تـوفي سـنة ٧٩٠هـ درة الحجال ١/١٨٢. إيضاح المكنون ٢/١٢٧.معجم المؤلفين ١/١١٨.

(٢) في ق: تحصل.

(٣) في ر: وما يأتلف.

(٤) في ر: الدعاء، وهو تحريف.

(٥) أي في الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣.

(٦) التسهيل ٣.

(٧) الكافية الشافية ١/١٥٧.

(٨) صـاحب اللـب هـو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ. البداية والنهاية ١٣/٣٠٩. بغـية الوعاة ٢/٥٠ – ٥١. الأعلام ٤/٢٤٨ – ٢٤٩. واللب كتاب نحو شرح فيه كافية ابن الحاجب. ينظر كشف الظنون ٢/١٥٤٦. ابن الحاجب النحوي ٦٧.

(٩) شرح لب اللباب للنقركارا ورقة ٥.

(١٠) هو عبد الله العجمي السيد جمال الدين النقركارا المتوفي سنة ٧٧٦هـ. بغية الوعاة ٢/٧٠. كشف الظنون ٢/١٥٤٦.

(١١) شرح لب اللباب للنقر كارا ورقة ٥. وينظر الهمع ١/٥.

(١٢) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/١، ٧.

(١٣) شرح الوافية نظم الكافية ١٢١، ١٢٥.

(١٤) ينظر شرح شذور الذهب ١١. شرح قطر الندى ١١. الجامع الصغير ١.

الثّاني عَشَرَ: أَدخَلَ في الكافيةِ الكُبْرَى ضميرَ الفَصلِ بينَ الحَدِّ والمحدودِ كَمَا تَرَى، وحذفَهُ في الألفيَّةِ، ولَمْ يَأْتِ بِهِ ابنُ الحاجبِ وابنُ هشامٍ في شيءٍ من كتبِهِمَا[1]، وأَتَى بِهِ صاحبُ اللُّبِّ في حَدِّ الكلمةِ دونَ الكلامِ، فقالَ: "اللَّفظُ الموضوعُ لمعنًى مفردٍ هُوَ: الكلمةُ، وَمُرَكَّبٌ[2] فيه الإسنادُ وهو الحكمُ[3] المفيدُ[4] بأَحدِ جزئيهِ على الآخَرِ[5]: الكلامُ[6]". قالَ شارِحُهُ: "وَإِنَّمَا أَتَى أَوَّلاً بـ" هُوَ " للتَّأكيدِ والحَصْرِ، وتَرَكَهُ ثانيًا لدقيقةٍ يَتَفطَّنُ لَهَا الفَطِنُ "[7]. قلتُ: كَأَنَّهَا طولُ الفَصْلِ بالجملة المُعْتَرِضَةِ.

الثّالثَ عَشَرَ: أَنْكَرَ الخفاجيُّ[8] في كتابِهِ "سِرِّ الفصاحةِ " على النُّحاةِ تخصيصَ الكلامِ بالمفيدِ، وقالَ: إِنَّهُ لا دليلَ عليهِ[9]، وأَطالَ في تقريرِ[10] ذلكَ، كَمَا بَيَّنْتُهُ في شرحِ جمعِ الجوامعِ[11]. وحاصِلُ الجوابِ عَنْهُ: أَنَّهُ أَمْرٌ تواضَعَ[12] عليهِ النُّحاةُ ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ.

الرَّابعَ عَشَرَ: قَدَّمَ في التَّسهيلِ التَّعَرُّضَ للكلمةِ على الكلامِ[13]، وَكَذَا فَعَلَ ابنُ الحاجبِ[14] وابنُ هشامٍ[15]، وصاحبُ اللُّبِّ[16]، واللُّبابِ[17]. قِيلَ: وهو أَحسنُ، لأَنَّ الكلمةَ جزءُ الكلامِ، ومعرفةَ الكُلِّ تتوقَّفُ على معرفةِ الجزءِ، فكانَ تقديمُهُ أَنسبُ. وَيُجَابُ عن صنعِهِ[18] هُنا[19]: بأَنَّ الكلامَ هوَ المقصودُ بالذَّاتِ، فكانَ تقديمُهُ أَهَمَّ.

الخامسَ عَشَرَ: فاتَهُ أَنْ يذكرَ أَقسامَ الكلامِ، وكذا ابنُ الحاجبِ، وتعرَّضَ لَهَا الشُّذورُ[20]، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ[21].

وَتَخْتَصُّ الكافيةُ بإيراداتٍ: أَحدها: كانَ عليهِ أَنْ يقولَ: مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكثرَ. قالَهُ

---

(١) في ق: كتبه، وهو تحريف.
(٢) في د: ويركب.
(٣) في د: الكلم، وهو تحريف. وساقطة من س.
(٤) في ق: الميد، وهو تصحيف.
(٥) بأحد جزئية على الآخر: ساقطة من م.
(٦) شرح لب اللباب ورقة ٥.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦هـ. فوات الوفيات ٢/ ٢٢٠ – ٢٢٤. الأعلام ٤/٢٦٦ – ٢٦٧.
(٩) سر الفصاحة ٢٦.
(١٠) في ت: تقريره.
(١١) الهمع ١/٣١ – ٣٢. وينظر المطالع السعيدة ١/٨٨.
(١٢) في ق: أمر لقول اصطلح، بدلا من: أمر تواضع.
(١٣) التسهيل ٣.
(١٤) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/ ٢، ٧.
(١٥) شرح شذور الذهب ١١، ٢٧.
(١٦) شرح لب اللباب ورقة ٥.
(١٧) صاحب اللباب هو: محمد بن أحمد تاج الدين الإسفراييني المعروف بالفاضل المتوفى سنة ٦٨٤هـ. بغية الوعاة ١/٩٤. كشف الظنون ٢/١٥٤٣ – ١٥٤٤. معجم المؤلفين ١١/١٨٠. واللباب كتاب في النحو حققه الأستاذ عبد السلام عبد الباقي، رسالة ماجستير. ينظر لباب الإسفراييني ٣٧، ٦٥.
(١٨) في ق: د: صنيعه.
(١٩) أي في الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٢٧.
(٢١) في الأصل ر، ت، ق، د، س، م، ظ: ما فيه، وما أثبته من ق وهو أوفق.

الرَّضِي(١). وأَجابَ النَّجمُ سعيدٌ(٢): بأنَّ تَعَرُّضَهُ(٣) لبيانِ أَقلِّ مَا لاَ بُدَّ مِنْهُ لاَ يَنْفِي الزِّيادةَ، فاشتمالُ ما ذُكِرَ على أَكثرَ من كلمتينِ لاَ يَضُرُّ. وأَجابَ صاحبُ المتوسِّطِ(٤): "بأَنَّهُ يصدقُ على ما تَرَكَّبَ من كلماتٍ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لكلمتينِ. قالَ: ولهذا قالَ: مَا تَضَمَّنَ، ولم يَقُلْ مَا تَرَكَّبَ "(٥).

الثَّاني: قالَ بعضُهُمْ: "المُتَضَمِّنُ " يُطلقُ على المُسْتَلْزِمِ لأَمرٍ، ذلكَ الأَمرُ جزءٌ، كَمَا يُقالُ: الإنسانُ مُتَضَمِّنٌ للحيوانِ، ولاَ يقالُ: الإنسانُ مُتَضَمِّنٌ للحيوانِ والنَّاطقِ، لأَنَّ الشَّيءَ لاَ يَتَضَمَّنُ نَفْسَهُ، وَهَهُنَا(٦) استُعْمِلَ على المعنَى الثَّاني غيرِ(٧) الجائزِ، لأَنَّ: "زيدٌ قائمٌ " ونحوَهُ كلامٌ، وهو كلمتانِ، فَلَوْ كانَ الكلامُ مَا تَضَمَّنَ(٨) (كلمتينِ، لكانَ الشَّيءُ مُتَضَمِّناً)(٩) لنفسِهِ. فأَحسنُ من هذهِ العبارةِ قولُهُ في الوافيةِ: "ثُمَّ الكلامُ كَلِمَتَا إسنادٍ "(١٠). فَجَعَلَ الكلامَ نفسَ الكلمتينِ لاَ مَا تَضَمَّنَهُمَا. وأَجابَ النَّجمُ سعيدٌ: بأَنَّ التَّضَمُّنَ(١١) قد يُطْلَقُ على الظَّرفيَّةِ، فقولُهُ: "ما تَضمَّنَ كلمتينِ في قوَّةِ قولِنَا: مَا فيهِ كلمتانِ، أَيْ: أَنَّهُ في نفسِهِ كلمتانِ كقولِكَ(١٢): في البيضةِ عشرونَ(١٣) مَنًّا(١٤) حديدًا(١٥)، أَيْ هِيَ(١٦) في نفسِهَا(١٧) هذا المبلغُ من الحديدِ.

الثَّالثُ: أَوردَ بعضُهُمْ على اعتبارِ الإسنادِ الجملةَ الطلبيَّةَ، فإنَّهَا كلامٌ ولا إسنادَ(١٨) فيها،

---

(١) هو: رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي المتوفى في حدود سنة ٦٨٨هـ. بغية الوعاة ١/٥٦٧ – ٥٦٨. هدية العارفين ٢/١٣٤. معجم المؤلفين ٩/١٨٣. وينظر قوله في شرح الكافية له ١/٨.

(٢) هو نجم الدين سعيد العجمي شارح كافية ابن الحاجب، لم يقف له السيوطي على ترجمة. بغية الوعاة ١/٥٩١. كشف الظنون ٢/١٣٧١. ابن الحاجب النحوي ٦٣. ومن شرحه هذا نسخة خطية في مكتبة الحكيم في النجف الأشرف تحت رقم ٣١٧. وجميع ما نقله السيوطي من هذا الشرح يقع ضمن أوراق ساقطة من المخطوطة.

(٣) في ر، ت: تعريضه.

(٤) صاحب المتوسط هو: الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الإستراباذي، ركن الدين المتوفى سنة ٧١٥هـ. بغية الوعاة ١/٥٢١ – ٥٢٢. الأعلام ٢/٢٣٣والمتوسط هو الوافية في شرح الكافية حقق القسم الأول منه الأستاذ محمد علي الحسيني رسالة ماجستير.

(٥) المتوسط: الوافية في شرح الكافية: ١/١١.

(٦) في ق: وهذا.

(٧) في الأصل وسائر النسخ: الغير، وهو خطأ، لأنه أدخل على (غير) الألف واللام وقد نص سيبويه في الكتاب ٣/٤٧٩ على أنها لا تدخلها.

(٨) في ق: متضمن بدلا من: ما تضمن.

(٩) كلمتين لكان الشيء متضمنا: ساقطة من ق.

(١٠) شرح الوافية نظم الكافية: ١٢٥.

(١١) في د: التضمين.

(١٢) في ر، ق: كقوله.

(١٣) ساقطة من ت.

(١٤) في م: منها، وهو تحريف.

(١٥) في الأصل ر، ت، ق، م: حديد، وهو خطأ نحوي، وما أثبته من د، س، ظ. وينظر اللسان (بيض).

(١٦) في س: وهي، بدلا من: أي هي.

(١٧) في ق: نفسه، وهو تحريف.

(١٨) في ت، ق، د: والإسناد، بدلا من: ولا إسناد، وهو تحريف.

وَهَذَا[١] على تفسيرِ الإسنادِ بالإِخْبَارِ. والصَّحيحُ أَنَّهُ تعليقُ خَبَرٍ بِمُخْبَرٍ[٢] عنهُ، أَوْ طَلَبٍ بمطلوبٍ مِنْهُ.

الرَّابعُ: قالَ الرَّضِي: "كانَ عليهِ أَنْ يقولَ بالإسنادِ[٣] الأَصليِّ[٤]، ليخرجَ إسنادُ المصدرِ واسمُ الفاعلِ، والمفعولُ، والصِّفَةُ المُشبَّهَةُ، وأَفْعَلُ التَّفضيلِ، والظَّرفُ، فَإِنَّهَا مَعَ مَا أُسْنِدَتْ إليه[٥] ليستْ بكلامٍ، وأَمَّا نحو: أَقائمٌ الزَّيدانِ، فإِنَّمَا كانَ كلامًا، لكونِهِ بمنزلةِ الفعْلِ وبمعناهُ كأسماءِ الأفعالِ[٦].

الخامسُ: قالَ الرَّضِيُّ: "كانَ عليهِ أَنْ يقولَ: المقصودُ لذاته، لِيَخْرُجَ الإسنادُ الَّذي في جملةِ الصِّلةِ والقَسَمِ والشَّرْطِ، فإِنَّهَا مقصودةٌ لغيرِهَا فليستْ بكلامٍ[٧].

السَّادسُ: ذَكَرَ ابنُ قاسمٍ: "أَنَّ حَدَّ الكافيةِ على رَأْيِ (٣/ب) مَنْ لاَ يَشْتَرِطُ في الكلامِ الإفادةَ وَلاَ القَصْدَ، بَلِ التَّركيبَ الإِسناديَّ خاصَّةً "[٨]. قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ ابنَ الحاجبِ قالَ في شرحِ الوافية: "وَنَعْنِي بالإسنادِ، الحُكْمَ على أَحَدِ الجزئينِ بالآخَرِ على وجهٍ يُفيدُ المخاطَبَ ما ليسَ عِنْدَهُ"[٩]. وهَذَا - كَمَا تَرَى - مُعْتَبَرٌ للإفادةِ، ولِهَذَا قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ[١٠]: الإسنادُ عندَ ابنِ الحاجبِ نسبةُ أَحدِ الجزئينِ إلى الآخَرِ لإفادةِ[١١] المخاطَبِ، وَعِنْدَ ابنِ مالك تعليقُ خَبَرٍ بِمُخْبَرٍ عنهُ، أَوْ طلبٍ بمطلوبٍ منْهُ[١٢]، فَهُوَ عندَهُ أَعَمُّ من المفيد، وَلِذَا احتاجَ بَعْدَ ذِكْرِهِ في التَّسهيلِ إلى اشتراطِ الإفادةِ[١٣]، وَلَمْ يَحْتَجْ إليهِ ابنُ الحاجبِ. وَقَدْ سَلِمَ مَنْ غَالبٍ[١٤] هذه الإيرادات قولُ الشُّذورِ: "قولٌ مفيدٌ مقصودٌ "[١٥]. نَعَمْ، فيـــه أَمرٌ وهو: أَنَّ ابنَ هشامٍ قالَ في تعليقه على الأَلفيَّةِ: "قد أُورِدَ عليها اشتراطُ القصدِ. والجَوابُ: أَنَّهُ مُنْطَوٍ تحتَ اشتراطِ الإفادة، لأَنَّ المُتَحَرِّرَ في حدِّ المفيدِ، أَنَّهُ مَا يَحْسن السكوت عليه مما هو مقصودٌ، وَلَمْ يُعْلَمْ بالضَّرورةِ ثبوتُ معناهُ ولا نفيُهُ، لِيَخْرُجَ بالقيدِ[١٦] الآخَرِ نحوُ: السَّماءُ فوقَنَا، والنَّارُ حارَّةٌ". وعلى هذا يكونُ قولُهُ في الشُّذورِ: "مقصودٌ " زيادةً على الحَدِّ، وَلِهَذَا حَذَفَهُ في الجامعِ[١٧]، واقْتَصَرَ على قولِهِ: "قولٌ مفيدٌ "[١٨].

---

(١) وهذا: ساقطة من ق.
(٢) في ق: لمخبر، وهو تحريف.
(٣) في د: الإسناد.
(٤) في ق: الأصيل.
(٥) في الأصل ر، ت، ظ: فيه، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) شرح الكافية: ١/٨.
(٧) شرح الكافية: ١/٨.
(٨) شرح الألفية: ١/١٥.
(٩) شرح الوافية نظم الكافية ١٢٥.
(١٠) ذكر الدكتور حاتم الضامن في مقدمته للمسائل السفرية في النحو ١١٧: إنه من كتب ابن هشام المفقودة.
(١١) في ر: لا فائدة، وهو تحريف.
(١٢) ينظر: الهمع ١/١١.
(١٣) التسهيل: ٣.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) في ت: هذا، وهو تحريف.
(١٦) شرح شذور الذهب: ٢٧.
(١٧) في ق، د: بالمقيد.
(١٨) الجامع الصغير لابن هشام: ٢.

قولُ الكافيةِ: "ولا يَتَأتّى إلاّ في اسمين، أَوِ اسمٍ وفِعْلٍ "[١]. زادَ الفارسيُّ[٢]: أَوْ حرفٍ واسمٍ في النِّداءِ، كـ " يا زيدُ "[٣]. وأُجيبَ: بأَنَّ الحرفَ نائبٌ عَنِ الفِعْلِ، أَيْ: أَدْعُو[٤] أَوْ أُنادي زيدًا. وذَكَرَ ابنُ أَبي الرَّبيعِ[٥] في شرحِ الإيضاحِ[٦] عندَ شرحِ هذهِ الجملة: أَنَّ الفارسيَّ قالَ في بعضِ كتبِهِ: إنَّ نحوَ: زيدٌ في الدَّارِ، قسمٌ ثالثٌ ليسَ مِنَ الاسمِ والاسمِ، ولاَ مِنَ الاسمِ والفِعْلِ. وأَطالَ في تقريرِ ذلكَ ما بيَّنْتُهُ في الأَشباهِ والنَّظائرِ النَّحويَّةِ.

قولُ الشُّذورِ: "وهوَ خبرٌ وطَلَبٌ وإنشاءٌ "[٧]. كَذَا في غالبِ النُّسَخِ، ومَشَى عليهِ المُصَنِّفُ في الشَّرحِ[٨]، ورأَيْتُ في نسخة معتمدة عليها خطُّ المُصَنِّفِ مضروبًا على الطَّلب، وكَتَبَ المصنِّفُ في[٩] الحاشيةِ بخَطِّهِ مَا نَصُّهُ: "الصَّوابُ انقسامُ الكلامِ إلى خبرٍ وإنشاء، لأَنَّهُ إمَّا أَنْ يكونَ محتملاً " للتَّصديقِ والتَّكذيبِ أَوْ لاَ، الأَوَّلُ الخَبَرُ، والثَّاني الإنشاءُ، وعلى هذا فالطَّلبُ قسمٌ مِنَ الإنشاءِ[١٠] لاَ قَسيمٌ لَهُ[١١]، وقد كنتُ ذكرتُ أَنَّ الأَقسامَ ثلاثةٌ: طلبٌ، وَخَبَرٌ، وإنشاءٌ، موافقةً لابنِ مالكٍ وغيرِهِ مِنَ النَّحويِّينَ، ثُمَّ رأيتُ أَنَّ الرجوعَ إلى التَّحقيقِ لا أَوْلَى، وهُوَ قولُ الحُذَّاقِ من أَهلِ العربيَّةِ وقولُ أَهلِ البيانِ، فإنَّ الإنشاءَ هُوَ الَّذي اتَّحَدَ معناهُ مَعَ النُّطْقِ بِهِ، كَبِعْتُ واشتريتُ وأَقسمتُ باللهِ، ومِنْ ذلكَ قُمْ ولاَ تَقُمْ، لأَنَّ معناهُمَا الطَّلبُ، وهَذَا المعنَى حاصِلٌ بمجرَّدِ التَّلَفُّظِ بهِمَا[١٢]. وقولُ القائلِ: إنَّ القيامَ المأمورَ بِهِ في قولكَ: قُمْ، لا يقعُ إلاّ في المستقبلِ، والإنشاءُ حالٌ ليسَ بشيءٍ، لأَنَّ[١٣] المستقبلَ امتثالُ الأَمرِ وليسَ الكلامُ فيهِ، بَلِ[١٤] الكلامُ في مفهومِ " قُمْ " ومفهومُهُ طلبُ القيامِ، والطَّلبُ حالٌ، ومتعلَّقُهُ مستقبلٌ، لاَ أَنَّ الطلبَ نفسَهُ مستقبَلٌ، فَافْهَمُوهُ "[١٥]. انتهى. وَمَشَى على هذا أَبو حيَّانٍ وابنُ هشامٍ في الجامعِ[١٦]، وخالفَ في

---

(١) الكافية: ٢ شرح الكافية للرضي: ١/٧.

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي المتوفي سنة ٣٧٧ هـ. تاريخ بغداد: ٧/٢٧٥، نزهة الألباء: ٣١٥ – ٣١٧. أنباء الرواة: ١/٢٧٣.

(٣) الإيضاح العضدي: ١/٩.

(٤) في ر، ت، ق: ادعوا، وهو خطأ في الرسم.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. البلغة: ١١٦ – ١١٧، بغية الوعاة: ٢/١٢٥ – ١٢٦، معجم المؤلفين: ٦/٢٧.

(٦) في دار الكتب المصرية جزء من هذا الشرح تحت رقم ١٦ نحو. ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي ٢٩٥.

(٧) شرح شذور الذهب: ٣١.

(٨) أي ابن هشام في شرح شذور الذهب ٣٢.

(٩) في د: على، وهو تحريف.

(١٠) في د: من أقسام الإنشاء.

(١١) ساقطة من ت.

(١٢) ساقطة من ت.

(١٣) ساقطة من ت.

(١٤) ساقطة من ق.

(١٥) في ق: وافهموه. في د:فافهم. وينظر في هذه المسألة شرح اللمحة البدرية ١/٢٢٩، ٢٣٢ – ٢٣٤.

(١٦) الجامع الصغير ٢.

شرحِ اللَّمحةِ، فقالَ: انقسامُ الكلامِ إلى الثَّلاثةِ هو الصَّحيحُ[١].

قولُ الألفيَّةِ: "وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ "[٢]. فيهِ أمرانِ:

الأَوَّلُ: أوردَ عليهِ أبو حيَّان: "أنَّهُ قسَّمَ الكَلِمَ إلى غيرِ أقسامِهِ، لأنَّ الثَّلاثَةَ أقسامٌ للكلمةِ لاَ أقسامٌ للكَلِمِ، فإنَّهَا الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ "[٣]. وأجابَ ابنُ قاسمٍ: "بأنَّهُ من تقسيمِ الكُلِّ إلى أجزائهِ لاَ من تقسيمِ الكُلِّي إلى جزيئاتِهِ، وإنَّمَا يلزمُ صدقُ اسمِ المقسومِ على كلٍّ مِنَ الأقسامِ في الثاني لاَ الأوَّلِ "[٤]. والَّذي عندي في تقريرِ[٥] كلامِ المصنِّفِ: أنَّ الكَلِمَ هُنَا مرادٌ[٦] به الجمعُ بمعنى الكلماتِ، كَمَا عَبَّرَ غيرُهُ، وكَأَنَّهُ قالَ: الكلماتُ الَّتي يتألَّفُ منهــا الكلامُ، الثَّلاثةُ[٧] لا غيرُهَا، وَالأَوْجَهُ عندي (٤/أ) في إعرابِهِ: أنَّ (اسْم) مبتدأٌ وليسَ بنكرةٍ، فإنَّ الكلمةَ إذا أُريدَ لفظُهَا تكونُ اسمًا معرفةً[٨]، وَأَنْ كانتْ بخلافِ ذلكَ كقولكَ: (مِنْ) حرفُ جرٍّ، فَمِنْ هُنَا مبتدأٌ، وهيَ اسمٌ ومعرفةٌ، وإنْ أخبرتَ عنها بأنَّهَا حرفُ جرٍّ، كَمَا سيأتي تحقيقُ ذلكَ قريبًا إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى[٩].

والكَلِمُ: خَبَرُهُ، وقد أفادَ الحصرُ بتعريفِ الجزئينِ كَمَا[١٠] تَقَرَّرَ في علمِ البيانِ. ولذلكَ أتيتُ في الشَّرحِ بضميرِ الفصلِ الَّذي لاَ يُؤْتَى بِهِ إلاَّ بينَ المعارفِ، كـ زيدٌ هُوَ القائمُ، فقلتُ: "وَاسْمٌ وَفِعْــلٌ ثُمَّ حرفٌ هِيَ الكَــلِمُ الَّتي يتألف منها الكلامُ[١١] لا غيرُهــا، كَمَا دَلَّ عليهِ الاستقراءُ[١٢]". فَتَأَمَّلْ هذا التَّقريرَ[١٣]، فإنَّهُ شيءٌ لا تراهُ مسطورًا. ثُمَّ بعدَ خمسَ عشرةَ سنةً رأيتُ بعضَهُ لابنِ هشامٍ في بعضِ تعاليقهِ، فقالَ: ومِنْ خَطِّهِ نقلتُ: زَعَمَ ابْنُهُ[١٤] أَنَّ مرادَهُ بقولِهِ: "واسمٌ... إلى آخـــرِهِ". بيـــانٌ أنَّ لفظةَ[١٥] الكَلِمِ[١٦]، اسمُ جنسٍ تحتَهُ ثلاثَةُ أنواعٍ، وأنَّ الكلمةَ مفردُ ذلكَ الجنسِ[١٧]. والظَّاهرُ أَنَّهُ إنَّما أرادَ أَوَّلاً: بيانَ انحصارِ جميعِ[١٨] الكلماتِ في الثَّلاثِ[١٩]، كقولِ سيبويهِ: هذا بابُ عِلْمِ مَا الكَلِمُ مِنَ العربيَّةِ. الكَلِمُ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ "[٢٠]. وكَمَا تقولُ

---

(١) في شـــرح اللمحـــة الـــبدرية ١/٢٣٢: " وانقسام الكلام إلى طلب وخبر وإنشاء مشهور، وبعضهم أسقط الإنشاء، وقـــال ابـــن مالك في كافيتـــه: طلب وخبـــر، وليس بشيء. وقال المحققـــون: خبـــر وإنشاء، وهو الصحيح..".

(٢) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣.

(٣) منهج السالك ٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٠.

(٤) شرح الألفية ١/٢٠.

(٥) في ق: تقدير، وهو تحريف.

(٦) في ر، ق: يراد، وكلاهما وجه.

(٧) في ر: ثلاثة.

(٨) في ر: معرفا.

(٩) ينظر ورقة (٩/ب).

(١٠) في د: منهما كما، بزيادة: منهما.

(١١) في د: الكلم، وما أثبته موافق البهجة المرضية ٣.

(١٢) البهجة المرضية ٣.

(١٣) في ق: التقدير.

(١٤) أي بدر الدين بن مالك.

(١٥) في د: لفظ.

(١٦) في ر، ق: الكلمة، وهو تحريف.

(١٧) شرح الألفية لابن الناظم ٣.

(١٨) في ت: جمع.

(١٩) في ت: الثلاثة.

(٢٠) الكتاب ١/١٢.

النُّحاةُ: الكلماتُ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وأرادَ ثانيًا: الإشارةَ إلى ما يُسَمَّى في الاصطلاحِ (كلمةً)، وفُهِمَ مِنْ هَذَا الطريقِ الغرضُ[١]، لاَ أَنَّ[٢] المقصودَ أَنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ، للفرقِ بينَهُ وبينَ مفردِهِ بالتَّاءِ.

الامرُ الثَّاني: أَنَّ إدخالَ " ثُمَّ " في قولِهِ: "ثُمَّ حرفٌ " ليسَ بجيِّد، لأَنَّها للتَّراخِي، وإِذَا قَسَّمْنَا شيئًا إِلى أَشياءَ[٣]، فنسبةُ[٤] كُلِّ واحد مِنَ الأَقسامِ إِلى الشَّيءِ المُقَسَّمِ[٥] نسبةٌ واحدةٌ، فلاَ يَحْسُنُ أَنْ يُقالَ مثلاً: العددُ زوجٌ ثُمَّ فَرْدٌ. قالَهُ أَبوحيَّان[٦]. وأُجيبَ: بأَنَّهَا بمَعْنَى الواوِ في قوله:

التَّمْرُ والسَّمْنُ مَعًا ثُمَّ الأَقطْ ... الحَيْسُ إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ[٧]

أَوْ هيَ للتَّراخي في الرُّتبةِ، لأَنَّ مرتبةَ الحرفِ أَدنَى من مرتبةِ الاسمِ والفعْلِ، لكونِهِ فضلةً، وكلٌّ مِنْهُمَا عمدةٌ .وقد قالَ ابنُ معطٍ في أَلفيَّتِهِ: "الاسمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ "[٨].

تنبيهٌ: لم يذكرْ حَدَّ[٩] الكَلِمِ[١٠]، وهوَ ما تَرَكَّبَ مِنْ ثلاث، سواءٌ أَفادَ أَمْ لاَ[١١]، ولِهَذَا قلت في مختصرِ الأَلفيَّةِ[١٢]: "وذُو الثَّلاثِ كَلِمٌ "[١٣]، ثُمَّ قَسَّمْتُ الكلمةَ إِلى الثَّلاث[١٤].

قولُهَا: "واحِدُهُ كلمةٌ "[١٥]. الضَّميرُ لِلْكَلِمِ باعتبارِ لفظِهِ، كَمَا قالَ تَعالَى: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[١٦]. وقالَ ابنُ معطٍ: واحِدُهَا[١٧]. كَمَا قالَ تَعالَى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١٨]. وفي كلامِهِ إِيهامٌ، فَلاَ يُدْرَى هَلِ الكَلِمُ عندَهُ اسمُ جنسٍ أَوْ جمعٌ؟ وفيهِ خلافٌ، والصَّحيحُ أَنَّهُ اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ[١٩]. قالَ الرَّضيُّ: "لعدمِ دلالته على الآحادِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الجمعِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا وُضِعَ لِمَا فيهِ الماهيةُ المعيَّنَةُ، سواءٌ أَكانَ[٢٠] واحدًا أَمْ مُثَنًّى أَمْ جمعًا[٢١].

---

(١) في ت، د: بطريق العرض.

(٢) في الأصل ر، ت، س، ظ، م: لا أنه. وفي د: لأنه، وما أثبته من ق.

(٣) في ق: الأشياء. (٤) ساقطة من ر.

(٥) في ر: المقتسم. وفي ق: القسم، وكلاهما تحريف. وما أثبته موافق منهج السالك ٣.

(٦) منهج السالك ٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/ ٢٠ - ٢١.

(٧) بلا عزو في الجمهرة: ١٥٨/٢، اللسان (حيس). والأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل والقطعة منه (أقطة). اللسان (أقط).

(٨) في ر: احد، وهو تحريف. (٩) في ق: الكلمة، وهو تحريف.

(١٠) في ق: الكلمة، وهو تحريف.

(١١) ينظر: الهمع ٣٥/١. المطالع السعيدة ٩٤/١.

(١٢) يعني ألفيته التي سماها الفريدة وشرحها في المطالع السعيدة.

(١٣) في المطالع السعيدة ٩٤/١: وما حوى ثلاثة فهو الكلم.

(١٤) في ت، ق: الثلاثة. (١٥) الألفية ٩، شرح ابن عقيل: ١٣/١.

(١٦) القمر: ٢٠. (١٧) ألفية ابن معط ٢.

(١٨) الحاقة ٧.

(١٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١٩/١، المطالع السعيدة ٩٤/١، الأشموني ٢٥/١.

(٢٠) في الأصل د: كان، وما أثبته من سائر النسخ، وهو موافق شرح الكافية للرضي: ١٧٨/٢.

(٢١) ينظر شرح الكافية ١٧٨/٢، شرح الشافية له ١٩٣/٢.

قولُ الكافية: "الكلمةُ لفظٌ(١) وُضِعَ لمعنًى مفرد "(٢). فيهِ أُمــورٌ:

الأوَّلُ: أَوردَ عليه: أَنَّ التاءَ في الكلمةِ للوحدةِ، واللَّامَ فيها للجنسِ، فيتناقضانِ لدلالةِ الجنسِ على الكثرةِ المناقضةِ للوحدةِ(٣) .وأَجابَ الرَّضيُّ: بأَنَّهَا لماهيةِ الجنسِ من حيثُ هِيَ هِيَ(٤) من غيرِ دلالة على قلَّةٍ ولاَ كثرةٍ، وإِنَّمَا ذلكَ احتمالٌ عقليٌّ(٥) كَمَا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾(٦) وَلَمْ يَكُنْ هناكَ ذئبٌ معهودٌ، وَلَمْ يُرَدِ استغراقُ الجنسِ أَيضًا "(٧).

الثَّاني: قِيلَ: كانَ عليهِ أَنْ يَقولَ: الكلمةُ لفظةٌ، كَمَا عَبَّــرَ فــي المُفَصَّلِ(٨)، ليخرجَ عنهُ الكلمتان، إِذْ هُمَا لفظتانِ، وَكَذَا الكلماتُ(٩). وليوافقَ الخبرُ المبتدأَ في التَّأْنيثِ(١٠). والجوابُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ مصدرٌ، كَمَا سَبَقَ(١١)، والمصدرُ يُطْلَقُ على القليلِ والكثيرِ ولاَ تَلْحَقُهُ(١٢) علامةُ التَّأْنيثِ كَامْرَأَة عدلٍ، وصومٍ.

الثَّالثُ: أَنَّ " مفردًا "(١٣) - قــالَ المُصَنِّفُ في شرحِهِ -: وَصْــفٌ(١٤) للمعنَى(١٥). وقالَ الرَّضيُّ: "المشهورُ جعلُ المفردِ والمُركَّبِ صفةَ اللَّفــظِ لاَ المعــنَى. قــالَ: ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَرَعَ في الحدودِ أَلفاظٌ، بَلِ الواجبُ استعمالُ المشهورِ المتعارفِ (٤/ب) منها فيها، لأَنَّ الحدَّ للتَّبيينِ، ولو قالَ: لفظٌ مفردٌ موضوعٌ، لَسَلِمَ(١٦) من ذلكَ "(١٧).

الرَّابعُ: أَنَّهُ لا حاجةَ إِلى قولِهِ " مفردٌ " مع ذِكْرِهِ(١٨) " الوَضْعَ "، لأَنَّ المركَّبَ ليسَ بموضوعٍ على الصَّحيحِ. وأُجيبَ: بأَنَّ المرادَ وَضْعُ عينِ اللَّفظِ لعينِ المعنَى أَوْ أجزائِهِ لأَجزائِهِ، والمركَّبُ وإِنْ لَمْ يضعِ الواضعُ عينَهُ لعينِ المعنَى، لكنْ وضعَ أجزاءَهُ لأَجزاءِ المَعْنَى المركَّبِ، فاحتاجَ إِليهِ ليخرجَ.

الخامسُ: أَنَّهُ يخرجُ عنهُ نحوُ الخبرِ، فإِنَّهُ وُضِعَ لمعنًى مركَّبٍ وهو: قامَ زيدٌ، أَوْ زيدٌ قائمٌ، مثلاً، مَعَ أَنَّهُ كلمةٌ بالاتِّفاقِ. وأُجيبَ: بأَنَّ كونَ المعنَى مفردًا أَوْ مركَّبًا، ليسَ باعتبارِ عدمِ تَعَدُّدِهِ وباعتبارِ تَعَدُّدِهِ، بَلْ باعتبارِ حصولِهِ عن اللَّفظِ(١٩) المفردِ والمركَّبِ، ولفظُ الخبرِ مفردٌ(٢٠)، فمعناهُ

---

(١) في ر: قول وما أثبته الكافية ٢.
(٢) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٤.
(٤) هي: ساقطة من ت.
(٥) في ت: تتجلى، وهو تحريف، وما أثبته موافق لما ورد في شرح الكافية للرضي ١/٤.
(٦) يوسف: ١٤.
(٧) شرح الكافية ١/٤.
(٨) المفصل ١/١٠. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨.
(٩) في ر: كلمات، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي ١/٤.
(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٤.
(١١) ورقة (٢/أ).
(١٢) في ر، ت، ق: ولا يلحقه.
(١٣) في ر: مفرد.
(١٤) في ت: وضع.
(١٥) في د: المعنى. وينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٦.
(١٦) في ق: اسم، وهو تحريف، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي: ١/٤.
(١٧) شرح الكافية ١/٤.
(١٨) في د: لذكره.
(١٩) في ر: لفظ.
(٢٠) في ت: مفردا، وهو خطأ نحوي.

الحاصلُ منهُ مفردٌ، وهذا معنَى[١] قولِ بعضِهِمْ: لفظُ[٢] الخبرِ وُضِعَ لمفهومٍ صَدَقَ على مِثْلِ: زيدٌ قائمٌ، وهذا المفهومُ ليسَ بمركَّبٍ.

السَّادِسُ: أَنَّ نحوَ " رجلانِ "[٣] كلمةٌ، مَعَ أَنَّهُ يدلُّ على معنيينِ، وهُمَا ذَكَرٌ وذَكَرٌ مِنَ الإنسانِ[٤]. وأُجيبَ: بأَنَّهُ إِنَّمَا دَلَّ على ذَكَرٍ بجوهرِهِ وعلى آخرَ بحالِهِ، أَيْ باعتبارِ كونِهِ مثنًّى، واللَّفظُ الدَّالُّ على معنًى بجوهرِهِ وعلى آخرَ بحالِه، مفردٌ.

السَّابِعُ: أَنَّ الفعْلَ الماضي كلمةٌ اتِّفاقًا، مَعَ أَنَّ مدلولَهُ غيرُ مفردٍ، وهو الحدثُ، وحصولُهُ في الزَّمنِ الماضِي، كَذَا أَوردَهُ الرَّضيُّ وقوَّاهُ[٥]. وهذهِ الإيراداتُ على المفردِ وصفٌ للمعنَى. والصَّوابُ أَنَّهُ وصفٌ لِلَّفظِ، وأَنَّهُ الَّذي لا يدلُّ جزؤُهُ على جزءِ معناهُ، وحينئذٍ لاَ تَرِدُ[٦].

الثَّامِنُ: أَنَّ[٧] الحَدَّ صادقٌ على حروفِ[٨] المضارعةِ وحركاتِ الإعرابِ والتَّنوينِ وأَلفِ المفاعلةِ وتاءِ قائمةٍ وياءِ النَّسبِ، فإِنَّهَا أَلفاظٌ موضوعةٌ لمعانٍ مفردةٍ وليستْ بكلماتٍ بالاتِّفاقِ. وَلِذَا[٩] قَيَّدَهُ في التَّسهيلِ بكونِهِ مستقلاًّ[١٠]، لِتَخرُجَ[١١].

التَّاسع: أَنَّهُ يخرجُ عنهُ الضَّمائرُ المستترةُ، فإِنَّهَا كلماتٌ مَعَ أَنَّهَا ليستْ أَلفاظًا[١٢]، وَلِذَا[١٣] قالَ في التَّسهيلِ: "أَوْ منويٌّ مَعَ اللَّفظِ[١٤] " لكنْ أَجابَ بعضُ مَنْ شَرَحَ[١٥] الكافيةَ بأَنَّهَا أَلفاظٌ حُكْمًا.

العاشِرُ: كانَ الأَوْلَى أَنْ يَأْتِيَ بدلُ " اللَّفظِ " بـ" القولِ " لِمَا سَبَقَ في حَدِّ الكلامِ[١٦].

الحادي عَشَرَ: قِيلَ: لا حاجةَ إِلى قولِهِ: "لمعنًى " لأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ " وُضِعَ " لأَنَّ كُلَّ لفظٍ موضوعٍ، فإِنَّهُ[١٧] لمعنًى .وأُجيبَ: بأَنَّ فَهْمَ ذلكَ بدلالةِ الالتزامِ، وهيَ لا تُستَعْمَلُ في الحدودِ، وليجريَ[١٨] عليهِ قولُهُ " مفردٌ".

الثَّاني عَشَرَ: قِيلَ: "لمعنًى " يُغْنِي عن " وُضِعَ "، فإِنَّ المهملَ لا يكونُ لمعنًى. وأُجيبَ: بأَنَّهُ للاحترازِ عَنْ نحوِ " أَخٌ " فإِنَّهُ لفظٌ يدلُّ على معنًى مفردٍ وليسَ بكلمةٍ، لأَنَّ[١٩] العربَ لَمْ تضعْهُ، ودلالتُهُ على وَجَعِ الصَّدرِ طبعيَّةٌ[٢٠] لا وضعيَّةٌ.

---

(١) في د: بمعنى، بزيادة: الباء.

(٢) ساقطة من د.

(٣) في ت: رجلا، وهو تحريف.

(٤) في ت: الإنشاء، وهو تحريف.

(٥) شرح الكافية ١/٥.

(٦) في ر، ق: لا يرد.

(٧) ساقطة من ر.

(٨) في ر: حرف.

(٩) في ق: وكذا.

(١٠) التسهيل ٣.

(١١) في ر، ت: ليخرج.

(١٢) في ق: ألفاظ، وهو خطأ نحوي.

(١٣) في ت، ق: وكذا. وفي د: ولو، وهو تحريف.

(١٤) اللفظ: ساقطة من ظ. وينظر التسهيل ٣.

(١٥) في د: شراح.

(١٦) ينظر ورقة (٢/أ).

(١٧) ساقطة من ق.

(١٨) في ر: ويجرى.

(١٩) في ر: فإن.

(٢٠) في د: طبيعية.

الثَّالثَ عَشَرَ: قِيلَ: هـذَا الحَـدُّ منقوضٌ بنفسِ الحَدِّ، لأَنَّهُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ، وليسَ كلمةً[١]. وأُجيبَ: بأَنَّهُ إذا جُعِلَ الإفرادُ صفةَ الَّلفظِ وَفُسِّرَ بمَا تقدَّمَ لَمْ يرِدْ[٢]. وَقَدْ سَلِمَ مِنْ غالبِ هذهِ الإيراداتِ (قولُ الشُّذورِ: الكلمةُ[٣] قولٌ مفردٌ "[٤])[٥].

قولُ الألفيَّة: "والقولُ عَمّ "[٦]. فيه أُمـورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ هشامٍ: القولُ يطلقُ على المفردِ وعلى المركَّبِ المفيدِ والمركَّبِ بلا فائدة. كَذَا نصَّهُ في شرحِ الكافيةِ[٧]، وعبارتُهُ هُنَا لاَ تتناولُ المركَّبَ من كلمتينِ ولاَ المركَّبَ مِنْ أكثرَ منْهُمَا[٨] إذا[٩] لم يكونَا كلامًا، نحوُ: زيدٌ هَلْ، وإنْ قامَ زيدٌ. لأَنَّهُمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُمَا ذِكْرٌ، لأَنَّ الكَلِمَ السابقَ ليسَ هذا الكَلِمَ. قالَ: وهذا يَلْبِسُ[١٠] على كثيرٍ، حَتَّى قالوا: إنَّ معناهُ عَمَّ الكلامَ والكَلِمَ والكلمةَ. وليسَ كذلكَ، بَلْ إِنَّمَا تدلُّ عبارتهُ على الأَوَّلينِ[١١] فَقَطْ، الكلامِ لتصديرِهِ، والكلمة لقربِهَا.

الثَّاني: قِيلَ: إنَّ ظاهرَهُ عَمَّ الَّلفظَ أَيضًا، وليسَ كذلكَ. وأُجيبَ بالمنعِ. والدليلُ على عدمِ إرادته أَنَّهُ إِنَّمَا تَقَدَّمَ ضمنًا.

الثَّالثُ: المرادُ لفظُ " ق و ل".

تَنْبِيهَان:

الأَوَّلُ: جمعَ في التَّسهيلِ بينَ حدِّ الكلمةِ والكلامِ[١٢]، واقتصرَ هُنَا وفي الكافيةِ الكُبرَى على حدِّ الكلامِ، بَلْ لَمْ يتعرَّضْ هناكَ لذكرِ[١٣] الكلمةِ وتقسيمِهَا البتةَ، واقتصرَ في العمدةِ على ذكرِ الكلمةِ ولم يتعرَّضْ للكلامِ البتَّةَ، وقالَ في شرحِهَا (٥/أ): "إِنَّهُ يَستغنِي بشهرةِ معنَى الكلامِ عن تحديدِه "[١٤].

الثَّاني: مَا يَنطِقُ بِهِ اللسانُ، إمَّا لفظٌ أَوْ قولٌ أَوْ كلمةٌ أَوْ كلامٌ أَوْ كَلِمٌ أَوْ جملةٌ، ذكرَ مِنْهَا في الأَلفيَّة: الكلمةَ والكلامَ والكَلِمَ والقولَ[١٥]، وفي الكافيةِ والشُّذورِ الأَوَّلَيْنِ[١٦] وبقيَ الَّلفظُ والجملةُ، أَمَّا الَّلفظُ فهو الصَّوتُ المعتمدُ على مقطعٍ، وهو أَحسنُ من قولِ بعضِهِمْ: المُشتَمِلُ على بعضِ الحروفِ، لأَنَّهُ رُدَّ بحضرةِ الشَّيخِ بدرِ الدِّينِ بنِ مالكٍ، وسَلَّمَهُ بنحوِ واوِ العطفِ مِمَّا هُوَ

---

(١) في ق: بكلمة.
(٢) لم يرد: ساقطة من ت.
(٣) ساقطة من ر، ت، ق.
(٤) شرح شذور الذهب ١١.
(٥) من (قول..) إلى (.. مفرد) ساقطة من م.
(٦) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١٣/١.
(٧) شرح الكافية الشافية ١٥٧/١.
(٨) في د: منها.
(٩) في ت إذ.
(١٠) في ق، د: يلتبس. وهو تحريف.
(١١) وردت العبارة مضطربة في ق: على عبارته الأولين، بدلا من: عبارته على الأولين.
(١٢) التسهيل ٣.
(١٣) في ر: إلى ذكر، بدلا من: لذكر.
(١٤) شرح العمدة ٩٦.
(١٥) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١٣/١.
(١٦) الكافية لابن الحاجب ٢. شرحها للرضي ٢/١، ٧. شرح شذور الذهب ١١، ٢٧.

حرفٌ واحدٌ، فإنَّ الشَّيءَ لا يَشْتَمِلُ على نفسِهِ، وأَمَّا[١] الجملةُ فَهِيَ[٢] مُرَادِفَةٌ للكلامِ في قولٍ جزمَ بِهِ ابنُ هشامٍ في تعليقه[٣] كالزَّمخشريِّ[٤] في المفصَّلِ[٥]، ورجَّحَ في المغني أَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُ[٦]، إِذْ لاَ يُشترَطُ فيها الإفادةُ، بَلْ التَّركيبُ من كلمتينِ فهيَ قولٌ مركَّبٌ. وقد بسطتُ الكلامَ على ذلكَ في حاشيةِ المغني[٧].

قولُ الألفيَّة: "وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ "[٨]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ أَبو حيَّان: "هذا كالحشوِ بالنِّسبَةِ إِلى عِلمِ النَّحوِ، وإِنَّمَا هُوَ مِنْ عِلْمِ اللُّغة، وليتَهُ ذكرَ بَدَلَهُ حَدَّ الكلمةِ "[٩]. ولِهَذَا قالَ في شرحِ التَّسهيلِ: "إطلاقُ الكلمةِ على ثلاثةِ أَقسامٍ: حقيقيٌّ مُستَعْمَلٍ في عرفِ النُّحاةِ، وهوَ الَّذى يُتَعَرَّضُ لَهُ، ومجازيٌّ مُهْمَلٍ في عرفِهِمْ، وهوَ إطلاقُ الكلمةِ على الكلامِ، فَلاَ يُتَعَرَّضُ لَهُ بوجه، ومجازيٌّ مُستَعْمَلٍ وهوَ إطلاقُهَا على أَحدِ جزأَيِ العَلَمِ المضافِ، فيجوزُ تركُ التَّعرُّضِ لَهُ، والتَّعرُّضُ أَجودُ، لأَنَّ فيهِ مزيدَ فائدة[١٠]". انتهى. وقالَ بعضُهُمْ: هذا الموضعُ مِنَ الخُلاَصَةِ مِنَ المواضعِ الَّتي لاَ يُمْكِنُ علاجُهَا. قلتُ: وَلَمْ يتعرَّضْ لَهُ في شيءٍ من كتبِهِ غيرُهَا، وتعرَّضَ لَهُ ابنُ هشامٍ في الجامعِ[١١].

الثَّاني: أَنَّ[١٢] " قَدْ " في كلامِهِ، الظَّاهرُ أَنَّهَا للتَّقليلِ، وذلكَ إِنْ كــانَ بالنِّسبةِ إِلى اللُّغة فممنوعٌ، لأَنَّهُ كثيرٌ، أَوِ الاصطلاحِ فكذلكَ، لأَنَّهُ معدومٌ، قالَهُ ابنُ هشامٍ في تعليقِهِ. وأَجابَ بعضُهُمْ بأَنَّهَا[١٣] للتَّكثيرِ كَمَا[١٤] في قولِ الشَّاعرِ:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[١٥]

وقالَ بعضُهُمْ: هيِ لِلتَّحقيقِ. وَرُدَّ بِأَنَّهَا في عُرْفِ المصنِّفينَ لِلتَّقليلِ. وأَجابَ ابنُ هشامٍ في تذكرتِهِ: بِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ شيئًا مِنهُمَا. بَلْ أَرادَ أَنَّهُ قليلٌ في الجملةِ (لاَ بالنَّظرِ إِلى اصطلاحِ قومٍ ولاَ إِلى

---

(١) أما: ساقطة من ر.
(٢) في ر، ق: هي.
(٣) في تعليقه: ساقطة من ت.
(٤) هو جـار الله محمود بـن عمـر الزمخشري المتـوفى سنة ٥٣٨هـ. نزهـة الألباء ٣٩١. أنباه الرواة ٣/ ٢٦٥. بغـية الـوعاة ٢/٢٧٩ – ٨٠. الدراســات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل صالح السامرائي (المقدمة).
(٥) المفصل ١/١٠ – ١١. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨.
(٦) مغنى اللبيب ٤٩٠.
(٧) ذكــر أســتاذنا الدكــتور عدنان محمد سلمان في كتابه السيوطي النحوي ١٤٦: أنه من كتب السيوطي المخطوطة.
(٨) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٣.
(٩) منهج السالك ٣.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣.
(١١) الجامع الصغير ١.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ق: أنها.
(١٤) في الأصل ر، ت، س، م، ظ: كهي. وفي ق: فهي، وما أثبته من د.
(١٥) لعبـيد بن الأبرص (ديوانه ٤٩) ونسبه سيبويه ٤/٢٢٤ إلى الهذلي. وينظر المقتضب ١/٤٣. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٦٨.

عُرْفٍ خاصٍّ، ولاَ شَكَّ أَنَّهُ قليلٌ في الجملةِ[١] بالنَّظرِ إِلى إطلاقِ الكلمةِ على المفردِ.

الثالث: اُستُشْكِلَ المُسَوِّغُ للابتداءِ بـ" كِلْمَةٌ " وهيَ نكرةٌ. وَيُجَابُ بِمَا قَدَّمْتُهُ[٢] مِنْ أَنَّهَا إِذَا أُرِيدَ لفظُهَا، معرفةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ هُنَا ابنُ هشامٍ.

قولُ الكافيةِ والشُّذورِ: "**وَهِيَ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ** "[٣]. قِيلَ: "ظاهِرُهُ أَنَّ الكلمةَ هذه[٤] الثلاثةُ معًا، لأَنَّ الواوَ للجمعِ، فيكونُ نحوُ: أَذَهَبَ[٥] زيدٌ؟[٦] ونحو: مُرَّ بزيدٍ[٧]، كلمةً، لأَنَّهُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ "[٨]. وأَجابَ الرَّضيُّ: "بأَنَّهُ إِنَّمَا يلزمُ هذا لَوْ كانَ من قسمةِ الشَّيءِ إِلى أجزائِهِ (وهذا من قسمةِ الشَّيءِ إِلى)[٩] جزئيَّاته. قالَ: ولَوْ أَتَى بـ" أَوْ " أَوْ " إِمَّا " لكانَ أَقعدَ وأَوفقَ لقولِه: "إِمَّا أَنْ تَدُلَّ... إِلى آخرِهِ"[١٠]. قلتُ: ذِكْرُ ابنِ مالكٍ الواوَ أَحسن في التقسيم من أَوْ.

قولُ الكافيةِ: "**لأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ على معنًى في نفسِهَا أَوْ لاَ. الثَّاني: الحرفُ، والأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يقترنَ[١١] بأَحدِ الأَزمنةِ الثَّلاثَةِ أَوْ لاَ. الثَّاني: الاسمُ[١٢]، والأَوَّلُ الفعْلُ**".[١٣] فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ العمدةِ: "لا حاجةَ إِلى دليلِ حصرِ الكلماتِ، بَلْ يُستَغْنَى عنهُ كَمَا استُغْنِيَ عنْ دليلِ حصرِ الحروفِ "[١٤].

الثَّاني: قالَ النَّجمُ سعيدٌ: لَقَائلٍ أَنْ يَمْنَعَ الحصرَ بناءً على أَنَّ الدالَّ على معنًى في نفسِهِ، كما أَمكنَ أَنَّهُ ينقسمُ باعتبارِ صفةِ الاقترانِ إِلى قسمينِ، كذلكَ يُمكنُ أَنْ ينقسمَ المقترنُ باعتبارِ صفةٍ أُخرَى إِلى قسمينِ، فَعَلَى هَذَا لاَ تنحصرُ الأَقسامُ في الثَّلاثَةِ. قالَ: نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: عَلِمْنا بالاستقراءِ أَنَّ أَيَّةَ[١٥] صفة فُرِضَتْ[١٦] وراءَ الاقترانِ، والدَّلالة لا تُحَصِّلُ نوعًا (٥/ب) آخَرَ، لكانَ مستقيمًا، إِلاَّ أَنَّ الدَّالَّ[١٧] على الحصرِ يكونُ الاستقراءَ لاَ هَذَا[١٨] التَّقسيمَ.

الثَّالثُ: قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِ اللَّمحةِ: "اشتملَ هذا الكَلامُ على أَمرينِ مُشْكِلَيْنِ، أَحدُهُمَا: دَعْوَى دلالةِ الاسمِ والفِعْلِ على معنًى في نفسِ اللَّفظِ، يَقْتَضِي بظاهِرِهِ قيامَ المسمَّياتِ بالأَلفاظِ

---

(١) من (لا بالنظر...) إلى (... الجملة) ساقطة من ق.

(٢) في د: ما، بدلا من: استشكل.

(٣) مغنى اللبيب ٤٩٠.

(٤) في د: تطلق على هذه، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي ١/٦.

(٥) في ق: أذهبت، وهو تحريف.

(٦) في ت: بزيد، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي ١/٦.

(٧) ساقطة من د.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٦.

(٩) وهذا من قسمة الشيء إلى: ساقطة من ق.

(١٠) شرح الكافية ١/٦.

(١١) في ت، ق: تقترن، وما أثبته موافق الكافية ٢.

(١٢) في د: في الاسم، بزيادة: في.

(١٣) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/٧.

(١٤) شرح العمدة ٩٦.

(١٥) في د: له، وهو تحريف.

(١٦) في د: فوصفت، وهو تحريف.

(١٧) في ق: الدلالة.

(١٨) ساقطة من ت.

الدَّالةِ عليها، وذلكَ محالٌ، لأنَّ ذاتَ " زيدٍ " لَمْ تَقُمْ[١] بلفظِ الزَّاي والياءِ والدَّالِ قطعًا، وكذلكَ الحدثُ[٢] والزَّمانُ لَمْ يَقُمْ[٣] بلفظِ نحوِ: قامَ وذَهَبَ. والآخَرُ: دَعْوَى دلالةِ الحرفِ على معنًى في غيرِهِ، وهَذَا وإنْ كانَ مشهورًا بينَ النَّحويِّينَ إلاَّ أنَّ الشَّيخَ بهاءَ الدِّينِ بنَ النَّحاسِ[٤] نازَعَهُمْ[٥] فيه، وزَعَمَ أنَّهُ دالٌّ على معنًى في نفسِهِ، وتابَعَهُ أبو حيَّان[٦]. انتهى. قلتُ: "عَلَّلَ ابنُ النَّحاسِ مَا يَفْهَمُهُ فَلاَ دليلَ في عدمِ فَهْمِهِ على أنَّهُ لامعنًى لَهُ، لأنَّهُ لَوْ خُوطِبَ بالاسمِ والفعلِ، ذَهَبَ إليه: بأنَّهُ لاَ يخلُو المخاطَبُ بالحرفِ مِنْ أنْ يفهمَ موضوعَهُ لغةً أمْ لاَ، فإنْ لَمْ وَهُوَ لا يفهمُ موضوعَهُمَا لغةً (كانَ كذلكَ، وإنْ خوطِبَ به مَنْ يفهمُ موضوعَهُ لغةً، فإنَّهُ يفهمُ منهُ معنًى، عملاً بفهمِهِ[٧] موضوعَهُ لغةً)[٨] كَمَا إذَا خاطَبْنَا بـــ" هَلْ " مَنْ يعرفُ أنَّها موضوعةٌ للاستفهامِ، وكَذَا باقي الحروفِ. فإذَنْ: عَرَفْنَا أنَّ لَهُ معنًى في نفسِهِ. قالَ: لكنِ الفرقُ[٩] بينَهُ وبينَ الاسمِ والفعلِ أنَّ فهمَ معناهُ في التركيبِ أتَمُّ منهُ في الإفرادِ بخلافِهِمَا[١٠]. وقالَ ابنُ هشامٍ في بعضِ تعاليقِهِ[١١] على التَّسهيلِ: "هذهِ العبارةُ معترضةٌ من ثلاثِ جهاتٍ، لأنَّهَا[١٢] تُوهِمُ كونَ الشَّيءِ[١٣] ظرفًا لنفسِهِ، وكونَ الحاملِ[١٤] لمعنَى الحرفِ غيرَهُ لا نفسَهُ، فإذَا لَمْ يوجدْ ذلكَ الغيرُ لا يُفْهَمْ[١٥] معنَى الحرفِ، ونحنُ قاطعونَ بانتفاءِ ذلكَ، وأنَّ نحوَ: "ليتَ " يُفْهَمُ منها معنَى التَّمنِّي بمجرَّدِ النُّطقِ بِهَا، كَمَا في المنصوصِ[١٦] مِنَ[١٧] الأسماءِ والأفعالِ، وأنَّ نحوَ " مَنْ " يُفْهَمُ منها أحدُ معانيها لا يَعنيهُ كَمَا في المشتركِ مِنَ الاسمِ والفعلِ، وكَذَا القولُ في الباقي. وكونَ أسماءِ الشَّرطِ والاستفهامِ[١٨] أسماءً وحروفًا لدلالتِهَا على معنًى في نفسِهِ، وهو الشَّخصُ العاقلُ[١٩] في " مَنْ "، وغيرُ العاقلِ في " مَا "، والزَّمانُ في " مَتَى "، والمكانُ في " حَيْثُما "، وعلى معنًى في غيرِهِ، وهو معنَى الشَّرطِ والاستفهامِ. قالَ: فإنْ قِيلَ: هذهِ الأُمورُ الثلاثةُ مندفعةٌ، أمَّا الأوَّلانِ[٢٠] فلأَنَّ[٢١] المرادَ بدلالةِ الكلمةِ على معنًى

---

(١) في ق: يقم.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ر، ت، د: تقم، وما أثبته موافق شرح اللمحة البدرية ١/٢١٤.
(٤) هـــومحمد بـــن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبوعبد الله بهاء الدين بن النحاس المتوفى سنة ٦٩٨هـــ. طبقات القراء ٢/٤٦. بغية الوعاة ١/١٣ - ١٤.
(٥) في ر، ق، د: نازعه، وما أثبته موافق شرح اللمحة ١/٢١٥.
(٦) شرح اللمحة البدرية ١/٢١٤ - ٢١٥.
(٧) في ر: بفهم، وهو تحريف، وما أثبته موافق الأشباه والنظائر ٣/٥٥.
(٨) من (كان..) إلى (.. لغة) ساقطة من د.
(٩) في ر، ق، د: بالفرق، وما أثبته موافق الأشباه والنظائر ٣/٥٥.
(١٠) ينظر قوله في الأشباه والنظائر ٣/٥٥. الهمع ١/٨ - ٩.
(١١) في ر: تآليفه.
(١٢) في د: لأنه، وهو تحريف.
(١٣) في د: الحال.
(١٤) في د: الحال.
(١٥) في ق: لا نفي، وهو تحريف.
(١٦) في ت، ق، س: النصوص.
(١٧) في م: بين.
(١٨) ساقطة من ظ.
(١٩) بعدها زيادة في ق: على معنى في نفسه وهو.
(٢٠) في د: الأول.
(٢١) في ر: لأن.

في نفسِهِ دلالتُهَا على معنًى باعتبارِ (نفسِ ذلكَ المعنَى، لا باعتبارِ تعلُّقِهِ بمحلٍّ. والمرادُ بدلالتِهَا على معنىً في غيرِهِ دلالتُهَا على معنًى باعتبارِ)[1] تَعَلُّقِ ذلكَ المعنَى بأمرٍ خارجٍ عَنْهُ، فإذا قلتَ: خرجتُ من البصرةِ، دَلَّتْ (مِنْ) " على ابتداءِ الخروجِ المُتَعَلِّقِ بالمَحَلِّ المخروجِ منهُ، ولم تَدُلّ[2] على حقيقةِ الابتداءِ باعتبارِ نفسِهِ، كَمَا دَلَّ عليهِ الابتداءُ في قولِكَ: أعجبني الابتداءُ. وأَمَّا الثَّالثُ: فلأنَّ التقسيمَ باعتبارِ المعنَى[3] الوضعيِّ لاَ[4] التضمنيِّ[5]. قلنا: نَعَمْ، لكنَّهَا عبارةٌ ملبسةٌ موهمةٌ خلافُ المرادِ، فينبغي العدولُ عنها إلى عبارةٍ سالمةٍ عن ذلكَ، فيقالُ: لأَنَّهَا إمَّا أَنْ تكونَ موضوعةً[6] لمعنًى باعتبارِ نفسِهِ، أو باعتبارِ تَعَلُّقِهِ بغيرِهِ، الثَّاني الحرفُ... إلى آخِرِهِ "انتهى.

قولُهَا: "[وَقَدْ][7] عُلِمَ بذلكَ حَدُّ كُلِّ واحدٍ[8] منْهَا "[9]. قالَ صاحبُ اللُّبابِ: الَّذي عُلِمَ ليسَ[10] بحدٍّ حقيقيٍّ، لأَنَّ امتيازَ الحرفِ عن أُخويهِ بقيدٍ عدميٍّ وهوَ عدمُ (الاستقلالِ، وامتيازُ الاسمِ عَنِ الفعلِ أيضًا بقيدٍ عدميٍّ، وهوَ عدمُ)[11] الاقترانِ، فلاَ يكونُ مركبًا مِنَ الجنسِ والفصلِ، والحدُّ الحقيقيُّ لاَ بُدَّ فيهِ من ذكرِهِمَا. وأَجابَ السَّيِّدُ في شرحِهِ[12]: بأَنَّ ذلكَ إِنَّمَا يكونُ في حدودِ الحقائقِ المتأصِّلَةِ في الوجودِ، وأَمَّا في الماهياتِ الاعتباريةِ فليسَ ذلكَ بلازمٍ، بل كُلَّمَا ذُكِرَ(٦/أ) في حدودِهَا فهوَ جنسٌ وفصلٌ، إِذْ ليسَ لَهَا ماهيةٌ سوى ذلكَ.

قولُ الكافيةِ: "الاسمُ: مَا دَلَّ على معنًى في نفسِهِ غيرَ مقترنٍ بأَحدِ الأَزمنةِ الثَّلاثَةِ[13]".

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: أَوردَ عليهِ أَنَّ هذا مَعَ قولِهِ قَبْلُ: "وَقَدْ عُلِمَ بذلكَ حَدُّ كُلِّ واحدٍ منها " تكرارٌ، ولِذَا اقتصَرَ في الوافيةِ على قولِهِ ذلكَ، وَلَمْ يَعدِ الحدودَ[14]. وأَجابَ الرَّضيُّ: "بأَنَّهُ أَرادَ التَّصريحَ بحدِّ كلِّ واحدٍ مِنَ الأَقسامِ في أَوَّلِ صنفِهِ[15]، والَّذي تَقَدَّمَ لم يكُنْ مُصَرَّحًا بِهِ، ولاَ المقصودُ منهُ الحَدّ، بَلْ كانَ المرادُ مِنْهُ الدَّليلَ على الحصرِ"[16].

---

(١) من (نفس..) إلى (.. باعتبار) ساقطة من د، وباعتبار: ساقطة من ق.
(٢) في ر، ت، ق: يدل. (٣) في ق: معنى.
(٤) في د: إلى، وهو تحريف.
(٥) في ق: التضمن. وفي د: التضمين. وفي س: التضميني، وهو وجه.
(٦) في ر: موضعة، وهو تحريف.
(٧) وقد: ساقطة من الأصل ر، م، ظ، وما أثبته من سائر النسخ، وهو موافق الكافية ٢.
(٨) في ر: واحده، وما أثبته موافق الكافية ٢.
(٩) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٧/١. (١٠) ساقطة من د.
(١١) من (الاستقلال..) إلى (..عدم) ساقطة من ق.
(١٢) هو السيد جمال الدين النقركارا وقد سبقت ترجمته في ورقة ٢ ب.
(١٣) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٩/١.
(١٤) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ٨.
(١٥) في ر: صنعه. وفي د: صيغة، وكلاهما تحريف، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي ٩/١.
(١٦) شرح الكافية ٩/١.

الثّاني: قِيلَ: قد اشتمَلَ هذا الحَدُّ على السَّلبِ بكلمةِ (غير) ولا تقومُ الماهياتُ بالعدمِ. قالَ ابنُ هشامٍ في تعليقِهِ على التَّسهيلِ: والجوابُ أَنَّ هذهِ التَّعريفاتِ ليستْ بحدودٍ حقيقيَّةٍ.

الثَّالِثُ: إنَّ في قولِهِ: (مَا) إبهامًا، والحدودُ تصانُ عن مثلِ ذلكَ. قالَ النِّيليُّ[١]: فلو[٢] قالَ: لفظٌ أو كلمةٌ، كانَ أَقربُ. قالَ الرَّضيُّ: والَّذي سَهَّلَ ذلكَ الاعتمادُ على ما تَقَدَّمَ مِنَ المستقيمِ[٣].

الرَّابعُ والخامسُ: قِيلَ: إنَّ هذا التَّعريفَ منقوضٌ بوجهينِ[٤]: أحدُهُمَا: نفسُ الحَدِّ، لأَنَّهُ يصدقُ على مجموعِهِ أَنَّهُ دالٌ على معنًى في نفسِهِ غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأَزمنَةِ، فيلزمُ أَنْ يكونَ اسمًا. والثَّاني: الخَطُّ[٥] والعقدُ والإشارةُ، لأَنَّها دالَّةٌ كذلكَ، وليسَ واحدٌ منها اسمًا، لكونِهِ ليسَ كلمةً. وأُجيبَ عنهما: بأَنَّ المرادَ بـ (ما) كلمةٌ، وحينئذٍ لاَ يردانِ. أَمَّا الثَّاني فظاهرٌ، وأَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ مجموعَ الحَدِّ مُركَّبٌ لاَ مفردٌ[٦].

السَّادسُ: قالَ الرَّضيُّ: الضَّميرُ البارزُ[٧] في نفسِهِ[٨] (لـ (مَا) الَّتي المرادُ بِهَا الكلمةُ)[٩]. كَمَا أَنَّ الضَّميرَ في قولِهِ قَبْلُ[١٠]: "على معنًى في نفسِهَا " للكلمةِ[١١]. انتهى. وقد تَقَدَّمَ هناكَ ما يأتي مِثْلُهُ هُنَا على هذا التَّقديرِ. وقالَ المُصنِّفُ[١٢]: بَلْ راجعٌ إلى (معنًى)، ومعنَى قولِهِمْ: "ما دَلَّ على معنًى في نفسِهِ، أي (لاَ باعتبارِ غيرِهِ كقولِهِمْ: الدَّارُ قيمتُهَا في نفسِهَا كَذَا، أي باعتبارِ نفسِهَا)[١٣] لا باعتبارِ كونِهَا في وسطِ البلدِ وغيرِ ذلكَ[١٤] "[١٥]. قالَ الرَّضيُّ: وفيهِ نظر، لأَنَّ قولَهُمْ في حدِّ الحرفِ: على معنًى في غيرِهِ نقيضُ[١٦] قولِهِمْ: على معنًى في نفسِهِ، ولاَ يقالُ في مقابلةِ قولِكَ: قيمةُ الدَّارِ في غيرِهَا كَذَا[١٧]، بَلْ يُقالُ: لاَ[١٨] في نفسِهَا[١٩].

السَّابعُ: قِيلَ: إِنَّمَا لم يفسِّرِ الأَزمنةَ الثَّلاثَةَ لشهرَتِهَا في الماضِي والمستقبلِ والحالِ[٢٠]. قالَ الرَّضيُّ: "والحَقُّ أَن هذَا الإجمالَ لاَ يحسنُ في الحدودِ[٢١].

---

(١) هـو تقي الدين إبراهيم بن الحسين الطائي النيلي الضرير له شرح على كافية ابن الحاجب. طبقات ابن قاضي شهبة ١٣٩ (مخطوط). بغية الوعاة ١/٤١٠. كشف الظنون ٢/١٣٧٦.

(٢) ساقطة من د.

(٣) شرح الكافية ١/٩.

(٤) في د: من وجهين، بدلا من: بوجهين.

(٥) في د: في الخط، بزيادة: في.

(٦) في ق: لا مقدر، وهو تحريف.

(٧) ساقطة من د:

(٨) في د: نفسها، وهو تحريف.

(٩) من (لما..) إلى (.. الكلمة) ساقطة من د.

(١٠) ساقطة من ت.

(١١) شرح الكافية ١/٩.

(١٢) أي ابن الحاجب.

(١٣) من (لا باعتبار..) إلى (.. نفسها) ساقطة من د.

(١٤) ذلك: ساقطة من د.

(١٥) ينظره في شرح الكافية للرضي ١/٩.

(١٦) في د: يقتضي، وهو تحريف.

(١٧) في د: لذا، وهو تحريف.

(١٨) ساقطة من د.

(١٩) شرح الكافية للرضي ١/٩ - ١٠.

(٢٠) ينظر في شرح الكافية للرضي ١/١٢.

(٢١) شرح الكافية ١/١٢، وفيه: الإهمال، بدلا من: الإجمال.

الثَّامنُ: قِيلَ[١]: "هذَا الحَدُّ غيرُ مانعٍ لدخولِ المضارعِ فيهِ، فإِنَّهُ يَدُلُّ على معنًى في نفسهِ غيرَ مقترنٍ بأَحدِ الأَزمنةِ، لكونِ وضعِه مشتركًا[٢] فيهما على الصَّحيحِ، وإذا كانَ مثلُ الصَّبوحِ والغَبوقِ داخلاً في الحَدِّ، (لكونهِ لاَ يختصُّ بأحدِ الأَزمنةِ معيَّنًا، فكذلكَ المضارعُ يدخلُ فيه)[٣]. لكونه[٤] لاَ يَدُلُّ على أَحدِ الأَزمنةِ معيَّنًا[٥]. (وأَجابَ المصنِّفُ: "بأَنَّهُ مقترنٌ بأَحدِ الأَزمنة على التَّحقيقِ، باعتبارِ الوضعِ، فإنَّ الواضعَ لم يضعِ الفِعْلَ المضارعَ إلاَّ دالاًّ على أَحدِ الأَزمنةِ أَبدًا، واللَّبسُ إنَّمَا حصلَ عندَ السَّامعِ لكونِ اللَّفظِ يُطلَقُ على أَحدِهما تارةً وعلى الآخرَ أُخرَى، لاَ أَنَّهُ غيرُ موضوعٍ لأَحدِهِمَا، بخلافِ مثلِ الصَّبوحِ والغَبوقِ، فإنَّهُ لم يوضعْ[٦] قطُّ دالاًّ[٧] على أَحدِ الأَزمنةِ لاَ بظهورٍ ولا اشتراك[٨]".

التَّاسعُ: قِيلَ: "يدخلُ فيهِ نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى وحَبَّذَا، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ، فإنَّهَا تَدُلُّ على معنًى في نفسِهَا غيرَ مقترنة[٩] بأَحدِ الأَزمنةِ وهيَ أَفعالٌ[١٠]". وأَجابَ المصنِّفُ: "بأَنَّ تجريدَهَا عَنْ معنى الزَّمانِ عارضٌ، وأَصلُ وضعِهَا للدَّلالةِ على الزَّمانِ، فَلَمَّا خرجَتْ إلى معنَى الإنشاءِ وَجَبَ قطعُهَا عَنِ الزَّمانِ، ونظيرُ ذلكَ " بِعْتُ " مقصودًا بهِ الإنشاءُ "[١١].

العاشرُ: قِيلَ: تخرجُ[١٢] عنهُ الأسماءُ[١٣] الموصولةُ، وضميرُ الغائبِ، وكـافُ التَّشبيهِ الإسميَّةُ (٦/ب)، وكَمِ الخبريَّةُ، وأَسماءُ الاستفهامِ والشَّرطِ، لقولهِ[١٤]: "في نفسه". وأجابَ الرَّضيُّ: "بأَنَّ الموصولةَ وضميرَ الغائبِ وَإِنِ احتاجَا إلى لفظ آخَرَ[١٥]، لكن لاَ ليفيدا[١٦] معناهُمَا الَّذي هُوَ[١٧] الشَّيْءُ المبهمُ (وَيُحدثَاهُ[١٨] في ذلكَ اللَّفظ، فإنَّ لفظَ[١٩] الَّذي مثلاً، يُفيدُ[٢٠] معنَاهَا الَّذي هُوَ الشَّيءُ المبهمُ)[٢١] في نفسِهَا لاَ في صلتِهَا[٢٢]، وإنَّما تحتاجُ[٢٣] إلى صلتِها لكشفِ ذلكَ الإبهامِ. وكذَا ضميرُ الغائبِ، فهما مبهمانِ، لكنِ اشتُرِطَ[٢٤] فيهِمَا من حيثُ الوضعُ أَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُمَا من

---

(١) ساقطة من د.
(٢) في د: لكن وضعه مشترك، بدلا من: لكون وضعه مشتركا.
(٣) من (لكونه..) إلى (.. فيه) ساقطة من د.
(٤) في ت: لأنه.
(٥) ينظر في شرح الكافية لابن الحاجب ٧.
(٦) في د: توضع، وهو تصحيف.
(٧) في ر: دلا، وهو تحريف. وساقط من د.
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٧.
(٩) في ت: مقترن، وهو تحريف.
(١٠) ينظر في شرح الكافية لابن الحاجب ٧.
(١١) المصدر السابق ٧ – ٨.
(١٢) في ت، ق، ظ: يخرج.
(١٣) في د: أسماء، وهو تحريف.
(١٤) في د: لتركه، وهو تحريف.
(١٥) في ق: لفظة أخرى.
(١٦) في ر، ت: لا يفيد.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) في د: وتحدثه، وهو تحريف.
(١٩) في شرح الكافية للرضي ١/١٢: لفظة.
(٢٠) في شرح الكافية للرضي ١/١٢: تفيد.
(٢١) من (ويحدثنا..) إلى (.. المبهم) ساقطة من س.
(٢٢) في د: صفتها، وهو تحريف، وما أثبته موافق شرح الكافية للرضي ١/١٢.
(٢٣) في ر، ت، د: يحتاج.
(٢٤) في ق: يشترط.

مُعَيِّنٍ مُخصِّصٍ، وأَمَّا الكافُ الاسميَّةُ فمعناهَا المِثْلُ[١]، بخلافِ الحرفيَّةِ، فمعناهَا التَّشبيهُ الحاصلُ في لفظٍ آخرَ[٢]، وكَذَا كَمْ معناهَا كثيرٌ، لاَ الكثرةُ الَّتي هِيَ معنًى فيمَا بَعْدَهَا، بخلافِ " رُبَّ " فإنَّ معنَاهَا القِلَّةُ الَّتي في مجرورِهَا، وإِنَّمَا وَجَبَ القولُ بِهذَا في " كَمْ " و" رُبَّ " والكافين: الاسميَّةِ والحرفيَّةِ، صَوْنًا للحَدِّ عَنِ الاعتراضِ، وأَمَّا اسمُ الاستفهامِ والشَّرطِ، فَكُلٌّ منهما يَدُلُّ على معنًى في نفسِهِ وعَلَى معنًى في غيرِه، نحوُ قولِكَ: أَيُّهم أَضربُ[٣] ؟ وأَيُّهُم تَضْرِبْ أَضْرِبْ، فإنَّ الاستفهامَ متعلِّقٌ بمضمونِ الكلامِ، إذْ تَعْيينُ[٤] مضروبِ المخاطَبِ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ، ومعنَى الشَّرطِ موجودٌ في الشَّرطِ والجزاءِ، و"أيٌّ " في الموضعينِ دالَّةٌ على ذاتٍ أَيضًا، وهي ليستْ معنًى فيما بَعْدَهَا، فَسَلِمَ الحَدُّ. ويمكنُ الجوابُ بِمَا قالَ سيبويهِ: إنَّ حرفي الاستفهامِ والشَّرطِ وهُمَا الهمزةُ و"إِنْ" حذفتا وجوبًا قَبْلَ[٥] مثلِ هذَا الاسمِ، لكثرةِ الاستعمالِ، فكانَ الأَصلُ: أَأَيُّهم أَضرِبُ؟ و: إنْ أَيُّهم تَضرِبْ، ثُمَّ ضُمِّنَ" أيٌّ "معنَى الاستفهامِ والشَّرطِ، فالمعنيانِ عارضانِ فيها[٦] وإِنْ كانَا لازمينِ، وكَذَا مَا سِوَى" أيٍّ "نحو: مَنْ تَضربُ؟ أي: أَمَنْ، ومَنْ تضربْ أَضرِبْ، أيْ: إِنْ مَنْ"[٧].

الحادي عشر: "قِيلَ: يخرجُ عنهُ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ إذا عَمِلاَ[٨]، لدلالَتِهِمَا حينئذٍ[٩] على أَحدِ الأَزمنةِ، وإِنْ كانتْ مشتركةً كالمضارعِ[١٠] " وأُجيبَ: بأَنَّهُمَا وُضِعَا في الأَصلِ لذاتٍ قامَ بِهَا الوصفُ من غيرِ زمانٍ، ودلالَتُهُمَا على الزَّمانِ عارضةٌ لاَ أثرَ لَهَا[١١].

الثَّاني عشر: قِيلَ: يخرجُ عنهُ أَسماءُ الأَفعالِ، لأَنَّهَا تدلُّ على معنًى مقترنٍ بزمانٍ معيَّنٍ[١٢]. وأُجيبَ: بأَنَّ المرادَ بالدَّلالةِ: دلالةٌ أَوَّليَّةٌ و"صَهْ " مثلاً، إِنَّمَا تدلُّ أَوَّلاً على اسْكُتْ وبواسطتِه تدلُّ على السُّكوتِ المقترنِ بالاستقبالِ. كَذَا قرَّرَهُ السَّيِّدُ ركنُ الدِّينِ[١٣]، وقرَّرَهُ شارحُ اللُّبِّ بِأَنَّ أَسماءَ الأَفعالِ موضوعةٌ في الأَصلِ لمصادرَ أَو أَصواتٍ أَو ظروفٍ، ثُمَّ نُقِلَتْ، ولاَ دلالةَ لِمَا نُقِلَتْ عنهُ على الزَّمانِ[١٤].

الثَّالث عشر: قِيلَ: يخرجُ عنهُ قولُهُمْ " المَاضِي والمستقبلُ " فإِنَّهُ يدلُّ على الحدثِ والزَّمانِ. وأَجابَ في شرحِ المفصَّلِ[١٥]: بأَنَّهُ إِنَّمَا يدلُّ على نفسِ الزَّمانِ، والزَّمانُ غيرُ مقترنٍ بزمانٍ[١٦].

---

(١) في د: الاسم، وهو تحريف.
(٢) في د: لم، وهو تحريف.
(٣) في د: أتضرب.
(٤) في ر، ت: تعين.
(٥) ساقطة من د.
(٦) في الأصل ظ: فيهما، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٧) شرح الكافية ١/١٢.
(٨) ساقطة من د.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/١١.
(١١) ينظر الهمع ١/٨.
(١٢) انظره في شرح الكافية للرضي ١/١١.
(١٣) ينظر المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/١٤.
(١٤) شرح اللب ورقة ٧.
(١٥) يعني شرح المفصل لابن الحاجب وسماه الإيضاح وقد حققه الدكتور موسى بنـاي العليلي، رسالة دكتوراه.
(١٦) الإيضاح لابن الحاجب ١/١٨ – ١٩.

الرَّابع عشر: قالَ الرَّضيُّ: "قَدْ عُرِفَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ في هذهِ الأُمورِ أَنَّ لفظَ الاقترانِ غيرُ ظاهرٍ فيما ذَكَرْنَا[١] من تفسيرِهِ، ولاَ يُذْكَرُ في الحدودِ إلاَّ[٢] الألفاظُ الصَّريحةُ المشهورةُ في المعنَى المقصودِ بِهَا[٣]".

الخامس عشر: قِيلَ: إنْ أُريدَ بأحدِ الأزمنةِ واحدٌ منها بعينه كالمَاضِي مثلاً[٤]، لَزِمَ أَنْ يكونَ الَّذي يَقْتَرِنُ بِهِ (غيرُ ذلكَ المُعَيَّنِ منها اسمًا لاَ فعلاً، أَو واحدٌ[٥] غيرُ مُعَيَّنٍ، لَزِمَ أَنْ يكونَ الَّذي يقترنُ بهِ)[٦] واحدٌ معيَّنٌ كالماضِي مثلاً، اسمًا لاَ فعلاً، وكلاَهُمَا باطِلٌ. وأَجابَ (في المتوسِّطِ: "بأَنَّهُ لاَ يُرادُ هَذَا ولاَ هَذَا، بَلْ واحدٌ[٧] مِنهَا مِنْ غيرِ تقييدٍ)[٨] بالتَّعيينِ أَو بعدمِهِ[٩]".

السَّادس عشر: قِيلَ: عُرِّفَ الاسمُ بأسماءٍ مخصوصةٍ، وهيَ: "مَا، ومعنًى، ونفسه[١٠]"، ومعرفةُ (الخاصِّ متوقفةٌ على معرفةِ العامِّ، فتكونُ معرفةُ تعريفٍ[١١] الاسمِ مُتَوَقِّفَةً على معرفةِ الاسمِ)[١٢] وهَذَا دورٌ. وأَجابَ النَّجمُ سعيدٌ: بأَنَّهُ عُرِّفَ مدلولُ[١٣] لفظِ[١٤] الاسمِ، أَيْ مَا صَدَقَ عليهِ الاسمُ مِنِ أَفرادِهِ)[١٥] وهوَ: رجلٌ[١٦]، وزيدٌ، وضاربٌ[١٧] بمدلولِ[١٨] تلكَ الأسماءِ، ومدلولُ[١٩] كُلٍّ مِنْ تلكَ[٢٠] (٧/أ) الأسماءِ[٢١] جزءٌ مِنَ المُعَرَّفِ[٢٢]، ولَمْ يُعَرَّفْ لفظُ الاسمِ[٢٣] بلفظِ تلكَ الأَسماءِ، فلاَ دورٌ[٢٤]. فإنْ قِيلَ: فَعَلَى هذا يَتَوَقَّفُ المحدودُ على مدلولِ تلكَ الأَسماءِ، ومدلولُهَا متوقِّفٌ على تلكَ الأَسماءِ الدَّالةِ عليهِ، وتلكَ الأَسماءُ معرفَتُهَا مُتَوَقِّفَةٌ على المحدودِ، فيلزمُ الدَّورُ. وأُجيبَ: بأَنَّ تلكَ الأَسماءَ لَهَا اعتباران: اعتبارُ كونِهَا موضوعةً لمدلولاتِهَا اللُّغويةِ، والاعتبارُ الَّذي بِهِ اسميَّتُهَا المخصوصةُ الاصطلاحيَّةُ، ودلالةُ تلكَ الأَسماءِ على جزءِ الحَدِّ بالاعتبارِ الأَوَّلِ لاَ الثَّاني، فاندفَعَ الدَّورُ. بيانُ[٢٥] ذلكَ: أَنَّ دلالةَ الرَّجلِ في قولِنَا: جاءَ الرَّجلُ، باعتبارِ (معناهُ

---

(١) في د: ذكرناه.

(٢) ساقطة من ر.

(٣) شرح الكافية ١/١٢.

(٤) في ق: فالماضي مثل، بدلا من: كالماضي مثلا.

(٥) في ر: احد. وفي د: واحدا، وهو خطأ نحوي.

(٦) من (غير..) إلى (.. يقترن به) ساقطة من ت.

(٧) في ر: واحدا، وهو خطأ نحوي.

(٨) من (في المتوسط..) إلى (.. تقييد) ساقطة من د.

(٩) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/١٧.

(١٠) ما ومعنى ونفسه: ساقطة من ت.

(١١) ساقطة من ق.

(١٢) من (الخاص..) إلى (.. الاسم) ساقطة من د.

(١٣) في ق: مدلوله، وهو تحريف.

(١٤) ساقطة من د.

(١٥) من (وأجاب المصنف..) في ورقة ٦ب إلى (.. أفراده) ساقطة من م.

(١٦) في د: أجل، وهو تحريف.

(١٧) في د: وصادر.

(١٨) في د: ومدلول، وهو تحريف.

(١٩) ومدلول: ساقطة من ق.

(٢٠) ساقطة من ت.

(٢١) في د: الكلمات.

(٢٢) في ق: المعارف.

(٢٣) في ق: ومدلول الاسم، بزيادة: ومدلول.

(٢٤) في ق: جزء ولا دور، بدلا من: فلا دور.

(٢٥) في د: بيان.

الموضوعِ لغةً، واسميَّتُهُ ليستْ بهذا الاعتبارِ، بَلْ باعتبارٍ)[١] أَنَّهُ لفظٌ دالٌّ على معنًى في نفسهِ غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأَزمنَة، والرَّجلُ بهذا الاعتبارِ (لاَ يَدُلُّ على الموضوعِ لَهُ لغةً أَصلاً، لأَنَّهُ بهذا الاعتبارِ)[٢] أَعمُّ من أَنْ يكونَ معناهُ ذَكرًا من بَنِي آدمَ أَمْ لاَ، فنفسُهُ إِنَّمَا ذُكِرَ في التَّعريفِ ليدلَّ على معناهُ اللُّغويِّ، وباعتبارٍ[٣] أَنَّهُ كلمةٌ يدلُ على معنًى في نفسِهِ... إِلى آخِرِهِ " فردٌ من أَفرادِ الاسمِ، فاختلفَتْ جهتا التَّوقُّفِ، فلاَ دورٌ.

السَّابع عشر: قِيلَ: جَعَلَ الفعلَ[٤] الَّذى هو " دَلَّ " جزءًا من حدِّ الاسمِ، ومَا هُوَ جزءٌ لِحَدِّ الشَّيْءِ، فَهُوَ جزءٌ للشَّيْءِ[٥]، فالفعلُ يصيرُ جزءًا مِنَ الاسمِ وهوَ محالٌ. وأجابَ النَّجمُ سعيدٌ: بأَنَّ جزءَ الحَدِّ إِنَّمَا هوَ مدلولُ دَلَّ، ومدلولُ دَلَّ[٦] ليسَ فعلاً، بَلْ ولاَ كلمةً.

الثَّامن عشر: قِيلَ: مدلولُ دَلَّ لاَ يخفى أَنَّهُ مقترنٌ، وهوَ من حيثُ إِنَّهُ مقترنٌ يضادُّ مدلولَ المحدودِ، فلا يكونُ جزءًا مِنْ حَدِّهِ. وأَجابَ النَّجمُ سعيدٌ: بأَنَّ مطلقَ الاقترانِ بزمانٍ معيَّنٍ لاَ يُضادُّ الاسمَ، بَلْ مَا يُضَادُّهُ، إِنَّمَا هوَ الاقترانُ الَّذي يكونُ بالصِّيغة، ومدلولُ لفظِ دَلَّ الَّذى هوَ جزءُ الحَدِّ لاَ صيغةَ لَهُ أَصلاً، فضلاً عَنْ أَنْ يقترنَ بالصِّيغةِ[٧]. قالَ: فإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ دلالتُهُ موضعُ دَلَّ، حتَّى لاَ يَرِدُ هَذَا السُّؤالُ؟ قُلْنَا: للإِيجازِ وللاحترازِ عَنْ لفظٍ سيوضَعُ اسمًا، فإِنَّهُ لاَ يُسَمَّى اسمًا قبلَ وضعِهِ.

التَّاسع عشر: قِيلَ: إِنَّ معاني أَسماءِ[٨] المعاني[٩] إِنَّمَا هيَ في غيرِهَا، فإِنَّ " الضَّربَ " معناهُ ليسَ في نفسِهِ، بَلْ في " زيد " مثلاً، وأجابَ شارحُ اللُّبابِ: بِأَنَّها معتبرةٌ في نفسِ أَلفاظِهَا بحسبِ الوَضعِ، ولذلكَ يَصِحُّ الإِخبارُ عَنهَا، نَحوُ: الضَّرْبُ شَديدٌ، وإِنْ كانتْ في غيرِهَا بِحَسَبِ الوجودِ، فَلاَ ينتقضُ طردُ التَّعريفِ بِهَا.

العشرون: قِيلَ[١٠]: في الحَدِّ مجازٌ[١١] في لفظِ النَّفسِ فإِنَّهَا إِنَّمَا تصدقُ بالحقيقةِ على مَا لَهُ حياةٌ. قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ: وليسَ كذلكَ، بَلْ هيَ مشتركةٌ بينَ معانٍ مِنْ جملتِهَا ذاتُ الشَّيْءِ، كقولِكَ: سكنتُ البصرةَ نَفسَهَا.

قولُ الأَلفيَّةِ والكافيةِ: "بِالْجَرِّ "[١٢]. قالَ شارحُ اللُّبِّ[١٣]: "ذِكْرُ حرفِ الجَرِّ أَوْلَى مِنَ الجَرِّ،

---

(١) من (معناه..) إلى (.. باعتبار) ساقطة من ق.
(٢) من (لا يدل..) إلى (.. الاعتبار) ساقطة من د.
(٣) في ر: واعتبار.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) في ق: الشيء.
(٦) في ق: حد، وهو تحريف.
(٧) في ر: الصيغة، بإسقاط حرف الجر.
(٨) في د: الأسماء.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) في د: مجازا، وهو خطأ نحوي.
(١٢) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦. الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/١٢.
(١٣) في ت: قال في شرح اللب. ينظر شرح اللب ورقة ٨.

لأنَّ الجرَّ يكونُ في الفعلِ على الظاهرِ، نحو: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [(١)]. وهـوَ مردودٌ بمَا في التَّوضيحِ:[(٢)] " أنَّ المرادَ بالجَرِّ: الكسرةُ الَّتي يُحْدثُهَا عاملُ الجرِّ[(٣)]". وهيَ غيرُ موجودةٍ فيما مُثِّلَ بِهِ. وفي شرحِ العمدةِ لابنِ مالك: "أنَّ الجَرَّ أَوْلَى من حرفِ الجَرِّ، لأَنَّهُ قَدْ يدخلُ في اللَّفظِ على ما ليسَ باسمٍ، نحو: عجبتُ من أنْ قمتَ، ولأَنَّهُ يتناولُ الجَرَّ بالحرفِ وبالإضافة "[(٤)]. زادَ ابنُ هشامٍ في تعليقِهِ: وبالتَّبعيَّةِ، وبالمجاورةِ، وبالتَّوهُمِ. قالَ نَعَمْ، يرجحُ ذكرُ حرفِ الجرِّ بأَنَّ " على " و"عن " والكافَ، يُستَدَلُّ على اسميَّتِهَا بدخولِ حرفِ الجَرِّ لاَ بالكسرةِ الَّتي هيَ الجَرُّ.

قولُهُمَا[(٥)]: "والتَّنوينِ "[(٦)]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: أوردَ عليه: أَنَّهُ شاملٌ لتنوينِ التَّمكينِ والتَّنكيرِ والعرضِ والمقابلةِ والتَّرنُّمِ والغالي والمختصُّ بالاسمِ الأَربعةُ الأُوَلُ دونَ الأَخيرينِ[(٧)] فإنَّهُمَا يكونانِ (٧/ب) في الفعلِ والحرفِ أَيضًا. وأُجيبَ: بأَنَّهُمَا نونانِ لاَ تنوينانِ، بدليلِ ثبوتهمَا مَعَ أَلْ، وفي[(٨)] الوقفِ، وذلكَ ليسَ شأنَ التنوينِ. وأَجابَ بعضُهُمْ: "بأَنَّ اللاَّمَ في التَّنوينِ للعهدِ "[(٩)]. قالَ ابنُ قاسمٍ: "وفيهِ نَظَرٌ، إِذْ لاَ معهودَ يُصْرَفُ النَّظرُ إِليهِ عندَ مَنْ يَذْكُرُ لَهُ علاماتِ الاسمِ. قالَ: وَقَدْ يُجابُ بأَنَّهُمَا لَمْ يُعْتَبَرَا لِقِلَّتِهِمَا، واختصاصِهِمَا بالشِّعْرِ "[(١٠)]. وبِهِ أَجابَ ابنُ هشامٍ[(١١)]، نَعَمْ، أَتى ابنُ مالك في التَّسهيلِ بقيدٍ يخرجهُمَا، فقالَ: "وتنوينُهُ مِنْ غيرِ رَوِيٍّ "[(١٢)]. وقالَ في العمدةِ: "وتنوينُهُ "[(١٣)]. قالَ في شرحِهَا: "وقد خرجَ بإِضافَتِهِ إِلى الهاءِ العائدةِ على الاسمِ، تنوينُ التَّرنُّمِ، فإِنَّهُ يشتركُ في لحاقهِ[(١٤)] الاسمَ وغيرَهُ. فلو قِيلَ: بالتَّنوينِ، بدلَ تنوينِهِ، لدخلَ[(١٥)] وهوَ غيرُ مرادِ الدُّخولِ "[(١٦)]. وفي الكافيةِ الكبرى: "وَصَرْف "[(١٧)]. وذَكَرَ في شرحِهَا: أَنَّهُ شاملٌ للأَربعةِ، وأَنَّهُ عَدَلَ إِليهِ عَنِ التَّنوينِ، لئلاَّ يدخلَ تنوينُ التَّرنُّمِ[(١٨)] وفي شمولهِ للأَربعةِ نَظَرٌ، لأَنَّ المعروفَ اختصاصُهُ بتنوينِ التَّمكينِ، كَمَا سيأتِي في بابِ مَا لاَ يَنْصَرِفُ.

---

(١) المائدة: ١١٩.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) أوضح المسالك ١/١٣ — ١٤.
(٤) شرح العمدة ١٠٠.
(٥) عندما يذكر السيوطي: قولهما، يعني به ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية. وأما عند ذكر: قولهم، فإنه يعني ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية وابن هشام في شذور الذهب.
(٦) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/١٢. الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦.
(٧) في ق: الآخرين.
(٨) في ساقطة من د.
(٩) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٣.
(١٠) شرح الألفية ١/٣٣. وفيه: اللفظ، بدلا من: النظر.
(١١) ينظر أوضح المسالك ١/١٥ - ١٩.
(١٢) التسهيل ٣.
(١٣) شرح العمدة ٩٦.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) شرح العمدة ٩٨ - ٩٩.
(١٧) شرح الكافية الشافية ١/١٦١.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١/١٦١.

الثّاني[١]: ذَكَرَ صاحبُ اللُّبابِ: "أَنَّ التَّنوينَ الخاصَّ بالاسمِ ثلاثَةٌ "[٢]، وأَسقطَ المقابلَةَ، وَوَجَّهَ شارحُهُ: بأَنَّهُ يَرَى أَنَّ تنوينَ جمعِ المؤَنَّثِ[٣] تمكينٌ. وقالَ ابنُ الحاجبِ في شرحِ الوافيةِ: "نعني بالتَّنوينِ: تنوينَ التَّمكينِ والتَّنكيرِ"[٤]. قالَ النَّجْمُ سعيدٌ: "ولم يَذْكُرِ المقابلَةَ، ولاَ العوَضَ، وإِنِ اتَّفقَ اختصاصُهُمَا بالاسمِ، لأَنَّهُ يذكرُ خواصَّ تَقْتَضِي[٥] ذاتُهَا الاسمَ، وذاتُهُمَا لاَ تَقْتَضِي[٦] الاسمَ، لأَنَّ تنوينَ العوضِ يمكنُ أَنْ يَقعَ في الأَفعالِ المعتلَّةِ اللاَّمِ[٧] الَّتي أَسقطَ لامَهَا الجازمُ، عوضًا عَنِ اللاَّمِ المحذوفةِ، وتنوينُ المقابلَةِ يمكنُ أَنْ يقعَ في فعلِ المضارعِ لمذكَّرٍ[٨] المخاطَبِ[٩] الواحدِ، في مقابلةِ النُّونِ في الواحدةِ المخاطَبَةِ، لكنِ اتَّفقَ عدمُ دخولِهِمَا في الفعلِ، وأَمَّا تنوينُ التَّمكينِ والتَّنكيرِ، فَتَقْتَضِي[١٠] ذاتُهُمَا الاسمَ، لأَنَّ معنَى الأَوَّلِ كونُ مدخولِهِ لاَ يُشْبِهُ الفعلَ، وذلكَ لاَ يكونُ إِلاَّ في الاسمِ. ومعنَى الثَّاني: كونُ مدخولِهِ غيرَ مُعَيَّنٍ، والفعلُ وضعُهُ على التَّنكيرِ، فلاَ يحتاجُ[١١] إِليهِ". انتهى[١٢]. قلتُ: والتوجيهُ بأَنَّهُ[١٣] يَرَى دخولَهُمَا في التَّمكينِ، كَمَا هوَ أَحدُ القولينِ، أوجهُ وأحسنُ. وفي شرحِ الإِيضاحِ لابنِ أَبي الرَّبيعِ: "مَتَى أُطلِقَ التَّنوينُ فإِنَّمَا يُرادُ بِهِ تنوينُ الصَّرفِ، فإِذا أُريدَ غيرُهُ مِنَ التَّنوينات، قُيِّدَ، فَقيلَ: تنوينُ التَّنكيرِ، تنوينُ المقابلَةِ، تنوينُ العوَضِ. قالَ: وكَذَا الأَلفُ واللاَّمُ إِذا أُطلِقَتْ فإِنَّمَا يُرادُ الَّتي للتَّعريفِ، فإِذا أُريدَ الموصولةُ أَوِ الزَّائدةُ قُيِّدَتْ"[١٤].

الثّالثُ: زِيدَ في أَقسامِ التَّنوينِ تنوينُ الحكايةِ، كَأَنْ تُسَمِّى بـــ" عاقلة " فتحكيهُ بتنوينه وتنوينِ صرفِ[١٥] مَا لاَ ينصرفُ، وتنوينِ المُنادَى في الضَّرورةِ، وتنوينِ الشُّذُوذِ، حُكِيَ: هؤُلاَءٍ قومُكَ[١٦]. وهذهِ الأَربعةُ أَيضًا مِنْ خواصِّ الاسمِ. قالَ ابنُ هشامٍ: والحقُّ أَنَّ الأَوَّلينِ من الصَّرفِ. وقَدْ يُقَالُ بِهِ في الثَّالثِ أَيضًا، لأَنَّ الضَّرورةَ لَمَّا أَباحَتِ التَّنوينَ، أَباحَتِ الإِعرابَ. وأَمَّا الرَّابعُ فاختارَ ابنُ مالكٍ فيهِ أَنَّهُ كَنُونِ " ضيفن " كَثُرَ بِهِ اللَّفظُ وليسَ بتنوينٍ[١٧].

الرَّابعُ: تأْخيرُ التَّنوينِ عَنِ الجرِّ كَمَا فَعَلَ ابنُ مالكٍ في أَكثرِ كُتُبِهِ[١٨]، أَحسَنُ من تقديمِهِ عليهِ الَّذى صَنَعَهُ في العمدةِ[١٩]، لِتَأَخُّرِهِ عَنْهُ عندَ اجتماعِهِمَا.

---

(١) ساقطة من ت.
(٢) اللباب للإسفراييني ٤٠.
(٣) في د: المؤنث السالم.
(٤) شرح الوافية نظم الكافية ١٢٧.
(٥) في ق، د: يقتضي.
(٦) في ق: لا يقتضي.
(٧) في د: باللام، بزيادة: الباء.
(٨) في ت: المذكور، وهو تحريف.
(٩) في د: للمخاطب.
(١٠) في ق، د: فيقتضي.
(١١) في د: تحتاج.
(١٢) انتهى: ساقطة من ت، د.
(١٣) في ت: بأن.
(١٤) ينظر في الأشباه والنظائر ٢/١٠٤.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) انظر الأشباه والنظائر ٢/١٠٥.
(١٧) ينظر أوضح المسالك ١/١٩.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١/١٦١. الألفية ٩. شرح ابن عقيل١/١٦.
(١٩) شرح العمدة ٩٧، ١٠٠.

قولُ الألفيَّة والشُّذور: "وَالنِّدَا "(١). فيه أَمرانِ:

الأَوَّلُ: عبارةُ العمدة: "ونِدَائه "(٢). قالَ في شرحِهَا: "وهيَ أَجودُ من أَنْ يُقالَ: النِّداء، لأَنَّ النِّداءَ قَدْ يُبَاشِرُ الفعْلَ والحرفَ حينَ يُحْذَفُ المُنَادَى، نحو: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾ (٣)، ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾(٤) " فإذا قِيلَ بندائه، عُلِمَ أَنَّ المُستَدلَّ بالنِّداءِ على اسميَّتِهِ هــوَ الَّذى تَصِحُّ إضافةُ النِّداءِ إليه، ولاَ يَكُونُ كذلكَ إلاَّ اسمٌ(٥)". (٨/أ) انتهى. وقالَ في شرحِ الكافية: اعتبارُ الاسمِ بالنِّداءِ ينبغي أَنْ يكونَ بغيرِ " يَا " مِنْ حروفِهِ كـــ أَيَا وَ هَيَا و أَي، لأَنَّ " يَا " كَثُرَتْ مباشرَتُهَا للفعْلِ والحرفِ(٦). قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ: وَهَذَا الاعتبارُ الَّذي ذَكَرَهُ لاَ يحسنُ، لِقلَّةِ النِّداءِ بغيرِ " يَا". وقالَ في تعليقِهِ على الأَلفيَّة: المُرادُ بِالنِّداءِ كونُ الكَلمةِ مطلوبًا إقبالُ مدلولِهَا بحرفِ نائب منابَ " أَدْعُو "(٧)، وليسَ المرادُ مجرَّدَ(٨) دخولِ حرفِ النِّداءِ، وحينئذٍ لاَ يَرِدُ عليهِ شيءٌ مِمَّا دخلَتْ فيه " يَا " على فعلٍ أَو حرفٍ. قالَ: ولاَ يَصِحُّ الجوابُ بأَنَّهَا للتَّنبيهِ، أَو داخلةٌ على اسمٍ محذوفٍ، لأَنَّ التَّأويلَ بذلكَ إِنَّمَا عُرِفَ بَعْدَ استقرارِ أَنَّ مَا دخلتْ عليهِ " يَا " في مِثْلِ ذلكَ، ليسَ اسمًا، ونحنُ إِنَّمَا نُخاطِبُ(٩) بهذِهِ العلاماتِ مَنْ يَجهلُ الاسمَ لِيَعْرِفَهُ بِهَا، لاَ مَنْ يَعْرِفُ الاسمَ مِنْ غيرِهِ.

الثَّاني: قِيلَ(١٠): إِنَّمَا اختصَّ الاسمُ بالنِّداءِ لأَنَّ المُنادَى مفعولٌ في المعنَى، فكانَ يَنْبَغِي التَّعريفُ بمطلقِ(١١) المفعوليَّةِ لاَ بخصوصِ النِّداءِ. وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بِأَنَّ تلكَ علامةٌ خفيَّةٌ، إذِ المفعوليَّةُ لاَ يُدْرِكُهَا المبتدئُ، بخلافِ كونِ الكلمةِ مناداةً.

قولُ الألفيَّةِ والشُّذور: "وَأَلْ "(١٢). والكافية: "دخولُ اللاَّمِ "(١٣). عَبَّرَ في التَّسهيلِ والعمدةِ بقولِهِ: "وتعريفُهُ "(١٤) وفي الكافيةِ الكُبْرَى: "وكونِهِ مُعَرَّفًا "(١٥). وقالَ في شروحِهَا(١٦): إِنَّهُ

---

(١) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١٦/١. شرح شذور الذهب ١٥.
(٢) شرح العمدة ٩٦. وفيه: وبندائه.
(٣) ســورة النمل " ٢٥. وتنظر القراءة في السبعة لابن مجاهد ٤٨٠. الحجة لابن خالويه ٢٤٦. البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٩/١.
(٤) يس: ٢٦.
(٥) شرح العمدة ١٠٠ – ١٠١.
(٦) من (الربع..) إلى (.. والحرف) ساقطة من د. وينظر شرح الكافية الشافية ١٦١/١.
(٧) في ر، ت، ق: ادعوا، وهو خطأ في الرسم.
(٨) في ق: بمجرد. (٩) في ق: يخاطب.
(١٠) ساقطة من ق. (١١) في ق: لمطلق.
(١٢) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١٦/١. شرح شذور الذهب ١٥.
(١٣) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١٢/١ - ١٣.
(١٤) التسهيل ٣. شرح العمدة ٩٦.
(١٥) الكافية الشافية ١٦١/١. وفيها: وجعله معرفا.
(١٦) في ت، س: وشرحها.

أَوْلَى مِنْ أَلْ واللاَّمِ، لأَنَّ من أَقسامِ أَلْ: الموصولةَ، وهيَ غيرُ خاصَّةٍ بالاسمِ، ولأَنَّهُ شاملٌ للتعريفِ بـ " أَلْ " على مذهبِ الخليلِ[١] وباللاَّمِ على مذهبِ سيبويهِ، وبـ " أَمْ " على لغةِ طيِّئٍ، وللتعريفِ بالإِضافةِ كـ " سبحانَ اللهِ "[٢]. زادَ في شرحِ العمدةِ: "وَبِنِيَّةِ الإِضافةِ[٣]: كـ " ابدَأْ بِذَا[٤] مِنْ أَوَّلُ " أَيْ: أَوَّلُ الأَشياءِ، وبالإِشارةِ إِلى مسمَّاهُ، كـ " هُنَا " و"ثَمَّ "[٥]. زادَ غيرُهُ: وبالإِضمارِ والعلميَّةِ[٦]. زادَ ابنُ هشامٍ في السُّبُلِ الواضحةِ[٧]: ولأَنَّ من أقسامِ " أَلْ " الزائدةَ، وهيَ تدخلُ على الحرفِ[٨]، وهوَ " الَّذي " في رأْيِ مَنْ زَعَمَهَا حرفًا[٩]. وتختصُّ الكافيةُ بإيراد، وهوَ: أَنَّ اللاَّمَ صادقةٌ بلامِ الابتداءِ، أَو اللاَّمِ الَّتي في جوابِ لَوْلاَ، وَلَوْ، ولم يتقدَّمْ معهودٌ. وأُجيبَ: بأَنَّهُ وإِنْ لم يتقدَّمْ معهودٌ، فَقَدْ مضتْ شهرةُ اللاَّمِ في التَّعريفِ، وَكثُرَ استعمالُهَا فيه حتَّى صارَ كالشَّيءِ الحاضرِ، فيرجعُ إِليهِ العهدُ، ثُمَّ التعبيرُ بِ " أَلْ " يناسبُ مذهبَ مَنْ يَرَى أَنَّ المُعَرَّفَ (مجموعُهُمَا[١٠]، والتَّعبيرُ بـ اللاَّمِ يناسبُ مَنْ يَرَى أَنَّ المعرِّفَ)[١١] اللاَّمُ فقط، فَلاَ يعترضُ على واحدٍ منهُمَا من هذهِ الحيثيَّةِ.

قولُ الأَلفيَّةِ: "وَمُسْنَد "[١٢]. فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ[١٣]: أَنَّ فيهِ إِبهامًا[١٤]، لأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ كونُهُ مسندًا، لَمْ يَصِحَّ، لأَنَّ الفعلَ يكونُ مسندًا، وكَذَا إِنْ أُريدَ بِهِ الإِسنادُ على إِقامةِ اسمِ المفعولِ مقامَ المصدرِ، لأَنَّهُ صادقٌ بكونه مسندًا، وإِنَّمَا العبرةُ بكونه مسندًا إِليه، فأَوضحُ منهُ قولُ الكافيةِ والشُّذورِ: "والإِسنادُ إِليهِ "[١٥]. وأَجابَ ابنُ النَّاظمِ: "بأَنَّهُ أَرادَ ذلكَ فأَقامَ [اسمَ][١٦] المفعولِ مقامَ المصدرِ، وحذفَ الصِّلَةَ اعتمادًا على التَّوقيفِ "[١٧]. وتَعَقَّبَهُ ابنُ قاسمٍ: "بِأَنَّ الاعتمادَ على التَّوقيفِ لاَ يحسنُ في مقامِ التَّعريفِ. وأَجابَ

---

(١) هـو الخليل بـن أحمد الفراهيدى المتوفى سنة ١٧٠هـ. اخبار النحويين البصريين ٣٠. طبقات النحويين واللغويين ٤٧. أنباه الرواة ١/٣٤١.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٤، ٢٨٥. شرح العمدة ٩٧. شرح الكافية الشافية ١/١٦٣.

(٣) وبنية الإضافة: ساقطة من ت.

(٤) في الأصل ر، ت، ق، س، م: بذاك. وما أثبته من د، ظ.

(٥) شرح العمدة ٩٧. وينظر المطالع السعيدة ١/٩٣.

(٦) ينظر المطالع السعيدة ١/٩٣.

(٧) لم أعثر عليه، وانه لم يذكر من الذين ترجموا لابن هشام أو حققوا كتبه.

(٨) في د: الحروف.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٧٤.

(١٠) في ت، د: بمجموعها. وفي ر: لمجموعهما.

(١١) من (بمجموعهما..) إلى (.. المعرف) ساقطة من ق.

(١٢) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦.

(١٣) في د: الأولى، وهو تحريف.

(١٤) في ت: إيهاما.

(١٥) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/١٢. شرح شذور الذهب ١٥.

(١٦) اسم: ساقطة من الأصل ر، ت، د، س، م، ظ، وما أثبته من ق.

(١٧) شرح الألفية ٥. وفيه: التنوين، بدلا من: التوقيف.

بعضُهُمْ: بِأَنَّ الصِّلَةَ هيَ اللامُ في قولِهِ: "لِلاسمِ "[١]، فهيَ متعلّقةٌ بمسند، وهيَ بمعنَى إِلى. قالَ ابنُ قاسمٍ: "وهوَ ظاهرُ البُعْدِ "[٢] قالَ ابنُ هشامٍ: لأَنَّ تعليقَ قولِه: "لِلاسْمِ " بغيرِ[٣] قولِه: "حَصَلْ "[٤] يُؤدِّي إِلى جهالةِ مَنْ حصلَ لَهُ التَّمييزُ، فَلاَ[٥] يَدْرِي مَا هُوَ. قالَ: والصَّوابُ أَنْ يَدَّعي أَنَّ المسندَ اسمُ مفعولٍ، وأَنَّ المعنَى أَنَّهُ يَتَمَيَّزُ بشيءِ مسند، أَيْ بأَنْ يدخلَ عليه أَو يُنْسَبَ[٦] إِليهِ شيءٌ[٧] مسندٌ، (كَمَا أَنَّ قولَنَا: يتميَّزُ بـــ" ألْ " معناهُ بأَنْ يدخلَ عليه " أَلْ " وإِذا دخلَ عليهِ شيءٌ مسندٌ)[٨] كانَ هوَ المسندُ إِليه. انتهى. وسبقَهُ إِلى ذلكَ أَبو حيَّان[٩].

الثّاني: أَطلقَ[١٠] الثَّلاثَةُ[١١] الإسنادَ، وهوَ معنويٌّ ولفظيٌّ، والَّذي هوَ مِنْ[١٢] خواصِّ (٨/ب) الاسمِ: المعنويُّ لاَ اللَّفظيُّ، فإِنَّهُ يشاركُهُ فيهِ الفعلُ والحرفُ، نحو: "ضَرَبَ " ثُلاثيٌّ[١٣] و"مِنْ " حرفُ جَرٍّ، كَمَا ذَكَرَهُ في شرحِ التَّسهيلِ[١٤]، وأَوردَهُ أَبو حيَّان[١٥]. وأُجيبَ: "بِأَنَّ التَّحقيقَ أَنَّهُمَا كِلَيْهِمَا من خواصِّ الاسمِ، ولاَ يُسْنَدُ إِلى الفعلِ والحرفِ إِلاَّ محكومًا باسميَّتِهِمَا، فإِذا قلتَ: "ضَرَبَ " فعلٌ ماضٍ، فَضَرَبَ في هَذَا التَّركيبِ اسمٌ مسمَّاهُ لفظُ " ضَرَبَ " الدَّالُ على الحدثِ والزَّمان[١٦]. وكيفَ يُتَصَوَّرُ بَقَاؤُهُ في المثالِ المذكورِ على فعليَّته، وهوَ لاَ يُشْعِرُ بحدثٍ ولا زمانٍ، ولاَ يَقْتَضِي فاعِلاً، ويُحْكَمُ على موضعِهِ بالرَّفْعِ على الابتداءِ؟ "[١٧] قالَ الرَّضيُّ: "فإِنْ قِيلَ: إِذا كَانَ نحو: "مِنْ " و"ضَرَبَ " في قولِكَ: مِنْ: حرفُ جَرٍّ، وضَرَبَ: فعْلٌ ماضٍ، اسمينِ، فكيفَ أَخبرتَ عنهما بأَنَّ الأَوَّلَ حرفٌ، والثَّاني فعلٌ؟ وهَلْ[١٨] هَذَا إِلاَّ تناقضٌ؟[١٩] قلتُ: لم يُرِدْ أَنَّ " مِنْ " في هَذَا التَّركيبِ حرفٌ، و" ضَرَبَ " فِعْلٌ، بَلِ المعنَى أَنَّ " مِنْ " إِذا استُعْمِلَتْ في المعنَى الَّذي وُضِعَتْ لَهُ أَوَّلاً، نحو: خرجتُ من الكوفةِ: حرفٌ، وكَذَا ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، في نحوِ: ضَرَبَ زيدٌ"[٢٠].

---

(١) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦. (٢) شرح الألفية ١/٣٨.
(٣) في ق: تعبير، وهو تحريف. (٤) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦.
(٥) في ق: ولا.
(٦) في الأصل: أو ينسب. وفي م: أو تنسب. وفي ظ: أو أن ينسب. وما أثبته من بقية النسخ.
(٧) في ق: بشيء. (٨) من (كما..) إلى (.. مسند) ساقطة من ت.
(٩) منهج السالك ٤. (١٠) في ق: أطلق.
(١١) أي ابن الحاجب في الكافية. وابن مالك في الألفية. وابن هشام في الشذور.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) قبلها زيادة في د: لعلة فعل ماضي وزيد.
(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٩. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٨.
(١٥) منهج السالك ٤. (١٦) ينظر الهمع ١/١١.
(١٧) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٨.
(١٨) في ت: وعلى، وهو تحريف.
(١٩) في ر: الانتقاض. وفي ق: الا انتقاض، وكلاهمـــا تحريـــف.
(٢٠) شرح الكافية للرضي ١/٧.

الثّالثُ: تعبيرُهُ في الألفيَّةِ والكافيةِ الكبرى: "بِالإسنادِ[١]. أحسنُ من تعبيرِهِ في العمدةِ: "بِالإخبارِ عَنْهُ "[٢]. لشمولِ الإسنادِ للخبرِ والطَّلبِ والإنشاءِ، بخلافِ الإخبارِ، فإنَّهُ لاَ يصدقُ على الأخيرينِ. قالَهُ ابنُ هشامٍ[٣].

قولُ الكافيةِ: "والإضافةُ "[٤]. قيلَ: هُوَ خاصٌ بكونِه مضافًا لاَ مضافًا إليهِ، لأنَّ الفعلَ قَدْ يُضافُ إليهِ في نحوِ: ﴿هَذَا يومُ يَنفَعُ﴾[٥]، وهوَ ممنوعٌ، بَلِ الأمرانِ من خواصِّ الاسمِ[٦]، والإضافةُ في المثالِ المذكورِ إلى المصدرِ المؤولِ بهِ الفعلُ[٧].

قولُ الألفيَّةِ: "لِلاِسْمِ تمييزٌ حَصَلْ "[٨]. قالَ ابنُ هشامٍ: "فيهِ إشكالٌ من وجهينِ: أحدُهُمَا: من جهةِ التَّعبيرِ بِهِ هُنَا، وذلكَ مِنْ قِبَلِ[٩] أنَّ هذهِ العلاماتِ إنَّمَا حَصَّلَتْ للاسمِ التَّمَيُّزَ(عن قسيمَيْهِ، أيِ الانفصالَ عَنْهُمَا، لاَ التَّمييزَ الَّذى هوَ الفصلُ بينَ الأشياءِ، وإنَّمَا يَحْصَلُ التمييزُ)[١٠] للنَّاظرِ في العلاماتِ، فكانَ الصَّوابُ أنْ يَقُولَ: ومسند لاسمٍ تَمَيُّزٌ حَصَلْ. الثَّاني: من جهةِ إعرابِهِ، وذلكَ لأنَّهُ إنْ أُعْرِبَ مبتدأً، فلاَ مُسَوِّغَ للابتداءِ بِالنَّكرةِ، أَو فاعلاً بـ" حَصَلْ " فالفاعلُ لاَ يَتَقَدَّمُ. ويُجابُ بِأنَّ المسوِّغَ الصفةُ بـ" حَصَلْ "، والخَبَرُ " بالجَرِّ " أَو بِمُقَدَّرٍ، أَيْ تمييزٌ تامٌّ، أَو تمييزٌ أيُّ تمييزٍ، كَمَا قِيلَ في: مَا أَحسنَ زيدًا، و"شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ "[١١]. وكونُهُ اسمَ جنسٍ، وأسماءُ الأَجناسِ تَقْرُبُ نكرتُهَا من معرفَتِهَا، إِذْ لاَ كبيرَ تفاوتٍ بينَ قولِكَ: تمييزٌ والتَّمييزُ". انتهى.

تنبيهٌ: حاصِلُ ما ذَكَرَهُ الثَّلاثَةُ من علاماتِ الاسمِ ستَّةٌ، أَو سبعةٌ، بناءً على أنَّ الإضافةَ شاملةٌ لشيئينِ. وزادَ في التَّسهيلِ: عودَ الضَّميرِ عليهِ، وإبدالَ اسمٍ صريحٍ منهُ، والإخبارَ بِهِ مَعَ مباشرةِ الفعلِ، وموافقتَهُ ثابتَ الاسميَّةِ في لفظِهِ أَو معناهُ[١٢]. وزادَ ابنُ الحاجبِ في الوافيةِ: النَّعتَ والجمعَ تصحيحًا وتكسيرًا[١٣]، والتَّصغيرَ[١٤] وزادَ صاحبُ اللُّبِّ واللُّبابِ: التَّثنيةَ والتَّذكيرَ والتَّأنيثَ والنِّسبَةَ[١٥]. وزادَ ابنُ فلاحٍ[١٦] في مغنيهِ: لامَ الابتداءِ، وَوَاوَ الحالِ، وكونَهُ مفعولاً. أَو عبارةً عن

---

(١) الألفية ٢٩. شرح ابن عقيل ١/١٦. شرح الكافية الشافية ١/١٦١.

(٢) شرح العمدة ٩٦.

(٣) ينظر شرح اللمحة البدرية ١/٢٣٢. الأشباه والنظائر ٢/٥.

(٤) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/١٢.

(٥) المائدة: ١١٩.

(٦) في ظ: الأسماء.

(٧) في ت: المتأول بالفعل.

(٨) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/١٦.

(٩) في ر، ق: قبيل.

(١٠) من (عن..) إلى (.. التمييز) ساقطة من ر.

(١١) الكتاب ١/١٦٦. مجمع الامثال للميداني ١/٣٧٠.

(١٢) التسهيل ٣، ٤. وينظر الأشباه والنظائر ٢/٥.

(١٣) في الأصل ر، ت، ق، د، م، ظ: والتكسير، ومـا أثبته من س.

(١٤) شرح الوافية نظم الكافية ١٢٦.

(١٥) ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.

(١٦) هـو منـصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، الشيخ تقي الديـن أبو الخير المشهور بابن فـلاح الـنحوي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. بغيـة الوعاة ٢/٣٠٢. كشف الظنون ٢/١٧٥١/٢. معجـم المؤلفين ١٣/١٩.

شخصٍ(١).

فائدةٌ: رأيتُ رسالةً ألَّفهَا تلميذُ المصنِّفِ الإمامُ شمسُ الدِّينِ مُحمَّدُ بنُ أَبِي الفتحِ بن أبي الفضلِ البعليُّ الحنبليُّ(٢). قالَ فيها بَعْدَ الحَمْدَلَةِ: "كانَ في أَوَّلِ مُقَدِّمَةِ شيخِنَا العلاَّمةِ جمالِ الدِّينِ ابنِ مالكٍ الموسومة بـ" الخلاصة ":

بالجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ

(ثُمَّ غَيَّرَهُ - رَحِمَهُ اللهُ - بِخَطِّهِ قَبْلَ مَوْتِهِ فَقَالَ:

بِالْجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ مَيْزُهُ(٣) حَصَلْ(٤)

فَأَبْدَلَ " تمييزٌ " بــ" مَيْزُهُ". فاعترَضَ على هذا التَّعبيرِ معترضٌ، وقالَ: لو تَرَكَ الأَوَّلَ كانَ هوَ الصَّوابُ. فسألَ سائلٌ: أَيُّهُمَا الصَّوابُ، الأَوَّلُ أَمِ الثَّاني؟ وأَيُّهُمَا(٥) كانَ الصَّوابَ، فَمَا وَجْهُ فسادِ الآخرِ؟ والجوابُ: أَنَّ الصَّوابَ هوَ الثَّاني، وهوَ قولُهُ: "مَيْزُهُ حَصَلْ " فإنَّ الأوَّلَ فاسدٌ، وذلكَ لأَنَّ " مَيْزُهُ "(٦) معرفةٌ، وذلكَ هوَ الأصلُ في المبتدإِ، فتقديرُ البيتِ على هَذَا: "مَيْزُ(٧) الاسمَ حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وألْ ومسند لَهُ " والمرادُ: وإسنادٌ(٨) إليه، وَمِثْلُ هَذَا النَّظمِ لاَ خلافَ في صحَّتِهِ وحُسْنِه. وأَمَّا فسادُ الأَوَّلِ، وهوَ قولُهُ " تمييزٌ حَصَلْ " فلأَنَّهُ ابتداءٌ بالنَّكرةِ، وذلكَ لاَ يسوغُ فَتَعَيَّنَ. قالَ: فإنْ قِيلَ: النَّكرةُ إذا خُصِّصَتْ جازَ الابتداءُ بِهَا وفاقًا، وهيَ في قوله: "تمييزٌ حَصَلْ " مخصوصةٌ بمعمولِهَا، وهوَ " للاسْمِ " فكأَنَّهُ قالَ: "تمييزٌ للاسْمِ حَصَلَ بِكَذَا وَكَذَا. " فالجوابُ: أَنَّ قولَهُ " للاسمِ " لاَ يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بتمييزٍ لوجهينِ: أَحدُهُمَا: أَنَّ المصدرَ لاَ يعملُ فيما قَبْلَهُ، وتمييزٌ هُنَا(٩) مصدرٌ، فَقُدِّمَ عليه الجارُّ والمجرورُ فلاَ يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ(١٠) بالمصدرِ، فتكونُ(١١) النَّكرةُ غيرَ مخصوصةٍ. والثَّاني: أَنَّهُ إذا عُلِّقَ الجارُّ والمجرورُ بــ" تمييزٌ " يمتنعُ تعلُّقُهُ بمسند، فَيَبْقَى كأَنَّهُ قالَ: "تمييزٌ للاسمِ حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وَأَلْ ومسند "، أيْ وإسناد مَا(١٢)، والمرادُ هُنَا الإسنادُ إليهِ لاَ مطلقُ الإسناد، فإن قِيلَ: يمكنُ أَنْ يَجْعَلَ " تمييزٌ " مبتدأً مُؤَخَّرًا، وبالْجَرِّ والتَّنوينِ خبرًا مُقَدَّمًا. فالْجَوابُ: أَنَّ ذلكَ لاَ يجوزُ أَيضًا لعدمِ حصولِ الغرضِ بذلكَ، وذلكَ أَنَّهُ يَبْقَى حاصِلُهُ " تمييزٌ حَصَلَ بالْجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وَألْ ومسند للاسمِ " وليسَ المقصودُ مسمَّى التَّمييزِ، بَلْ تمييزٌ للاسمِ على قَسِيمَيْهِ(١٣)، فَحقُّهُ على هَذَا أَنْ يقولَ:

---

(١) المغنى لابن فلاح ورقة ٣. وينظر الأشباه والنظائر ٢/٥.
(٢) فقيه نحوي توفي سنة ٧٠٩هـ. بغية الوعاة ١/٢٠٧ - ٢٠٨. الأعلام ٧/٢١٨.
(٣) في ق: تميزه.
(٤) من (ثم..) إلى (.. حصل) ساقطة من ت.
(٥) في ق: أو ايما، وهو تحريف.
(٦) في ر، ق: تميزه.
(٧) في ق: تميز.
(٨) في ت: بإسناد.
(٩) في ت: هذا.
(١٠) في ر: تعليقه.
(١١) في ر، ت، ق: فتكون في، بزيادة: في، وما أثبته من د، س، ظ.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في س: قسيمه. وفي ر: قسميه.

بِالْجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وألْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ[(١)] تَمْييزٌ حَصَلْ

(لِلاِسْمِ)، حتَّى يَدُلَّ البيتُ على التَّمييزِ المقصودِ لاَ مُطْلَقِ التَّمييزِ. فإنْ قِيلَ: يُمْكِنُ أَنْ يكونَ[(٢)] " لِلاِسْمِ "[(٣)] في موضعِ رفعٍ على أَنَّهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، وتمييزٌ مبتدأٌ، فيصيرُ تقديرُ الكلامِ: "للاسمِ تمييزٌ حَصَلَ بالجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وألْ ومسند " فيحصلُ بذلكَ التَّمييزُ المقصودُ. فالجوابُ: أَنَّ ذلكَ فاسدٌ لوجهينِ: أحدُهُمَا: (أَنَّ " تمييزٌ " مصدرٌ، و"حَصَلَ " صفتُهُ، و[(٤)] فاعلُهُ ضميرُ التَّمييزِ، فيلزمُ تقديمُ معمولِ[(٥)] صلةِ المصدرِ عليهِ)[(٦)]. والثَّاني: أَنَّهُ يلزمُ مَا تَقدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ يكونُ من علاماتِ الاسمِ مطلقُ الإسنادِ، وليسَ [كذلكَ، وإذا فَسَدَ كونُ " تمييزٍ " لاَ يَصِحُّ أَنْ يكونَ مبتدأً، تَعَيَّنَ كونُ مَا أَصْلَحَهُ الشَّيخُ أَخيرًا هوَ الصَّوابُ، ولو قُدِّرَ أَنَّ الأَوَّلَ صوابٌ، لم يَجُزْ أَنْ يُقْرَأَ إلاَّ على مَا أَصْلَحَهُ أَخرًا، لكونِهِ رَجَعَ عَنِ الأَوَّلِ، فلاَ يجوزُ أَنْ يُنْسَبَ إليهِ شَيءٌ[(٧)] رَجَعَ عنهُ. وَلَقَدْ[(٨)] قَرَأْتُ عليهِ يومًا قولَهُ في بابِ حروفِ الجَرِّ:

وَزِيدَ في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجرّْ نَكِرَةً كـ" مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ "[(٩)]

(فَقَرَأْتُ: كـ " مَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرّْ ")[(١٠)] بالقَاف، فَرَدَّهَا عليَّ[(١١)] مِنْ " مَفَرّْ " بالفَاء، فقلتُ: يَا سَيِّدِي مَا لِلْبَاغِي مَفَرٌّ ولاَ مَقَرٌّ. فقالَ لِي: صَدَقْتَ، ولكنْ أَنَا ما قلتُ إلاَّ " مَفَرّْ "- يعني بالفاءِ - انتهى كلامُ ابنِ أَبِي الفَتحِ البَعلِي[(١٢)] "][(١٣)].

قولُ الكافيةِ: "الفِعْلُ: مَا دَلَّ على معنًى في نفسِه مقترنًا بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ "[(١٤)]. يردُ عليهِ: مَا تَقَدَّمَ في حدِّ الاسمِ، لكنْ مَا أُوْرِدَ هُناكَ على الطَّردِ، يَرِدُ هَنَا على العكسِ، ومَا أَوْرِدَ هُنَاكَ على العكسِ، يَرِدُ هُنَا على الطَّرْدِ[(١٥)].

قولُ الأَلفيَّةِ:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[(١٦)]

عبارةُ الكافيةِ الكُبْرَى:

لِلْفعْلِ تَا الفاعِلِ أَوْ يَاهُ عُلِمْ وَقَدْ وَتَا التَّأْنيثِ سَاكِنًا وَلَمْ[(١٧)]

---

(١) في ق: الاسم.
(٢) في ر، ق، د: يقول.
(٣) في ت: الاسم.
(٤) الواو: ساقطة من ر.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) من (أن..) إلى (.. عليه) ساقطة من ق.
(٧) في ق: بشيء.
(٨) في د: ولهذا.
(٩) الألفية ٣٥. شرح ابن عقيل ١٥/٣.
(١٠) فقرأت كما لباغ من مقر: ساقطة من ر.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) من (فائدة..) في ورقة ٨ ب إلى (.. البعلي) ساقطة من الأصل م، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) من (كذلك وإذا..) إلى (.. البعلي) وردت في ر، ت في غير موضعها.
(١٤) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢. وفيهما: مقترن، بدلا عن: مقترنا.
(١٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢.
(١٦) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ٢٢/١.
(١٧) شرح الكافية الشافية ١٦١/١.

وَهَذَا البيتُ أَحسنُ مِنْ بيتِ الألفيَّةِ من خمسةِ (٩/أ) أَوْجه: أحدُهَا: أَنَّهُ صَرَّحَ فيه وَلَمْ يَرْمِزْ بالأَمثلَة. ثانيها: أَنَّهُ قالَ: "تاءُ الفاعلِ" فشملَ تاءَ المتكلِّم، وتاءَ المخاطَب، وتاءَ المخاطَبَة لمفرد أَو مثنًّى أَو مجموعٍ، نحو: قُمتُ[١]، قُمتَ، قُمتُمَا، قُمتُمْ، قُمتِ، قُمتُمَا[٢]، قُمتُنَّ، ولا يدخلُ ذلكَ في قوله. "تَا فَعَلْتَ" إلاَّ بتَكلُّف[٣] كثير. وكَذَا شَرَحَ ابنُهُ على أَنَّ المرادَ بهَا تاءُ ضميرِ المخاطَب، لَمَّا رَأَى المثالَ لاَ يصلحُ إلاَّ لتاءٍ واحدةٍ[٤]. ثالثُهَا: أَنَّهُ قالَ: "ياءُ[٥] الفاعلِ" فشملَ كَمَا قالَ في شرحِهَا: الداخلةَ على الأَمرِ والمضارعِ نحو: "تَفعَلينَ[٦]" و"يَا افْعَلِي" لاَ تشملُ[٧] الَّتي في المضارعِ. رابعُهَا: أَنَّهُ قَدَّمَ "ياءَ الفاعلِ" على "تاءِ[٨] التَّأنيثِ" والأُولَى علامةٌ مُتَّفَقٌ عليها، والثَّانيةُ كَمَا قالَ أَبو حيَّان: مُختَلَفٌ فيها[٩]. وعكسَ في الأَلفيَّةِ، وكانَ الأَوْلَى خلافَهُ، لأَنَّ تقديمَ المُتَّفَقِ عليه[١٠] كَمَا أَوردَهُ ابنُ جماعة. خامسُهَا: أَنَّهُ ذَكَرَ فيه خمسَ علامات، وفي بيتِ الأَلفيَّةِ أَربعٌ، وذلكَ أَكثرُ فائدة، ثُمَّ إنَّ قولَهُ: "ونونِ أَقْبِلَنَّ" فيه أَمران: أَحدُهُمَا: أَنَّ المرادَ نونُ التَّوكيدِ شديدةً كانتْ أَوخفيفةً، فضاقَ النَّظمُ عن بيانِه. والثَّاني: أَنَّهُ قَيَّدَ في التَّسهيلِ فقالَ: "ونونُ التَّوكيدِ الشَّائع[١١]، احترازًا مِنَ الدَّاخلةِ على الاسمِ في قولِه:

أَقائلُنَّ أَحضِرُوا الشُّهُودَا[١٢]

تنبيهٌ: ذَكَرَ هُنَا للفعلِ أَربعَ علاماتٍ أَو خمس[١٣]، إنْ حُمِّلَتْ عبارتُهُ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ، ولَمْ يَذكُرْهَا[١٤] فيمَا سيأتي، وزادَ ابنُ الحاجب: قَدْ والسِّين وسوفَ والجوازمَ[١٥]. وزادَ في التسهيلِ: "اتِّصالَهُ بضميرِ الرَّفعِ البارزِ، ولزومَهُ مَعَ ياءِ المُتَكَلِّمِ نونَ الوقايةِ[١٦]". وبهذِهِ[١٧] تُعْرَفُ

---

(١) ساقطة من ت.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) في ر: بتكليف.
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٥.
(٥) في ت، ق: تاء، وهو تحريف.
(٦) شرح الكافية الشافية ١/١٦٧، وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٤٠ - ٤١.
(٧) في ر، ت: لا يشمل.
(٨) في ظ: علامة.
(٩) ينظر منهج السالك٤.
(١٠) ساقطة من س.
(١١) التسهيل٤.
(١٢) لرؤبة بن العجاج في زيادات ديوانه ١٧٣، وقبله:

أريتَ إنْ جئتَ به أملودا مرجلاً ويلبسُ البرودا

وهو في شرح أشعار الهذليين بشرح السكرى ٢/٦٥١ لرجل من هذيل لم يسمه، وروايته فيه:

أقائلون اعجلي الشهودا

ينظر مغني اللبيب ٤٤٣. الهمع ٤/٤٠٢.
(١٣) في الأصل ر، ت، ق، د، م، ظ: خمسة، وما أثبته من س.
(١٤) في د: يذكر هنا. وساقطة من ت، م.
(١٥) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٣.
(١٦) التسهيل ٤.
(١٧) في ت، د: وبهذا.

فعليَّةُ أَفعلَ في التَّعَجُّبِ. وفي سَبْكِ المنظومِ: "تَغيُّرُ[١] صِيَغِهِ، لِاخْتِلَافِ الزَّمانِ "[٢]. وزادَ ابنُ فلاحٍ في مغنيهِ: "النَّواصبَ، ولَوْ، وأحرفَ المضارعة "[٣].

قولُ الكافية: "الحرفُ: مَا دَلَّ على معنًى في غيرِهِ، ومِنْ ثَمَّ احتاجَ في جُزْئِيَّتِهِ إلى اسمٍ أَو فعلٍ "[٤]. تَقَدَّمَ مَا يَرِدُ عليهِ عندَ ذكرِ دليلِ الحصرِ[٥]، وعندَ ذكرِ حَدِّ الاسمِ[٦]. وبقيَ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: اعْتُرِضَ على هَذا الحَدِّ بالصِّفاتِ، فإنَّ معنَى طويلٍ، مثلاً، في: جَاءَنِي رَجُلٌ طويلٌ. مُوجِدٌ لمعناهُ، أي الطُّولُ في موصوفِهِ، حتَّى صارَ الموصوفُ[٧] مُتَضَمِّنًا لَهُ[٨]. وأَجابَ الرَّضيُّ: "بالمنعِ، فإنَّ معنَى طويلٍ ذُو طولٍ[٩]، فهوَ دالٌّ على معنيين، أَحدُهُمَا قائمٌ بالآخَرِ، إِذِ الطُّولُ قائمٌ بذُو، فمعناهُ: الطُّولُ وصاحبُهُ، لاَ مجرَّدُ الطُّولِ الَّذي في " رَجُل " وإِنَّمَا ذُكِرَ الموصوفُ قَبْلَهُ لتَعَيُّنِ ذلكَ الصاحبِ الَّذي دَلَّ عليهِ طويلٌ وقامَ بِهِ الطُّولُ، لاَ ليقومَ بِهِ الطُّولُ. وأَمَّا قولُهُمْ: النَّعتُ دالٌّ على معنًى في متبوعِهِ، فلكونِ المتبوعِ مُعَيَّنًا لذلكَ الَّذى قامَ بِهِ المعنَى، ومُخَصِّصًا لَهُ[١٠].

الثَّاني: اعْتُرِضَ عليهِ بالأَفعالِ، فإنَّ " ضَرَبَ " موضوعٌ ليدلَّ على ضارِبِيَّةِ مَا ارْتَفَعَ بِهِ[١١]. قالَ الرَّضيُّ: "ولاَ يندفِعُ هَذَا الاعتراضُ إِلاَّ بِمَا قالَ بَعْضُهُمْ: الحرفُ مَا لاَ يدلُّ إِلاَّ على معنًى في غيرِهِ، فإنَّ " ضَرَبَ " مفيدٌ في نفسِهِ الإخبارَ عن وقوعِ ضَربٍ، وفي فاعلِهِ وعن ضاربِيَّتِهِ، بخلافِ " مِنْ " فإِنَّهُ لاَ يفيدُ إِلاَّ معنَى الابتداءِ في غيرِهِ[١٢]. " انتهى. وقالَ ابنُ هشامٍ في كتابٍ لَهُ على التَّسهيلِ كالتَّوضيحِ على الأَلفيَّةِ: "الحرفُ كلمةٌ لاَ تدلُّ إِلاَّ على معنًى في غيرِهَا، وفائدةُ الحصرِ خروجُ بعضِ الأسماءِ كأَسماءِ الشَّرطِ والاستفهامِ، فإِنَّهَا تدلُّ على معنًى في نفسِهَا وعلى معنًى في غيرِهَا". انتهى. وقَدْ ذَكَرَ الحَدَّ كذلكَ بالحصرِ، في الجامعِ[١٣]. وفي المغني لابنِ فلاحٍ: "الحرفُ كلمةٌ دَلَّتْ على معنًى فقط. قالَ: وخرجَ بقيد فقط، ذلكَ. قالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ لإخراجِهِ: وَلَمْ يكنْ جزئَي الجملةِ "[١٤]. وقالَ النِّيليُّ: لاَ بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ قولُهُ: "ومِنْ ثَمَّ احتاجَ في جزئيَّتِهِ إِلى اسمٍ أَو فعلٍ "(مِنْ تَتِمَّةِ (٩/ب) هَذَا الرَّسمِ، وإِلاَّ دَخَلَ فيهِ الأسماءُ[١٥] المناسبةُ للحرفِ، كـ " أَينَ " و"كيفَ " فإِنَّهَا تدلُّ على معنًى في غيرِهَا، لكنْ لاَ تحتاجُ في جُزئِيَّتِهَا إِلى غيرِهَا، بَلْ " أَينَ " مِنْ قولِكَ: أَينَ زيدٌ؟ جزءُ الكلامِ. قالَ: ثُمَّ إِنَّهُ على كلِّ تقديرٍ ينتقضُ بالكلامِ النِّدائيِّ[١٦]، فإنَّ

---

(١) في ر، ت: تغيير.
(٢) سبك المنظوم ورقة ٢ — ٣.
(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٩/٢.
(٤) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢.
(٥) ينظر ورقة ٧ أ.
(٦) ينظر ورقة ٧ ب.
(٧) في د: الموصول، وهو تحريف. وساقطة من ر.
(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١٠/١.
(٩) ذو طول: ساقطة من د.
(١٠) شرح الكافية ١٠/١.
(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١١/١.
(١٢) شرح الكافية ١١/١.
(١٣) الجامع الصغير ٢.
(١٤) المغني لابن فلاح ورقة ٨. وفيه:.. على معنى في غيرها فقط..
(١٥) في م: الات، بدلا من: الأسماء، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ت: النداء.

جزءَهُ(1) الحرفُ، ولَمْ يحتجْ(2) في جزئيَّتِهِ إلى اسمٍ أَوْ فعلٍ(3) يصحبُهُ. قالَ: ويجابُ: بأنَّ المنادَى مفعولٌ، وهو فضلةٌ، فليسَ بجزءِ الكلامِ، وإنَّمَا اقتُصرَ فيهِ على الحرفِ لنيابَتِهِ عَنِ الجملة المفيدة، (فهوَ بمنزلةِ قولِكَ. نَعَمْ، أَوْ: لاَ، في الجَوابِ في الاقتصارِ عليهِ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الجُمْلَةِ)(4). وهَذَا هُوَ الأَمرُ الثَّالثُ.

قال(5): ويَرِدُ على الرَّسمِ(6) أَيضًا الحركةُ الإعرابيَّةُ، فإنَّهَا تَدُلُّ على معنًى في غيرِهَا، وهوَ المعربُ بِهَا، وليستْ حرفًا مَعَ كونِهَا لفظًا. ويجابُ بأَنَّ المرادَ بِهَا " كلمةٌ "، والحركةُ ليستْ بكلمة. وهَذَا هُوَ الأَمرُ الرَّابعُ.

الأمرُ الخامسُ: قالَ النِّيليُّ: لَوْ قالَ(7): احتاجَ إلى لفظِ يَصْحَبُهُ، كانَ أَشملَ، لدخولِ الجملةِ والمفردِ فيهِ، فَيُدْخِلُ(8) حروفَ الشَّرطِ والاستفهامِ والنَّفي، و" أَمَّا " الَّتي للتفصيلِ.

السَّادسُ: أَحسنُ ما يضبطُ الحرفَ بالعَدِّ، لأَنَّ الحروفَ(9) محصورةٌ، وقَدْ عَدَّهَا ابنُ فلاحٍ في مغنيهِ سبعينَ حرفًا بطرحِ المشتركِ:(10) ثلاثةَ عشرَ آحادًا: الهمزةُ، والألفُ، والباءُ، والتَّاءُ والسِّينُ، والفَاءُ، والكافُ، واللَّامُ، والميمُ، والنُّونُ، والواوُ، والياءُ. وأَربعةٌ وعشرونَ ثنائية: آا، وأَمْ، وإِنْ، وأَن، وأَوْ، وأَيْ، وإِي، وبَلْ، وعَنْ، وفي، وقَدْ، وكَيْ، ولاَ، ولَمْ، ولَنْ، ومَا، ومُذْ، ومَعَ (على رأْيٍ)، ومِنْ، وهَا، ووَا، ووَيْ، ويَا. وتسعةَ عشرَ ثلاثية: أَجَلْ، وإِذَنْ، وإِلى، وأَلاَ، وأَمَا، وإِنَّ، وأَنَّ، وأَيَا، وبَلَى، وثُمَّ، وجَيْرِ، وخَلاَ، ورُبَّ، وسوفَ، وعَدَا، وعلى، وليتَ، ونَعَمْ، وهَيَا.

وثلاثةَ عشرَ رباعية: إلاَّ، وأَلاَّ، وإِمَّا، وأَمَّا، وحَاشَا، وحتَّى، وكأَنَّ، وكَلاَّ، ولَعَلَّ ولَمَّا، ولولاَ، ولومَا، وهَلاَّ. وخماسيٌّ واحدٌ، وهو: لكنَّ.

قولُ الأَلفيَّة: "سِوَاهُمَا الحرفُ كَهَلْ وفِي وَلَمْ "(11). فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ هشامٍ: فيهِ مجازانِ: أَحدُهُمَا: التَّقديمُ والتَّأخيرُ، إِذِ المعنَى: والحرفُ سِوَاهُمَا، لأَنَّ الحرفَ هوَ المُحدَّثُ عَنْهُ، فهوَ المبتدأُ، وسِواهُمَا المُحَدَّثُ به، فهوَ الخبرُ. والآخرُ: حذفُ مضافينِ، والتقديرُ: والحرفُ سِوَى قابلِ علاماتِهِمَا، ولَوْ لَمْ يُحْمَلْ على ذلكَ اختَلَّ، فإِنَّهُ قَدْ عُلِمَ من قولِهِ: "اسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حرفٌ الكَلِمْ "(12) أَنَّ كُلاًّ مِنَ الثَّلاثةِ غيرُ الأَخيرينِ قَطْعًا. وقالَ ابنُ

(1) في د: جزء. (2) في ر، ت: تحتج.
(3) من (من تتمة..) إلى (.. أو فعل) ساقطة من ق.
(4) من (فهو..) إلى (.. الجملة) ساقطة من د.
(5) أي النيلي. (6) في ق: الاسم، وهو تحريف.
(7) ساقطة من ق. (8) في ق: فيدخل كل.
(9) ساقطة من ق.
(10) المغنى لابن فلاح ورقة 9. ينظر الأشباه والنظائر 2/11.
(11) الألفية 9. شرح ابن عقيل 1/23.
(12) الألفية 9. شرح ابن عقيل 1/23.

الصائغِ: أيْ سِوَى المُمَيِّزَينِ للنَّوعينِ السَّابقينِ[١]، مُمَيِّزُ الحَرفِ[٢]، لاَ سِوَى النَّوعينِ، لأَنَّ ذلكَ معلومٌ مِنَ القِسْمَةِ السَّابقة[٣] للكلمة، وثُنِّي[٤]، وإنْ كانتِ المُمَيِّزاتُ مُتَعَدِّدَةً باعتبارِ أَنَّهُمَا نوعان.

الثَّاني: قالَ ابنُ هشامٍ أَيضًا: هَذَا التَّعريفُ غيرُ كافٍ، فإنَّ نحو: "قطُّ " في قولِكَ: ما فَعَلْتُهُ قَطُّ، لاَ يقبلُ شيئًا مِنَ العلاماتِ المذكورةِ، وهوَ اسمٌ باتِّفاق، قالَ: ولَمَّا رأَى ابنُ النَّاظمِ ورودَ ذلكَ زادَ في التَّعريفِ قولَهُ: مَا لَمْ يَقُمْ على نفيِ الحرفيَّةِ دليلٌ، كَمَا في قطُّ، فإنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ في المعنَى، إذ هوَ بمنزلةِ الزَّمانِ الماضِي من قولِكَ: الزَّمنُ الماضِي مَا فعلتُ هَذَا فيه[٥]. قالَ: وعندي أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لاَ يحسنُ التَّعريفُ بِهِ، لأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ المبتدئَ لاَ يعرفُ الحرفَ حتَّى يعرفَ جميعَ الأُمورِ المنافيةِ لَهُ، ويُعْلَمُ انتفاءُ تلكَ الأُمورِ من الكلمة، وفي هَذَا مِنَ العُسْرِ مَا لاَ خفاءَ فيه[٦] وقالَ [ابنُ النَّاظمِ][٧] في موضعٍ آخَرَ: كَمْ مِنْ كلمات[٨] لاَ تقبلُ[٩] شيئًا مِنَ العلاماتِ المذكورةِ وليستْ حروفًا بالاتِّفاقِ، كأَفْعَلَ في التَّعجبِ[١٠]، وخَلاَ وعَدَا وحَاشَا إذا نَصَبَتْ، ونَزَالِ وأخواتِهِ لاَ يقبلُ[١١] شيئًا مِنَ العلاماتِ، إلاَّ أَنَّهَا تسندُ، فانتَفَت الحَرْفِيَّةُ، إذِ الحرفُ(١٠/أ) لاَ يُسْنَدُ، وتعيَّنَت اسْمِيَّتُهُ، لأَنَّ الأَسماءَ هيَ الأُصولُ، فكانَ الإلحاقُ بِهَا عندَ التَّرَدُّدِ أَوْلَى[١٢].

الثَّالثُ: قِيلَ: علاماتُ[١٣] الاسمِ والفعلِ: حروفٌ، فلاَ يكونُ عدمُهَا علامةً للحرفِ، لأَنَّهُ يلزمُ مِنْهُ الدورُ. وأَجابَ شارحُ اللُّبابِ: بأَنَّ الحرفَ لَهُ جهتان: جهةُ كونِهِ حرفًا، وجهةُ كونِهِ لفظًا معلومًا، ومِنَ الثَّانيةِ يكونُ عدمُهُ علامةً للحرفِ، لاَ[١٤] مِنَ الأُولَى، فلاَ دورٌ.

الرَّابعُ: اتَّفقَ الشُّراحُ على أَنَّهُ أَشارَ بالأَمثلةِ إلى انقسامِ الحرفِ إلى مختصٍّ بالأَسماءِ كـ"في"، وبالأَفعالِ كـ " لَمْ "، ومشتركٍ بينهما كـ " هَلْ "[١٥]. وهَذَا قد ينافيهُ مَا ذكروهُ في بابِ الاشتغالِ، أَنَّ "هَلْ" تختصُّ بالفعلِ، وأَنَّهُ يُنْصَبُ الاسمُ بعدَهَا، وسَيَأْتي مَا يجابُ بِهِ هُنَاكَ، لكنْ في الكافيةِ الكُبْرَى:

وَالْحَرْفُ مَا مِنَ العلاماتِ خَلاَ   كَهَلْ وَبَلْ وَإِنْ وليتَ وَإِلى[١٦]

---

(١) في م: الشائعين، وهو تحريف.
(٢) في ق: أحرف، وهو تحريف. وساقطة من ر، د.
(٣) في م: الشائعة، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٥.
(٦) في ر، ت، ق: ما لا يخفى.
(٧) ساقطة من الأصل، ظ، وما أثبته من سائر النسخ.
(٨) في ت: كما أن من الكلمات، بدلا من: كم من كلمات.
(٩) في ت: ما لا يقبل، بدلا من: لا تقبل.
(١٠) في ق: كما في فعل التعجب. وفي ت: كما فعل في التعجب، بدلا من: كأفعل في التعجب.
(١١) في د: لا تقبل.
(١٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦.
(١٣) في ق: علامة.
(١٤) لا: ساقطة من ق.
(١٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٤٤. وشرح ابن عقيل ١/٢٤.
(١٦) الكافية الشافية ١/١٧٢.

وفي شرحِهَا: "أُشيرَ في التَّمثيلِ إِلى أَصنافِ الحرفِ، فمنها غيرُ عاملٍ ولاَ متبعٍ، كـ" هَلْ "، ومنها متبعٌ غيرُ عاملٍ، كـ" بَلْ " ومنها عاملٌ في الاسمِ عملَ الفعلِ كـ" ليتَ "، وغيرُ [عاملٍ][(١)] عملَ الفعلِ كـ " إلى "، وعاملٌ في الفعلِ كـ " إنْ "[(٢)]. وهذا يقتضي أَنَّهُ أُشيرَ بـ" هَلْ " إِلى عدمِ العملِ، وَبِأَخَوَيْهَا إِلى العملِ لاَ إِلى الاشتراكِ والاختصاصِ، نَعَمْ، في شرحِ العمدةِ وفاقُ مَا ذَكَرَهُ الشُّرَّاحُ[(٣)]، ثُمَّ إِنَّ الأُمورَ الثَّلاثَةَ واردةٌ على الشُّذورِ أَيضًا[(٤)].

قولُ الأَلفيَّة: "فعْلٌ مضارعٌ... إِلى آخرِهِ "[(٥)]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قِيلَ ذَكَرَ علاماتِ أَقسامِ الفِعْلِ قَبْلَ العِلْمِ بِأقسامِهِ، والمعتادُ أنْ تُعْلَمَ الأَقسامُ أَوَّلاً بألقابِهَا وكَمِّيَّاتِهَا، ثُمَّ تُذْكَرُ[(٦)] علاماتُهَا.

الثَّاني: أَنَّهُ فَصَلَ بينَ علاماتِ[(٧)] الفعلِ وأَقسامِ الفعلِ بذكرِ الحرفِ، وكانَ الَّلائقُ خلافَهُ، وأنْ يُؤَخَّرَ ذِكْرُ[(٨)] الحرفِ إِلى آخرِ البابِ، كَمَا صنعَ في الكافيةِ الكُبْرَى والعُمْدَةِ[(٩)].

الثَّالثُ: أَنَّهُ قَدَّمَ المضارعَ على الماضِي، وكَذَا في الكافيةِ الكُبْرَى[(١٠)]، والَّلائقُ عكسُهُ كَمَا في العمدةِ[(١١)] والكافيةِ[(١٢)]، رعايةً[(١٣)] لترتيبِ الوجودِ، لأَنَّ كُلَّ حادثٍ مسبوقٍ بـ" أَرادَ " ثُمَّ بـ" أَنْ يقولَ " ثُمَّ بـ" كُنْ". قالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[(١٤)]. فوقعَ الماضِي، ثُمَّ المضارعُ، ثُمَّ الأَمرُ، فاستَحَقَّ الماضِي لِشَبَهِهِ بـ" أَرادَ " التَّقَدُّمَ، والمضارعُ لِشَبَهِهِ بـ" أَنْ يقولَ " التَّوَسُّطَ، والأَمرُ لِشَبَهِهِ بـ" كُنْ " التَّأَخُّرَ، ذَكَرَهُ الأَصفهانيُّ[(١٥)]. ولأَنَّ الماضِي مُتَّفَقٌ على أَصالتِهِ، والمضارعَ قِيلَ: إِنَّهُ فرعٌ عنهُ. ومَا قِيلَ إِنَّ المضارعَ قُدِّمَ لِشَرَفِهِ بالإِعرابِ، فلذلكَ إِنَّمَا يُنَاسِبُ عندَ ذكرِ المعرَبِ مِنَ الأَفعالِ، وفي التَّسهيلِ قَدَّمَ الماضِي ثُمَّ الأَمرَ ثُمَّ المضارعَ[(١٦)]. وكَذَا في الشُّذورِ والجامعِ[(١٧)]. قالَ ابنُ هشامٍ: وَوَجْهُهُ: أَنَّ المَزِيدَ والمشتركَ حَقُّهُ التَّأخيرَ عَنِ المُجَرَّدِ والنَّصِّ، والمضارعُ مشتركٌ وملازمٌ للزيادةِ، وتَجَرُّدُ الماضِي أَكثرُ من تَجَرُّدِ[(١٨)]

---

(١) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، س، م، ظ، وما أثبته من د.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/١٧٢ - ١٧٣.

(٣) شرح العمدة ١٠٦.

(٤) شرح شذور الذهب ٢٦.

(٥) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١/٢٣.

(٦) في ر: ذكر.

(٧) ساقطة من د.

(٨) في د: ذلك.

(٩) شرح الكافية الشافية ١/١٧٢. شرح العمدة ١٠٦.

(١٠) شرح الكافية الشافية ١/١٧٢.

(١١) شرح العمدة ١٠٤.

(١٢) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤، ٢٢٦.

(١٣) في ر: لرعاية.

(١٤) النحل: ٤٠.

(١٥) هــو محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي، العلامة شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني المتوفى سنة ٧٤٩هـ. بغية الوعاة ٢/٢٧٨ معجم المؤلفين ١٢/١٧٣.

(١٦) التسهيل ٤.

(١٧) شرح شذور الذهب ٢٠. الجامع الصغير ١.

(١٨) ساقطة من ت.

الأمرِ. قالَ: وَمِنهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ الأمرَ ثُمَّ المضارِعَ ثُمَّ الماضي، رعايةً لترتيبِ[1] أزمنتِهَا في الخارجِ، إذْ كُلُّ الأفعالِ مُستَقبَلَةٌ قَبْلَ وُجُودِهَا، ثُمَّ توجَدُ[2]، فتكونُ حالاً، ثُمَّ[3] تَنقَضي فتصيرُ ماضيةً.

قولُ الكافيةِ: "والمضارعُ مَا أَشْبَهَ الاسمَ بأحدِ حروفِ نَأَيْتُ، لوقوعِهِ مشتركًا، وتَخْصِيصه بالسِّينِ "[4]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ النِّيليُّ: قولُهُ: "مَا أَشْبَهَ الاسمَ " مُرَادِفٌ للمضارعِ[5]، لأَنَّ المضارعَةَ المُشَابَهَةُ، وإنْ أَرادَ[6] بالمضارعِ أَنَّهُ المعهودُ، فَهُوَ مستغنٍ عَنِ التَّعريفِ، لأَنَّهُ يكونُ تعريفًا لِلَّذي عَرَّفُوا. قالَ: والجوابُ: أَنَّهُ أرادَ المضارعَ في الاصطلاحِ، فَلَمْ يَكُنْ مُرَادِفًا لقولِهِ: مَا أَشْبَهَ الاسمَ، فإنَّ المضارعَةَ الاصطلاحيَّةَ غيرُ المشابَهَةِ اللُّغويَّة.

الثَّاني[7]: جَعَلَ وَجْهَ المُشَابَهَةِ بينَهُ وبَيْنَ الاسمِ كونَهُ مشتركًا بينَ الحالِ والاستقبالِ، ويَتَخَصَّصُ بِمَا ذُكِرَ، كَمَا أَنَّ الاسمَ يشترِكُ، كرجلٍ، ويَتَخَصَّصُ بنحوِ(١٠/ب) هَذَا الرَّجلُ، ولِهَذَا أُعرِبَ، وَهَذَا وإنْ كانَ[8] الجمهورُ قَدْ ذكروهُ، إلاَّ أَنَّ ابنَ مالكٍ رَدَّهُ، وقالَ: بَلْ وَجْهُ الشَّبَهِ أَنَّهُ يعرضُ لَهُ بَعْدَ التَّركيبِ معانٍ مختلفةٌ تتعاقبُ[9] على صيغةٍ واحدةٍ، كَمَا يعرضُ ذلكَ في الاسمِ، ولاَ يُمَيِّزُ بينها إلاَّ الإعرابُ، كَمَا في مسألةِ لاَ تأكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللَّبنَ، فلمَّا كانَ الاسمُ والفعلُ شريكينِ في قبولِ المعاني بصيغةٍ واحدةٍ، اشترَكَا في الإعرابِ، قالَ: وللجمعِ بَيْنَهُمَا (بهَذَا أَوْلَى مِنَ الجمعِ بَيْنَهُمَا)[10] بالإبهامِ، والتَّخصيصِ، ودخولِ لامِ الابتداءِ، ومجاراةِ اسمِ الفاعلِ، لأَنَّ المشابَهَةَ بهذهِ الأُمورِ بمعزلٍ عمَّا جيءَ بالإعرابِ لإجلِهِ، بخلافِ المشابَهَةِ الَّتي اعتبرتَهَا. انتهى.

الثَّالثُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ كونِ المضارعِ مشتركًا بينَ الحالِ والاستقبالِ، هوَ مذهبُ سيبويهِ[11]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، لكنْ قالَ الرَّضيُّ: "الأقوى مَا ذهبَ إليهِ الفارسيُّ مِنْ أَنَّهُ حقيقةٌ في الحالِ، مجازٌ في الاستقبالِ، لأَنَّهُ إذا خَلاَ عَنِ القرائنِ يُحمَلُ على الحالِ ولاَ يُصرفُ إلى الاستقبالِ إلاَّ لقرينة[12]، وهذا شأنُ الحقيقةِ والمجازِ. وأيضًا مِنَ المناسبِ أنْ يكونَ للحالِ صيغةٌ تَخُصُّهُ كَمَا لأَخَوَيْهِ "[13]. وهَذَا الَّذي قَوَّاهُ الرَّضيُّ، هُوَ المختارُ عندي[14]. واختارَهُ أَيضًا ابنُ فلاحٍ في مغنيهِ، وَعَلَّلَهُ: بأَنَّهُ إذا تَعارَضَ الاشتراكُ والمجازُ، فالمجازُ أَوْلَى[15].

الرَّابعُ: أَنَّهُ أَطلقَ الاشتراكَ، فاحتملَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ مشتركٌ بينَ الزَّمنينِ، واحتَمَلَ اشتراكَهُ بينَ

---

(١) في ر: لتقديم.

(٢) في ت: يوجد.

(٣) ساقطة من ر.

(٤) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(٥) في ق: المضارع.

(٦) في ر، ت: المراد.

(٧) ينظر هذا الأمر في الهمع ١/٥٤ – ٥٥.

(٨) ساقطة من د.

(٩) في ق: يتكاتب، وهو تحريف.

(١٠) بهذا أولى من الجمع بينهما: ساقطة من ت.

(١١) ينظر الهمع ١/١٧.

(١٢) في ر، ت، ق: القرينة.

(١٣) شرح الكافية ٢/٢٢٦.

(١٤) ينظر الهمع ١/١٨.

(١٥) المغني لابن فلاح ورقة ٦. وينظر الأشباه والنظائر ١/٤٩.

الأَزمنةِ الثَّلاثَةِ، الحالِ والاستقبالِ والماضِي، فكانَ عليهِ أَنْ يُعَيِّنَ المُرادُ، فإنْ قِيلَ: اكْتَفَى عَنِ التَّعيينِ بالعِلْمِ بهِ(١)، لأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَذْكُرُوا الاشتراكَ إِلاَّ بينَ الزَّمَنَيْنِ. قُلْنَا: وقَدْ قالَ صاحبُ البديعِ(٢): "اشتراكُهُ بينَ الثَّلاثَةِ، نَحْوُ: يَضْرِبُ الآنَ، وَلَنْ يَضْرِبَ غَدًا، وَلَمْ يَضْرِبْ أَمسِ"(٣).

الخامسُ: لَمْ يَذْكُرْ مِنْ مُخَصِّصَاتِهِ للاستقبالِ سِوَى السِّينِ، وَمِثْلُهَا سوفَ. والمُخَصِّصَاتُ لَهُ كثيرةٌ(٤)، منها: اقترانُهُ بظرفٍ مُسْتَقْبَلٍ، وإسنادُهُ إلى مُتَوَقَّعٍ، واقْتِضَاؤُهُ طلبًا، أَو وَعْدًا، ومصاحبةُ أَداةِ توكيدٍ، أَو تَرَجٍ، ومجازاةٍ، وناصبٍ، أَو لَوْ مصدريَّةٌ.

السَّادسُ: لَمْ يَذْكُرْ مُخَصِّصَهُ للحالِ، وذلكَ لاقترانِهِ بـ" الآنَ " وما في معناهُ، كـ "الحينَ" و"الساعة " و"آنفا "، وبـ " ليسَ " و"مَا "(٥) " إِنِ " النَّافِيَتَيْنِ(٦)، و"لامِ الابتداءِ "، ووقوعَهُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ(٧).

قولُ الشذورِ: "وافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ " نَأَيْتُ "(٨). في شرحِ الكافيةِ لابنِ مالكٍ: "أَنَّ التعبيرَ بهمزةِ المُتَكَلِّمِ، أَوْ إِحْدَى أَخواتِهَا، أَوْلَى مِنَ التَّعبيرِ بحروفِ " نَأَيْتُ " لأَنَّهَا قد تكونُ أَوَّلَ غيرِ المضارعِ، نَحْوُ: أَكرمَ، وتَعَلَّمَ، ونَرْجَسَ الدَّواءُ، ويَرْنَأَ(٩) الشَّيبُ "(١٠). وابنُ الحاجبِ وإِنْ كانَ عَبَّرَ بذلكَ، إِلاَّ أَنَّهُ بَيَّنَ المرادَ بَعْدَهُ بقولِهِ: "فالهمزةُ للمتَكَلِّمِ ...إِلى آخرِهِ "(١١).

قولُ الكافيةِ: "فالهمزةُ للمتكَلِّمِ مفردًا(١٢)". قالَ ابنُ هشامٍ: ينبغي أَنْ(١٣) يُقَيِّدَهُ بكونِهِ غيرَ مُعَظِّمٍ نفسَهُ.

قولُها: "والنُّونُ لَهُ مَعَ غيرِهِ "(١٤). قد تجيءُ(١٥) لَهُ وَحْدَهُ إِذا كانَ(١٦) مُعَظِّمًا، نَحْوُ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾(١٧). وقَدْ ذَكَرَهُ في الوافيةِ(١٨).

قولُهَا: "والمُؤَنَّثَيْنِ "(١٩). قالَ ابنُ هشامٍ: يدخلُ تحتَ كلامِهِ نحو: الهندات هُمَا

---

(١) به: ساقطة من ق.

(٢) صـاحب البديع: هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ. بغية الوعاة ١/٢٤٥. كشف الظنون ١/ ٢٣٦. وكتاب البديع كثيرا ما خالف فيه آراء النحويين كما قال ابن هشام في المغني ٧٠٨.

(٣) ينظر قول صاحب البديع في الهمع ١/٥٤.

(٤) ينظر الهمع ١/١٨.

(٥) الواو: ساقطة من ر.

(٦) في ر، ت، ق، ظ: النافيين.

(٧) ينظر الهمع ١/١٩.

(٨) شرح شذور الذهب ٢٠.

(٩) اليرنأ واليرنأ: بضم الياء وهمزة الالف: اسم للحناء. ويرنأ لحيته: صبغها باليرناء. اللسان (يرنأ).

(١٠) شرح الكافية الشافية ١/١٦٨. وينظر الهمع ١/١٧.

(١١) إلى آخره: ساقطة من ر. ينظر الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(١٢) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(١٣) ساقطة من ر.

(١٤) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٢٦.

(١٥) في ت: يجيء.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) يوسف: ٣.

(١٨) شرح الوافية نظم الكافية ٣٣٩.

(١٩) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

تَخرُجَانِ[١]، فمُقْتَضَى إطلاقه أَنَّهُ بالتَّاء. وقَدْ جَرَتِ المسأَلَةُ بينَ ابنِ أَبي العافية[٢] وابنِ الباذشِ[٣]، (فقالَ ابنُ أَبي العافيةِ: إنَّهُ بالتَّاء، حَمْلاً على الظَّاهِرِ، وقالَ ابنُ الباذشِ)[٤]: لاَ أَعْلَمُ في المسأَلَةِ سَمَاعًا، ولاَ نَصًّا لِنَحْويٍّ، والقياسُ عندي أَنَّهُ بالياءِ، حَمْلاً على آخِرِ الاسمينِ، وهُوَ الضَّميرُ الموضوعُ للغيبةِ مُشْتَرِكًا فيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ. لكنْ وُجِدَ السَّماعُ لقولِ ابنِ أَبي العافيةِ. قالَ عمرُ ابنُ أَبي ربيعة:

لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْغِيَا[٥] لكَ حاجةً ... وأنْ تَرْحُبَا[٦] سِرْبًا بِمَا كُنْتُ أَحْصُرُ[٧]

قولُها: "والياءُ للغائبِ غيرِهِمَا "[٨]. قالَ ابنُ هشامٍ: يَرِدُ عليه أَنَّ ظاهرَ الغائبـــاتِ نَحْوُ: تَقُومُ[٩] (١١/أ) الهنداتُ، وضميرَهُن المستترَ، نَحْوُ: الهنداتُ تَقُومُ[١٠]، وظاهرَ جمعِ المُكَسَّرِ، والجمعَ بألف وتاء[١١] لمذكرٍ أَو مؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، نَحْوُ: تقومُ[١٢] الزُّيُودُ، أَوِ الرِّجالُ، وتنكسرُ الجُذوعُ[١٣]، أَوِ الأَجذاعِ، وتطيبُ الحمَّاماتُ، وتنفطرُ السَّماواتُ، وضميرَ مَا ذُكِرَ[١٤]، كَمَا إذا أُخِّرَ[١٥] الفعْلُ في الأَمثلةِ المذكورةِ، والغائبَ المُؤَوَّلَ بمؤنَّث، نَحْوُ: تَجيءُ كِتَابِي، بمعنَى الصَّحيفة، والمضافَ إِلى مُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[١٦]. كُلُّ ذلكَ بالتَّاءِ لاَ بالياءِ، وهوَ داخلٌ في قولِهِ: "للغائبِ غيرِهِمَا " وأَنَّ نَحْوَ: يطلعُ[١٧] الشَّمسُ، ويحضرُ[١٨] القاضِي امرأَةٌ، يأتي بالياءِ وليسَ داخلاً فيهِ. وفي شرحِ اللُّبابِ: أَنَّ تعبيرَهُ بقولِهِ: "والياءُ لِمَا عَدَاهَا "[١٩] أَوْلَى مِنْ قولِ ابنِ الحاجبِ وغيرِهِ: "الياءُ للغائبِ "[٢٠]، لصحَّةِ[٢١] قولِنَا: يفعلُ اللهُ مَا يَشَاءُ، ونَحْوُ ذلكَ، واسمَ

---

(١) في ر، ت، ق، د، س، م، ظ: يخرجان.

(٢) هـو محمـد بـن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي المتوفى سنة ٥٨٣هـ. الوافي بالوفيات ٣/٢٣٢. بغية الوعاة ١/١٥٤ — ١٥٥.

(٣) هـو علـي بـن أحمـد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨هـ. بغية الوعاة ٢/١٤٢ — ١٤٣. هدية العارفين ١/٦٩٦. معجم المؤلفين ٧/١٥.

(٤) من (فقال..) إلى (.. ابن الباذش) ساقطة من د. (٥) في ر، ت، ق: يبغيا، وما أثبته موافق الهمع ٦/٦٧.

(٦) في ت: برحت، وهو تحريف. وفي ر: ترجيا.

(٧) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٦٦، وروايته فيه: لعلهما إن تطلبا لك مخرجا
ينظر الهمع ٢/١٥٨، ٦/٦٧.

(٨) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦.

(٩) في ت: يقوم، وهو تصحيف. (١٠) في ق: يقوم.

(١١) في ر: بالألف والتاء. (١٢) في ر، ق: يقوم، وهو تصحيف.

(١٣) في ت، ق: و، بدلا من: او. (١٤) في ت: المذكر، بدلا من: ما ذكر.

(١٥) في ق: لآخر، وهو تحريف.

(١٦) يوسف: ١٠. تنظرالقراءة في البحر المحيط ٥/٨٤. الآية في المصحـف بقراءة حفص:يلتقطه.. بالياء.

(١٧) في ت، س: تطلع، وهو تصحيف. وفي م: مطلع، وهو تحريف.

(١٨) في ت، س: وتحضر، وهو تصحيف. (١٩) اللباب للإسفراييني ٦٠.

(٢٠) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦. (٢١) في ت: كصحة.

الغائب لاَ[١] يُطْلَقُ[٢] عليهِ تباركَ وتَعَالَى.

قولُ الكافيةِ[٣] والشُّذورِ: "وحرفُ المضارعةِ، مضمومٌ في الرُّباعِيِّ مفتوحٌ فِيمَا سِواهُ"[٤].

فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: هذهِ المسألَةُ مِنَ التَّصريفِ لاَ مِنَ النَّحْوِ، فكانَ ذِكْرُهَا في الشَّافيةِ والنُّزهَةِ أَلْيَقُ.

الثَّاني: قَدْ تُوهِمُ العبارةُ اختصاصَ الضَّمِ بالرُّباعيِّ الأُصولِ، كَمَا هوَ مصطلحُ أَهلِ الصَّرفِ في إطلاقِ الرُّباعيِّ على مَا أُصولُهُ أَربعةٌ، دونَ مَا كانَ مزيدًا، كَأَكرَمَ، وليسَ كذلكَ، بَلِ المُرادُ مَا كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ سواءٌ كانت[٥] كُلُّهَا أُصولاً، كَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ[٦]، أَوْ فيها زائدٌ، كأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وأَجابَ يُجيبُ.

الثَّالثُ: استَثْنَى ابنُ هشامٍ في الجامعِ، وابنُ فلاحٍ في المغني الأربعةَ مِنْ مضارعِ أَهراقَ وأَسطاعَ، فإنَّهَا مضمومةٌ، وإنْ كانَ الماضِي[٧] خُماسيًّا. قالُوا: لأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، وإِنَّمَا زِيدَ فيهِ الهاءُ والسِّينُ، على غيرِ قياسٍ[٨]. قالَ ابنُ فلاحٍ: ويُؤَيِّدُ بقاءَهُ على حكمِ الرُّباعيِّ قَطْعُ الهمزةِ[٩] فيهِ، ولو خرجَ إِلى الخماسيِّ لَغُيِّرَ إِلى همزةِ الوَصْلِ[١٠].

الرَّابعُ: استَثْنَى في الجامعِ مِنَ الثُّلاثيِّ " إِخالُ "[١١] فإنَّ همزتَهُ مكسورةٌ.

قولُ الأَلفيَّةِ: "وماضِيَ الأَفعالِ بالتَّا مِزْ "[١٢]. قالَ أَبو حيَّان: "أَفْرَدَ التَّاءَ، فلاَ يُدْرَى أَيُّ التَّائينِ أَرادَ[١٣]، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يُريدَ بالتَّاءِ مجموعَهُمَا، لأَنَّهُ يكونُ مِنْ[١٤] إطلاقِ المفردِ على المُثَنَّى، وهوَ سماعيٌّ "[١٥]. ولاَ الجنسَ، لدخولِ الخَاصَّةِ[١٦] بالأَسماءِ[١٧] فيه. وأَجابَ ابنُ الصَّائغِ: بأَنَّ المُرادَ " تاءُ التَّأْنيثِ " لِقُرْبِهَا، إذِ المُعَرَّفُ بـ" أَلِ " العهديَّةِ كالضَّميرِ في العودِ إِلى أَقربِ[١٨] مذكورٍ. وعليهِ مَشَى ابنُ قاسمٍ[١٩]. وقالَ ابنُ هشامٍ: "بَلْ مُرادُهُ التَّاءانِ، لعدمِ صحَّةِ الاكتفاءِ بِإِحدَاهُمَا[٢٠]، إِذْ مِنَ الأَفعالِ ما يصلحُ لتاءِ الفاعلِ دونَ تاءِ التَّأنيثِ، كـ تَبارَكَ، ومِنْهَا ما هوَ

---

(١) في م: لما، وهو تحريف.
(٢) في ر، ت، ق، د، س، ظ: ينطلق، وهو تصحيف.
(٣) في ت: الوافية، وهو تحريف.
(٤) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦. شرح شذور الذهب ٢٠.
(٥) في ق: أكانت.
(٦) ساقطة من د.
(٧) ساقطة من د.
(٨) الجامع الصغير ٤. المغني لابن فلاح ورقة ٨.
(٩) في ق: الثمرة، وهو تحريف.
(١٠) المغنى لابن فلاح ورقة ٨.
(١١) الجامع الصغير ٢.
(١٢) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٢٤.
(١٣) في ق: أراده.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) منهج السالك ٤.
(١٦) في د: الخاص.
(١٧) في ق: بأسماء.
(١٨) في ر، ت: قريب.
(١٩) شرح الألفية لابن قاسم ١/٤٦.
(٢٠) في ر: بأحدهما.

بالعكس، كـ " نِعْمَ " و"بِئسَ". قالَ: وإنَّمَا أَفردَ التَّاءَ لأنَّ اللاَّمَ لجنسِ التَّاءِ[١] المعرَّفَة، ثُمَّ هيَ[٢] تنقسمُ قسمينِ[٣]، أَوْ للعهدِ، ولكنَّ الشَّيْئَيْنِ إذا اشتركَا في حكمٍ جازَ[٤] التعبيرُ عَنْهُمَا بِمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ أَحدِهِمَا، كقولِهِ تَعَالى: (﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ ﴾[٥] (ولكلٍّ منهُمَا قبلةٌ، بدليلِ) ﴿ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ ﴾[٦])[٧]. ولكنْ قبلتاهُمَا لَمَّا استَوَتَا في المخالفةِ لقبلةِ الحَقِّ كانَتَا بحكمِ الاتِّحادِ في البُطلانِ قبلةً واحدةً، وكذلكَ التَّاءَانِ لَمَّا اشتركَتَا في تعريفِ الفعلِ نُزِّلَتَا منزلةَ تاءٍ واحدة، وحَسَّنَ ذلكَ أَنَّهُ لَمْ يتقدَّمِ التَّصريحُ بلفظِ التَّاءِ إلاَّ مَرَّةً واحدةً، والأُخرَى طُوِيَ ذِكْرُهَا مدلولاً عليها بالمذكورةِ". انتهى. قلتُ: ويُؤَيِّدُ إرادةُ التَّاءينِ معًا، أَنَّ النَّاظمَ عَبَّرَ في الكافيةِ الكبرَى بالتَّاءِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّاءينِ[٨]، وشَرَحَهُ على أَنَّ المُرادَ التاءَانِ معًا[٩].

قولُ الكافية: "المَاضي: مَا دَلَّ على زمانٍ قبلَ زمانكَ "[١٠]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ الرَّضيُّ: "ينتقضُ بـ" أَمسِ". ويُجابُ: بأنَّ المرادَ بـ" مَا " فعلُ " دَلَّ " وَلَمْ يَحتَجْ إِلى التَّصريحِ بِهِ، لأَنَّهُ في قسمِ الأَفعالِ "[١١].

الثَّاني: ينتقضُ بِمثلِ: لَمْ يَضْرِبْ، وإِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، وبِعتُ، وزَوَّجْتُ، فإنَّ الأَوَّلَ ليسَ بماضٍ، والثَّاني دالٌّ على[١٢] زمانٍ بَعْدَ زمانِكَ، والأَخيرانِ (١١/ب) على زمنِ[١٣] الحالِ. وأُجيبَ: بأَنَّ المُرادَ الدَّلالةُ بأَصلِ الوضْعِ، وهذهِ لعارضِ[١٤] " لَمْ "[١٥]، وحرفِ الشرطِ، والإنشاءِ.

الثَّالثُ: قالَ النِّيليُّ: يَرِدُ عليهِ قولُهُمْ: "خَلَقَ اللهُ الزَّمانَ "[١٦]، فإنَّ "خَلَقَ " هُنَا لاَ يحتاجُ[١٧] إِلى زمانٍ لِمَا فيهِ مِنَ التَّسلسلِ. قالَ: ويُجَابُ بِأَنَّ أَفعالَ البَاري لاَ تفتقرُ إِلى زمانٍ، لكنْ لَمَّا كَانُوا لاَ يَعْقِلُونَ[١٨] فِعْلاً إلاَّ في زمانٍ، قالُوا: خَلَقَ اللهُ الزَّمانَ، فَأَجْرَوهُ[١٩] مجرَى مَا يَعْقِلُونَ[٢٠].

قولُ الألفيَّة:

"........... وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأَمرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ "[٢١]

فيهِ أُمورٌ:

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) ساقطة من ظ.
(٣) في ظ: لقسمين.
(٤) في ر، ت: جاء.
(٥) البقرة: ١٤٥.
(٦) البقرة ١٤٥.
(٧) من (ولكل..) إلى (.. بعض) ساقطة من ق.
(٨) شرح الكافية الشافية ١/١٦٦، ١٧٠.
(٩) شرح الكافية الشافية ١/١٧٠.
(١٠) الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٢٤.
(١١) شرح الكافية ٢/٢٢٤.
(١٢) دال على: ساقطة من ر.
(١٣) في ق: زمان.
(١٤) في ت، ق: تعارض.
(١٥) في ق: له، وهو تحريف.
(١٦) ينظر القول في المسائل العسكريات ٧٣.
(١٧) في ر، ت: لا تحتاج.
(١٨) في ت، ق: لا يفعلون.
(١٩) في ق: فاجراه.
(٢٠) في ت: ما يفعلون. وفي ق: ما يفظعون، وهو تحريف.
(٢١) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٢٤.

الأَوَّلُ: قالَ أَبو حيَّان: "أي[١] العلامةُ في فعلِ الأمرِ الَّتي تُمَيِّزُهُ مِنَ الماضِي والمضارِعِ هيَ النُّونُ، فيلزمُ من حيثُ هيَ علامةٌ للأَمرِ، أنْ لاَ توجدُ في غيرِه، وهَذَا فاسدٌ، لأَنَّهَا تُوجَدُ في غيرِهِ، وهوَ المضارعُ بشرطِه، فظَهَرَ بِهَذَا أَنَّهَا لاَ تكونُ علامةً لفعلِ الأَمرِ، إذْ قَدْ شَارَكَهُ غيرُهُ فيها. قال: وقولُهُ: "إنْ أَمْرٌ فُهِمْ" قَيْدٌ مُخِلٌّ بالمقصودِ، لأَنَّ هذهِ النُّونَ إذا دَخَلَتْ على فعلِ الأَمرِ، فَلاَ يُشْتَرَطُ أَنْ يُقْصَدُ بِهِ الأَمْرُ، بَلْ تدخلُ على صيغةِ الأَمرِ، سَواءٌ أَكَــانَ[٢] المعنَى على الأَمرِ أَمْ لَمْ يَكُنْ، فتدخلُ على لَفْظِه أَمْرٌ ومعناهُ خَبَرٌ[٣]، نَحْوُ أَفْعَلَ في[٤] التَّعَجُّبِ[٥]". انتهى[٦]. والجَوابُ: أَنَّ العلامَةَ مجموعُ الأَمرينِ، قبولِ النُّونِ، وإفهامِ الأَمرِ، حتَّى يخرجَ فعلُ التَّعجبِ، كَمَا صرَّحَ بإخراجِهِ ابنُ قاسمٍ[٧]، وابنُ هشامٍ[٨].

الثَّاني: قالَ ابنُ هشامٍ أُوردَ عليهِ: أَنَّهُ عَرَّفَ الأَمرَ بِأنْ يَدُلَّ[٩] على الأَمرِ، وذلكَ دورٌ. قالَ: وَيُجَابُ بِأنَّ الأَمرَ المُعَرَّفُ هُوَ[١٠] الاصطلاحيُّ، وهوَ لفظٌ، والأَمرُ المُعَرِّفُ هُوَ اللُّغويُّ وَهُوَ طلبُ الفعلِ، وذلكَ معنًى يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ، واللَّفظُ والمعنَى غَيْرَانِ، فلاَ دورٌ. وأَمَّا قولُهُ في التَّسهيلِ: "والأَمرُ معناهُ ونونُ التَّوكيدِ[١١]". فإنَّمَا أَعادَ الضَّميرَ على الأَمرِ مُرادًا بِهِ المعنَى الآخَرَ على طريقِ الاستخدامِ.

الثَّالثُ: أُوردَ عليه: نَحْوُ " لِيَقُومنَّ "[١٢] فإنَّهُ دَلَّ[١٣] على الأَمرِ، وقَبِلَ[١٤] النُّونَ. وأَجابَ ابنُ الصَّائغِ وابنُ هشامٍ: بِأَنَّ فَهْمَ الأَمرِ مِنَ " اللاَّمِ "[١٥] لاَ مِنَ الفعلِ.

قولُ الكافيةِ: "**الأَمرُ: صيغةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفعْلُ مِنَ الفاعلِ المُخاطَبِ**"[١٦]. قالَ الرَّضيُّ: "لَوْ قالَ: صيغةٌ يَصِحُّ أَنْ يُطْلَبَ بِهَا الفعْلُ، لكانَ أَصرَحَ في عمومِه لِكُلِّ مَا تُسَمِّيهُ[١٧] النُّحاةُ أَمْرًا، سواءٌ كانَ على وجْهِ الاستعلاءِ، وهوَ المخصوصُ بِالأمرِ عِنْدَ الأُصوليِّينَ، أَوِ الخضوعِ، وهوَ الدُّعاءُ، أَوِ الشَّفاعةِ، أَوْ لَمْ يُطْلَبْ بهِ الفعْلُ، بَلْ كانَ على وَجْهِ الإباحَةِ، نَحْوُ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[١٨]، أَوِ التَّهديدِ، نَحْوُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[١٩]، أَوْ غيرِ ذلكَ من محامِلِ[٢٠] هذهِ الصِّيغةِ"[٢١].

---

(١) في ر: أن أي، بزيادة: أن. وفي ق: أن، بدلا من: أي، وهو تحريف.
(٢) في الأصل د، س، م: كــان من غيــر همزة التسوية، وما أثبته من سائر النسخ.
(٣) ساقطة من ر.
(٤) ساقطة من ر.
(٥) منهج السالك ٤ – ٥.
(٦) في د: انتهى والله أعلم.
(٧) شرح الألفية ١/٤٦.
(٨) مغني اللبيب ٤٤٣.
(٩) في ق: بما لا يدل، بدلا من: بأن يدل، وهو تحريف.
(١٠) في د: وهو.
(١١) التسهيل ٤.
(١٢) في ر، د، م: لتقومن.
(١٣) في ر، ت، د: يدل.
(١٤) في ر، ت، ق: وقيل، وهو تصحيف.
(١٥) في د: الكلام، وهو تحريف.
(١٦) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧.
(١٧) في د: ما سمته.
(١٨) البقرة: ٦٠.
(١٩) فصلت: ٤٠.
(٢٠) في ظ: محال.
(٢١) شرح الكافية ٢/٢٦٧.

قولُهَا: "فَإِنْ كانَ بَعْدَهُ ساكِنٌ ... إِلى آخِرِهِ "[١]. هَذَا بالشَّافيةِ أَلْيَقُ[٢]، فإِنَّهُ مِنَ التَّصريف.

قولُهَا: "زِدْتَ همزةَ وَصْلٍ مضمومةً "[٣]. قالَ النِّيلِيُّ: "ظاهِرُهُ أَنَّهَا زِيدَتْ في أَوَّلِ أَمْرِهَا مُتَحَرِّكَةً، وهوَ رَأْيُ أَبي عليٍّ، وغيرُهُ يَرَى أَنَّهَا زِيدَتْ ساكنَةً، ثُمَّ تَحَرَّكَتْ لِسكُونِهَا وسُكونِ مَا بَعْدَهَا.

قولُهَا: "وَإِنْ كانَ رباعيًّا، فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ "[٤]. لَمْ يُرِدْ كُلَّ رُباعيٍّ، بَلْ بابَ أَفْعَلَ فَقَط، فإِنَّهُ هُوَ الَّذى بَعْدَ حرفِ مضارعتِهِ ساكِنٌ. نَبَّهَ، عليهِ الرَّضيُّ[٥].

قولُ الألفيَّةِ:

والأَمرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ[٦]

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ أَبو حيَّان: هَذَا الَّذى ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ[٧] الأَمرَ إِنْ لَمْ يصلحْ للنُّونِ فَهُوَ اسْمٌ، ليسَ بِشَيءٍ، لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يقولَ بِقَوْلِ الكوفيِّينَ، فَلاَ يَصِحُّ، لأَنَّ أَسماءَ الأَفعالِ عِنْدَهُمْ أَفعالٌ، فَلاَ يُقَالُ إِنَّهَا أَسماءٌ، أَوْ بقولِ البصريِّينَ، فاسْمُ الفعْلِ (ليسَ عِنْدَهُمْ بِأَمرٍ، بَلْ مدلولُهُ لفظُ الأَمرِ "[٨].

وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بِأَنَّ الدَّالَّ على لفظٍ)[٩] دالٌّ على الأَمرِ، يَصِحُّ[١٠] أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ دالٌّ على الأَمرِ[١١]، لأَنَّهُ دالٌّ[١٢] عليه[١٣] بواسطة.

الثَّاني: أُوردَ عليه: أَفعِلُ في التَّعَجُّبِ، فإِنَّهُ أَمرٌ، ولاَ تَحلُّهُ النُّونُ، وليسَ باسمٍ باتِّفاق. وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ " والأَمرُ " فعلَ الأَمرِ، لمناقضَةِ ذلكَ لقولِهِ: "هو اسمٌ، بَلْ (١٢/أ) أَرادَ الكلمةَ الَّتي تُفْهِمُ[١٤] الأَمرَ، و"أَفعِلْ " هَذَا لاَ يُفْهِمُ الأَمرَ[١٥].

الثَّالثُ: أُورِدَ عليهِ: "لامُ الأَمرِ " فإِنَّها تفيدُهُ[١٦] ولاَ تَحلُّهَا النُّونُ، وإِنَّمَا تَحلُّ الفعلَ بعدَهَا، فَلْتَكُنِ اسْمًا. قالَ ابنُ هشامٍ: فيجبُ التَّقييدُ[١٧] بالأَمرِ الَّذي يكونُ أَحدَ جزئي[١٨] الجملةِ.

---

(١) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٦٧. وتمام القول: " وليس برباعي".
(٢) ساقطة من ق.
(٣) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧.
(٤) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٧.
(٥) شرح الكافية ٢/٢٦٩.
(٦) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٢٥.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) منهج السالك ٥.
(٩) من (ليس..) إلى (.. لفظ) ساقطة من ت.
(١٠) في ت: حتى يصح، بزيادة: حتى. وفي ق: لا يصح، بزيادة: لا.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) ساقطة من ر، د.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في د: يفهم.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) في ق: مفيدة، وهو تحريف.
(١٧) في ق: القيد، وهو تحريف.
(١٨) في ت: جزئ، وهو تحريف.

الرَّابعُ: أُورِدَ عليهِ " كَلاَّ " فإنَّهَا مفيدةٌ للأَمرِ الَّذي هوَ ارتَدِعْ وانزَجِرْ، ولاَ تَحلُّهَا النونُ، وليستْ باسمٍ باتِّفاق، ولاَ يُغنِي عَنهُ[1] مِثالُهُ شيئًا. وأُجيبَ: بمنعِ دَلاَلَتِهَا على الأمرِ، بَلْ على الرَّدْعِ والزَّجْرِ، وهُوَ لَيسَ بأَمرٍ.

الخامسُ: أُورِدَ عليهِ: أَنَّهُ أَطلقَ في محلِّ التَّقييدِ، إذْ كانَ حقُّهُ أَنْ يقولَ: "فَهِيَ اسْمُ فعلٍ "[2]. وأَجابَ بعضُهُمْ: بِأَنَّ في مثالِهِ مَا يَرْشُدُ إِلى المُرادِ. وأَجابَ آخَرُ: بِأَنَّ المقامَ مقامُ تمييزِ أَصنافِ الفعلِ، لاَ مقامُ أَصنافِ الاسمِ. وأَحسنُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إنَّ مُفْهِمَ[3] الأَمرِ الَّذي لاَ يقبلُ النُّونَ نوعانِ: اسمُ فعلٍ[4]، ومصدرٌ، نَحْوُ: ضَرْبًا زيدًا، فَأَطلقَ ليعمَّهُمَا. وكانَ التقييدُ بالأَوَّلِ مُخِلاً. وقَدْ أَشارَ إِلى ذلكَ ابنُ الصَّائِغِ، وقَبْلَهُ النَّاظمُ في شرحِ الكافيةِ[5].

السَّادسُ: قالَ ابنُ هشامٍ: كانَ ينبغي لَهُ أَنْ يُمَثِّلَ بِنَحْوِ: دَرَاكِ، ونَزَالِ، مكانَ هذينِ المثالينِ، لأَنَّهُمَا قَدْ عُلِمَتِ اسْمِيَّتُهُمَا مِمَّا[6] تَقَدَّمَ مِنْ كلامِهِ، وذلكَ لأَنَّهُمَا يُنوَّنَانِ.

السَّابِعُ: فَاتَهُ أَنْ يُنَبِّهَ على مِثْلِ ذلكَ في المضارعِ والماضِي، وقَدْ نَبَّهَ عليهِ في العمدةِ، فقالَ: "وَإِنْ دَلَّتِ الكلمَةُ على حدثِ ماضٍ ولَمْ تَقْبَلْ التَّاءَ كَـ شَتَّانَ، أَوْ على حدثٍ حاضرٍ ولَمْ تَقبلْ لَمْ، " كَـ " أَوَّهْ " فهيَ اسمٌ "[7].

الثَّامنُ: قِيلَ: إِنَّهُ ارتَكَبَ ضرورةً بحذفِ الفاءِ من جوابِ الشَّرطِ في قولِهِ: "هوَ اسمٌ". قالَ ابنُ هشامٍ: وهذهِ غفلةٌ عَنْ قاعدَةٍ، وهيَ أَنَّهُ إِذا تَقَدَّمَ الشَّرطُ مبتدأٌ، جازَ أَنْ يَتأَخَّرَ خَبَرُهُ[8] عَنِ الشَّرطِ، ويكونُ الجَوابُ محذوفًا مدلولاً عليهِ بالمبتدإِ وخبرِهِ[9]، كقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾[10]، فمهتدونَ خبرُ إِنَّ، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ، وكَذَا قولُهُ: "هوَ اسمٌ " خبرُ المبتدإِ، وهوَ الأَمرُ لاَ جوابٌ.

فائدة: إذا عَلِمْتَ مَا تَقدَّمَ تَقرِيرُهُ في هذا البابِ، عَلِمْتَ حُسْنَ قَوْلِي في الأَلفيَّةِ الَّتي سَمَّيْتُها الفَرِيدَةَ[11]:

كَلاَمُنَا قَوْلٌ[12] مُفِيدٌ يُقْصَدُ ... وَعِنْدَنَا الكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدُ
فَإِنْ عَلَى مَعْنىً بِهَا قَدْ[13] دَلَّتِ ... وَاقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ
فِعْلٌ، وَإِلاَّ فَهْيَ اسْمٌ وَالَّتي ... بِغَيْرِهَا حَرْفٌ وَسِمْ بِالفَضْلَةِ

---

(١) في ت: عن، وهو تحريف.
(٢) في ر، ت، ق: اسم وفعل، الواو زائدة.
(٣) في ر، د: فهم، وهو تحريف.
(٤) في د: وفعل، بزيادة الواو.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/١٧٢.
(٦) في د: بما، وهو تحريف.
(٧) شرح العمدة ١٠٤.
(٨) ساقطة من د. وفي ت: الخبر.
(٩) في ت، ق، د: أو، بدلا من: و.
(١٠) البقرة ٧٠. وينظر مغني اللبيب ٨٤٩.
(١١) تنظر الأبيات في المطالع السعيدة ١/٨٢، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤.
(١٢) في ت: لفظ.
(١٣) ساقطة من ر، ت.

فَالاِسْمُ سَمٌ بِالجَرِّ وَالإِسْنادِ (لَهُ وَتَعْرِيفٌ وأَنْ تُنَادي)[1]
وَالفِعْلُ مَا ضَارعَ بالسِّينِ وَلَمْ وَتَاءِ أُنْثَى سُكِّنَتْ مَاضٍ فَعَمْ[2]
وَالأَمْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعْ قَبولِ يَاءِ مَنْ تُخاطِبُ
وَمُشْبِهُ الثَّلاثِ مَا هَذي حَوَى كَصَه سُمِّيَ فِعْلٌ وَشَتَّانِ وَوَا
وَمَا حَوَى ثَلاَثَةً فَهُوَ الكَلِمْ وَالجُمْلَةُ اثْنَيْنِ وَقَيْدُ مَا التُزِمْ

(١) (له وتعريف وأن تنادي) ساقطة من ت.
(٢) في المطالع السعيدة ٩٣/١: كعم.

بابُ المعربِ والمبنيِّ

ترجمَ في الكافيةِ الكبرى بـــ" بابِ الإعرابِ والبناءِ "[1].

قولُ الألفيَّةِ:

والاسمُ منهُ معربٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْنِي[2]

فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابن هشام: "كانَ ينبغي[3] أَنْ يُبَيِّنَ أَوَّلاً: ما[4] الإعرابُ والبناءُ[5] ؟ لأَنَّ المعربَ والمبنيَّ مشتقانِ منهما، والمشتقُّ منهُ سابقٌ على المشتقِّ. "وقالَ أَبو حيان: "أَهملَ[6] هنا بيانَ الإعرابِ والبناءِ "[7]. قلتُ: وكذا في الكافيةِ الكبرى[8]، وبَيَّنَها في التسهيلِ، فقالَ: "الإعرابُ: ما جِيءَ بِهِ لبيانِ مقتضى العاملِ (من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ. والبناءُ: ما جِيءَ بِهِ لا لبيانِ مقتضى العاملِ)[9] من شبهِ الإعرابِ، وليسَ حكايةً أو اتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين"[10]. وفي العمدةِ فقالَ: "الإعرابُ ما جلبتْهُ العواملُ في آخرِ الاسمِ الذي لا يشبهُ الحرفَ من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، وفي آخرِ الفعلِ المضارعِ من رَفْعٍ ونَصْبٍ(١٢/ب) وجَزْمٍ "[11]. ثُمَّ ظهرَ لي أَنَّهُ لم يُخلِ الأَلفيةَ من ذلكَ، فإِنَّهُ قالَ فيما سيأتي: "والرفعُ والنصبُ اجْعَلَنْ إعرابا ... إلى آخرِهِ "[12]، فأَشارَ إلى أَنَّ الإعرابَ نفسُ الحركاتِ والجزمِ، وهذا عينُ الإعرابِ على رأْيِهِ كالجمهورِ.

الثاني: قيلَ: ليسَ في كلامِهِ ما يدلُّ على انحصارِ الاسمِ في القسمينِ: بل رُبَّمَا يشعرُ كلامُهُ بثبوتِ الواسطةِ[13]، وهوَ لا يقولُ بها، بخلافِ قولِ الكافيةِ: "وهوَ معربٌ ومبنيٌّ "[14]. وأجابَ ابنُ قاسمٍ: "بأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ المبنيَّ ما أَشبَهَ[15] الحرفَ، ثُمَّ قالَ:

ومعربُ الأسماءِ ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ...[16]

عُلِمَ أَنَّهُ لا واسطةَ بينهما. "[17]

(الثالث: حَصْرُهُ[18] سببَ[19] البناءِ في شبَهِ الحرفِ)[20]، نازَعَ فيهِ أَبو حيان، بأَنَّ الناسَ

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٧٤.

(٢) الألفية ١٠، شرح ابن عقيل ١/٢٨.

(٣) في ق: ينبغي له.

(٤) ما: ساقطة من د.

(٥) في ق: وما البناء.

(٦) في ق: أبهم وهو تحريف.

(٧) منهج السلك ٥.

(٨) الكافية الشافية ١/١٧٤.

(٩) من (من حركة..) إلى (.. العامل) ساقطة من ق.

(١٠) التسهيل ٧، ١٠ وينظر الهمع ١/٤٥.

(١١) شرح العمدة ١٠٧.

(١٢) الألفية ١٠، شرح ابن عقيل ١/٤١.

(١٣) في ق: ثبوتا بواسطة، وهو تحريف.

(١٤) الكافية ٢، شرحها للرضي ١/١٦.

(١٥) في ر، ت، د: ما شبه.

(١٦) الألفية ١٠.

(١٧) شرح الألفية ١/ ٤٩، ٥٠، ٥٥.

(١٨) في ر: حصر.

(١٩) في ق. سلب، وهو تحريف.

(٢٠) من (الثالث..) إلى (.. الحرف) ساقطة من ت.

ذكروا للبناءِ أسبابًا غيرَهُ، كالوقوعِ موقعَ المبنيِّ، ومُضَارَعَةِ[١] هذا، والإضافةِ إلى مبنيٍّ، والخروجِ عن النَّظيرِ[٢]. وأجيبَ: بأنَّهُ لم ينفردْ بذلكَ، فقد[٣] نقلَهُ جماعةٌ عن ظاهرِ كلامِ سيبويهِ، ونقلَهُ ابنُ القواسِ[٤] عن أبي علي الفارسي[٥] وغيرِهِ، ونقلَهُ غيرُهُ[٦] عن أبي البقاء[٧] في التَّلقينِ[٨]، ورأيتُهُ [فيهِ، ونقلَهُ صاحبُ البسيط[٩] عن أبي الفتحِ، ورأيتُهُ][١٠]

أنا في الخصائصِ لابنِ جني، وعبارتُهُ: إنَّما سببُ بناءِ الاسمِ مشابهتُهُ للحرفِ لا غيرُ[١١]. ورأيتُهُ أيضًا في الجملِ للزجاجي[١٢]، وعبارتُهُ: وجميعُ ما بُنِيَ من الأسماءِ (فإنَّما بُنِيَ لمضارعتهِ الحروفَ[١٣]. [ورأيتُهُ في الأصولِ لابنِ السراج[١٤] وعبارتُهُ: العلةُ التي بُنيتْ لها الأسماءُ هو وقوعُها موقعَ الحروفِ ومضارعتُها لَهَا[١٥]][١٦]. وقالَ ابنُ العطَّار[١٧] في تقييدِ الجملِ: وأمَّا ما بُنِيَ من الأسماءِ)[١٨] فإنَّما بُنِيَ[١٩] لشَبَهِهِ[٢٠] بالحرفِ. ثُمَّ حكَى كلامَهُم في البناءِ للخروجِ عن الشَّبَهِ على

---

(١) في ق: ومن منازعة، بدلا من: ومضارعة، وهو تحريف.

(٢) منهج السالك٦.

(٣) في ق: بعد، وهو تحريف.

(٤) هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي المتوفى سنة ٦٩٦هـ، تلخيص معجم الآداب في معجم الألقاب ٢١٠/٤.بغية الوعاة ٩٩/٢.كشف الظنون ١٥٦/١.

(٥) ينظر رأي الفارسي في المسائل العسكريات ١٤٣، ١٥٣.

(٦) ساقطة من ر.

(٧) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحو الحنبلي المتوفى سنة ٦١٦هـ، أنباه الرواة ١١٦/٢ – ١١٨. نكت الهميان ١٧٨ – ١٨٠. بغية الوعاة ٢/ ٣٨ – ٤٠.

(٨) ذكر الدكتور خليل بنيان في مقدمته لكتاب اللباب ٤٤/١ انه من الكتب المفقودة.

(٩) هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي ويعرف بابن العلج، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، البحر المحيط ٤٧/٧. طبقات النحاة واللغويين ٢٩٨. بغية الوعاة ٣٧٠/٢.

(١٠) من (فيه..) الى (.. ورأيته) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، س، م، ظ وما أثبته من د.

(١١) الخصائص ١٧٩/١.

(١٢) هو عبد الرحمن بن إسحق ويعرف بالزجاجي أبو القاسم المتوفى سنة ٣٣٧هـ، أنباه الرواة ١٦٠/٢ – ١٦١. وفيات الأعيان ١٣٦/٣. بغية الوعاة ٧٧/٢.

(١٣) الجمل ٢٦٤.

(١٤) هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر بن السراج أحد أئمة الادب والعربية، توفى سنة ٣١٦هـ، طبقات النحويين واللغويين ١١٢ - ١١٤. وفيات الأعيان ٣٣٩/٤ - ٣٤٠. بغية الوعاة ١٠٩/١ - ١١٠.

(١٥) الأصول ٥٣/١.

(١٦) من (ورأيته..) الى (.. لها) ساقطة من الأصل ر، ت، س، م، ظ، وما أثبته من د.

(١٧) هو محمود بن محمود بن أحمد البابرتي أكمل الدين الحنفي المتوفي سنة ٧٨٦هـ. بغية الوعاة ٢٣٩/١ – ٢٤٠. شذرات الذهب ٢٩٣/٦. معجم المؤلفين ٢٩٨/١١.

(١٨) من (فإنما..) الى (.. الأسماء) ساقطة من ق. (١٩) في ق: يبنى.

(٢٠) في: ر، ت: لمشابهته.

ضربين[١]: لفظي ومعنوي، فاللفظي نحو: "كَمْ " لأنها أَشبهَتْ " هَلْ " لكونهَا على حرفينِ. والمعنوي: أَنْ يتضمَّنَ معنى الحرفِ، أو يكون مفتقرًا إلى ما بعدَهُ. وهذا مذهبُ الحذّاقِ من النحويينَ[٢]. انتهى. وقالَ المصنِّفُ في شرحِ العمدةِ: "جَعْلُ شبَهِ الحرفِ سببًا لبناءِ[٣] الاسمِ أَوْلَى من غيرِهِ، لأَنَّ[٤] اعتبارَهُ مغنٍ عن اعتبارِ غيرِهِ، واعتبارَ غيرِهِ لا يُغني[٥] عن اعتبارِهِ "[٦].

الرابع: قالَ ابنُ هشام: "أُورِدَ على الحصرِ في شَبَهِ الحرفِ " أيٌّ " الموصولةُ[٧]، وبابُ "حذامِ" وما بُنِيَ لإضافته إلى مبنيٍّ، فإنَّها لم تُشْبِهِ الحرفَ ولا تَضَمَّنَتْ معناهُ. قالَ: ولَهُ أَنْ يقولَ في بابِ "حذامِ "[٨]: إنَّهُ مُتَضَمِّنٌ معنى تاءِ التأنيث، إذ أَصلُ حَذامِ: حاذِمَةٌ[٩]، ولا يصحُّ أَنْ يُحْمَلَ قولُهُ في " أيٌّ " على قولِ الخليل بإعرابِها، لأَنَّهُ صرَّحَ في هذا[١٠] الكتابِ وغيرِهِ بغيرِ ذلكَ. قالَ: وإنْ أُجيبَ عن الثالث بأنَّ المرادَ المبنيُّ لزومًا فباطلٌ، لأنَّ القسمةَ[١١] في كلامِهِ تكونُ[١٢] إذن[١٣] غيرَ حاصرةٍ[١٤]، إذ يصيرُ التقديرُ: والاسمُ منهُ معربٌ ومنهُ مبنيٌّ لزومًا، ويبقى[١٥] منهُ مبنيٌّ جوازًا". كذا ذَكَرَهُ في شرحِ الأَلفيةِ، لكنَّهُ اعتمدَ هذا الجوابَ في شرحِ التسهيلِ، فقالَ: "كلامُ المصنِّفِ فيما يوجبُ البناءَ، لا في مطلقِ[١٦] سببِ البناءِ".

الخامس: أنَّهُ احترَزَ بقولِهِ: "مُدْني" عَمَّا عارضَهُ[١٧] معارِضٌ[١٨]، كما قالَ في الكافيةِ الكبرى:

ما لَمْ يُعارِضْ شَبَهُ الحرفِ بِمَا   يَحْمِي عَنِ البِنَا كـ " أيٍّ" فَاعْلَمَا[١٩]

وقالَ في شرحِها: "إنَّها وإنْ أشبهَتِ الحرفَ في كونها شرطًا واستفهامًا وموصولةً، إلاَّ أَنَّها لَزِمَتِ الإضافةَ، فَرُدَّتْ إلى الأصلِ، وهو الإعرابُ "[٢٠]. وقد اعترضَ عليهِ أَبو حيان بـ" لدن "، فإنَّها ملازمةٌ للإضافة، بلْ هيَ أقوى من " أَيٍّ " فيها، فإنَّها لا تنفكُّ عنها لفظًا، وهي مبنيةٌ "[٢١]. وقد ذكَرَ بعضُهُم: أَنَّ " أَيًا " إنَّما أُعربَتْ تنبيهًا على الأصلِ، ليُعْلَمَ أَنَّ أَصلَ المبنيَّاتِ الإعرابُ، كما صحَّحُوا بعضَ[٢٢] الأسماءِ والأفعالِ التي وجبَ إعلالُها تنبيهًا على أَنَّ الأصلَ فيها التصحيحُ.

---

(١) في ق: بشبهه، وهو تحريف.
(٢) ينظر هذه المسألة في الهمع ١/٤٨ – ٤٩. الأشباه والنظائر ٢/٢٥. المطالع السعيدة ١/١٠١ – ١٠٢.
(٣) في ر: لابناء، وهو تحريف.
(٤) في ت: ولأن.
(٥) في ر: لا غنى.
(٦) شرح العمدة ١١٠، وينظر المطالع السعيدة ١/١٠٣.
(٧) في ق: الموصول.
(٨) في ر: حذاب، وهو تحريف.
(٩) في ر، د: حذامة، وهو تحريف. وينظر اللسان (حذم).
(١٠) في ق: بهذا بدلا من في هذا، وهو تحريف.
(١١) في ق: القسم، وفي د: المراد.
(١٢) في ق، د: يكون، وهو تصحيف.
(١٣) في ق: إذا.
(١٤) في ر، م: حاضرة، وهو تصحيف.
(١٥) في ر: وبقي.
(١٦) في ق: مطلوب.
(١٧) في ر: عن معارضة بدلا من: عما عارضه.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) شرح الكافية الشافية ١/٢١٥.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٠.
(٢١) ينظر هذا الاعتراض في الهمع ١/٤٩.
(٢٢) ساقطة من ق.

وبهذا جزمَ ابنُ الأنباري[١] في لمعِ الأدلَّة[٢]. وأجابَ ابنُ هشام: بأنَّ الإضافةَ التي يحسنُ اعتبارُها، هي الإضافةُ القياسيَّةُ كإضافةِ " أيٍّ " فإنَّها إضافةٌ إلى المفردات، وقد تنفكُّ لفظًا، كما هو(١٣/أ) قياسُ الإضافةِ، بخلافِ إضافةِ " لدن " فإنَّها لازمةٌ لفظًا، وبخلافِ إضافةِ " إذ، وإذا وحيثُ " فإنَّها إلى الجملِ.

[السادس: قالَ صاحبُ البسيط: اعتُرِضَ بأنَّ هذه العلَّةَ يقتضي وضعُ الحرفِ قبلَ وضعِ الاسمِ المبنيِّ، لأنَّهُ لو لم يتقدَّمْ، وضعُهُ لَمَا تحقَّقَتْ علَّةُ البناءِ في المبنيّ، لعدمِ تصوُّرِهِ أوَّلاً قبلَ تصوُّرِ الاسمِ الذي بُنِيَ لأجلِهِ. قالَ: والجوابُ: أنَّهُ لا يلزمُ ذلكَ، لجوازِ أنَّ الواضعَ تصوَّرَهَا في الذهنِ وَوَضَعَها في الخارجِ على نحوِ ما تصوَّرَها في الذهنِ ووضعَها في الخارجِ][٣].

قولُ الكافيةِ: "فالمعربُ: المركَّبُ الذي لم يُشْبِهْ مبنيَّ الأصلِ "[٤]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: أنَّهُ قدَّمَ حدَّ المعربِ على حدِّ الإعرابِ. قيلَ: وكانَ اللائقُ عكسُهُ[٥]، لأنَّ المشتقَّ منهُ سابقٌ على المشتقِّ. لكن قالَ ابنُ فلاح في المغني: "إنَّ النَّاسَ في ذلكَ فريقان، وإنَّ مَنْ قدَّمَ حدَّ[٦] المعربِ نظرَ إلى أنَّهُ محلُّ الإعرابِ، ولا يقومُ العرضُ[٧] دونَ محلِّه، فتقديمُهُ بمنزلةِ تقديمِ المحلِّ على الحالِّ "[٨].

الثاني: قالَ الرضي: "لفظُ المركَّبِ يُطلَقُ على شيئين: على أَحدِ الجزئينِ، أو الأجزاءِ بالنظرِ إلى الآخرِ، وعلى المجموعِ. ومرادُ المصنِّفِ: المعنى الأوَّلُ، وليسَ بمرضيٍّ، لأنَّ المركَّبَ في اصطلاحِهِم في المجموعِ أَشهرُ منهُ في كلِّ واحدٍ من جزئَيْهِ[٩] أو أجزائِهِ، فيوهِمُ أنَّ المعربَ لا يكونُ إلاَّ مركَّبًا من شيئينِ فصاعدًا، كخمسةَ عشرَ ونحوِهِ، وهذا من دأبِ المصنِّفِ يوردُ في حدودِ هذهِ المقدمةِ[١٠] ألفاظًا غيرَ مشهورةٍ في المعنى المقصودِ، اعتمادًا منهُ على العنايةِ، وينبغي أنْ يختارَ في الحدودِ والرسومِ أوضحَ الألفاظِ في المعنى المرادِ، ويحترزَ عن الألفاظِ المشتركةِ، فكيفَ باستعمالِ لفظٍ هوَ في غيرِ المعنى المقصودِ أظهرُ "[١١] ؟ وكذا قالَ في المتوسط: "في قولِهِ " المركَّبُ " تساهلٌ، لأنَّ المركَّبَ[١٢] من حيثُ هوَ مركَّبٌ قد يكونُ مبنيًّا، لكنَّ مرادَهُ جزءُ المركَّبِ، أي[١٣]: المعربُ الذي ركِّبَ معَ غيرِهِ "[١٤].

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو البركات، كمال الدين المتوفى سنة ٥٧٧هـ، أنباه الرواة ٢/١٦٩ - ١٧١. وفيات الأعيان ٣/١٣٩ - ١٤٠. بغية الوعاة ٢/٨٦ - ٨٨.

(٢) لمع الأدلة ١٠٦ - ١٠٧، وينظر الهمع ١/٤٩.

(٣) من (السادس..) إلى (.. في الخارج) ساقطة من الأصل، ر، ق، ت، س، م، ظ، وما أثبته من د.

(٤) الكافية ٢، شرحها للرضي ١/٢٢.

(٥) في د: عليه، وهو تحريف.

(٦) في ق: هذا، وهو تحريف.

(٧) في ر: الغرض، وهو تصحيف.

(٨) المغني لابن فلاح ورقة ٩.

(٩) في ت، د: جزئه.

(١٠) يعني الكافية.

(١١) شرح الكافية ١/١٦.

(١٢) ساقطة من د.

(١٣) ساقطة من د.

(١٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٢٧.

الثالث: قالَ الرضي أيضًا: "ليس[(١)] كلُّ مركَّبٍ إلى غيرِه، غيرَ مشابهٍ لمبنيِّ الأصلِ: معربًا، بَلْ المركَّبُ إلى عاملِه، ألاَ تَرَى أنَّ المضافَ مركَّبٌ إلى المضافِ إليه، ولا يستحقُّ بهذا[(٢)] التَّركيبِ إعرابًا، وكذا التابعُ مَعَ متبوعِه، وكذا أسماءُ الحروفِ الموجودةِ في أوائلِ السورِ، نحوُ: "حم " و"يس "[(٣)]. قالَ في المتوسط: "فليرد بـ" المركَّب"[(٤)] الإسنادي "[(٥)].

الرابع: قالَ الرضي: "مبنيُّ الأصلِ: شَمِلَ[(٦)] الفعلَ، فإنَّ أصلَ جميعِ الأفعالِ: البناءُ. فيردُ عليهِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والمصدرُ، وجميعُ بابِ[(٧)] ما لا ينصرفُ، فإنَّها مشبهةٌ للفعلِ، وهيَ معربةٌ. وتخصيصُ مبنيِّ[(٨)] الأصلِ بالحرفِ والفعلِ الماضي والأمرِ على ما فَسَّرَ بِهِ الشَّرحَ، اصطلاحٌ مجددٌ[(٩)] منهُ وليسَ بالمشهورِ "[(١٠)].

الخامس: قالَ النيلي: "ما لا ينصرفُ واردٌ على تفسيرِهِ أيضًا، فإنَّهُ لم يُشْبِهِ المضارعَ،

ولا بُدَّ، بلْ أشبَهَ الماضِي والأمرَ أيضًا في تحقُّقِ[(١١)] الفرعيتينِ. قالَ: ويُجابُ: بأَنَّ ذلكَ الشَّبَهَ[(١٢)] لأمرٍ[(١٣)] لا يختصُّ بالفعلِ، فإنَّ العجمةَ والتَّركيبَ والتَّعريفَ مثلاً، لا مدخلَ لَهَا في الفعلِ، والمرادُ شَبَهٌ من وجه يختصُّ[(١٤)] بِهِ الفعلُ، أو الحرفُ غيرَ جهةِ كونِه عاملاً. وبهذا القيدِ[(١٥)] يخرجُ[(١٦)] اسمُ الفاعلِ". وقالَ في المتوسط: "المرادُ المشابهةُ الموجِبَةُ للبناءِ "[(١٧)].

السادس: قالَ السيد ركن الدين: "يَرِدُ عليهِ نفسُ" مبنيِّ "الأصلِ، كـ"قامَ" في: قامَ زيدٌ، فإنَّهُ يصدقُ عليهِ أَنَّهُ مركَّبٌ لم يُشْبِهْ مبنيَّ الأصلَ، لامتناعِ مشابهةِ الشَّيءِ لنفسه"[(١٨)] قالَ: "وجوابُهُ: أَنْ نقولَ[(١٩)] لَمَّا دلَّ الحدُّ على أَنَّ المعربَ لم يشبهْ مبنيَّ الأصلِ، كانت دلالتُهُ على أَنَّهُ ليسَ بمبنيٍّ[(٢٠)] الأصلِ أَوْلَى، ولأَنَّ تقديرَ الحدِّ الاسمُ المركَّبُ، لأَنَّهُ في صنفِ الأسماءِ، وعلى هذا لا يتوجَّهُ الأشكالُ[(٢١)]"[(٢٢)]. واعتمدَ الرضي هذا[(٢٣)] الأخيرَ[(٢٤)]. وقد أجابَ بِهِ المصنِّفُ نفسُهُ في أَماليهِ[(٢٥)].

---

(١) ساقطة من ر، ت، وفي ق: ليس.
(٢) في ر، ت، د: هذا.
(٣) شرح الكافية ١/١٦.
(٤) في ت: التركيب.
(٥) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٢٨.
(٦) في ق: يشمل.
(٧) ساقطة من د.
(٨) إلى هنا تنتهي نسخة م.
(٩) في ت: المحدد، وهو تحريف.
(١٠) شرح الكافية ١/١٦.
(١١) في ر، د، ظ: تحقيق.
(١٢) في ر، ت: أشبه.
(١٣) في ق: الأمر، وهو تحريف.
(١٤) في ق: تختص، وهو تصحيف.
(١٥) في ق: ولهذا القبه، وهو تحريف.
(١٦) في د: يحصل، وهو تحريف.
(١٧) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٢٨.
(١٨) المصدر نفسه ١/٢٧.
(١٩) في ر، ق، د: يقول، وما أثبته موافق المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٢٧.
(٢٠) في ق: بمعنى، وهو تحريف.
(٢١) في د: الإمكان، وهو تحريف.
(٢٢) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٢٧.
(٢٣) في ق: هنا.
(٢٤) شرح الكافية للرضي ١/١٧.
(٢٥) أمالي ابن الحاجب ورقة ١٧٠، وهذه الأمالي حققها الأستاذ محمود عبد حسو رسالة دبلوم من معهد إحياء التراث العربي والإسلامي.

السابع: "أُوردَ عليه: المنادَى المفردُ المعرفةُ، فإنَّهُ يصدقُ عليه، أَنَّهُ مركَّبٌ لم يشبهْ مبنيَّ الأصلِ، بما ذُكِرَ "[١]. وأَجابَ في المتوسط: "بمنعِ كونِهِ لم يُشْبِهْ ذلكَ[٢]، فإنَّهُ مشابِهٌ للكافِ في (أدعوكَ) الذي هو مشابِهٌ للكافِ(١٣/ب) في (ذلكَ) و(إيَّاكَ) فيكون مشابهًا للكافِ في (ذلكَ) و(إيَّاكَ)، لأَنَّ المشابهَ للمشابهِ للشيءِ مشابِهٌ لذلكَ الشيءِ. (قالَ: فإنْ قيلَ لا نُسَلِّمُ أَنَّ المشابهَ للمشابهِ لشيءٍ مشابِهٌ لذلكَ الشيءِ)[٣] لجوازِ تغايرِ المشابهتينِ[٤]. قُلْنَا: لا تغايرَ - هُنَا - فإنَّ وجْهَ المشبَّهَ فيهما الإفرادُ والخِطَابُ. قالَ: ولو قيلَ ابتداءً - إنَّهُ بُنِيَ[٥] لمشابهتِهِ كافَ (ذلكَ) و(إيَّاكَ) من غيرِ اعتبارِ الوسطِ، لكانَ جيدًا، ولم يتوجَّهِ النقضُ المذكورُ أصلاً "[٦].

الثامن: قالَ النجم سعيد: "يَرِدُ عليهِ نحوُ قولِنا: (غاق) صوتُ الغرابِ فإنَّ (غاق) هنا مركَّبٌ، وهوَ المبنيُّ. " وجوابُهُ: أَنَّ التَّركيبَ هنا بالإسنادِ إلى اللفظِ، والمرادُ بالتركيبِ الموجبُ للإعرابِ ما وقعَ الإسنادُ فيهِ إلى المعنى.

التاسع: أُوردَ عليهِ " أيٌّ " في نحوِ[٧]: (اضربْ[٨] أيَّهم قامَ) فإنَّها معربةٌ، معَ أَنَّها أشبهتْ مبنيَّ الأصلِ وأَجابَ المصنِّفُ في أَماليهِ: "بأَنَّ لزومَ الإضافةِ التي هيَ مِنْ خواصِّ الأسماءِ غَلَبَ جهةَ الشَّبَهِ ومنعَ أثرَهُ، فكانَ[٩] الشَّبَهُ كالمنتفي "[١٠].

العاشر: مَشَى على أَنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ غيرُ معربةٍ، وصرَّحَ[١١] في حدِّ[١٢] المبنيِّ، بأنَّها مبنيةٌ[١٣]، وهذا رأيُ ابنِ مالكٍ أيضًا، والذي رجَّحَهُ صاحبُ الكشافِ[١٤] أنَّها معربةٌ. وفي قولٍ ثالثٍ: إنَّها واسطةٌ لا معربةٌ ولا مبنيةٌ، وهذا القولُ صحَّحَهُ أبو حيان، وهو المختارُ عندي. ويدلُّ لإخراجِها عن حيِّزِ المبنياتِ، أَنَّ أَواخرَها تُسَكَّنُ بعدَ ساكنٍ كـ " قاف "، " سين "، " صاد "[١٥] وليسَ في المبنياتِ ما يكونُ كذلكَ[١٦].

قولُ الكافيةِ: "وحكمُهُ أَنْ يختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ لفظًا أوْ تقديرًا "[١٧].

فيهِ أُمورٌ:

---

(١) ينظر هذا الإيراد في المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ٢٨/١.

(٢) يعني مبني الأصل.

(٣) من (قال..) إلى (.. الشيء) ساقطة من ق.

(٤) في الأصل ت، س:المتشابهين، وفي ظ:المشابهين، وما أثبته من ر، ق، د.

(٥) في ر، ت: مبني، وفي ق: ثني وهو تحريف.

(٦) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ٢٩/١ - ٣٠.

(٧) في ق: يورد في، بزيادة يورد.

(٨) في ق: لضرب، وهو تحريف.

(٩) في ق: وكان.

(١٠) تنظر أمالي ابن الحاجب ورقة ١٩٦.

(١١) في ت: وصرح به.

(١٢) في ق: وجه، وهو تحريف.

(١٣) الكافية ١١، شرحها للرضي ٢/٢.

(١٤) أي الزمخشري.

(١٥) صاد، ساقطة من ق.

(١٦) ينظر هذه المسألة في المطالع السعيدة ١٠٦/١ - ١٠٧، والهمع ٥٧/١.

(١٧) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٧/١.

أحدُها[١]: "أَنَّ هذا الذي جعلَهُ حكمًا للمعربِ[٢]، جعلَهُ سائرُ النُّحاةِ حدًّا لَهُ، فقالوا[٣]: المعربُ: الذي يختلفُ آخرُهُ ... إلى آخرِه "[٤]. وقد قالَ المصنِّفُ في الشرحِ: إِنَّهُ عَدَلَ عنهُ لأَنَّهُ تعريفٌ للشيءِ بِمَا هُوَ أَخفَى، لأَنَّ الغرضَ من تعريفِ[٥] المعربِ، أنْ يثبتَ لَهُ هذا الحكمُ (وهوَ اختلافُ آخرِهِ باختلافِ العواملِ، وإثباتُ هذا الحكمِ)[٦] لَهُ إنَّما يكونُ بعدَ العلمِ بِهِ، فلزمَ الدورُ[٧]. وأَجابَ صاحبُ المتوسط " بمنعِ أَنَّ الغرضَ ذلكَ، لجوازِ أَنْ يُعْرَفَ لَهُ هذا الحكمُ باستعمالِ العربِ، بل الغرضُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ المعربَ على أيِّ نوعٍ يُطْلَقُ بعدَ أنْ عُرِفَ أَنَّهُ يختلفُ آخرُهُ باختلافِ العواملِ "[٨].

الثاني: قيلَ: المبنيُّ أيضًا يختلفُ[٩] تقديرًا، نحوُ: جاءني هؤلاءِ[١٠]، ورأيتُ هؤلاءِ[١١]. وأَجابَ الرضي: "بأَنَّ المعربَ الذي يُقَدَّرُ[١٢] فيهِ الإعرابُ، يكونُ التقديرُ على حرفِهِ الأخيرِ، والمبنيُّ لا يُقَدَّرُ الإعرابُ على حرفِهِ الأخيرِ، إذ المانعُ من الإعرابِ في جملتِه لا في آخرِهِ، وإنَّما يُقَدَّرُ[١٣] في محلِّهِ، فيقالُ: هؤلاءِ، في محلِّ رفعٍ، أي: في موضعِ[١٤] الاسمِ المرفوعِ"[١٥].

الثالث: عَبَّرَ ابنُ فلاحٍ في المغني بقولِهِ: "تختلفُ[١٦] هيئةُ آخرِهِ. وقالَ: إنَّما قلنا: (هيئة) لأَنَّ الآخِرَ لا يختلفُ، إنَّما يرجعُ الاختلافُ إلى الهيئةِ "[١٧].

قولُها: "الإعرابُ ما اختلَفَ آخرُهُ بِهِ ليدلَّ على المعاني المُعْتَوِرَةِ[١٨] عليهِ".[١٩] فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ الرضي: "يدخلُ في عمومِ لفظِهِ " مَا "[٢٠] العاملُ، فإنَّهُ شيءٌ اختلفَ آخرُ المعربِ بِهِ، لأَنَّ الاختلافَ حاصلٌ من العاملِ بالآلةِ[٢١] التي هيَ الإعرابُ، فهما كالقاطعِ والسِّكِّينِ. قالَ: ويمكنُ الاعتذارُ عن المصنِّفِ بأَنَّ: باءَ الاستعانَةِ: دخولُها في الآلةِ أكثرُ منهُ في المُوجِدِ "[٢٢] قلتُ: وأَحسنُ من هذا قولُهُ في الوافيةِ:

---

(١) في ت، ق: الأول.
(٢) في ر: للإعراب.
(٣) في ق: فقال.
(٤) ينظره في شرح الكافية للرضي ١/١٧.
(٥) في ر: التعريف، وهو تحريف.
(٦) من (وهو..) إلى (.. الحكم) ساقطة من ق.
(٧) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨، وشرحها للرضي ١/١٧.
(٨) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/٣٢.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/١٧.
(١١) ورأيت هؤلاء: ساقطة من ت.
(١٢) في ر: قدر، وفي ق: تقدر.
(١٣) في ق: وإنما لم تقدر، بدلا من: وإنما يقدر.
(١٤) في الأصل ر، ت، د، س، ظ: موقع، وما أثبته من ق.
(١٥) شرح الكافية ١/١٧.
(١٦) في الأصل ر، ق، د: يختلف، وهو تصحيف، وما أثبته من ت، س، ظ.
(١٧) المغنى لابن فلاح ورقة ١٠.
(١٨) في د: المعتبرة، وهو تحريف.
(١٩) الكافية ٢، شرح الكافية للرضي ١/١٨.
(٢٠) ساقطة من: ر، ت.
(٢١) في د: بالآية، وهو تحريف.
(٢٢) شرح الكافية ١/١٨.

إعرابُهُ ما اختلَفَ الآخِرُ بِهْ مِنْ حركات وحروف تَشْتَبِهْ[١]

الثاني: قالَ الحديثي[٢]: "لو كانَ الإعرابُ ما اختلَفَ آخِرُهُ به، من حركاتٍ وحروفٍ لكانَ متواطئًا، أو مشتركًا، وكلاهُما منتفٍ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّهُ يكونُ الإعرابُ شيئًا واحدًا، وهوَ القدرُ المشتركُ بينهما، فلا يتصوَّرُ فيه[٣] أنْ يختلفَ بِهِ آخِرُ المعربِ من حالٍ إلى (١٤/أ) حالٍ، وأمَّا الثاني: فلأنَّهُ[٤] لا ينقسمُ حينئذٍ باعتبارِ مدلولِهِ، لكن انقسمَ بقولِهِ: "وأنواعُهُ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ"[٥]. وقالَ النجم سعيد: "نقولُ[٦] بالأوَّلِ، وكونُهُ[٧] متواطئًا يقتضي أنْ يكونَ معنًى واحدًا غيرَ مختلفٍ في أفرادِهِ، لا أنْ لا يختلفَ[٨] بِهِ عندَ تحقيقِهِ في أفرادِ أمرٍ آخرَ".

الثالث: قالَ النجم سعيد: "هذا التَّعريفُ لا يصدقُ على إعرابِ المعربِ في أوَّلِ تركيبِهِ، إذ لا اختلافَ إلاَّ عندَ التبدُّلِ." وأُجيبَ: بأنَّهُ اختلافٌ عن السُّكونِ الذي كانَ عليهِ قبلَ التركيبُ. واعتُرِضَ، بأنَّ المبنيَّ على حركةٍ أيضًا كذلكَ[٩]. قالَ الرضي: "فإنْ قالَ المصنِّفُ: أردتُ ما يكونُ بِهِ الاختلافُ، إذا[١٠] كان. قيلَ: العبارةُ الصحيحةُ عن مثلِ هذا المرادِ: ما يختلفُ آخرُهُ، لا ما اختلَفَ "[١١].

الرابع: اعتُرِضَ على الحدِّ بكسرِ الآخِرِ لأَجلِ ياءِ الإضافةِ وياءِ النسبةِ، وفتحِهِ لأَجلِ تاءِ[١٢] التأنيثِ[١٣]. وأَجابَ الرضي: "بأنَّ الإعرابَ الذي كانَ على الآخِرِ، انتفَى لأَجلِ ياءِ الإضافةِ من غيرِ انتقالٍ إلى شيءٍ آخَرَ، وانتفَى لأَجلِ ياءِ[١٤] النسبةِ وتاءِ التأنيثِ، وانتقلَ إلى الياءِ والتاءِ بتركُّبِهِمَا مَعَ الاسمِ، وهذا تغييرٌ[١٥] في الآخِرِ، وكذا[١٦] في ألفِ المثنَّى ويائِه، وواوِ الجمعِ ويائِه. وذلكَ لأَنَّ الإعرابَ ما اختلفَ آخرُ المعربِ بِهِ، والمعربُ كما تقدَّمَ هوَ المركَّبُ مع عاملِهِ، ولا يدخلُ العاملُ في المضافِ إلى الياءِ والمنسوبِ والمؤنَّثِ بالتاءِ والمثنَّى والمجموعِ إلاَّ بعدَ لحاقِ الأحرفِ[١٧] المذكورةِ بها، لأَنَّكَ أخبرتَ مثلاً، في قولِكَ: جاءني مسلمانِ، عن المثنَّى، ولم

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية (لابن الحاجب) ١٢٩.

(٢) هو ركن الدين علي بن الفضل الحديثي المتوفى سنة ٧١٥هـ. له شرح على كافية ابن الحاجب ومنه نسخة خطية في باريس تحت رقم ٤٠٥٦، كشف الظنون ١٣٧٦/٢. بروكلمان ٣٢٢/٥. مقدمة شرح الوافية نظم الكافية ٣٥.

(٣) فيه: ساقطة من ر.

(٤) في ر، د: فانه.

(٥) الكافية ٢، شرح الكافية للرضي ٢٣/١.

(٦) في ت: تقول، وفي ق، د: يقول، وكلاهما تصحيف.

(٧) في ت: لكونه بدلا من: وكونه.

(٨) في د: لان لا تختلف، بدلا من: لا أن لا يختلف.

(٩) في ق: لذلك، وهو تحريف.

(١٠) في ر، ظ: فإذا، وهو تحريف.

(١١) شرح الكافية ١٩/١، وفيه: آخره به.

(١٢) ساقطة من ر، د.

(١٣) شرح الكافية للرضي ١٨/١.

(١٤) ساقطة من ق.

(١٥) في ر، ت: بغير، وفي س: تغير.

(١٦) الواو: ساقطة من ت.

(١٧) في ت: الآخر، وهو تحريف.

تخبرْ[١] عن المفردِ ثم تُثَنِّيَهُ[٢]، وكذا البواقي، فقبلَ لحاقِ هذهِ الأحرفِ، كانَ الاسمُ مبنيًّا لعدمِ التَّركيبِ، فلم يختلفْ آخرُ المعربِ بهذهِ الأحرفِ "[٣].

الخامس: قيلَ: الحدُّ غيرُ جامعٍ، لأنَّ التَّغيُّرَ[٤] في نحوِ: مسلمانِ ومسلمونَ، ليسَ[٥] في الآخِرِ، إذ الآخِرُ هو النُّونُ[٦]. وأَجابَ الرضي: "بأَنَّ النُّونَ فيهما كالتَّنوينِ، فكما[٧] أَنَّ التَّنوينَ لعروضِهِ لم يخرجْ ما قبلَهُ عن أنْ يكونَ آخرَ الحرفِ، فكذا[٨] النُّونانِ[٩] "[١٠].

السادس: أُورِدَ عليهِ أيضًا. اثنا عشر[١١]، واثنتا عشرة "[١٢]، فإنَّ الإعرابَ فيهما في حشوِ الكلمةِ. وأَجابَ ابنُ جني في (الخاطريات)[١٣]: بأنَّ[١٤] الاسمينِ المضمومِ أحدهما إلى الآخَرِ بمنزلةِ المضافِ والمضافِ إليهِ[١٥]، بدليلِ قولِهم: خمسة عشر، فإنَّ تاءَ التأنيثِ أيضًا لا[١٦] تكونُ حشوًا[١٧]. وقالَ ابنُ هشام في حواشي التسهيلِ: الذي يظهرُ في الجوابِ: أَنَّ (عشر) حالٌّ محلَّ النُّونِ، والنُّونُ بمنزلةِ التَّنوينِ[١٨]، وهو لا يخرجُ ما قبلَهُ عن[١٩] أَنْ يكونَ آخرًا.

السابع: أُورِدَ عليهِ أيضًا المنقولُ في الوقفِ، نحوُ: هذا بَكُرْ، ومررتُ بِبَكِرْ، فإنَّ هذهِ حركةُ إعرابٍ[٢٠]، وهيَ في غيرِ الآخِرِ. وأَجابَ أَبو البقاء: بأَنَّهُ ليسَ مرادُهُم بالنَّقلِ أَنَّ حركةَ الإعرابِ نُقِلَتْ بالحقيقةِ إلى ما قبلَ الآخِرِ، لأنَّ الإعرابَ لا يكونُ في غيرِ الآخِرِ، وإنَّما المرادُ أَنَّهم جاءوا بحركةٍ تُشبِهُ حركةَ الإعرابِ. قالَ ابنُ هشام في حواشي التسهيل: "وهذا[٢١] خلافُ ظاهرِ عبارتِهم، بل الجوابُ: أَنَّ هذهِ حالةٌ عارضةٌ، والعارضُ لا يُعتَدُّ بِهِ".

الثامن: قيلَ: قد أحلُّوا الإعرابَ في غيرِ الآخِرِ في يَدٍ، ودَمٍ. وأجابَ ابنُ هشام: بالمنعِ، وفَرَّقَ بينَ الآخِرِ وبينَ اللَّامِ.

التاسع: ما ذكَرَهُ المصنِّفُ مبنيٌّ على أَنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، وهوَ وإنْ كانَ رأيَ ابنِ مالك وابنِ

---

(١) في ق، د: يخبر، وهو تصحيف.
(٢) في ت: تثنيته، وهو تصحيف، وفي ظ: تثنيه، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/١٨.
(٣) شرح الكافية للرضي ١/١٨.
(٤) في د: التغيير، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/١٨.
(٥) في د: وليس.
(٦) ينظره في شرح الكافية للرضي ١/١٨.
(٧) في ق: وكما.
(٨) في ر: فكذلك.
(٩) في ت: النون.
(١٠) شرح الكافية ١/١٨.
(١١) في د: اثني عشرة.
(١٢) في ت: واثنتا عشر، وساقطة من د.
(١٣) ذكر الدكتور فاضل السامرائي في كتابه ابن جني النحوي ٨٧: أنه من كتب ابن جني المخطوطة ومنه نسخة في مكتبة سليم آغا في الأستانة تحت رقم ٤/١٠٧٧.
(١٤) في د: وأن.
(١٥) ينظر الهمع ١/٤٣.
(١٦) ساقطة من ت.
(١٧) في ر: الا حشوا، وهو تحريف.
(١٨) ينظر الهمع ١/٤٣.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) في ر: بعدها زيادة وهي: نقلت بالحقيقة إلى ما قبل الآخر.
(٢١) في د قبلها زيادة وهي: الذى يظهر في الجواب.

هشام أيضًا، إلاّ أنّ[١] المنسوبَ لظاهرِ كلامِ سيبويهِ وللأكثرينَ مقابِلَهُ، وهوَ أنَّهُ معنويٌّ، واختارَهُ أبو حيان[٢]، وقوَّاهُ الرضي: بأنَّ البناءَ ضدُّهُ، وهوَ عدمُ الإخلافِ اتِّفاقًا. ولا يطلقُ البناءُ على الحركاتِ[٣].

العاشر: أَورَدَ ابنُ فلاح في المغني: "مَنْ "[٤] في[٥] الحكايةِ، فإنَّ آخِرَهَا يختلفُ، وليسَ ذلكَ بإعراب[٦].

الحادي عشر: (١٤/ب) أورَدَ أيضًا: تثنيةَ[٧] اسمِ الإشارةِ والموصول فإنَّها تختلفُ لاختلافِ العواملِ، وليسَ ذلكَ[٨] بإعرابٍ عندَ المحقِّقينَ، منهم المصنِّفُ. وهذهِ الإيراداتُ[٩]، ما عدا الأوَّلِ والثالثِ والأخيرِ واردةٌ[١٠] على قولِ الشذورِ: "الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ أوْ مقدَّرٌ يجلبُهُ العاملُ في آخرِ الاسمِ المتمكِّنِ والفعلِ المضارعِ "[١١]. وإنَّما لم يَرِدْ عليهِ الأخيرُ، لأنَّهُ يرى أنَّ التثنيةَ[١٢] المذكورةَ معربةٌ. ويختصُّ[١٣] بإيرادٍ وهوَ: أنَّ المضارعَ قد يعربُ في غيرِ الآخرِ[١٤]، وذلكَ في الأمثلةِ الخمسةِ، فإنَّ النُّونَ متصلةٌ بالضميرِ، وليسَ هوَ الآخِرَ، ولكن لكونِ الفاعلِ كالجزءِ من الفعلِ نُزِّلَ منزلتَهُ[١٥]. قالَ في شرحِ اللمحةِ: "فالأحسنُ أنْ يقالَ: في الآخرِ، أَوْ ما نُزِّلَ منزلتَهُ "[١٦]. قلتُ: وبهذا القيدِ يرتفعُ[١٧] إيرادُ[١٨] الأربعةِ السابقة.

قولُ الكافية: "والعاملُ ما بِهِ يتقوَّمُ المعنَى المقتضِي "[١٩]. قالَ الرضي: "فيهِ إيهامٌ، لأنَّ الظاهرَ في نحوِ: قامَ بِهِ، ويُقَوَّمُ بهِ: الإيجادُ، والمرادُ هنا الآلةُ، لأنَّ المقوِّمَ هو المتكلِّمُ "[٢٠].

قولُها: المبنيُّ: ما ناسبَ مبنيَّ الأصلِ[٢١]، أوْ وقَعَ غيرَ مركَّب "[٢٢]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ الرضي: "هذا الحدُّ لا يصحُّ إلاَّ لِمَنْ يعرِّفُ ما هيةَ المبنيِّ[٢٣] على الإطلاقِ ولا يعرِّفُ الاسمَ المبنيَّ، ولو لم يعرِّفْها لكانَ تعريفًا للمبنيِّ[٢٤] بالمبنيِّ، لأنَّهُ ذَكَرَ في حدِّ المبنيِّ لفظَ المبنيِّ[٢٥] "[٢٦].

---

(١) في د: لان، بدلا من: الا ان، وهو تحريف.
(٢) ينظر الهمع ١/ ٤٠ - ٤١.
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٤.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في د: وفي، بزيادة الواو.
(٦) المغنى لابن فلاح ورقة ١٠.
(٧) في ر: تثنية.
(٨) في ت: كذلك، وهو تحريف.
(٩) في ر، د: إيرادات.
(١٠) في ت: وارد، وهو تحريف.
(١١) شرح شذور الذهب ٣٣.
(١٢) في ر: الثنية.
(١٣) أي: شذور الذهب.
(١٤) في ق: الأخير.
(١٥) في د: منزلة، ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٩.
(١٦) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٩.
(١٧) في ت، ق: ترتفع.
(١٨) في ت: الإيرادات.
(١٩) الكافية ٢، شرحها للرضي ١/ ٢٥.
(٢٠) شرح الكافية ١/ ٢٥، وفيه: وتقوم به بدلا من: ويقوم به.
(٢١) في د: الأصول.
(٢٢) الكافية ١١، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢.
(٢٣) في د: الشيء المبني.
(٢٤) في ق: المبني، وهو تحريف.
(٢٥) لفظ المبني ساقطة من ت.
(٢٦) شرح الكافية ٢/ ٢.

الثاني: ذِكْرُ (أوْ)[١] في[٢] الحدودِ مذمومٌ، لأنَّها للترديدِ، وهوَ يُنَافِي[٣] التحديدَ. وأَجابَ النيلي: بأنَّها للتفصيلِ لا للشكِّ.

الثالث: عَرَّفَ المبنيَّ، ولم يعرِّفِ البناءَ، ولا بُدَّ منهُ، كما عرَّفَ الإعرابَ بعدَ المعربِ.

الرابع: قالَ النيلي: لو[٤] قالَ: والمبنيُّ خلافُ المعربِ، لكفاهُ وكانَ[٥] أوجزَ وأَسلمَ.

الخامس: لم يُبَيِّنْ وَجْهَ مناسبةِ مبنيٍّ الأصلِ، وكذا ابنُ هشام، وقد بيَّنَها ابنُ مالك.

قولُ الشذورِ: "البناءُ ضدُّ الإعرابِ "[٦]. قد يشعرُ بثبوتِ الواسطةِ، لأنَّ الضِّدَّينِ[٧] يجوزُ ارتفاعُهُمَا.

قول الألفيَّة:

كالشَّبَهِ الوضعي في اسمَيْ جِئْتَنَا	والمعنوي في متى وفي هُنَا
وكنيابـــةٍ عن الفعلِ بِــــــــلاَ	تأثُرٍ وكـــافتقارٍ أُصِّـــلاَ[٨]

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ أَبو حيان: "لم أَقِفْ على اعتبارِ الشَّبَهِ الوضعيِّ إلاَّ لهذا الرجلِ "[٩]. قلتُ: وقد وقفتُ[١٠] عليهِ في تقييدِ الجملِ لابنِ العطَّارِ، كما تقدَّمَ في عبارتِهِ أوَّلَ البابِ[١١]، وقد اعتمدَهُ ابنُ هشام في الجامعِ[١٢]. لكن قالَ في حواشي التسهيلِ[١٣]: "قالَ سيبويهِ: إذا سَمَّيْتَ[١٤] بباءِ (اضْرِبْ) قلتَ: (إبْ) باجتلابِ[١٥] همزةِ الوصلِ، وبالإعرابِ[١٦]. وهذا ينفي اعتبارَ الشَّبَهِ الوضعي "[١٧]. انتهى. وقالَ ابنُ الصائغ في شرحِهِ[١٨]: "عدمُ وجدانِ سابقٍ للمصنِّفِ في هذا الوجْهِ، لا يدلُّ على عدمِ الوجودِ، ولو سلم عدمُ الوجودِ، فالشَّبَهُ اللَّفظي معتبرٌ في لسانِهِم كزيادةِ (إنْ) بعدَ (مَا) المصدريةِ لمشابَهَتِها لـــ (ما)[١٩] النافيةِ لفظًا، إلى[٢٠] غيرِ ذلكَ".

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "لو قالَ بدلَ الوضعي: اللَّفظي، كانَ أوْلَى، فإنَّهُ مقابلٌ للمعنوي، قالَ: ولا يَرِدُ أَنَّهُ يدخلُ نحوُ: أَبٌ وأَخٌ، لأنَّ اللَّفظيَّ المعتبرَ، لَهُ شرطٌ وهوَ كونُهُ في الأصلِ، وألاَّ (فمتى وهنا) يشبهانِ الحرفَ شبهًا وضعيًّا، فإنَّهما وُضِعَا متضمنينِ للحرفِ " انتهى.

---

(١) في د: ذكروا بدلا من: ذكر أو، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ق: هنا في بدلا من: ينافي، وهو تحريف.
(٤) في ر: ولو.
(٥) ساقطة من ر.
(٦) شرح الشذور ٦٧.
(٧) في ق: لا الضد بدلا من: لأن الضدين، وهو تحريف.
(٨) الألفية ١٠، شرح ابن عقيل ١/ ٣٠.
(٩) منهج السلك ٦، وانظر الهمع ١/ ٥٠.
(١٠) في ر. د: وقعت.
(١١) انظر ص ٩٥.
(١٢) الجامع الصغير ٨٢.
(١٣) أي ابن هشام.
(١٤) إذا سميت، ساقطة من ق.
(١٥) في ق: باجتلاف، وهو تحريف.
(١٦) ينظر الكاتب ٣/ ٣٢٣ - ٣٢٤.
(١٧) ينظره في الهمع ١/ ٥٠.
(١٨) أي شرحه لألفية ابن مالك. انظر كشف الظنون ١/ ١٥٣.
(١٩) في ق: لا، بدلا من: ما.
(٢٠) في د: أو.

الثالث:[١] قالَ ابنُ هشام: "قَدَّمَ الوضعيَّ، وهوَ كالمُجْمعِ على عدمِ اعتبارِهِ على المعنوي، وهو مُجْمعٌ على اعتبارِهِ، واللائقُ العكسُ. ثُمَّ أجابَ: بأنَّهُ فَعَلَ ذلكَ تقديمًا للأوضحِ، ليرقى[٢] الذهنُ من الأمرِ الحسيِّ إلى الأمرِ المعنوي".

الرابع: قالَ أبو حيان[٣]: "الذي ذَكَرَهُ النَّاسُ أَنَّ (هُنَا) كسائرِ أسماءِ الإشارةِ، بُنِيَت[٤] لِشَبَهِهَا بالحرفِ في الافتقارِ إلى مشارٍ إليه، قالَ: ويمكنُ أنْ يتحمَّلَ لِمَا ذَهَبَ إليهِ الناظمُ، أَنَّ الإشارةَ من المعاني التي كانَ حقُّها أنْ يوضَعَ[٥] لها حرفٌ كما وُضِعَ[٦] لسائرِ المعاني من الاستفهامِ والنَّفي[٧] والتَّمنِّي(١٥/أ) والتشبيه، لكنَّ العربَ لم تضعْ للإشارةِ حرفًا، فتضمَّنَ[٨] اسمُ الإشارةِ معنى ذلكَ الحرفِ الذي كانَ ينبغي أَنْ يوضَعَ لمعنَى الإشارة "[٩]". انتهى. وتابعَهُ على هذا جميعُ الشرَّاحِ، لكن نازَعَ فيهِ بعضُ المحققين[١٠]، بأنَّهم قد صرَّحُوا بأَنَّ اللامَ العهديةَ يشارُ بها إلى معهودٍ ذهنًا وهيَ حرفٌ، فقد وضعوا للإشارةِ حرفًا. غايةُ ما في البابِ إنَّها للإشارةِ الذهنيةِ، ولا فرقَ بينها وبينَ الخارجيةِ[١١]. ونقلَ ابنُ فلاح عن أبي علي: أنَّ (هنا) بُنِيَتْ لتضمنها معنى ألْ، كأمسِ، وطالما فحصتُ عن نظيرٍ لـــ " هنا "[١٢] على المعنى الذي قالَهُ أبو حيان، حتى ظفرتُ لها بنظيرٍ ذَكَرَهُ في تفسيرِهِ " البحر " فقالَ: "أوضحَ بعضُهم علَّةَ البناءِ في (لدن) فقالَ: هيَ كونُها تدلُّ على الملاصقَةِ للشيءِ وتختصُّ بها بخلافِ (عندَ) فإنَّها لا تختصُّ بالملاصقة، فصارَ[١٣] فيها معنى لا يدلُّ عليه[١٤] الظرفُ، بل هو من قبيلِ ما يدلُّ عليه[١٥] الحرفُ، فهيَ كأنَّها متضمنةٌ للحرفِ الذي كانَ ينبغي أَنْ يوضعَ دليلاً على القربِ كما في هُنا وثَمَّ "[١٦]. انتهى. ثُمَّ ظفرتُ بآخَرَ ذَكَرَهُ ابنُ هشام في شرحِ الألفية، وهـــوَ[١٧] قولُهُم: "لَهْيَ أَبوكَ[١٨]". قالَ "[١٩] أَصلُهُ (للهِ أَبوكَ) فحذفوا الجارَّ ولامَ ألْ، فصارَ (لاهِ) ثُمَّ قلبوا العينَ إلى محلِّ اللامِ فَسُكِّنَتِ الهاءُ لحلولِهَا محلَّ ما كانَ ساكنًا لفظًا وبنوهُ على الفتحِ بناءَ " أينَ " و"كيفَ " لتضمُّنِهِ معنى الحرفِ الذى كانَ يستحقُّ أَنْ يوضعَ

---

(١) في ق: الثاني، وهو تحريف.
(٢) في ر: لترقي.
(٣) قال أبو حيان، ساقطة من ظ.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في ر: توضع، وهو تصحيف.
(٦) ساقطة من د.
(٧) في ق: والتيقن، وهو تحريف.
(٨) في ر: متضمن، وفي ق: يتضمن.
(٩) ينظر منهج السالك ٦.
(١٠) الراجح عندي أنه يعني منهم الشيخ سعد الدين التفتازاني، فقد صرح باسمه في الهمع ١/٥١.
(١١) ينظر الهمع ١/٥١.
(١٢) في ت: لهذا، وهو تحريف.
(١٣) في ق: وصار.
(١٤) في ر: على، وهو تحريف.
(١٥) في ر: على، وهو تحريف.
(١٦) البحر المحيط ٢/٣٧٢.
(١٧) في ت: وهي، وهو تحريف.
(١٨) الكتاب ٣/٤٩٨، ومنثور الفوائد ٣٣٤.
(١٩) في: قاله، وهو تحريف.

للتعجُّبِ. انتهى. وذَكَرَ ابنُ الصائغ[١]: أَنَّ ما التعجبيَّةَ من هذا القبيلِ، إلاَّ أَنَّ الشَّبَهَ الوضعي فيها ظاهرٌ[٢].

الخامس: شرطُ تضمُّنِ معنَى[٣] الحرفِ كونُهُ لازمًا للَّفظِ، أوْ للمحلِّ كما في المنادَى، أمَّا العارضُ في التَّركيبِ[٤] نحوُ: سرتُ[٥] يومَ الخميسِ، فلا أثرَ لَهُ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا لفظتَ بـ (يوم الخميس) وحدَهُ، لم تجدْ فيه معنى " في " البتَّةَ، نبَّهَ عليه أكثرُ الشرَّاحِ[٦]، وقالَ ابنُ الصائغ: قد[٧] فرَّقَ أبو علي بينَ هذا وبينَ الأوَّلِ، بأنَّ الأوَّلَ تضمَّنَ[٨] معنَى الحرفِ، وهذا حُذِفَ منهُ الحرفُ اختصارًا، فهوَ[٩] مرادٌ[١٠].

السادس: ظاهرُ قولِهِ: وكنيابَةٍ، وكافتقارِ " أنَّهُمَا مستقلاَّنِ، وهوَ[١١] الذي يدلُّ عليهِ[١٢] كلامُهُ في العمدةِ والكافيةِ وشرحيهما[١٣]، وشَرَحَ عليه الأكثرُ، وجعلهما ابنُ هشام في التوضيحِ والجامعِ وسائرِ تعاليقِهِ نوعًا واحدًا، وهو الاستعمالي، وفَسَّرَهُ بأنْ يلزمَ طريقةً من طرائقِ الحرفِ[١٤].

السابع: قالَ ابنُ هشام: "مرادُهُ بقولِهِ: وكنيابةٍ عن الفعلِ " أسماءُ الأفعالِ، فإنَّها نابتْ[١٥] عن الأفعالِ، ولم تتأثَّرْ بالعواملِ فأشبَهَتْ حروفَ المعاني، فإنَّها كذلكَ، فوجَبَ[١٦]. بناؤُها. وبيانُ ذلكَ: أنَّ " نزالِ " مثلاً نائبةٌ عن انزلْ. ولا تقعُ[١٧] معمولةً لعاملٍ أصلاً، فأَشبَهَتْ (ليتَ) مثلاً، فإنَّها نابَتْ عن (أتمنَّى)[١٨] ولا تقعُ[١٩] معمولةً لعاملٍ[٢٠]، وهذا ما قرَّرَهُ في العمدةِ وشرحِها[٢١]. وقالَ في شرحِ الكافيةِ ما مُلَخَّصُهُ[٢٢]: أَنَّ أسماءَ الأفعالِ ملازمةٌ للإسنادِ إلى الفاعلِ، فهيَ[٢٣] أبدًا عاملةٌ، ولا يعملُ فيها شيءٌ، فأَشبَهَتْ في استعمالِها الحروفَ العاملةَ كـ " إنَّ

---

(١) ابن الصائغ هذا هو محمد بن الحسن بن سباع بن أبي بكر المصري ثم الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين ابن الصائغ الأديب المتوفى سنة ٧٢٥هـ، البداية والنهاية ٩٨/١٤. بغية الوعاة ٨٤/١. معجم المؤلفين ١٩٢/٩.

(٢) انظر في هذه المسألة المطالع السعيدة ٩٩/١ – ١٠٠.

(٣) في د: معنى تضمن، بدلا من: تضمن معنى.

(٤) في د: التركيب.

(٥) في د: صمت.

(٦) منهج السلك ١٤٦، شرح الألفية لابن عقيل ١٩١/٢. شرح الألفية للمكودي ٧٧.

(٧) ساقطة من د.

(٨) في د: متضمن.

(٩) في ق: فهي.

(١٠) في ت: مرادا، وهو خطأ نحوي.

(١١) في د: وهذا.

(١٢) ساقطة من ق.

(١٣) ينظر شرح العمدة ١٠٩ – ١١١. شرح الكافية الشافية ٢١٨، ٢١٩.

(١٤) ينظر: أوضح المسالك ٣٢/١. الجامع الصغير ٨٢.

(١٥) في ر: نائبة.

(١٦) في ق: توجب.

(١٧) في ق: ولا يقع، وهو تصحيف.

(١٨) في ق: التمني، وهو تحريف.

(١٩) في ق: ولا يقع، وهو تصحيف.

(٢٠) ينظر المطالع السعيدة ٩٧/١ – ٩٨.

(٢١) شرح العمدة ١٠٩ – ١١١.

(٢٢) ما ملخصه: ساقطة من ق.

(٢٣) في ق: مبني، وهو تحريف.

وأخواتِها "[١]. قالَ: وأَخذَ ابنُهُ هذا الكلامَ فشرَحَ بِهِ[٢] كلامَهُ هُنَا[٣]، وهوَ غيرُ مناسبٍ لَهُ، وإنَّما مناسبٌ لقولِهِ في الكافيةِ:

..... وإيجابَ العَمَلْ دونَ تأثُرٍ بعاملٍ حَصَلْ[٤]

وتلخَّصَ أَنَّ للناظمِ في تعليلِ[٥] بناءِ أسماءِ الأفعالِ طريقتينِ، وكلاهما صحيحٌ.

الثامن: قالَ ابنُ الصائغ: في هذا الشَّبَهِ[٦] نظرٌ، فإنَّ وجْهَ الشَّبَهِ ينبغي أَنْ يكونَ في المشبَّهِ بِهِ أَصلاً، وليسَ عملُ الحرفِ في غيرِهِ بلا تأثُرٍ أَصلاً فيه، وكانَ أَسهلُ من هذا ما ذَكَرَهُ ابنُ جني من أنَّها بُنِيَتْ لتضمُّنِهَا معنى لامِ الأَمرِ، ويكونُ[٧] قد حُمِلَ الماضي والحالُ على الأَمرِ حملاً للقليلِ[٨] على الكثيرِ[٩].

التاسع: قالَ ابنُ هشام: ما ذَكَرَهُ الناظمُ (١٥/ب) إنَّما يُسَلَّمُ لَهُ على قولِ الأَخفش[١٠] إنَّ أَسماءَ الأَفعالِ لا موضعَ لها[١١]. أمَّا على مذهبِ سيبويهِ والجمهورِ أنَّها منصوبةٌ[١٢] بأفعالٍ مضمرةٍ، أوْ على قولِ بعضِهِم إنَّها مرفوعةٌ[١٣] على الابتداءِ ومرفوعُها أغنَى عن[١٤] الخبرِ[١٥]. فلا تمشي واحدةٌ من الطريقتينِ[١٦].

العاشر: قيلَ: التأثُرُ قبولُ الأَثرِ، والأَثرُ هوَ الإعرابُ، فقولُهُ:[١٧] " بلا تأثُرٍ " بمنزلةِ أنْ يقولَ: يُبنَى إذا[١٨] لم يوجَدْ فيهِ الإعرابُ، وهوَ غيرُ مستقيمٍ. وأجابَ ابنُ هشام: بأنَّ المرادَ بعدمِ التأثُرِ، عدمُ تسلُّطِ[١٩] العاملِ عليهِ، والعاملُ[٢٠] يتسبَّبُ عنهُ التأثُرُ، فأطلقَ المُسَبَّبَ، وأَرادَ السَّبَبَ.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٨/١. وينظر شرح الألفية لابن الناظم ٨. الهمع ٥١/١.

(٢) ساقطة من ق.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٥/١، وفيها: أو إيجاب.

(٥) في ق: تعليل في، بزيادة: في.

(٦) في د: التشبيه.

(٧) في ر: وتكون، وهو تصحيف.

(٨) في ق: للتعليل، وهو تحريف.

(٩) ينظر الهمع ١ ٥١/١.

(١٠) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) المتوفى سنة ٢١٥هـ.

(١١) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٥٣/١. والهمع ٥١/١ أخبار النحويين البصريين ٥٠، أنباه الرواة٣٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٠/١.

(١٢) في ر، ت، ق: موصوفة، وهو تحريف.

(١٣) في ر، ق: مفرعة، وهو تحريف.

(١٤) ساقطة من ق.

(١٥) ينظر الهمع ٥١/١. شرح الأشموني ١٩٦/٣. أسماء الأفعال والأصوات ٢٤٢ – ٢٤٣.

(١٦) في ر: الطرقين، وهو تحريف.

(١٧) في ق: منقولة، وهو تحريف.

(١٨) في ر، د: يعنى إذ، بدلا من: يبنى اذا.

(١٩) في ق: يستلط، وهو تحريف.

(٢٠) في د: والعامل يأثر، بزيادة: يأثر.

الحادي عشر: قَيَّدَ الافتقارَ في العمدةِ وشرحِها وشرحِ الكافيةِ، بأَنْ يكونَ إلى[1] جملة[2]، و[3] لا بُدَّ منهُ، لِيَخْرُجَ اللازمُ الافتقار إلى مفرد كسبحانَ[4]، وعندَ، وكِلاَ، وكِلْتا، ونحوِها من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ، ولا يغني عنهُ (قبلَ التأصُّلِ، لأَنَّهُ أشارَ إلى اللازمِ، وهو قيدٌ آخرُ، ولا قيدُ الجملةِ يُغني عنهُ)[5] وإنِ اقتصرَ عليهِ في العمدةِ[6] لأجلِ إخراجِ ما افتقرَ إلى جملةٍ افتقارًا[7] عارضًا كـ (زيد) من: زيدٌ قامَ أبوهُ. والنكرةِ الموصوفةِ بجملةٍ ونحوُ: (يوم) في: ﴿هذا يومُ لا يَنطِقُونَ﴾[8]. وقد مَثَّلَ ذلكَ بالموصولاتِ والظروفِ المضافةِ إلى الجملِ، كحيثُ، وإذا[9]، وعلى ذلكَ شرحَ الأكثرُ، وأَخذَهُ ابنُ الصائغ على إطلاقِهِ، وجعلَ منهُ المضمراتِ والإشاراتِ لافتقارِها إلى المفسِّرِ والمشارِ إليه، وهو خلطٌ لطريقةِ المصنِّفِ بطريقةِ غيرِه. وفي تذكرةِ ابنِ هشام: والمعتبرُ في بناءِ الاسمِ للافتقارِ ثلاثةُ أُمورٍ: أنْ يكونَ بطريقِ الوضعِ لا عارضًا، وأَنْ يكونَ إلى جملةٍ لا إلى مفردٍ، وأَنْ لا يُعارضَ بمعارضٍ يقتضي قوَّةَ جانبِ الاسميَّةِ كَمَا في ذان[10] واللّذانِ. انتهى.

الثاني عشر: زادَ في الكافيةِ: "الشَّبَهَ الإهمالي"[11]. ومثَّلَهُ في شرحِها: بالأسماءِ قبلَ التَّركيبِ، كأوائلِ السورِ، فإنَّها مبنيَّةٌ لشبَهِهَا بالحروفِ المهملةِ، فإنَّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ[12]. وأَدرجَهُ في العمدةِ هو والنيابةُ عن الفعلِ، بلا تأثُّرٍ في نوعٍ واحدٍ، وهوَ[13] عدمُ التعلُّقِ بعاملٍ[14]، وشرحَهُ بالنَّوعينِ[15] وأَمَّا ابنُ هشام، فجعلهما والافتقارَ تحتَ نوعٍ واحدٍ، وهو الاستعمالي، فقالَ في الجامعِ. " أو استعمالاً لكونِهِ عاملاً غيرَ معمولٍ كـ " هيهاتَ العَقيقُ "[16]، أَوْ لا عاملاً ولا معمولاً كـ " حاميم "، أو مفتقرًا بالإضافةِ إلى جملةٍ كالذي والتي"[17] وكذا صنعَ في شرحِ التسهيلِ.

الثالث عشر: عدُّوا من أنواعِ الشَّبَهِ: اللفظيَّ، فإنَّ ابنَ مالك ذَكَرَ في شرحِ التسهيلِ في

---

(١) ساقطة من د.
(٢) شرح العمدة ١٠٩، ١١١.
(٣) الواو: ساقطة من ر.
(٤) في د: كسبحان الله.
(٥) من (قيد..) إلى (.. عنه) ساقطة من د.
(٦) ينظر شرح العمدة ١٠٩.
(٧) في د: افتقار، وهو خطأ نحوي، وساقطة من ق.
(٨) المرسلات: ٣٥.
(٩) في ر: وإذ.
(١٠) في ق: ذات، وهو تحريف.
(١١) شرح الكافية الشافية ١/٢١٥.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١/٢١٦. وينظر الهمع ١/٥٢.
(١٣) هو: ساقطة من ق.
(١٤) شرح العمدة ١٠٩.
(١٥) المصدر السابق ١١١.
(١٦) هذا جزء من صدر بيت لجرير (ديوانه ٢/٩٦٥) وتمامه بروايته:
فأيهات أيهات العقيق ومَنْ بِهِ ... وأَيهات وصلٌ بالعقيقِ نواصلُهْ
وينظر: العين ١/٦٤، والمسائل العسكريات ٨٧، ومنثور الفوائد لأبي البركات ٣٣١، وروايته:
فهيهات هيهات العقيقُ وأَهلُهُ ... وهيهات خلٌ بالعقيقِ نواصلُهْ
(١٧) الجامع الصغير ٨٢ - ٨٣ وفيه: ككونه، بدلا من: لكونه.

(حاشا) الاسميةِ أنَّها بُنِيَتْ لشبَهِهَا[١] بحاشا الحرفيةِ في اللَّفظِ[٢]. قالَ: وكذا (عَنِ) الاسميةُ، بُنِيَتْ لشبَهِهَا بعنِ الحرفيةِ، انتهى. ومِثْلُهُمَا[٣] (على) الاسميةُ و(كلاً) بمعنى: حقًا، ذكرَهُمَا ابنُ الحاجب[٤]. و(قد) الاسميَّةُ ذكرَها ابنُ هشام في المغني[٥].

الرابع عشر: ذكَرَ في التسهيلِ: أنَّ من وجوهِ بناءِ المضمراتِ (الشَّبَهَ الجمودي)[٦]، فأنَّها عديمةُ[٧] التَّصرفِ في لفظِها بوجْهٍ حتَّى بالتصغيرِ والوصفِ، وهذا ليسَ واحدًا من الوجوهِ السابقة[٨].

الخامس عشر: ذكَرَ أيضًا فيه:[٩] (أنَّ من وجوهِ بناءِ المضمرِ[١٠] استغناؤُهُ عن الإعرابِ، باختلافِ صيغِهِ لاختلافِ المعاني[١١]، وذلكَ مغنٍ عن الإعرابِ لحصولِ الامتيازِ بِهِ. وهذا خارجٌ عن الوجوهِ السابقةِ[١٢].

السادس عشر: ذكَرَ فيهِ أيضًا[١٣]: أنَّ سببَ بناءِ الآنَ شَبَهُ الحرفِ في ملازمةِ لفظ واحدٍ[١٤]، لأَنَّهُ لا يُثنَّى ولا يجمعُ ولا[١٥] يصغرُ، بخلافِ حينٍ، ووقتٍ ونحوِهِمَا، وهذا خارجٌ عن الوجوهِ[١٦] السابقَةِ، وهو مِثْلُ ما ذَكَرَهُ من الشَّبَهِ الجمودي.

السابع عشر:[١٧] قالَ ابنُ هشام في نحوِ

على حينَ عاتبتُ المشيبَ......[١٨]

إنَّ المقتضَى لبناءِ (حين) أُمورٌ ثلاثةٌ، وهيَ: إبهامُهُ، وإضافتُهُ إلى المبنيِّ، وافتقارُهُ إلى الجملةِ، فالتأثيرُ للمجموعِ لا لكلِّ واحد، بدليلِ إعرابِ: أَعجبني يَوْمَا زرتني، لاختصاصِهِ (١٦/أ) بالتثنيةِ، ويومُ تأتيني[١٩] لإضافتِهِ إلى المعربِ". انتهى. وهذهِ العلَّةُ المركَّبةُ لا[٢٠] تأتي على طريقةِ ابنِ مالك.

---

(١) في د: تشبها.
(٢) ينظر الهمع ٥٢/١.
(٣) في ر، ق: ومثلها.
(٤) الكافية ١٩، ٢١. وينظر الهمع ٥٢/١.
(٥) مغني اللبيب ٢٢٦. وينظر المطالع السعيدة ١٠١/١.
(٦) التسهيل ٢٩.
(٧) في ق: علامة، وهو تحريف.
(٨) ينظر الهمع ٥٢/١.
(٩) أي التسهيل.
(١٠) في ر، ت: المضمرات.
(١١) التسهيل ٢٩.
(١٢) ينظر الهمع ٥٣/١.
(١٣) من (أن من..) إلى (.. أيضا) ساقطة من ق.
(١٤) ينظر التسهيل ٩٥.
(١٥) ولا: ساقطة من ق.
(١٦) في ر: الوجه، وهو تحريف.
(١٧) في ق: السادس عشر، وهو تحريف.
(١٨) جزء من صدر بيت للنابغة الذبياني (ديوانه ٧٩) وتمامه:

...... على الصبا وقلت: ألما أصح والشيب وازع

وهو في الكتاب ٣٣٠/٢. مغني اللبيب ٦٧٢.
(١٩) في ق: تأتني.
(٢٠) ساقطة من ق.

الثامن عشر: ذَكَرَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيل: "أنَّ العربَ بَنَتِ الظَّرفَ المضافَ إلى" إذ " في مثلِ: "يومئذ " و"حينئذ". قالَ: ولا علَّةَ لبنائِه إلاَّ كونه مضافًا لمبنيٍّ، فلو كانتِ الكسرةُ في "إذ"[1] أعرابًا كمَا قالَ الأخفش، لم يَجُزْ بناءُ الظرفِ "[2]. انتهى. وهذا أيضًا خارجٌ عن طريقتِه.

قولُ الألفيَّةِ:

ومعربُ الأسماءِ مَا قَدْ سَلِمَا　　　مِنْ شَبَهِ الحرفِ كأرضٍ وَسُمَا[3]

فيه أمران[4]:

الأوَّلُ: قيلَ: كانَ حقُّهُ تقديمَ المعربِ على المبنيِّ كما في الكافيةِ الكبرى والعمدةِ[5] والشذورِ[6]، لأنَّهُ الأصلُ[7]. وأُجيبَ: بأنَّهُ قَدَّمَ المبنيَّ لكونِهِ محصورًا. قلتُ: وأيضًا فإنَّ[8] المصنِّفَ، قالَ في النكرةِ والمعرفةِ: الأَوْلَى ذكْرُ أقسامِ المعرفةِ، ثُمَّ يُقالُ[9]: وما عداها نكرةٌ، ويستغنى بذلكَ عن حدِّهِمَا، وكذا هنا لَمَّا[10] لم يذكُرْ للمعربِ والمبنيِّ حدًّا، بدأَ بأقسامِ المبنيِّ، ثُمَّ أَخبَرَ أنَّ ما عداها معربٌ.

الثاني: قالَ ابنُ هشام: "تَوَهَّمَ كثيرٌ أنَّ هذا البيتَ مُستَغنًى عنهُ، وليسَ كذلكَ، بلْ فيهِ فائدتان:[11]: الإشارةُ إلى انحصارِ علَّةِ بناءِ الاسمِ في شَبَهِ الحرفِ، إذ[12] لم يكن في عبارتِه السابقةِ حصرٌ، و[13] إلى أنَّ المعربَ ضربانِ: ما يظهرُ فيهِ الإعرابُ، وما يُقَدَّرُ، وإليهِ أشارَ بقولِه: "كأرضٍ وسُمَا " فهوَ[14] كقولِ مَنْ قال: وهو لفظيٌّ: وتقديريٌّ. وقالَ[15] ابنُ[16] الصائغ: آثرَ التصريحَ بذلكَ على الدلالةِ عليه بالمفهومِ، وليشير[17] إلى انقسامهِ لمَا يظهرُ فيهِ الإعرابُ، ولِمَا يُقَدَّرُ فيه، وإلى انحصارِ[18] الاسمِ في المعربِ والمبنيِّ، ردًّا لِمَنْ[19] قالَ بنوعٍ ثالث.

قولُ الألفيَّةِ: وفِعْلُ أمرٍ ومضيٍّ بُنِيَا[20]. قالَ ابنُ هشام: "أُوردَ عليه شيئان، أحدُهما: أَنَّهُ ذكرَ أنَّ فعلَ الأَمرِ والماضي يبنيانِ[21]، ولم يبيِّنْ على ماذا يبنيانِ. والثاني: أَنَّهُ أطلقَ بناءَ الأَمرِ،

(١) في ر: اذن، وهو تحريف.
(٢) ينظر الهمع ٣/١٧٥.
(٣) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٣٥.
(٤) في ر، ق، د، ظ: أمور.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/١٧٤. شرح العمدة ١٠٧.
(٦) شرح شذور الذهب ٣٣.
(٧) لأنه الأصل: ساقطة من د.
(٨) في ق: بأن.
(٩) في ر: قال.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في ق: فائدة بأن، بدلا من: فائدتان، وهو تحريف.
(١٢) في ت: إذا.
(١٣) الواو: ساقطة من ق.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) في ر، ق، د، فقال.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) في ق، د، س: ويشير.
(١٨) في ق: ولا نحصار، بدلا من: وإلى انحصار.
(١٩) في ت: على من، بدلا من: لمن.
(٢٠) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٣٦.
(٢١) في ت: مبنيان.

والأمرُ باللَّامِ معربٌ[١]، فكانَ ينبغي أنْ يقيِّدَهُ بالأمرِ بغيرِ اللَّامِ. قالَ: والجوابُ عن الأوَّلِ: أنَّ الناظمَ في مقامِ تمييزِ المبني من المعربِ، لا في مقامِ[٢] بيانِ ما يكونُ بِهِ الإعرابُ والبناءُ، نَعَمْ، إخلاءُ الكتابِ كلِّهِ من التنبيهِ على ذلكَ، ليسَ بحسنٍ[٣]، وعن الثاني: أنَّهُ لا يُسمَّى فعلَ أمرٍ[٤]، وإنَّما يُسَمَّى فعلاً مضارعًا. انتهى. وقد وقعَ تبيينُ ما يبينانِ عليهِ في الكافيةِ والشذورِ[٥].

قولُ الشذورِ في المبنيِّ على السكونِ: "والماضي[٦] المتَّصِلُ بضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ"[٧]. ثُمَّ قالَ في المبنيِّ على الفتحِ: "الماضي المجرَّدُ كضربَ وضربَكَ وضرَبَا[٨]"[٩]. لم[١٠] يبيِّنْ حكمَ الماضي المتَّصلِ بالواوِ. وحكمُهُ الضَّمُّ، وعجبتُ كيفَ أغفلَهُ في قسمِ المبنيِّ على الضَّمِّ.

قولُ الكافيةِ: "ولا يعربُ مِنَ الفعلِ غيرُهُ، إذا لم يتَّصلْ به نونُ تأكيدٍ، أوْ نونُ جمعِ مؤنَّثٍ"[١١]. قالَ في المتوسطِ: "في هذهِ العبارةِ نظرٌ، لأنَّها تدلُّ[١٢] على[١٣] أنَّ غيرَ المضارعِ لا يعربُ إذا لم يتَّصِلْ بِهِ ما ذُكِرَ، ويعربُ إذا اتَّصلَ بِهِ، وليسَ مرادًا، فَلْيُجْعَلِ[١٤] الشَّرطُ قيدًا في المفهومِ، وهوَ أنَّ المضارعَ يعربُ لا في المذكورِ، وهوَ لا يعربُ غيرُ المضارعِ". انتهى. ويردُ عليهِ أيضًا: أنَّ الاتِّصالَ أَعَمُّ من المباشرةِ[١٥] وقد ذَكَرَهُ في الألفيةِ[١٦]. ولهذا قالَ في الشذورِ: "المضارعُ المتَّصلُ بنونِ الإناثِ"[١٧]. ثُمَّ قالَ: "والمضارعُ الذي باشرتْهُ نونُ التوكيدِ"[١٨]. قالَ ابنُ هشامٍ: "ويُستثنَى من المضارعِ الذي اتَّصلتْ بِهِ نونُ التوكيدِ ولم تباشِرْهُ[١٩] مسألةٌ يُبنَى[٢٠] فيها، وهوَ أنْ يسندَ إلى[٢١] نونِ الإناثِ، نحوُ: يضربنانِ[٢٢]".

قولُ الألفيَّةِ: "ومن نونِ إناثٍ"[٢٣]. قالَ ابنُ هشامٍ: لو قالَ: نون جمعٍ، لكانَ أوْلَى، ليدخلَ فيهِ (١٦/ب) نونُ الذكورِ ضميرًا كانتْ[٢٤]، كقولِهِ:

---

(١) في مسألة فعل الأمر ينظر الإنصاف مسألة ٧٢.
(٢) ساقطة من ر، ت، ق.
(٣) في ق: بجيد.
(٤) في د: الأمر.
(٥) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤، ٢٦٧. شرح شذور الذهب ٦٨، ٧١.
(٦) في ت: فالماضي.
(٧) شرح شذور الذهب: ٦٨.
(٨) في ر: وضربنا.
(٩) شرح شذور الذهب ٧١.
(١٠) في ت: ولم.
(١١) الكافية ١٦. شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦. وفيهما: المؤنث.
(١٢) في د: لا تدل.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) في ت: فيجعل.
(١٥) في الأصل، ر، ق، ظ: المباشر، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٦) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٣٦.
(١٧) شرح شذور الذهب ٦٨.
(١٨) المصدر السابق ٧١.
(١٩) في ر، ق، د: تباشر.
(٢٠) في ت: تبنى.
(٢١) في د: إليه، وهو تحريف.
(٢٢) في الأصل ر، ت، ق، د، س: اضربنان، وهو تحريف، وما أثبته من ظ. ينظر: شرح شذور الذهب ٧١.
(٢٣) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٣٦.
(٢٤) ساقطة من ت.

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافًا عِيابُهُم وَيَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحقائِبِ[١]

أو علامةً، كقولِهِ:

.... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ[٢]

قالَ: وقد يجابُ: بأنَّها فيهما نونُ الإناثِ استُعيرَتْ[٣] للمذكّرِينَ "، وعبارةُ الشذورِ والكافيةِ كالألفيةِ.

قولُ الألفيَّةِ: "وكلُّ حرفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنَا "[٤]. قالَ ابنُ هشام: هو غيرُ وافٍ بالمرادِ، لأنَّ الاستحقاقَ لا يستلزمُ الإعطاءَ، تقولُ[٥]: فلانٌ ممنوعٌ مِمَّا يستحقُّهُ، قالَ: فالأَوْلَى[٦] أنْ يقالَ: واجبٌ لَهُ البناءُ. وقالَ ابنُ[٧] الصائغ: ذِكْرُ الاستحقاقِ وإنْ لم يلزمْ منهُ الوجودُ[٨]، إلاَّ أنَّ الواضعَ حكيمٌ يعطي الأشياءَ ما تستحقهُ[٩].

قولُ الألفيَّةِ:

.... والأصلُ في المبنيِّ أنْ يُسَكَّنَا
ومنْهُ ذُو فتحٍ وذُو كسرٍ وضَمْ[١٠] ....

فيهِ أمرانِ:[١١]

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: الجيِّدُ أنْ يقالَ: الأصلُ في البناءِ السُّكونُ، لأنَّ التَّسكينَ يشعرُ بإزالَةِ حركةٍ كانتْ موجودةً.

الثاني: لم يذكُرْ أنَّ غيرَها ينوبُ عنها، كما ذُكِرَ نظيرُ ذلكَ في الإعرابِ، فربَّمَا يوهِمُ عدمُ ذلكَ هنا، وليسَ كذلكَ، فينوبُ عن السُّكونِ الحذفُ في الأمرِ المعتلِّ والأمرِ لمثنًّى[١٢]، أوْ جمعٍ أو مخاطبةٍ[١٣]. وعن الفتحِ، الكسرُ في نحوِ: لا[١٤] مسلماتِ، والياءُ في نحوِ: لا مُسْلِمَيْنِ ولا مُسْلِمِينَ لكَ[١٥]، والألفُ في نحوِ: "ولا وترانِ في ليلةٍ "[١٦]

---

(١) لأعشى همدان (الصبح المنير ٣١٧) وفيه: ويخرجن، بدلا من: ويرجعن. وينسب إلى الأحوص (شعره ٢١٥). وينظر في الكتاب ١/١١٥. شرح ابن عقيل ٢/١٧٨.

(٢) جزء من عجز بيت للفرزدق (ديوان ١/٤٦) وتمامه:

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران ...

وهو في الكتاب ٢/٤٠، اللسان (سلط).

(٣) في ق: استغرقت، وهو تحريف.

(٤) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٤٠.

(٥) في ق: يقول.

(٦) في ق: والأولى.

(٧) ابن: ساقطة من د.

(٨) في د: الوجوب، وهو تحريف.

(٩) في ق: مما يستحقه، بدلا من: ما تستحقه.

(١٠) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ١/٤٠.

(١١) في ر، ق، د: أمور.

(١٢) في ر: المثنى، وهو تحريف.

(١٣) ينظر: شرح شذور الذهب ٦٨. الهمع ١/٦٣.

(١٤) لا: ساقطة من د.

(١٥) ولا مسلمين لك: ساقطة من ت.

(١٦) الحديث في صحيح الترمذي ٢/٢٥٤. وينظر شرح شذور الذهب ٨٢ – ٨٤. الهمع ١/٦٣، والمطالع السعيدة ١/١١٣ – ١١٤.

وعَنِ الكسرِ[١]، الفتحُ في " سَحَرَ " على رأيِ مَنْ يقولُ[٢] ببنائه[٣]. وعن الضَّمِّ، الواوُ، والألفُ في (يا زيدونَ) و(يا زيدانِ). وقد بَيَّنَ ذلكَ في الشذورِ[٤].

قولُ الشذورِ: "أوِ الفتحِ أوْ نائبِهِ، وهوَ: اسمُ لاَ ... إلى آخرِهِ "[٥]. فاتَهُ: "لا وترانِ في ليلةٍ " فإنَّ الألفَ فيهِ نائبةٌ عن الفتحِ على لغةِ " بلحارث "[٦].

قولُهُ: "أوِ الكسرِ "[٧]. لم يذْكُرْ نائبَهُ، وقد أَشرتُ إليه.

قولُهُ: "أوِ الضَّمِّ، وهوَ: ما قُطِعَ ... إلى آخرِهِ "[٨]. فاتَهُ الماضي المتَّصلُ بواوِ الجمعِ.

قولُ الألفيَّة: "أمسِ "[٩]. قالَ ابنُ هشام: "قد يتوهَّمُ من ظاهرِ إطلاقِه، أنَّها بمنزلةِ " أينَ " و"حيثُ " في كونِهِمَا مبنيَّينِ من غيرِ شرطٍ. " وليسَ كذلكَ، بل لبنائِها شروطٌ: أنْ يُرادَ بها معيَّنٌ، وهوَ اليومُ الذي قبلَ يومِكَ، بخلافِ ما إذا نُكِّرَتْ، نحوَ: جئتُكَ أمسًا، وأنْ لا تُعَرَّفَ بألْ نحوُ: ﴿كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمسِ﴾[١٠]، وأنْ لا تضافَ، نحوُ: "مَضَى أمسُنَا بخيرٍ، وأَنْ لا تُصَغَّرَ، وأَنْ لا تجمعَ[١١]. وقد تعرَّضَ للشرطِ الأوَّلِ في الشذورِ[١٢]، وأهملَ الباقي ويمكنُ أخذُهَا من لفظِ (أمسِ) فإنَّهُ ذكَرَهُ مجرَّدًا من ألْ، والإضافةِ مفردًا مكبَّرًا.

قولُ الألفيَّة:

(والرَّفعَ والنَّصبَ اجْعَلَنْ إعرابَا　　　لاسمٍ وفِعْلٍ.............[١٣]

قالَ ابنُ هشام: أطلقَ محلَّ التَّقييدِ، والمرادُ في اسمٍ متمكِّنٍ، وفعلٍ مضارعٍ، قالَ: إلاَّ أنَّ ذلكَ يعرفُ ممَّا تقدَّمَ.

قولُها[١٤]**: والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ**[١٥]. فيهِ أَمرانِ:

الأوَّلُ: قيلَ: هذا مَعَ قولِهِ: "بالجَرِّ والتَّنوينِ ... البيت "[١٦]. تكرارٌ. وأَجابَ ابنُ الصائغ بالمنعِ، فإنَّ الجرَّ ذُكِرَ هناكَ لبيانِ تعريفِ الاسمِ، وهنا لبيانِ أَنَّهُ[١٧] نوعٌ خاصٌّ بالاسمِ من أنواعِ الإعرابِ، فلا تكرارٌ.

---

(١) ساقطة من د.
(٢) في ق: قال.
(٣) ينظر الهمع ٩٢/١. المطالع السعيدة ١٣٤/١.
(٤) شرح شذور الذهب ١١٠. وينظر الهمع ٦٣/١.
(٥) شرح شذور الذهب ٨٢. وتمام القول: (... النافية للجنس).
(٦) ينظر المطالع السعيدة ١١٤/١.
(٧) شرح شذور الذهب ٨٩.
(٨) شرح شذور الذهب ١٠٢، وتمام القول: (.. لفظا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول).
(٩) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤٠/١.
(١٠) يونس: ٢٤.
(١١) ينظر المطالع السعيدة ١١٧/١ – ١١٨.
(١٢) شرح شذور الذهب ٩٨.
(١٣) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤١/١.
(١٤) من (والرفع ولنصب..) إلى (.. قولها) ساقطة من ر.
(١٥) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤١/١.
(١٦) الألفية ٩. شرح ابن عقيل ١٦/١.
(١٧) في ق: أنه لبيان، بدلا من: لبيان أنه.

الثاني: قالَ ابنُ هشام: هذه العبارةُ منقلبةٌ، والصَّوابُ: والجرُّ قَدْ خُصِّصَ بالاسمِ، وكذا[١] قولُهُ: كما قَدْ خُصِّصَ الفعلُ بأَنْ ينجزِمَا "[٢] لأنَّ الكلامَ في بيانِ مختصٍّ الإعرابِ ومشتركِهِ، لا في بيانِ خصائصِ الاسمِ[٣].

قول الكافية: "فَالرَّفْعُ: عَلَمُ الفاعليَّة، والنَّصبُ: عَلَمُ[٤] المفعوليَّة "[٥]. قالَ الرَّضيُّ: "الأَوْلَى أَنْ يُقالَ: الرَّفعُ: عَلَمُ العمديَّة، والنَّصبُ عَلَمُ الفضليَّة "[٦].

قولُها[٧] " والجَرُّ: عَلَمُ الإضافَة "[٨]. قيلَ: كانَ الأنسبُ بمَا قَبْلَهُ،[٩] عَلَمُ الإضافيَّة "[١٠]. وأُجيبَ: بِأَنَّهُ لاَ شيءَ[١١] يُشبِهُ[١٢] المضافَ[١٣]، بخلافِ مَا قَبْلَهُ، فَإنَّ الرَّفعَ دَخَلَ في غيرِ[١٤] الفاعِلِ، تشبيهًا[١٥] بالفاعِلِ، والنَّصبُ في غير المفعولِ تشبيهًا[١٦] بالمفعولِ، فَصَحَّت[١٧] النِّسبَةُ. واعتُرِضَ: بِأَنَّ (أبًا)[١٨] في نحوِ: (لاَ أَبًا[١٩] لزيدٍ) مُشَابِهٌ (للمضافِ عِنْدَ المصنِّفِ، ويكونُ (لزيدٍ) مُشَابِهًا للمضافِ إليهِ قطعًا، فَخَفْضُهُ يكونُ للتَّشبيهِ)[٢٠] (١٧/أ) بالمضافِ[٢١] إليهِ. قالَ النَّجمُ سعيدٌ: ويُمكِنُ أَنْ يُجابَ عَنْهُ بمنعِ المقدِّمَة الثَّانية.

قولُ الألفيَّة والشُّذورِ: فَارْفَعْ[٢٢] بِضَمٍّ ...إلى آخره "[٢٣]. فيه أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ: "لاَ يجتمعُ[٢٤] هَذَا الكلامُ مَعَ قولِهِ: إنَّ الإعرابَ نفسُ الحركاتِ والسكونِ و[٢٥] نائبِهِمَا "[٢٦]. لأنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا علاماتُ الإعرابِ[٢٧]، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يقولَ: هَذَا[٢٨] من يَرَى[٢٩] أَنَّ الإعرابَ معنويٌّ". وكَذَا قالَ في شرحِ الألفيَّة: "هَذَا لاَ يجيءُ على أَنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، لأَنَّ الضَّمَّةَ عليهِ نفسُ الإعرابِ. وقولُهُمْ: الرَّفْعُ بِهَا[٣٠] إِمَّا أَنْ

---

(١) في ت: وكذلك.
(٢) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤١/١.
(٣) في ت: الفعل، وهو تحريف.
(٤) في ق: على، وهو تحريف.
(٥) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٣/١.
(٦) شرح الكافية للرضي ٢٤/١.
(٧) في ت، د: قوله.
(٨) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٣/١.
(٩) ساقطة من ق.
(١٠) في ت: الإضافة.
(١١) شيء: ساقطة من ت.
(١٢) في ر: شبه.
(١٣) في ر، ت: الإضافة.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) في ر: تشبهاً.
(١٦) في ر: تشبهاً.
(١٧) في ر، ت، د: فصحة، وهو خطأ في الرسم.
(١٨) في ق: أنا، وهو تصحيف.
(١٩) في ق: أنا، وهو تصحيف.
(٢٠) من (للمضاف...) إلى (... للتشبيه) ساقطة من ت، د.
(٢١) في ت، د: للمضاف.
(٢٢) في ق: فالرفع.
(٢٣) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤٢/١. وشرح شذور الذهب ٣٥.
(٢٤) في ق: لا تجمع، وهو تحريف.
(٢٥) الواو ساقطة من ر.
(٢٦) في ر، ت: ثانيهما، وهو تحريف.
(٢٧) ساقطة من د.
(٢٨) في د: هذا على، بزيادة على.
(٢٩) في ر: رأى.
(٣٠) ساقطة من د.

يلزمَ عليهِ أَنْ[١] يكونَ الشَّيءُ علامةً لنفسِهِ أَوْ أَنْ[٢] يكونَ فيهِ إعرابانِ، الرَّفعُ والضَّمَّةُ، وَكَذَا الباقِي. الثَّاني: هَذِهِ[٣] العبارةُ للنَّحويِّينَ، وقد نازَعَ فِيهَا أَبو حَيَّان، فقالَ: "كانَ[٤] القياسُ أَنْ يقولُوا[٥] بناءً على مذهبِ البصريِّينَ: برفعَةٍ ونَصبَةٍ وجَرَّةٍ، لأَنَّ الضَّمَّةَ والفتحةَ والكَسْرَةَ عندَهُم أَلقابٌ لحركاتِ البناءِ، ولكنَّهُمْ توسَّعُوا في العِبارَةِ "[٦].

قولُ الشُّذورِ: "والجزمُ بالسكونِ "[٧]. قالَ[٨] في شرحِ الألفيَّةِ: "أَوْلَى منهُ قولُ الألفيَّةِ: "بالتَسكينِ "[٩] لأَنَّ المرادَ حذفُ الحركةِ". وَقَدْ عَبَّرَ في الجَامعِ: بحذفِ الحركةِ[١٠] بدلَهُ.

قولُ الكافيةِ: "فالمفردُ المُنْصَرِفُ، والجمعُ المُكَسَّرُ المنصرِفُ بالضَّمَّةِ رفعًا، والفتحةَ نصبًا، والكسرةِ جَرًّا "[١١]. فيه أَمران:

الأَوَّلُ: قالَ في المتوسِّطِ: "العبارةُ الصَّحيحةُ أَنْ يقولَ: رفعُهُ الضَّمَّةُ[١٢]، أَوْ إعرابُهُ[١٣] الضَّمَّةُ رفعًا "[١٤] وهَذَا إشارةٌ إلى مَا تَقَدَّمَ عَنِ ابنِ هشامٍ[١٥].

الثَّاني: قالَ الرَّضيُّ: "كانَ عليهِ أَنْ يَضُمَّ إِليهِ قيدًا آخرَ، وهُوَ: أَنْ لاَ يكونَ[١٦] منَ الأسماءِ السِّتَّةِ، ولاَ يجوزُ أَنْ يكونَ قولُهُ: "المفردُ "، احترازًا عَنِ المضافِ، لتخرجَ[١٧]، إِذْ لَوِ احترَزَ عنهُ، وَجَبَ أَنْ لاَ[١٨] يُستوفَى شيءٌ[١٩] مِنَ المضافِ الحركاتِ الثَّلاثَ[٢٠]". وهُوَ بَيِّنُ الفسادِ. قالَ في المتوسِّطِ: "فإِنْ قِيلَ: خَرَجَتِ الأسماءُ السِّتَّةُ لذكرِ أحكامِهَا بَعْدُ. قُلْنَا: لاَ احتياجَ حينئذٍ إلى ذكرِ قيدِ المُنْصَرِفِ، لذكرِ أحكامِ غيرِ المُنْصَرِفِ بَعْدُ "[٢١].

قولُهُمْ والعبارةُ للألفيَّةِ:

وارْفَعْ بواوٍ وانْصِبَنَّ بالأَلفْ ... واجْرُرْ بياءٍ مَا منَ الأَسمَا أَصِفْ[٢٢]

صريحٌ في أَنَّ[٢٣] إعرابَ هذهِ الأسماءِ بالحروفِ، وهوَ و[٢٤] إِنْ كانَ المتداولَ على

---

(١) في ق: إما أن، بزيادة إما.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في د: في هذه، بزيادة في.
(٤) في ت: إن كان، بزيادة إن.
(٥) في د: يقول.
(٦) ينظر الهمع ٦٦/١.
(٧) شرح شذور الذهب ٣٥.
(٨) أي ابن هشام.
(٩) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٤٢/١.
(١٠) الجامع الصغير ٢.
(١١) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٥/١-٢٦.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ت: إعراب، وهو تحريف.
(١٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ٣٩/١.
(١٥) تنظر الصفحة السابقة.
(١٦) في ر: لا تكون.
(١٧) في ر، ت، ظ: ليخرج.
(١٨) لا: ساقطة من ق.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) شرح الكافية ٢٦/١.
(٢١) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ٤٠/١.
(٢٢) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٤٣/١. الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٦/١. شرح شذور الذهب ٤٠.
(٢٣) ساقطة من ق.
(٢٤) الواو ساقطة من ق.

الألسنة[١] إلاَّ أنَّهُ رأيُ الأقلّينَ. والَّذي عليهِ الجمهورُ، منهم سيبويهِ، وصَحَّحَهُ ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ[٢] وابنُ هشامٍ في شرحِهِ[٣]، وأبو حيَّان وسائرُ المتأخِّرينَ: أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الحروفِ، واتُّبِعَ فيها مَا قَبْلَ الآخِرِ للآخِرِ[٤]. قالَ ابنُ قاسمٍ: "فَذِكْرُهُ[٥] في الألفيةِ أنَّ إعرابَهَا بالحروفِ، إمَّا موافقةٌ للقائلِ بذلكَ، وإمَّا تسامحٌ منهُ[٦]، لكونِ الحركاتِ لاَ تظهرُ، فأرادَ بذلكَ التَّقريبَ على المبتدئِ كَمَا فَعَلَ كثيرٌ منَ المُصنِّفينَ، مَعَ اعترافِهِم بصحَّةِ مذهبِ سيبويهِ. قالَ: ويؤيِّدُ حَمْلَهُ على التَّسامحِ تصحيحُهُ مقابِلَهُ في التَّسهيلِ "[٧]. وقالَ ابنُ هشامٍ: إنْ قِيلَ: هَلاَّ جُعِلَت الباءُ في قولِهِ: "بواوٍ " للمصاحبةِ لاَ للاستعانَةِ لئلاَّ يُنافي مَا صَحَّحَهُ في التَّسهيلِ. قلتُ: يَأبَى[٨] ذلكَ قولُهُ: وغيرُ مَا ذُكِر ينوبُ ... البيتَ[٩].

وتختصُّ الألفيَّةُ بإيرادَيْنِ: **أَحدُهُمَا**. كانَ الابتداءُ في أبوابِ النِّيابةِ بجمعِ المُؤَنَّثِ[١٠] وغيرِ المنصرفِ[١١] أَوْلَى، كَمَا في الكافيةِ والشُّذورِ والتَّسهيلِ[١٢]، لأَنَّهُمَا أقربُ إلى الأصلِ بالجَرْيِ عليهِ في حالتينِ، وبِأَنَّ النِّيابَةَ بحركةٍ. وقَدَّمَ في الكافيةِ الكبرى غيرَ المنصرفِ وأَخَّرَ الجمعَ المؤنَّثَ[١٣].

الثَّاني: قالَ ابنُ هشامٍ: كانَ الأَحسنُ أَنْ يقولَ: "فَارْفَعْ بأَلفٍ".

قولُ الألفيَّةِ: ""ذُو": إنْ صحبةً أَبَانَا "[١٤]، والشُّذورِ: **""ذُو " بمعنى صاحبٍ "**[١٥]. أشارَ ابنُ الحاجبِ إلى هذا الشَّرطِ بالمثالِ، فقالَ: "وذُو مالٍ"[١٦]. إنَّ أَحسنَ (١٧/ب) مِنْ ذلكَ كَمَا قالَ ابنُ هشامٍ: قولُ الكافيةِ الكُبرَى، والعمدةِ: "ذُو المعربُ "[١٧] لأَنَّ الاحترازَ إنَّمَا هُوَ عَنْ " ذُو " بِمَعْنَى الَّذي إذا بُنِيَتْ. فَأَمَّا على لغةِ[١٨] إعرابِها، فإنَّهَا تَجرِي مَجْرَى " ذي "[١٩] بِمَعْنَى صاحبٍ، فكانَ التَّقييدُ بمعنَى صاحبٍ، يُخرِجُهَا[٢٠] مَعَ قَصْدِ دُخُولِهَا. وقَدْ نَبَّهَ على ذلكَ في شَرْحَي[٢١] الكافيةِ والعمدةِ، فقالَ: "قُيِّدَ " ذُو "بالمعربِ، لِيَخْرُجَ " ذُو"الموصولُ، فإنَّ المشهورَ

---

(١) في د: بالألسنة، بدلاً من على الألسنة. (٢) التسهيل ٨ - ٩.

(٣) في شرحه: ساقطة من ت. وهو يعني شرح التسهيل.

(٤) ينظر منهج السالك ٧. شرح الألفية لابن قاسم ٦٨/١. الهمع ١٢٣/١-١٢٤. المطالع السعيدة ١٤٤/١.

(٥) في ت: فذكر. (٦) ساقطة من ق.

(٧) شرح الألفية ٧٠/١-٧١. ينظر التسهيل ٨-٩. (٨) في ر، ت: يأتي، وهو تصحيف.

(٩) الألفية ١٠. شرح ابن عقيل ٤٢/١. (١٠) في ظ: المؤنث السالم.

(١١) الألفية ١١، ١٢. شرح ابن عقيل ٧٣/١.

(١٢) الكافية ٢. شرحها للرضي ٢٩/١، ٣٥. شرح شذور الذهب ٣٧، ٣٩. التسهيل ٨.

(١٣) الكافية الشافية ٢٠٠/١، ١٧٩. (١٤) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٤٥/١.

(١٥) شرح شذور الذهب ٤٠. (١٦) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٦/١.

(١٧) شرح الكافية الشافية ١٨١/١. شرح العمدة ١١٧.

(١٨) في د: قوله، وهو تحريف. (١٩) في ق: ذو.

(٢٠) في د: يخرجهما، وهو تحريف. (٢١) في ق، د: شرح.

بناؤُهَ[١]، وبعضُ العربِ يُعْرِبُهُ[٢]، فيكونُ حينئذٍ مقصورًا[٣]، ولذلكَ اخْتَرْتُ[٤] التَّقييدَ بالإعرابِ على التَّقييدِ بالمَعْنَى"[٥]. هَذَا كَلاَمُهُ. وفي شرحِ الألفيَّةِ لابنِ هشامٍ: "زادَ ابنُ مالكٍ في الأسماءِ " ذوالطائية " في لغةِ مَنْ يُعْرِبُهَا، فتكونُ[٦] الأسماءُ حينئذٍ سبعةً". انتهى. ويَرِدُ على ابنِ الحاجبِ: أَنَّهُ يُوهِمُ[٧] اختصاصُ ذلكَ بــ" ذي " المضافة إلى اسمِ جنسٍ كَمَا في مثاله، وليسَ كذلكَ، بَلْ مِثْلُهَا المضافةُ إلى العَلَمِ، نحوُ: "إِنَّ اللهَ ذُو بَكَّةَ "[٨] و(جاءَني[٩] ذُو قَطَرِيٍّ)، أَيْ صاحبُ هذا الاسمِ، وإلى الوصفِ، نحوُ: ﴿ وفوقَ كُلِّ ذي عالمٍ عليمٌ﴾[١٠]. وإلى الجملةِ، نحوُ: "اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ " أَي اذْهَبْ في وقتِ صاحبِ سلامةٍ[١١]. و[١٢] ذَكَرَهُ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ.

قولُ الألفيَّةِ: "والفَمُ، حيثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا "[١٣].

قالَ ابنُ هشامٍ: "يُوهِمُ أَنَّ الميمَ هــيَ الأَصلُ، وأَنَّهَا[١٤] إذا عرضَ لَهَا أَنْ تفارقَ الكلمةَ أُعرِبَتْ[١٥] هَذَا الإعرابَ، وليسَ كذلكَ، بَلِ الأَصلُ " فُوهٌ " حُذِفَتْ لامُهُ وهِيَ الهاءُ[١٦] اعتباطًا وبَقِيَتِ العينُ، فتارةً تبدلُ ميمًا، وتارةً لاَ، فكانَ[١٧] حَقُّهُ أَنْ يقولَ: وفوهٌ إنْ لم تُبْدَلْ[١٨] مِنْ واوِهِ ميمٌ". انتهى. وهذا لاَ يَرِدُ على قولِ الكافيةِ: "وفوكَ " ولاَ قولِ الشُّذورِ: "وفَمٌ بِلاَ ميمٍ "[١٩]. قالَ[٢٠]: ثُمَّ[٢١] إنَّ المصنِّفَ استعمَلَ حيث في الزَّمانِ، والمَعْنَى في وقتِ مفارقَةِ الميمِ لَهُ، وهــوَ رأيُ أَبي الحَسَنِ[٢٢]، والمشهورُ كونُهَا للمكانِ[٢٣].

قولُ الألفيَّةِ: "أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ "[٢٤]. قالَ ابنُ هشامٍ: مبتدأٌ وخبرٌ[٢٥]، وهذهِ الأَلفاظُ معارفٌ لأَنَّ المُرادَ بِهَا اللَّفظُ.

---

(١) في د: بنائه، وهو خطأ في الرسم.
(٢) في ر، ت: تعربه.
(٣) في ر، د: مقصود، وهو خطأ نحوي.
(٤) في د: احترزت، وهو تحريف.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٢. شرح العمدة ١/١٢١.
(٦) في د: فيكون.
(٧) في ت: توهم، وهو تصحيف.
(٨) بكّـــة: مكـــة، سميت بذلك لأنها كانت تبكُّ أعناق الجبابرة إذا ألحدوا فيها بظلم. اللسان (بكك) والقول في الهمع ٤/٢٨٤.
(٩) في ق: جاء.
(١٠) يوسف:٧٦. هي قراءة ابن مسعود. ينظر المحتسب١/٣٤٦-٣٤٧. وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣.
(١١) ينظر الكتاب ٣/١٥٨. اللسان (سلم).
(١٢) في ر: بسلامة. وينظر مغني اللبيب ٥٤٩-٥٥٠.
(١٣) الواو ساقطة من د.
(١٤) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٤٥.
(١٥) في د: فإنها.
(١٦) ساقطة من ت.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) في ق: وكان.
(١٩) في ق، د: يبدل.
(٢٠) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/٢٦.
(٢١) شرح شذور الذهب ٤٠.
(٢٢) في ر، ق: أبـــو الحسن، وهو خطأ نحوي. وأبو الحسن هو الأخفش الأوسط، وينظر رأيه في مغني اللبيب ١٧٦.
(٢٣) ينظر مغني اللبيب ١٧٦.
(٢٤) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٤٨.
(٢٥) في ت: وخبره.

قولُ الكافيةِ: "وَهَنُوكَ"[١]. تُوهِمُ مساواتُهُ لبقيةِ الأَسماءِ، وليسَ كذلكَ. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التَّسهيلِ: "جَرَتْ عادةُ كثيرٍ أَنْ يذكرُوا " الهَنَ " مَعَ هذهِ الأَسماءِ، غيرَ مُنَبِّهِينَ على قلَّةِ[٢] إعرابِهِ بالأَحرفِ، فَيُوهِمُ[٣] ذلكَ مساواتِهِ لَهُنَّ، ومَنْ لَمْ يُنَبِّهْ على قِلَّتِه، فليسَ بمصيبٍ (وإِنْ حَظِيَ مِنَ الفضلِ بأَوفرِ نصيبٍ)[٤] "[٥]. وقَدْ نَبَّهَ على القلَّةِ في الأَلفيَّةِ والشُّذورِ[٦].

قولُ الأَلفيَّةِ: "وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشهرُ"[٧]. قالَ ابنُ هشامٍ: فيهِ مخالفةٌ بينَ الضَّميرينِ، تُوهِمُ اختلافَ مَرْجِعِهِمَا، وفيهِ[٨] استعمالُ ضميرِ الإفرادِ معَ جمعِ القِلَّةِ، والأَرجحُ خلافُهُ، وفيهِ تقديمُ (مِنْ) ومجرورِهَا على اسمِ التفضيلِ، وهوَ ضرورةٌ، كقولِه:

فَأَسماءُ مِنْ تلكَ الظَّعينةِ أَمْلَحُ[٩]

قولُهُمْ والعبارةُ للأَلفيَّةِ: "وشرطُ ذَا الإعرابِ: أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا ..."[١٠]. بقيَ شرطانِ آخرانِ: أَنْ تكونَ مُكَبَّرَةً لاَ مُصَغَّرةً، ومفردةً لاَ مُثَنَّاةً ولا مجموعةً[١١]، وَقَدْ أَخَلَّ ابنُ مالكٍ بِذِكْرِ هذينِ في جميعِ كتبِهِ المختصرةِ والمطوَّلةِ، واستدرَكَهَا أَبو حيَّانَ[١٢] وابنُ هشامٍ[١٣] وسائِرُ المتأخِّرينَ. وزادَ ابنُ الصَّائغِ شرطًا ثالثًا، وهُوَ: أَنْ لاَ يكونَ منسوبًا إِليهَا[١٤].

وتختصُّ الأَلفيَّةُ بإيراداتٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ[١٥] الإشارةَ بِـ " ذَا " تُوهِمُ أَنَّ هَذَا شرطٌ للإعرابِ الأَخيرِ، وهوَ القصرُ[١٦]، وَإِنَّمَا هُوَ للإعرابِ بالحروفِ المعقودِ لَهُ الفَصلُ. قالَ ابنُ[١٧] الصَّائِغِ: وَقَدْ وَضَحَ[١٨] المُرادُ بالمثالِ.

الثّاني: قالَ ابنُ هشامٍ: "لاَ يحتاجُ إِلى شرطِ الإضافةِ في " ذُو " ولاَ في" الفَمِ " بلاَ ميمٍ، لأَنَّهُمَا لاَ يكونانِ إِلاَّ مضافينِ، واشتراطُ[١٩] ذلكَ فِيهِمَا مُفْسِدٌ[٢٠]، لأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُمَا قَدْ يُفْرَدَانِ، ويختلفُ هذا الحكمُ، وليسَ كذلكَ، ولاَ حاجة إِلى قولِهِ: "لاَ لِلْيَا " في (ذُو) لأَنَّهَا لاَ تضافُ[٢١]

---

(١) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢٦.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ر: فتوهم، وهو تصحيف.
(٤) من (وإن...) إلى (... نصيب) ساقطة من ق.
(٥) شرح التسهيل ١/٤٧-٤٨، وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٧٢-٧٣.
(٦) ينظر الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٤٨. شرح شذور الذهب ٤٢.
(٧) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٤٨.
(٨) في ر، ت: ومنه.
(٩) عجز بيت لجرير (ديوانه ٢/٨٣٥) وصدره: إذا سايَرَتْ أسماءُ يوماً ظعائنا
(١٠) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٥٢. الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/٢٦.شرح شذور الذهب ٤٠.
(١١) ينظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٥٨، ٢٥٧، الهمع ١/١٢٢.
(١٢) ينظر منهج السالك ٩.
(١٣) ينظر شرح قطر الندى ٤٦.
(١٤) في ق: إليهم، وهو تحريف.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) في ت: المقصود.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) في ق: أوضح.
(١٩) في ر: واشترط، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: مسند. وهو تحريف.
(٢١) في ق: لا يضاف، وهو تصحيف.

إلى الياءِ بَلْ ولاَ للضميرِ أصلاً، وقَدْ أكَّدَ الاعتراضينِ[١] (١٨/أ) في ذُو تمثيلُهُ بِهَا قولُهُ: "ذَا اعتَلاَ"[٢]، فإنَّهُ مؤذنٌ بأنَّها مقصودةٌ[٣] بالاشتراطِ". انتهى. وذلكَ واردٌ على الكافيةِ فِيهِمَا أيضًا، وعلى الشُّذورِ في (فَمٍ) دونَ (ذُو).

الثَّالثُ: قالَ ابنُ هشامٍ: "يَنْبَغِي للمصنِّفِ أَنْ يقولَ: أَوْ تكونُ[٤] مُشَبَّهَةٌ[٥] بالمضافِ[٦]، وذلكَ لأنَّهُ يقولُ في[٧]: لا[٨] أبا[٩] لزيدٍ، ولا أخا لي[١٠]: إنَّ[١١] الظرفَ صفةٌ، وإنَّ الاسمَ معربٌ[١٢]، لأنَّهُ شبيهٌ[١٣] بالمضافِ.

الرابعُ: أنَّ " ذو " الطَّائيَّةَ على رأيهِ إذا أُعْرِبَتْ لا تضافُ أصلاً، وتعربُ هذا الإعرابَ، كقولِهِ[١٤]: فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم...[١٥]. نَبَّهَ عليهِ ابنُ هشامٍ أيضاً.

قولُ الكافيةِ: "إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ "[١٦]. قالَ ابنُ هشامٍ: "التَّقييدُ[١٧] حشوٌ، إذْ ليسَ لنا[١٨] ياءٌ[١٩] يضافُ إليها، إلاَّ وهيَ ياءُ المتكلِّمِ[٢٠].

قولُهُ: "وحموكَ "[٢١]. يردُ عليهِ ما[٢٢] قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ العمدةِ: "إنَّ[٢٣] الحَمَ لايضافُ إلاَّ[٢٤] إلى[٢٥] امرأةٍ[٢٦] على المشهورِ، لأنَّهُ قريبُ الزَّوجِ، يُقالُ: حَمُو هندٍ أفضلُ من حَمِي[٢٧] دعد. وأَجازَ صاحبُ المُجْمَلِ[٢٨] إطلاقَهُ على أقاربِ الزَّوجينِ "[٢٩].

قولُهُ في الفَمِ: "وفَتْحُ الفاءِ أفصحُ مِنْهُمَا "[٣٠]. فيهِ أمرانِ:

---

(١) في ر: بالاعتراضين، بزيادة الباء.
(٢) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٢/١.
(٣) في ر: مقصورة، وهو تحريف.
(٤) في ت، ق: يكون، وهو تصحيف.
(٥) في ق: شبهة، وهو تحريف.
(٦) في ت، د: للمضاف.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في ت: أخا.
(١٠) في ر: ولا حالي. وفي ق: ولا أخال، وكلاهما تحريف.
(١١) في د: إذ.
(١٢) في د: يعرب.
(١٣) في ر، د: شبه.
(١٤) في تا: كقولهم، وهو تحريف.
(١٥) جزء من عجز بيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وتمامه: فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسرونَ أَتَيْتُهُم... مَا كَفَانِيا
(١٦) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٦/١.
(١٧) في ق: التقيد.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) في ر، ت: ما، وهو تحريف.
(٢٠) ينظر شرح اللمحة البدرية ٢٥٨/١.
(٢١) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ٢٦/١.
(٢٢) في ق: بناء، وهو تحريف.
(٢٣) في د: لأن، وهو تحريف.
(٢٤) ساقطة من ت.
(٢٥) ساقطة من ق.
(٢٦) في ت: مفرد، وهو تحريف.
(٢٧) في ت: حم. وفي د: حموا. وفي ظ: حمو.
(٢٨) صاحب المجمل هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين اللغوي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ. وفيات الأعيان ١١٨/١-١٢٠. بغية الوعاة ٣٥٢/١-٣٥٣. الأعلام ١٨٤/١.
(٢٩) شرح العمدة ١٢٤.
(٣٠) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٩٦/١.

الأَوَّلُ: أَنَّهُ أَعادَ الضَّميرَ إِلى غيرِ مذكورٍ، والمُرادُ[١] أَفصحُ مِنَ الضَّمِّ و[٢] الكسرِ.

الثَّاني: قَدْ تُوهِمُ عبارتُهُ استواءَ الضَّمِّ والكسرِ، وليسَ كذلكَ، بَلِ الكسرُ دونَ الضَّمِّ.

قولُهُ: "وجاءَ حَمٌ مثْلُ يَدٍ وخَبْءٍ وَدَلْوٍ وعصاً "[٣]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: لم يُبَيِّنْ مراتبَهَا في الفصاحةِ[٤]، والأفصحُ ما تقدَّمَ من كونِهَا بالحروفِ، ويليه كونُهُ بواوٍ بعدَ سكونٍ كــ دلوٍ، ثُمَّ كونُهُ بالألفِ كــ عَصًا، ثُمَّ النَّقصُ كــ يَدٍ، بهمزةٍ بعدَ سكونٍ كــ خَبْءٍ.

الثَّاني: بقيَ[٥] فيهِ لغةٌ سادِسَةٌ[٦] وهوَ حَمأٌ[٧] بهمزةٍ بعدَ فَتْحٍ كَخَطَإٍ[٨] حَكَاهَا في التَّسهيلِ[٩]. ومرتَبَتُهَا[١٠] بعدَ خَبْءٍ.

الثَّالثُ: لغةُ النَّقصُ فيهِ أنكرَهَا سيبويهِ والبصريُّونَ، وإِنَّما حكاهَا الفرَّاءُ.

قولُهُ: وجاءَ هَنٌ مثْلُ يَدٍ[١١]. بقيَ[١٢] فيهِ لغتانِ أُخريانِ، تشديدُ نونِهُ، حَكَاهُ في التَّسهيلِ[١٣]. وقَصْرُهُ حَكَاهُ[١٤] الأَندلسيُّ[١٥] في شرحِ المفصَّلِ[١٦]. قالَ ابنُ هشامٍ: ولم أَقِفْ على ذلكَ لغيرِهِ.

قولُ الكافيةِ: "المُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخرَهُ أَلفٌ، أَوْ ياءٌ مفتوحٌ مَا قَبْلَهَا، ونونٌ مكسورةٌ، ليدلَّ[١٧] على أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جنسه "[١٨]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ النِّيلي: ينبغي أَنْ يقولَ[١٩]: ياءٌ مفتوحٌ مَا قبلَهَا لغيرِ اعْتلالٍ[٢٠]، ليخرجَ منهُ مثلُ مُصْطَفَيْكَ، فإِنَّهُ قَدْ لَحِقَ آخرَهُ[٢١] ياءٌ مفتوحٌ مَا قَبْلَهَا، وليسَ بمثَنًّى لأَنَّ الفتحةَ فيما قبلَ الياءِ للاعتلالِ بحذفِ (الأَلِفِ[٢٢] من مصطفى. قالَ[٢٣]: فإِنْ قِيلَ: يخرجُ هذا بقولِهِ: ونُونٌ مكسورةٌ.

---

(١) في ق: والمراد أنه.
(٢) الواو ساقطة من ر.
(٣) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٩٦.
(٤) في ت: فصاحتها في المراتب، بدلا من: مراتبها في الفصاحة.
(٥) في ق: ينفي، وهو تحريف.
(٦) في ظ: ساكنة، وهو تحريف.
(٧) في ر، د: خبأ. وفي ق: كمأ، كلاهما تحريف.
(٨) في د: كظاء، وهو تحريف.
(٩) التسهيل ٨.
(١٠) في ر، د: ومرتبها.
(١١) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٩٦.
(١٢) في د: ينفي، وهو تحريف.
(١٣) التسهيل ٩.
(١٤) في ق: حكاية.
(١٥) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، الإمام أبو محمد اللورقي النحوي، المتوفى سنة ٦٦١ هــ. معجم الأدباء ١٦/٢٣٤-٢٣٥.بغية الوعاة ٢/٢٥٠.
(١٦) في د: المغني، وهو تحريف. و(في شرح المفصل) ساقطة من ر.
(١٧) في ت، د: لتدل، وهو تصحيف.
(١٨) الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٧١.
(١٩) في ر، ت: نقول. وفي ق: يكون.
(٢٠) في ر: إعلال.
(٢١) ساقطة من ر، د.
(٢٢) ساقطة من ر.
(٢٣) ساقطة من د.

قلنا النُّونُ تحذفُ(١) للإضافةِ، فلم يبقَ الفرقُ(٢) إلاَّ بمَا(٣) قبلَ الياءِ.

الثَّاني: قالَ في المتوسِّط: "الحَدُّ(٤) يُشكلُ بمثلِ القمرينِ والعمرينِ، فإنَّهُ مثنًّى(٥) وليسَ معهُ في اللَّفظِ والمعنى. قالَ: والجوابُ: المنعُ(٦)، لأنَّهُ لولاَ إطلاقُ عمرَ على(٧) أَبي بكرٍ(٨)، والقمرِ على الشَّمسِ لمماثلة بينَهُمَا، لم يقلِ العمرانِ والقمرانِ، إلاَّ أَنَّ كونَ(٩) الشَّيءِ مثلَ غيرِهِ في اللَّفظِ، قد يكونُ لاستعارةِ ذلكَ اللَّفظِ لَهُ عندَ التَّسميةِ، وقد يكونُ لا(١٠) ذلكَ(١١). انتهى(١٢). وهذا تقريرٌ(١٣) منهُ، لأَنَّ نحوَ العُمَرَيْنِ(١٤) مثنًّى، وهــو الذي حقَّقَهُ ابنُ هشامٍ كمَا سَيأْتي. وجماعةٌ يمنعونَ كونَهُ مثنًّى، ويجعلونَهُ منَ الملحقاتِ بهِ(١٥).

الثَّالثُ: قــالَ الرضيُّ: "مرادُهُ بالجنسِ على مَا يظهرُ من كلامِهِ في الشرحِ(١٦): مَا(١٧) وُضِعَ صالحاً(١٨) لأكثرَ من فردٍ واحدٍ بمعنًى جامعٍ بينَهُما في نظرِ الواضعِ، سواءٌ كانت ماهيتُهُمَا مختلفةً كالأَبيضينِ (لإنسانٍ وفرسٍ، فإنَّ الجامعَ بينهُمَا في نظرِهِ(١٩) البياضُ وليسَ نظرُهُ(٢٠) إلى الماهيتينِ، بــل إلى صــفتِهِمَا التى اشْتَرَكَا فيها، أَوْ متَّفقةً كالأَبيضينِ)(٢١) لإنسانينِ، وسواءٌ كــانَ الواضعُ واحــداً(٢٢) كالرَّجلينِ، أَمْ أَكثرَ، كالزَّيدينِ، فإنَّ نَظَرَ كُلِّ واحدٍ منَ الواضعين في وضعِ لفظِ (زيد) إلى ماهــيةِ ذلكَ المسمَّى، بل إلى كــونِ ذلكَ(٢٣) المُسَمَّى (١٨ب) أَيِّ(٢٤) ماهيةٍ كانَ متميِّزاً بهذا(٢٥) الاسمِ (عن غيرِهِ، حتَّى(٢٦) لو سُمِّيَ بزيدٍ إنسانٌ، وسُمِّيَ بهِ فرسٌ، فالنَّظرُ بالوضعينِ إلى شيءٍ واحدٍ، كَمَا في الأبيضينِ وهوَ كونُ تلكَ الذَّاتِ متميِّزةً(٢٧) عن غيرها بهذا الاسمِ(٢٨). قالَ: وهــذا الذي ذهبَ إليهِ المصنِّفُ(٢٩) خلافُ المشهورِ منِ اصطلاحِ النُّحاةِ، فإنَّهم يشترطونَ في

(١) من (الألف من...) إلى (... تحذف) ساقطة من ق.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) في ق: ما.
(٤) ساقطة من ر.
(٥) في ق: مبني، وهو تحريف.
(٦) في د: بالمنع.
(٧) في ق: إلى، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في ر: يكون.
(١٠) في ق: لايكون، بدلا من: يكون لا.
(١١) المتوسط ورقة ١١٩. وفيه: التثنية، بدلا من: التسمية.
(١٢) انتهى: ساقطة من ت.
(١٣) في ق: تقدير، وهو تحريف.
(١٤) في ت: العمرين.
(١٥) ساقطة من ت، د.
(١٦) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨.
(١٧) في ق: بما.
(١٨) ساقطة من ر، ت، د.
(١٩) في ر: نظيره، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: نظيره، وهو تحريف.
(٢١) من (لإنسان وفرس...) إلى (... كالأبيضين) ساقطة من ق.
(٢٢) في ر، ق، د: واحد، وهو خطأ نحوي.
(٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) ساقطة من ت.
(٢٥) في ق: لهذا.
(٢٦) ساقطة من ق.
(٢٧) في ق: مميزة.
(٢٨) من (عن...) إلى (... الاسم) ساقطة من ت.
(٢٩) أي ابن الحاجب.

الجنسِ وقوعَهُ كثيرينَ بوضعٍ واحدٍ، فلا يسمّونَ زيداً وإنِ اشتركَ فيه[١] كثيرونَ[٢] جنساً[٣].

الرَّابعُ: ظاهرُ كلامِهِ مَنْعُ تثنيةِ[٤] الاسمِ[٥] المشتركِ باعتبارِ مَعْنَيَيْهِ[٦] كالقرءينِ، للحيضِ والطُّهْرِ، والعينينِ للذهبِ والباصرةِ، وقد تَرَدَّدَ[٧] فيهِ كلامُهُ، فَمَنَعَهُ في شرحِ الكافيةِ[٨]، وجوَّزَهُ في شرحِ المفصَّلِ[٩]. وقد جزَمَ بجوازِهِ[١٠] ابنُ مالكٍ والأندلسيُّ والجزوليُّ[١١]. وفيهِ قولٌ ثالثٌ، وهوَ الجوازُ إنِ اتَّفقَا في المعنى الموجِبُ للتَّسميَةِ[١٢] كالأحمرينِ[١٣] للذهبِ والزَّعفرانِ[١٤]، والمَنْعُ إنْ لم يَتَّفِقَا[١٥].

قولُهُم والعبارةُ للألفيةِ: "بالألفِ ارْفَعِ المُثَنَّى[١٦]".

قالَ ابنُ قاسمٍ: "هذا مذهَبُ مَنْ قالَ: إنَّ الأسماءَ السِّتَّةَ معربةٌ بالحروفِ، وذهبَ سيبويهِ ومَنْ وافَقَهُ إلى أَنَّ الإعرابَ في المُثَنَّى أيضاً بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الألفِ والياءِ. وعجبتُ لابنِ مالكٍ كيفَ اختارَ مذهبَ سيبويهِ في الأسماءِ السِّتَّةِ ولم يخترْهُ[١٧] في المثنَّى (في شيءٍ من كُتُبِهِ، وهوَ وإنْ كانَ ضَعَّفَ قولَ سيبويهِ في المثنَّى)[١٨]، بأَنَّهُ يلزمُ منهُ ظهورُ النَّصبِ في الياءِ لخفَّتهِ عليهَا وقلبهَا[١٩] ألفاً لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلهَا"[٢٠]. فقد أَجابَ أَبو حيَّان عَنِ الأَوَّلِ: بأَنَّهم لَمَّا حَمَلُوا حالةَ النَّصبِ[٢١] على حالةِ الجرِّ، أَجروا[٢٢] الحكمَ على الياءِ حكماً واحداً، فَكَمَا قدَّروا الكسرةَ، قَدَّروا الفتحةَ تحقيقاً[٢٣] للحملِ. و[٢٤] بأَنَّ المانِعَ[٢٥] من قلبها[٢٦] أَلفاً قصدُ[٢٧] الفرقِ[٢٨] بينَ المثنَّى

---

(١) ساقطة من ت. (٢) في ق: كثير.
(٣) شرح الكافية ٢/١٧١-١٧٢. وفيه: (الوضع واحد كالرجل) بدلاً من: الواضع واحدا كالرجلين.
(٤) في د: الثانية، وهو تحريف. (٥) في ت: الأسماء، وهو تحريف.
(٦) في د: معينة، وهو تحريف. (٧) في ق: ترد.
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب. (٩) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٤٤-٤٤٥.
(١٠) في ق: لجوازه. (١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٢.
(١٢) في ق: الوجب التسمية، بدلاً من: الموجب للتسمية، وهو تحريف.
(١٣) في ت: كأحمرين. (١٤) نون الزعفران ساقطة من ق.
(١٥) ينظر الهمع ١/١٤٤.
(١٦) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٥٥. الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٧١. شرح شذور الذهب ٤٤.
(١٧) في ت: يحزه، وهو تحريف.
(١٨) من (في شيء...) إلى (... المثنى) ساقطة من ق.
(١٩) في ر: وقبلها، وهو تحريف. (٢٠) ينظر الهمع ١/١٦١.
(٢١) في د: زيادة بعد كلمة النصب وهي: على حالة النصب.
(٢٢) في ر: جرو. وفي ق: أخروا، وهو تصحيف.
(٢٣) في ق: تخفيفاً، وهو تصحيف. (٢٤) الواو ساقطة من ق.
(٢٥) في ر، د: المنع. (٢٦) في ق: قلب، وهو تحريف.
(٢٧) في ق: وقصد، بزيادة الواو. (٢٨) في ت: للفرق.

وغيرِهِ، وإنْ كانَ القياسُ القلبَ، ولذلكَ لاحظَهُ مِنَ العربِ مَنْ[١] يُجرِي المثنَّى بالألفِ مطلقاً[٢]. وعليهِ ابنُ عصفورٍ[٣].

قولُ الكافيةِ: "وَكِلاَ وَاثْنَانِ "[٤]. مِثْلُهُمَا كِلْتَا[٥] وَاثْنَتَانِ، وَتَرَكَ ذِكْرَهُمَا اكتفاءً بذكرِ مُذَكَّرِهِمَا، (وذلكَ لا[٦] يَحْسُنُ في مقامِ التَّعريفِ، وقد صَرَّحَ بِهِمَا في الألفيَّةِ، [٧])[٨] والشُّذورِ[٩]. وزادَ في الشُّذورِ[١٠] التَّصريحَ بِثِنْتَانِ، وهيَ في[١١] لغةِ تميمٍ "[١٢]. ويردُ عليهم جميعاً ألفاظٌ، عَدَّهَا في التَّسهيلِ[١٣] مِنَ الملحقاتِ:

أَحدُهَا: مِذْرَوَانِ، لطرفي الأليةِ، فإنَّهُ لم يُستعْمَلْ مفردُهُ[١٤].

ثانياً: ثَنَايَانِ، لطرفي العقالِ، لم يُستَعْمَلْ مُفْرَدُهُ أيضاً[١٥]. وهذانِ أَورَدَهُمَا الرَّضيُّ على الكافيةِ[١٦].

ثالثُهَا: نحوُ: الكَلْبَتَيْنِ[١٧] لِكَلْبَتَي[١٨] الحَدَّادِ، ومِقَصَّيْنِ[١٩]، فإنَّهُ لاَ يَصْلَحُ للتَّجريدِ.

رابِعُهَا: مَا دَلَّ على مفردٍ، نحوُ: الأَبهرينِ[٢٠]، ورَامَتَيْنِ[٢١]. قالَ ابنُ هشامٍ: والَّذى يظهرُ لِي: أَنَّ النُّحاةَ إذا أَطلقُوا المُثَنَّى في بابِ الإعرابِ أَرَادُوا دخولَ مِثْلِ ذلكَ، لأَنَّ وَضْعَهُ لِيَدُلَّ على اثنينِ، واستعمالَهُ لغيرِهِ مجازٌ.

خامسُهَا: نحوُ: (حَوَالَيْنَا)[٢٢]، فإِنَّهُ[٢٣] وَإِنْ صلحَ للتَّجريدِ، إلاَّ أَنَّهُ لاَ يختلفُ معناهُ في الحالتينِ[٢٤].

---

(١) ساقطة من ر، ت، ق. (٢) ينظر الهمع ١/١٦١.
(٣) وعليه ابن عصفور ساقطة من ظ. ينظر المقرب ٢/٤٠. شرح الجمل ١/١٥١.
(٤) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢٦. (٥) في ق: كلياً، وهو تحريف.
(٦) لا: ساقطة من د. (٧) الألفية ١١.شرح ابن عقيل ١/٥٦.
(٨) من (وذلك...) إلى (... الألفية) ساقطة من ق.
(٩) ينظر شرح شذور الذهب ٥٢. (١٠) وزاد في الشذور: ساقطة من ت.
(١١) ساقطة من ت. (١٢) شرح شذور الذهب ٥٢.
(١٣) التسهيل ١٧. (١٤) المثنى لأبي الطيب اللغوي ٥٩. اللسان (ذرا).
(١٥) اللسان (ثني).
(١٦) شرح الكافية للرضي ١/٢٩. وينظر الهمع ١/١٣٥.
(١٧) في ق: الكلمتين، وهو تحريف. وينظر المثنى ٦٢. والهمع ١/١٣٥.
(١٨) في الأصل ر، ت، ق، د: لآلتي. وفي س: لآلة، وما أثبته من ظ.
(١٩) في ر: ومقصمبن، وهو تحريف.
(٢٠) الأبهران: عرقان يخرجان من القلب. اللسان (بهر). وجنى الجنتين ١٤.
(٢١) ينظر معجم البلدان ٣/١٨، ١٦. اللسان (روم). وجنى الجنتين ٥٣.
(٢٢) في ظ: حوالين. (٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) ينظر الهمع ١/١٣٥.

سادسُهَا: الأعلامُ، كالبحرينِ[١]، والدَّونَكَيْنِ[٢]، والحِصْنَيْنِ[٣]، وكُنَابَيْنِ[٤].

سابِعُهَا: بابُ التَّغليبِ، كالقمرينِ، والعُمرينِ، والبحرينِ[٥]، والأبوينِ، فإنَّهُ ليسَ بمثنًى، إذْ لاَ يصلحُ لعطفِ مثْله عليه[٦]. قالَ ابنُ هشامٍ: "وإخراجُ هَذَا النَّوعِ من بابِ المُثَنَّى لاَ يُعْرَفُ لغيرِ النَّاظمِ، ولاَ تجدُ[٧] أحدًا يذكرُهُ فيما حُملَ على المثنَّى سِواهُ، لِعلْمِهِم بشمولِ[٨] اسمِ المثنَّى لَهُ[٩]، وذلكَ أنَّهُ إنَّمَا جازَ بَعْدَ إنْ قَدَّرَ تسميةَ الشَّمسِ قمرًا، ونحوَهُ".

ثامنُهَا[١٠]: مَا[١١] أُرِيدَ بِهِ التَّكثيرُ[١٢] نَحْوُ: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[١٣]، (ومهمهين فدفدين مرتين)[١٤]. وَحَنَانَيْكَ[١٥].

تاسعُهَا: "مَا هُوَ جمعٌ في المَعْنَى، نحوُ: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾[١٦]، " البَيْعَانِ بالخَيَارِ"[١٧] "[١٨]. قالَ ابنُ هشامٍ: "والتَّحقيقُ أنَّ هذا النَّوعَ ومَا قَبْلَهُ[١٩] مِنَ المُثَنَّى، وأَنَّ إطلاقَ[٢٠] الأوَّلِ على أكثرَ مِنَ اثنينِ، مجازٌ عارضٌ، فَلاَ يُخرِجُهُ عَنْ تَسْمِيَتِهِ[٢١] مُثَنًّى. وأَمَّا الثَّاني، فالمرادُ بالمُثَنَّى مَا يَدُلُّ على اثنينِ، سواءٌ كَانَا[٢٢] مِنْ (١٩/أ) جنسِ المفردِ أوِ الجمعِ، وَقَدْ عَدَلَ في الكافيةِ عَنِ التَّصريحِ بـ كِلاَ وَمَا مَعَهَا، وقالَ: "مُثَنًّى أَوْ شِبْهَهُ ارْفَعْ بِالألِفْ "[٢٣]. ونَبَّهَ

---

(١) ينظر معجم البلدان ١/ ٣٤٦ - ٣٤٩.

(٢) الـدونكان، بفتح أوّله وسكون ثانيه: اسم لموضع واحد. وقيل: بلدان من وراء فلج. وقيل: واديان في بلاد بني سليم. معجم البلدان ٤٨٩/٢. اللسان (دنك).

(٣) الحصنان: موضع بعينه. معجم البلدان ٢٦٣/٢. اللسان (حصن). الهمع ١٣٥/١.

(٤) في ظ: وكنانين، وهو تصحيف. وكنابين: اسم موضع، وقيل: كناب جبل وبإزائه جبل آخر يقال له: عنّاب، فجمعه إليه. معجم البلدان ٤٨٠/٤.

(٥) جنى الجنتين ٢٥، ١١٧.

(٦) ينظر الهمع ١٣٦/١.

(٧) في ت: ولا يجد.

(٨) في ق: لشمول.

(٩) ساقطة من ق.

(١٠) في ق: ثانيها، وهو تحريف.

(١١) في ر: لما.

(١٢) في ق: التكثر.

(١٣) الملك: ٤.

(١٤) صـدر بـيـت من الرجز وبعده: ظهراهما مثل ظهور التُرسَينِ نسبه سيبويه ٤٨/٢ إلى خطام المجاشعي، وفي ٣ / ٦٢٢ نـسبه إلى همـيان بن قحافة. ويروى: (قذفين) بدلاً من (فدفدين). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٤. اللسان (مرت). الهمع ١ / ١٣٤. ومهمهين: أي ربَّ مهمه بعد مهمه. والمهمهة: المفازة البعـيدة والبلد القفر المخوف. اللسان (مهه). وفدفدين:الفدفد: الأرض المستوية اللسان (فدد). والمَرْت: بفتح الميم وسكون الراء: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات. اللسان (مرت).

(١٥) وحنانيك: ساقطة من ر. ينظر الهمع ١٣٤/١.

(١٦) الحجرات ١٠.

(١٧) قـال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار". صحيح الترمذي٢٧١/٥. والهمع١٣٥/١.

(١٨) ينظر الهمع ١٣٥/١.

(١٩) في ت: وما قبل.

(٢٠) في ت: إطلاقه.

(٢١) في ق: تسمية.

(٢٢) في ر، ت: كان.

(٢٣) شرح الكافية الشافية ١٨٥/١.

في شَرْحِهَا على أَنَّ قَوْلَهُ: "أَوْ شِبْهَهُ" شاملٌ لجميعِ مَا أَوْرَدْنَاهُ[١]. فكانَ على[٢] رأيِهِ أَوْجزَ وأَشْمَلَ. وَ[٣] كَذَا قالَ في العمدةِ: "المُثَنَّى ومَا حُمِلَ عليه"[٤]. وقالَ في شَرْحِهَا: "إِنَّهُ شاملٌ لذلكَ"[٥].

عاشرُهَا: هَذَانِ[٦] واللَّذانِ ونحوُهُمَا، أَوْرَدَهُ الرَّضيُّ على ابنِ الحاجبِ، لأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ في شرحِ المُفصَّلِ[٧] أَنَّهَا صِيَغٌ موضوعَةٌ للمُثَنَّى، غيرُ مبنيَّةٍ على الواحِدِ، بدليلِ تشديدِ النُّونِ، وأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا ذَيَّانِ، واللَّذيَّانِ[٨].

قولُهُ في الشُّذورِ: وَأُلْحِقَ اثنان واثنتان وثِنْتَانِ مطلقًا "[٩]. يُوهِمُ[١٠] جوازُ إضافةِ[١١] الثَّلاثةِ إِلى كُلِّ مضمرٍ، وليسَ كذلكَ، فَإِنَّهُمَا لاَ يُضَافانِ إِلى ضميرِ مُثَنًّى، فَلاَ يُقَالُ: اثْنَاكُمَا، ولاَ اثْنَاهُمَا، لأَنَّ اتِّحادَ مَعْنَى المتضايفينِ باطلٌ، ويضافانِ إِلى ضميرِ[١٢] المفردِ والجمعِ. نَبَّهَ عليهِ ابنُ هشامٍ في شرحِ الأَلفيَّةِ، وذَكَرَ أَنَّهُمَا عَكْسُ كلاَ[١٣]، وكِلْتَا، فإِنَّهُمَا لاَ يضافانِ إِلاَّ إِلى مضمرِ التَّثْنيةِ[١٤]. وفي شرحِ ابنِ الصَّائغِ: أَنَّ الأشهرَ، أَنْ لاَ يُضافَ اثنان واثنتان.

قولُ الأَلفيَّةِ: "كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ[١٥] "[١٦]. قالَ ابنُ هشامٍ: "لَمَّا لَمْ يَتَّزِنْ[١٧] لَهُ أَنْ يقولَ: مِثْلُ[١٨] المُثَنَّى، أَتَى بمثالينِ مِنْهُ، وأَقامَ[١٩] ذلكَ مقامَ قولِهِ: كالمُثَنَّى". قلتُ: كانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يقولَ[٢٠]: مِثْلُ المُثَنَّى فيهِ يَجْرِيَانِ، وهُوَ أَبْعَدُ[٢١] عَنِ الإلباسِ.

قولُهَا: وَتَخْلُفُ[٢٢] الْيَا في جَمِيعِهَا[٢٣] الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا... "[٢٤]. فيه أَمرانِ:

أَحدُهُمَا: ظاهِرُهُ: أَنَّ كلاَ وَكِلْتَا في النَّصبِ والجرِّ معربانِ[٢٥] بالانقلابِ، وهُوَ اختيارُ النَّاظمِ. والمنقولُ عَنِ البصريِّينَ[٢٦] أَنَّ القلبَ ليسَ للعاملِ، وإِنَّمَا هُوَ بالحَمْلِ على لَدَى وعَلَى، لمُلازَمَتِهِمَا للإِضافةِ، فَفَعَلَ بِهِمَا مَا فَعَلَ[٢٧] بِهِمَا مِنَ القلبِ إِذا أُضِيفَا إِلى مضمرٍ، والإِبقاءُ[٢٨] إذا[٢٩] أُضِيفَا

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٨٧.
(٢) ساقطة من ر، ت.
(٣) الواو ساقطة من ت.
(٤) شرح العمدة ١١٧.
(٥) شرح العمدة ١٢٤-١٢٨.
(٦) في ق: هذا.
(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٨.
(٨) شرح الكافية للرضي ١/٢٩.
(٩) شرح شذور الذهب ٥٢.
(١٠) في ق، د: توهم.
(١١) في ق: الإضافة، وهو تحريف.
(١٢) في ق: غير، بدلا من: ضمير، وهو تحريف.
(١٣) في ر: أي.
(١٤) ينظر شرح اللمحة البدرية ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤.
(١٥) في ر، د: وانتين. وفي ق: واثنيين، وكلاهما تصحيف.
(١٦) الألفية ١١. شرح ابن عقيل.
(١٧) في ق: يترن، وهو تصحيف.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) في ت: فأقام، وهو وجه.
(٢٠) أن يقول: ساقطة من د.
(٢١) في ق: البعد، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: ويختلف، وهو تحريف.
(٢٣) في ر: جميعاً، وهو تحريف.
(٢٤) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/ ٥٦.
(٢٥) ساقطة من ق.
(٢٦) في د: عن الكوفيين والبصريين. بزيادة الكوفيين.
(٢٧) في د: ما أفعل.
(٢٨) في د: ما لإبقاء، وهو تحريف.
(٢٩) في ر: إذ.

إلى ظاهرٍ، وأمَّا في الرَّفعِ فَبَقِيَتِ الألفُ مَعَ الظَّاهرِ والمضمر، لأَنَّهُمَا لَمْ يُشْبِهَا في الرَّفعِ مَا تَنْقلبُ[١] أَلِفُهُ. قالَ الخليلُ: وَمَنْ لاَ يَقْلِبُ أَلِفَ لَدَى وَعَلَى إِذا[٢] أُضيفَا إِلى المضمرِ لا يقلبُ[٣] أَلفَ كِلاَ وَكِلْتَا. الثَّاني: قالَ ابنُ هشامٍ: زَعَمَ[٤] بعضُ الشَّارحينَ: أَنَّهُ أَشارَ بِهَذَا البيتِ إِلى أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يستعملُ المُثَنَّى بِألف[٥] في كُلِّ حالٍ، وَهُوَ وَهْمٌ. قلتُ: وذلكَ لأَنَّهُ يصيرُ[٦] التَّنبيهُ[٧] على اللُّغةِ المشهورةِ ضِمْنًا لاَ قَصْدًا.

قولُهَا: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ "[٨]. قِيلَ: إِنَّهُ حشوٌ لاَ فائدةَ فيه. قالَ ابنُ هشامٍ: وليسَ كذلكَ، بَلْ فيهِ فائدتان: إحدَاهُمَا: التَّنبيهُ[٩] على أَنَّ مَا قَبْلَ ياءِ المُثَنَّى، والملحقِ بِهِ، مفتوحٌ، بخلافِ الجَمْعِ[١٠] والملحقِ بِهِ[١١]، فَإِنَّهُ مكسورٌ. وَ[١٢] الثَّانيةُ: تعليلُ[١٣] الفَتْحِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا كانَ مَا قَبْلَهُ[١٤] مفتوحًا مَعَ الأَلفِ لِمُنَاسَبَتِها أَبْقَوْهُ مَعَ[١٥] الياءِ على مَا كانَ مألوفًا فيهِ قَبْلَ مَجيئِهَا، لعدمِ مَا يَقْتَضِي زَوَالَهُ.

قولُ الكافيةِ: "المجموعُ: مَا دَلَّ على آحاد مقصودة بحروف مُفْرَدِه "[١٦]. قالَ في المتوسِّطِ: قولُهُ: "مقصودة " زائدٌ لاَ يُحتاجُ إِليه، لأَنَّهُ وإِنْ قِيلَ إِنَّهُ يُخرِجُ[١٧] اسمَ الجمعِ كَإِبِلٍ، وَغَنَمٍ، إِذْ لَمْ يُقْصَدْ إِلى آحاده ، فذلكَ خارجٌ بقولِهِ: "بحروفِ مفردِهِ "[١٨] لعدمِ حروفِ مفردِهــا في لفظِهِ "[١٩]. وأُورِدَ على قولِهِ: "بحروفِ مفردِهِ ": الجمعُ[٢٠] المُقَدَّرُ واحدُهُ كعباديد[٢١]، وأبابيل، ونسوةٍ[٢٢]، فإنَّها[٢٣] جموعٌ[٢٤] ولا مفردَ لها فيها[٢٥] حروفُهُ. وأُجيبَ: بِأَنَّ

(١) في ت، د: ينقلب.
(٢) في د: وان.
(٣) في ر: لا تقلب.
(٤) في ق: وزعم.
(٥) في ت، د، س: بالألف.
(٦) في ت: لضمير، وهو تحريف. وفي ق: لا يصير، بزيادة:لا.
(٧) في ت: التثنية، وهو تصحيف.
(٨) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٦/١.
(٩) في ر: التثنية، وهو تصحيف.
(١٠) في ق: الجميع.
(١١) به: ساقطة من ت.
(١٢) الواو ساقطة من ق.
(١٣) في ق: تقليل، وهو تحريف.
(١٤) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: ما قبل، وما أثبته من د.
(١٥) في ت: على، وهو تحريف.
(١٦) الكافية ١٤. وشرحها للرضي ١٧٧/٢.
(١٧) في ر: ترجم، وفي د: مخرج، وكلاهما تحريف.
(١٨) بعدها زيادة في ت: قال في المتوسط.
(١٩) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٢٠.
(٢٠) في ت: والجمع، بزيادة الواو.
(٢١) في ر، ظ: كصناديد، وهو تحريف. وفي ق:(عناديد) وهو تصحيف (عباديد). ينظر اللسان(عبد).
(٢٢) في ق: وسنوة، وهو تحريف.
(٢٣) في ت: فإنهما، وهو تحريف.
(٢٤) في د: مجموع، وهو تحريف.
(٢٥) في ق: فيه، وهو تحريف.

المفردَ مُقَدَّرٌ من لفظِهَا، وإنْ لم يستعمَلْ فيُقَدَّرُ: عبدودٌ[١]، وإبَّالٌ[٢]، ونساءٌ.

قولُهُ: "المُذكَّرُ: مَا لَحِقَ آخرَهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلَهَا، أَوْ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَهَا، ونونٌ مفتوحةٌ ليدلَّ على أَنَّ مَعَهُ أَكثرَ منْهُ "[٣]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ النِّيليُّ " كانَ ينبغي أَنْ يقولَ: مضمومٌ ما قبلَهَا ما لم يمنعْ منْهُ اعتلالٌ بالألفِ، فإنَّ الجمعَ[٤] المقصودَ ليسَ ما قبلَ واوِهِ مضمومًا، ولاَ ما[٥] قبلَ يائِهِ مكسورًا. والجوابُ بفتحِ النُّونِ". يردُ عليهِ ما تَقدَّمَ من أَنَّهَا تُحذَفُ في الإضافةِ، وتُسَكَّنُ[٦] في الوقفِ. وهذا (١٩/ب) أيضًا واردٌ على الشُّذورِ: "بالياءِ المكسورِ ما قبلَهَا "[٧].

الثاني: قالَ النِّيليُّ: "ليسَ المرادُ ما لَحِقَهُ واوٌ (أَوْ ياءٌ، كيفَ اتَّفَقَ، بل المرادُ ما لَحِقَهُ[٨] واوٌ)[٩] رَفْعًا، أَوْ ياءٌ نصبًا وَجَرًّا[١٠].

الثَّالثُ: قالَ[١١] أَيضًا: "كانَ عليهِ أَنْ يقولَ: مِنْ جنسه كَمَا قالَ في المثنَّى "[١٢]. وأَجابَ في المتوسطِ: "بأَنَّهُ تَرَكَهُ[١٣] استغناءً عَنْهُ بذكرِهِ هناكَ "[١٤]. وعلى تقديرِ اعتبـــارِهِ، يرِدُ عليه الأمرانِ السابقانِ من أَنَّ نحوَ: الزَّيدون[١٥] لا جنسيةَ[١٦] فيهِ على المشهورِ مِنْ اصطلاحِهِم، ومثلُهُ جمعُ الاسمِ المشتركِ باعتبارِ معانيهِ. وقالَ الرَّضيُّ: "كانَ مستغنيًا أَيضًا عن أَنْ يقولَ: ليدلَّ على أَنَّ مَعَهُ أَكثرَ منْهُ[١٧]، لأَنَّهُ قد بَيَّنَ في صدرِ[١٨] الجمعِ: أَنَّهُ ما دَلَّ على آحادٍ مقصودةٍ بحروفِ مفردِهِ"[١٩].

قولُهُمْ والعبارةُ للألفيَّةِ: "وارْفَعْ بواوٍ وبيا اجْرُرْ وانْصِبِ "[٢٠]. هُوَ أَيضًا رأْيُ مَنْ يَرَى أَنَّ إعرابَ الأسماءِ السِّتَّةِ بالحروفِ، ومذهبُ سيبويهِ وأتباعِهِ أَنَّ إعرابَ الجمعِ بالحركاتِ المقدَّرةِ على

---

(١) في ر، ظ: صندوة. وفي د: صدوره، وكلاهما تحريف. وساقطة من ت.

(٢) ســـاقطة من ت. والأبابيل: جماعة في تفرقة، واحدها: أبِّيل وأُبُول. وذهب أبو عبيدة إلى أن الأبابيل جمع لا واحد له، بمنزلة عبابيد وشماطيط وشماميل. قال الجوهري: وقال بعضهم: أبيل، قال: ولم أجد العرب تعرف له واحداً. اللسان (أبل).

(٣) الكافية ١٤. شرحها للرضي ١٧٩/٢.

(٤) في ق: الجميع.

(٥) ساقطة من ر، ت، ق.

(٦) في ق: ويسكن.

(٧) شرح شذور الذهب ٥٤.

(٨) في د: فالحقه، وهو تحريف.

(٩) من (أو ياء...) إلى (... واو) ساقطة من د.

(١٠) في د: جراً ونصباً، بدلاً من: نصباً وجراً.

(١١) أي النيلي.

(١٢) تنظر ورقة ١٨أ.

(١٣) في ق: ترك.

(١٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٢١.

(١٥) في ت: الزويدون، وهو تحريف.

(١٦) في ت: جنسه، بدلاً من لا جنسية.

(١٧) في ق: معه، وهو تحريف.

(١٨) في ق: صدور.

(١٩) شرح الكافية ٢ / ١٨٦ - ١٨٧.

(٢٠) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٩/١. الكافية ١٤. شرحها للرضي ١٧٩/٢. شرح شذور الذهب ٥٤.

الواوِ والياءِ، ولَمْ يَختَرْهُ[١] ابنُ مالكٍ كصنعهِ[٢] في المُثَنَّى.

قولُ الألفيَّةِ: "سالمَ جَمْعِ عامرٍ ومذنب "[٣]. فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قيلَ: كانَ[٤] حقُّهُ أنْ يقولَ:[٥] سالِمَ جَمْعَيْ. وأجابَ ابنُ هشامٍ: بأنَّ الجمعَ واحدٌ، والمقصودُ: سالمَ جمعِ هذا المجموعِ، أو هذا النَّوعِ مِنَ الأسماءِ والصِّفاتِ، أو هذينِ النَّوعينِ.

الثاني: قالَ ابنُ هشامٍ: "ظاهرُ قولِه: "سالمَ جمعِ " أنَّهُ من بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ، وأنَّ أصلَهُ الجمعُ[٦] السالمُ، فيجبُ تأويلُهُ كَمَا أُوِّلَ قولُهُم: أخلاقُ ثيابٍ ونحوُهُ".

الثَّالثُ: لَمْ يَتَعرَّضْ هُوَ[٧]، ولاَ الشُّذورُ لشروطِ هذا الجمعِ، بل اكتَفَيَا بالمِثالَيْنِ[٨]، وَقَدْ

قولُ الكافيةِ: "وشرطُهُ إنْ كانَ اسمًا فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ "[٩]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ قيلَ: "كانَ يُستَغْنَى[١٠] عَنْ قَوْلِه: فَمُذَكَّرٌ[١١]، لأنَّ الكلامَ في جمعِ المُذَكَّرِ "[١٢].

وأَجابَ المُصَنِّفُ: "بأنَّهُ ذُكِرَ لرفعِ وَهْمِ مَنْ يَظُنُّ أنَّ قولَهُ جمعُ المذكرِ السَّالمِ كاللَّقبِ الذي يُطْلَقُ على الشَّيءِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ تَحتَهُ[١٣] معنًى[١٤]، كَمَا يُسَمَّى الأبيضُ بالأسودِ، فيقالُ: جمعُ المذكرِ لغيرِ جمعِ المُذَكَّرِ[١٥]".

الثَّاني: قالَ الرَّضيُّ: "هذهِ العبارةُ ركيكةٌ، لأنَّهُ لاَ يجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ: "إنْ كانَ لغيرِ... إلى آخرِهِ"[١٦] شرطًا وجزاءً خبرًا لقولِه: (شرطُهُ)، لأنَّ المبتدأَ المُقَدَّرَ بَعْدَ الفاءِ ضميرٌ راجعٌ إلى (اسمًا)، أيْ: فَهُوَ مُذَكَّرٌ عَلَمٌ، فَتَخلُو[١٧] الجملةُ من ضميرٍ راجعٍ إلى المبتدإِ الذي هُوَ (شرطُهُ) مَعَ أنَّهُ لاَ معنًى[١٨] إذن لهذا الكلامِ، ومعنَى الكلامِ إنْ كانَ اسمًا فشرطُهُ أنْ يكونَ علمًا، فيكونُ على هذا جوابُ الشَّرطِ مدلولَ الجملةِ الَّتي هُوَ قولُهُ: "شرطُهُ[١٩] فَمُذَكَّرٌ". وفيهِ محذوراتٌ: دخولُ[٢٠]

---

(١) في ق: يجيزه.
(٢) في ق، د: كصيغة، وهو تحريف.
(٣) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٩/١.
(٤) ساقطة من ت.
(٥) في ر: أجمع. وفي ت: للجمع.
(٦) في ق: بنات، وهو تصحيف
(٧) أي ابن مالك في الألفية.
(٨) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٩/١. شرح شذور الذهب ٥٤.
(٩) الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢ / ١٨٠.
(١٠) في ر، ق، ظ: مستغنى. وفي ت: مستغن، وكلاهما خطأ نحوي.
(١١) في ر: مذكر.
(١٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩١. وشرحها للرضي ١٨٠/٢.
(١٣) في ق: بحيثه، وهو تحريف.
(١٤) في ت: مبني.
(١٥) وردت هذه الإجابة في شرح الكافية لابن الحاجب ٩١. وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٠.
(١٦) تكملة العبارة: (... اسمًا فمذكر).
(١٧) في ر: فيحملوا. وفي ت: يحلو، وكلاهما تحريف. وفي د: فتخلوا، وهو خطأ في الرسم.
(١٨) في ق: لا يعني، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ت.
(٢٠) في ت: دخوله.

الفاء في خبرِ المبتدإ، مَعَ خُلُوِّهِ مِنْ معنَى الشَّرطِ. وأَنَّ الشَّرطَ كونُهُ مُذكَّرًا وليسَ في[١] الخبرِ مَا يجعلُهُ[٢] بمعنَى المصدرِ، وأَنَّ إلغاءَ الشَّرطِ المُتوسِّطِ بينَ المبتدإِ والخبرِ ضرورةٌ. قالَ: ويمكنُ أَنْ يعتذرَ بكونِ الشَّرطِ والجزاءِ[٣] خبرَ المبتدإِ، والتقديرُ: فَهُوَ حصولُ مذكَّرٍ، على أَنَّ الضميرَ المُقدَّرَ بَعْدَ الفاءِ راجعٌ إلى قولِهِ: "شرطُهُ". والمضافُ إلى الخبرِ محذوفٌ[٤]، مَعَ تَعَسُّفٍ في هذا[٥] العذرِ، وكَذَا قولُهُ بَعْدُ: "وإِنْ كانَ صفةً فَمُذكَّرٌ"[٦].

الثالث: بقيَ عليهِ مِنَ الشُّروطِ: أَنْ يُجرَّدَ مِنَ[٧] التَّاءِ ليخرجَ نحوُ طلحة، أَوْرَدَهُ الرَّضيُّ[٨]. والمُصنِّفُ أَشارَ إلى أَنَّهُ مأخوذٌ مِنْ قولِهِ: "مُذكَّرٌ" مرادًا تذكيرُ اللَّفظِ والمعنَى معًا[٩].

الرَّابعُ: زادَ في التَّسهيلِ اشتراطَ أَنْ لاَ يُركَّبَ تركيبَ إسنادٍ[١٠]، ولاَ مَزْجٍ، وأَنْ لاَ يكونَ معربًا بحرفينِ[١١]. والتَّحقيقُ: أَنَّهُ لاَ حاجةَ إليهِمَا، لأَنَّهُمَا شرطانِ لصحَّةِ مطلقِ الجمعِ، بَلْ والتَّثنيةُ ولاَ خصوصيَّةَ لَهُمَا بهذا الجمعِ.

قولُهُ: "وإِنْ كانَ صفةً فَمُذكَّرٌ يَعقلُ، وأَنْ لاَ يكونَ أَفْعَلَ فَعْلاَءَ، مثلُ: (٢٠/أ) أَحْمَرَ [حمراءَ][١٢] ولاَ فَعْلاَنَ فَعْلَى[١٣]، مثلُ: سَكْرانَ[سَكْرَى][١٤]، ولا مستويًا[١٥] فيهِ مَعَ المُؤنَّثِ نحو: جريحٍ وصبورٍ، ولا بتاءِ تأنيثٍ[١٦] مثلُ: علاَّمة "[١٧]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: يُلْحَقُ بالعاقلِ مَا شُبِّهَ بِهِ[١٨]، نحو: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ ﴾[١٩]، ﴿ قَالَتَا آتَيْنَا طائِعِينَ ﴾[٢٠]. وَقَدْ صَرَّحَ ابنُ مالكٍ في كافيتِهِ فَقَالَ:

وارْفَــعْ بِــوَاوٍ، وانْــصِبَنْ واجْرُرْ[٢١] بِيَا ... ســالِمَ جَمْــعِ خُــصَّ باسْــمٍ عَــرِيَا
مِــنْ تــاءِ[٢٢] أُنْثَــى صِــفَةً، أَوْ عَلَمَا ... لِعَاقِـــلٍ، أَوْ شِـــبْهِهِ إِنْ أَفْهَمَـــا
مُذَكَّـــرًا لاَ مِـــثْلَ سَـــكْرَانَ وَلاَ ... أَحْـــوَى صَـــبورٍ وفَعِـــيلٍ فَعَـــلاَ[٢٣]

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في ر: ما تجعله، وهو تصحيف.
(٣) في ق: والجر، وهو تحريف.
(٤) في ت: محذوفا، وهو خطأ نحويٌ.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) شرح الكافية للرضي ٢/١٨٣.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠.
(٩) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩١. وشرحها للرضي ٢/١٨٠.
(١٠) في د: إسنادي.
(١١) التسهيل ١٣.
(١٢) ساقطة من الأصل، ت، د، س، ظ، وما أثبتناه من ر، ق.
(١٣) ساقطة من ت، د، ظ.
(١٤) ساقطة من الأصل، ت، د، س، ظ، وما أثبتناه من ر، ق.
(١٥) في ر: ولا مستويان وفي ق، ظ: ولا يستويا، وكلاهما تحريف. وفي د: ولا يستوي، وهو وجه.
(١٦) في ر: التأنيث.
(١٧) الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٨٠.
(١٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨١. الهمع ١/١٥١.
(١٩) يوسف ٤.
(٢٠) فصلت ١١.
(٢١) في ت: واجر، وهو تحريف.
(٢٢) في ر: يا، وهو تصحيف.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ١/١٩٠.

الثّاني[١]: قالَ الرَّضيُّ والنِّيليُّ: "لَوْ قالَ: "يَعْلَمُ "[٢] لكانَ أَشملَ، ليدخلَ صفات الباري تعالى فيه، نحو: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ ﴾[٣]، ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾[٤] [٥]. قلتُ: فيه نظرٌ، لأَنَّ الكلامَ في الجمعِ المقيسِ، وَقَدْ نَصَّ ابنُ مالكِ على أَنَّهُ لاَ ينقاسُ[٦] الجمعُ في صفاتِ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ أَسماءَهُ توقيفيَّةٌ، وأَنَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلكَ ملحقٌ بالجمعِ سماعًا.

الثّالثُ: قالَ الرَّضيُّ: "قولُهُ: "ولاَ مستويًا فيه[٧] معَ المؤنَّث " كلامٌ لاَ معنًى لَهُ، وكيفَ يستوي الشَّيءُ في نفسه مَعَ غيرِه، ولَوْ قالَ: ولاَ[٨] مستويًا فيه المُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّث، لأَصابَ"[٩].

الرَّابعُ: بقيَ مِنْ أَقسامِ هذَا الجمعِ، المُصَغَّرُ، نحو: رُجَيْلٌ وَرُجَيْلُونَ، وليسَ بِعَلَمٍ ولاَ بصفة، إِلاَّ أَنَّهُ في مَعْنَى[١٠] الوصف، وكَذَا المنسوبُ، نحو: كوفيٌّ وبصريّ[١١]. وهذَا واردٌ على الأَلفيَّةِ والشُّذورِ أَيضًا، وَقَدْ ذُكِرَ المُصَغَّرُ في الجامعِ[١٢].

قولُهُ: "**عشرونَ وأَخواتُهَا** "[١٣]. أَحسنُ من قولِهِمَا[١٤]: وبابُهُ[١٥]، لأَنَّهُ صريحٌ في إِرادةِ العقودِ إِلى تسعينَ، وبابُهُ قد يشملُ[١٦] مئونَ، وليسَ مرادًا، فَهُوَ مِنْ بابِ سنين.

قولُ الأَلفيَّةِ والشُّذورِ: "**والأَهْلُونَا**[١٧] "[١٨]. نازَعَ فيه بعضُهُم، وقالَ: إِنَّهُ قياسٌ، لأَنَّهُ جمعُ أَهلٍ، وأَهلٌ صفةٌ لقولِهِم: الحمدُ للهِ أَهلِ الحمدِ. وَرُدَّ بِأَنَّ أَهلاً الذي وُصِفَ بِهِ بِمَعْنَى مُستَحِقٍ، وهُوَ خلافُ المجموعِ بالواوِ والنُّونِ، فإِنَّهُ الذي بمعنَى القَرَابَةِ "[١٩].

قولُهُم: "**أُولُو**"[٢٠]. قالَ الرَّضيُّ وغيرُهُ: "لَمْ يَذْكُرُوا في الملحقات " ذوو "[٢١] لأَنَّهُ جُمِعَ على أَصله، إِذْ واحدُهُ ذو[٢٢]. قلتُ: بل عدُّوهُ في الملحقاتِ لمعنًى آخَرَ كَمَا سَيَأْتي بيانُهُ.

قولُ الأَلفيَّةِ والشُّذورِ: "**وعالِمُونَ** "[٢٣]. الصَّوابُ أَنَّهُ على القياسِ، وأَنَّهُ جمعٌ لاَ

---

(١) ساقطة من ت.
(٢) أي بدل يعقل.
(٣) المرسلات ٢٣.
(٤) الذاريات ٤٧.
(٥) شرح الكافية للرضي ٢/١٨١.
(٦) في ت، ق: لايقاس.
(٧) في ت: في، وهو تحريف.
(٨) لا: ساقطة من ر، ت.
(٩) شرح الكافية ٢/١٨٣.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨١-١٨٢.
(١٢) الجامع الصغير ٤.
(١٣) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢٦.
(١٤) في ق: قولها.
(١٥) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢.شرح شذور الذهب ٥٥.
(١٦) في ر، د: شمل. وفي ت: يشتمل.
(١٧) في ر: وأهلونا.
(١٨) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢. شرح شذور الذهب ٥٥.
(١٩) ينظر الهمع ١/١٥٦.
(٢٠) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢٦. الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢.شرح شذور الذهب ٥٥.
(٢١) في ق: ذو، وهو خلاف مايريده الرضي. ينظر شرح الكافية ١/٣٣.
(٢٢) شرح الكافية للرضي ١/٣٣.
(٢٣) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢. شرح شذور الذهب ٥٥.

اسمُ[1] جمعٍ، وأنَّهُ[2] جَمْعٌ[3] مُرَادٌ[4] بِهِ العموم للعقلاءِ[5] وغيرِهِم[6]. وقَدْ اختارَهُ مِنَ المُتَأَخرينَ ابنُ الصائغِ. ومفردُهُ وإنْ كانَ اسمَ جنسٍ، ففيهِ معنَى الوصفِ، لأَنَّهُ علامةٌ على وجودِ صانِعِهِ[7]، أَشارَ إلى ذلكَ صاحبُ الكشَّافِ وغيرُهُ.

قولُ الألفيَّةِ[8]: "علِّيُونَا "[9]. ليسَ المرادُ هذَا[10] اللَّفظَ بخصوصه، بَلْ كُلَّمَا كانَ علمًا، وهُوَ صيغةُ[11] الجمعِ كَمَا تَقَدَّمَ في المُثَنَّى نظيرُهُ[12]، ولِهَذَا[13] زادَ في الشُّذورِ: "ونحوَهُ[14]"[15] كَنَصِيبِينَ[16] وَقِنَّسْرِينَ[17].

قولُ الكافية: "وَقَدْ شَذَّ نحوُ أَرضينَ وسنينَ "[18].

التعبيرُ بــ" نَحْوُ " صحيحٌ[19] بالنسبةِ إلى سنينَ، فإنَّ لَهُ بابًا قياسيًّا، وأَمَّا بالنسبةِ إلى أَرضينَ فَلاَ، لأَنَّهُ سماعيٌّ مقصورٌ على هذهِ اللفظةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابنُ هشامٍ في شرحِ الأَلفيَّةِ.

قولُ الشُّذورِ: "وسنونَ وعشرونَ وبابُهُمَا"[20]. قَدْ يُوهِمُ استواءَ البابَيْنِ، وليسَ كذلكَ، كَمَا نَبَّهَ هُوَ عليهِ في شرحِ الأَلفيَّةِ. فإنَّ بابَ " عشرونَ " سماعيٌّ، و[21] هُوَ العقودُ[22] إلى التِّسعينَ، وبابُ " سنونَ "[23] قياسيٌّ، وهُوَ كُلُّ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ وعُوِّضَ عَنْهَا[24] هاءُ التَّأنيث، وَلَمْ تُرَدَّ إليهِ في تكسيرٍ[25]. زادَ ابنُ هشامٍ تبعًا لابنِ عصفورٍ: ولاَ مُذَكَّرٌ لَهُ يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ[26]، فَخرَجَ

---

(١) في ق: لاسم، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) ساقطة من ت، ق.
(٤) في ظ: مرادا.
(٥) في ت: العقلاء.
(٦) ينظر الهمع ١٥٧/١.
(٧) في ق، د: صائغه.
(٨) في ت: الألفية والشذور، بزيادة والشذور.
(٩) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٦٢/١.
(١٠) في ت: بهذا، وهو تحريف.
(١١) في ق: بصغة، وهو تحريف.
(١٢) ينظر ورقة ١٨ب.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) الواو ساقطة من ر.
(١٥) شرح شذور الذهب ٥٥.
(١٦) في ر، د: كنـــصير. وفي ق: كقصر. وفي ظ: كبصير، كله تحريف. وساقطة من ت. ونَصِيبِين: بالفتح ثم الكـــسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح، ومن العرب من يجعلها بمنزلة الجمع فيعربها في الرفع بالواو وفي الجر والنصب بالياء. والأكثر يقولون: نصيبين، ويجعلونها بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء. وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة. معجم البلدان ٢٨٨/٥. والآن هي إحدى المدن التركية.
(١٧) في ر: وقنشرين، وهو تصحيف. وفي ق: وتلسرين، وهو تحريف. وساقطة من ت. وقِنسرين، بكسر أوله وفـــتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: مدينة. وكانت حمص وقِنسرين شيئاً واحداً. معجم البلدان ٤٠٣/٤.
(١٨) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٨٣/٢.
(١٩) في ر: صحح.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٥٥.
(٢١) سماعي و: ساقطة من ظ.
(٢٢) في الأصل، ت: المقصود، وهو تحريف. ما أثبته من سائر النسخ. ينظر الهمع ١٥٦/١.
(٢٣) في د: سنين.
(٢٤) ساقطة من د.
(٢٥) ينظر الهمع ١٥٨/١.
(٢٦) والنون ساقطة من ق.

بالحذف نحوُ[١]: تَمْرَة، وبحذفِ اللام ما حُذِفَ فاؤُهُ كَعِدَة[٢] وَزِنَة، أو عَيْنُهُ كَسَه[٣]، وبالتَّعويضِ مَا لَمْ[٤] يُعوَّضْ كَيَدٍ وَدَمٍ، وبالهــاءِ مَا عُوِّضَ بالتّاء كَبِنْت وأُخت، أوْ همزة[٥] الوصلِ كاسمٍ، واست، وبعدمِ الردِّ، نحو شفة وشفاه[٦] وبالأخيرِ[٧] هَنَهْ[٨] فإنه يُقالُ هَنٌ وهنون، فَلَوْ قِيلَ في هَنَه: هنون، لالتَبَسَ[٩] جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ[١٠] بِجَمْعِ المؤنَّث. قالَ ابنُ هشامٍ: وهذا الشَّرطُ فاتَ الناظمَ، وذكرَهُ ابنُ عصفورٍ في شرحِ الأبياتِ[١١].

تنبيهٌ: اقتصرَ ابنُ الحاجبِ من الملحقاتِ (٢٠/ب) على[١٢]: أُولُو[١٣]، وعشرونَ وأَخواتِها[١٤]، وأَرضونَ وسنونَ ونحوِه[١٥]. زادَ في الألفيَّة والشُّذورِ: أَهلونَ وعالَمونَ وعلِّيُّونَ[١٦]، زادَ في الشُّذورِ: "ونحوَهُ[١٧]". وبقيَ أَشياء، منها: بَنُونَ وأَبون وأَخُون[١٨] وهنون وذوو[١٩]، ذَكَرَهَا ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ[٢٠]. وزادَ[٢١]: "أَنَّهُ لَوْ قيلَ في حَمْ حمون، لم يمتَنِعْ، إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ"[٢٢]. [و][٢٣] قَالَ أَبو حيَّان: "ينبغي أَنْ يَمتَنِعَ[٢٤]، لأَنَّ القياسَ يَأْباهُ، وجَمْعُ[٢٥] أَب وإخوته[٢٦] كذلكَ شاذٌ فَلاَ يُقاسُ عليهِ. وعَنْ ثَعْلَبٍ[٢٧] أَنَّهُ يُقالُ في فمٍ فمون[٢٨]. قالَ أَبو حيَّانٍ: وَهُوَ في غايةِ

---

(١) في د: ونحو.

(٢) الهمع ١٥٨/١.

(٣) في ظ: كتــبة، وهو تحريف. يقال للرجل الذي يستذل: أنت الأست السفلى، وأنت السَّه السفلى. والسَّه: حلقة الدبر. اللسان (ستة) و(وسهه).

(٤) ما لم: ساقطة من ت.

(٥) في ر، ت، ق، : همز.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٥٢/١. الهمع ١٥٨/١.

(٧) في ر: وبالأخيرة. وفي ق: وبالآخر.

(٨) في ر: هذه، وهو تحريف.

(٩) في الأصل، ر: لا التيس، وهو تحريف.

(١٠) ساقطة من ت، ق.

(١١) ذكــر الدكتور صاحب أبو جناح في مقدمة تحقيقه لشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/١: أنه من الكتب التي لم يطلع عليها وذكرها أصحاب التراجم.

(١٢) ساقطة من ر.

(١٣) في ر، ق: ألو، وهو خطأ في الرسم.

(١٤) الكافية ٢. شرحها للرضي ٢٦/١.

(١٥) الكافية ١٤. شرحها للرضي ١٨٣/٢.

(١٦) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٥٩/١. شرح شذور الذهب٥٥.

(١٧) شرح شذور الذهب٥٥.

(١٨) ساقطة من ت.

(١٩) في د: وأخول وهنوان وذواو، وهو تحريف. ينظر الهمع ١٥٧/١.

(٢٠) التسهيل ١٨.

(٢١) في شرح التسهيل وليس التسهيل كما يبدو من ظاهر النص.

(٢٢) شرح التسهيل ١٠٧/١. وينظر الهمع ١٥٧/١.

(٢٣) ساقطة من الأصل، ر. وما أثبته من سائر النسخ. ينظر الهمع ١٥٧/١.

(٢٤) في ت: يمنع.

(٢٥) في ت: وهو، بدلا من وجمع.

(٢٦) في ر، د: وأخواته.

(٢٧) أبــو العــباس أحمد بن يحيى بن زيد إمام الكوفيين في النحو واللغة توفي سنة ٢٩١هــ. مراتب النحويين ١٥١.طبقات النحويين ١٤١. نزهة الألباء٢٢٨.

(٢٨) في ت: أفون. وفي ق، د: فون، وكلاهما تحريف.

الغرابة[١]. ووجهُ شذوذ هذه الألفاظ أنَّها غيرُ أعلامٍ ولاَ مشتقات[٢]. وقد ذكرَ ابنُ هشامٍ منها في الجامعِ (بَنُون)، وذكرَ أيضًا (وابلُون)[٣]، لكن ابن مالـكٍ جَعَلَهُ في شرحِ الكافيةِ مِنَ المشبَّهِ بالعاقلِ وأنَّهُ شبَّهَ[٤] المطرَ الغزيرَ بالرَّجلِ الكثيرِ الإحسانِ[٥]. وذكرَ الرَّضيُّ أنَّ (ذوو) على القياسِ. قالَ[٦]: "إنَّ ذُو[٧] وصفٌ[٨]. لكن ابن مالكٍ صرَّحَ بخلافه، وكَذَا[٩] ابنُ فلاحٍ في المغني. قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ العمدة: "ومِنَ المحمولِ على الجمعِ المذكَّرِ وليسَ جمعًا، ما أخبرَ اللهُ به نفسَهُ تعظيمًا، نحو: ﴿فَنِعْمَ[١٠] المَاهِدُونَ﴾[١١]، ﴿وَنَحْنُ الوارِثُونَ[١٢]﴾، ﴿وكُنَّا به عالمينَ[١٣]﴾[١٤]. وقالَ الرَّضيُّ: "الشَّاذُ مِنَ الجمعِ بالواوِ والنُّونِ كثيرٌ[١٥] منْهُ: أُبَيْنُونَ جَمْعُ أُبَيْنٍ تصغيرُ أَبْنَى[١٦] مُقَدَّرًا على وزنِ أَفْعَلَ، كَأَضْحَى، ووجهُ شذوذه: أنَّهُ جَمْعٌ لِمُصَغَّرٍ لَمْ يثبتْ مُكَبَّرُهُ، وقيلَ: جمعُ أُبَيْنٍ تصغيرُ أَبْنٍ، بِجَعْلِ همزةِ الوصلِ قطعًا. وقيلَ تصغيرُ بَنينٍ على غيرِ قياسٍ، وَمِنْهُ[١٧] دُهَيْدهونَ وَأُبَيْكرونَ، جمعُ دُهَيْدِهِ تصغيرُ دَهْدَاه، وهُوَ صِغَارُ الإبلِ[١٨]، وجمعُ أُبَيْكرٍ تصغيرُ أَبْكَرَ[١٩] مُقَدَّرًا كَأَضْحَى. ومنْهُ قولُهُم: بلغت مِنِّي البُلَغِين والدُّرْخَمِين، بِضَمِّ الفاءِ فيهِمَا، ولقيتُ مِنْهُ البَرَحِينَ والفِتْكَرِينَ، كُلُّهَا بمعنَى الدَّواهِي والشَّدائد[٢٠] "[٢١].

قولُ الألفيَّة:"... ومِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البابُ "[٢٢]. يَعْنِي بابَ سنينَ. قالَ بعضُهُمْ: وتحتملُ[٢٣] الإشارةُ بِهِ[٢٤] إلى مَا جُمِعَ بالحملِ على خلافِ القياسِ. قلتُ: وَيَرُدُّهُ[٢٥] أَنَّ المصنِّفَ قالَ في الكافية:

رُبَّمَا استُعْمِلَ مِثْلَ حِينِ باب سِنينَ نحوُ مُذْ سنينِ[٢٦]

قَوْلُهَا: "وَهُوَ عِنْدَ قومٍ يَطَّرِدْ "[٢٧]. قالَ ابنُ هشامٍ[٢٨] " هذا كلامٌ ملبسٌ، لأنَّهُ يحتملُ أَنْ

---

(١) ينظر الهمع ١/١٥٧.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٨٤.
(٣) الجامع الصغير ٣.
(٤) في ت: وأشبه، بدلاً من: وأنه شبه.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/١٩٦.
(٦) في ت: وإنه قال.
(٧) في ر، ت، د: ذوو.
(٨) في ت: صفة. شرح الكافية للرضي ٢/١٨٤، وفيه: ذو مال وصف.
(٩) في د: وذكر، وهو تحريف.
(١٠) في ر: فنحن، وهو تحريف.
(١١) الذاريات ٤٨.
(١٢) الحجر ٢٣.
(١٣) الأنبياء ٥١.
(١٤) شرح العمدة ١٢٠.
(١٥) في ت: كثر.
(١٦) اللسان (بني).
(١٧) في ر، ق، س: ومنها.
(١٨) المخصص ٧/١٣٧ - ١٣٨.
(١٩) ينظر الكتاب ٣/٤٩٤ - ٤٩٥.
(٢٠) ينظر اللسان (بلغ)، (درخم) و(برح) و(فتكر).
(٢١) شرح الكافية ٢/١٨٣، ١٨٤.
(٢٢) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢.
(٢٣) في د: ويحتمل.
(٢٤) في ق: له.
(٢٥) في ر: ومرده، وهو تحريف.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ١/١٩٤.
(٢٧) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٢.
(٢٨) قال ابن هشام، ساقطة من ت.

يريدَ أنَّ قومًا مِنَ النُّحاةِ يرونَ إجراءَ السِّنينَ مجرَى الحين مُطَّرِدًا لاَ شاذًا، وأَنَّ[١] قومًا مِنَ العرب يستعملونَ ذلكَ على وجهِ الاطِّرادِ لاَ على وجهِ الشُّذوذِ، وعليهِ عوَّلَ ابنُ النَّاظمِ[٢]. قالَ[٣]: والمعنيان[٤] لا طائلَ تَحتَهُمَا، ولاَ جَرَت العادةُ بالتَّنبيهِ على مِثْلِهِمَا في المختصراتِ[٥]، ويُبْعِدُهُ[٦] تفسيرُ ابنه، أَنَّ في بعضِ نسخِ الأَلفيَّة: "والفَرَّاءُ[٧] يراهُ مُطَّرِد[٨]. فالخلافُ نحويٌّ لاَ عربيٌّ، ويحتملُ معنًى ثالثًا، وهُوَ أَنَّ مِنَ النُّحاةِ مَنْ يَطردُ الإجراءَ[٩] مجرَى (حين) في بابِ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ ومَا حُمِلَ عليه، ولا يَخُصُّهُ[١٠] ذلكَ ببابِ سنينَ، وبِهَذَا قالَ جماعةٌ، مِنْهُم المبردُ "[١١] انتهى.

قولُ الألفيَّة:

ونونَ مجموعٍ وَما به الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَـــقْ
ونونُ مَا ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِـــهِ بعكسِ ذاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ[١٢]

فيه أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ ابنُ هشامٍ: "ظاهِرُ كلامه تساوي القليلين[١٣]، وليسَ كذلكَ، بَلِ الفَتْحُ في التَّثْنِيَةِ[١٤] لُغَةٌ، ولِهَذَا وقعَ في الحشوِ، والكسرُ في الجمعِ ضرورةٌ[١٥]، ولِهَذَا لَمْ يَقَعْ إلاَّ في القوافي، قالَ: وَقَدْ صَرَّحَ النَّاظمُ في تسهيلِه بِهَذَا التَّفصيلِ[١٦]. وكَذَا قالَ ابنُ قاسمٍ[١٧]، وزادَ: أَنَّ[١٨] النَّاظمَ ذَكَرَ[١٩] في شَرحِ التَّسهيلِ: "ويجوزُ أَنْ يكونَ كسرُ نونِ الجمعِ والملحقِ بهِ لغةً "[٢٠]. قلتُ: قَدْ[٢١] جَزَمَ بكونه[٢٢] لغةً في شرحِ الكافية[٢٣]. الثَّاني: قالَ ابنُ هشامٍ: "أَطلقَ كسرَ نونِ الجمعِ، وحَقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَ ذلكَ بالياءِ، فإنَّهُ لَمْ يُحفَظْ إلاَّ بَعْدَهَا، وَلَمْ يُحْفَظْ بَعْدَ الواوِ، وبعيدٌ أَنْ يجوزَ، لإفراطِهِ في الثِّقَلِ".

---

(١) في ر: سنين، بدلاً من: وان، وهو تحريف.
(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ١٦.
(٣) ساقطة من ر.
(٤) في ر: والصنفان.
(٥) في د: المختصر.
(٦) في ت: ويعد.
(٧) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ.طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٣١. أنباه الرواة ٤ / ١ـ ١٧. البغية ٢/٣٣٣.
(٨) وقف على (مطرد) على لغة ربيعة، وكان القياس أن يقول (مطردا). ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٧٥.
(٩) في ر: الأجزاء، وهو تصحيف.
(١٠) في د: ولا يحسن، وهو تحريف.
(١١) ينظر قول المبرد في المقتضب ٣/٣٣٢.
(١٢) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ١/٦٦ـ ٦٧.
(١٣) في ر: للقليلين. وفي س: القابلين، وكلاهما تحريف.
(١٤) في ت: الشبه، وهو تحريف.
(١٥) ينظر الهمع ١/١٦٤.
(١٦) التسهيل ١٢، ١٣.
(١٧) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٦٨.
(١٨) في ر، ت، ق، د: ابن، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ت.
(٢٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٣.
(٢١) في ق: وقد. ساقطة من ت.
(٢٢) في ق: به، بدلا من: كونه.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠، وينظر شرح الأشموني ١/٨٩.

الثَّالثُ: قالَ[(١)] أيضًا: "أَطلقَ[(٢)] فَتْحَ نونِ المُثنَّى، وذلكَ خاصٌّ (٢١/أ) بالياءِ أيضًا، لأنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إلاَّ مَعَهَا، والقياسُ يقتضيهُ، لأنَّ موجبَ الفَتْحِ التَّخفيفُ[(٣)]، وإنَّمَا يحتاجُ إليهِ بَعْدَ حرفٍ ثقيلٍ، والألفُ أَخَفُّ الحروفِ، بخلافِ الياءِ، ولِهَذَا فَتَحُوا[(٤)] في أَيْنَ وكَيْفَ. قالَ: وَعَنْ أَبي الفَتْحِ أَنَّهُ أجازَ الفَتْحَ مَعَ الألفِ[(٥)]، وكَأَنَّ[(٦)] النَّاظمَ اتَّبَعَهُ، ولا حُجَّةَ لَهُمَا في قولِه: أَعرفُ مِنْهَا الأَنْفَ والعَيْنَانَا[(٧)] لأَنَّهُ مجهولُ القائلِ، ولا نظيرَ لَهُ، بَلْ قِيلَ: إنَّهُ مصنوعٌ، وقِيلَ: إِنَّمَا[(٨)] يجوزُ الفَتْحُ مَعَ الألفِ على لغةِ بلحارثِ، فإنَّ البيتَ على لغتِهِمْ". قلتُ: قَدْ[(٩)] صَرَّحَ بالفَتْحِ مَعِ الألفِ السِّيرافيُّ[(١٠)] أيضًا[(١١)].

الرَّابعُ: قالَ ابنُ هشامٍ أَيضًا:[(١٢)] في البيتينِ إسهابٌ[(١٣)]، فإنَّهُ جمعَ مَعْنَاهُمَا في بيتٍ من الكافيةِ:

والنُّونُ في جَمْعٍ لَهُ فَتْحٌ وفي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ[(١٤)] وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي[(١٥)]

وكانتِ الألفيَّةُ أَوْلَى بِهَذَا البيتِ، لأَنَّهَا مبنيَّةٌ على الاختصارِ.

الخامس: بَقِيَ في المُثَنَّى لغةٌ ثالِثَةٌ، وَهِيَ ضَمُّ النُّونِ مَعَ الألفِ، حَكَاهَا الشَّيبانيُّ[(١٦)] وغيرُهُ[(١٧)].

قولُ الكافيةِ: "والمُؤنَّثُ مَا لَحِقَ آخرَهُ أَلفٌ وتاءٌ"[(١٨)].

أُورِدَ عليهِ نحوُ: "سلقاة"[(١٩)]. وأَجابَ الرَّضيُّ: "بِأَنَّهُ قَدْ قَدَّمَ صدرَ الجمعِ، أَنَّهُ مَا دَلَّ على

---

(١) أي ابن هشام.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) في ق: التحقيق، وهو تحريف.
(٤) في ر: افتتحوا.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٦٩/١.
(٦) في ر: ولأن، وهو تحريف.
(٧) هـذا صـدر بيت وعجزه: ومنخران أشبها ظبيانا أنشده أبو زيد في نوادره (١٥) ضمن أبيات عن المفضل الـضبي ونـسبها إلى رجل من بني ضبة. وينسب أيضا إلى رؤبة بن العجاج، وهو في زيادات ديوانه١٨٧. ويروى: (الجيد) بدلا من (الأنف) وهو من شواهد أوضح المسالك ٦٤/١.
(٨) في ر: انا، وهو تحريف.
(٩) في ق: وقد.
(١٠) هـو الحـسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي المتوفى سنة ٣٦٨هـ. طبقات النحويين واللغويين ١١٩. معجم الأدباء ١٤٥/٨-٢٣٢. بغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٩.
(١١) ينظر شرح الأشموني ٩٠/١.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في ت، ق: إشهاب، وهو تصحيف.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) شرح الكافية الشافية ١٩١/١.
(١٦) هو إسحق بن مرار الشيباني الكوفي (أبو عمر) المتوفى سنة ٢٠٥هـ. تاريخ بغداد ٣٢٩/٦-٣٣٢. معجم الادباء ٧٧/٦-٨٤. معجم المؤلفين ٢٣٨/٢.
(١٧) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٦٩/١. الهمع ١٦٦/١.شرح الأشموني ٩١/١.
(١٨) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٨٦/٢.
(١٩) في الأصـل د، س، ظ: سـلعاة، ومـا أثبته من سائر النسخ. والسلقاة: ضرب من البضع على الظهر.تاج العروس (سلق).

آحاد "[1]. وفي المتوسِّطِ: "لاَ يَتَوَجَّهُ الإشكالُ لحذفِ التَّاءِ، لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ زائدةٌ ليستْ مِنْ نفسِ الكلمةِ "[2].

قَوْلُهُ: "وشرطُهُ إنْ كانَ صفةً ولَهُ مُذكَّرٌ[3]، أَنْ يكونَ مُذكَّرُهُ جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، فإنْ لَمْ يَكُنْ (لَهُ مُذكَّرٌ فَأنْ لاَ يكونَ)[4] مُجَرَّدًا كحائضٍ، وَإلاَّ جُمِعَ[5] مطلقًا "[6].

اعْلَمْ أنَّ الَّذى يُجْمَعُ[7] بالألفِ والتَّاءِ خمسةُ أنواعٍ: أَحدُهَا: مَا فيه تاءُ التَّأنيثِ مطلقًا، سواءٌ كانَ علمًا لِمُؤنَّثٍ كفاطمة، أَمْ مذكرٍ كطلحة، أَمِ اسمَ جنسٍ كتمرة، أَمْ صفةً كَنَسَّابَةٍ[8] وضخمة، أُبْدِلَتْ تَاؤُهُ هاءً[9] في الوقفِ أَمْ لاَ، كبنتٍ وأُخت. الثَّاني: علمُ المُؤَنَّثِ مطلقًا[10]، سواءٌ كانَ فيه التاءُ أَمْ لاَ[11]: كزينب وسُعْدَى[12] وعفراء[13]، لعاقلٍ أَمْ غيرِهِ. الثَّالثُ: صفةُ المُذَكَّرِ الَّذى لاَ يعقلُ كجبالٍ راسيات، و﴿ أَيَّامٍ معدودات ﴾[14]. الرَّابعُ: مُصغَّرُ المُذَكَّرِ غيرِ العاقلِ، كدريهمات. الخامسُ: اسمُ الجنسِ المُؤنَّثِ(بالألفِ اسْمًا كَبُهْمَى[15]، وصحراءَ، أَو صفةً كحُبْلَى وحُلَّةٍ سِيَراء[16]، بخلافِ المُؤنَّثِ)[17] بلا علامة، كَقِدْرٍ وشَمْسٍ وعَنْزٍ وعَنَاقٍ[18]. ويُسْتَثْنَى مِنَ النَّوعِ[19] الأَوَّلِ: شاةٌ وشَفَةٌ وأَمَةٌ، فَلاَ تُجْمَعُ[20] بألفٍ وتاءٍ ولَوْ سُمِّيَ بِهَا، استغناءً بتكسيرِهَا. وَمِنَ[21] الثَّاني: بابُ قَطَامِ في لغةِ[22] مَنْ بَنَاهُ. وَمِنَ الخَامسِ: بابُ سَكْرَى وحمراءَ[23]. إذا عَلِمْتَ ذلـــكَ، فالجمعُ[24] داخلٌ في كلامِ المصنِّفِ، إلاَّ النَّوعُ الثَّالثُ، ولاَ يُتَخَيَّلُ[25] خروجُ نحوِ نسَّابة مِنْ قولِهِ: "أَنْ يكونَ مُذكَّرُهُ جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ "[26]، فإنَّهُ لاَ مُذَكَّرَ لَهُ، أَيْ ليسَ لَهُ لفظٌ بغيرِ تاءٍ[27]، ولاَ خروجُ المُصَغَّرِ[28]، وَإنْ كانَ مَعْنَى الوصفِ، لأَنَّهُ اسمٌ، فيدخلُ في[29] قولِهِ:

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٨٦/٢.

(٢) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٢٢.

(٣) في ر، ت، د: ولم يذكر، بدلاً من: وله مذكر، وهو تحريف.

(٤) له مذكر فأن لا يكون: ساقطة من د.

(٥) في ر: ولا يجمع، وهو تحريف.

(٦) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٨٦/٢.

(٧) في ر: جمع.

(٨) في د: كشابة، وهو تحريف.

(٩) في د: تاؤها، بدلا من: تاؤ هاء، وهو تحريف.

(١٠) ساقطة من د.

(١١) لا: ساقطة من ق.

(١٢) في ق: وسعيدى، وهو تحريف.

(١٣) في د: وعمر، وهو تحريف.

(١٤) البقرة ٢٠٣.

(١٥) في ر، ت، ق: كيمنى، وهو تحريف. والبُهمَى نبتٌ يطلق للواحد والجميع. القاموس (بهم).

(١٦) ينظر الهمع ٦٩/١.

(١٧) من (بالألف اسما..) (.. المؤنث) ساقطة من د.

(١٨) ينظر الهمع ٧٠/١.

(١٩) في ت: الفرع.

(٢٠) في د: فلا يجمع، تصحيف.

(٢١) في ق: ومنه، وهو تحريف.

(٢٢) في ر: فلغة، بدلا من: في لغة، وهو تحريف.

(٢٣) في ر: وحمرى. وفي ت: ودفيراء، وكلاهما تحريف.

(٢٤) في د: فالجمع.

(٢٥) في ق: ولا يستحيل، وهو تحريف.

(٢٦) الكافية ١٤. شرحها للرضي ١٨٦/٢.

(٢٧) في د: التاء.

(٢٨) في ر: المضخم، وهو تحريف.

(٢٩) في د: فيه.

"وإلاَّ "[١]، نَعَمْ، يَردُ عليهِ أُمورٌ: المُستَثْنَى مِنَ النَّوعِ الأَوَّلِ والثَّاني، وبابُ قِدْرٍ[٢] ونحوِهِ، فإنَّهُ داخلٌ في قولِه: "وإلاَّ جُمِعَ مطلقا "، ومَع ذلكَ لاَ يُجْمَعُ قياسًا، وَقَدْ أَورَدَهُ الرَّضيُّ، قالَ: "وَيُجْمَعُ[٣] هَذَا الجَمْعَ أيضًا مُطَّردًا[٤] - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا - عَلَمُ غيرِ العاقلِ المُصَدَّرِ بإضافةِ (ابنٍ، وذو) كابنِ عرسٍ، وذو القعدةِ وذوالحجَّةِ "[٥]. وَمَحَلُّ المنعِ[٦] في باب سَكْرَى وحمراء مَا دَامَا باقيينِ على الوَصْفيَّةِ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِمَا، جمعًا[٧] بالألفِ والتَّاءِ بلاَ خلافٍ[٨]. وأَمَّا فَعْلاَءُ[٩] الَّتي لاَ أَفْعَلَ لَهَا مِنْ حيثُ الوضعُ، أوْ مِنْ حيثُ الخِلْقَةُ، كامرأةٍ عجزاءَ وعذراءَ، ففيها[١٠] قولاَنِ: **أَحَدُهُمَا**: جوازُ جَمْعِهِمَا بالألفِ والتَّاءِ، وعليه ابنُ مالكٍ، لأَنَّ المنعَ في حمراءَ[١١] ونحوِهِ تابعٌ لمنعِ[١٢] الواوِ[١٣] والنُّونِ، وذلكَ مفقودٌ فِيمَا ذُكِرَ. والثَّاني[١٤]: المَنْعُ طردًا للبابِ[١٥] وهذهِ أيضًا واردةٌ على المصنِّفِ[١٦].

قولُهُ: "جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ بالضَّمَّةِ والكَسْرَةِ "[١٧]. قالَ ابنُ هشامٍ وابنُ الصَّائغِ: "التَّعبيرُ بِمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وتاءٍ أَوْلَى، لأَنَّهُ لاَ فَرْقَ في (**٢١ب**) الجمعِ المنصوبِ بالكسرةِ بينَ كونِهِ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا، أو غيرَ سالمٍ كَسَجَدَاتٍ ورَكَعَاتٍ، لتحريكِ الوسطِ بَعْدَ سكونِهِ في المفردِ، أَوْ جمعَ مذكرٍ، كجبالٍ راسياتٍ، و﴿ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾[١٨]، و﴿ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[١٩] ونحو: حمَّامَاتٍ وسُرَادقاتٍ وإصْطَبْلاَتٍ". ويجاب: بِأَنَّ جمعَ المُؤَنَّثِ السَّالمَ كاللَّقبِ لِمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وتاءٍ، فيدخلُ[٢٠] تحتَهُ مَا كانَ مُذكَّرًا".

قولُ الألفيَّةِ: وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ[٢١] في الجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا[٢٢]. فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: أُورِدَ عليهِ أَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يقولَ: مَزِيدَتَيْنِ كَمَا في التَّسهيلِ والعمدةِ والكافيةِ الكُبْرَى[٢٣]، ليخرجَ نحوُ: أَبياتٍ وقضاةٍ. وأَجابَ ابنُ هشامٍ وغيرُهُ: بِأَنَّ ذلكَ مستفادٌ من قولِهِ:

---

(١) في ق: والاة، وهو تحريف. ينظر الكافية ١٤. شرحها للرضي ٢/١٨٦.
(٢) في د: قدور، وهو تحريف.
(٣) الواو: ساقطة من ر، ت، د.
(٤) في ر: مطرد، وهو خطأ نحوي.
(٥) شرح الكافية ٢/١٨٧.
(٦) في ت: الجمع.
(٧) في ت: الجمع.
(٨) في ر: بخلاف، بدلا من: بلا خلاف، وهو تحريف. ينظر الهمع ١/٦٩.
(٩) في الأصل: فعلى، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٠) في ت: فيها.
(١١) في ر: حمرى، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) الواو: ساقطة من ر.
(١٥) ينظر الهمع ١/٧٠.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٢٦.
(١٨) البقرة ٢٠٣.
(١٩) البقرة ١٩٧.
(٢٠) في د: فدخل.
(٢١) في ر: كسر.
(٢٢) الألفية ١١. شرح ابن عقيل١/٧٣.
(٢٣) التسهيل ١٣. شرح العمدة ١٣١٢. شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠.

"بِتَا " إذا قُدِّرَت الباءُ للاستعانَة، أَيْ: وَمَا استُعِينَ على[١] جَمْعِه بِأَلِف وتاء، وإِنَّمَا يَتَّجهُ الاعتراضُ إذا قُدِّرَتْ للحال، أَيْ وَمَا جُمِعَ مُصَاحِبًا للأَلِف والتَّاء. (قالَ ابنُ الصَّائِغِ: "وإِنَّمَا قَيَّدَهُمَا[٢] بالزِّيادَة في سائِرِ كتبه دَفْعًا لِتَوَهُّم، أَنَّ الباءَ لِلْمُصَاحَبَة)[٣].

الثَّاني: قِيلَ: الَّذي[٤] جُمِعَ بأَلف وتاء هُوَ المفردُ، وهُوَ لاَ يُعْرَبُ هَذَا الإعرابَ. وأَجابَ ابنُ الصَّائغ: "بِأَنَّ الَّذي جُمِعَ[٥] بهما معناهُ الَّذي وَقَعَ عليه مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، (وهُوَ المجموعُ بِهِمَا)[٦]، فهُوَ المفردُ بوصف[٧] ضَمِّ غيرَهُ، لاَ المفردُ قَبْلَ ضَمِّ غيرِه". وهَذَا واردٌ على عبارة الشُّذورِ[٨].

الثَّالثُ[٩]: قَالَ ابنُ الصَّائغِ[١٠]: كانَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَذْكُرَ جَرَّهُ بالكسرَة، لأَنَّهُ على الأَصلِ، وهُوَ في بيانِ النَّائب. قالَ: لكنَّهُ أَرادَ التَّنبيهَ على استواء[١١] جَرِّه ونَصْبه (كَمَا في مقابله مِنْ[١٢] جمعِ المذكرِ السَّالمِ[١٣]، ولنَفْيِ تَوَهُّمِ بنائه حالَ النَّصبِ، لَوْ قالَ: يُكْسَرُ[١٤] في النَّصْبِ كَمَا قِيلَ بِهِ". زادَ[١٥] ابنُ هشام: وَلْيُنَبِّهْ على أَنَّهُمْ حَمَلُوا نَصْبَهُ على جَرِّه)[١٦].

الرَّابِعُ: قالَ ابنُ هشامٍ: استعمالُ (معًا)[١٧] هُنَا فاسدٌ، (وإِنَّمَا هَذَا مَوْضُوعُهُ جميعًا. قالَ ثعلبٌ: في الفَرْقِ بينَ[١٨] قامَا معًا)[١٩] وقَامَا جميعًا، جميعٌ[٢٠]: للقيامِ في وقتينِ، أَوْ وقتٍ، ومعًا: لَهُ[٢١] في وقت واحد فَقَط.

الخامسُ: قِيلَ: قَدَّمَ التَّاءَ وهِيَ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ الأَلفِ في الجمعِ. وأُجيبَ: بِأَنَّهُ للضرورةِ مَعَ عَدَمِ الإلباسِ"[٢٢].

السَّادسُ[٢٣]: لَمْ يُبَيِّنْ شروطَ هَذَا الجَمْعِ، ولاَ الشُّذورُ، وقَدْ بُيِّنَتْ في الكافيةِ كَمَا تَقَدَّمَ[٢٤].

وقولُ الكافيةِ الكُبْرَى:

أُولاَتُ مَعَ جَمْعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ زِيدًا اكسِرَنْ[٢٥] نَصْبًا[٢٦] كَآياتٍ أَصِفْ[٢٧]

---

(١) في ق: من، وهو تحريف.
(٢) في ر، ق: قيدها.
(٣) من (قال...) إلى (... للمصاحبة) ساقطة من ت.
(٤) في د: إن الذي.
(٥) في ر: يجمع.
(٦) وهو المجموع بهما: ساقطة من د.
(٧) في ت: لوصف، وهو تحريف.
(٨) شرح شذور الذهب ٣٩.
(٩) ساقطة من ر.
(١٠) في د: ابن هشام.
(١١) في ر: استوى.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في ق: تكسر، وهو تصحيف.
(١٥) في ر: وزاد.
(١٦) من (كما...) إلى (... جره) ساقطة من د.
(١٧) في ق، د: ما، وهو تحريف.
(١٨) في ت: بين نحو.
(١٩) من (وإنما هذا...) إلى (... معا) ساقطة من ق.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) ساقطة من د.
(٢٢) في ر: الالتباس.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) ينظر ورقة ٢١أ.
(٢٥) في ت، د: كسرن.
(٢٦) ساقطة من ت.
(٢٧) شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠.

أَحْسَنُ وَ[١] أَوْجَزُ، وأَسْلَمُ مِنَ الاعتراضاتِ الأَربعةِ الأُوَلِ، وفيهِ زيادةُ المثالِ وضَمُّ[٢] أُولات.

قولُ الألفيَّةِ: "كَذَا أُولاتُ "[٣]. قالَ ابنُ هشامٍ في حَوَاشِي التَّسهيلِ: و"اللَّاءاتُ "[٤] في لغة ذَكَرَهَا في بابِ الموصولِ مِنَ التَّسهيلِ[٥]. قالَ: ولا يدخلُ تحتَ الجمعِ بِألفٍ وتاءٍ[٦]، لأَنَّ الحقَّ في الَّذينَ واللاتي ونحوِهِمَا أَنَّهَا[٧] أسماءُ جموعٍ لا جموعٌ". وهــذهِ أيضًا واردةٌ على الشُّذورِ، وهــيَ وأُولاتُ واردةٌ على الكـــافية.

قولُهَا: ... والَّذى اسمًا قَدْ جُعِلْ – كَأَذْرِعَات – فيه أَيضًا قُبِلْ[٨]

فاتَهُ أَنْ[٩] يقولَ مِثْلَ ذلكَ في المُثَنَّى والجمعِ، وقَدْ ذَكَرَهُ في التَّسهيلِ[١٠]، وابنُ هشامٍ في الجامعِ[١١]، وهذهِ المسألةُ مغفلةٌ مِنَ الكافيةِ والشّذورِ.

قولُهُمْ[١٢] والعبارةُ للشُّذورِ: "إلاَّ إِنْ أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ[١٣] أَلْ "[١٤]. فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: كَذَا إِذا دخلتهُ (أَمِ) المُعَرِّفَةُ في لغةِ طَيِّئٍ[١٥]. ذَكَرَهُ في التَّسهيلِ[١٦].

الثَّاني: ظاهرُ كَلامِهِمْ: أَنَّهُ حينئذٍ باقٍ على منعِ صرفِهِ، وإِنَّمَا جَرُّهُ[١٧] بالكسرةِ فَقَط، وبهِ صَرَّحَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ[١٨]، وَنَقَلَهُ ابنُ هشامٍ في شرحِ التَّسهيلِ)[١٩] عَنِ الأكثرينَ، وفي شرحِ الأَلفيَّةِ عَنِ الجمهورِ، وقالَ آخرونَ مِنهُم المبرِّدُ والسِّيرافيُّ وابنُ السَّراجِ الزَّجاجُ[٢٠] والزَّجَّاجِيُّ[٢١]: بصرفِهِ حينئذٍ لأَنَّهُ دَخَلَهُ مَا هُوَ: مِنْ خصائصِ الأَسماءِ، فَرَجَعَ إِلى أَصلِه وهُوَ (٢٢ /أ) الصَّرفُ. وهَذَا القولُ هُوَ المختارُ عندي[٢٢]. وفي قولٍ ثالثٍ التَّفصيلُ: فَإِنْ زَالَتْ إِحدَى عِلَّتَيْهِ

---

(١) أحسن و: ساقطة من د.
(٢) في ر، د:وضمن.
(٣) الألفية ١١.شرح ابن عقيل ٧٥/١.
(٤) في ر، ت، ق، د، س:واللات.
(٥) التسهيل ٣٤.
(٦) في ر: بالألف والتاء، وهو وجه.
(٧) في ق، د: إنهما.
(٨) الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٧٥/١.
(٩) ساقطة من ر.
(١٠) التسهيل ٨. وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٣٩/١ – ٤٠. والهمع ٦٨/١.
(١١) الجامع الصغير ٤.
(١٢) في ر: وقولهم.
(١٣) في ت، د: دخلت. وفي ق: دخلت فيه.
(١٤) شرح شذور الذهب ٣٧. الكافية ٣.شرح الكافية للرضي ٧٠/١. الألفية ١١. شرح ابن عقيل ٧٧/١.
(١٥) ينظرالهمع ٧٧/١.
(١٦) التسهيل ٨، ٤٢. وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٣٨/١. الهمع ٧٧/١.
(١٧) في ق: جر.
(١٨) شرح الكافية الشافية ٢٠٥/١.
(١٩) من (الثاني...) إلى (.. التسهيل) ساقطة من ر.
(٢٠) والــزجاج: ساقطة من ق، ت. والزجاج: هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي المتوفى سنة ٣١١هــ. أنباه الرواة ١ / ١٥٩. البلغة ٥. بغية الوعاة ٤١١/١.
(٢١) والزجاجي: ساقطة من د. ينظر قولهم في الهمع ٧٧/١.
(٢٢) الهمع ٧٧/١.

بالإضافة أو أل كما في العلم[١] فمنصرف، وإن بقيت العلتان[٢] كما في أحمر، فلا[٣]. وهذا القول اختاره ابن مالك في التحفة[٤]، وابن قاسم[٥]، وصاحب المتوسط[٦] وابن الخباز[٧] في شرح ألفية ابن معط[٨].

الثالث: قيل يحتاج إلى استثناء حالة الضرورة والتناسب. وأجيب: بأن محل ذلك باب ما لا ينصرف، وقد ذكر فيه[٩].

قولُ الكافية: "باللام "[١٠]. قال ابن هشام: التعبير بأل أحسن[١١] وأخصر[١٢] وأشمل للمعرفة والزائدة والموصولة.

قولُ الألفيَّة:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا[١٣]

غير[١٤] ظاهر في المقصود، لأنه أكثر ما يعطي بظاهره ثلاثة أمثلة ويبقى[١٥] مثالان[١٦]: تفعلان ويفعلون[١٧]. فأحسن منه قول الكافية: "والمتصل به ذلك "[١٨]. أي: ضمير[١٩] مرفوع بارز للتثنية والجمع والمخاطب[٢٠] المؤنث. إلا أنه يرد عليه ما[٢١] كانت[٢٢] فيه الألف أو[٢٣] الواو حرفًا، علامة لا ضميرًا، نحو: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، على لغة أكلوني البراغيث، فإنه أيضًا يعرب هذا الإعراب. وكذا قال في العمدة: "والنون في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة[٢٤] "[٢٥]. وقال في شرحها: "إن التعبير بذلك أحسن من ألف[٢٦] الضمير أو واوه، ليشمل ما ذكر[٢٧] "[٢٨]. وعبارة الشذور شاملة لذلك[٢٩]، حيث قال: "يفعلان

(١) في ق: القلم، وهو تحريف.
(٢) في ق: الألتان، وهو تحريف.
(٣) ينظر الهمع ١/٧٧.
(٤) النكت على الحاجبية ورقة ٩.
(٥) شرح الألفية ابن قاسم ١/١٠٩.
(٦) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/١٠٩.
(٧) بعد ابن الخباز زيادة في د، وهي: وفي شرح الخباز. وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي الضرير شمس الدين، عالم في النحو واللغة والفقه وغيرها. توفي بالموصل سنة ٦٣٩هـ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٩. بغية الوعاة ١/٣٠٤. معجم المؤلفين ١/٢٠٠.
(٨) منه نسخة خطية في مكتبة المتحف العراقي تحت رقم ٢٣٩٣.
(٩) شرح شذور الذهب ٣٧.
(١٠) الكافية ٣. شرحها للرضي ١/٧٠.
(١١) في ر: بالأحسن، وهو تحريف.
(١٢) في ت: واحصر، وهو تصحيف.
(١٣) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٧٨.
(١٤) في ر: هو غير.
(١٥) في ر: وبقى.
(١٦) في ت: مثلان.
(١٧) في ر: وتفعلون، وهو تصحيف.
(١٨) الكافية ١٦، شرحها للرضي ٢/٢٢٩.
(١٩) في ر: الضمير.
(٢٠) في ر: والخطاب.
(٢١) في ت: مما.
(٢٢) في د: كان.
(٢٣) في ر: و.
(٢٤) في ت، ق، ظ: المخاطبة.
(٢٥) شرح العمدة ١١٧.
(٢٦) في ت: الآلف.
(٢٧) في ت: ما ذكره.
(٢٨) شرح العمدة ١٢٩ - ١٣٠.
(٢٩) في ر، د: ذلك. وفي ق: كذلك.

وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلونَ وَتَفْعَلونَ وَتَفْعَلِينَ "[١]. وَتَتَمَيَّزُ هِيَ وعبارةُ الأَلْفِيَّةِ على الكافيةِ بالإشارةِ إلى حركةِ[٢] النُّونِ، وأَنَّهَا مكسورةٌ مَعَ الألفِ، مفتوحةٌ مَعَ الواوِ والياءِ، وَلَمْ يُصَرِّح ابنُ مالك بِحَرَكَتِهَا في شيءٍ[٣] مِنْ مختصراته إلاّ في سَبْكِ المَنْظُومِ، والتَّسهيلِ، فقالَ[٤]: "مكسورةٌ بَعْدَ الألِفِ، غالبًا، مفتوحةٌ بَعْدَ أُخْتَيْهَا "[٥].

قولُ الشُّذورِ: "وَأَمَّا نَحْوُ[٦]: ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[٧] فالمحذوفُ نونُ الوقايةِ "[٨]. هُوَ أَحَدُ القولينِ، وَمَشَى عليهِ[٩] ابنُ الحاجبِ[١٠]. والثَّاني: أَنَّ المحذوفَ نونُ الرَّفعِ، وهُوَ مذهَبُ[١١] سيبويه[١٢]، وَرَجَّحَهُ ابن مالك ابنُ مالكٍ[١٣].

فَصْلٌ في الإعرابِ المُقَدَّرِ

قولُ الألفيَّة:

فَالأَوَّلُ الإِعرابُ فيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا[١٤]

فيه أمران:

الأَوَّلُ: لَمْ يَذْكُرْ مِمَّا[١٥] تُقَدَّرُ[١٦] فيهِ الحركاتُ كُلُّهَا غيرَ المقصورِ. وبقيَ عليه أَشياءُ: أَحدُهَا: المضافُ للياءِ، وَقَدْ ذُكِرَ في الكافيةِ والشُّذورِ[١٧]، وهُوَ بناءً على رَأْيِهِمَا أَنَّ[١٨] الكسرةَ أَيضًا مُقَدَّرَةٌ فيهِ. وابنُ مالكٍ يَرَى[١٩] خلافَهُ، وأَنَّهُ لاَ يُقَدَّرُ فيه سِوَى الضَّمَّةِ والفَتْحَةِ، ومَعَ ذلكَ فكانَ[٢٠] يَنْبَغِي أَنْ يَنَبِّهَ عليهِ لِتَقْدِيرِهِمَا. ثانيها[٢١]: الحَرْفُ المُسَكَّنُ[٢٢] للإِدغامِ، نحوُ[٢٣]: ﴿ وَقَتَلَ داودُ جالوتَ ﴾[٢٤]، ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾[٢٥]، ﴿وَالعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾[٢٦]. ذَكَرَهُ

---

(١) شرح شذور الذهب ٦١.
(٢) في ر، ق جر. وفي ت: جرى. وفي د: حركتي، كله تحريف.
(٣) في د: بشيء، بدلا من: في شيء.
(٤) في ت: قال.
(٥) سبك المنظوم ورقة ٤. والتسهيل٩.
(٦) ساقطة من ق، د.
(٧) الأنعام: ٨٠. وفي ت: احاجوني، وهو تحريف. وفي د: تحاجوني، وكذا في شرح شذور الذهب ٦١. وينظر القراءة في البحر المحيط ١٦٩/٤. إتحاف فضلاء البشر ٢١٢.
(٨) شرح شذور الذهب ٦١.
(٩) ومشى عليه: ساقطة من ت، د.
(١٠) ابن الحاجب: ساقطة من ر، ت، د.
(١١) من (والثاني..) إلى (.. مذهب) ساقطة من ر.
(١٢) الكتاب ٥١٩/٣-٥٢٠.
(١٣) التسهيل ١٠. وينظر الهمع ٧٧/١.
(١٤) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ٨٠/١.
(١٥) في د: ما.
(١٦) في ر: قدر. وفي ت: يقدر.
(١٧) ينظر الكافية ٢. شرحها للرضي ٣٣/١. شرح شذور الذهب ٦٣. الهمع ١٨١/١.
(١٨) في ت، د: لأن.
(١٩) في د: لا يرى، بزيادة: لا.
(٢٠) في د: كان.
(٢١) في ق: ثانيهما.
(٢٢) في ق: الساكن.
(٢٣) ساقطة من ت، د.
(٢٤) البقرة: ٢٥١.
(٢٥) الحج: ٢.
(٢٦) العاديات: ١.

أَبو حيَّان[١] في شرحِ التَّسهيلِ[٢]. ثَالثُهَا: المَحْكِيُّ بـ" مَنْ " في نَحْوِ: مَنْ زيدٌ؟ ومَنْ زيدًا؟، وَمَنْ زيدٍ؟، علَى رَأْيِ البَصْرِيِّينَ. وعلى الأَصحِّ عِندَهُمْ في حالةِ الرَّفعِ أَنَّهَا حركةُ حكايةِ الإِعرابِ[٣]. وَوَجْهُ تقديرِ إِعرابِهِ اشتغالُ مَحَلِّهِ بحركَةِ الحكايةِ، وهَذَان وارِدَانِ على الكافيةِ والشُّذورِ، وَقَدْ أَوْرَدَ الرَّضيُّ الأَخيرَ[٤]، وصَرَّحَ ابنُ هشامٍ بِهِمَا في الجامعِ، وضَمَّ إِلَيْهِمَا نوعًا آخَرَ فقالَ: "وكَالْمَقْصُورِ، نحو: غُلاَمِي، والمُدْغَمِ والمَحْكِيِّ والمَوْقُوفِ عليهِ غيرِ المنصوبِ المُنَوَّنِ"[٥].

الثَّاني: إذا كانَ المقصورُ غيرَ منصرفٍ، فظاهِرُ كلامِهِ أَنَّ الكسرَةَ تُقَدَّرُ فيهِ أَيضًا وهــوَ الَّذي قالَهُ ابنُ فلاحٍ[٦]، إِذْ لاَ ثِقَلَ مَعَ التَّقديرِ. والَّذي ذَكَرَهُ غيرُهُ أَنَّهُ لاَ يُقَدَّرُ في حالةِ الجَرِّ إِلاَّ الفَتْحَةُ على بابِهِ[٧].

قولُ الأَلفيَّةِ: "وَنَصْبُهُ ظَهَرْ "[٨].

قالَ ابنُ هشامٍ: "إِلاَّ[٩] في منقوصٍ[١٠] هُوَ أَوَّلُ جُزْئَيْنِ[١١]، مجموعُهُمَا جُعِلَ اسمًا واحدًا على لغةِ(٢٢/ب) مَنْ جَعَلَهُمَا اسمينِ مُتَضَايِفَيْنِ، أَوِ اسْمًا واحدًا، نَصَّ عليهِ النُّحاةُ أَبو عليٍّ وعبدُ القاهِرِ وغيرُهُمَا، لِثِقَلِ التَّركيبِ. وفي الرَّوضِ الأُنفِ تَقولُ[١٢]: "تَفَرَّقُوا أَيادِي سَبَأ "[١٣]. وهُوَ حالٌ والياءُ فيهِ ساكنةٌ في موضعِ نصبٍ، لأَنَّهُ صارَ بمنزلةِ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسمًا واحدًا[١٤]. وقالَ أَبو حيَّان: "مَا أُعْرِبَ مِنْ مُرَكَّبٍ إِعرابَ متضايفينِ وآخِرُ أَوَّلِهِمَا ياءٌ، نحوُ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ، ونزلتُ قالِي قَلاَ[١٥]، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ[١٦] في آخِرِ الأَوَّلِ[١٧] الفَتْحَةُ حالةَ النَّصبِ بِلاَ خلافٍ، استصحابًا لِحُكْمِهَا حالةَ البِناءِ، وحالةَ منعِ الصَّرفِ".[١٨] وهذهِ الصورُ واردةٌ أَيضًا[١٩] على مفهومِ كلامِ الكافيةِ والشُّذورِ، وقَدْ صَرَّحتُ باستثنائِهَا في كِتَابِي جمعِ الجوامعِ[٢٠]، وهِيَ مذكورةٌ في التَّسهيلِ في بابِ مَا لاَ يَنْصَرِفُ[٢١].

---

(١) في ت، د: أبو ظاهر، وهو تحريف.
(٢) ينظر الارتشاف ١٨٤. الهمع ١/١٨١.
(٣) الهمع ١/١٨٠-١٨٢.
(٤) شرح الكافية ١/٣٤-٣٥.
(٥) الجامع الصغير.
(٦) في د: ابن فلاح في المغني.
(٧) ينظر الهمع ١/١٨٢.
(٨) الألفية ١٢.شرح ابن عقيل ١/٨١.
(٩) في د: هو الا.
(١٠) في ر: المنقوص.
(١١) في ر: حدين.
(١٢) في الأصل ق، س: يقول. وساقطة من ر، ت. ما أثبته من د، ظ.
(١٣) ويروى المثل " ذهبوا.." مجمع الأمثال ١/٢٧٥. وينظر مغني اللبيب ١٢٧.
(١٤) الروض الأنف للسهيلي ١/١١٣.
(١٥) قالي قلا: ناحية من نواحي خلاط بأرمينية، معجم البلدان ٤/٢٩٩.
(١٦) في ت: وإنه مقدر.
(١٧) في د: الأولى.
(١٨) ينظر الارتشاف ١٨٨. الهمع ١/١٨٣.
(١٩) في ت، د: أيضا واردة.
(٢٠) جمع الجوامع هو متن همع الهوامع. وينظر الهمع ١/١٨٢.
(٢١) التسهيل ٢٢١-٢٢٢.

قولُ الألفيَّة: "وَرَفْعُهُ يُنْوَى"[١]. (غَايَرَ بينَ المقصورِ والمنقوصِ، فَقَالَ: في الأَوَّلِ قُدِّرَ، وفي الثَّاني يُنْوَى)[٢]، وهيَ[٣] طريقةُ فريقٍ جَعَلُوا الإعرابَ[٤] ثلاثةَ أَنواعٍ: لفظيٌّ، ومُقدَّرٍ، وَمَنويٌّ، وَخَصُّوا المُقَدَّرَ بِمَا أَلِفُهُ منقلبةٌ، والمَنْوِيَّ بالياءِ وَمَا أَلِفُهُ غيرُ منقلبةٍ. والمشهورُ انقسامُهُ إِلى الأَوَّلينِ فَقَط.

قولُ الكافية: "التَّقديرُ فِيمَا تَعَذَّرَ[٥]، كَعَصَا وغُلامِي، مطلقًا،[٦] أَوْ استُثْقِلَ كقاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا "[٧]. قالَ الرَّضيُّ: "كانَ عليهِ أَنْ يَعُدَّ[٨] في المُستَثْقَلِ إعرابُهُ[٩] الموقوفَ عليهِ، رَفْعًا وَجرًّا بالسُّكونِ "[١٠]. وَهَذا أَيضًا (يَرِدُ على الأَلفيَّةِ والشُّذورِ[١١]، وهُوَ داخلٌ في عبارةِ الجامعِ السابقة[١٢].

قولُ الشُّذورِ: "تُقَدَّرُ[١٣] الحركاتُ "[١٤]. ظاهِرُهُ اختصاصُ التَّقديرِ بِهَا، وليسَ كذلكَ، بَلِ الحروفُ أَيضًا قَدْ)[١٥] تُقَدَّرُ[١٦]، وذلكَ شيئانِ: أَحَدُهُمَا: الواوُ في جمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ المضافِ للياءِ نحو مُسْلِمِيَّ، كَمَا ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ في بابِ الإضافةِ مِنَ التَّسهيلِ[١٧]، وابنُ هشامٍ في الجامعِ هُنَا[١٨]، وَقَدْ ذُكِرَ[١٩] في الكافيةِ في قسمِ المُستَثْقَلِ[٢٠]. وقالَ النِّيليُّ: "ليتَ شِعْرِي كيفَ يُقَدَّرُ الحرفُ على الحرفِ[٢١]، وكيفَ خُصَّ[٢٢] هَذَا الجَمْعُ دونَ غيرِهِ[٢٣] بِهَذَا التَّقديرِ، فَإِنَّ " فوكَ " إِذَا أُضيفَ إِلى الياءِ[٢٤] كذلكَ، نحو: هَذَا فِيَّ، والأَصْلُ: "فويَ " وَلَمْ يَقُلْ[٢٥] أَحدٌ إِنَّهُ مُعْرَبٌ[٢٦] بتقديرِ الحرفِ". وَأَجابَ الرَّضيُّ[٢٧]: "بِأَنَّ (فِيَّ) داخلٌ في بابِ غلامِي"[٢٨]. يَعْنِي أَنَّهُ مُعْرَبٌ

---

(١) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨١.
(٢) من (غاير بين..) إلى (..ينوى) ساقطة من د.
(٣) في د: وهو.
(٤) في د: أنواع الإعراب.
(٥) في ر، د: يتعذر، وما أثبته موافق الكافية ٢.
(٦) في ر: منطقا، وهو تحريف.
(٧) الكافية ٢. شرح الكافية للرضي ١/٣٣.
(٨) في ق: يعدد.
(٩) في د: إعراب.
(١٠) شرح الكافية ١/٣٤.
(١١) الألفية ١٢.شرح ابن عقيل ١/٨١. شرح شذور الذهب ٦٣.
(١٢) ينظر ورقة ٢٢/أ.
(١٣) في ر، ت: وتقدر.
(١٤) شرح شذور الذهب ٦٣.
(١٥) من (يرد..) إلى (..قد) ساقطة من د.
(١٦) في د: مقدر.
(١٧) التسهيل ١٦١.
(١٨) الجامع الصغير ٦.
(١٩) في د: ذكره.
(٢٠) الكافية ٢. شرحها للرضي ١/٣٣.
(٢١) على الحرف: ساقطة من ق.
(٢٢) في د: يحسن، وهو تحريف.
(٢٣) في د: غير.
(٢٤) في ق: الما، وهو تحريف.
(٢٥) في د: يقلب، وهو تحريف.
(٢٦) في ق: يعرب.
(٢٧) ساقطة من ق.
(٢٨) شرح الكافية ١/٣٤.

بتقديرِ الحركاتِ. وقالَ السيِّدُ[١]: "يُحتَمَلُ أَنْ يُقَالُ إعرابُهُ أَيضًا بالواوِ تقديرًا في حالة[٢] الرَّفعِ، وباليَاءِ لفظًا[٣] في[٤] حالة[٥] النَّصبِ والجرِّ على قياسِ مُسْلمِيَّ. قالَ: وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا[٦] أَدْرَجَهُ في بابِ غُلاَمِي، نظرًا إلى أخواتِه "[٧]. وقالَ النَّجمُ سعيدٌ: "فَإِنْ قِيلَ: هَلاَّ كانَتِ الياءُ المنقلبَةُ عن الواوِ علامةً للرَّفعِ كَمَا كانَتْ علامةً للجمعِ[٨]؟ أُجيبَ[٩] بِأَنَّ الواوَ علامةٌ للجمعِ مِنْ حيثُ إِنَّهَا حرفُ علَّةٍ، وَهُوَ باقٍ، وعلامةٌ للرَّفعِ مِنْ حيثُ خصوصيَّتُهَا وَهيَ[١٠] لَمْ تَبْقَ".

الثَّاني: النُّونُ، فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ في مواضعَ. قالَ ابنُ هشامٍ في الجامعِ: "والنُّونُ في نحوِ[١١]: لتضربانِّ ولتضربُنَّ ولتضرِبِنَّ مطلقًا، ولتضرِبُنْ ولتضرِبِنْ[١٢] وصلاً "[١٣].

تنبيهٌ: مَنْ قالَ إِنَّ الإعرابَ في الأسماءِ السِّتَّةِ والمُثَنَّى والجَمْعِ بحركاتٍ مُقَدَّرَةٍ، فَإِنَّهُ يحتاجُ إلى عَدِّهَا في قسمِ[١٤] التَّقديرِ[١٥].

قولُ الألفيَّة:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ واوٌ أَوْ ياءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ[١٦]

فيه أَمران:

الأَوَّلُ: قِيلَ: كانَ عليهِ أَنْ[١٧] يُقَيِّدَ الفِعْلَ بالمضارعِ. وَأُجيبَ: بِأَنَّهُ تَرَكَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ[١٨]، لأَنَّهُ في سِياقِ المُعْرَبِ.

الثَّاني: قِيلَ (أيٌّ) إِنْ كانَتْ موصولةً - فَهِيَ لاَ تضافُ إلى نكرةٍ - أَوْ شرطيةً، فكيفَ دَخَلَتْ على الجملة الاسميَّة؟ وأَجابَ ابنُ هشامٍ: بِأَنَّ فِعْلَ الشَّرطِ مُقَدَّرٌ، وَكَذَا مَرْفُوعُهُ، والجُمْلَةُ الاسميَّةُ خَبَرٌ[١٩]. وقالَ ابنُ قاسمٍ: "كانَ الشَّأْنِيَّةُ[٢٠] مُقَدَّرَةٌ، والجملةُ خَبَرُهَا، أَوْ كانَ وَحْدَهَا، وآخِرٌ اسْمُهَا وَأَلِفٌ خَبَرُهَا "[٢١]. وقالَ ابنُ الصَّائغِ: "الجملةُ صفةٌ (لِفِعْلٍ)، وفِعْلُ الشَّرطِ محذوفٌ،

---

(١) هو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني له حاشية على شرح الرضي للكافية توفى سنة ٨١٦هـ. بغية الوعاة ٢/١٩٦-١٩٧. كشف الظنون ٢/١٣٧٠. الأعلام ٥/١٥٩-١٦٠.

(٢) في ق: حالها، وهو تحريف.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ر: وفي، الواو: زائدة.

(٥) في ق: حال..

(٦) ساقطة من د.

(٧) حاشية السيد على شرح الكافية للرضي ١/٣٤.

(٨) في ق:الجمع.

(٩) في ت: وأجيب.

(١٠) هي: ساقطة من ق.

(١١) ساقطة من ق.

(١٢) في ر: وليضربن، وهو تصحيف. وساقطة من ق.

(١٣) الجامع الصغير ٦..

(١٤) ساقطة من ق..

(١٥) في د: التقديرى.

(١٦) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٣.

(١٧) ساقطة من ق.

(١٨) في الأصل ر، ت، ق، س، ظ: بالعلم به، بدلا من: بأنه تركه للعلم به. وما أثبته من د..

(١٩) ساقطة من ر، ت.

(٢٠) في د: خبره.

(٢١) في ت: الثانية، وهو تحريف.

أَيْ: وأيُّ فِعْلٍ[(١)] صفتُهُ كَذَا وُجِدَ، فَقَد عُرِفَ مُعْتلاًّ".

قولُهُمْ والعبارةُ للألفيَّة: "واحْذفْ جازمًا ثلاثَهُنَّ "[(٢)]. فيه (٢٣/أ) أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ أبوحيَّان: "التَّحقيقُ أَنَّ هذه الأَحرفَ انْحَذَفَتْ عندَ الجازمِ لا بالجازمِ، لأنَّ الجازمَ لاَ يُحْذَفُ إلاَّ مَا كانَ علامةً للرَّفعِ، وهذهِ الحروفُ ليستْ علامةً لَهُ، بَلِ العلامةُ ضَمَّةٌ مُقدَّرَةٌ، ولأنَّ الإعرابَ زائدٌ على ماهيةِ الكلمةِ، وهذه الحروفُ منْهَا، لأَنَّهَا أَصليَّةٌ أَوْ منقلبةٌ عَنْ أَصلٍ، والجازمُ لاَ يَحْذفُ الأَصليَّ، ولاَ المنقلبَ عَنْهُ. فالقياسُ أَنَّ الجازمَ حَذَفَ الضَّمَّةَ المُقدَّرَةَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الحروفُ، لِئَلاَّ يلتبسَ المجزومُ بالمرفوعِ - لَوْ[(٣)] بَقِيَتْ - لاتِّحاد[(٤)] الصُّورة[(٥)]". انْتَهى. وهَذَا الكلامُ نَقَلَهُ جَمْعٌ عَنْ ظاهِرِ كلامِ سيبويه، وَذَكَرَ بعضُهُمْ عِلَّتَهُ[(٦)] أَنَّ الجَزْمَ حينئذ مُقدَّرٌ لاَ ظاهرٌ. وفي شرحِ التَّسهيلِ لابنِ هشام: "أَنَّ المسألةَ مَبْنِيَّةٌ على خلافٍ في[(٧)] هذه الأفعالِ في حالة الرَّفعِ، وذلـك أَنَّ سيبويه يَرَى أَنَّ فِيهَا ضَمَّةً مُقَدَّرَةً كَمَا في المقصورِ والمنقوصِ[(٨)]، فإذا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ تلكَ الحَرَكَةَ المُقدَّرَةَ، لأَنَّهُ يَحْذفُ مَا أَثْبَتَهُ الرَّافعُ ثُمَّ تُحْذَفُ[(٩)] هذه الأَحرفُ لِلْفَرْقِ، لاَ للجزْمِ، وابنُ السَّراجِ يَرَى أَنَّهُ لاَ تقديرَ[(١٠)] في حالةِ الرَّفعِ، لأنَّ إعرابَ الأَفعالِ فَرْعٌ، فإذا انْتَفَى لفظًا لَمْ يَحْتَجْ إِلى تقديرِهِ، فإذا دخلَ الجازمُ لَمْ يَجدْ حركةً يُزيلُهَا[(١١)]، فَيُحْذَفُ نفسُ الحرفِ[(١٢)]. قالَ: و[(١٣)] المصنِّفُ جمعَ بينَ دَعْوَى[(١٤)] تقديرِ الضَّمَّةِ، وَحَذْفِ الحرفِ للجازمِ، وهُوَ مخالفٌ للقولينِ جميعًا". وهَذَا الإيرادُ وُرُودُهُ[(١٥)] على قولِ الكافيةِ: "بِالْحَذْفِ "[(١٦)]، و[(١٧)] قولِ الشُّذورِ: "بِحَذْفِه[(١٨)] أَشَدُّ مِنْهُ على الأَلفيَّةِ.

الثَّاني: قِيلَ: يَجِبُ[(١٩)] التَّقييدُ بِمَا ليسَ حروفُهُ بدلاً مِنْ همزةٍ، ليخرجَ نحوُ: لَمْ يَقْرَأْ، وَيُقْرِئْ، وَيَوْضُؤْ إِذَا خُفِّفَ[(٢٠)] بِتَرْكِ الهمزةِ[(٢١)]، فَإِنَّهُ لاَ يجوزُ فيهِ الحذفُ على الصَّحيحِ[(٢٢)]. وأَجابَ ابنُ الصَّائغِ: بِأَنَّا لاَ نُسَلِّمُ دخولَ ذلكَ في المُعْتَلِّ بالضَّابطِ المذكورِ، لاختصاصِهِ باسمِ المهموزِ، وبقاءِ

---

(١) شرح الألفية لابن قاسم ١/١١٥..
(٢) ساقطة من ت.
(٣) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٤. الكافية ١٦. شرحها للرضي ٢/٢٢٩. شرح شذور الذهب ٦٢.
(٤) في د: ولو.
(٥) في د: لا تحدة.
(٦) لارتشاف ١٨٣-١٨٤. منهج السالك ١٤. الهمع ١/١٧٨.
(٧) في ق: إنّ علته. وفي ت، د:عليه، وهو تصحيف.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في د: والمنصوص، وهو تحريف.
(١٠) في ر: لا يقدر.
(١١) في ق: تزيلها.
(١٢) في ق: الحركة، وهو تحريف.
(١٣) الواو: ساقطة من ر، ق.
(١٤) في ت: دعوني، وهو تحريف.
(١٥) في ر، ت: أورده.
(١٦) الكافية ١٦.شرحها للرضي ٢/٢٢٩.
(١٧) ساقطة من ر، ت.
(١٨) شرح شذور الذهب ٦٢.
(١٩) في د: ويجب.
(٢٠) في د: خففت.
(٢١) في ق: الهمز.
(٢٢) ينظر منهج السالك ١٤. الهمع ١/١٨٠.

هَذَا الاسمِ بَعْدَ التَّخفيفِ، وعلى عدمِ جوازِ الحذفِ يُقدَّرُ حَذْفُ[١] الجازمِ الضَّمَّةَ مِنَ الهَمْزَةِ[٢].

الثَّالثُ: أَهْمَلَ الثَّلاثَةُ[٣] ذِكْرَ[٤] تقديرِ الجزمِ. ويُقدَّرُ في صورٍ[٥]: المهموزُ إذا خُفِّفَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ. ومَا حُرِّكَ بالكسرِ[٦] لالتقاءِ السَّاكنينِ[٧]، نَحْوُ: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٨]. و"لَمْ يَلْدْ" إذا سُكِّنَ لامُهُ وَفُتِحَتِ الدَّالُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، أَوْ وُصِلَ بضميرٍ وَفُتِحَتِ الـــدَّالُ أَوْ كُسِرَتْ، كقولِهِ:

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ[٩] أَبَوَانِ[١٠]

ذَكَرَ الثَّلاثَةَ أَبو حَيَّانَ[١١] في الإرتشافِ[١٢]. وَذَكَرَ ابنُ هشامٍ في الجامعِ الأَوَّلَيْنِ، وَزَادَ صورةً أُخْرَى، وَهُوَ: مَاحُرِّكَ في الوقفِ[١٣] مِنَ القَوافِي[١٤]، نَحْوُ: وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[١٥] وَذَكَرَ ابنُ مالكٍ في سَبْكِ المنظومِ: أَنَّهُ يُقَرُّ فِيمَا ثَبَتَتْ[١٦] فيهِ حروفُ العِلَّةِ للضرورةِ[١٧] كقولِهِ:

... لَمْ[١٨] تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[١٩].

تنبيهان:

الأَوَّلُ: مِنَ المُقَدَّرِ إعرابِهِ مِنَ الأفعالِ، الأَمثلةُ الخمسةُ عِنْدَ[٢٠] مَنْ يَرَى أَنَّ إعرابَهَا بحركاتٍ مُقَدَّرَةٍ قَبْلَ الأَلفِ والواوِ والياءِ، والمضارعُ المُتَّصِلُ بنونِ الإناثِ عِنْدَ مَنْ قالَ بإعرابِهِ[٢١] حينئذٍ.

---

(١) في ت: لحذف. (٢) في د: الهمز.

(٣) أي: ابن الحاجب في الكافية. وابن مالك في الألفية. وابن هشام في الشذور

(٤) في د: ذكرا، وهو تحريف.

(٥) في د: صورة، وهو تحريف. وينظر هذه الصور في الهمع ١/١٨٦-١٨٧.

(٦) ساقطة من د. (٧) بعدها زيادة في د: أو وصل بضمير.

(٨) البينة:١. (٩) في ق: تلده، وهو تصحيف.

(١٠) هذا عجز بيت ينسب إلى رجل من أزد السراة، أو لعمرو الجنبي، وصدره:أَلَا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أَبُ.

(١١) في ق: ذكر أبو حيان الثلاثة. (١٢) ينظر الارتشاف ١٨٣-١٤٨. الهمع ١/١٨٣.

(١٣) في ت: الوصف، وهو تحريف. (١٤) الجامع الصغير ٥-٦.

(١٥) هذا عجز بيت لامرئ القيس من معلقته (الديوان ١٣) وصدره: أغرك مني أنَّ حبك قاتلي
وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٣، الجامع الصغير ٦، الهمع ٦/٢٢٠.

(١٦) في ت: يثبت. وفي ق: ثبت. وفي د، ظ: تثبت.

(١٧) سبك المنظور ورقة ٤.

(١٨) ساقطة من ق.

(١٩) جزء من عجز بيت لأبي عمرو بن العلاء. معجم الأدباء ١١/١٥٨، وتمامه:
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان.....
وبلا عزو في المنصف ٢/١١٥. الإنصاف ١/٢٤. التسهيل ١١. الهمع ١/١٧٩.

(٢٠) في د: عندى، وهو تحريف.

(٢١) في د: بإعرابها.

الثّاني: مِنَ المُقَدَّرِ إعرابِهِ مِنَ النَّوْعَيْنِ مَا حُذِفَتْ فيهِ الحَرَكَةُ تَخْفِيفًا، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿ إِلَى بَارِئْكُم﴾[1]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ (١٥)﴾ ، ﴿ وَرُسُلْنَا ﴾[3]، ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ ﴾[4]، و﴿ يَأْمُرْكُم﴾[5]، و﴿ يَشْعُرْكُم ﴾[6] بسكونِ أواخِرِهَا. وقالَ الشّاعِرُ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ[7]

وقولُهُ:

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ[8] مِنَ المِئْزَرِ[9]

وقد اخْتُلِفَ في ذلكَ على ثلاثةِ أقوالٍ، أصحُّها جوازُهُ في السَّعَةِ، وعليهِ ابنُ مالكٍ وأبو حيَّان. وقيلَ يجوزُ في الضرورةِ خاصَّةً، وعليهِ الجمهورُ. وقيلَ بالمنعِ في الحالينِ، وعليهِ المُبَرِّدُ.

---

(١) البقرة:٥٤. والقراءة لابن عمرو بن العلاء. ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ١٥٤-١٥٥.

(٢) البقرة ٢٢٨. القراءة لمسلمة بن محارب. ينظر مختصر ابن خالويه١٤.

(٣) الزخرف: ٨٠. والقراءة حكاها أبو زيد. ينظر المحتسب ١/١٠٩. البحر المحيط ١/٢٠٦.

(٤) فاطر: ٤٣. والقراءة لحمزة. ينظر الحجة لابن خالويه ٢٧١. البحر المحيط ٧/٣١٩-٣٢٠.

(٥) البقـــرة: ٦٧. وينظر مواضع ورودها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٦ والقراءة في: الحجة لابن خالويه ٥٤. البحر المحيط ١/٢٠٦، ٢٤٩.

(٦) الأنعام: ١٠٩. وينظر القراءة في البحر المحيط ٤/٢٠١.

(٧) هذا صدر بيت لامرئ القيس (ديوانه ١٢٢، ٢٥٨). وعجزه: اثما من الله ولا واغل
وروايـــته في الديوان ص١٢٢:(اسقى). وفي ص٢٥٨: (فاشرب) بدلا من:اشرب وينظر الكتاب ٤/٢٠٤، ونوادر أبي زيد ٣١٣. المحتسب ١/١١٠. الهمع ١/١٨٧.

(٨) في ر: هناك.

(٩) في ق: المنزل، وهو تحريف. وهذا عجز بيت للأُقيشر الأسدي (أخباره وأشعاره ٦٦). صدره:
رُحتِ وفي رجليكِ عُقالةٌ
ويروى (ما فيهما) بدلاً من (عقالة). البيت بلا عزو في الكتاب ٤/ ٢٠٣، والمحتسب ١/١١٠.

بابُ النَّكرةِ والمعرفةِ

قَدَّمَ في الأَلفيَّةِ والشُّذورِ النَّكِرَةَ على المَعْرِفَةِ[1]، وهُوَ أحسنُ مِنْ تقديمِ الكافيةِ المعرفَةَ[2]، لأَنَّ النَّكرةَ هِيَ الأَصلُ.

قولُ الكافيةِ: "المعرفَةُ: مَا وُضِعَ لشيءٍ بعينِه. (وَالنَّكرةُ مَا وُضِعَ لشيءٍ لاَ بعينِه[3])[4].

(٢٣/ب) فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: قالَ الرَّضيُّ[5]: لَوْ قالَ مَا وُضِعَ لاستعماله[6] في شيءٍ بعينِه، لكانَ أَصرحَ، لأَنَّ مَاعَدَا الأَعلامِ يصلحُ لكلِّ معيَّنٍ[7] قَصَدَهُ المستعمِلُ ولَمْ يَضَعْهُ الواضعُ في حالِ وضعِهِ لواحدٍ معيَّنٍ"[8].

الثَّاني: قالَ ابنُ مالكٍ في التُّحفَةِ: "الأَوْلَى أَنْ يقولَ: مَا عُلِّقَ، لأَنَّ المتبادرَ مِنْ " وُضِعَ " وَضْعُ الواضعِ، فَيَرِدُ العلمُ المنقولُ "[9].

الثَّالث: قالَ الرَّضيُّ: "يُعْتَرَضُ على هَذَا الحدِّ بضميرِ النَّكرةِ، نحوُ[10]: رُبَّ شاةٍ[11] وسخلَتِهـــا[12]، وَرُبَّهُ رَجُلاً، ونعْمَ[13] رَجُلاً، وجاءَنِي رَجُلٌ[14] فَضَرَبْتُهُ. والمُعَرَّفُ بلامِ العهدِ، إذا كانَ المعهودُ نكرةً، نحو: جاءَني رجلٌ فضربتُ الرَّجلَ، فالأَحسنُ أَنْ يُقالَ: المعرفةُ: مَا أُشيرَ بِهِ إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً وضعيَّةً. والنَّكرةُ: مَا[15] لَمْ يُشَرْ بِهِ إلى خارجٍ إشارةً وضعيَّةً، فيدخلُ في الأَوَّلِ جميعُ الضمائرِ وإنْ عادتْ إلى نكرات[16]. والمعرَّفُ باللامِ العهديَّة، لأَنَّ الضَّميرَ يصيرُ معرفةً برجوعِهِ إلى نكرةٍ مختصَّةٍ، ويدخلُ[17] فيهِ الأعلامُ المشتركةُ، إذ يُشَارُ بكلِّ واحدٍ منهَا إلى مخصوصٍ عندَ الوَضعِ[18]، وتخرجُ[19] مِنهُ النَّكراتُ المعيَّنَةُ للمُخَاطَبِ[20]، نحوُ: جاءَني رجل

---

(١) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٦. شرح شذور الذهب ١٣١، ١٣٤.
(٢) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٢٨.
(٣) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٢٨.
(٤) من (والنكرة..) إلى (.. لا بعينه) ساقطة من ت. الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ٢/١٤٥.
(٥) في د: العلامة للرضي.
(٦) في ق: لاستعمال.
(٧) في ت: معنى، وهو تحريف.
(٨) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٨.
(٩) النكت على الحاجبية ورقة ٤١.
(١٠) في د: النحو، وهو تحريف.
(١١) في ق: رأيت، وهو تحريف.
(١٢) في ر: ومحلها. وفي د: وسلختها، وكلاهما تحريف.
(١٣) في ق: ومعه. وفي ت: ونعمه، وكلاهما تحريف.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) ما: ساقطة من د.
(١٦) في ت: النكرات.
(١٧) في ر: وتدخل، وهو وجه.
(١٨) في د الواضع.
(١٩) في ت، س: ويخرج.
(٢٠) في ر، ت: للخطاب.

تَعْرِفُهُ، أو رجلٌ هُوَ أخوكَ، لأَنَّ رجلاً لم يوضَعْ للإشارةِ إلى مختصٍّ، بَلِ اخْتَصَّ[١] في هَذَا الاستعمالِ بصفته، و[٢] نحو: لقيتُ رجلاً، إذا عَلِمَ المتكلِّمُ ذلكَ[٣] المُلْقَى، إذْ ليسَ فيهِ إشارةٌ لاَ استعمالاً ولاَ[٤] وَضْعاً[٥].

الرابع: قالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التَّسهيلِ: "مَنْ تَعَرَّضَ لَحَدِّ النَّكرةِ والمعرفةِ عجزَ عَنِ الوصولِ إليهِ دونَ استدراكٍ عليهِ، لأَنَّ مِنَ الأَسماءِ مَا هُوَ معرفةٌ معنًى، نكرةٌ لفظًا، نحوُ: كانَ ذلكَ[٦] عامًا أَوَّلَ، وأَوَّلَ مِنْ أمسِ، فمدلولُهُمَا معيَّنٌ، لاَ شياعَ فيهِ بوجهٍ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلاَ إلاَّ نكرتينِ. وَمَا[٧] هُوَ نكرةٌ معنًى، معرفةٌ لفظًا، كأسامَةَ هُوَ[٨] في اللَّفظِ كحمزةَ، وفي الشَّياعِ كَأَسدٍ. ومَا هُوَ في استعمالِهِمْ على وجهينِ. كواحدِ[٩] أُمِّهِ، وعبدِ بَطْنِه، فأكثرُ العربِ[١٠] هُمَا عِنْدَهُ معرفةٌ بالإضافةِ، وبعضهم يجعلهُمَا[١١] نكرةً وينصبهُمَا على الحالِ[١٢]. وَمِثْلُهُمَا ذُو اللاَّمِ الجنسيَّةِ، فَمِنْ قِبَلِ اللَّفظِ معرفةٌ، وَمِنْ قِبَلِ المعنَى لشياعِه[١٣] نكرةٌ، ولذلكَ[١٤] يُوصَفُ[١٥] بالمعرفةِ اعتبارًا بلفظِه، وبالنَّكرةِ اعتبارًا بمعناه. وإذا كانَ الأَمرُ كذلكَ، فأحسنُ مَا يتبيَّنُ[١٦] بِهِ المعرفةُ ذِكْرُ أقسامِهَا مستقاةً، ثُمَّ يُقالُ[١٧]: ومَا سوَى ذلكَ نكرةٌ. قالَ: وذلكَ أَجودُ مِنْ تمييزِهَا[١٨] بدخولِ " أَلْ " أَوْ[١٩] " رُبَّ "، لأَنَّ مِنَ المعارفِ مَا يدخلُ[٢٠] عليهِ أَلْ، كالفضلِ والعبَّاسِ[٢١]، وَمِنَ[٢٢] النَّكراتِ مَا لاَ[٢٣] يدخلُ عليهِ ألْ ولاَ رُبَّ، كَأَيْنَ وَمَتَى وَكَيْفَ وَعَرِيبٍ[٢٤]، وديَّارٍ[٢٥] "[٢٦].

وعلى هذهِ الطَّريقةِ مَشَى أيضًا في العمدةِ وَسَبْكِ المنظومِ[٢٧].

---

(١) في د: المختص، وهو تحريف.
(٢) الواو: ساقطة من ت، ر.
(٣) في ر: الرجل، بدلاً من: ذلك.
(٤) ولا: ساقطة من ر.
(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢.
(٦) في ق: ذاك.
(٧) ما: ساقطة من د.
(٨) في ر، ت: هي.
(٩) في ر: كوجد، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في د: يجعلها.
(١٢) في ق: اللام، وهو تحريف.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) في ر، ت، د: وكذلك.
(١٥) في ت: الوصف، وهو تحريف. وفي د: يعتبر أي يوصف.
(١٦) في ر: ما يتعين.
(١٧) في ق: قال.
(١٨) في ر: تميزها.
(١٩) في ت: و، بدلاً من: أو.
(٢٠) في ت: ما لا يدخل، بزيادة: لا.
(٢١) والعباس: ساقطة من د.
(٢٢) من: ساقطة من د.
(٢٣) لا: ساقطة من د.
(٢٤) عريب: معناها أحد. اللسان (عرب).
(٢٥) ديار: يقال: ما بالدار ديار، أي ما بها أحد. اللسان (دور).
(٢٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/١-١٢٦، ١٢٨. وينظر الهمع ١٨٨/١. المطالع السعيدة ١٩٣/١-١٩٤
(٢٧) شرح العمدة ١٣٧. سبك المنظوم ورقة ٦، ٧.

قولُ الألفيَّة:

نكرَةٌ قابلُ ألْ مؤثِّرا أوْ[١] واقعُ موقِعَ ما قد ذُكِرا

وغيرُهُ معرِفَةٌ.................................. [٢]

قالَ ابنُ هشام: "أُورِدَ عليهِ باعتبارِ لفظِه: أنَّهُ ابْتَدَأَ بالنَّكِرَةِ بِلاَ مسوِّغٍ، وَذَكَرَ قابلاً مَعَ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ مُؤنَّث، وَأَتَى بالحالِ مِنَ المضاف، وأَفْرَدَ[٣] الضَّميرَ في غيرِهِ مَعَ عَوْدِهِ على[٤] شيئَيْنِ[٥]. وباعتبارِ معناهُ: أَنَّهُ لَمْ يُقيِّدِ القَبُولَ بحالة، فيلزمُهُ كونُ الأعلامِ نكرات، لأنَّها تَقْبَلُ أَلْ في حالة التَّثنيةِ والجمعِ، وأنَّهُ[٦] لَمْ يُقيِّدِ التَّأثيرَ[٧] بتأثيرِ التَّعريف[٨] فيلزمُهُ كونُ حارثٍ وعبَّاسٍ نكرتينِ لأنَّهُمَا يقبلانِ (أَلِ) الدَّالة على لحظِ معنَى الصِّفة[٩]. ثُمَّ يَرِدُ على طردِ تعريفِ النَّكرةِ (يهودٌ ومجوسٌ) فإنَّهُمَا علمانِ مُؤنَّثانِ بدليلِ مَنْعِهِمَا مِنَ الصَّرف، ثُمَّ قالُوا[١٠] اليهودُ والمجوسُ، وعلى عكسِهِ وطردِ[١١] تعريفِ المعرفَةِ: الحالُ، والتَّمييزُ، واسمُ لاَ التَّبرئَة، ومجرورُ رُبَّ، وأَفْعَلُ مِنْ، وامْرُؤٌ[١٢]، وامْرَأَةٌ، وَمَنْ ومَا الاستفهاميَّتان[١٣]، فإنَّهَا كلَّهَا نكراتٌ مَعَ أَنَّهَا لاَ تقبلُ (أَلِ)[١٤] المؤثِّرةَ ولاَ تَقَعُ[١٥] مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُهَا[١٦]. قالَ: والجَوابُ أَنَّ مسوِّغَ الابتداءِ إرادةُ الجنْسِ، نحوُ[١٧]: "تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَة "[١٨]، وتذكيرُ (قابل)، لأنَّهُ صفةٌ (٢٤/أ) لاسمٍ محذوف، والمعنَى: النَّكرَةُ اسمٌ قابلٌ[١٩] لأَلْ. وَصَحَّتِ[٢٠] الحالُ مِنَ المضاف إليه، لكونِ[٢١] المضاف عاملاً، وأُفْرِدَ الضَّميرُ على المعنَى كَمَا تُفرَدُ الإشارةُ إذا قُلْتَ: وغيرُ ذلكَ. ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى: ﴿ لَوْ[٢٢] أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا بِهِۦٓ ﴾[٢٣]، أيْ بذلكَ. قالَ: ولاَ يَصِحُّ الجوابُ بأَنَّ (أَوْ)[٢٤] يُفرِدُ[٢٥] بعدَهَا الضَّميرُ، لأنَّ ذلكَ في[٢٦] " أوِ " الَّتي للشَّكِّ ونحوِهَا مِمَّا يكونُ الحكمُ فيهِ لأَحد الأَمرينِ لاَ الَّتي للتَّنويعِ لأنَّهَا بمنزلةِ الواوِ، والقابلُ لأَلْ في التَّثنيةِ[٢٧] والجمعِ نكرةٌ، لأنَّ العَلَمَ لاَ

(١) في د: و، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(٢) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٦-٨٧.
(٣) في ق: وأقدر، وهو تحريف.
(٤) في د: إلى، وهو تحريف.
(٥) في ر: ق: شين وهو تحريف.
(٦) أنه: ساقطة من د. وفي ق: وإذ.
(٧) في ق: التأخير، وهو تحريف.
(٨) في د: والتعريف بزيادة: الواو.
(٩) في د: الوضعية: وهو تحريف.
(١٠) في د: قال.
(١١) في ر: وطرده.
(١٢) في ر، ت، ق: وامرأ. وفي ظ: وامرئ.
(١٣) في ت: الاستفهاميتين، وهو خطأ نحوي.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) في ت: ولا يقع، وهو تصحيف.
(١٦) في ر: ما قبلها، وهو تحريف.
(١٧) في ر، ت: بنحو.
(١٨) ينظر موطأ مالك ١/٤١٦. مغني اللبيب ٦١٢.
(١٩) في ق: صفة قابلة، بزيادة: صفة.
(٢٠) في د: وصحة.
(٢١) في ر، ق: ليكون.
(٢٢) ساقطة من د.
(٢٣) الرعد: ١٨.
(٢٤) أو: ساقطة من ت.
(٢٥) في لا: يرد.
(٢٦) ساقطة من ق.
(٢٧) في ر: النسبة، وهو تحريف.

يُثَنَّى وَلاَ يجمعُ حتَّى يُنَكَّر. والمرادُ تأثيرُ التَّعريفِ لاَ مطلقُ[١] التَّأثيرِ، وَلَمْ يحتجْ إلى التَّقييدِ بِهِ، لأَنَّ المتبادرَ عندَ الإطلاقِ "أل"[٢] المُؤَثِّرَةُ، لكونه[٣] الغالبَ من حالِهَا، ولقرينة[٤] التَّكَلُّمِ[٥] في بابِ المعرفةِ والنَّكرةِ، ويهودُ ومجوسٌ يكونانِ جَمْعَيْنِ ليهوديٍّ ومجوسيٍّ كرومٍ وروميٍّ، ويكونانِ عَلَمَيْنِ على القَبِيلَيْنِ[٦]، وامتحانُ قبولِ الكلمةِ لأَلْ إِنَّمَا هُوَ في حالِ[٧] إفرادِهَا، والحالُ[٨]، وأَفْعَلُ مِنْ، ومَا بينَهُمَا[٩] قابلةٌ لأَلْ في الإفرادِ، وإنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ في ذلكَ التَّركيبِ الخاصِّ. وأَمَّا امرؤٌ[١٠] وامرأةٌ، وإنْ لَمْ يَقْبَلاَ أَلْ[١١] كَمَا نَصَّ عليه أبو عليٍّ في التَّذكرةِ، إلاَّ أَنَّهُمَا في معنى مرءٍ ومرأةٍ[١٢]، وهُمَا يقبلانِ أل. وأَمَّا مَنْ ومَا فإنَّ معناهُمَا الأَصليَّ إنسانٌ وشيءٌ، ثُمَّ ضُمِّنَا[١٣] معنى الاستفهامِ، فَهُمَا واقعانِ موقعَ قولِكَ: أَيُّ إنسانٍ وأيُّ شيءٍ، وإنسانٌ وشيءٌ يقبلانِ أَلْ.

قولُ الشُّذورِ: "وَهُوَ: مَا يَقبلُ[١٤] رُبَّ[١٥]". يَرِدُ عليهِ: ضميرُ الغائبِ، فإنَّهُ يقبلُ رُبَّ، نَحْوُ: رُبَّهُ رَجُلاً. والأَصَحُّ[١٦] فيهِ أَنَّهُ معرفةٌ كَمَا قالَ الجمهورُ، خلافًا للمصنِّفِ في الشَّرحِ[١٧].

قولُ الأَلفيَّةِ:

.... كَهُمْ، وَذِي[١٨] وَهِنْدَ، وابْنِي، والغلامِ[١٩] والَّذي[٢٠]

فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: اقْتَصَرَ على الأَمثلةِ، فَأَحسَنُ[٢١] مِنْهُ صنعُ[٢٢] الكافيةِ والشُّذورِ، حيثُ صَرَّحَا[٢٣] بالمضمرِ[٢٤] والعَلَمِ والإشارةِ والموصولِ والمعرَّفِ باللاَّمِ والإضافةِ[٢٥].

---

(١) في ق: لا يكلف، بدلاً من: لا مطلق، وهو تحريف.
(٢) في الأصل ر، ت، ق، د، س: إلى، وما أثبته من ظ.
(٣) في ق: لكون. وفي د: لكونها.
(٤) في س: كقرينة.
(٥) في ر، ت، ق: المتكلم.
(٦) في الأصل ق: القبلتين. وفي س: القبلين، وما أثبته من سائر النسخ.
(٧) في د: حالة، وهو وجه.
(٨) ساقطة من ر.
(٩) يعني التمييز، واسم لا التبرئة، ومجرور رب، ينظر ورقة ٢٤/أ.
(١٠) في ر، ت: امرأ، وفي د: امرء، وهو خطأ في الرسم.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في د: وامرأة، وهو تحريف.
(١٣) في ر: ضمني، وهو خطأ في الرسم. وفي ق: ضمها، وهو تحريف.
(١٤) في ت: ما قبل.
(١٥) شرح شذور الذهب ١٣١.
(١٦) في ق: والأفصح.
(١٧) شرح شذور الذهب ١٣١.
(١٨) كهم وذي: ساقطة من ر، ت.
(١٩) الواو: ساقطة من ر.
(٢٠) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ٨٧/١.
(٢١) في ت: وأحسن، وهي وجه.
(٢٢) في ق: صنيع، وهو وجه.
(٢٣) في ت: صرح، وهو تحريف.
(٢٤) في ر، ت: بالضمير، وهو وجه.
(٢٥) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢. شرح شذور الذهب ١٣٤-١٥٧.

الثّاني: بقيَ عليه قسمٌ سابعٌ[١]، وَهُوَ المنادَى المقصودُ، كـ يَا رجلُ[٢]، وَقَدْ ذَكَرَهُ في سائرِ كتبِهِ[٣]، وأهملَهُ الشُّذورُ أيضًا، وذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[٤].

الثّالثُ: لم يُبيِّنْ مَرتبَتَها في التَّعريفِ، وَكَذَا الشُّذورُ، وفي الكافيةِ الكُبرَى:

فَمُضْمَرٌ أعرفُهَا ثُمَّ العَلَـمْ واسْمُ إشارةٍ وموصولٌ مُتمْ[٥]
وَذُو أَداةٍ ومنادَى[٦] عُيِّنَا[٧] وَذُو[٨] إضافةٍ بهَا تَبَيَّنَـا[٩]

الرّابعُ: أُورِدَ عليه: أَنَّهُ ذكرَ الموصولَ بغيرِ الصِّلة، مَعَ أَنَّ تعريفَهُ عندَهُ إنَّمَا هُوَ بِهَا، فَهُوَ في ذلكَ كَمَنْ مَثَّلَ للمعرفَةِ[١٠] بغلامٍ ونحوِهِ مُجَرَّدًا عَنْ أَلْ[١١]، وَقَدْ نصَّ على أَنَّهُ إنَّمَا[١٢] قالَ في الكافيةِ: "وموصولٌ مُتمْ "[١٣] تنبيهاً[١٤] على أَنَّهُ لاَ يُحْكَمُ عليهِ بالتَّعريفِ إلاَّ بعدَ تمامِهِ بصلتِه[١٥].

وقالَ ابنُ هشامٍ: الحَقُّ أَنَّهُ يجوزُ تسميةُ الَّذي[١٦] معرفةً لِمَا يلزمُهُ[١٧] مِنَ الصِّلةِ، ولا يلزمُ من ذلكَ صحةُ التَّمثيلِ للمعرفةِ بغلامٍ، لكونِهِ صالحًا للاستعمالِ[١٨] بدونِ أَلْ.

(٢٤/ب) **قولُ الكافيةِ: "وأعرفُهَا المضمرُ المُتكَلِّمُ، ثُمَّ المخاطَبُ "**[١٩]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: أَنَّ التَّعبيرَ بـ" أَعرفُ " وإِنْ وَقَعَ في عبارتِهِمْ، فمتسامَحٌ فيه مِنْ حيثُ إِنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ لاَ يُبنَى من مادَّةِ التعريفِ، فَلِهَذَا قلتُ[٢٠] في كِتَابِي جمعِ الجوامعِ: فَأَرْفَعُهَا[٢١].

الثّاني: قالَ النِّيليُّ: هَذَا الكلامُ مَعَ قولِهِ في العَلَمِ: غيرُ متناولٍ غيرَهُ بوضعٍ واحدٍ[٢٢]، تناقضٌ[٢٣]، لأَنَّ ما ذَكَرَهُ في حَدِّ[٢٤] العَلَمِ فصلاً يَقْتَضِي أَنَّهُ أَعرفُ المعارفِ، لأَنَّ النَّوعَ أَعرفُ مِنَ الجنسِ. قالَ: والحَقُّ التَّفصيلُ[٢٥]، فالعَلَمُ أَعرَفُ مِنْ جهةِ الوَضْعِ، والمضمرُ أَعرَفُ من جهةِ الاستعمالِ لاَ الوضعِ. واختارَ[٢٦] أَبو حيَّانٍ أَنَّ العَلَمَ أَعرفُ مِنَ المضمرِ مطلقًا[٢٧].

---

(١) في ت: شائع، وهو تحريف.
(٢) يا: ساقطة من ت.
(٣) ينظر التسهيل ٢١. وشرح العمدة ١٣٧.
(٤) في د: وذكره ابن الحاجب أيضاً، بدلاً من: أيضاً وذكره ابن الحاجب. ينظرالكافية١٢. شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢.
(٥) في د: عنا، وهو تحريف.
(٦) في د: أتم.
(٧) في ر: ومناد: وفي د: ومنادا.
(٨) في ت: أو، بدلاً من.
(٩) شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١.
(١٠) في د: المعرفة.
(١١) عن أل: ساقطة من د.
(١٢) في د: إذا، وهو تحريف.
(١٣) في د: أتم.
(١٤) في ر، ق: تنبها، وهو تحريف.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.
(١٦) في د: كالذي، وهو تحريف.
(١٧) في د: يلزم.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) الكافية ١٣. شرح الكافية للرضي ١٤٤/٢.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) الهمع ١٨٩/١، ١٩٣.
(٢٢) في ق: تناقص، وهو تحريف.
(٢٣) في ق: تناقص، وهو تحريف.
(٢٤) ساقطة من د.
(٢٥) في ق: التفضيل، وهو تصحيف. وساقطة من ت.
(٢٦) في ق: واختاره، بزيادة الهاء.
(٢٧) ينظر الهمع ١٩٢/١.

الثالث: لَمْ يُبَيِّنْ مراتبَ[١] بَقيَّةِ[٢] المَعارِفِ، والَّذي رَجَّحَهُ ابنُ مالكٍ (في التَّسهيلِ أَنَّ ضميرَ المخاطَبِ بَعْدَهُ العَلَمُ، ثُمَّ ضميرُ الغائبِ ثُمَّ الإشارةُ والمُنَادَى كلاهُمَا في مرتبةٍ[٣] واحدة، ثُمَّ الموصولُ، ثُمَّ ذُو أَلْ والمضافُ إلى أحدِهَا[٤] في رُتْبَتِهِ[٥]. ونازَعَهُ أَبُو حيَّانٍ فقالَ: "لاَ أَعْلَمُ أَحَداً ذَهَبَ إلى التَّفضيلِ[٦] في المُضْمَرِ فَجَعَلَ العَلَمَ بعدَ ضميرِ المخاطَبِ وقبلَ الغائبِ إلاَّ ابن مالك)[٧]. والَّذينَ[٨] ذَكَرُوا أَنَّ أعرَفَ المعارِفِ المُضْمَرُ قالُوه[٩] على الإطلاقِ، ثُمَّ يليه العَلَمُ "[١٠]. والقولُ: بِأَنَّ المضافَ في رتبةِ[١١] المضاف إليه (ينقضُ القولَ بِأَنَّ أعرفَ المعارِفِ المُضْمَرُ. ويكونُ أَعْرَفُهَا شَيْئَينِ: المضمرَ والمضافَ إليه)[١٢]. فَلْيُستَثْنَى[١٣] المضافُ إليه، فإِنَّهُ في رتبةِ العَلَمِ، وَهَذَا ما صَحَّحَهُ ابنُ هشامٍ في شرحِ الشُّذورِ[١٤]، ونَسَبَهُ[١٥] في شرحِ الألفيَّةِ لِلْمُحَقِّقِينَ، وجزمَ بِهِ في الجامعِ[١٦]، وَذَكَرَ فيه[١٧]: أَنَّ المُنَادَى مِنْ ذِي الأَداةِ، بناءً على أنَّ[١٨] تعريفَهُ بتقديرِهَا[١٩]. وَهُوَ ظاهرُ صُنْعِ[٢٠] الكافيةِ الكُبرَى[٢١]. و[٢٢] في مراتبِ المعارفِ خلافٌ طويلٌ[٢٣] مُبَيَّنٌ في جمعِ الجوامعِ وشرحِهِ[٢٤]. ويستثنى[٢٥] اسمُ اللهِ تعالى فإنَّهُ أعرفُ المعارفِ بالإجماعِ[٢٦].

قول الألفيَّة:

فما لذي غيبةٍ أو حضورِ — كأنتَ وَهْوَ — سمٍّ بالضَّميرِ[٢٧]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: أَنَّ المعروفَ في حدِّهِ ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ كما في الكافيةِ[٢٨]

---

(١) ساقطة من ر. (٢) ساقطة من ق.
(٣) في ر: رتبة، وهو وجه.
(٤) في ق: أحدهما، وهو تحريف. وفي د: واحد منها.
(٥) في د: مرتبته. وينظر التسهيل ٢١. (٦) في ق، د: التفصيل، وهو تصحيف.
(٧) من (في التسهيل ...) إلى (... ابن مالك) ساقطة من ت.
(٨) في ق: والذي، وهو تحريف. (٩) في ر: قالوا، وما أثبته موافق الهمع ١/١٩٢.
(١٠) ينظر الهمع ١/١٩٢. وينظر في هذه المسألة شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٦.
(١١) في د: مرتبة، وهو وجه.
(١٢) من (ينقض..) إلى (.. إليه) ساقطة من ر. ينظر الهمع ١/١٩٣.
(١٣) في ظ: فليستثن. (١٤) شرح شذور الذهب ١٥٦.
(١٥) نسبه: ساقطة من ق. (١٦) الجامع الصغير ٦.
(١٧) أي الجامع الصغير. (١٨) ساقطة من د.
(١٩) في ق: تقديرها بإسقاط الباء. ينظر الجامع الصغير ٥١.
(٢٠) في ق: صنيع، وهو وجه. (٢١) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٢.
(٢٢) الواو: ساقطة من ر، ت، ق. (٢٣) في ر: طول، وهو تحريف.
(٢٤) الهمع ١/١٩٠ – ١٩٣. (٢٥) في ر: واستثنى.
(٢٦) الهمع ١/١٩١. (٢٧) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٨.
(٢٨) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٣.

(والشذورِ[١] والعمدةِ وسبكِ المنظومِ[٢]. وعَدَلَ المصنِّفُ هنا وفي الكافيةِ)[٣] الكبرى إلى ما قالَهُ، فأدرجَ الأوَّلَيْنِ في ذي الحضورِ اختصارًا[٤].

الثاني: أُورِدَ على هذا الحدِّ أواخرُ أنتَ وإيَّاي وإيَّاكَ وإيَّاهُ وأخواتُهنَّ، فإنَّها لذي غيبةٍ أو حضورٍ[٥]، مَعَ أنَّ الصحيحَ أنَّها حروفٌ، وما قبلَها هو المضمرُ[٦]. وأجابَ ابنُ هشام: بأنَّها موضوعةٌ لمعنَى الغيبةِ والحضورِ، لا لصاحبِ[٧] الغيبةِ والحضورِ(٢٥/أ) وهو إنَّما عُلِّقَ بذي[٨] الغيبةِ والحضورِ[٩] لا بهما. وهذا الإيرادُ أوردَهُ النِّيلي على عبارةِ الكافيةِ أيضاً.

الثالث: أُورِدَ عليهِ أسماءُ الإشارةِ، فإنَّها لذي الحضورِ، والأسماءُ الظاهرةُ، فإنَّها لذي الغيبةِ. وأجيبَ: بأنَّ الإشارةَ لم توضع لحاضرٍ، إنَّما[١٠] وُضِعَتْ لمشارٍ[١١] إليهِ، ولزمَ من ذلكَ حضورُهُ[١٢] من حيثُ إنَّ المشارَ إليه يلزمُ أنْ يكونَ حاضراً، فدلالتُها[١٣] على حضورِ المسمَّى دلالةُ الالتزامِ، وأمَّا الظاهرةُ، فَوُضِعَتْ لمسمَّاها المعيَّنِ مطلقاً، لا بقيدِ[١٤] كونِهِ[١٥] غائباً. قالَهُ ابنُ هشامٍ وابنُ الصائغ.

الرابع: أُورِدَ عليهِ ما فيهِ ألِ الحضوريةُ، نحوُ: هذا الرجلُ، وخرجتُ فإذا السبعُ، ويا أيُّها الرجلُ، والساعةَ. وأجابَ ابنُ الصائغ: بأنَّ هذا شيءٌ عرضَ لقرائنَ[١٦] لم تُوضَعْ.

الخامس: الأَوْلَى فيما حُصِرَ بالعدِّ أنْ لا يُحدَّ، والمضمراتُ كذلكَ، كما سأبيِّنُهُ[١٧]، فينبغي أنْ يُقتَصَرَ على عَدِّهَا ولا يُشتَغَلَ[١٨] بِحَدِّهَا.

السادس: بدأَ ببابِ المضمرِ قبلَ العَلَمِ هنا[١٩]، وكذا في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ[٢٠]، وخالفَ في العمدةِ وسبكِ المنظومِ، فبدأَ ببابِ[٢١] العَلَمِ، ثُمَّ بابِ المضمرِ[٢٢]، وما هنا يناسبُ كونَ المضمرِ أعرفَ من العَلَمِ[٢٣]، وما فيهما يناسبُ عكسَهُ.

---

(١) شرح شذور الذهب ١٣٤.
(٢) شرح العمدة ١٤٢. سبك المنظوم ورقة ٨.
(٣) من (والشذور...) إلى (.. الكافية) ساقطة من ق.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٤.
(٥) في ت: حضوري، وهو تحريف.
(٦) في ر، ت: الضمير، وهو وجه.
(٧) في ر: لا يصاحب، وهو تحريف.
(٨) في ر: بدل، تحريف.
(٩) والحضور: ساقطة من ق.
(١٠) في د: وإنما، بزيادة الواو.
(١١) في ق: باشار، وهو تحريف.
(١٢) في ق: حضور.
(١٣) في ق: بدلالتها، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) في د: بكونه.
(١٦) في د: القرائن، وهو تحريف.
(١٧) في ر، ت سنبينه، وجه.
(١٨) في ر: ولا يثقل، وهو تحريف.
(١٩) يعني الألفية، ينظر الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٧.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٤. التسهيل ٢٢، ٣٠.
(٢١) في د: في باب، بدلاً من: بباب.
(٢٢) شرح العمدة ١٣٩، ١٤٢. سبك المنظوم ورقة ٧.
(٢٣) في ق: العرب، وهو تحريف.

قولُ الكافية: "أوْ غائب تَقَدَّمَ ذكْرُهُ لفظًا، أوْ معنًى، أوْ حُكْمًا[١]". أرادَ بالحكمِ الصُّوَرَ التي يرجعُ فيها الضميرُ إلى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وفيهِ إبهامٌ[٢]. فأوضحُ منهُ ما في الشذورِ[٣].

قولُ الشذورِ: أوْ متأخِّرٍ مطلقاً في نحوِ: ﴿هُوَ اللهُ أحدٌ﴾[٤]، ﴿وقالوا ما هِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا﴾[٥] و"نِعْمَ رجلاً زيدٌ " و"رُبَّهُ رجلاً"، و"قامَا وقَعَدَ[٦] أخواكَ "[٧]. فيهِ أمرانِ:

الأول: أشارَ بالأمثلةِ إلى ضميرِ الشَّأنِ، والضميرِ المخبرِ عنهُ بمفسِّرِهِ، ومرفوعِ بابِ نعْمَ، والمجرورِ برُبَّ، والمرفوعِ بأوَّلِ المتنازعَيْنِ. وبقيَ موضعٌ، وهوَ المبدَلُ منهُ المفَسِّرُ، نحوُ: "اللَّهُمَّ صَلِّ[٨] عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ "[٩]. وهذا الموضعُ ذكرَهُ المصنِّفُ في الشَّرحِ[١٠]، ولم أقفْ عليه[١١] في نسخِ المتنِ.

الثاني: ما ذكَرَهُ في الضميرِ المخبرِ عنهُ بمفسِّرِهِ، تَبِعَ فيهِ ابنَ مالكٍ، وكلاهُمَا[١٢] تَبِعَ الزمخشريَّ، فإنَّهُ قالَ: "هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُعنَى بِهِ إلاَّ بما يتلوهُ مِنْ بيانه، وأصلُهُ: ما الحياةُ إلاَّ حياتُنَا الدُّنيا. ثُمَّ وُضِعَ (هِيَ) موضعَ الحياةِ، لأنَّ الخبرَ دليلٌ عليها ويُبَيِّنُها[١٣]. قالَ ابنُ مالكٍ: وهذا من جيِّدِ[١٤] كلامِهِ[١٥] ونازَعَ فيهِ أبو حيان، فقالَ: لم يذكُرْ أصحابُنا في الضَّميرِ الذي يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، ولا يُنوَى بالضَّميرِ التأخيرُ أنْ يكونَ مفسِّرُهُ الخبرَ، وإنَّما هذا مفسِّرُهُ سياقُ الكلامِ. ثُمَّ أطالَ[١٦] في تقريرِ إفسادِ ذلكَ[١٧] وقد بَيَّنْتُهُ في حاشيةِ المغني.

قولُ الكافية: فالمنفصلُ: المستقِلُّ بنفسه، والمتَّصِلُ: ما لَمْ يَسْتَقِلَّ[١٨]. قالَ النيلي: "لو قالَ: المنفصلُ[١٩]: ما لم يتَّصِلْ بكلمة قبلَهُ كجزءٍ منها، أو المتصلُ: ما اتَّصَلَ بعامله، والمنفصلُ ليسَ كذلكَ[٢٠]، لكانَ أسدَّ[٢١] ممَّا[٢٢] ذكَرَهُ، فإنَّ أكثرَ[٢٣] الضَّمائرِ المنفصلة لا تستقلُّ[٢٤] بنفسِها، بل تحتاجُ إلى ألفاظٍ تبيِّنُ المرادَ، وذلكَ نحو: أنتَ وإيَّاكَ وأخواتها. فإنَّ الاسمَ من (أنتَ) هو الألفُ والنُّونُ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ، وكذلكَ الاسمُ من (إيَّاكَ) هوَ (إيَّا)، والكافُ حرفُ

---

(١) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٣.
(٢) في ق، د: إيهام، وهو تصحيف.
(٣) ينظر شرح شذور الذهب ١٣٥.
(٤) الإخلاص: ١.
(٥) الجاثية: ٢٤.
(٦) في ر، ت، ق: وقعدا.
(٧) شرح شذور الذهب ١٣٥ وفيه: أو مؤخرٍ، و: قل هو الله، بدلاً من: أو متأخرٍ و: هو الله أحد.
(٨) في ت، ق: صلي.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٦٣٩. المطالع السعيدة ١/٢٠٨.
(١٠) شرح شذور الذهب ١٣٧.
(١١) ولم أقف عليه: ساقطة من د.
(١٢) في د: وهما، وهو تحريف.
(١٣) في ت، ق، د: وبينهما، وهو تصحيف.
(١٤) في ت: جنس، وهو تحريف.
(١٥) ينظر مغني اللبيب ٦٣٦. الهمع ١/٢٣٢.
(١٦) في ق: الها طال، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من د. ينظر البحر المحيط ٤/١٠٤-١٠٥.
(١٨) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٦. وفيهما: غير المستقل، بدلاً من: ما لم يستقل.
(١٩) في ق: المتصل، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من ق.
(٢١) في ت، د: أشد، وهو تصحيف.
(٢٢) في د: ما، وهو تحريف.
(٢٣) في ر، ت، ق: كثير.
(٢٤) في د: لا يستقل، وهو تحريف.

خطاب، ولا يُنطَق[١] (بأنْ وإيَّا) منفردَيْنِ عن حرفِ الخطابِ، فلم يستقلَّ في التَّلفظِ بِهِ بنفسِهِ دونَ حرفِ الخطابِ المتَّصلِ.

قولُ الألفيَّةِ:

وذُو اتِّصالٍ مِنْهُ ما لا يُبْتَدَا ولاَ يَلِي إلاَّ اختياراً أَبَدَا[٢]

فيهِ أمرانِ:

الأول: قالَ ابنُ هشام: عَدَلَ عن تفسيرِ المتَّصلِ الذي هو مشهورٌ -يعني الذي ذكَرَهُ (**٢٥/ب**) ابنُ الحاجبِ[٣] - إلى تفسيرٍ فيه خفاءٌ.

الثاني: ما ذكَرَهُ من أنَّهُ لا يلي (إلاّ) اختياراً، ذكَرَهُ أيضاً في أكثرِ كتبِهِ، وخالَفَهُ في بابِ الاستثناءِ من شرحِ التسهيلِ، فذكَرَ أنَّهُ لا يليها في الاختيارِ[٤]. والصَّوابُ المذكورُ هنا، وما ذكَرَهُ[٥] هناكَ في دعوى عدمِ الاضطرارِ[٦] من أنَّهُ كانَ[٧] يمكنُ الشاعرُ أنْ يقولَ: - ألاّ يجاورَنَا خِلٌ ولاَ جارُ[٨] - رُدَّ بأنَّهُ لو كانَ إمكانُ التغييرِ[٩] قادحاً في دعوَى الضرورةِ، لم يبقَ[١٠] في الدُّنيا ضرورةٌ، إذ ما من شعرٍ إلاَّ ويمكنُ تغييرُهُ[١١].

قوله[١٢]:

كالياءِ والكافِ مِنِ ابْنِي أكرَمَكْ والياءِ والْهَا مِنْ سَلِيهِ ما مَلَكْ[١٣]

قالَ ابنُ هشام: لم يرتِّبِ الأمثلةَ على ما جرَى عليهِ اصطلاحُهُم من البُداةِ بمثالِ المرفوعِ، والختمِ[١٤] بمثالِ المجرورِ، بل عكسُها لضرورةِ الوزنِ. قالَ: نعم، فيهِ حسنٌ من جهةٍ، فإنَّهُ بدأَ بما للمتكلِّمِ، ثُمَّ ما للمخاطَبِ، ثُمَّ ما للغائبِ، وذلكَ هو ترتيبُهَا في درجاتِ التَّعريفِ، ثُمَّ إنَّهُ ذكَرَ من الضمائرِ المتَّصلَةِ ياءَ المتكلِّمِ والمخاطبةِ، والكافَ والهاءَ والألفَ والواوَ والنُّونَ، وبقيَ عليهِ تاءُ[١٥] المخاطَبِ، فلم[١٦] يَذْكُرْهَا.

قولُ الكافيةِ: الأوَّلُ: ضَرَبْتُ[١٧] وضُرِبْتُ إلى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ[١٨]. والثاني: أنَا إلى هُنَّ.

---

(١) ينطق: ساقطة من د.
(٢) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل ١/٨٨.
(٣) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٦.
(٤) ينظر شرح الألفية لابن القاسم ١/١٣٠.
(٥) هنا وما ذكره: ساقطة من د.
(٦) في ق: الإضرار، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من د.
(٨) يشير إلى بيت الشاعر: وما نُبالي إذا ما كُنتِ جارتَنا ألاّ يجاورَنَا إلاَّكِ ديَّارُ
ينظر الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٢. شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠١، ١٠٣. مغني اللبيب ٥٧٧.
(٩) في ت، د: التعبير، وهو تصحيف.
(١٠) في ر: يبقى، وهو خطأ نحوي.
(١١) في ق: تغيير، بسقوط الهاء.
(١٢) في ق: قول الألفية، وهو وجه.
(١٣) الألفية ١٢. شرح ابن عقيل١/٨٩.
(١٤) في ق: والحشم، وهو تحريف.
(١٥) في ق: ياء، وهو تصحيف.
(١٦) في د: لم.
(١٧) في ق: ضرب، وهو تحريف.
(١٨) في ر: ضربتا وضربنا، بدلاً من: ضربن وضربن، وهو تحريف.

والثالث: ضَرَبَنِي إلى ضَرَبَهُنَّ، وإنَّنِي إلى إنَّهُنَّ. والرابع: إيَّايَ إلى إيَّاهُنَّ. والخامس: غلامِي ولِي إلى[1] غلامهنَّ ولَهُنَّ[2]. يُوهِمُ أنَّ جميعَ الضمائرِ المشارِ إليها أصولٌ، حتَّى إنَّ بعضَهُم عدَّها لذلكَ ستينَ ضميراً وليسَ كذلكَ، بل الأصلُ من[3] ذلكَ باتِّفاق: التَّاءُ والكافُ والهاءُ وياءُ المتكلِّمِ وأنَا[4] ونحـــنُ. وعلى الأصحِّ النُّونُ والواوُ والألفُ وياءُ المخاطَبةِ[5] ونَا وإيَّا، وعلى رأي البصريين: هُوَ وهيَ، وعلى رأي قوم: هَا وهُمَا وهُمْ وهُنَّ وأَنتَ[6]. فهذه مجموعُ الضمائرِ باتِّفاق واختلاف[7]. والأصَحُّ في (أنتَ) أنَّ الضميرَ (أنْ) فقط[8] وهيَ: (أن) التي[9] للمتكلِّمِ، زِيدَ[10] عليها التَّاءُ حَرفُ خطـــابٍ متصرِّفةٌ كالاسميةِ، فتُفْتَحُ[11] في المذكرِ، وتُكْسَرُ[12] في المؤنَّثِ، وتوصلُ بميمٍ وألف في المثنَّى، وبميمٍ[13] فقط في جمعِ[14] المذكَّرِ، وبنونٍ في جمعِ المؤنَّثِ. والأصحُّ (في أنَا التي للمتكلِّمِ أنَّ الـــضميرَ(أنْ) فقـــط، والألـــفَ مـــزيدةٌ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ كهاءِ السَّكْتِ، هذا مذهبُ البصريين[15]. والأصَحُّ[16]) في: ها وهما وهم وهنَّ[17] أنَّ الضميرَ الهاءُ فقط، والحروفَ البواقي زوائِـــدُ. هذا مذهبُ البصريين، ووافقوا على أنَّ: هو وهي أصلانِ[18]، والكوفيون ذهبوا إلى أنَّ الـــضميرَ مـــنهما أيـــضاً الهـــاءُ فقط والواوَ والياءَ زائدان[19] كالبواقي، وعليه ابنُ كيسان[20] والزجاجُ[21]، وهو المختارُ[22]. والأصَحُّ في: إيَّاي وأخواتِه، أنَّ الضميرَ(إيَّا)[23] فقط، واللواحِقَ لَـــهُ حروفٌ تدلُّ على الحالِ فترجعُ[24] الضمائرُ على الرَّاجحِ إلى اثني عشرَ ضميراً[25]. وقالَ ابنُ هشام: "في عدِّهِم الضمائر على هذه الكيفيةِ تكرارٌ وتجوُّزٌ[26]"، لأنَّهم عدُّوا ياءَ المتكلِّمِ[27] مرَّتينِ، وأمـــثلةَ الكـــافِ والهـــاءِ مـــرَّتينِ، وعـــدُّوا (نـــا)[28] ثـــلاثَ مـــرَّاتٍ، ولو صَحَّ ذلكَ لصحَّ

---

(١) في د: إلا، وهو تحريف.
(٢) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٦.
(٣) في ق: متى، وهو تحريف.
(٤) في ق: وأن، وهو تحريف.
(٥) وياء المخاطبة: ساقطة من د.
(٦) وأنت: ساقطة من د.
(٧) ينظر الهمع ١/٢١٤.
(٨) فقط: مكررة في ر.
(٩) في د: وإن والتي، بدلاً من: أن التي.
(١٠) في د: زيداً.
(١١) في ت: فيفتح، وهو تصحيف.
(١٢) في ت: ويكسر.
(١٣) في د: وميم.
(١٤) في ق: جميع، وهو تحريف.
(١٥) ينظر الهمع ١/٢٠٩.
(١٦) من (في أنا..) إلى (... والأصح) ساقطة من ق.
(١٧) في ق: وهي، وهو تحريف.
(١٨) يظر الهمع ١/٢٠٩.
(١٩) في ت، د: زائدتان، وهو وجه.
(٢٠) هـــو أبـــو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي المتوفى سنة ٢٩٩هـــ. طبقات النحويين واللغويين ١٥٣. أنباه الرواة ٣/٥٧. بغية الوعاة ١/١٨.
(٢١) ينظر رأي ابن كيسان والزجاج في الهمع ١/٢٠٩.
(٢٢) ينظر الهمع ١/٢٠٩-٢١٠.
(٢٣) في ر: إياي. وفي س: أي، وكلاهما تحريف.
(٢٤) في ق: فيرجع، وهو تصحيف.
(٢٥) ينظر الهمع ١/٢١١ – ٢١٢.
(٢٦) في ت، ق: ويجوز، وهو تصحيف.
(٢٧) في الأصل: التكلم، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٨) في ر، ظ: أنا. وفي ق: أيا، وكلاهما تحريف.

أنْ يُعَدَّ لكلِّ شخصٍ ثلاثةُ أسماءٍ بحسبِ مواقِعِها[١] من الإعراب، وعدُّوا الضميرَ في ضَرَبَ وضَرَبَتْ[٢]، وهُمَا من بابِ[٣] المستترِ، وهو قَسيمٌ[٤] للمتَّصلِ والمنفصلِ على ما ذَكَرَ عبدُ القاهر[٥] وهوَ الحَقُّ، لا قسمٌ[٦] من المتَّصلِ، لأنَّ الاتصالَ والانفصالَ من عوارضِ الألفاظِ، وغايروا بينهما لاختلافِ تقديرِهِمَا، لأنَّ أحدَهُما يُقَدَّرُ بـ (هُوَ) والآخرَ بـ (هِيَ)، فهلاَّ عدَّدُوا[٧] الضميرَ في أضْرِبُ وتَضْرِبُ[٨]، واضْرِبْ، فإنَّها مغايرةٌ لهذين الضميرين في التَّقديرِ. فلا هم اقتصروا على عدد الضمائرِ (البارزة، ولا استوفوا عددَ الضمائرِ)[٩] المستترةِ".

(٢٦/أ) قولُ[١٠] الألفيَّة: "ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ"[١١]. هو خاصٌ بالضمائرِ المتَّصلة[١٢]. قالَ ابنُ هشام: "واكتفى بدلالةِ السياقِ، وأنَّهُ بعدَ هذا يتكلَّمُ على الضمائرِ المنفصلةِ". وقالَ ابنُ الصائغ: "لم[١٣] يَقُلْ: ولفظُ ما نُصِبَ كلفظِ ما جُرَّ، لأنَّهُ قَصَدَ من أوَّلِ وهلةٍ أنْ ينبِّهَ على أنَّ كلامَهُ في المتَّصلِ، إذ[١٤] المجرورُ من خصائصه. فإنْ قلتَ: كلامُهُ إنَّما[١٥] هو في المتَّصلِ، ولم يشرَعْ في الكلامِ على المنفصلِ، قِيلَ: قولُهُ: "و[١٦] كلُّ مضمرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ"[١٧] "يعمُّ النَّوعينِ" انتهى.

قولُهُ: "للرَّفعِ والنَّصبِ وجرٍّ (نَا) صَلَحْ"[١٨]. قالَ بعضُهم[١٩]: لا يختصُّ ذلكَ[٢٠] بكلمةِ "نا"[٢١]، بل " الياء " و"هم " كذلكَ، لأنَّكَ تقولُ: قومِي، وأكْرَمَني غُلاَمِي[٢٢]، وهم فَعَلُوا، وإنَّهم لهم مالٌ. قالَ ابنُ هشام[٢٣]: "وليسَ بسديد، لأنَّ ياءَ المخاطبةِ غيرُ ياءِ المتكلِّمِ، والمنفصلَ غيرُ المتَّصلِ[٢٤]. قالَ: وعَطَفَ النَّكرةَ وهوَ[٢٥] "جَرٌّ" على المعرفةِ، وعكسَ ذلكَ في قولِهِ بَعْدُ: "وألِفٌ والواوُ[٢٦] وكلاهُمَا جائزٌ، والأحسنُ خلافُهُ، ومِنْ ثَمَّ قالَ الفارسي في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَكِن

---

(١) في ق: موافقها، وهو تحريف. (٢) في ق: وضربت مكررة.
(٣) ساقطة من د. (٤) في ر، ق: قسم، وهو تحريف.
(٥) هو عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤١٧هـ. أنباه الرواة ٦١٢/١. بغية الوعاة ٢/ ١٠٦. وعبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد بدوي.
(٦) في ت، ق، د: لا قسيم، وهو تحريف.
(٧) في ت، عدوا، وألف الجماعة ساقطة من الأصل.
(٨) في و، ت، ونضرب. (٩) من (البارزة..) إلى (.. الضمائر) ساقطة من د.
(١٠) في ق: وقول، بزيادة وأو العطف (١١) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٢/١.
(١٢) في ق: المنفصلة، وهو تحريف. (١٣) في د: ولم.
(١٤) في ر: و، بدلاً من: إذ، وهو تحريف. (١٥) في ق: إذا، وهو تحريف
(١٦) الواو: ساقطة من ر. (١٧) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٢/١.
(١٨) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٣/١. (١٩) ينظر أوضح المسالك ٨٦/١ –٨٧.
(٢٠) ساقطة من ر، د. (٢١) ساقطة من د.
(٢٢) في ت، س: وغلامي، وهو وجه. (٢٣) ابن هشام: ساقطة من ر.
(٢٤) أوضح المسالك ٨٧/١. (٢٥) وهو: ساقطة من ر.
(٢٦) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٤/١.

رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[١]: إنَّ الأحسنَ جعلُ خاتَم اسمَ فاعلٍ بمعنى الماضِي، لأنَّ حكمَ المعطوف أنْ يشاكلَ المعطوفَ عليهِ".

قولُهُ[٢]:

وألِفٌ والواوُ والنُّونُ لِمَا غابَ وغَيْرِه......[٣]

قالَ ابنُ هشام: "كانَ الأحسنُ أنْ يقولَ: للغائبِ[٤] والمخاطبِ[٥]، لأنَّ قولَهُ: "وغيرِه" يشملُهُ والمتكلِّمَ، وهيَ لا تكونُ للمتكلِّمِ". قالَ المكودي[٦]: "وكانَ يمكنُهُ أنْ يقولَ: لِمَا غابَ وخُوطِبَ"[٧].

قولُهُ[٨]:

ومِنْ ضميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ[٩]

فيهِ أمورٌ:

الأول: مرادُهُ: ما وجبَ[١٠] استتارُهُ، لا ما يستَتِرُ[١١] جوازاً، ولم يصحَّ بذلكَ اكتفاءً بالأمثلةِ، وعبارةُ سبكِ المنظومِ: "فمنهُ واجبُ الخفاءِ، وهوَ المرفوعُ (بالمضارعِ ذي الهمزةِ والنُّونِ، وأمرِ المخاطَبِ ومضارعِهِ. ومنهُ جائزُ الخفاءِ[١٢] وهوَ المرفوعُ)[١٣] بفعلِ الغائبِ والغائبةِ، وبالصِّفاتِ والظروفِ المضمنةِ استقراراً[١٤]. وخلطَ ابنُ الحاجب النوعينِ من غيرِ تمييزٍ فقالَ: "يستترُ في الماضي للغائبِ والغائبةِ، وفي (المضارعِ للمتكلِّمِ مطلقاً، والمخاطبِ والغائبِ[١٥] والغائبةِ و[١٦] في)[١٧] الصفة مطلقاً"[١٨].

الثاني: بقيَ مِمَّا يجبُ استتارُهُ: مرفوعُ[١٩] اسمِ فعلِ الأمرِ، كصه ونزالِ، ذكَرَهُ[٢٠] في

---

(١) الأحزاب: ٤٠.
(٢) في ق: قول، وهو تحريف.
(٣) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٤/١.
(٤) في ق: لغائب، وهو تحريف.
(٥) في د: وللمخاطب، وجه.
(٦) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي النحوي اللغوي المقرئ المتوفى سنة ٨٠٧هـ. بغية الوعاة ٨٣/٢، كشف الظنون ١٥٢/١، ١١٦٦/٢، معجم المؤلفين ١٥٦/٥.
(٧) شرح الألفية للمكودي ١٧.
(٨) ساقطة من د.
(٩) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٥/١.
(١٠) في د: ما يجب، وهو وجه.
(١١) في ر: استتر.
(١٢) في ق: والخفاء، بزيادة الواو.
(١٣) من (بالمضارع ذي ....) الى (... المرفوع) ساقطة من ر.
(١٤) سبك المنظوم ورقة ٨.
(١٥) مكررة في ظ.
(١٦) الواو: ساقطة من ر، ق، ت.
(١٧) من (المضارع للمتكلم ....) الى (... في) ساقطة من ق.
(١٨) الكافية ١١. شرحها للرضي ١٣/٢.
(١٩) في ر: رفع، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: وذكره، بزيادة الواو.

التسهيلِ[(١)]، واسمِ فعلِ المضارعِ، كأوَّه وأفٍّ، ذكَرَهُ أبو حيان في شرحِهِ[(٢)]، وابنُ هشام[(٣)]. (ومرفوعُ أفعالِ[(٤)] الاستثناءِ الخمسةِ، ذكَرَهُ في بابِ الاستثناءِ من التسهيلِ[(٥)]، وابنُ هشام[(٦)]) هنا، وضمَّ إليها[(٧)] مرفوعَ فعلِ[(٨)] التَّعجبِ وأفعلَ التفضيلِ[(٩)]. وزادَ ابنُ قاسم: مرفوعَ المصدرِ الواقعِ بدلاً من فعلِهِ في الأمرِ، نحوُ: ضَرْباً زيداً[(١٠)]. وزادَ ابنُ الصائغ: مرفوعَ الظروفِ[(١١)] في الإغراءِ[(١٢)]. قالَ: وقد يُؤْخَذُ هذا واسمُ الفعلِ بنوعيهِ[(١٣)] من قولِهِ: "ومَا لِمَا تنوبُ عنهُ من عَمَلْ[(١٤)] لها..."[(١٥)].

الثالث: شرطُ فعلِ الأمرِ والمضارعِ المبدوءِ بالتَّاءِ: أنْ يكونا[(١٦)] لمفردٍ مذكَّرٍ[(١٧)]، وإلاَّ فيبرزُ الضميرُ، نحوَ: قُومَا[(١٨)]، وقومُوا، وقومِي[(١٩)]، وتقومانِ، وتقومونَ[(٢٠)]، وتقومينَ، وتقمنَ[(٢١)]، وتقومُ هندٌ، ذكَرَهُ[(٢٢)] ابنُ هشام في تعليقِهِ، ومشَى[(٢٣)] عليهِ في الجامعِ[(٢٤)].

الرابع: قالَ ابنُ هشام: يجوزُ أنْ يُؤتَى في مسائلِ وجوبِ الاستتارِ بضمائرَ ملفوظٍ بها، مطابقة في المعنَى للضمائرِ[(٢٥)] المستترةِ قصدًا للتأكيدِ[(٢٦)]، نحوُ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وزوجُكَ [الجَنَّةَ]﴾[(٢٧)] ، ﴿ لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولاَ أَنتَ﴾[(٢٨)]. وقد(٢٦/ب) نبَّهَ عليهِ ابنُ مالك أيضاً[(٢٩)] في العمدةِ[(٣٠)].

---

(١) التسهيل ٢٢.
(٢) أي شرح التسهيل. ينظر الارتشاف ٢٠٣.
(٣) ينظر أوضح المسالك ١/٨٨.
(٤) في د: أسماء، وهو تحريف.
(٥) ينظر التسهيل ١٠٦.
(٦) من (ومرفوع...) إلى (... وابن هشام) ساقطة من ق.
(٧) في ق: الهاء، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من د.
(٩) ينظر أوضح المسالك ١/٨٧ –٨٨. الهمع ١/٢١٤. المطالع السعيدة ١/١٩٩–٢٠٠.
(١٠) شرح الألفية ١/١٣٤.
(١١) في ق: المظروف، وهو تحريف. وفي د: الظرف، وهو وجه.
(١٢) في ت: الإعراب، وهو تحريف.
(١٣) في ٩: بنوعيه، وهو تحريف.
(١٤) في ر: علل، وهو تحريف.
(١٥) الألفية ٥٤. شرح ابن عقيل ٣/٣٠٤.
(١٦) في ق، د: تكون، وهو تحريف.
(١٧) في ر: يذكر، وهو تحريف.
(١٨) في ظ: قاما وقوما، وهو تحريف.
(١٩) في ت: وقومي، وقوموا، بدلاً من: وقوموا وقومي.
(٢٠) في الأصل ت، ر، س: ويقومان ويقومون، وكلاهما تصحيف، وما أثبته من د، ق، ظ.
(٢١) في الأصل ر، ت، ق، د: ويقمن، وما أثبته من س، ظ.
(٢٢) في ق: ذكر، بإسقاط الهاء.
(٢٣) في ق: ومبنى، وهو تحريف.
(٢٤) الجامع الصغير ٧.
(٢٥) في ق: الضمائر.
(٢٦) في ر: قصد التأكد.
(٢٧) البقرة: ٣٥. و(الجنة) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٨) طه: ٥٨.
(٢٩) ساقطة من ت، د.
(٣٠) شرح العمدة ١٤٤.

الخامس: قالَ في التوضيحِ: "تقسيمُ المستترِ إلى واجبِ الاستتارِ وجائزِه. ذكَرَهُ ابنُ مالك، وابنُ يعيش[١] وغيرُهُمَا، وفيهِ نظرٌ، إذ الاستتارُ في نحوِ: زيدٌ قامَ، واجبٌ، فإنَّهُ لا يقالُ: قامَ هوَ، على الفاعليةِ وأمَّا زيدٌ قامَ أبوهُ، أوْ ما[٢] قامَ إلاَّ هوَ، فتركيبٌ آخرُ. والتَّحقيقُ أنْ يقالَ: ينقسمُ[٣] العاملُ إلى ما لاَ[٤] يرفَعُ إلاَّ الضَّميرَ المستَتِرَ، كأَقومُ، وإلى ما يرفعُهُ وغيرَهُ، كقامَ[٥]. وقالَ ابنُ الصائغ: تفسيرُهُم الواجبَ الاستتارِ: بما لا يخلفُهُ ظاهرٌ ولا ضميرٌ بارزٌ، إلاَّ وهوَ مؤكِّدٌ، يدفعُ[٦] النَّظرَ.

السادس: قالَ ابنُ الصائغ: "هل المستترُ[٧] قسمٌ من المنفصلِ[٨]، فينقسمُ لبارزٍ ومستترٍ، أو قسيمُهُ الثاني؟ ظاهرُ كلامِ المصنفِ في التسهيلِ[٩]، وعليهِ كلامُ ولدِهِ في شرحِه[١٠]، وهو ظاهرُ كلامِ الجرجاني، والأوَّلُ عوَّلَ عليهِ شيخُنا في شرحه[١١]، وابنُ عمرون[١٢] " انتهى. وقالَ ابنُ هشام: المستترُ قسيمٌ للمتَّصلِ والمنفصلِ على ما ذَكَرَهُ[١٣] عبدُ القاهر، وهو الحقُّ، لا قسمٌ من المتَّصلِ[١٤]، لأنَّ الاتصالَ والانفصالَ من عوارضِ الألفاظِ، وقد مشَى على ذلكَ في الجامعِ[١٥].

السابع: قالَ ابنُ الخشاب[١٦]: "هذا الضَّربُ هو المستحقُّ لِلَقَبِ الضَّميرِ[١٧] في الأصلِ، ثُمَّ حُمِلَتِ البواقي عليهِ[١٨]". ويَرِدُ على الكافيةِ: أنَّ[١٩] الصفةَ إذا جرَتْ على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ، يبرزُ معها الضميرُ، ولا يستترُ فيها، وذلكَ واردٌ على قولِه: "مطلقًا[٢٠]". قالَ النيلي: "والجوابُ: أنَّ الكلامَ في المتصلِ[٢١]، والبارزُ في الصورةِ المذكورةِ ضميرٌ[٢٢] منفصلٌ".

---

(١) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش النحوي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ. أنباه الرواة ٤/٣٩. وفيات الأعيان ٧/٤٦-٥٣. بغية الوعاة ٢/٣٥١-٣٥٢. ينظر رأي ابن مالك في شرح العمدة ١٤٤-١٤٥. ورأي ابن يعيش في شرح المفصل ٣/١٠٩.

(٢) في ق: هما، وهو تحريف.

(٣) في ق: فيقسم.

(٤) لا: ساقطة من د.

(٥) ينظر أوضح المسالك ١/٨٨.

(٦) في ت: به يدفع. وفي ق: برفع.

(٧) في ق: استتره، وهو تحريف.

(٨) في ق: المتصل، وهو تحريف.

(٩) ينظر التسهيل ٢٢، ٢٥.

(١٠) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٢.

(١١) يبدو لي أنه يعني شيخه أبا حيان في شرحه للتسهيل.

(١٢) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي سعيد بن عمرون النحوي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٩هـ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٤٦ بغية الوعاة ١/٢٣١.

(١٣) في د: ما ذكره، وهو وجه.

(١٤) في ر: المنفصل، وهو تحريف.

(١٥) ينظر الجامع الصغير ٦، ٧، ٨.

(١٦) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ، وفيات الأعيان ٢/١٨٨. بغية الوعاة ٢/٢٩ - ٣١. شذرات الذهب ٤/٢٢٢.

(١٧) في د: بالضمير، وهو تحريف.

(١٨) ينظر المرتجل لابن الخشاب ٢٨١.

(١٩) ساقطة من د.

(٢٠) ساقطة من ق.

(٢١) في د: المنفصل، وهو تحريف.

(٢٢) في ق: غير، وهو تحريف.

قولُهُ[(١)]: "وذُو ارْتفَاعٍ[(٢)]". قيلَ[(٣)]: ليسَ بجيِّد، لأنَّ[(٤)] الضميرَ مبنيٌّ. قالَ ابنُ الصائغ: "وهذا كانَ[(٥)] ينبغي إيرادُهُ عندَ قولِهِ: "ولفظُ ما جُرَّ"[(٦)] ولكن هذا على سبيلِ التَّجوُّزِ باعتبارِ نسبةِ ما للموضعِ[(٧)]، (لا)[(٨)] لِلَّفْظِ.

قولُهُ:

.........أنَا، هُو وأنتَ، والفروعُ لا تَشْتَبِهُ[(٩)]

يُوهِمُ أنَّ[(١٠)] الثلاثةَ أُصولٌ، وليسَ كذلكَ كما تقدَّمَ[(١١)]، فإنَّ[(١٢)] الأصحَّ في "أنتَ": أنَّ الضميرَ "أنْ" فقط، وكذا[(١٣)] في "أَنَا" الألفُ[(١٤)] زائدةٌ، و"هوَ" أصلٌ عندَ البصريين، والهاءُ فقط على مقابله[(١٥)]. قالَ ابنُ هشام: وفيهِ حذفُ العاطفِ، وهوَ ضرورةٌ.

(قولُهُ[(١٦)]: "إيَّايَ، والتَّفريعُ ليسَ مُشْكلاَ"[(١٧)]). يُوهِمُ[(١٨)] أنَّ الضميرَ مجموعُ إيَّايَ، والصَّحيحُ[(١٩)] أنَّهُ (إيَّا) فقط[(٢٠)]. قالَ ابنُ هشام: "ثُمَّ إنَّهُ غيرُ وافٍ بالمرادِ، لأنَّ إيَّايَ إنَّما يتفرَّعُ عنهُ إيَّانا[(٢١)]، وأمَّا[(٢٢)] بقيةُ الألفاظِ ففروعٌ عن إيَّاكَ وإيَّاهُ، لا عن إيَّايَ، فلم تدخلْ[(٢٣)] تحتَ كلامِهِ بنصٍّ ولا إشارةٍ".

قولُ الكافية: "وذلكَ بالتَّقَدُّمِ[(٢٤)] على عامله، أوْ بالفصلِ لغرضٍ[(٢٥)]، أوْ بالحذفِ، أوْ[(٢٦)] بكونِ العاملِ معنويًّا أو حرفاً والضَّميرُ مرفوعٌ، أوْ بكونِهِ مسندًا[(٢٧)] إليهِ صفةٌ جرَتْ على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ[(٢٨)]".

---

(١) ساقطة من ق. (٢) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/٩٧.
(٣) ساقطة من ق. (٤) في ق: لا به لأن، بزيادة لا به.
(٥) ساقطة من ق. (٦) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/٩٢.
(٧) في ر: للوضع. وفي ق: الوضع.
(٨) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، د، ظ، وما أثبته من س.
(٩) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/٩٧. (١٠) إن: مكررة في ر.
(١١) ينظر ورقة ٢٦ ب. (١٢) في د: في أن، وهو تحريف.
(١٣) في ق: وليس كذلك. (١٤) في ر: الألف.
(١٥) في ق: مماثلة. ينظر الهمع ١/٢٠٦-٢١١.
(١٦) في ر: وقوله، بزياد: الواو. وفي ت: قول الألفية.
(١٧) من (قوله..) إلى (.. مشكلاً) ساقطة من د. الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/٩٨.
(١٨) في د: أي يوهم، بزيادة: أي. (١٩) والصحيح: مكررة في ر.
(٢٠) ينظر الهمع ١/٢١١ – ٢١٢. (٢١) في ر: إيان، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: وإنما، وهو تحريف. (٢٣) في ق: يدخل، وهو تحريف.
(٢٤) في الكافية ١١. وشرحها للرضي ٢/١٣: بالتقديم.
(٢٥) في د: العروض، وهو تحريف. (٢٦) في ت: أن، بدلاً من: أو.
(٢٧) في ر، ت، ق، د: مسند، وهو خطأ نحوي.
(٢٨) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

ذكَرَ[١] ستَّةَ[٢] مواضعَ، وبقيَ[٣] ستَّةٌ أُخرَى: أنْ يُحصرَ[٤] بـ إلاَّ[٥]، أوْ بـ إنَّمَا، أوْ يرفعَ بمصدرٍ[٦] مضافٍ إلى منصوبٍ[٧]، أوْ يقعَ بعدَ واوِ المصاحبةِ، أوْ بعدَ إمَّا، أوْ بعدَ[٨] اللامِ الفارقةِ[٩]. وبقيَ مسائلُ أُخرى في اجتماعِ الضميرينِ يأتي ذكرُهَا[١٠].

قولُ الألفيَّةِ:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيه، وَمَا أَشْبَهَهُ ....[١١]

قالَ ابنُ هشامٍ: قد يُوهِمُ التَّساوي، معَ أنَّ الوصلَ أرجحُ، ولم يذكُرْ سيبويه سِواهُ[١٢]. فأحسنُ من ذلكَ قولُهُ في الكافيةِ الكبرى. "ونحو هاءَ[١٣] سَلْنيهِ صِلْ، وقَدْ فُصِلْ"[١٤]. فإنَّهُ أمرَ أوَّلاً بالوصلِ جزماً، ثُمَّ ذكَرَ الفصلَ[١٥] بصيغةِ[١٦] الخبرِ[١٧] بانيًا[١٨] الفعلَ للمفعولِ[١٩]. قلتُ: معَ كونِهِ أوجزَ وأخصرَ[٢٠] من لفظِ الألفيةِ. وهذا أيضاً واردٌ على قولِ ابنِ الحاجبِ: "وإذا[٢١] اجتمعَ ضميرانِ وليسَ أحدُهُمَا مرفوعًا، فإنْ[٢٢] كانَ أعرفَ وقدَّمْتَهُ(٢٧/أ) فلكَ الخيارُ في الثاني[٢٣]". إلاَّ أنَّهُ يزيدُ على الألفيةِ حسنًا من حيثُ تصريحُهُ بضابطِ المسألةِ، والذي في الألفيةِ اقتصارٌ على المثالِ، ومن[٢٤] حيثُ شمولُهُ للمنصوبِ والمجرورِ. ثُمَّ قالَ ابنُ هشامٍ: وهذا البيتُ مخصصٌ لعمومِ[٢٥] قولِهِ: "لا يجيءُ المنفصلُ... البيت[٢٦]" ومَنْ عدَّهُ مناقضًا لَهُ فقد أخطأَ.

قولُ الألفيَّةِ: "في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتمَى[٢٧]". فيه أمورٌ:

الأول: قالَ ابنُ الصائغِ[٢٨]: هل من شرطِهِ تقدُّمُ ضميرٍ[٢٩] أو[٣٠] لا؟ عبارةُ شرحِ الكافيةِ

---

(١) في ر: ذكره.
(٢) في ق: ست، وهو خطأ نحوي.
(٣) في ق: وذكر، بدلاً من: وبقي، وهو تحريف.
(٤) في د: ينحصر، وهو وجه.
(٥) في ر: بلا، وهو تحريف.
(٦) في ق: لمصدر، وهو تحريف.
(٧) في ق، د: المنصوب، بزيادة: أل.
(٨) أما أو بعد: ساقطة من ق، د.
(٩) ينظر الهمع ٢١٦/١ – ٢١٧، ٢١٩.
(١٠) في ق: ذكرهما، وهو تحريف.
(١١) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١٠٢/١.
(١٢) الكتاب ٣٦٣/٢-٣٦٤.
(١٣) في ر، د: ونحوه، بزيادة الضمير: الهاء، ولا مسوغ له.
(١٤) شرح الكافية الشافية ٢٢٨/١.
(١٥) في ر: في الفصل، في: زائدة.
(١٦) في ر، د: بصفه، وهو تحريف.
(١٧) في ق: الجزء، وهو تحريف.
(١٨) في ت: ثانياً، وهو تصحيف.
(١٩) في ق: بالفعل بالمفعول، بدلاً من: الفعل للمفعول، وهو تحريف.
(٢٠) في د: أخص، وهو تحريف.
(٢١) في د: فإذا.
(٢٢) في ق: وأن.
(٢٣) الكافية ١١. شرحها للرضي ١٧/٢، وفيهما: فإن كان أحدهما.
(٢٤) من: ساقطة من ق.
(٢٥) في ق: بعدم، وهو تحريف.
(٢٦) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ٩٩/١.
(٢٧) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١٠٢/١.
(٢٨) في ق: ابن هشام.
(٢٩) في ت: الضمير.
(٣٠) أو: ساقطة من ر.

تدلُّ على الأوَّلِ[١]، وشرحَ ابنُ المصنِّفِ يدلُّ على الثَّاني[٢].

الثاني: قالَ ابنُ هشام: كانَ الأصلُ أنْ يذكُرَ "كُنْتُهُ" معَ "سَلْنيه" عندمَا ذَكَرَ جوازَ[٣] الوجهينِ، ثُمَّ يفردُ "كُنْتُهُ" بالذِّكْرِ لأجلِ[٤] الخلافِ[٥] في المختارِ، ولكنَّهُ اكتفى بما يعلمُ مِنْ أنَّ[٦] الخلافَ في الاختيارِ إنَّما يكونُ بعدَ[٧] الاتفاقِ على جوازِ الوجهينِ.

الثالث: ما رجَّحَهُ هنا من اختيارِ الاتِّصالِ في "كُنْتُهُ"[٨] و"خِلْتَنيه" رجَّحَهُ أيضاً في الكافيةِ[٩]، وخالَفَ في التسهيلِ[١٠]، فرجَّحَ[١١] (في خِلْتَنيه الانفصالَ، وفَرَّقَ بينَهُ وبينَ كُنْتُهُ، بأنَّهُ[١٢] حجزَهُ عن الفعلِ منصوبٌ آخرُ، بخلافِ كُنْتُهُ، فإنَّهُ لم يحجزْهُ عَنهُ إلاَّ مرفوعٌ، فكانَ شبيهًا[١٣] بـ"ضَرَبْتُهُ"[١٤] فرجَّحَ[١٥]) فيه[١٦] الاتِّصالَ[١٧].

الرابع: هلْ تختصُّ المسألةُ بلفظِ "كانَ" أوْ تشملُ[١٨] سائرَ أخواتِها؟ المصرَّحُ بِهِ[١٩] في شرحِ الكافيةِ الثاني، فإنَّهُ قالَ: "أو مرفوعٌ بكانَ أو إحدى أخواتِها[٢٠] " وتبعَهُ شرَّاحُ[٢١] الألفيةِ[٢٢]. وكذا قولُ ابنِ الحاجب: "والمختارُ في خبرِ باب[٢٣] كانَ الانفصالُ[٢٤] "، لكن الذي جزمَ بِهِ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ نقلاً عن البديعِ والغرَّة[٢٥]: أنَّ ذلكَ خاصٌّ بكانَ، وأنَّ الفصلَ مُتَعَيِّنٌ في أخواتِها من غيرِ جوازِ الوصلِ، وأنَّ قولَهُم: لَيْسَني[٢٦] و[٢٧] وليسَكَ شاذٌّ[٢٨].

الخامس: قالَ ابنُ هشام: "يتقيَّدُ[٢٩] ذلكَ في" لا يكونُ " و"ليسَ" بأنْ لا يكونَا[٣٠] للاستثناءِ، فإنَّ الفصلَ معهما واجبٌ، كما يجبُ معَ إلاَّ، وقد نصَّ على هذا القيدِ في الجامعِ[٣١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠-٢٣١.
(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٤.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) في ق: لا جعل، وهو تحريف.
(٥) في د: الخلاف المذكور.
(٦) ساقطة من د.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في ر، ت، ق: كتبه، وهو تصحيف.
(٩) شرح الكافية الشافية ١/٢٣١.
(١٠) ينظر التسهيل ٢٧.
(١١) في ر، د: ورجح.
(١٢) في ق: في أنه، وهو تحريف.
(١٣) في ت، ق: شبها، وهو تحريف.
(١٤) في ق: لضربته.
(١٥) من (في خلتنيه..) إلى (.. فرجح) ساقطة من ر. (١٦) في ر: منه، وهو تحريف.
(١٧) في ق: الانفصال، وهو تحريف. ينظر الهمع ١/٢٢١.
(١٨) في ق: يشمل، وهو تصحيف.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠.
(٢١) في ر: شارح.
(٢٢) ينظر منهج السالك ١٨. أوضح المسالك ١/١٠٢. شرح ابن عقيل ١/١٠٣.
(٢٣) في د: باب خبر، بدلاً من: خبر باب.
(٢٤) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/١٩.
(٢٥) الغرة كتاب في النحو لابن الدهان شرح فيه اللمع لابن جني، منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي بتركيا تحت رقم ٩٣٩. ينظر كشف الظنون ٢/١٥٦٣. وابن جني النحوي ٨٩.
(٢٦) في ت، د: ليسي، وهو وجه.
(٢٧) في د: أو، بدلاً من: و.
(٢٨) ينظر الهمع ١/٢٢١. المطالع السعيدة ١/٢٠٥-٢٠٦.
(٢٩) في ر: تقييد، وهو تحريف.
(٣٠) في ق: لا يكون، وهو تحريف.
(٣١) الجامع الصغير ٨.

السادس: بقيَ مسائلُ يجوزُ فيها[١] الوصلُ والفصلُ، وهي: "أنْ يقعَ[٢] منصوباً بمصدرٍ مضافٍ إلى ضميرٍ قبلَهُ هوَ فاعلٌ أو مفعولٌ (أو[٣] باسمٍ[٤] فاعلٍ مضافٍ إلى ضميرٍ هو مفعولٌ[٥]) أوَّلُ، نحوُ: زيدٌ عجبتُ من ضَرْبيهِ[٦]، وضَربِي إيَّاهُ. ومِنْ[٧] ضَرْبِكَهُ، وضربُكَ إيَّاهُ، والدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ، ومُعْطِيكَ إيَّاهُ، والفصلُ[٨] في الثلاثةِ[٩] أرجحُ بلا خلافٍ[١٠]. وكذا خلفُ المفعولِ الثاني مِنْ بابِ أعطَى[١١] في الإخبارِ بالذي، نحو: الذي أعطيتُهُ زيداً[١٢] درهمٌ، والذي أعطيتُ زيداً إيَّاهُ درهمٌ. والوصلُ فيهِ أرجحُ عندَ ابنِ مالكٍ[١٣] والمازني[١٤]. والفصلُ أرجحُ عندَ غيرِهِمَا[١٥].

قولُ الكافية: "وإلاَّ فهوَ منفصلٌ "[١٦]. يَرِدُ عليه: أنَّهُ قد[١٧] يجوزُ الوصلُ في حالِ اتِّحادِهما في الغيبةِ. وقد ذَكَرَهُ في الألفيةِ بقولِهِ: "وَقَدْ يبيحُ الغَيْبُ فيه وَصْلاً"[١٨]. ولكنَّهُ مشروطٌ باختلافِ لفظِ[١٩] الضَّميرينِ، كأنْ[٢٠] يكون أحدُهما[٢١] مثنًّى، والآخرُ مفرداً أو مُذَكَّراً أو مؤنَّثاً. وكذا قالَ في الكافيةِ الكبرى: "مَعَ اختلافِ مَا "[٢٢]. وذكَرَ ابنُ النَّاظمِ وابنُ هشامٍ: أنَّهُ أشارَ إلى ذلكَ بتنكيرِ[٢٣] وصلٍ[٢٤]، أي: نوعًا خاصًّا منَ الوصلِ، ووكلَ تفسيرَ[٢٥] ذلكَ النَّوعِ[٢٦] للوقفِ[٢٧].

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في ق: تقع، وهو تصحيف.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في ر: اسم.
(٥) من (أو باسم..) إلى (.. مفعول) ساقطة من ق.
(٦) في ق، د: ضربته، وهو تصحيف.
(٧) من: ساقطة من ر، ت، ق.
(٨) في ت: لأن الفصل، بدلاً من: والفصل.
(٩) في الأصل ت، ق، د، س، ظ، الثلاث، وما أثبته من ر.
(١٠) ينظر الهمع ١/٢٢١.
(١١) في ر: أعطا، وهو خطأ في الرسم.
(١٢) في د: زيد، وهو خطأ نحوي.
(١٣) التسهيل ٢٧. وشرح الكافية الشافية ١/٢٣١. وينظر الهمع ١/٢٢٠.
(١٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي من أهل البصرة توفي سنة ٢٤٩هـ. طبقات النحويين واللغويين ٨٧-٩٣. البلغة ٤١. بغية الوعاة ١/٤٦٣-٤٦٦. وينظر رأيه في الهمع ١/٢٢٠.
(١٥) الهمع ١/٢٢٠.
(١٦) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/١٧.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١٠٧.
(١٩) ساقطة من د.
(٢٠) في ر، ت: وكأن، بزيادة: الواو.
(٢١) في د: أحدها، وهو تحريف.
(٢٢) البيت في شرح الكافية الشافية ١/٢٢٩ برواية:

ولاضطرارٍ سَوَّغوا قد ضَمِنَتْ ... إيَّاهُمُ الأرضُ فحقِّق ما ثَبَتْ

وأورده ابن عقيل في شرح الألفية ١/١٠٧-٨ . برواية:

مع اختلاف ما، ونحو ضمنت ... إياهم الأرض الضرورة اقتضت

ويبدو أن السيوطي اعتمد على النسخة التي نقل منها ابن عقيل البيت، وهي غير النسخة التي بين أيدينا من شرح الكافية الكبرى.
(٢٣) في ق: تنكر، وهو تحريف.
(٢٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٥.
(٢٥) في د: وكل تفصيل.
(٢٦) ساقطة من د.
(٢٧) في الأصل د، ظ: للموقف. وساقطة من ت، وما أثبته من بقية النسخ.

قولُ الكافية: "ونونُ الوقايةِ مَعَ الياءِ لازمةٌ في[1] الماضي"[2]. قالَ النيلي: "بقيَ عليهِ الأمرُ، وكانَ عليهِ أنْ يقولَ معَ ياءِ المتكلِّمِ، لأنَّها لا تكونُ معَ ياءِ المخاطبةِ[3]، وأنْ يقيِّدَ الماضي بقولِهِ: (٢٧/ب) عريًّا عن نونِ (جماعةِ المؤنَّثِ، كما قيَّدَ في المضارعِ بقولِهِ[4]: عريًّا عن نونِ)[5] الإعرابِ"[6] نحوُ: "فليني"[7] فإنْ قيلَ: الحذفُ في مثلِهِ شاذٌّ. قلنا: وكذا في مِنْ وعَنْ ومعَ ذلكَ فقد قيَّدَ إثباتَ النُّونِ فيهما بحالِ الاختيارِ[8]. انتهى.

قولُ الألفيَّة: "وقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ[9] الفعْلِ[10]". فيه أمور:

الأول: قالَ ابنُ هشام: "قولُهُ: "ياء النَّفْسِ" عبارةٌ غيرُ موضِّحَةٍ للمقصودِ، لأنَّ النَّفسَ لا تختصُّ بالمتكلِّمِ، وهوَ المقصودُ، لتخرجَ[11] ياءُ المخاطبةِ".

الثاني: قيلَ: كانَ عليهِ أنْ يستثني من الفعلِ الأمثلةَ الخمسةَ. يعني كما استثناهُ ابنُ الحاجبِ[12]. قالَ ابنُ هشام: والجوابُ أنَّ مذهبَهُ في نحوِ: ﴿تَأْمُرُونِي﴾[13] أنَّ المحذوفَ نونُ الرَّفعِ، لا نُونُ الوقايةِ[14].

الثالث: قالَ ابنُ هشام: يردُ عليهِ أنَّ اسمَ الفعلِ أيضاً يلزمُ[15] مَعَهُ النُّونُ كالفعلِ كما ذكرَهُ في التَّسهيلِ[16]. قلتُ: لكنَّ عبارتَهُ في سبكِ المنظومِ تُشْعِرُ بقلَّةِ لحوقِها، فإنَّهُ قالَ: "وربَّما لحقتْ اسمَ الفعلِ اختياراً، واسمَ الفاعلِ اضطرارًا"[17].

الرابع: أطلقَ الفعلَ، فشملَ المتصرِّفَ والجامدَ خصوصًا معَ قولِهِ: "ولَيْسِي قَدْ نُظِمْ"[18]. وعبارةُ شرحِ الكافية: "فإنْ كانَ ناصبُها فعْلاً متصرِّفًا وجبَ فصلُها منهُ بنونِ الوقايةِ[19]". قالَ ابنُ هشام: "وظاهرُهُ: أنَّ (لَيْسي) لا يختصُّ[20] بالشعرِ، ويشهدُ لَهُ[21] ما ثَبَتَ في الإنصافِ لابنِ

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢١.
(٣) في ت: المخاطب، وهو وجه.
(٤) ساقطة من د.
(٥) من (جماعة المؤنث..) إلى (.. عن نون) ساقطة من ق.
(٦) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢١.
(٧) هي كلمة من عجز بين لعمرو بن معد يكرب (ديوانه ١٧٣) وتمامه:
تراه كالثغام يعل مسكاً ... يسوء الفاليات إذا فليني
وينظر الكتاب ٣/٥٢٠. معاني القرآن للفراء ٢/٩٠. الهمع ١/٢٢٦.
(٨) في ق: بخلاف، بدلاً من: الاختيار، وهو تحريف.
(٩) في د: إلى، وهو تحريف.
(١٠) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١٠٨.
(١١) في د: ليخرج، وهو وجه.
(١٢) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢١.
(١٣) الزمر: ٦٤. في كتاب السبعة ٥٦٣: (قرأ نافع وابن عامر: "تأمروني" بتخفيف النون، غير أن نافعاً فتح الياء "تأمـــروني" ولم يفتحها ابن عامر، وقرأ ابن كثير "تأمرونِّيَ" مشددة النون مفتوحة الياء). وينظر الحجة لابن خالويه ٢٨٥. وتقريب النشر ١٦٨.
(١٤) أوضح المسالك ١/١٠٩.
(١٥) في ت: تلزم، وهو وجه.
(١٦) التسهيل ٢٥.
(١٧) سبك المنظوم ورقة ٩.
(١٨) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١٠٨.
(١٩) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٦.
(٢٠) في ق: لا تختص.
(٢١) في د: لذلك.

الأنباري "من أنَّ بعضَ العربِ قيلَ لَهُ: إنَّ فلانًا يتهدَّدُكَ، فقالَ: عليهِ رجلاً لَيْسِي. فأتى بالياءِ من غيرِ نونِ الوقايةِ "[١]. وفي[٢] شرحِ ابنِ الصائغ[٣]: لا نُسَلِّمُ القياسَ على ليسي كما ادَّعاهُ بعضُهُم، ولو سُلِّمَ فليسَ في اللَّفظِ أنَّهُ مخصوصٌ.

قولُهُ: "و" ليتي "نَدَرَا"[٤]. هُوَ[٥] رأيُ النَّاظمِ، تبعًا للفرَّاءِ. و[٦] رأيُ سيبويهِ أنَّهُ ضرورةٌ[٧]. ووافَقَهُ الناظمُ في سبكِ المنظومِ[٨].

قولُهُ: "ومَعَ لعلَّ اعْكِسْ"[٩]. قيلَ: أيضاً إنَّ الإثباتَ[١٠] (مَعَهَا ضرورةٌ. وقيلَ)[١١]. إنَّهُ كثيرٌ لا نادرٌ. وقالَ ابنُ الصائغ[١٢]: لكن لعلَّني[١٣] أكثرُ من ليتي[١٤]، وهذا أيضاً واردٌ[١٥] على قولِ الكافيةِ: "وعكسُها لَعَلَّ "[١٦]. وفي الكافيةِ الكبرى: "ومن لعلَّني ليتي أقَلْ"[١٧].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[١٨]: "وكن مُخَيَّرا... في الباقياتِ"[١٩]. ذهبَ بعضُهُم إلى أنَّ الحذفَ فيها أجودُ من الإثباتِ.

قولُ الألفيَّةِ:

...... واضطراراً خَفَّفَا منِّي وعَنِّي ....[٢٠]

قالَ ابنُ الصائغ: في قولِ الجزولي[٢١] ما يُفْهِمُ أنَّهُ لغةٌ، وهو ظاهرُ[٢٢] قولِ ابنِ الحاجب: "ويختارُ[٢٣] في ليتَ[٢٤] ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقط "[٢٥]، فإنَّ التَّجريدَ معَ قَدْ وقط، ليسَ[٢٦] ضرورةً.

قولُهُ: "وفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلْ"[٢٧]. الرَّاجحُ فيها تساوي الأمرينِ، وقد جزَمَ بِهِ[٢٨] ابنُ

---

(١) الإنصاف ١/١٦١.
(٢) الواو: ساقطة من د.
(٣) في ر: الصباغ. وفي د: الصائم، وكلاهما تحريف.
(٤) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٠.
(٥) في د: وهو، وهو وجه.
(٦) في ق: أو، بدلاً من: و.
(٧) ينظر الكتاب ٢/٣٦٩-٣٧٠. وأوضح المسالك ١/١١٠.
(٨) سبك المنظوم ورقة ٩.
(٩) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٠.
(١٠) في ر: الأبيات، وهو تصحيف.
(١١) معها ضرورة. وقيل: ساقطة من د.
(١٢) في ر: ابن الصباغ.
(١٣) في ت: لعلي، وهو تحريف.
(١٤) في ق: ليتني، وهو تحريف.
(١٥) في ت: أورد، وهو تحريف.
(١٦) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢١.
(١٧) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٥.
(١٨) في ت: والكافيات، وهو تحريف.
(١٩) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٠. الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢١.
(٢٠) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٠.
(٢١) ينظر قول الجزولي في شرح الكافية للرضي ٢/٢٣. منهج السالك ٢٠. الهمع ١/٢٢٤.
(٢٢) في د: مخالف.
(٢٣) في د: ونختار، وهو تصحيف.
(٢٤) في د: البيت، وهو تحريف.
(٢٥) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢١.
(٢٦) ساقطة من د.
(٢٧) الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٥.
(٢٨) ساقطة من ر، ق.

الحاجب[١]، بل زادَ ابنُ عصفور فجعلَ الحذفَ فيها أجودَ من الإثباتِ، حملاً لها على (لَدُ)[٢] المحذوفةِ النُّونِ، فإنَّها لا تلحقُها بحالٍ[٣].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: "وقَدْ وقَطْ "[٤]. مرادُهُمَا الاسميتانِ اللتانِ بمعنَى حَسْبُ، لا اسمَا الفعلِ، فإنَّهما يلزمانِ النُّونِ، ولا يُجرَّدانِ البتَّةَ، ولا قَد الحرفيةُ وقَطْ[٥] الظَّرفيةُ، فإنَّهما لا يتصلانِ بها البتَّةَ[٦].

[**قولُ الكافيةِ: "صيغةُ مرفوعٍ "**[٧]. ظاهرُهُ: أنَّهُ حرفٌ، وليسَ بضميرِهِ، وهوَ رأيُ الأكثرينَ، لكنَّ مذهبَ سيبويهِ والخليلِ[٨] أنَّهُ اسمُ ضميرٍ[٩].

قولُهُ: "مطابقٍ للمبتدإِ "[١٠]. هو مذهبُ الجمهورِ، وخالفَ ابنُ مالك، فأجازَ عدمَ مطابقتِهِ، فيقَعُ بلفظِ الغيبةِ بَعْدَ حاضرٍ قائمٍ مقامَ مضافٍ[١١]، نحوُ:

وكائنْ بالأباطحِ[١٢] من صديقٍ ... يراني لَوْ أُصِبْتُ هو المُصَابَا[١٣].

قولُهُ: "لِيَفْصِلَ[١٤] بينَ كونِهِ نعتًا وخبرًا"[١٥]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: عبَّرَ(٢٨/أ) بعضُهُم بقولِهِ: لِيفصلَ بينَ الخبرِ والتَّابعِ[١٦]، وهوَ أحسنُ[١٧]، لأنَّهُ قد يفصلُ حيثُ لا يصلحُ النَّعتُ، نحوُ: كنتَ أنتَ القائمُ، إذ الضميرُ[١٨] لا يُنْعَتُ[١٩].

الثاني: ظاهرُهُ[٢٠] أنَّهُ لا فائدةَ لَهُ إلاَّ ذلكَ، وليسَ كذلكَ، بل يفيدُ أيضاً التأكيدَ، والاختصاصَ، وقد ذكرَهُما ابنُ هشامٍ في الجامعِ[٢١].

قولُهُ: "وشرطُهُ أنْ يكونَ الخبرُ معرفةً "[٢٢]. شرطُهُ أيضاً أنْ يكونَ ما قبلَهُ معرفةً. قالَ في المتوسط: "وإنَّما سَكَتَ عنهُ لِلعِلْمِ بِهِ، لأنَّ الخبرَ لا يكونُ معرفةً، إلاَّ[٢٣] والمبتدأُ معرفةٌ"[٢٤].

---

(١) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢١.
(٢) في ر، ظ: لدن. وفي ت، د: لدا، وكلاهما تحريف.
(٣) الهمع ١/٢٢٥.
(٤) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢١. الألفية ١٣. شرح ابن عقيل ١/١١٥.
(٥) في ر، ت، ق: وقد، وهو تحريف.
(٦) ينظر مغني اللبيب ٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٣.
(٧) الكافية ١١. شرحها للرضي ٢/٢٣. ويعني بذلك ضمير الفصل.
(٨) في ظ: والخليل وطائفة.
(٩) الهمع ١/٢٣٦.
(١٠) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣.
(١١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧. الهمع ١/٢٣٧-٢٣٨.
(١٢) في د: بالأبطح، وهو تحريف.
(١٣) البيت لجرير (ديوانه١/٢٤٤). وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٨. مغني اللبيب ٦٤٣. الهمع ١/ ٢٣٧.
(١٤) في ق: ليفعل، وهو تحريف.
(١٥) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣.
(١٦) في د: والتا، بإسقاط: بع.
(١٧) في ت: الأحسن.
(١٨) إذ الضمير: ساقطة من د.
(١٩) ينظر الهمع ١/٢٣٦.
(٢٠) في ق: ظاهر، بسقوط الضمير: الهاء.
(٢١) الجامع الصغير ٨-٩.
(٢٢) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣.
(٢٣) في ر: وإلا، بزيادة: الواو.
(٢٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٠١.

قولُهُ: "أوْ أَفْعَلَ منْ"[١]. قالَ في المتوسط: "لو قالَ: أو مشابهًا[٢] لَهُ، لكانَ أصوبَ، ليشملَ نحوَ: ضاربٌ زيدٍ الآنَ أو غداً، ومثلِكَ وغيرِكَ من الأسماءِ المضافةِ التي لا تفيدُ[٣] تعريفًا[٤]".
وعبارةُ ابنِ مالكٍ في كافيتِه:

أوْ شِبْهَهُ كأفْعَلَ التَّفضيلِ أوْ   مثلَ[٥] مضافٍ[٦] فاقْتَفِ الذي اقْتَفَوا[٧]

قولُهُ[٨]: "ضميرُ الشَّأنِ[٩]". اختارَ أبو حيان تبعًا لابنِ الطراوةِ[١٠]: أنَّهُ حرفٌ لا اسمٌ[١١]. وقد بينتُ وجهَهُ في حاشيةِ المغني.

قوله[١٢]: "مُفَسَّرٌ بالجملةِ[١٣] بعدَهُ[١٤]". شرطُها: أنْ تكونَ خبريةً، فلا تُفَسَّرُ[١٥] بإنشائيةٍ ولا بطلبية (وأن يصرح[١٦] بجزئيها[١٧].

تنبيهٌ: لم يشترطِ المصنِّفُ فيهِ المطابقةَ[١٨])، كما شرطَها في ضميرِ الفصلِ[١٩]، لأنَّهُ لازمُ الإفرادِ، إلاَّ أنَّهُ يطابقُ في التأنيثِ.

قولُهُ: "وحذفُهُ منصوبًا ضعيفٌ "[٢٠]. استثنى منهُ ابنُ مالك بابَ[٢١] " إنَّ " إذا لم تُخَفَّفْ، فقالَ في الكافية:

في بابِ "إنَّ" اسْمًا كثيرًا يُحْذَفُ   كـ إنَّ[٢٢] مَنْ يَجْهَلْ يَسَلْ مَنْ يَعْرِفُ[٢٣].

وقالَ في شرحِها: "يجوزُ حذفُهُ معَ "أنَّ" وأخواتِها، ولا يخصُّ[٢٤] ذلكَ بالضرورةِ "[٢٥].

تنبيهٌ: خَلَتِ الألفيةُ من ذِكْرِ ضميرَي[٢٦] الشَّأنِ والفصلِ وأحكامِهِمَا.

---

(١) من: ساقطة من ت، ينظر الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣.
(٢) في ظ: أو مشبها. وجه.
(٣) في ت، د: لا تقيد، وهو تصحيف.
(٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٠١.
(٥) في ت: مثله.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٩.
(٨) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٩) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.
(١٠) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين بن الطراوة بفتح الطاء والراء المهملتين، كان نحـــويًا ماهرًا سمع على الأعلم كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨هـــ. بغية الوعاة ١/٦٠٢.هدية العارفين ١/ ٣٩٨.
(١١) الارتشاف ٢١٤. الهمع ١/٢٢٧، ٢٣٢-٢٣٣.
(١٢) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٣) في ق: الجملة، بسقوط حرف الجر الباء.
(١٤) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٧، وفيهما: يفسر.
(١٥) في ت: يفسر، وهو تصحيف.
(١٦) في د: لم يصرح، بزيادة: لم.
(١٧) ينظر الهمع ١/٢٣٣.
(١٨) من (وأن يصرح..) إلى (.. المطابقة) ساقطة من ر.
(١٩) الكافية ١١. شرح الكافية للرضي ٢/٢٣.
(٢٠) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.
(٢١) في د: في باب، بزيادة: في، ولا مسوغ لها.
(٢٢) كان: ساقطة من د.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٤.
(٢٤) في ق: ولا يختص، وهو وجه.
(٢٥) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٦.
(٢٦) في ت: ضمير.

بابُ العَلَمِ

قولُ الألفيَّةِ:

"اسمٌ يُعَيِّنُ المسمَّى مطلقًا عَلَمُهُ........"[١]

قيلَ: هذا التعريفُ خاصٌّ بعلمِ الشخصِ، غيرُ شاملٍ لعلمِ الجنسِ. وعليهِ مشَى ابنُ الصائغ. ولذا[٢] قالَ في الشذورِ: "وهو شخصيٌّ إنْ عَيَّنَ مسمَّاهُ مطلقًا كزيدٍ، وجنسيٌّ إنْ دلَّ بذاتِهِ على ذي الماهيةِ تارةً، وعلى الحاضرِ أُخرى كأسامةَ"[٣]. وقالَ ابنُ قاسم: "التَّحقيقُ: أنَّ العلمَ الجنسيَّ ليسَ كاسْمِ الجنسِ[٤] في المعنى، بل هو مُعَيِّنٌ لمسمَّاهُ، والتَّعريفُ (صادقٌ عليهِ، وسيأتي بيانُ هذا"[٥]. وقالَ الرَّضي "في قولِ[٦] الكافيةِ: العلَمُ)[٧] ما وُضِعَ لشيءٍ بعينِه، غيرُ متناولٍ غيرَهُ بوضعٍ واحدٍ[٨]: لا يُخرِجُ علمَ الجنسِ [نحو: أُسامةَ][٩] عن هذا الحدِّ، لأنَّهُ وُضِعَ للحقيقةِ الذهنيَّةِ المتعلِّقةِ، وهيَ متَّحِدَةٌ، فهو[١٠] غيرُ متناولٍ غيرَها وضعاً، وإذا[١١] أُطلقَ على فردٍ من الأفرادِ الخارجيةِ نحو: هذا أسامةُ مقبلاً، فليسَ ذلكَ بالوضعِ، بل لمطابقةِ الحقيقةِ الذهنيَّةِ لكلِّ فردٍ خارجيٍّ مطابقةَ كلِّ كليٍّ عقليٍّ لجزئياتِهِ الخارجةِ [نحو قولِهم: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ][١٢]، فلفظُ أسد [مثلاً][١٣]، موضوعٌ حقيقةً لكلِّ فرد من أفراد الجنسِ [في الخارجِ][١٤] على وجهِ التَّشريكِ، وأسامةُ موضوعٌ للحقيقةِ الذهنيَّةِ حقيقةً[١٥]، فإطلاقُهُ[١٦] على الخارجيِّ، ليسَ بطريقِ الحقيقةِ، بل المجازِ[١٧]". انتهى. ولم يتعرَّضْ في الكافيةِ لشيءٍ[١٨] من أحكامِ العَلَمِ سوَى هذا الحدِّ فقط[١٩].

قولُ الألفيَّةِ: "وخِرْنِقَا"[٢٠]. قالَ ابنُ هشام: هي الخِرْنِقُ بنت هفَّان، كذا رأيتُهم يُدْخِلُونَ (ألْ)[٢١] على اسمِها، فإنْ لم يثبتْ فيها ولا في غيرِها علمٌ هو (خِرْنِق) بدونَ ألْ، فكانَ صوابُهُ

(١) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١١٨.
(٢) في ر، ت، ق، ظ: وكذا.
(٣) شرح شذور الذهب ١٣٨.
(٤) في ر: الجنسي، وهو تحريف.
(٥) شرح الألفية ١/١٦٨.
(٦) ساقطة من د.
(٧) من (صادق..) إلى (.. العلم) ساقطة من س.
(٨) الكافية ١٣. شرحها للرضي ٢/١٣١.
(٩) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، س، ظ، وما أثبته من د.
(١٠) في ق: فهي.
(١١) في ت: فإذا.
(١٢) من (نحو..) إلى (.. ناطق) ساقطة من الأصل ر، ت، د، س، ظ، وما أثبته من ق.
(١٣) ساقطة من الأصل ر، ت، د، س، ظ، وما أثبته من ق.
(١٤) ساقطة من الأصل ر، ت، د، س، ظ، وما أثبته من ق.
(١٥) ساقطة من ر، ق، د.
(١٦) في ر: بإطلاقه، وهو تحريف.
(١٧) شرح الكافية للرضي ٢/١٣٢. وينظر الهمع ١/٢٤٤.
(١٨) في ق: بشيء، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ت، ظ.
(٢٠) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١١٨. وخرنق: اسم أُخت طرفة بن العبد، وقيل: هي امرأة شاعرة، وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى. اللسان (خرنق).
(٢١) ساقطة من ق.

(والخِرْنِقُ)، وحينئذ يجبُ[١] جَرُّهُ لانصرافِه.

قولُهُ: "وكُنْيَةً"[٢]. لم يُبَيِّنْ ضابطَها، وهيَ: ما صُدِّرَتْ[٣] بأَبٍ، أَو أُمٍّ[٤]. زادَ الرَّضي: أَوْ بابنٍ، أَوْ بنتٍ[٥]. وسبقَهُ إلى ذلكَ الإمامُ فخرُ الدِّين[٦].

قوله: "وَأَخِرَنْ ذَا إن سِوَاهُ صَحِبَا"[٧]. فيه أمور:

الأول: (٢٨/ب) قالَ ابنُ عقيل[٨]: "ظاهِرُ كلامِه أنَّهُ يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذا صَحِبَ سِواهُ، ويدخلُ تحتَ "سِواهُ" الاسمُ والكُنيةُ، وهوَ إنَّما يجبُ تأخيرُهُ معَ الاسمِ، فأمَّا معَ الكُنيةِ فأنتَ بالخَيارِ بينَ تقديمِهِ عليها وعكسِهِ. قالَ: ويوجدُ في بعضِ النُّسخِ: "وذا[٩] اجْعَلْ آخِراً إذا اسمًا صَحِبَا". (وهوَ أحسنُ لسلامتِهِ من ذلكَ، ولو قالَ: "وأخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاها صَحِبَا"[١٠]). لم يردْ عليهِ شيءٌ أيضًا، لأنَّ سِوَى الكُنيةِ الاسمُ[١١]. انتهى. لكنْ أبقى ابنُ قاسم كلامَ الألفيةِ على عمومِه، فقالَ في شرحِ البيتِ: "أي: إذا اجتمعَ اللَّقبُ[١٢] معَ غيرِهِ، أُخِّرَ اللَّقبُ وقُدِّمَ[١٣] الاسمُ أو الكُنيةُ. ثُمَّ قالَ: وفي بعضِ نسخِ الألفيةِ: "وذا اجْعَلْ آخِرًا إذا اسمًا صَحِبَا". (وما سبقَ أَوْلَى[١٤]، لأنَّ هذه النسخةَ لا يُفْهَمُ منها حكمُ اللَّقبِ معَ الكُنيةِ"[١٥]. ووافَقَهُ[١٦] ابنُ الصائغ، فقالَ: "إذا اجتمَعَ اللَّقبُ معَ أحدِ قسيميهِ[١٧] وجبَ تأخيرُهُ، ثُمَّ قالَ: وفي بعضِ النُّسخِ: "وذا اجْعَلْ آخِرًا إنِ اسْمًا صَحِبَا"[١٨]). وفيهِ إخلالٌ ببيانِ حالِهِ معَ الكُنيةِ، ورجَّحَهَا بعضُهُم". انتهى[١٩]. والذي في التسهيلِ وشرحِهِ: "الاقتصارُ على تأخيرِهِ عن الاسمِ"[٢٠]. وكذا في الكافيةِ الكبرى حيثُ قالَ:

---

(١) في ق: بحيث، وهو تحريف. (٢) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١١٩.

(٣) في د: ما صدر، بحذف تاء التأنيث ولا وجه له. (٤) ينظر الهمع ١/٢٤٦.

(٥) شرح الكافية ٢/١٣٢. وينظر الهمع ١/٢٤٦.

(٦) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر المتوفى سنة ٦٠٦هـ. وفيات الأعيان ٤/٢٤٨-٢٥٢. البداية والنهاية ١٣/٥٥. الأعلام ٧/٢٠٣.

(٧) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١١٩.

(٨) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين بن عقيل، من أئمة النحاة المتوفى سنة ٧٦٩هـ. بغية الوعاة ٢/٤٧-٤٨. شذرات الذهب ٦/٢١٤. الأعلام ٤/٢٣١.

(٩) في ر: وإذا وهو تحريف.

(١٠) من (وهو أحسن...) إلى (... صحبا) ساقطة من ت، ق.

(١١) شرح الألفية لابن عقيل ١/١٢١-١٢٢. (١٢) في ق: البيت، وهو تحريف.

(١٣) في ق: وقد، بإسقاط الميم. (١٤) في ر: أولاً، وهو خطأ في الرسم.

(١٥) شرح الألفية ١/١٧٠، ١٧١.

(١٦) في الأصل، ر، س: ودافعه، وهو تحريف، وما أثبته من بقية النسخ.

(١٧) في ق: قسميه، وتحريف.

(١٨) من (وما سبق...) إلى (... صحبا) ساقطة من د.

(١٩) في د: فقال انتهى، فقال: زائدة.

(٢٠) التسهيل ٣٠. شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٣.

"والاسمَ قَدِّمْ[١] إنْ يُلاَقِ الَّلقَبَا"[٢]. ولم يتعرَّضْ في شرحِها لغيرِ الاسمِ[٣]، وكذا اقتصرَ ابنُ قاسمٍ في شرحِ التسهيلِ[٤]. لكنَّ مقتضى تعليلِ ابنِ مالك: وجوبُ تأخيرِ الَّلقبِ بأنَّهُ في الغالبِ منقولٌ من اسمِ غيرِ إنسانٍ، كبُطَّةٍ وقُفَّةٍ، فلو قُدِّمَ تَوَهَّمَ السَّامعُ أنَّ المرادَ مسمَّاهُ الأصليُّ، وذلكَ مأمونٌ بتأخيرِهِ جريانِ ذلكَ في الكُنيةِ أيضًا. وفي شرحِ الكافيةِ للرَّضي[٥] " إذا قُصِدَ الجَمعُ بينَ الاسمِ والَّلقبِ أُتِيَ بالاسمِ أوَّلاً، ثُمَّ بالَّلقبِ، لكونِ الَّلقبِ أشهرَ، لأنَّ فيهِ العلميةَ[٦] معَ شيءٍ من معنى النَّعتِ[٧]، فلو أُتِيَ بِهِ أوَّلاً، لأغنَى عن الاسمِ[٨]". (ولم يذكُرْ ابنُ هشام في الشذورِ أيضًا سِوَى تأخيرِهِ عن الاسمِ)[٩]. وكذا في القطرِ والجامعِ[١٠]، لكن في بعضِ تعاليقِهِ على الألفيةِ – ومن خطِّهِ نقلتُ – ما نصُّهُ: "يُؤَخَّرُ الَّلقبُ عن الاسمِ والكُنيةِ، لأنَّ الَّلقبَ موضوعٌ للذَّاتِ من حيثُ هيَ[١١] ممدوحةٌ أم مذمومةٌ تحقيقًا أو تفاؤُلاً[١٢]، والاسمُ أُتِيَ بِهِ لمجرَّدِ تعريفِ[١٣] الذَّاتِ، (فكانَ[١٤] الأجدرُ بالتَّقديمِ ما يخصُّ الذَّاتَ، والكُنيةُ كذلكَ، لأنَّها تُوضَعُ لتعريفِ الذَّاتِ)[١٥]. وأيضًا فالاسمُ والكُنيةُ يتقدَّمانِ وَضْعًا والَّلقبُ[١٦] يتأخَّرُ، فناسبَ ترتيبُهُمَا[١٧] في الَّلفظِ[١٨] كترتِيبِهِما في[١٩] الموجودِ. ثُمَّ ذكَرَ النسخةَ التي أُشيرَ إليها[٢٠]. وقالَ: إنَّ النسخةَ المشهورةَ أوْلَى، لأنَّ في هذهِ إيهامًا وإخلالاً".

الثاني: نصَّ ابنُ الأنباري على أنَّ الَّلقبَ إذا كانَ أشهرَ من الاسمِ يُبدَأُ[٢١] بِهِ قبلَ الاسمِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾[٢٢]، فإنَّ المسيحَ لا يقعُ على غيرِهِ بخلافِ "عيسى" فإنَّهُ يقعُ على عددٍ كثيرٍ. قالَ: وكذلكَ[٢٣] تُقَدَّمُ[٢٤] ألقابُ الخلفاءِ لأنَّها أشهرُ من أسمائِهم". ففي هذا

(١) ساقطة من ق.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٩.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٢٥٠.
(٤) شرح التسهيل لابن قاسم ١/١٨٧.
(٥) للرضي: ساقطة من ت.
(٦) في ر: الغلبة، وهو تحريف.
(٧) في ر، ق: اللقب، وهو تحريف.
(٨) شرح الكافية ٢/١٣٩. وينظر الهمع ١/٢٤٦.
(٩) من (ولم يذكر...) إلى (... الاسم) ساقطة من ق. ينظر شرح شذور الذهب ١٣٨.
(١٠) شرح قطر الندى لابن هشام ٩٨. الجامع الصغير ١٠.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ت: تأولاً.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) في ق: وكان.
(١٥) من (فكان الأجدر...) إلى (... الذات) ساقطة من ر.
(١٦) في ق: والبيت، وهو تحريف.
(١٧) في د: ترتيبه.
(١٨) في اللفظ: ساقطة من د.
(١٩) في ر: هما في: بزيادة: هما.
(٢٠) أي نسخة الألفية التي ورد بها: "وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحباً" ينظر ورقة (٢٩ ب)، وأوضح المسالك لابن هشام ١/١٣٠-١٣١.
(٢١) في ر: بدأ.
(٢٢) آل عمران: ٤٥.
(٢٣) في د: ولذلك.
(٢٤) في ر، ق: يقدم.

تخصيص[1] لإطلاقِ وجوبِ تأخيرِ اللّقبِ، وقَدْحٌ[2] لِمَا علَّلَ بِهِ الرَّضي[3].

الثالث: قالَ ابنُ الصائغ: "لم يتعرَّضْ ابنُ مالك لاجتماعِ الاسمِ والكُنيةِ، فيُفْهَمُ[4] جوازُ تقديمِ كلٍّ وتأخيرِه. قالَ: والأَوْلَى تقديمُ غيرِ الأشهرِ"[5]. وقالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: "لا أعلمُ لهم نصًّا في الكُنيةِ معَ الاسمِ، والظَّاهرُ من سكوتِهم جوازُ الأمرينِ لأنَّهُمَا متكافئانِ".

قولُ الألفيَّةِ: "وإنْ يكونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا"[6]. فيهِ أمرانِ:

الأول: هذا مذهبُ جمهورِ البصريين[7]. وذهبَ بعضُهُم والكوفيون إلى جوازِ الاتباعِ أيضًا بَدَلاً[8] أو[9] عطفَ بيانٍ[10]، والقطعِ[11] إلى النَّصبِ بإضمارِ فعلٍ، وإلى الرَّفعِ بإضمارِ مبتدإٍ[12]. وهذا ما رجَّحَهُ المصنِّفُ في سائرِ كتبِهِ: الكافيةِ، والتسهيلِ وشرحيهما[13]، وابنُ هشام في الجامعِ[14]، وجزمَ بِهِ في الشذورِ[15]. واعتذرَ(٢٩/ أ) النَّاظمُ في شرحِ التسهيلِ عن سيبويهِ في كونِهِ لم يذكُرْ غيرَ الإضافةِ بأنَّها على خلافِ الأصلِ، فبيَّنَ[16] استعمالَ العربِ لها، إذ[17] لا مستندَ لها إلاّ السماعُ، بخلافِ الاتباعِ والقطعِ، فإنَّهُمَا على الأصلِ[18].

الثاني: قالَ أبو حيان وابنُ قاسم: جوازُ الإضافةِ مقيَّدٌ بعدمِ المانعِ، فإنْ كانَ في الاسمِ مانعٌ منها لم تُضَفْ، نحوُ: الحارثُ كرزٌ[19].

(**قولُ الشذورِ في المسألَةِ:** "أو تابِعًا"[20]. زادَ في الجامعِ: "أو مقطوعًا"[21]. ولا بُدَّ منهُ[22]).

---

(١) في ر: تخصص، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ر. وفي ق: وقدم، وهو تحريف.
(٣) ينظر ورقة (٢٩ ب).
(٤) في ر: فيهم، وهو تحريف.
(٥) الهمع ١/٢٤٦.
(٦) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٢.
(٧) ينظر الكتاب ٣/٢٩٤ – ٢٩٥. شرح الألفية لابن قاسم ١/١٧١.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في د: و، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(١٠) ينظر الهمع ١/٢٤٦.
(١١) في ظ: وإلى القطع، بزيادة: إلى.
(١٢) ينظر شرح التسهيل لابن القاسم ١/١٨٨. الهمع ١/٢٤٧.
(١٣) شرح الكافية الشافية. التسهيل ٣٠-٣١. شرح التسهيل ١/١٩٣. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/١٧١-١٧٢.
(١٤) الجامع الصغير ١٠.
(١٥) شرح شذور الذهب ١٣٨.
(١٦) في ت: فتبين، وهو تحريف.
(١٧) في ت: إن، وهو تحريف.
(١٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٣.
(١٩) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٠. شرح التسهيل لابن قاسم ١/١٨٩. الهمع ١/٢٤٧.
(٢٠) شرح شذور الذهب ١٣٨.
(٢١) الجامع الصغير ١٠.
(٢٢) من (قول الشذور...) إلى (... منه) ساقطة من ر، ت.

قولُ الشذورِ والألفيَّةِ والعبارةُ لها: "وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذي رَدِفْ"[١]. يجوزُ فيهِ القطعُ أيضًا كما وَنَبَّها[٢] عليهِ في التسهيلِ[٣] والجامعِ[٤]. قالَ ابنُ الصائغ[٥]: ويُجابُ بأنَّهُ إذا قُطِعَ، فبتقديرِ (هُوَ)، أوْ[٦] (أعني)، فلم يُرْدَفْ إلاَّ المحذوفُ، ولم يُرْدَفِ الأوَّلُ. قالَ: ويجوزُ أنْ يكونَ معنى قولِهِ: "أَتْبِع" أي: اجعلْهُ تابعًا. وقد استقرَّ في التابعِ جوازُ القطعِ كما سيأتي[٧].

قولُ الألفيَّةِ:

ومِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وذُو ارْتِجالٍ....[٨]

ليسَ في كلامِهِ تصريحٌ بانحصارِهِ في القسمينِ ولا بعدَمِ[٩] ذلكَ. وبالأوَّلِ صرَّحَ النَّاظمُ في التسهيلِ والكافيةِ[١٠]، وابنُ هشام في الجامعِ[١١]، وبالثَّاني صرَّحَ أبو حيان، فقالَ في شرحِ التسهيلِ: "تقسيمُ[١٢] العَلَمِ إلى قسمينِ منقولٍ ومرتجلٍ بالنظرِ إلى الأكثرِ، وإلاَّ فالذي علميَّتُهُ بالغلبَةِ لا منقولٌ ولا مرتجلٌ[١٣]".

قولُهُ: "وأُدَدْ"[١٤]. نازَعَهُ ابنُ هشام، فقالَ: "إنَّهُ ليسَ بمرتجلٍ، بل منقولٌ[١٥] من جمعِ: "أُدَّة" وهي فُعْلَةٌ من الودِّ كقُرْبَةٍ[١٦] وقُرَبٍ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الهمزةُ واوًا[١٧] لانضمامِها كما في أُجوهٍ[١٨] وأُقِّتَتْ[١٩]. ونازَعَهُ أيضًا في مُذْحِجٍ[٢٠] الذي مَثَّلَ بِهِ في الكافيةِ[٢١]، فقالَ: إنَّهُ منقولٌ من المُذْحِجِ[٢٢]، اسمًا للجبلِ الصَّغيرِ، نقلَهُ ابنُ سيده[٢٣].

قولُهُ: "وجُمْلَةٌ ... إلى آخرِهِ"[٢٤]. قيلَ: مقتضى[٢٥] كلامِهِ انحصارُ المركَّبِ في الأنواعِ

---

(١) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٢. شرح الشذور الذهب ١٣٨.
(٢) في ر، د: نبه. (٣) التسهيل ٣١.
(٤) الجامع الصغير ١٠. (٥) في ر: ابن الصباغ، وهو تحريف.
(٦) في د: و، وهو تحريف. (٧) كما سيأتي: ساقطة من ق.
(٨) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٤. (٩) في ق، ظ: ولا تقدم، وهو تحريف.
(١٠) التسهيل ٣١. شرح الكافية الشافية ١/٢٤٧.
(١١) الجامع ١٠. (١٢) في ر: يقسم. وفي ق: تقسم.
(١٣) ينظر الارتشاف ٢٢٠. الهمع ١/٢٤٨.
(١٤) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٤.
(١٥) في ر: من قول، بدلاً من: منقول، وهو تحريف.
(١٦) في ق: كقوله، وهو تحريف. (١٧) في د قبلها زيادة وهي: لعلة بدلت الواو همزة.
(١٨) في ت: أحيوة. وفي ق: أجود، وكلاهما تحريف. ينظر اللسان (وجه).
(١٩) ينظر اللسان (وقت). وحاشية الصبان ١/١٣١.
(٢٠) في ت: مرجح، وهو تحريف. (٢١) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٧.
(٢٢) في ر: المدح. وفي ت: المرحج، وكلاهما تحريف.
(٢٣) هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، وقيل اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، توفى سنة ٤٥٨هـ. معجم الأدباء ١٢/٢٣١، وينظر نقل ابن سيده في المحكم ٣/٤٦.
(٢٤) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٤. (٢٥) في ق: يقتضي.

الثلاثة، وأنَّ[1] ما عداها مفردٌ. وقد صرَّحَ بذلكَ في التسهيلِ، حيثُ قالَ: "وما عَرِيَ من إضافة وإسنادٍ ومزجٍ مفردٌ، وما لَمْ يَعْرَ[2] مركَّبٌ"[3]. وليسَ الأمرُ كما قالَ، لأنَّهُ[4] يردُ[5] عليه أشياءُ كثيرةٌ من المركَّبِ، نحوُ: ما تَركَّبَ من حرفينِ: كـ: أَنَّما[6]، أو حرف واسم: كـ: يا زيدُ، أو حرفٍ وفعلٍ: كـ: قَدْ قامَ[7]. قالَ ابن قاسم: "وعن هذا جوابانِ: أحدُهُما: أنَّهُ تعرَّضَ لذكرِ ما وردَ عن العربِ من المركَّبِ، وأمَّا تركيبُ الحرفينِ، فلم يردْ عن العربِ التسميةُ بِهِ. والثَّاني: أنَّ تركيبَ الحرفينِ، وما ذُكِرَ معَهُ مشبَّهٌ بتركيبِ الإسنادِ، فاكتفى بذكرِ تركيبِ الإسنادِ، لأنَّ هذا ملحقٌ به"[8].

قولُهُ: "ذا إنْ بِغَيْرِ[9] "ويه" تَمَّ أُعْرِبَا"[10]. فيهِ أمورٌ:

الأول[11]: قيلَ: لم يبيِّنْ كيفَ يُعْرَبُ. وإعرابُهُ إعرابُ[12] ما لا ينصرفُ. وأجيبَ: بأنَّهُ بيَّنَهُ[13] في بابِهِ.

الثاني: لا[14] يتحتَّمُ فيهِ الإعرابُ المذكورُ، بل يجوزُ فيهِ البناءُ كخمسةَ[15] عشَرَ، وإضافةُ[16] صدرِهِ إلى عجزِهِ[17].

الثالث: قيلَ: يُؤخَذُ بناءُ ما تَمَّ (بويه) من مفهومِ الشَّرطَ، وأمَّا الجملةُ فليسَ في كلامهِ تصريحٌ[18] ببنائِها، وإنْ أُخِذَ من "ذا" فمفهومُ (لقب، وهوَ غيرُ معتبرٍ. وأجابَ ابنُ الصائغ: بأنَّهُ مفهومُ)[19] صفةٍ لا لقبٍ، فإنَّ قولَهُ: "ذا"[20] في قوَّةِ[21] "هذا" المشارِ إليهِ للقريبِ، يُعْرَبُ لا غيرُ في حالة مشروطةٍ[22] بكذا. قالَ: على أنَّ العَلَمَ الجملةَ لا توصفُ بإعرابٍ ولا بناءٍ بل هوَ محكيٌّ.

قولُهُ[23]:

وَوَضَعُوا لبعضِ الأجناسِ عَلَمْ   كعَلَمِ الأشخاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّْ[24]

---

(١) إن: ساقطة من ت.
(٢) في ر، ق: يعد، وهو تحريف.
(٣) التسهيل ٣٠.
(٤) في ق: لا، بدلاً من: لأنه، وهو تحريف.
(٥) في ر: ترد، وهو وجه.
(٦) في ق: كأنا، وهو تحريف.
(٧) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/١٨٦، وشرح الألفية له ١/١٨١.
(٨) شرح الألفية ١/١٨١-١٨٢.
(٩) في ق: لغير، وهو تحريف.
(١٠) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٤.
(١١) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/١٨٠-١٨١.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ت: يبينه، وهو تصحيف.
(١٤) في د: لم.
(١٥) في ر: لخمسة، وهو تحريف.
(١٦) في د: وإضافة بإضافة، بزيادة: بإضافة.
(١٧) ينظر الهمع ١/٢٤٥.
(١٨) في ر: تصريحه، بزيادة الضمير: الهاء، ولا مسوغ له.
(١٩) من (لقب وهو...) إلى (... مفهوم) ساقطة من ق.
(٢٠) في ر: وذا، الواو: زائدة.
(٢١) في د: قوله، وهو تحريف.
(٢٢) في د: شروطه، وهو تحريف.
(٢٣) في ر: قول، وهو تحريف. وفي ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٤) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٢٦.

أي: معنًى. يوافِقُهُ ما ذكَرَهُ في شرحِ التسهيلِ: أنَّ أُسامةَ ونحوَهُ نكرةٌ معنًى، معرفةٌ[(١)] لفظًا، وأنَّهُ في الشَّياعِ كأسدٍ[(٢)]. وقالَ ابنُ قاسم[(٣)]: "تفرقَةُ الواضعِ[(٤)] بينَ أُسامةَ وأسدٍ في الأحكامِ اللفظيةِ تؤذنُ بفرقٍ من جهةِ المعنى. وممَّا قيلَ في ذلكَ: إنَّ أَسدًا[(٥)] (**٢٩/ب**) وُضِعَ ليدلَّ على شخصٍ معيَّنٍ[(٦)]، وذلكَ الشَّخصُ لا يمتنعُ[(٧)] أنْ يوجدَ[(٨)] منهُ أمثالٌ، فَوُضِعَ على الشَّياعِ في جملتِها، وَوُضِعَ أُسامةُ لا بالنظرِ إلى شخصٍ، بل على معنًى[(٩)] الأسديةِ المعقولةِ التي لا يمكنُ أنْ توجدَ[(١٠)] خارجَ الذهنِ، بل هي موجودةٌ في النَّفسِ، ولا يمكنُ أنْ[(١١)] يوجدَ منها اثنانِ أصلاً في الذهنِ، ثُمَّ صارَ أسامةُ يقعُ على الأشخاصِ[(١٢)] لوجودِ ما هو[(١٣)] ذلكَ المعنَى المفردُ الكلِّيُّ على الأشخاصِ[(١٤)]. والتَّحقيقِ في ذلكَ أنْ نقولَ[(١٥)]: اسمُ الجنسِ: هو الموضوعُ للحقيقةِ (الذهنيةِ من حيثُ هيَ هيَ[(١٦)]، فأسدٌ موضوعٌ للحقيقةِ)[(١٧)] (من غيرِ اعتبارِ قيدٍ معَها[(١٨)] أصلاً، وعلمُ الجنسِ كأسامَةَ[(١٩)] موضوعٌ للحقيقةِ)[(٢٠)] باعتبارِ حضورِهَا الذهنيِّ الذي هو نوعُ الشَّخصِ[(٢١)] لها معَ قطعِ النَّظرِ عن أفرادِهَا، ونظيرُهُ المعرَّفُ باللَّامِ التي للحقيقةِ والماهيةِ. وبيانُ ذلكَ: أنَّ الحقيقةَ الحاضرةَ[(٢٢)] في الذِّهنِ وإنْ كانتْ عامَّةً بالنسبةِ إلى أفرادِهَا، فهيَ باعتبارِ حضورِهَا[(٢٣)] فيهِ أخصُّ من مطلقِ[(٢٤)] الحقيقةِ، فإذا استحضَرَ الواضعُ صورةَ الأسدِ ليضعَ لها، فتلكَ الصورةُ الكائنةُ في ذهنه جزئيةٌ[(٢٥)] بالنسبةِ إلى مطلقِ صورةِ الأسدِ، فإنَّ هذهِ الصورةَ واقعةٌ لهذا الشخصِ في زمانٍ، ومثلُها يقعُ في زمانٍ آخرَ، أو[(٢٦)] في ذهنٍ آخرَ. والجميعُ[(٢٧)] مشتركٌ في مطلقِ صورةِ الأسدِ، فإنْ[(٢٨)]

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في ق: كأسيد: وهو تحريف. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٠.
(٣) في د: والمعتمد الفرق لأن، بدلاً من: وقال ابن قاسم.
(٤) في ر: الوضع، وهو تحريف.
(٥) في د: أسد، وهو خطأ نحوي.
(٦) في ق: متعين.
(٧) في ر: لا يمنع.
(٨) في ق: يؤخذ، وهو تحريف.
(٩) في د: بمعنى، الباء زائدة.
(١٠) في د: يوجد، وهو تصحيف.
(١١) يمكن أن: ساقطة من ر.
(١٢) في د: الشخص، وهو تحريف.
(١٣) ما هو: ساقطة من ر، ت.
(١٤) شرح التسهيل لابن قاسم ١/١٨٣. وينظر الهمع ١/٢٣٣. المطالع السعيدة ١/٢٢١.
(١٥) في ر، ت: يقول. وفي ق: تقول، وكلاهما تصحيف.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) من (الذهنية من ...) إلى (... للحقيقة) ساقطة من ق.
(١٨) في ت: فيها.
(١٩) في ر، ت، ق: كأسد، وهو تحريف.
(٢٠) من (من غير...) إلى (... للحقيقة) ساقطة من ظ.
(٢١) في ظ: تشخيص، وهو تحريف.
(٢٢) في د: الحاضر.
(٢٣) في د: أفرادها، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: تكلف، بدلاً من: مطلق، وهو تحريف.
(٢٥) في ت: جزء منه، وهو تحريف.
(٢٦) في ت: و، بدلاً من: أو، وهو وجه.
(٢٧) في ق: والجمع، وهو تحريف.
(٢٨) في ر، ق: وإن، والفاء أنسب للسياق.

وُضِعَ لها من حيثُ خصوصُهَا(١)، فهوَ عَلَمُ الجنسِ(٢)، أو من حيثُ(٣) عمومُهَا، فهوَ اسمٌ للجنسِ(٤). وفي كلامِ سيبويهِ إيماءٌ إلى هذا الفرقِ(٥). انتهى(٦). و(٧) قالَ ابنُ الصائغ: ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ في شرحِ التسهيلِ أنَّهُ واسمُ الجنسِ سواءٌ في المعنى، وهوَ و(٨) علمُ الشخصِ سواءٌ في اللَّفظِ(٩). وكذا شيخُهُ ابنُ يعيش(١٠) وجماعةٌ. فهوَ في التَّعريفِ نظيرُ المعرَّفِ باللَّامِ الجنسيةِ. والذي تلقيتُهُ عن شيخِنا العلاَّمةِ علاء الدين القونوي(١١): أنَّ بَينَ علمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ فرقًا، وأنَّ(١٢) موضوعَ عَلَمِ الجنسِ: الماهيةُ (والحقيقةُ الذهنيةُ، باعتبارِ تَشَخُّصِهَا(١٣) (في الذهنِ، (وموضوعُ اسمِ الجنسِ: الماهيةُ(١٤) مطلقًا، والماهيةُ المطلقةُ باعتبارِ تَشَخُّصِهَا)(١٥) الذهنيِّ أخصُّ من الماهيةِ المطلقةِ لا باعتبارِ ذلكَ. وأمَّا عَلَمُ الشخصِ: فموضوعٌ للماهيةِ المشخَّصةِ في الذهنِ)(١٦) وفي الخارجِ(١٧)، فالتَّشَخُّصُ(١٨) الذهنيُّ يجمعُ بينَ(١٩) العَلَمَيْنِ (ويُخْرِجُ اسمَ الجنسِ المنكَّرِ، والتَّشَخُّصُ(٢٠) الخارجيُّ يُفَرِّقُ(٢١) بينَ العلمينِ)(٢٢). ونظيرُ عَلَمِ الجنسِ: المعرَّفُ بلامِ الحقيقةِ، ونظيرُ عَلَمِ الشخصِ: المعرَّفُ بلامِ العهدِ". وقالَ ابنُ فلاح: "الفرقُ بينَ أسامَةَ وأسدٍ: أنَّ أسدًا(٢٣) موضوعٌ لكلِّ فردٍ من أفرادِ النَّوعِ على سبيلِ البدلِ، فالتَّعدُّدُ(٢٤) فيهِ (من أصلِ الوضعِ، وأُسامةُ موضوعٌ للحقيقةِ المتَّحدَةِ في الذِّهنِ، وأُطلقَ على الواحدِ الخارجِ لوجودِ الحقيقةِ، ويلزمُ من ذلكَ، التَّعدُّدُ في الخارجِ، فالتَّعدُّدُ فيه(٢٥)) ضمنًا لا قصدًا".

---

(١) في ر: حضورها، وهو تحريف. (٢) في د: جنس، وهو وجه.
(٣) في د: جهة، وهو وجه. (٤) في د: جنس، وهو وجه.
(٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/١٨٣-١٨٤. المطالع السعيدة ١/٢٢١-٢٢٢.
(٦) انتهى: ساقطة من د. (٧) الواو: ساقطة من ر.
(٨) الواو: ساقطة من ر. (٩) في د: في اللفظ سواء، وهو وجه.
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥.
(١١) هو علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي علاء الدين المتوفى سنة ٧٢٩هـ. البداية والنهاية ١٤/١٤٧. بغية الوعاة ٢/١٤٩-١٥٠. معجم المؤلفين ٧/٣٧.
(١٢) في ق: وابن، وهو تحريف. (١٣) في ر، س: شخصها.
(١٤) من (والحقيقة الذهنية ...) إلى (... الماهية) ساقطة من ق.
(١٥) من (في الذهن ...) إلى (... تشخصها) ساقطة من ظ.
(١٦) من (موضوع...) إلى (... في الذهن) ساقطة من س.
(١٧) في ق: وبالخارج، وما أثبته أنسب للعبارة.
(١٨) في ر، س: فالشخص. (١٩) في د: مجمع يكن، بدلاً من: يجمع بين، وهو تحريف.
(٢٠) في ر، س: والشخص. (٢١) في د: ففرق، وهو تحريف.
(٢٢) من (ويخرج اسم ...) إلى (... العلمين) ساقطة من ق.
(٢٣) في ر، ق: أسد، وهو خطأ نحوي. (٢٤) في ر: والتعدد، وهو وجه.
(٢٥) من (من أصل...) إلى (... فيه) ساقطة من ظ.

بابُ اسمِ الإشارةِ

أَخَّرَهُ في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ عن بابِ الموصولِ(١). والصَّوابُ ما هنا، لأنَّهُ مقدَّمٌ عليهِ في الرُّتبةِ(٢).

قولُ الكافيةِ: "أسماءُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لمشارٍ إليه(٣)". فيهِ أمرانِ(٤):

الأول: قالَ ابنُ قاسم في شرحِ التسهيلِ: "اسمُ الإشارةِ محصورٌ بالعدِّ، فهوَ مستغنٍ(٥) عن الحدِّ(٦)". فَتَرْكُ(٧) الألفيةِ والشذورِ حدَّهُ(٨) أجودُ.

الثاني: قالَ النيلي: "هذا التَّعريفُ إنَّما يصحُّ عندَ مَنْ يَعْرِفُ الإشارةَ (ويَعْرِفُ المشارَ إليهِ لغةً(٩)، ويجهلُ(١٠) الأسماءَ التي هيَ الألفاظُ الموضوعةُ للإشارةِ)(١١) في اصطلاحِ هذا الفنِّ". وقالَ في المتوسطِ: "عَرَّفَ أسماءَ(١٢) الإشارةِ الاصطلاحية بالمشارِ إليهِ اللُّغويِّ(٣٠/أ) المعلومِ(١٣)، فلا يلزمُ تعريفُ الشَّيءِ تعريفًا دوريًّا، أو بِمَا هوَ أخفَى، أو بِمَا هوَ مثلُهُ(١٤)".

قولُهُ(١٥): "وهيَ خمسةٌ: ذَا: للمذكَّرِ، وللمؤنَّث: تَا(١٦)، وتِي، وتِهْ، وذِهْ(١٧)". ليسَ كما ذَكَرَ من الحصرِ، بَلْ هيَ إحدى عشرةَ، الخمسةُ المذكورةُ، وذِي، وذِهِ، وتِهِ(١٨) بكسرِ(١٩) الهاءِ، وذِهِي، وتِهِي بالإشباعِ، وذاتُ مبنيَّةٌ على الضَّمِّ. ذَكَرَ الجميعَ في التسهيلِ والكافيةِ الكبرى(٢٠)، والجامعِ(٢١). واقتصرَ في الألفيةِ على: ذِي، وذِهْ، وتِي، وتَا(٢٢). وفي الشذور على: ذِي، وتِي(٢٣).

---

(١) شرح الكافية ١/٢٥٢، ٣١٤. التسهيل ٣٣، ٣٩.
(٢) ينظر الهمع ١/١٩٠.
(٣) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٢٩.
(٤) في ر: أمور، وهو تحريف.
(٥) في ر: مستغني، وهو خطأ نحوي.
(٦) شرح التسهيل ١/٢٥٨. وينظر الهمع ١/٢٥٨.
(٧) في د: ويرد، بدلاً من: فترك، وهو تحريف.
(٨) في ق: وحده. وفي د: له، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من ق.
(١٠) في ر: ويحمل، وهو تحريف.
(١١) من (ويعرف المشار...) إلى (... للإشارة) ساقطة من ت.
(١٢) في ق: اسم، وهو تحريف. وساقطة من ت.
(١٣) في ت: المعلوف، وهو تحريف.
(١٤) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٠٢.
(١٥) في ظ: قولها.
(١٦) في ق: وذا للمؤنث وتا، بدلاً من: وللمؤنث تا، وهو تحريف للعبارة ومخالف لما وضعته العرب.
(١٧) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٢٩.
(١٨) في ر: ويه، وهو تصحيف. وساقطة من د.
(١٩) في ق: تكسر، وهو تصحيف.
(٢٠) التسهيل ٣٩. شرح الكافية الشافية ١/٣١٤. وينظر الهمع ١/٢٥٧.
(٢١) الجامع الصغير ١١.
(٢٢) وتا: ساقطة من ت. ينظر الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣٠.
(٢٣) شرح شذور الذهب ١٣٩.

قولُ الألفيَّةِ: "بِذي وذِهْ تِي تَا على الأُنْثَى اقْتَصِرْ"[١]. أحسنُ منهُ قولُ الكافيةِ الكبرى: "ذِي ذاتُ تِي تَا ذِهْ على الأُنْثَى اقْتَصِرْ"[٢]. لأنَّهُ زادَ فيهِ ذِكْرَ "ذاتُ" فكانتِ المختصرةُ منها أحقَّ بالإيجازِ والجمعِ.

قولُهُم: "تِي"[٣]. قالَ ابنُ هشام في حواشيهِ: إنْ قِيلَ: ذَكَرَ ابنُ يسعون[٤] أنَّهُ لا تستعملُ[٥] "تي" إلاَّ بهاءٍ، أو بالكافِ[٦]. قلتُ: ذاكَ[٧] الذي يستعملُ[٨] مشارًا[٩] بِهِ، وأمَّا هذهِ فإنَّها عَلَمٌ على تلكَ.

قولُ الألفيَّةِ[١٠]: "وَذَانِ تَانِ للمثنَّى المرتَفِع"[١١]. هوَ اختيارُهُ، أنَّ صِيَغَ[١٢] التثنيةِ في أسماءِ الإشارةِ والموصولاتِ معربَةٌ"[١٣]. ومذهبُ المحقِّقينَ كالفارسي: أنَّ ذَانِ[١٤]، وتَانِ، وَذَيْنِ، وتَيْنِ ليستْ تثنيةً حقيقةً[١٥]، بل هيَ ألفاظٌ وُضِعَتْ[١٦] للمثنَّى[١٧]. واستدلَّ الفارسي على ذلكَ في التَّذكرَةِ: بأنَّ التثنيةَ تستلزِمُ[١٨] تقديرَ[١٩] التَّنكيرِ، ألاَ تَرَى أنَّ العَلَمَ[٢٠] إذا ثُنِّيَ، قُدِّرَ تنكيرُهُ، واسمُ الإشارةِ لازمٌ للتَّعريفِ لا يقبلُ التَّنكيرَ.

قولُهُم والعبارةُ للكافيةِ: "ولِجَمْعِهِمَا[٢١] أُولاَءِ"[٢٢]. قالَ ابنُ الناظم: "وأكثرُ ما تستعمَلُ[٢٣] في مَنْ يَعْقِلُ[٢٤]".

---

(١) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣١٤.
(٣) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٢٩. الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣٠. شرح شذور الذهب ١٣٩.
(٤) في ر: شيعون، وهو تحريف. وابن يسعون: هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون، أديب نحوي لغوي أندلـــسي، توفي في حدود سنة ٥٤٠هـــ. بغية الملتمس ٤٨٢. بغية الوعاة ٢/٣٦٣. معجم المؤلفين ١٣/ ٣٤٢.
(٥) في ق، د: لا يستعمل.
(٦) في د: بكاف، وهو وجه. ينظر الهمع ١/٢٦٣.
(٧) في ر: ذلك، وهو وجه.
(٨) في ق: تستعمل، وهو تصحيف.
(٩) في ر: مشار، وهو خطأ نحوي.
(١٠) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١١) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣١.
(١٢) في ر، ق: صنيع، وهو تصحيف.
(١٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٥٦، ٣١٥. وينظر الهمع ١/١٤٠.
(١٤) في ت: ذات، وهو تحريف.
(١٥) في ر: د: حقيقة، وهو وجه.
(١٦) في د: وصفت، وهو تصحيف.
(١٧) ينظر الهمع ١/١٤٠.
(١٨) في ق: تلزم.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) أن العلم: ساقطة من ت.
(٢١) في ر: ولجمعها. وفي ت: ولجمعها.
(٢٢) في ت، ق، د: أولي، وهو تحريف. ينظر الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٢٩.
(٢٣) في د، ظ: ما يستعمل، وما أثبته موافق لسياق العبارة.
(٢٤) شرح الألفية لابن الناظم ٣٠.

قولُهم والعبارةُ لها: "ممدودًا ومقصورًا[١]". زادَ في الألفيةِ: "والمدُّ أولَى[٢]". وفي الشذورِ: "وهيَ الفُصحَى"[٣]. قالَ ابنُ يعيش في شرحِ المفصَّلِ: "المقصورُ والممدودُ: ضربانِ من ضروبِ الأسماءِ المتمكِّنَةِ، إذِ الأفعالُ والحروفُ لا يُقالُ فيها ممدودٌ ولاَ مقصورٌ، وكذلكَ الأسماءُ غيرُ[٤] المتمكِّنَةِ، نحوُ "مَا" و"ذا"[٥] لا يُقالُ فيهما[٦] مقصورٌ[٧] لعدمِ التَّمكُّنِ وشبهِ الحرفِ. فأمَّا[٨] قولُهم في هؤلا، وهؤلاءِ ممدودٌ ومقصورٌ(فَتَسَمُّحٌ في العبارةِ، كأنَّهُ لَمَّا تقابَلَ فيهما قالوا: مقصورٌ وممدودٌ[٩]) معَ ما في أسماءِ الإشارةِ من شَبَهِ الظاهرِ من جهةِ وصفِها[١٠]، والوصفُ بها[١١] وتصغيرُها[١٢]". انتهى.

قولُ الكافيةِ: "و[١٣] يُقالُ: ذَا للقريبِ، وذاكَ[١٤] للمتوسطِ، وذلكَ للبعيدِ[١٥]". هو مذهبُ الجمهورِ من انقسامِ المشارِ إليهِ إلى ثلاثِ مراتب[١٦]. واختارَ ابنُ مالك القولَ[١٧] الثاني، وهوَ انحصارُهُ في مرتبتينِ: قُرْبَى وبُعْدَى[١٨]، وبهِ جزمَ في الألفيةِ والكافيةِ[١٩]، وقالَ في شرحِ التسهيلِ: "إنَّهُ الصَّحيحُ الظاهرُ من كلامِ المتقدِّمينَ[٢٠]". ونسبَهُ الصَّفارُ[٢١] إلى سيبويهِ[٢٢]. ومشَى عليهِ في الشذورِ والجامعِ[٢٣] والقطرِ[٢٤]. ونقلَ الفرَّاءُ أنَّ "ذلكَ" لغةُ الحجازِ، و"ذاكَ" لغةُ تميمٍ[٢٥]، واعتمدَ على هذا النقلِ في الكافيةِ فقالَ:

---

(١) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٢٩. الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣١. شرح شذور الذهب ١٣٩.
(٢) الألفية ١٤. شرح ابن عقيل ١/١٣١.
(٣) في ت:الفــصحا، وهومخالف لقواعد الرسم المعروفة. في د: وهوالفضح، وهو تحريف.ينظر شذور الذهب ١٣٩.
(٤) في ق: الغير، وهو خطأ لغوي.
(٥) في د: وماذا، وهو تحريف.
(٦) في ق: فيها.
(٧) في ظ: مقصوران، وهو وجه.
(٨) ما: ساقطة من ق.
(٩) من (فتسمح في...) إلى (... ممدود) ساقطة من ق.
(١٠) في ر، ت: وضعها، وهو تصحيف.
(١١) في ت: لها، وهو تحريف.
(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٦.
(١٣) الواو ساقطة من د.
(١٤) في ق، د: وذلك، وهو تحريف.
(١٥) الكافية ١٢، وفيها: ... وذلك للبعيد وذاك للمتوسط. ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩.
(١٦) ينظر الهمع ١/٢٦١.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) التسهيل ٣٩. شرح التسهيل ١/٢٧٢ والهمع ١/٢٦٠.
(١٩) الألفية ١٤-١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣١-١٣٢. شرح الكافية الشافية ١/٣١٨.
(٢٠) شرح التسهيل ١/٢٧٢.. الهمع ١/٢٦٠.
(٢١) هــو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، من نحاة الأندلس، شرح كــتاب سيبويه، توفي بعد سنة٦٣٠هــ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٨٨.بغية الوعاة ٢/٢٥٦. الأعلام ٦/ ١٢-١٣.
(٢٢) ينظر الهمع ١/٢٦٠.
(٢٣) في ر: في الجامع والشذور، وهو وجه.
(٢٤) شرح شذور الذهب ١٣٩. الجامع الصغير ١٢. شرح قطر الندى ٩٨.
(٢٥) ينظر التسهيل ٣٩. شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢-٢٧٣. الهمع ١/٢٦١-٢٦٢.

والَّلامُ قَبْلُ للحجازِيِّينَ زِدْ[١] وتَركُ[٢] ذاكَ عن تميمٍ اعْتُمِدْ[٣]

ووافقَ الجمهورَ في سبكِ المنظومِ، بل ذَكَرَ فيهِ ما يُؤخَذُ[٤] منهُ[٥] أنَّ المراتبَ أربعٌ[٦]، فإنَّهُ قالَ: و[٧] لمؤنَّثِهِ: تِي، وتَا، وذِهْ، ثُمَّ تِيكَ، ثُمَّ تِلْكَ، ثُمَّ تالِك[٨]. فعطفَ تالِك بِثُمَّ[٩] على تِلْكَ التي هيَ الثالثةُ. ولم أرَ ذلكَ لغيرِهِ[١٠].

قولُهُم: "إنَّ[١١] **الكافَ تلحقُ اسمَ الإشارةِ**[١٢]". و[١٣] هوَ خاصٌّ من ألفاظِ المؤنَّثِ بـــ"تِي" و"تَا" و"ذِي"[١٤]. وقد نصَّ عليهِ في الجامعِ[١٥]، إلاَّ أنَّهُ[١٦] أسقَطَ "ذِي" تبعًا لثعلبٍ[١٧]، فإنَّهُ منعَ من إلحاقِ الكافِ بها أيضًا.

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ: "**بالكافِ[١٨] حرفًا**[١٩]". زادَ في الكافيةِ الكبرى: "مِثْلَهُ إذَا اسْمًا يُلفَى[٢٠][٢١]"، وفي التسهيلِ: "تُبَيِّنُ[٢٢] أحوالَ المخاطَبِ بِمَا[٢٣] يُبَيِّنُها[٢٤] إذا كانَ اسْمًا[٢٥]". وقد أوضحَ ذلكَ ابنُ الحاجبِ بالتَّصريفِ[٢٦].

---

(١) في ت: فرد، وهو تحريف.

(٢) في د: قوله وترك، بزيادة: قوله.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣١٦/١.

(٤) في د: ما تؤخذ، وهو تحريف.

(٥) ساقطة من ق.

(٦) في الأصل، ت، ق، د، ظ: أربعة.

(٧) و: ساقطة من ق.

(٨) سبك المنظوم ورقة ١٠. وفيه: ولمؤنثه تي وتا وذِهْ وذِهِ وذهي ثم تيك ثم تلك وتالك.

(٩) في ر: ثم، بإسقاط الباء، وهو تحريف.

(١٠) في ق: لغيرهـــم، وهو تحريف. لم يعطف "تالك" بثم، بل عطفها بالواو كما في النسخة التي بين أيدينا من سبك المنظوم، ويبدو أن السيوطي اعتمد على نسخة غيرها.

(١١) ساقطة من ر.

(١٢) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢٩/٢. الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٣٢/١. شرح شذور الذهب ١٣٩.

(١٣) الواو: ساقطة من ق.

(١٤) في د: ذا.

(١٥) الجامع الصغير ١١.

(١٦) في د: لأنه، وهو تحريف، وما أثبته موافق لسياق الكلام.

(١٧) ساقطة من د.

(١٨) في ت: وبالكاف، بزيادة الواو.

(١٩) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٣٢/١. شرح شذور الذهب ١٣٩.

(٢٠) في الأصل د، س: تلفى، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٢١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣١٦/١.

(٢٢) في د: أن، وهو تحريف. وفي ظ: يبين.

(٢٣) في د: كما، وهو تحريف.

(٢٤) في ت: بينتها، وهو تحريف.

(٢٥) التسهيل ٤٠.

(٢٦) عـــبارة ابـــن الحاجب في الكافية١٢. شرحها للرضي ٢٩/٢.. ويتصل بها حرف الخطاب، وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرون، وهي ذاك إلى ذانك، وذانك إلى ذانكن وكذلك البواقي.

قولُ الألفيَّةِ: "واللَّامُ – إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ[١]". تمتنعُ[٢] الَّلامُ أيضًا في المثنَّى، وفي الجمعِ في لغةِ مَنْ مَدَّهُ. وقد استثناهُمَا في الشذورِ والكافيةِ[٣]. وزادَ في الكافية: أنَّ البُعْدَ[٤] في المثنَّى يعرفُ بالتَّشديدِ[٥]، وفي الجمعِ بأُولالِكَ[٦]. فقالَ: "وذانِّكَ[٧] وتانِّكَ[٨] مُشَدَّدَيْنِ وأُولا لِكَ[٩] مِثْلُ: ذلكَ"[١٠]. وقد قدحَ[١١] ابنُ مالك في(٣٠/ب) كونِ التَّشديدِ يدلُّ على البُعْدِ بوجودهِ[١٢]، حيثُ لا كاف. ثُمَّ ظاهرُ كلامِ ابنِ الحاجبِ أنَّ "أُولئكَ" للمتوسطِ، وهو أحدُ القولينِ، وبهِ جزمَ ابنُ مالك في سبكِ المنظومِ[١٣]، وقِيلَ: إنَّهُ للبعيدِ كأُولالِكَ[١٤]، وإنَّ للمتوسطِ أُولاكَ[١٥]". ويردُ عليهِ: أنَّ البصريينَ لا يُشدِّدونَ ذينكَ وتينكَ، فلا يُعْلَمُ من كلامهِ ما للبُعْدِ[١٦] فيهما. وقد نَصُّوا على أنَّهُ يُعْلَمُ بزيادةِ[١٧] "ياء[١٨] " بدلاً من التَّشديدِ، فيُقالُ: ذينيكَ وتينيكَ[١٩]. ويكونُ[٢٠] في حالِ[٢١] الألفِ أيضًا، إلاَّ أنَّهُ مَعَها جائزٌ، ومعَ الياءِ لازمٌ[٢٢].

قولُهُم والعبارةُ للكافية: "ولَحِقَها حرفُ التَّنبيه"[٢٣]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: في حرفِ التَّنبيهِ إيهامٌ، فقولُ الشذورِ: "هَا[٢٤] للتَّنبيهِ[٢٥] " أصرحُ.

الثاني[٢٦]: نَبَّهَ في التسهيلِ والكافيةِ الكبرى والجامعِ، على أنَّ لحوقَهَا للمجرَّدِ كثيرٌ، والمقرونِ بالكافِ قليلٌ[٢٧].

الثالث: استثنى ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ المثنَّى والجمعَ المقرونَ بالكافِ، فقالَ: "إنَّ "هَا" التَّنبيهِ[٢٨] لا تصحبُهُ، فلا يقالُ: (هذانِكَ) ولا هؤلائكَ. قالَ: "لأنَّ واحدَهُ ذاكَ أو ذلكَ،

(١) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٣٢/١.
(٢) في ق، د: تمنع.
(٣) شرح شذور الذهب ١٣٩. ينظر الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢٩/٢.
(٤) في د: البعيد، وهو وجه.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) في ت: بأولاك. وفي د: بألا ولك، كلاهما تحريف.
(٧) في د: وذلك، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ر، ق: وأولئك، وهو تحريف.
(١٠) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢٩/٢.
(١١) في ق، د: صرح.
(١٢) في ت: لوجوه، وهو تحريف.
(١٣) سبك المنظوم ورقة ١٠.
(١٤) في ت: كأولك، وهو تحريف.
(١٥) في ق: المتوسط أولاء.
(١٦) في ق: د: ما البعيد، وما أثبته أوفق.
(١٧) في ر، ت: من زيادة، وهو وجه.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) في ت، ق: ذينك وتينك. ينظر الهمع ٢٦٠/١.
(٢٠) في ت، د: وتكون.
(٢١) في د: حالة، وهو وجه.
(٢٢) ينظر الهمع ٢٦١/١.
(٢٣) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢٩/٢. الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٣٦/١. شرح شذور الذهب ١٣٩.
(٢٤) ساقطة من ت.
(٢٥) شرح شذور الذهب ١٣٩.
(٢٦) في د: الثالث، وهو تحريف.
(٢٧) التسهيل ٤٠. شرح الكافية الشافية ٣١٦/١. الجامع الصغير ١١، وينظر الهمع ٢٦٢/١.
(٢٨) في ق: للتنبيه، وهو تحريف.

فَحُمِلَ[1] على ذلكَ مثنَّاهُ وجمعُهُ، لأنَّهُمَا فرعاهُ[2]، وحُمِلَ[3] عليهما مثنًّى (ذلكَ) وجمعُهُ لتساويهما لفظًا ومعنًى[4]. قالَ[5] أبو حيان: "وهذا بناءً على ما اختارَهُ من أنَّهُ[6] ليسَ للمشارِ إليهِ إلاَّ مرتبتانِ[7]، وقد وردَ السَّماعُ بخلافِ ما قالَ في[8] قولِهِ:

مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[9].

وهو تصغيرُ (هَؤُلائِكُنَّ)[10]".

قولُ الألفيَّةِ: "وبِهُنَا.... إلى آخرِهِ"[11]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: أنَّهُ ظاهرٌ في اختصاصِ هذهِ الألفاظِ بالمكانِ، وبِهِ صرَّحَ في الكافيةِ الكبرى فقالَ: "وبالمكانِ اخْصُصْ هُنَا... إلى آخرِهِ"[12]. وذَكَرَ في نكتِهِ على الحاجبيةِ والتسهيلِ أنَّ هُنَاكَ، وهُنَالِكَ وهَنَّا[13] بالتَّشديدِ قد يُشارُ بِها للزَّمانِ كقولِهِ تعالى: ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾[14]. وقولُ الشَّاعرِ:

وإذا الأمورُ تعاظَمَتْ وتشابَهَتْ[15] فهناكَ يَعْتَرِفُونَ أينَ المَفْزَعُ[16]

وقولُهُ:

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ[17]

وقالَ ابنُ هشام في الجامعِ: وقد يُستعارُ هنالكَ وهُنَا للزَّمانِ[18].

الثاني: نصَّ على دخولِ "ها" في هُنَا دونَ ما بعدَهَا، وهوَ كذلكَ في "ثَمَّ"، وليسَ كذلكَ في "هَنَّا" المشدَّدَةِ، فإنَّها تلحقُهَا، صرَّحَ بِهِ في[19] [.....][20].

---

(١) في د: يحمل، وهو وجه.

(٢) في د: فرعان، وهو وجه.

(٣) في د: يحمل، وهو وجه.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٧٤-٢٧٥. وينظر الهمع ١/٢٦٣.

(٥) في ر، ت، ق: قاله، وهو تحريف.

(٦) في ق: أن، وهو وجه.

(٧) في ر: مثبتان، وهو تحريف.

(٨) ساقطة من ق.

(٩) عجز بين من قصيدة للعرجي (ديوانه ١٨٣) وتمامه: يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لَنَا
والبيت في ديوان المجنون ١٦٨، برواية (هؤلياءِ) بدلاً من: هؤليائكن. وينظر الإنصاف ١/١٢٧، ومنهج السالك ٣٧١، والهمع ١/٢٦١، ٢٦٣.

(١٠) الهمع ١/ ٢٦٣.

(١١) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٦.

(١٢) شرح الكافية الشافية ١/٣١٨.

(١٣) في د: وهينا، وهو تحريف. وساقطة من ت.

(١٤) يونس: ٣٠. وينظر نكت ابن مالك على الحاجبية ورقة ٣٥. التسهيل ٤١.

(١٥) في ق: تشابهت وتعاظمت، وهو خلاف سائر النسخ والديوان.

(١٦) للأفوه الأودي (الطرائف الأدبية ١٩). وينظر الهمع ١/٢٧٠. الدرر اللوامع ١/٥٢.

(١٧) صدر بيت لشبيب بن جعيل، وعجزه: وبدا الذي كانت نوار أجنَّتِ
مغني اللبيب ٧٧١. الهمع ١/٢٧٠. الأشموني ١/١٤٥. خزانة الأدب ٢/١٥٦، ٤٨٠. وقد رواه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١١٥: حنَّت نوارُ وأي حين حنَّتِ. على هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ.

(١٨) الجامع الصغير ١٢.

(١٩) ساقطة من د.

(٢٠) بياض في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ.

الثالث: نصَّ أيضًا على دخولِ الكافِ في (هُنَا) دونَ ما بعدَها وهو صحيحٌ في "ثَمَّ"، غيرُ صحيحٍ في "هَنَّا"[(١)] "وهِنَّا" فإنَّها[(٢)] تلحقهما كما صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[(٣)].

الرابع: قولُهُ: "وبِهِ الكافَ صِلاَ"[(٤)]. ظاهرُهُ[(٥)] مساواتُهُ لذا[(٦)] في تصرُّفِ كافِهِ[(٧)]، وليسَ كذلكَ كما صرَّحَ بِهِ أبو حيان وغيرُهُ[(٨)]، بل يلزمُ حالةً واحدةً. وفي الجامعِ لابنِ هشامٍ: والتُزِمَ في كافِهِنَّ الفتحُ والإفرادُ[(٩)].

---

(١) ساقطة من ر، د.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) التسهيل ٤١.

(٤) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٦.

(٥) مكررة في ت.

(٦) في ق: كذا.

(٧) في د: كافية، وهو تحريف.

(٨) ينظر الارتشاف ٢٢٧. الهمع ١/٢٦٨.

(٩) الجامع الصغير ١٢ وفيه: كافتهن.

بابُ[1] الموْصُول[2]

قولُ الكافيةِ: "المَوْصُولُ[3]: مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إلاَّ بصلةٍ وعائِدٍ"[4]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسمٍ في شرحِ الألفيةِ: "الموصولُ: محصورٌ بالعدِّ، فهوَ مستغنٍ عَنِ الحَدِّ[5]". وَلِذَا تركَهُ في الألفيةِ والكافيةِ الكبرى[6]، لكنْ حدَّهُ[7] في التسهيلِ[8]، وتركَهُ ابنُ هشام في الجامعِ والقطرِ[9]، وحدَّهُ في الشذورِ[10].

الثاني: قالَ النِّيلي: "هذا التعريفُ إنَّما يصلحُ لِمَنْ يعرِّفُ الموصولَ والصِّلَةَ لغةً ولا[11] يَعْلَمُ ما يُطْلَقُ ذلكَ عليهِ في اصطلاحِ النَّحوِ".

الثالث: قالَ النيلي: "هذا الحدُّ يبطلُ بـ" مَنِ " الموصوفَةِ، فإنَّها لا تَتِمُّ جزءًا إلاَّ بصفةٍ، ولا بُدَّ في[12] صفتِها إذا كانتْ جملةً من عائد".

الرابع: قالَ النيلي: "ويبطلُ[13] أيضًا بالحروفِ الموصولةِ، لأنَّها لا تَتِمُّ[14] جزءًا إلاَّ بصلةٍ وعائد[15] في صلتِها، لفقدانِ الاسمية. قالَ[16]: فإنْ قلتَ: كلامُهُ (٣١/أ) في الأسماءِ لا في الحروفِ. قلتُ[17]: كلامُهُ في مطلقِ الموصولِ"[18].

الخامس: قالَ النِّيلي: "يردُ عليه، أيضًا المصادرُ العاملةُ، وأفعلُ التفضيلِ، فإنَّها موصولاتٌ وهيَ أسماءٌ ولا عائدٌ من[19] صلاتِها[20] عليها، وتُسَمَّى موصولاتٍ بالاتفاقِ"[21]. قلتُ: ولا يردُ شيءٌ من ذلكَ على قولِ الشذورِ: "ما افتقرَ إلى الوصلِ بجملةٍ خبريَّةٍ، أو وصفٍ صريحٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ تامَّينِ وإلى عائدٍ"[22]. وفي التسهيلِ: "ما افتقرَ[23] أبدًا إلى عائدٍ ... إلى آخرِهِ"[24].

---

(١) ساقطة من ق. (٢) في ت: الموصولات.
(٣) ساقطة من ر، ق. (٤) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٣٥/٢.
(٥) شرح الألفية ٢٠٢/١. وينظر الهمع ٢٨٣/١.
(٦) في د: في الكافية الكبرى والألفية، وهو وجه. وينظر الألفية ١٥. شرح ابن عقيل١ /١٣٧. شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١.
(٧) ساقطة من ق. (٨) التسهيل ٣٣.
(٩) الجامع الصغير ١٢ – ١٣. شرح قطر الندى ١٠٠ – ١٠١.
(١٠) شرح شذور الذهب ١٤١. (١١) لا: ساقطة من ق.
(١٢) في د: له في، وهو تحريف.
(١٣) في الأصل ر، ت: وتبطل، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) في د: فإنها لا يتم.
(١٥) في د: بالصلة ولا عائد، بدلاً من: بصلة وعائد، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من ق. (١٧) في د: وقلت، بزيادة: الواو.
(١٨) في نسخة د: ورد الأمر الرابع محل الثالث وبالعكس.
(١٩) في ر، ق: في، وهو وجه. (٢٠) في ظ: صلتها.
(٢١) في د: باتفاق، وهو وجه. (٢٢) شرح شذور الذهب ١٤١.
(٢٣) في ر: وافتقر. وفي ق: وما افتقر. (٢٤) التسهيل ٣٣.

و[1] قالَ في شرحِهِ: "إنَّ " أبدًا"[2] احترازٌ[3] من النكرةِ الموصوفةِ بجملةٍ، فإنَّها حالَ وصفِها بها تفتقرُ[4] إليها وإلى عائدٍ، لكنَّ الموضعَ[5] بالأصالَةِ[6] للمفردِ الذي تُعَدَّى بِهِ[7] الجملةُ، ويُغني[8] ذكرُهُ عنها، فالافتقارُ إلى ما تؤولُ بِهِ لا إليها، وإنْ صدقَ في الظاهرِ أنَّها مفتقرةٌ[9]، فلا يصدقُ على الافتقارِ إليها أنَّهُ كائنٌ أبدًا"[10]. ومثلُهُ قولُ[11] الكافيةِ:

ملزومُ عائدٍ وجملةٍ وَمَا أشْبَهَهَا موصولُ الأسماءِ فاعْلَمَا[12]

قالَ في شرحِها: ذُكِرَ الملزومُ[13] لِيَخْرُجَ الموصوفُ[14] بجملةٍ[15].

السادس: زادَ في الشذورِ بعدَ قولِهِ: وإلى عائدٍ: أوْ خَلَفِه[16]. وكذا في التسهيلِ[17]، ليشملَ ما وقعَ الربطُ فيهِ بالظاهرِ الذي هو الموصولُ من حيثُ المعنى[18] كقولِهِ:

وأنتَ الذي[19] في رحمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[20]

وقد يُنْتَصَرُ لابنِ الحاجب بأنَّ أبا علي قالَ في التذكرةِ: "مِنَ النَّاسِ مَنْ لا يجيزُ هذا[21]". وقالَ بعضُهُم: هذا لم يُجِزْهُ سيبويهِ في خبرِ المبتدإِ، فأحرَى أنْ لا يجيزَهُ في الصِّلَةِ[22].

السابع: قالَ ابنُ مالك في التحفة: "الأَوْلَى أن يقالَ: ما لا تَتِمُّ أفادتُهُ[23] إلاَّ بصلةٍ وعائدٍ، لأنَّ اللَّذانِ واللَّتان وأَيُّهُم هوَ أَشَدُّ " معربةٌ[24] قبلَ مجيءِ الصِّلةِ، والإعرابُ دليلُ تمامِها[25]".

---

(١) الواو: ساقطة من د.
(٢) في ر: بدا، وهو تحريف.
(٣) في ق: احتراز، وهو خطأ نحوي.
(٤) في ق: مفتقراً، وهو تحريف.
(٥) في ق: الوصل. وفي د: بالوضع، كلاهما تحريف.
(٦) في ق: والأصالة، وهو تحريف.
(٧) به: ساقطة من ر.
(٨) في ت: ونعني، وهو تصحيف.
(٩) في ر: مصغرة، وهو تحريف.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١.
(١١) في ر، د: وقول، بزيادة: الواو.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١.
(١٣) في ر: اللزوم، وهو تحريف.
(١٤) في ق: الموصول.
(١٥) في د: بالجملة، وهو وجه. ينظر شرح الكافية الشافية ٢٥٣/١.
(١٦) شرح شذور الذهب ١٤١.
(١٧) التسهيل ٣٣.
(١٨) في ق: هو المعنى، بزيادة هو، ولا مسوغ لها.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) هـذا عجـز بيت ينسب إلى مجنون بني عامر وليس في ديوانه، وصدره: فيا رب ليلى أنت في كل موطن. شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١. شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ مغني اللبيب ٢٧٧، ٦٥٥، ٧٠٧. الهمع ٣٠١/١.
(٢١) ينظر قول أبي علي في شرح التسهيل لابن قاسم ٢٠٠/١. الهمع ٣٠١/١.
(٢٢) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٢٠٠/١. الهمع ٣٠١/١.
(٢٣) في ق: فائدته، وهو وجه. وفي د: أفاده، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: معرفة، وهو تحريف.
(٢٥) النكت على الحاجبية ورقة ٣٥. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٠٢/١.

قولُ الألفيَّةِ[١]: "موصولُ الأسماءِ الَّذي"[٢]. أي: للمذكَّرِ[٣]، ليقابِلَ قولَهُ[٤]: "الأُنثى الَّتي"[٥].

قولُهُ[٦]: "وَالْيَا إذا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ"[٧]. قيلَ مفهومُهُ أنَّها لا تُحذَفُ حالَ الإفرادِ، وليسَ كذلكَ، بلْ تُحذَفُ كما صرَّحَ بِهِ في الكافيةِ والتسهيلِ[٨]. والجوابُ: أنَّهُ حَكَمَ بوجوبِ[٩] الحذفِ[١٠] في التثنيةِ، ومفهومُهُ أنَّهُ غيرُ واجبٍ في الإفرادِ[١١]، وهوَ كذلكَ.

قولُهُ[١٢]: "أَوِلِه[١٣] العَلاَمَهْ"[١٤]. ظاهرٌ في إعرابِهِ، وهوَ اختيارُهُ كما مَرَّ.

قولُهُ[١٥]:

....	والنونُ[١٦] إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا	........................[١٧]

أيضًا[١٨] مذهبُ البصريينَ أنَّ ذلكَ خاصٌّ بالألفِ في البابينِ، وأمَّا معَ الياءِ فممنوعٌ، وجوَّزَهُ الكوفيون مطلقًا[١٩]، وصحَّحَهُ المصنِّفُ في كتبِهِ[٢٠] وسائرُ المتأخرينَ"[٢١].

قولُهُ[٢٢]: "وتعويضٌ بذاكَ قُصِدَا"[٢٣]. مذهبُ البصريينَ أنَّهُ في الإشارةِ دليلٌ على البُعْدِ، وقد تَقدَّمَ[٢٤].

قولُهُ[٢٥]: "جَمْعُ الَّذي الأُلَى الَّذينَ"[٢٦]. فيهِ أمورٌ:

---

(١) في ق: قوله، وهو وجه.
(٢) الذي: ساقطة من د. ينظر الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧.
(٣) في ق: المذكر، بإسقاط لام الجر.
(٤) في ت: فيقابل قول الألفية.
(٥) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧.
(٦) في ظ: قولها.
(٧) في ت: لا تثبتي، وهو خطأ في الرسم. ينظر الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧.
(٨) شرح الكافية الشافية ١/٢٥٢، ٢٥٣. التسهيل ٣٣.
(٩) في الأصل، ر، ت: لوجوب، وما أثبته من بقية النسخ.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) في الإفراد: ساقطة من ق.
(١٢) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٣) في ر، ق: وأوله، بزيادة الواو.
(١٤) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧.
(١٥) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٦) النون: ساقطة من ر.
(١٧) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧ — ١٣٨.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) شرح ابن عقيل ١/١٤١.
(٢٠) ينظر التسهيل ٣٣، وشرحه ١/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٦.
(٢١) ينظر المسألة في شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٠٧.
(٢٢) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٣) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٣٧ — ١٣٨.
(٢٤) ينظر ورقة ٣١/ب، وشرح الألفية لابن قاسم ١/٢١٠.
(٢٥) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٦) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٤١.

الأول: قيلَ ليسَا بمتساوِيَيْنِ، لأنَّ الأُلَى " للعاقلِ وغيرِهِ، و"الَّذينَ " للعاقلِ فقط. قالَهُ ابنُ عقيل[١]، ومشَى عليهِ في الجامعِ[٢]. قلتُ: وهذا رأيُ ابنِ عصفورٍ[٣]، والذي مشَى عليهِ المصنِّفُ[٤] في التسهيلِ[٥]: استواؤُهُمَا، وأنَّهما للعاقلِ فقط[٦]. وقالَ ابنُ قاسم: "إنَّهُ المشهورُ"[٧].

الثاني: في إطلاقِ الجمعِ عليهما تجوُّزٌ. قالَ ابنُ الناظم: "وليسَ الَّذينَ جمعًا لِلَّذي " لأنَّهُ مخصوصٌ بِمَنْ يعقِلُ، و"الَّذي " عامٌّ لَهُ ولغيرِهِ، فلو كانَ الَّذينَ جمعًا لَهُ لساواهُ في العمومِ، لأنَّ دلالةَ الجمعِ كدلالةِ الواحدِ المُكرَّرِ بالعطفِ"[٨]. قالَ ابنُ الصائغ: "وفيهِ نظرٌ، إذ الذي يُطْلَقُ على العاقِلِ وغيرِهِ، فيجوزُ أنْ يَرِدَ[٩] الجمعُ[١٠] عليها مُرادًا (بها العاقلُ، ولا تُجْمَعُ على الَّذينَ مُراداً بِها)[١١] غيرُ العاقِلِ إلاَّ[١٢] مختلطًا بِهِ، كما يُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ صفةُ[١٣] العاقلِ والمختلطِ بهِ، لا المنفردِ[١٤] بِمَا[١٥] لا يعقِلُ. ثُمَّ قالَ: ولو قيلَ: بأنَّ الَّذينَ جمعٌ، واللَّذَيْنِ ليسَ بمثنًّى، إذ الياءُ تُحذَفُ من جمعِ المنقوصِ دونَ (٣١/ب) تثنيةِ[١٦]، لكانَ رأيًا.

الثالث: قد يُستَعْمَلُ الَّذي بمعنَى الجمعِ أيضًا[١٧] كما قالَ في الكافيةِ:

ومَوضِعُ الَّذينَ يَكثُرُ الَّذي إنْ كانَ مفهُومُ الجزَا بِهِ احتُذِي
أوْ كانَ مقصُوداً بِهِ الجِنسُ وَمَا خالَفَ هـــذَيْنِ فَنَزْرًا عُلِمَا[١٨]

قيلَ: فيحتملُ[١٩] أنْ يكونَ مفردًا عبَّرَ بِهِ عن الجمعِ، وإنْ يكونَ جمعًا حُذِفَتْ نونُهُ.

الرابع: هل (الأُلَى) هذهِ التي يشارُ بها، فتكونُ[٢٠] من المشتركِ الظاهرِ أمْ[٢١] لاَ[٢٢]؟ قالَ ابنُ قاسم: "أُولاءِ"[٢٣] الإشاريَّةُ[٢٤] ترسمُ بواوٍ زائدةٍ بعدَ الألفِ دونَ الموصولةِ، لأنَّ استعمالَها بالألفِ واللَّامِ كافٍ في التفرقَةِ"[٢٥].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٤٢، ١٤٤.
(٢) الجامع الصغير ١٢.
(٣) المقرب ١/٥٩.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في الأصل: المصنف، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) التسهيل ٣٣.
(٧) شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٠٧.
(٨) شرح الألفية لابن الناظم ٣٢.
(٩) في ر: يريد. وفي ق: يراد.
(١٠) في ت: الجميع، وهو تحريف.
(١١) من (بها العاقل ...) إلى (... بها) ساقطة من د.
(١٢) في د: لا، وهو تحريف.
(١٣) في ق: صيغة، وهو تحريف.
(١٤) في ر: المفرد، وهو تحريف.
(١٥) في ت: مما، وهو تحريف.
(١٦) في د: تثنية.
(١٧) ينظر الهمع ١/٢٨٥.
(١٨) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٠.
(١٩) في ت: ويتحمل، وما أثبته أنسب للسياق.
(٢٠) في ر، ت، ق: فيكون، وهو تصحيف.
(٢١) ساقطة من ت، د.
(٢٢) في ق: الظاهر له، بدلاً من: الظاهر أم لا، وهو تحريف.
(٢٣) في ت، د: أولى.
(٢٤) في ر، ق: الإشارة، وهو تحريف.
(٢٥) شرح التسهيل ١/٢٠٨.

الخامس: قد تُمَدُّ (الأُلَى) في لغة حكاها في التسهيل[١].

(السادس: من جموعِ الَّذي (الَّلائينَ)[٢] بالياء، وقد يُعرَبُ[٣] بالواوِ في لغة[٤]. ذكَرَهُ في التسهيلِ[٥])[٦]. وهذهِ الأمورُ سِوَى الثاني واردةٌ على قولِ ابنِ الحاجب: "والَّذينَ[٧]، والأُولَى"[٨].

قولُهُ[٩]: "بالَّلات والَّلاءِ الَّتي قَدْ جُمِعَا"[١٠]. فيهِ أمرانِ[١١]:

الأول: زادَ ابنُ الحاجب: الَّلاي والَّلاتي بإثباتِ الياءِ فيهما، والَّلواتي بحذفِ[١٢] الياءِ وإثباتِها[١٣]، وزادَ في الكافيةِ والتسهيلِ: الَّلا والَّلوَا - بالقصرِ فيهما -، والَّلوَاءِ - بالمدِّ - والَّلاتِ مكسورًا أو معربًا بإعرابِ أُولاتِ[١٤].

الثاني: إطلاقُ[١٥] الجمعِ على هذهِ أيضًا تَجَوُّزٌ[١٦]، وإنَّما هيَ أسماءُ جموعٍ. وفي شرحِ التسهيلِ تفصيلٌ، قالَ: "والصَّحيحُ أنَّ الَّذينَ جمعُ الذي[١٧] مُراداً بهِ مَنْ يعقِلُ، وأَنَّ الَّلاءاتِ[١٨] جمعُ الَّلاءِ مُرادِفُ الَّلاتي، وكذا الَّلوائي والَّلواتي جمعانِ للأَّئي[١٩] والَّلاتي، على حدِّ قولِهِم في الهادي - وهو العنقُ - الهوادي[٢٠]. وأمَّا الَّلاتي[٢١] فيحتملُ أنْ يكونَ اسمًا للجمعِ، لأنَّهُ ليسَ على بناءٍ من أبنيةِ الجمعِ، ويحتملُ أنْ يكونَ جمعًا، لأنَّهُ متضمنٌ[٢٢] حروفَ الَّتي، ويُغْتَفَرُ كونهُ مخالفًا لأبنيةِ (الجموعِ كما اغتُفِرَ في الَّلتيَّا كونهُ مخالفًا لأبنيةِ)[٢٣] التصغيرِ. - ولم يكنْ ذلكَ مانعًا من

---

(١) التسهيل ٣٣ – ٣٤. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢١٢/١.
(٢) في ر، ت، س: اللائي. وفي ظ: اللاين.
(٣) في ت: تعرب، وهو وجه.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١. الهمع ٢٨٧/١.
(٥) في التسهيل ٣٣ – ٣٤: وإن عني بالذي من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقاً ... وبمعنى الذين... واللاء واللائين ... واللاؤون.
(٦) من (السادس..) إلى (.. التسهيل) ساقطة من ق.
(٧) في ق: والذي، وهو تحريف.
(٨) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٣٩/٢، وفيهما: والأولى والذين.
(٩) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٠) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٤٢/١.
(١١) في ر، ت، د: أمور، وهو تحريف.
(١٢) في ر: تحذف، وهو تصحيف.
(١٣) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٣٩/٢.
(١٤) شرح الكافية الشافية ٢٦٨/١، ٢٦٩، ٢٧٠. التسهيل ٣٤.
(١٥) في ق: الخلاف، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ق: يجوز، وهو تصحيف.
(١٧) في ق: الذين، وهو تحريف.
(١٨) في ر: الـــلاتي. وفي ت، ق، د، س، ظ: الـــلات.
(١٩) في ق: اللائي.
(٢٠) اللسان (هدى).
(٢١) في د: وأما اللواتي واللاتي، بزيادة: اللواتي، والسياق لا يقتضي ذلك.
(٢٢) في ق: يتضمن، وهو وجه.
(٢٣) من (الجموع..) إلى (.. لا بنية) ساقطة من ق.

تصغيرِه(١) -. أمَّا اللاءِ والأُلى(٢) وغيرُهُما من الموصولاتِ الدَّالَّةِ على جمعٍ، فأسماءُ(٣) جموعٍ، لأنَّها لا تتضمَّنُ(٤) حروفَ الواحدِ(٥). وذَكَرَ: "أنَّ اللا واللوا(٦)، أصلُهُمَا: اللاتي واللواتي(٧) فحذفوا التاءَ والياءَ(٨). قالَ: والأظهرُ عندي أنَّ الأصلَ في اللا: اللاءِ، وفي(٩) اللوا: اللواءِ، ثُمَّ قُصِرَا"(١٠).

قولُهُ(١١): "واللاءِ كالَّذينَ نزرًا وَقَعَا"(١٢). فاتَهُ أنْ يُنبِّهَ(١٣) على ضدِّهِ، وهو وقوعُ الأُلَى كاللاتي(١٤). وقد نبَّهَ عليهِ في [شرحِ](١٥) التسهيلِ(١٦).

قولُ الشذورِ: "مَنْ " لِلْعَالِمِ(١٧). زادَ في الجامعِ: "أوْ لغيرِهِ مُنَزَّلاً منزلتَهُ، أوْ مقارنًا لَهُ، أو مخالطًا، نحوُ: ﴿ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾(١٨)، " ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي(١٩) على رِجْلَيْنِ ﴾(٢٠)"(٢١). وكذا في الكافيةِ الكبرى(٢٢).

قولُهُ: "و" "ما" لِغَيْرِهِ(٢٣)". زادَ في الجامعِ: "أو لأنواعِ مَنْ يَعْقِلُ، أوْ لَهُ ولمخالطه، أوْ للمشكوكِ فيهِ، نحو: ﴿فانكِحُوا مَا طَابَ [لَكُمْ](٢٤)﴾(٢٥)، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ(٢٦)...الآية﴾(٢٧). وتقولُ(٢٨): انْظُرْ(٢٩) ما لاحَ"(٣٠). ثُمَّ هذا الذي ذَكَرَهُ، نَصَّ ابنُ مالكٍ في الكافيةِ وشرحِها على خلافِه، فإنَّهُ قالَ: "مَنْ " تختصُّ بِمَنْ يعقِلُ، و"مَا " صالحةٌ للصنفينِ، لكنْ أُولاهُمَا بِهِ ما لا يعقِلُ(٣١) " قالَ(٣٢)

(١) يبدو لي أن عبارة (ولم يكن ذلك مانعاً من تصغيره) للسيوطي، لأنها ليس في شرح التسهيل.
(٢) في ظ: وأما اللواتي، بدلاً من: وأما اللاء والالى.
(٣) في ق: أسماء، بإسقاط الفاء، وجواب أما يقتضيها.
(٤) تتضمن: ساقطة من ق.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١. ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢١٦/١ - ٢١٧.
(٦) في ق: اللاء واللواء.
(٧) في د: واللواى، وهو تحريف.
(٨) في د: الياء والتاء، وهو وجه، وما أثبته أنسب للسياق.
(٩) وفي: ساقطة من د.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١ - ٢١٨. ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢١٧/١.
(١١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٢) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٤٢/١.
(١٣) في ق: بينه، وهو تصحيف.
(١٤) في د: موقع اللاي.
(١٥) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، س، ظ، وما أثبته من د.
(١٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/١.
(١٧) شرح شذور الذهب ١٤٣.
(١٨) الأحقاف: ٥.
(١٩) من يمشي: ساقطة من ق.
(٢٠) النور: ٩٦.
(٢١) الجامع الصغير ١٢.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١.
(٢٣) أي: لما لا يعلم. شرح شذور الذهب ١٤٣.
(٢٤) ساقطة من الأصل ر، س. وفي ق، د: لكم من النساء، وما أثبته من ت، ظ.
(٢٥) النساء: ٣.
(٢٦) سبح لله: ساقطة من ق.
(٢٧) الحشر: ١، وتمام الآية".. ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم".
(٢٨) في ق، د: ويقول.
(٢٩) في ت: انتظر، وهو تحريف.
(٣٠) الجامع الصغير ١٢ - ١٣.
(٣١) شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١.
(٣٢) في ر، د: وقال.

ابنُ الصائغ: "فعلى هذا إطلاقُ[1] " ما " على العاقلِ[2] بطريقِ الأصالة، وإطلاقُ[3] " مَنْ " على غيرِهِ لمجازِ التَّغليب. قالَ: ولو قيلَ: إنَّ وَضْعَ " مَنْ " لِمَنْ يعقِلُ، و" مَا"[4] لِمَا لا[5] يعقِلُ، وكلٌّ[6] من الإطلاقين[7] لمجازِ التَّغليبِ غَلَّبَ[8] العاقلُ تارةً لشرفِه، وغيرُهُ لكثرتِهِ، كانَ قولاً".

قولُهُم[9]: "وأل"[10]. قلتُ: لم أرَ مَنْ حَكَى خلافًا، هَلْ[11] هيَ بجملتِها موصولٌ، (أوِ اللامُ فقط، كما قيلَ بذلكَ في " ألِ " المعرِّفَة، ولجريانِه هُنَا[12] اتِّجاهٌ؟ لكنَّ المفهومَ من عبارتِهم[13] الجزمُ بأنَّها[14] بجملتِها الموصولُ)[15]، خصوصًا قولُ ابـــنِ الحاجبِ: "والألفُ[16] واللامُ[17]". وعَبَّرَ في المعرِّفَةِ[18]: "باللامِ[19] فقط[20]. ونَصَّ ابـــنُ مالك في شرحِ الكافيةِ هنا: على أنَّ التعبيرَ (٣٢/أ): "بألْ " أحسنُ من الألفِ[21] واللامِ، كما يُقالُ: هَلْ، وَقَدْ[22].

قولُ الألفيَّةِ: "وهكذا " ذُو " عندَ طيِّئٍ شُهِرْ[23]". فيهِ أمرانِ:

الأول: ما ذكَرَهُ من أنَّ " ذُو " تطلقُ عندَ طيِّئٍ على المؤنَّثِ أيضًا، هو المجزومُ بِهِ في سائرِ كتبِ المصنِّفِ[24]، وفي القطرِ لابنِ هشام[25]، وخالَفَ في الجامعِ، فقالَ: "و[26] ذو لكلِّ مذكَّرٍ، و"ذاتُ " لكلِّ مؤنَّثٍ، ويختصَّانِ بطيِّئٍ، ومنهم مَنْ يصرفُهما ومَنْ يُعربُهما ومَنْ[27] يستعملُ ذو للجميعِ"[28]. فحَكَى العمومَ عن بعضِ طيِّئٍ بعدَ تصديرِهِ بالأوَّلِ. ويوافقُهُ قولُ[29] ابنِ الصائغ:

---

(١) في ر: الخلاف، وهو تحريف.
(٢) في د: للعاقل، بدلاً من: على العاقل، وهو تحريف.
(٣) في ر: وإن طلاق، وهو تحريف.
(٤) في د: ووضع ما، وهو وجه.
(٥) لا: ساقطة من ت.
(٦) في د: فكل، الواو أنسب للسياق.
(٧) في ق: الإطلاق، وهو تحريف.
(٨) في ت: على، وهو تحريف.
(٩) في ق: قوله، وما أثبته أنسب لسياق الكلام.
(١٠) الكافية ٢. شرحها للرضي٢/٣٩. الألفية ١٥. شرح ابـــن عقيل ١/١٤٦. شرح شذور الذهب ١٤٣.
(١١) في ر، ق: بل، وهو تحريف.
(١٢) في ت: ولجريان هذا. وفي ق: وبجريانه هنا، وما أثبته أنسب لسياق الكلام.
(١٣) في ت: عباراتهم، وهو وجه.
(١٤) ساقطة من ظ.
(١٥) من (أو اللام..) إلى (.. الموصول) ساقطة من د.
(١٦) في ر، ق: والألفية، وهو تحريف.
(١٧) في د: وأل، وهو تحريف. ينظر الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٣٩.
(١٨) في ظ: المعرف.
(١٩) الكافية ١٣. وفي شرحها للرضي ٢/١٢٨: بالألف واللام.
(٢٠) ساقطة من ت، د.
(٢١) في د: التعبير بالألف، وهو تحريف.
(٢٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٧٠.
(٢٣) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٤٦.
(٢٤) في ق: المصنفين.
(٢٥) شرح قطر الندى ١٠٢.
(٢٦) الواو: ساقطة من ر.
(٢٧) يعربها ومن: ساقطة من ت.
(٢٨) الجامع الصغير ١٣.
(٢٩) ساقطة من ق.

"الأفصحُ امتناعُ إطلاقِها على المؤنَّثِ، ولا تَعَقُّبَ[١] عليه[٢] في البيتِ، لأنَّ قولَهُ: "وكالَّتي - أيضًا - لديهم ذاتُ"[٣] كالمُخرِجِ للمؤنَّثِ من ذلكَ العمومِ". انتهى. لكنَّ المُصرَّحَ بِهِ في الكافيةِ والتسهيلِ وشرحيهما: الإطلاقُ على المؤنَّثِ أيضًا[٤].

الثاني: لم يتعرَّضْ هنا ولا في شيءٍ من كتبِهِ لتثنيةِ[٥] " ذُو " وجمعِهِ، ولا لتثنيةِ[٦] " ذاتُ " كما تعرَّضَ لجمعِهِ، لأنَّهُ في شرحِ التسهيلِ نازعَ ابنَ عصفور[٧] في ذِكْرِ ذلكَ[٨].

لكنْ تعقَّبَهُ أبو حيان، بأنَّ الهروي[٩] وابنَ السراج نَقَلاَ عن العرَبِ مَا[١٠] نقلَهُ ابنُ عصفور[١١]، وقد جزمَ بِهِ ابنُ هشام[١٢] في الجامعِ[١٣] كما تَرَى.

قولُ الكافيةِ: "و " ذَا "[١٤] بَعْدَ " مَا " للاستفهامِ[١٥]. فيهِ أمرانِ:

الأول: ظاهرُهُ أنَّها[١٦] لا تكونُ[١٧] موصولةً إذا وقعتْ بعدَ " مَنْ[١٨] " الاستفهاميةِ، وهو قولٌ اختارَهُ ابنُ الأنباري[١٩]. والأصحُّ خلافُهُ، وقد جزمَ بِهِ في الألفيةِ والشذورِ[٢٠].

الثاني: بقيَ شرطٌ آخرُ، وهوَ: أنْ لا تُلْغَى[٢١]. ذَكَرَهُ في الألفيةِ والشذورِ[٢٢]. قالَ ابنُ

---

(١) في ر: ولا معقب. وفي ق: ولا تعقيب.
(٢) ساقطة من د.
(٣) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٤٦.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/٢٧٠. التسهيل ٣٤. شرح التسهيل ١/٢٢٢.
(٥) في ق: تثنية، وهو تحريف.
(٦) في ق: تثنية، وهو تحريف.
(٧) ينظر المقرب ١/٥٧. شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٣٠.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٣.
(٩) في ت: المروى. وفي ق: الهورى، وكلاهما تحريف. والهروى: هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب توفى سنة ٤١٥هـ. أنباه الرواة ٢/٣١١. معجم الأدباء ١٤/٢٤٨ - ٢٤٩. بغية الوعاة ٢/٢٠٥. مقدمة كتاب الأزهية ٧. وينظر نقل الهروي في الأزهية ٣٠٣ - ٣٠٤.
(١٠) في ق: بما، بزيادة الباء ولا مسوغ له.
(١١) ينظر تعقيب أبي حيان في شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢١٣. شرح الألفية له ١/٢٣١.
(١٢) الجامع الصغير ١٣.
(١٣) في الجامع: ساقطة من ق.
(١٤) في د: وذو، وهو تحريف.
(١٥) في ت، ق:استفهام. في د: الاستفهام، وهما تحريف. ينظرالكافية٢. شرحها للرضي ٢/٣٩.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في د: لا يكون، وهو تصحيف.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦٤.منثور الفوائد ٣٥٥. الارتشاف ٢٣٥. الهمع١/٢٨٨، ٢٩٠.
(٢٠) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥١. شرح شذور الذهب ١٤٣.
(٢١) في ق: لا يلغى، وهو تصحيف.
(٢٢) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥١. شرح شذور الذهب ١٤٣.

قاسم:"(والإلغاءُ بأنْ[١] تُركَّبَ معَ مَا وتَصيرَا[٢] اسمًا واحدًا[٣]. زادَ[٤] ابنُ الصائغ: أو تزادُ. وشرطٌ[٥] ثالثٌ وهوَ: أنْ لا تكونَ للإشارةِ. ذكَرَهُ في التسهيلِ[٦]. وقد أُهْمِلَ[٧] في الألفيةِ والشذورِ. قالَ ابنُ قاسم)[٨]: لوضوحِهِ[٩]. وذَكَرَ بعضُهُم: أنَّ ذلكَ يُؤْخَذُ من قولِهِ: "إذا لَمْ تُلْغَ"[١٠]، لأنَّ التي[١١] تقبلُ[١٢] اشتراطَ عدمِ الإلغاءِ ليستْ " ذَا " الإشارية. حكاهُ ابنُ الصائغ بقيلَ[١٣].

قولُ الألفيَّة:

ومِثْلُ مَا " ذَا " بَعْدَ مَا استفهامِ أوْ مَنْ إذا لَمْ تُلْغَ في الكلامِ[١٤]

قالَ ابنُ هشام في حواشيه: "مقتضَى ظاهرِهِ صحةُ وقوعِ الإلغاءِ معَ كلٍّ من اللَّفظينِ " مَنْ " و"مَا". ومنعَ مكي[١٥] الإلغاءَ معَ[١٦] " مَنْ". - أعني التركيبَ - قالَ: وإنَّما رُكِّبَتْ مَعَ مَا لأنَّها مبهمةٌ[١٧] مثلُها. وتَبِعَهُ أبو البقاءِ[١٨]، وقالَ[١٩]: لأنَّ " مَا " أشدُّ إبهامًا[٢٠] مِنْ " مَنْ " إذا كانتْ " مَنْ " لِمَنْ يعقِلُ، ولم يفرِّقْ غيرُهُما. وهذا الخلافُ في الإلغاءِ بالتَّركيبِ، فأمَّا الإلغاءُ بالزيادةِ، فقواعدُ البصريينَ تأباهُ معهما، وأجازَهُ بعضُهُم معهما. انتهى". وهذا الكلامُ واردٌ على قولِ الشذورِ: "و ذَا " بعد مَا أو مَنْ الاستفهاميتينِ إنْ لَمْ[٢١] تُلْغَ"[٢٢]، بخلافِ قولِ الجامعِ: "و" ذَا"[٢٣] إنْ لَمْ[٢٤] تُلْغَ وَ[٢٥] وَلِيَتِ استفهامًا بِمَا[٢٦] أو بِمَنْ[٢٧]".

---

(١) في ت: أن.
(٢) في ظ: وتصير، وما أثبته موافق للسياق.
(٣) شرح التسهيل لابن قاسم ٢١١/١. شرح الألفية له ٢٣١/١. الهمع ٢٩٠/١ - ٢٩١.
(٤) في ر: وزاد، وهو وجه.
(٥) الواو: ساقطة من ر، وذلك مخل بربط الكلام.
(٦) التسهيل ٣٤.
(٧) في ق: أهمله.
(٨) من (والإلغاء..) إلى (.. ابن قاسم) ساقطة من د.
(٩) شرح الألفية ٢٣٢/١.
(١٠) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٥١/١.
(١١) في د: الذي، وهو تحريف.
(١٢) في ت، ق: يقبل، وهو تصحيف.
(١٣) في ق: تقبل. وفي د: يقبل، وهما تصحيف.
(١٤) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٥١/١.
(١٥) مكـي بـن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي النحوي المقرئ المتوفى سنة ٤٣٧هـ. وفيات الأعيان ٢٧٤/٥ - ٢٧٧. بغية الوعاة ٢٩٨/٢ الأعلام ٢١٤/٧.
(١٦) ساقطة من ت، ق.
(١٧) في ر: مهمة، وهو تحريف.
(١٨) ينظر رأي أبي البقاء في مغني اللبيب ٤٣٢.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) في ر: بها، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) شرح شذور الذهب ١٤٣.
(٢٣) في ر: وذات، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: إذا.
(٢٥) الواو: ساقطة من ق.
(٢٦) في د: ما.
(٢٧) في الأصل ت، ق، د، ظ: من، وما أثبته من ر، س. ينظر الجامع الصغير ١٣.

تنبيهٌ: قد[١] تَرِدُ (ماذا) كلُّها كلمةً واحدةً موصولةً، قالَهُ جماعةٌ[٢]، منهم السيرافي وابنُ خروف[٣] في بيتِ الكتاب:

دَعِي ماذَا عَلِمْتِ سأَتَّقيهِ[٤]

وليسَ في الموصولاتِ ما هوَ مركَّبٌ سوَاها".

قولُهُم[٥] والعبارةُ للألفيةِ: "وَكُلُّهَا يَلْزَمُ[٦] بَعْدَهُ صِلَهْ[٧]". قيلَ: مقتضَى[٨] قولِهِ " يَلْزَمُ"[٩] أَنَّها لا تُحذَفُ، وحذفُهَا جائزٌ إذا دلَّ عليها دليلٌ أو قُصِدَ الإبهامُ ولم تكُنْ صلةَ ألْ[١٠]، كقولِهِ:

نحنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عكَ ثمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[١١]

وأجابَ ابنُ قاسم: "بأنَّ المرادَ أنَّها تلزمُ لفظًا (أو تقديرًا، أو هيَ لازمةٌ[١٢] نيَّةً وإنْ حُذِفَتْ لفظًا)[١٣]".

قولُهُم والعبارةُ للألفيةِ: "على ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ"[١٤]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قد يخلفُ[١٥] الضميرَ ظاهرٌ بمعناهُ كما تَقَدَّمَ[١٦]، و[١٧] ذَكَرَهُ **(٣٢/ب)** في الشذورِ[١٨].

---

(١) ساقطة من ر.

(٢) في د: جماعات.

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي النحوي المتوفى سنة ٦٠٩هـ. أنباه الرواة ٤/ ١٨٦. البلغة ١٦٤. بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣. وتنظر المسألة في مغني اللبيب ٣٩٦.

(٤) هذا صدر بيت وعجزه: ولكنْ بالمُغَيبِ نَبِّئيني
وهو بلا عزو في الكتاب ٤١٨/٢. مغني اللبيب ٣٩٦، ٣٩٧. وجعله السيوطي في شرح شواهد المغني ١٩٠-١٩١ ضمن قصيدة للمثقب العبدي، ولكن صاحب الخزانة ٥٥٤/٢، ٥٥٦ نفى ذلك. أما العيني ٤٤٨/١ (بهامش الخزانة) فقد نسبه إلى سحيم بن وثيل، وقال في ١٩٢/١ - ١٩٣ أنه من قصيدة يقال فيها أبيات للمثقب ولسحيم ولأبي زبيد الطائي. ينظر الهمع ٢٩١/١. الدرر ٦٠/١.

(٥) في ق: قوله، وهو تحريف. (٦) في ق: تلزم، وهو وجه.

(٧) الألفية ١٥ شرح ابن عقيل١٥٢/١. الكافية١٢. شرحها للرضي٣٩/٢. شرح شذور الذهب ١٤١.

(٨) في ق: يقتضي، وهو تحريف. (٩) ساقطة من ر.

(١٠) ينظر شرح الألفية لابن القاسم ٢٣٣/١.

(١١) البيت لعبيد بن الأبرص (ديوانه ١٣٧). وينظر مغني اللبيب ١١٩، ٨١٦. الهمع ٣٦٠/١.

(١٢) أو هي لازمة: ساقطة من د.

(١٣) من (أو تقديراً..) إلى (.. لفظاً) ساقطة من ق. ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٣٤/١.

(١٤) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١٥٢/١. الكافية ١٢. شرح الكافية ٣٥/٢ شرح شذور الذهب ١٤١.

(١٥) في ر: تخلف، وهو تصحيف. (١٦) ينظر ورقة ٣١ ب.

(١٧) الواو: ساقطة من ت.

(١٨) ينظر شرح شذور الذهب ١٤١.

الثاني: استثنى ابنُ الضائعِ[١] - بضادٍ معجمةٍ وعينٍ مهملةٍ - ما إذا عُطِفَ على الصلةِ بالفاءِ جملةٌ مشتملَةٌ عليهِ[٢]. فأجازَ[٣] خلوَّ الصلةِ منهُ، نحوُ: الذي يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زيدٌ، لحصولِ الارتباطِ بالفاءِ، وصيرورتِها جملةً واحدةً[٤].

قولُ الألفيَّة:

وجملةٌ أوْ شِبْهُهَا الَّذي وُصِلْ   بهِ..............[٥]

شرطُ الجملةِ أنْ تكونَ خبريَّةً - نصَّ عليهِ في كتبِهِ[٦]، وقد ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ[٧] والشذورِ[٨]، - غيرَ تعجبيَّةٍ، وإنْ قلنا إنَّ التَّعجبَ خبرٌ كما نقلَهُ ابنُ قاسم عن الأكثرينَ[٩]، وجزمَ بِهِ النيلي. ولا مستدعيةً[١٠] لمِ سابقٍ، فيخرجُ نحوُ: جاءني الذي حتَّى أبوهُ قائمٌ[١١]، نقلَهُ ابنُ قاسم عن[١٢] المغاربةِ[١٣]، وجزمَ بِهِ ابنُ[١٤] الصائغ والنيلي، وقالَ: إنَّهُ احترازٌ[١٥] عن الجملةِ الاستدراكيَّةِ. قالَ في شرحِ الكافيةِ: "ولا تُوصلُ بجملةٍ لا يُجْهَلُ معناها أَحدٌ، نحو: جاءَ الذي حاجباهُ فوقَ عينيهِ[١٦]". قالَ في شرحِ التسهيلِ: "والمشهورُ عندَ النحويينَ اشتراطُ كونِ الجملةِ[١٧] الموصولِ بها معهودةً، وذلكَ غيرُ لازمٍ، لأنَّ الموصولَ قد يُرادُ بِهِ معهودٌ، فتكونُ صلتُهُ معهودَةً، وقد يُرادُ بِهِ الجنسُ فتوافقُهُ صلتُهُ، نحو: ﴿ كَمَثَلِ الذي يَنعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ ﴾[١٨]. وقد يُقْصَدُ تعظيمُ الموصولِ فتُبْهَمُ صلتُهُ، نحو: ﴿ فَأَوْحَى إلى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى[١٩] ﴾[٢٠]. وكذا قالَ في (الكافيةِ الكبرى وشرحِها[٢١]. وهذهِ الشروطُ واردةٌ على[٢٢]) الكافيةِ والشذورِ. وفاتَ ابن الحاجبِ أنْ ينبِّهَ على شِبْهِ الجملةِ، وهوَ الظرفُ والمجرورُ، وشرطُهُمَا أن يكونا تامَّيْنِ، وقد ذكَرَهُ في الشذورِ[٢٣]، ونبَّهَ في

---

(١) هــو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع عالم بالعربية، توفى سنة ٦٨٠هـ. بغية الوعاة ٢/٢٠٤. معجم المؤلفين ٧/٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) في ق: عليها، وهو تحريف.

(٣) في ت، ق: وأجاز. وفي د: أجازوا.

(٤) ينظر الهمع ١/٢٩٧.

(٥) به: ساقطة من ق. الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥٣.

(٦) ينظر التسهيل ٣٣. شرح التسهيل ١/٢٠٩.

(٧) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٣٩.

(٨) شرح شذور الذهب ١٤١.

(٩) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٠٢.

(١٠) في ق: ولا يستدعيه.

(١١) ساقطة من ظ. ينظر الهمع ١/٢٩٦.

(١٢) في ر: وعن، بزيادة الواو.

(١٣) شرح الألفية ١/٢٣٩.

(١٤) ابن: ساقطة من ق.

(١٥) في ق احترز.

(١٦) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٧.

(١٧) ساقطة من ر.

(١٨) البقرة: ١٧١.

(١٩) النجم: ١٠.

(٢٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٩ - ٢١٠. ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٠٢. الهمع ١/٢٩٥.

(٢١) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٨.

(٢٢) من (الكافية الكبرى..) إلى (.. على) ساقطة من د.

(٢٣) شرح شذور الذهب ١٤١.

الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ أنَّ[١] متعلَّقَهُ في هذا البابِ لا يُقدَّرُ[٢] إلاَّ فِعْلاً[٣] كاستَقرَّ ونحوِهِ[٤].

قولُ الشذورِ والكافيةِ والعبارةُ لها: "وصِلَةُ الألفِ واللَّامِ اسمُ فاعلٍ أوْ مفعولٍ"[٥].

فيهِ أمرانِ:

الأول: ظاهرُهُ أنَّها لا توصلُ بالصفةِ المشبَّهةِ[٦]، وهوَ ما جزمَ بِهِ صاحبُ البسيطِ[٧]، ورجَّحَهُ ابنُ هشام في الجامعِ والمغني[٨]، والذي رجَّحَهُ ابنُ مالك جوازَ الوصلِ بها[٩]، وتبعَهُ ابنُ قاسمٍ[١٠] وابنُ الصائغ، وهي داخلةٌ في قولِ الألفيةِ: "وصفَةٌ صريحةٌ"[١١]. ووافَقَ ابنُ هشام في القطرِ فقالَ: "وألْ في وصفٍ صريحٍ لغيرِ تفضيلٍ"[١٢].

الثاني: ظاهرُهُ أيضًا[١٣] أنَّها لا تُوصلُ بالمضارعِ، وهو مذهبُ الجمهورِ[١٤]، ورجَّحَهُ ابنُ هشام في كتبِهِ[١٥]، وأجازَ ابنُ مالك في جميعِ كتبِهِ الجوازَ بقلَّةٍ[١٦]، وأنَّهُ ليسَ[١٧] لغيرِهِ، وقد ذَكَرَهُ في الألفيةِ[١٨].

قولُ الألفيَّةِ[١٩]: "وَوَصْلُهَا بِمُعْرَبِ الأفعالِ قَلْ"[٢٠]. أُوردَ عليه: أنَّها لا تُوصَلُ بمضارعٍ مصاحبٍ[٢١] لامَ الأمرِ أو لا النَّهي اتِّفاقًا. وأجابَ ابنُ الصائغ: بأنَّ وَصْلَها بالمضارعِ حملٌ لها على غيرِها من الموصولاتِ، وتقدَّمَ[٢٢] اشتراطُ الخبرِ في صلتِها. قلتُ: لم[٢٣] يقعْ لَهُ في الألفيةِ ذِكْرٌ.

---

(١) في ق: على أن، وهو وجه.
(٢) في د: لا يكون، وهو وجه، وما أثبته أنسب.
(٣) في ر: فعال، وهو تحريف.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٨، التسهيل ٣٥.
(٥) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٣٧. شرح شذور الذهب ١٤٣.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢١٧. الهمع ١/٢٩٣.
(٨) الجامع الصغير ١٣. مغني اللبيب ٧١. وينظر الهمع ١/٢٩٣.
(٩) التسهيل ٣٤. شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٤.
(١٠) شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢١٧. وينظر شرح الألفية له ١/٢٣٩.
(١١) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥٥.
(١٢) شرح قطر الندى ١٠١.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) ينظر الإنصاف ٢/٧٢٢ وما بعدها. الهمع ١/٢٩٤.
(١٥) شرح شذور الذهب ١٤٨. الجامع الصغير ١٣ – ١٤. مغني اللبيب ٧١. شرح قطر الندى ١٠٢.
(١٦) التسهيل ٣٥. شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٤ – ٢٢٥. والهمع ١/٢٩٣ – ٢٩٤.
(١٧) ساقطة من ق.
(١٨) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥٥.
(١٩) الألفية: ساقطة من د.
(٢٠) الألفية ١٥. شرح ابن عقيل ١/١٥٥. فيهما: وكونها، بدلاً من: ووصلها.
(٢١) في د: مصاحباً، وهو خطأ نحوي.
(٢٢) في ق: ويقدم، وهو تصحيف.
(٢٣) في ر: ولم.

قولُهُم"[١]: "وأيٌّ"[٢]. زادَ[٣] ابنُ الحاجب: "وأَيَّةٌ"[٤] وظاهرُ كلامِه أنَّ "أيَّةً" كـ(أيٍّ) في الشهرةِ، ويوافِقُهُ قولُ الجزولي: إنَّ التأنيثَ بالتاءِ فيها أشهرُ[٥]، لكن في التسهيل:

"وقد يُؤنَّثُ[٦] بالتاءِ"[٧] في لغة، و[٨] هو ظاهرٌ في[٩] قلَّتِه. وحَكَى ابنُ كيسان: أنَّ أهلَ هذه اللغةِ يُثَنُّونَها[١٠] ويَجمعُونَها[١١]. وكذا قالَ ابنُ هشام في الجامع: "و[١٢] قد تَتَصرَّفُ[١٣]".

قولُ الكافيةِ: "وهيَ معربَةٌ وحدَهَا إلاَّ إذا حُذِفَ صدرُ صِلَتِها".[١٤] صادقٌ بصورتين: ما إذا حُذِفَ مضافُها أيضًا، وما إذا لم يُحْذَفْ[١٥]. والمعروفُ اختصاصُ البناءِ بالحالةِ الثانيةِ، وهو المذكورُ في الألفيةِ والشذورِ[١٦]، وأمَّا الأُولى فالمعروفُ فيها[١٧] الإعرابُ، وادَّعَى ابنُ مالك الاتِّفاقَ عليه، قالَ[١٨] في الكافية:

وعِنْدَ حَذْفِ ما لَهُ يُضَافُ فليسَ في إعرابِهِ خِلافُ[١٩]

لكن نقلَ أبو حيان (٣٣/أ) عن بعضِهِم أنَّهُ قالَ بالبناءِ في هذهِ الحالةِ أيضًا قياسًا على تلكَ الحالةِ[٢٠]. ووافقَهُ الرضي[٢١]. ثُمَّ القولُ ببنائِها في الحالةِ المذكورةِ مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ[٢٢]،

---

(١) في ق: قوله.
(٢) الكافيــة ١٢. شرح الكافيــة للرضي ٢/٥٦. الألفيــة ١٦. شرح ابــن عقيــل ١/١٦١، شرح شذور الذهب ١٤٣.
(٣) في ر: وزاد.
(٤) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٢/٥٦.
(٥) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٤٢.
(٦) في ر: تؤنث، وهو وجه.
(٧) قــال في التــسهيل ٣٤: وأيٌّ مــضافاً إلى معــرفة لفظاً أو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين، وقد يؤنث بالتاء.
(٨) الواو: ساقطة من ر.
(٩) في د: فيما، وهو تحريف.
(١٠) في د: ينبتونها، وهو تحريف.
(١١) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢١٥. شرح الألفية له ١/٢٤٢. الهمع ١/٢٩١ – ٢٩٢.
(١٢) الواو: ساقطة من ر.
(١٣) في ر، ت، د: يتصرف. وفي ق: ينصرف.
(١٤) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٥٦.
(١٥) في ر، ت، ظ: تضف. وفي د، س: يضف، وكلاهما تحريف.
(١٦) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٦١، شرح شذور الذهب ١٠٢.
(١٧) في د: منها، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٤.
(٢٠) الارتشاف ٢٣٧. منهج السالك ٣١. ينظر الهمع ١/٣١٣.
(٢١) شرح الكافية ٢/٥٧ – ٥٨. ينظر الهمع ١/٣١٣.
(٢٢) الكتاب ٢/٤٠٠ – ٤٠٣. الهمع ١/٣١٣. الأشباه والنظائر ٣/٦٦ – ٦٧.

وعلَّلَ بشدَّةِ[١] افتقارِها إلى ذلكَ المحذوفِ[٢]. وهذهِ العلَّةُ غيرُ صحيحةٍ لوجودِها في حالةِ حذفِ الصَّدرِ[٣] والمضافِ إليهِ معًا[٤]، بل أَوْلَى، معَ ترجيحِهِم (الإعرابَ حينئذٍ أو[٥] اتفاقِهِم عليهِ. وقد غَلَّطَ الزَّجاجُ سيبويهِ)[٦] في ذلكَ[٧]. وقالَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ، " إنَّ القولَ بإعرابِها أبدًا[٨] قويٌّ[٩]، لأنَّها تعربُ في بابِ الشرطِ والاستفهامِ أبدًا قولاً واحدًا، فكذا الموصولةُ[١٠]".

قولُ الكافيةِ: "والعائدُ المفعولُ يجوزُ حذفُهُ"[١١]. فيه أمرانِ:

الأول: أنَّهُ يُفْهَمُ أنَّ المرفوعَ والمجرورَ لايجوزُ حذفُهُمَا، وليسَ كذلكَ، بل يجوزُ حذفُ المرفوعِ إذا كانَ مبتدأً[١٢] بشرطِهِ، والمجرورِ بوصفٍ أو بحرفِ جرِّ الموصولِ بمثلِهِ، كما ذكَرَهُ في الألفيةِ[١٣]. وقد أوردَهُمَا[١٤] عليهِ صاحبُ المتوسطِ[١٥].

الثاني: شرطُ حذفِ العائدِ[١٦] المفعولِ[١٧]: أنْ لا[١٨] يكونَ ضميرًا منفصلاً[١٩]، فلا يُحذَفُ مِنْ: جاءَ الذي إيَّاهُ[٢٠] ضربتُ، لئلاَّ تفوتَ[٢١] فائدةُ الانفصالِ[٢٢].

قولُ[٢٣] الألفيَّةِ: "وفي ذا الحذفِ[٢٤] ... إلى آخرِهِ[٢٥]". لم يذكُرْ لحذفِ العائدِ إذا كانَ مبتدأً سِوَى[٢٦] شرطينِ: طولُ الصلةِ، وعدمُ صلاحيةِ الباقي للوصلِ، بأنْ لا يكونَ جملةً، ولا شِبْهَهَا. و[٢٧] بقيَ شروطٌ أُخرى: أنْ لا يكونَ[٢٨] بعدَ حرفِ نفيٍ، نحو: جاءَ الذي ما هوَ قائمٌ.

---

(١) في س: لشدة، وهو تحريف. (٢) الهمع ١/٣١٣.
(٣) في ت: المقدر، وهو تحريف. (٤) في ت: مقا. وفي ق: تبعاً.
(٥) في د: و، بدلاً من: أو.
(٦) من (الإعراب..) إلى (.. سيبويه) ساقطة من ق.
(٧) ينظر في مسألة (أي) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/١٥ – ١٦. الإنصاف ٢/٧٠٩ - ٧١٦ (مسألة ١٠٢). مغني اللبيب ١٠٧ - ١١١. الهمع ١/٣١٢.
(٨) في د: أبدى، وهو تحريف. (٩) ساقطة من ق.
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣٤. وينظر الهمع ١/٣١٣.
(١١) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٤٢. (١٢) ساقطة من د.
(١٣) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٦٣، ١٧٢. ينظر منهج السالك لأبي حيان ٣١، ٣٢.
(١٤) في د: أورده، وما أثبته أنسب لسياق العبارة.
(١٥) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٠٤ – ١٠٥.
(١٦) في ق: العائد المحذوف. (١٧) في ظ: المرفوع، وهو تحريف.
(١٨) لا: ساقطة من ر، ت. (١٩) في ق: متصلاً، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: حال لذى أياً، بدلاً من: جاء الذي أياه، وهو تحريف.
(٢١) في د: يفوت. (٢٢) الهمع ١/٣٠٩.
(٢٣) ساقطة من ق. (٢٤) وفي ذا الحذف: ساقطة من ق.
(٢٥) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٦٣. (٢٦) في ر: سوا، وهو خطأ في الرسم.
(٢٧) الواو: ساقطة من د.
(٢٨) في ر: تكون، وهو تصحيف.

ولا بعدَ لَوْلاَ، نحو: جاءَ الذي لَوْلاَ هوَ[١] لأكرمتُكَ[٢]. ولا معطوفًا (نحو: جاءَ الذي زيدٌ، وهوَ منطلقانِ. ولا معطوفًا)[٣] عليه، نحو: جاءَ الذي هو وزيدٌ فاضلانِ. ولا بعدَ أداةِ حصرٍ نحو: جاءَ الذي ما في الدارِ إلاَّ هوَ، أو[٤] الذي إنَّما في الدارِ هوَ. نَقَلَ هذهِ الشروطَ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ، وأتباعُهُ[٥]. وقالَ ابنُ الصائغِ[٦]: "شرطُهُ[٧] أنْ لا يكونَ معطوفًا (يُعْلَمُ من كونِهِ ليسَ مبتدأً، وشرطُ أنْ لا يكونَ معطوفًا)[٨] عليهِ لم يَرَهُ الفراءُ[٩] وابنُ السراجِ، وشرطُ[١٠] أنْ لا يكونَ بعدَ لولاَ، لا يحتاجُ إليهِ، لأنَّهُ ليسَ في الصلةِ غيرُهُ حتَّى يطولَ، أو يَقْصُرَ. وشرطُ أنْ لا يكونَ بعدَ نفيٍ، يُعْلَمُ من ذِكرِ تَصدُّرِهِ، حيثُ قالَ: "وصدرُ[١١] وصلِها"[١٢]، ثُمَّ قالَ: "وشرطُ أنْ لا يصلحَ الباقي للوصلِ[١٣] " يعمُّ[١٤] أيًّا وغيرَهَا، وليسَ في ظاهرِ لفظهِ اختصاصُ ذلكَ بغيرِ أيٍّ. قالَ: وقولُهُ: "وإنْ لم يَستَطِلْ فالحذفُ نزرٌ"[١٥] ولم يجعلْهُ ضرورةً، رعيًا لمذهبِ الكوفيينَ، فإنَّهم يجيزونَ ذلكَ[١٦]، وهـــو فصيحٌ، فهوَ قولُ مراعٍ للقولينِ، وإحداثُ[١٧] قولٍ ثالثٍ في مثلِ ذلكَ جائزٌ. انتهى.

قولُهُ[١٨]: "إنِ انْتَصَبْ بفعْلٍ، أوْ وصف"[١٩]. فيهِ أمورٌ:

الأول: قد يُفْهَمُ كلامُهُ[٢٠] استواءَهُمَا[٢١]، وليسَ كذلكَ، فإنْ حُذِفَ المنصوبُ بفعلٍ، أكثرَ من حذفِ المنصوبِ بوصفٍ.

---

(١) في ر، ق، د: لولاه، وهو وجه.
(٢) في ت: أكرمتك. وفي د: لا أكرمتك، وهو تحريف.
(٣) من (نحو: جاء..) إلى (.. ولا معطوفاً) ساقطة من ت.
(٤) في ت، ق، د: و.
(٥) ينظر الارتشاف ٢٣٦ – ٢٣٧. منهج السالك ٣١. الهمع ٣١١/١.
(٦) في ر، ت: ابن الصائغ.
(٧) في الأصل ر، ت، ق، ظ: شرط. وفي س: بشرط، وما أثبته من د.
(٨) من (يعلم من..) إلى (.. معطوفاً) ساقطة من ق.
(٩) ينظر منهج السالك ٣١. الهمع ٣١١/١.
(١٠) في د: وشرطه.
(١١) في د: وصدور، وهو تحريف.
(١٢) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١٦١/١.
(١٣) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١٦٤/١.
(١٤) في ق: تعم، وهو تصحيف.
(١٥) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١٦٣/١. وينظر في المسألة شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١.
(١٦) ينظر منهج السالك ٣١. شرح ابن عقيل ١٦٥/١.
(١٧) في د: وأحداب، وهو تصحيف.
(١٨) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٩) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١٦٤/١.
(٢٠) في ق: من كلامه.
(٢١) في د: استوائهما، وهو خطأ في الرسم.

الثاني: شرطُ الفعلِ الناصبِ أنْ يكونَ تامًا، فلا يجوزُ الحذفُ من: جاءَ الذي ليسَهُ زيدٌ[١]. قالَهُ أبو حيان[٢]، ونقلَهُ ابنُ قاسمٍ عن قومٍ، وقالَ: فيه نظرٌ[٣]، وقالَ ابنُ الصائغ: لا يحتاجُ إلى إخراجِهِ لأنَّهُ في الاستثناءِ لا يجوزُ الوصلُ إلاَّ ضرورةً، فالوَجْهُ الانفصالُ ومعَهُ لا حذفَ.

الثالث: شرطُ الوصفِ الناصبِ أنْ لا يكونَ صلةً لـ " ألْ "، فإنْ كانَ نحو: الضَّارِبُهَا[٤] زيدٌ هندٌ، لم يَجُزِ الحذفُ عندَ الجمهورِ[٥]، لكن جوَّزَهُ في التسهيلِ بقلَّةٍ[٦].

الرابع: شَرَطَ ابنُ عصفور في العائدِ المنصوبِ أنْ يكونَ مُتَعَيِّنًا[٧]، فإنْ لم يتعيَّنْ لم يَجُزْ حذفُهُ، نحو: جاءَ الذي (٣٣/ب) ضربتُهُ في دارِهِ[٨]. قالَ ابنُ الصائغ: وذلكَ يؤخذُ من قولِ النَّاظمِ: "إنْ صَلُحَ الباقي لِوَصْلٍ[٩] مُكْمِلِ[١٠]".

قولُهُ[١١]: "**كذاكَ حَذْفُ[١٢] مَا بِوَصْفٍ خُفِضا**"[١٣]. شرطُ الوصفِ أنْ يكونَ[١٤] عاملاً. ذكَرَهُ في التسهيلِ والكافيةِ الكبرى[١٥].

قولُهُ[١٦]: "**كَذَا الذي جُرَّ بِمَا الموصُولَ جَرْ**"[١٧]. فيهِ أمورٌ:

الأول: قيلَ لا يؤخَذُ[١٨] من كلامِهِ إلاَّ[١٩] شرطٌ واحدٌ، وهوَ اتِّفاقُ لفظِ[٢٠] الجارَّيْنِ[٢١]. وبقيَ شرطانِ ذكَرَهُمَا في التسهيلِ: اتِّفاقُ معناهُمَا، واتِّفاقُ مُتَعَلَّقِهِمَا[٢٢]، فلا يجوزُ الحذفُ في: مررتُ بالذي مررتَ بِهِ على زيد، ولا، فرحتُ بالذي مررتَ بهِ[٢٣].

فأجابَ[٢٤] ابنُ قاسم: بأنَّ اتِّفاقَ المعنى يُؤخَذُ[٢٥] من كلامِهِ، لأنَّ باءَ السببيَّةِ مثلاً غيرُ باءِ التَّعدِيَةِ، فلم يَتَّفِقِ اللفظانِ. والثالثُ يُؤخَذُ من تمثيلِهِ[٢٦].

---

(١) في ق: ليته زيداً، وهو تحريف.
(٢) الارتشاف ٢٣٨. منهج السالك ٣٢. الهمع ١/٣٠٨، ٣٠٩.
(٣) شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢٠. شرح الألفية له ١/٢٥٣.
(٤) في ر: الضارباها.
(٥) منهج السالك ٣٢. الهمع ١/٣٠٧.
(٦) التسهيل ٣٥. ينظر منهج السالك ٣٢. شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢٣.
(٧) في د: متعيناً للربط، بزيادة: للربط، ولا مسوغ له.
(٨) المقرب ١/٦١. وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢٠، وشرح الألفية له ١/٢٥٢.
(٩) في ت: بوصف، وهو تحريف.
(١٠) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٦٤.
(١١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٢) ساقطة من ر.
(١٣) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٧٢.
(١٤) في د: أن لا يكون، بزيادة: لا.
(١٥) التسهيل ٣٤ وشرح الكافية الشافية ١/٢٨٩.
(١٦) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٧) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٧٢.
(١٨) في ر: لا يوجد، وهو تصحيف.
(١٩) إلا: ساقطة من ق.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) ينظر منهج السالك ٣٢.
(٢٢) التسهيل ٣٥. وينظر الهمع ١/٣٠٩، ٣١٠.
(٢٣) ينظر الهمع ١/٣١٠.
(٢٤) في س: وأجاب.
(٢٥) في ر، ق: يوجد، وهو تحريف.
(٢٦) شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٥٥.

الثاني: قيلَ[١]: بقيَ[٢] ثلاثةُ[٣] شروطٍ أُخَرَ[٤]، ذكرَها غيرُ النَّاظمِ[٥]: أنْ لايكونَ ثَمَّ ضميرٌ آخرُ يصلحُ للعودِ، نحو: مررتُ بالذي مررتَ[٦] بِهِ في دارِهِ[٧]. (وأنْ لا يكونَ نائبًا عن الفاعلِ، نحو: مررتُ بالذي مُرَّ[٨] بِهِ)[٩]، ولا محصورًا، نحو: مررتُ بالذي ما مررتَ إلاَّ بِهِ. وأجابَ ابنُ قاسم: بأنَّهُ ذُكِرَ من الشروطِ ما هوَ خاصٌّ بالبابِ، والشروطُ المذكورةُ لأمورٍ أُخرى (من أبوابٍ أُخَرَ[١٠]. وقالَ ابنُ الصائغ: "إنَّ الأوَّلَ)[١١] يُؤخَذُ[١٢] من قولِهِ: "إنْ صَلُحَ[١٣] الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ[١٤]". والثاني: العائدُ فيهِ في موضعِ رفعٍ، فهوَ من وصلِ العائدِ المرفوعِ. والثالث: لم يتَّحِدْ فيهِ العاملُ، لكنْ يردُ عليهِ: ما مررتُ بالذي ما مررتَ إلاَّ بِهِ، وقد يقالُ إنَّ الحذفَ (امتنعَ لعارضٍ، أنَّ " إلاَّ " لا[١٥] يحذفُ)[١٦] بعدَها المستثنَى. انتهى[١٧]".

الثالث: يجوزُ الحذفُ أيضًا لو[١٨] جُرَّ الموصوفُ[١٩] بالموصولِ[٢٠] بالحرفِ المماثِلِ، ذكَرَهُ في التسهيلِ[٢١]، (نحو: مررتُ بالرجلِ الذي مررتَ بِهِ[٢٢]، زادَ ابنُ قاسم في شرحِ التسهيلِ)[٢٣] أو[٢٤] المضافِ إلى الموصولِ نحو: مررتُ بغلامِ الذي مررتُ بِهِ[٢٥].

الرابع: ذَكَرَ النَّاظمُ في شرحِ الكافيةِ: "جوازَ الحذفِ إذا جُرَّ بالحرفِ المماثِلِ عائدٌ[٢٦] على الموصولِ[٢٧] بعدَ الصلةِ[٢٨]، كقولِهِ:

---

(١) ساقطة من د. (٢) في ظ: بقي عليه، وهو وجه.
(٣) ساقطة من د. (٤) في ق: آخرها، وهو تحريف.
(٥) ذكرها أبو حيان في الارتشاف ٢٣٩. منهج السالك ٣٣. ابن قاسم في شرح الألفية ١/٢٥٥ - ٢٥٦.
(٦) في ق: بالتي مر، بدلاً من: بالذي مررت، وهو تحريف.
(٧) في داره، ساقطة من ق. (٨) في ت: مررت، وهو تحريف.
(٩) من (وأن لا يكون..) إلى (.. مر به) ساقطة من ق.
(١٠) شرح الألفية لابن قاسم ١/٢٥٦.
(١١) من (من أبواب..) إلى (.. الأول) ساقطة من ق.
(١٢) في ق: تؤخذ، وهو تصحيف. (١٣) في ر: يصلح.
(١٤) الألفية ١٦. شرح ابن عقيل ١/١٦٤.
(١٥) في ر، ت، د: الأول، بدلاً من: إلا لا، وهو تحريف.
(١٦) من (امتنع..) إلى (.. يحذف) ساقطة من ق.
(١٧) في ق: بعدها، بدلاً من: انتهى، وهو تحريف.
(١٨) في ر، ت، د: ولو، بزيادة الواو ولا مسوغ لها.
(١٩) في ت: الموصول، وهو تحريف. (٢٠) ساقطة من ر، ت.
(٢١) التسهيل ٣٤ - ٣٥ وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢١ - ٢٢٣. الهمع ١/٣١٠.
(٢٢) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢١.
(٢٣) من (نحو: مررت..) إلى (.. شرح التسهيل) ساقطة من د.
(٢٤) في د: و. وساقطة من ت. (٢٥) شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢٣.
(٢٦) في ق: عائداً، وهو خطأ نحوي. (٢٧) في ر: موصول.
(٢٨) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٢٣.

وَلَوْ أنَّ ما عالجتُ لينَ[١] فؤادها فقسَا استُلينَ[٢] به[٣] لَلانَ[٤] الجَنْدَلُ[٥]"[٦]

لكنْ نازَعَهُ أبو حيان، وقالَ: إنَّ الحذفَ في البيتِ ونحوِهِ ضرورةٌ[٧].

الخامس: ذَكَرَ النَّاظمَ في التسهيلِ وشرحِهِ: أنَّهُ يجوزُ الحذفُ وإنْ لم توجَدِ الشروطُ فيما إذا تعيَّنَ[٨] الحرفُ الجارُّ[٩]، نحو: الذي سرتُ يومَ الجمعةِ، أي: فيه، والذي رَطْلَيْنِ بدرهمٍ لحمٌ، أي: منهُ[١٠]. قالَ: فَحَسَّنَ الحذفَ تَعَيُّنُ المحذوفِ، كما حسَّنَهُ في الخبرِ، والموصولُ أَوْلَى[١١] بذلكَ لاستطالَتِهِ[١٢]، وخالَفَهُ أبو حيان فقالَ: "لم يذكُرْ ذلكَ أحدٌ في الصلةِ[١٣]، وإنَّما ذكروهُ في الخبرِ، ولا ينبغي أنْ يقاسَ عليهِ، ولا أنْ يُذْهَبَ[١٤] إليهِ إلا بسماعٍ ثابتٍ عن العربِ"[١٥].

السادس: جميعُ ما تقدَّمَ من الشروطِ[١٦] في حذفِ العائدِ بأنواعِهِ، كلُّهُ ما إذا لم يكنْ بعضَ معمولِ الصلةِ، فإنْ كانَ بعضَ معمولِها جازَ حذفُهُ مطلقًا بلا شرطٍ، نحوُ: أينَ الرَّجلُ[١٧] الذي قلتَ؟ تريدُ[١٨]: قلتَ[١٩]: إنَّهُ يأتي[٢٠]، أو نحوُهُ[٢١]، نصَّ عليهِ في [التسهيلِ][٢٢].

قولُ الكافيةِ: "**وتامَّةٌ**[٢٣] **بمعنَى شيءٍ**"[٢٤]. يُفْهَمُ أنَّها لا تَقَعُ[٢٥] معرفةً بمعنَى الشَّيءِ، و[٢٦] هو مذهبُ الجمهورِ، لكن أثبتَهُ ابنُ خروفٍ، ونقلَهُ عن سيبويهِ[٢٧] في[٢٨] نحوِ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٢٩]، ودَقَقْتُهُ دقًّا نِعِمَّا[٣٠].

---

(١) في ق: لهن، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) ساقطة من د.
(٥) للأحوص (شعره ١٥٤) وروايته:

لو بالذي عالجت لين فؤاده فأبى يلين به للان الجندل

وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٢٢٣/١. مغني اللبيب ٥٣٤. الهمع ٣١١/١ الخزانة ٢٤٨/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٩٣/١ - ٢٩٤.
(٧) الارتشاف ٢٣٩. وينظر الهمع ٣١١/١.
(٨) في د: تعلق، وهو تحريف.
(٩) التسهيل ٣٥. شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ - ٢٣٣.
(١٠) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٢٢٢/١.
(١١) في د: أولاً، وهو خطأ في الرسم.
(١٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ – ٢٣٣. الارتشاف ٢٣٩/١.
(١٣) في الصلة: ساقطة من ق.
(١٤) في ق: يزاد، وهو تحريف.
(١٥) الارتشاف ٢٣٩. وينظر الهمع ٣١٠/١.
(١٦) في ت: المشروط، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من س.
(١٨) في س: يريد، وهو تصحيف.
(١٩) ساقطة من ر، ت.
(٢٠) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٢٢٥/١.
(٢١) ينظر الهمع ٣٠٩/١.
(٢٢) (بـياض) في الأصل ر، ق، س، ظ. وفي ت: كذلك في نسخة أخرى. وما أثبته من د. ينظر التسهيل ٣٥. الارتشاف ٢٣٩. منهج السالك ٣٣. شرح التسهيل لابن قاسم ٢٢٥/١.
(٢٣) ساقطة من ق.
(٢٤) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٥٣/٢.
(٢٥) في ت: لا تقتصر، وهو تحريف.
(٢٦) الواو: ساقطة من ت، د.
(٢٧) ينظر الارتشاف ٢٤٤.
(٢٨) في ق: و، بدلاً من في، وهو تحريف.
(٢٩) البقرة: ٢٧١.
(٣٠) تنظر هذه المسألة في مغني اللبيب ٣٩٠ – ٣٩١. الهمع ٣١٧/١.

قولُهُ[١]: "وَصِفَةٌ"[٢]. هوَ رأيُ قومٍ، ومثلوهُ[٣] بنحوِ[٤]: "لأمْرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ"[٥]. قالَ ابنُ مالك: "والمشهورُ خلافُهُ، وأنَّها[٦] حرفٌ زائدٌ مُنبِّهٌ على وصفٍ لائقٍ بالمحلِّ"[٧]. قالَ[٨]: والقولُ[٩] بزيادتِها أَوْلَى لأنَّ زيادةَ[١٠] " مَا " ثابتٌ في كلامِهِم، وليسَ في كلامِهِم[١١] نكرةٌ موصوفٌ بِها جامدةٌ كجمودِ[١٢] " ما "، إلاَّ وهيَ مردفةٌ[١٣] بِمُكَمِّلٍ، نحوُ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، قالَ: فالحكمُ على " ما " المذكورةِ بالاسميَّةِ واقتضاءِ[١٤] الوصفيةِ حكمٌ بما لا نظيرَ لَهُ، فوجبَ اجتنابُهُ[١٥] " انتهى.

قولُهُ: "ومَنْ كذلكَ إلاَّ في التَّمامِ"[١٦]. هو مذهبُ الجمهورِ. وذهبَ قومٌ[١٧] إلى أنَّ (مَنْ) تقعُ نكرةً تامَّةً أيضًا، وهو مذهبُ سيبويهِ في التَّعَجُّبِ[١٨].

قولُهُ: "وأيٌّ، وأيَّةٌ كـ: "مَنْ""[١٩]. قالَ النيلي: ليسَ كذلكَ، فإنَّ أيًّا تُوصَفُ[٢٠] بِها النَّكرَةُ. والأمرُ كما قالَ بِلاَ خِلافٍ[٢١]. زادَ ابنُ مالكٍ[٢٢]: أنَّها تَقَعُ حالاً بعدَ المعرفةِ[٢٣]. (٣٤/أ) قالَ[٢٤] في الكافية:

وَنَعْتَ مَنْكُورٍ وحالاً قَدْ أَتَى كَحَبْتَرٍ[٢٥] يَتْلُوهُ أَيَّمَا فَتَى[٢٦]

---

(١) في ظ: قولها.
(٢) الكافية ١٢. شرح الكافية للرضي ٥٣/٢.
(٣) في ر، ق: ومثلوا، وهو وجه.
(٤) في ق: نحو، وما أثبته أوفق للسياق.
(٥) مجمع الأمثال للميداني ١٩٦/٢.
(٦) في ت، ق: أنه.
(٧) ينظر الارتشاف ٢٤٣. شرح الألفية لابن قاسم ٢٢٥/١.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ق: والقوى، وهو تحريف.
(١٠) في ر: لا زيادة، بزيادة: لا.
(١١) وليس في مهم: ساقطة من ت.
(١٢) في د: لجمودها، وهو تحريف.
(١٣) في ق: مفردة، وهو تحريف.
(١٤) في ق: واقتضى، وهو تحريف.
(١٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/١.
(١٦) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٥٥/٢. وفيهما: التامة، بدلاً من: التمام.
(١٧) منهم أبو علي الفارسي كما نص عليه في مغني اللبيب ٤٣٣. الهمع ٣١٦/١ - ٣١٧.
(١٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٢٤/١. الهمع ٣١٧/١. الأشموني ٣٦/٣.
(١٩) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٥٦/٢.
(٢٠) في ق، د: يوصف، وهو وجه.
(٢١) ينظر الهمع ٣١٨/١ - ٣١٩.
(٢٢) مالك: ساقطة من ق.
(٢٣) ينظر التسهيل ٣٧. النكت على الحاجبية ورقة ٣٨. الهمع ٣١٩/١.
(٢٤) في ق: قوله.
(٢٥) في ت، ظ: كحيث. وفي ق: كحب من. وفي د: كحب ير، كله تحريف.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ٢٨٤/١، وفيها (وحال) والجر لا يجوز في أي وجه إلا على وجه ضعيف هو الحمل على الجوار، وهو يشير إلى بيت الراعي:
فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحبترٍ وللهِ عينَا حبترٍ أيَّمَا فتَى.
شعره ٢٥٧. وينظر الكتاب ١٨٠/٢، وفيه: أيُّما بالضم. والهمع ٣١٩/١.

و[١] قالَ أبو حيان: لم يذكُرْ أصحابُنَا وقوعَهَا حالاً[٢].

قولُهُ[٣]: "و[٤] في مَاذَا صنعتَ، وجهانِ ... إلى آخرِهِ"[٥]. أجازَ[٦] جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ (فيهِ وجهًا ثالثًا، وهوَ: جَعْلُ " مَا " استفهامًا[٧]، و"ذَا " زائدةً[٨].

فصلٌ في الموصولِ الحرفيِّ

لم يذكُرْهُ في الألفيةِ والشذورِ، وذكرَهُ ابنُ الحاجبِ[٩]. قالَ في التسهيلِ: "وهوَ ما أُوِّلَ[١٠] معَ ما يليهِ بمصدرٍ ولم يحتَجْ إلى عائدٍ[١١]".

قولُ الكَافيةِ[١٢]: "حروفُ[١٣] المصدرِ[١٤]: مَا، وأَنْ، وأَنَّ الأَوَّلانِ[١٥] للفعليَّةِ، وأَنَّ للاسميَّةِ"[١٦].

فيهِ أمورٌ:

الأَوَّلُ: شرطُ الفعليَّةِ في " مَا"[١٧]: أنْ يكونَ[١٨] فعلُهَا[١٩] متَصَرِّفًا، وأنْ لا يكونَ أمرًا[٢٠]. قالَ ابنُ مالك في (كافيتِهِ: "ومَا بِذِي تَصَرُّفٍ[٢١] لا أمرٍ"[٢٢]. قالَ في شرحِ التسهيلِ: "والأكثرُ كونُهُ ماضيًا[٢٣]".

الثاني: اختيارُ[٢٤] ابنِ مالكٍ في الكافيةِ)[٢٥] وشرحِهَا: جوازُ وصلِهَا بالجملةِ الاسميَّةِ[٢٦]،

---

(١) الواو: ساقطة من د.

(٢) الارتشاف ٢٤٤. الهمع ١/٣٢٠. وفي شرح التسهيل لابن قاسم ١/٢٤١: " وأنشده المصنف بنصب " أي " على الحال وأنشده غيره بالرفع على أنَّهُ مبتدأ والتقدير: أيُّ فتًى هو".

(٣) قوله: ساقطة من ق.

(٤) في ق: أو، بدلاً من: و، وهو تحريف.

(٥) الكافية ١٢. شرحها للرضي ٢/٥٨ وتمام العبارة: (... أحدهما: " ما الذي " وجوابه رفع. الآخر: " أي شيء" وجوابه نصب).

(٦) في ق: أجازه، بزيادة الضمير الهاء.

(٧) فيد: استفهامية، وهو وجه.

(٨) النكت على الحاجبية ورقة ٣٨. شرح الكافية الشافية ١/٢٨٢.

(٩) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٨٦.

(١٠) في د: مؤول، وهو تحريف.

(١١) التسهيل ٣٣.

(١٢) في ق: قوله في الكافية، وهو وجه.

(١٣) في ت: حرف، وهو تحريف.

(١٤) في د: مصدر.

(١٥) نون الأولان: ساقطة من د.

(١٦) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٨٦.

(١٧) في ما: ساقطة من ت.

(١٨) في د: تكون، وهو تصحيف.

(١٩) في ق: فعلياً، وهو تحريف.

(٢٠) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٦.

(٢١) في ت: يصرف، وهو تصحيف.

(٢٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٢.

(٢٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢.

(٢٤) في د: اختار، وهو وجه.

(٢٥) من (كافيته..) إلى (.. الكافية) ساقطة من ق.

(٢٦) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٢، ٣٠٦.

ووافقَ الجمهورُ على المنعِ في التسهيلِ[١]. وقالَ الرَّضي: "الحقُّ الجوازُ، وإنْ كانَ قليلاً"[٢].

الثالث: مالَ ابنُ هشام في المغني إلى قولِ الأخفشِ وجماعة باسميَّتِهَا، وأنَّ العائدَ مقدَّرٌ[٣]، فقالَ[٤]: إنَّ[٥] فيهِ مَخْلَصًا[٦] من دعْوَى اشتراكٍ لا داعي[٧] إليهِ[٨]، فإنَّ " مَا " الموصولةَ الاسمية ثابتةٌ باتِّفاقٍ وهيَ[٩] موضوعةٌ لِمَا لا يَعْقِلُ، والأَحداثُ من جملةِ مَا لا يَعْقِلُ"[١٠].

الرابع: شرطُ الفعليَّةِ في أنَّ كونَ[١١] فعلِهَا متصرِّفًا، فلا[١٢] تُوصَلُ بالجامدِ اتِّفاقًا[١٣]. ومنعَ أبو حيان وصلَها بالأمرِ أيضًا، وقالَ: "إنَّ جميعَ ما استدلُّوا بِهِ عليهِ محتملٌ[١٤] للتفسيريَّةِ. قالَ: ولا يقْوَى عندي وصلُهَا بِهِ لأمرينِ: أحدُهُمَا: أنَّها إذا[١٥] سُبِكَتْ والفعلَ[١٦] بمصدرٍ، فاتَ معنَى الأمرِ المطلوبِ. والثاني: أنَّهُ لايوجدُ في كلامِهِم[١٧]: يُعْجِبُني أنْ قُمْ، (ولا أحببتُ[١٨] أنْ قُمْ[١٩])[٢٠]، ولا يجوزُ ذلكَ، ولو كانتْ توصَلُ بِهِ لجازَ ذلكَ كالماضِي والمضارعِ[٢١]. وسبقَهُ إلى اختيارِ ذلكَ الرضي، وضمَّ إليهِ النَّهيَ[٢٢].

الخامس: بقيَ من الحروفِ المصدريَّةِ " كي " باتِّفاقٍ. وقد استدرَكَهَا الرَّضي[٢٣]، وإنَّما تُوصَلُ بالمضارعِ[٢٤]. و"لَوْ " عندَ جماعةٍ، وصحَّحَهُ الفارسي، وأبو البقاء[٢٥]، وابنُ مالكٍ[٢٦]، والرَّضي[٢٧]، وإنَّما تُوصَلُ بفعلٍ متَصَرِّفٍ غيرِ أمرٍ[٢٨]، وأكثرُ ما تَقَعُ[٢٩] بعدَ مُفْهِمٍ[٣٠] تَمَنٍّ[٣١]. و"الذي " عندَ جماعةٍ، واختارَهُ الفارسي، وابنُ خروفٍ، وابنُ مالكٍ[٣٢].

---

(١) التسهيل ٣٨. وينظر الهمع ٢٨١/١.
(٢) ٦ شرح الكافية ٣٨٦/٢.
(٣) في د: مقدراً، وهو خطأ نحوي.
(٤) في د: وقال، وما أثبته أنسب لسياق الكلام.
(٥) ساقطة من د.
(٦) في ق: مخلصاً، وهو تحريف. وفي مغني اللبيب ٤٠٢: تخلصاً.
(٧) في د: الإذاعي، بدلاً من: لا داعي، وهو تحريف.
(٨) في ق: التسمية، وهو تحريف.
(٩) في ت: وهو، وهو تحريف.
(١٠) مغني اللبيب ٤٠٢.
(١١) في د: كونها كون، بزيادة: كونها.
(١٢) في د: ولا، وما أثبته أنسب لسياق العبارة.
(١٣) ينظر الهمع ٢٨٠/١.
(١٤) في ت: يحتمل، وهو تحريف.
(١٥) في ق: إذ لو، بدلاً من إذا.
(١٦) في ت: والفصل، وهو تحريف.
(١٧) في د: كلام، وهو تحريف.
(١٨) في د: أحسب، وهو تحريف.
(١٩) في ت: قدر، بدلاً من: قم، وهو تحريف.
(٢٠) ولا أحببت أن قم ساقطة من ق.
(٢١) ينظر قول أبي حيان في شرح التسهيل لابن قاسم ٢٤٤/١، والهمع ٢٧٩/١-٢٨٠.
(٢٢) في ت، ق: انتهى، وهو تحريف. ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٦/٢.
(٢٣) شرح الكافية للرضي ٣٨٧/٢.
(٢٤) التسهيل ٣٧. شرح التسهيل لابن قاسم ٢٤٥/١.
(٢٥) ينظر رأي الفارسي وأبي البقاء في شرح الكافية لابن مالك ٣٠٢/١.
(٢٦) التسهيل ٣٨. وينظر شرح التسهيل لابن قاسم ٢٤٩/١.
(٢٧) شرح الكافية ٣٨٧/٢.
(٢٨) الهمع ٢٨١/١.
(٢٩) في ت: ما يقع، وهو تصحيف.
(٣٠) في ت: لمفهم، وهو تحريف.
(٣١) في ت، ق: بمن، وهو تصحيف. ينظر الهمع ٢٨٠/١.
(٣٢) الهمع ٢٨٥/١.

بابُ المعرَّفِ بأداةِ التَّعريفِ

كذا ترجمَ في الألفيةِ[1]. قالَ ابنُ هشام: وكانَ الأحسنُ أَنْ يقولَ: المعرَّفُ بالأَداةِ، إذْ لا يتخيَّلُ أحدٌ إذا قيلَ ذلكَ أنَّهُ معرَّفٌ بأداة وليستْ أداةَ[2] تعريفٍ. قلتُ: وكذا عبَّرَ في الكافيةِ الكبرى[3]، فكانتِ الألفيَّةُ بالأخصرِ أجدَرَ[4].

قولُ الألفيَّةِ: "ألْ حرفُ تعريفٍ أوِ الَّلامُ فَقَطْ"[5]. فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: أُورِدَ عليهِ أنَّهُ مخالفٌ للمنقولِ، لأنَّ مذهبَ الخليلِ أنَّ حرفَ التَّعريفِ (أل) بجملتِهَا[6]، ومذهبُ غيرِهِ أنَّهُ[7] الَّلامُ فَقَطْ[8]، فالتَّخييرُ بينهما، وأَنَّ حرفَ التَّعريفِ[9] أحدُهُمَا مخالفٌ للقولينِ معًا. وقالَ ابنُ هشام: قَدَّمَ الأوَّلَ؛ لأنَّهُ الرَّاجحُ عندَهُ[10]، و(أو) تنويعٌ لأقوالِ النُّحاةِ، وقولُ بعضِهِم: إنَّهُ تخييرٌ بينَ القولَيْنِ، وإنَّهُ إحداثٌ لقولٍ ثالث، ليسَ بشيءٍ، و(أوِ) التخييريَّةُ إنَّمَا تقعُ بعدَ الطَّلبِ الصَّريحِ، نحوُ: خُذْ مِنْ مالِي درهَمًا أوْ دينارًا[11].

وقالَ ابنُ الصائغ: "أَوْ: للتفضيلِ[12] كالَّتي في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ[13] هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰۗ﴾[14]. فَلاَ يقتضِي أَنْ تكونَ ألْ أوِ[15] الَّلامُ[16] حرفَ التَّعريفِ[17]، أَي: أحدُهُمَا، ولو اقتضاهُ لم ينافِ[18] أَنْ يكونَا[19] قولَيْنِ للنَّحويِّينَ".

الثاني: الذي رجَّحَهُ المصنِّفُ في سائرِ كتبِهِ الأَوَّلَ[20]، ولا يُؤخَذُ من عبارتِهِ[21] هُنَا ترجيحٌ، والقولُ بأَنَّهُ يؤخَذُ من تقديمِ(ألْ) معارَضٌ، بأنَّهُ قدَّمَ (٣٤/ب) في الكافيةِ الَّلامَ[22] فقالَ:

الَّلامُ[23] أوْ ألْ حرفُ تعريفٍ فَقُلْ[24] ... في رَجُلٍ تعريفُهُ شئتَ الرَّجُلْ[25]

---

(١) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٧٧. (٢) في د: بأداة، وهو وجه.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٣١٩.
(٤) في د: بالأجدر أخصر، وهو تحريف. (٥) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٧٧.
(٦) الكتاب: ٣/٣٢٤ – ٣٢٥، الارتشاف: ٢٢٨، الهمع: ١/٢٧١.
(٧) في ق، د: إن، وهو وجه. وما أثبته أنسب.
(٨) ينظر: الكتاب: ٤/١٤٧ – ١٤٨، الارتشاف: ٢٢٧، منهج السالك: ٣٣، الهمع: ١/٢٧٢.
(٩) في ق: التعليل، وهو تحريف.
(١٠) أي عند ابن مالك. ينظر: التسهيل: ٤٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٨٤ – ٢٨٦.
(١١) مغني اللبيب: ٨٧ – ٨٨. (١٢) في ت: للتفضل، وهو تحريف.
(١٣) من كان: ساقطة من ت، ق، د. (١٤) البقرة: ١١١.
(١٥) في د: و، بدلا من (أو)، وهو تحريف. (١٦) في ت: اللام أو (أل).
(١٧) في ت: تعريف، وما أثبته أنسب. (١٨) في د: يتأت، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) التسهيل: ٤٢، شرح العمدة: ١٥٢، شرح الكافية الشافية: ١/٣١٩.
(٢١) في ق: كتبه، وهو تحريف. (٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) ساقطة من ق، د. (٢٤) في ت: قل.
(٢٥) شرح الكافية الشافية: ١/٣١٩.

وصرَّحَ في شرحِهَا باختيارِ[١] أنَّهُ ألْ[٢]، فلمْ يَكُنْ تقديمُهُ اللَّامَ[٣] ترجيحًا لَهُ. ثُمَّ رأيتُهُ رجَّحَهُ في سبكِ المنظومِ، رجَّحَ أنَّهُ اللَّامُ وحدَهَا، مصرِّحًا بمخالفَةِ الخليلِ[٤]. وهذا الكتابُ جزمَ فيه[٥] كثيرًا، بخلافِ ما رجَّحَهُ في سائرِ كتبِهِ، لأنَّهُ قصدَ فيهِ تلخيصَ[٦] المفصَّلِ، فأتَى[٧] بِمَا فيهِ من غيرِ زيادةٍ، ولا تغييرٍ ولا مخالفَةٍ في[٨] ترجيحٍ، فَتَنَبَّهْ[٩] لذلكَ[١٠].

الثالث: ما رَجَّحَهُ المصنِّفُ من أنَّهُ (ألْ)، لم يَقُلْهُ سِوَى الخليلِ وابنِ كيسان. وجميعُ النُّحاةِ فيما نَقَلَهُ أَبو حيان على أنَّهُ اللَّامُ فَقَط[١١]، وعزاهُ صاحبُ البسيطِ إلى المحققينَ[١٢]، واختارَهُ ابنُ هشام في حواشيهِ، فقالَ: إنَّهُ من الحسنِ بمكان، وجميعُ ما اعترضوا[١٣] بِهِ عليهِ مقابَلٌ بمثلِه[١٤]، أَو مُجابٌ عنهُ. لكنَّهُ رجَّحَ في الجامعِ قولَ الخليلِ[١٥]، وهوَ ظاهرُ عبارةِ الشذورِ[١٦].

الرابع: قالَ أَبو حيان: إنَّ الخلافَ في هذهِ المسألةِ لا يجدي[١٧] شيئًا، ولا ينبغي أَنْ يُتَشَاغَلَ بِهِ[١٨].

الخامس: من حروفِ التَّعريفِ (أمْ) في لغةِ طيِّئٍ[١٩]، و(هَلْ) في لغةٍ، وهيَ ألْ، أُبدلَتْ لامُهَا ميمًا في الأُولَى[٢٠]، وهمزتُهَا[٢١] هاءً[٢٢] في الثانية.

قولُهُ: (فنمطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ، النَّمَطْ[٢٣])[٢٤]. قيلَ: لا فائدة في التَّنبيهِ على هذا، وهوَ من الوضوحِ بالمكانِ الذي لا يُخفَى. وقالَ ابنُ هشام: لَمَّا كانَ البابُ معقودًا للمعرَّفِ بالأداة قَبُحَ[٢٥] أنْ يَذكُرَ الأداةَ، ولا يُلوَى على ذكرِ المعرَّفِ بِها، وأَيضًا فَلْيُنَبِّهْ بذلكَ على أنَّ وضعَ أداةِ التَّعريفِ

---

(١) في ت: باختياره.

(٢) قال في شرح الكافية الشافية: ٣١٩/١: اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. وهي عند الخليل همزة قطع عوملت غالبا معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، أو هي أحد جزئي الأداة المعرفة، وقول الخليل هو المختار عندي.

(٣) في د: للام.

(٤) سبك المنظوم: ورقة ١٢.

(٥) في ت، ق: به، وهو تحريف.

(٦) في د: تخليص، وهو تحريف.

(٧) في د: وأتى، وما أثبته أنسب لسياق الكلام.

(٨) في ق: ولا، بدلا من: في، وهو تحريف.

(٩) في ق: فتبينه، وهو تحريف.

(١٠) في د: كذلك، وهو تحريف.

(١١) الارتشاف: ٢٢٨، الهمع: ٢٧١/١ – ٢٧٢، المطالع السعيدة: ٢٣٤/١.

(١٢) الهمع: ٢٧٢/١، المطالع السعيدة: ٢٣٤/١.

(١٣) في د: اعترضوه.

(١٤) ساقطة من ت.

(١٥) الجامع الصغير: ١٧.

(١٦) شرح شذور الذهب: ١٤٩.

(١٧) في ق: لا يجزى، وهو تحريف.

(١٨) الارتشاف: ٢٢٨. وينظر: الهمع: ٢٧٣/١.

(١٩) الهمع: ٢٧٣/١.

(٢٠) في الأولى: ساقطة من د.

(٢١) في ق: وهمزتها، وهو تحريف.

(٢٢) ساقطة من ق.

(٢٣) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١٧٧/١.

(٢٤) من (فيه وجها..) إلى (.. النمط) في: ٣٥ أ، ساقطة من ر.

(٢٥) في ق، د: صح، وهو تحريف.

مخالفٌ لوضعِ نقيضِهَا[١]، وهوَ[٢] أداةُ التَّنكيرِ، وأنَّهم[٣] أحلُّوا أداةَ التَّعريفِ محلَّ الصدرِ[٤]. وأداةَ التَّنكيرِ محلَّ العجزِ، وهوَ التَّنوينُ من نحوِ[٥]: صَهٍ ومَهٍ.

قولُ الشذور: "العهديَّةُ: كجاءَ القاضِي، ونحوُ: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ... ﴾[٦] أو الجنسيَّةُ، نحوُ: ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[٧]، ونحوُ: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾[٨] ونحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾[٩]"[١٠]. جعلَهُ المثالَ الأخيرَ، وهوَ ما فيهِ (ألْ) لبيانِ الحقيقةِ من الجنسيَّةِ، ذكرَهُ أيضًا في الجامعِ والقطرِ[١١]، وسبقَهُ إليهِ بدرُ الدين بن مالك[١٢]، والذي جزمَ بِهِ والدُهُ في شرحِ الكافيةِ أنَّهُ من العهديَّةِ[١٣]، و[١٤] ذهبَ بعضُهُم إلى أنَّهُ قسمٌ برأسِهِ[١٥]. ولم يتعرَّضْ في الألفيةِ لتقسيمِ تعريفِ (ألْ)، وكانَ ينبغي أنْ لا يهملَهُ. وقد قالَ في الكافيةِ:

والقَصْدُ عهدٌ أوْ عمومُ الجنسِ أوْ حضورٌ أو كمالُ مَا بِهِ نَوَوْا[١٦]

قالَ ابنُ هشام: تعرَّضَ لتقسيمِ ألِ الزائدةِ، وتركَ تقسيمَ المعرِّفَةِ، ولو عكسَ لكانَ أصوبَ؛ لأنَّ البابَ للمعرِّفَةِ.

قولُ الألفيَّةِ: (والآنَ)[١٧]. تُعُقِّبَ[١٨] بأنَّهُ ضَعَّفَ في شرحِ التسهيلِ[١٩] قولَ مَنْ جَعَلَ سَبَبَ بنائِهِ تَضَمُّنَ[٢٠] معنَى حرفِ التَّعريفِ. والقولُ بزيادةِ (ألْ) (فيهِ مبنيٌّ على ذلكَ.[٢١]

واعْلَمْ أنَّ القولَ ببناءِ (الآنَ) لا يوجدُ لَهُ علَّةٌ صحيحةٌ. أمَّا على القولِ بزيادةِ ألْ)[٢٢] فَرُدَّ[٢٣] بوجهينِ: أحدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ ابنُ مالك[٢٤] أنَّ تضمُّنَ[٢٥] اسمٍ بمعنَى حرفٍ اختصاراً ينافي[٢٦] زيادةَ

---

(١) مخالف لوضع نقيضها: ساقطة من ق.
(٢) هو: ساقطة من ق.
(٣) في ق: وأيهم، وهو تصحيف.
(٤) في ق: للصدور، وهو تحريف.
(٥) في د: بخصو، بدلا من: من نحو، وهو تحريف.
(٦) النور ٣٥.
(٧) النساء ٢٨.
(٨) البقرة ٢.
(٩) الأنبياء ٣٠.
(١٠) شرح شذور الذهب: ١٤٩.
(١١) الجامع الصغير: ١٧، شرح قطر الندى: ١١٢، وينظر: مغني اللبيب: ٧٣.
(١٢) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٨.
(١٣) شرح الكافية الشافية: ١/٣٢٢.
(١٤) في ت أو، بدلا من: و، وهو تحريف.
(١٥) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ١/٢٦٠.
(١٦) شرح الكافية الشافية: ١/٣١٩.
(١٧) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٧٨.
(١٨) في د: بأنه تعقب، بزيادة بأنه.
(١٩) أي ابن مالك.
(٢٠) في ق: يتضمن، وهو تحريف.
(٢١) ينظر هذا التعقيب في شرح الألفية لابن قاسم: ١/٢٦١.
(٢٢) من (فيه مبني..) إلى (.. بزيادة أل) ساقطة من ق، د.
(٢٣) في د: يرد.
(٢٤) التسهيل: ٩٥، الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٧٩ — ١٨٠.
(٢٥) في ق: يضمن.
(٢٦) في ق: أما في، وهو تحريف.

ما لا يُعْتَدُّ بِهِ، هذا معَ كونِ المزيدِ غيرَ المُضَمَّنِ[١] معناه، فكيفَ إذا[٢] كانَ إيَّاهُ[٣]. الثاني: أَنَّهُ لا نظيرَ لَهُ، كذا قالَهُ جماعةٌ، لكن وجدتُ لَهُ نظيرًا، وهوَ[٤] (الأمسِ) المقرونُ بألْ، على لغةِ مَنْ بناهُ[٥] كقولِهِ:

وإنِّي[٦] وَقَفْتُ[٧] اليومَ والأمسِ قَبْلَهُ[٨].

فإنَّهُ رُوِيَ بالكسرِ، وخَرَّجَهُ ابنُ مالكٍ على أَنَّهُ ضُمِّنَ معنَى الَّلامِ من زيادةِ التي[٩] فيه، وأَمَّا على القولِ بأنَّها للتَّعريفِ، فَرُدَّ معَ إبطالِ ما عُلِّلَ بِهِ، بأَنَّ (ألْ) من خواصِّ الأسماءِ، فكانَ حقُّهَا[١٠] أَنْ تَرُدَّهُ[١١] من البناءِ إلى الإعرابِ نظيرَ الإضافةِ في (أيٍّ). والذي أذهبُ إليهِ ترجيحُ قولِ مَنْ قالَ بإعرابِهَا، وأَنَّ فتحتَهَا[١٢] فتحةُ إعراب، وهيَ ملازمةُ النَّصبِ على الظرفيةِ، فإنْ جُرَّتْ بِمِنْ، ظَهَرَ الجَرُّ (٣٥/أ) فيها[١٣] كمَا في قولِ الشَّاعرِ:

كَأَنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا[١٤]

فإنَّهُ مَرْوِيٌّ[١٥] بالجَرِّ، وهذا قولٌ لا يمكنُ القدحُ فيه.

قولُهُ: "والَّذينَ ثُمَّ الَّلات"[١٦]. تُعُقِّبَ بأنَّهُ حَكَى في التسهيلِ: حَذْفَ ألْ منهما[١٧]، وذَكَرَ في شرحِهِ[١٨]: أَنَّ ذلكَ لغةٌ، وقُرِئَ في[١٩] ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[٢٠] فكيفَ يَجْعَلُهَا هُنَا لازمةً[٢١] ؟ وقالَ ابنُ قاسم: كَأَنَّهُ أرادَ أنَّها لازمةٌ عندَ أكثرِ العربِ، وهوَ الفصيحُ[٢٢].

---

(١) في ق: المضمون، وهو تحريف. (٢) في د: فإذا، وهو تحريف.
(٣) الهمع: ١٨٥/٣. (٤) ساقطة من ق.
(٥) الهمع: ١٩٠/٣. (٦) في د: واعلم، وهو تحريف. وساقطة من ت.
(٧) في د: علم، بدلا من: وقفت.
(٨) هذا صدر بيت لنصيب بن رباح (شعره ٦٢) وفيه: ثويت، بدلا من: وقفت، وعجزه:
على البـــابِ حتى كـــادَتِ الشَّمسُ تَغــرِبُ
وينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٧/١، وفيه: حبستُ، بدلاً من: وقفتُ، الهمع: ١٩٠/٣.
(٩) في س: أل، وهو وجه. (١٠) في د: حقه، وهو تحريف.
(١١) في ق: يوجه، وهو تحريف. (١٢) في د: فتحتهما، وهو تحريف.
(١٣) في ق: فيه، وهو تحريف. ينظر: الهمع: ١٨٦/٣.
(١٤) صدر بيت لأبي صخر الهذلي: (شرح أشعار الهذليين برواية السكري: ٩٥٦/٢) وعجزه:
وقــد مرّ بالداريـــن من بعدنـــا عصـــر
وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٨، شرح شذور الذهب: ١٢٨، الهمع: ١٨٦/٣، ١٨٠/٦.
(١٥) في ق: يروى، وهو وجه. (١٦) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١٧٨/١.
(١٧) التسهيل: ٣٣. (١٨) شرح التسهيل: ٢١٢/١.
(١٩) ساقطة من د.
(٢٠) الفاتحة: ٧. وينظر: القراءة في مختصر ابن خالويه: ١، البحر المحيط: ٢٦/١.
(٢١) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ٢٦٢/١.
(٢٢) المصدر السابق: ٢٦٢/١.

قولُهُ: ولاضْطِرَارٍ[1]: كبناتِ الأَوْبَرِ[2]. رَدَّهُ السَّخاوي[3] بأنَّهَا لو كانتْ فيهِ زائدةً[4]، لكانَ وجودُهَا كالعَدَمِ، فكانَ[5] يُجرُّ[6] بالفتحَةِ، لأنَّ فيهِ العلميةَ والوزنَ[7].

قالَ ابنُ هشام في المغني: وهذا سهوٌ[8] منهُ[9]، لأنَّ (ألْ) تقتضي[10] جَرَّ الاسمِ بالكسرةِ، ولو كانتْ[11] زائدةً، لأنَّهُ قد أَمِنَ فيهِ التَّنوينُ[12].

قولُهُ: (كَذَا[13]، وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ السَّري[14])[15]. يشيرُ إلى قولِ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عَنْ عمرِو[16]

وقد تُعُقِّبَ بأنَّ هذا البيتَ مصنوعٌ لا يُعْرَفُ قائلُهُ. وَرُدَّ: بأنَّهُ لرشيد بن شهاب اليشكري، وذكَرَهُ ابنُ هشام في شرحِ الشَّواهدِ[17] قالَ: وقَدْ رواهُ المفضَّلُ الضَّبِّي[18] بلفظِ[19]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جلادَنَا ... رضيتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا بكرُ[20] عَنْ عمرِو[21]

---

(١) في ر: والاضطرار.

(٢) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١٧٨/١، وهو يشير إلى بيت الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بناتِ الأوبرِ

ينظر: المقتضب: ٤٨/٤ – ٤٩، ابن عقيل: ١٨١/١.

(٣) هو أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي المقرئ الشافعي المتوفى سنة ٦٤٣هـ. وفيات الأعيان: ٣٤٠/٣ – ٣٤١. غاية النهاية: ٥٦٨/١، بغية الوعاة: / ١٩٢ – ١٩٤.

(٤) في ر: زيادة، وهو تحريف.

(٥) في ق: وكان، والواو هنا فيها ضعف.

(٦) في ت: يقتضي أن ينجر، وهو وجه، وما أثبته أنسب، وهو موافق الأصل وسائر النسخ.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥.

(٨) ساقطة من د.

(٩) أي من السخاوي.

(١٠) في ق، د: يقتضي، وما أثبته أنسب لسياق العبارة.

(١١) في ت: كان، بإسقاط تاء التأنيث، وهو خطأ لغوي.

(١٢) مغني اللبيب: ٧٥.

(١٣) ساقطة من ت.

(١٤) في د: زيادة قبل السرى وهي: (عن عمرو أو يا قيس السري). وفي ت: زيادة أيضا بعد السري وهي: (عن عمرو وقد تعقب).

(١٥) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١٧٨/١.

(١٦) البيت لراشد بن شهاب اليشكري (المفضليات ٣١٠). وينظر: شرح العمدة: ١٥٣، ٤٧٩، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٢/١، الهمع: ٢٧٨، الدرر: ١/ ٥٣.

(١٧) لابن هشام شرح الشواهد الكبرى في النحو، والصغرى أيضا. شذرات الذهب: ١٩٢/٦، وهما مفقودان كما نص على ذلك الدكتور حاتم الضامن في مقدمته للمسائل السفرية في النحو لابن هشام: ١١٦ – ١١٧.

(١٨) في د: الفضل الصيني، وهو تحريف.

(١٩) في ت: بلفظه، وهو تحريف. وفي ق: بلفظ به، بزيادة به.

(٢٠) يا بكر: ساقطة من د.

(٢١) ينظر: شرح المفضليات للقاسم بن محمد الأنباري بتحقيق ليال، ص ٦١٥.

قالَ[١]: وكذا أَنشدَهُ ابنُ السِّيد[٢] في شرحِ شعرِ المعرِّي[٣]، ومعناهُ واضحٌ، بخلافِ ما أنشدَهُ ابنُ مالكٍ.

قولُهُ:

وبعضُ الأعْلاَمِ عليهِ دَخَلاَ   لِلَمْحِ مَا قَدْ كانَ عنهُ نُقِلاَ[٤]

فيه أمران:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: ظاهرُهُ أنَّها تدخلُ لِلَمْحِ الأصلِ، لا لِلَمْحِ الصفةِ[٥]، وهو ظاهرُ كلامِهِ في التسهيلِ وشرحِهِ[٦]، ويؤيِّدُهُ تمثيلُهُ بالمنقولِ[٧] مِنْ وصفٍ، ومِنْ مصدرٍ، و[٨] مِنِ اسمِ عينٍ، (وقولُ ابنِهِ: وقد يكونُ في المنقولِ مِنِ اسمِ عينٍ)[٩]، لأنَّ المصادرَ وأسماءَ الأعيانِ قد تجري مجرَى الصِّفاتِ في الوصفِ بِهَا على التَّأويلِ[١٠]. يقتضي أنَّ اللَّمحَ للوصفِ، وهذا هوَ المشهورُ في عبارتِهم[١١]. انتهى.

الثاني: ذكرَ ابنُ هشام في المغني: أنَّ هذا النَّوعَ يتوقَّفُ على السَّماعِ، ألاَ تَرَى أنَّهُ لا يُقالُ مثلُ ذلكَ في محمَّدٍ وأحمدَ ومعروفٍ[١٢] ؟. وذكرَ في تعليقِهِ أيضًا مثلَ ذلكَ وزادَ: أنَّ كلامَ كثيرٍ يُوهِمُ أنَّهُ قياسٌ، وليسَ بشيءٍ. ثُمَّ رأيتُ ابنَ مالكٍ قالَ[١٣]: في سبكِ المنظومِ: سماعًا على الأصَحِّ[١٤]، فصرَّحَ[١٥] بحكايةِ الخلافِ[١٦].

قولُهُ[١٧]: "والنُّعمان"[١٨]. قالَ ابنُ قاسم: في تمثيلِهِ بِهِ نظرٌ، لأنَّهُ مَثَّلَ بِهِ في شرحِ التسهيلِ[١٩]: لَمَا قارنتِ الأداةُ نقلَهُ[٢٠]. وعلى هذا فالأداةُ فيهِ لازمةٌ، وإذا كانتْ (لِلَمحِ) لم تكنْ

---

(١) أي ابن هشام.

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١هـ. أنباه الرواة: ٢/١٤١، وفيات الأعيان: ١/٢٦٥، الأعلام: ٤/٢٦٨.

(٣) أحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو العلاء التنوخي المتوفى سنة ٤٤٩هـ، تاريخ بغداد: ٤/٢٤٠ – ٢٤١، معجم الأدباء: ٣/١٠٧ – ٢١٨. معجم المؤلفين: ١/٢٩٠. ذكر الأستاذ سعيد عبد الكريم في مقدمته لكتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٢٩، ٣١: أن هذا الشرح مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند.

(٤) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٨٣.

(٥) في د، ظ: الوصف.

(٦) التسهيل: ٤٢، شرحه لابن مالك: ١/٢٩١ – ٢٩٣.

(٧) في د: في المنقول، وهو تحريف.

(٨) الواو ساقطة من د.

(٩) من (وقول ابنه..) إلى (.. عين) ساقطة من ق.

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٩.

(١١) شرح الألفية: ١/٢٦٥ – ٢٦٦.

(١٢) مغني اللبيب: ٧٤.

(١٣) ساقطة من ر، ت، ق.

(١٤) سبك المنظوم ورقة: ٧.

(١٥) في ق: فصريح، وهو تحريف.

(١٦) في ق: الثاني.

(١٧) ساقطة من ق.

(١٨) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٨٤.

(١٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٧.

(٢٠) في ق: بقلة، وهو تصحيف.

لازمةٌ[١]. وقالَ ابنُ الصائغ: لا تناقضَ[٢]، لأنَّهُ يحملُ ما ذُكِرَ ههنا على مَا لَمْ تُقارَنْ[٣] فيهِ الأداةُ التسميةَ، وهناكَ[٤] على ما قارنَتْ، فلو سُمِّيَتْ بالجنسِ لَزِمَتْ ألْ.

قوله: "فَذِكْرُ ذَا وحَذْفُهُ سيَّان "[٥]. تَعَقَّبَهُ أبو حيان بأَنَّ الوجهينِ مُرَتَّبانِ على مَقْصَدَيْنِ، إنْ قُصِدَ (لَمْحُ) الصفةِ، جيءَ بـ (أَلْ) وإلاَّ فَلاَ، فكيفَ يقولُ[٦] إنَّهُمَا[٧] سيَّان[٨] ؟ وأجابَ ابنُ قاسم: بأنَّهُ أرادَ (سيَّان) من جهةِ[٩] التَّعريفِ[١٠]. قالَ ابنُ الصائغ: أرادَ أنَّهُمَا[١١] سيَّان في الجوازِ لا في التَّعريفِ، فإنَّ دخولَهَا[١٢] كالمُسْقِطِ لتعريفِ[١٣] العلميَّةِ. وفي تعليقِ ابنِ هشام ما نَصُّهُ: "وقوعُ لامِ اللَّمْحِ في المنقولِ من صفةٍ كثيرٌ، وفي المنقولِ[١٤] من مصدرٍ دونَهُ[١٥]، وفي المنقولِ من اسمِ عينٍ دونَهُمَا، وشرطُهُمَا أَنْ[١٦] يكونَ العَلَمُ حينَ النَّقلِ مجرَّدًا من (أَلْ)[١٧]، فأَمَّا إنْ نُقِلَ[١٨] (بأَلْ) فهيَ فيهِ[١٩] مُلْتَزمَةٌ؛ لأَنَّ التَّسميةَ وَقَعَتْ بمجموعِ[٢٠] الاسمِ والأَلفِ والَّلامِ، وألْ فيهنَّ زائدةٌ[٢١] لِدخُولِهَا على العَلَمِ ولا[٢٢] تفيدُ[٢٣] معنًى، خِلافًا لزاعِمِهِ، وإنَّمَا[٢٤] دخلتْ لمجرَّدِ تشبيهِ[٢٥] العَلَمِ بمَا نُقِلَ عنهُ. وعلى هذا يَتَمَشَّى تمثيلُ النَّاظمِ بالنُّعمانِ، وقولِهِ: "فَذِكْرُ ذا وحذفُهُ سيَّانِ". ولَوْ كانَ ذلكَ لإفادةِ معنًى لم يَستَقِمِ الأمرانِ. (٣٥/ب) ولهذا أيضًا قالَ: "لِلَمْحِ مَا قَدْ كانَ عنْهُ نُقلاَ"[٢٦] ولم يَقُلْ لِلَمْحِ الصفةِ، وهذا الموضعُ قلَّ مَنْ فَهِمَهُ على وَجْهِهِ"[٢٧]. انتهى كلامُ ابنِ هشام. ولهذا عَبَّرَ في المغني (بقولِهِ: "ملموحٌ أصلُهُ"[٢٨].

---

(١) شرح الألفية: ١/٢٦٦.
(٢) في ر: لا يناقض، وهو تصحيف.
(٣) في ق: يقارن، وهو وجه.
(٤) وهناك: مكررة في ر.
(٥) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٨٤.
(٦) في د: تقول.
(٧) في ر: هما.
(٨) ينظر: منهج السالك: ٣٤، الارتشاف: ٢٢٩.
(٩) في ر: وجه.
(١٠) شرح الألفية: ١/٢٦٦.
(١١) في ت: بهما، ليس لها وجه إلا وجه ضعيف، وفي د: بأنهما: وهو وجه.
(١٢) في ت: دخولهما، وهو تحريف.
(١٣) في ق: التعريف، وهو تحريف.
(١٤) في ق: منقول.
(١٥) الواو: ساقطة من ق.
(١٦) في ر، ت: وشرطهن بأن، وفي ظ: وشرطهن أن.
(١٧) في ق: أن، وهو تحريف.
(١٨) في ت: يقل، وهو تحريف.
(١٩) في ق: منه، وهو تحريف.
(٢٠) في د: لمجموع.
(٢١) في ر: زيادة.
(٢٢) لا: ساقطة من ر.
(٢٣) في ت، ق، د: يفيد.
(٢٤) في د: وإنها، وفي ظ: وإنما.
(٢٥) في ر: تثنية، وهو تحريف.
(٢٦) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٨٣.
(٢٧) في ر: جهة.
(٢٨) مغني اللبيب: ٧٤.

قولُهُ:

وقَدْ يَصيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ[١] مُضافٌ[٢] أوْ[٣] مَصْحُوبُ ألْ...[٤]

قالَ ابنُ هشام: "ذِكْرُ هذهِ المسألةِ في بابِ العَلَمِ أحسنُ[٥] من ذِكْرِها هنَا، فيقالُ: العَلَمُ ضربان:

عَلَمٌ بالوضْعِ، وعَلَمٌ بالغلبَةِ، وذلكَ لأنَّ النَّوعينِ المضافَ، وذَا ألْ[٦]، يكونان[٧] حينئذٍ مذكورينِ[٨] على سبيلِ القَصْدِ إليهما، بخلافِ ذِكْرِ المضافِ هُنَا، فإنَّمَا هُوَ استطرادٌ". انتهى. وقد ذكَرَهَا في التسهيلِ في بابِ العَلَمِ[٩] ثُمَّ قالَ ابنُ هشامٍ: والتَّعبيرُ بالعَلَمِ عبارةُ صاحبِ المفصَّلِ[١٠]، وبعضُهُم يقولُ فيها: إنَّها[١١] شبهُ الأَعْلاَمِ، ولا يسمِّيها أَعلامًا[١٢]. وهذا ما صحَّحَهُ ابنُ عصفور، وَوَجَّهَهُ بأَنَّ تعريفَها ليسَ بوضعِ اللَّفظِ على المُسَمَّى، بل بالإضافةِ أوْ ألْ.

---

(١) من (بقوله..) إلى (.. بالغلبة) ساقطة من ق.
(٢) في ق: مضافا، وهو خطأ نحوي.
(٣) أو: ساقطة من ر، ت.
(٤) الألفية: ١٦، شرح ابن عقيل: ١/١٨٥.
(٥) بياض: في ت.
(٦) في ق: وذلك، بدلا من: وذا أل، وهو تحريف.
(٧) في ر، ق: يكونا، وهو خطأ نحوي.
(٨) في ق: مذكوران، وهو خطأ نحوي.
(٩) التسهيل: ٣١.
(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٤١.
(١١) في ق: إنه، وهو تحريف.
(١٢) في ق: أصلا، وهو تحريف.

بابُ الابتداءِ

كذا ترجَمَ في الألفيةِ والكافيةِ الكبرى[1]، وترجَمَ النَّاسُ[2]: بالمبتدإِ[3] والخبرِ[4]، وهو أوضحُ. ثُمَّ[5] إنَّهُ في جميعِ كتبِهِ بدأَ بِهِ قبلَ الفاعلِ[6]، وكأنَّهُ اختارَ أنَّهُ أصلُ المرفوعاتِ، وهو ما عُزِيَ إلى سيبويه[7]. وبدأَ ابنُ الحاجبِ بالفاعلِ[8]، وكذا ابنُ هشام في[9] الشذورِ[10]، وصرَّحَ في شرحِهِ، بأنَّهُ على القولِ بأنَّهُ أَصلُهَا[11]، وهو ما عُزِيَ إلى الخليلِ[12]. وخالفَ في القطرِ والجامعِ، فبدأَ فيهما بالمبتدإِ[13] وقد ذهبَ جماعةٌ إلى أنَّ كُلاًّ[14] أصلٌ برأسه، وإليهِ جَنَحَ الرَّضي[15]، وهوَ المختارُ عندي. وذَكَرَ أبو حيان: أنَّ هذا الخلافَ لا يجدي فائدةً[16].

قولُ الشذورِ: "وهُوَ المُجَرَّدُ[17] عَنِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، مُخْبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَصْفًا رافِعًا لِمُكْتَفًى بِهِ"[18]. فيهِ أُمورٌ:

الأَوَّل: جمعَ بينَ نوعي المبتدإِ[19] في حدٍّ[20]، وقد قالَ الرضي: "المبتدأُ: اسمٌ مشتركٌ بينَ ماهيتينِ[21]، فلا يمكنُ جمعُهُمَا في حدٍّ، لأَنَّ الحدَّ مُبَيِّنٌ للماهيةِ بجميعِ أَجزائِهَا، فإذا اختلَفَ الشيئانِ[22] في الماهيةِ لم يجتمعَا في حدٍّ، ولذلكَ أَفرَدَ ابنُ الحاجبِ[23] لكلٍّ منهما حدًّا[24]"[25]. انتهى.

---

(١) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/١٨٨، شرح الكافية الشافية: ١/٣٣٠.

(٢) في ق: الفارسي، وهو تحريف.

(٣) في ر: المبتدأ، بإسقاط الباء.

(٤) شـرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٣، الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٨٥، المقرب: ١/٨٢، شرح اللمحة البدرية: ١/٣٥٧

(٥) في ر: مم، وهو تحريف.

(٦) الألفية: ١٧، ٢٤، التسهيل: ٤٤، ٧٥، شرح العمدة: ١٥٦، ١٨٠.

(٧) الهمع: ٢/٣، وينظر: في هذه المسألة كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ١٤٤ — ١٤٥.

(٨) الكافية: ٣، ٤، شرحها للرضي: ١/٧٠، ٨٦.

(٩) في الأصل ت، ق: وفي، بزيادة الواو، ولا مسوغ لها، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٠) شرح شذور الذهب: ١٥٨، ١٧٩.

(١١) شرح شذور الذهب: ١٥٨.

(١٢) في ت، ق: للخليل.

(١٣) شرح قطر الندى: ١١٦، ١٨٠، الجامع الصغير: ١٩، ٣٨.

(١٤) في د: كلا منهما، وهو وجه.

(١٥) شرح الكافية: ١/٧٠، الهمع: ٢/٤.

(١٦) ينظر: قول أبي حيان في الهمع: ٢/٤، المطالع السعيدة: ١/٢٥٣.

(١٧) في د: الاسم المجرد، وهو وجه.

(١٨) شرح شذور الذهب: ١٧٩ — ١٨٠.

(١٩) في ر، ت: الابتداء.

(٢٠) في ق: حروفه، وهو تحريف.

(٢١) في د: ماهيتين مختلفتين.

(٢٢) في ر: الشان، وهو تحريف.

(٢٣) الحاجب: ساقطة من ت.

(٢٤) في ت: حد، وهو خطأ نحوي.

(٢٥) شرح الكافية: ١/٨٦.

الثاني: فاتَهُ أَنْ يقولَ بعدَ اللَّفظيَّةِ: "غيرِ المزيدةِ "، لِيَدْخُلَ[١] نحوُ[٢]: بحسبِكَ دِرهَمٌ، و﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[٣]. وقد زادَهُ[٤] في الحدِّ جماعةٌ، وضمَّ إليهِ بعضُهُم قولَهُ: (أَوْ نحوِهَا) لِيَدْخُلَ نحوُ: رُبَّ[٥] رجلٍ عالمٍ أَفادَنا. فإنَّ رجلاً: مبتدأٌ، ولا أثرَ لرُبَّ، لأنَّها في حكمِ الزَّائدِ[٦]، إذ لا تتعلَّقُ[٧] بشيءٍ[٨]. وهذا الأمرُ واردٌ على ابنِ الحاجب أيضًا. وقالَ الرضي: "فَسَّرَ الزَّمخشري وابنُ الحاجب، العواملَ اللَّفظيَّةَ في حدِّ المبتدإِ، بنواسخِ المبتدإِ[٩]، والأَوْلَى أَنْ نطلقَ[١٠] ولا نخصَّ[١١] عاملاً[١٢] دونَ عاملٍ، صونًا للحدِّ عن اللَّفظِ المخلِ[١٣]. ونجيبُ[١٤] عَنْ نحوِ: بحسبِكَ دِرهَمٌ، وما في الدارِ مِنْ[١٥] أحد، (بزيادةِ الباءِ، ومِنْ، فكأنَّهُمَا معدومان، وعَنْ قولِهِم في نحوِ: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو)[١٦]، أنَّ[١٧] (عمرٌو)[١٨] معطوفٌ على محلِّ اسمِ إنَّ، لكونِهِ مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، بجوابٍ[١٩] قريبٍ من الأَوَّلِ، وذلكَ أنَّ لفظةَ (إنَّ) لعدمِ تغييرِهَا معنَى الجملةِ صارتْ كالحروفِ[٢٠] الزائدةِ التي لا فائدةَ فيها إلاَّ التأكيدُ[٢١]. وفي تعليقِ ابنِ هشام: المبتدأُ اسمٌ أَوْ ما في تأويلِهِ مجرَّدٌ عَنِ العواملِ اللَّفظيَّةِ[٢٢] لفظًا أَوْ حكمًا. وقالَ: إنَّ قولَهُ: "أَوْ ما في تأويلِهِ " شاملٌ للمقرونِ بحرف مصدريٍّ[٢٣]، نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ ﴾[٢٤]، والمقدَّرُ فيهِ[٢٥] نحو: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ)[٢٦]،

---

(١) في ت: لدخل، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) فاطر ٣. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٨٦، الهمع: ٢/٥.
(٤) في ق: زاد، بإسقاط الضمير: الهاء، وسقوطه مخل بالعبارة.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في ر: الزائدة، وهو وجه. وفي ت: رب الزائدة، بزيادة: رب، ولا وجه لها.
(٧) في الأصل ت، ق:لا يتعلق، وهو تصحيف. في ر:لا متعلق، وهو تحريف وما أثبته من د، س، ظ.
(٨) تنظر المسألة في شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٨٥، الهمع: ٢/٥.
(٩) في د: الابتداء، وهو وجه، وينظر: رأي الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٣، ورأي ابن الحاجب في الكافية: ٤، وشرحها للرضي: ١/٨٥.
(١٠) في ق، س، ظ: يطلق، وهو تصحيف، وفي ت، د: تطلــق.
(١١) في ر، ت، د: ولا تخص، وهو وجه، وفي س، ظ: ولا يخص، وهو وجه أيضا.
(١٢) في ق: ولا يختص عامل، بدلا من: ولا تخص عاملا، وهو تصحيف وخطأ نحوي.
(١٣) في ق: المحل، وهو تصحيف، وفي شرح الكافية للرضي: ١/٨٦: المجمل.
(١٤) في ت: ويجيب. وفي ق: وبحيث، وهما تصحيف.
(١٥) ساقطة من ت.
(١٦) من (بزيادة الباء..) إلى (.. وعمرو) ساقطة من ت.
(١٧) ساقطة من ر، ق. وفي ت: وان.
(١٨) ساقطة من ق. وفي ظ: عمرا.
(١٩) في الأصل ر، ت: لجواب. وفي ق: لا لجواب، وما أثبته من د، س، ظ.
(٢٠) في د: كالحرف، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية: ١/٨٦.
(٢٢) في ت: اللفظ، وهو تحريف.
(٢٣) في ر: مصدر، بإسقاط باء النسبة وهو مخل.
(٢٤) البقرة ١٨٤.
(٢٥) ساقطة من ت.
(٢٦) مثل عربي وتمامه (... من أن تراه). جمهرة الأمثال: ١/٢٦٦، مجمع الأمثال: ١/١٢٩، وينظر في مســألة هـــذا المثل بحثــا للدكتــور هاشم طــه شلاش في مجلــة المورد العدد ٢ لسنة ١٩٨١، ص: ١٠٧ – ١١١.

وللواقعِ بعدَ همزةِ التسويةِ، نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[١] أي: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُهُ. وأنَّ قولَهُ: "أو حكمًا " شاملٌ[٢]، للمجرورِ[٣] بزائدٍ[٤]، وهوَ(مِنْ) أو[٥] (الباءُ)، أو شبيهِ[٦] بالزَّائدِ، وهوَ (رُبَّ) و(لولا) و(لَعَلَّ) إذا جَرًّا. قالَ: وهوَ في ربَّ منصوصٌ عليهِ دونَ لولا ولَعَلَّ[٧].

الثالث[٨]: قد يُوهِمُ قولُهُ: "أوْ وصفًا " أَنَّ المرادَ بالاسمِ في صدرِ الحدِّ قسيمُ[٩] الصفة. وعبارةُ ابنِ الحاجب أشدُّ إيهامًا، فإنَّهُ[١٠] قالَ: (هوَ الاسمُ المجرَّدُ عنِ العواملِ اللفظيةِ مسندًا[١١] (٣٦/أ) إليه، أَو[١٢] الصفةُ الواقعةُ... إلى آخرِهِ"[١٣]. فقابَلَ الاسمَ بالصفةِ، وقد صرَّحَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: بأَنَّ المرادَ هُنا بــ(الاسم)[١٤] قسيمُ الفعلِ[١٥] والحرفِ، لا قسيمُ الصفةِ.

الرابع[١٦]: قولُهُ: "أوْ وصفًا"[١٧]. زادَ في تعليقِهِ: أوْ[١٨] مؤوَّلاً بِهِ. ثُمَّ مثَّلَهُ بقولِهِ:

قرشيٌّ أَبواكَ؟[١٩] وأَقرشيٌّ قومُكَ؟ وقالَ[٢٠]: مثَّلَ بِهِمَا سيبويهِ[٢١]، والمعنَى: أَمنسوبٌ[٢٢] أَبواكَ[٢٣] إلى قريشٍ؟ وأَمنسوبٌ[٢٤] قومُكَ إلى قريشٍ؟

الخامس[٢٥]: قالَ ابنُ قاسم في شرحِ التسهيلِ: "يَردُ على التعبيرِ بالوصفِ مسألةُ[٢٦]: لاَ[٢٧] نولُكَ[٢٨] أَنْ تفعَلَ، فإنَّ نولَكَ ليسَ وصفًا، وقد جعلوهُ بمعنَى: أقائمٌ الزيدان؟ فنولُكَ مبتدأٌ، وأَنْ تفعَلَ فاعِلٌ بِهِ، إذْ[٢٩] معناهُ: لا ينبغي لَكَ أَنْ تفعَلَ. وقد حكى: نولُكَ أَنْ تفعَلَ بمعنَى: ينبغي لَكَ

(١) البقرة ٦. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٩ — ٥١.
(٢) في ر: شاملا، وهو خطأ نحوي.
(٣) في ر: بمجرور، وهو تحريف.
(٤) في د: زائد، بإسقاط الباء.
(٥) في ر، ت، ق: بمنزلة، بدلا من: من أو، وهو تحريف.
(٦) في ر: شبيهه. وفي ق، د: تشبيه. وفي س: تشبيهاً. وفي ظ: شبه.
(٧) من (إذا جرا..) الى (.. ولعل) ساقطة من د.
(٨) في ق: قوله، وهو تحريف.
(٩) في ر: قسم، وهو تحريف.
(١٠) في ق: وكأنه، وهو تحريف.
(١١) في ر: مسند.
(١٢) في ر، ت، ق، د، س: و، بدلا من أو.
(١٣) الكافية: ٤. شرحها للرضي: ١/٨٥.
(١٤) في ر: للاسم، بدلا من: بالاسم، وهو تحريف.
(١٥) في ر، ت: للفعل، وهو وجه.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) شرح شذور الذهب: ١٨٠.
(١٨) في ق: و، بدلا من: أو، وهي غير مناسبة.
(١٩) في ق: أو أل، وهو تحريف.
(٢٠) وقال: ساقطة من ق.
(٢١) الكتاب: ٢/٣٦.
(٢٢) في ر: أو منسوب. وفي ت: المنسوب، كلاهما تحريف.
(٢٣) في ر: أبوك، وما أثبته مناسب للكلام السابق.
(٢٤) في ر: واو منسوب، وهو تحريف.
(٢٥) في ق: قوله، وهو تحريف.
(٢٦) ساقطة من ت.
(٢٧) لا: ساقطة من ق.
(٢٨) في ر: أنولك. وفي ق: أبويك، وكلاهما تحريف.
(٢٩) في ر، ت، ق: أو، وهو تحريف.

أَنْ تفعَلَ، فيكونُ[١] من بابِ: قائمٌ الزيدانِ، في مذهبِ الأَخفشِ"[٢].

السادس[٣]: قَيَّدَ[٤] في التسهيلِ الوصفَ[٥] بقولِهِ: "سابق"[٦]، احترازًا من نحوِ: أَخواكَ[٧] خارجٌ أَبوهُمَا[٨]، فخارجٌ خبرٌ لا مبتدأٌ إذْ لم يسبقْ[٩]. وهذهِ الأُمورُ الثلاثةُ واردةٌ على ابنِ الحاجبِ[١٠] أيضًا.

السابع: قالَ في التسهيلِ: "رافعٌ لِمَا انْفَصَلَ وأغْنَى"[١١]، احترازًا مِمَّا لو رَفَعَ[١٢] الضَّميرَ المتَّصِلَ[١٣]، ولا يردُ هذا على ابنِ الحاجبِ، لأَنَّهُ قالَ: "رافعةٌ[١٤] لظاهـــرٍ[١٥]"[١٦]. نَعَمْ، يَرِدُ عليهِ أَمرانِ: أَحدُهُمَا: أَنَّهُ[١٧] يشعرُ بموافقَةِ الكوفيينَ، فإنَّهُم يشترطونَ رفعَهُ الظاهرَ ولا يجيزونَ ذلكَ في الضميرِ المنفصلِ، فيوجبونَ المطابقَةَ في: أَقائمانِ أَنْتُمَا[١٨] ؟ على أَنَّ (أَنْتُمَا) مبتدأٌ، وقائمانِ خبرٌ مُقَدَّمٌ، وَوَجَّهُوا ذلكَ: بأَنَّ الوصفَ إذا رَفَعَ الفاعلَ السَّادَّ مسدَّ[١٩] الخبرِ يجري مجرَى الفعلِ، والفعلُ[٢٠] لا ينفصلُ منهُ الضميرُ. ومذهبُ البصريينَ بخلافِ[٢١] ذلكَ[٢٢]. ولذلكَ[٢٣] قالَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ[٢٤]: "ليسَ المرادُ بظهورِ الفاعلِ أَنْ يكونَ من الأسماءِ المظهرةِ دونَ المضمرةِ، بل المرادُ أنْ يكونَ غيرَ مستترٍ"[٢٥]. وفي المتوسط: "الصَّوابُ أنْ يُقَالَ: رافعةٌ لغيرِ[٢٦] ضميرٍ مستترٍ. إلاَّ أَنْ يُرادَ بالظاهرِ: اللغويُّ لا الاصطلاحي"[٢٧]. الثَّاني: أَنَّهُ لم يذكُرْ قيدَ الإغناءِ

---

(١) في ر: فتكون.

(٢) شرح التسهيل: ٢٨٥/١. وينظر:رأي الأخفش في شرح الكافية للرضي:٨٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٩٢/١ – ١٩٣.

(٣) ساقطة من ق.

(٤) في ق: قيد قوله، بزيادة: قوله، وهي مخلة بالمعنى.

(٥) ساقطة من ر.

(٦) التسهيل: ٤٤.

(٧) في ت: أبواك، وما أثبته أنسب.

(٨) في ق، د، ظ: أبواهما، وهو وجه.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٢٨٦/١.

(١٠) في د: قول ابن الحاجب، وهو وجه.

(١١) التسهيل: ٤٤، وفيه: ما، بدلا من: لما.

(١٢) في ق: رجع، وهو تحريف.

(١٣) في ر، د: المنفصل، وهو تحريف.

(١٤) في ق: رافع، وهو خطأ لأنه وصف لمؤنث (صفة).

(١٥) في ر، ق، ظ: بظاهر، وهو تحريف. وفي ت: ظاهـــر، وهـــو خطأ نحـــوي.

(١٦) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٨٥/١.

(١٧) ساقطة من ر.

(١٨) ساقطة من ق.

(١٩) في ت: السادس. وفي ق قبوله، بدلا من الساد مسد، وكلاهما تحريف.

(٢٠) والفعل: ساقطة من د.

(٢١) في د: خلاف، وهو وجه.

(٢٢) تنظر هذه المسألة في شرح التسهيل لابن قاسم: ٢٨٦/١، الهمع: ٢/٥ – ٦.

(٢٣) في ر: وكذلك، وهو تحريف، وما أثبته أنسب لسياق الكلام.

(٢٤) في شرح الكافية: ساقطة من ت.

(٢٥) شرح الكافية الشافية: ٣٣١/١.

(٢٦) في ت: بغيره وهو تحريف.

(٢٧) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١٤٨/١.

والاكتفاءِ، فيردُ[١] عليهِ كَمَا قالَ[٢] في المتوسطِ: نحوُ أَقائمٌ أَبواهُ زيدٌ[٣] ؟ فإنَّهُ ليسَ منهُ، لأنَّ الوصفَ لم يَسْتَغنِ بفاعلِه[٤] عَمَّا بعدَهُ، إذْ لا يحسنُ السُّكوتُ عليه، لاحتياجِ الضميرِ إلى ما يعودُ عليه، فهو خبرٌ مقدَّمٌ، وزيدٌ مبتدأٌ. كما جوَّزَهُ في شرحِ التسهيلِ[٥]، وتبعَهُ ابنُ هشام في تعليقه، وتُعُقِّبَ[٦] بلزومِ عودِ الضميرِ على الخبرِ المتأخِّرِ لفظًا ورتبةً. وأُجيبَ: بأَنَّهُ على حدٍّ[٧]: ضَرَبَ[٨] غلامُهُ زيدًا، وقد أَجازَهُ جماعةٌ. قالَ أبو حيان: وقد ذُهِلَ[٩] ابنُ مالك والمُتَعَقِّبُ[١٠] والمجيبُ عن قاعدةٍ[١١] في البابِ، وهوَ أَنَّ هذا الوصفَ لا يكونُ مبتدأً حتَّى يكونَ مرفوعُهُ[١٢] أَغْنَى عن الخبرِ؛ لأَنَّ مرفوعَهُ هو المحدَّثُ عنهُ، فلا يجتمعُ هوَ وخبرٌ عن الوصفِ. وأَبواهُ[١٣] في هذهِ الصورةِ لا يغني عن الخبرِ، لأَنَّهُ لا يستقلُ معَ الوصفِ ما من حيثُ الضَّميرُ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً البَتَّةَ[١٤]"[١٥].

الثامن: يَرِدُ عليهما أَنَّ من المبتدإِ ما لا خبرَ لَهُ ولا فاعلَ ليسدَّ مَسَدَّهُ، وذلكَ قولكَ: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ[١٦]. (قالَ ابنُ هشام: فأَقَلُّ: مبتدأٌ لا خبرَ لَهُ ثابتًا ولا محذوفًا، لأَنَّهم أجروهُ مجرَى قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ.

تنبيهٌ[١٧]): قالَ في المتوسطِ: "ما حَدَّ بِهِ ابنُ الحاجب المبتدأَ غيرُ شاملٍ لاسمِ الفعلِ، معَ أَنَّهُ مبتدأٌ على ما اختارَهُ في بابِ أسماءِ الأفعالِ"[١٨].

قولُ الألفيَّة:

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خَبَرْ ... إنْ قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعْتَذَرْ[١٩]

أحسنُ منهُ قولُهُ في[٢٠] الكافيةِ:

المبتدأُ مرفوعُ معنًى[٢١] ذُو خَبَرْ ... أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بفاعلٍ ظَهَـرْ[٢٢]

---

(١) في ت: به فيرد، به زائدة. (٢) ساقطة من ق.
(٣) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١/١٤٩. وفيه: أبوه، بدلا من: أبواه، وهو وجه.
(٤) في ر: بفاعل، بإسقاط الضمير: الهاء، وهو مخل بالعبارة.
(٥) أي ابن مالك في شرح التسهيل، وينظر شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٨٦.
(٦) في ق: وتعقبه. (٧) في ق: حذف، وهو تحريف.
(٨) في ر، د: ضربه، وفي ظ: يضرب. (٩) في ق: وقدرها، بدلا من: وقد ذهل، وهو تحريف.
(١٠) في ر، ق: والمصنف، وهو تحريف. (١١) في ر: قاعد، وهو تحريف.
(١٢) في ق: مرفوعا، وهو تحريف. (١٣) في ر، ق: وأبوه.
(١٤) في ق: إليه، وهو تحريف. (١٥) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٨٧.
(١٦) في ر، د: ذلك، وهو وجه. ينظر: الكتاب: ٢/٣١٤.
(١٧) من (قال ابن هشام..) إلى (.. تنبيه) ساقطة من ق.
(١٨) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١/١٤٩.
(١٩) الألفية: ١٧. شرح ابن عقيل: ١/١٨٨. (٢٠) في ق: قول، بدلا من: قوله في، وهو وجه.
(٢١) في ر: بمعنى. في س: يغني. في ظ: مغن، كلها تحريف. (٢٢) شرح الكافية الشافية: ١/٣٣٠.

لأَنَّهُ أتى فيهِ بالحدِّ، ونَوْعَي المبتدإِ، وشَرْطَي النَّوعِ (٣٦/ب) الثاني، وليسَ في بيتِ الألفيةِ إلاَّ[1] النوعُ الأوَّلُ، مقتصرًا على المثالِ.

قولُ الألفيَّة: "فاعلٌ أغنى"[2]. قالَ ابنُ هشام: لو[3] قالَ: مرفوعٌ أغنى، لكانَ أحسنَ، لِئَلاَّ يتوَهَّمَ منهُ متوهِّمٌ أَنَّ المغنيَ عن الخبرِ لا يكونُ إلاَّ فاعلاً.

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ والعبارةُ لَهُ: "والثاني شرطُهُ نفيٌ أو[4] استفهامٌ"[5] [6]. شملَ[7] جميعَ أدواتِها: كَمَا، ولاَ، وإِنْ، وغير، وكالهمزةِ، وهَلْ، ومَا، ومَنْ، وأينَ، وكيفَ، وكَمْ، وأَيَّانَ. وبذلكَ صرَّحَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ قياسًا على سماعِ " مَا " والهمزةِ[8]. واعتمدَهُ ابنُ الصائغ، وقالَ: إنَّ في مقدمةِ ابنِ الحاجبِ ما يُوهِمُ الاختصاصَ بالهمزةِ. وقالَ أبو حيان: الصَّوابُ الاقتصارُ على " مَا " والهمزةِ، إذْ لم يُسْمَعْ سِوَاهُمَا[9]، ويوافقُهُ قولُ ابنِ الحاجبِ في الوافيةِ:

أو صفةٌ بألفِ استفهامِ أو مَا لِنَفْيٍ فَاستَمِعْ نظامِي[10]

وقالَ في الكافية: "بعدَ حرفِ النَّفيِ وألفِ الاستفهامِ[11]"[12]. فخصَّصَ[13] في الثاني، وعمَّمَ في الأوَّلِ. وقد تعقَّبَهُ الرضي وغيرُهُ: بأَنَّهُ لو قالَ: حرفُ الاستفهامِ، لكانَ أَوْلَى، ليدخلَ فيهِ هَلْ[14].

قولُ الألفيَّةِ: "وقد يجوزُ: نحوُ فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ"[15]. هوَ مذهبُ الأَخفش والكوفيينَ، والجمهورُ على منعه[16].

تنبيهٌ[17]: ممَّا يلحقُ بالوصفِ فيما ذُكِرَ، الظرفُ والمجرورُ[18]. وقالَ ابنُ الصائغ: إذا قلتَ: أفي[19] الدارِ زيدٌ؟ وأعربتَ زيدًا فاعلاً بالظَّرفِ، وقَدَّرتَ متعلَّقَهُ اسمًا، لم يمتنعْ عندي أَنْ تُقَدِّرَهُ[20] مبتدأً رافعًا لفاعلٍ[21] سدَّ مسدَّ خبرِهِ. ويضافُ هذا للأَماكنِ[22] التي يجبُ فيها حذفُ المبتدإِ. (انتهى. وهي فائدةٌ لطيفةٌ.

---

(١) في ق: ولا، وهو تحريف.
(٢) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/١٨٨.
(٣) في ر: ولو، وهو وجه.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في ق: استفهاما، وهو خطأ نحوي.
(٦) شرح شذور الذهب: ١٨٠، وينظر: الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/١٨٨.
(٧) في ق: ليشمل.
(٨) الهمع: ٢/٦.
(٩) المصدر السابق: ٢/٦.
(١٠) شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٠.
(١١) في ر، د: استفهام، وهو وجه، وما أثبته أنسب.
(١٢) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٨٥.
(١٣) في د: خصص، وهو وجه. وما أثبته أنسب للربط.
(١٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/٨٧.
(١٥) الألفية: ١٧. شرح ابن عقيل: ١/١٨٨.
(١٦) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ١/٢٧١. شرح ابن عقيل: ١/١٩٢ – ١٩٣.
(١٧) في ق: قلت، وهو وجه.
(١٨) الواو: ساقطة من د.
(١٩) في ر، س: في، بإسقاط الهمزة.
(٢٠) في ر، د: تقديره. وفي ق: يقدره.
(٢١) في د: الفاعلي، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: الأماكن، وهو تحريف.

قولُ الكافيةِ: "فإنْ طابَقَتْ مفردًا جازَ الأمرانِ"[(١)]. مثالُ[(٢)] المفردِ في ذلكَ: الجمعُ[(٣)] المكسَّرُ، نحوُ: أقعودٌ الزيدانِ؟ وما يطلقُ على المفردِ وغيرِهِ بصيغةٍ واحدةٍ كجَنَبٍ[(٤)]. نَبَّهَ عليهِ ابنُ الصائغِ، ولم يُنَبِّهْ على ما إذا طابَقَتْ مثنًّى أو جمعًا سالمًا[(٥)]. وحُكْمُهُ[(٦)] تَعَيُّنُ ابتدائيةِ الثّاني، وخبريَّةِ الوصفِ المُقَدَّمِ. وقد صرَّحَ بِهِ في الألفيةِ[(٧)]. إلاَّ أَنَّهُ لم يُنَبِّهْ على ما إذا[(٨)] طابَقَتِ المفردَ. والحاصلُ أنَّ كلاًّ من الكتابينِ[(٩)] ذَكَرَ أَحدَ قِسْمَي المسألةِ وأهملَ الآخرَ[(١٠)].

قولُ الألفيَّةِ:

ورَفَعُوا مبتدأً بالابتدَا كذاكَ رَفْعُ خبـــرٍ بالمُبْتَدَا[(١١)]

اختارَ ابنُ جني وأبو حيان قولَ الكوفيينَ: إنَّ رافعَ[(١٢)] المبتدإِ[(١٣)] الخبرُ[(١٤)]. لأَنَّ كلاًّ منهما طالبٌ للآخرِ ومحتاجٌ لَهُ، فَعَمِلَ فيه[(١٥)]. وهذا هوَ المختارُ عندي[(١٦)]. ونظيرُ ذلكَ أدواتُ الشرطِ، فإنَّها عاملةٌ في أفعالِهَا الجزمَ، وأَفعالُها عاملةٌ فيها النَّصبَ[(١٧)].

قولُهُ[(١٨)]: "والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدَةْ"[(١٩)]. أُورِدَ عليهِ أنَّ هذا الحدَّ صادقٌ على المبتدإِ، أوْ على أَحدِ جزئَي: قامَ زيدٌ، فينبغي أَنْ يزيدَ مَعَ مبتدإٍ غيرِ الوصفِ. وقد ذَكَرَ هذهِ الزيادةَ[(٢٠)] في الشذورِ[(٢١)].

قولُ الكافيةِ: "والخبرُ: هوَ المجرَّدُ المسندُ بهِ[(٢٢)] المغايرُ للصفةِ المذكورةِ[(٢٣)]"[(٢٤)]. قالَ في المتوسطِ: "يَرِدُ عليهِ المضارعُ، نحوُ: يضرِبُ زيدٌ، فإنَّهُ يصدقُ عليهِ أَنَّ المجرَّدَ المسندَ بِهِ المغايرِ للصفةِ المذكورةِ، معَ أَنَّهُ ليسَ بخبرِ مبتدإٍ، ومثلُ: أَقائمٌ أَنْتُمْ، فإنَّهُ كذلكَ وليسَ بخبرٍ. قالَ: ويمكنُ

---

(١) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١/٨٥ – ٨٦.
(٢) في د: مثل.
(٣) في ر: جمع.
(٤) في ت: كحيث، وهو تصحيف.
(٥) ساقطة من ظ.
(٦) في ر، ت، ظ: وهذه.
(٧) الألفية: ١٧. شرح ابن عقيل: ١/١٩٦.
(٨) إذا: ساقطة من د.
(٩) يعني الكافية لابن الحاجب. والألفية لابن مالك.
(١٠) في ت: الثاني.
(١١) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٠.
(١٢) في ر: رفع، وهو تحريف.
(١٣) من (انتهى، وهي..) إلى (.. المبتدأ) ساقطة من ق.
(١٤) ينظر: في هذه المسألة الإنصاف مسألة: ٥. ابن عقيل: ١/٢٠٠ – ٢٠١، شرح التصريح: ١/١٨٩ وابن جني النحوي: ٢٧٨.
(١٥) ينظر: الارتشاف: ٢٦١. شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٨٧، الهمع: ٢/٨.
(١٦) الهمع: ٢/٨.
(١٧) الهمع: ٢/٩.
(١٨) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٩) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠١.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) شرح شذور الذهب: ١٨٣.
(٢٢) المسند به: مكررة في ر.
(٢٣) المذكورة: ساقطة من ت.
(٢٤) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٨٦.

أَنْ يُجَابَ عن الأوَّلِ: بأنَّ المرادَ بــ (المسند): المسندُ إلى المبتدإ. وعن الثَّاني: بأنَّ المرادَ بــ(الظاهر): الملفوظُ بِهِ ظاهرًا كانَ أَم مضمرًا"[١]. وقالَ الرضي[٢]: يَرِدُ عليهِ صفةُ المبتدإ في نحوِ[٣]: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[٤]

فلو قالَ: المغايرُ للصفةِ المذكورةِ ولتابعِ المبتدإ لَسَلِمَ[٥] من الاعتراضِ[٦].

قولُ الألفيَّةِ: "ومفردًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ"[٧]. قالَ ابنُ هشام: ويأتي جملتينِ[٨] في تقديرِ[٩] الجملةِ، وذلكَ: الشَّرطُ والجزاءُ، فيجيءُ الرَّابطُ[١٠]، (٣٧/أ) إمَّا فيهما نحوُ: زيدٌ مَنْ يَأْتِه يُكْرِمْهُ[١١]، أَوْ[١٢] في الثانيةِ نحوُ: زيدٌ مَنْ يضرِبْ عمرًا يُكرِمْهُ. أَوْ في الأُولَى، نحوُ: زيدٌ إِنْ تَضْرِبْهُ[١٣] يَغضَبْ[١٤] عمرٌو.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: "والخبرُ قد يكونُ جملةً"[١٥]. شرطُهَا: أَنْ لا تكونَ ندائيَّةً[١٦]، ولا مصدَّرةً[١٧] بــ[١٨] (لكنْ)، أَوْ بل، أَوْ حتَّى، بالإجماعِ[١٩]. وشَرَطَ في الوافيةِ: أَنْ تكونَ خبريَّةً[٢٠]، وكذا في القطرِ[٢١]، وهوَ رأيٌ، والصَّحيحُ خلافُهُ.

قولُ الكافيةِ: "فَلا بُدَّ مِنْ عائد"[٢٢]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: لفظُ العائدِ يختصُّ[٢٣] بالضَّميرِ، مَعَ أَنَّهُ يقومُ مقامَهُ الإشارةُ، وإعادةُ المبتدإ بلفظِه، وعمومٌ[٢٤] شَمَلَ[٢٥] المبتدأَ، و[٢٦] عطفُ جملةٍ فيها ضميرُهُ بفاءِ السببيَّةِ على الجملةِ المخبَرِ بِهَا

(١) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١/١٥١.
(٢) وقال الرضي: ساقطة من د.
(٣) بعدها في ق: قوله تعالى.
(٤) البقرة ٢٢١. و(من مشرك) ساقطة من ر، ت، د، ظ.
(٥) في د: المسلم: وهو تحريف. وفي ق: يسلم.
(٦) شرح الكافية: ١/١١٠.
(٧) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢.
(٨) في الأصل:ر، ت، د، س:جملتان، وهو خطأ نحوي. وفي ق:جملة وهو تحريف، وما أثبته من ظ.
(٩) في ت: تقرير، وهو تحريف.
(١٠) في ق: الربط.
(١١) في ظ: يأت أكرمه.
(١٢) في ر، ت، د: و، بدلا من: أو.
(١٣) في ق: يضربه.
(١٤) في ق: يغضبه، وهو تحريف.
(١٥) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩١، الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢.
(١٦) في ر، ق: ابتدائية، وهو تحريف.
(١٧) في الأصل ر، ق، س: ولا مصدرية، وهو تحريف، وما أثبته من ت، د، ظ.
(١٨) الباء ساقطة من ق.
(١٩) ينظر: الهمع: ٢/١٣ – ١٤.
(٢٠) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ١٧١.
(٢١) شرح قطر الندى: ١١٨.
(٢٢) الكافية ٤. شرحها للرضي: ١/٩١.
(٢٣) في ق: مختص، وما أثبته أنسب للمعنى.
(٢٤) في ق: وعمومه.
(٢٥) في د، ظ: يشمل، وهو وجه.
(٢٦) في ر، ت، ق: أو، بدلا من: و.

الخاليةُ منهُ[١]. وقد شملَ ما عدَا الأخيرِ(قولُ[٢] الألفيةِ: "حاويةٌ[٣] معنَى الَّذي[٤] سِيقَتْ لَهْ"[٥]. وضعَّفَ ابنُ هشام في الجامعِ القولَ بالعمومِ، وقالَ: إِنَّهُ يلزمُ عليهِ إجازةُ: زيدٌ لا رجلَ في الدَّارِ[٦]. مَعَ أَنَّهُ اعتمدَهُ في القطرِ[٧].

الثاني: قد[٨] يستغنى عن كلٍّ ما ذُكِرَ إذا كانت الجملةُ نفسَ المبتدإِ في المعنى. أوردَهُ الرضي[٩]، وقد ذَكَرَهُ في الألفيةِ[١٠]، (وابنُ هشام في الجامعِ[١١]، وسيأتي ما فيهِ)[١٢].

قولُ الألفيَّةِ[١٣]: "حاويةٌ مَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهْ"[١٤]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ[١٥]: أَنَّهُ لا يشملُ[١٦] عطفَ الجملةِ بالفاءِ كما تقدَّمَ. وقالَ ابنُ قاسم: "التَّحقيقُ في ذلكَ أَنَّ الخبرَ[١٧] مجموعُ الجملتينِ، لأَنَّ العطفَ بالفاءِ ينزلهما منزلةَ الشَّرطِ والجزاءِ، وحينئذٍ فالرَّابطُ الضميرُ"[١٨].

الثاني: رُبَّما يُوهِمُ كلامُهُ امتناعَ حذفِ الرَّابطِ. وليسَ كذلكَ، بل قد يُحذَفُ كَمَا نَبَّهَ عليهِ ابنُ الحاجبِ[١٩].

قولُ الكافيةِ: وقَدْ يُحْذَفُ[٢٠]. لم يُبَيِّنْ لحذفهِ ضابطًا، والجمهورُ على أَنَّهُ لا يحذفُ إلاَّ في صورةٍ واحدةٍ، وهيَ أنَّ يُجرَّ[٢١] بحرفٍ[٢٢]، ولا يُؤدِّي حذفُهُ[٢٣] إلى[٢٤] تهيئةِ عاملٍ آخَرَ، نحوُ: السَّمْنُ مَنوانِ[٢٥] بِدِرْهَمٍ[٢٦]. واختارَ في التسهيلِ جوازَ حذفهِ إنْ عُلِمَ ونُصِبَ بفعلٍ أو صفةٍ، أو جُرَّ بحرفِ تبعيضٍ، أو ظرفيةٍ، أو بمسبوقٍ[٢٧] مماثِلٍ لفظًا[٢٨] ومعمولاً، أو إضافةِ اسمِ فاعلٍ[٢٩].

---

(١) ينظر: الهمع: ٢/١٨ – ١٩.
(٢) في ق: في، بدلا من: قول، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من ر.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢.
(٦) الجامع الصغير: ٢٢ – ٢٣، وينظر: الهمع: ٢/١٩.
(٧) شرح قطر الندى: ١١٨.
(٨) في ق: إنه قد.
(٩) شرح الكافية: ١/٩١. وينظر: الهمع: ٢/١٥.
(١٠) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢.
(١١) الجامع الصغير: ٢١، وينظر: أوضح المسالك: ١/١٩٧.
(١٢) من (قول الألفية..) إلى (.. ما فيه) ساقطة من ت.
(١٣) من (وابن هشام..) إلى (.. قول الألفية) ساقطة من ق.
(١٤) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢.
(١٥) في ق: قوله، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ت، ظ: كما شمل، وهو تحريف.
(١٧) ساقطة من ر.
(١٨) شرح الألفية: ١/٢٧٦.
(١٩) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩١.
(٢٠) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩١.
(٢١) في ق: يجري. وفي ر: مجرى، وكلاهما تحريف.
(٢٢) في ق الحرف، وهو تحريف.
(٢٣) ساقطة من ر، ق، د.
(٢٤) في ت: لكن، وهو تحريف.
(٢٥) في ر، ت: منوانان، وهو تحريف.
(٢٦) ينظر: الهمع: ٢/١٥.
(٢٧) في ق: بمسبوقية، وهو تحريف.
(٢٨) في ق: أو، بدلا من و، وهو تحريف.
(٢٩) التسهيل: ٤٨.

فالأوَّلُ نحوُ:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا[١].

﴿وَ[٢] وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[٣]. والثاني: نحوُ: الدِّرْهَمُ أَنا معطيكَ. والثالثُ: نحوُ[٤]: السَّمنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ، أَي: مِنْهُ. والرَّابعُ[٥]: نحو:

ويومٌ[٦] نَساءُ ويومٌ نُسَرّْ[٧]

أي: فيهِ. والخامسُ: نحو:

أصخ فالذي تُوصَى[٨] بِهِ أَنتَ مُفْلِحُ[٩]

أي: بِهِ[١٠]. والسادسُ: نحو:

سبلُ المعالي بنو[١١] الأَعلين[١٢] سالكةٌ[١٣]

أي: سالكتُهَا[١٤]. ووافقَهُ ابنُ هشام في الجامعِ على الأربعِ الأُوَلِ[١٥]، ولم يَذْكُرْ الأخيرينِ. ولم يعتبرْ ابنُ الحاجب في الوافيةِ سِوَى العَلَمِ، فقالَ:

فيلزَمُ الضَّميرُ للإفادَهْ[١٦] ... ما لم يَكُنْ قد علمُوهُ[١٧] عادَهْ[١٨]

---

(١) هذا صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: فأخــزى اللهُ رابِعَـــةً تعـــودُ
والبيت في الكتاب: ٨٦/١، وخزانة الأدب: ١٧٧/١.

(٢) في د: و، وهو وجه.

(٣) النــساء ٩٥. وردت الآيــة مرسومة في المصحف بقراءة حفص ﴿ وَ ﴾ وقــراءة الرفع لابن عامر. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣٣١/١.

(٤) ساقطة من د.

(٥) في الأصل: والرابع أي منه، بدلا من: أي منه، والرابع، وما أثبته من سائر النسخ.

(٦) في ت: ونقسم، وهو تحريف.

(٧) عجز بيت للنمر بن تولب (شعر ٥٧) وصدره: فيـــومٌ علينـــا ويـــومٌ لنـــا
وينظـــر: الكـــتاب: ٨٦/١، الهمع: ٣٠/٢، الدرر اللوامع: ٧٦/١. ونسبه ابن هشام في الجامع الصغير إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه.

(٨) في ر، س: ترضى.

(٩) هذا صدر بيت بلا عزو في شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٨/١، وفيه: أضح وعجزه:
فـــلا تـــكُ إلاَّ في الفـــلاحِ منافســـا
وينظر: التسهيل: ٤٨ حاشية ٣.

(١٠) في ر، ت: فيه، وهو تحريف.

(١١) ساقطة من ر.

(١٢) سبل المعالي بنو الأعلين: ساقطة من ق. وفي ظ: الأجلين، بدلا من الأعلين.

(١٣) هذا صد بيت بلا عزو في شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٩/١ وعجزه:
والإرث أجـــدرُ من يحظى بـــه الولـــدُ

(١٤) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٩/١.

(١٥) الجامع الصغير: ٢١ – ٢٢.

(١٦) في ق: بالإفادة، وهو تحريف.

(١٧) في الأصل ر، ت، ق: عملوه، وهـــو تحريـــف، وما أثبته من د، س، ظ.

(١٨) شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٧.

قولُ الألفيَّةِ:

وإنْ تَكُنْ[١] إيَّاهُ معنًى اكْتَفَى بِهَا: كَنُطْقِيَ اللهُ حَسْبِي وكَفَى[٢]

فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ قاسم: "الذي يظهرُ أنَّ هذا[٣] ليسَ من الإخبارِ بالجملةِ، بل من الإخبارِ بالمفرد، لأنَّ الجملةَ[٤] في ذلكَ، إنَّما قُصِدَ لفظُهَا كما قُصِدَ حينَ أُخبِرَ عنها في نحوِ: "لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ كنزٌ من كنوزِ الجَنَّة[٥]"[٦]. ووافقَهُ على ذلكَ ابنُ الصائغ[٧]، وقالَ: إنَّهُ ليسَ في كلامِ الألفيةِ ما ينفيه، بل قولُهُ: "وإنْ تَكُنْ[٨] إيَّاهُ معنًى"[٩] شعورٌ[١٠] بذلكَ.

الثاني: ضَمَّ في التسهيلِ: إلى ما اتَّحدَتْ بالمبتداِ معنًى ما اتَّحَدَ[١١] بِهِ بعضُهَا، وما قامَ بعضُهَا مقامَ مضاف إلى العائد، فإنَّها تستغني عن العائدِ في الصورتينِ أيضًا[١٢].

فالأُولَى[١٣] مثلُ[١٤]: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[١٥]، ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ[١٦] ﴾[١٧]. والثانيةُ: نحوُ: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[١٨]. المرادُ: تربُّصُ[١٩] أزواجِهِم، فأُقِيمَ ضميرُ الأزواجِ مقامَ الأزواجِ[٢٠] المضافِ إلى ضميرِ الذينَ. وضعَّفَهُ ابنُ هشام في الجامعِ، وتأوَّلَ الآيةَ على (٣٧/ب) حذفِ مضاف، أي: وأزواجُ الذينَ، أو التقديرُ[٢١]: وممَّا[٢٢] يُتْلَى عليكم حكمُ الذينَ، أو يتربَّصْنَ بعدَهُم[٢٣]، أوْ[٢٤]: أزواجُهُم يتربَّصْنَ[٢٥].

قولُ الألفيَّةِ: "والمفردُ الجامدُ فارغٌ[٢٦]"[٢٧]. فيهِ أمورٌ:

---

(١) في ت: يكن، وهو تصحيف.
(٢) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ٢٠٢/١.
(٣) في ق: هنا، وهو تحريف.
(٤) في ق: لا بالجملة، بدلا من: لأن الجملة، وهـــو تحريـــف.
(٥) مسند الإمام أحمد: ١٥٦/٥ (طبعة دار صادر، بيروت).
(٦) شرح الألفية: ٢٧٧/١.
(٧) في ر: ابن الضائع، وهو تصحيف.
(٨) في ر، ق: يكن، وهو تصحيف.
(٩) في ق: يعني، وهو تحريف.
(١٠) في ق: يشعر، وهو تحريف.
(١١) في ر: ما تحدت. وفي س: ما اتحدت، وكلاهما تحريف.
(١٢) التسهيل: ٤٨.
(١٣) في ق: في الأولى، وهو تحريف.
(١٤) في ق: نحو، وهو وجه.
(١٥) الأعراف ٢٦.
(١٦) في د: المحسنين، وهو تحريف.
(١٧) الأعراف ١٧٠.
(١٨) سورة ٢٣٤.
(١٩) في د: يتربص.
(٢٠) مقام الأزواج: ساقطة من د.
(٢١) في ر، ت، ق: للتقدير، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: ربما، بدلا من: ومما، وهو تحريف.
(٢٣) في ر، ق، ت: بعدكم، وهو تحريف.
(٢٤) في ت: و، وهو تحريف.
(٢٥) الجامع الصغير: ٢٣.
(٢٦) في ر: فارفع، وهو تحريف.
(٢٧) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ٢٠٥/١.

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: كانَ الَّلائقُ أنْ يُقَدِّمَ الكلامَ على[١] المفردِ، على الكلامِ على الجملة[٢]، لأنَّ المفردَ أوْلَى بالتَّقديم[٣].

الثاني: قيلَ: إنَّ قولَهُ: (فارغٌ)[٤] ليسَ مبيِّنًا لمرادِه، إذ لا يُدْرَى[٥] ممَّاذا[٦]. وأجابَ ابنُ قاسم: بأنَّ قولَهُ: "وإنْ يُشتَقَّ[٧] فَهْوَ[٨] ذُو ضميرٍ مُسْتَكِنْ"[٩] بينَ[١٠] أنَّ المرادَ فارغٌ[١١] من الضَّميرِ، لأنَّهُ مقابِلُهُ[١٢].

الثالث: يُستَثْنَى[١٣] من الجامدِ مَا أُوِّلَ بمشتقٍّ، فإنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ كـ: زيدٌ أسدٌ[١٤]، أي: شجاعٌ، ذَكَرَهُ في الكافيةِ الكبرى، والتسهيلِ[١٥].

قولُهُ: "وَإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو[١٦] ضميرٍ مُسْتَكِنْ"[١٧]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: قيلَ ظاهرُهُ أنَّ فاعلَ (يُشْتَقَّ) ضميرُ المفردِ الموصوفِ (بالجمودِ، وذلكَ غيرُ مستقيم[١٨]. وأجابَ ابنُ قاسم وابنُ الصائغ: بأنَّ الضميرَ عائدٌ على الموصوفِ)[١٩] لا بقيدِ[٢٠] صفتِهِ[٢١].

الثاني: يُستَثْنَى من المشتقِّ أسماءُ الآلة[٢٢]، والزمانِ، والمكانِ، فإنَّها لا تتحمَّلُهُ[٢٣]، وإنَّما تتحمَّلُهُ الصفاتُ الأربعةُ خاصَّةً. وأجيبَ: بأنَّ المرادَ بالمشتقِّ: (وما تضمَّنَ معنى فعلٍ وحروفِهِ (من الصفاتِ، وبالجامدِ: ما ليسَ صفةً تتضمَّنُ معنَى فعلٍ وحروفِهِ)[٢٤] كذا ذَكَرَهُ في شرحِ الكافيةِ[٢٥].

---

(١) الكلام على: ساقطة من ق.
(٢) في ق: الجليلة، بدلا من: على الجملة، وهو تحريف.
(٣) في ر: بالتقدم.
(٤) في ر: فارفع، وهو تحريف.
(٥) في د: لا بُدَّ، بدلا من: لا يدري، وهو تحريف.
(٦) ينظر: شرح الألفية: لابن قاسم: ٢٧٨.
(٧) في ر، ت: في المشتق، بدلا من: وأن يشتق، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥.
(١٠) في ق: يبين، وهو تصحيف.
(١١) في ر: فارفع، وهو تحريف.
(١٢) شرح الألفية: ١/٢٧٨.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) في ر: كذ ويد، بدلا من: كزيد أسد، وهو تحريف.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ١/٣٣٩، التسهيل: ٤٧ – ٤٨، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥.
(١٦) ذو: ساقطة من ر.
(١٧) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥.
(١٨) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ١/٢٧٨.
(١٩) من (بالجمود..) إلى (.. الموصوف) ساقطة من ر.
(٢٠) في ت: لا يقيد، وهو تصحيف.
(٢١) شرح الألفية لابن قاسم: ١/٢٧٨.
(٢٢) في د: بالآلة بزيادة حرف الجر الباء، وهو تحريف.
(٢٣) في ق: لا يتحمله، وهو تصحيف.
(٢٤) من (من الصفات..) إلى (.. وحروفه) ساقطة من ق.
(٢٥) شرح الكافية الشافية: ١/٣٣٨.

وفي شرحِ التسهيلِ[١]: المُرادُ بالمشتقِّ[٢] هنا: ما دلَّ على متَّصفٍ مصوغًا من مصدرٍ[٣] مستعملٍ، أو مقدَّرٍ[٤]. و[٥] في تعليقِ ابنِ هشام: المرادُ بالجامدِ في هذا البابِ، وبابِ النَّعت: ما لم يُؤخَذْ من مصدرٍ للدلالةِ على حدثٍ وصاحبِه، فيدخلُ فيهِ الثلاثةُ المذكورةُ. وبالمشتقِّ ما أُخِذَ من[٦] مصدرٍ لذلكَ. وفي شرحِ ابنِ الصائغ: المشتقُّ ما دلَّ على مسمًّى ومعنًى قائمٍ بِهِ.

الثالث: قالَ ابنُ هشام: يُستثنَى المشتقُّ[٧] الذي جرَى مجرَى الجامدِ، فإنَّهُ لا يتحمَّلُ ضميرًا، نحو: هذهِ البطحاءُ.

الرابع: قيَّدَ في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ تحمُّلَهُ الضَّميرَ، بأنْ لا يرفعُ ظاهرًا لفظًا أو محلاًّ[٨]. فإنَّهُ حينئذٍ لا يتحمَّلُهُ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، وزيدٌ ممرورٌ بِهِ[٩].

الخامس[١٠]: قالَ ابنُ الصائغ: "ظاهرُ قولِهِ: (مُستَكِنٌ) يُعطي[١١] وجوبَ الاستكنانِ[١٢]، وقد نقلَ الخضراوي[١٣] عن سيبويهِ أنَّهُ أجازَ في: مررتُ برجلٍ مكرمُكَ هوَ[١٤]، أنْ[١٥] يكونَ تأكيدًا، وأنْ يكونَ فاعلاً، فدلَّ ذلكَ على جوازِ بروزِهِ في الخبرِ[١٦]، إلاّ أنَّ في[١٧] كلامِ الخفَّافِ[١٨] ما يوافِقُ ظاهرَ[١٩] كلامِ المصنِّفِ". انتهى. وفي شرحِ التسهيلِ لابنِ قاسم: "ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ وجوبُ استتارِهِ، وأنَّهُ إنْ برَزَ كانَ توكيدًا لا فاعلاً بالصفةِ، وقد أجازَ سيبويهِ في: مررتُ برجلٍ مكرمُكَ هوَ، الوجهينِ[٢٠]. وفي الإفصاحِ[٢١]: أجازَ بعضُ [أهلِ][٢٢] عصرِنَا[٢٣]

(١) أي شرح التسهيل لابن مالك. (٢) من (ما تضمن معنى..) إلى (.. بالمشتق) ساقطة من د.

(٣) في ر، ت، ق: مقدر، وهو تحريف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣١٩/١، شرح الألفية له: ٢٧٨/١.

(٥) الواو: ساقطة من ق. (٦) ساقطة من ر.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) شرح الكافية الشافية: ٣٣٨/١ – ٣٣٩، التسهيل: ٤٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٢/١، الهمع: ١٠/٢.

(١٠) ساقطة من ق.

(١١) في د: إنه يعطي، وهو وجه. (١٢) في ت، ق، د، ظ: الاستكان، وهو تحريف.

(١٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويعرف بابن البرذعي، توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ. **البلغة**: ٢٥٠، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٢٧٩، بغية الوعاة: ٢٦٧/١ – ٢٦٨.

(١٤) هو: ساقطة من ق. (١٥) في ق: وإن، بزيادة الواو.

(١٦) ينظر: الهمع: ١١/٢ – ١٢. (١٧) ساقطة من ت.

(١٨) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي، المالقي المعروف بالخفاف، نحوي توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ. بغية الوعاة: ٤٧٣/١، كشف الظنون: ٢١٢/١، ١٩٢٨/٢، معجم المؤلفين: ٧٧/٣.

(١٩) ساقطة من ت. (٢٠) في ق: على الوجهين.

(٢١) في ت: الإيضاح، وهو تحريف، والإفصاح هو شرح لإيضاح أبي علي الفارسي لابن هشام الخضراوي وسماه الإفصاح بفوائد الإيضاح. بغية الوعاة: ٢٦٧/١، كشف الظنون: ٢١٢/١.

(٢٢) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، د، ظ، وما أثبته من س.

(٢٣) في ر، ق: عصرينا.

الإبرازَ[١] في الخبرِ، نحوُ: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هوَ[٢]، على إجراءِ (ضارب) على عمرٍو تمسُّكًا بعمومِ قولِ سيبويهِ والنحويينَ، ولا يجوزُ عندي، لأنَّ إبرازَهُ إنَّما يكونُ عندَ كونِ الصفةِ لغيرِ مَنْ هيَ لَهُ رفعًا[٣] لِلَّبسِ، فإذا أُبـــرِزَ في غيرِ هذا الموضعِ[٤] أُوقِعَ[٥] اللَّبسُ بهذا الموضعِ[٦].

السادس: شملَ كلامُهُ المشتقَّ إذا تعدَّدَ، والجميعُ في المعنَى واحدٌ، نحوُ: هذا حلوٌ حامضٌ، فيكونُ[٧] في كلٍّ منهما ضميرٌ، وهوَ ما اختارَهُ أبو حيان[٨]، وجزَمَ بِهِ[٩] الرضي[١٠]. وفيهِ أقوالٌ أُخرُ[١١]. أحدُها: وعليهِ الفارسي[١٢]: أنَّهُ ليسَ فيهِ[١٣] إلاَّ ضميرٌ واحدٌ تحمَّلَهُ[١٤] الثاني، لِتَنَزُّلِ[١٥] الأوَّلِ منهُ منزلةَ الجزءِ، والخبرُ[١٦] إنَّمَا هو بتمامِهِمَا. الثاني: أنَّهُ يُقدَّرُ في الأوَّلِ، لأنَّهُ الخبرُ في الحقيقةِ، والثاني كالصفةِ[١٧] لَهُ، والتقديرُ: هذا حلوٌ فيهِ حموضةٌ. الثالث[١٨]: أنَّهُ يُقدَّرُ في المعنى، كأنَّكَ قلتَ: هذا مُزٌّ. واختارَهُ صاحبُ البديعِ. قالَ: لأنَّهُ لا يجوزُ الخلُوُّ عن (٣٨ /أ) الضميرِ، لِئلاَّ تنتقضَ[١٩] قاعدةُ المشتقِّ، ولا تقديرُهُ[٢٠] في أَحدِهِمَا فقط، لأنَّهُ ليسَ هذا بأوْلَى مِنْ هذا، ولا أنْ يكونَ فيهما (ضميرٌ واحدٌ، لأنَّ عاملينِ لا يعملانِ في معمولٍ واحدٍ، ولا أنْ يكونَ فيهما)[٢١] ضميرانِ، لأنَّهُ يصيرُ التقديرُ: كلُّهُ حُلْوٌ كلُّهُ[٢٢] حامضٌ، وليسَ هذا الغرض منهُ. ومنَعَ أبو حيان توجيهَ الأخيرِ، فقالَ: إنَّهُ لا يلزمُ، لأنَّ المقصودَ جمعَ الطعمينِ، والمعنَى: أنَّ[٢٣] فيهِ حلاوةً وحموضةً. قالَ: وثمرةُ الخلافِ تظهرُ إذا جاءَ بعدَهُمَا نحوُ: هـــذا البستانُ حلوٌ حامضٌ رمَّانُهُ. فإنْ قلنا: لا يتحمَّلُ الأولُ ضميرًا تعيَّنَ أنْ يكونَ الرُّمانُ مرفوعًا بالثاني، وإنْ قلنا: يتحمَّلُ، كانَ من بابِ التنازعِ. قالَ ابنُ جني: راجعتُ أبا علي في هذهِ المسألةِ نيفًا وعشرينَ سنةً حتَّى تبيَّنَتْ لي[٢٤].

---

(١) في ر: الأبرار، وهو تصحيف. وفي ق: الأمرين، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ر، ت، ق: فرعا، وهو تحريف.
(٤) في ت: هذه المواضع، وهو تحريف.
(٥) في ر، ت، د: أو وقع، وهو تحريف.
(٦) شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣٢٢، وينظر: الهمع: ٢/١١ – ١٢.
(٧) في ق: يكون.
(٨) ينظر: الهمع: ٢/١١.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) شرح الكافية: ١/١٠٠.
(١١) ساقطة من ر، د. وتنظر هذه الأقوال في الهمع: ٢/١٠ – ١١.
(١٢) الإيضاح العضدي: ١/٣٧.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) في ق: تتحمله، وهو تحريف.
(١٥) في ت: يتنزل، وفي ق: ينزل.
(١٦) في ت: والجزاء، وهو تحريف.
(١٧) في ق: الصفة، وهو تحريف.
(١٨) في ق: قوله.
(١٩) في ت، ق، د، ظ: ينتقض.
(٢٠) في ر: ولا تقدره، وهو وجه.
(٢١) من (ضمير واحد..) إلى (.. فيهما) ساقطة من ق.
(٢٢) في ق: وكله.
(٢٣) ساقطة من ق.
(٢٤) الهمع: ٢/١٠ – ١١.

قولُهُ[١]: "وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً"[٢]. هوَ مذهبُ البصريينَ[٣]. واختارَ في الكافيةِ والتسهيلِ مذهبَ الكوفيين، أَنَّهُ يجوزُ الاستتارُ إذا أمنَ اللبسُ[٤]. وصرَّحَ في شرحِ التسهيلِ[٥]: بأنَّ الفعلَ في ذلكَ كالوصفِ يبرزُ فيهِ الضميرُ إذا خِيفَ اللَّبسُ، نحوُ: غلامُ زيدٍ يضربُهُ هوَ، إذا أردتَ[٦] أنَّ زيدًا يضربُ الغلامَ[٧]. واختارَ أبو حيان: أنَّهُ لا يجبُ إبرازُهُ، بل إذاً خيفَ اللَّبسُ أُزيلَ بتكريرِ الظاهرِ، (نحوُ: غلامُ زيدٍ يضربُهُ[٨] زيدٌ[٩]. قالَ ابنُ قاسم: ومَا ذَكَرَهُ المصنِّفُ أَقوى، لأنَّ وضعَ الظاهرِ)[١٠] في غيرِ موضعِ التفخيمِ ضعيفٌ[١١]. قلتُ: وإنْ أُرِيدَ دخولُ[١٢] هذهِ المسألةِ في كلامِ الألفيةِ، جُعِلَ ضميرُ (وأَبرِزَنْهُ) إلى مطلقِ الضميرِ من غيرِ تقييدٍ بالمفردِ المشتقِّ، كما شرحَ ابنُ قاسم عبارةَ التسهيلِ بمثلِ ذلكَ[١٣].

قولُهُ:

وأخبَرُوا بظرفٍ أو بحرفِ جَرّْ ناوينَ معنَى " كائنٍ " أو " استَقَرّْ"[١٤]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: شرطُهُمَا أَنْ يكونا تامَّينِ كما في التسهيلِ[١٥]، فلا[١٦] يجوزُ الإخبارُ بالناقصينِ، وعبَّرَ بدلَهُ في الكافيةِ الكبرى بشرطِ الإفادةِ[١٧].

الثاني: اختارَ في التسهيلِ أنَّ الخبرَ في الحقيقةِ العاملُ فيهما لا هُمَا[١٨]. وهو مذهبُ ابنِ كيسان. وذهبَ الفارسي وابنُ جني والأكثرون إلى أَنَّهُمَا الخبرُ في الحقيقةِ، وأَنَّ العاملَ صارَ نسيًا منسيًّا[١٩]. والخلافُ جارٍ في عملِهِ، و[٢٠] في تحمُّلِهِ الضميرَ[٢١].

---

(١) في ظ قولها، وهو وجه. (٢) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ٢٠٦/١.
(٣) الإنصاف: ٥٧/١ – ٥٨. وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٢/١ – ٣٢٣، الهمع: ١٢/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية: ٣٣٩/١، التسهيل: ٤٨، وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٣/١، الهمع: ١٢/٢.
(٥) أي ابن مالك. (٦) إذا أردت: مكررة في ر.
(٧) ينظر: في شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٣/١.
(٨) في ر: يضرب.
(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٣/١، الهمع: ١٣/٢.
(١٠) من (نحو: غلام..) إلى (.. الظاهر) ساقطة من ت.
(١١) شرح التسهيل: ٣٢٣/١، و: في غير، ساقطة منه، وينظر: الهمع: ١٣/٢.
(١٢) في ق: دخوله، وهو تحريف.
(١٣) بمثل ذلك: ساقطة من ت. وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٢٣/١.
(١٤) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ٢٠٩/١.
(١٥) التسهيل: ٤٩. (١٦) في ر: ولا، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٧) شرح الكافية الشافية: ٣٤٨/١. (١٨) التسهيل: ٤٩.
(١٩) شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٣٣/١، الهمع: ٢٢/٢.
(٢٠) الواو: ساقطة من ق. (٢١) الهمع: ٢٢/٢.

الثالث: قولُهُ: (ناوينَ) يشعرُ بأنَّهُ لا يجوزُ إظهارُهُ، وهو مذهبُ الجمهورِ، وجوَّزَهُ ابنُ جني[١]. وذكَرَهُ في التسهيلِ، وشرَحَهُ أَنَّهُ يظهرُ بقلَّةٍ[٢].

الرابع: سَوَّى بينَ تقديرِ اسمِ الفاعلِ (والفعلِ، معَ أنَّ المختارَ عندَهُ في سائرِ كتبِهِ تقديرُ اسمِ الفاعلِ)[٣] ومذهبُ الجمهورِ: تقديرُ الفعلِ، وقد مَشَى[٤] عليهِ ابنُ الحاجبِ[٥] في الكافيةِ والوافيةِ[٦].

الخامس: يتعيَّنُ تقديرُ[٧] اسمِ الفاعلِ بعدَ (أمَّا)، و(إذا) الفجائيةِ، نحو: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾[٨]، أمَّا في الدارِ فزيدٌ، لأنَّهُمَا[٩] لا يليهما فعلٌ[١٠]، ذكَرَهُ في شرحِ[١١] الكافيةِ، مُوَجِّهًا بِهِ مَا[١٢] اختارَهُ من ترجيحِهِ[١٣] في بقيةِ المواضعِ[١٤]. ومنعَهُ ابنُ هشام، بأنَّ الفعلَ يُقَدَّرُ مؤخَّرًا[١٥].

السادس[١٦]: ظاهرُهُ أنَّ العاملَ في الظرفِ والمجرورِ هوَ المقدَّرُ، وصرَّحَ باختيارِهِ في التسهيلِ[١٧]، ومذهبُ[١٨] سيبويهِ ومتقدِّمي أهلِ البصرةِ أنَّ العاملَ فيهما إنَّما هو المبتدأُ، وهوَ الجاري على قاعدة أنَّ العاملَ في الخبرِ المبتدأُ، وأَنَّ الخبرَ في الحقيقةِ الظرفُ لا متعلَّقُهُ[١٩].

السابع[٢٠]: ظاهرُهُ أَنَّهُ لا يقدَّرُ إلاَّ الكونُ[٢١] المطلقُ، وبِهِ صرَّحَ في التسهيلِ[٢٢]. قالَ في المغني: وهو شرطٌ لوجوبِ[٢٣] الحذفِ، وقد يُقَدَّرُ الكونُ الخاصُّ لدليلٍ، ويكونُ الحذفُ، إذ ذاكَ جائزًا لا واجبًا، ومنهُ[٢٤] ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى ﴾[٢٥] التقدير: مقتولٌ أَو يُقتَلُ، لا كائنٌ، اللَّهُمَّ إلاَّ أن يُقَدَّرَ معَ (٣٨/ب) ذلكَ مضافينِ، أي: قَتلُ الحرِّ كائنٌ بقتلِ الحُرِّ، وفيهِ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٩٠، مغني اللبيب: ٥٨١ – ٥٨٢.
(٢) التسهيل: ٤٩.
(٣) من (والفعل مع..) إلى (.. الفاعل) ساقطة من ق. ينظر:التسهيل: ٤٩، الهمع: ٢/٢٢، المطالع السعيدة: ١/٢٦١.
(٤) في ق: يبنى، وهو تحريف.
(٥) ابن الحاجب: ساقطة من ق.
(٦) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩٢، شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٧، وينظر: الهمع: ٢/٢٢. المطالع السعيدة: ١/٢٦٢.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) يونس ٢١.
(٩) ساقطة من ت.
(١٠) ينظر: الهمع: ٢/٢٢.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ق: فما، وهو تحريف.
(١٣) في الأصل ت، د، س، ظ: ترجحه، وما أثبته من ر، ق.
(١٤) شرح الكافية الشافية: ١/٣٤٩ – ٣٥٠، وينظر: المطالع السعيدة: ١/٢٦١.
(١٥) في ق: متأخرا، وهو تحريف.
(١٦) في ق: قوله.
(١٧) التسهيل: ٤٩.
(١٨) الواو: ساقطة من ق.
(١٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٩٠ – ٩١، شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣٣١، الهمع: ٢/٢١.
(٢٠) في ق: قوله.
(٢١) في ق: أن يكون.
(٢٢) التسهيل: ٤٩.
(٢٣) في د: الوجوب.
(٢٤) في ر: وما منه.
(٢٥) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

تَكَلُّفُ تقديرِ أربعةٍ[١]: الكونُ وفاعلُهُ[٢] والمضافانِ، بل خمسةٌ، لأنَّ[٣] من المصدرينِ[٤] لا بُدَّ لَهُ من فاعلٍ[٥].

الثامن[٦]: قالَ ابنُ هشام: إذا قُدِّرَ الفعلُ، قُدِّرَ بصيغةِ المضارعِ إنْ أُريدَ الحالُ أو[٧] الاستقبالُ، وبصيغةِ الماضي إنْ أُريدَ المضيُّ[٨]، هذا هوَ الصوابُ. وقد أغفلوهُ معَ قولِهم في مسألةِ: ضربي زيدًا قائمًا: إنَّ التقديرَ: (إذْ[٩] كانَ) إنْ أُريدَ المضيُّ[١٠] و: (إذا كانَ) إنْ أُريدَ الاستقبالُ، ولا فرقَ. فإنْ جُهِلَ المعنى، قُدِّرَ الوصفُ، لأنَّهُ صالحٌ للأزمنةِ كلِّها[١١]. انتهى. ويخرجُ من ذلكَ صورةٌ يترجَّحُ[١٢] فيها تقديرُ الوصفِ، وهوَ الأمرُ التاسعُ.

العاشر[١٣]: قالَ الشيخُ سعدُ الدين[١٤] في حاشيةِ الكشّافِ[١٥]: ممَّا يجبُ التَّنَبُّهُ[١٦] لَهُ أَنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظرفِ (كانَ) أو (كائنٌ) فهوَ من التَّامَّة - بمعنى حصلَ وثبتَ، والظرفُ بالنسبةِ إليهِ لغوٌ - لا الناقصةِ، وإلاَّ لكانَ الظرفُ في موقعِ[١٧] الخبرِ بتقديرِ كانَ أُخرى[١٨]، وتتسلسلُ[١٩] التقديراتُ.

(**الحادي عشر**: لم يبيِّنْ موضعَ تقديرِه. وفي مغني اللبيب: الأصلُ أَنْ يُقَدَّرَ مقدَّمًا على الظرفِ، وقد يعرضُ ما يقتضي ترجيحَ تقديرِهِ مؤخَّرًا، وما يقتضي[٢٠] إيجابَهُ، فالأَوَّلُ نحوُ: في الدارِ زيدٌ، لأَنَّ أصلَ الخبرِ[٢١] أَنْ يتأخَّرَ[٢٢] عن المبتدإِ. والثاني نحوُ: أَمَّا في الدارِ فزيدٌ، لأنَّ[٢٣] أَمَّا لا يليها الفعلُ. قالَ: ويلزمُ مَنْ قدَّرَ المتعلِّقَ فعلاً أَنْ يقدِّرَهُ مؤخَّرًا[٢٤] في جميعِ المسائلِ، لأنَّ الخبرَ

(١) في مغني اللبيب: ٥٨٦: ثلاثة.
(٢) وفاعله: لم يذكره في مغني اللبيب: ٥٨٦.
(٣) في ر، ت، د: كل، وهو خطأ نحوي.
(٤) في ق: المصدر.
(٥) مغني اللبيب: ٥٨٥، ٥٨٦.
(٦) في ق: قوله، وهو تحريف.
(٧) في الأصل ر، ت، د، س، ظ: و، وما أثبته من ق.
(٨) في ر: الماضي، وهو وجه.
(٩) في ر، د: إذا، وهو خطأ.
(١٠) في ر: الماضي، وهو وجه.
(١١) مغني اللبيب: ٥٨٥.
(١٢) في ق: يرجح.
(١٣) في ق، ت، ظ: والعاشر.
(١٤) سعد الدين: ساقطة من ت. وسعد الدين هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١هـ. بغية الوعاة: ٢/٢٨٥، شذرات الذهب:٦/٣١٩ - ٣٢٢، معجم المؤلفين: ١٢/٢٢٨ - ٢٢٩
(١٥) منه نسخة خطية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تحت رقم ٦٣٨٥.
(١٦) في الأصل ر، ت، ق: التنبيه، وما أثبته من د، س، ظ.
(١٧) في ق، د: موضع، وهو وجه.
(١٨) في ق: أخر.
(١٩) في الأصل ر، ت، د: وتسلسل، وما أثبته من ق، س، ظ.
(٢٠) في ق: على الظرف وما يقتضي، بزيادة: على الظرف.
(٢١) في ق: الأصل، بدلا من: أصل الخبر.
(٢٢) في ق: يؤخر، وهو وجه.
(٢٣) في ر: لا أن، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: مؤخر، وهو خطأ نحوي.

إذا كانَ فعلاً لا يتقدَّمُ[١] على المبتدإ[٢])[٣].

الثاني عشر[٤]: لم ينصَّ على تحمُّلِه الضميرَ، والبصريون على أنَّهُ يتحمَّلُ[٥] ضميرَ المبتدإ كالمشتقِّ سواءٌ تقدَّمَ أم تأخَّرَ[٦].

قولُ الكافيةِ: وَمَا وَقَعَ ظرفًا، فالأكثرُ أنَّهُ مقدَّرٌ بجملة[٧]. نازَعَ فيهِ ابنُ هشام في المغني، وقالَ: إنَّهُ ليسَ بشيءٍ، لأنَّ[٨] الحقَّ إنَّا لم نحذف الضَّميرَ، بل نقلناهُ إلى الظرف[٩]، فالمحذوفُ الفعلُ وهوَ مفردٌ[١٠]. انتهى. فإنْ قلتَ: يُحْمَلُ[١١] كلامُهُ على أنَّهُ يُقَدَّرُ مَعَ متعلِّقهِ بجملةٍ، بأنْ يُجْعَلَ[١٢] المتعلِّقُ فعلاً. قلتُ: يأبَى[١٣] ذلكَ قولُهُ في الوافية[١٤]:

وَمَا يقَعُ ظرفًا فقالَ[١٥] الأكثرُ[١٦] ... فيه استقرٌ جملـــةٌ تُقَدَّرُ[١٧]

ثُمَّ إنَّهُ اقتصرَ على الظرفِ ولم يصرِّحْ بالجارِّ [والمجرورِ][١٨]. قالَ الرضي: لِجَرْيِهِ[١٩] مجراهُ[٢٠] في جميعِ أحكامِهِ حتَّى سمَّاهُ بعضُهُم ظرفًا اصطلاحًا[٢١].

قولُ الألفيَّةِ:

ولا يكـــونُ اسمُ زمانٍ خبـــرا ... عن جُثةٍ وإنْ يُفِدْ[٢٢] فأَخبِرَا[٢٣]

ما ذكَرَهُ من جوازِ الإخبارِ بِهِ عن الجُثَّةِ عندَ الإفادةِ، رأيُ بعضِ المتأخرينَ، والجمهورُ على المنعِ مطلقًا (وأنَّ ما وَرَدَ من ذلكَ متأوَّلٌ على حذفِ مضاف[٢٤])[٢٥]. ولذا أَطلقَ في الكافيةِ الكبرى المنعَ، ولم يستثنِ[٢٦]. وكذا ابنُ هشام في الشذورِ والقطرِ[٢٧]. وخالفَ في

---

(١) في ر: لا يقدم، وهو وجه.
(٢) مغني اللبيب: ٥٨٧.
(٣) من (الحادي عشر..) إلى (.. المبتدأ) ساقطة من ت.
(٤) في ت: الحادي عشر. وفي ق: قوله، وكلاهما تحريف.
(٥) في ت: تحمله، بدلا من: أنه يتحمل.
(٦) ينظر: الهمع: ٢٢/٢.
(٧) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٩٢/١.
(٨) في ت: لأنه، وهو تحريف.
(٩) في ر: ظرف، بإسقاط الألف واللام ولا مسوغ لذلك.
(١٠) مغني اللبيب: ٥٨٤.
(١١) في ر: نحمل، وفي ق: تحمل.
(١٢) في ر، ت، ظ: تجعل.
(١٣) في ر، ق، د: يأتي، وهو تصحيف.
(١٤) في الوافية: ساقطة من ق.
(١٥) في ق: يقال، وهو تحريف.
(١٦) في ت: الأكثرون، وهو تحريف.
(١٧) شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٧.
(١٨) ساقطة من الأصل، ر، ت، ق، س، ظ، وما أثبته من د.
(١٩) في ت: بجريه. وفي د: يجراه، وكلاهما تحريف.
(٢٠) في د: بجرده، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية: ٩٢/١.
(٢٢) في ت: تفد، وهو تصحيف.
(٢٣) الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ٢١٣/١.
(٢٤) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ٢٨١/١، الهمع: ٢٣/٢.
(٢٥) من (وأن ما ورد..) إلى (.. مضاف) ساقطة من ق.
(٢٦) شرح الكافية الشافية: ٣٤٨/١.
(٢٧) شرح شذور الذهب: ١٨٣، شرح قطر الندى: ١٢٠.

الجامعِ[١]، وضبطَ في التسهيلِ الإفادةَ: بأنْ يشابِهَ اسمُ الذَّاتِ الحدثَ في حدوثِهِ[٢] وقتًا دونَ وقت، نحو: الرُّطَبَ شَهْرَي ربيعٍ. أو يضافُ إليهِ اسمٌ[٣] معنًى عامٌّ، نحوُ: أكلُ يومٍ ثوبٌ تلبسُهُ، أو يعمُّ، والزَّمانُ خاصٌّ، نحو: نحنُ في شهرِ كذا، أو[٤] مسؤولٌ[٥] بِهِ عن خاصٍّ، نحو: في أيِّ الفصولِ نحنُ[٦]؟ و[٧] في الجامع: ولا يخبرُ[٨] بالزمانِ عن الذَّاتِ، إلاَّ في نحوِ: الرُّطَبُ[٩] في تموز[١٠] و[١١] نحنُ في شهرِ كذا، وأنا في يومٍ طيِّب[١٢].

قــولُ الشذورِ: ونحوُ: الليلةَ الهلالُ، متأوَّلٌ[١٣]. كذا في القطرِ والجامعِ أيضًا، معَ استثنائِهِ ما ســبقَ[١٤]. والذي صرَّحَ بِهِ ابنُ مالك: أنَّهُ مثلُ: الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ، لأنَّهُ[١٥] يحدثُ وقتًا[١٦] دونَ وقــت[١٧]. علــى أنَّ أبا الحسين بن عبد الوارث[١٨]، وهوَ ابنُ أختِ أبي علي الفارسي، قالَ: الليلةَ الهــلالُ، على ظاهرِهِ لا على حذفِ مضاف، لأنَّ الهلالَ يكونُ[١٩] ظاهرًا ثُمَّ يستَتِرُ[٢٠] ثُمَّ يظهرُ[٢١]، فلمَّــا اختلفتْ بِهِ الأحوالُ جرَى[٢٢] مجرَى الأحداثِ[٢٣]. قال عبد القاهر[٢٤]: ويوضحُهُ أنَّ الهلالَ (٣٩/أ) ليسَ باسمٍ وُضِعَ علمًا[٢٥] لِلنَّيِّرِ كالشمسِ والقمرِ، وإنَّما هوَ اسمٌ يتناولُهُ في حالٍ دونَ حال، والاســمُ الموضوعُ[٢٦] لَهُ القمرُ، فإذا قيلَ: الهلالُ، كأنَّهُ قيلَ استنارَ القمرُ، أو بُدُوُّ[٢٧] القمرِ[٢٨]. ولهــذا[٢٩] قــالَ ابــنُ الســراج[٣٠]: لــو قلتَ: الشَّمسُ اليومَ[٣١] والقمرُ الليلةَ، لم يَجُزْ، لأنَّهُ

---

(١) الجامع الصغير: ٢٣.
(٢) في ق: حروفه، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) في ت، د: و.
(٥) في ر، ق: سؤال.
(٦) التسهيل: ٤٩، وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣٣٤ – ٣٣٥، الهمع: ٢/٢٣.
(٧) الواو ساقطة من ق.
(٨) ولا يخبر: ساقطة من د.
(٩) في ت: الرطب نحو، بدلا من: نحو الرطب.
(١٠) في ق: نورز، وهو تحريف.
(١١) الواو: ساقطة من ت.
(١٢) الجامع الصغير: ٢٣.
(١٣) شرح شذور الذهب: ١٨٣.
(١٤) شرح قطر الندى: ١٢٠، الجامع الصغير: ٢٣.
(١٥) في ر: لا، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ت: وقت، وهو خطأ نحوي.
(١٧) ينظر: التسهيل: ٤٩، شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣٣٤، الهمع: ٢/٢٣.
(١٨) هــو محمــد بــن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، أديب نحوي توفي بجرجان سنة ٤٢١ هــ. معجم الأدباء: ١٨ / ١٨٦ – ١٨٧، بغية الوعاة: ١/٩٤.
(١٩) في د: إنما يكون.
(٢٠) في ق: ليستتر.
(٢١) ثم يظهر: ساقطة من د.
(٢٢) في ق: وأجرى، وفي د: أجرى.
(٢٣) ينظر: منهج السالك: ٤٤.
(٢٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٢٣٥ – ٢٣٦.
(٢٥) ساقطة من ق. وفي د: على، وهو تحريف.
(٢٦) في ت: موضوع.
(٢٧) في ق: بدأ.
(٢٨) أو بدو القمر: ساقطة من د.
(٢٩) في د: ولذا، وهو وجه.
(٣٠) ينظر: الأصول: ١/٦٩.
(٣١) ساقطة من ت.

غيرُ متوقعٍ، فلا يتضمَّنُ الدلالةَ على الحدوثِ[١].

قولهم: ولا يُبْتَدَأُ بنكرة[٢]. قالَ الرَّضي: علَّلوهُ بأنَّهُ محكومٌ عليهِ، والحكمُ[٣] على الشَّيءِ لا يكونُ إلاَّ بعدَ معرفتِه. وهذهِ العلَّةُ تَطَّرِدُ في الفاعلِ معَ أنَّهم لا يشترطونَ فيه التَّعريفَ ولا[٤] التَّخصيصَ. قالَ: وأمَّا قولُ ابنِ الحاجب: إنَّ الفاعلَ يختصُّ بالحكمِ المتقدِّمِ عليهِ[٥] فوهْمٌ، لأنَّهُ إذا حصلَ تخصيصُهُ بالحكمِ فقط، كانَ بغيرِ الحكمِ غيرَ مُخَصَّصٍ، فتكونُ[٦] قد حَكَمْتَ[٧] على الشَّيءِ قبلَ معرفتِهِ. ثُمَّ قالَ: ولا أنكرُ أنَّ وقوعَ المبتدإِ معرفةً أكثرُ من وقوعِهِ نكرةً لاشتباه[٨] الخبرِ بالصفةِ في كثيرٍ من المواضعِ، بخلافِ الفاعلِ، فإنَّ فعلَهُ[٩] لتقدُّمِهِ عليهِ وجوبًا[١٠] لا يلتبسُ بصفتِه[١١].

قولُ الكافية: "وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصَّصَتْ[١٢] بوجهٍ ما[١٣]. مثلُ: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ [خَيْرٌ][١٤] ﴾"[١٥] و: أرَجُلٌ في الدارِ أَم امرأةٌ، و: ما أحدٌ خيرٌ منكَ، ("وَشَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ"[١٦] و: في الدارِ رجلٌ، وسلامٌ عليكَ[١٧]. قالَ الرضي: يقعُ المبتدأُ نكرةً من غيرِ تخصيصٍ في كثيرٍ من المواضعِ، وقولُهُ[١٨] في: ما[١٩] أحدٌ خيرٌ منكَ)[٢٠] إنَّهُ تخصيصٌ[٢١] بكونِهِ[٢٢] نكرةً في سياقِ النَّفي، فأفادَ العمومَ، فيهِ نظرٌ، لأنَّ التَّخصيصَ أنْ تجعلَ[٢٣] لبعضٍ[٢٤] من الجملةِ[٢٥] شيئًا[٢٦] ليسَ[٢٧] لسائرِ أمثالِهِ، والحكمُ في العمومِ ثابتٌ لكلِّ فردٍ فردٍ، فلم[٢٨] يتخصَّصْ بعضُ الأفرادِ بشيءٍ، وكيفَ والخصوصُ ضدُّ[٢٩] العمومِ[٣٠]. وقولُهُ في" سلامٌ عليكَ" أنَّهُ

---

(١) تنظر: هذه المسألة في شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٣٤/١.
(٢) الكافية: ٤. شرحها للرضي: ٨٨/١، الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١٥/١، شرح شذور الذهب: ٨٢.
(٣) في ر: والمحكوم، وهو تحريف.
(٤) لا: ساقطة من ت، ق.
(٥) الكافية: ٣.
(٦) في ر، ت، ق: فيكون، وهو تصحيف.
(٧) في ق: بعد حكمته، بدلا من قد حكمت، وهو تحريف.
(٨) في ق: اشتباه.
(٩) في ت: نقله، وهو تحريف.
(١٠) في د: وجوديا، وهو تحريف.
(١١) شرح الكافية: ٨٨/١ – ٨٩.
(١٢) في ر: خصصت، وهو وجه.
(١٣) ما: ساقطة من ق.
(١٤) خير: ساقطة من الأصل ر، د، س، ظ.
(١٥) سورة البقرة: الآية ٢٢١.
(١٦) تقدم في ورقة: ٨ ب.
(١٧) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ٨٨/١.
(١٨) في ر: وفي قوله، بزيادة: في.
(١٩) في ر: فما، بدلا من: في ما، وهو تحريف.
(٢٠) من (وشرٌّ أهرَّ..) إلى (.. خير منك) ساقطة من ق.
(٢١) في ت، د: تخصص، وهو وجه. وفي ق: يخصص.
(٢٢) في ق: يكون.
(٢٣) في ق، س: يجعل، وهو وجه.
(٢٤) في ر، ق: البعض، وهو تحريف.
(٢٥) في د: الحكم، بدلا من: الجملة.
(٢٦) في ر: شبه، وهو تحريف. وساقطة من ق.
(٢٧) ساقطة من ت.
(٢٨) في ق: فكم، وهو تحريف.
(٢٩) في ت: عند، وفي د: فيه، وكلاهما تحريف.
(٣٠) في د: للعموم.

مختصٌ[١] بنسبته إلى المُسَلِّم[٢]، لأنَّ أصلَهُ[٣]: سلَّمتُ سلامًا، [فسلامًا][٤] المنصوبُ، ثُمَّ حُوِّلَ إلى الرفعِ غيرُ[٥] مطَّردٍ في جميعِ الدعاءِ[٦]، نحوُ: "وَيْلٌ لَكَ" فالأوْلَى أنْ يُقالَ: تنكيرُهُ[٧] لرعايةِ[٨] أَصلِهِ حينَ كانَ مصدرًا منصوبًا، ولا تخصيصَ فيهِ[٩]. انتهى. وقالَ في المتوسط: "فيما قالَهُ ابنُ الحاجب في "سلامٌ عليكَ" نظرٌ، لأنَّ مرادَ[١٠] المُسَلِّمِ مطلقُ السَّلامِ لا السلامُ من قِبَلِه[١١] فقط، لأنَّهُ للدعاءِ المطلقِ[١٢]". انتهى. وظاهرُ تمثيلِهِ بـ" أَرجلٌ[١٣] في الدارِ أم[١٤] امرأةٌ؟ اختصاصُ[١٥] ذلكَ بالهمزةِ المعادلةِ[١٦] بِأَمْ، وبِهِ صرَّحَ في شرحِ الوافيةِ[١٧]. قالَ ابنُ هشام في المغني: "وليسَ كما قالَ"[١٨].

قولُ الألفيَّة: "ما لَمْ تُفِدْ[١٩]... إلى آخرِه"[٢٠]. قالَ ابنُ هشام في المغني: لَمْ يعوِّلِ المتقدِّمونَ في الضَّابطِ إلاَّ على حصولِ الفائدةِ، ورَأَى[٢١] المتأخرونَ[٢٢] أَنَّهُ ليسَ كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطنِ الفائدةِ فتتبعوها[٢٣]، فَمِنْ مُقِلٍّ مُخِلٍّ[٢٤]، ومِنْ مكثرٍ موردٍ ما لا يصحُّ، أو معدِّدٍ لأُمورٍ متداخلة، والذي يظهرُ لي أَنَّها منحصرةٌ في عشرةِ أُمورٍ:

أحدها: أنْ تكونَ موصوفةً لفظًا، نحوُ: ﴿ وَ[٢٥] لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾[٢٦]. و[٢٧] رجلٌ من الكرامِ عندنَا، أو تقديرًا، نحوُ: "شرٌّ[٢٨] أَهَرَّ ذا نابٍ"[٢٩] أو معنًى[٣٠]، نحوُ: رُجَيْلٌ[٣١] جاءني، لأَنَّهُ[٣٢] في

---

(١) في ت، ق، د: يختص، وهو وجه. (٢) في ق: السلم، وهو تحريف.
(٣) في ظ: أصل. (٤) ساقطة من الأصل ر، ت، ق، د، ظ.
(٥) في د: لخبر، وهو تحريف. (٦) في ر: الدعى، وهو خطأ في الرسم.
(٧) في ق: بتنكيره. (٨) في ت: لدعائه، وهو تحريف.
(٩) شرح الكافية: ١/٨٩ - ٩٠. (١٠) في ر: المراد، وفي ق: مراده.
(١١) في ت: جهة قبله، بزيادة: جهة.
(١٢) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١/١٥٥.
(١٣) في د: ما رجل، بدلا من: بأرجل، وهو تحريف.
(١٤) في د: أو، وهو تحريف. (١٥) في ت: لا اختصاص، بزيادة لا.
(١٦) في ر: المعادلة له. وفي ق: المبادلة، وكلاهما تحريف.
(١٧) شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٥ - ١٧٦.
(١٨) مغني اللبيب: ٦١٢، وينظر: الهمع: ٢/٣٠.
(١٩) في ر: تقيد، وهو تحريف.
(٢٠) إلى آخره: ساقطة من ق، وينظر: الألفية: ١٧، شرح ابن عقيل: ١/٢١٥.
(٢١) في د: رد، وهو تحريف. (٢٢) في ق: المتأخرين، وهو خطأ نحوي.
(٢٣) في ر، ت: فيتبعوها، وهو تصحيف. (٢٤) في د: يخل.
(٢٥) الواو: ساقطة من د. (٢٦) سورة البقرة: ٢٢١.
(٢٧) الواو ساقطة من د. (٢٨) في ت: أشر، وهو تحريف.
(٢٩) تقدم في ورقة ٤٠ أ. (٣٠) أو معني: ساقطة من ق.
(٣١) في د: رجل. (٣٢) في د: لكونه، وهو تحريف.

المعنى: رجلٌ[١] حقيرٌ. ومن ذلكَ التَّعجبُ، نحوُ: ما أحسنَ زيداً، لأَنَّهُ في معنى: شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً[٢].

الثاني: أَنْ تكونَ[٣] عاملةً: إمَّا رفعًا، نحوُ: قائمٌ[٤] الزيدانِ، عندَ مَنْ أَجازَهُ، أونصبًا، نحوُ: "أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ"[٥]، وأَفضلُ منكَ جاءني، ورغبةٌ في الخيرِ خيرٌ[٦]، أو جرًّا[٧]، نحوُ عَمَلُ بِرٍّ يزينُ[٨].

الثالث: العطفُ بشرطِ كونِ المعطوفِ أَو المعطوفِ عليهِ مِمَّا يسوغُ بهِ الابتداءُ، نحوُ: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[٩]، (٣٩/ب) ﴿وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ﴾[١٠]، ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[١١] أي: أَمْثَلُ.

الرابع: أنْ يكونَ الخبرُ ظرفًا أو مجرورًا قُدِّمَ، وسيأتي ما فيه[١٢].

الخامس: أنْ تكونَ عامَّةً: إِمَّا بذاتِها كأسماءِ الاستفهامِ والشرطِ، أو بغيرِهَا، نحوُ: ما رجلٌ في الدارِ، (و: هَلْ رجلٌ في الدارِ؟

السادس: أنْ يكونَ مراداً بِهَا[١٣] الحقيقةُ)[١٤] من حيثُ هيَ[١٥]، نحو: [رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ و][١٦] تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ[١٧].

(السابع: أنْ تكونَ[١٨] في معنى الفعلِ، كالتَّعجبِ، نحوُ: عَجَبٌ[١٩] لزيدٍ، والدعاءِ نحو[٢٠]: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾[٢١]، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ[٢٢] ﴾)[٢٣].

الثامن[٢٤]: أنْ يكونَ ثبوتُ ذلكَ الخبرِ للنكرةِ من خوارقِ العادةِ، نحوُ: بقرةٌ تكلَّمَتْ، وشجرةٌ سَجَدَتْ.

---

(١) في ر: رجيل. (٢) حسن زيدا: ساقطة من ق.
(٣) في ر: يكون، وهو تصحيف.
(٤) في ق: أقائم، بزيادة الهمزة، والسياق لا يقتضي ذلك.
(٥) صحيح مسلم: ٨٢/٢، وينظر: الهمع: ٢٩/٢.
(٦) شرح الألفية لابن قاسم: ٢٨٢/١، شرح ابن عقيل: ٢١٨/١.
(٧) في د: أوجر، وهو خطأ نحوي.
(٨) شرح الألفية لابن قاسم: ٢٨٢/١، شرح ابن عقيل: ٢١٨/١.
(٩) في ت: بمعروف، بزيادة الباء. (١٠) سورة البقرة: الآية ٢٦٣.
(١١) سورة محمد: الآية ٢١. (١٢) ما فيه: ساقطة من ت.
(١٣) في د: به، وهو تحريف.
(١٤) من (وهل رجل..) إلى (.. الحقيقة) ساقطة من ق.
(١٥) في ق: هو، وهو تحريف. (١٦) ساقطة من الأصل ر، ت، د، س، ظ.
(١٧) تقدم في ورقة: ٢٣ ب. (١٨) في ر: يكون، وهو تصحيف.
(١٩) في د: عجيب. (٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) سورة الصافات: الآية ١٣٠. (٢٢) سورة المطففين: الآية ١.
(٢٣) من (السابع..) إلى (.. للمطففين) ساقطة من ق.
(٢٤) في ق: السابع:، وهو تحريف.

التاسع[١]: أنْ تقعَ[٢] بعدَ إذا الفجائيةِ، نحوُ: خرجتُ فإذا رجلٌ بالبابِ.
العاشر[٣]: أنْ تقعَ[٤] في أوَّلِ جملةٍ حاليةٍ إمَّا بعدَ الواوِ نحوُ:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضاءَ[٥]...

أو دونِهِمَا، نحوُ:

و[٦] كلٌ يومٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي[٧]

انتهى[٨].

وقد عَلِمْتَ ما فاتَ الألفيةَ والكافيةَ مِمَّا[٩] ذَكَرَهُ[١٠] من المسوِّغاتِ، ومسوِّغُ العطفِ في الكافيةِ الكبرى وفي التسهيلِ[١١]، وفيهِ[١٢] أيضًا مسوِّغُ العمومِ، وصرَّحَ بأنَّهُ شاملٌ لنحوِ: "تمرةٌ خيرٌ من جرادة"[١٣] لأنَّهُ عمومٌ بدليٌّ[١٤]، ومسوِّغُ الدعاءِ[١٥]، و[١٦] واوُ الحالِ، وواجبُ التَّصديرِ، وزادَ مِمَّا لم يذكُرْهُ ابنُ هشام: أنْ[١٧] يقعَ بعدَ لولا، نحوُ[١٨]:

لَوْلاَ[١٩] اصطبارٌ لأودَى كُلُّ ذي مِقَةٍ[٢٠]

أو فاءُ[٢١] الجزاءِ[٢٢]، نحوُ: "إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباطِ"[٢٣]. وقد حكَى ابنُ هشام هذا

---

(١) في ق: الثامن، وهو تحريف.
(٢) في ر: يقع، وهو تصحيف.
(٣) في ق: التاسع، وهو تحريف.
(٤) في ر: يقع، وهو تصحيف.
(٥) قائله مجهول، وتمامه:... فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق
مغني اللبيب: ٦١٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٢١، الهمع: ٢/٣١، الدرر اللوامع: ١/٧٦.
(٦) الواو: ساقطة من ت.
(٧) هذا عجز بيت وصدره:
الذئب يطرقها في الدهر واحدة.
والبيت بلا عزو في ديوان الحماسة برواية الجواليقي: ٥١١، مغني اللبيب: ٦١٣، شرح شواهد المغني للسيوطي: ٨٦٤.
(٨) مغني اللبيب: ٦٠٨-٦١٣، وينظر: الهمع/٢٩ - ٣٠، ٣١، المطالع السعيدة: ١/٢٦٤ - ٢٦٥، ٢٦٦.
(٩) في ق، د: ما، وهو تحريف.
(١٠) في ر: ذكر، وهو وجه.
(١١) شرح الكافية الشافية: ٣٦٢ - ٣٦٣، التسهيل: ٤٦.
(١٢) أي التسهيل: ٤٦.
(١٣) تقدم في ورقة: ٤٠ ب.
(١٤) في ت: بدل، وهو تحريف.
(١٥) في ت: العموم والدعاء، بزيادة: العموم و.
(١٦) الواو: ساقطة من د.
(١٧) في د: أو، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من ر.
(١٩) ساقطة من: ر، ق.
(٢٠) قائله مجهول، وعجزه: لما استقلت مطاياهن للظعن
أوضح المسالك: ١/٢٠٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٤، الهمع: ٢/٣٠.
(٢١) في ق: ما، وهو تحريف، وساقطة من د.
(٢٢) في ق: الجرى، وهو تحريف.
(٢٣) في الأصل ر، ت، ق، س، ظ: الرهط، وما أثبته من د، وهو من أمثال العرب، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار، والرباط ما تشد به الدابة، مجمع الأمثال: ١/٢٥، واللسان (عير).

وردَّهُ، بأنَّ المعنى فَغيرٌ آخرُ، فهوَ من الموصوفِ[١]، مَعَ أنَّهُ عدَّهُ في الجامعِ[٢]، وزادَ في التسهيلِ: وقوعَهَا جوابًا[٣]، نحوُ: دِرْهَمٌ[٤]، رجلٌ، لِمَنْ قالَ: ما[٥] عندَكَ[٦] ؟

وزادَ غيرُهُ: أنْ تكونَ محصورةً[٧]، نحوُ: إنَّما[٨] عندي[٩] رجلٌ. أو[١٠] للتفصيلِ، نحو: الناسُ رجلانِ، رجلٌ أكرمتُهُ، ورجلٌ أهنتُهُ[١١]. وقد ضعَّفَهُمَا في المغني[١٢]، معَ عَدِّهِ لهما في الجامعِ[١٣]. وزادَ الرضي: وقوعَهُ بعدَ أمَّا، نحوُ: أمَّا غلامٌ فليسَ عندَكَ[١٤]. وزادَ أَبو[١٥] حيان: وقوعَهُ في مَثَلٍ، إذ[١٦] الأمثالُ لا تُغَيَّرُ[١٧]، نحوُ: "ليسَ[١٨] عبدٌ بأخٍ لَكَ"[١٩]. وزادَ بعضُهُم: ضرورةَ الشعرِ[٢٠]. وضعَّفَهُ أَبو حيان. وقد شملَ[٢١] جميعَ[٢٢] المسوغاتِ قولُ الشذورِ: "إلاَّ إنْ عَمَّتْ أو خَصَّتْ[٢٣]"[٢٤]، لأنَّ أبا حيان قالَ في أُرجوزتِهِ " نهايةِ الإغرابِ"[٢٥]:

وكــلُّ ما ذكــرتُ في التقسيمِ ... يرجعُ للتخصيصِ والتَّعميمِ[٢٦]

قولُهُم[٢٧]: "أنْ يُوصَفَ"[٢٨]. قالَ في المغني: "ليستْ كلُّ صفةٍ تُحصِّلُ الفائدةَ، فلو قلتَ: رجلٌ من النَّاسِ جاءَنِي[٢٩]، لم يَجُزْ"[٣٠].

قولُ الشذورِ: "و[٣١] عليهما: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ[٣٢] ﴾[٣٣]. جعلَهُ مثالاً للعمومِ والخصوصِ،

---

(١) مغني اللبيب: ٦١٤ – ٦١٥.
(٢) الجامع الصغير: ٢٠.
(٣) التسهيل: ٤٦.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في د: من.
(٦) ينظر: الهمع: ٢٩/٢.
(٧) ينظر: الهمع: ٢٩/٢.
(٨) في ر: أنا، وفي ق: لنا، وكلاهما تحريف.
(٩) في د: عندك.
(١٠) في ر: و.
(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٦١٤، والأشباه والنظائر: ٥٢/٢.
(١٢) مغني اللبيب: ٦١٤، ح ٦١٥.
(١٣) الجامع الصغير: ٢٠.
(١٤) شرح الكافية: ٨٩/١.
(١٥) في ت: في أبو، بزيادة: في.
(١٦) في ق: أو، وهو تحريف.
(١٧) في ق: لا يغير، وهو تصحيف.
(١٨) ساقطة من ر، ت، ق.
(١٩) جمهرة الأمثال: ١٨٥/٢، الأشباه والنظائر: ٥٣/٢، وينظر: الهمع: ٢٩/٢.
(٢٠) وزاد بعضهم ضرورة الشعر: ساقطة من د.
(٢١) في د: مثل.
(٢٢) في ر، ق: جمع.
(٢٣) في ت: أو خصصت.
(٢٤) شرح شذور الذهب: ١٨٢.
(٢٥) ذكــرت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها أبو حيان النحوي: ١٧٣: أنه من مؤلفات أبي حيان المفقودة. وينظر: كشف الظنون: ١٩٨٦/٢.
(٢٦) ينظر: منهج السالك: ٤٥.
(٢٧) في ق: قوله.
(٢٨) الكافــية: ٤، شرحها للرضي: ٨٨/١، الألفية: ١٧، شرح ابن عقيــل: ٢١٥/١، شرح شذور الذهب: ١٨٢.
(٢٩) في ت: حماني، وهو وجه.
(٣٠) مغني اللبيب: ٦٠٩.
(٣١) الواو: ساقطة من ر.
(٣٢) البقرة ٢٢١.
(٣٣) شرح شذور الذهب: ١٨٢.

والذي ذكَرَهُ النَّاسُ ومنهم[١] هوَ في[٢] المغني: أنَّهُ مثالٌ للخصوصِ بالوصفِ. ويمكنُ توجيهُ[٣] العمومِ فيهِ بأنَّهُ[٤] من بابِ إرادةِ الحقيقةِ، نحوُ: "تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ"[٥]. وقد قدَّمْنا: أنَّ ابنَ مالك في التسهيلِ وشرحِهِ أدرجَهُ[٦] في قسمِ العمومِ لأنَّهُ بدليٌّ[٧].

قولُ الكافيةِ: "وشرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ[٨]. وجَّهَهُ في شرحِها بأنَّهُ في معنى الفاعلِ، أي: ما أَهَرَّ[٩] ذا نابٍ إلاَّ[١٠] شرٌّ[١١]. وغيرُهُ قالَ: إنَّهُ من الموصوفِ بوصفٍ مقدَّرٍ[١٢]، أي[١٣]: شرٌّ عظيمٌ[١٤].

قولُ الألفيَّةِ: "كَعِنْدَ زيد نَمِرَةْ"[١٥]. والكافية: "وفي الدارِ رجلٌ"[١٦]. أشارَ إلى الظرفِ والمجرورِ إذا أُخبِرَ[١٧] بِهِمَا، وتقدَّما[١٨]. وفيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُهُمَا الاختصاصُ، فإنْ عُدِمَ، لم يَجُزْ، نحوُ[١٩]: عندَ رجلٍ مالٌ[٢٠]، ولإنسانٍ بِرٌّ. ذَكَرَهُ ابنُ مالك في كافيتِهِ وتسهيلِهِ[٢١].

الثاني: ألحَقَ في شرحِ التسهيلِ[٢٢] بِهِمَا[٢٣]: الجملةَ المشتملَةَ على فائدةٍ، نحوُ: قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ[٢٤]. قالَ أبوحيان: ولا أعلمُ أحداً أجرَى[٢٥] هذهِ الجملةَ (٤٠/أ) مجرَى الظرفِ والمجرورِ غيره[٢٦]. قلتُ: تابَعَهُ على إلحاقِهَا إليها ابنُ النَّحاسِ في تعليقِهِ على المقرَّبِ[٢٧]، وابنُ هشام في الجامعِ[٢٨].

---

(١) في د: الفارسي ومبهم، بدلا من: الناس ومنهم، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من د.
(٣) في ر، ق: توجه، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) تقدم في ورقة: ٤٠ ب.
(٦) في د: أورده.
(٧) ينظر: ورقة: ٤٠ ب، وشرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٩/١.
(٨) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ٨٨/١.
(٩) في ر: ماهر، وهو تحريف.
(١٠) في ت: لا، وهو تحريف.
(١١) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٤، شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٦.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) في ق: إلى، وهو تحريف.
(١٤) الهمع: ٢٩/٢.
(١٥) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢١٥/١.
(١٦) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٨٨/١.
(١٧) في ر، ت: خبر، وهو تحريف.
(١٨) في ت: ويتقدما، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ر، ت، ق.
(٢٠) في د: أمثال، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية الشافية: ٣٦٢/١. والتسهيل: ٤٩.
(٢٢) أي: ابن مالك.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٩/١، الهمع: ٣١/٢.
(٢٥) في د: جرى، وهو تحريف.
(٢٦) في ت: غير، وهو تحريف. وساقطة من ق. وينظر هذا القول في: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٩/١، والهمع: ٣١/٢.
(٢٧) الهمع: ٣٢/٢.
(٢٨) الجامع الصغير: ٢٠.

الثالث: قالَ في المغني: "شرَطُوا في ذلكَ التَّقديمِ، وأقولُ: إنَّما وجبَ التَّقديمَ هنا لدفعِ توهُّمِ الصفةِ، واشتراطُهُ[١] هنا يُوهِمُ أنَّ لَهُ مدخلاً في التَّخصيصِ، وقد ذكروا المسألةَ فيما يجبُ فيه[٢] تقديمُ الخبرِ، وذاكَ موضعُهَا"[٣].

تنبيهٌ:

ذَكَرَ الثلاثةُ[٤]: أنَّهُ لا يُبتَدأُ بنكرةٍ إلاَّ بشرطِ الفائدةِ، وأهملُوا ضدَّهُ، وهوَ أنَّهُ لا يُخبَرُ بمعرفةٍ إلاَّ بشرطِ الفائدةِ، وهو منصوصٌ في التسهيلِ[٥]، ولهذا لم يَجُزْ نحوُ أنَا أنَا، إلاَّ إنْ دخلَهُ معنَى[٦] التَّعظيمِ.

قولُ الكافيةِ: "وأصْلُ المبتدإ التقديمُ، ومِنْ ثَمَّ جَازَ: في دارِهِ زيدٌ، وامتَنَعَ: صاحِبُهَا في الدَّارِ"[٧]. قالَ الرضي: "من جوَّزَ ضَرَبَ[٨] غلامُهُ زيداً، ينبغي أنْ يُجوِّزَ[٩]: صاحِبُهَا في الدَّارِ"، لأنَّ طلبَ المبتدإ لخبرِهِ[١٠] كطلبِ[١١] الفعلِ للمفعولِ، بلْ أشدُّ"[١٢]. ثُمَّ إنَّ[١٣] ابنَ الحاجبِ عقَّبَ هذهِ المسألةَ بمسوغاتِ[١٤] الابتداءِ بالنكرةِ[١٥]، ثُمَّ عادَ إلى المواضعِ التي يجبُ فيها تقديمُ المبتدإِ وتأخيرُهُ[١٦]. قالَ الرضي: "وكـــانَ الأَوْلَى في الترتيبِ[١٧] عكسَ ذلكَ"[١٨].

قولُ الألفيَّةِ:

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوِي الجُزآنِ عُرْفًا، ونُكْرًا...[١٩]

قالَ ابنُ قاسمٍ: "ليسَ المرادُ تساويهما في رتبةِ التَّعريفِ ورتبةِ المسوِّغِ، بلْ في مُطلَقِ التَّعريفِ ومُطلَقِ المسوِّغِ"[٢٠].

قولُ الكافيةِ: "أوْ كَانَا معرفتينِ، أو متساويينِ[٢١]"[٢٢]. هوَ مقيَّدٌ على الأصحِّ بما إذا لم يدلَّ

---

(١) في ق: واشتراطي، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من د.
(٣) مغني اللبيب: ٦١١.
(٤) يعني ابن الحاجب في الكافية. وابن مالك في الألفية. وابن هشام في الشذور.
(٥) التسهيل: ٤٦.
(٦) في د: معن، وهو تحريف.
(٧) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٨٨.
(٨) ساقطة من ر.
(٩) في ق: يجرم، وهو تحريف.
(١٠) في ق: خبره، وفي د: الخبر.
(١١) في ر، ق: لطلب، وهو تحريف.
(١٢) شرح الكافية: ١/٨٨.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) في ق: لمسوغات، وهو تحريف.
(١٥) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٨٨.
(١٦) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١/٩٧.
(١٧) في ق: التركيب، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية: ١/٨٨.
(١٩) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣١.
(٢٠) شرح التسهيل: ١/٣١٢.
(٢١) في ر، ت: متساويتين.
(٢٢) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩٧.

المعنَى على الخبرِ، وقد بيَّنَهُ في الألفيةِ[١]، وأوردَهُ النيلي. ومنهم مَنْ لم[٢] يعتبرْ هذا القيدَ ومنعَ التَّقديمَ مطلقًا، فكأنَّهُ[٣] رأيُ ابنِ الحاجب.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ[٤]: "أو كانَ الخبرُ فعلاً"[٥]. شرطُهُ كما في الكافيةِ الكبرى[٦]: أنْ يرفعَ الضميرَ المستترَ، فلو رفَعَ البارزَ، نحوُ: الزيدانِ قامَا، أو[٧] الزيدونَ قامُوا. أو المنفصلَ، نحوُ: زيدٌ[٨] ما قامَ إلاَّ هوَ. أو[٩] الظاهرَ، نحوُ: زيدٌ قامَ أخوهُ، جازَ التَّقديمَ في الصورِ كلِّها، وفي المتوسط: لو قالَ: (فِعْلاً مفردًا لكانَ أصوبَ، لِئَلاَّ يشكلَ بمِثْلِ: الزيدانِ قامَا)[١٠]، والزيدونَ قامُوا"[١١]، (قلتُ: قد قالَ بعدَهُ: مِثْلُ: زيدٌ قامَ[١٢]. ففيهِ بيانٌ بالمثالِ، بخلافِ الألفيةِ، فالإيرادُ عليها أشدُّ، وجوازُ التقديمِ في مثلِ: الزيدانِ قامَا، والزيدونَ قامُوا)[١٣].

أطلقَهُ الجمهورُ، وخصَّهُ والدي[١٤] - رَحِمَهُ اللهُ -[١٥] بالجمعِ، ومنَعَهُ في المثنَّى لبقاءِ الإلباسِ[١٦] على السامعِ، لسقوطِ[١٧] الإلفِ لملاقاةِ السَّاكنِ. ذَكَرَ ذلكَ في حواشيهِ على شرحِ ابنِ النَّاظمِ[١٨]. واختارَ الرضي: المنعَ مطلقًا في المثنَّى والجمعِ حملاً لهما على المفردِ[١٩].

(**قولُ الألفيَّةِ: "أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنْحَصِرًا"[٢٠].** قالَ بعضُهُم: حكَى في مثلِ ذلكَ من الفاعلِ والمفعولِ[٢١] خلافًا لم يُحْكَ مثلُهُ هنا، والقياسُ مجيئُهُ. وهذهِ الصورةُ فاتتِ ابنَ الحاجبِ)[٢٢].

---

(١) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٣١/١.
(٢) في ت: لا.
(٣) في ق: وكأنه، وهو وجه.
(٤) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٩٧/١، الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٣١/١.
(٥) في ق نقل عبارة الألفية: كذا إذا ما الفعل كان خبرا، بدلا من عبارة الكافية:أو كان الخبرفعلا، وهو وجه.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٣٦٥/١، ٣٦٧.
(٧) في ت: و.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في د: و، والسياق يقتضي: أو، كما أثبته في النص.
(١٠) من (فعلا..) إلى (.. قاما) ساقطة من س.
(١١) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١٦٢/١، وفيه: فعلا له مفردا.
(١٢) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٩٧/١.
(١٣) من (قلت..) إلى (.. قاموا) ساقطة من ر، ت، ق.
(١٤) هـــو أبـــو بكر بن محمد بن أبي بكر السيوطي الشافعي كمال الدين أبو المناقب، والد المؤلف عبد الرحمن الـــسيوطي، عالم في الفقه والنحو والصرف وغيرها، توفى سنة ٨٥٥هـــ. الضوء اللامع: ٧٢/١١ – ٧٣، حسن المحاضرة: ٤٤١/١ – ٤٤٣، معجم المؤلفين: ٧٢/٣.
(١٥) في ق: رحمه الله تعالى.
(١٦) في: ر، ق: الالتباس.
(١٧) في ت: بسقوط. وفي ق: فسقوط، وكلاهما تحريف.
(١٨) ينظر: الهمع: ٣٣/٢.
(١٩) شرح الكافية: ٩٨/١، وينظر: الهمع: ٣٣/٢.
(٢٠) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٣١/١.
(٢١) في ر: المفعول والفاعل، وهو وجه.
(٢٢) من (قول الألفية..) إلى (.. ابن الحاجب) ساقطة من ت.

قولُ الألفيَّة: "أو كانَ مسندًا: لِذي لامِ ابْتدَا[١]". هو داخلٌ في قولِه بعدَهُ: أو لازمِ الصَّدرِ[٢]، فكانَ الأَوْلَى حذفَهُ. وبقيَ صورٌ فاتتِ الألفيةَ والكافيةَ أيضًا: أنْ يقترنَ الخبرُ بالفاءِ، نحوُ: الذي يأتِيني فَلَهُ[٣] دِرْهَمٌ، ذَكَرَهُ في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ[٤]. قالَ ابنُ هشام: ولَوْ لَمْ تأتِ[٥] الفاءُ، فعندي في تقديمِ الخبرِ أيضًا[٦] نظرٌ، لأنَّهُ سَبَبٌ[٧] ومُسَبَّبٌ، فهوَ[٨] كالشرطِ والجزاءِ. وزادَ في التسهيلِ: أنْ يكونَ (٤٠/ب) خبرًا لضميرِ الشَّأنِ[٩]. وهذا قد يدخلُ في قولِه: لازمِ الصَّدرِ[١٠]. وبِهِ صرَّحَ الرضي[١١]. وزادَ[١٢] أبو حيان: أنْ[١٣] يكونَ الخبرُ طلبًا، نحوُ: زيدٌ اضْرِبْهُ، أَو[١٤] هَلاَّ ضربتَهُ[١٥]، أَو المبتدأُ دعاءً، نحو: ﴿ سَلامٌ عَلَيْكَ ﴾[١٦]، وَوَيْلٌ لزيدٍ، أو كَمِ[١٧] الخبريةَ، نحوُ: كَمْ غلامٍ عندي[١٨]، أَو المضافَ إليها، نحوُ: غلامُ كَمْ ملكٍ زارَني[١٩]، أو ما التعجبيَّةَ، نحوُ: ما أحسنَ زيدًا، أَو ضميرَ متكلِّمٍ أَو مخاطَبٍ وهوَ موصولٌ أَو موصوفٌ والعائدُ مطابِقٌ[٢٠]، نحوُ: أَنَا الذي فعلتُ، أَو مقرونًا بأمَّا[٢١]، نحو: أمَّا زيدٌ[٢٢] فعالِمٌ، لأَنَّ الفاءَ لا تلي أمَّا. وهذا قد يدخلُ في الصورةِ السابقةِ. أو يقعُ مؤخَّرًا في مَثَلٍ، نحو: "الكلابُ على البقرِ"[٢٣]. أَو مقرونًا[٢٤] بالباءِ الزائدةِ، نحوُ: ما[٢٥] زيدٌ بقائمٍ، على لغةِ[٢٦] الإهمالِ[٢٧]. وزادَ الجزولي: أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ معرفةً، نحوُ: لولا[٢٨] زيدٌ لأكرمتُكَ[٢٩]. وزادَ في الإفصاحِ[٣٠]: ضَرْبي زيدًا

---

(١) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٢.

(٢) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٢.

(٣) فله: مكررة في ر.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/٣٧٣، التسهيل: ٤٦.

(٥) في ر: يأت.

(٦) ساقطة من ق.

(٧) الواو ساقطة من ر.

(٨) في ق: ومسببية فهن، بدلا من: ومسبب فهو، وهو تحريف.

(٩) التسهيل: ٤٦.

(١٠) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٢.

(١١) شرح الكافية: ١/٩٨.

(١٢) وزاد: ساقطة من ت.

(١٣) في ق: وقد، وهو تحريف.

(١٤) في ق: و.

(١٥) في ظ: تضربه، وهو وجه.

(١٦) مريم ٤٧.

(١٧) ساقطة من د.

(١٨) في ت: عندك، وهو وجه، وفي ق: عند، وهو تحريف.

(١٩) في ت، ق، س: زادني، وهو تحريف.

(٢٠) في د: يطابق، وهو تحريف.

(٢١) في د: بالباء الزائدة، بدلا من: بأما، وهو تحريف.

(٢٢) نحو: أما زيد، ساقطة من د.

(٢٣) مجمع الأمثال: ٢/١٤٢. وينظر: الهمع: ٢/٣٤.

(٢٤) في الأصل ر، د، ظ: مقترنا. وفي س: يقترن، وما أثبته من ت، ق.

(٢٥) ما: ساقطة من ر.

(٢٦) في د: نسبة، وهو تحريف.

(٢٧) منهج السالك: ٤٧ – ٤٨، الارتشاف: ٢٦٨، ٢٦٩، الهمع: ٢/٣٣، ٣٤.

(٢٨) في ق: لو.

(٢٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ٢٣٩، وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣١٤.

(٣٠) في ت: الإيضاح، وهو تحريف.

قائمًا[١]. وزادَ النيلي: أَنْ يكونَ لَهُ فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبرِ، نحوُ: أقائمٌ[٢] أخواكَ[٣]، أَو يكونَ لَهُ جوابٌ مجزومٌ بِهِ، نحوُ: حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ[٤]. وزادَ صاحبُ البديعِ: أَنْ يكونَ الخبرُ[٥] مُتَعَدِّدًا في معنًى واحدٍ، نحوُ: هذا حلوٌ حامضٌ، فلا يجوزُ تقديمُهُمَا[٦] ولا أَحدُهُمَا[٧] عندَ الأكثرينَ[٨]. وبقيَ صورٌ أُخرى، وهيَ: ما[٩] إذا أُتِيَ بمبتدإٍ مضاف، وأُخبِرَ عنهُ بخبـــرٍ مطابقٍ للمضافِ، والمضافِ إليهِ من غيرِ عطفٍ، كقولِهِم[١٠]: "راكِبُ النَّاقةِ(طليحان[١١]"[١٢] ؟ فإِنَّ ذلكَ يجوزُ عندَ الكوفيين، وأجازَهُ ابنُ مالكٍ. فعلى هذا[١٣] لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ بأنْ يقالَ: طليحان راكبُ الناقة)[١٤]، إذْ لَمْ يُقِمْ دليلٌ سابقٌ على تثنيةِ[١٥] الخبرِ، والمرفوعُ المُخْبَرُ[١٦] عنهُ واحدٌ[١٧]. قالَ ابنُ هشام: ومِنْ مواطنِ وجوبِ تقديمِ المبتدإِ بابُ الإخبارِ، نحوُ: الذي ضربتُهُ زيدٌ.

قولُ الكافيةِ: "أَوْ كانَ مُصَحِّحًا مِثْلُ: في الدَّارِ رجلٌ"[١٨]، والألفيَّةِ:

ونحوُ عندي دِرْهَـــمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلتزَمٌ فيه تقدُّمُ الخَبَرْ[١٩]

زادَ في شرحِ التسهيلِ[٢٠]: الجملةَ، نحوُ: قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ"[٢١].

قولُ الكافيةِ: "أَو لمتعلِّقه[٢٢] ضميرٌ في المبتدإِ"[٢٣]: قالَ ابنُ مالك في نكته: "هذه[٢٤] (عبارةٌ قلقةٌ على المتعلِّمِ، ولو قالَ: أو كانَ[٢٥] في المبتدإِ ضميرٌ لَهُ، كفاهُ"[٢٦]. قلتُ: أَشدُّ قلاقةً

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣١٥/١.
(٢) في ر: قائم، بإسقاط الهمزة.
(٣) في ت: أخوك، وهو وجه، وما أثبته أقوى في الدلالة على الابتداء.
(٤) ينظر: الارتشاف: ٢٦٤، منهج السالك: ٥٠، الهمع: ٤٤/٢.
(٥) في ر، ق: خبرا.
(٦) في ق، د: تقديمهما، وهو وجه.
(٧) في ر: ولأحدهما، وفي د: واحدها، وهما تحريف.
(٨) ينظر: الهمع: ٥٤/٢.
(٩) في ق: مما، وهو تحريف.
(١٠) في ر: قولهم، وهو تحريف.
(١١) في ق: طلحان، وهو تحريف.
(١٢) ينظر: الارتشاف: ٢٦٧، ومغني اللبيب: ٨٥٣، اللسان (طلح). الهمع: ٥٢/٢.
(١٣) ساقطة من ق.
(١٤) من (طليحان..) إلى (.. الناقة) ساقطة من ت.
(١٥) في ر: ثنية، وهو تحريف.
(١٦) في ر، ق: والمخبر، بزيادة الواو.
(١٧) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٦/١، الهمع: ٥٢/٢ – ٥٣.
(١٨) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٩٨/١.
(١٩) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٣٩/١.
(٢٠) أي: ابن مالك.
(٢١) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٩/١.
(٢٢) في د: المتعلقة، وهو تحريف.
(٢٣) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٩٨/١.
(٢٤) ساقطة من ق.
(٢٥) ساقطة من ق.
(٢٦) النكت على الحاجبية ورقة ١٤.

منها عبارةُ الألفيةِ حيثُ قالَ:

كَذَا إذا عادَ عليهِ مَضْمَرُ ... ممَّا بِهِ عَنْهُ مبينًا يُخْبَرُ[١]

لِمَا فيها من كثرةِ الضمائرِ المقتضيةِ للتعقيدِ وعسرِ الفهمِ[٢]، وأوضحُ منها قولُ الكافيةِ الكبرى:

وإنْ يَعُدْ لخبـــرٍ ضَميرُ ... مِنْ مُبْتَدًا يُوجِب لَهُ التَّأخيرُ[٣]

قولُ الألفيَّةِ: "كذا إذا يستوجبُ التصديرا"[٤]. فيهِ أمرانِ:

الأول: شرطُهُ أنْ يكونَ مفردًا، فلو[٥] كانَ جملةً جازَ تأخيرُهُ، ذَكَرَهُ في الكافيةِ الكبرى[٦]. وكذا[٧] قالَ ابنُ الحاجبِ: وإذا تضمَّنَ الخبرُ المفردُ ما لَهُ صدرُ الكلامِ[٨].

الثاني: ظاهرُهُ استواءُ هذهِ الصورةِ والصورةِ السابقةِ في قولِهِ: أو لازمِ الصدرِ[٩]. في أنَّ كلَّ مصدرٍ يُخْبَرُ بِهِ، كما يقعُ مبتدأً من استفهامٍ وشرطٍ وغيرِ ذلكَ، وقد قالَ الرضي: "لا يقعُ من جميعِ مقتضياتِ الصدرِ خبرًا مفردًا إلاَّ[١٠] الاستفهامُ والمضافُ إليهِ"[١١]. فعبارةُ التسهيلِ أَوضحُ، حيثُ قالَ: إنْ كانَ[١٢] أداةَ استفهامٍ أو مضافًا إليها[١٣].

قولُ الكافيةِ: مثلُ: أَينَ زيدٌ[١٤] ؟ أُورِدَ عليهِ: أَنَّ هنا (أينَ) مفردٌ يناقضُ قولَهُ قَبْلُ: ومَا وقعَ ظرفًا، فالأكثرُ أَنَّهُ مقدَّرٌ بجملةٍ[١٥]. وأَجابَ الرضي: "بأنَّ لفظَ (أينَ) اسمٌ[١٦] مفردٌ في الوضعِ، سواءٌ قُدِّرَ[١٧] بالجملةِ أَم بالمفردِ[١٨]. وذلكَ المرادُ هنا.

قولُ الكافية (٤١/أ): "أوْ[١٩] عَنْ أَنَّ"[٢٠]. قيَّدَهُ ابنُ مالك في كافيتِهِ وتسهيلِهِ: بأَنْ لا تقرنَ[٢١] بـــ" أمَّا"[٢٢]. فإنِ اقترنَتْ[٢٣] بِهَا جازَ تقديمُ الخبرِ وتأخيرُهُ، نحوُ: أمَّا في عِلْمِي فأنَّكَ[٢٤] صادقٌ، وأمَّا أنَّكَ صادقٌ ففي عِلْمِي[٢٥]. وقيَّدَهُ ابنُ عصفور: بأَنْ يكونَ الخبرُ ملفوظًا بِهِ، فإنْ كانَ

---

(١) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٩.
(٢) ينظر: منهج السالك: ٤٨.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٣٦٩.
(٤) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٩.
(٥) في ق: ولو، والفاء أنسب.
(٦) شرح الكافية الشافية: ١/٣٦٦.
(٧) في د: ولذا، وهو تحريف.
(٨) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩٨.
(٩) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٢.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) شرح الكافية: ١/٩٨ – ٩٩، وفيه: جملة، بدلا من: جميع، وهما في معنى واحد.
(١٢) في ت، د: كل، وهو تحريف.
(١٣) التسهيل: ٤٧.
(١٤) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩٨.
(١٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/٩٨.
(١٦) في ق: لهم، وهو تحريف.
(١٧) في د: قدرنا.
(١٨) شرح الكافية: ١/٩٨، وفيه: أو، بدلا من: أم.
(١٩) أو: ساقطة من ق.
(٢٠) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/٩٨.
(٢١) في ت: لا يقترن.
(٢٢) شرح الكافية الشافية: ١/٣٦٩، التسهيل: ٤٧.
(٢٣) في د: اقترن.
(٢٤) في ق: بأنك، وهو تحريف.
(٢٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٧٢.

محذوفًا لم[1] يَلْزَمْ تقديرُهُ قَبْلَهَا، نحوُ: لَوْ أنَّ زيدًا قائمٌ لقمتُ. وهذهِ الصورةُ فاتَتِ الألفيةَ، وفيها مسألةُ الحصرِ[2]، وقد فاتَتِ الكافيةَ، وفاتَهما[3] معًا صورٌ[4]: أنْ يكونَ دالاًّ بالتقديمِ على ما لا يفهمُ بالتأخيرِ، نحوُ: "للهِ دَرُّكَ"[5] و﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[6] [7]. ذكَرَهُ في التسهيلِ[8] واستدركَهُ الرضي[9]. وأنْ يكونَ[10] كَمِ[11] الخبريةَ، نحوُ: كَمْ درهمٍ مالُكَ. أو مضافًا إليها، نحوُ: صاحبُ كَمْ غلامٍ أنتَ. أو مقدَّمًا في مَثَلٍ، نحوُ: "في كلِّ وادٍ بَنُو سعدٍ[12]"[13]. أَو[14] تدخلُ الفاءُ على المبتدإِ، نحوُ: أمَّا في الدَّارِ فزيدٌ. أَوِ الخبرُ اسمَ إشارةِ ظرفٍ[15]، نحوُ: ثَمَّ زيدٌ، وهُنا عمرٌو، ذكَرَ[16] ذلكَ أبو حيان[17].

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ: "وَحَذْفُ مَا[18] يُعْلَمُ جائزٌ"[19]. فيهِ أَمرانِ:

الأَوَّلُ: ظاهرُهُ استواؤُهُمَا في الحذفِ، وقد صرَّحَ العبدي[20]: بأَنَّ حذفَ الخبرِ أحسنُ من حذفِ المبتدإِ، لأَنَّ الحذفَ بالأعجازِ والأواخرِ أَلْيَقُ منهُ بالصدورِ والأوائلِ. وذهبَ الواسطي[21] إلى أنَّ حذفَ المبتدإِ أحسنُ، لأنَّ الخبرَ محلُّ الفائدةِ ومعتمدُهَا، نقلَ ذلكَ ابنُ أيازٍ[22].

الثاني: سَكَتَا عن حذفِهِمَا معًا، وقد قالَ في الكافيةِ الكبرى:

وقد يَحُلاَّنِ مَحَلَّ مُفْرَدِ[23] ... فيُحْذَفَانِ لوضُوحِ المَقْصَدِ[24]

---

(١) في ت: فلم.
(٢) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٠.
(٣) في ق: وفاتهما، وهو وجه.
(٤) في ت: صورة، وهو تحريف.
(٥) جمهرة الأمثال: ٢/ ٢١٠.
(٦) بعدها في ق: لا يؤمنون، وما أثبته موافق لسائر النسخ.
(٧) البقرة ٦.
(٨) التسهيل: ٤٧، وينظر: الارتشاف: ٢٧٠، والهمع: ٢/ ٣٥.
(٩) شرح الكافية: ١/ ١٠٠.
(١٠) في ق: تكون، وهو تصحيف.
(١١) في د: أن، وهو تحريف.
(١٢) في ق: هو سعة، بدلا من بنو سعد، وهو تحريف.
(١٣) جمهرة الأمثال: ١/ ٦١، والهمع ٢/ ٣٥.
(١٤) في ت: و، وهو تحريف.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) منهج السالك: ٤٩، الارتشاف: ٢٧٠، ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ١/ ٣١٧، والهمع: ٢/ ٣٥.
(١٨) في د: وقد ما، بدلا من: وحذف ما، وهو تحريف.
(١٩) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٣، الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/ ١٠٣.
(٢٠) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. معجم الأدباء: ٢/ ٢٣٦ – ٢٣٨، بغية الوعاة: ١/ ٢٩٨، الأعلام: ١/ ١٠٠.
(٢١) هو أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. معجم الأدباء: ١٦/ ٢٩٦ – ٣١٦، بغية الوعاة: ٢/ ٢٦٠ – ٢٦١، معجم المؤلفين: ٨/ ١١١.
(٢٢) في ت: ابن أبان، وهو تحريف. وينظر: نقل ابن اياز هذا في شرح التسهيل لابن قاسم: ١/ ٣٠٣، مغني اللبيب: ٨٠٥ – ٨٠٦، الهمع: ٢/ ٣٨ – ٣٩. ابن أياز هو: أبو محمد الحسين بن بدر بن أياز عالم في النحو والصرف توفي سنة ٦٨١ هـ. بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢، تاريخ علماء المستنصرية: ٢٤٠.
(٢٣) في ت، ق: المفرد.
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٥٢ وفيه: فيحذفان لدليلٍ مرشدِ.

وَمَثَّلَهُ في شرحِهَا بقولِه: ﴿ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[١]، أي: فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ، فَحُذِفَتِ الجملةُ لأنَّها حلَّتْ محلَّ مفردٍ[٢]، تقديرُهُ: "كذلكَ " معَ دلالةِ ما تَقَدَّمَ عليها[٣].

قولُ الكافيةِ: "والخبرُ جوازًا، مِثْلُ: خَرَجْتُ فإذا السَّبْعُ"[٤]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ: الحذفُ بعدَ " إذا " قليلٌ، ولذلكَ لم يَرِدْ في القرآنِ مبتدأٌ بعدَ إذا، إلاَّ وخبرُهُ ثابتٌ[٥].

الثاني: قالَ ابنُ قاسم: هذا[٦] إنَّما يصحُّ على مذهبِ مَنْ يَرَى إذا الفجائيةَ حرفًا، ومَنْ جعلَهَا ظرفَ مكانٍ لم يُقَدِّرْ محذوفًا، بلَ هيَ الخبرُ عندَهُ[٧]. وكذا قالَ الرضي، وزادَ: أَنَّ مَنْ جعلَهَا ظرفَ زمانٍ، ومنهم ابنُ الحاجب، فهيَ الخبرُ على تقديرِ مضافٍ، فليسَ الخبرُ محذوفًا[٨].

قولُ الألفيَّةِ:

وبعدَ لَوْلاَ غالبًا حذفُ الخَبَرْ حتمٌ....[٩]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: التقييدُ بالغالبِ ذكرَهُ في سائرِ كتبِهِ[١٠]، مُرِيدًا بِهِ: ما إذا كانَ الخبرُ الكونَ المطلقَ، فإنْ كانَ كونًا مقيَّدًا ولا دليلَ عليه، لَمْ يَجُزِ الحذفُ، كحديثِ " لَوْلاَ قومُكَ حَدِيثُو عهدٍ بكفرٍ[١١] لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ[١٢]". وإنْ كانَ مقيَّدًا وعليهِ دليلٌ جازَ الإثباتُ والحذفُ، كقولِ المعرِّي:

فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ[١٣]

---

(١) الطلاق ٤.
(٢) في ت، ق: المفرد.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٣٥٤/١.
(٤) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١٠٣/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ٢٩٣/١.
(٦) ساقطة من ت.
(٧) شرح التسهيل: ٢٩٣/١.
(٨) شرح الكافية: ١٠٣/١.
(٩) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٤٦/١.
(١٠) الكافية الشافية: ٣٥٣/١، التسهيل: ٤٤، شرح العمدة: ١٧٤.
(١١) في ق: بالإسلام. وفي د: بالكفر.
(١٢) ينظر: روايات هذا الحديث في: فتح الباري بشرح البخاري: ١٨٦/٤ – ١٨٩. والحديث في مغني اللبيب: ٣٦٠، الهمع: ٤٢/٢.
(١٣) عجز بيت لأبي العلاء المعري (شروح سقط الزند: ١٠٤/١) وصدره:
يذيب الرعب منه كل عضب
والبيت في المقرب: ٨٤/١، مغني اللبيب: ٣٦٠، ٧٠٢. ابن عقيل: ٢٥١/١، الهمع: ٤٢/٢.

كذا في شرحِ الكافيةِ[(١)]. وهذا القيدُ رأيُ الرُّمَّاني[(٢)] وابنِ الشجري[(٣)] والشلوبين[(٤)]. ومَشَى عليهِ ابنُ هشام في الجامعِ[(٥)]. والجمهورُ أطلقوا وجوبَ الحذفِ بناءً على أنَّهُ لا يكونُ بعدَهَا إلاَّ الكونُ المطلقُ، ولَحَّنُوا المعرِّيَّ، وقالوا: الحديثُ مرويٌّ بالمعنى من تعبيرِ[(٦)] الرواةِ المولَّدينَ، بدليلِ أنَّ في بعضِ طرقِهِ: لَوْلاَ حدثانُ[(٧)] قومِكَ. قالَ ابنُ أبي[(٨)] الرَّبيع: أجازَ قومٌ: لَوْلاَ زيدٌ قائمٌ[(٩)] لأكرمتُكَ، ولَوْلاَ زيدٌ جالسٌ لأكرمتُكَ. وهذا لم يثبتْ بالسَّماعِ. والمنقولُ: لَوْلاَ قيامُ زيدٍ، ولَوْلاَ جلوسُ زيدٍ[(١٠)]. انتهى. ولذلكَ أطلقَ ابنُ الحاجب وجوبَ)[(١١)] الحذفِ. (وإنْ تَعَقَّبَهُ صاحبُ المتوسط[(١٢)] بِمَا ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ)[(١٣)].

الثاني (٤١/ب): قَيَّدَ في التسهيلِ لَوْلاَ بالامتناعيةِ[(١٤)] احترازًا من التحضيضيةِ، فإنَّها لا يليها المبتدأُ.

الثالث: (كَلَوْلاَ) فِيمَا ذُكِرَ (لَوْمَا) نصَّ عليهِ ابنُ النَّحاس في التعليقةِ[(١٥)]. وهذا الأمرُ واردٌ على ابنِ الحاجبِ.

قولُهُمَا[(١٦)] والعبارةُ للكافيةِ: "ومِثْلُ كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ"[(١٧)] قالَ الرضي: "فيهِ إشكالٌ، إذ[(١٨)] ليسَ فيهِ ما يسدُّ[(١٩)] مسدَّ الخبرِ، فكيفَ يحذفُ وجوبًا؟ قالَ: والظاهرُ أنَّ حذفَ الخبرِ في مثلِهِ غالبٌ لا واجبٌ"[(٢٠)].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/٣٥٥ – ٣٥٦.

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني من أئمة العربية المتوفى سنة ٣٨٤ هـ. معجم الأدباء: ١٤/٧٣ – ٧٨. بغية الوعاة: ٢/١٨٠ – ١٨١، معجم المؤلفين: ٧/١٦٢ – ١٦٣.

(٣) هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله، أبوالسعادات المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ. معجم الأدباء: ١٩/٢٨٢ – ٢٨٤، بغية الوعاة: ٢/٣٢٤، معجم المؤلفين: ١٣/١٤١ – ١٤٢.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الشلوبين الإشبيلي الأزدي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، أنباه الرواة: ٢/٣٣٢. البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٧٢، بغية الوعاة: ٢/٢٢٤. وتنظر: المسألة في الارتشاف: ٢٦٣ – ٢٦٤، شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٩٤، مغني اللبيب: ٣٦٠، الهمع: ٢/٤٢.

(٥) الجامع الصغير: ٢٤.

(٦) في الأصل ت: تغيير، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.

(٧) في ق: جديان، وهو تصحيف.

(٨) ساقطة من ق.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٢٩٤، الهمع: ٢/٤٢.

(١١) من (عبارة قلقة..) إلى (.. وجوب) ساقطة من ر.

(١٢) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ١/١٧١.

(١٣) من (وإن تعقبه..) إلى (.. ابن مالك) ساقطة من د.

(١٤) التسهيل: ٤٤.

(١٥) في ر: تعليقه، وهو وجه. وينظر: الهمع: ٢/٤٣.

(١٦) في ق: قولهم.

(١٧) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١/١٠٣، الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٤٧.

(١٨) في ق: أو ن وهو تحريف.

(١٩) في ر، ت: ما سد، وهو وجه.

(٢٠) شرح الكافية: ١/١٠٨.

قولُهُمَا[١] والعبارةُ للألفيةِ:

وَقَبْلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا عَنِ الذي خَبَرُهُ قد أُضْمِرَا[٢]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: شرطُ[٣] هذهِ المسألةِ: أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا، أو مضافًا إلى مصدرٍ إضافةَ بعضٍ[٤] لكلٍّ، أو كلٍّ لجميعٍ[٥]، ولا يُشتَرَطُ أنْ يكونَ المضافُ أَفعلَ تفضيلٍ، وإنِ اقتصرَ في المثالِ[٦] الثاني[٧] عليهِ[٨]. وهَلْ يجري ذلكَ في المصدرِ المؤوَّلِ؟مذاهبُ[٩]، الجمهورُ: لا[١٠]. والثالثُ الصَّحيحُ، وهوَ التفصيلُ، وهوَ: الجوازُ إنْ أُضيفَ إليهِ كـ أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا[١١]. والمنعُ إنْ لم يُضَفْ إليهِ، نحوُ: إنْ ضربتَ زيدًا قائمًا[١٢].

الثاني: شرطُ هذهِ الحالِ أَنْ تكونَ مفيدةً[١٣]، فلا يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً اسميةً أو فعليةً، هذا مذهبُ سيبويهِ. واختارَ المصنفُ في التسهيلِ: الجوازَ[١٤]. وفصَّلَ آخرونَ في الاسميةِ[١٥]، فأجازوها[١٦] مَعَ الواوِ لا دونها[١٧].

الثالث: قد يشعرُ قولُهُ: وقبلَ حالٍ، بمنعِ تقدُّمِ هذهِ[١٨] الحالِ على المصدرِ، وهو رأيُ الفراءِ، والذي عليهِ البصريونَ الجوازُ، نحوُ: قائمًا ضربي زيدًا[١٩].

الرابع: لم يبيِّنْ كيفيةَ تقديرِهِ، والذي عليهِ الجمهورُ: تقديرُهُ[٢٠]: إِذْ كانَ قائمًا، إنْ أَردتَ

---

(١) في ق: قوله، وهو تحريف.
(٢) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٤٧/١، الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١٠٣/١.
(٣) في ر: شروط.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) في الأصل ق، د، ظ: للجميع. وفي ر: لتجميع. وفي ت: لجمع، كلـــه تحريف.
(٦) في ت: المضاف، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) يعني مثال ابن مالك في بيت الألفية:١٨، شرح ابن عقيل:٤٧/١: وأتم تبييني الحق منوطـــا بالحكـــم
(٩) في د: مذهب.
(١٠) الهمع: ٤٨/٢.
(١١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٢/١، الهمع: ٤٨/٢.
(١٢) الهمع: ٤٨/٢.
(١٣) في الأصل: مقدرة، وهو تحريف.
(١٤) قـــال في التـــسهيل: ٤٥:".. ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا، خلافا للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقا للكسائي".
(١٥) في الاسمية: ساقطة من ت.
(١٦) في ر: فأجازها، وهو تحريف، وما أثبته موافق سياق الكلام.
(١٧) في ت: لا بدونها.
(١٨) في ق: منع هذه.
(١٩) ينظر: الهمع: ٤٩/٢.
(٢٠) في الأصل س، ظ: تقديره. وفي ر، ت، ق: تقديرا، وما أثبته من د.

الماضي، وإذا كانَ قائمًا، إنْ أردتَ المستقبلَ[١]، فَحُذِفَ كانَ التَّامَّةُ وفاعلُهَا، ثُمَّ الظَّرفُ[٢]. واختارَ في التسهيلِ - مذهبَ الأخفش[٣] - تقديرُهُ[٤] ضربُهُ قائمًا[٥]، لِمَا فيهِ مِنْ قلَّة الحذف. وَضُعِّفَ بأَنَّهُ لم يُقَدِّرْ زيادةً على ما أَفادَهُ المبتدأُ[٦]. وقالَ الرضي: "في تقديرِ الجمهورِ تَكَلُّفاتٌ[٧] كثيرةٌ من حذفِ إِذْ، أَو[٨] إذا[٩] معَ الجملةِ المضافِ إليها، ولم يثبتْ في غيرِ هذا المكانِ، ومن العدولِ عن ظاهرِ معنَى كانَ الناقصةِ (إلى معنَى التَّامَّة، وذلكَ لأَنَّ معنَى قولِهم حاصلٌ إذا كانَ قائمًا، ظاهرٌ في معنَى الناقصةِ)[١٠]، ومِنْ قيامِ الحالِ مقامَ الظرفِ، ولا نظيرَ لَهُ. والذي أَوقعَهُم[١١] في هذا: التزامُهُم اتِّحادَ العاملِ في الحالِ وصاحبِها، بلا دليلٍ دلَّهُم[١٢] عليهِ ولا ضرورةٍ تُلْجِئُهُم إليهِ. والحقُّ أَنَّهُ يجوزُ[١٣] اختلافُ[١٤] العاملينِ، فنقولُ[١٥]: تقديرُهُ: ضَرْبِي زيدًا حاصلٌ، أَو كائنٌ[١٦] قائمًا، والعاملُ في الحالِ (حاصلٌ وفي صاحبِها ضَرْبِي، وحُذِفَ العاملُ في الحالِ)[١٧] لكونِهِ عامًّا[١٨] شاملاً لجميعِ الأفعالِ، كما حذفناهُ[١٩] في الظرفِ والمجرورِ لمشابهةِ الحالِ للظرفِ، والحذفُ في[٢٠] كليهما واجبٌ لقيامِ الحالِ والظرفِ مقامَ[٢١] العاملِ[٢٢]. انتهى.

تنبيهـــان:

الأَوَّلُ[٢٣]: اقتصرَ في الألفيةِ والكافيةِ من مواضعِ الحذفِ على أَربعة، وكذا في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ[٢٤]، وقد استدركَ الرضي هنا خامسًا[٢٥] وهوَ: ما إذا كانَ الخبرُ ظرفًا[٢٦] متعلِّقًا بالكونِ العامِّ على ما تقدَّمَ[٢٧]. وبقيَ سادسٌ، ذَكَرَهُ أبو حيان، وهو: قولُهُم: "حسبكَ يَنَمِ النَّاسُ، (فإِنَّهُ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ وجوبًا لدلالةِ المعنى عليهِ. والتقديرُ: حَسْبُكَ السُّكوتُ يَنَمِ النَّاسُ)[٢٨]. وقيلَ

---

(١) في ق: الاستقبال.
(٢) ينظر: الهمع: ٢/٤٧.
(٣) التسهيل: ٤٥.
(٤) في ت: تقدير.
(٥) في س: ضربي زيدا ضربه قائما.
(٦) ينظر: الهمع: ٢/٤٦ – ٤٧.
(٧) في ر: تكليفات.
(٨) إذ أو: لم ترد في قول الرضي: ١/١٠٧.
(٩) في د: إذ، وهو تحريف.
(١٠) من (إلى معنى..) إلى (.. الناقصة) ساقطة من ق.
(١١) في ق: أوقفهم، وهو تصحيف.
(١٢) في ق: لهم.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) في ق: اجتلاب، وهو تحريف.
(١٥) في ق: فيقول: وهو تصحيف.
(١٦) أو كائن: لم ترد في قول الرضي: ١/١٠٧.
(١٧) من (حاصل وفي..) إلى (.. الحال) ساقطة من ق.
(١٨) في ر: حاصلا، وهو تحريف.
(١٩) في ت: حذفنا. وفي ق: حد.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) في ت: يقام، وهو تحريف.
(٢٢) شرح الكافية: ١/١٠٧.
(٢٣) في ق: قلت، وهو تحريف.
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ١/٣٥٢ – ٣٥٣، التسهيل: ٤٤ – ٤٥.
(٢٥) في ر: قمسا، وهو تحريف.
(٢٦) الخبر ظرفا: ساقطة من ر.
(٢٧) شرح الكافية: ١/١٠٨.
(٢٨) من (فإنه مبتدأ..) إلى (.. الناس) ساقطة من د.

إنَّهُ مبتدأٌ[١] لا خبرَ لَهُ، لأنَّ معناهُ: اكْفُفْ[٢]. وزادَ ابنُ هشام في الجامعِ[٣] نحوَ: أَنتَ سيرًا سيرًا، وما أَنتَ إلاَّ سيرُ البريدِ، وقولُهُ:

خيالٌ[٤] لأُمِّ السَّلسبيلِ[٥] ودونَهُ مسيرةُ[٦] شهرٍ (٤٢/أ) للبريدِ[٧] المُذَبذِبِ[٨]"[٩].

الثاني: سَكَتَا[١٠] عن المواضعِ التي يجبُ فيها حذفُ المبتدإِ، وهي أربعةٌ، ذَكَرَها في الكافيةِ الكبرى والتسهيلِ[١١] إذا أُخبِرَ عنهُ بصريحِ قسمٍ، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعله، أو بمخصوصِ بابِ نِعْمَ، أو بنعتٍ مقطوعٍ. والصورتانِ الأخيرتانِ مذكورتانِ في الألفيةِ[١٢] في بابي نِعْمَ والنَّعتِ[١٣]. وزادَ بعضُهُم مواضعَ أُخرى[١٤]: أحدُها: أَنْ يذكُرَ الشاعرُ منزلاً أو منازلَ[١٥] ثُمَّ يقولُ: دارُ فلانة، أو ديارُ فلانة. الثاني: ما انْتَصَبَ من المصادرِ توكيدًا لنفسِهِ نحو: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[١٦] فإنَّهُ يجوزُ رفعُهُ بإضمارِ مبتدإٍ لا يجوزُ إظهارُهُ. قيلَ: وكذلكَ كلُّ ما[١٧] انْتَصب بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ وإنْ لم يكُنْ رَفَعَهُ مقيسًا.

الثالث: قولُ العربِ: مَنْ أنتَ زيدٌ[١٨]، أي: مَذْكُورُكَ[١٩]، حَذَفُوا المبتدأَ وجوبًا حملاً على النَّاصبِ حينَ قالُوا: مَنْ أنتَ زيدًا[٢٠]؟

---

(١) في د: مبتدأ له فإنه مبتدأ، بزيادة: له فإنه مبتدأ، وهو تحريف.

(٢) ينظر: منهج السالك: ٥٠، الهمع: ٢/٤٤.

(٣) في الجامع: ساقطة من ر.

(٤) سقط من ق: خيا، وبقيت اللام فقط.

(٥) في ق: السلسل، وهو تحريف.

(٦) ساقطة من ق.

(٧) ساقطة ن ق.

(٨) في ر: المذنب. وفي ت: المربدي. وفي ق: المذبوب. وفي د: المذبذي، كله تحريف.
والبيت للبعيث بن حريث (ديوان الحماسة برواية الجواليقي: ١١٧). وينظر: المحتسب: ١/٢٠٣، منهج السالك: ٥١، البحر المحيط: ٣/٣٧٧، وروايته في ديوان الحماسة ومنهج السالك والبحر المحيط والجامع الصغير: ودونها بدلا من: دونه.

(٩) الجامع الصغير: ٢٤، ٢٥.

(١٠) أي: ابن الحاجب في الكافية، وابن مالك في الألفية.

(١١) شرح الكافية الشافية: ١/٣٦٠، التسهيل: ٤٤، ٤٥.

(١٢) ذكر في الألفية: ٤٣، شرح ابن عقيل: ٢/١٦٦ في باب نعم وبئس:
ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(١٣) كما ذكر في الألفية: ٤٥، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٤ في باب النعت:
وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ، أو ناصبا، لن يظهرا

(١٤) تنظر: هذه المواضع في شرح التسهيل لابن قاسم: ١/٣٠٥.

(١٥) في د: منازلا، وهو خطأ نحوي.

(١٦) النمل ٨٨.

(١٧) كل ما: ساقطة من ر، ت.

(١٨) في ت: زيدا، وهو خطأ. ينظر: الكتاب: ١/٣٢١، الهمع: ٢/٤٠.

(١٩) أي: مذكورك: بياض في ق.

(٢٠) ينظر: الكتاب: ١/٢٩٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٨.

الرابع: قولُهُم: "لا سواءٌ " حكاهُ سيبويه[١]، وتأوَّلَهُ على حذفِ مبتدإٍ، أي: هذان[٢] لاَ سواءٌ[٣]، (و[٤] هوَ واجبُ الحذفِ)[٥]. وقِيلَ يُقَدَّرُ[٦] بَعْدَ (لاَ) أي: لاَ هُمَا سواءٌ، وإِنَّمَا لم يُذْكَرْ، لأنَّ المعنى لا يستويانِ.

الخامس: قولُهُم: لا سيَّما زيدٌ، بالرَّفعِ، أي سيَّ الذي هوَ زيدٌ[٧]. وتقدَّمَ من كلامِ ابنِ الصائغ صورةٌ أُخرى[٨] فتمَّتْ عشرٌ[٩].

قولُهُما[١٠]: "وقد يَتَعَدَّدُ الخبرُ"[١١]. كذا[١٢] يَتَعَدَّدُ المبتدأُ، وفي الإخبارِ عنهُ طريقانِ مذكورانِ في التسهيلِ[١٣].

فصلٌ[١٤] في دخولِ الفاءِ على خبرِ المبتدإِ

كذا ترجَمَ هنا في[١٥] الكافيةِ الكبرى[١٦]. ولا ذِكْرَ لهذِهِ[١٧] المسألةِ في الألفيةِ، وذكرَها ابنُ الحاجب[١٨].

قولُهُ: "وذلكَ الاسمُ الموصولُ بفعلٍ أو ظرف"[١٩]. فيهِ أمرانِ:

الأَوَّلُ: أَنْ[٢٠] يُخرِجَ[٢١] ألِ[٢٢] الموصولةَ[٢٣] بمستقبلٍ[٢٤] عامٌّ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ، وأجازَ الكوفيون وبعضُ البصريينَ دخولَ الفاءِ في خبرِها[٢٥]، وجزمَ بِهِ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ[٢٦].

الثاني: شَرَطَ في التسهيلِ للفعلِ الموصولِ بِهِ: أنْ يكونَ صالحًا للشرطيَّةِ[٢٧]، لِيَخْرُجَ الماضي

---

(١) الكتاب: ٣٠٢/٢.
(٢) في د: هذا إن، وهو تحريف.
(٣) في ر: لسواء. وفي ت: لاستواء، وهما تحريف.
(٤) الواو: ساقطة من ت.
(٥) وهو واجب الحذف: ساقطة من ر.
(٦) في ر، ق: تقدر، وهو تصحيف.
(٧) شرح التسهيل لابن قاسم: ٣٠٥/١، وينظر: الهمع: ٤٠/٢.
(٨) ينظر: ورقة: ٣٧ ب.
(٩) في ت: عشرة، وهو خطأ.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١٠٠/١، الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٥٦/١.
(١٢) في ق: كما.
(١٣) التسهيل: ٥٠.
(١٤) فصل في ق: بياض.
(١٥) في ت: وفي، بزيادة الواو.
(١٦) شرح الكافية الشافية: ٣٧٣/١.
(١٧) في ق: هذه، وهو تحريف.
(١٨) الكافية ٤. شرحها للرضي: ١٠١/١.
(١٩) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١٠١/١.
(٢٠) في ت، س، : إنه، وهو تحريف.
(٢١) في ر، د: تخرج، وهو وجه.
(٢٢) في ق: إلى، وهو تحريف.
(٢٣) في ق: الموصولية.
(٢٤) في د: المستقبل، وهو تحريف.
(٢٥) ينظر: الهمع: ٥٥/٢ – ٥٦، ومثل لها قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا ﴾ و﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا ﴾.
(٢٦) التسهيل: ٥١، وينظر: الهمع: ٥٦/٢.
(٢٧) التسهيل: ٥١، وينظر: الهمع: ٥٦/٢.

والمصدرُ[١] بأداةِ شرطٍ[٢]، أو حرفِ استقبالٍ، أو قَدْ، أو ما النَّافيةِ[٣].

قولُهُ: "والنكرةُ الموصوفةُ بِهِمَا"[٤]. زادَ[٥] في التسهيلِ: "والمضافُ[٦] إلى[٧] النكرةِ[٨] المذكورةِ وهوَ مشعرٌ بمجازاةٍ[٩]، والمضافُ إلى الموصولِ، والموصوفُ بالموصولِ[١٠]"[١١] وفي الأخيرةِ[١٢] خلافٌ[١٣].

قولُهُ: "وليتَ ولعلَّ مانعان[١٤] باتِّفاقٍ"[١٥]. فيهِ أمرانِ:

الأول: قالَ الرضي: "لا وجهَ لتخصيصِهِمَا[١٦]، بل كلُّ ناسخٍ للابتداءِ هكذا، سِوَى ما استُثْنِيَ"[١٧] وهو إنَّ المكسورةُ، وأنَّ المفتوحةُ ولكنَّ.

الثاني: ما ادَّعاهُ من الاتِّفاقِ في (لعلَّ) مردودٌ، فإنَّ[١٨] بعضَهُم أجازَ[١٩] دخولَ الفاءِ في خبرِهَا، حكاهُ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ[٢٠].

قولُهُ[٢١]: "وأَلْحَقَ بعضُهُم إنَّ بِهِمَا"[٢٢]. ذَكَرَ المصنِّفُ في شرحِ المفصَّلِ: أنَّ هذا البعضَ هوَ سيبويهِ[٢٣]. (وذَكَرَ ابنُ مالك في شرحِ الكافيةِ: "أنَّ سيبويه)[٢٤] نصَّ على جوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِهَا، وأنَّهُ رُويَ عن الأَخفش المنعُ[٢٥]، وأَنَّهُ عجيبٌ، لأَنَّهُ[٢٦] يجيزُ زيادةَ الفاءِ في خبرِ المبتدإِ، ففي خبرِ إنَّ أَوْلَى. ثُمَّ قالَ: و[٢٧] ثبوتُ هذا عن الأَخفش مُسْتَبْعَدٌ، فقد ظفرتُ لَهُ في كتابِ معاني القرآنِ بأَنَّهُ موافقٌ[٢٨] لسيبويهِ[٢٩]". انتهى. وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يؤخذُ منهُ تخصيصُ الخلافِ بغيرِ (إنَّ) المكسورةِ، وأَنَّهُ يجوِّزُ الدخولَ فيها بلا خلافٍ.

---

(١) في د: والمقدر، وهو تحريف.
(٢) في ر، ت، ق: الشرط، وهو وجه.
(٣) الهمع: ٥٦/٢.
(٤) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١٠١/١.
(٥) في ر، ت: وزاد، وهو وجه.
(٦) والمضاف: مكررة في ت.
(٧) ساقطة من ر، ت.
(٨) في ت: للنكرة، بدلا من: إلى النكرة، وهو وجه.
(٩) في ق: بجازاة، وهو تحريف، وفي د: بمجازات، وهو خطأ في الرسم.
(١٠) في د: والموصـــوف بالموصول، والمضاف إلى الموصول، بدلا من: والمضاف إلى الموصول، والموصوف بالموصول، وهو وجه.
(١١) التسهيل: ٥١، وينظر: الهمع: ٥٨/٢.
(١٢) في ق: الآخرة، وهو تحريف.
(١٣) ينظر: هذا الخلاف في الهمع: ٥٨/٢.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١٠١/١.
(١٦) في ر، ق: لتخصيصها، وهو تحريف.
(١٧) شرح الكافية: ١٠٣/١.
(١٨) في ق: بأن، وهو تحريف.
(١٩) ساقطة من ر.
(٢٠) ينظر: الارتشاف: ٢٨٣.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ١٠٣/١.
(٢٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٤٥/٢، وينظر: شرح الكافية للرضي: ١٠٣/١.
(٢٤) من (وذكر..) إلى (.. سيبويه) ساقطة من ر، د.
(٢٥) شرح الكافية للرضي: ١٠٣/١.
(٢٦) في د: لا، وهو تحريف.
(٢٧) الواو: ساقطة من ر.
(٢٨) في ق: يوافق، وهو تحريف.
(٢٩) شرح الكافية الشافية: ٣٧٨/١ – ٣٧٩.

باب[1] كانَ وأخواتِهَا

(٤٢/ب) قولُ الكافيةِ: "الأفعالُ الناقصةُ: ما وُضِعَ[2] لتقريرِ[3] الفاعلِ على صفةٍ[4].

فيهِ أمورٌ:

الأول: هذهِ الأفعالُ محصورةٌ (بالعدِّ، فلا تحتاجُ إلى الحدِّ. وشذَّ الرضي[5] فقالَ: إنَّها غيرُ[6] محصورةٍ[7])، وإنَّهُ يجوزُ تضمينُ كثيرٍ من التَّامةِ معنَى الناقصةِ، كما تقولُ[8]: تَتِمُّ[9] التسعةُ بهذا عشرةً، أي تصيرُ عشرةً[10] تامَّةً، وكَمِلَ زيدٌ[11] عالِمًا، أي: صارَ عالِمًا كاملاً، قالَ تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا[12] ﴾[13]، أي: صارَ مثلَ بشرٍ، ونحوُ ذلكَ[14].

الثاني: قالَ النيلي: "قولُهُ لتقريرِ الفاعلِ، يناقضُ كونَها ناقصةً، فلو قالَ: ما وُضِعَ لتقريرِ[15] الشيءِ، أو المرفوعِ على صفةٍ، لكانَ أَسدَّ"[16].

الثالث: قالَ في المتوسطِ: "لقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ سائرَ الأفعالِ تُقَرِّرُ الفاعلَ على صفةٍ، فإنَّ (ضَرَبَ) مثلاً في: ضَرَبَ زيدٌ، يُقَرِّرُ زيداً على صفةِ الضَّاربيَّةِ. وجوابُهُ: أنَّ المرادَ[17]: أنَّهُ يقرِّرُ[18] فاعلَهُ على صفةٍ غيرِ صفةِ مصدرِهِ"[19].

تنبيهٌ:

لم يعدَّ ابنُ الحاجبِ في المرفوعاتِ اسمَ كانَ مَعَ عدِّهِ اسمَ مَا، ولاَ، و[20] خبرَ إنَّ، ولاَ[21]، وكأنَّهُ جنوحٌ[22] إلى أنَّ (كانَ) لم تعملْ فيهِ شيئًا، وأنَّهُ باقٍ على رفعِهِ بالابتداءِ، وهوَ مذهبُ الكوفيينَ، لكنَّهُ مَشَى على مذهبِ البصريينَ[23] في قسمِ الأفعالِ، حيثُ قالَ: فترفعُ الأوَّلَ وتنصبُ الثاني[24].

---

(١) ساقطة من ق. (٢) في ر: ما يوضع.
(٣) في ق: لتقدر، وهو تحريف. (٤) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.
(٥) الرضي: مكررة في ر. (٦) ساقطة من ر.
(٧) من (بالعد..) إلى (.. محصورة) ساقطة من ت.
(٨) في ق: يقول، وهو تصحيف. (٩) ساقطة من ق.
(١٠) في د: تسعة عشر، بدلا من: تصير عشرة، وهو تحريف.
(١١) في ت: زيدا، وهو خطأ نحوي. (١٢) سويا ساقطة من د، ظ.
(١٣) سورة مريم: الآية ١٧. (١٤) شرح الكافية: ٢/٢٩٠.
(١٥) في ر، ت: للتقرير، وهو تحريف. (١٦) في ق: أشد، وهو تصحيف.
(١٧) ان المراد: ساقطة من ق. (١٨) في ر: تقرر، وهو تصحيف.
(١٩) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ورقة ١٤٤.
(٢٠) ساقطة من ر.
(٢١) ساقطة من ر، ت. وفي ق: ولات. ينظر: الكافية: ٤، ٥.
(٢٢) في ق، د: جنح، وهو وجه. (٢٣) ينظر: الهمع: ٢/٦٣.
(٢٤) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.

قولُ الشذورِ والألفيَّة: "ككانَ ظلَّ باتَ ... إلى آخرِه"(١). اقتصرَا(٢) على ثلاثةَ عشرَ فعلاً، وهيَ المشهورةُ، وزادَ ابنُ الحاجب(٣): "آضَ " و"عادَ " و"غَدَا " و"راحَ "و " ما جاءَتْ حاجَتَكَ"(٤) و"قَعَدَتْ كأنَّها حربَةٌ"(٥). وقد(٦) ذَكَرَ ابنُ مالك السِّتَّةَ في الكافيةِ الكبرى(٧)، وقالَ في شرحِها: أمَّا(٨) غَدَا وراحَ فألْحَقَهُمَا(٩) بعضُهُم بصارَ(١٠)، إلاَّ أنِّي(١١) لم(١٢) أَجِدْ لذلكَ شاهدًا من كلامِ العربِ يكونُ الاستدلالُ بِهِ صريحًا(١٣). وقالَ في التسهيلِ: نَدَرَ الإلحاقُ بصارَ(١٤) في(١٥): ما جاءَتْ حاجَتَكَ، وقَعَدَتْ كأنَّها حربةٌ(١٦)، والأصحُّ أنَّهُ لا يلحقُ بها " قَعَدَ " وأَنْ(١٧) لا(١٨) يُجْعَلَ من هذا البابِ(١٩) " غَدَا " و"راحَ"(٢٠). وقالَ في شرحِهِ: الصحيحُ أَنَّ المنصوبَ بعدَ الأربعةِ حالٌ. وقالَ الأندلسي: لا يتجاوزُ بجاءَ(٢١) وقَعَدَ الموضعَ الذي استعملتهما(٢٢) العربُ(٢٣). وقالَ ابنُ الحاجب: إذا قلنا بالطَّردِ فإنَّما يطَّردُ في مِثْلِ الموضعِ الذي استُعْمِلَ فيه أوَّلاً، فلا يقالُ: قَعَدَ(٢٤) كاتبًا(٢٥) بمعنى(٢٦) صارَ، بل يقالُ: قَعَدَ(٢٧) كأنَّهُ سلطان، لكونِهِ مثلَ: قَعَدَتْ كأنَّها حربةٌ"(٢٨). وزادَ في الكافيةِ الكبرى من الأفعالِ: رَجَعَ(٢٩)، واستحَالَ(٣٠)، وحارَ(٣١)، وارتَدَّ، وتحوَّلَ(٣٢)،

---

(١) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٦١، شرح شذور الذهب: ١٨٤.
(٢) في ر، ق، د، س: اقتصر.
(٣) الكافية: ١٨. شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.
(٤) مـا جاءت حاجتك، أي: ما صارت حاجتك، فاسم جاء ضمير يعود على اسم الاستفهام (ما)، وحاجتك خـبر جـاءت. الكتاب: ١/٥٠، ٥١، منهج السالك: ٥٣. وهذا المثال قاله الخوارج لابن عباس. اللسان (كون).
(٥) (قعـدت كأنهـا حربة) جزء من قولهم (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة) وفي (قعد) ضمير يعود على الـشفرة وهو اسمها، وكأنها حربة في موضع نصب خبرها. والقول حكاه ابن الأعرابي. التهذيب: ١/٢٠١، اللسان (قعد). وينظر: الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠، منهج السالك: ٥٣، الهمع: ٢/٦٢-٧٠.
(٦) وقد: ساقطة من ت.
(٧) شرح الكافية الشافية: ١/٣٨٨.
(٨) في ق: أنها، وهو تحريف.
(٩) في ر، د: فألحقها.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) في ر: إنا، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) شرح الكافية الشافية: ١/٣٩٢.
(١٤) في ق: وتذر للإلحاق نصار، بدلا من: ندر الإلحاق بصار، وهو تحريف.
(١٥) ساقطة من ر، ت.
(١٦) في ق: جربة، وهو تصحيف.
(١٧) في ر: وإنه.
(١٨) لا: ساقطة من د.
(١٩) في ت: البا، بإسقاط الباء.
(٢٠) التسهيل: ٥٣، ٥٤.
(٢١) ساقطة من ر، ق.
(٢٢) في ر، ق: استعملهما، وهو وجه.
(٢٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٢٩٢.
(٢٤) في ق: فقد، وهو تحريف.
(٢٥) في ق: كانتا، وهو تصحيف وفي د: بجانبا، وهو تحريف.
(٢٦) في د: بمعن، وهو تحريف.
(٢٧) في ق: فقد، وهو تحريف.
(٢٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٢٩٢.
(٢٩) في ر، ت، ق، د: رفع، وهو تحريف.
(٣٠) في د: فاستحال.
(٣١) في ر: وحاز. وفي ق: وجاز، وهما تصحيف.
(٣٢) شرح الكافية الشافية: ١/٣٨٨.

وذكَرَهَا أيضًا في التسهيلِ[١]، وزادَ: "فَتَأَ"[٢] و"أَفتَأَ"[٣] و"وَنَى"[٤] و"رامَ"، مرادفات[٥] "فَتِئَ"[٦]، ولم يَحْكِ فيها خلافًا[٧].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: ("زالَ"[٨]. هو مُقَيَّدٌ بماضي يَزَالُ، وقد ذَكَرَهُ في الشذورِ[٩] احترازًا من[١٠] ماضي يزولُ، وماضي يَزيلُ[١١].

قول الكافية)[١٢]: "وما زالَ، وما بَرِحَ، وما فتِئَ، وما انفكَّ"[١٣]. يوهم اختصاصه النفي وبما من بين حروفه، وليس كذلك، ولذا[١٤] قال في الألفية: لشبه نفي أو لنفيٍ متبعه[١٥]. وكذا في الشذور[١٦]. وفي[١٧] شرح كافية[١٨] ابن مالكٍ: "شِبْهُ النَّفي يشملُ[١٩] النهيَ والدعاءَ وغيرَ، وقلَّما"[٢٠]. قال: وما كان منها بلفظ الماضي نفي بما، أو (لا)، أو (إنْ) وما كان بلفظ المضارع نفي بكل نافٍ حتى ليس"[٢١]. ومن هذا يؤخذ تقييد كلام[٢٢] الألفية والشذور. ثم[٢٣] قال في شرح الكافية: "وقد يُحذَفُ النافي لزالَ وأخواتِها لِلْعلمِ به"[٢٤]. وفي شرح التسهيل: إنَّما ينقاس الحذف في المضارع الواقع[٢٥] جواب قسم نحو ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[٢٦] وشذَّ في[٢٧] الماضي والمضارع غير الجواب " وفيه[٢٨] ": أنَّهُ قد يفصل بين النافي والفعل بالجملة المعترضة والقسم. وهذا قد[٢٩] يرد على قول الألفية: متبعه وقول الشذور: "تاليةً[٣٠]".

---

(١) التسهيل: ٥٣، وينظر: الهمع: ٦٢/٢.
(٢) في ت: وقتار، وهو تحريف. وفي ق: فتئ، وهو خطأ في الرسم.
(٣) في ت: وقنا. وفي ق: واقفا، وهما تحريف.
(٤) في ت: رنى. وفي ق: دنى، بدلا من: وتى، وهما تحريف.
(٥) في ق: زادفات، بدلا من مرادفات، وهو تحريف.
(٦) التسهيل: ٥٢.
(٧) في د: خلاف، وهو خطأ نحوي.
(٨) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٦١/١، الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٠/٢.
(٩) شرح شذور الذهب: ١٨٤، وينظر: شرح العمدة: ١٩٦.
(١٠) احترازا من: ساقطة من د.
(١١) في ر: يزل، وهو تحريف.
(١٢) من (زال هو..) إلى (.. قول الكافية) ساقطة من ق.
(١٣) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٠/٢.
(١٤) في ر: ولذلك، وهو وجه.
(١٥) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ٢٦١/١.
(١٦) شرح شذور الذهب: ١٨٤.
(١٧) في ق: ورد في، بدلا من: وفي، والسياق يقتضي الواو.
(١٨) في ق: الكافية. وفي د: كافيته، وهما تحريف.
(١٩) في ق: ليشمل. وفي د: بمثل، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: وغيره ولذا، بدلا من: وغير وقلما، وهو تحريف.
(٢١) شرح الكافية الشافية: ٣٨٢/١.
(٢٢) في ت، د: الم، بزيادة اللام ولا مسوغ لها.
(٢٣) في د: بما، وهو تحريف.
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ٣٨٢/١.
(٢٥) ساقطة من ر، ت، ق، د.
(٢٦) سورة يوسف: الآية ٨٥.
(٢٧) ساقطة من ق.
(٢٨) أي شرح التسهيل لابن مالك.
(٢٩) ساقطة من ت، ق.
(٣٠) شرح شذور الذهب: ١٨٤.

قول الكافية: "وما دامَ[١]. " والألفيَّة: "دامَ مسبوقًا بما[٢]". قيل[٣]: ينبغي تقييده بالمصدرية الظرفية. وأجيب: بأنَّهُ[٤] أشار إليه بالمثال، وقد صرح به في الشذور، فقال: "صلةً لـ " مَا " التوقيتيةِ"[٥].

قول الكافية: "تدخلُ[٦] على الجملةِ الاسميةِ"[٧]. قيَّدَها في التسهيل: بأنَّهُ لا يكون الخبر فيها جملة طلبية[٨]. وشذَّ قولُهُ:

وكُونِي بالمكارمِ ذَكِّرِيني[٩]

وأَنْ لا يكونَ المبتدأُ فيها لازمَ الصدرِ كأسماءِ الاستفهام، ولا لازمَ الحذفِ كالمخبرِ عنهُ بنعت مقطوعٍ، ولا لازمَ (عدمِ التَّصرفِ[١٠] كـ" أيمُن " و"طُوبَى للمؤمنِ[١١] " و"ويلٌ للكافرِ " و" سلامٌ عليكَ". ولا لازمَ[١٢]) الابتدائية، كتالي لولا الامتناعية، وإذا الفجائية. وكقولهم[١٣]: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ[١٤] إلاَّ زيدًا[١٥]، ولله دَرُّكَ[١٦]، وكـ " ما " التعجبية، ومِمَّا جَرَى مثلاً نحو: "الكلابُ على البقرِ"[١٧]. وتختصُّ (دام) و(ليس) والمنفي بـ" ما " من جميع أفعال الباب بأن لا تدخل[١٨] على ما[١٩] خبره مفرد طلبي. وتختص صار وما بمعناها، ودام، وزال وإخوته[٢٠] بأن لا تدخل على ما خبره فعل ماض. وشَرَطَ ابنُ مالك (في ليس إذا دخلت على الماضي أنْ يكونَ اسمُها ضميرَ الشَّأنِ[٢١]). وردَّهُ أبو حيان[٢٢].

قوله[٢٣]: "لإعطاءِ الخبرِ حُكْمَ معناها"[٢٤]. قال في المتوسط: "لا أعرف فائدة الحكم في قوله: حكم معناها"[٢٥].

---

(١) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.
(٢) الألفية: ١٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٦١.
(٣) في د: فقيل.
(٤) في ق: بأن، وهو تحريف.
(٥) شرح شذور الذهب: ١٨٤، وفيه: الوقتية.
(٦) في ر، ت، ق، د: يدخل، وهو تصحيف.
(٧) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.
(٨) التسهيل: ٥٢.
(٩) هذا صدر بيت، وعجزه: ودلِّـيُ دَلَّ ماجـــدة صَنَـــاع
نسبه أبو زيد في نوادره ٣٠ إلى بعض بني نهشَل. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٨٠، ٢/٦٠١، مغني اللبيب: ٧٦٢، الهمع: ٢/٧٢، والدرر: ١/٨٣.
(١٠) في ر: التطرف، وهو تحريف.
(١١) في ر: للمؤمنين، وهو وجه.
(١٢) من (عدم التصرف..) إلى (.. ولا لازم) ساقطة من ت، ق، د.
(١٣) في د: وقولهم.
(١٤) في د: ذلك.
(١٥) في ظ: زيد، وهو وجه.
(١٦) في ر: ولله دره فارسا، وهما صحيح.
(١٧) تقدم في ورقة: ٤١ ب.
(١٨) في ق: لا يدخل، وهو تصحيف.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) في ق، د، ظ: وأخواته، وهو وجه.
(٢١) من (في ليس..) إلى (.. الشأن) ساقطة من ق. وينظر: التسهيل: ٥٣.
(٢٢) ينظر: الهمع: ٢/٧٢ – ٧٣.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠.
(٢٥) المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ١٤٤.

قولهم[١]: "إنَّما تَنْصِبُ[٢] الخبرَ"[٣]. جوَّزَ ابنُ هشام الخضراوي في قولهم: (كان قولُكَ أنْ تفعلَ)، أنْ يكونَ (قولُكَ): اسمَ كان، وهو مع فاعله سدَّ مسدَّ خبرها كما يسدُّ[٤] مسدَّ خبر المبتدإ. وهي مسألة لطيفة.

قول الكافية: "فكانَ تكونُ[٥] ناقصةً لِثُبُوتِ خبرِها ماضيًا دائمًا أَو منقطعًا، و[٦] بمعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن"[٧]. قال في المتوسط: كان حق العبارة أَنْ يقول: فكان[٨] تكون[٩] ناقصة و[١٠] تامة وزائدة، والناقصة ثلاثة[١١]، لامتناع كون[١٢] أقسام الشيء قسيمة[١٣] له، وأيضا لِمَ خصَّصَ[١٤] الأول بالناقصة مع أنَّ الأخيرين[١٥] كذلك؟ ثم أجاب: بأنَّه إنما عدل[١٦] عن ذلك لئلا يطول الكلام، وإنما خصص الأول بالناقصة دون الأخيرين[١٧] لوجود[١٨] اسم غير الناقصة للأخيرين[١٩] دون الأول[٢٠]. انتهى.

وأقول[٢١] في (كان) الشأنية ثلاثة[٢٢] مذاهب: الجمهور على أنها من أقسام الناقصة.

وذهب صاحب البديع[٢٣] إلى أنَّها من أقسام التامة. وذهب ابن الأبرش[٢٤] إلى أنَّها قسم برأسها[٢٥].

---

(١) ساقطة من ت، ق.

(٢) في ق: ينصب.

(٣) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٠، الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٦١، شرح شذور الذهب: ١٨٤.

(٤) في ر، ت: سد، وهو وجه. وفي ق: ليسد، وهو تحريف. وفي ظ: تسد وهو تصحيف.

(٥) في د: يكون، وهو تصحيف.

(٦) في ر، ت: أو، بدلا من: و، وما أثبته موافق الكافية: ١٨.

(٧) الكافية: ١٨. شرحها للرضي: ٢/٢٩٢ – ٢٩٣.

(٨) في ق: ككان، وهو تحريف.

(٩) في ت: يكون، وهو تصحيف.

(١٠) الواو ساقطة من: ت، ق.

(١١) في الأصل ر، د، ظ: ثلاث. وكذا في المتوسط ورقة: ١٤٥، وهو خطأ لغوي وفي ت، ق: للاث، وهو تحريف، وما أثبته من س.

(١٢) ساقطة من ق.

(١٣) في ق: محلة. وساقطة من ت. وفي المتوسط ورقة: ١٤٥، قسيما.

(١٤) في ر: يخصص.

(١٥) في د، س: الآخرين.

(١٦) في ت، ق: يدل، وهو تحريف.

(١٧) في ق، س: الآخرين.

(١٨) في ق: لوجوب، وهو تحريف.

(١٩) في د، س: للآخرين. وفي ت: للأخيرة. وفي ق: الآخيرين، وما أثبته موافق المتوسط ورقة: ١٤٥.

(٢٠) في ت: الأولى، وهو تحريف. ينظر: المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة: ١٤٥.

(٢١) في ت: قلت.

(٢٢) في ر، د: ثلاث، وهو خطأ لغوي.

(٢٣) في ت: البدائع، وهو تحريف.

(٢٤) هو خلف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي المتوفى سنة ٥٣٢ هـ. بغية الوعاة: ١/٥٥٧، معجم المؤلفين: ٤/١٠٨.

(٢٥) ينظر: الارتشاف: ٢٨٥، والهمع: ٢/٨٤.

قوله: "وتكون تامة[(١)] بمعنى ثبت"[(٢)]. قال ابن مالك: هذا إذا كانت لازمة. قال: وثبوت كل شيء بحسبه[(٣)]، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: "كانَ اللهُ، ولا شيء معه". وبحدثَ[(٤)] (نحو)[(٥)]:

إذا كانَ الشتاءُ فأدْفئوني[(٦)]

وبحضرَ[(٧)]: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو[(٨)] عُسْرَةٍ﴾[(٩)]، (٤٣/أ) وبوقَعَ[(١٠)] نحو: "ما شاءَ اللهُ كانَ". قال: وتكون متعدية بمعنى كفلَ. يقال: كنتُ الصبيَّ، بمعنى كفلته، وبمعنى غزل. يقال: كنتُ الصوفَ: بمعنى غزلته[(١١)].

قوله: "وصارَ للانتقالِ[(١٢)]". لم يذكر مجيئها تامةً، وذكَرَ ابنُ مالك: أنَّها تكون تامَّةً بمعنى رَجَعَ، فتتعدَّى[(١٣)] بإلى نحو: ﴿ أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾[(١٤)]. وبمعنى (ضَمَّ) أو(قَطَعَ) فتتعدَّى بنفسها[(١٥)]. يقال: صارَهُ يَصيرُهُ[(١٦)] ويَصُورُهُ[(١٧)]، أي[(١٨)]: ضمَّهُ[(١٩)] وقطعَهُ[(٢٠)]، ومنه ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[(٢١)].

قوله في: "أصبحَ وأضحى وأمسى.. وتكونُ تامَّةً"[(٢٢)]. زاد في الوافية:

...... بمعنىَ دَخَلا فاعلُها في وقتِهـا وحَصَلاَ[(٢٣)]

---

(١) وتكون تامة: ساقطة من ر.
(٢) الكافية: ١٨. شرحها للرضي: ٢/٢٩٣.
(٣) في د: سته، وهو تحريف.
(٤) في ت: ومحدث، وهو تحريف.
(٥) ساقطة من الأصل ر، د، س، وما أثبته من ت، ق، ظ. والسياق يقتضيها.
(٦) هذا صدر بيت، وعجزه: فـإنَّ الشـيخ يهرمـهُ الشـتـاء
وقائلـه الـربيع بن ضبع الفزاري. ذيل الأمالي والنوادر: ٢١٥، وينظر: سمط اللالئ: ٨٠٣، شرح شذور الذهب: ٣٥٤، اللسان (كون)، والهمع: ٢/٨٢.
(٧) في ر، ت، ق: وبحصر، وهو تصحيف.
(٨) في د: ذوا، بزيادة ألف، وهو خطأ في الرسم.
(٩) سورة البقرة: الآية ٢٨٠.
(١٠) في ر، ت، ق، د: وتوقع، وهو تصحيف.
(١١) ينظـر: شـرح الكافية الشافية ١/٤٠٨ – ٤٠٩، والحلل: ١٧٤، المقرب: ١/٩٢، الارتشاف: ٢٨٥، اللسان (كون)، الهمع: ٢/٨٢ – ٨٣.
(١٢) الكافية: ١٨. شرحها للرضي: ٢/٢٩٣.
(١٣) في ت: فيتعدى، وهو تصحيف.
(١٤) سورة الشورى: الآية ٥٣. وينظر: تفسير القرطبي: ١٦/٦٠.
(١٥) التسهيل: ٥٣.
(١٦) في ر، ق: يصره، وهو تحريـف. وفي ت: ويصيره بزيـادة الواو، ومـا أثبته موافق اللسان (صير).
(١٧) في ق: وتـصوره، وهـو تـصحيـف. وفي د: ويصور، وهـو تحريـف، وما أثبته موافق اللسان (صير).
(١٨) في ت: إلى، وهو تحريف.
(١٩) في ر: يضمه، وهو وجه.
(٢٠) في ت: وقطع، وهو تحريف.
(٢١) البقرة ٢٦٠. وينظر: اللسان (صير)، الهمع: ٢/٨٣.
(٢٢) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٢.
(٢٣) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٣٦.

وينبغي أنْ[١] يجعل قوله: "وحصلا[٢] " مفيدًا[٣] لمعنى ثان لا تكملة بيت، لأنَّ أبا حيان زاد على المعنى الأول: أنَّها تكون بمعنى أقامَ في الأوقات المذكورة[٤].

قوله: "وظلَّ، وباتَ لاقتران[٥] مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صارَ[٦]"[٧]. وفيه أمران:

الأول: لم يذكر مجيئهما تامين[٨]. وقد ذكر ابن مالك فقال: تكون ظل تامة[٩] بمعنى: دامَ، أو طالَ[١٠]. زاد بعضهم: وبمعنى أقامَ نهارًا. وتكون بات تامة بمعنى: نزلَ[١١] ليلاً[١٢] فتتعدَّى[١٣] بالباء وبنفسها[١٤]. يقال: باتَ بالقوم، وباتَ القومَ[١٥]، إذا نزلَ بهم ليلاً، زاد بعضهم وبمعنى: أقامَ ليلاً[١٦]. وقال الرضي: "قالوا: لم تستعمل (ظلَّ) إلاَّ ناقصةً، وقال ابن مالك: تكون تامة بمعنى (طالَ) أو دامَ[١٧]، والعهدةُ[١٨] عليه. ثم ذكر أَنَّ (بات) تأتي تامَّةً بمعنى أقامَ ليلاً أو نزلَ"[١٩].

الثاني: ما ذكره من مجيء بات بمعنى صار تبع[٢٠] فيه الزمخشري[٢١]: وقد حكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل، وقال: إنَّهُ ليس بصحيح[٢٢] لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء[٢٣]. وقال في شرح الكافية: "لا حجة للزمخشري على ذلك، ولا لمن وافقه"[٢٤]. وقال الرضي: "أَمَّا مجيء بات بمعنى صار، ففيهِ[٢٥] نظرٌ، وقد جعل منه الأندلسي: "فإنَّهُ لا يدري أَينَ

---

(١) ساقطة من ر، ت.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) في د: مقيدا، وهو تصحيف.
(٤) الارتشاف: ٢٨٥.
(٥) في د: الاقتران، وما أثبته موافق الكافية: ١٨.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٣/٢.
(٨) في الأصل: تامتين، وما أثبته من سائر النسخ.
(٩) ساقطة من ر، ت، د.
(١٠) ينظر: التسهيل: ٥٣، شرح الكافية الشافية: ٤٠٩/١.
(١١) في د: ترك، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ر. وفي د: لئلا، وهو تحريف. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠٩/١.
(١٣) في ق: فيتعدى، وهو وجه. وفي د: تتعدى.
(١٤) في ق: ونفسها، بإسقاط الباء.
(١٥) وبات القوم: ساقطة من د.
(١٦) ينظر: الهمع: ٨٣/٢.
(١٧) التسهيل: ٥٣.
(١٨) في د: والعهد.
(١٩) شرح الكافية: ٢٩٥/٢. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠٩/١.
(٢٠) في ق: نقله: وهو تحريف.
(٢١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٥/٧.
(٢٢) في د: تصحيح، وهو تصحيف.
(٢٣) ينظر: الارتشاف: ٢٨٦، شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٨١، الهمع: ٧٦/٢.
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ٣٩٤/١.
(٢٥) في ق: فيه.

باتت يَدُهُ[١]"[٢]. وردَّ بإمكان حملها[٣] على المعنى المعروف، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً[٤]. وفي شرح التسهيل لابن قاسم: "من أحسن ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر:

أَجنِّي[٥] كلَّمَا ذُكِرَت كليبٌ   أبيتُ كأنَّني أَطوِي بحبلِ[٦]

لأنَّ (كلّما) تدلُّ على عمومِ الأوقاتِ"[٧].

قوله[٨]: "وما زالَ... إلى آخرِه"[٩]. فيه أمران:

الأول: قال النيلي: لو قال لاستمرار[١٠] خبرها لمن نسب[١١] إليه لكان أوْلَى، لأنَّ المرفوعَ بها ليس فاعلاً.

الثاني: لم يذكر مجيء الأربعة تامة، وهو صحيح في (زالَ) و(فَتِيءَ)، وأمَّا (بَرِحَ) فتأتي تامَّةً بمعنى: ذَهَبَ أو ظَهَرَ. وبالمعنيين فُسِّرَ[١٢] قولُهُم: "بَرِحَ الخفاءُ"[١٣]. وكذا (انفكَّ) تأتي تامة بمعنى: خلصَ، أو انفصلَ[١٤] نحو: فَكَكْتُ الأسيرَ فانفكَّ، وفككتُ الخاتمَ فانفكَّ[١٥].

ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ[١٦]. وأجاز الفارسي في الحلبيات[١٧] أنْ تكونَ " زالَ " تامَّةً قياسًا لا

---

(١) في صحيح البخاري: ٥٤/١ "فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده " والحديث في شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٧/١.

(٢) شرح الكافية: ٢٩٥/٢، وينظر: شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٨١.

(٣) ساقطة من د.

(٤) ينظر: الهمع: ٧٦/٢ — ٧٧.

(٥) في ظ: حتى.

(٦) في شرح السكري لديوان الهذليين: ٨٠١/٢ منسوب إلى عمرو بن قيس المخزومي.
وروايته: أجني كلما ذكرت قريم   أبيت كأنني أكوى بجمر
ونسبه صاحب اللسان (جنن) إلى الهذلي. وينظر: الهمع: ٧٣/٢. وروايته فيهما: (أكوى بجمر) بدلا من (أطوى بحبل).

(٧) شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٨١.

(٨) في ت، ق: قولها.

(٩) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٣/٢، وتمام القول:"... وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله، ويلزمها النفي".

(١٠) في ت: كاستمرار، وهو تحريف.

(١١) في ر: نسبت. وفي ت: نسبه، وهما تحريف.

(١٢) ساقطة من ت، ق.

(١٣) مجمع الأمثال: ٩٥/١، اللسان (برح).

(١٤) ينظر: اللسان (فكك).

(١٥) الهمع: ٨٣/٢.

(١٦) ينظر: التسهيل: ٥٣.

(١٧) للحلبيات بمصر نسختان مخطوطتان، إحداهما برقم ٥ نحوش من آثار الشنقيطي "رحمه الله " والأخرى برقم ٢٦٦ نحو بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي وأم هاتين النسختين نسخة بالمدينة المنورة. ينظر: أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي ٥١٣. ومقدمة الإيضاح العضدي ح.

سماعًا[١]. وذكر الصغاني[٢] في نوادره[٣]: مجيء فتيء تامةً، نحو: (فتئتُ عن الأمرِ فتأً[٤]: إذا نسيته[٥].

قوله: "وما دامَ... إلى آخره"[٦]. فاتَهُ مجيئها تامةً)[٧]، وقد ذكر ابن مالك أنَّها تأتي تامةً بمعنى بقيَ، نحو: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[٨]، أو سكَنَ[٩]، ومنه: [" لا يبولُ أحدكم في][١٠] الماءِ الدَّائمِ"[١١].

قوله: "وليسَ لنفي مضمونِ الجملةِ حالاً، وقيلَ مطلقًا[١٢]". الذي رجَّحَهُ هو مذهب الجمهور، لكن[١٣] الثاني مذهب سيبويه[١٤]. وقد قال الأندلسي: "لا تناقض بين القولين، لأنَّ خبر ليس إنْ لم يقيَّدْ بزمانٍ يحملُ على الحالِ كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيدٌ قائمٌ، وإنْ قُيِّدَ بزمانٍ من الأزمنةِ فهو على ما قُيِّدَ بِهِ"[١٥]. (٤٣/ب) واستحسنه الرضي[١٦]. وذكر هذا الجمع أيضًا الشلوبين[١٧].

قول الكافية والألفيَّة:

"وفي جميعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ..."[١٨]

---

(١) ينظر: رأي الفارسي في الارتشاف: ٢٨٧، شرح الألفية لابن قاسم: ٣٠٤/١، الهمع: ٨٢/٢.

(٢) في ر: السمعاني، وهو تحريف. والصغاني: هو الحسن بن محمد بن الحسن، الإمام رضي الدين أبو الفضائل الصغاني بفتح الصاد المهملة، وتخفيف الغين المعجمة، ويقال الصاغاني بالألف توفى سنة ٦٥٠ هـ. معجم الأدباء: ١٨٩/٩ – ١٩١. بغية الوعاة: ٥١٩/١ – ٥٢١، معجم المؤلفين: ٢٧٩/٣.

(٣) نسبه إليه صاحب كشف الظنون: ١٩٨٠/٢، ونزهة الخواطر: ١٤١/١.

(٤) في ت، ق: فتئ، وهو خطأ في الرسم.

(٥) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر (فتأ). والارتشاف: ٢٨٧، وشرح الألفية لابن قاسم: ١/ ٣٠٤، والهمع: ٨٢/٢.

(٦) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٣/٢.

(٧) من (فتئت..) إلى (.. تامة) ساقطة من ر.

(٨) هود ١٠٨.

(٩) التسهيل: ٥٣، وينظر: الارتشاف: ٢٨٦.

(١٠) لا يبول أحدكم في: ساقطة من الأصل ر، ت، ق، د، ظ، وما أثبته من س.

(١١) صحيح البخاري: ٧٠/١.

(١٢) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٣/٢.

(١٣) ساقطة من ق.

(١٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٩٦/٢.

(١٥) ينظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي: ٢٩٦/٢.

(١٦) شرح الكافية: ٢٩٦/٢.

(١٧) في التوطئة: ٢١٣: " ليس: لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، إذا لم يتقيد الخبر بزمان، فإن تقيد بزمان أي زمان كان نعته كقولهم: ليس خلق الله مثلهم".

(١٨) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٧١/١، والكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٧/٢.

(قال في شرح الكافية والتسهيل)[١]: قد يعرض[٢] ما يمنع[٣] من التوسط، وما يجعله واجبًا، فالأول: لخوفِ اللَّبسِ، نحو: كانَ صاحبي عدوي، والحصرِ، نحو: ما كانَ زيدٌ إلاَّ في الدارِ. و[٤] الثاني للحصر نحو: ليس قائمًا إلاَّ زيدٌ. وكونِ[٥] الخبرِ ضميرَ وصلٍ[٦]، نحو: كانَهُ زيدٌ، واتصال الاسم بضمير الخبر نحو: كانَ في الدارِ ساكنُها، وكونِ الخبرِ ظرفًا مسوغًا للابتداءِ، نحو: كانَ في الدارِ رجلٌ[٧]. وقد نُوزِعَ في الأخيرين بأنَّهما[٨] لا يقتضيان وجوبَ التوسط، بل منع (التأخير، ولا مانع فيهما من تقديم الخبر. وذكر في شرح الكافية من ممنوع)[٩] التوسط نحو: كانَ غلامُ هندٍ مبغضَهَا[١٠]، لعودِ[١١] الضميرِ[١٢]. ونُوزِعَ، بأنَّ العودَ هنا على الاسم، ورتبته التقديم فلا يمتنع[١٣].

قول الكافية: "وهيَ في تقديمِها عليها على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ يجوزُ، وهو من كانَ إلى راحَ"[١٤].

لم[١٥] يصرح[١٦] في الألفية بهذا القسم، مع أَنَّهُ متفق عليه، إلاَّ أَنَّهُ يفهم من ذكره ما يمتنع فيه التقديم، وسكوته عن الباقي. ثم فيه أمران: أحدهما[١٧]: قال بعضهم: لم نجدهم ذكروا سماعًا يدل على ذلك إلاَّ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾[١٨]، وقد قيل: إنَّ (كان) فيه تامَّةٌ[١٩]. الثاني: قال ابن مالك في شرح التسهيل: قد يعرض ما يمنع التقديم نحو: صارَ عدوي صديقي، للإلباس، وإنما كان زيد في المسجد[٢٠] للحصر، وكان بعل[٢١] هند حبيبها، لعود الضمير. وكان زيد قائما أبوه[٢٢]، فلا يقدم[٢٣]، يقال: قائمًا[٢٤] كانَ زيدٌ أبوهُ، للفصل بين العامل ومعموله الذي هو[٢٥]

---

(١) قال في شرح الكافية والتسهيل: ساقطة من ر. (٢) في ق: تعرض، وهو تصحيف.
(٣) في ت، ق: فالمنع، بدلا من: ما يمنع، وهو تحريف.
(٤) الواو: ساقطة من ر، د. (٥) في ر: ويكون، وهو تحريف.
(٦) في ق: قيل، وهو تحريف.
(٧) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٠٠ - ٤٠٢، التسهيل: ٥٤.
(٨) في د: فإنهما، وهو تحريف.
(٩) من (التأخير..) إلى (.. ممنوع) ساقطة من ت.
(١٠) في ق: ببعضهما، وهو تحريف، وفي د: حبيبها، وهو وجه.
(١١) في ق: يعود، وهو تحريف. (١٢) شرح الكافية الشافية: ١/٤٠١.
(١٣) في د: يمنع. (١٤) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٧.
(١٥) في ر، ت: ولم. (١٦) في د: يصرح به، بزيادة: به.
(١٧) في ت، ق: الأول، وهو وجه. (١٨) النساء ٩٤. وينظر: تفسير القرطبي: ٥/٣٤٠.
(١٩) ينظر: الارتشاف: ٢٨٩. (٢٠) في ت: المستجد، وهو تحريف.
(٢١) في ت، ق: لعل، وهو تحريف.
(٢٢) في د: ويخصها بزيدا قائما بغيره، بدلا من: وكان زيد قائما أبوه، وهو تحريف.
(٢٣) في ر: تقدم، وهو تصحيف. (٢٤) في ق: وإنما، وهو تحريف.
(٢٥) ساقطة من د.

كالجزء. زاد النيلي: وكذا إذا كان اسمها ضمير الشأن أو ضميراً متصلاً. وما يوجبه نحو: كم[1] كانَ مالُكَ؟، وغلامَ مَن كانَ أبوكَ؟ وأينَ[2] كان زيدٌ؟

قول الكافية والألفيَّة: "وكلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ[3]"[4]. محل الاتفاق[5] في [منع][6] تقديمه على (ما، أَمَّا[7] تقديمه على ما)[8] دامَ مفصولاً به[9] بينها وبين (ما)، فقال أبو حيان: القياس الجواز، لأَنَّ (ما) حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع[10] فيه ذلك لا أنْ يثبت أنَّ (دام) لا تتصرفُ، فيتَّجِهُ[11] المنعُ[12]. انتهى. وبالمنع جزم صاحب الإفصاح، وابن الناظم[13] والرضي[14].

قول الألفيَّة: "كذاكَ سَبْقُ خبرٍ ما النَّافيهْ"[15]. أُورِدَ عليه، أَنَّهُ يوهم الاتفاق. لأنَّهُ شبَّهَهُ بالمتفقِ عليه، مع أَنَّ الكوفيين يجوزون[16] فيه التقديم، وكذا ابن كيسان في ما زال وإخوته[17]. وأجيب: بأنَّهُ أراد التشبيه في المنع لا في كونه متفقًا عليه[18].

قوله[19]: "فجيءَ بها مَتْلُوَّةً، لا تاليَهْ[20]". قيل: إنَّهُ حشو لا فائدة فيه. وَرُدَّ: بأنَّهُ تنبيهٌ على علة الحكم، وهو أنَّ (ما) لها صدرُ الكلام، فتكون[21] متبوعة لا تابعة[22]، حتى شمل الحكم كل ما بقي[23] بها من سائر الأفعال في هذا الباب وغيره.

---

(١) ساقطة من د. (٢) في ق: وأين من، بزيادة: من.
(٣) في ر: خبر، وهو تحريف. وفي د، ق: حضر، وهو خطأ في الرسم، وما أثبته موافق الألفية: ١٩.
(٤) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٧١/١، الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢٩٧/٢.
(٥) في ق: الإشفاق، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من الأصل، ر، ت، ق، س، ظ، وما أثبته من د، لأن الاتفاق على المنع.
(٧) ساقطة من ق.
(٨) من (ما، أما..) إلى (.. ما) ساقطة من د.
(٩) في ت: بينهما، وهو تحريف.
(١٠) في الأصل ت، ق، د: ولا يمنع، وما أثبته من س، ظ.
(١١) في ت: قبيحة، وهو تصحيف، وفي د: فيجه، وهو تحريف.
(١٢) المنع: مكررة في الأصل. ينظر: منهج السالك: ٥٥، الهمع: ٨٩/٢.
(١٣) شرح الألفية لابن الناظم: ٥٢ – ٥٣. وينظر: الارتشاف: ٢٨٩، الهمع: ٨٩/٢.
(١٤) شرح الكافية: ٢٩٧/٢.
(١٥) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٧٦/١.
(١٦) في ر، ق: يجيزون، وهو وجه.
(١٧) في د، ق: وأخواته، وهو وجه. ينظر: الإنصاف: ١٥٥/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٣ – ١١٤، شرح الألفية لابن قاسم: ٣٠٠/١.
(١٨) ينظر: هذا الجواب في شرح الألفية لابن قاسم: ٣٠٠/١.
(١٩) في ت: قولها، وهو وجه. (٢٠) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٧٦/١.
(٢١) في ق: فيكون، وهو تصحيف. (٢٢) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ٣٠١/١.
(٢٣) في د: ما نفي، وهو تصحيف.

قول[١] **الكافية: "وقسمٌ لا يجوزُ، وهوَ ما أوَّلُهُ (ما) خلافًا**[٢] **لابن كيسان في غيرِ ما دامَ"**[٣]. فيه أمور[٤]:

الأول: قال في المتوسط: كان من الواجب أن يجعل (ليس) وما في أوله (ما النافية) من القسم المختلف فيه. قال: ويمكن أنْ يجابَ بأنَّهُ لم يعتد بمخالفةِ ابـــنِ كيسان، واعتد بالمخالفة في (ليس)، لأن طائفة كثيرة من المعتبرين على امتناع تقديم خبره(٤٤/أ) على نفسه[٥].

الثاني: محل المنع في تقديمه على (ما)، أمَّا تقديمه على الفعل متوسطًا[٦] بينه وبين (ما) فإنه جائز. جزم به ابن مالك في شرح الكافية[٧]. وقال أبو حيان: إنَّهُ الأصح، وعليه الأكثرون[٨]. ولا يرد هذا على عبارة الألفية.

الثالث: إنْ أراد المصنف بما أوله ما زال وإخوته خاصَّةً، وَرَدَ عليهِ: أَنَّ ذلك لا يختص بها، فسائر أفعال الباب إذا نفيت[٩] بـــ (ما) امتنع التقديم عليها[١٠]، بل وسائر[١١] الأفعال مطلقًا كما نصَّ عليه ابن مالك في شرح الكافية[١٢]. (وإنْ أرادَ[١٣] كل أفعال الباب، وَرَدَ عليه أَنَّ خلاف ابن كيسان خاص بزال وإخوته[١٤]. قال ابن مالك في شرح الكافية:)[١٥] " وافق ابن كيسان البصريين في " ما كان " ونحوه، وخالفهم في (ما زال) وأخواتها، لأنَّ نفيها إيجاب[١٦]، والخبر[١٧] بعدها كخبر كان المثبتة فلم يمتنع عنده: جاهلاً ما زالَ عمرٌو، كما لا يمتنع[١٨]: جاهلاً كانَ عمرٌو[١٩] " انتهى.

قول الألفيَّة: "وَمَنْعُ سَبْقِ خبرِ ليسَ اصْطُفِي"[٢٠]. كذا رجحه في سائر كتبه[٢١]، ووافقه ابن هـــشام في الجامـــع والقطـــر[٢٢]. وهـــو مـــذهب جمهـــور الكوفيين وبعض البصريين وأكثر

---

(١) في ت: قوله، وهو وجه.
(٢) في ت: خلا، بدلا من: خلافا، وهو تحريف.
(٣) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٧.
(٤) فيه أمور: ساقطة من د.
(٥) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ورقة ١٤٦.
(٦) في ر: متوسط، وهو خطأ نحوي.
(٧) شرح الكافية الشافية: ٣٩٦ – ٣٩٨.
(٨) ينظر: الارتشاف: ٢٨٩.
(٩) في ق: بقيت. وفي د: تفيت، وهما تصحيف.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) في د: وبسائر، وهو تحريف.
(١٢) شرح الكافية الشافية: ١/٣٩٧.
(١٣) في ر، د: راد، بحذف الهمزة ولا وجه له.
(١٤) في ر، ت، د: وإخوانه.
(١٥) من (وإن أراد..) إلى (.. شرح الكافية) ساقطة من ظ.
(١٦) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ١/٣٠٠.
(١٧) ر: والحد، وهو تحريف.
(١٨) في ر، ت: لا يمنع، وفي ق: لا ينبغي، وهو تحريف.
(١٩) شرح الكافية الشافية: ١/٣٩٨.
(٢٠) الألفية: ١٩. شرح ابن عقيل: ١/٢٧٧.
(٢١) التسهيل: ٥٤، شرح العمدة: ٢٠٦ – ٢٠٨.
(٢٢) الجامع الصغير: ٢٥، شرح قطر الندى: ١٣٢.

المتأخرين. والذي عليه قدماء البصريين والفراء الجواز[١] (واختلف عن[٢] سيبويه، فنسب إليه الجواز والمنع[٣]، وظاهر كلامه يقتضي الجواز)[٤]، ورجحه الزمخشري[٥] وابن برهان[٦] وابن عصفور[٧]. وقد وجه الناظم في شرح الكافية ما رجحه من المنع بالقياس على (عسى) فإنَّها مثلها في عدم التصرف[٨]، والاختلاف في فعليتها[٩] وفرَّقَ ابنه: بأَنَّ " عسى " متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو " لعل " بخلاف ليس[١٠]. قلت: ويمنع[١١] هذا الفرق، بأَنَّ " ليس " أيضًا[١٢] متضمنة معنى ما له الصدر[١٣]، وهو ما النافية[١٤]. وأمَّا ابن الحاجب فإنه حكى في ليس الخلاف من غير ترجيح[١٥]. قال ابن قاسم: "وينبغي أنْ يكونَ الخلاف في غير المستثنى بها، وأنْ[١٦] يمنع[١٧] التقديم في المستثنى بها قولاً واحدًا"[١٨].

قول الكافية: "وأمرُهُ على نحوِ خبرِ المبتدإِ ويتقدَّمُ[١٩] معرفةً"[٢٠]. لم يستثن سوى أمرٍ واحدٍ وهو: جواز التقديم إذا ساوى الاسم في التعريف، لأنَّ الاختلاف في الإعراب (يرفع الإلباس. وقد أورد عليه: أَنَّ المساوي في التنكير كذلك، نحو: كانَ أفضلُ منكَ أفضلَ منِّي، لحصول الامتياز[٢١] بالإعراب)[٢٢]. وقد استثناه[٢٣] في التسهيل[٢٤]. (وأنَّ[٢٥] نحو: كانت الحبلى

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢٩٠.

(٢) في الأصل ر، ت، ظ: على، وما أثبته من ق.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/٧، الارتشاف: ٢٩٠، شرح ابن عقيل: ٢٧٨/١.

(٤) من (واختلف..) إلى (.. الجواز) ساقطة من س.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/٧ – ١١٤.

(٦) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحق بن برهان بفتح الباء، أبو القاسم الأسدي العكبري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تاريخ بغداد: ١٧/١١، بغية الوعاة: ١٢٠/٢ – ١٢١، الأعلام: ٣٢٦/٤.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٨/١ – ٣٨٩، وينظر: المسألة في الإنصاف مسألة: ١٨، شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٨٣، الهمع: ٨٨/٢ – ٨٩.

(٨) الهمع: ٨٨/٢.

(٩) شرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١.

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم: ٥٣.

(١١) في ر، ت: ومنع.

(١٢) ساقطة من ت، ق، د.

(١٣) في ر، د: ما له صدر الكلام، وهو وجه.

(١٤) البهجة المرضية: ٤١.

(١٥) قال في الكافية: ١٨".. وقسم مختلف فيه وهو ليس " وينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٩٧/٢.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) في د: يمتنع، وهو وجه.

(١٨) شرح الألفية: ٣٠٢/١.

(١٩) في ق: وبتقديم، وهو تصحيف.

(٢٠) الكافية: ٨، وفيها: كأمر خبر، بدلا من: على نحو، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٥١/١.

(٢١) في ق: الأيتان، وهو تحريف.

(٢٢) من (برفع الإلباس..) إلى (.. بالإعراب) ساقطة من ت.

(٢٣) في ق: استثنيناه، وهو تحريف.

(٢٤) قال في التسهيل ٥٤: " ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب".

(٢٥) في د: وأما.

السكرى[١]. يمنع[٢] فيه التقديم وهو معرفة، لخفاء الإعراب كما صرح به في التسهيل[٣])[٤] أيضًا. وقد أوردهما في المتوسط[٥]. قلت: فلو ترك استثناء هذا الأمر لكان أولى، لأنَّ المدار في البابين على حصول البيان، فهما[٦] على حدٍّ سواء[٧]. ويستثنى أمور غير ما ذكر:

أحدها: الحذف، فإنَّهُ جائز في خبر المبتدإ بالإجماع، وممتنع[٨] في خبر كان على الأصح، إلاَّ في ضرورة. ووجَّهَهُ أبو حيان: بأنَّهُ صار عندهم عوضًا من المصدر، لأنَّها لا[٩] تنصبه[١٠]، والأعواض[١١] لا يجوز حذفها. ووافق ابن مالك على المنع في الجميع إلاَّ في ليس، فأجاز[١٢] حذف خبرها[١٣] اختيارًا إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهًا بلا، وهذا رأي الفراء[١٤].

ثانيها: إنه يشترط في إخبار[١٥] هذا الباب أنْ لا يكون[١٦] جملة طلبية، وفي بعضهـا **(٤٤/ب)** أنْ لا[١٧] يكون مفردًا طلبيًّا، وفي بعضها أنْ لا[١٨] يكون فعلاً ماضيًا كما تقدم[١٩]. ولا يشترط ذلك في شيء من إخبار المبتدإ.

(ثالثهما: أنَّ تعدد الخبر في هذا الباب أولى بالمنع من خبر المبتدإ)[٢٠]. ولهذا منعه هنا بعض من جوزه هناك، كابن درستويه[٢١] وابن أبي الربيع. ووجهه أنَّ هذه الأفعال شبهت بما يتعدَّى إلى واحد، فلا يزاد على ذلك[٢٢].

رابعها: جوَّزَ ابن مالك هنا[٢٣] الإخبار عن نكرة بمعرفة بشرط الفائدة. وكون النكرة غير صفة محضة. وذلك لا يجوز في باب المبتدإ. قال: وإنَّما جاز ذلك هنا تشبيهًا للمرفوع بالفاعل، والمنصوب بالمفعول. لكنَّ الجمهور منعوه[٢٤]، وسوّوا بين البابين[٢٥].

---

(١) في د: السلوى، وهو تحريف.
(٢) في ر: بمنع.
(٣) التسهيل: ٥٤.
(٤) من (وأن نحو..) إلى (.. في التسهيل) ساقطة من ت، ق.
(٥) ينظر: المتوسط (الوافية في شرح الكافية) ورقة ٣٤.
(٦) في ر، ق: فيهما، وهو تحريف.
(٧) في ر: سوى، وهو تحريف.
(٨) في ق: وهو ممتنع، وهو وجه.
(٩) في د: لم، وهو تحريف.
(١٠) في ق: ينصبه، وهو تصحيف.
(١١) في ق: والإعراض، وهو تحريف.
(١٢) في د: وأجاز، الفاء أنسب للسياق.
(١٣) في ق: خوف حصر، بدلا من: حذف خبرها، وهو تحريف.
(١٤) ينظر: الهمع: ٢/٨٤ – ٨٥.
(١٥) في ق: اختيار، وهو خطأ نحوي.
(١٦) في د: تكون.
(١٧) لا: ساقطة من ر.
(١٨) في ق: إلا أن، بدلا من: أن لا، وهو تحريف.
(١٩) ينظر: ورقة: ٤٣ ب.
(٢٠) من (ثالثها..) إلى (.. المبتدأ) ساقطة من ت.
(٢١) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه – بضم الدال والراء – بن المرزبان النحوي المتوفى سنة ٣٤٧ هـ. تاريخ بغداد: ٩/٤٢٨ – ٤٢٩. أنباه الرواة: ٢/١١٣، بغية الوعاة: ٢/٣٦.
(٢٢) ينظر: الهمع: ٢/٧٥.
(٢٣) في ق: هذا، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: منعه، وهو وجه.
(٢٥) ينظر: رأي ابن مالك في الهمع: ٢/٩٦.

خامسها: منع قوم تقدم الخبر هنا إذا كان جملة، لأنَّهُ لم يسمع مع جوازه في خبر المبتدإ، ولكنَّ ابن مالك صحح[١] جوازه هنا أيضًا قياسًا[٢]. وصحَّح[٣] ابن عصفور المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم[٤]، نحو: كانَ زيدٌ يقومُ، والجواز في غيرها نحو: كانَ زيدٌ أبوهُ قائمٌ، وكانَ زيدٌ يمرُّ بِهِ عمرٌو[٥].

سادسها: قد تدخل الواو على خبر هذا الباب إذا كان جملة تشبيهًا[٦] بالجملة الحالية، ولا تدخل في خبر المبتدإ. وهذا الاستثناء على رأي ابن مالك[٧] والأخفش والجمهور[٨] يمنعون ذلك[٩].

قول الألفيَّةِ:

... والنَّقصُ في فتئَ ليسَ زالَ دائما قُفِي[١٠]

تقدم[١١] أنَّ الصغاني[١٢] نقل مجيء فَتِئَ تامَّةً، وأنَّ الفارسي أجاز ذلك في زالَ قياسًا لا سماعًا[١٣]. قال في شرح الكافية: "وقد يعضد رأيه قول الراجز:

وفي حُمَيَّا بغيهِ[١٤] تَفَجُّسُ،[١٥] ولا يزالُ وهـوَ أَلْوَى[١٦] أَلْيَسُ،[١٧]

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. قال: ولنا أنْ نقولَ: إنَّ الخبر محذوف، أي: ولا يزالُ متفجسًا"[١٨].

قوله[١٩]: "ولاَ يَلِي العامِلَ معمولُ الخَبَر"[٢٠]. ليس هذا الحكم مخصوصا بباب(كان)، بل هو مطرد في كل باب، فلا يلي عاملاً[٢١] من العوامل ما نصبَهُ غيرُهُ، أو رفعَهُ. أورد ذلك[٢٢] أبو حيان

(١) في د: صحيح، وهو تحريف.
(٢) التسهيل: ٥٤.
(٣) في ت، ق: وجوز.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٩٠.
(٥) ينظر: الارتشاف: ٢٩٠، والهمع: ٢/٩١ – ٩٢.
(٦) في ر: لشبهها.
(٧) التسهيل: ٥٥.
(٨) في د: والجمهور، والأخفش، بدلا من: والأخفش والجمهور.
(٩) الهمع: ٢/٨٥ – ٨٦.
(١٠) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٧٧.
(١١) في د: قد تقدم، وهو وجه.
(١٢) في ر: الصاغاني، وهو وجه.
(١٣) ينظر: ورقة: ٤٤ أ.
(١٤) في ت، ق: نعيه، وهو تصحيف. وفي د: نعمه، وهو تحريف.
(١٥) في ق، د: يفحش، وهو تصحيف. التفجس: عظمة وتكبر وتطاول. (اللسان: فجس).
(١٦) في ت، ق: أولى، وهو تحريف.
(١٧) ورد البيت بلا عزو في المنصف: ٣/٨٣.
(١٨) في ق، د: متفحشا، وفي ظ: متنجسا، وهما تحريف. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤١٠.
(١٩) في ت: قولها، وهو وجه.
(٢٠) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٧٩.
(٢١) في ر، ق: عامل، وهو خطأ نحوي.
(٢٢) في ق: ورد لك، بدلا من: أورد ذلك، وهو تحريف.

على عبارة التسهيل[١]، وقد تعرض له ابن مالك في شرح الكافية هنا، فقال: "وينبغي أَنْ يعلم أنَّ مثل هذا التقديم[٢] ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه، لأنَّ سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره، فلا يختص بفعل دون فعل"[٣]. وشمل كلامه ما إذا تأخر الخبر عن الاسم، وما إذا تقدم عليه. وهـــو الذي صححه في سائر كتبه[٤]. وصحح ابن عصفور الجواز في الثانية، ونقله عن الأكثرين[٥]، قال في شرح الكافية، وليس بصحيح[٦].

قوله:

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسماً انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِـــمُ ما استبانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ[٧]

قال الناظم في شرح التسهيل: أقوى ما احتج به الكوفيون قول الشاعر:

لَئِنْ[٨] كانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا   (لقد هوَّنَ السُّلوانَ عنها التَّحَلُّمُ[٩]

أي: لئن كانَ الشيبُ مغريًا)[١٠] سلمى[١١] بالصدِّ، فقدَّمَ سلمى وهو منصوبٌ بخبرِ[١٢] كانَ على اسمها، ولا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر، فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته[١٣] سبيل. انتهى. وتأوَّل بعضهم البيت[١٤] على أَنَّ (سلمى) منادى، أي: لئن[١٥] كان يا سلمى الشيبُ بصدِّكِ مغريًا. وَرُدَّ بقوله: "لقد هوَّنَ السُّلوان عنها " ولو أرادَ النداء لقال: عنك.

قول الكافية: "وزائدة"[١٦]. لها شرطان: أنْ تكونَ[١٧] في الحشو، وبلفظ الماضي. **(٤٥ /أ)** ولهذا قال في الألفية:

وقد تُزادُ كانَ في حشوٍ: كَمَا   كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّمَا[١٨]

ولم يبين من[١٩] مواقع زيادتها إلاَّ بين (ما) وفعل التعجب. وقال ابن هشام في الجامع: المتوسط بحسن في:

---

(١) ينظر: منهج السالك: ٥٧.
(٢) في ق: التقدير، وهو تحريف.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٤.
(٤) التسهيل: ٥٤، شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٤ – ٤٠٥.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٩٢ – ٣٩٣.
(٦) شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٤.
(٧) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٨٠.
(٨) في ر: لأن، وهو خطأ في الرسم. وفي د: إن، وهـــو تحريـــف.
(٩) بلا عزو في شرح الأشموني: ١/٢٣٨.
(١٠) من (لقد هون..) إلى (.. مغريا) ساقطة من د.
(١١) في د: يا سلمى، بزيادة يا.
(١٢) في ر: خبر، بإسقاط حرف الجر: الباء.
(١٣) في ت، ق: بمخالفته، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) في د: إن، وهو تحريف.
(١٦) الكافية: ١٨، شرحها للرضي: ٢/٢٩٣.
(١٧) في ت، ق، د: يكون، وهو تصحيف.
(١٨) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٨٨.
(١٩) في ت، ق: في، وهو تحريف.

ما كـــانَ أسعَدَ مَن أجابــكَ...[1]

وبقبح في نحو:

على كانَ[2] المسوَّمَةِ العِرَابِ[3]

ويتوسط في غيرهما، نحو: لم يوجد كانَ[4] مثلُهم، وإنَّ من أفضلهم كانَ زيدًا[5]. فقول الكافية الكبرى:

وزِيدَ كانَ بينَ جُزْئَي[6] جُمْلَهْ وَشذَّ حيثُ حرفُ جَرٍّ قَبْلَهْ[7]

أَكثر فائدة، ولم يبين هل (كان) الزائدة لها فاعل، أم لا؟ والمختار عنده تبعا للفارسي الثاني تشبيهًا لها[8] بالحرف الزائد[9]. وذهب السيرافي والصيمري[10] إلى أنَّهـــا رافعة لضمير المصدر[11]. وفي شرح الكافية: "حكم سيبويه بزيادة (كان) في قول الشاعر:

وجيرانٍ لنا كانُوا[12] كرامِ[13]

ورُدَّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء ظن عند توسطها، أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل"[14]. انتهى. وهذه المسألة واردة على الألفية.

قول الكافية: وقد يُحذَفُ عاملُهُ في مثلِ: "النَّاسُ مجزيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ"[15]. يرد عليه: أنَّهُ أطلق جواز حذف العامل وهو خاص بكان، فلا يجوز في سائر أفعال

---

(1) جزء من صدر بيت، وتمامه... آخـــذا بهـــداك مجتنبـــا هـــوى وعنـــادا
ورد البـــيت في شرح العمدة: 211، 752 بلا عزو، ونسبه العيني (بهامش الأشموني): 3/25 إلى عبد الله بـــن رواحـــة، وليس في ديوانه، ولا فيما استدركه الدكتور سامي العاني على الديوان. وذكر محقق الجامع الصغير: 26 حاشية 3 أنه للعكوك، ولم أجده في ديوانه.

(2) في ر، ق: ما كان، بزيادة: ما. و: كان، ساقطة من ت.

(3) عجز بيت. قائله مجهول، وصدره: ســراة بنـــي أبي بكـــر تســـامى
الحلـــل: 175، شـــرح المفـــصل لابـــن يعيش: 7/98، وفيه: جياد، بدلا من: سراة. شرح ابن عقيل: 1/291، الهمع: 2/100.

(4) نون كان ساقطة من ر.

(5) الجامع الصغير: 26.

(6) في ت: جرى، وهو تحريف.

(7) شرح الكافية الشافية: 1/411.

(8) في ق: لهما، وهو تحريف.

(9) الهمع: 2/101.

(10) في ر: والصريري، وفي د: الصميري، وهما تحريف.
والـــصَّميري: هـــو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّميري النحوي المتوفى سنة 584 هـــ. أنباه الرواة: 2/123، بغية الوعاة: 2/49، كشف الظنون: 1/339.

(11) الهمع: 2/101.

(12) في ر: كان، وهو تحريف.

(13) هذا عجز بيت للفرزدق (ديوانه: 835) وصدره: فكيـــف إذا رأيـــتُ ديـــارَ قومي
وينظر: الكتاب: 2/153، مغني اللبيب: 377، اللسان (كون).

(14) شرح الكافية الشافية: 1/412.

(15) الكافـــية: 8، شـــرحها للرضي: 1/252، وهذا المثال هو حديث شريف ورد في مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني: 205، وينظر: الكتاب: 1/258، الهمع: 2/103.

الباب، وأَنَّهُ خصَّهُ بالمثال المذكور وهو الوقوع بعد (إنْ)[١]، ومثلها في الكثرة (لو)[٢] وقد يقع[٣] بعد (هلاَّ) و(ألاَّ) و(لدُنْ) وشبهها[٤] بقلة، وأَنَّهُ[٥] قد[٦] يشعر[٧] باختصاصه بعد[٨] (إنْ) بالتقسيم، مع أَنَّهُ لا يخصُّ به[٩] كما قال ابن هشام في تعليقه؛ بدليل (إلاَّ حَظِيَّةً فلا أَلِيَّةً)[١٠]، أي: إنْ لا أكن[١١] لك حظيّة. وقد سلم من كل ذلك قول الألفية:

ويَحذفونَهـــا ويبقُونَ الخَبَرْ وبَعْدَ إنْ ولَو كثيراً ذا اشتهر[١٢]

ويرد عليه أمور:

الأول: أنَّهُ أطلق (إنْ، ولَوْ) والمراد الشرطيتان، وقد قيّدهما بذلك في الشذور[١٣].

الثاني: أنه زاد في التسهيل قيداً[١٤] آخر، فقال: "إنْ كان اسمُها ضميرَ ما علم من غائبٍ أو حاضر"[١٥]. وقال ابن هشام في تعليقه على الألفية: قيد الناظم في التسهيل وشرحه المسألة بكون الاسم ضميراً[١٦]، وأطلق في هذا الكتاب وغيره، وهـــو الظاهر عندي، ألاَ ترى أنَّ قوله - عليه الصلاة[١٧] والسلام -: "التمس[١٨] ولو خاتَمًا من حديد"[١٩]. وقولـــه: "إنْ خيراً فخيرٌ"[٢٠] لا يظهر فيه إلاَّ تقدير[٢١] الظاهر، أي: إنْ كان عملهم خيرًا، ولو كان ما تلتمسه[٢٢] خاتماً[٢٣]، وإلاَّ لزِمَ عود الضمير على غير اسم صريح في (ولو خاتمًا) وهو خلاف الباب.

الثالث: لم يصرح بأنَّ هذا الحذف جائز، أو واجب، والمراد الأول، وقد بيَّنَهُ[٢٤] في الشذور[٢٥].

---

(١) ساقطة من ق.
(٢) في د: بعد لو، بزيادة: بعد، ولا وجه لها.
(٣) في د: تقع، وهو تصحيف.
(٤) في ق: وشبههما، وهو تحريف.
(٥) وأنه: ساقطة من ت، ق.
(٦) في ق: وقد، بزيادة الواو ولا وجه لها.
(٧) في ت، ق: أشعر.
(٨) في ق: يبعد، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) أصـــل هـــذا المثل في المرأة تصلف عند زوجها فيقال لها: إن أخطأتك الحظوة فلا تألي أن تتوددى إليه. جمهرة الأمثال: ٦٧/١، مجمع الأمثال: ٢٠/١، اللسان (حظا).
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٩٣/١.
(١٣) شرح شذور الذهب: ١٨٥.
(١٤) في ر، ت، د: قيد، وهو خطأ نحوي.
(١٥) التسهيل: ٥٥.
(١٦) التسهيل: ٥٥.
(١٧) الصلاة و: ساقطة من ر، د.
(١٨) في ر: التمسوا.
(١٩) صحيح البخاري: ٤١٦/٢، ٤٢٤.
(٢٠) جزء من الحديث الشريف المتقدم ذكره في ص.
(٢١) في ت، ق: تقديرا، وهو خطأ نحوي.
(٢٢) في ق: يلتمسه.
(٢٣) ساقطة من د. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١٧/١، شرح شذور الذهب: ١٨٧ – ١٨٨.
(٢٤) في ظ: نبه عليه، بدلا من: بينه.
(٢٥) شرح شذور الذهب: ١٨٥.

الرابع: قال ابن هشام: قد يحذفونهـــا ويبقون الاسم بعد (إنْ) نحو: إنْ خيرٌ فخيرٌ[(١)]، أي: إنْ كان فيهم خيرٌ[(٢)]، أو إنْ كانَ معهم[(٣)] خيرٌ. ومفهوم كلام الناظم ربما يقتضي أنَّ ذلك لا يجوز، وقد صرح في كتبه كلها بجوازه[(٤)]. انتهى. وهذا الأمر وارد على قول[(٥)] الشذور: "وقد يحذفونها معَ اسمِها"[(٦)].

الخامس: ضمَّ ابنُ هشام في الجامع إلى مثلِ: "إنْ خيراً "، (ولـــو خاتما) مثل: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[(٧)]. وذلك وارد على الكتب الثلاثة.

قول الكافية: "**ويجوزُ في مثلِهَا أَربعةُ أوجهٍ**"[(٨)]. فيه أمران[(٩)]:

الأول: لم يبيِّن ضابط ذلك. وضبط في التسهيل جواز الرفع، بأن يحسن مع المحذوفة تقدير (فيه)[(١٠)] **(٤٥/ب)** أو (معه)، فإنْ لم يصلح تعيَّن[(١١)] النصب[(١٢)].

الثاني[(١٣)]: لم يبين مراتبها. والأجود نصب الأول ورفع الثاني. وعكسه أضعفها[(١٤)].

كذا في شرح الكافية[(١٥)]. زاد ابن هشام في الجامع: ونصبهما ورفعهما متوسطان[(١٦)]. وقد ذهب الشلوبين إلى أنَّهما متكافئان[(١٧)]. وذهب ابن عصفور إلى أنَّ رفعهما أحسن من نصبهما لقلة[(١٨)] الإضمار فيه[(١٩)].

قول الألفيَّةِ: "**وبعد " أنْ " تعويضُ " ما " عنها ارتُكِبْ**"[(٢٠)]. فيه أمران:

الأول: لم يصرِّح بوجوب حذفها حينئذ. وقد صرَّح به في الكافية والشذور[(٢١)]. وقد يؤخذ من قوله: (تعويض ما عنها)[(٢٢)]، لأنَّهُ لا يجمع بين العوض والمعوَّض.

---

(١) ساقطة من ر، ظ. وفي ت، ق: إن خيرا، وهو خطأ.
(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٢/٢.
(٣) في د: بينهم.
(٤) ينظر: التسهيل: ٥٥، وشرح الكافية الشافية: ٤١٧/١ – ٤١٩.
(٥) في د:كلام.
(٦) في ر: أهمها، وهو تحريف. ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨٥.
(٧) سورة يونس: الآية ٣٧. وينظر: تفسير القرطبي: ٣٤٣/٨ – ٣٤٤، الجامع الصغير: ٢٦ – ٢٧.
(٨) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ٢٥٢/١.
(٩) في د: أمور، وهو تحريف.
(١٠) في ق: منه، وهو تحريف.
(١١) في ت: لعين، وهو تحريف.
(١٢) التسهيل: ٥٥، وينظر: الهمع: ١٠٣/٢.
(١٣) في ق: الثالث، وهو تحريف.
(١٤) في ر، د: اضعفهما، وهو تحريف. وينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٢/٢.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ٤١٩/١.
(١٦) الجامع الصغير: ٢٧.
(١٧) ينظر: رأي الشلوبين في الهمع: ١٠٥/٢.
(١٨) في د: لعلة، وهو تصحيف.
(١٩) ينظر: رأي ابن عصفور في الهمع: ١٠٥/٢.
(٢٠) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ٢٩٦/١.
(٢١) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ٢٥٢/١، شرح شذور الذهب: ١٨٥.
(٢٢) في ر: معناها، بدلا من (ما عنها) وهو تحريف.

الثاني: زاد في التسهيل: أَنَّ هذا الحذف وتعويض (ما) يكون أيضا بعد (إِنِ) المكسورة بقلَّة نحو: (افعل هذا، إِمّا لا)، أي: إنْ كنت لا تفعل غيره[1]. وعبارته: "والتُزِمَ حذفُها معوَّضاً عنها (ما) بعد (أَنْ) كثيراً وبعد (إنْ) قليلاً"[2]. وقد عد في الكافية هذا الموضع[3] من مواضع حذف (كان) واسمها، فقال:

وكانَ واسمها نَوَى[4] مَنْ قـالا أمْرَعَت[5] الأرضُ لَوْ أنَّ مـالا
لو أنَّ نوقاً[6] لكَ[7] أو[8] جِمَالاَ أو ثُلَّةً[9] من غَنَمٍ إمَّا لا[10]"[11]

وعده ابن هشام في الجامع من مواضع حذف كان والاسم والخبر جميعًا، فقال[12]: "وحذفها[13] وحدها، معوَّضا عنها في مثل:

... أمَّا أنتَ ذا نفرٍ[14]

ثم قال: ومع معموليها في: افعل هذا إما لا"[15]. وهذا هو الصواب. وفي شرح التسهيل: أن هذا الحذف والتعويض لا يفعل مع (إنْ) المكسورة، إلا في هـذا التركيب، فلا يجوز: إمَّا أنتَ منطلقاً[16] انطلقتُ[17].

قول الألفيَّة:

ومِن مضارعٍ لكانَ مُنْجَزِمْ تُحذَفُ نونٌ...[18]

له شروط:

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٢٩٤ – ٢٩٥، والهمع: ٢/١٠٦.
(٢) التسهيل: ٥٥ – ٥٦
(٣) في ت: المواضع، وهو تحريف.
(٤) في د: سوى، وهو تحريف.
(٥) في د: أمر نحت، وهو تحريف.
(٦) في ق: نوما، وفي د: نونقا، وهما تحريف.
(٧) في د: وكذا، بدلا من: لك، وهو تحريف.
(٨) أو: ساقطة من د.
(٩) في ر: ثلاثة. وفي ت، ق: نكتة، وهما تحريف.
(١٠) قائله مجهول. وهو في اللسان (مرع). والهمع: ٢/١٠٧، والأشموني: ١/٢٤٥.
(١١) شرح الكافية الشافية: ١/٤١٥.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في ق: وحذفوها، وهو وجه، وما أثبته موافق الجامع: ٢٦.
(١٤) جزء من صدر بيت للعباس بن مرداس السلمي (ديوانه ١٢٨)، وتمامه:
أبـا خراشة... فـإنَّ قومي لم تـأكُـلْهُم الضَّبُـعُ
وينظـر: الكتاب: ١/٢٩٣، أمالي ابن الشجري: ١/٣٤، ٣٥٣، ٢/٣٥٠، مغني اللبيب: ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، واللسان (أما)، الهمع: ٢/١٠٦.
(١٥) الجامع الصغير: ٢٦، ٢٧.
(١٦) في د: مطلقا، وهو تحريف.
(١٧) في ت: أنت، وهو تحريف. وتنظر: هذه المسألة في الكتاب: ١/٢٩٤، الهمع: ٢/١٠٧.
(١٨) الألفية: ١٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٩٨.

أحدها[١]: إن يكون الجزم بالسكون لا بالحذف. ذكره في التسهيل[٢]، والتوضيح[٣]، وهو وارد على الشذور.

الثاني والثالث: أن لا يليه ساكن ولا ضمير متصل، وقد ذكرهما في الشذور[٤].

وذكر الثاني في الكافية الكبرى[٥]، لكنه خالف[٦] في التسهيل، فصحح عدم اشتراطه تبعا ليونس[٧].

الرابع: أن يكون في حال الوصل، فإن وقف عليه، ردت النون لوجوب هاء السكت في الوقف على مثل (لم يَعِ) لكونه على حرفين، (ولم يكُ)، كذلك، فَرَدُّ ما حذف[٨] من الكلمة أولى من اجتلاب هاء مزيدة. ذكره ابن خروف وتبعه ابن هشام في الجامع[٩]. وأهمله من[١٠] الشذور.

قول الشذور: "وحذفُ نونِ مضارِعِها"[١١].

يوهم اختصاصه (بكان)[١٢] الناقصة، لأن الكلام فيها، وليس كذلك، بل الحذف[١٣] جائز من التامة أيضاً، إلاّ أنّه أقل[١٤]. وهذا لا يرد على قول الألفية: "ومن مضارع لكان "، لإطلاقه.

---

(١) في ت، ق: الأول، وهو وجه.
(٢) التسهيل: ٥٦.
(٣) أوضح المسالك: ٢٦٨/١.
(٤) شرح شذور الذهب: ١٨٦.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٤٢٠/١.
(٦) في د: خالفه.
(٧) التسهيل: ٥٦، وينظر: الهمع: ١٠٨/٢.
ويونس هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري الضبي الولاء المتوفى سنة ١٨٣هـ. أخبار النحويين البصريين: ٣٣، أنباه الرواة: ٦٨/٤، بغية الوعاة: ٣٦٥/٢.
(٨) فاء حذف: ساقطة من ر.
(٩) الجامع الصغير: ٢٦.
(١٠) في د: في.
(١١) شرح شذور الذهب: ١٨٦.
(١٢) في ر: بكاد. وفي ق: وكان، وهما تحريف.
(١٣) في ر، ت: المحذوف، وهو تحريف.
(١٤) ينظر: الهمع: ١٠٧/٢.

باب ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس

ذكرت الأربعة في الألفية والشذور[١]، ولم يذكر ابن الحاجب" إن " و"لات " و[٢] كأنه ذهب إلى رأي من قال: إنهما لا يعملان. ولهذا أشار إلى تقليله[٣] في الألفية بقوله[٤]: "وقد تلي لاتَ وإنْ ذا العَمَلاَ"[٥]. ثم إنَّ ابن مالك عقد هذا الباب في جميع كتبه بعد (باب[٦] كان[٧]، لأنه ملحق ببعض أفعاله. وكذا ابن هشام في الجامع[٨]. وعقده ابن الحاجب بعد)[٩] بابي " إنَّ " و"لا " التي لنفي الجنس[١٠]، وعقده في الشذور بعد أفعال المقاربة[١١]، فساق نواسخ الأفعال على (٤٦/أ) حدة ثم ثنى بالحروف[١٢]. وأدرجه في القطر في باب كان من غير تمييز بباب ولا فصل[١٣].

قول الكافية: "اسمُ "ما " و"لا " ... هو المسندُ إليه بعدَ دخولِهِمَا[١٤]". قال الرضي: "يرد عليه نحو: ما زيدٌ الظريفُ غلامُهُ في الدَّارِ، فإنَّ غلامَهُ مسند[١٥] إليه بعد دخول " ما "، وليس باسم لها، فلو زاد: الذي كان في الأصل مبتدأ لسلم من الاعتراض"[١٦].

قول الألفيَّة: "إعمالُ ليسَ أُعْمِلَتْ مَا"[١٧]. فيه أمران:

الأول: قال ابن هشام: "قد يوهم أنَّهُ حكمٌ متفقٌ عليه، ونظيرُهُ[١٨] في الإيهام قوله في باب الحكاية: "والعَلَمَ[١٩] احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ"[٢٠]، فأمر بالحكاية أمراً مطلقاً، وكان حقه[٢١] أنْ يقيد الحكمين[٢٢] في البابين بالحجازيتين[٢٣]. ويقوي[٢٤] الإيهامين المذكورين قوله في باب الموصول:

.... وهكذا ذُو عندَ طَيِّءٍ شُهِرْ
وكالَّتي[٢٥] – أيضًا – لديهم ذاتُ ....[٢٦]

---

(١) الألفية٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١، ٣١١. شرح شذور الذهب ١٩٢ - ١٩٣.
(٢) الواو: ساقطة من ق، وهو وجه.
(٣) في ر: تعليله، وهو تحريف.
(٤) ساقطة من د.
(٥) الألفية٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١، ٣١١.
(٦) ساقطة من د.
(٧) التسهيل ٥٢، ٥٦، ٥٧. شرح العمدة ١٩٥، ٢١٣.
(٨) الجامع الصغير ٢٥، ٢٧.
(٩) من (باب كان..) إلى (.. بعد) ساقطة من ت، ق.
(١٠) الكافية ٤، ٥، ٨، ٩.
(١١) شرح شذور الذهب ١٨٩، ١٩٢ – ١٩٣.
(١٢) شرح شذور الذهب ٢٠٢.
(١٣) ينظر شرح قطر الندى ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧.
(١٤) الكافية ٥. شرحها للرضي ١١٢/١.
(١٥) في ق: مسنداً، وهو خطأ نحوي.
(١٦) شرح الكافية ١١٠/١.
(١٧) الألفية٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١.
(١٨) في ر، ت: ونظره، وهو تحريف. وفي د: ونضيره، وهو خطأ في الرسم.
(١٩) في د: للحكم، وهو تحريف.
(٢٠) الألفية٦٣. شرح ابن عقيل ٤٢٧/٤.
(٢١) في ظ: ينبغي.
(٢٢) في ت، ق: بالحكمين.
(٢٣) في ت: بالحجازيين، وهو تصحيف. وفي س: بالحكايتين، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: ونفوذ، وهو تحريف.
(٢٥) في ر، ت، د: وكالذي، وهو تحريف.
(٢٦) الألفية١٥. شرح ابن عقيل ١٤٦/١.

وفي باب الاستثناء: "وعن تميمٍ فيهِ إبدالٌ وَقَعْ"[١]. وفي بابِ ما لا ينصرف: "وهو[٢] نظيرُ جُشَما، عندَ تميمٍ[٣] "، وفي باب العدد: "والشِّينُ[٤] فيها عن تميمٍ كَسْرَهْ[٥]". انتهى. وقد قيد بلغة أهل الحجاز في الكافية والشذور[٦].

الثاني: أنه صدر الباب بـــ" ما " هنا، وفي سائر كتبه[٧]، وكذا صنع الناس إلاً ابن هشام في الشذور، فإنه بدأ بـــ" لات "، ووجهه أنَّها[٨] في لغة الجميع، كما صرح به فيه[٩]. وقال في تعليقه على الألفية: إنَّها أقوى الحروف الأربعة في استحقاقها العمل، لاختصاصها بالاسم، إذ لم يحفظ نفيها الفعل، بخلاف (ما، ولا، وإنْ). لكنه وافق الناس في القطر والجامع، فبدأ بـــ"ما"[١٠].

قول الكافية والألفيَّة: "دونَ إنْ"[١١]. فيه أمران:

الأول: قال ابن هشام: حقه أنْ يقيدها[١٢] بالزائدة، تحرزًا من النافية المؤكدة لـــ "ما". وقد قيدها بذلك في الشذور[١٣]، مع أنَّهُ أطلق في القطر والجامع[١٤].

الثاني: أنَّ " ما " المزيدة[١٥] حكمها حكم " إنْ " في اشتراط الخلو منها عند عامة[١٦] النحويين، وقد أورد هذا الشرط أبو حيان[١٧]. لكن أجاب ابن هشام: بأنَّ الناظم اختار في شرح التسهيل عدم اشتراطه، ولم يوافق الجمهور على اشتراطه[١٨] في شيءٍ من كتبه، (وكذا[١٩] لم يشترطه ابن هشام في الشذور)[٢٠]، (ولا في شيء من كتبه، بل نص[٢١]) في تعليقه على ارتضاء ما اختاره الناظم، فقال: يشهد له السماع والقياس.

قول الألفيَّةِ: "مَعَ بَقَا النَّفْيِ"[٢٢]. قال ابن هشام: يرد عليه مسألتان: الأولى: أنْ ينتقض[٢٣]

---

(١) الألفية٣١. شرح ابن عقيل ٢٠٩/٢.
(٢) في ق: وهذا، وهو تحريف.
(٣) عند تميم: ساقطة من ق. ينظر الألفية ٥٦. شرح ابن عقيل ٣٣٦/٣.
(٤) في ر: والسين، وهو تصحيف.
(٥) الألفية ٦١. شرح ابن عقيل ٦٩/٤.
(٦) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٦٦/١. شرح شذور الذهب ١٩٣.
(٧) التسهيل ٥٦. شرح العمدة ٢١٣.
(٨) في ر: أنه أنها، بزيادة: أنه.
(٩) شرح شذور الذهب ١٩٢ــ ١٩٣.
(١٠) شرح قطر الندى ١٤٢. والجامع الصغير ٢٧.
(١١) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٦٦/١. الألفية٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١.
(١٢) في ر، ت: يقيدهما، وهو تحريف.
(١٣) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٤) شرح قطر الندى ١٤٣. والجامع الصغير ٢٧.
(١٥) في ق: الزائدة، وهو وجه.
(١٦) في ق: عدم، وهو تحريف.
(١٧) ينظر منهج السالك ٦٢.
(١٨) في د: الاشتراطية، وهو تحريف.
(١٩) في ت: ولذا.
(٢٠) من (وكذا..) إلى (.. الشذور) مشطوبة في ق.
(٢١) من (ولا في ...) إلى (... نص) ساقطة من ق.
(٢٢) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١.
(٢٣) في ر: نقيض. وفي ق: ينقض.

النفي بالنسبة إلى معمول الخبر، لا بالنسبة إلى الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً إلاَّ[١] في الدار، فإنَّ النفي في ذلك يصدق عليه أنَّهُ قد انتقض، مع أنَّ النصب واجب بإجماع[٢]، فكان ينبغي أنْ يقول: "مَعَ بَقَا نَفَي الخبر". انتهى. وهذا وارد أيضًا على قول الكافية: "أو انتقضَ النَّفي بإلاَّ[٣] "، ولا يرد على قول الشذور: "وشرطُ[٤] إعمَالِهِنَّ نَفْيُ الخَبَر"[٥]. الثانية: أن يكون انتقاض النفي بكلمة "غير"، (نحو: أنْ يقول في: ما زيدٌ[٦] قائماً[٧]: ما زيدٌ غيرَ)[٨] قائمٍ، فإنَّ النصب في ذلك واجب عند البصريين وجائز عند الفراء[٩]. ولا يرد هذا على قول الكافية: "بإلاَّ"[١٠]، ولا[١١] على الشذور. كما يظهر للمتأمل[١٢]. ثم إنَّ الناظم اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب مع الإيجاب " بإلاَّ " وفاقاً ليونس[١٣].

قولهم والعبارة للكافية: "أو تقدَّمَ الخبرُ بَطَلَ العملُ"[١٤].

فيه أمران:

الأول: ظاهره أنَّهُ لا فرق بين الظرف والمجرور وغيرهما، وبذلك صرح ابن مالك في الكافية الكبرى، فقال: (٤٦/ب)

وَرَفْعُ نحوِ[١٥]:

ما بِهَـــــا زيدٌ بِمَـــــا ... وموضعُ المجرورِ نَصْبٌ زُعِمَا

وذاكَ فيهِ نظرٌ............ .... البيت[١٦]

وقال في شرحها: "من النحويين من يرى بقاء عمل " ما " إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار ابن عصفور[١٧]". فنص[١٨] على تضعيفه. وصرح به أيضًا ابن هشام في الجامع، فقال: "بشرط أنْ لا يُسبَقَ اسمُها[١٩] بأنْ، ولا بالخبرِ مطلقًا، ولا بمعموله[٢٠] غير

(١) ساقطة من د. (٢) في ق: بالإجماع، وهو وجه.
(٣) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٦٦. (٤) في ق: وكما رط، بدلا من: وشرط، وهو تحريف.
(٥) شرح شذور الذهب ١٩٣.(٦) في ر: أزيد، بدلا من: ما زيد، وهو تحريف.
(٧) ساقطة من ت. (٨) من (أن ...) إلى (... غير) ساقطة من ق.
(٩) ينظر رأى البصريين والفراء في الهمع ٢/١١١.
(١٠) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٦٦.
(١١) في ت، ق: وبالأولى، بدلا من: بإلا، ولا، وهو تحريف.
(١٢) في د: للتأمل.
(١٣) التسهيل ٥٦، ٥٧. وسبك المنظوم ورقة ١٦.
(١٤) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٦٦. الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٠١. وشرح شذور الذهب١٩٣.
(١٥) ساقطة من ق. (١٦) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٢.
(١٧) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٢. وينظر اختيار ابن عصفور في المقرب ١/١٠٢.
(١٨) في ر: فصرح، وهو تحريف. (١٩) في ق: باسمها، وهو تحريف.
(٢٠) في د: ولا بمعمول. وفي ق: ولا لمعموله.

الظرفي[١]". (وما صححاه من منع[٢] تقدم الخبر الظرفي[٣]) وإجازة تقدم[٤] معموله[٥] الظرفي، لا يكاد يعقل[٦]، فإن تقديم المعمول فرع تقدم[٧] العامل، بل[٨] لو عكس فصحح الجواز في الخبر، والمنع في معموله[٩]، لكان أشبه بالصواب، فإن المعمول قد يمنع حيث يجوز العامل، ألاَ ترى أنَّ معمول[١٠] خبر كان لا يقدم على اسمها، مع جواز تقديم الخبر عليه[١١]. ثم رأيت ابن هشام قال في تعليقه: في تقديم الخبر الظرفي مذهبان: أحدهما: الإعمال، والظرف في موضع نصب، وهو قول الجمهور وصححه الأعلم[١٢] وابن عصفور[١٣]. والثاني: الإهمال، وهو في موضع رفع، وهو قول الأخفش[١٤]، وصححه الناظم[١٥] وابنه[١٦] انتهى. فاستفدنا من ذلك: أن الجواز مذهب الجمهور.

الأمر الثاني: أن ابن مالك اختار في التسهيل وسبك المنظوم: عدم اشتراط الترتيب، وأنه يجوز النصب مع تقدم[١٧] الخبر، ولو غير ظرف، ونسبه لسيبويه[١٨].

قول الألفيَّة: "و[١٩] ترتيب زكن[٢٠]". قيل[٢١]: بمعنى علم، ولم يتقدم تنصيصه على تقديم ولا تأخير. وأجاب ابن هشام: بأنه علم من قوله في باب المبتدإ: "والأصل في الأخبار أن تؤخرا[٢٢] " فجمع[٢٣] الخبر[٢٤] وحلاه[٢٥] بأل الاستغراقية، ليشمل خبر المبتدإ وغيره.

تنبيه:

أهمل الثلاثة شرطًا رابعًا، ذكره سيبويه، وهو: أنْ لا يبدل[٢٦] من الخبر بدل مصحوب

(١) الجامع الصغير ٢٦.
(٢) في ت: عدم.
(٣) من (وما صححاه ...) إلى (... الظرفي) ساقطة من ق.
(٤) في ر، ت: تقديم.
(٥) في د: معمول.
(٦) في د: لا تكاد تعقل.
(٧) في ر، د: تقديم.
(٨) في ق: لكن.
(٩) ينظر الهمع ١١٤/٢.
(١٠) في ر: المعمول. وفي ق: معموله.
(١١) ساقطة من ت.
(١٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي المعروف بالأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ. معجم الأدباء ٦٠/٢٠ – ٦١. بغية الوعاة ٣٥٦/٢.
(١٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١.
(١٤) ينظر قول الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١.
(١٥) شرح العمدة ٢١٤ – ٢١٥.
(١٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥٦ – ٥٧.
(١٧) في ر: تقديم.
(١٨) التسهيل ٥٧. وسبك المنظوم ورقة ١٦.
(١٩) الواو: ساقطة من د.
(٢٠) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠١/١.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) الألفية ١٨. شرح ابن عقيل ٢٢٧/١.
(٢٣) في ق: فمنع، وهو تحريف.
(٢٤) فجمع الخبر: ساقطة من ظ.
(٢٥) في ق: وخلا، وهو تحريف.
(٢٦) في د: البدل، وهو تحريف.

بإلاَّ[١]، نحو[٢]: ما زيدٌ شيءٌ إلاَّ شيءٌ[٣] لا[٤] يُعبأُ بِهِ[٥]، و[٦] قد ذكره ابن هشام في الجامع[٧].

قول الألفيَّة:

وسَبْقَ حرفِ جَرٍّ أو ظرفٍ كـ " مَا بِي أنتَ مَعْنيًّا أجازَ العُلَمَا[٨]

فيه أمران:

الأول: أنَّهُ لم يصرح (باشتراط عدم تقديم المعمول غير الظرفي اكتفاء بالمفهوم، ولم يصرح)[٩] ابن الحاجب به[١٠] أصلاً، لا منطوقاً ولا مفهوماً، فأحسن منهما قول[١١] الشذور: "وأنْ لا يَلِيهنَّ[١٢] معمولُهُ وليسَ ظرفًا ولا مجرورًا"[١٣].

الثاني: مقتضى[١٤] كلامه حكاية الإجماع على جواز سبق المعمول الظرفي[١٥]، قال ابن هشام: وهو كذلك، إذ لا يعلم فيه خلافًا. وأقول: لا يبعد إجراء خلاف فيه من تقديم الخبر[١٦] الظرفي[١٧].

قول الكافية والألفيَّة:

وَرَفْعَ معطوفٍ بلكنْ أو بِبَلْ مِنْ بعدِ منصوبٍ بما الزَمْ حيثُ حَلْ[١٨]

فيه أمران:

الأول: قال أبو حيان وابن قاسم: تسامح في تسميته معطوفاً، وإنَّما هو خبر مبتدإ محذوف[١٩].

الثاني: قد يوهم كلامه تساوي[٢٠] " بل " و" لكن "و[٢١] هو في " بل " مسموع، وفي[٢٢] لكن[٢٣] بالقياس.

---

(١) في ت: بأل، وهو تحريف.
(٢) في ق: يجوز، وهو تحريف.
(٣) إلا شيء: ساقطة من ق، د.
(٤) لا: ساقطة من ت.
(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٥ - ٣١٦. الهمع ٢/١١٠.
(٦) الواو: ساقطة من ر، ت.
(٧) الجامع الصغير ٢٧، ٢٨. وينظر شرح ابن عقيل ١/٣٠٦.
(٨) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٠١.
(٩) من (باشتراط ...) إلى (... ولم يصرح) ساقطة من د.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) قول: مكررة في ر.
(١٢) في د: يلزم، وهو تحريف.
(١٣) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٤) في ر: يقتضي، وهو وجه.
(١٥) في د: الظرف.
(١٦) ساقطة من ر.
(١٧) في د: الظرف، وهو وجه.
(١٨) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٠٧. الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٦٦.
(١٩) ينظر منهج السالك لأبي حيان ٦٣. شرح الألفية لابن قاسم ١/٣١٥.
(٢٠) ساقطة من د.
(٢١) الواو: ساقطة من ق.
(٢٢) في: ساقطة من د.
(٢٣) ساقطة من ر.

قول الألفيَّةِ: "وبعدَ ما وليسَ جَرَّ البَا الخَبَر"(١). فيه أمور:

الأول: أنَّهُ يشعر باختصاصه بـ" ما " العاملة، وليس كذلك، فالأصح(٢) في شرح الكافية جوازه في " ما " التميمية وغيرها، كالمقترنة بـ" إنْ " والمقدم(٣) خبرها، بشرط أنْ لا ينتقض النفي بإلاَّ(٤).

الثاني: شرط " ليس ": أنْ لا ينتقض(٥) نفيها بإلاَّ، فلا يجوز: ليس زيد إلاَّ بخارجٍ(٦). أشار إليه (٤٧/أ) في التسهيل(٧).

الثالث: قيدها(٨) بعضهم: بأنْ لا تقع(٩) في الاستثناء، فلا يجوز: قامَ(١٠) القومُ ليس بزيدٍ(١١).

الرابع: شرط الخبر: أنْ لا يكون ظرفًا غير متصرف، كـ " حيث "، فإنَّهُ لا يجوز دخول الباء(١٢) فيه عند البصريين(١٣)، وأجازه هشام(١٤)، نحو: ما(١٥) زيدٌ بحيثُ يحبُّ(١٦).

الخامس: شرطه أيضًا: أنْ لا يكون كاف(١٧) التشبيه، خلافاً للكسائي(١٨)، حيث أجاز: ليسَ بكذلكَ(١٩).

قوله: "وبعدَ لاَ(٢٠)". ينبغي حمله على " لا"(٢١) أخت "ما" و"لا " التبرئة معًا، لتصريحه بهما في التسهيل(٢٢).

---

(١) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠٨/١.
(٢) في ت، ق: والأصح: والفاء أنسب للسياق.
(٣) في ت، د: المتقدم، وهو وجه.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١.
(٥) في ر: لا ينقض.
(٦) في ر: خارج، بإسقاط: الباء، وهو تحريف.
(٧) التسهيل ٥٧.
(٨) في د: قيد ليس، وهو وجه.
(٩) في ت: يقع، وهو تصحيف.
(١٠) في ق: ما قام، بزيادة: ما.
(١١) في ر: زيد، بإسقاط الباء.
(١٢) في ر: التاء، وهو تحريف.
(١٣) الهمع ١٢٦/٢.
(١٤) هـو هشام بـن معاويـة الضرير أبو عبـد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي توفى سنة ٢٠٩هـ. معجم الأدباء ٢٩٢/١٩. بغية الوعاة ٣٧٨/٢ معجم المؤلفين ١٥٠/١٣. وينظر رأيه في الهمع ١٢٦/٢.
(١٥) في ر: ما جاء، بزيادة: جاء.
(١٦) في ظ: تحب، وهو تصحيف. وينظر الهمع ١٢٦/٢.
(١٧) في د: كان، وهو تحريف.
(١٨) هـو أبـو الحسن علي بـن حمزة بـن عبد الله الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة توفى بالري سنة ١٨٩هـ. طبقات النحويين واللغويين للزبيري ١٢٧. أنباه الرواة ٢٥٦/٢. بغية الوعاة ١٦٢/٢.
(١٩) في ت، ق: بذلك، وهو تحريف، وما أثبته موافق الهمع ١٢٦/٢.
(٢٠) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠٨/١.
(٢١) ساقطة من ر.
(٢٢) التسهيل ٥٧.

قوله: "ونفي كانَ"[١]. أعمُّ منه[٢] قول التسهيل: "نفي فعل ناسخ"[٣] وقد مثل في شرحه بقوله:

فَلَمَّا دَعَاني لم يَجدْني بِقُعْدَدِ[٤].

قول الألفيَّةِ: "في النَّكرات أُعْمِلَتْ كليسَ لاَ"[٥]. فيه أمور:

الأول: لم يشترط سوى تنكير جزأيها، وأمَّا ابن الحاجب فلم[٦] يشترطه[٧]، ولا غيره، مع أنَّهُ يشترط لها ما يشترط لـ " ما " من[٨] بقاء النفي وتأخير الخبر ومعموله، وقد ذكر ذلك في الشذور[٩]. وقال في الجامع: "وشروطهما- يعني: إنْ، ولا- كـ " ما"[١٠]، فدخل فيه شرطُ الخلوِّ من " إنْ"[١١]، إلاَّ أنَّهُ[١٢] في التوضيح صرح باستثنائه، وقال: "لأنَّ " إنْ " لا تزاد بعد " لا " أصلاً"[١٣]. وقال في تعليقه: القياس إذا قلنا: "إنَّها عملت للاختصاص، وإنَّها ليست كـ " ما "، (أنْ لا يبطل العمل[١٤] إذا انتقض النفي)[١٥].

الثاني: اختار الناظم في شرح التسهيل: جواز إعمالها في المعارف تبعاً لابن جني وغيره[١٦].

الثالث: ظاهره أنَّها تعمل في كل لغة، وفي الكافية والشذور تقييده بلغة أهل الحجاز كـ" ما"[١٧]، وليس ذلك في شيء من كتب ابن مالك، ولا في جامع ابن هشام وقطره. وقال في تعليقه: إذا قلنا إنَّها[١٨] عملت للاختصاص، لا يتقيد[١٩] إعمالها بلغة الحجازيين[٢٠]، وفي[٢١] ذهني أنَّ بعضهم قيدها[٢٢]، والقياس يقتضي خلافه. انتهى. وقال أبو حيان: "لم يصرح أحد بأنَّ

---

(١) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٠٨/١.
(٢) في د: منهما، وهو تحريف.
(٣) التسهيل ٥٧.
(٤) لدريد بن الصمة (ديوانه ٤٨) وصدره: دعاني أخي والخيل بيني وبينه
أوضح المسالك ٢٩٦/١. والهمع ١٢٧/٢. القعدد، والقعدد: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم. اللسان (قعد).
(٥) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣١١/١.
(٦) في ر، ت، ق: لم.
(٧) ينظر الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٦٦/١.
(٨) في ت، ق: في، وهو تحريف.
(٩) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٠) الجامع الصغير ٢٨.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) أوضح المسالك ٢٨٦/١.
(١٤) في الأصل ر، ت، ق، ظ: القول، وهو تحريف، وما أثبته من د.
(١٥) من (أن ...) إلى (... النفي) ساقطة من س.
(١٦) ينظر مغني اللبيب ٣١٦. والهمع ١٢٠/٢. وابن جني النحوي ٣١٥.
(١٧) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢٦٦/١. شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٨) ساقطة من ت، ق.
(١٩) في ت: لا بتقييد، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: الجاريين، وهو تحريف.
(٢١) في ق: وهي في، بزيادة هي.
(٢٢) في د: قيد بها، وهو تحريف.

إعمال " لا " عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاَّ صاحب المُغَرِّبِ ناصر المطرزي[١]، فإنَّهُ[٢] قال: بنو تميم لا يعملونها، (وغيرهم يعملها[٣].

وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها)[٤] دون طيِّئٍ[٥]. وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم عمالها. (ويحتمل أنْ يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها[٦])[٧]. انتهى.

قول الكافية: "و[٨] لا رجلٌ أفضلَ منكَ[٩]". هو مثال الكتاب[١٠]. وقد قال ابن ولَّاد[١١]: إنَّ الذي ثبت في نسخة الكتاب بخط الأخفش: أفضلُ منكَ، برفع أفضل، ولذا[١٢] قال الزجاج: إنَّها ترفع الاسم ولا[١٣] تنصب الخبر[١٤]، ونسبه إلى سيبويه.

قول الكافية: "وهوَ في " لاَ " شاذٌّ"[١٥].

و[١٦] هو رأيٌ، والمشهور خلافه، لكن ابن هشام وافقه في القطر، فقال: "ولا النافية في الشعر[١٧]". وقال الرضي: "الظاهر أنَّها لا تعمل عمل ليس (لا[١٨] شاذًا ولا قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر " لا " منصوبًا كخبر " ليس ")[١٩] و"ما " وهي في نحو: "لابراح"[٢٠] و"لا مستصرخ"[٢١] " لا " التبرئة[٢٢]". انتهى[٢٣].

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ. معجم الأدباء ٢١٢/١٩ – ٢١٣. بغية الوعاة ٣١١/٢. معجم المؤلفين ٧١/١٣. وكتاب المغرب مطبوع.

(٢) في ت، ق: وأنه.

(٣) منهج السالك ٦٤ – ٦٥.

(٤) من (وغيرهم ...) إلى (... يعملونها) ساقطة من د.

(٥) المفصل ٨٩، ٩١.

(٦) من (ويحتمل ...) إلى (... أعمالها) ساقطة من ق.

(٧) ينظر الهمع ١٢٠/٢.

(٨) الواو ساقطة من ق، د.

(٩) الكافية ٥. شرحها للرضي ١١٢/١.

(١٠) الكتاب ٢٧٦/٢.

(١١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢هـ. طبقات الزبيدي ٢٣٨. أنباه الرواة ٩٩/١. بغية الوعاة ٣٨٦/١.

(١٢) في ر: وكذا، وهو تحريف.

(١٣) لا: ساقطة من ر.

(١٤) الهمع ١١٩/٢.

(١٥) الكافية ٥. شرحها للرضي ١١٢/١.

(١٦) الواو: ساقطة من ت، ق.

(١٧) شرح قطر الندى ١٤٤.

(١٨) في ت، ق: إلا، وهو تحريف.

(١٩) من (لا شاذا ...) إلى (... ليس) ساقطة من د.

(٢٠) من بيت لسعد بن مالك (الكتاب ٥٨/١، ٣٠٤/٢) وتمامه:

من فرعن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

وهو في ديوان الحماسة ١٤٥ وفيه: ضد، بدلاً من فر. والهمع ١١٩/٢. البراح: مصدر برح مكانه، أي زال عنه. اللسان (برح).

(٢١) قطعة من شطر للعجاج (ديوانه ٤٥٩)، وتمامه:

تا الله لولا أن تحش الطبخ بي الجحيم حين لا مستصرخ

وينظر الكتاب ٣٠٣/٢. والإنصاف ٣٦٨/١. والهمع ١١٩/٢.

(٢٢) شرح الكافية ١١٢/١.

(٢٣) انتهى: ساقطة من ق.

قول الألفيَّة: "وقد تلي[١] " لاتَ " و"إنْ " ذا العَمَلاَ[٢]". فيه أمور:

الأول: ظاهر كلامه أنَّ إعمال " إنْ " أقلُّ من إعمال " لا". وبه صرح في التسهيل[٣]، ونازعه أبو حيان، فقال: "الصواب عكسه، لأنَّ " إنْ " قد عملت نثراً ونظمًا[٤]، و"لا " إعمالها قليل جداً، بل لم يرد منه صريحًا إلاَّ البيتان السابقان. وليس في كتاب سيبويه ما يدل على سماعه من العرب، بل قال: وزعموا[٥]. قال: بل لو ذهب ذاهب إلى أنَّ " لاَ " لا تعمل[٦] لذهب (٤٧ /ب) مذهبًا حسنًا، لأنَّ البيت والبيتين لا تُبْنَى[٧] عليهما القواعد[٨]. انتهى. وتابعه ابن قاسم[٩]: قلت: المصنف جنح في التقليل[١٠] إلى أمرين: أحدهما: النظر إلى من جوز الإعمال، فإنَّ[١١] الجمهور من البصريين جوزوا إعمال " لا " ومنعوا إعمال " إنْ " وعزى المنع في " إنْ " إلى سيبويه[١٢]. والثاني: النظر[١٣] إلى اللغات، فإن إعمال " إنْ " لغة أهل العالية[١٤]، كما قيده بذلك في الشذور والجامع[١٥]. وقد تقدم في كلام أبي حيان ترجيح أنَّ إعمال " لا " لا يختص بلغة.

الأمر الثاني: لم يذكر لـــ " إنْ " شرطًا. وشرط لها في الشذور: بقاء النفي وتأخير الخبر ومعموله[١٦]، وكذا في الجامع[١٧].

الثالث: ذكرالناظم في التحفة: أنَّ " إنْ " لا تعمل إلا في اسم معرفة، عكس " لا " وأنَّ "ما" تعمل في المعرفة والنكرة[١٨].

الرابع: اختار أبو حيان القول: بأنَّ " لات " لا تعمل شيئًا، لأنَّها لم يحفظ[١٩] الإتيان بعدها باسم وغير مثبتين[٢٠]، ولأنَّ " ليس " لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم "لات" لكانوا[٢١] قد تصرفوا في الفرع ما لم[٢٢] يتصرفوا في الأصل[٢٣].

---

(١) في ر: يلي.
(٢) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣١١/١.
(٣) التسهيل ٥٧. وينظر الهمع ١١٩/٢.
(٤) في ت: ولا نظما، بزيادة: لا.
(٥) الكتاب ٥٨/١.
(٦) في ت: لا يعمل، وهو وجه.
(٧) في ق: يبنى.
(٨) ينظر منهج السالك ٦٤، ٦٥. والهمع ١١٩/٢، ١٢٠.
(٩) شرح الألفية لابن قاسم ٣٢٠/١ - ٣٢٣.
(١٠) في ر، ت: التعليل، وهو تحريف.
(١١) في ر: قال، وهو تحريف.
(١٢) الهمع ١١٦/٢.
(١٣) ساقطة من ت.
(١٤) العالـــية: اسم لكل ما كان من جهـــة تجـــد من المدينـــة من قـــراهـــا وعمايرهـــا إلى تهامـــة. معجم البلدان ٧١/٤. وينظر لهمع ١١٦/٢.
(١٥) شرح شذور الذهب ١٩٣. والجامع الصغير ٢٨.
(١٦) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٧) الجامع الصغير ٢٧، ٢٨.
(١٨) النكت على الحاجبية ورقة ١٦.
(١٩) في ر: تحفظ، وهو تصحيف.
(٢٠) في ق: مثلين، وهو تحريف.
(٢١) في ت ق: لكان، وهو تحريف.
(٢٢) في ت: وإن لم. وفي د: ولم، بـــدلاً من: مـــا لـــم، وكلاهمـــا تحريـــف.
(٢٣) ينظر منهج السالك ٦٦، ٦٧. الهمع ١٢٣/٢ - ١٢٤.

الخامس: قال في شرح[١] الكافية: "لا تعمل " لات " في معرفة ظاهرة، وإنَّما تعمل في نكرة"[٢].

قول الألفيَّة: "وما لـ " لاتَ " في سوَى حينٍ عَمَلْ"[٣]. ظاهره اختصاصه بلفظ الحين، وهو أحد القولين[٤]. والثاني: أنَّها تعمل أيضاً في مرادفه كأوان وساعة[٥]. وجزم به في التسهيل، وشرحه، وشرح الكافية[٦]. ولذا[٧] قال في الشذور: "لا تعملُ[٨] إلاَّ في الحين بكثرة"[٩] أو[١٠] الساعة أو الأوان بقلة[١١]"[١٢].

قوله: "وحَذْفُ ذي الرَّفْعِ فَشَا والعكسُ قَلْ[١٣]". لم يصرح بأنَّهُ لا يجوز ذكر الجزأين[١٤] اكتفاءً بالمفهوم، وقد صرح به في الشذور[١٥].

قول الشذور: "نحو: "ولاتَ حينَ مناصٍ"[١٦]. قال في شرح الكافية: "ولا بد من تقدير المحذوف معرفة. لأنَّ المراد نفي كون الحين الحاضر حيناً ينوصون فيه، وليس المراد نفي جنس حين المناص[١٧]".

---

(١) ساقطة من ظ.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.
(٣) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣١٢.
(٤) الهمع ٢/١٢٢.
(٥) المصدر السابق ٢/١٢٢.
(٦) التسهيل ٥٧. وشرح الكافية ١/٤٤٣. وينظر شرح ابن عقيل ١/٣٢٠ – ٣٢١.
(٧) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٨) في ق: لا يعمل، وهو تصحيف.
(٩) في ر: نكرة، وهو تحريف.
(١٠) أو: ساقطة من ت، ق.
(١١) في ت: نقله، وهو تصحيف.
(١٢) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٣) فشا والعكس قل: ساقطة من ر، ت. ينظر الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣١٢.
(١٤) في ر: الجر بمن. وفي ق: الخبر من. وفي س: الحذف، كله تحريف.
(١٥) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٦) شرح شذور الذهب ١٩٣.
(١٧) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٢.

بابُ أفعالِ المقاربةِ

هكذا ترجم الثلاثة[١]، وفيه أمران:

الأول: أنّ في الترجمة بذلك تغليبًا، لأنّ[٢] من أفعال الباب ما هو للرجاء وما هو للشروعِ[٣]. قلت: وكانَ[٤] الأولى أنْ يترجم بـ" كاد وأخواتها "مناسبة[٥] لسائر النواسخ.

الثاني: قال ابن مالك في شرح العمدة: "حق هذه الأفعال أن تذكر في باب كان لمساواتها إياها في عدم الاستغناء بالمرفوع، ولكنها فارقت[٦] كان بأنّ أخبارها لا تكون إلاّ أفعالاً مضارعة على التفصيل المذكور، فلذلك أفرد لها باب[٧]"[٨] واتفقوا على وضع هذا الباب في النواسخ. إلاّ أنّ[٩] ابن مالك في العمدة وضعه[١٠] عقب بابي التعجب، ونعم وبئس[١١]، لمشاركة أفعال هذا الباب لتلك في الجمود وعدم التصرف.

قول الكافية: "أفعالُ المقاربةِ: ما وُضِعَ لدنوِّ الخبرِ رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه ... إلى آخرِهِ"[١٢]. قال الرضي: "الذي أرى أنّ " عسى " ليس من أفعال المقاربة، إذ هو[١٣] طمع[١٤] في حق غيره، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو[١٥] ما لا[١٦] يوثق بحصوله، ولا يجوز أنْ يقال: معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف، أي: أنّ الطامع في[١٧] دنو مضمون خبره، فقولك[١٨]: عسى[١٩] أن يشفى مريضي، أي: أني[٢٠] أرجو قرب (٤٨/أ) شفائه، وذلك لأن عسى ليس متعيناً[٢١] بالوضع[٢٢] للطمع في دنو مضمون خبره، بل لطمع[٢٣] حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجى[٢٤] حصوله عن قرب[٢٥] أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله[٢٦] أن يدخلني[٢٧] الجنة،

---

(١) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠١. الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٢٢.شرح شذور الذهب ١٨٩.
(٢) نون لأن: ساقطة من ر.
(٣) في ت: المشروع، وهو تحريف.
(٤) وكان: ساقطة من ق، وهو وجه.
(٥) مناسبة: مكررة في ر.
(٦) في ر: وافقت، وهو تحريف.
(٧) في د: بابا، وهو خطأ في ضبط الآخر.
(٨) شرح العمدة ٨١٠.
(٩) ساقطة من ق، ت.
(١٠) في ق: وضعها، وهو وجه.
(١١) شرح العمدة ٧٤١، ٧٧٩، ٨٠٩.
(١٢) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠١.
(١٣) هو: مكررة في ر.
(١٤) في ت، ق: جمع، وهو تحريف.
(١٥) في ر: بدون، وهو تحريف.
(١٦) في د: ما لم، بدلاً من: مالا.
(١٧) ساقطة من ر.
(١٨) في ق: بقوله، وهو تحريف. وفي ت: فقولي.
(١٩) في ت: ليس له عسى، بزيادة: ليس له.
(٢٠) ساقطة من ق. وهو وجه.
(٢١) في د: معيناً.
(٢٢) في ر: بالموضع، وهو تحريف.
(٢٣) في ت: الطمع، وهو تحريف.
(٢٤) في ر: ترجا، وهو خطأ في الرسم.
(٢٥) في د: قريب، وهو وجه.
(٢٦) في ق: أبو، وهو تحريف. وساقطة من ظ.
(٢٧) في ظ: يدخل، وهو تحريف.

(وإذا قلت: عسى زيدٌ أنْ يخرجَ)[١]، فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دنو في لعل اتفاقاً. قال: وكذا[٢] في عدِّ[٣]. " طفق " ومرادفاته من أفعال المقاربـــة – بمعنى كونها لدنو الخبر – نظر، لأن معنى: طفق زيد يخرج، أنه شرع في الخروج وتلبس[٤] بأول أجزائه، فلا يقال: إنَّ الخروج قرب[٥] ودنا[٦] من زيد، إلاّ قبل شروعه فيه، لأنَّ معنى القرب قلة[٧] المسافة، فعلى هذا ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر. إلاّ " كاد " ومرادفاته. قال[٨]: وقوله: "لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه " خبط[٩] لأنَّ[١٠] نصب هذه[١١] المصادر على التمييز في الظاهر، وهو تمييز عن نسبة، فيكون فاعلاً للدنو في المعنى كما في قولك: يعجبني طيبُ (زيد[١٢] عِلْمًا، أي: طيبُ[١٣])[١٤] علمِ زيدٍ، فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر، أو لدنو حصوله، أو لدنو الأخذ فيه. وليس " عسى " لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنوه على ما ذهب إليه. وكذا " طفق " وأخواته ليست لدنو الأخذ في الخبر، بل هي للأخذ فيه، وإنْ جعلناه على الحالية[١٥] من الخبر أي: مرجواً، أو حاصلاً، أو مأخوذاً فيه، على تكلف فيه[١٦]، إذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة. لم يصح قوله: حصولاً "لأنَّ الخبر[١٧] في " كاد " ليس حاصلاً، بل هو قريب الحصول[١٨]" انتهى. وقال النيلي: "المقاربة تختلف، فتارة تكون لمقاربة[١٩] الفعل في الرجاء كـــ " عسى " لأن رجاء الشيء دنو منه لتقدير نيله، وتارة تكون[٢٠] للأخذ[٢١] فيه، لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه". وعبر[٢٢] ابن مالك في شرح العمدة عن أفعال الرجاء بالمقاربة الظنية، وعن كاد بالمقاربة اليقينية[٢٣].

قوله: "فالأول[٢٤] عسى[٢٥]". لم يذكر من أفعال الرجاء غيرها. وزاد في الألفية والشذور: "حرى" و"اخلولق"[٢٦]. زاد بعضهم أفعالاً أخرى تزيد على عشرين، إلاَّ أنَّها لم تسلم ولم يقم

---

(١) من (وإذا قلت..) إلى (.. يخرج) ساقطة من د.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) في ق: عده، وهو وجه، وفي شرح الكافية للرضي ٣٠١/١: عدهم.
(٤) في ت: وبليس، وهو تصحيف.
(٥) في ر: أقرب، وهو تحريف.
(٦) في ق: دنا وقرب، وهو وجه.
(٧) في ت، ق: قرب.
(٨) ساقطة من ت، ق.
(٩) في ر: لأن خبط، بزيادة: لأن.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) ساقطة من ر، ت.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) طيب: ساقطة من ت، ق.
(١٤) زيد علما، أي طيب: ساقطة من ر.
(١٥) في ق: للحالية، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) في ر، د: الحد، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢.
(١٩) في ر: المقاربة، وهو تحريف.
(٢٠) في ت، د: يكون، وهو تصحيف.
(٢١) في ر: لأخذ. وفي د: الأخذ، وكلاهما تحريف.
(٢٢) في ر: وعمر، وهو تحريف.
(٢٣) شرح العمدة ٨١٠.
(٢٤) في ر، ت، ق: والأول.
(٢٥) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠١/٢.
(٢٦) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٢٢/١. شرح شذور الذهب ١٨٩.

دليل على أنَّها من أفعال الباب وهي محكية في كتابنا جمع الجوامع[١]. ووقع في سبك المنظوم: أن[٢] اخلولق من أفعال المقاربة بمعنى[٣] الحصول كـ"كاد"[٤] وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه.

قوله: "و[٥] الثاني " كاد"[٦]. لم يذكر من أفعال الحصول غيرها. وزاد في الألفية والشذور: "كرب " و"أوشك"[٧] وقد ذكرهما ابن الحاجب من أفعال الأخذ[٨]، وسيأتي ما فيه. وزاد في التسهيل " هلهل " و"أولى " - وفي بعض نسخه - و"أَلَمَّ"[٩].

قوله: "والثالث: جعل وطفق وكرب وأخذ[١٠] وأوشك"[١١]. فيه أمران:

الأول: عده " كرب " من أفعال الشروع، رأي لبعضهم[١٢]، والمشهور خلافه، وعده[١٣] " أوشك " منها لم أقف عليه لأحد.

الثاني: لم يذكر من هذا النوع سوى ثلاثة، أو خمسة. وزاد في الألفية والشذور " أنشأ " و"علق"[١٤]. وزاد في الشذور: "هب " و" هلهل"[١٥]. وما ذكـــره في الشذور من أن " هلهل " من أفعال الشروع[١٦]، لم أقف عليه لأحد، فإن المجزوم به في التسهيل (والعمدة وشرحيهما[١٧] وسبك المنظوم أنها من أفعال المقاربة، بمعنى الحصول[١٨]. وكذا في الجامع[١٩]، وتعاليق الألفية لابن هشام. وزاد في التسهيل)[٢٠] والجامع من أفعال الشروع: "قام"[٢١]. وزاد الرضي: "أقبلَ "

---

(١) الهمع ١٣١/٢.

(٢) في د: إذ، وهو تحريف.

(٣) في ر، ق: لمعنى، وهو وجه.

(٤) في د: كعـــاد، وهو تحريف. ينظر سبك المنظوم ورقة ١٧. وجاء في اللسان (خلق): واخلولقت السماء أن تمطر أي قاربت وشابهت.

(٥) الواو: ساقطة من ر.

(٦) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠١/٢.

(٧) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٢٢/١، ٣٣٤ شرح شذور الذهب ١٨٩.

(٨) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠٢/٢.

(٩) التسهيل ٥٩.

(١٠) ساقطة من ت، ق.

(١١) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠٢/٢.

(١٢) الهمع ١٣٢/٢. وجاء في اللسان (كرب): وكل شيء دنا فقد كرب، وقد كرب أن يكون.

(١٣) في د: وعد، وهو وجه.

(١٤) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٣٤/١ شرح شذور الذهب ١٨٩.

(١٥) شرح شذور الذهب ١٨٩.

(١٦) في ت: الدنو، وهو تحريف. وبياض في نسخة ق.

(١٧) في ت، د: وشرحهما، وهو وجه.

(١٨) التسهيل ٥٩. وشرح العمدة ٨٠٩، ٨١٠. وسبك المنظوم ورقة ١٧.

(١٩) الجامع الصغير ٢٨. وفي اللسان (هلل). هلهل يدركه أي كاد يدركه.

(٢٠) من (والعمدة..) إلى (.. التهسيل) ساقطة من ق.

(٢١) التسهيل ٥٩. والجامع الصغير ٢٨.

و"قربَ"[١]. وزاد بعضهم أفعالاً[٢] أخرى لم تسلم، وهي محكية في جمع الجوامع[٣].

(٤٨/ب) **تنبيه:**

ما ذكروه من تقسيم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام، هو الموجود في سائر كتب ابن مالك وابن هشام[٤]، ووقع في تعليق ابن هشام على الألفية ما نصه: "وهي باعتبار معانيها أربعة أقسام: ما يدل على الشروع وهو[٥] سبعة. وما يدل على المقاربة وهو[٦] ستة. وما يدل على[٧] الترجي وهو ثلاثة: "عسى " و"حرى " و"اخلولق " وما[٨] يدل على الرجاء[٩] وهو " عسى " خاصة، وقد تلخص[١٠] أن " عسى " مشتركة[١١]". هــذه عبارته[١٢]، وهو تقسيم غريب، ولو قال: وما يدل على الإشفاق[١٣]، وهو " عسى " خاصة لكان قريباً. ودلالتها[١٤] على الإشفاق[١٥] في التسهيل[١٦].

قول الألفيَّةِ: "ككان كاد و[١٧] عسى"[١٨]. يوهم استوائهما في جميع الأحكام، إلاَّ ما استثني بقوله: "لكن ندر ... إلى آخره[١٩] " وليس كذلك، فإنَّ هذا الباب يخالف باب كان في أمور أخرى[٢٠]، منها: أنَّ الخبر هنا لا يتقدم على الفعل اتفاقاً، وقد ذكره في الشذور[٢١]. ولا يتوسط في رأي. ومنها أنَّهُ يجوز حذفه إنْ عُلِمَ. ومنها: أنَّهُ يتعين عود ضمير[٢٢] منه إلى الاسم، وقد[٢٣] ذكره في الشذور[٢٤]. فلا يجوز رفعه الظاهر، لا[٢٥] أجنبيًّا، ولا سببياً، إلاَّ " عسى " فإنَّ خبرها يرفع[٢٦] السببي[٢٧]. ومنها: أنَّ عسى لا تسند[٢٨] إلى ضمير الشأن إلاَّ ندوراً[٢٩]. قال

(١) شرح الكفاية ٢/٣٠٥.
(٢) في ر: أفعال، وهو خطأ نحوي.
(٣) الهمع ٢/١٣١.
(٤) التسهيل ٥٩. شرح العمدة ٨١٠. سبك المنظوم ورقة ١٧. شرح شذور الذهب ١٨٩. الجامع الصغير ٢٨. أوضح المسالك ١/٣٠١.
(٥) في ق: وهي، وهو وجه.
(٦) في ق: وهي، وهو وجه.
(٧) ساقطة من ر.
(٨) ما: ساقطة من ر، د.
(٩) في ق: الرجى، وهو خطأ في الرسم.
(١٠) في د: تحصل، وهو وجه.
(١١) في ق: متشرك، وهو وجه.
(١٢) في ق: عبارة، وهو تحريف.
(١٣) في ر: الاتفاق، وهو تحريف.
(١٤) في ق: ودلا، بإسقاط: لتها.
(١٥) في ر: الاتفاق، وهو تحريف.
(١٦) التسهيل ٥٩.
(١٧) الواو: ساقطة من ت.
(١٨) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٢٢.
(١٩) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٢٢.
(٢٠) تنظر هذه الأمور في الهمع ٢/١٤٢ — ١٤٧.
(٢١) شرح شذور الذهب ٢٦٧.
(٢٢) في ر، د: الضمير، وهو وجه.
(٢٣) وقد: ساقطة من د، والواو: ساقطة من ر.
(٢٤) شرح شذور الذهب ٢٦٧.
(٢٥) في ق: إلا، وهو تحريف.
(٢٦) في د: رفع، وهو تحريف.
(٢٧) ينظر الهمع ٢/١٤٢ - ١٤٤.
(٢٨) في ق: لا يسند، وهو وجه.
(٢٩) ينظر الهمع ٢/١٤٢.

الرضي: "ليس بمشهور إضمارُ الشأن في أفعال المقاربة، إلاَّ في " كاد "، وفي الناقصة إلاَّ في[١] " كان " و"ليس"[٢]. ومنها: أنَّ " كاد"[٣] لا تزاد عند الجمهور، بخلاف " كان".

قول الشذور: "رافعاً لضمير أسمائها"[٤]. يستثنى " عسى " فإنَّ خبرها يجوز رفعه لظاهر سببي.

قول الكافية:

...... لكنْ نَدَرْ[٥] غيرُ مضارعٍ[٦] لهذينِ خَبَرْ[٧]

يوهم مجيئه على ندور جملة اسمية أو ظرفاً[٨]، وليس كذلك، فقوله[٩] في الكافية الكبرى: "ومفرداً ندر[١٠] " أوضح[١١] من[١٢] قول الألفية والكافية في عسى: "وقد يُحذَفُ[١٣] أنْ[١٤]. قال أبو حيان: "جمهور البصريين على أنَّ حذف " أنْ " من خبر[١٥] عسى ضرورة، وظاهر كلام سيبويه[١٦] أنَّهُ لا يختصُّ[١٧] بالشعر"[١٨].

قولهما في كادَ: "وقد تدخلُ أنْ"[١٩]. خصَّهُ المغاربة بالضرورة[٢٠].

تنبيه:

ظاهر كلام الثلاثة أنَّ المقترن بـ" أنْ " خبر، كالمجرد منها، وهو مذهب الجمهور والذي ذهب إليه سيبويه كما في التسهيل: أنَّهُ ليس بخبر، بل هو منصوب على إسقاط الخافض، أو بتضمين[٢١] الفعل معنى قارَبَ[٢٢].

---

(١) ساقطة من ر، ق.
(٢) شرح الكافية ٢/٣٠٤.
(٣) في ق، د: كان، وهو تحريف.
(٤) شرح شذور الذهب ٢٦٧.
(٥) في ق: وندر، بدلاً من: لكن ندر.
(٦) في ت: مضارعين، وهو تحريف.
(٧) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٣٢.
(٨) في ر: ظرف، وهو خطأ نحوي.
(٩) في د: قوله.
(١٠) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٩.
(١١) في ق: أفصح.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ر، ت، د: تحذف.
(١٤) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠١. الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٢٦.
(١٥) في ق: غير، وهو تحريف.
(١٦) قال سيبويه ٣/١٥٨: " وأعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل..".
(١٧) في ت: أنها لا تختص.
(١٨) الارتشاف ٣٠٣. منهج السالك ٦٩. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٢٧.
(١٩) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٢٦. الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠١.
(٢٠) شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٢٨.
(٢١) في ق: يتضمن.
(٢٢) في الكتاب ٣/١٥٧: " تقول: عسيت أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل ... " وينظر التسهيل ٦٠. وشرح العمدة ٨٢١.

قول الشذور والألفيَّة: "كعسَى حَرَى"[١]. قال أبو حيان: "المحفوظ: أنَّ " حري " اسمٌ منوَّنٌ، لا[٢] يثنى ولا يجمع. قال ثعلب: أنتَ حريٌّ بذلك أي[٣]: حقيق وخليق[٤]". قال ابن قاسم في شرح التسهيل: ولكن ابن مالك ثقة[٥]. وقال في شرح الألفية: "قَلَّ مَنْ ذكر حَرَى"[٦]. وقال ابن هشام في شرح الشذور: "وقد عدها أصحاب كتب الأفعال كابن طريف[٧] والسرقسطي[٨]، وأنشدوا عليها شعرًا"[٩]. ولم يعدها ابن هشام في الجامع[١٠].

قول الكافية في أوشك: "وهيَ مثلُ: عسَى وكادَ في الاستعمالِ[١١]". ظاهره استواء الأمرين فيها[١٢]، وبه صرح ابن مالك في شرح الكافية[١٣]، لكنه في التسهيل وشرحه جعلها[١٤] كـ"عسى " في أنَّ دخول " أنْ " معها أعرف من تركها[١٥]، ومشى عليه في الألفية، فقال: "وبعدَ أوشكَ انتفَا " أَنْ " نَزَرَا[١٦]". وكذا ابن هشام في الشذور والجامع[١٧].

قول الكافية والألفيَّةِ: "و[١٨] مثلُ كادَ في الأصح كرباً"[١٩]. ظاهره: أن التجريد فيها أعرف. (٤٩/أ) وبه جزم ابن هشام[٢٠] في الشذور والجامع[٢١]. والذي في شرح الكافية[٢٢]: أن الأمرين فيهما على السواء، ولم يذكر سيبويه[٢٣] فيها إلا التجريد[٢٤].

---

(١) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٣١. شرح شذور الذهب ١٨٩.

(٢) في ق: ولا. (٣) ساقطة من ر، ت، ق.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ٩٢. الهمع ٢/١٣٣.

(٥) شرح التسهيل ورقة ٩٢. الهمع ٢/١٣٣.

(٦) شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٢٨.

(٧) هو عبد الله بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ. أنباه الرواة ٢/ ٢٠٨. بغية الوعاة ٢/١١١.

(٨) هو محمد بن حكم بن محمد بن أحمد بن باق الجزامي السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٨هـ. بغية الوعاة ١/ ٩٦. معجم المؤلفين ٩/٢٦٦.

(٩) شرح شذور الذهب ٢٦٨. (١٠) الجامع الصغير ٢٨ - ٢٩.

(١١) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠٢. (١٢) في ر، ت: فيهما، وهو تحريف.

(١٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٤. (١٤) في د: جعلهما، وهو تحريف.

(١٥) التسهيل ٥٩.

(١٦) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٣٢.

(١٧) في د: في الجامع والشذور، بدلاً من: الشذور والجامع، وهو وجه. ينظر شرح شذور الذهب ٢٦٧. والجامع الصغير ٢٩.

(١٨) الواو: ساقطة من ت.

(١٩) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ١/٣٣٤. الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠٢.

(٢٠) هشام: ساقطة من د.

(٢١) شرح شذور الذهب ٢٦٧. والجامع الصغير ٢٩.

(٢٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٣ - ٤٥٤.

(٢٣) ينظر الكتاب ٣/١٥٩.

(٢٤) في د: التجرد، وهو وجه.

قول الكافية: "**جعل وطفق وكرب وأخذ وهي مثل**[١]: **كاد**[٢]". ظاهره جواز دخول "أن[٣] " مع[٤] أفعال الشروع بقلة[٥]، ولم أقف عليه لأحد. ولهذا قال في الألفية: "وترك أن مع ذى الشروع وجباً"[٦].

قولهم[٧]: "وطفق[٨] " زاد ابن مالك في التسهيل، وشرح الكافية: "وطبق " بالباء وعده فعلاً أخر[٩].

قول الكافية في عسى: "**وهو**[١٠] **غير متصرف**"[١١]. لم[١٢] يذكر ذلك في سائر أفعال الباب، فأوهم[١٣] تصرفها، وليس كذلك، فكلها[١٤] لا تتصرف، إلا ما يستثنى.

قول الألفيَّة:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا[١٥]

فيه أمور:

الأول: صرحوا بـــأن مضارع " أوشك " أشهر من ماضيها، حتى زعم الأصمعي[١٦] أن ماضيها لم يستعمل[١٧].

الثاني: حكى اسم الفاعل من أوشك، ولم يحكه من كاد، مع أنه حكاه في الكافية الكبرى فقال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد واحفظ[١٨] كائداً وموشكا[١٩]

قيل: وما[٢٠] في الألفية أصوب، وأن البيت الذي ورد فيه " كائد " تصحف[٢١]، وإنما هو " كابد " بالموحدة. قاله في التوضيح[٢٢].

---

(١) في د: في مثل، بزيادة: في.
(٢) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠٢/٢.
(٣) في د: كاد أن، بزيادة: كاد.
(٤) في ر، ت، ق: من، وهو تحريف.
(٥) في ر، ق: نقله، وهو تصحيف.
(٦) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٣٤/١.
(٧) ساقطة من ق.
(٨) الكافية ٨. شرحها للرضي ٣٠٢/٢. الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل٣٣٤/١. شرح شذور الذهب ١٨٩.
(٩) التسهيل ٥٩. شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٣.
(١٠) في ق: وهم، وهو تحريف، وما أثبته موافق الكافية ١٨.
(١١) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٣٠١/٢.
(١٢) في ق: ولم، وهو وجه.
(١٣) في ق: وهم، وهو تحريف.
(١٤) في ر، ق: وكلها.
(١٥) الألفية ٢٠. شرح ابن عقيل ٣٣٧/١.
(١٦) هـــو عـــبد الله بن قريب أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي المتوفى سنة ٢١٦هـــ وقيل ٢١٥. طبقات النحويين واللغويين ١٦٧ - ١٧٤. بغية الوعاة ١١٢/٢ – ١١٣.
(١٧) ينظر منهج السالك ٦٩. الهمع ١٣٥/٢.
(١٨) في ر، ت، د: واحفظه، بزيادة الضمير الهاء، ولا وجه له.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٤٥٧/١.
(٢٠) في ق: وما ورد، وهو وجه.
(٢١) في ت، د: مصحف، وهو وجه. وفي ق: يصحف، وهو تصحيف.
(٢٢) أوضح المسالك ٣٢٢/١.

الثالث: ظاهر كلامه أن اسم الفاعل من " أوشك " مساوٍ للمضارع في الاستعمال، وليس كذلك، ففي[١] شرح العمدة: "وندر استعمال (اسم الفاعل من أوشك، وأندر منه استعمال)[٢] فاعل كاد"[٣]. فقول الكافية الكبرى: "واحفظ كائداً وموشكاً " أحسن للإشارة بلفظ الحفظ إلى الاقتصار[٤] على السماع. وفي الجامع لابن هشام: "ويستعمل[٥] لها، ولأوشك مضارع كثيراً، واسم فاعل قليلاً"[٦].

الرابع: حكى أبو حيان: الأمر، وأفعل التفضيل من أوشك[٧]. قال:

(... وأوشك بما لم تخشه[٨]، يقع)[٩]

وقال: (بأوشك[١٠] منه، أن[١١] يساور[١٢] قرنه[١٣]). وحكى الأخفش: مضارع طفق[١٤] (والكسائي مضارع جعل[١٥]. وجماعة: اسم فاعل كرب[١٦] وجزم بالثلاثة في التوضيح، وبأنه استعمل مصدر طفق)[١٧] وكاد[١٨].

الخامس: أن قوله: "لا غير " لحن فيما ذكره ابن هشام[١٩]، وسيأتي ما فيه في باب الإضافة.

---

(١) في ت، ق: في، والسياق يقتضي ما أثبته في النص.
(٢) من (اسم الفاعل..) إلى (.. استعمال) ساقطة من ق.
(٣) شرح العمدة ٨٢٣، ٨٢٤.
(٤) في ر: اقتصار، بإسقاط أداة التعريف، والوجه إثباتها.
(٥) في ر: وتستعمل، وهو تصحيف.
(٦) الجامع الصغير ٢٩.
(٧) الارتشاف ٣٠٦.
(٨) في ر، ت، ق: يخشه. وكذا في الهمع ١٣٦/٢. وما أثبته موافق شعر زهير ٢٥٢.
(٩) قطعة من عجز بيت لزهير بن أبي سلمى (شعره ٢٥٢)، وتمامه:
حتى إذا قبضت أولى أظفاره ... منها ....
الارتشاف ٣٠٦. الهمع ١٣٦/٢. وفيه: ما، بدلاً من: بما.
(١٠) في ت: وشك، وهو تحريف.
(١١) في ت، ق: أو، وهو تحريف.
(١٢) في ق: يساوي، وهو تحريف.
(١٣) في ت: قوله، وهو تحريف.
هذا صدر بيت لزهير بين أبي سلمى (شعره ٢٦٥)، وعجزه:
إذا شال، عن خفض العوالي الأسافل
الارتشاف ٣٠٦. الهمع ١٣٦/٢ - ١٣٧. الدرر ١٠٤/١ - ١٠٥.
(١٤) في د: وطفق، بزيادة: الواو. الارتشاف ٣٠٦. الصحاح ١٥١٧/٤.
(١٥) الارتشاف ٣٠٦. الهمع ١٣٦/٢.
(١٦) الهمع ١٣٧/٢. وفي اللسان (كرب): قال أبو عبيد كرب أي دنا من ذلك وقرب، وكان دان قريب، فهو كارب.
(١٧) من (والكسائي...) إلى (... طفق) ساقطة من ت، ق.
(١٨) أوضح المسالك ٣١٨/١، ٣٢٢، ٣٢٣.
(١٩) قال في مغني اللبيب ٢٠٩: " غير: اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً أن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم " لا غير " لحن.

قول[١] الكافية: "تقول[٢]: عسى زيد أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد[٣]". فيه أمران:

الأول: لم يذكر ذلك في غير " عسى "، ومثلها " أوشك " و"اخلولق".

الثاني: لم يبين حكم المثال الثاني، هل[٤] هو من باب توسط[٥] الخبر، أومن[٦] الاكتفاء بـأن والفعل عن الجزأين، أو من جعل عسى تامة مكتفية بالمرفوع؟ والثلاثة[٧] محتملة، وجوز الرضي: "أن[٨] يخرج " خبر، ويكون من باب التنازع[٩]".

قول الألفيَّة:

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى بـ"أن يفعل" عن ثان فقد[١٠]

فيه أمران:

الأول: قال ابن هشام: "يحتمل أن يريد أنها حينئذ ناقصة، ولكن سدت " أن " مسد الجزأين، ويحتمل أن يريد أنها تامة، و[١١] لكنهم التزموا كون فاعلها أن والفعل". والأول مراده كما صرح به في شرح التسهيل. وقال[١٢]: "إن الأولى أن يحكم بنقصان عسى دائماً".

الثاني: قيل: قوله " أوشك " بصيغة الأمر ليستقيم الوزن وفيه تقرير استعمال الأمر منها[١٣]. وقيل: هو ماضٍ سكن آخره للضرورة.

قوله[١٤]:

وَجَرِّدَنْ لمن عسى، أو ارفع مضمراً بها، إذا اسم (٤٩/ب) قبلها قد ذكرا[١٥]

ليسا بسواء، بل التجريد أجود. نص عليه دريود[١٦] وقال أبو حيان: وقفت من قديم على من نقل، أن التجريد لغة قوم من العرب، والإلحاق[١٧] لغة لآخرين[١٨]، ونسيت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين[١٩]. انتهى.

---

(١) في ت: فقول.

(٢) في ق: يقول، وهو تصحيف، وما أثبته موافق الكافية ١٨.

(٣) الكافية ١٨. شرحها للرضي ٢/٣٠١.

(٤) في د: عمل، وهو تحريف.

(٥) في ت، د: توسيط، وهو وجه.

(٦) في د: في، وهو تحريف. ساقطة من ق.

(٧) في ر: والثالثة، وهو تحريف.

(٨) أن: مكررة في ر.

(٩) شرح الكافية ٢/٣٠٤.

(١٠) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٤١.

(١١) الواو: ساقطة من ر، وهو وجه.

(١٢) يعني ابن هشام.

(١٣) في ر، ت، ق: منهما، وهو تحريف.

(١٤) في ت: قولها.

(١٥) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٤٢.

(١٦) في د: ويرد، وهو تحريف.

ودريـود: هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف الملقب بدرود "ودريود" على التصغير. معروف بالنحو والأدب، توفي سنة ٣٢٤هـ. طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨. بغية الوعاة ٢/ ٤٤ - ٤٥. وينظر رأيه في الهمع ٢/١٤٥.

(١٧) في ر: والإطلاق، وهو تحريف.

(١٨) في ر، ق: الآخرين، وما أثبته موافق الهمع ٢/١٤٥.

(١٩) الهمع ٢/١٤٥.

باب إنَّ وأَخواتِها

قولُ الكافيةِ: "الحروفُ المشبَّهةُ بالفعلِ"[١]. هي عبارةُ سيبويهِ[٢]. وقد نقدها المبرد وابن السراج، بأنَّ الحروفَ جمعُ[٣] كثرةٍ، وأنَّ الأَوْلَى[٤] التعبير بالأحرف، واعتذر عنه بأنَّهُ من وضع الكثرة موضع القلة، وبأنَّها جمع كثرة باعتبار ما يتعرض لها من اللغات والتغيير[٥].

قولهم[٦]: "إنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ[٧]". اتفق الثلاثة على عدها[٨] ستة، والأولى عدها خمسة كما في التسهيل، والكافية الكبرى[٩] تبعاً لسيبويه والمبرد وابن السراج[١٠]، لأنَّ " أَنَّ " المفتوحة فرع " إنَّ " المكسورة[١١]. وأورد[١٢] في شرح التسهيل: "أنَّه ينبغي أنْ لا يعد " كأنَّ " لأنَّ أصلها " أنَّ " والكاف. وأجاب: بأنَّهُ أصل منسوخ لاستغناء[١٣] الكاف عن متعلق"[١٤]. وعدها ابن هشام في التوضيح سبعة، فزاد " عسى " في لغة، وهي بمعنى لعلَّ، وشرط[١٥] اسمها أنْ يكون ضميراً، نحو:

فقلتُ عساها نارُ كأسٍ[١٦] ...."[١٧].

قالَ: وهي حينئذٍ حرف وفاقاً للسيرافي، ونقله سيبويه[١٨]، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته[١٩].

---

(١) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٢/٣٤٥.

(٢) في الكتاب ٢/١٣١: " باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء ...".

(٣) ساقطة من ق.

(٤) في د: الأول، وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ٩٥.

(٦) في ق: قوله، وهو تحريف.

(٧) الكافية ٩. شرحها للرضي ٢/٣٤٥. الألفية ١. شرح ابن عقيل ١/٣٤٥. شرح شذور الذهب ٢٠٢.

(٨) في ت، ق: عددها، وهو تحريف.

(٩) الكبرى: ساقطة من ر، ت، ق. وينظرالتسهيل١. شرح الكافية الشافية١/٤٧٠.شرح العمدة ١٨ - ٢١٩.

(١٠) الكتاب ٢/١٣١. المقتضب ٤/١٠٧. الأصول ١/٢٧٧.

(١١) المقتضب ٤/١٠٧. الهمع ٢/١٤٨.

(١٢) أي ابن مالك.

(١٣) في ت: واستغناء. وفي ق: واستغنى.

(١٤) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ٩٥. والهمع ٢/١٤٩.

(١٥) في د: أهل وشرط، بزيادة: أهل.

(١٦) نار كأس: بياض في ق.

(١٧) قطعة من بيت لصخر الجعدى الخضري: الأغاني ٢٢/٤٢ وتمامه:

.... وعلها تشكى فأمضي نحوها وأعودها

وينظر مغني اللبيب ٢٠٤. والهمع ٢/١٤٦.

(١٨) الكتاب / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(١٩) أوضح المسالك ١/٣٢٩، ٣٣٢. وينظر الهمع ٢/١٤٥ - ١٤٦.

قولُ الكافيةِ: "خبرُ إنَّ وأخواتِها: هو المسندُ بعدَ دخولِ هذه الحروف"[(١)]. قال الرضي: "دخل[(٢)] فيه غير المحدود، فإنَّ نحو: "حسناً " في قولك[(٣)]: إنَّ رجلاً حسناً غلامُهُ، مسند إلى غلامه بعد دخول " إنَّ " وليس بخبرها. وكذا يرد على حد خبر " لا " التبرئة نحو: لا رجلَ حسناً غلامُهُ في الدار. (فلو زاد في الموضعين: الذي كان في الأصل خبر المبتدإ لسلم[(٤)] ")[(٥)].

قولُهُ: "وأجازَ الفراءُ: ليتَ زيداً قائماً"[(٦)]. كذا نقله ابن مالك أيضاً عن الفراء[(٧)]. ونقله ابن أصبغ[(٨)] عن الكسائي. ونقل عن الفراء: أنَّهُ يجوز في: "ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ " نصب الجزأين. ونقل عن بعضهم إجازة ذلك في الأحرف الستة[(٩)]. وقال ابن سلام[(١٠)]: إنَّهُ لغةُ رؤبة[(١١)]. وقال ابن السيد: نصب خبر " إنَّ " وأخواتها لغة في قوم من العرب[(١٢)]. قولُه: "وأمرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ إلاَّ في تقديمه[(١٣)]". قال الرضي: "يفارقه أيضاً في أنَّهُ لا يكون مفرداً[(١٤)] متضمناً ما له صدر الكلام[(١٥)]". وفي التسهيل: أنَّ[(١٦)] ما لا تدخل[(١٧)] عليه " دامَ "، لا تدخل[(١٨)] عليه هذه الأحرف[(١٩)]. وذلك أكثر مما ذكره الرضي.

قولُهُ: "إلاَّ في تقديمه إلاَّ إذا كانَ ظرفاً[(٢٠)]". قد يوهم جواز تقديم الخبر الظرف على نفس الأحرف، وليس كذلك، فأحسن منه قول الشذور: "ولا يجوز تقديمه مطلقاً، ولا توسطه إلاَّ

---

(١) الكافية ٤ – ٥. شرحها للرضي ٢/١٠٩.

(٢) في ت، ق: ودخل، بزيادة: الواو.

(٣) في ق: نحو، وهو وجه.

(٤) من (فلو زاد ....) إلى (...... لسلم) ساقطة من د.

(٥) شرح الكافية ١/١١٠.

(٦) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٥٩.

(٧) التسهيل ٦١.

(٨) هو إبراهيم بن عيسى بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المتوفى سنة ٦٢٧هـ. بغية الوعاة ١/٤٢١. الإعلام ١/٥٠.

(٩) الستة: في ق بياض. وفي ت: كلها، وهو وجه.

(١٠) هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري المتوفى سنة ٢٣١هـ. تاريخ بغداد ٥/٣٢٧ – ٣٣٠. معجم الأدباء ١٨/٢٠٤ – ٢٠٥. بغية الوعاة ١/٤٧.

(١١) هو رؤبة بن العجاج التميمي، الراجز المشهور من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ومن أعراب البصرة توفي سنة ١٤٥هـ. الأغاني ٢٠/٣١٢ – ٣٢٥. معجم الأدباء ١٨/١٤٩ – ١٥١. قال ابن سلام في طبقات الشعراء ١/٧٨ – ٧٩. " ... وقال العجاج: " يا ليت أيام الصبا رواجعا "، وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرمازي يقول: " ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً. وأخبرني أبو يعلى: أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم".

(١٢) تنظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٤ – ٤٢٥. منهج السالك ٧٢. وشرح التسهيل لابن قاسم ورقة ٩٦، ٩٧. والجنى الداني ٣٢٩، ٣٧٩ والهمع ٢/١٥٥، ١٥٦، ١٥٧.

(١٣) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١٠٩.

(١٤) ساقطة من ر، ت، ق.

(١٥) شرح الكافية ١/١١٠.

(١٦) أن: مكررة في ت، ق.

(١٧) في ر، ت، ق: لا يدخل، وهو وجه.

(١٨) في ر، ق: لا يدخل، وهو وجه.

(١٩) التسهيل ٦١.

(٢٠) الكافية ٥، شرحها للرضي ١/١٠٩.

إنْ[1] كان ظرفاً)[2]. وعبارة الألفية مساوية لعبارة الشذور[3]. فإنْ قلت: قوله في قسم الحروف[4]: "لها صدر الكلام[5] " يدفع هذا التوهم. قلت: فما تصنع في " أَنَّ " المفتوحة، حيث قال: "سوى أنَّ"[6]. وههنا أمور:

الأول: نبَّهَ في الغرة: على أنَّهُ يجب أنْ يُقَدَّرَ العاملُ في الظرف بعد الاسم كما يُقَدَّرُ الخبر، وهو غير ظرف.

الثاني: قد[7] يجب تقديم[8] الخبر الظرفي[9]، وذلك في نحو: إنَّ في الدار صاحبَهَا. ذكره في الكافية الكبرى، فقال:

وواجبٌ تأخيرُكَ اسْمًا يَشْتَمِلْ ... على ضميرِ ما بمسند[10] وُصِلْ[11]

وقالَ في شرحها: "هذا الحكم وإنْ عُلِمَ من بابِ المبتدإ، لكنَّ التنبيهَ على أنَّهُ [قد][12] يتَّفقُ في هذا البابِ حسن، (٥٠/أ) لأنَّ أكثرَ النَّاس يستحضرون ذلكَ، ولا يتَّفقُ مثل هذا في الباب إلاَّ والخبرُ[13] ظرفٌ[14] أو مجرورٌ[15] " انتهى.

الثالث: لم يتعرض[16] الثلاثة لتقديم معمول الخبر الظرفي، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل والكافية مصرح بجوازه[17]، ونصَّ غيرُهُ على المنع، وهو مذهب الأخفش[18] والمغاربة. وهذا يساعد ما قدمته في باب " ما"[19].

الرابع: يخالف هذا الباب " باب كان "، في أنَّهُ يجوز هنا حذف الخبر إذا عُلِمَ مطلقاً عند سيبويه[20]. ويجب حذفه إذا سدَّ مسدَّهُ واوُ المصاحبةِ، أو حالٌ، أو مصدرٌ مكررٌ، وبعد

---

(١) في ت، ق: إذا، وهو وجه.
(٢) شرح شذور الذهب ٢٠٢، وفيه: تقدمه، بدلاً من: تقديمه.
(٣) ينظر الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ٣٤٨/١.
(٤) في د: الحرف.
(٥) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٣٤٥/٢.
(٦) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٣٤٥/٢.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) ساقطة من ق.
(٩) في د: الظرف، وهو وجه.
(١٠) في ت: فالمسند. وفي د: ما يسند، وكلاهما تحريف.
(١١) شرح الكافية الشافية ٤٧٤/١.
(١٢) ساقطة من الأصل، ق، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) في د: الأول الخبر. وفي ق: إلا وأخبر، بدلاً من: إلا والخبر، وكلاهما تحريف.
(١٤) في ق: بظرف، بزيادة: الباء.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٤٧٤/١.
(١٦) في ت: تتعرض.
(١٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٤٧٤/١.
(١٨) قال في الهمع ١٦٠/٢: " ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ، بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

فلا تَلحني فيها فإنّ بحبِّها ... أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُهْ

ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع".
(١٩) ينظر ورقة ٤٧/ب.
(٢٠) الكتاب ١٤١/٢ – ١٤٢.

ليت شعري إذا أُردِفَ[(١)] باستفهام[(٢)]، ذكر ذلك في الكافية الكبرى فقال:

ولدليلٍ جَوَّزُوا حذفَ الخَبَــرْ وبَعْدَ واوِ " مَعْ " وجوباً اشْتَهَرْ

كذاكَ نحوُ إنَّ زيداً سيرًا سيرا وإنَّ النَّصـــــرَ ميراً مـــــيرا

ونحوُ إنَّ أكثرَ[(٣)] اشتغالِــي[(٤)] بِهِ وحيداً [(٥)] مكتَفٍ بالحالِ [(٦)]

وبعدَ ليتَ شعري الحذفُ الْتُزِمْ وذِكْرُ[(٧)] الاستفهامِ بعدَهُ حُتِمْ[(٨)]

الخامس: يخالفه[(٩)] أيضاً في أنَّ الاسم هنا لا يُحذَفُ إلاَّ ضرورةً[(١٠)]، كما[(١١)] صحَّحَهُ[(١٢)] ابن عصفور[(١٣)] والسخاوي في شرح المفصل[(١٤)]. وجزم به في سبك المنظوم[(١٥)]. ومن جوَّزَهُ اختياراً[(١٦)] خصَّهُ بضميرِ الشأنِ غالباً[(١٧)].

السادس: جَوَّزَ الكوفيون والأخفش هنا: إنَّ قائماً الزيدانِ، بناءً[(١٨)] على إجازتهم في المبتدإ: قائمٌ الزيدانِ[(١٩)]، دون[(٢٠)] نفي أو استفهام. والبصريون منعوه هنا كما منعوه هناك. والناظم وافق الكوفيين على الجواز في المبتدإ، وخالفهم هنا وفي باب ظن، وفرَّقَ بأنَّ إعمال الوصف عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلاَّ في موضع منع فيه الفعل، والفعل يقع في المتجرد، ولا يقع بعد " إنَّ " و"ظنَّ " فلا[(٢١)] يلزم من تجويز: قائمٌ الزيدانِ، (تجويز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا ظننتُ قائماً الزيدان)[(٢٢)]. ذكره في شرح التسهيل والكافية[(٢٣)]. وهذا الأمر قد يضم إلى المستثنى[(٢٤)] من قول

---

(١) في ر، ت، ق: أردفه، وما أثبته أنسب للسياق.
(٢) ينظر الهمع ١٦١/٢ - ١٦٢.
(٣) في ت: كثر، وهو تحريف.
(٤) في ر: استعمال، وهو تحريف. وفي ق: اشتغالياً.
(٥) في ق: وحبذا، وهو تصحيف.
(٦) في ر: بحال. وفي د: بحالي.
(٧) في د: وذكره، بزيادة الضمير الهاء، ولا وجه له.
(٨) شرح الكافية الشافية ١٧٥/١.
(٩) في ر، ت، ظ: خالف.
(١٠) في ر: إلا لضرورة، وهو وجه.
(١١) في د: فيما، وهو تحريف.
(١٢) في ر: رجحه، وهو تحريف.
(١٣) المقرب ١٠٨/١ - ١٠٩. شرح الجمل ٤٤٢/١.
(١٤) المفضل في شرح المفصل للسخاوي ٣٥٧/١ - ٣٥٨. وينظر الهمع ١٦٢/٢ - ١٦٣.
(١٥) سبك المنظوم ورقة ١٨.
(١٦) في د: اختيار، وهو خطأ نحوي.
(١٧) ينظر اللباب لأبي البقاء العكبرى ١٦٢/٢. والمقرب ١٠٨/١ - ١٠٩. شرح الكافية للرضي ٣٦١/٢ - ٣٦٢.
(١٨) في ق: به بناء، بزيادة: به.
(١٩) في ت، ق: الزيدون، وهو وجه.
(٢٠) ساقطة من ت.
(٢١) في ق: ولا، وهو وجه.
(٢٢) من (تجويز ...) إلى (... الزيدان) ساقطة من د. الهمع ١٦٤/٢.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٤٧٨/١.
(٢٤) في ر: الاستثنى، وهو تحريف.

ابن الحاجب: "وأمرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ"[1] و[2] وجه الاستثناء أنَّهُ لا يتصور الإغناء[3] عن هذا الخبر بفاعل يسدُّ[4] مسدَّهُ كما[5] يسدُّ مسدَّ خبرِ المبتدإِ، لأنَّهُ لا يتصور هنا دخول النفي والاستفهام المسوغ[6] لذلك.

قولُ الكافيةِ: "كأنَّ للتشبيه"[7]. عبارة ابن مالك في شرح التسهيل، وابن هشام في الجامع والتوضيح: "للتشبيه المؤكد"[8]. زاد[9] في الجامع والقطر: "أو الظن"[10]. وقال في المغني: "أطلق الجمهور أنَّ " كأنَّ " للتشبيهِ، وزعم جماعةٌ: أنَّهُ لا يكونُ إلاَّ إذا كانَ خبرُها اسماً جامداً، فإنْ كانَ[11] وصفاً، أو ظرفاً، أو مجروراً أو[12] فعلاً، فإنَّها في ذلك كله للظنِّ[13]".

قوله: "لكنَّ للاستدراك"[14]. زاد ابن مالك، وصاحب البسيط: "وللتأكيد[15] " نحو: لو[16] جاءَ زيدٌ لأكرمتُهُ لكنَّهُ لم يجيءْ. أفادت[17] ما أكَّدتْهُ " لو"[18] من الامتناع، وجزم به ابن هشام في التوضيح[19].

قولُهُ: "بينَ كلامينِ متغايرينِ معنًى[20]". شامل للنقيضين والضدين وللخلافين[21]. كما قال الرضي: "إنَّ المراد بالتغاير[22] التنافي بوجه ما، لا التضاد الحقيقي[23]". وظاهر كلام أبي حيان[24] وابن هشام (٥٠/ب) ترجيحُهُ.

قولُهُ: "لعلَّ للتَّرجي[25] " زاد في التسهيل: "وللإشفاق[26] والتعليل والاستفهام[27]". ووافقه ابن هشام في الجامع والقطر على الإشفاق والتعليل[28]. وكونها للتعليل رأي الأخفش والكسائي، وكونها للاستفهام رأي الكوفيين[29].

---

(١) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١٠٩.
(٢) في د: أو، بدلاً من: و، وهو تحريف.
(٣) في ر: الأغنى، وهو خطأ في الرسم. وفي د: الاغتناء، وهو تحريف.
(٤) في ر: سد، وهو وجه. وساقط من ق.
(٥) مسده كما: ساقطة من ق.
(٦) في د: المصنوع، وهو تحريف.
(٧) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٥٩.
(٨) الجامع الصغير ٣٠. وأوضح المسالك ١/٣٠٢٨.
(٩) في ر: إذ، بدلاً من: زاد، وهو تحريف.
(١٠) الجامع الصغير ٣٠. شرح قطر الندى ١٤٧.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ت: و، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(١٣) مغني اللبيب ٢٥٣.
(١٤) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٥٩.
(١٥) ينظر في مغني اللبيب ٣٨٣. والهمع ٢/١٤٩.
(١٦) في ت: لولا، وهو تحريف.
(١٧) في ت: أفاد، وهو وجه.
(١٨) في ت، ق: أو، وهو تحريف.
(١٩) أوضح المسالك ١/٣٢٨. مغني اللبيب ٣٨٣.
(٢٠) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٥٩.
(٢١) ينظر الهمع ٢/١٤٩ - ١٥٠.
(٢٢) في ر: بالمتغاير.
(٢٣) شرح الكافية ٢/٣٦٠.
(٢٤) في ق: ابن حيان، وهو تحريف.
(٢٥) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٥٩.
(٢٦) في ق: والإشفاق، وما أثبته أنسب للسياق.
(٢٧) التسهيل ٦١.
(٢٨) الجامع الصغير ٣٠. وشرح قطر الندى ١٤٧.
(٢٩) الهمع ٢/١٥٢ - ١٥٣.

قولُ الألفيَّةِ:

وهمزَ[١] إنَّ افْتَحْ لسدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا[٢] ....[٣]

فيه أمران:

الأول: ما ذكره من تأويل المفتوحة بالمصدر، قد ذكره النحويون[٤]، ونازعهم السهيلي، فقال: إنَّما تُؤَوَّلُ بالمصدر " أنِ " الناصبةُ[٥] للفعل، لأنَّها أبداً مع الفعل المتصرف، وأمَّا " أَنَّ " المشددة فإنَّما[٦] تُؤَوَّلُ[٧] بالحديث[٨]، لأنَّ خبرها قد يكون جامداً، وهو لا يشعر بالمصدر، لأنَّهُ لا فعلَ لَهُ[٩]. ولا يرد[١٠] هذا على قول ابن الحاجب: "في موضع المفرد"[١١].

الثاني: لم يذكر مواضع الفتح بالتفصيل، وقد قال ابن الحاجب: "وفُتِحَتْ فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأةً، ومضافًا إليها، وقالوا: لولا أنَّكَ، لأنَّهُ(مبتدأٌ، ولو[١٢] أنَّكَ، لأنَّهُ)[١٣] فاعلٌ[١٤]"[١٥]. وبقي عليه: أنْ تقع[١٦] مجرورة بحرف، فلو قال: ومجرورة، بدل[١٧]: ومضافاً إليها، لَشَمِلَهُ[١٨]. وقد قالَ في الوافية: "وبعدَ كلِّ ما يجرُّ عاملاً[١٩]". أو خبراً عن اسم معنى، ذكره ابن هشام في توضيحه وجامعه[٢٠]. وسائر ما ذكروه من كونها بعد " حتى " غير الابتدائية، أو " ما " الظرفية أو " ما " بمعنى حقاً[٢١]، أو[٢٢] " لا جرمَ " أو نائبة عن الفاعل، فإنَّهُ راجع لما ذكر[٢٣].

قولهم[٢٤]: **فاكْسرْ في الابتدا**"[٢٥]. هو شامل للواقعة بعد ما يضاف[٢٦] إلى الجمل – كـ"حيث " و"إذ". وقد عدَّهُ في الشذور قسماً مستقلاً[٢٧] – وللواقعة[٢٨] بعد " ألاَ " و"أمَا "

---

(١) في ت: وهمزة.
(٢) في د: مسد، بدلاً من مسدها، وهو مخل بالمعنى والوزن.
(٣) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٥٠.
(٤) في ق: النحويو، بإسقاط النون وهو خطأ.
(٥) في ق: المصدر أن الناصبة، بزيادة: المصدر أن.
(٦) في ق: فإنها، وهو تحريف. وساقطة من د.
(٧) في د: فتؤول، بزيادة الفاء ولا مسوغ لذلك.
(٨) في س: بالحديث، وكذا في الهمع ٢/١٦٨.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٦٠. والهمع ٢/١٦٨.
(١٠) في ر: ولا ترد، وهو تصحيف.
(١١) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٢/٣٤٨.
(١٢) في ت، ق: ولولا، بدلاً من: ولو، وهو تحريف.
(١٣) مبتدأ، ولو أنك لأنه: ساقطة من د.
(١٤) في ق: فاعلة، وهو تحريف.
(١٥) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٢/٣٤٨.
(١٦) في ق: يقع، وهو تصحيف.
(١٧) في ر: وبدل، بزيادة: الواو.
(١٨) في د: لتشمله، وهو وجه.
(١٩) شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٦.
(٢٠) أوضح المسالك ١/٣٣٧. والجامع الصغير ٣٤.
(٢١) ينظر في هذه المسألة: مغني اللبيب ٧٨ – ٧٩.
(٢٢) في د: و، بدلاً من: أو.
(٢٣) في ق: إلى ما ذكره، بدلاً من: لما ذكر، وكلاهما وجه. وينظر الهمع ٢/١٦٧.
(٢٤) في ق، د: قوله.
(٢٥) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٢/٣٤٨. الألفية ٢١.شرح ابن عقيل ١/٣٥٢. شرح شذور الذهب ٢٠٤.
(٢٦) في ر، ت، ق: ما تضاف، وهو تصحيف.
(٢٧) شرح شذور الذهب ٢٠٤.
(٢٨) في د: والواقعة، وهو وجه.

الاستفتاحيتين و"حتى " الابتدائية.

قول الكافية: "وبعدَ القولِ[١]". شرطُهُ أنْ تكون محكيَّةً[٢] به، كما قيَّدَهُ في الألفية والشذور[٣]، احترازاً من[٤] أنْ تقعَ[٥] بعده للتعليل، فإنَّها[٦] تفتح[٧] نحو: أخصُّكَ بالقولِ أنَّكَ ذكيٌّ[٨]. ومن[٩] القولِ المضمَّنِ معنَى الظَّنِّ، فإنَّ فيها بعده وجهين[١٠].

قوله: "وبعدَ الموصولِ"[١١]. شرطه أنْ يكونَ في أوَّلِ الصلةِ، كما صرح بــه في الألفية والشذور أيضاً[١٢]، احترازاً من[١٣] نحوِ: جاءَ الذي في ظَنِّي أنَّهُ فاضلٌ. ولم يذكر في الكافية من مواضع الكسر غير هذه الثلاثة. وزاد في الألفية والشذور. إذا وقعت جواب القسم، أو في أول الجملة الحالية، وقبل اللام المعلقة[١٤]. وزاد في الشذور: إذا وقعت أول الصفة والمخبر[١٥] بها[١٦] عن اسم عين[١٧]. وهذا الثاني في التسهيل[١٨]. وما قبله في التوضيح[١٩]. وأهمله من[٢٠] الجامع والقطر[٢١].

قولُ الكافيةِ: "فإنْ جازَ التقديرانِ جازَ الأمرانِ، مثل: مَنْ يكرمني، فإنِّي أكرمُهُ. وإذا أنَّهُ عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ"[٢٢]. اقتصرَ من مواضع الوجهين على الواقعةِ بعدَ فاءِ الجزاء، وإذا الفجائية. وزادَ في الألفية والشذور نحو: "أوَّلُ قولي إنِّي[٢٣] أحمدُ اللهَ[٢٤]". وضابطه أنْ تقعَ[٢٥] خبراً عن

---

(١) الكافية ١٩. شرحها للرضي ٣٤٨/٢.
(٢) في ق: يكون محكيا، وهو وجه.
(٣) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ٣٥٢/١. وشرح شذور الذهب ٢٠٤.
(٤) في ق: مع، وهو تحريف. وفي د: عن.
(٥) في ر، د: يقع، وهو تصحيف.
(٦) في ت، ق، د: فإنه، وهو تحريف.
(٧) في ت، د: يفتح، وهو تصحيف.
(٨) ينظر شرح العمدة ٢٢٨.
(٩) في د: وعن، وهو تحريف.
(١٠) ينظر شرح العمدة ٢٢٩.
(١١) الكافية ١٩. شرح الكافية للرضي ٣٤٨/٢.
(١٢) ساقطة من د. ينظر الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ٣٥٢/١. وشرح شذور الذهب ٢٠٤.
(١٣) في د: عن.
(١٤) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ٣٥٢/١. وشرح شذور الذهب ٢٠٤.
(١٥) في ت: الخبر، وهو تحريف.
(١٦) في ت: لها. وفي ق: عنه، وكلاهما تحريف.
(١٧) شرح شذور الذهب ٢٠٤.
(١٨) التسهيل ٦٣.
(١٩) أوضح المسالك ٣٣٦/١.
(٢٠) في د: في، وهو تحريف.
(٢١) الجامع الصغير ٣٣. وشرح قطر الندى ١٦٣.
(٢٢) الكافية ١٩ - ٢٠. شرحها للرضي ٣٤٨/٢. وهو يشير إلى قول الشاعر:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً   إذا أنَّهُ عبدُ القفا واللهازمِ

والبيت من شواهد سيبويه ١٤٤/٣. والخصائص ٣٩٩/٢. وشرح العمدة ٢٢٨.
(٢٣) في ت: في. وفي د: إلي، وكلاهما تحريف.
(٢٤) الألفية ١٩. شرح ابن عقيل ٣٥٥/١. وشرح شذور الذهب ٢٠٤.
(٢٥) في ت، ق، د: يقع، وهو وجه.

قولٍ، وخبرها قولٌ، وفاعلُ القولينِ واحدٌ[١]. وزادَ في الألفية: أنْ تقعَ[٢] (بعدَ قسمٍ دونَ لامٍ[٣]. وزادَ في التوضيح: (أنْ تقعَ في موضعِ التعليلِ، أو بعدَ واوٍ مسبوقةٍ بمفردٍ صالحٍ لعطف عليه[٤]. وزاد في الجامع)[٥]: أنْ تقعَ[٦])[٧] بعدَ القولِ العاملِ عملَ الظَّنِّ[٨]. وزاد بعضهم: أَنْ تقعً[٩] بعدَ " مُذْ " و"منذُ"[١٠].

قولُهم: "يجوزُ الأمرانِ بعدَ إذا الفجائية"[١١]. قال ابن مالك في شرح التسهيل: الكسرُ أوْلَى لأنَّهُ لا يحوج إلى تقدير الخبر.

قولُ الألفيَّةِ: "أوْ[١٢] قسمٍ لاَ لامَ بعدَهُ"[١٣]. قيل: ظاهره[١٤] تقييد[١٥] وجوب الكسر السابق في كلامه بما[١٦] إذا وجدت اللام، وهو(٥١/أ) مذهب الكوفيين. والصحيح وجوب الكسر إذا وقعت جواب القسم مطلقاً. وأجاب ابن قاسم. " بأنَّ الكلام الأول على إطلاقه، ومَنْ يُجَوِّزُ الفتحَ عندَ عدمِ الَّلامِ، يخرجُها عن كونِها جوابَ القسمِ، لأنَّهُ لا يكون إلاَّ جملة، ويجعلها معمولاً لفعل القسم بإسقاط الخافض[١٧]".

قولهم: "مَعَ تلوِ فاءِ الجزاءِ"[١٨]. قال ابن مالك في شرح التسهيل: الكسر أحسن في القياس، ولذا[١٩] لم يجئ الفتح في القرآن إلاَّ مسبوقاً بــ" أنَّ " المفتوحةِ.

قول الكافية: "دخَلتِ الَّلامُ مَعَ المكسورةِ[٢٠] على الخبرِ"[٢١]. له[٢٢] ثلاثة شروط: أنْ لا

---

(١) الهمع ٢/١٦٩. (٢) في ت، ق: يقع، وهو وجه.
(٣) في ت: لازم، وهو تحريف. ينظر الألفية ١٩. شرح ابن عقيل ١/٣٥٥.
(٤) أوضح المسالك ١/٣٤٠، ٣٤٣.
(٥) من (أن تقع..) إلى (.. في الجامع) ساقطة من ت.
(٦) في ت: يقع، وهو تصحيف.
(٧) من (بعد قسم..) إلى (.. أن تقع) ساقطة من ق، د.
(٨) الجامع الصغير ٣٤. وينظر شرح العمدة ٢٢٩.
(٩) في ر، ت، ق: يقع.
(١٠) الهمع ٢/١٦٩.
(١١) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٨. والألفية ٢١، شرح ابن عقيل ١/٣٥٥، شرح شذور الذهب ٢٠٤.
(١٢) في ت: إلى، وهو تحريف.
(١٣) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٥٥.
(١٤) في ق: ظاهر. (١٥) في ق، د: تقييده، وهو وجه.
(١٦) ساقطة من ت. (١٧) شرح الألفية ١/٣٤١.
(١٨) الكافية ١٩-٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٨. الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٥٥. وشرح شذور الذهب ٢٠٤.
(١٩) في ق: وكذا، وهو تحريف. (٢٠) مع المكسورة: ساقطة من ق.
(٢١) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(٢٢) ساقطة من ت.

يكون منفيًا، ولا ماضيًا متصرفًا عاريًا من قد. وهذان[١] الشرطان في الألفية[٢]. ولا شرطيًا[٣]، ذكره (في الكافية الكبرى، والتسهيل، والجامع[٤]. والقول بجواز دخولها على الجامد، ذكره[٥]) ابن مالك[٦] تبعًا لابن عصفور[٧]. ونقل الصفار وابن السيد وأبو حيان: أنَّ ذلك[٨] مذهب الأخفش والفراء وأكثر الكوفيين والأندلسيين[٩]، وأنَّ سيبويه منع من دخولها على الجامد أيضاً[١٠].

قول الكافية: "**وتصحبُ الواسطَ معمولَ الخَبَر**"[١١]. شرطُهُ أيضاً أنْ لا يكون معمول[١٢] ماض متصرف خال من قد. قاله في الكافية الكبرى والتسهيل[١٣]. وهو وارد أيضاً على قول الكافية: "أو على ما بينهما[١٤]". وتختصُّ[١٥] بإيراد، وهو: أنَّ المعترض[١٦] بين الاسم والخبر قد يكون شرطاً، ولا يجوز دخول اللام عليه فيما نقله أبو حيان.

قول الألفيَّة: "**واسمًا حلَّ قبلَهُ الخَبَرْ**"[١٧]. كذا إذا حلَّ[١٨] قبلَهُ معمولُ الخبرِ الظَّرفي[١٩]، نحو: إنَّ فيكَ[٢٠] لزيداً[٢١] راغبٌ[٢٢]. صرَّحَ بِهِ في شرح الكافية والتسهيل[٢٣]. وقد شمل هذه قول الكافية: "أو على الاسم[٢٤] إذا فصل[٢٥] بينه وبينها[٢٦]".

تنبيهات:

الأوَّلُ: دخولها على الخبر مشروطٌ أيضاً بتأخُّرِهِ[٢٧]، وإنَّما لم ينصَّا عليهِ اكتفاءً بأنَّ الأصلَ

---

(١) في ت: وهذا، وهو تحريف.
(٢) الألفية ٢١. شرح ابن عقيل ١/٣٦٧.
(٣) في ت، ق، د: ولا شرطا، وهو وجه.
(٤) التسهيل ٦٤. وشرح الكافية الشافية ١/٤٨٨. والجامع الصغير ٣٤.
(٥) من (في الكافية..) إلى (.. ذكره) ساقطة من ظ.
(٦) شرح الكافية الشافية ١/٤٩٠.
(٧) شرح الجمل ١/٤٢٩.
(٨) في د: قول، وهو تحريف.
(٩) في د: والأندلسي، وهو تحريف.
(١٠) ينظر منهج السالك ٧٩. والهمع ٢/١٧٤.
(١١) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٠.
(١٢) في ر: المعمول. وفي ظ: معمولاً، وكلاهما خطأ.
(١٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٨٩. والتسهيل ٦٤. وينظر الهمع ٢/١٧٥.
(١٤) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(١٥) في ت، ق، س: ويختص، وهو وجه.
(١٦) في د: يعترض، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٠.
(١٨) في د: أو حل، بدلاً من: إذا حل، وهو تحريف.
(١٩) في د: الصرفي، وهو تحريف.
(٢٠) في د: بك.
(٢١) في ت، ق: لزيد، وهو خطأ.
(٢٢) في د: وكعب، وهو تحريف.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٩١. والتسهيل ٦٣.
(٢٤) في ر، ت، د: اسم.
(٢٥) ساقطة من ت، ق، د.
(٢٦) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(٢٧) في د: تأخيره.

فيهِ التأخيرُ.

الثاني: إذا كان الخبر جملة اسمية، جاز دخولها على كلٍّ من جزأيها، والأول[١] أوْلَى، ذكره في التسهيل[٢].

الثالث: هل يجوز دخولها على المعمول المتوسط مع دخولها على الخبر أيضاً؟ فيه[٣] خلاف. صحَّحَ ابنُ مالك وأبو حيان الجواز. حكي: إنَّ زيداً لبكَ لواثقٌ[٤]. والأصحُّ عندي ما ذهبَ إليهِ السيرافي وابن عصفور: أنَّهُ لا يجوز دخولها عليهما معًا، بل إمَّا[٥] المعمولُ، أو الخبرُ[٦].

الرابع[٧]: شمل المعمول: الظرف والمجرور والمفعول به والحال[٨]. وبه صرح ابن مالك وقال أبو حيان: لم يسمع دخولها في المفعول به، ولا الحال، فينبغي التوقف. ولا يصح قياسهما[٩] على الظرف والمجرور، للتوسع فيهما. قال: وكذلك ينبغي أنْ يتوقف في دخولها[١٠] على المصدر والمفعول له، ولا يقدم عليه إلاَّ بسماع[١١]. قال[١٢]: وبالمنع في المفعول به جزم صاحب البسيط، وحكى الخلاف في الحال من غير ترجيح. ونصَّ الزجاج وابن ولاد على المنع في الحال، والجواز في المفعول به[١٣].

الخامس: لا يجوز دخول هذه اللام على " واو " المصاحبة، والحال السادَّينِ[١٤] مسدَّ الخبرِ عند البصريين[١٥].

السادس[١٦]: يجوز دخولها على " سوف " الداخلة على الخبر، خلافاً للكوفيين. ذكره في التسهيل[١٧]. وذلك لا[١٨] يؤخذ من عبارة الألفية، ويؤخذ من قول الكافية: "أو على ما بينهما"[١٩].

---

(١) في ق: والأولى، وهو تحريف.
(٢) التسهيل ٦٣. وينظر الهمع ١/١٧٢.
(٣) في ق: في، وساقطة من ت، د.
(٤) في ت: واثق. وينظر الهمع ١/١٧٢.
(٥) في ت، ق، د: أن، وهو تحريف.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٩، ٤٣٢. وينظر الهمع ٢/١٧٢ – ١٧٣.
(٧) في ق، د: قوله، وهو تحريف.
(٨) في ق: والجار، وهو تحريف.
(٩) في د: قياسها، وهو تحريف.
(١٠) في ت: دخولهما، وهو تحريف.
(١١) في د: سماع، بإسقاط حرف الجر (الباء) ولا مسوغ لذلك.
(١٢) في د: وقال.
(١٣) الهمع ٢/١٧٣.
(١٤) في ق: السادس، وهو تحريف.
(١٥) الهمع ٢/١٧٥.
(١٦) في ق: السابع: وهو تحريف.
(١٧) التسهيل ٦٤.
(١٨) لا: ساقطة من ر.
(١٩) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.

السابع[١]: تدخل[٢] أيضاً على " ما " الزائدة. وخرج عليه ابن أبان[٣]: ﴿وإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٤]، وهو داخل في عبارة الكافية دون الألفية.

(٥١/ب) قول الكافية: "وتلحقُهَا"[٥] " مَا " فَتُلْغَى على الأصحِّ[٦]، وتدخلُ حينئذٍ على الأفعالِ"[٧]. يستثنى ليت، فإنَّ الأعمال جائز[٨] مع " ما " بالإجماع كما قال ابن مالك في شرح التسهيل. ولا تدخل على الجملة الفعلية على الأصح. وكذا يستثنى من قول الألفية: "ووصلُ مَا بذي[٩] الحروفِ مبطلٌ[١٠] إعمالَها[١١] " وصرَّحَ باستثنائها في الشذور[١٢].

قول الألفيَّة: "وقَدْ يبقَى العملُ"[١٣]. هو مذهب الزجاجي وطائفة. ومذهب سيبويه والجمهور[١٤] تَعَيُّنُ[١٥] الإلغاءِ فيما عدا " ليتَ"[١٦]. وقد صحَّحَهُ ابن الحاجب كما ترى، وجزم به في الشذور[١٧].

قول الألفيَّة:

وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفًا على منصوبِ إنَّ.........[١٨]

المحققونَ كما ذكره في شرح التسهيل على أنَّهُ[١٩] حينئذٍ مبتدأ خبره محذوف لا معطوف على اسم " إنَّ "، وذلك وارد أيضاً على قول الكافية: "جازَ العطفُ على اسمِ[٢٠] المكسورةِ لفظاً أو حكماً بالرفعِ"[٢١].

---

(١) في ق: الثامن: وهو تحريف.
(٢) في الأصل ر، ت، د، س: يدخل، وما أثبته من ق، ظ.
(٣) هـو أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، كان عالماً إماماً في اللغة العربية توفي سنة ٣٨٢هـ. معجم الأدباء ٢٠٣/٢ – ٢٠٤. بغية الوعاة ٢٩١/١.
(٤) هود:١١١. وينظر السبعة في القراءات ٣٣٩. وأملاء ما من به الرحمن ٢٥/٢. وتفسير القرطبي ١٠٤/٩ – ١٠٦.
(٥) في ت: ويحلقها.
(٦) في ر، ت، د: الأفصح، وهو وجه.
(٧) الكافية ١٩، وفيها: الفعل، بدلاً من: الأفعال وكلاهما وجه. وينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ر، ق: بذا. وفي د: يدني، وكلاهما تحريف.
(١٠) في ت: يبطل، وهو وجه.
(١١) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٧٣/١.
(١٢) شرح شذور الذهب ٢٧٩.
(١٣) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٧٣/١.
(١٤) والجمهور: ساقطة من د.
(١٥) في ت: يعين، وهو تصحيف.
(١٦) في الكتاب ١٣٧/٢ – ١٣٨: " ... وأما: ليتما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً:
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد
فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: " مثلاً ما بعوضةٌ "، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق".
وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٣٤٧/١. والهمع ١٨٩/٢ – ١٩٢.
(١٧) شرح شذور الذهب ٢٧٩.
(١٨) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٧٥/١.
(١٩) في ت: أنه خبر، بزيادة: خبر.
(٢٠) في ق، د: اسم أن، وهو وجه.
(٢١) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/ ٣٤٨ – ٣٤٩.

قول الكافية: "ولا أثرَ لكونِه مبنيًا، خلافًا للمبرِّدِ والكسائي"[١]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: أنَّ مذهب الكسائي الجواز مطلقاً من غير تفصيل، هذا هو المنقول في كتب النحو. وقد نبَّهَ عليه الرضي[٢].

(الثاني: أنَّ التفصيل مشهور عن الفراء لا عن المبرد، كذا في كتب ابن مالك والمتأخرين. وقد نبَّهَ عليه الرضي أيضاً[٣] ")[٤].

الثالث: أنَّ حكاية التفصيل هكذا- أي: بشرط بناء الاسم - وقعت[٥] في شرح الكافية[٦] لابن مالك[٧]، والذي في التسهيل وسبك المنظوم[٨] وكتب أبي حيان وابن هشام بشرط خفاء إعراب الاسم[٩]. وبينهما فرقٌ. وجمع الرضي بينهما، فقال " فصَّلَ الفراء فقال: إنْ خفي إعرابُ الاسمِ لكونِهِ مبنيًا أو معربًا مقدَّرَ[١٠] الإعرابِ[١١] جازَ[١٢] الرفعُ[١٣]".

قولُ الألفيَّةِ: (" وأنَّ"[١٤]. كذا صحَّحَهُ في التسهيل أيضاً[١٥]، وقَيَّدَهُ في شرحه: بأنْ[١٦] يتقدَّمَها[١٧] عِلْمٌ، أو معناهُ[١٨]. وفي شرح الكافية: إذا كان موضعها موضع جملة نحو: علمت أنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو[١٩]. و[٢٠] قد اعتمد ابن الحاجب هذا الشرط فقال: "على اسم[٢١] المكسورة لفظاً أو حكماً[٢٢]"[٢٣]. قال الرضي: "أراد بقولِهِ: "حكماً " المفتوحةَ التي في حكمِ المكسورةِ. نحو: علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ[٢٤] وعمرٌو. فإنَّها لكونها في تقدير اسمين مفعولي " عَلِمَ " شابهت

(١) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(٢) شرح الكافية ٢/٣٥٥.
(٣) شرح الكافية ٢/٣٥٤ — ٣٥٥.
(٤) من (الثاني ....) إلى (...... أيضاً) ساقطة من ق.
(٥) في ق: وقفت، وهو تحريف.
(٦) في ق: التسهيل.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/٥١١ — ٥١٢.
(٨) في د: المنظومة، وهو تحريف.
(٩) التسهيل ٦٦. سبك المنظوم ورقة ١٩. منهج السالك ٨١. الجامع الصغير ٣٥.
(١٠) في الأصل ر، ت، ق، س، ظ: ومقدر، وما أثبته من د.
(١١) في ر: لا إعراب. وفي ت: لا عراب، وفي ت: لإعراب، وكلاهما تحريف.
(١٢) في ر: جائز.
(١٣) شرح الكافية ٢/٣٥٤ — ٣٥٥، وفيه: بكونه، بدلاً من: لكونه.
(١٤) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٧.
(١٥) التسهيل ٦٦.
(١٦) في ت، د: أن، بإسقاط الباء، وهو وجه.
(١٧) في ر: يقدمها. وفي د: تقدمها، وهو تحريف.
(١٨) ينظر شرح الألفية لابن قاسم ١/٣٤٨ — ٣٤٩.
(١٩) شرح الكافية الشافية ١/٥١٣.
(٢٠) الواو: ساقطة من د.
(٢١) في ق: اسم أن.
(٢٢) في د: أورد كما، بدلاً من: أو حكماً، وهو تحريف.
(٢٣) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٨ — ٣٤٩.
(٢٤) في ت: قائماً، وهو خطأ نحوي.

المكسورة التي هي في تقدير الجملة. قال: على أنَّ في التعبير[١] بذلك نظراً[٢]، لأنَّها لا تخرج بذلك عن كونها في تقدير المفرد. قال[٣]: والذي دعا[٤] المصنف إلى هذا التكليف[٥] أنَّهُ رأى سيبويه استشهد على العطف على محل اسم[٦] المكسورة بقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ...﴾ الآية[٧] و[٨] قول الشاعر:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بغاةٌ[٩]...........[١٠]

فلولا " أنَّ " المفتوحة بعدَ فعلِ القلبِ في حكمِ المكسورةِ، لَمَا صحَّ منهُ الاستدلالُ المذكورُ. وبعضُ النحاة لَمَّا رأى سيبويه استشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إنَّ المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على اسمها بالرفع. والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على اسم المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في خبرها في تأويل اسم مفرد، فاسمها كبعض حروف الكلمة. ونظر أبي[١١] سعيد صحيحٌ"[١٢]. انتهى[١٣].

وقالَ الشلوبين: مذهبُ الأكثرين في المفتوحة المنع، وهو الصحيح. ونسبه صاحب البسيط إلى المحققين كالفارسي[١٤]. وفي شرح التسهيل لابن قاسم: "ما اختاره ابن مالك في شرحه من الجواز (٥٢/أ) إذا تقدَّمَها عِلْمٌ أو معناهُ، هو اختيار ابن الحاجب"[١٥]. وما قاله في شرح الكافية من الجواز إذا وقعت موقع الجملة[١٦]، هو اختيار ابن عصفور. وعبارة الوافية أوضح من عبارة الكافية[١٧]، حيث قال:

وسامَحُوا في أَنْ بعدَ العِلْمِ إذْ أصلُها مكسورةٌ في الحُكْمِ[١٨]

---

(١) في د: التعبير به، بزيادة: به. (٢) في ق: نظر، وهو خطأ نحوي.
(٣) في د: وقال. (٤) في ت، ق: دعى، وهو خطأ في الرسم.
(٥) في الأصل، ر، ت، س، ظ: التكلف، وما أثبته من ق، د.
(٦) في ق: اسم أن، وهو وجه.
(٧) التوبة: ٣، ومنها: ﴿... مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ...﴾.
(٨) الواو: ساقطة من ق.
(٩) في د: فعملوا أما ذاتنم بناة، بدلاً من: فاعلموا أنا وأنتم بغاة، وهو تحريف.
(١٠) قطعة من بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي (ديوانه ١٦٥)، وتمامه:
... ما حيينا في شقاق
الكتاب ١٥٦/٢. ودلائل الإعجاز ٢٦.
(١١) في ت، ق: أبو، وهو خطأ نحوي. وفي د: إلى، وهو تحريف.
(١٢) شرح الكافية ٣٥٣/٢. (١٣) انتهى: ساقطة من د.
(١٤) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١٠٣.
(١٥) شرح التسهيل ورقة ١٠٣. (١٦) شرح الكافية الشافية ٥١٣/١.
(١٧) ساقطة من د. (١٨) شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٦.

واختار[١] ابن هشام في الجامع الجواز مطلقاً، فقال "... وبعدَ إنَّ وأنَّ ولكنَّ، إنْ قُدِّرَ مبتدأً، وقيلَ: يمتنعُ معَ المفتوحةِ مطلقًا، وقيلَ إلاَّ إنْ سُبِقَتْ بِمَا يطلبُ الجملةَ[٢]".

قولُ الكافيةِ: "**وتُخَفَّفُ المكسورةُ فيلزمُها الَّلامُ، ويجوزُ إلغاؤُها**[٣]"[٤]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: ظاهره أنَّ إعمالَها حينئذ راجح أو مساوٍ لإلغائها، وليس كذلك، بل مرجوح، ولذا[٥] قال في الألفية: "وخُفِّفَتْ[٦] إنَّ فَقَلَّ العملُ[٧]". وفي التسهيل: "ويغلبُ[٨] الإهمالُ[٩]"[١٠]. وفي الشذور: "فَتُلْغَى[١١] غالبًا[١٢]"[١٣].

الثاني: ظاهرُهُ لزومُ الَّلامِ مع الإهمال، وليس كذلك، بل هو خاص بالإهمال[١٤]، ولذا[١٥] قال في الألفية: "وتَلْزَمُ[١٦] الَّلامُ إذا[١٧] ما تُهْمَلُ"[١٨]. وفي الشذور: "ويَغْلِبُ[١٩] مَعَ المهملةِ الَّلامُ"[٢٠].

الثالث: يستثنى من حالة الإهمالِ[٢١] أيضًا، ما إذا أمنَ الالتباس[٢٢] بالنافية[٢٣]، فلا يلزمُ[٢٤]. وقد ذكره في الألفية بقوله[٢٥]: "وَرُبَّما استُغْنِيَ عنها ... البيت[٢٦]. وهو مفهومُ قولِ الشذورِ: "ويَغْلِبُ".

الرابع: ظاهرُهُ مساواتها للمشددة إذا أعملت[٢٧]، ويستثنى من ذلك إعمالها في الضمير، فإنه يمتنع[٢٨] فيها دون المشددة[٢٩].

الخامس: شرط في التسهيل لدخولها: أنْ لا يقع بعدها نفي، نحو: إنَّ زيدًا لن[٣٠] يقومَ[٣١].

---

(١) في ت: واختاره، بزيادة: الضمير الهاء، ولا مسوغ له.
(٢) الجامع الصغير ٣٥.
(٣) في د: الإلغاء.
(٤) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(٥) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٦) في ت: فخففت.
(٧) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٧.
(٨) في ت: وغلب.
(٩) في د: الأسمان، وهو تحريف.
(١٠) التسهيل ٦٥.
(١١) في ر: فيلغى، وهو تصحيف.
(١٢) في ق: غائباً، وهو تحريف.
(١٣) شرح شذور الذهب ٢٨١.
(١٤) في د: بالأسماء، وهو تحريف.
(١٥) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(١٦) في ر: ويلزم، وهو وجه.
(١٧) في ت: إذ، وهو تحريف.
(١٨) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٧.
(١٩) في ر: وتغلب.
(٢٠) شرح شذور الذهب ٢٨١.
(٢١) في د: قال الأهمان، بدلاً من: حالة الإهمال، وهو تحريف.
(٢٢) في ت، ق: الألباس، وهو تحريف.
(٢٣) في د: بالكافية، وهو تحريف.
(٢٤) في د: تلزم، وهو وجه. وينظر هذا الاستثناء في الهمع ٢/١٨١.
(٢٥) في د: وكقوله، وهو تحريف.
(٢٦) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٧٨.
(٢٧) في د: عملت.
(٢٨) في ر: ممتنع.
(٢٩) الهمع ٢/١٨١.
(٣٠) في د: أن، وهو تحريف.
(٣١) التسهيل ٦٥. وينظر الهمع ٢/١٨١.

قال ابن قاسم: "وقد يُستَغْنَى عن هذا الشرط بما[١] سبقَ في المشدَّدةِ"[٢].

قولُ الكافيةِ: "ويجوزُ دخولُها على فعلٍ من أفعالِ المبتدإ"[٣]. يشعرُ باطِّرادِ[٤] دخولها على غيرِه، وليس كذلك، بل الغالبُ أنَّها إنَّما تدخل على الفعل الناسخ، ولذا[٥] قال في الألفية:

والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ ناسخًا فَلاَ تُلْغِيهِ غالبًا بإنْ ذي مُوصَلاَ[٦]

وخصَّهُ في التسهيل بالماضي[٧]. وقال في شرحه: ما ورد من مضارع يُحْفَظُ ولا يقاسُ (عليهِ. ورَدَّهُ أبو حيان، فقالَ: إنَّهُ ليس بصحيحٍ ولا أعلَمُ له موافقًا[٨]. انتهى. واختار في التسهيل القياس[٩] على نحو:

.... إنْ قتلتَ لَمُسْلمًا[١٠]

وفاقًا)[١١] للأخفش والكوفيين[١٢].

قولُ الكافية: "وتُخَفَّفُ المفتوحةُ، فَتَعْمَلُ في ضميرِ شأنٍ[١٣] مُقَدَّرٍ[١٤]". فيهِ أمران:

الأول: قَد[١٥] يُوهِمُ قولُهُ: "فتعملُ[١٦] في[١٧] " وجوبَ الإعمالِ، وهو جائزٌ لا واجبٌ نصَّ عليهِ سيبويهِ[١٨].

الثاني: القولُ بأنَّ اسمَها لا يكون إلاَّ ضمير الشأن، مشى عليه ابن هشام في القطر[١٩]، وهو رأي ضعيف. والجمهور أنه لا يختص به[٢٠]. ولذا[٢١] قدر سيبويه في[٢٢]: ﴿أنْ يا إبراهيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيَا﴾[٢٣]: أنَّكَ[٢٤]. ذكره ابن قاسم في شرح التسهيل[٢٥].

---

(١) في ق: لما، وهو تحريف.
(٢) شرح التسهيل ورقة ١٠١.
(٣) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(٤) في ر: بالطراد، وهو تحريف.
(٥) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٦) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٨١.
(٧) التسهيل ٦٥. وينظر الهمع ٢/١٨٣.
(٨) الهمع ٢/١٨٣.
(٩) ساقطة من ق.
(١٠) قطعة من صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، ترثي الزبير بن العوام زوجها، وتمامه:
شلت يمينك .... حلت عليك عقوبة المتعمد
الأغاني ١٨/٧، وفيه: المستشهد، بدلاً من المتعمد. وينظر اللامات ١٢١. شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨. مغني اللبيب ٣٧. الهمع ٢/١٨٣. خزانة الأدب ٤/٣٤٨، ٣٤٩.
(١١) من (عليه، ورده..) إلى (.. وفاقا) ساقطة من د.
(١٢) التسهيل ٦٥. وينظر الهمع ٢/١٨٣.
(١٣) في ر، د: الشأن، وهو وجه.
(١٤) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٢/٣٤٩.
(١٥) في ر: وقد.
(١٦) في ق: فيعمل، وهو تصحيف.
(١٧) في: ساقطة من ق، د.
(١٨) ينظر الهمع ٢/١٨٥.
(١٩) شرح قطر الندى ١٥٣.
(٢٠) به: ساقطة من ت.
(٢١) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٢٢) ساقطة من د.
(٢٣) الصافات: ١٠٤، ١٠٥.
(٢٤) الكتاب ٣/١٦٣.
(٢٥) شرح التسهيل ورقة ١٠٢. وينظر مغني اللبيب ٤٠٤ – ٤٠٥. الهمع ٢/١٨٥.

قولُ الألفيَّةِ: "وإنْ تُخفَّفْ أَنَّ فاسْمُهَا اسْتَكَنْ[١]". قالَ ابنُ قاسم[٢]: "تجوَّزَ في قولِه: "استكَنْ " وإنَّما هو محذوف لا مستكن، لأنَّ الضميرَ المنصوبَ[٣] لا يستكنُّ[٤]، والحرف[٥] أيضاً[٦] لا يستكنُّ[٧] فيه[٨]"[٩].

تنبيه:

قال في شرح الكافية: "وعلى كل حال لا تقع " أنْ " المذكورة غالباً إلاَّ بعدَ عِلْمٍ، أو ظَنٍّ أو معناهما، وشذَّ ما سِوَى ذلك[١٠]".

قول الكافية: "ويلزمُهَا[١١] معَ الفعلِ السِّينُ[١٢]، أو سوفَ، أو قَدْ، أو حرف النفي[١٣]".

فيهِ أمران:

الأول: شرط الفعل أنْ يكون متصرفاً لغير دعاء، فإنْ كان جامداً، أو دعاءً لم يحتج إلى ذلك، وقد ذكَرَهُ في الألفية والشذور[١٤].

(**٥٢/ب**) (**الثاني**[١٥]: (زادَ في الألفية)[١٦] والشذور " لَوْ"[١٧].)[١٨]. ونبَّهَ[١٩] في الألفية[٢٠] على قلَّةِ مَنْ ذكَرَهَا من النحاة[٢١]. وزاد في الشذور: "أداة شرط[٢٢]". وزاد في الجامع: "رُبَّ"[٢٣].

قول الكافية: "وتُخَفَّفُ كأنَّ فَتُلْغَى على الأفصحِ"[٢٤]. تبعَ فيه الزمخشري في المفصل[٢٥]، وقد تأوَّلَهُ[٢٦] ابن يعيش على أنَّ[٢٧] المرادَ بالإلغاءِ: أنْ تعملَ في ضمير الشأن[٢٨].

---

(١) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٨٣/١.
(٢) في د: ابن ثال، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من ر.
(٤) في ر: لا ستكن. وفي ق: لا ليستكن، وكلاهمـــا تحريـــف.
(٥) في د: والحروف، وهو تحريف.
(٦) ساقطة من د.
(٧) في ر: لا ستكن، وهو تحريف.
(٨) في ر: فيه ضمير، وهو وجه.
(٩) شرح الألفية ٣٥٥/١.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٤٩٩/١.
(١١) في د: ولكن بها، وهو تحريف.
(١٢) في د: بالسين، بزيادة حرف الباء ولا مسوغ له.
(١٣) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٣٤٩/٢.
(١٤) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٨٥/١. وشرح شذور الذهب ٢٨١.
(١٥) في ر: والثاني. وساقطة من ت.
(١٦) زاد في الألفية: ساقطة من د.
(١٧) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٨٥/١. وشرح شذور الذهب ٢٨١.
(١٨) من (الثاني..) إلى (.. لو) ساقطة من ق.
(١٩) الواو ساقطة من ر.
(٢٠) في الألفية: ساقطة من ت، ق.
(٢١) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٣٨٥/١.
(٢٢) شرح شذور الذهب ٢٨١.
(٢٣) الجامع الصغير ٣١.
(٢٤) الكافية ٢٠. شرحها للرضي ٣٥٩/٢.
(٢٥) المفصل ١٩٤/٢.
(٢٦) في د: يأوله، وهو تصحيف.
(٢٧) في ر، ت، د: في أن، لا وجه له. وفي ق: بأن، بدلاً من: على أن.
(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨ - ٨٣.

والمشهور: أنّها لا تُلغَى، بل تعملُ، وأنّها[١] تعمل في ظاهر ومضمر الشأن وغيره. وخبرها يكون مفرداً، وجملةً[٢]. وذلك كلُّهُ داخل في قول الألفية: "فَنْوِيَ منصوبُهَا[٣] وثابتاً[٤] أيضاً رُوِي"[٥]. وَيَرِدُ عليهما[٦]: أنَّهُ إذا كان خبرُها فعلاً[٧]، لَزِمَ فصلُهُ بـ" لَمْ "، أو " قَدْ "، ذكره في التسهيل والجامع[٨]. وزاد أو بـ" لَمَّا"[٩]. قال أبو حيان: ولم يُسْمَعْ[١٠]، وينبغي أنْ يتوقف في جوازِهِ[١١].

قول الألفيَّة: "وثابتاً[١٢] أيضاً رُوِي[١٣]". في التسهيل: "وقد يبرزُ اسمُها في الشعرِ"[١٤]. وسَوَّى في شرحِ الكافيةِ بينَهُ وبينَ اسمِ أنْ[١٥]، فأَشعرَ بشذوذِهِ. وقال غيرُهُ: ظاهِرُ كلامِ سيبويهِ أنَّ ذلكَ لا يختصُّ بالضرورةِ.

تنبيه:

لم يتعرَّضا[١٦] لتخفيفِ " لكنَّ " - وقد تعرَّضَ له[١٧] ابن هشام في الشذور، فقال: "فتلغى[١٨] لكن وجوباً[١٩]". وابن مالك في التسهيل، فقال: "ويمنع إعمالها مخففة، خلافاً ليونس والأخفش[٢٠]". وابن الحاجب في الوافية، فقال:

.... وإنْ تُخَفَّفِ[٢١] ... أَلْغَيْتَهَا عَنِ الجميعِ فَاعْرِفِ[٢٢].

ويردُ على حكايته الاتِّفاق، خلاف يونس والأخفش. ولا لتخفيف " لعلَّ "، وقد تعرَّضَ له أبو حيان، وقالَ: إنَّ الجمهور على منعِ تخفيفها، وجوَّزَهُ الفارسي، وقال: تعمل في ضمير الشأن محذوفاً[٢٣].

---

(١) في ر، وأحسب، وهو تحريف.
(٢) الهمع ٢/١٨٧ - ١٨٨.
(٣) في ر: مضمونها، وهو تحريف.
(٤) في د: وبالإلغاء، وهو تحريف.
(٥) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٨٩.
(٦) في د: عليها.
(٧) في د: نقلاً، وهو تحريف.
(٨) التسهيل ٦٦. والجامع الصغير ٣١. وينظر شرح ابن عقيل ١/٣٩٠ - ٣٩١.
(٩) لم أقف عليه في التسهيل ولا في الجامع ولا في غيرهما من كتب ابن مالك وابن هشام ولكنه ورد في الهمع ٢/ ١٨٧، ١٨٨ من غير نسبة.
(١٠) في د: تسمع.
(١١) ينظر منهج السالك ٨٥. والهمع ٢/١٨٧، ١٨٨.
(١٢) في ت: وثابت، وهو خطأ نحوي.
(١٣) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ١/٣٨٩.
(١٤) التسهيل ٦٦.
(١٥) شرح الكافية الشافية ١/٤٩٥، ٤٩٦.
(١٦) في ت: يتعرض، وهو تحريف. يعني ابن الحاجب في الكافية، وابن مالك في الألفية.
(١٧) ساقطة من ت.
(١٨) في ت: وتلغى.
(١٩) شرح شذور الذهب ٢٨١.
(٢٠) التسهيل ٦٥.
(٢١) في ت، ق: خففت.
(٢٢) شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٨.
(٢٣) الهمع ٢/١٨٩.

بابُ " لا " التي لنفيِ الجنس

كذا ترجَمَ الثلاثةُ[١]. وقد تعَقَّبَ النَّاظمُ في نكتِه[٢] على[٣] ابنِ الحاجب - حيثُ ترجمَ بذلك - وقالَ: "الأَوْلَى أنْ يقالَ: "لاَ " المحمولةُ[٤] على " إنَّ "، لأنَّ " لاَ " المشبَّهةَ بليس قد يُنْفَى بها الجنسُ، ويُفَرَّقُ بينَ إرادةِ الجنسِ وغيرِهِ بالقرائنِ[٥]". وتَعَقَّبَ ابنُ هشام في تعليقِهِ على الألفيةِ بذلكَ. وقد عَبَّرَ[٦] في الكافية الكبرى والتسهيل: بـ" لاَ " العاملةِ عملَ " إنَّ"[٧]. وفي الجامع بـ" لاَ " الناصبةِ على نفي الجنسِ[٨]. ثُمَّ إنَّ الإطباقَ على عقد هذا الباب في النواسخ. وعقدَهُ الناظم في سبك المنظوم أثناء أبواب النداء بعد باب[٩] الاختصاص، وقبلَ[١٠] باب التحذير والإغراء[١١]. وكانَ وجهُهُ مشابهةَ[١٢] اسمِها للمنادَى، في أنَّهُ يُبْنَى مفردًا[١٣] ويُنْصَبُ مضافًا وشبهَهُ[١٤].

قول الألفيَّةِ: "عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ[١٥] في نَكِرَهْ[١٦]"[١٧]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: ليس كلامُهُ صريحاً في اشتراط تنكير الجزأين، وكلامُ ابن الحاجب أشدُّ إيهاماً، فإنَّهُ ذكر في الاسم كونَهُ نكرةً[١٨]، ولم يتعرَّضْ له في الخبر، وكلٌّ في بابٍ[١٩]. فأحسنُ منهما قول الشذور: "ويجبُ تنكيرُهُ كالاسمِ"[٢٠].

الثاني: بقي من الشروط: أنْ لا يتقدَّمَ الخبرُ. ولذا[٢١] قال في الشذور: "وتأخيرُهُ ولو ظرفًا[٢٢]". وأنْ لا يفصلَ بينَ " لاَ " والاسم بفاصلٍ[٢٣]. ولذا[٢٤] قال ابن الحاجب: "يليها[٢٥]". وهو أحسنُ من عبارة الشذور، لشمولها الشرطين. وأنْ يُقْصَدَ[٢٦] بـ" لاَ " النفيُ العامُّ، أي: الاستغراقي[٢٧]. وأنْ تكونَ[٢٨] النكرةُ غيرَ معمولةٍ لغيرِ " لاَ " احترازاً من نحو: جئتُ بلا

---

(١) الكافـية ٥، ٨. شـرحها للرضي١/١١١، ٢٥٥. الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٢/٥. شرح شذور الذهب ٢٠٨، ٢٨١.

(٢) في ر: كتبه، وهو تحريف.

(٣) في ر: على أن، بزيادة: أن.

(٤) في ر: محمولة.

(٥) النكت على الحاجبية ورقة ١٦، ٢٦.

(٦) في ر: غيره، وهو تصحيف.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/٥١٩. والتسهيل ٦٧.

(٨) الجامع الصغير ٣٥.

(٩) في د: أبواب، وهو تحريف.

(١٠) في ق: ونقل، وهو تحريف.

(١١) سبك المنظوم ورقة ٤٧.

(١٢) في ر: وجه مناسبة، وهو تحريف.

(١٣) في ت: أو، وهو تحريف.

(١٤) وشبهه: ساقطة من ت، ق، د.

(١٥) في د: اللا، وهو تحريف.

(١٦) في ر: النكرة.

(١٧) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٢/٥.

(١٨) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/ ٢٥٥.

(١٩) الكافية ٥، ٨. وشرحها للرضي ١/١١١، ٢٥٥.

(٢٠) شرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٢١) في ر: وكذا، وهو تحريف.

(٢٢) شرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٢٣) الهمع ٢/١٩٨.

(٢٤) في ر: وكذا، وهو تحريف.

(٢٥) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٥٥.

(٢٦) في ت، ق، د: لا يقصد، بزيادة: لا.

(٢٧) الهمع ٢/١٩٤.

(٢٨) في ق: يكون، وهو تصحيف.

زاد[1]، ولا مرحبًا بهم[2]. ذكَرَ هذين الشرطين في التسهيل[3]. وهما واردان على الكافية والشذور. و[4] في التوضيح: "شرطُها: أنْ تكونَ[5] نافيةً، وأنْ يكونَ المنفيُّ الجنسَ، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصًّا، وأنْ لا يدخلَ عليها جارٌّ، وأنْ يكونَ اسمُهَا نكرةً متَّصلةً بها، وأنْ يكونَ خبرُها[6] نكرةً[7].

الثالث: ظاهرُهُ[8] (٥٣/أ) أنَّها[9] الرافعةُ للخبرِ كما في " إنَّ " وهو الذي صحَّحَهُ في التسهيل[10]. وهو مذهب الأخفش. ومذهب سيبويه أنَّهُ مرفوعٌ بِمَا رُفِعَ بِهِ قبلَ دخولِها[11]، وصحّحَهُ أبو حيان[12]. ومحلُّ الخلافِ في حالِ التَّركيبِ، أمَّا عندَ[13] عدمِهِ فهي الرافعةُ له بلا خلاف[14].

قوله: "مُفْرَدةً جاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ[15]". في التسهيل[16]: إذا لم تكرر[17]. فجعله شرطاً. والحقُّ أنَّهُ لا تناقضَ، لأنَّ اشتراطَهُ هناك لوجوب العمل[18]، وما هنا بيانٌ لجوازِهِ دونَ وجوبٍ.

قوله: "وركِّبِ المفردَ فاتحًا"[19]. قالَ ابن قاسم: "فيهِ قصورٌ، لأنَّهُ[20] يخرجُ عنه المثنَّى والجمعُ[21] وبناؤُهُمَا على الياءِ، وجمعُ المؤنَّث السالم و[22] بناؤُهُ على الكسرِ، ويجوزُ الفتح، قالَ: ولو قال: "وَرَكِّبِ المفردَ كالنَّصبِ " لأجادَ[23]". ولذا[24] قال في الكافية: "فإنْ كان مفردًا فهو مبني[25] على ما[26] يُنْصَبُ[27] بِهِ[28]". وفي الشذور: "الفتحِ أو نائبِهِ[29]". ويردُ على الكافية: أنَّ الفتحَ في نحو: مسلمات، أرجحُ من الكسرِ، وقد نبَّهَ عليهِ في الشذور[30]. وفي الخصائص: "أنَّهُ لا يُجيزُ فتحَهُ بصريٌّ إلاَّ أبو عثمان[31]". نقله في التوضيح[32]. وبَنَى بعضُهم الخلافَ في ذلك على

(١) في ت، د: خرجت. وفي ق: لاجئت، بزيادة: لا.
(٢) الهمع ١٩٨/٢.
(٣) التسهيل ٦٧.
(٤) الواو: ساقطة من ق.
(٥) في ق: يكون، وهو تصحيف.
(٦) في ر، ت: خيره.
(٧) أوضح المسالك ٣/٢ وفيه: متصلاً، بدلاً من: متصلة.
(٨) ساقطة من ت، د.
(٩) في ت: أن، وهو تحريف. وساقطة من د.
(١٠) التسهيل ٦٧.
(١١) الكتاب ٢٧٥/٢.
(١٢) منهج السالك ٨٧. والهمع ٢٠٢/٢. (١٣) في ر: حال.
(١٤) الهمع ٢٠٢/٢.
(١٥) الألفية ٢٢. شرح ابن عقيل ٥/٢.
(١٦) في التسهيل ساقطة من د.
(١٧) التسهيل ٦٧.
(١٨) في د: التعميم، وهو تحريف.
(١٩) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٧/٢.
(٢٠) في ت، ق: لأنه مجمع، بزيادة: مجمع. (٢١) في د: والمجموع، وهو وجه.
(٢٢) الواو: ساقطة من ق.
(٢٣) شرح الألفية ١/ ٣٦٤ – ٣٦٥.
(٢٤) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٢٥) في ق: مثنى، وهو تحريف.
(٢٦) ساقطة من د.
(٢٧) في د: النصب، وهو تحريف.
(٢٨) الكافية ٨. شرحها للرضي ٢٥٥/١. (٢٩) شرح شذور الذهب ٨٢.
(٣٠) المصدر السابق ٨٢.
(٣١) الخصائص ٣٠٥/٣.
(٣٢) أوضح المسالك ١٠/٢، وفيه: أبا عثمان بدلاً من: أبو عثمان، وكلاهما وجه.

الخلاف في حركة المفرد، أهي إعرابٌ أم[١] بناءٌ؟. فَمَنْ قال بالأوَّلِ كَسَرَ، أو[٢] بالثَّاني فَتَحَ. وقد أوضحتُهُ في السلسلة[٣]. وإذا[٤] بُنِيَ على الكسرِ لم ينوَّنْ عندَ الأكثرين، وفي سبك المنظوم: "التزامُ الكسرِ والتَّنوينِ[٥]". وهو خلافُ المشهورِ من وجهين. وقد بُنِيَ[٦] على الألفِ في[٧] نحوِ[٨]: لا وترانِ في ليلة[٩] " على[١٠] لغةِ مَنْ يجري المثنَّى بالألفِ في كلِّ حالٍ.

قول الكافية: "ومِثْلُ: لا أبَ لَهُ ... إلى آخرِهِ[١١]". وافقَهُ ابنُ مالك أيضاً في أكثر كتبه[١٢] على اختيار هذا القول. والجمهور على قول سيبويه[١٣]. ومشى عليه في سبك المنظوم[١٤]. وفي المسألة قولٌ ثالثٌ: إنَّهُ مفردٌ[١٥] جاءَ على لغةِ القصرِ[١٦]، والمجرورُ باللَّامِ هو الخبرُ، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة[١٧]. وهذا هو المختار عندي، لسلامته مِمَّا[١٨] في القولين من تأويلٍ[١٩]، وزيادة، وحذف[٢٠]. ونبَّهَ ابن يسعون على أنَّ المسموعَ من ذلك: لا أبَا لَكَ، ولا أخَا لَكَ، وأنَّ لا غُلامَيْ لَكَ، قالَهُ النحويون بالقياس، وليسَ من كلامِ العربِ. وَرُدَّ، بأنَّ الدينوري[٢١] والسيرافي حكيا[٢٢] ذلكَ سماعاً[٢٣]. والمعروفُ عند النحاة تخصيص المسألة بالأبِ، والأخِ، والمثنَّى والجمعِ على حدِّهِ. وعَمَّمَ في التسهيل كل مفردٍ وليَهُ مجرورٌ بلامٍ مُعَلَّقَةٍ بمحذوفٍ[٢٤] غيرِ

---

(١) في ر، ت، د: أو.
(٢) في ر، ت، و، بدلاً من: أو.
(٣) ذكر الدكتور عدنان محمد سلمان في كتابه السيوطي النحوي ١٤٦:أنه من كتب السيوطي المخطوطة. وقد ذكـره السيوطي في الهمع ٤٧/١ أنه محاكاة بسلسلة الجويني في الفقه، ولسلاسل الذهب للزركشي في الأصول.
(٤) وإذا: ساقطة من د.
(٥) سبك المنظوم ورقة ٤٧ – ٤٨.
(٦) في ق: يبنى.
(٧) ساقطة من ت، ق، د.
(٨) في ق: و، بدلاً من: نحو.
(٩) تقدم في ورقة ١٦ ب.
(١٠) ليلة على: ساقطة من د.
(١١) الكافية ٩. شرحها للرضي ٣٦٥/١، وفيهما: " ... فالإعرابُ والعطفُ على اللفظ وعلى المحلِّ جائزٌ مثلُ: لا أبَ وابنا وابنُ، ومثلُ:لا أبَا لَهُ ولا غلامَيْ لَهُ، جائزٌ تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه. ومن ثَمَّ لم يجز: لا أبَا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه".
(١٢) في د: التزكية، بدلاً من: أكثر كتبه، وهو تحريف.
(١٣) ينظر الكتاب ٢٧٦/٢، ٢٧٧. شرح الكافية للرضي ٢٦٥/١. الهمع ١٩٦/٢ – ١٩٧.
(١٤) سبك المنظوم ورقة ٤٨.
(١٥) في د: مفردا، وهو خطأ نحوي.
(١٦) في ق: القصرية، وهو تحريف.
(١٧) ينظر هذا القول في الارتشاف ٣٢٤.
(١٨) في ت، ق: بما.
(١٩) في د: التأويل.
(٢٠) الهمع ١٩٧/٢.
(٢١) هـو أحمـد بن جعفر الدينوري أبو علي، ختن ثعلب، أحد النحاة المبرزين، توفي سنة ٢٨٩هـ. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٢١٥. بغية الوعاة ٣٠١/١. معجم المؤلفين ١٨٢/١.
(٢٢) في د: حكاها، وهو تحريف.
(٢٣) ينظر شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١٠٤.
(٢٤) في ت، ق: لمحذوف. وفي د: المحذوف.

خبر[١]. فشملَ نحوَ[٢]: لا غلامَ لَكَ، ولا بناتٍ لكَ. قالَ ابن قاسم: "وادِّعاءُ[٣] التَّركيبِ فيها هوَ[٤] الوجهُ[٥]". وشرطُها أيضاً: عدمُ الفصلِ بينَ الاسمِ واللَّامِ. إلاَّ أنَّهُ يجوزُ الفصلُ بجملةِ الاعتراضِ، نحوُ: لا أبَا - أعْلَمُ[٦] - لَكَ. ويجوزُ بالظرفِ والمجرورِ في الضرورةِ عندَ سيبويهِ[٧]، وكذا حذفُ اللَّامِ[٨].

قوله: "ومِثْلُ: قضيَّةٌ ولاَ أبَا حسنٍ[٩] لَهَا، متأوَّلٌ"[١٠]. قالَ ابن مالك: "للنحويين[١١] في تأويل العَلَمِ المستعملِ كذلك قولان: أحدهما: أنَّهُ على تقدير إضافة " مِثلٍ " إلى العلمِ ثُمَّ حُذِفَ. والثاني: أنَّهُ على تقديرِ: لا واحد من مسمَّياتِ هذا الاسم. وكِلاَ القولين غيرُ مرضيٍّ. أمَّا الأوَّلُ[١٢]، فلالتزامِ[١٣] العربِ تجرُّدَهُ من اللَّامِ. ولو كانت إضافةُ " مِثْلٍ " منويَّةً لم[١٤] يحتجْ إلى ذلك، ولإخبارِهِم عنهُ بـــ" مِثْلٍ " في قولِهِ:

تُبَكِّي[١٥] على زيدٍ ولا زيدَ مثلَهُ[١٦]

فلو نُويَتْ[١٧] " مِثْلُ " لكانَ التَّقديرُ: ولا مِثْلَ زيدٍ مِثْلُهُ، وهو فاسدٌ. وأمَّا الثاني: فلأنَّهُ يَستَلزِمُ[١٨] أنْ لا يستعْملَ ذلكَ (٥٣/ب) إلاَّ عَلَمٌ مشتركٌ فيهِ كـــ"زيد "وليسَ ذلك[١٩] لازماً، لقولِهِم: "لا بصرةَ[٢٠] لكم[٢١] "، و"لا قريشَ بعدَ اليومِ[٢٢] "، وإنَّما الوجهُ في ذلكَ أنْ يكونَ

(١) التسهيل ٦٨. (٢) ساقطة من ق.
(٣) في ر: والدعـــاء. وفي د: وأدعى، وكلاهمـــا تحريـــف.
(٤) ساقطة من د. (٥) شرح التسهيل ورقة ١٠٤.
(٦) ساقطة من ق، د.
(٧) الكتاب ٢/٢٨٠. وينظر الهمع ٢/١٩٧ - ١٩٨.
(٨) الكتاب ٢/٢٧٨. الهمع ٢/١٩٧.
(٩) في ق: الحسن.
(١٠) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٥٥. وهذا القول في الكتاب ٢/٢٩٧. الهمع ٢/١٩٥ - ١٩٧، وهو نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه. حاشية الصبان على الأشموني ٢/٤.
(١١) في ق: النحويين. (١٢) أما الأول: مكررة في ت.
(١٣) في ر: فللتزام، وهو خطأ في الرسم. وفي ق، د: فلا التزام، وهو تحريف.
(١٤) في ت، ق: ما لم، بزيادة: ما.
(١٥) في د: تبلي، وهو تحريف.
(١٦) قائله مجهول، وعجزه: بريءٌ من الحمى سليم الجوانح
المقرب ١/١٨٩. الهمع ٢/١٩٦. خزانة الأدب ٢/٩٨.
(١٧) في د: تلو بعده، بدلاً من: نويت، وهو تحريف.
(١٨) في ق: ليستلزم.
(١٩) في ت، ق، د: كذلك، وهو تحريف.
(٢٠) في ت، ق، ظ: لا نصرة، وهو تصحيف.
(٢١) ينظر الكتاب ٢/٢٩٦. وشرح شذور الذهب ٢١٠.
(٢٢) ينظر شرح شذور الذهب ٢١٠. والهمع ٢/٢٥٢.

على قصد لا شيءَ يصدقُ عليهِ هذا الاسمُ كصدقِهِ على المشهورِ بِهِ، فَضُمِّنَ العَلَمُ هذا المعنى وجُرِّدَ لفظُهُ مِمَّا ينافي ذلكَ"[١].

قولُ الشذورِ والألفيَّةِ في نحوِ: "لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ، ورفعُ الأوَّلِ وفتحُ[٢] الثاني[٣]". زاد ابن الحاجب: "على ضعف"[٤].

قولهم: "وفتحُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني"[٥]. قال في التوضيح: "وهو أضعفها، حتى خصَّهُ يونس وجماعةٌ بالضرورةِ"[٦]. وبقي من القسمة نصبُهُمَا معًا، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، وهما خاصَّانِ بالضرورة.

قولُ الألفيَّةِ[٧]: "ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يَلِي[٨]". زاد في الكافية قيدًا آخرَ، فقالَ: "ونعتُ المبنيِّ الأوَّلِ مفردًا يليهِ[٩]". احترازاً من النَّعتِ الثاني، فإنَّهُ لا يُبْنَى نحو: لا رجلَ ظريفَ عاقلاً. وقد يقالُ: لا حاجة إليهِ، لأنَّ قولَهُ: "يليهِ"[١٠] يُغْنِي عنهُ[١١].

قولُ الألفيَّةِ:

وغَيْرَ مَا يلي، وغَيْرَ المفرَدِ لا تَبْنِ، وانْصِبْهُ، أوِ الرَّفعَ اقْصِدِ[١٢]

كذا حكمُ نعتِ المفردِ[١٣]، وقد صرَّحَ به في الشذورِ[١٤]، وشَمِلَهُ[١٥] قولُ[١٦] ابن الحاجب: "وإلاَّ فالإعرابُ"[١٧] إلاَّ أنَّهُ صرَّحَ في المرفوعاتِ[١٨] بخلافِهِ، فقالَ: "ليسَ تمثيلُ النحاة لارتفاع خبر " لا " بنحوِ[١٩]: لا رجلَ ظريفٌ، بحسنٍ، لأنَّهُ في الظاهر صفةٌ لاسم[٢٠] " لا"[٢١]، والمثالُ ينبغي أنْ يكونَ ظاهرًا فيما مُثِّلَ لَهُ، ويستقبحُ إذا كان فيهِ احتمالُ[٢٢] ما مُثِّلَ لَهُ، واحتمالُ غيرِهِ على السَّواءِ، وأقبحُ منهُ إذا كانَ غيرُ ما مُثِّلَ لَهُ أظهرَ. و"ظريفٌ " في مثالهم في الصفة أظهرُ، وفي

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٥٣٠ – ٥٣٢.
(٢) في د: ورفع، وهو تحريف.
(٣) شرح شذور الذهب ٨٢. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٧.
(٤) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٦٠.
(٥) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٦٠. والألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٧. وشرح شذور الذهب ٨٢.
(٦) أوضح المسالك ٢/٢٠.
(٧) في ت: قوله، بدلاً من: قول الألفية، وهو وجه.
(٨) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/١٦.
(٩) الكافية ٨ – ٩. شرح الكافية للرضي ١/٢٦٢.
(١٠) في الأصل ر، د، س، ظ: يليه، وما أثبته من ت، ق.
(١١) في ق: عليه، وهو تحريف.
(١٢) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/١٧.
(١٣) في الأصل ر، ت، د، س، ظ: المعرب، وهو تحريف، وما أثبته من ق.
(١٤) شرح شذور الذهب ٨٢.
(١٥) في د: وسلمه، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من ت، ق، د.
(١٧) الكافية ٩. شرحها للرضي ١/٢٦٢.
(١٨) في ر: المفرعات، وهو تحريف.
(١٩) في ر: بنوح، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: لا اسم، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ت.
(٢٢) في ق: احتمالا، وهو خطأ نحوي.

مثالنا: لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ، لا[١] يحتملُ إلاَّ[٢] الخبرَ، لأنَّ المضافَ المنفي بـ" لا " لا يوصفُ إلاَّ بالمنصوبِ[٣]". قال الرضي: "وهذا الذي ذهبَ إليه من امتناعِ رفعِهِ، مذهبُ جماعةٍ من النحاة، وقد خولفوا[٤] فيهِ[٥]".

قول الكافية والألفيَّة:

والعطفُ إنْ لم تتَكَرَّرْ[٦] " لا " احكُمَا لَهُ بِمَا للنَّعتِ ذي الفصلِ انْتَمَى[٧]

فيهِ أمران:

الأول: أجازَ في التسهيل والكافية الكبرى تبعًا للأخفش فتحَهُ أيضًا[٨].

الثاني: شرطُ المسألةِ: أنْ يكونَ المعطوفُ نكرةً، فإنْ كانَ معرفةً تَعَيَّنَ الرَّفعُ وامتنعَ النَّصبُ والفتحُ، كُرِّرَتْ " لاَ " أمْ[٩] لم تُكَرَّرْ[١٠]، ذكَرَهُ في التسهيلِ[١١]. وهذه المسألة فاتت الشذور. وبقي عليهم جميعًا: حكمُ البدلِ والبيانِ والتوكيدِ، أمَّا البدلُ: فإنْ كانَ نكرةً جازَ فيه[١٢] الرفعُ والنصبُ، وامتنعَ الفتحُ، لأنَّهُ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، أو معرفةً تَعَيَّنَ الرفعُ. وأمَّا عطفُ البيان: فيجوزُ فيهِ الرفعُ والنصبُ إنْ أجريناه في النكرات. وأمَّا التوكيد: فالمعنوي لا يأتي[١٣] هنا، لأنَّ النكرة لا تؤكَّدُ به. واللفظي دون فصل نحو: لا ماءَ ماءً بارداً، يجوزُ[١٤] فيه الثلاثةُ كالنَّعتِ المفردِ التالي، كذا[١٥] ذكره في الشذور[١٦]. وهو منقولٌ، ولم يذكر الناظم في كتبه فيه الرفع. واستدركه عليه أبو حيان وغيره. وفي التوضيح: "أنَّ هذا من النعت، لأنَّهُ يوصف[١٧] بالاسم إذا وصف، والقول بأنَّهُ توكيدٌ، خطأ"[١٨]. قال والدي - رحمه[١٩] الله تعالى - في حاشيته: "ووجهُهُ أنَّ التأكيد اللفظي لا بُدَّ أنْ[٢٠] يكونَ مثلَ الأوَّلِ، وهذا أخصُّ منه. قال: ويجوز أنْ يُعْرَبَ[٢١] عطفَ بيانٍ أو بدلاً لجواز كونهما أوضحَ من المتبوع".

---

(١) ساقطة من د. (٢) ساقطة من ر، ت، ق، د.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦. وشرحها للرضي ١/١١١.

(٤) في د: خولف، وهو تحريف. (٥) شرح الكافية ١/١١١.

(٦) في ر: يتكرر.

(٧) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/١٩. والكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٦٢.

(٨) التسهيل ٦٨. وشرح الكافية الشافية ١/٥١٩. وينظر شرح ابن عقيل ٢/٢٠.

(٩) في ر: أو. (١٠) في ت، د: تتكر، وهو تحريف.

(١١) التسهيل ٦٨. (١٢) في ر: في، وهو تحريف.

(١٣) في ر: لا يتأ، وهو تحريف. (١٤) في ر، ت: تجوز.

(١٥) ساقطة من ت. (١٦) شرح شذور الذهب ٨٢.

(١٧) في ق: ينهت. (١٨) أوضح المسالك ٢/٢٤.

(١٩) في ر: رجحه رحمه، بزيادة: رجحه.

(٢٠) في ر: وأن، بزيادة الواو ولا مسوغ لذلك.

(٢١) في ق: يعرف، وهو تحريف.

قول الألفيَّة:

وأعْطِ " لا " مَعْ همزةِ استفهامِ   ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ[١]

قال ابن قاسم: "فيه مناقشة من وجهين: أحدهما: (٥٤/أ) أنَّهُ أطلقَ، فشملَ التي للعرض وهي لا تعملُ بلا خلاف، لا عملَ " إنْ " ولا عملَ " ليسَ " لأنَّها مختصَّةٌ بالفعلِ. قال: وما ذكَرَهُ ابنُ الحاجب من أنَّ التي للعرضِ تعملُ عملَ " إنْ " لم يصحَّ، ولذا استثناها في الكافيةِ الكبرى، فقال:

وأعْطِ " لاَ " مَعَ هَمْزِ[٢] الاستفهامِ[٣]   في غيرِ عَرْضٍ مَا بلاَ استفهامِ[٤]

الثاني: أنَّهُ يشملُ[٥] أيضاً التي[٦] للتمني[٧]، والقولُ بأنَّها تعملُ عملَ " إنْ " مذهبُ المبرد والمازني. ومذهبُ الخليل وسيبويه والأكثرين أنَّها إنَّما تعملُ في الاسم خاصَّةً ولا خبرَ لها. ولا يتبع[٨] اسمها إلاَّ على اللفظ، ولا تُلْغَى[٩]، ولا تعملُ[١٠] عملَ ليسَ"[١١]. وعلى هذا مشى في أكثر كتبه. وعبارة التسهيل: "في غيرِ تمنٍّ ولا عرضٍ"[١٢].

قول الكافية:

"وإذا دخلَتِ الهمزةُ لم تُغيِّرِ[١٣]

العملَ، ومعناها الاستفهامُ والعرضُ والتَّمَنِّي[١٤]"

فيه أمور:

الأول: قد عَلِمْتَ ما في العرض والتمني. قال ابن قاسم في شرح التسهيل: "ذكر ابن الحاجب أنَّها إذا كانت للعرض تعملُ أيضاً، نحو: ألاَ تزولَ[١٥]. وهو خلاف ما نصَّ عليه النحويون"[١٦]. وقد أشارَ إليهِ النيلي. قلت ابن الحاجب في ذلك تبعَ الزمخشري[١٧]، وقد مشى عليه في سبك المنظوم، فقال: "وإنِ اقترنتْ بهمزةِ الاستفهامِ أو عرضٍ أو تمنٍّ"[١٨].

الثاني: بقاءُ الاستفهامِ معها قليلٌ جدًّا، حتى أنكرَهُ الشلوبين[١٩].

---

(١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٠.
(٢) في الأصل ق، د، ظ: همزة، وما أثبته من بقية النسخ.
(٣) في ق، د: استفهام.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/٥٢١.
(٥) في د: شمل.
(٦) ساقطة من ت، ق.
(٧) في ت، ق: التمني.
(٨) في ر، ت، ق: ولا يقع، وهو تحريف.
(٩) في ر، ق: ولا يلغى، وهو تصحيف.
(١٠) في ق: ولا يعمل، وهو تصحيف.
(١١) شرح الألفية ١/٣٧٢ - ٣٧٣.
(١٢) التسهيل ٦٩. وينظر شرح الكافية الشافية ١/٥٣٢ - ٥٣٤.
(١٣) في ت، د، ظ: يغير، وهو وجه.
(١٤) الكافية ٨. شرحها للرضي ١/٢٦١.
(١٥) في ق، د: لا يزول.
(١٦) شرح التسهيل ورقة ١٠٦.
(١٧) المفصل ١/٢١٨.
(١٨) سبك المنظوم ورقة ٤٧.
(١٩) الهمع ٢/٢٠٥.

الثالث: بقيَ لها معنًى آخرُ، وهو أشهرُ معانيها وهو الإنكارُ والتوبيخُ والتقريرُ[١].

قول الكافية في تمثيلِ الخبرِ: "لا غلامَ رجلٍ[٢] ظريفٌ فيها"[٣]. قال[٤] الرضي: "لا فائدة في إيراد الظرف بعد الخبر، ولا معنى[٥] له إنْ علّقناهُ بالخبر، إذ[٦] يكونُ المعنى: ليسَ لغلامِ رجلٍ ظرافةٌ في الدارِ، وهذا معنًى سمجٌ. ومثاله، أيضاً، ظاهر بسبب الظرف في كون " ظريف " صفةً لغلامِ رجلٍ، والظرف[٧] خبرُ " لاَ "، ولو قال: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ فيها[٨]، لكان أظهرَ من[٩] جهةِ المعنى في كون " فيها " متعلِّقًا[١٠] بالخبرِ"[١١].

قوله: "وَبَنُو تميمٍ لا يُثْبِتُونَهُ[١٢]". فيهِ[١٣] أمران:

الأول: قال الأندلسي: "لا أدري من أين نقلَهُ، ولعلَّهُ قاسَهُ[١٤]. قال: والْحَقُّ: أنَّ بني تميم يحذفــونَهُ وجوبًا إذا (كان جواباً، أو)[١٥] قامتْ قرينةٌ غيرُ السؤالِ دالَّةٌ عليه، وإذا لم تقم[١٦] فلا يجوزُ حذفُهُ، إذ لا دليلَ عليه، بل بنو تميم إذن كأهلِ الحجاز في إيجاب الإتيان به"[١٧]. وقال ابن مالــك في شرح الكافية: "زعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أنَّ بني تميم يحذفون خبرَ " لا " مطلقــاً على سبيلِ الْلزومِ، إلاَّ أنَّ الزمخشري قال: "وبنو تميم لا يُثْبِتُونَهُ[١٨] في كلامهم أصلاً[١٩]. وقال الجزولي: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم[٢٠] إلاَّ أنْ يكونَ ظرفاً[٢١]". وليس بصحيحٍ ما قالاه، لأنَّ حذفَ خبرٍ لاَ دليلَ عليهِ يلزمُ منهُ عدمُ الفائدةِ. والعرب مجمعون[٢٢] على ترك التكلم بما لا فائدة فــيه[٢٣]". قــال الشلوبين: "ينبغي أنْ يكون خلافُ أهلِ[٢٤] الحجاز وبني تميم فيما هو جوابٌ لــسؤالٍ[٢٥]، أمَّــا إذا لم يكــن جــوابًا، فــلا ينبغــي أنْ يُحذَفَ أصلاً، لأنَّهُ لا دليلَ عليهِ.

---

(١) والتقرير: ساقطة من ق. وينظر الهمع ٢/٢٠٥.
(٢) في ت، ق: لاَ رجل، بزيادة: لا.
(٣) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١١١.
(٤) في ر: قول، وهو وجه.
(٥) في ر: ولا معنا، وهو خطأ في الرسم.
(٦) في د: و، بدلاً من: اذ.
(٧) في ق: وفيها، بدلاً من: والظرف.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في د: في، وهو تحريف.
(١٠) في د: متعلق، وهو خطأ نحوي.
(١١) شرح الكافية ١/١١١ – ١١٢.
(١٢) الكافية ٥. شرحها للرضي ١/١١١.
(١٣) في ر: في، وهو تحريف.
(١٤) في د: فاسد، وهو تحريف.
(١٥) كان جواباً، أو: ساقطة من د.
(١٦) في ر: يقم، وهــو تصحيــف. وفي ت: يقــدر، وهــو تحريــف.
(١٧) ينظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي ١/١١٢.
(١٨) في ق: لا يبنونه، وهو تصحيف.
(١٩) المفصل ١/٩١.
(٢٠) بنو تميم: ساقطة من ق.
(٢١) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص ٣٣٧. وينظر شرح الكافية للرضي ١/١١٢.
(٢٢) في ت: يجمعون.
(٢٣) شرح الكافية الشافية ١/٥٣٧. وينظر الهمع ٢/٢٠٣.
(٢٤) في ر: هل، بإسقاط الهمزة.
(٢٥) في ر: السؤال.

وأنكـــر على[(١)] الجزولي استثناء الظرف"[(٢)]. انتهى. ولذا[(٣)] قال في الشذور: "وتميمٌ[(٤)] لا تذكرُهُ حينئذٍ[(٥)]". وأمَّا استثناء الظرف فأورده[(٦)] الرضي، ولم[(٧)] يُوجِّهْهُ[(٨)]. وَوَجَّهَهُ[(٩)] في المتوسط، بأنَّهُ حينـــئذٍ يكونُ مخصوصاً بالظرفِ، والذي يحذفُ إنَّما هو[(١٠)] العامُّ كـــ"الموجودِ " ونحوِهِ[(١١)]. ووجَّهَـــهُ الـــسيد الجرجاني في حواشيهِ على الرضي: بأنَّ الظرف(٥٤/ب) نائبٌ عن الخبرِ، فلو حذفوهُ لزِمَ حذف النائب والمنوب، وهو مرفوضٌ.

الثاني: لم ينفرد التميميون بذلك[(١٢)]، بل الطائيون أيضاً لا يثبتونَهُ، نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل، وابن هشام في التوضيح[(١٣)].

قولهم: "ويُحذَفُ كثيراً[(١٤)]". أكثرُ ما يَحْذِفُهُ الحجازيون مع " إلاَّ " نحو[(١٥)]: "لاَ إلهَ إلاَّ اللهَ"[(١٦)]. [و][(١٧)] لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللهِ. قالَهُ أبو حيان في شرحِ التسهيل[(١٨)].

قول الكافية: "ويُحذَفُ الاسمُ في مِثْلِ لا عليكَ"[(١٩)]. وهو[(٢٠)] قليلٌ، بخلافِ حذفِ الخبرِ كما يُؤخذُ من التسهيل والكافية الكبرى[(٢١)]، ولم يتعرَّضْ للمسألةِ في الألفية والشذور.

---

(١) في ق: عليه، وهو تحريف.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٣٣٧.
(٣) في ر: وكذا، وهو تحريف.
(٤) وتميم: ساقطة من ت.
(٥) شرح شذور الذهب ٢٠٩.
(٦) في ق: ورده، وهو تحريف.
(٧) في ت، ق: فلم، والفاء هنا لا تستقيم.
(٨) في ر: يوجه. ينظر شرح الكافية ١١٢/١.
(٩) في ر: وجهه، بإسقاط الواو، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من ق.
(١١) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ١٧٨/١.
(١٢) في ق: بدليل، بدلاً من: بذلك، وهو تحريف.
(١٣) أوضح المسالك ٢٩/٢.
(١٤) الكافية ٥. شرحها للرضي ١١١/١. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢٤/٢. شرح شذور الذهب ٢٠٩.
(١٥) في ت: نحو إلا نحو، بزيادة: نحو إلا.
(١٦) الصافات: ٣٥. وهي أيضاً جزء من حديث كما في سنن أبي داود ٢٠٨/١.
(١٧) الواو: ساقطة من الأصل، ر، ت، س، وما أثبته من ق، د، ظ.
(١٨) ينظر منهج السالك ٨٩.
(١٩) الكافية ٩. شرح الكافية للرضي ٢٦٦/١.
(٢٠) الواو ساقطة من ر.
(٢١) التسهيل ٦٧. شرح الكافية الشافية ٥٢١/١.

باب ظَنَّ وأخواتِها

قولُ الكافيةِ: "أَفعالُ القُلوب: ظَنَنْتُ، وحَسِبتُ، (وَخِلْتُ، وزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ"[١]. اقتصرَ على سبعة)[٢]، و[٣] زادَ في الألفيةِ والشذورِ: "حَجَا، ودَرَى[٤]، وجعلَ بمعنى اعتَقَدَ[٥]، وَهَبْ وَتَعَلَّمْ[٦]". زادَ في الألفية: "عَدَّ"[٧]. و[٨] في التسهيل والكافية الكبرى والتوضيح[٩]: "أَلْفَى"[١٠].

قول الألفيَّةِ: "رَأَى[١١]". زاد في الكافية: "لا بمعنى أبصرتُ[١٢]". وفي الشذور: "لا من الرَّأي"[١٣]. وفي التسهيل: لا لإبصارٍ، ولا رأْيٍ ولا ضَرْبِ رِئَةٍ[١٤].

قول الشذور: لا من الرَّأي[١٥]. تبعَ فيه ابن مالك[١٦] والفارسي[١٧]. قال أبو حيان:

" وقد ذهبَ غيرُهُما إلى أنَّ التي مِنَ الرَّأي و[١٨] هيَ بمعنَى[١٩] اعتقدَ تتعدَّى إلى اثنينِ، ويدلُّ لَهُ قولُهُ:

رأَى النَّاسَ[٢٠] إلاَّ من رَأَى مثلَ رأيِهِ ... خوارجَ ترَّاكينَ[٢١] قَصْدَ المخارِجِ[٢٢]"[٢٣]

قولُهُم: "وخالَ[٢٤] " زاد في التسهيل: "لا لِعُجْبٍ[٢٥] ولا ظَلَعٍ"[٢٦]، احترازاً من: خالَ

---

(١) الكافية ١٧، وشرحها للرضي ٢/٢٧٦.
(٢) من (وخِلْتُ...) إلى (... سبعة) ساقطة من ق، ت، د.
(٣) الواو: ساقطة من ق، د.
(٤) الواو: ساقطة من ق.
(٥) بمعنى اعتقد: ساقطة من ق، ت، د.
(٦) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨. شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٧) في د: وعد، وهو تحريف. وينظر شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(٨) الواو: ساقطة من د.
(٩) في ق: وفي الكافية الكبرى والتسهيل والتوضيح، بدلاً من: وفي التسهيل والكافية الكبرى والتوضيح، وهو وجه.
(١٠) التسهيل ٧١. وشرح الكافية الشافية ٢/٥٤١. وأوضح المسالك ٢/٣١.
(١١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(١٢) في د: أبصر. ينظر الكافية ١٧، ١٨. وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦، ٢٧٩.
(١٣) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٤) التسهيل ٧١. وينظر التصريح ١/٢٥٠. والهمع ٢/٢١٧.
(١٥) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٦) التسهيل ٧١. وينظر الهمع ٢/٢١٧.
(١٧) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٢/٢١٧.
(١٨) الواو: ساقطة من ر.
(١٩) في ق: يعني، وهو تحريف.
(٢٠) في ت، ق: الفلس. وفي د: العليس، وكلاهما تحريف.
(٢١) في د: يتراكين، وهو تحريف.
(٢٢) قائله مجهول. البحر المحيط ٢/٣٩٥. الهمع ٢/٢١٧، ٥/٨٩. والدرر اللوامع ١/١٣٣.
(٢٣) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٢/٢١٧.
(٢٤) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٧٦. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢٥) في ق: لا يعجب. وفي د: لا تعجب، وكلاهما تحريف.
(٢٦) التسهيل ٧١.

الرجلُ: تكبَّرَ، وخالَ الفرسُ: ظَلَعَ، أي: غَمَزَ في مشيهِ[١].

قولُهُم: "وعَلِمَ لا بمعنى عَرَفَ[٢]". زاد في التسهيل: "ولا لِعُلْمَةٍ"[٣]، احترازًا من نحوِ: عَلِمَ عُلْمَةً[٤]، فهو[٥] أعْلَمُ[٦]، أي: مشقوقُ الشَّفَةِ العليا، فإنَّهُ لازمٌ[٧].

قولُ الألفيَّةِ: "وَجَدَ"[٨]. زاد في الكافية: "لا بمعنى أَصبتُ"[٩]. وفي الشذور: "لا بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ[١٠]". وفي التسهيل: "لا لإصابةٍ ولا استغناءٍ ولا حُزنٍ ولا حِقدٍ[١١]. فإنَّ الأوَّلَ يتعدَّى إلى واحدٍ والبواقي لازمةٌ.

قولُهُم: "وحَسِبَ"[١٢]. زاد في التسهيل: "لا للونٍ[١٣] " احترازاً من حَسِبَ[١٤] الرجلُ، إذا احْمَرَّ لونُهُ وابيضَّ، فإنَّهُ لازمٌ[١٥].

قولُهُم: "وَزَعَمَ"[١٦]. زاد في التسهيل: "لا لكفالةٍ ولا لرئاسةٍ ولا سمنٍ ولا هُزالٍ"[١٧]. فإنَّ الأوَّلين يتعدَّيان[١٨] إلى واحد، والآخران[١٩] لازمان. قال في التوضيح: "والأكثرُ في " زَعَمَ " وقوعُهُ[٢٠] على " أنْ " و"أنَّ وصلتهما"[٢١]. ونقل ابن مالك في شرح التسهيل ذلك عن صاحب العين[٢٢]. وزاد[٢٣]: أنَّها قد توقع[٢٤] على الاسم في الشعر[٢٥].

---

(١) اللسان (خيل). وينظر الهمع ٢/٢١٦.

(٢) الكافية ٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٦. الألفية ٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(٣) التسهيل ٧١.

(٤) علم علمة: ساقطة من د.

(٥) في ق، د: فهي، وهو تحريف.

(٦) في د: كحلم، وهو تحريف.

(٧) اللسان (علم). وينظر التصريح ١/٢٥٠. والهمع ٢/٢١٣.

(٨) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.

(٩) الكافية ١٧، ١٨. شرحها للرضي ٢/٢٧٦، ٢٧٩.

(١٠) شرح شذور الذهب ٣٥٣.

(١١) التسهيل ٧١.

(١٢) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٦. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(١٣) في ق: الأكون، وهو تحريف. ينظر التسهيل ٧١.

(١٤) في د: حسبت، وهو تحريف.

(١٥) اللسان: (حسب). وينظر التصريح ١/٢٥. والهمع ٢/٢١٦.

(١٦) الكافية ٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٦. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٨. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(١٧) التسهيل ٧٠.

(١٨) في ت: يتعدان. وفي د: متعديان.

(١٩) في ت: والآخرين. وفي ظ: والأخيران، وكلاهما وجه.

(٢٠) في ت: وقوم وقوعه، بزيادة: وقوم.

(٢١) أوضح المسالك ٢/٤٠.

(٢٢) في العين ١/٣٦٥ - ٣٦٦: " وتقول زَعَمْتَ أنّي لا أحبُها، ويجوز في الشعر: زَعَمَتْنِي لا أحبُها ... وأمَّا في الكلام فأحسن ذلك أنْ توقع على " أنْ " دون الاسم وتقول: زعمتني فعلتُ كذا. قال:

زَعَمَتْنِي شيخًا ولستُ بشيخٍ   إنَّما الشيخ من يدبُّ دبيبا

وينظر الارتشاف ٥٨١.

(٢٣) في د: وأراد، وهو تحريف.

(٢٤) في ق: تقع.

(٢٥) في ت: الاسم، وهو تحريف.

قولُ الألفيَّةِ: "مَعَ عَدّ"[١]. زاد في التسهيل: "لا لحساب"[٢]. فإنَّها تتعدَّى[٣] لواحد. وفي شرح الكافية: "قَلَّ مَنْ ذَكَرَ عَدَّ " في أفعالِ الباب، ومِمَّن ذكَرَها ابنُ هشام اللخمي[٤]"[٥]. وقال أبو حيان: عَدُّها من أفعال الباب مذهبُ الكوفيين، وهو الأظهرُ، واختاره ابن أبي الربيع وأنكرها البصريون[٦].

قولُ الألفيَّةِ: "حَجَا"[٧]. زاد في الشذور: "لا بمعنى قَصَدَ"[٨]. وفي التسهيل: "لا لغلبة[٩] ولا قصدٍ ولا ردٍّ[١٠] ولا سوقٍ ولا كتمٍ ولا حفظٍ ولا إقامةٍ ولا[١١] بخلٍ[١٢]". فإنَّ الأخيرين[١٣] لازمانِ، والبواقي متعديةٌ إلى واحد[١٤].

قولُ الألفيَّةِ: "دَرَى"[١٥]. زاد في الشذور[١٦]: "في لغة"[١٧]. وفي التسهيل: "لا لختلٍ"[١٨]، فإنَّهُ يتعدَّى إلى واحد. وفي شرحه: "أكثر ما تستعمل معدَّاة[١٩] بالباءِ، نحو: دريتُ بِهِ. فإنْ دخلت عليها همزةُ النَّقلِ تعدَّت[٢٠] إلى واحد بنفسها، وإلى ثانٍ بالباءِ، نحو ﴿وَلَآ أَدرَاكُمْ بِهِ﴾[٢١]. وقال أبو حيان: (٥٥/أ) عدَّها في أفعالِ البابِ الكوفيون، وأنكرَها البصريون[٢٢]، ولعلَّ البيت الذي استشهدوا به من باب التضمين[٢٣]، فلا ينقاس عليه ولا ينبغي أنْ يجعلَ أصلاً حتى يكثر. ولا يثبت ذلك ببيت[٢٤] نادر محتمل للتضمين[٢٥]".

---

(١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(٢) التسهيل ٧٠، وفيه: لا لحسبان، وكلاهما وجه.
(٣) في ت، ق: فإنه يتعدى.
(٤) هـو عـبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الأشبيلي المتوفى سنة ٥٧٧هـ. الوافي بالوفـيات ٣/١٣١. بغية الوعاة ١/٤٨-٤٩. ومقدمة الدكتور حاتم الضامن للمدخل إلى تقويم اللسان ١/ ٤٥ - ٤٦. وينظر قوله في شرح مقصورة ابن دريد له ٤٠ (رسالة ماجستير).
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥.
(٦) ينظر الارتشاف ٥٨١. والهمع ٢/٢١٠ - ٢١١.
(٧) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(٨) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٩) في ق: لا لقلة. وفي د: لا لعلة، وكلاهما تحريف.
(١٠) في ر، ت، ق، د: ولا رجعة، وهو تحريف.
(١١) لا: ساقطة من ر.
(١٢) التسهيل ٧٠.
(١٣) في ت، ق، د: الأخيران، وهو خطأ نحوي.
(١٤) في ت: الواحد.
(١٥) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(١٦) في ق: في التسهيل، وهو تحريف.
(١٧) في ق: لغتة، وهو تحريف. وفي د: لغة.
(١٨) في ق، د: لا لخيل. وهو تصحيف.
(١٩) في ق: معديا.
(٢٠) في د: تعمدت، وهو تحريف.
(٢١) يونس: ١٦. وينظر الهمع ٢/٢١٤.
(٢٢) ينظر الارتشاف ٥٨٢.
(٢٣) يشير إلى قول الشاعر: دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط   فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
والبيت في شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥. ومنهج السالك ٩٠. الهمع ٢/٢١٤.
(٢٤) ذلك ببيت: ساقطة من د.
(٢٥) تنظر هذه المسألة في الهمع ٢/٢١٤.

قول الشذور: "وجَعَلَ"[١]. زاد في الألفية: "الَّلذْ كاعْتَقَدْ"[٢]". وفي التسهيل: "لا لتصييرٍ[٣] ولا إيجاد، ولا إيجاب، ولا ترتيب، ولا مقاربة[٤]".

قولُ الألفيَّةِ والشذور: "وَهَبْ"[٥]. زاد في الجامع: "لا من الهِبَةِ"[٦]. قال أبو حيان: وعَدُّها من أفعال الباب مذهبُ الكوفيين. والبصريون[٧] أنكروها[٨]. واضطرب فيها ابن عصفور، فمرَّةً قال: يتعدَّى إلى واحد بدليل تنكير الثاني، ومرَّةً قال: يتعدَّى إلى اثنين بدليل مجيئِهِ معرفةً[٩] ونكرةً[١٠]، إلاَّ أنَّهُ جعلها أمراً من "وَهَبَ" التي بمعنى" صيَّرَ".

قولُ الألفيَّةِ: "تَعَلَّمْ"[١١]. زاد في الشذور: "بمعنى اعْلَمْ"[١٢]. احترازاً من الأمر من "تَعَلَّمَ[١٣]"، بمعنى تكلُّفَ العلمَ، فإنَّهُ[١٤] يتعدَّى[١٥] لواحدٍ. قال في التوضيح: "والأكثرُ في هذا، وقوعُهُ على أنَّ وصلتِها"[١٦].

قولُهُ: "والَّتي كَصَيَّرَا"[١٧]. قالَ في الشذورِ: "كَجَعَلَ، وتَخَذَ، واتَّخَذَ، وَرَدَّ، وتَرَكَ[١٨]". وزاد[١٩] في التسهيل: "صَيَّرَ، وَوَهَبَ غير متصرِّف، وأصارَ وأكانَ[٢٠]". وقالَ في شرحه[٢١]: أَلْحَقَ ابنُ أفلح[٢٢] بأصارَ[٢٣] أكانَ[٢٤] المنقولةَ من كانَ بمعنى صارَ. وما حكَمَ بهِ[٢٥] جائزٌ قياساً، ولا أعلَمُهُ[٢٦] مسموعًا[٢٧]. وقال أبو حيان: إنَّهُ ممنوعٌ، لأنَّ مذهب سيبويه: أنَّ النقلَ بالهمزِ في المتعدِّي سماعٌ، وكانَ بمعنى. صارَ يجري مجرَى المتعدِّي، فلا يكونُ النَّقلُ فيهِ بالهمزِ[٢٨] قياسًا[٢٩].

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(٣) في ر، ت، ق: لا لتضمين، وهو تحريف. وساقطة من د، وما أثبته موافق التسهيل ٧١.
(٤) التسهيل ٧١.
(٥) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨. شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٦) في ر، ت، ق: المهبة، وهو تحريف. وينظر الجامع الصغير ٣٦.
(٧) في د: والبصريين، وهو خطأ نحوي.
(٨) ساقطة من د.
(٩) الواو ساقطة من د.
(١٠) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠١ - ٣٠٢.
(١١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٣) في ق: يعلم، وهو تصحيف.
(١٤) في ت، ق: لأنه، وهو وجه.
(١٥) في د: إذ يتعدى، بزيادة: إذ.
(١٦) أوضح المسالك ٢/٣٢.
(١٧) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٢٨.
(١٨) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٩) الواو: ساقطة من ت.
(٢٠) التسهيل ٧١.
(٢١) أي ابن مالك في شرح التسهيل.
(٢٢) في الهمع ٢/٢١٨:" وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النحاة يقال له:ابن أفلح، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب".
(٢٣) بأصار: بياض في ق.
(٢٤) في ق: كان.
(٢٥) ساقطة من د.
(٢٦) في ر، ت: ولا علمه. وفي د: ولا علم. وفي ق: ولا علمه، كله تحريف.
(٢٧) ينظر قول ابن مالك هذا في الارتشاف ٥٨٣.
(٢٨) في ق، د: بالهمزة، وهو وجه.
(٢٩) تنظر هذه المسألة في الهمع ٢/٢١٨.

قولُ الشذور: "وتَخِذَ، واتَّخذَ[١]". قالَ ابنُ مالك في الكافيةِ وشرحِها[٢]: لا بمعنى اكْتَسَبَ، فإنَّهما متعدِّيانِ إلى واحدٍ[٣].

تنبيهٌ:

عدَّ في الكافية[٤] الكبرى من أفعال الباب: "سَمِعَ " إذا وليها اسمٌ غيرُ مسموعٍ[٥]. ونقلَهُ في شرحها عن الأخفشِ والفارسي[٦]، وجزمَ بِهِ في التسهيل، فقال: "وسَمِعَ المعلَّقَةُ بعينٍ[٧] ولا يخبرُ بعدَها إلاّ بفعلٍ دالٍ على صوت"[٨]. وممَّن اختارَ[٩] عدَّهُ ابنُ بابشاذ[١٠]، وابنُ الصائغ، وابنُ أبي الربيع، وابنُ عصفور[١١]، و[١٢] لكنَّ الجمهورَ على خلافِه، وأنَّ الثاني حالٌ[١٣]. ونقلَ أيضًا في الكافية وشرحها: أنَّ بعضَ الحُذَّاقِ من النحويين أَلْحَقَ[١٤] بأفعالِ هذا الباب " ضَرَبَ " المُعْمَلَةَ في المَثَلِ[١٥]. وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "الصواب أنْ لا تلحقَ[١٦] بها". وذهبَ ابن أبي الربيع: إلى أنَّ " ضَرَبَ"[١٧] بمعنى صَيَّرَ يتعدَّى لاثنينِ مطلقًا معَ المَثَلِ وغيرِهِ، نحوُ: ضَرَبْتُ الفضَّةَ خلخالاً. ومالَ إليهِ أبو حيان[١٨].

قول الكافية: "تدخلُ[١٩] على الجملةِ الاسميَّة"[٢٠]. شرطُها: كمدخولِ كانَ، فلا تدخلُ[٢١] على ما لا تدخلُ عليهِ[٢٢]. (ويُستثنَى ما فيهِ الاستفهامُ، فإنَّها تدخلُ[٢٣] عليهِ، وإنْ لم تدخلْ عليهِ كانَ)[٢٤].

(١) شرح شذور الذهب ٣٥٣. (٢) وشرحها: ساقطة من د.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤١، ٥٤٩ – ٥٥٠.
(٤) في د: شرح الكافية، بزيادة: شرح.
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤١. ومثل لذلك في ٢/٥٤٧ بـ" سمعت زيداً يقرأ".
(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤١، ٥٤٧. وينظر الهمع ٢/٢١٩.
(٧) في ت: تعين، وهو تصحيف. (٨) التسهيل ٧١.
(٩) في د: أجاز، وهو وجه.
(١٠) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة ٤٦٩هـ. أنباه الرواة ٢/٩٥ بغية الوعاة ٢/١٧.
(١١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٢ - ٣٠٣.
(١٢) الواو: ساقطة من د.
(١٣) ينظر اختيارهم ورأي الجمهور في الهمع ٢/٢١٩.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) شرح الكافية ٢/٥٤١، ٥٥٠. وَمَثَّلَ فيه بقولِهِ تعالى من سورة يس ١٣ ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَـٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾﴾.
(١٦) في ت، ق: لا يحلق، وهو تحريف. (١٧) في د: صرت، وهو تصحيف.
(١٨) تنظر هذه المسألة في الارتشاف ٥٨٤. والهمع ٢/٢٢٠.
(١٩) في ت، ق: يدخل، وهو تصحيف، وهو يريد أفعال القلوب.
(٢٠) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٦. (٢١) في ت، ق: يدخل، وهو تصحيف.
(٢٢) في ت، ق: عليه كان، وهو وجه. (٢٣) في ت: لا يدخل، بزيادة: لا.
(٢٤) من (ويستثنى..) إلى (.. كان) ساقطة من ق، د. وينظر الهمع ٢/٢٢١.

قولهم[1] والعبارة لها[2]: "فتنصبُ الجزأَيْنِ"[3]. يَسُدُّ[4] عنهما في هذا الباب: "أَنَّ"[5] و"أَنْ" [بصلتها[6]، وإنْ][7] كانت بتقديرِ اسمِ مفردٍ للطولِ. ولتضمن المسندِ والمسندِ إليه صريحًا في الصلةِ[8]. قال في شرح الكافية: "وهذا[9] شبيهٌ[10] بالاكتفاء[11] بأَنْ يفعلَ، بعدَ عسى[12]".

قول الكافية والألفيَّة:

وخُصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما مِنْ قَبْلِ[13] هَبْ ......[14]

قالَ ابنُ قاسم: "هو صحيحٌ في الإلغاءِ، وأمَّا التعليقُ فيشاركهنَّ[15] فيهِ معَ الاستفهامِ غيرهُنَّ من أفعالِ القلوبِ، نحوُ: عَرَفَ ونَظَرَ و[16] تَفكَّرَ وكذا سَأَلَ، وأبْصَرَ، وما بمعناهما[17]. قلتُ: ويشاركهنَّ[18] أيضًا[19] في الإلغاءِ " كانَ "، فإنَّ بعضَهم ذهبَ إلى أنَّها (٥٥/ب) في نحوِ: زيدٌ كانَ قائمٌ، ملغاةٌ لا زائدةٌ. وفي شرح الكافية لابن مالك ما يساعدُهُ[20].

قولُ الكافيةِ: "ومن خصائِصِها: أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ[21] فاعلُهَا ومفعولُهَا ضميرينِ لشيءٍ واحدٍ[22]". فيه أمور:

الأول: صورةُ المسألةِ: أنْ يكونَ[23] الضميران[24] متَّصلينِ، فإنْ كانَ أحدُهُما منفصلاً جازَ في كلِّ فعلٍ، نحوُ: ما ضربتُ إلاَّ إيَّاكَ. وقد نبَّهَ عليهِ الرضي[25].

الثاني: يشاركُها في هذهِ الخصيصةِ رَأَى البَصَرِيَّةُ، والحلميةُ[26] بكثرةٍ، وعَدِمَ[27] وفَقَدَ[28]

---

(١) في ق: قوله. وفي د: قول الكافية، وكلاهما تحريف.
(٢) أي للكافية.
(٣) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٦. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل٢/٢٨. وشرح شذور الذهب٣٥٢.
(٤) في ر، ت: يشذ، وهو تصحيف. وفي ق: لسد، وهو تحريف.
(٥) في ق، د: أي، وهو تحريف.
(٦) في د: أو أن بصلتهما، بدلاً من: وأن بصلتها.
(٧) بصلتها وأن: ساقطة من الأصل، س، وما أثبته من سائر النسخ.
(٨) ينظر الهمع ٢/٢٢٣، ٢٢٤.
(٩) في ق: وهي.
(١٠) في ق: أشبه. وفي د: تنبيه.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) في ق: عسر، وهو تحريف. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٤.
(١٣) في ر: قبيل، وهو تحريف.
(١٤) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٣. والكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩.
(١٥) في ر: فشاركهن.
(١٦) في ر: في، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(١٧) شرح الألفية ١/٣٧٩.
(١٨) في د: ويشارك، بإسقاط الضمير: هن، ولا وجه له.
(١٩) ساقطة من ق.
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٦.
(٢١) في ر: تكون، وهو تصحيف.
(٢٢) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩.
(٢٣) في ر: تكون، وهو تصحيف.
(٢٤) في د: ضميران.
(٢٥) شرح الكافية ٢/٢٨٥ – ٢٨٦.
(٢٦) في ق: والحكمية، وهو تحريف.
(٢٧) في د: عد، وهو تحريف.
(٢٨) في ق: يقعد. وفي د: يعتد، وكلاهما تحريف.

ذكرَهُ في التسهيل[١]. وألْحَقَ بها الرضي، وأبو حيان هَبَّ القلبية[٢]، خلافاً لابنِ مالكٍ، حيثُ[٣] نصَّ على منعِ ذلكَ فيها[٤].

الثالث: قد يشعرُ تعبيرُهُ بالجوازِ، بأنَّهُ يجوزُ وضعُ نفسِ مكانِ الضَّميرِ الأوَّلِ، وهوَ رأيُ ابنِ كيسان[٥]. والأكثرون[٦] على المنعِ[٧].

تنبيه:

لم يذكُرْ في الألفيةِ من خصائصِ البابِ سِوَى الأوَّلينِ. وزادَ[٨] ابنُ الحاجب الثالثةَ، ورابعةً[٩] تأتي. واستدركَ الرضي خامسةً، وهي: سدُّ[١٠] أنَّ وجزءَيْها عن المفعولينِ[١١]. ثُمَّ ذكَرَ في ذلكَ بحثًا أوردتُهُ في حاشيةِ المغني. وفي الجامعِ لابنِ هشام: "وتختصُّ[١٢] قلبياتُها[١٣] كلُّها[١٤] بجوازِ توسُّطِ الفعلِ بينَ مفعولَيْها[١٥]، وسدٍّ[١٦] أنَّ وأنْ[١٧] وصلتِهِمَا[١٨] مسدَّهُمَا[١٩]".

قول الألفيَّة والشذور: "إنَّ تَعَلَّمْ يلزَمُ[٢٠] الأمرَ[٢١]". هو رأيُ الأعلم. قال أبو حيان: والصحيحُ أنَّها تتصرَّفُ، لأنَّ يعقوبَ[٢٢] حكى: تَعَلَّمْتُ أنَّ فلانًا خارجٌ. بمعنى عَلِمْتُ[٢٣].

قولهم والعبارة للألفية: "وجَوِّزِ الإلغاءَ[٢٤] لا في الابتدا[٢٥]". فيهِ أمورٌ:

الأول: قد يُوهِمُ[٢٦] أنَّ المرادَ بالابتداءِ وقوعُهُ قبلَ المفعولينِ حتى لو تقدَّمَ عليهِ شيءٌ

---

(١) التسهيل ٧٣.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٥.
(٣) ساقطة من د.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٣، ٥٦٤.
(٥) ينظر رأيه في الهمع ٢/٢٤٠.
(٦) في د: والأكثر، وهو وجه.
(٧) ينظر الهمع ٢/٢٤٠.
(٨) في د: وأراد، وهو تحريف.
(٩) في ت، ق، د: والرابعة.
(١٠) في ق: مسد.
(١١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦.
(١٢) في د: ويختص، وهو وجه.
(١٣) في ر: قلبياها. وفي ت: قلبيتاها. وفي د: ملسائها، كله تحريف.
(١٤) في د: كليا.
(١٥) في الأصل ر، د: مفعولها. وفي ق: معمولها. وفي الجامع: معموليها وما أثبته من ت، س، ظ.
(١٦) في ر: وشذ، وهو تصحيف.
(١٧) وان: ساقطة من ق.
(١٨) في ق: وصلتها، وهو تحريف، وما أثبته موافق الجامع ٣٦.
(١٩) الجامع الصغير ٣٦.
(٢٠) في ت، ق: تلزم، وهو وجه.
(٢١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٣. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤هـ. تاريخ بغداد ١٤/٢٧٣. معجم الأدباء ٧/٣٠٠. بغية الوعاة ٢/٣٤٩.
(٢٣) ينظر الارتشاف ٥٨٢. واللسان (علم). والهمع ٢/٢١٥.
(٢٤) في ر: والإلغاء، وهو تحريف.
(٢٥) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٦. الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩. شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢٦) في د: توهم، وهو تصحيف.

كـ"متى " أو " مَا "، لا يجوزُ الإلغاءُ. وهو رأيٌ لبعضِهِم، والجمهورُ على خلافِهِ[١]، لكنَّ الإعمالَ أرجحُ[٢]. ذكره ابن قاسم. والحكمُ منصوصٌ في الكافية الكبرى، والتسهيل بدون حكايةِ الخلاف[٣].

الثاني: قد يُوهِمُ استواءَ الإلغاءِ في حالتي[٤] التوسطِ والتأخيرِ، وليس كذلكَ، فهو في التأخيرِ أرجحُ من الإعمالِ، وفي التوسط مساوٍ له كما صحَّحَهُ ابنُ قاسم[٥]، وجزمَ به ابن هشام في الجامع والقطر[٦]. وقيلَ: دونَ الإعمالِ، وصحَّحَهُ ابنُ هشام في التوضيح[٧].

الثالث: قال أبو حيان: "لجوازِ[٨] الوجهينِ معَ التوسطِ والتأخيرِ شرطانِ: أحدهما: أنْ لا تدخلَ[٩] لامُ الابتداءِ على الاسمِ[١٠]، نحوُ: لزيدٌ قائمٌ ظننتُ، ولزيدٌ ظننتُ قائمٌ، فإنَّهُ حينئذ لا يجوزُ إلاَّ[١١] الإلغاءُ. و[١٢] الثاني: أنْ لا يُنْفَى[١٣]، نحوُ: زيدًا[١٤] منطلقًا لم أظُنَّ، وزيدًا[١٥] لم أظُنَّ منطلقًا، فإنَّهُ حينئذٍ لا يجوزُ إلاَّ الإعمالُ، لأنَّهُ تعيَّنَ[١٦] بناءُ الكلامِ على الظَّنِّ المنفيِّ، ولا يبطلُ هذا بقولِهِ:

وَمَا إخالُ لَدَيْنَا مِنْك تَنْوِيلُ[١٧]

لأنَّ أداةَ النفي داخلةٌ في المعنَى على ما بعدَ " إخالُ"[١٨].

الرابع: إذا كان المفعول الثاني فعلاً وقُدِّمَ[١٩]، نحوُ: قامَ أظنُّ زيدٌ، فالذي صحَّحَهُ في التسهيل – وهو مذهبُ البصريين – بقاءَ الإلغاءِ على الجوازِ[٢٠]. وأوجبَهُ الكوفيون في هذه الصورة[٢١]. وقال أبو حيان: إنَّهُ الذي يقتضيه القياسُ، لأنَّ الإعمالَ مُتَرَتِّبٌ على كونِ الجزأينِ كانا

---

(١) ينظر الهمع ٢/٢٣٢.
(٢) في د: أوضح، وهو تحريف.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٥٥٤ – ٥٥٥. التسهيل ٧١ – ٧٢.
(٤) في د: حالة.
(٥) شرح الألفية ١/٣٧٩ – ٣٨٠.
(٦) الجامع الصغير ٣٦. وشرح قطر الندى ١٧٠.
(٧) أوضح المسالك ٢/٥٤ – ٦٠.
(٨) في ت: جواز. وفي ق: بجواز.
(٩) في ق: لا يدخل، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من د.
(١١) ساقطة من ق، ت، د، س، ظ.
(١٢) الواو: ساقطة من د.
(١٣) في ر: لا تنفى، وهو وجه.
(١٤) في د: زيد، وهو خطأ نحوي.
(١٥) في ت: وزاد، وهو تحريف.
(١٦) في ر: يتعين، وهو وجه. وفي د: يعين.
(١٧) لكعب بن زهير (ديوانه ٩) وصدره: أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وفي الديوان ٩ رواية ثانية للبيت: أرجو وآمل أن يعجلن في أبد وما لهن طوال الدهر تعجيل
وينظر شرح ابن عقيل ٢/٤٧. والهمع ٢/٢٢٩. وخزانة الأدب ٤/٧.
(١٨) ينظر منهج السالك ٩٢ – ٩٣. وشرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١١٠.
(١٩) ساقطة من د. وفي ق: وقد، بإسقاط الميم.
(٢٠) التسهيل ٧٢.
(٢١) ينظر الهمع ٢/٢٢٠.

مبتدأً وخبراً و[١] ليسا هنا كذلكَ، وإلاَّ لأدَّى إلى[٢] تقديم الخبر الفعلي على المبتدإِ[٣]. وبهذهِ الصورةِ وما سبقَ يحصلُ[٤] صورتان يجبُ فيهما الإلغاءُ، فيستثنيان[٥] من قولهم: إنَّ الإلغاءَ جائزٌ لا واجبٌ.

الخامس: قال في الجامع: "والإلغاءُ مع التأكيد بإشارةِ المصدرِ قليلٌ، ومع ضميرِهِ[٦] أقلُّ، ومع المصدرِ المضافِ[٧] للياءِ قبيحٌ، ومع غيرِهِ أقبحُ[٨] " وأمثلتُهـــا[٩]: زيدٌ ظننتُ ذاكَ[١٠] منطلقٌ، زيدٌ ظننتُهُ منطلقٌ، زيدٌ ظننتُ (٥٦/أ) ظَنِّي قائمٌ، زيدٌ ظننتُ ظنًّا قائمٌ. وهيَ مذكورةٌ في التسهيل والكافية الكبرى[١١]. لكنَّهُ رَجَّعَ الضَّعْفَ والقبحَ[١٢]. إلى التأكيدِ. فالذي في الجامع من رجوعِهِ إلى الإلغاءِ أنسبُ بالإيرادِ[١٣].

قول الألفيَّةِ:

.... وانْوِ ضميرَ الشَّأْنِ أوْ لامَ ابْتِدَا

في مُوهِمٍ إلغـــاءَ ما تَقَدَّمَا ....[١٤]

ظاهرُهُ جوازُ تركيبِ: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، على هذا التأويلِ، وقد أجازَهُ سيبويه عليهِ[١٥]. قال أبو حيان: وجوازه لا يدلُّ على سماعِهِ لاحتمال[١٦] القياس، وقد نصَّ الخضراوي على أنَّهُ سُمِعَ، وابن عصفور على أنَّهُ لم يُسْمَعْ[١٧]. قلتُ: والذي يفهم من شرح الكافية منعُ قياسِهِ، وأنَّهُ إنْ ورَدَ سماعُ شيءٍ[١٨] من ذلكَ أُوِّلَ[١٩]. ونصَّ في التسهيل على جوازِ إلغاءِ[٢٠] المُتَقَدِّمِ بقبحٍ[٢١].

قـــولهم: "والتـــزِمَ التَّعلـــيقُ"[٢٢]. يُـــستثنَى[٢٣] صـــورةٌ يجوزُ فيها التعليقُ، ولا يجبُ، وهـــي: مـــا إذا كان الاستفهام في المفعولِ الثاني نحو: علمتُ زيداً مَنْ[٢٤] هُوَ؟ فإنَّ النَّصبَ في:

(١) الواو: ساقطة من ر.
(٢) ساقطة من ر.
(٣) ينظر الارتشاف ٥٨٥. والهمع ٢/٢٣١.
(٤) في ق: تحصل.
(٥) في د: فيستويان، وهو تحريف.
(٦) في د: ضمير، بإسقاط الضمير الهاء ولا مسوغ له.
(٧) في ق: والمضاف، بزيادة: الواو.
(٨) الجامع الصغير ٣٧.
(٩) تنظر هذه الأمثلة في الهمع ٢/٢٣١.
(١٠) في ر: ذلك.
(١١) التسهيل ٧١ – ٧٢. شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٨ – ٥٥٩.
(١٢) في د: والفتح، وهو تصحيف.
(١٣) في ظ: بالمراد.
(١٤) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٦.
(١٥) في ق: عينه، وهو تحريف.
(١٦) في د: لا خال، وهو تحريف.
(١٧) ينظر الارتشاف ٥٨٥.
(١٨) في د: لشيء. وساقطة من ق.
(١٩) شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٦ – ٥٥٧.
(٢٠) في ر، ق، د: الإلغاء، وهو تحريف.
(٢١) التسهيل ٧٢.
(٢٢) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩. الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٦. شرح شذور الذهب٣٥٣.
(٢٣) ساقطة من د.
(٢٤) في د: زيد لأي، بدلاً من: زيداً من، وهو تحريف.

" زيداً[١] " جائزٌ، بل هو الأجودُ كما[٢] قالَهُ في شرحِ الكافيةِ[٣].

قولهم: "قبلَ الاستفهامِ[٤]"[٥]. استُشْكِلَ تعلُّقُ الفعلِ بالاستفهامِ في نحوِ: علمتُ[٦] أزيدٌ[٧] عندكَ[٨] أمْ عمرٌو؟ (وأجيبَ: بأنَّ هذا صورتُهُ الاستفهامُ، وليسَ)[٩] مراداً لاستحالةِ الاستفهامِ عَمَّا أخبر أنَّهُ عَلِمَهُ، وإنَّما المعنى: علمتُ الذي هو عندكَ من هذينِ. وقالَ بعضُهم: هو على حذف مضاف، والمرادُ: علمتُ جوابَ هذا الكلامِ. وقال أبو حيان: كلامُ العربِ ثلاثةُ أقسامٍ: مطابقةُ اللفظِ للمعنَى، وهو الأكثرُ، وغلبةُ[١٠] اللفظِ للمعنى، نحو: أظنُّ أنْ تقومَ[١١]، فإنَّهُ جائزٌ، دونَ: أظنُّ قيامَكَ، مع أنَّ معناهما واحدٌ، لاشتمالِ " أنْ تقومَ[١٢] " على جزءَي إسناد، بخلافِ قيامِكَ. وغلبةُ المعنى لِلَّفظِ[١٣]، ومنهُ ما نحنُ فيهِ، غُلِّبَ جانبُ المعنى، وإنْ كانَ اللَّفظُ[١٤] استفهامًا. وفي تذكرة أبي حيان كلام مبسوط[١٥] في هذه المسألة، لَخَّصْتُهُ في الفتحِ[١٦] القريبِ على مغني اللبيب. وفي تعليقِ ابنِ هشام: فإنْ قلتَ يردُ عليه: أرأيتُكَ زيدًا ما صنعَ؟ وأرأيتُكَ زيدًا أبو مَنْ هوَ؟ فإنَّهُ واجبُ الإعمالِ. قلتُ: هو بمعنى أخبِرْني[١٧]، وليسَ من القلبيَّةِ[١٨]، على أنَّهُ استثناهُ في التسهيلِ[١٩].

قول الكافية: "والنَّفيُ"[٢٠]. قَيَّدَهُ في الألفيةِ والشذور: بـ" مَا " و"لاَ " و"إنْ[٢١]". وكذا[٢٢] في سائرِ الكتبِ[٢٣].

قول الألفيَّة والشذور[٢٤]: "و " إنْ[٢٥] " و"لاَ"[٢٦]. فيه أمران:

---

(١) في د: زيد، وهو وجه. (٢) في ق: حكماً، وهو تحريف.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٢ – ٥٦٣. (٤) في ق: بالاستفهام، بزيادة الباء.
(٥) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩. والألفية ٢٣. شرح ابن عقيل٢/٤٦. شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٦) في ق: أعلمت، بتقديم همزة الاستفهام وهو بخلاف المقصود.
(٧) في د: زيد، بإسقاط همزة الاستفهام. (٨) في ق: عزرك، وهو تحريف.
(٩) من (وأجيب..) إلى (.. وليس) ساقطة من ق.
(١٠) في ق: عليه، وهو تصحيف. (١١) في ر، ت، ق: يقوم.
(١٢) في ر، ق، د: يقوم.
(١٣) في د: اللفظ. وينظر منهج السالك ٩٥ – ٩٦.
(١٤) في ق: المعنى. (١٥) في د: مبسوطة، وهو تحريف.
(١٦) في الفتح: ساقطة من د.
(١٧) في د: أخرى، وهو تحريف. ينظر الهمع ٢/٢٣٧.
(١٨) في د: الغلبة، وهو تحريف. (١٩) التسهيل ٧٣.
(٢٠) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢/٢٧٩.
(٢١) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٦. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢٢) في د: وذكر.
(٢٣) التسهيل ٧٢. شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١. منهج السالك ٩٤.
(٢٤) والشذور: ساقطة من ق. (٢٥) في د: ومن، وهو تحريف.
(٢٦) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٢/٤٦. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

الأول: زادَ في الشذور: في جواب القسم[١]. (وكذا في الجامع[٢]. وفي التوضيح: جواب القسم)[٣] ملفوظٌ بِهِ أو مقدَّرٌ[٤]". وتابعَ في ذلك[٥] الكوفيين، وهو اختيار ابن عصفور. والذي عليه البصريون[٦] خلافُهُ، كما يؤخذُ من شرح التسهيل لأبي حيان، ولذا أطلق في القطر[٧]. وقد[٨] بسَّطْتُ[٩] الكلامَ على ذلك في حاشية التوضيح، المسماة بالتوشيح[١٠].

الثاني: قال أبو حيان: عَدُّ " لاَ " من المعلَّقاتِ تبعَ فيهِ النَّحاسَ[١١] وابنَ السراج، ولم يذكرْها أصحابُنا[١٢].

قولهما: "أو قسم"[١٣]. قالَ أبو حيان: لم يذْكُرْ أكثرُ أصحابِنا " لامَ " القسمِ من المعلَّقاتِ، بل صرَّحَ ابنُ الدهان[١٤] في الغرَّةِ بأنَّها لا تُعَلِّقُ[١٥]. ولذا[١٦] لم يذكرها الناظم في الكافية الكبرى، ولا ابن هشام في الجامع[١٧].

قول الشذور: "أو لعلَّ"[١٨]. تابعَ[١٩] فيها[٢٠] الفارسي، وقد وافقَهُ أبو حيان[٢١]، وقال في الجامع: "ويختصُّ بدَرَى[٢٢]".

قولُهُ: "أَوْ لَوْ،[٢٣] أَوْ،[٢٤] كَمْ"[٢٥]. أمَّا " لَوْ "، فذكَرَها ابنُ مالك في التسهيل[٢٦]. وأمَّا "

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢) الجامع الصغير ٣٧.
(٣) من (وكذا..) إلى (.. قسم) ساقطة من.
(٤) أوضح المسالك ٦٢/٢.
(٥) في د: تلك، وهو وجه ضعيف.
(٦) في د: البصريين، وهو خطأ نحوي.
(٧) شرح قطر الندى ١٧٠.
(٨) قد: ساقطة من ق.
(٩) في د: سقطت، وهو تحريف.
(١٠) مـــن كـــتب السيوطي النحوية المفقودة، ذكرذلك الدكتورعدنان محمد سلمان في كتابه السيوطي النحوي ١٤٥.
(١١) في ر، ت:ابـــن الـــنحاس، بـــزيادة: ابن. النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمـــد بـــن إسماعيل المعروف بالنحاس المتوفى سنة ٣٣٧هـــ وقيل٣٣٨هـــ.معجم الأدباء٤/٢٢٤ - ٢٣٠.بغية الوعاة ٣٦٢/١.
(١٢) ينظر الارتشاف ٥٨٧. والهمع ٢٣٤/٢.
(١٣) الألفية ٢٣. شرح ابن عقيل ٤٦/٢. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٤) سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي توفي بالموصل سنة ٥٦٩هـــ. معجم الأدباء ٢١٩/١١ - ٢٢٣. بغية الوعاة ٥٨٧/١. معجم المؤلفين ٢٢٩/٤.
(١٥) ينظر الارتشاف ٥٨٧. والهمع ٢٣٣/٢ - ٢٣٤.
(١٦) في ر: وكذا، وهو تحريف. وساقطة من ت.
(١٧) في الجامع: ساقطة من ت.
(١٨) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(١٩) في د: نازع، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: فيه، وهو وجه.
(٢١) الارتشاف ٥٨٨. والهمع ٢٣٤/٢.
(٢٢) الجامع الصغير ٣٧.
(٢٣) في ر: الواو، بدلاً من: لو، وهو تحريف.
(٢٤) في ق: و، بدلاً من: أو.
(٢٥) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٢٦) لم أقف عليها في التسهيل. وقد قال أبو حيان في الارتشاف ٥٨٨: " فزعم ابن مالك أن "لو معلقة للفعل كما علقته لام القسم " ومثله في الهمع ٢٣٣/٢.

كَم " الخبريَّةُ[١]، فلم أرَ مَنْ نصَّ عليها غير المصنِّفِ[٢]، ولم يتعرَّضْ لها في شيءٍ من كتبِهِ. وذكَرَ في شرحِ الشذورِ أنَّ بعضَهُم نَصَّ عليها[٣]. ويمكنُ أخذُهُ من[٤] (عمومِ قولهم: إنَّ ما لَهُ الصدرُ يعلِّقُ. وزادَ بعضُهم في المعلِّقاتِ: "إنَّ " التي في خبرِها الَّلامُ[٥].

قالَ ابن قاسم (٥٦/ب) في شرحِ التسهيل: "ويمكنُ)[٦] اندراجُها[٧] تحتَ قولِهِم: "أو قبلَ لامِ الابتداءِ[٨]"[٩]. وكذا نقلَهُ ابن هشام في شرح الشذور عن جماعةٍ من المغاربةِ. وقال: الظاهرُ أنَّ المعلِّقَ إنَّما هو الَّلامُ[١٠]، إلاَّ أنَّ ابنَ الخباز حكى في بعض كتبهِ أنَّهُ يجوزُ: علمتُ إنَّ زيدًا قائمٌ، بالكسرِ معَ عدمِ الَّلامِ، وأن ذلك مذهب سيبويه[١١]، فعلى هذا المعلِّقُ إنَّ[١٢]. انتهى.

قولُ الألفيَّةِ: "ولرَأَى[١٣] الرُّؤْيَا[١٤]". قالَ ابن قاسم: "ليسَ بنصٍّ على المراد[١٥]، لأنَّ الرُّؤيَا تستعملُ مصدرًا لرَأَى مطلقًا حلميَّةً[١٦] أو يقظيةً[١٧]، والمرادُ رأي[١٨] الحلميةُ[١٩]". ونحوُهُ في التَّوضيحِ[٢٠].

قولُ الألفيَّةِ:

ولا تُجزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سقُوطَ مفعُولَيْنِ أوْ مفعولِ[٢١]

ما جزمَ بِهِ هنا من المنعِ في المفعولينِ مشَى عليه في أكثر كتبهِ[٢٢]، وابنُ هشام في الشذور[٢٣]، وهو أحدُ المذاهب في المسألةِ[٢٤]. والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو مذهبُ الأكثرين، وصحَّحَهُ ابنُ عصفور[٢٥]. والثالث: الجوازُ إنْ أفادَ، والمنعُ إنْ لم يُفِدْ، ومشَى عليهِ في الكافية وشرحها[٢٦]، وابنُ هشام في الجامعِ[٢٧].

---

(١) ساقطة من د. وفي ق: وهي الخبرية، بزيادة: وهي.
(٢) أي ابن هشام.
(٣) شرح شذور الذهب ٣٥٣.
(٤) ساقطة من ق.
(٥) ينظر المقرب ١١٩/١.
(٦) من (عموم..) إلى (.. ويمكن) ساقطة من ق، د. (٧) في ق: لاندراجها، وهو تحريف.
(٨) في د: لاما لابتداء، بدلاً من: لام الابتداء، وهو تحريف.
(٩) شرح التسهيل ورقة ١١١.
(١٠) في ر: الكلام، وهو تحريف.
(١١) الكتاب ١٥١/٣.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٦٧.
(١٣) في د: ولرأ، بإسقاط الألف.
(١٤) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٥٢/٢.
(١٥) في ت: أن المراد. وفي ق: أنه المراد.
(١٦) في ق: حكمته، وهو تحريف.
(١٧) في ق: يقظته، وهو تصحيف. وفي د: لفظية، وهو تحريف.
(١٨) ساقطة من د.
(١٩) شرح الألفية ٣٨٧/١.
(٢٠) أوضح المسالك ٤٨/٢ – ٥٠.
(٢١) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٥٥/٢.
(٢٢) التسهيل ٧٠. وشرح العمدة ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢.
(٢٣) شرح شذور الذهب ٣٧٧.
(٢٤) الهمع ٢٢٥/٢.
(٢٥) شرح الجمل ٣١١/١ – ٣١٢. وينظر الهمع ٢٢٥/٢.
(٢٦) شرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢ – ٥٥٣.
(٢٧) الجامع الصغير ٣٧.

قول الكافية: "ومن خصائصِها: أنَّها إذا ذُكِرَ أحدُهُما ذُكِرَ الأخَرُ[١]". وما جزمَ بِهِ مِنْ منعِ حذفِ أحدِ المفعولين ولو لدليلٍ رأيٌ[٢] ضعيفٌ. وقد صحَّحَهُ ابنُ عصفور، فقالَ: "حذفُ أحدِ المفعولَيْنِ للدلالةِ[٣] عليهِ قليلٌ، فلا ينبغي أنْ يقاسَ عليهِ"[٤]. وابنُ ملكون[٥] قاسَهُ[٦] على خبرِ كانَ[٧]. ومَشَى عليهِ ابنُ هشام في الجامع[٨]، والجمهور - كما قال في التوضيح - على الجوازِ[٩]، ومَشَى عليهِ ابنُ مالكٍ في كلِّ[١٠] كتبِهِ[١١]، وابنُ هشام في الشذورِ[١٢].

قول الشذور والألفيَّة[١٣]:

وكَتَظُنُّ اجْعَلْ "تقولُ" إنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ، ولم ينفصلِ[١٤]

فيه أمور:

الأول: اقتصرَ على أربعةِ شروطٍ، وزادَ في التسهيل وشرحِهِ: أنْ يكونَ المضارعُ للحالِ لا للاستقبالِ[١٥]. وأنكرَهُ أبو حيان وابن قاسم وابن هشام في تعليقِهِ، وقالوا: ولا نعلمُهُ لغيرِهِ[١٦]. زادَ ابن هشام: بل الظاهرُ من اشتراطِ الاستفهام، أنْ يكونَ مستقبلاً. وقد جزمَ[١٧] في الجامع باشتراطِهِ[١٨]. وزادَ في تعليقِهِ. أنَّ من شروطِهِ[١٩] أنْ لا تأتي[٢٠] الّلام في المعمولِ، لأنَّهُ يبعدها[٢١] عن الظنِّ. قالَ: وهذا الشرط ذكَرَهُ السهيلي[٢٢]، ولم يذكُرْهُ النحاة، وقواعدُهُم تشهدُ بِهِ.

(١) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢٧٩/٢.
(٢) في د: أي، بإسقاط الراء.
(٣) في د: لدلالة.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/١.
(٥) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي المتوفى سنة ٥٨٤هـ. بغية الوعاة ٤٣١/١. معجم المؤلفين ١٠٨/١.
(٦) في الأصل ر، ت، ق، س، ظ: وقاسه، بزيادة الواو، وما أثبته من د.
(٧) ينظر الهمع ٢٢٦/٢.
(٨) الجامع الصغير ٣٧.
(٩) أوضح المسالك ٧٠/٢.
(١٠) ساقطة من ر.
(١١) التسهيل ٧٠. شرح العمدة ٢٤٤، ٢٤٥، شرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢.
(١٢) شرح شذور الذهب ٣٧٧.
(١٣) في ق: قول الألفية والشذور.
(١٤) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٥٧/٢. وشرح شذور الذهب ٣٧٧.
(١٥) التسهيل ٧٤.
(١٦) ينظر الارتشاف ٥٩٢. وشرح الألفية لابن قاسم ٣٩٣/١ - ٣٩٤. والهمع ٢٤٧/٢.
(١٧) في ق: شرط. وفي د: يشترط، وكلاهما تحريف.
(١٨) في د: اشتراطه. ينظر الجامع الصغير ٣٨.
(١٩) في د: شرط شروطه، بزيادة: شرط.
(٢٠) في الأصل، ق: لا يأتي، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢١) في د: المفعول لا به لبعدهما، بدلاً من: المعمول لأنه يبعدها، وهو تحريف.
(٢٢) في ت، ق، د: في التسهيل، بدلاً من: السهيلي، وهو تحريف. وينظر شرط السهيلي في شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١١٤. الهمع ٢٤٧/٢.

الثاني: ظاهِرُ كلامِ الألفيةِ وجوبُ إعمالِه عندَ[١] استيفاء الشروط، وليس كذلك، بل هو جائزٌ لا واجبٌ، وقد صرَّحَ بِهِ في الشذورِ[٢].

الثالث: إذا عَمِلَ، فهلْ هوَ باقٍ على معناهُ، أو ضُمن[٣] معنى الظَّنِّ؟ خلافٌ. والظاهرُ الثاني، قالَهُ[٤] ابنُ قاسم.

الرابع[٥]: شرطُ عدمِ الفصلِ لم يَقُلْ بِهِ إلاَّ[٦] سيبويهِ[٧] والأخفشُ[٨]. وأكثرُ البصريين والكوفيين قاطبةً[٩] على عدمِ اشتراطِه[١٠].

قولُهُمَا: "أو معمولٍ"[١١]. قالَ أبو حيان: وكذا معمولُ المعمولِ على ما تقتضيهِ الأصولُ، نحوُ: "أهندًا تقولُ زيدًا ضاربًا"[١٢].

---

(١) أعماله عند: ساقطة من ت.
(٢) شرح شذور الذهب ٣٧٧.
(٣) في ق: مضمن، وهو تحريف.
(٤) في د: قال، وهو تحريف.
(٥) ساقطة من د.
(٦) ساقطة من د.
(٧) الكتاب ١٢٣/١.
(٨) الهمع ٢٤٧/٢.
(٩) في د: قاطعة، وهو تحريف.
(١٠) في ت، ق، د: اشتراطهما، وهو تحريف. وتنظر المسألة في الهمع ٢٤٧/٢.
(١١) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٥٨/٢. وشرح شذور الذهب ٣٧٧.
(١٢) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٢٤٧/٢.

بابُ أَعْلَمَ وأَرَى

قولُ الألفيَّةِ:

إلى ثلاثة رَأَى وَعَلِمَا   عَدَّوْا إذا صارَا أَرَى وأَعْلَمَا[1]

قالَ ابنُ هشام: "مرادُهُ بهما[2]: المتعدِّيانِ لاثنينِ قبلَ الهمزةِ، أَلَا تراهُ سيقولُ: "وإنْ تعدَّيَا لواحدٍ .... البيت[3] " فيشملُ قولُهُ " رَأَى " الذي بمعنى ظنَّ، وعَلِمَ الحلميةِ، فأمَّا التي بمعنى عَلِمَ، فكلُّهم يذكرُها[4]، والحلميةُ ذكرَها هو زيادةً على النحاةِ. والظنيَّةُ: لا أعلَمُ أحدًا[5] ذكرَها، ولا أَحفظُ لها شاهدًا. انتهى.

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ:

وما لِمَفْعُولَي عَلِمْتُ مُطْلَقَا   للثَّانِ والثَّالثِ أيضًا حُقِّقَا[6]

شاملٌ للتَّعليقِ- وهو الصحيحُ، وإنْ كانَ الأكثرُ على منعِهِ[7] - وللإلغاءِ[8]، وهو الصَّحيحُ[9] عندَ الجمهور (٥٧/أ)، وصحَّحَ الشلوبين مَنْعَهُ. وقالَ ابن أبي الربيع لا أعلمُ خلافاً في منعِهِ وَمَنْعِ[10] الحذفِ بلا دليلٍ[11]. وهو مجزومٌ بِهِ في الشذور[12]، والمُصَحَّحُ[13] في التسهيلِ جوازُهُ مقتصرًا على الأوَّلِ[14]. أمَّا حذفُ الأوَّلِ[15] بلا دليلٍ، فالأكثرُ على جوازِهِ بشرطِ ذكرِ الأخيرَيْنِ، وصحَّحَهُ في التسهيل[16]. ومذهبُ سيبويهِ مَنْعُ حذفِهِ وحذفِهِمَا. ولا يجوزُ حذفُ الثلاثةِ جميعًا عندَ عدمِ الدليلِ بلا خلافٍ، ويجوزُ عندَ وجودِهِ بلا خلافٍ.

قول الألفيَّةِ:

وإنْ تَعَدَّيَا لواحدٍ[17] بِلاَ   همزٍ فَلاثنينِ بِهِ تَوَصَّلاَ[18]

أُورِدَ عليهِ: أنَّ عَلِمَ بمعنى عَرَفَ إنَّما حُفِظَ[19] نقلُها بالتَّضعيفِ لا بالهمزِ[20]. ويجابُ: بأنَّهُ بناءً على ما اختارَهُ في شرح التسهيل من جوازِ النَّقلِ بالهمزِ[21] في المتعدِّي إلى واحدٍ قياساً، وإنْ

---

(١) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٦٤/٢.

(٢) ساقطة من ر.

(٣) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٦٥/٢.

(٤) في ق: يذكروها، وهو وجه.

(٥) في د: أحد، وهو خطأ نحوي.

(٦) الكافية ١٧. شرحها للرضي ٢٧٢/٢. والألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٦٥/٢.

(٧) في ق: ما منعه، بزيادة: ما.

(٨) في ق: الإلغاء، بدلاً من: وللإلغاء.

(٩) بعدها زيادة في ق، د، وهي: وإن كان الأكثر على منعه.

(١٠) في الأصل، ر، ت، ظ: ولمنع. وفي ق: ويمنع، وما أثبته من د، س.

(١١) ينظر الهمع ٢٤٨/٢ – ٢٤٩.

(١٢) شرح شذور الذهب ٣٧٧.

(١٣) في ت، ق، د: والصحيح.

(١٤) التسهيل ٧٤.

(١٥) أما حذف الأول: ساقطة من ق.

(١٦) التسهيل ٧٤.

(١٧) وإن تعديا لواحد: ساقطة من د.

(١٨) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٦٥/٢.

(١٩) في ق: حفظها: وهو تحريف.

(٢٠) في د: بالهمزة، وهو وجه.

(٢١) في د: بالهمزة، وهو وجه.

كانَ خلافَ مذهبِ سيبويهِ.

قولُهُ:

والثّان[١] منْهُمَا كثاني اثني كَسَا فهوَ بهِ في كلِّ حكمٍ ذو ائْتِسَا[٢]

استُثْنِيَ التعليقُ، فإنَّهُ يجوزُ فيهما ولا يجوزُ فيه بابِ " كَسَا".

قولُهُم: والعبارةُ للألفيةِ:

وكأرَى السَّابقِ نَبَّا، أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كذاكَ[٣] خَبَّرَا[٤]

قال في شرح الكافية: "لم يلحِقْ سيبويهِ بـــ أعْلَمَ و أَرَى سِوَى نَبَّأَ[٥]، والمشهورُ تعدِّيها إلى واحدٍ، وإلى غيرِهِ بحرفِ جَرٍّ"[٦]. والبواقي ألحَقَها الكوفيون، وبعضُ[٧] المتأخرين. واختارَ في شرح التسهيل: أنْ لا يُلْحَقَ " نَبَّأَ " وأخواتُها في التَّعدِّي بـــ أعْلَمَ، وجَزَمَ في سبك المنظوم بإلحاقِ نَبَّأَ وأَنْبَأَ دونَ الثلاثة[٨]، وكأنَّهُ وقفَ معَ نصِّ سيبويهِ، فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ: أنَّ سيبويهِ ألحَقَ أَنْبَأَ أيضًا. وما أحسنَ قولَ ابنِ الحاجبِ في الوافيةِ:

وأَخبَرُوا[٩] وخَبَّرُوا وحَدَّثُوا وأَنبَأُوا ونَبَّأُوا[١٠] مُستَحْدَثُ[١١]"[١٢]

---

(١) في ر، د، ق، س: والثاني، بإثبات الياء.

(٢) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٢/٦٦.

(٣) في د: وكذاك، بزيادة: الواو.

(٤) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٦٧. الكافية ١٧.شرحها للرضي ٢/٢٧٢. وشرح شذور الذهب ٣٥٣.

(٥) الكتاب ١/٤١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٠.

(٧) وبعض: ساقطة من ت.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٢٠.

(٩) في ق: مستحدث وأخبروا، بزيادة: مستحدث.

(١٠) في د: ونبأوا وأنبأوا، بدلاً من: وأنبأوا ونبأوا.

(١١) ساقطة من ق.

(١٢) شرح الوافية نظم الكافية ٣٦٠.

بابُ الفاعل

قولُ الكافيةِ والشذورِ: "ما أُسنِدَ[١] الفعلُ[٢] أوْ[٣] شِبْهُهُ إليهِ وقُدِّمَ عليهِ[٤] على جهةِ قيامِهِ به"[٥]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: أنَّهُ يخرجُ عن قولِهِ: "أَوْ شِبْهُهُ " الظرفُ والمجرورُ، معَ أنَّهما يرفعانِ الفاعلَ، فلو قالَ[٦]: "أو معناه " كما عَبَّرَ[٧] ابنُ مالك في التسهيل[٨] لشملهما[٩]. قال الرضي: "لكنَّهُ يَرَى أنَّ الرَّافعَ المتعلِّقُ لا هُمَا"[١٠].

الثاني: قالَ النيلي: "كانَ ينبغي أنْ يزيدَ قيدًا آخَرَ، ويقول: وقُدِّمَ عليه بحقِّ الأصلِ، ليخرجَ مثلُ: قائمٌ زيدٌ، فإنَّهُ قد أُسندَ إليهِ شِبْهُ الفعلِ مقدَّمًا عليهِ وليس فاعلاً. وأجابَ الرضي: بأنَّهُ مؤخرٌ تقديرًا، و[١١] تقديمُهُ كَلاَ تقديمٍ"[١٢]. انتهى. وقد ذُكِرَ هذا القيدُ في التوضيحِ[١٣].

الثالث: قالَ في المتوسطِ: "لقائلٍ أنْ يقولَ: لا يخلُو[١٤] من[١٥] أنْ[١٦] يرادَ[١٧] بـ (الفعلُ) - في قولِهِ: "ما أُسندَ الفعلُ إليهِ - الفعلُ[١٨] الاصطلاحيُّ أو الحقيقيُّ (الذي هوَ المصدرُ، وأيًّا ما كانَ، ففيهِ إشكالٌ: لأنَّ الفعلَ الاصطلاحيَّ غيرُ قائمٍ بالفاعلِ كما أَنَّهُ غيرُ قائمٍ بالمفعولِ. والحقيقيُّ)[١٩] لا يحتاجُ معَهُ إلى قولٍ " أو شبهِهِ". قالَ: ويمكنُ أنْ يجابَ بأنَّ المرادَ (بـ[٢٠] (الفعلُ) الاصطلاحيُّ، والضميرُ في (قيامِهِ)عائدٌ على مدلولِ الفعلِ[٢١]".

الرابع: قالَ في المتوسطِ: "هذا الحدُّ ينتقضُ ببعضِ[٢٢] التوابعِ، نحو: أعجبني زيدٌ حسنُهُ، فإنَّ (حسنُهُ) أُسندَ إليهِ الفعلُ مقدَّمًا عليهِ على جهةِ قيامِهِ بِهِ، معَ أنَّه ليس بفاعلٍ. قالَ: ويمكنُ أنْ يجابَ بأنَّ المرادَ)[٢٣] المسندُ إليهِ أوَّلاً[٢٤].

---

(١) في د: وأسند. وفي ت: ما أسند إليه، بزيادة إليه، وهو وجه.

(٢) في ق: الفاعل، وهو تحريف.

(٣) في ت: و، بدلاً من: أو.

(٤) في د: على. وفي ظ: إليه، وكلاهما تحريف.

(٥) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٧٠. شرح شذور الذهب ١٥٨.

(٦) في ق: قيل، وهو وجه.

(٧) في ق: عبر به، وهو وجه.

(٨) التسهيل ٧٥.

(٩) في د: تشملهما، وهو تحريف.

(١٠) شرح الكافية ١/٧١.

(١١) في ق، د: إذ، بدلاً من: و.

(١٢) شرح الكافية ١/٧١.

(١٣) أوضح المسالك ٢/٨٣ – ٨٤.

(١٤) في ر: لا يخلوا، وهو خطأ في الرسم. وفي ق: لا تخلو، وهو تصحيف.

(١٥) في ت، ق، د: أما.

(١٦) ساقطة من د.

(١٧) في ت: تزاد، وهو تصحيف.

(١٨) ساقطة من ت.

(١٩) من (الذي هو..) إلى (.. والحقيقي) ساقطة من د.

(٢٠) الباء: ساقطة من ظ.

(٢١) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ١/١١٤.

(٢٢) في ر، ت: بعض، بإسقاط حرف الجر ولا مسوغ لذلك.

(٢٣) من (بـ (الفعل) الاصطلاحي..) إلى (.. بأن المراد) ساقطة من د.

(٢٤) الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ١/١١٥.

الخامس: زادَ في الشذورِ بعدَ قولِه (٥٧/ب): "على جهةِ قيامِه بِه": "أو وقوعِه منهُ"[١]، وهي زيادةٌ لا حاجةَ إليها، لأنَّ الضربَ مثلاً في: ضَرَبَ زيدٌ، قائمٌ بزيدٍ، لأَنُّهُ صادرٌ عنهُ.

السادس: زادَ ابنُ مالك في الحدِّ وصفَ الفعلِ بالتَّمامِ[٢]، ليخرجَ المرفوعُ بالنَّواسخِ فإنَّهُ صادقٌ عليهِ أنَّهُ أُسندَ الفعلُ إليهِ وليسَ فاعلاً.

قولُ الألفيَّةِ:

الفاعلُ الذي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زيدٌ منيرًا[٣] وجهُهُ نِعْمَ الفَتَى[٤]

أحسنُ منهُ صنعهُ[٥] في الكافية، حيثُ أَتَى بالحدِّ في بيت، فقالَ:

مَا تَمَّ مسنَدٌ لَهُ خِلْوٌ لَزِمْ سَبْقًا بِصَوْغِ الأصلِ فاعلاً وسِمْ[٦]

واحترزَ بقيدِ الخلوِّ من ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾[٧]، وقد قالَ ابنُ قاسم: "لا حاجةَ إليهِ، لأنَّ الإسنادَ في ذلك إنَّما هو إلى الضميرِ لا إلى الظاهرِ"[٨].

تنبيهٌ:

قولُهُم إنَّ[٩] الفاعلَ مرفوعٌ. قد يردُ عليهِ أنَّهُ يجوزُ جرُّه بالباءِ ومِنِ الزائدتينِ، وبإضافةِ المصدرِ واسمِهِ، وقد نبَّهَ عليه ابن مالك في التسهيل والكافية[١٠]، وابن هشام في التوضيح والجامع[١١]. ويجاب: بأنَّ المرادَ ما هو أعمُّ من مرفوعِ اللَّفظِ والمحلِّ.

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ: "إنَّ الفاعلَ لا يُحذَفُ، بل يستترُ[١٢]". يُستثنَى منهُ صورٌ:

إحداها: فاعلُ المصدرِ، نحو: ضربًا زيدًا[١٣]، ﴿ أو[١٤] إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيمًا﴾[١٥] فإنَّ الفاعلَ فيهِ محذوفٌ لا[١٦] مضمرٌ، لأنَّ المصدرَ لا يتحمَّلُ الضميرَ[١٧]، كذا[١٨] قالوه. ومِمَّن[١٩] نصَّ على استثناءِ هذهِ الصورةِ[٢٠] ابنُ هشام في الجامع والقطرِ[٢١]. و[٢٢] عندي: أنَّهُ في

---

(١) شرح شذور الذهب ١٥٨.
(٢) ينظر التسهيل ٧٥.
(٣) في د: منير.
(٤) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٧٤/٢.
(٥) في د: صنيعه، وهو وجه.
(٦) شرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢.
(٧) الأنبياء: ٣.
(٨) شرح التسهيل ورقة ١١٦.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) التسهيل ٧٥. وشرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢.
(١١) أوضح المسالك ٨٤/٢. والجامع الصغير ٣٨.
(١٢) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٧٦/٢. وشرح شذور الذهب ١٦٥.
(١٣) في ت: زيد، وهو خطأ.
(١٤) في د: و، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(١٥) البلد: ١٤، ١٥.
(١٦) في ت: ولا، بزيادة: الواو.
(١٧) ينظر الهمع ٢٥٥/٢.
(١٨) في د: ولذا، وهو تحريف.
(١٩) وممن: ساقطة من ت، ق، د.
(٢٠) في ت: الصور.
(٢١) الجامع الصغير ٤١. وشرح قطر الندى ١٨٠.
(٢٢) الواو: ساقطة من ت، ق.

في مثلِ ذلكَ يتحمَّلُ، لأنَّ الجامدَ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ كـ: أسد. بمعنى شجاع يتحمَّلُهُ[١] كما مرَّ[٢] في بابِ المبتدإ[٣]. فالمصدرُ[٤] الذي هو[٥] أصلُ المشتقِّ عندَ البصريين[٦]، ومشتقٌّ عندَ الكوفيين من بابِ أوْلَى، على أنَّ ضربًا[٧] في معنى[٨] اضربْ[٩] وإطعامٌ[١٠] في معنى أنْ تُطْعِمَ، وهذا تأويلٌ بمشتقٍّ، فتأمَّلْ[١١].

الثانية[١٢]: فاعلُ فعلِ[١٣] المؤنَّثةِ المخاطبةِ والجماعةِ المؤكَّدِ بالنُّونِ نحوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[١٤]، ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[١٥] فإنَّ ضميرَ المخاطبةِ والجمعِ حُذِفَ لالتقاءِ الساكنين[١٦]. كما نصُّوا عليهِ عندَ الكلامِ على إعرابِهِ، وعلى أحكامِ نونِ التوكيدِ، وأغفلوا استثناءَ[١٧] هذهِ الصورة هنا.

الثالثة: إذا حُذِفَ مَعَهُ فعلُهُ. استثناها الناظم في سبك المنظوم[١٨]. وقد تعرَّضَ ابنُ الحاجب لهذهِ الصورةِ[١٩].

الرابعة: فاعلُ " افْعِلْ بِهِ " في التعجب، استثناها ابنُ هشام في الجامع والقطر[٢٠]. وفي استثناءِ هذهِ نظرٌ، لأنَّ الفاعلَ [............][٢١].

الخامسة: نحوُ: ما قامَ إلاَّ هندٌ، استثناها ابنُ هشام في القطر[٢٢].

السادسة: قالَ ابنُ هشام في تعليقه: "أجمعوا على أنَّ الفاعلَ لا يتعدَّدُ، وإنَّما يكون واحداً. وأمَّا قولُهُ: "فَتَلَقَّفَهَا[٢٣] رجلٌ رجلٌ " فأصلُها: تَلَقَّفَهَا[٢٤] النَّاسُ رجلاً رجلاً، فهما[٢٥] في الأصلِ

---

(١) في د: يتحمل.
(٢) ساقطة من ر.
(٣) في ت، ق: المسند، وهو تحريف.
(٤) في ق: أما المصدر.
(٥) في ر، ت، د: هل، وهو تحريف.
(٦) البصريين: ساقطة من ت.
(٧) في ر: ضربنا، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) في ت: رب، وهو تحريف.
(١٠) في ت: وإطعاماً، وهو خطأ.
(١١) فتأمل: ساقطة من، ق، د.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في د: الفعل، وهو تحريف.
(١٤) آل عمران: ١٨٦.
(١٥) مريم: ٢٦.
(١٦) ينظر الهمع ٢/٢٥٥ — ٢٥٦.
(١٧) في د: إسناد، وهو تحريف.
(١٨) سبك المنظوم ورقة ٢١.
(١٩) الكافية ٣. شرح الكافية للرضي ١/٧٦. وينظر الهمع ٢/٢٥٥.
(٢٠) الجامع الصغير ٣٨. وشرح قطر الندى ١٨٠.
(٢١) في الأصل أحال الناسخ على الحاشية، لكن الكتابة مطموسة، وفي ر، ت، ق د، ظ: بياض. أما نسخة فلا يوجد هذا البياض. وفي الهمع ٥/٥٧ – ٥٩ ذكر السيوطي أن الفاعل هو الضمير (الهاء) ولو كان الفاعل ضميراً مستتراً لبرز في التثنية والجمع والتأنيث.
(٢٢) شرح قطر الندى ١٨٠، وقال في ص١٨٣ منه:".. ما بعد " إلا " ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل " إلا".. والتقدير: ما قام أحد إلا هند".
(٢٣) في د: فتلقتها، وهو تحريف.
(٢٤) في د: تلقتها، وهو تحريف.
(٢٥) في ر: فيهما، وهو تحريف. وساقطة من ق.

منصوبان على الحالِ، نحوُ: ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. فَحُذِفَ الفاعلُ وأُقيمَا[١] مقامَهُ، فلمَّا أُقيما مقامَ شيءٍ واحدٍ جُعِلاَ كشيءٍ واحدٍ، فلم يتعاطفا، وصارَ رفعُهُمَا كأنَّهُ رفعٌ واحدٌ، لأنَّ[٢] (رجلٌ رجلٌ)[٣] بمنزلةِ قولِكَ: النَّاسُ مفصلين[٤]، ونظيرُهُ: هذا[٥] حلوٌ حامضٌ، لأنَّهما[٦] لَمَّا كانَا بمعنى مزٍّ، امتنعَ عطفُهُمَا، وكانَ رفعُهُمَا كرفعٍ واحدٍ، وكانَ الضميرُ[٧] منهما. انتهى. وعلى هذا فيقالُ: يجوزُ حذفُ الفاعلِ إذا قامَ مقامَهُ حالانِ للتفصيلِ[٨].

تنبيهٌ:

قالَ في سبكِ المنظوم هنا: "والفرقُ بينَ الإضمارِ(٥٨/أ) والحذفِ يظهرُ بالتثنيةِ والجمعِ[٩]".

قولُ الألفيَّةِ: "فإنْ ظهرَ فهوَ"[١٠]. قالَ[١١] ابنُ هشام: "ظاهرُهُ: فإنْ ظهرَ الفاعلُ فهوَ (الفاعلُ. وهو فاسدٌ، ويدلُّ عليهِ " وإلاَّ فضميرٌ[١٢]". أي: وإلاَّ يظهرُ فهوَ)[١٣] ضميرٌ، والجزاءُ[١٤] كالخبرِ[١٥] لا يجوزُ اتِّحادُهُ من كلِّ وجهٍ، وإنْ وردَ نظيرُهُ في كلامهم أُوِّلَ كما أُوِّلَ[١٦] " وشعري شعري[١٧]". قالَ: ويمكنُ تخريجُهُ على ما أجازوهُ من نحوِ: إنْ قلتَ: زيدٌ قائمٌ فهوَ قائمٌ. أي: فما[١٨] قلتَهُ حَقٌّ".

قولهم: "ويرفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمِرَا[١٩]". شرطُهُ أنْ لا يحتاجَ إلى إضمارٍ آخَرَ، فلا يجوزُ: زيدٌ عمرًا[٢٠]، على معنى: ليضرب، لأنَّ إضمارَ فعلِ الغائبِ هو على طريق التبليغِ[٢١]، وإضمارُهُ

---

(١) في ر: وأقيم، وهو تحريف.
(٢) في ق: ولأن.
(٣) في د: رجلاً رجلاً.
(٤) في ق، د: مفضلين، وهو تصحيف.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) في ر: فإنهما.
(٧) ساقطة من د.
(٨) في الأصل: للتفضيل، وهو تصحيف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٩) سبك المنظوم ورقة ٢١.
(١٠) الألفية ٢٤. شرح ابن عقيل ٧٦/٢.
(١١) في د: قول.
(١٢) في ر: فضميرا. وفي د: فضمير ألخ. وينظر شرح ابن عقيل ٧٦/٢.
(١٣) من (الفاعل وهو..) إلى (.. فهو) ساقطة من ت.
(١٤) في ق، د: والجر، وهو تحريف.
(١٥) في د: كالحر، وهو تحريف.
(١٦) في د: دل عليه، بدلاً من: أول.
(١٧) يشير إلى رجز لأبي النجم العجلي (ديوانه ٩٩)، وتمامه:

أنا أبو النجم وشعري شعري
لله دري ما أجن صدري من كلمات باقيات الحر

وينظر الخصائص ٣٣٧/٣. وخزانة الأدب ٢١١/١.
(١٨) في ق، د: ما.
(١٩) الكافية٣. شرح الكافية للرضي٢٧٥/١. الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٨٥/٢. شرح شذور الذهب١٦٥.
(٢٠) في ق: عمرو.
(٢١) في س: التغليب، وهو تحريف.

يستدعي إضمارَ فعلٍ آخرَ لأنَّ المعنى: قُلْ لَهُ ليضرب، فيكثرُ[١] الإضمارُ. وقد فَصَّلَ في الكافيةِ والشذورِ ما[٢] يضمرُ فيهِ جوازًا[٣] ووجوبًا[٤].

قولُ الكافيةِ: "وَ لِيُبْكَ يزيدُ[٥] ضارِعٌ"[٦]. فيهِ أمرانِ:

الأول: ظاهرهُ جوازُ القياسِ عليهِ، وهو رأي الجرمي[٧]، وابن جني[٨]، ورجَّحَهُ ابنُ مالك وابنُ هشام في التَّوضيحِ[٩]. والجمهورُ: على أنَّهُ لا ينقاسُ[١٠]. وشرطَ ابنُ مالك لجوازِهِ: أنْ لا يلتبسَ بالنائبِ عن الفاعلِ، فلا يجوزُ: يُوعَظُ[١١] في المسجدِ رجالٌ، على معنى يَعِظُ رجالٌ[١٢].

الثاني: خَرَّجَ صاحبُ البسيط البيتَ على أنَّ تقديرَهُ: الباكي ضارعٌ، فهو خبرٌ لا فاعلٌ.

قول الألفيَّةِ: "وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضي[١٣]". قَيَّدَهُ ابنُ الحاجب بالساكنةِ[١٤]، وكذا في التسهيل[١٥].

قوله: "إذا كانَ لأُنثَى[١٦]". قالَ ابن هشام: "أي: لهذا[١٧] الجنسِ، ولا يريدُ[١٨] التوحيدَ[١٩]، فإنَّ الاثنين[٢٠] كذلكَ[٢١]. قالَ: فإنْ قلتَ: حَمْلُهُ على الجنسِ مُدْخِلٌ للجمعِ[٢٢]، ولَهُ حكمٌ يخصُّهُ عن المفردِ والمثنَّى. قلتُ: قد بَيَّنَهُ بَعْدُ، فهوَ كالاستثناءِ[٢٣]".

قولُ الكافيةِ: "فإنْ كانَ ظاهِرًا غيرَ حقيقيٍّ فمخيَّرٌ[٢٤]". فيهِ أمرانِ:

---

(١) في ر: فكثير. وفي د: فبلغوا، وكلاهما تحريف.
(٢) في ق: مما.
(٣) في ق، د: أو، بدلاً من: و، وهو وجه.
(٤) الكافية ٣. وشرح الكافية للرضي ١/٧٥، ٧٦. وشرح شذور الذهب ١٦٥.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) الكافية ٣. وشرح الكافية للرضي ١/٧٥. هي قطعة من بيت لنهشل بن حرى(شعره١٠٩)، وتمامه:
.... لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
ونسبه سيبويه١/٨٨، ٣٦٦ إلى الحارث بن نهيك. ينظر خزانة الأدب ١/١٤٧، ١٥٢، والدرر ١/١٤٢.
(٧) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري مولى جرم بن زبان، من قبائل اليمن توفي سنة ٢٢٥هـ. تاريخ بغداد ٩/٣١٣ – ٣١٥. بغية الوعاة ٢/٨ – ٩.
(٨) الهمع ٢/٢٥٨.
(٩) أوضح المسالك ٢/٩٣، ٩٥.
(١٠) في ر: لا يقاس.
(١١) في د: لوعط، وهو تحريف.
(١٢) الارتشاف ٣٣٠.
(١٣) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٢/٨٧.
(١٤) الكافية ١٦. وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٣.
(١٥) التسهيل ٧٥.
(١٦) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٢/٨٧.
(١٧) في ق، د: بهذا، وهو تحريف.
(١٨) في ظ: ولا يراد، وهو وجه.
(١٩) في س: التوجيه، وهو تحريف.
(٢٠) في ت: اثنين، بإسقاط أداة التعريف، ولا وجه لذلك.
(٢١) في ر: لذلك، وهو تحريف.
(٢٢) في ت: على الجمع، بدلاً من: للجمع، وهو تحريف.
(٢٣) في ر: كا استثنى، وهو تحريف.
(٢٤) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ٢/١٦٩.

الأول: إنَّ التخييرَ يُوهِمُ التَّساوي[١]، مَعَ[٢] أنَّ الإلحاقَ في هذهِ الصورةِ راجحٌ.

الثاني: أَنَّهُ يُفْهِمُ اللُزومَ فيما عدا هذهِ الصورةِ، وليسَ كذلكَ. فإنَّ[٣] جمعَ المؤنَّث[٤] المكسَّرِ والظاهرِ الحقيقي المفصولِ[٥] والمتَّصلِ مَعَ[٦] " نِعْمَ " يجوزُ فيهِ التَّركُ. وقد بيَّنَ ذلكَ في الألفيةِ والشذورِ[٧].

قولُ الشذورِ و[٨] الألفيَّة:

وإنَّما تَلزمُ[٩] فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذاتَ حَرِ[١٠]

يردُ عليه اسمُ الجنس الذي واحدُهُ بالتاء كـ"شاة " و"بقرة " و"حمامة"[١١] فإنَّ التاء تلحق المسند إليه لزوماً، سواء كان[١٢] ذكراً أو أنثى[١٣] بلا خلاف، قاله[١٤] ابن عصفور في شرح الأبيات: قال: وهذا بخلاف[١٥] الإخبارِ عنهُ، فإنه على حسبِ ما يرادُ من المعنى. و[١٦] قولُ الكافيةِ: "لتأنيثِ المسندِ إليه"[١٧]. قد يردُ عليه هذا، وقد لا يردُ إذا حُمِلَ التأنيثُ على أعمَّ من[١٨] المعنوي واللفظي، إلاَّ أنَّ[١٩] هذا الحمل[٢٠] لا يتَّجِهُ، لئلاً يردُ مثلُ: قامَ طلحةُ، وصورةُ جمعِ المذكرِ المكسَّرِ[٢١]، تردُ[٢٢] عليهِ أيضًا على كلِّ حالٍ.

قولُ الألفيَّةِ:

وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التَّاءِ في نحوِ: أتَى القاضيَ بنتُ الواقفِ[٢٣]

رجَّحَ[٢٤] ابنُ عصفور أنَّ[٢٥] الحذفَ في هذه الصورة ضعيفٌ، وقال: إنَّ قولهم: حضَرَ القاضي امرأةٌ، شاذٌ لا يقاسُ عليهِ، قال: لأنَّ سيبويه ذكَرَ أنَّ ذلك في الواحدِ من الحيوان قليلٌ[٢٦]،

---

(١) في ر: للتساوي.
(٢) في د: حينئذ، وهو تحريف.
(٣) النون: ساقطة من د.
(٤) ساقطة من ظ.
(٥) في د: المفعول، وهو تحريف.
(٦) في ق: معا، وهو تحريف.
(٧) والشذور: ساقطة من ت. وينظر الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩٣/٢. وشرح شذور الذهب ١٦٥.
(٨) الشذور و: ساقطة من ت.
(٩) في ق، د: يلزم.
(١٠) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٨٨/٢.
(١١) في د: وجماعة، وهو تحريف.
(١٢) في ر: أكان. وساقطة من د.
(١٣) في ق: مذكراً أو مؤنثاً، بدلاً من: ذكراً أو أنثى، وهو وجه.
(١٤) في ر، ت، ق، د: قال.
(١٥) في ق: الخلاف، وهو تحريف.
(١٦) الواو: ساقطة من ت، ق.
(١٧) الكافية ١٤. شرح الكافية للرضي ١٦٩/٢.
(١٨) في ق: منه، وهو تحريف.
(١٩) في ر: الآن، وهو تحريف.
(٢٠) في ت، ق، د: العمل، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ت، ق، د.
(٢٢) في ت، ق، يرد.
(٢٣) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٨٩/٢.
(٢٤) في د: ورجحه.
(٢٥) في د: رأى، وهو تحريف.
(٢٦) في ت: تصل. وفي ق: فصل، وكلاهما تحريف.

ثُمَّ قالَ: وهو في الآدميين أقلُّ[١]. فحضرَ[٢] القاضي امرأةٌ قليلٌ[٣] (٥٨/ب)، وإنَّما يحسنُ ذلكَ في المجازي، نحو: ﴿قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾[٤]. قالَ ابن هشام في تعليقه: "تبعَ ابنُ عصفور المبرِّدَ في اختصاص حضرَ القاضي امرأةٌ، بالشِّعرِ[٥]. وتبعَ ابنُ مالك الزمخشري في إجازتِه في النثرِ قياسًا، والنَّحاسُ منعَهُ[٦] في نحوِ: حضرَ القاضي هندٌ، لئلاَّ يلتبسُ المؤنَّثُ بالمذكَّرِ، وأجازَهُ في نحوِ: حضَرَهُ امرأةٌ، لأنَّهُ قد عرفَ المعنى، فَفَرَّقَ بينَ العَلَمِ وغيرِهِ". انتهى.

قولُهما: "والحذفُ مَعْ فَصْلٍ بإلاَّ فُضِّلاَ"[٧]. هوَ اختيارُ النَّاظمِ، والجمهورُ على وجوبِ الحذفِ في النَّثرِ، واختصاصِ الإثباتِ[٨] بالضرورةِ[٩]، ورجَّحَهُ[١٠] ابنُ هشام في التوضيح[١١]، وجزمَ بِهِ القطرُ، فقال: "وإنَّما امتنعَ في النَّثرِ، نحوُ: ما قامَتْ إلاَّ هندٌ، لأنَّ الفاعلَ مذكَّرٌ محذوفٌ"[١٢]. ونقلَ في تعليقِهِ عن ابنِ عصفور، أنَّهُ قالَ في شرحِ[١٣] الأبياتِ: "إذا كان المؤنَّثُ مقرونًا بـــ"إلاَّ"[١٤]، أو[١٥] مجرورًا بـــ" مِنِ " الزائدة، فالأكثرُ أنْ لا[١٦] يلحقَ الفعلَ علامةُ تأنيث[١٧]. وسببُهُ[١٨] في المقرون[١٩] بـــ" إلاَّ ": حَمْلُهُم الكلامَ على المعنَى، لأنَّ معنى[٢٠] ما قامَ إلاَّ هندٌ: (ما قامَ أحدٌ إلاَّ هندٌ)[٢١]. وسبَبُهُ[٢٢] في المجرورِ[٢٣] بـــ" مِنِ " الزائدةِ: أنَّها لا تدخلُ إلاَّ فيما[٢٤] يرادُ بِهِ الشياعُ، وعمومُ الجنسية.

وقد تلحقُ التاءُ[٢٥] لفظَ[٢٦] المؤنَّثِ، قُرِئَ[٢٧]: ﴿ما تكونُ[٢٨] مِنْ نَجْوَى[٢٩] ثلاثةٍ﴾[٣٠]

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨/٢ - ٣٩.
(٢) في د: بحضر، وهو تحريف.
(٣) في الأصل ر: قليل مكررة. وفي د: قليل وهل قليل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٤) آل عمران: ١٣.
(٥) ينظر المقتضب ١٤٦/٢ – ١٤٨.
(٦) ساقطة من ت، ق.
(٧) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٨٩/٢. وشرح شذور الذهب ١٦٥.
(٨) في ر: الأبيات، وهو تصحيف.
(٩) ينظر شرح الألفية لأبن عقيل ٨٩/٢ - ٩١.
(١٠) في ق: فرجحه.
(١١) أوضح المسالك ١١٢/٢، ١١٣، ١١٦.
(١٢) شرح قطر الندى ١٨٠.
(١٣) في د: نثر، وهو تحريف.
(١٤) في د: بان، وهو تحريف.
(١٥) في ق: و، بدلاً من: أو، وهو تحريف.
(١٦) لا: ساقطة من ت.
(١٧) في ر: التأنيث.
(١٨) في ر: وسيبويه. وفي ت: وتثنية. وفي ق: ويثبته. وفي د: وشبيه، كله تحريف.
(١٩) في المقرون: ساقطة من ق. وفي د: بالمقرون، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: المعنى، بزيادة أداة التعريف ولا وجه لذلك.
(٢١) ما قام أحد إلا هند: ساقطة من د.
(٢٢) في ت: وشبهه، وهو تحريف. وفي د: وشبيه، وهو تصحيف.
(٢٣) في د: للمجرور، بدلاً من: في المجرور، وهو تحريف.
(٢٤) في د: الأسماء، بدلاً من: إلا فيما، وهو تحريف.
(٢٥) في د: يلحق بالفاء، بدلاً من: تلحق التاء، وهو تحريف.
(٢٦) في الأصل ق، ظ: للفظ. وفي ت، س: اللفظ. وفي د: بلفظ، وما أثبته من ر.
(٢٧) في ق: فروى، وهو تحريف.
(٢٨) في ق، د: ما يكون.
(٢٩) ساقطة من د. وفي ق: نحوه، وهو تحريف.
(٣٠) المجادلة: ٧.

بالتاءِ[١]، وقالَ:

وَمَا بَقِيَتْ[٢] إلاَّ الضُّلوعُ الجراشِعُ[٣]"[٤]

انتهى.

قول الألفيَّةِ: "والحذفُ قد يَأْتي بلا فصلٍ[٥]". ظاهرُهُ أنَّهُ لا[٦] يقاسُ عليهِ، وقد صرَّحَ في شرح التسهيل بأنَّ ذلك لغة. ونازعَهُ[٧] أبو حيان فقال: "إنَّهُ شاذٌ لا يجوز إلاَّ حيث سُمِعَ" وقالَ في التوضيحِ: "هو رديءٌ لا ينقاسُ"[٨].

قوله: "ومَعْ ضميرِ ذي المجازِ"[٩]. قالَ ابنُ هشام: "الصَّوابُ ضميرُ ما يجوزُ فيهِ الأمرانِ لو كانَ ظاهراً، فيدخلُ في ذلك قولُهُ[١٠]:

فإنَّ[١١] الحوادثَ أَوْدَى بِهَا[١٢]

فإنَّهُ ضرورةٌ عندَ النحاةِ كلِّهم".

قولُهُ:

والتَّاءُ مَعْ جمعٍ - سِوَى السَّالمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ - كالتَّاءِ مَعْ إحدَى الَّلبِنْ[١٣]

فيهِ أمورٌ:

الأول: شملتْ عبارتُهُ المؤنَّثَ السَّالِمَ، وبِهِ صرَّحَ في الكافيةِ وشرحها[١٤]، وهو رأيُ الفارسي والكوفيين. وعبارةُ الكافيةِ تلوَ هذا البيتِ:

وفِعْلُ هنداتٍ ونحوِهِ على ... رأيٍ كفعلِ هندٍ في التا جُعِلاَ[١٥]

---

(١) في الأصـــل، ق، د، س: بالـــياء، وما أثبته من ر، ت، ظ. وينظر البحرالمحيط ٢٣٤/٨ - ٢٣٥. والنشر في القراءات العشر ٣٨٥/٢.

(٢) في د: وليت، بدلاً من: بقيت، وهو تحريف.

(٣) في د: الجوامع، وهو تحريف.

(٤) هذا عجز بيت لذي الرمة (ديوانه ٣٤١) وفيه: فما بقيت، بدلاً من: وما بقيت. وصدره:

طوى النحز وإلا جراز ما في غروضها

وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٢. وشرح ابن عقيل ٩٠/٢.

(٥) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩١/٢.

(٦) لا: ساقطة من د.

(٧) في د: وما زعم، وهو تحريف.

(٨) في ت: لا يقاس عليه، وهو وجه.

(٩) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩١/٢.

(١٠) لك قوله: ساقطة من ق.

(١١) في د: فإذا، وهو تحريف.

(١٢) هذا عجز بين لأعشى قيس (ديوانه ٢٢١) وفيه: ألوى بها، بدلاً من: أودى بها، وصدره:

فإن تعهديني ولي لمة

وينظر الكتاب ٤٦/٢. وأوضح المسالك ١١٠/٢. وخزانة الأدب ٥٧٨/٤.

(١٣) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩٣/٢.

(١٤) شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢.

(١٥) شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، وفيها: ونحوها، بدلاً من: نحوه.

وقالَ في شرحِها: "كلُّ جمعٍ سِوَى المذكَّرِ السَّالمِ يجوزُ تذكيرُهُ باعتبارِ الجمعِ وتأنيثُهُ باعتبارِ الجماعةِ. وبعضُ النحويينَ يلزِمُ[1] تأنيثَ هنداتٍ ونحوِهِ لسلامةِ[2] نظمِ واحدِهِ"[3] انتهى. وما جعلَهُ رأيًا لبعضهم هو مذهب البصريين، ومشى عليه في التسهيل[4] وشرحه، وجزم به ابن هشام في الشذور وسائر كتبه[5]. نعم، استثنى في التسهيل الجمع بالألف والتاء إذا كان مفردُهُ مذكَّرًا كطلحات، ودريهمات، فإنَّهُ لَهُ حكمُ المجازي التأنيث[6].

الثاني: كالجمعِ المكسَّرِ فيما ذكر اسم الجمع لمذكر[7]، كـ"قوم" أو لمؤنَّثٍ واسمِ الجنسِ، ذكره في التسهيل[8]، ونبَّهَ في الشذور على اسمِ الجمع[9] لمؤنَّثٍ بقوله: "أو النساء".

الثالث: يستثنى من الجمع السالم "بَنُون" في المذكر، و"بنات"[10] في المؤنَّث، فإنَّ حكمَهُمَا حكمُ المكسَّرِ لتغيُّرِ[11] نظمِ الواحدِ فيهما، فيجوزُ فيهما الأمران. ذكره في التسهيل[12]، وشرحه، واقتصرَ في الكافية وشرحها على استثناء البنين[13]، لأنَّهُ (٥٩/أ) حَكَمَ فيهما لجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ بحكمِ المُكَسَّرِ، فلم يحتجْ إلى استثناءِ البناتِ.

تنبيه:

لم يتعرَّضْ الثلاثةُ[14] لتأنيثِ الفعلِ المضارعِ، وقد ذكرَهُ في التسهيلِ، فقالَ: "ويساويها[15] في اللزومِ وعدمِهِ تاءُ مضارعِ الغائبةِ، ونونُ[16] الإناثِ الحرفيَّةِ"[17].

---

(١) في د: يلتزم، وهو وجه.
(٢) في ق: السلامة، وهو تحريف.
(٣) شرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢.
(٤) التسهيل ٧٥.
(٥) شرح شذور الذهب ١٦٥. وأوضح المسالك ١١٦/٢. شرح قطر الندى ١٨٠. والجامع الصغير ٣٩.
(٦) التسهيل ٧٥.
(٧) في ر: لذكر، وهو وجه.
(٨) التسهيل ٧٥.
(٩) في ق: الجنس، وهو تحريف.
(١٠) شرح شذور الذهب ١٦٥.
(١١) في ر: لتعبر، وهو تصحيف.
(١٢) التسهيل ٧٥.
(١٣) في ق: السنين، وهو تحريف. ينظر شرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢.
(١٤) في ر: من الثلاثة، بزيادة: من.
(١٥) في ر، ظ: وتساويها، وهو وجه. وفي ت: وتساويهما. وفي ق: ويساويهما وكلاهما تحريف.
(١٦) في ر: دون، وهو تحريف.
(١٧) التسهيل ٧٥.

بابُ المفعولِ بِهِ

لم يترجِمْ لَهُ في الألفيةِ، بل ذكَرَ بعضَ أحكامِهِ في ضمنِ[1] بابِ الفاعلِ، وبعضها في ضمنِ[2] بابِ التَّعدِّي واللزومِ. وترجَمَ لَهُ في الكافيةِ والشذورِ[3].

قولُهُمَا: "هوَ ما وَقَعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ"[4]. قالَ الرضي: "يريدُ[5] ما وقعَ عليهِ، أو جَرَى[6] مجرَى الواقعِ، ليدخلَ فيهِ المنصوبُ في: ما ضربتُ زيدًا، و[7] أوجدتُ ضربًا، وأحدثتُ قتلاً، فكأنَّكَ أوقعتَ عدمَ الضَّربِ على زيدٍ، وكانَ الضربُ شيئًا أوقعتَ عليهِ الإيجادَ. قالَ: والأقربُ في رسمِ[8] المفعولِ بِهِ أنْ يقالَ: هو ما يصحُّ أنْ يُعَبَّرَ عنهُ باسمِ مفعولٍ غيرِ مقيَّدٍ، مصوغٍ[9] من عاملِهِ المُثْبَتِ أو المجعولِ مثبتًا[10]". وقالَ في الجامعِ: "المفعولُ بِهِ[11]: ما يُصاغُ لَهُ اسمُ مفعولٍ[12] تامٌّ من لفظِ عاملِهِ"[13].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: "وقد يجيءُ المفعولُ قبلَ الفعلِ"[14]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: قال الرضي: "هذا الحكمُ[15] ليس مختصًّا بالمفعولِ بِهِ، بل المفعولاتُ الخمسةُ فيهِ سواءٌ، إلاَّ المفعول مَعَهُ"[16].

الثاني: يُستثنَى صورٌ لا يجوزُ فيها تقديمُهُ على الفعلِ، وذلكَ إذا كانَ أنَّ المشدَّدَةَ، أو المخفَّفَةَ، أو كانَ الفعلُ مؤكَّدًا بالنُّونِ، أو صلةً لحرفٍ، أو مقرونًا بجازمٍ[17]، أو بلامِ ابتداءٍ أو لامِ[18] قسمٍ[19]، أو قد، أو سوف، أو تعجبًا[20] " - وهذهِ الأخيرةُ في الألفية في باب التعجب[21] - أو أُلبِسَ[22] كما سيأتي.

الثالث: يُستثنَى صورٌ يجبُ فيها تقديمُهُ على الفعلِ، وذلكَ إذا تضمَّنَ شرطًا، أو استفهامًا، أو أُضيفَ إليهما، أو نصبَهُ جوابُ أمَّا، أو فعلُ أمرٍ دخلتْ عليهِ الفاءُ، أو كانَ كَمِ الخبريةَ[23].

---

(١) في ت، ق، د، س: ضمير، وهو تحريف.

(٢) في ت، ق، د، س: ضمير، وهو تحريف.

(٣) الكافية ٥. وشرحها للرضي ١٢٧/٢. وشرح شذور الذهب ٢١٣.

(٤) الكافية ٥. وشرحها للرضي ١٢٧/٢. وشرح شذور الذهب ٢١٣.

(٥) في ر: يرد، وهو تحريف. وساقطة من ت، ق.

(٦) في ت: أجرى، وهو وجه..

(٧) في ت: أو، .

(٨) في ر، ت، ق: وسم.

(٩) في ر: موضوع، وهو تحريف.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١٢٧/١.

(١١) به: ساقطة من د.

(١٢) ساقطة من ت، ق.

(١٣) الجامع الصغير ٤٥.

(١٤) الكافية ٥. وشرحها للرضي ١٢٨/٢. والألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩٦/٢.

(١٥) في ر: حكم.

(١٦) شرح الكافية ١٢٨/١.

(١٧) في ت: بالجازم، وهو وجه.

(١٨) في ت: بلام، وهو وجه.

(١٩) في ق: القسم، وهو وجه.

(٢٠) ينظر الهمع ١١/٣.

(٢١) الألفية ٤٧. شرح ابن عقيل ١٥٦/٣.

(٢٢) في ت لبس. وفي ظ: التبس، وكلاهما وجه. وفي ق: اللبس، لا لزوم لأداة التعريف.

(٢٣) ينظر الهمع ١٠/٣.

قولُ الكافيةِ والألفيَّة: "وأخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ"[١]. فيهِ أمران:

الأول: لا يختصُّ ذلك بتأخيره عن الفاعل، بل عن الفعل أيضاً، نصَّ[٢] عليهِ الرضي[٣]. فلا يقالُ: عيسى ضَرَبَ موسى، لئلاَّ يُظَنُّ أنَّ المتقدِّمَ[٤] مبتدأٌ.

الثاني: ما ذُكِرَ من وجوبِ التأخيرِ عندَ[٥] الإلباسِ[٦]، ذكَرَهُ ابنُ السراج[٧]، وتابعَهُ الجزولي[٨] وابنُ عصفور[٩] والمتأخرون، ونازَعَهُم ابنُ الحاج[١٠] في نقدِهِ على المقرب، بأنَّ سيبويهِ لم يذكُرْ في كتابِهِ شيئًا من هذه الأغراضِ[١١] الواهيةِ، وبأنَّ في العربية أحكامًا كثيرة إذا حدثت[١٢] طرأَ منها لبسٌ، ثُمَّ[١٣] لا يقالُ باجتنابها[١٤] كتصغيرِ عُمَرَ وعَمْرٍو، فإنَّ اللَّفظَ بهما واحدٌ، معَ أنَّهُ لَمْ[١٥] يُمْنَعْ، وبأنَّ الإجمالَ من[١٦] مقاصدِ العقلاءِ لِمَا لهم فيهِ من غرضٍ[١٧]، فلا[١٨] يبعدُ جوازُ: ضَرَبَ موسى عيسى[١٩]، لإفادةِ ضَرَبَ أحدهما الآخر من غيرِ تعيينِهِ. وبأنَّ تأخيرَ البيانِ لوقتِ الحاجةِ جائزٌ، وبأنَّ الزجاجَ نقلَ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾[٢٠]: جوازَ كونِ " تِلْكَ ": اسمَها و"دَعْوَاهُم"[٢١] الخبرَ والعكس[٢٢].

قولُهُمَا: "أوْ أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِرْ"[٢٣]. قال ابن هشام: "يوهم امتناع التقديم[٢٤] على الفعل في نحوِ: ضربتُ زيدًا، لأنَّهُ سَوَّى بينَ هذهِ المسألةِ وبينَ مسألةِ ضَرَبَ موسى عيسى.

---

(١) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٢/٩٨. الكافية ٥. وشرحها للرضي ٢/١٢٨.

(٢) في ت، ق: عن، وهو تحريف.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/١٢٨.

(٤) في ر، ق: المقدم، وهو وجه.

(٥) ساقطة من ق.

(٦) في ت: إلباس. وفي ق: والإلباس، بزيادة: و.

(٧) الأصول في النحو ١/٨٨ – ٨٩، وينظر الحلل ٩٧ – ٩٨.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٧٧.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٣.

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ويعرف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧هـ. بغية الوعاة ١/٣٥٩ – ٣٦٠. معجم المؤلفين ٢/٦٤.

(١١) في ت: الأعراض، وهو تصحيف. وفي ق: الاعتراضات، وهو تحريف.

(١٢) في ظ: وجدت.

(١٣) في ق: لم، وهو تحريف.

(١٤) في د: بإحسانها، وهو تحريف.

(١٥) في د: اسم، وهو تحريف.

(١٦) ساقطة من ق.

(١٧) في ر، د: الغرض.

(١٨) في ت، ق: ولا.

(١٩) في ق: وعيسى، بزيادة: و.

(٢٠) الأنبياء: ١٥.

(٢١) في ر: وأدعو اسم، بدلاً من: ودعواهم، وهو تحريف.

(٢٢) ينظر رأي ابن الحاج هذا في شرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١٢٣. وأوضح المسالك ٢/١١٩. ومغني اللبيب ٧٨٠. والهمع ٢/٢٥٩ – ٢٦٠.

(٢٣) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٢/٩٨. والكافية ٣. وشرحها للرضي ٢/١١٩.

(٢٤) في ت: التقدير، وهو تحريف.

وليسَ كذلكَ، بل يجوزُ[١] (٥٩/ب) تقديمُهُ[٢] على الفعلِ، أو تأخيرُهُ عن الفاعلِ، وإنَّما يمتنعُ توسيطُهُ[٣] بين الفعلِ والفاعلِ فقط"[٤] انتهى. وهذا تصريحٌ من ابنِ هشامٍ بِمَا سبقَ عن الرضي من امتناعِ التقديمِ على الفعلِ في: ضَرَبَ موسى عيسى. ولم يتعرَّضْ في الألفيةِ لوجوبِ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ إذا كان المفعولُ ضميرًا مُتَّصلاً، وقد ذَكَرَهُ ابنُ الحاجب[٥].

قولُ الألفيَّةِ: "وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ[٦] ظَهَرْ"[٧]. فيه[٨] أمران[٩]:

الأول: صورةُ المسألةِ: أنْ يكونَ الحصرُ(بــ " إلاَّ " إذ لا يظهرُ القصدُ في الحصرِ)[١٠] بــ" إنَّما "، ولذلكَ[١١] نقلَ ابنُ النَّحاس الإجماعَ على وجوبِ تأخيرِ المحصورِ بها مطلقًا.

الثاني: ما ذكَرَهُ من الجوازِ والحالةُ[١٢] هذه، هو مذهبُ الكسائي، كذا نقلَهُ في الكافية والتسهيل وشرحيهما[١٣]. وأنَّ الأكثرين على منعِ السَّبْقِ مطلقًا. ونقلَ: أنَّ ابنَ الأنباري[١٤] وافقَ الكسائي على جوازِ تقديمِ المفعولِ إذا حُصِرَ دونَ الفاعلِ[١٥]. والذي نقلَهُ غيرُ الناظم كابن قاسم في شرح التسهيل، وابن هشام في التوضيح: أنَّ البصريين والفراء وافقوا[١٦] الكسائي[١٧] وابن الأنباري على الجوازِ في المفعولِ بِهِ، وأَنَّ طائفةً قالوا: بالمنعِ، منهم الجزولي والشلوبين[١٨]. وقد مشَى ابنُ الحاجب على المنعِ مطلقًا.

قولُ الألفيَّةِ:

وشاعَ نحوُ: "خافَ رَبَّهُ عُمَرْ " وشَذَّ نحوُ: "زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ"[١٩]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: هذهِ المسألةُ مفرَّعَةٌ[٢٠] على قولِهِ[٢١]:

---

(١) في ر: تجوز، وهو تصحيف.
(٢) في ق: ذلك، بدلاً من: تقديمه، وهو تحريف.
(٣) في د: توسطه، وهو وجه.
(٤) ينظر أوضح المسالك ١٣٤/٢ – ١٣٥.
(٥) الكافية ٣. شرحها للرضي ٧٥/١.
(٦) في ت: فقد، وهو تحريف.
(٧) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ١٠٠/٢.
(٨) في ر: في، وهو تحريف.
(٩) في الأصل، ر، ق، د: أمور، وما أثبته من ت، س، ظ.
(١٠) من (بــ " الا " ...) إلى (... الحصر) ساقطة من ت.
(١١) في ر: وكذلك.
(١٢) في ٧: على وجوب التأخير، بدلاً من: ما ذكره من الجواز والحالة.
(١٣) في ت، ق، د: وشرحهما، وهو وجه.
(١٤) ابن الأنباري هذا هو أبو بكر كما نص على ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٩١/٢.
(١٥) شرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢، ٥٩٠. والتسهيل ٧٨ - ٧٩.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) في ق: والكسائي، بزيادة: و.
(١٨) شـرح التسهيل لابن قاسم ورقة ١٢٤. وشرح الألفية له ١٨/٢. وأوضح المسالك ١٢٠/٢. وينظر رأي الجزولي والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص١٧٦.
(١٩) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ١٠٤/٢.
(٢٠) في ت: متفرعة.
(٢١) في ر: قول، بإسقاط الضمير الهاء، وما أثبته أنسب للسياق.

والأصلُ في(١) الفاعلِ أنْ يَتَّصِلاَ(٢) والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلاَ(٣)

فكانَ ينبغي أنْ يذكرَها عقبها بصيغةِ التفريعِ كما صنعَ في الكافية الكبرى حيثُ قالَ عقبَ البيت:

كذاكَ نحوُ: خافَ رَبَّهُ عُمَرْ فَشَا وقَلَّ: زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ(٤)

وقد صنعَ كذلك ابن الحاجب، فقال: "والأصلُ أنْ يليَ فعلَهُ، فلذلكَ جازَ: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، وامتنعَ: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا(٥)".

الثاني: قالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: "إنْ أرادَ بـ" شاعَ " و"شذَّ " من جهةِ(٦) السَّماعِ، فالأمرُ فيهِ بالعكسِ، وإنْ أرادَ من جهةِ القياسِ، فالقياسُ يقالُ فيهِ: ضعيفٌ(٧) وقويٌّ لا شاعَ(٨) وشَذَّ.

الثالث: قد اختارَ القياسُ على نحوِ: زانَ نَوْرُهُ(٩) الشَّجَرَ، في التسهيل وشرحِهِ وشرح الكافية(١٠). واختارَهُ أيضًا(١١) الرضي(١٢). وقالَ ابنُ هشام في التوضيح: "أكثرُ النحويينَ لا يجيزُهُ(١٣) في نثرٍ ولا شعرٍ، وأجازَهُ(١٤) فيهما الأخفشُ، وابنُ جني، والطوالُ(١٥)، وابنُ مالك. والصَّحيحُ جوازُهُ في الشعرِ فقط"(١٦). وقد مشَى ابنُ الحاجب على المنعِ(١٧).

الرابع: قالَ الرضي: "كذا الحكمُ فيما لو اتَّصلَ ضميرُ المفعولِ بصلةِ الفاعلِ(١٨) أو صفتِهِ(١٩) نحوُ: ضَرَبَ زيدًا(٢٠) الذي ضَرَبَ غلامَهُ، وأكرمَ هندًا رجلٌ ضَرَبَهَا. هكذا قيلَ، ولو قيلَ بالجوازِ في الثانية، لأنَّ الفصلَ(٢١) بينَ الصفةِ والموصوفِ بالأجنبي غيرُ ممنوعٍ بخلافِ الصلةِ والموصولِ، لَمْ يُبْعَدْ"(٢٢).

---

(١) ساقطة من د.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) الألفية ٢٥. شرح ابن عقيل ٩٦/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، وفيها: لذاك، بدلاً من: كذاك.
(٥) الكافية ٢٣. شرح الكافية للرضي ٧١/١.
(٦) في ق: وجهة.
(٧) في ر، ت: ضعف.
(٨) في ق: الاتباع، وهو تحريف.
(٩) في د: زانه، بدلاً من: زان نوره، وهو تحريف.
(١٠) التسهيل ٧٨. وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) شرح الكافية ٧٢/١.
(١٣) في ر: لا يجوزه.
(١٤) في د: وأجاز، بإسقاط الهاء.
(١٥) في ر: والطول، وهو تحريف. والطوال: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي توفي سنة ٢٤٣هـ. أنباه الرواة ٩٢/٢. بغية الوعاة ٥٠/١.
(١٦) أوضح المسالك ١٢٥/٢. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢٠/٢.
(١٧) الكافية ٣. وشرحها للرضي ٧١/١.
(١٨) في ق: المفعول، وهو تحريف.
(١٩) في د: صلته، وهو تحريف.
(٢٠) في د: زيد، وهو خطأ.
(٢١) في ق: الفعل، وهو تحريف.
(٢٢) ينظر شرح الكافية ٧٥/١.

الخامس: قالَ ابنُ مالك في شرح الكافية: "لو كانَ الفاعلُ مضافًا إلى ضميرٍ يعودُ إلى ما أُضيفَ إليهِ المفعولُ، نحوُ: ساءَ عبدَ هند بعلُهَا، لم يَجُزْ تقديمُ[1] الفاعلِ، لأنَّهُ لو قُدِّمَ لعادَ على مؤخَّرٍ لفظًا ورتبةً، معَ عدمِ تعلُّقِ الفعلِ بِهِ وشدَّة الحاجةِ إلى العائدِ عليهِ، فلو عكستَ العملينِ[2]، أي: رَفَعْتَ " عبدَ هند " ونصبتَ " بعلَها " وقدَّمتَهُ، جازَ في رأيِ قومٍ دونَ قومٍ، فَمَنْ أجازَ قالَ: لَمَّا عادَ الضميرُعلى ما أُضيفَ إليهِ الفاعلُ، والمضافُ[3] (٦٠/أ) والمضافُ إليهِ كالشَّئِ الواحدِ، كانَ بمنزلةِ عَوْدِ الضَّميرِ إلى الفاعلِ، وتقديمُ ضميرٍ عائد إلى[4] الفاعلِ في غايةٍ من الحسنِ، وتقديمُ ضميرُ مَا هو والفاعلُ كشيءٍ واحد، جديرٌ أنْ يكونَ لَهُ حظٌّ من الحسنِ. ومَنْ[5] لم يُجِزْ، نَظَرَ إلى تأخُّرِ مفسِّرِ الضَّميرِ لفظًا ورتبةً، معَ[6] عدمِ تَعَلُّقِ الفعلِ بِهِ، فَمَنَعَ[7]". انتهى.

---

(١) في ت: تقدير، وهو تحريف.

(٢) في ت: العلمين، وهو تحريف.

(٣) ساقطة من ر، ت، ق، د، س.

(٤) ساقطة من د.

(٥) من: ساقطة من د.

(٦) في د: على، وهو تحريف.

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٨٨/٢. وفيه: وتقديم ضميره عائد، بدلاً من: وتقديم ضمير عائد.

باب النَّائبِ عَنِ الفاعِلِ

هكذا ترجَمَ في الألفيةِ والشذورِ[1]، وهوَ أوْلَى من قولِ ابنِ الحاجب: "مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُهُ"[2]. لوجهينِ: أحدُهُمَا: أنَّ النائب عن الفاعلِ قد يكونُ مفعولاً وغيرَ مفعولٍ. والثاني: أنَّ المنصوبَ[3] في نحوِ[4]: أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا، يصدقُ[5] عليهِ أنَّهُ مفعولُ[6] فعلٍ[7] لم يسمَّ فاعلُهُ، وليسَ مرادًا. ذكَرَهُ ابنُ هشام في شرح الشذور[8]. لكن قال أبو حيان في شرح التسهيل: "الترجمة بـــ" النَّائبِ عَنِ الفاعِلِ، لم أرَها لغيرِ ابنِ مالك، وإنَّما عبارةُ النحويين فيهِ أنْ يقولُوا: بابُ المفعولِ الذي لم يسمَّ فاعلُهُ، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ". انتهى.

قولُ ابنِ الحاجب: "هُوَ[9] كلُّ مفعولٍ حُذِفَ[10] فاعلُهُ[11]. قد يَرِدُ عليهِ: أَنَّهُ لا يختصُّ بالمفعولِ، فأحسنُ منهُ قولُ الشذور: "هو ما[12] حُذِفَ فاعلُهُ"[13].

قولُ الألفيَّة:

"ينوبُ مفعولٌ بِهِ عَنْ فاعلِ فيمَا لَهُ[14] ....[15]

قالَ أبو حيان في شرح التسهيل: "إنَّما ينوبُ عنهُ في الرَّفعِ، (ووجوبِ تأخُّرِهِ عن الرَّافعِ)[16]، والتَّنزُّلِ منزلةَ الجزءِ، وامتناعِ[17] الحذفِ، ولا يجري مجراهُ في العاملِ، لأنَّ الفاعلَ يرتفعُ[18] باسمِ الفعلِ[19] وبالظرفِ والمجرورِ، والأمثلةِ، والجامدِ الجاري مجرى المشتقِّ. ولا يرتفعُ اسمُ المفعولِ الذي لم يسمَّ فاعلُهُ، إلاَّ بالفعلِ، واسمِ المفعولِ، و[20] في ارتفاعهِ بالمصدرِ المنحلِّ[21] خلافٌ. فَإذَنْ لم يَجْرِ[22] مجراهُ في كلِّ مَنْ لَهُ " انتهى.

---

(١) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١١/٢. وشرح شذور الذهب ١٥٩.
(٢) الكافية ٤. وشرحها للرضي ٨٣/١.
(٣) في ق: يكون المنصوب، بزيادة: يكون.
(٤) ساقطة من د.
(٥) في ت، ق: لم يصدق، بزيادة: لم.
(٦) في الأصل، ق، د، س، ظ: مفعول ما أي، بزيادة: ما أي. وفي ر مفعول ما، بزيادة ما. وما أثبته من ت.
(٧) فعل: ساقطة من ر، ت.
(٨) شرح شذور الذهب ١٥٩.
(٩) في ر: وهو: بزيادة الواو، وهو وجه.
(١٠) في ت: قد حذف: بزيادة: قد، وهو وجه.
(١١) الكافية ٤. وشرحها للرضي ٨٣/١.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) شرح شذور الذهب ١٥٩.
(١٤) في ق ورد بيت الألفية كاملاً: (كنيل خير نائل).
(١٥) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١١/٢.
(١٦) في د: الرفع، وهو تحريف. و: ووجوب تأخره عن الرافع: ساقطة من س.
(١٧) في ت: بأو وامتناع، بزيادة: بأو. وفي ق: أو وامتناع، بزيادة: أو.
(١٨) في ر: يرفع، وهو وجه.
(١٩) في ق: الفاعل، وهو تحريف.
(٢٠) الواو: ساقطة من ت.
(٢١) في د: المسجل، وهو تحريف.
(٢٢) في د: يجري، بدلاً من: لم يجر، وهو تحريف.

قولُ الكافية: "وشرطُهُ أنْ تُغَيَّرَ[١] صيغةُ[٢] الفعْلِ إلى: فُعِلَ و[٣] يُفْعَلُ[٤]"[٥]. أحسنُ منهُ قولُ الشذور: "وغُيِّرَ عاملُهُ إلى طريقةِ فُعِلَ أو يُفعَلُ أو مفعول"[٦] لتصريحه بعملِ اسمِ المفعولِ فيهِ، (وهو في الألفيةِ[٧] في بابِ اسمِ الفاعلِ[٨])[٩]. ثُمَّ إنَّهُمَا اقتصرا على الثُّلاثيِّ. وبقيَ عليهما الرُّباعيُّ، وذو الزيادةِ[١٠].

تنبيهٌ:

مقتضى كلامِ الثلاثةِ: جريانُ هذا البناءِ[١١] في كلِّ فعلٍ، ويُستثنَى الجامدُ، فلا يجوزُ بناؤُهُ للمفعولِ اتِّفاقًا، وكذا " كانَ " وكادَ وأخواتهما، فيما صحَّحَهُ أبو حيان تبعًا للفارسي، لكنَّ مذهبَ سيبويهِ والجمهورِ: الجوازُ[١٢]. قالَ أبو حيان: "وهما في جوازِ بنائِهِ للمفعولِ خلافُ مسألة: اشتَكَى زيدٌ عينَهُ، ونحوه، لا يجوزُ بناؤُهُ لَهُ عندَ البصريين والفراء، وأجازَهُ الكسائي وهشام، قالَ: وإذا قلتَ مررتُ برجلٍ كفاكَ بِهِ رجلاً، فـ " بِهِ " في موضعِ رفعٍ على الفاعليةِ، فإنْ أسقطتَ "الباءَ"[١٣] استكنَّ الضميرُ في كفاكَ إذ[١٤] تقدَّمَ عليهِ مفسِّرُهُ، ولا يجوزُ ردُّ هذا الفعلِ لـ " ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ " في هذا التركيبِ معَ وجودِ " بِهِ "، وأجازَ ذلكَ الكسائي، فيقولُ: مررتُ برجلٍ كُفيتَ بِهِ رجلاً، وغلَّطَهُ[١٥] الفراءُ، وقال: "الباءُ " في موضعِ رفعٍ، فكانَ ينبغي أنْ يسقطَ، وإنْ سقَطَ، ذهبَ المدحُ[١٦] " انتهى. فهذهِ صورةٌ أُخرى لا يجوزُ فيها بناءُ الفعلِ للمفعولِ.

قولُ الألفيَّةِ: "والمتَّصِلُ (٦٠/ب) بالآخِرِ اكْسِرْ"[١٧]. قالَ في التسهيلِ: "لفظًا " إنْ سَلِمَ من إعلالٍ وإدغامٍ، وإلاَّ فتقديرًا[١٨] " كـ"قيلَ " و"رُدَّ".

قوله:

والثَّانيَ التَّاليَ تَا المُطَاوَعَهْ كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ[١٩]

---

(١) في ق، د، ظ: يغير.
(٢) في ر، ت، ق، س: صفة، وهو تحريف.
(٣) في ر، ت، ق: أو، بدلاً من: و، وهو وجه.
(٤) في د: فعل، وفي ق: مفعل، وكلاهما تحريف.
(٥) الكافية ٤. شرح الكافية للرضي ٨٣/١.
(٦) شرح شذور الذهب ١٥٩.
(٧) في د: باب الألفية، بزيادة: باب.
(٨) الألفية ٣٩. شرح ابن عقيل ١٢١/٣.
(٩) من (وهو..) إلى (.. اسم الفاعل) ساقطة من ت.
(١٠) في د: الزيادتين، وهو تحريف.
(١١) في د: الباب.
(١٢) ينظر الارتشاف ٣٣١.
(١٣) في ت، ق: التاء، وهو تصحيف. وفي د: الفاء، وهو تحريف.
(١٤) في ر: أو. وفي ق، د: إذا، وكلاهما تحريف.
(١٥) في ت، ق، د، س: وغلط.
(١٦) ينظر الارتشاف ٣٣٢.
(١٧) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٢/٢.
(١٨) التسهيل ٧٨.
(١٩) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٣/٢.

كذا كلُ فعلٍ أوَّلُهُ تاءٌ مزيدةٌ معتادةٌ، وإنْ كانتْ لغيرِ مطاوعةٍ، نحوُ: تَبَخْتَرَ[١]، وتَكَبَّرَ، وتَوَانَى، وتَحَكَّمَ[٢]. قالَ ابن قاسم: "والعذرُ للمصنِّفِ في تركِ التنبيهِ على ذلكَ أنَّ التَّاءَ فيما ذُكِرَ[٣] شبيهةٌ[٤] بتاءِ المطاوعةِ، فاكتفى بذكْرِهَا. قال: فإنْ قلتَ: قولُهُ في التسهيل: "ومَعَ[٥] ثانيهِ إنْ كانَ ماضيًا مزيدًا أوَّلُهُ تاءٌ[٦] "، عبارةٌ صحيحةٌ لشمولِها[٧]. قلتُ: لكنَّها شَمِلَتْ غيرَ المقصودِ[٨] أيضًا كالتَّاءِ من قولِهِم: تَرَمَّسَ الشَّيءُ بمعنَى رَمَسَهُ، فإنَّها مزيدةٌ و[٩] لا يُضَمُّ[١٠] مَعَها الثَّاني لكونِها تاءً زيادتُها غيرُ معتادة، فالأَوْلَى أنْ يقالَ: مزيدًا أوَّلُهُ[١١] تاءٌ معتادةٌ[١٢] " انتهى. و[١٣] قولُ الكافيةِ: "والثاني مع التاءِ"[١٤] كقولِ التسهيلِ.

قوله[١٥]:

واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ[١٦] فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا............[١٧]

فيهِ أَمرانِ:

الأول: ظاهِرُهُ تَساوي الأمرينِ، وليسَ كذلكَ، بل الكسرُ أفصحُ، والإشمامُ يليهِ، وقد صرَّحَ بذلكَ في الكافية حيثُ قالَ: "الأفصحُ[١٨]: قِيلَ، وبِيعَ، وجاءَ الإشمامُ والواوُ[١٩]". إلاَّ أنَّهُ يُوهِمُ استواءَ[٢٠] الإشمامِ والواوِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ[٢١] الواوَ أَرْدأُ[٢٢] اللغاتِ[٢٣].

---

(١) في د: تخبر، وهو تحريف. (٢) في ظ: تحلم.
(٣) في ت، ق: ذكره، وهو وجه. وفي شرح الألفية لابن قاسم ٢/٢٣: ذكرناه.
(٤) في ر: مشبهة. وفي ق: للتشبيه. وفي س: شبهت، كلها وجه.
(٥) في د: وتبع، وهو تحريف. (٦) التسهيل ٧٧.
(٧) في ت، ق: بشمولها. (٨) في ق: المطلوب، وهو وجه.
(٩) الواو: ساقطة من ت.
(١٠) في ق: ولا تضم، وهو تصحيف. وفي د: ولم، بدلاً من: ولا، وهو تحريف.
(١١) في ت: وله، بإسقاط الهمزة، وهو تحريف.
(١٢) شرح الألفية ٢/٢٣ – ٢٤.
(١٣) الواو: ساقطة من د.
(١٤) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٩.
(١٥) في ر: وقوله.
(١٦) في ر: اسم، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ٢/١١٤.
(١٨) في ت: لأفصح، وهو تحريف.
(١٩) الكافية ١٧. شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٩.
(٢٠) في ر: استوى وهو تحريف.
(٢١) في ق: بأن، وهو تحريف.
(٢٢) في ق، د: وأرد أ، بزيادة: الواو، ولا مسوغ لها.
(٢٣) في ق: في اللغات، بزيادة: في.

الثاني: في تعليقِ ابنِ هشام: "الإشمامُ في الاصطلاحِ يستعملُ على وجهينِ[١]: أحدُهما: أنْ تَضُمَّ شفتيكَ بَعْدَ[٢] الإسكانِ، وتهيئهما[٣] لِلَّفظِ[٤] بالضَّمةِ، وهذا مختصٌّ بحالِ الوقفِ[٥]. والثاني: أنْ تَنْحُوَ[٦] بالضَّمةِ نحوَ الكسرةِ، وبالياءِ نحوَ الواوِ. وهو المقصودُ هنا قالَهُ ابنُ أياز. قال ابن هشام: أي الإشارةُ للحركةِ، وأمَّا للحرفِ، فَلاَ". وقالَ ابنُ قاسم: "معنى[٧] الإشمامِ هنا: شَوْبُ الكسرةِ شيئًا من صوتِ الضَّمةِ[٨]، ولهـذا قيلَ: ينبغي أنْ يُسَمَّى[٩] رومًا. وبِهِ عَبَّرَ بعضُ القرَّاءِ"[١٠].

قولُهُ[١١]: "وَضَمٌّ جَا كـ" بُوعَ"[١٢]. قالَ ابنُ هشام: "لا يَفِي ذِكْرُ الضَّمِّ ببيانِ هذه اللغة، بَلْ لا بُدَّ من التنبيهِ على حذفِ حركةِ العينِ، وعلى انقلابِها إنْ كانتْ ياءً[١٣]، واوًا، فلهذا قالَ: "كَبُوعَ[١٤] " يعني ضَمَّ على هذهِ الهيئةِ[١٥]، أعني معَ سكونِ العينِ " انتهى. فهوَ أحسنُ من قولِ التسهيلِ: "وَرُبَّما[١٦] أُخلِصَ ضَمًّا[١٧]".

قولُهُ: "وإنْ بِشَكْلٍ[١٨] خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[١٩]". قالَ أبو حيان: "لم يَذْكُرْ ذلكَ أصحابُنَا ولم يعتبروهُ، بلْ جَوَّزُوا اللغاتِ الثلاثَ، وإنْ خِيفَ[٢٠] اللَّبسُ[٢١]. وكذا نصَّ عليهِ سيبويهِ. قالَ: وهو الصَّحيحُ المنقولُ عن العربِ، فقد حَكَى ذُو الرمَّةِ[٢٢]: غِثْنَا[٢٣] ما شِئْنَا[٢٤]، وهوَ فعلنا، لأنَّهُ قالَ: غِيثَ[٢٥] القومُ، و[٢٦] إذا رَدَدتَهُ إلى نفسِكَ، قلتَ: غُثْتُ[٢٧]. قالَ: ولم يبالوا بالإلباسِ، كما

---

(١) في ق: على وجهين يستعمل، بدلاً من: يستعمل على وجهين، وهو وجه.
(٢) في ظ: بعيد، وهو وجه.
(٣) في ر، ت: وترفعهما. وفي ق: ويرفعهما.
(٤) في ق: اللفظ، وهو تحريف.
(٥) في ر: الواقف، وهو تحريف.
(٦) في ت: ينحو.
(٧) في د: ومعنى.
(٨) في ت: العنة، وهو تحريف.
(٩) في ر: سما، وهو تحريف.
(١٠) في د: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم، بدلاً من: وبه عبر بعض القراء. وينظر شرح الألفية لابن قاسم ٢/ ٢٥.
(١١) في د: قلت، وهو تحريف.
(١٢) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ٢/١١٤.
(١٣) في ت، ق: تارة، وهو تحريف. وساقطة من د.
(١٤) في ت: ابن كبوع، بزيادة: ابن.
(١٥) في ق: كهيئة.
(١٦) في د: ووعا، وهو تحريف.
(١٧) التسهيل ٧٨.
(١٨) ساقطة من ت.
(١٩) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ٢/١١٧.
(٢٠) في ت: حذف، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) هـو غـيلان بـن عقبة بن نهيس بن مسعود بن حارثة المضري، ويلقب بذي الرمة توفي سنة ١١٧هـ. الموشح للمرزباني ١٧٠ - ١٨٥. كشف الظنون ١/٧٨٩ معجم المؤلفين ٨/٤٤.
(٢٣) في ر: غثينا، وهو تحريف.
(٢٤) ينظر في اللسان (غيث).
(٢٥) في ت: غثت، وهو تصحيف.
(٢٦) الواو: ساقطة من ت، ق.
(٢٧) في ق: غبت، وهو تصحيف.

لم يبالوا بِهِ حينَ قالوا: مختارٌ[١] لاسمِ الفاعلِ والمفعولِ، والفارقُ بينهما تقديريٌّ لا لفظيٌّ. وفي شرحِ اللُّمعِ للمهاباذي[٢]: لم يُخَفِ الإلباسُ في: "خِفْتُ " إذا كانَ مبنيًّا للمفعولِ، لأنَّ الفرقَ بينهما حاصلٌ[٣] تقديرًا وإنْ لم يكن بينهما فرقٌ لفظًا[٤]".

قولُهُ: "ومَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحْوِ حَبّْ"[٥]. قالَ ابنُ قاسم: ولكنَّ الأفصحَ فيهِ الضَّمُّ[٦]. قالَ أبو حيان: قالَ الجمهور: لا يجوزُ إلاَّ[٧] الضَّمُّ، وأجازَ الكسرَ بعضُ الكوفيين وهو الصَّحيحُ. وهو لغةٌ لبني[٨] ضبَّةَ، ولبعضِ بني تميمٍ ومَنْ جاوَرَهُم[٩].

(٦١/أ) **قولُهُ:**

ومَا لِفَا باعَ لِمَا العينُ تَلي[١٠] في اختارَ وانقادَ وشبْه يَنْجَلي[١١]

هكذا نقلَهُ ابنُ عصفور والأبذي[١٢] أيضًا، وقالَ أبو الحكم بن عذرة[١٣]: لغةُ قُولَ، وبُوعَ إنَّما تكونُ[١٤] في الثُّلاثيِّ و[١٥] تكونُ[١٦] فيما زادَ[١٧].

قوله: "وقابِلٌ مِنْ ظرفٍ أو مِنْ[١٨] مَصْدَرِ[١٩]". أوضحُ منهُ قولُ الكافيةِ الكبرى[٢٠]:

وِنابَ مصدرٌ وظرفٌ صُرِفَا وخُصِّصَا عَنْ فاعلٍ قَدْ حُذِفَا[٢١]

وبقيَ شرطٌ[٢٢] ثالثٌ، وهو: أنْ يكونَ ملفوظًا بهما. ورابعٌ في المصدرِ، وهوَ: أنْ لا[٢٣] يكونَ لمجرَّدِ التأكيدِ، فلا يجوزُ: ضُرِبَ[٢٤] ضَرْبٌ، لعدمِ الفائدةِ، ولم ينبِّهْ في الكافية، ولا الشذور

---

(١) في ق: يختار، وهو تحريف.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير، نحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني كان حياً قبل سنة ٤٧١هـ. معجم الأدباء ٢١٩/٣.بغية الوعاة ٣٢٠/١.كشف الظنون١٥٦٣/٢.معجم المؤلفين٣٠١/١.

(٣) في ت: جاهل، وهو تحريف.

(٤) ينظر منهج السالك ١١٤.

(٥) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٧/٢.

(٦) شرح الألفية ٢٧/٢.

(٧) ساقطة من ر.

(٨) ساقطة من د.

(٩) ينظر أوضح المسالك ١٥٨/٢.

(١٠) في ق: يلي.

(١١) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٨/٢.

(١٢) هوأبوالحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذى من شيوخ أبي حيان النحوي، ومن العلماء المتصدرين للإقراء، توفي بغرناطة سنة ٦٨٠هـ. بغية الوعاة ١٩٩/٢. نفح الطيب ٥٥١/٢.

(١٣) في ق: غدوة، وهو تحريف. وأبو الحكم: هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري مؤلف كتاب (منتهى السول في مدح الرسول) كان حياً سنة ٦٤٤هـ. بغية الوعاة ٥١٠/١. نفح الطيب ٤٥٩/٧.

(١٤) في ق: يكون، وهو تصحيف.

(١٥) الواو ساقطة من د.

(١٦) في ق، د/ لا يكون، وهو تصحيف.

(١٧) ينظر أوضح المسالك ١٥٥/٢ - ١٥٧.

(١٨) ساقطة من ت.

(١٩) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٩/٢.

(٢٠) ساقطة من ق.

(٢١) شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢.

(٢٢) في د: شرطا، وهو خطأ نحوي.

(٢٣) لا: ساقطة من د.

(٢٤) في د: نحو، وهو تحريف.

على شيءٍ من الشروطِ، وعبارةُ القطر والجامع: "ما اختصَّ وتصرَّفَ من ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدرٍ"[١]. وهي موافقةٌ لقولِه في نكت[٢] الألفية: "قولُهم[٣] في المصدرِ النائبِ عن الفاعلِ: لا بُدَّ من اختصاصِه[٤]، خطأٌ[٥]، لأنَّهُ قد يكونُ المرادُ الإبهامَ، فيفوتُ[٦]، قالَ تعالى[٧]: ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾[٨] أيُّ نوعٍ من أنواعِ العفوِ، وهو الصادرُ من كلِّ الورثَةِ أو بعضِهم". انتهى.

قولُهُ: "أو[٩] **حَرْفِ جَرٍّ**"[١٠]. عبارةُ التسهيلِ: "أو[١١] جارٌّ ومجرورٌ"[١٢]. وكذا الكافية الكبرى[١٣]. قالَ أبو حيان: وما ذهبَ إليه من أنَّهما معًا النائبُ[١٤]، لم يَقُلْ بِهِ أحدٌ[١٥]، بل مذهبُ[١٦] جمهور البصريين أنَّ المجرورَ وحدَهُ هو النائبُ وهو[١٧] في موضعِ رفعٍ[١٨]. (وقد مشَى عليهِ في الشذور، فقالَ: "أو المجرورُ"[١٩]. ومذهبُ الفراءِ (أنَّ النائبَ هوَ حرفُ الجرِّ وحدَهُ، فهو في موضعِ رفعٍ)[٢٠]. وعبارةُ الألفيةِ توافقُهُ. قالَ ابنُ قاسم: "لَمَّا كانَ الحرفُ ملازِمًا للمجرورِ[٢١]، اكتفى بذكرِه، يعني فَيُحْمَلُ[٢٢] على ما في الكافيةِ والتسهيلِ[٢٣]".

قولُ الشذورِ: "والمجرورُ"[٢٤]. شرطُهُ[٢٥]: أنْ لا يلزمَ الحرفُ الجارُّ لَهُ وجهًا واحدًا في الاستعمالِ كـ"مُذْ" و"رُبَّ" والكافِ، وما خُصَّ بقسمٍ أو استثناءٍ، وأنْ لا يكونَ للتعليلِ، كالباءِ واللَّامِ ومِنْ.

تنبيهٌ:

إذا قلنا: بجوازِ بناءِ "كانَ" للمفعولِ، فالأصحُّ[٢٦] أنَّهُ لا يُقامُ خبرُها، بلْ إنْ قلنا: إنَّها تعملُ في الظرفِ والمجرورِ، أُقيمَ، وإلاَّ تعيَّنَ ضميرُ المصدرِ.

---

(١) شرح قطر الندى ١٨٧. والجامع الصغير ٤١.
(٢) في ر: نلت، وهو تحريف. وفي ق: نكة، وهو خطأ في الرسم.
(٣) ساقطة من س.
(٤) لا بُدَّ من اختصاصه: ساقطة من ت، ق.
(٥) في ق: على خطأ، بزيادة: على.
(٦) في س: فينوب، وهو تحريف.
(٧) في ق: قال الله تعالى، وهو وجه.
(٨) البقرة: ١٧٨.
(٩) في د: و، بدلاً من: أو.
(١٠) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٩/٢.
(١١) في ت، ق، د: و، بدلاً من: أو.
(١٢) التسهيل ٧٧.
(١٣) شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) الهمع ٢٦٩/٢.
(١٦) في ت، ق: ذهب، وما أثبته أنسب.
(١٧) النائب هو: ساقطة من ت.
(١٨) ينظر منهج السالك ١١٥. والهمع ٢٦٧/٢. ٢٦٨.
(١٩) شرح شذور الذهب ١٥٩.
(٢٠) من (وقد مشى..) إلى (.. موضع رفع) ساقطة من د.
(٢١) في د: للجرو، وهو تحريف.
(٢٢) في د: فتحمل، وهو تصحيف.
(٢٣) شرح الألفية ٣٠/٢.
(٢٤) شرح شذور الذهب ١٥٩.
(٢٥) في د: وشرطه، وهو وجه.
(٢٦) في ر: فلا يصح، وهو تحريف.

قولُهُم والعبارةُ للكافيةِ: "وإذا وُجِدَ المفعولُ بهِ تَعَيَّنَ"[١]. هو مذهبُ جمهورِ البصريين[٢]، وجَوَّزَ الأخفشُ والكوفيون إقامةَ غيرِه معَ وجودِهِ[٣]، واختارَهُ ابنُ مالك في كتبِه إلاَّ سبك المنظوم[٤]. قالَ أبو حيان: "ونقلَ ابنُ الدهان عن الأخفش لذلكَ[٥] شرطًا، وهو: أنْ يتقدَّمَ المصدرُ أو نحوُهُ على المفعولِ بِهِ، فإنْ تأخَّرَ لم يَجُزْ إلاَّ إقامةُ المفعولِ بِهِ"[٦]. وبهِ جزمَ الرضي[٧].

قولُهُم والعبارةُ للكافيةِ: "فإنْ لم يكُنْ، فالجميعُ[٨] سواءٌ[٩]". اختارَ ابنُ هشام في الجامعِ تبعًا لابنِ عصفور أنَّ المصدرَ أَوْلاَها[١٠]. واختارَ (أبو حيان أولويَّةَ ظرفِ المكانِ[١١].

واختارَ)[١٢] ابنُ معطٍ أوليَّةَ المجرورِ[١٣].

قولُ الألفيَّةِ:

وباتِّفاقٍ قد ينوبُ الثَّانِ منْ ... بابِ " كَسَا " فيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ[١٤]

نازعَهُ أبو حيان في دعوَى الاتِّفاق، بأنَّ الفرَّاءَ وابنَ كيسان ذَهَبَا إلى منعِ إقامتِهِ مطلقًا، وبأنَّ الفارسي منعَهُ إذا كانَ نكرةً و[١٥] الأوَّلُ معرفةً[١٦].

قولُ الكافيةِ: "ولا يقعُ[١٧] المفعولُ الثَّاني من بابِ عَلِمْتُ[١٨]". هو ما صحَّحَهُ الجزولي (٦١/ب) والخضراوي، وصحَّحَهُ ابنُ طلحة وابنُ عصفور، ورأيُ[١٩] ابنِ مالكٍ جوازُهُ، فقالَ: "ولاَ أرَى منعًا إذا[٢٠] القصدُ ظَهَرْ"[٢١]. وزادَ في التسهيل (وشرحه شرطًا آخَرَ، وهو: أنْ لا يكونَ جملةً ولا ظرفًا ولا مجرورًا[٢٢] ")[٢٣].

---

(١) الكافية٤. شرحها للرضي ٨٣/١. والألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١٢١/٢. شرح شذور الذهب ١٥٩.
(٢) ينظر رأيهم في شرح الكافية للرضي ٨٤/١.
(٣) منهج السالك ١١٦. وشرح ابن عقيل ١٢١/٢.
(٤) التسهيل ٧٧. شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢. وشرح العمدة ١٨٦ – ١٨٧. سبك المنظوم ورقة ٢١.
(٥) في ر: كذلك.
(٦) به: ساقطة من ت، ق. وينظر منهج السالك ١١٦. والهمع ٢٦٦/٢.
(٧) شرح الكافية ٨٥/١.
(٨) في ر: فالجمع.
(٩) الكافية٤. شرحها للرضي ٨٣/١. والألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١١٩/٢. شرح شذور الذهب ١٥٩.
(١٠) الجامع الصغير ٤١.
(١١) في ر: للمكان، وهو تحريف. وينظر منهج السالك ١١٦.
(١٢) من (أبو حيان..) إلى (.. واختار) ساقطة من س.
(١٣) ألفية ابن معط ٢٢. والهمع ٢٦٩/٢.
(١٤) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١٢٣/٢.
(١٥) الواو: ساقطة من د.
(١٦) منهج السالك ١١٦ – ١١٧.
(١٧) في ت: ولا تقع، وهو تصحيف.
(١٨) الكافية ٤. شرح الكافية للرضي ٨٣/١.
(١٩) رأي: ساقطة من ر، س.
(٢٠) في ق، د: إذ.
(٢١) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ١٢٥/٢.
(٢٢) التسهيل ٧٧.
(٢٣) من (وشرحه..) إلى (.. ولا مجرورا) ساقطة من ت، ق.

تنبيهاتٌ[١]:

الأول[٢]: لم يذكُرْ في الكافيةِ الثاني من بابِ " أعْلَمْتُ"[٣]، وقد ذكَرَهُ في الألفيةِ[٤] (وَسَوَّى بينَهُ وبينَ الثاني من)[٥] بابِ " عَلِمْتُ " (لكن اختارَ فيهِ ابنُ عصفور المنعَ، بخلافِ ما اختارَهُ في الثاني من باب عَلِمْتُ)[٦].

الثاني: لم يذكُرْ في الألفيةِ الثَّالثَ من بابِ " أَعْلَمْتُ"[٧]، وقد ذكَرَهُ ابنُ الحاجبِ وجزمَ فيهِ بالمنعِ[٨]. ونقلَ الخضراوي وابنُ أبي الربيع: الاتِّفاقَ عليهِ، لكنَّ عبارةَ التسهيل تقتضي جوازَهُ. ونقلَهُ[٩] صاحبُ المخترعِ[١٠] عن بعضِهِم[١١]. وجزَمَ بِهِ ابنُ هشام في الجامع، فقالَ: "ولا يُقامُ[١٢] المفعولُ الثَّاني أو الثَّالثُ إلاَّ إنْ[١٣] كانَا مفردينِ، ولا إلباسَ[١٤]".

الثالث: لم يذكُرَا معًا[١٥] الثاني من بابِ اختارَ، والجمهورُ على منعِ نيابتِهِ[١٦]. وجَوَّزَهُ الفرَّاءُ وتَبِعَهُ في التسهيل[١٧].

قولُ الكافيةِ: "والمفعولُ لَهُ[١٨]، والمفعولُ مَعَهُ كذلكَ[١٩]". فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: كذلكَ الحالُ والتَّمييزُ والمُستَثنَى، وجوَّزَ الكسائي إقامةَ التَّمييزِ[٢٠].

الثَّاني: قالَ في المتوسطِ: هذا في المفعولِ لَهُ المنصوبِ، أمَّا الذي معَ الَّلامِ فيجوزُ إقامتُهُ. وصرَّحَ الرضي بخلافِهِ[٢١].

---

(١) في س: تنبيه.

(٢) ساقطة من د.

(٣) في ت، ق: علمت، وهو تحريف.

(٤) الألفية ٢٦. شرح ابن عقيل ٢/١٢٥.

(٥) العبارة: (وسوى بينه وبين الثاني) وردت في د مضطربة مع زيادة: (الثاني لم يذكر في الألفية الثالث من باب أعلمت وقد ذكره في الكافية وسوى بينه وبين).

(٦) من (لكن اختار..) إلى (.. علمت) ساقطة من ت، د.

(٧) في ق: علمت، وهو تحريف.

(٨) الكافية ٤. شرحها للرضي ١/٨٣.

(٩) في ت: ولعله، وهو تحريف.

(١٠) صاحب المخترع هو مذهب الدين علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلي النحوي اللغوي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٦٠١هـ والمخترع شرح لكتاب اللمع لابن جني. معجم الأدباء ١٣/ ٥٠ - ٧٢. بغية الوعاة ٢/١٥٦ - ١٥٧. إيضاح المكنون ٢/٤٤٧.

(١١) ينظر الهمع ٢/٢٥٦.

(١٢) في ر: ولا يقوم، وهو تحريف.

(١٣) في ت: إذا، وهو وجه.

(١٤) الجامع الصغير ٤١.

(١٥) في س: مع، وهو تحريف.

(١٦) في ق: ثانيه، وهو تحريف.

(١٧) الهمع ٢/٢٦٤.

(١٨) والمفعول له: ساقطة من د.

(١٩) الكافية ٤. شرحها للرضي ١/٨٣.

(٢٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٨٤. والارتشاف ٣٣٦.

(٢١) شرح الكافية ١/٨٤.

بابُ اشتغال العامل[1] عَن المعمول

هكذا ترجم في الألفية[2]، وترجم في الكافية بـ"ما أُضمِرَعاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ[3]". وذكره في المنصوبات. ويرد عليه: أنَّ الاشتغال (يكون عن الرفع كما يكون عن النصب، فَذِكْرُ ابنِ مالك له عقب)[4] النائب عن الفاعل أحسنُ من صنع الشذور، حيث ذكره وباب التنازع عقب العوامل[5].

قول الألفيَّة:

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بنصبِ لفظِهِ أَوِ المَحَلْ[6]

فيه أمور:

الأول: قيلَ يخرجُ عنهُ نحوُ: زيداً[7] مررتُ بِهِ، فإنَّ الضميرَ لم يَشْغلِ الفعلَ عن نصبِ "زيد"، لأنَّهُ لو سُلِّطَ[8] عليه (لم ينصبْهُ، مع أنَّهُ من باب الاشتغال، إلاَّ أنْ يقالَ: لو سُلِّطَ[9] عليه)[10]، لعملَ في محلِّه.

الثاني: أنَّ قوله: "بنصبِ لفظِهِ " - أي: المضمر - تعبيرٌ غيرُ صحيحٍ، لأنَّ المضمرَ لا ينصبُ لفظَهُ، وإنَّما ينصبُ محلَّهُ. وقد صرَّحَ بالمحلِّ بعدَ ذلكَ، ولا يصحُّ جعلُ ضميرِ " لفظِهِ " إلى الاسمِ السابقِ كما هو واضحٌ[11]، وإنْ جُعلَتِ الباءُ في: "بنصبِ " بمعنى" عَنْ "، ويكونُ بدلاً من " عنه " بإعادةِ الجارِّ[12]، فتحمُّلٌ وركاكةٌ[13]. قلتُ: الأَوْلَى أنْ يجاب بأنَّهُ تسمح[14] في نصبِ اللفظِ مراداً بهِ الوصولُ[15] بغيرِ واسطةِ حرفِ جَرٍّ.

الثالث: قالَ أبو حيان: "لا يختصُّ بالفعلِ[16]". قلتُ: سيذكر الوصف في آخر الباب[17].

الرابع: قال أيضاً يختصُّ[18] بالصالحِ[19] لأنْ يعملَ فيما قبلَهُ. قلتُ: سينبِّهُ عليهِ في قولِهِ: "كذا إذا الفعلُ تَلاَ ما لَمْ[20] يَرِدْ ... البيت"[21].

---

(١) في د: الحال، وهو تحريف.

(٢) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٢٨/٢.

(٣) الكافية ٦. شرحها للرضي ١٦٢/١.

(٤) من (يكون عن..) إلى (.. عقب) ساقطة من ق.

(٥) شرح شذور الذهب ٤١٩، ٤٢٥.

(٦) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٢٩/٢.

(٧) في الأصل ر، ت، ق، س، ظ: زيد، وما أثبته من د.

(٨) في ت: سلطه. وفي د: تسلط، كلاهما وجه.

(٩) في د: تسلط، وهو وجه.

(١٠) من (لم ينصبه) إلى (.. عليه) ساقطة من ت.

(١١) في ر: أوضح، وهو تحريف.

(١٢) بإعادة الجار: ساقطة من د.

(١٣) في د: ممحتمل دركا، وهو تحريف.

(١٤) في ث، س: يسمح، وهو تصحيف. وفي ت: يصح. وفي ق: ليتضح، كلاهما تحريف.

(١٥) في ر: الموصول، وهو تحريف.

(١٦) ينظر منهج السالك ١١٨.

(١٧) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٤٢/٢.

(١٨) في ت: يختبر، وهو تحريف.

(١٩) في د: بالصلح، وهو تحريف.

(٢٠) في ر: لن، وهو تحريف.

(٢١) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٣٥/٢.

الخامس: شرطُهُ: أنْ لا يكونَ الفعل مسنداً إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير المشتغل به متصلاً، نحو: أزيدٌ ظَنَّهُ ناجياً، بمعنى: ظنَّ نفسَهُ[١]، لاستلزامه حينئذ كون الفاعل الذي هو عمدة، مُفَسَّرًا[٢] بالمفعول الذي حقُّهُ أنْ يكون فضلة، فلو كان الضميرُ منفصلاً نحو: زيدٌ لم يظُنُّهُ[٣] ناجياً إلاَّ هوَ، جازت المسألة (٦٢/أ)، لأنَّ الفاعل في التقدير: أحدٌ، فلم يلزم التوقف المذكور[٤].

قول الألفيَّةِ: "فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بفعلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا[٥]". قيل: حتمُ النَّصبِ، وليس على إطلاقِهِ، بل فيه التفصيل الآتي. والجوابُ أنَّ الحتمَ راجعٌ إلى كون النصب بالفعل المضمر، ردًّا على مَنْ قالَ: إنَّهُ بالظاهرِ[٦]، أو راجعٌ إلى الإضمارِ[٧]، وهو أَوجهُ[٨].

قول الشذور: "بمحذوفٍ"[٩]. لم يُبيِّنْ وجوبَ حذفِهِ، وقد بَيَّنَهُ في الكافية والألفية على ما أشرنا إليهِ.

قوله: "مُمَاثِلٍ للمذكورِ"[١٠]. يردُ عليه: أَنَّهُ المقدَّرُ في مثلِ: زيداً[١١] مررتُ بِهِ، أو ضربتُ[١٢] أخاهُ، غيرُ مماثلٍ، وهو جاوزتُ، أو أهنتُ. فأحسنُ منه قولُ الألفية: "موافِقٍ[١٣] " لشمولِهِ الموافقَ في المعنَى. وأصرحُ منهما قولُ الكافية: "لو سُلِّطَ عليهِ أو مناسبُهُ لَنَصَبَهُ - إلى قولِهِ - ... أي[١٤] ضربتُ وجاوزتُ وأهنتُ ولابستُ[١٥]"[١٦]. قالَ ابنُ هشام في حواشيه: "قد يتأتَّى تقديرُ المماثلِ فيما يتعدَّى بالحرف، وذلك فيما يتعدَّى تارةً بِهِ، وتارةً بنفسِهِ، نحو: زيداً شكرتُ لَهُ، ونصحتُ لَهُ، فتقديرُ شكَرَ ونَصَحَ أُولَى. قال: وهذا مِمَّا أغفلَ النحويون التنبيهَ[١٧] عليهِ".

قولُ الكافيةِ: "ويجبُ النَّصبُ بَعْدَ حرفِ الشَّرط وحرفِ التَّحضيضِ"[١٨]. أحسنُ منهُ قولُ الألفية والشذور: "وإنْ تَلاَ[١٩] ما يختصُّ بالفعلِ[٢٠] " لشمولِهِ ظرفَ الزمان المستقبل،

(١) ينظر الهمع ١٥٠/٥.
(٢) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: مفسر، وما أثبته من د.
(٣) في ت، س: نظنه، وهو تصحيف.
(٤) ينظر الهمع ١٥٠/٥.
(٥) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٢٩/٢.
(٦) في د: الظاهر.
(٧) في د: الاعتماد، وهو تحريف.
(٨) في ت، ق: الأوجه، وهو وجه.
(٩) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١٠) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١١) في الأصل، ر، ت، ق، س، ظ: زيد، وما أثبته من د.
(١٢) في ت: ضررت، وفي ق: مررت، وكلاهما تحريف.
(١٣) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٢٩/٢.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) في د: ولا يسير، بدلاً من: ولا بست، وهو تحريف.
(١٦) الكافية ٦، شرحها للرضي ١٦٢/١.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) الكافية ٦، شرحها للرضي ١٧٦/١.
(١٩) في ق: تلى، وهو خطأ في الرسم.
(٢٠) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٣٥/٢. وشرح شذور الذهب ٤٢٥.

وخروج " أمَّا " عنهُ، وهي من حروفِ الشرطِ، ولا يجبُ النَّصبُ بعدها. ويَرِدُ على الثلاثةِ[١]: (ما إذا[٢] تَلاَ استفهامًا بغيرِ الهمزةِ، فإنَّهُ يجبُ النَّصبُ)[٣] أيضًا. ذكره في التسهيل[٤].

قول الألفيَّة: "كإنْ وحَيثُمَا"[٥]. قالَ في التوضيح: "تسويةُ[٦] الناظم بينَ " إنْ " و"حيثما " مردودةٌ[٧]، لأنَّ " حيثما " لا يقعُ الاشتغالُ[٨] بعدَها إلاَّ في الشعر، وأمَّا في الكلام، فلا يليها إلاَّ صريحُ الفعلِ. وأمَّا " إنْ " فإنَّهُ يليها الاسمُ في الكلامِ إذا كانَ بعدَهُ[٩] فعلٌ ماضٍ".[١٠]

قول الألفيَّة:

وإنْ تَلاَ السابقُ ما بالابتـــــدا ... يختصُّ فالرَّفْعَ[١١] الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إذا الفعلُ تَلاَ مَا لَمْ[١٢] يَرِدْ ... مَا قَبْلُ معمولاً لمَا بَعْدُ وُجِدْ[١٣]

هذا القسمُ[١٤] ليس من بابِ الاشتغالِ في شيءٍ[١٥]، فإنَّ من (شرطِهِ: أنْ يصحَّ تأثُرُ[١٦] السابقِ بالعاملِ[١٧]، وما اختصَّ بالابتداء لا يصحُّ تقديرُ)[١٨] الفعلِ بعدَهُ، وما له صدرُ الكلامِ يمنعُ عملَ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ، ولذا لم يذكُرْهُ ابنُ الحاجب. (قال[١٩] ابن هشام[٢٠] في حواشيه: أصابَ[٢١] ابنُ الحاجب[٢٢]) كلَّ الإصابةِ حيثُ لم يَذْكُرْ هذا القسمَ، لأنَّهُ لم[٢٣] يدخل تحت ضابط[٢٤] الاشتغال. (قلت: لم يذكُرْ في الألفية ضابطَ الاشتغال ولا شروطَهُ، حتى يستغنى[٢٥] عن ذكرِهِ، فلم يكُنْ من ذِكْرِهِ بُدٌّ، ليعلم[٢٦] امتناع النصب على الاشتغال فيه[٢٧]. نعم، كان الأَوْلَى[٢٨] أنْ يُصَدِّرَ البابَ بضابط يخرج ذلك كما فعل في التسهيل[٢٩].)[٣٠].

---

(١) أي: ابن الحاجب في الكافية، وابن مالك في الألفية، وابن هشام في شذور الذهب.
(٢) في د: فيما إذا.
(٣) من (ما إذا..) إلى (.. النصب) ساقطة من ق.
(٤) التسهيل ٨٠.
(٥) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٣١/٢.
(٦) في ق: لتسوية.
(٧) في د، س: مردود.
(٨) في ر: الاستقبال، وهو تحريف.
(٩) في د: بعدما، وهو تحريف.
(١٠) ينظر أوضح المسالك ١٦٢/٢، ١٦١.
(١١) في الأصل ر، د، س، ظ: لن، وهو تحريف، وما أثبته من ت، ق.
(١٢) في ر: بالرفع، وهو تحريف.
(١٣) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٣٥/٢.
(١٤) في د: القسم الثاني.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) في ق: ثان، وهو تحريف.
(١٧) في ق: بالقابل، وهو تحريف.
(١٨) من (شرطه..) إلى (.. تقدير) ساقطة من س.
(١٩) في د: وقال.
(٢٠) في س: ابن الحاجب، وهو تحريف.
(٢١) في د: أما، بدلاً من: أصاب، وهو تحريف.
(٢٢) من (قال..) إلى (.. ابن الحاجب) ساقطة من ق.
(٢٣) ساقطة من ق.
(٢٤) في ت، ق: ضبط.
(٢٥) في ر: يستثنى، وهو تحريف.
(٢٦) في ق: بدل علم. وفي س: بدلهم، بدلاً من: بد ليعلم، وكلاهما تحريف.
(٢٧) في س: في، وهو تحريف.
(٢٨) في ر: أولي.
(٢٩) التسهيل ٨٠.
(٣٠) من (قلت..) إلى (.. التسهيل) ساقطة من د.

قول الشذور: "وَوَجَبَ رفْعُهُ بالابتداءِ إنْ[١] تَلاَ ما يختصُّ به، كـ إذا الفجائيةِ"[٢]. (هو الذي جزمَ بِهِ ابنُ مالك[٣]، وذَكَرَ ابنُ الحاجب أنَّ إذا الفجائية)[٤] من مرجحاتِ الرفعِ لا من موجباته[٥]. وهو الذي نقلَهُ ابنُ مالك عن[٦] سيبويه[٧] وخَطَّأَهُ فيه. وخَطَّأَ أبو حيان ابنَ مالك، وقال: "إنَّ الأخفش نقلَ عن العربِ وقوعَ الفعلِ بعدَها إذا كان مقروناً بـ" قد " لأنَّ العربَ أجرت المقرونَ بـ" قد " مجرَى الجملةِ الاسميةِ (٦٢/ب) في دخولِ واوِ الحالِ عليها[٨]. قال: فَيُحْمَلُ كلامُ سيبويهِ في[٩] إجازتِهِ للنصبِ على هذه الصورةِ الخاصَّةِ[١٠]، وهي ما إذا اقترنَ بقد". انتهى. وبذلك يُقَيَّدُ كلامُ ابنِ الحاجب. قالَ أبو حيان: "وبقيَ من موجبات الرفع ما إذا فُصِلَ بينَ[١١] الاسم والفعل بأجنبي، نحو: زيدٌ أنتَ تضربُهُ، وهندٌ عمرٌو يضربُها، فسيبويه وهشام لا يجيزان النصبَ بحالٍ[١٢]، للفصل[١٣] بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو لا يعمل فيه، فلا يفسره[١٤]". وهذه قد تدخل في قول الألفية: "كَذَا إذا الفعلُ تَلاَ[١٥] ... إلى[١٦] آخره"[١٧]. ولا يدخلُ[١٨] في قول الشذور: "أو[١٩] تَلاَهُ[٢٠] ما لَهُ الصدرُ[٢١]".

قول الألفيَّة: "واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فعلٍ ذي طَلَبْ"[٢٢]. أحسنُ من قول الكافية: "وفي الأمر"[٢٣]، لشمولِهِ[٢٤] النهيَ والدعاءَ والطلبَ بلفظِ الخبرِ كـ ﴿الوالداتُ يُرْضِعْنَ[٢٥] أولادَهُنَّ﴾[٢٦]". وأحسنُ منه قول الشذور: "أو كانَ المشغولُ طلبًا"[٢٧] لشمولِهِ المصدرَ، نحو: زيداً ضَرْبًا[٢٨] لَهُ. ذَكَرَهُ أبو حيان نقلاً عن البسيط.

قول الكافية: "وبعدَ حرفِ الاستفهامِ[٢٩]". فيهِ أمرانِ:

---

(١) في د: إذا، وهو وجه.
(٢) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(٣) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٥.
(٤) من (هو الذي..) إلى (.. إذا الفجائية) ساقطة من ر، ت، ق، س.
(٥) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٠.
(٦) في د: من، وهو تحريف.
(٧) ينظر الكتاب ١/٩٥.
(٨) في د، س: عليه، وهو تحريف.
(٩) في د: على، وهو تحريف.
(١٠) في س: الحاصلة، وهو تحريف. وساقطة من د.
(١١) بين: ساقطة من د.
(١٢) ينظر الارتشاف ٦٠٦.
(١٣) في د: لا فصل، وهو تحريف.
(١٤) ينظر قول أبي حيان في الهمع ٥/١٥١.
(١٥) في ق أكمل صدر بيت الألفية: ما لم يرد.
(١٦) في د: في، وهو تحريف.
(١٧) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٥.
(١٨) في ر: ولا تدخل.
(١٩) في ر: و.
(٢٠) في ت: تلا، بإسقاط الهاء.
(٢١) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(٢٢) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٥.
(٢٣) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٢.
(٢٤) في ق: كشموله، وهو تحريف.
(٢٥) في الأصل ر، ت، د، س: كالأولاد رضعهن، بدلاً من: كالوالدات يرضعن، وما أثبته من ق، ظ.
(٢٦) البقرة ٢٣٣. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٥٨.
(٢٧) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(٢٨) في ر: ضربنا، وهو تحريف.
(٢٩) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٢.

الأول: أنَّهُ شَمِلَ[١] (غيرَ الهمزةِ كـ"هَلْ"، وهوَ)[٢] رأيُ الأخفش. والأصحُّ اختصاصُ ذلك بالهمزةِ كما في التسهيل[٣] وغيرِه[٤]، ووجوبُ النصبِ بعد سائر[٥] الأدوات. ولهذا[٦] قال في الألفية: "وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ"[٧] وفي الشذور: "إنْ تَلاَ[٨] ما الفعلُ بِهِ أَوْلَى، كالهمزةِ[٩] وما النافيةِ[١٠]".

الثاني: شرطه: عدم الفصل، فإنْ فصل بغير ظرف، أو مجرور، فالمختار الرفع خلافاً للأخفش. ذكره في التسهيل[١١]. وهذا واردٌ على الألفية والشذور أيضاً.

قوله: "وحرفِ النَّفي"[١٢]. فيه أمور:

الأول: شرطُهُ[١٣]: أنْ لا يختصَّ بالفعلِ، فإنِ اختصَّ بِهِ وهو: "لَمْ" و"لَمَّا" و"لَنْ" فالنصبُ واجبٌ لا راجحٌ، ذكَرَهُ في التسهيل[١٤]. ولا يَرِدُ ذلك على الألفية والشذور.

الثاني: شرطُهُ أيضاً عدمُ الفصلِ كالمسألةِ قبلَها. ذكَرَهُ أبو حيان في شرح التسهيل[١٥].

الثالث: ما ذَكَرَهُ كالشذور، من رجحان النَّصبِ بعدَ النَّفي، هو مذهبُ الجمهور. قال أبو حيان: لكنَّهُ مخالفٌ لنصِّ سيبويه، فإنَّهُ نصَّ على أنَّ الرفعَ فيه أقوى، وغايرَ[١٦] بينَهُ وبينَ الاستفهام[١٧]. واختارَ ابنُ الباذش استواءَ الرفع والنصب[١٨]. وقال الشلوبين: النفيُ متوسطٌ بينَ الاستفهام والابتداء، فالرفعُ قريبٌ من النصبِ، فيحملُ على الابتداءِ، لأنَّهُ نقيضُهُ ونفيٌ[١٩] لَهُ، وعلى الاستفهام، لأنَّهُ يُخرِجُ الواجبَ إلى حدِّ النفي، كما يُخرِجُهُ حرفُ الاستفهامِ إلى حدِّ الاستفهامِ[٢٠].

قولُهُ: "وإذا الشرطيةِ[٢١]". هو بناءً على[٢٢] رأيِ الأخفش من جوازِ إيلائِها الاسمَ

---

(١) في د، س: يشمل، وهو وجه.
(٢) من (غير..) إلى (.. وهو) ساقطة من س.
(٣) التسهيل ٨١.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ - ٣٧٠. منهج السالك ١٢١. شرح ابن عقيل ٢/١٣٨.
(٥) في ق: ما مر من، بدلاً من: سائر، وهو تحريف.
(٦) في ت، ق: ولذا، وهو وجه.
(٧) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٧.
(٨) في ت: على، وهو خطأ في الرسم.
(٩) في د: بالهمزة، وهو تحريف.
(١٠) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١١) التسهيل ٨١.
(١٢) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٢.
(١٣) في ق: بشرطه، بزيادة حرف الجر والباء ولا وجه له.
(١٤) التسهيل ٨١.
(١٥) ينظر الهمع ٥/١٥٥.
(١٦) في ت، ق: وغايته، وهو تحريف.
(١٧) في ق: الاستفهام به، بزيادة به.
(١٨) قيد:النصب والرفع، بدلاً من(الرفع والنصب)وهو وجه. ينظرمنهج السالك ١٢١– ١٢٢. الهمع٥/١٥٥.
(١٩) في د: بقي، وهو تصحيف.
(٢٠) إلى حد الاستفهام: ساقطة من ت.
(٢١) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٢.
(٢٢) في الأصل، س: على حرف، بزيادة: حرف، وما أثبته من سائر النسخ.

بقلَّة[١]. والأكثرون على أنَّها تختصُّ[٢] بالفعلِ، فيجبُ النصبُ بعدها.

قولهم والعبارة للشذور: "أو عاطفًا على فعليَّة[٣]". فيه أمور:

الأول: شرطُ هذا الفعلِ التَّصرُّفُ، فلا يترجَّحُ النصبُ في فعلِ[٤] التعجبِ، نحوُ: أَحْسِنْ بزيدٍ وعمرو يضربه. وفعلِ المدحِ والذَّمِ، نصَّ عليهِ سيبويهِ، ونبَّهَ عليهِ الناظم في نكتهِ[٥]. لكن قال الرضي[٦]: "الظاهرُ أنَّ الثانيةَ اعتراضيَّةٌ لا معطوفةٌ[٧]".

الثاني: شرطُهُ (٦٣ /أ) عدمُ الفصلِ[٨]، وقد ذكَرَهُ في الألفية[٩]. لكنَّ قولَها[١٠]:

" على معمولِ فعلٍ"[١١] قال أبو حيان: خطأٌ محضٌ[١٢]. وقالَ ابن هشام: عبارةٌ فاسدةٌ، لأنَّ العطفَ ليسَ على معمولِ الفعلِ، إنَّما هو[١٣] على الجملةِ الفعليَّةِ، وقد عَبَّرَ في التسهيل بالصَّوابِ[١٤].

الثالث: بقيَ عليهم صورتان يترجَّحُ فيهما النَّصبُ، مذكورتان في التسهيل: ما أجيبَ بِهِ استفهامٌ منصوبٌ أو مضافٌ إليه، كقولكَ[١٥] في جوابِ أيَّهُم ضربْتَ؟ زيداً ضربتُهُ. (وفي جوابِ غلامَ أيِّهُم ضربتَ؟ زيداً ضربتُهُ)[١٦]. والواقعُ بعدَ شبيه[١٧] بالعاطفِ على جملة فعلية[١٨]، نحوُ: ضربتُ القومَ حتَّى زيداً ضربتُ أخاهُ، فـ"حتَّى " هنا ابتدائيةٌ، ولكن لَمَّا وليها[١٩] في اللَّفظِ بعضُ ما قبلَها شابهتِ[٢٠] العاطفةَ، فلو قلت: ضربتُ زيداً حتَّى عمرٌو ضربتُهُ، تعيَّنَ الرَّفعُ لزوالِ[٢١] الشَّبَهِ[٢٢] بالعاطفةِ[٢٣]، لأنَّها لا[٢٤] تقعُ إلاَّ بينَ كلٍّ وبعضٍ. قالَهُ في شرحِ التسهيلِ. قال أبو حيان: ولم يَعتَبِرْ[٢٥] سيبويهِ[٢٦] ولا غيرُهُ هـذا الشرطَ. وبقيَ على الألفيةِ والشذورِ صورةٌ

---

(١) في ت: منه بقلة. وفي ق: من نقله، وهو تحريف.
(٢) في ق: مختص، وهو تحريف.
(٣) شرح شذور الذهب ٤٢٥. وينظر الكافية ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٧٢. والألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٧.
(٤) في د: أفعل.
(٥) النكت على الحاجبية ورقة ٢٠.
(٦) ساقطة من د.
(٧) شرح الكافية ١/١٧٣.
(٨) في د: الفعل، وهو تحريف.
(٩) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٧.
(١٠) في ق: قولنا، وهو تحريف.
(١١) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٧.
(١٢) منهج السالك ١٢٢.
(١٣) ساقطة من د.
(١٤) التسهيل ٨١.
(١٥) في د: كقوله، وهو وجه.
(١٦) من (وفي جواب..) إلى (.. ضربته) ساقطة من ت، د.
(١٧) في ر: تثنية، وهو تحريف.
(١٨) التسهيل ٨٠ – ٨١.
(١٩) في ق: وليهما، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: ما قبلهما تشابهت، بدلاً من: ما قبلها شابهت، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من ق.
(٢٢) في ق: الشبيه، وهو تحريف.
(٢٣) في د: بالعاطف.
(٢٤) في ت، ق: ما، وما أثبته أنسب.
(٢٥) في ر: يتعرض، وهو تحريف.
(٢٦) ينظر الكتاب ١/٩٧، ٩٨.

ثالثةً ذكرَها ابنُ الحاجب، وهي أنْ يُوهَمُ الرَّفعُ وصفًا مخلاً[١]. وهذهِ الصورةُ مذكورةٌ في التسهيل أيضًا[٢]. ونازعَ فيها أبو حيان، بأنَّ سيبويهِ لم يَعْتَبر[٣] ذلكَ مرجِّحًا[٤] للنصبِ، بل قال: جاءَ[٥] هذا على: زيداً[٦] ضربتُهُ، وهو عربيٌّ كثيرٌ. كما قرأَ بِهِ بعضُهُم: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم﴾[٧] بالنَّصبِ[٨].

قولُ الألفيَّة:

و[٩] إنْ تَلاَ المعطوفُ فعلاً مُخْبَرًا[١٠] بِهِ[١١] عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ[١٢] مُخَيَّرَا[١٣]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: شرطُهُ أيضًا عدمُ الفصلِ كالمسألةِ قبلَها. ذكَرَهُ في التسهيل[١٤].

الثاني: تسمَّحَ[١٥] في قولِهِ: "المعطوفُ " إنْ[١٦] أرادَ[١٧] الاسمَ، وإلاَّ فالمعطوفُ[١٨] جملةُ الاشتغالِ بأسرِها.

الثالث: حكمُ شبيهِ[١٩] العاطفِ في هذهِ الصورةِ أيضًا حكمُ العاطفِ، نحوُ: زيدٌ أَتَى القومَ حتَّى عمرًا[٢٠] مَرَّ بِهِ[٢١]. ذكَرَهُ أبو حيان وأورَدَهُ ابنُ قاسم[٢٢].

الرابع: شرطُ الفعلِ أيضًا: أَنْ يكونَ للتعجبِ، فإنَّهُ يترجَّحُ فيهِ الرفعُ، نحو: ما أَحسنَ زيداً و[٢٣] عمرٌو[٢٤] مررتُ بِهِ. ذكَرَهُ أبو حيان نقلاً عن سيبويهِ[٢٥] مراعاةً للكبرى دونَ الصغرى،

---

(١) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٧٢. (٢) التسهيل ٨١.
(٣) في ر، ت، ق: يعد. (٤) في ر: من مرجحات، بدلاً من: مرجحاً.
(٥) في س: جاز. وفي ق: جاهدا، بدلاً من: جاء هذا، وهو تحريف.
(٦) في ت، ق، س: زيد.
(٧) فصلت: ١٧. قال في البحر المحيط ٧/ ٤٩١:".. وقرئ ثمودَ بالنصب ممنوعاً من الصرف، والحسن وابن أبي إسحق والأعمش ثموداً منونة منصوبة".
(٨) الكتاب ١/٨١ - ٨٢. وينظر شرح التصريح ١/٣٠٣.
(٩) الواو: ساقطة من ق. (١٠) في ر: مخبر، وهو خطأ نحوي.
(١١) ساقطة من ق. (١٢) في ر: فاعطف.
(١٣) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٩.
(١٤) التسهيل ٨١. (١٥) في س: يسمح، وهو تصحيف.
(١٦) ساقطة من ق. وفي د: وإن، بزيادة الواو ولا وجه له.
(١٧) إن أراد: ساقطة من ر.
(١٨) في د: المعطوف، بإسقاط الفاء والوجه إثباتها.
(١٩) في ت، ق: شبه. (٢٠) في ق: عمرو.
(٢١) في ق: ومر، بزيادة الواو.
(٢٢) ينظر منهج السالك ١٢٢. وشرح الألفية لابن قاسم ٢/٤٢.
(٢٣) الواو: ساقطة من د.
(٢٤) في ت: عمرا. وفي ق: عمروا، وكلاهما خطأ.
(٢٥) ينظر الكتاب ١/٩٦.

لأنَّ هذا الفعلَ لزمَ[١] طريقةً واحدةً فخالفَ[٢] الأفعالَ.

الخامس: حُكْمُ شِبْهِ الفعلِ في هذهِ الصورةِ حكمُ الفعلِ[٣]، نحو: هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ وعمرٌو يُكرِمُهُ[٤]، ذكَرَهُ أبو حيان أيضًا[٥].

السادس: ما ذكَرَهُ من تسويةِ الرفعِ والنصبِ في هذهِ الصورةِ، ذكَرَهُ الجزولي، ونقلَهُ في البسيطِ عن سيبويهِ، ورجَّحَ أبو علي الفارسي الرفعَ، وقالَ بعضُ المتأخرين: لم يصرِّحْ سيبويهِ بأنَّهما على حدٍّ سواءٍ[٦]، إنَّما ذهبَ إلى ذلك الجزولي، وإلاَّ ظهرَ الحملُ على الصغرى لأنَّها أقربُ[٧]، وهُمْ كثيرًا يراعونَ الجوارَ[٨]: (وهذهِ الأمورُ سوى الأوَّلينِ والرابعِ واردةٌ أيضًا)[٩] على قولِ الكافية والشذور: "ويستوي الأمرانِ في مثلِ: زيدٌ قامَ[١٠] وعمرٌو أكرمتُهُ[١١]". ويختصَّان[١٢] بإيراد، وهو أنَّ الأبذي ذَكَرَ في شرح الجزولية أنَّ هذا المثالَ فاسدٌ لبطلانِ العطفِ فيه، لخلوِّ[١٣] المعطوفِ من ضميرِ[١٤] المبتدإِ. و[١٥] المعطوفُ على الخبرِ شرطُهُ اشتمالُهُ على الرَّابطِ. قال: فالصَّوابُ التمثيلُ بقولكَ: هندٌ أكرمتُها[١٦] وزيداً ضربتُهُ عندَهَا. لكن في تعليقِ ابنِ هشام: الْحَقُّ عندي قولُ الفارسي: إنَّهُ لا يحتاجُ إلى رابطٍ لأنَّ العطفَ إنَّما هو (٦٣/ب) على الاسميَّةِ، وإنَّما راعيتُ[١٧] لفظَ المتأخِّرِ إذا نصبت[١٨].

تنبيهٌ:

قالَ ابنُ مالك في نكتهِ على الكافية: "تقديمُ واجبِ النَّصبِ ثُمَّ مختارِهِ[١٩] ثُمَّ جائزِهِ[٢٠] على[٢١] السَّواءِ، ثُمَّ مرجوحِهِ[٢٢] أحسنُ من صنعِ[٢٣] ابنِ الحاجب، حيثُ قدَّمَ مختارَ الرَّفعِ، ثُمَّ النَّصبِ[٢٤] ثُمَّ الجائزِ، ثُمَّ الواجبِ النصبِ، لأنَّ البابَ لبيانِ المنصوبِ"[٢٥]. وهذا إنَّمَا وَرَدَ على ابنِ الحاجب، لأنَّهُ أدخلَ البابَ في المنصوباتِ[٢٦]، ولا يَرِدُ على الألفيةِ، ولا الشذورِ.

---

(١) في ت: لزمه، وهو تحريف.
(٢) في ت، ق، د: مخالف، وهو تحريف.
(٣) بعدها في ق زيادة وهي: في هذه الصورة.
(٤) في ظ: مكرمه، وهو تحريف.
(٥) ينظر منهج السالك ١٢٢.
(٦) في ر: سوى.
(٧) لأنها أقرب: ساقطة من ت.
(٨) ينظر التصريح ٣٠٤/١.
(٩) في الأصل، س: وهذه الصورة أيضاً واردة سوى الأولين والرابع على قول...، وماأثبته من بقية النسخ.
(١٠) في ر: قائم.
(١١) الكافية ٦. شرحها للرضي ١٧٥/١. وشرح شذور الذهب ٤٢٦. وفيهما: عمرا، بدلاً من: عمرو.
(١٢) أي الكافية والشذور.
(١٣) في س: يخلو، وهو تحريف.
(١٤) في د: خبر، وهو تحريف.
(١٥) الواو: ساقطة من س.
(١٦) في ر: ألزمتها، وهو تحريف.
(١٧) في د: رأيت، وهو تحريف.
(١٨) في د: نصب.
(١٩) في ر: اختاره، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: أجازه، وهو تحريف.
(٢١) في ق: ثم، وهو تحريف.
(٢٢) في ق: رجوعه، وهو تحريف.
(٢٣) في ت: صيغ، وهو تصحيف. وفي ق: صنيع.
(٢٤) ثم النصب. مكررة في ت.
(٢٥) النكت على الحاجبية ورقة ٢٠.
(٢٦) في د: المنصوب.

قولُ الألفيَّةِ: "فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ[١]". قالَ ابنُ هشام: قيلَ: إنَّهُ حشوٌ، وليسَ كذلكَ، بل أشارَ بِهِ إلى أنَّ النصبَ مباحٌ، فلاَ عليكَ إذا استعملتَهُ ولو كانَ مرجوحًا، ومرادُهُ بذلكَ[٢] التَّعريضُ[٣] بقولِ مَنْ قالَ: إنَّ النَّصبَ يمتنعُ.

قولُ الألفيَّةِ:

وَفَصْلُ[٤] مشغولٍ بحَرفِ جَرٍّ أوْ بإضافة كَوَصْلٍ يَجْرِي[٥]

قالَ ابنُ هشام: ليسَ مثلَهُ مِنْ كلِّ وَجْهٍ، فإنَّهُ مغايرٌ لَهُ من وجهينِ[٦]: أحدُهُما[٧]: أنَّ النصبَ في نحوِ: زيداً[٨] ضربتُهُ[٩]، أحسنُ منهُ في: زيداً ضربتُ[١٠] أخاهُ، وهو في الثاني أحسنُ منهُ في: زيداً مررتُ بِهِ، لوصولِ " ضربتُ " بنفسِهِ. والثاني: أنَّ الفعلَ[١١] المقدَّرَ في الوصلِ من لفظِ الظاهرِ، وفي الفصلِ[١٢] من معناهُ لا من لفظِه.

قولُ الكافية: "وهوَ كلُّ اسمٍ بعدَهُ[١٣] فعلٌ، أو شبهُهُ[١٤]". يشملُ الفعلَ الجامدَ، والمصدرَ، والصفةَ المشبَّهَةَ، واسمَ الفعلِ، وأفعلَ[١٥] التفضيلِ، والحروفَ المشبَّهَةَ بالفعلِ. ولا يصحُّ الاشتغالُ في واحدٍ منها. فأحسنُ منهُ قولُ الشذورِ: "إذا[١٦] شَغَلَ[١٧] فعلاً أو وصفًا[١٨] " لأنَّهُ يُخرِجُ المصدرَ واسمَ الفعلِ والحروفَ. وأحسنُ منهما[١٩] قولُ الألفيةِ:

وسَوِّ[٢٠] في ذَا البابِ وصفًا ذَا عَمَلْ بالفعلِ إنْ لَمْ يَكُ مانعٌ[٢١] حَصَلْ[٢٢]

لأنَّهُ يُخرِجُ الصفةَ المشبَّهَةَ وأَفعلَ التفضيلِ واسمَ الفاعلِ[٢٣] بمعنَى الماضِي، والواقعَ صلةً لـ" أَلْ " نَعَمْ، يردُ عليهِ الفعلُ الجامدُ. وقد استثنَى[٢٤] ابنُ النحاس في التعليقةِ منهُ " ليسَ "،

---

(١) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٣٩.
(٢) في د: بتلك، وهو تحريف.
(٣) في ق: التعويض. وفي د: التعريف، وكلاهما تحريف.
(٤) في د: وفعل، وهو تحريف.
(٥) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٤١.
(٦) في ت: الوجهين، بزيادة: أل، ولا مسوغ لذلك.
(٧) في ت: لأحدهما، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من ت، ق.
(٩) في ت، ق: اضربته، وهو تحريف.
(١٠) في ق: ضربته، وهو تحريف.
(١١) في ر: الفصل، وهو تحريف.
(١٢) في ت: الوصل، وهو تحريف.
(١٣) في د: بعد، بحذف الضمير، وهو تحريف للمعنى.
(١٤) الكافية ٦، شرحها للرضي ١/١٦٢.
(١٥) في ق: وأفعال، وهو تحريف.
(١٦) في ر، د، س، ظ: وإذا.
(١٧) في ر، ق، د، س: اشتغل، وهو تحريف.
(١٨) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١٩) في ق، د: منها، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: وفي سوى، بدلاً من: وسو، وهو تحريف.
(٢١) في ر، ق: مانعا، وهو خطأ نحوي.
(٢٢) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٤٢.
(٢٣) في ت: واسم الفاعل، وأفعل التفضيل، بدلاً من: وأفعل التفضيل واسم الفاعل.
(٢٤) في ق: وتدل تليق، بدلاً من: وقد استثنى، وهو تحريف.

فجوَّز[١] الاشتغالَ فيها[٢]، ونقلَهُ أبو حيان عن سيبويهِ، وحكى خلافًا في جوازِ الاشتغالِ في[٣] الجمعِ المكسَّرِ من الأوصافِ. ثُمَّ قالَ: والأحوطُ أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ بسماعٍ من العربِ[٤].

تنبيهٌ[٥]:

إذا كانَ الاشتغالُ في الوصفِ نحوُ: أزيدًا أنتَ ضاربُهُ، فقد قدَّرَهُ[٦] ابنُ مالكٍ[٧]: أضاربٌ زيدًا[٨] أنتَ ضاربُهُ. وهوَ يُوهِمُ أنَّهُ إنَّما يُقدَّرُ وصفُهُ[٩] كالمشتغلِ[١٠]. وصرَّحَ صاحبُ البسيطِ بجوازِ تقديرِ كلٍّ مِنَ الوَصفِ والفعلِ[١١].

قول الشذور: "وإذا شَغَلَ[١٢] فعلاً أوْ وَصْفًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ عَنْ نَصْبه"[١٣]. يردُ عليهِ: ما إذا كانَ الشَّاغلُ ملابسَ الضَّميرِ[١٤]، وقد ذَكَرَهُ في الكافيةِ بقولِهِ: "مُشتَغِلٌ[١٥] عنهُ بضميرِهِ أوْ مُتَعَلِّقِه[١٦] "، وعبارةُ الجامعِ: إذا اشتَغَلَ فعلٌ، أوْ وصفٌ عن نصبِ اسمٍ تَقَدَّمَهُمَا بِنَصْبِهِمَا لضميرِهِ[١٧] المُتَّصلِ أوِ المنفصلِ بالجارِّ أوْ[١٨] لسببيِّهِ[١٩]، أو لأجنبيٍّ متبعٍ بِمَا اشْتَمَلَ على ضميرِهِ من نعت، أو بيان، أو نسقٍ بالواوِ[٢٠]".

قولُ الألفيَّةِ: "وعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ[٢١] بتابِعٍ"[٢٢]. أطلقَ التابعَ وهو مقيَّدٌ بالنَّعتِ والنَّسقِ بالواوِ خاصَّةً كما في التسهيل[٢٣]. وضَمَّ إليهما أبو حيان (٦٤/أ) في شرحِهِ، وابنُ هشام في الجامعِ: عطفَ البيانِ[٢٤]، بخلافِ النَّسقِ بغيرِ الواوِ، والبدلِ. (وقَيَّدَ في التسهيلِ العطفَ بالواوِ، بأَنْ لا يعادَ معَهُ العاملُ)[٢٥].

---

(١) في د: يجوز، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت. وفي ق: بها.
(٣) ساقطة من د.
(٤) ينظر منهج السالك ١١٨. والهمع ١٥٢/٥.
(٥) في ت، ق: قوله.
(٦) في د: قدروه.
(٧) ابن مالك: ساقطة من د.
(٨) في ت: زيد، وهو خطأ.
(٩) في ت: وصف. وفي س، ظ: وصفا.
(١٠) في ق: كالمستقل، وهو تصحيف.
(١١) في د: الوصف كل من الفعل، بدلاً من: كل من الوصف والفعل، وهي عبارة محرفة.
(١٢) في ر، ت، ق: اشتغل، وهو تحريف.
(١٣) شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١٤) قد ذكرذلك في الشذور، ويبدو أن النسخة التي اعتمد عليها السيوطي غير النسخة التي بين أيدينا. ينظر شرح شذور الذهب ٤٢٥.
(١٥) في د: شغل.
(١٦) الكافية ٦. شرحها للرضي ١٦٢/١.
(١٧) في د: بضميره، وهو تحريف.
(١٨) في ت، ق: إذ، وهو تحريف.
(١٩) في ق: لسلبية، وهو تحريف.
(٢٠) الجامع الصغير ٤٢.
(٢١) في ق: حاصل، وهو تحريف.
(٢٢) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ١٤٣/٢.
(٢٣) التسهيل ١٨.
(٢٤) عطف البيان: ساقطة من د. ينظر منهج السالك ١٢٥. والجامع الصغير ٤٢.
(٢٥) من (وقيد في..) إلى (.. العامل) ساقطة من ت، ق. ينظر التسهيل ٨١.

تنبيهات[١]:

الأول: يردُ على الثلاثة: أنَّ كلامَهُم يُوهِمُ اختصاصَ الاشتغالِ بالمنصوبِ، خصوصًا[٢] الكافية، وليسَ كذلكَ، بل يكونُ عن المرفوعِ أيضًا، بأنْ يكونَ الرفعُ على الابتداءِ، أو على إضمارِ الفعلِ، وتأتي[٣] فيهِ الأقسامُ الخمسةُ. ذَكَرَهُ في التسهيلِ والكافيةِ الكبرى[٤]، وابنُ هشام في الجامعِ، وعبارتُهُ[٥]: "وتفسيرُ الرَّافعِ لضميرٍ سابقٍ رافعًا[٦]، كتفسيرِ النَّاصبِ، فيجبُ الابتداءُ في نحوِ: فإذا[٧] زيدٌ يكتبُ. ويترجَّحُ في نحوِ: زيدٌ قامَ[٨]. ويضعفُ[٩] في نحوِ: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[١٠]. ويمتنعُ في نحوِ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[١١]، ﴿وإذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[١٢]. والفاعلية في: أزيدٌ قامَ؟ ويستويان في: زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ"[١٣].

الثاني: لم يُصَرِّحُوا باشتراطِ نصبِ الاسمِ السَّابقِ من الجهةِ[١٤] التي انتصبَ بها الضميرُ، وكلامُهُم محتملٌ، وفي اشتراطِهِ خلافٌ حكاهُ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ. وعدمُهُ[١٥] مذهبُ سيبويهِ والأخفش، فيجوزُ[١٦] نصبُ الضميرِ مفعولاً بِهِ والسَّابق ظرفًا[١٧] ونحوَهُ.

الثالث: من شروطِ الاشتغالِ كما في التسهيلِ[١٨] (...)[١٩].

---

(١) في د: تنبيهان، وهو تحريف.
(٢) في ق: خصاصا، وهو تحريف.
(٣) في ر: ويأتي، وهو وجه.
(٤) التسهيل ٨٠، ٨١. وشرح الكافية الشافية ٢/٦١٥.
(٥) في د: وعبارة، وهو تحريف.
(٦) في ر: رفعا، وهو تحريف.
(٧) في ت، ق: ماذا، وهو تحريف.
(٨) في ر: قائم.
(٩) في ق: ويضعفه.
(١٠) أ أنتم تخلقونه: موضعها بياض في د. الواقعة: ٥٩. وينظر البحر المحيط ٨/١١٢.
(١١) النساء: ١٧٦. وينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٣٧.
(١٢) السماء انشقت: موضعها بياض في د. الانشقاق: ١. وينظر البحر المحيط ٨/٤٤٥.
(١٣) الجامع الصغير ٤٣ – ٤٤.
(١٤) في ر: الجملة، وهو تحريف.
(١٥) في ق: وعرضه. وفي د: وعد منه، وكلاهما تحريف.
(١٦) في ت: يجوز.
(١٧) ينظر الهمع ٥/١٥٩ – ١٦٠.
(١٨) ينظر التسهيل ٨٠ – ٨١.
(١٩) موضعها بياض في ت، د، ظ.

بابُ تَعَدِّي الفعلِ ولزومِهِ

أدرجَ فيهِ في[1] الألفيةِ رُتَبَ[2] المفاعيلِ[3]، وَوَجْهُهُ أنَّ المتعدِّيَ منه ما يَتَعَدَّى لواحدٍ[4] ولاثنين، فاقتضَى ذلكَ.

قولُ الألفيَّةِ:

علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أنْ تَصِلْ　　ها غيرِ مَصْدَرٍ بهِ[5] ......[6]

قالَ ابنُ قاسم: "فإنْ قلتَ: كانَ ينبغي أنْ يُستثنَى[7] ضميرُ ظرفَي[8] الزَّمانِ والمكانِ، فإنَّهُ يتصلُ باللازمِ كضميرِ المصدرِ. قلتُ: لا يَتَّصِلُ بهِ حتَّى يتوسَّعَ فيه، ويُنْصَبُ ذلكَ الضميرُ نصبَ المفعولِ. فإنْ قلتَ: يردُ عليه نحوُ: "كُنْتُهُ "، فإنَّ الضميرَ خبرُ كانَ، وهو ضميرُ غيرِ المصدرِ، ولا يطلقُ على كانَ وأخواتِها أنَّها أفعالٌ متعديةٌ. قلتُ: إنَّما لم ينبِّهْ على هذا لوضوحِهِ، وأيضًا فكانَ وأخواتُها مشبهةٌ بالمتعدِّي وربَّما أُطلِقَ على خبرِها المفعولُ[9]". انتهى. وقالَ ابنُ هشام: في مسألةِ التَّوسعِ لا يَرِدُ على الألفيةِ، لأنَّ قولَهُ: "أنْ[10] تَصِلَ[11] " معناهُ: أنْ تفعلَ[12] ذلكَ إذا[13] شئتَ[14]، والتَّوسعُ لا نتوصَّلُ[15] إليهِ[16] إذا شِئْنَا، إنَّما يُقَالُ: إذا[17] سُمِعَ.

قولُهُ[18]: "ولازمٌ غيرُ المُعَدَّى[19]". صريحٌ في انحصارِ الفعلِ في القسمين، وأنَّهُ لا ثالث لهما، وقد[20] قسَّموهُ إلى أربعةِ أقسامٍ، الثالث: ما لا يُوصفُ بتَعَدٍّ ولا لزومٍ، وهو الأفعالُ الناقصةُ[21]. والرابع: ما يُوصفُ بهما لوجودِ الاستعمالين فيه كثيرًا[22]، كـ شَكَرَ ونَصَحَ، ذكَرَهُ في التسهيلِ[23]، وقد نبَّهَ عليهِ في الشذورِ[24]. قالَ أبو حيان: هذا[25] النَّوعُ من الفعلِ قسمٌ برأسِهِ، لَمَّا تساوَيَا في الاستعمالِ صارَ أصلاً بنفسِهِ، وفيهِ كلامٌ نَذْكُرُهُ[26].

---

(١) في د: وفي، بزيادة الواو.

(٢) في ق: ورتب، بزيادة الواو. وفي ت: رتبة.

(٣) في س: الفاعلية، وهو تحريف.

(٤) في ت، ق: لفعل واحد، وهو تحريف.

(٥) في ت، ق: به نحو غمل، بإتمام بيت الألفية.

(٦) الألفية ٢٧. شرح ابن عقيل ٢/١٤٥.

(٧) في ق: يستبنى، وهو تصحيف.

(٨) في د: ظرف، وهو وجه.

(٩) شرح الألفية ٢/٤٥ – ٤٦.

(١٠) في ر، لن، وهو تحريف.

(١١) في ت: يصل، وهو تصحيف.

(١٢) في ر، ت، ق، د: يفعل.

(١٣) في ق: إن ذا، بدلاً من: إذا، وهو تحريف.

(١٤) في د: ثبت، وهو تحريف.

(١٥) في ت: لا يتصل، وهو تحريف. وفي س: لا يتوصل، وهو تصحيف.

(١٦) ساقطة من ق.

(١٧) في ت، ق: إن يقال إنما، بدلاً من: إنما يقال: إذا، تحريف في العبارة.

(١٨) في ت، ق: قولهم. وفي ظ: قولها.

(١٩) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٨.

(٢٠) ساقطة من ر.

(٢١) بعدها في الأصل س: ذكره. وكذا في ر، ت، ق، د مع بياض قدر كلمتين، وما أثبته من ظ.

(٢٢) في د: س: كثير، وهو خطأ نحوي.

(٢٣) التسهيل ٨٣.

(٢٤) شرح شذور الذهب ٣٥٢.

(٢٥) ساقطة من د.

(٢٦) في د: يذكره، وهو تصحيف. ينظر الارتشاف ٥٧٨.

قول الشذور: "أو تارةً كشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ[١]". فيه أمران:

الأول: ذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ عصفور إلى أنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يوجدَ[٢] فعلٌ يتعدَّى بنفسه تارةً وبحرفِ جَرٍّ أُخرى، لأنَّهُ محالٌ أنْ يكونَ الفعلُ قويًّا ضعيفًا في حالٍ[٣] واحدةٍ، ولا المفعولُ محلاً وغيرَ محلٍّ للفعلِ (٦٤/ب) في حينٍ[٤] واحد، فليحمل على أنَّ الأصلَ تَعَدِّيهِ بحرفِ جرٍّ ثُمَّ حُذِفَ توسعًا[٥]. وقال الشلوبين الصغير[٦]: "دَعْوَى الاستحالة باطلةٌ، إذ يتصورُ أنْ يكونَ بعضُ العربِ لحظَهُ قويًّا بطبعهِ فوصلَهُ[٧] بنفسِهِ، وآخرُ ضعفَ[٨] عندَهُ فقوَّاهُ[٩] بالحرفِ، ثُمَّ اختلطتِ اللغاتُ وتداخلت"[١٠].

الثاني: قالَ أبو حيان: هذا النَّوعُ مقصورٌ على السَّماعِ[١١].

قولُ الكافيةِ: "والمُتَعَدِّي يكونُ إلى واحدٍ ... إلى آخرِهِ"[١٢]. وأبسطُ[١٣] منهُ في التقسيمِ ما في الشذورِ[١٤].

(**قول الألفيَّةِ: وحُتِمْ لزومُ أفعالِ السَّجَايَا[١٥] ... إلى آخرِهِ[١٦]".** ذَكَرَ من الأشياءِ التي يستدلُ[١٧] بها على لزومِ الفعلِ سبعةً: دلالتُهُ على سَجيَّةٍ، أو عرضٍ[١٨]، أو نظافة[١٩]، أو دنسٍ. وكونُهُ على وزنِ[٢٠] " افْعَلَلَّ"[٢١]، و[٢٢] " افْعَنْلَلَ"[٢٣] أو مطاوِعًا لواحدٍ. وذَكَرَ في الشذورِ)[٢٤]:

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٥٢.
(٢) أن يوجد: ساقطة من د.
(٣) في ت، ق، ظ: حالة، وهو وجه.
(٤) في ق: خبر، وهو تحريف.
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٠.
(٦) في ق: الصغار، وهو تحريف. والشلوبين الصغير: هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، المالقي ويعرف بالشلوبين الصغير، نحوي توفي في حدود سنة ٦٦٠هـ من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. بغية الوعاة ١/١٨٧. كشف الظنون ٢/١٤٢٧. معجم المؤلفين ١١/٣٨.
(٧) في ت: فوصل.
(٨) في د: ضعيف، وما أثبته أنسب للسياق.
(٩) ساقطة من ت، ق.
(١٠) في د: فتداخلت، وهو وجه. ينظر منهج السالك ١٢٦. والارتشاف ٥٧٨.
(١١) ينظر الارتشاف ٥٧٨.
(١٢) الكافية ١٧، شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٢.
(١٣) في ق: البسط، وهو تحريف.
(١٤) شرح شذور الذهب ٣٥٢ – ٣٥٣.
(١٥) في د: أتم عجز بيت الألفية: السجايا كنهم.
(١٦) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٨.
(١٧) في ت: استدل، وهو وجه.
(١٨) في د: غرض، وهو تصحيف.
(١٩) في د: نظافية، وهو تحريف.
(٢٠) ساقطة من س.
(٢١) في ر: فعنلل، وهو تحريف.
(٢٢) في ر: أو، وهو وجه.
(٢٣) في ر: فعلل، وهو تحريف.
(٢٤) من (قول الألفية..) إلى (.. في الشذور) ساقطة من ق.

"ما دَلَّ على حدوثِ ذاتٍ أو صفة حسيَّةٍ[١] أو عرضٍ أو[٢] انفَعَلَ وفَعُلَ، وفَعَلَ، وفَعِلَ[٣] اللَّذيْنِ وَصْفُهُمَا على فَعِيلٍ"[٤]. وهذهِ كلُّها في الكافية الكبرى، وعَبَّرَ عن الأوَّلَيْنِ: "بِمَا اقتَضَى تكوُّنًا[٥]" وزادَ وزنَ " افْعَلَّ " كـ"ازوَرَّ"، و[٦] "احمَرَّ"[٧]. وذَكَرَها في المغني عشرين[٨]، فزادَ[٩] كونه على " أفْعَلَ " بمعنى صارَ، ذا[١٠] كذا كـ"أَغَدَّ البعيرُ[١١]، وأَحْصَدَ[١٢] الزَّرعُ، أوْ افْوَعَلَّ[١٣] كـ اكْوَهَدَّ الفرخُ أي: ارتَعَدَّ[١٤]، أو: "افْعَنْلَلَ " بأصالةِ إحدى[١٥] اللامينِ كاحْرَنْجَمَ، أوْ "افْعَنْلَى[١٦]" كاحْرَنْبَى[١٧] الدِّيكُ، أي: انتَفَشَ[١٨]. وهذانِ داخلانِ في قولِ الألفيةِ: "والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا"[١٩]. أوْ استَفْعَلَ وهوَ دالٌّ على التَّحولِ[٢٠] كاستَحْجَرَ الطِّينُ[٢١]. أوْ رباعيًّا مزيداً فيه كَتَدَحْرَجَ أوِ احْرَنْجَمَ واطْمَأَنَّ. أوْ يَتَضَمَّنُ[٢٢] معنَى فِعْلٍ قاصرٍ، نحوُ: ﴿وأَصْلِحْ لِي في ذُرِّيَّتِي﴾[٢٣]. أو يدلُّ على لونٍ كاحْمَرَّ واحْمَارَّ، أو حلية كدَعِجَ وكَحِلَ وسَمِنَ وهَزِلَ[٢٤]. وعَدَّ في المغني: المطاوعةَ لِمُتَعَدٍّ إلى واحدٍ معَ وزنِ "انْفَعَلَ[٢٥]". وقالَ: إنَّ أحدَهُمَا لا يُغْنِي عن الآخرِ، لأنَّ الأوَّلَ علامةٌ معنويَّةٌ، والثاني لفظيةٌ، ولأنَّ المطاوعَ لا يلزمُ وزنَ انْفَعَلَ[٢٦]، نحوُ: ضاعفتُ الحسابَ فتضاعَفَ، وعلَّمتُهُ فتَعَلَّمَ[٢٧].

قولُ الألفيَّةِ: "والمُضَاهِي[٢٨] اقْعَنْسَسَا"[٢٩]. يُستثنَى منهُ لفظتانِ[٣٠] في قولِ الشاعرِ:

---

(١) ساقطة من ت، ق.
(٢) في ت، ق: و.
(٣) ساقطة من ق، د.
(٤) شرح شذور الذهب ٣٥٢.
(٥) في الأصل: تكوينا. وفي ق: مكونا، وكلاهما تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٦) ساقطة من ق.
(٧) شرح الكافية الشافية ٢/٦٣٠.
(٨) مغني اللبيب ٦٧٤ - ٦٧٧.
(٩) في ر: فردا، وهو تحريف.
(١٠) في ر، د: ماذا. وفي ت، ق: ماذ، بدلاً من: صار ذا، كلاهما تحريف وما.
(١١) في ق: المتغير، وهو تحريف.
(١٢) في د: واخضر.
(١٣) في ر، ت: فوعل. وفي د: دافعوا على، وكلاهما تحريف.
(١٤) ينظر مغني اللبيب ٦٧٤. واللسان (كهد).
(١٥) في ق: أخرى، وهو تحريف.
(١٦) في د: فعنلا، وهو تحريف.
(١٧) في ت: كاحرمنا. وفي ق: كاحرمنى، وكلاهما تحريف.
(١٨) ينظر مغني اللبيب ٦٧٥. واللسان (حرب).
(١٩) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٨.
(٢٠) في ر: التحويل.
(٢١) مغني اللبيب ٦٧٥.
(٢٢) في د: أو لتضمن، بزيادة اللام ولا وجه لذلك.
(٢٣) الأحقاف: ١٥. وينظر البحر المحيط ٨/٦١.
(٢٤) مغني اللبيب ٦٧٦، ٦٧٧.
(٢٥) في ت، ق: الفعل، وهو تحريف.
(٢٦) في د: الفعل، وهو تحريف.
(٢٧) مغني اللبيب ٦٧٥.
(٢٨) في د: والمضاه، وهو تحريف.
(٢٩) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٨.
(٣٠) في ت، ق، س: لفظان، وهو وجه.

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أطْرُدُهُ عَنِّي ويَسْرَنْدِيني[١]

قالَ في[٢] المغني: ولا ثالثَ لَهُمَا[٣].

قولُهُ: "أو طاوعَ المُعَدَّى لواحد[٤]". قالَ ابنُ بَرِّي[٥]: "قد يتَّفِقُ الفعلُ ومطاوعُهُ في التَّعدِّي كاستفتيتُهُ فأفتاني، واستنصحتُهُ فنصحني"[٦]. وردَّهُ في المغني: "بأنَّ[٧] ذلكَ ليسَ من بابِ المطاوعَة[٨]، بلْ من بابِ الطلبِ والإجابةِ، وإنَّما حقيقةُ المطاوعةِ أنْ يدلَّ أحدُ الفعلينِ على تأثيرٍ، ويدلَّ الآخرُ على قبولِ فاعلِه لذلكَ التأثيرِ"[٩].

قولُ الشذورِ: "أو فَعُلَ[١٠] كَظَرُفَ[١١]". خرجَ عنهُ: "رَحُبَتْكُم الطَّاعةُ"، أي: وَسِعَتْكُم[١٢]. و"إنَّ بُسرًا طَلُعَ اليَمَنَ"[١٣] أي بلغَ[١٤]. قال في المغني: ولا ثالثَ لَهُمَا[١٥].

قولُ الألفيَّةِ: "وَعَدِّ لازمًا بحرفِ جَرّ"[١٦]. لم يَذْكُرْ من المعدِّياتِ غيرَهُ، وزادَ في التسهيل الهمزةَ[١٧]. وفي اقتياسِ[١٨] التَّعدِّي[١٩] بها خلافٌ[٢٠]. ومذهبُ سيبويهِ وجماعةٍ أنَّهُ قياسٌ[٢١] في اللازمِ سماعٌ في المتعدِّي[٢٢]. وذَكَرَ أيضًا تضعيفَ العينِ بقلَّةٍ[٢٣]. وفي قياسِهِ أيضًا خلافٌ، وجزمَ

---

(١) بلا عزو في الخصائص ٢/٢٥٨، وفيه: أدفعه، بدلاً من: أطرده. وهو في منهج السالك ١٢٧، وفيه: " قالوا: ولم يسمع متعدياً إلا في هذا الرجز، وغالب الظن أنه مصنوع". وينظر مغني اللبيب ٦٧٥. واللسان (سرند، وغرند) وفيه: المغرندي والمسرندي: الذي يغلبك ويعلوك.

(٢) في ر: وفي، بزيادة الواو. (٣) مغني اللبيب ٦٧٥.

(٤) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٨.

(٥) هوأبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسي المصري النحوي اللغوي المتوفى سنة ٥٨٢هـ. معجم الأدباء ١٢/٥٦. بغية الوعاة ٢/٣٤. الأعلام ٤/٢٠٠.

(٦) ينظر قول ابن برى في مغني اللبيب ٦٧٥.

(٧) في ت: فإن، وما أثبته أنسب للسياق.

(٨) بعدها في ق زيادة: أن يدل أحد الفعلين.

(٩) مغني اللبيب ٦٧٥ –٦٧٦.

(١٠) في ت: قل. وفي ق: قبل، وكلاهما تحريف.

(١١) شرح شذور الذهب ٣٥٢.

(١٢) العين ٣/٢١٥. وينظر منهج السالك ١٢٧.

(١٣) هو من قول علي كرم الله وجهه. منهج السالك ١٢٧. وفي شرح نهج البلاغة ١/٣٣٢ من قول الإمام علي عليه السلام " أنبئت بسراً قد أطلع اليمن".

(١٤) منهج السالك ١٢٧. مغني اللبيب ٦٧٤. شرح شذور الذهب ٣٥٥. وينظر تاج العروس (طلع).

(١٥) مغني اللبيب ٦٧٤. (١٦) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٤٩.

(١٧) التسهيل ٨٥. (١٨) في ر، ت: القياس.

(١٩) في ت: من التعدي. وفي ق: من المتعدى.

(٢٠) في ق: بخلافه، وهو تحريف. (٢١) في د: قياسي.

(٢٢) ينظر الارتشاف ٥٨٠. ومغني اللبيب ٦٧٨. والهمع ٥/١٤.

(٢٣) في ق: نقله، وهو تصحيف. ينظر التسهيل ٨٥.

بِهِ ابنُ هشام في الجامع (٦٥/أ) وضمَّ إليهِ ألفَ المفاعلةِ كـ"ماشيتُهُ"[١] والسِّينَ والتَّاءَ كـ"استحسنتُهُ"[٢]. وذكَرَ هذينِ أبو حيان في شرح التسهيل، وزادَ نقلاً عن بعضِهِم: تضعيفَ اللامِ، نحوُ: صُعِّرَ خَدُّهُ[٣] وصَعْرَرْتُهُ[٤]، والتغييرُ بحركةِ العينِ عندَ الكوفيين، نحوُ: شَتِرَتْ عينُ الرَّجلِ، وشَتَرَهَا اللهُ[٥]. قال: ولا يطَّرِدُ شيءٌ من هذهِ الأربعةِ[٦]. وزادَ ابنُ هشام في المغني: صوغَهُ[٧] على فَعَلْتُ بالفتحِ، أفْعُلُ بالضَّمِّ لإفادةِ[٨] الغلبة، نحوُ: كَرَمْتُ زيدًا[٩]، أي: غلَبْتُهُ في الكرمِ[١٠]. وتضمُّنُهُ[١١] معنى[١٢] فعْلٍ مُتَعَدٍّ، كَرَحُبَ وطَلَعَ، عُدِّيَا لَمَّا تَضَمَّنَا معنى[١٣] وَسِعَ وبَلَغَ[١٤]. وإسقاطَ الجارِّ تَوَسُّعًا[١٥]، فَتَمَّتْ عشرةً.

قولُهُ[١٦]:

"وإنْ حُذِفْ[١٧] فالنَّصبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلاً..."[١٨]

قالَ المصنِّفُ في شرح التسهيل: يقاسُ منهُ ما كَثُرَ[١٩]، نحوُ: دخلتُ الدارَ والمسجدَ، فيقاسُ[٢٠] عليهِ: دخلتُ البلدَ والبيتَ، وغيرُ[٢١] ذلكَ من الأمكنةِ، بخلافِ ما لم يكثرْ، نحوُ[٢٢]: توجَّهَ مكَّةَ، وذهبَ[٢٣] الشَّامَ، ومُطِرْنَا السَّهلَ والجبلَ[٢٤].

قولُهُ[٢٥]: "وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ[٢٦]". قالَ في المغني: "أهملَ النحويونَ هنا ذِكْرَ " كي " معَ

---

(١) في ق: كماشيه، وهو تحريف. وشيته: ساقطة من ت.
(٢) الجامع الصغير ٤٥.
(٣) صعر خده: ساقطة من د.
(٤) اللسان (صعر).
(٥) اللسان (شتر). ومغني اللبيب ٦٨٣.
(٦) ينظر الارتشاف ٥٨٠. ومنهج السالك ١٢٧. والهمع ١٥/٥.
(٧) في ق: صرعه، وهو تحريف.
(٨) في ر: لا فائدة، وهو تحريف، وما أثبته موافق مغني اللبيب ٦٧٨.
(٩) في د: زيد، وهو خطأ نحوي.
(١٠) مغني اللبيب ٦٧٨.
(١١) في د: وتضمينه.
(١٢) ساقطة من د.
(١٣) في ت: يعني، وهو تحريف.
(١٤) في ق: وبيع، وهو تحريف. انظر مغني اللبيب ٦٨٠.
(١٥) مغني اللبيب ٦٨١. والهمع ١٣/٥.
(١٦) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٧) في د: حذفت، وما أثبته موافق الألفية ٢٨.
(١٨) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٤٩/٢-١٥٠.
(١٩) في ت: بأكثر. وفي ق: بالر، وكلاهما تحريف.
(٢٠) في ق: فيقال، وهو تحريف.
(٢١) في د: وغيره، بزيادة الضمير ولا وجه له.
(٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) في ر: وأذهب، بزيادة الهمزة ولا وجه لذلك.
(٢٤) ينظر الارتشاف ٥٧٨. والهمع ١١/٥.
(٢٥) ساقطة من ت. وفي ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٦) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٥٠/٢.

تجويزِهم في نحوِ: جئتُ[١] كي تكرِمَني[٢]، أَنْ تكونَ " كي "[٣] مصدريةً، واللامُ مقدَّرة، والمعنى: لأنْ تكرِمَني[٤]، ولا يحذفُ معها إلاّ[٥] لامُ العلّةِ، لأنَّها لا يدخلُ[٦] عليها جارٌّ غيرها، بخلافِ أختَيْها"[٧]. انتهى[٨]. وقد ذكَرَها هنا في الجامعِ[٩].

قولُهُ[١٠]: "**مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ**"[١١]. أُوردَ عليه: أنَّهُ جاءَ الحذفُ معَ الإلباسِ في: **﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾**[١٢] إذ يحتمل في وعن[١٣]. وأجاب أبو حيان: بأنه لا إلباس في الآيةِ، اعتمادًا على القرينةِ[١٤]. وأجابَ غيرُهُ بأَنَّ الحذفَ لقصدِ[١٥] الإبهامِ ليرتدِعَ بذلكَ مَنْ يرغبُ (في مالِهنَّ وجمالِهنَّ، ومَنْ يرغبُ)[١٦] عنهنَّ لدمامتِهنَّ وفقرِهنَّ[١٧].

قولُهُ[١٨]: **والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنًى**"[١٩]. زادَ في التسهيل: "وتقديمُ[٢٠] ما لا[٢١] يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ[٢٢]". زادَ في الجامع: "وتقديمُ ما هو مبتدأٌ في المعنى"[٢٣].

قولُهُ[٢٤]:

ويلزمُ الأصلُ لمُوجبٍ عَرَى وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حتمًا قد يُرَى[٢٥]

زادَ في التسهيلِ والكافية الكبرى: أنَّ الموجِبَ للأمرينِ[٢٦] نظيرُ ما تقدَّمَ في الفاعلِ والمفعولِ[٢٧]. يعني: من الإلباسِ، والحصرِ، والاتصالِ بالضميرِ.

قولُهُ[٢٨]: "**وحذفَ فضلةٍ أجِزْ**"[٢٩]. قالَ في الجامع: "وقد يجبُ الحذفُ: كضربتُ وضربني زيدٌ"[٣٠].

---

(١) في ق: حيث، وهو تحريف.
(٢) في ق: يكرمني، وهو تصحيف.
(٣) ساقطة من ق.
(٤) في ق: يكرمني، وهو تصحيف.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) في ر، د، س، لا تدخل، وهو تصحيف.
(٧) مغني اللبيب ٦٨١ - ٦٨٢، وفيه: لكي تكرمني، بدلاً من: لأن تكرمني. وينظر الهمع ١٢/٥.
(٨) انتهى: ساقطة من ق، د.
(٩) الجامع الصغير ٤٦.
(١٠) في ظ: قولها.
(١١) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٥٠/٢.
(١٢) النساء: ١٢٧.
(١٣) ينظر مغني اللبيب ٦٨٢.
(١٤) ينظر منهج السالك ١٢٨.
(١٥) في ت، ق: بقصد، وما أثبته أنسب للسياق.
(١٦) من (في مالهن..) إلى (.. يرغب) ساقطة من ت، ق.
(١٧) ينظر الهمع ١١/٥ - ١٢.
(١٨) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٩) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٥٣/٢.
(٢٠) في ق: وتقدير، وهو تحريف.
(٢١) لا: ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.
(٢٢) التسهيل ٨٤.
(٢٣) الجامع الصغير ٤٦.
(٢٤) ساقطة من ت، ق. وفي ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٥) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٥٤/٢.
(٢٦) في ق: الأمرين.
(٢٧) التسهيل ٨٤. وشرح الكافية الشافية ٦٣٨/٢.
(٢٨) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٩) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ١٥٥/٢.
(٣٠) الجامع الصغير ٤٧.

قوله[١]:

.... إنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذْفِ ما سِيقَ جوابًا أوْ حُصِرْ[٢]

زادَ في التسهيل: "والباقي محذوفًا عاملُهُ[٣] " نحو: خيرًا لنا وشرًّا لأعدائِنَا. زاد في الجامع: "ونحو: ضَرَبَنِي وضربتُهُ زيدٌ، وزيدٌ لم يُظْلَمْ إلاَّ هُوَ، وجاءَ الذي أكرمتُهُ في دارِهِ. قيلَ: والواقعُ منادًى، أو رابطًا لخبرٍ[٤]"[٥]. انتهى.

قولُهُ[٦]: "وقد يكونُ حذفُهُ مُلْتَزَمَا"[٧]. كبابِ الاشتغالِ والنداءِ، والاختصاصِ، والتحذيرِ، والإغراءِ، والمثلِ وشبهِهِ. وقد ذَكَرَها في الشذورِ هنا[٨]، وذَكَرَ ابنُ الحاجب ما عدا الاختصاصِ والإغراءِ[٩].

قولُ الكافية: "وأَهْلاً[١٠] وسَهْلاً[١١]". قالَ أبو حيان: إنَّما يكونان من المفعولِ[١٢] بِهِ[١٣]، إذا استُعْمِلاَ خبراً، فإنِ استُعْمِلاَ دعاءً، فَمِنَ المصدرِ.

---

(١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٥٥.
(٣) التسهيل ٨٥.
(٤) في ت، ق: خبر.
(٥) الجامع الصغير ٤٧.
(٦) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٧) الألفية ٢٨. شرح ابن عقيل ٢/١٥٦.
(٨) شرح شذور الذهب ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦.
(٩) الكافية٥، ٦. شرح الكافية للرضي ١/١٢٩، ١٣٠، ١٦٢، ١٨٠.
(١٠) في ر: وهلا، وهو تحريف.
(١١) الكافية ٥. شرح الكافية للرضي ١/١٢٩.
(١٢) في س: قسما لمفعول، بدلاً من: من المفعول، وهو تحريف.
(١٣) في د: له، وهو تحريف.

بابُ التَّنازُعِ في العملِ

قولُ الألفيَّةِ:

إنْ عامِلاَنِ اقتَضَيَا(٦٥/ب)في اسمٍ عَمَلْ   قبلُ فللواحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ[١]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: شَمِلَ قولُهُ: "عامِلاَنِ " إنَّ وأخواتِها، ولا يجوزُ فيها[٢] التنازعُ كما صرَّحَ بِهِ ابنُ عصفور، ولا يردُ ذلكَ على ابن الحاجب، حيثُ[٣] قالَ: "وإذا تنازعَ الفعلانِ[٤]"[٥]. إلاَّ أَنَّهُ يردُ عليهِ: شبهُ الفعلِ من الوصفِ، واسمِ الفعلِ، فإنَّ التنازعَ يجري فيهِ. وعبارةُ الألفيةِ تشملُهُ، فأحسنُ منهما قولُ الشذورِ: "وإذا تنازعَ من الفعلِ أو شبهِهِ"[٦]. وكذا عبارةُ التسهيل[٧].

الثاني: شرطَ ابنُ عصفور كونَ العاملِ متصرفًا[٨]، وكذا ابن هشام في الجامع[٩]. فلا يجوزُ فعلِ التعجب، وهو ما اختارَهُ أبو حيان، ونقلَهُ[١٠] عن ظاهر مذهب سيبويه[١١]، لكن المصنف جوَّزَهُ في التسهيل بشرطِ إعمالِ الثاني حذرًا من الفصلِ[١٢]، وسيأتي فيهِ مزيدُ كلامٍ. ورجَّحَ الرضي جوازَهُ مطلقًا[١٣]. وصرَّحَ في البسيطِ بمنعِ التنازعِ في نِعْمَ وبِئْسَ[١٤]، ونقلَ أبو حيان الاتفاقَ على المنعِ في حبَّذَا لتركيبِهِ[١٥].

الثالث: شرطَ في التسهيل: أنْ يكونَ العاملان لغيرِ توكيد[١٦]. وقال في شرح الكافية الكبرى: إنَّهُ المراد بقولِهِ: "اقتضيا " لأنَّ[١٧] المؤكِّدَ لا اقتضاءَ له[١٨]، ووافقَهُ[١٩] على هذا الشرط البهاء[٢٠] بن النحاس[٢١]، وابن هشام في الجامع[٢٢]، واستحسنه ابن أبي الربيع[٢٣]، وقال أبو

---

(١) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١٥٧/٢.
(٢) في د: فيهما، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من د.
(٤) في ر: العاملان، وهو تحريف.
(٥) الكافية: ٣ – ٤، شرح الكافية للرضي: ٧٧/١.
(٦) شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(٧) التسهيل: ٨٦.
(٨) ينظر: الارتشاف: ٥٩٦.
(٩) في الجامع الصغير ٤٥:".. وإنه يمنعه جموده".
(١٠) في ت، ق: وفعله، وهو تحريف، وفي س: ونقل.
(١١) ينظر: الارتشاف: ٥٩٦. والهمع: ١٤٥/٥.
(١٢) التسهيل: ٨٦.
(١٣) شرح الكافية: ٨٢/١ – ٨٣. وينظر: الهمع: ١٤٥/٥.
(١٤) الهمع: ١٤٤/٥.
(١٥) الارتشاف: ٦٠٠، وينظر: الهمع: ١٤٥/٥.
(١٦) التسهيل: ٨٦.
(١٧) في ق: لأنه، وهو تحريف.
(١٨) شرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢.
(١٩) في ر: ووفقه، وهو تحريف.
(٢٠) في د: الهاء، وهو تحريف.
(٢١) الهمع: ١٤٥/٥.
(٢٢) الجامع الصغير: ٤٥.
(٢٣) الهمع: ١٤٥/٥.

حيان: لم يذكر أصحابنا هذا القيد، بل صرح الفارسي بما يقتضي عدم اعتباره[(١)]. وهذان الأمران واردان على الكافية والشذور[(٢)].

الرابع: مقتضى عبارةِ الألفية والكافية أنَّهُ[(٣)] لا يكونُ في أكثر من عاملينِ. وقالَ في الشذورِ: "عاملان (أو ثلاثة"[(٤)]، وكذا في الجامعِ[(٥)]، وهيَ عبارةُ الشلوبين. وفي التسهيل: عاملان)[(٦)] فصاعدًا[(٧)]. قالَ[(٨)] أبو حيان: ومقتضاهُ أَنَّهُ[(٩)] يكونُ في أكثر من ثلاثة، ولم يوجدْ فيما زادَ على ثلاثة فيما استُقْرِئَ. انتهى. قالَ الرضي[(١٠)]: "فلو قالَ ابنُ الحاجب: الفعلانِ فصاعدًا أو شبههما، لكانَ أَشملَ"[(١١)].

الخامس: قولُهُ: "في اسمٍ"[(١٢)] وقول ابن الحاجب: "ظاهرًا[(١٣)] بعدَهُمَا[(١٤)] " يقتضي أَنَّهُ لا يقعُ التنازعُ في المتعدِّي إلى اثنين وإلى ثلاثة وهو رأيٌ لبعضِهم، والمصحَّحُ في التسهيلِ والجامعِ الجوازُ[(١٥)]، ولهذا قالَ في الشذور: "ما تأخَّرَ من معمولٍ فأكثر"[(١٦)]. لكن قالَ أبو حيان: إنَّما[(١٧)] سُمِعَ فيما يتعدَّى إلى اثنين، ومن جوَّزَهُ في المتعدِّي إلى ثلاثة قاسَهُ، ولم يُسْمَعْ في نثرٍ ولا نظمٍ، وبابُ التنازعِ خارجٌ عن القياس، فيقتصرُ[(١٨)] على المسموعِ[(١٩)].

السادس: كلامُ الثلاثةِ يشملُ جميعَ المعمولاتِ، وجريانُ التنازع فيها[(٢٠)] رأيٌ لبعضهم، والأصحُّ أنَّهُ[(٢١)] لا تنازعَ في المصدرِ والحالِ والتمييزِ[(٢٢)]. وقد يُؤخذُ[(٢٣)] الأخيران من قولِهِ بعد: "وأَعْمِلِ المُهملَ في ضميرِ ما تنازعاهُ"[(٢٤)]، لأنهما لا يضمران[(٢٥)]، كما أَخذَ ذلكَ أبو حيان من عبارة التسهيل.

---

(١) الارتشاف: ٥٩٦، الهمع: ١٤٦/٥.
(٢) في ت، ق: الشذور والكافية، بدلا من: الكافية والشذور، وكلاهما وجه.
(٣) في ر، ق: أن، وهو وجه.
(٤) شرح الشذور: ٤١٩، وفيه: عاملان فأكثر.
(٥) الجامع الصغير: ٤٤.
(٦) من (أو ثلاثة..) إلى (.. عاملان) ساقطة من ق.
(٧) التسهيل: ٨٦.
(٨) في ت، ق: وقال.
(٩) في ر، ت، ظ: أن، وهو وجه.
(١٠) في ق: وقال أكرمني، وهو تحريف.
(١١) شرح الكافية: ٧٧/١.
(١٢) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١٥٧/٢.
(١٣) في ر: ظاهر.
(١٤) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ٧٧/١.
(١٥) التسهيل: ٨٦، والجامع الصغير: ٤٥.
(١٦) شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) في ق: فيقتضي، وهو تحريف.
(١٩) ينظر: الهمع: ١٤٦/٥.
(٢٠) في ق: فيما، وهو تحريف.
(٢١) في د: أن.
(٢٢) الهمع: ١٤٧/٥.
(٢٣) في ق: يوجد، وهو تحريف.
(٢٤) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١٦٠/٢.
(٢٥) في ر: لا يضران، وفي ق: لا يظهران، وكلاهما تحريف.

السابع: قيَّدَ ابنُ الحاجب المتنازَع[١] فيه بقوله: "ظاهرًا"[٢]، فيخرجُ[٣] المضمرُ، فلا تنازعَ فيه. قال في المتوسط: "سواءٌ كانَ غائبًا أم مخاطبًا أم متكلِّمًا، (لاستواءِ الفعلينِ في الإضمارِ. ثُمَّ قالَ: وفيهِ نظرٌ)[٤] لجوازِ أنْ يُقالَ: زيدٌ ضرَبَكَ وأهانَ، أوضرَبَ وأهانَكَ"[٥]. (٦٦/أ) وقالَ الرضي: إنَّما قالَ ذلكَ، لأنَّ بعضَ المضمراتِ لا يصحُّ تنازعُهُ، إذ يستحيلُ التنازعُ في المتَّصلِ بالعاملِ الأخيرِ مرفوعًا ومنصوبًا، لأنَّ التنازعَ إنَّما يكونُ حيثُ يمكنُ أنْ يعملَ[٦] في المتنازَعِ فيه وهو في[٧] مكانِه: كلٌّ من المتنازعينِ، والأوَّلُ يستحيلُ[٨] عملُهُ في المضمرِ المتَّصلِ بالعاملِ الأخيرِ، لأنَّ المتَّصلَ يجبُ اتِّصالُهُ بعاملِه، أو بما هو كجزئِه، ولا يتَّصلُ بعاملٍ آخرَ. وأمَّا المنفصلُ، فإنْ كانَ مرفوعًا، نحو: ما ضَرَبَ وما أَكرَمَ إلاَّ أنَا، فلا[٩] يجوزُ أنْ يكونَ من التنازعِ، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع، نحو: ما قامَ وما قعدَ إلاَّ زيدٌ، (لأنَّهُ إذا أُضمِرَ في أحدِهمَا، فإنْ كانَ بدون " إلاَّ " نحو: ما قامَ هُوَ، أي: زيدٌ، وما قعدَ[١٠] إلاَّ زيدٌ)[١١]، انعكسَ المعنى، (لأنَّهُ نفيٌ للقيامِ عن زيدٍ)[١٢] والمقصودُ إثباتُهُ لَهُ وحدَهُ، أو معها نحو: ما قامَ إلاَّ هوَ، وما قعدَ إلاَّ زيدٌ، فهو خلافُ[١٣] المستعملِ في كلامِهِم. وإنْ كانَ منصوبًا، نحوُ: ما ضربتُ وما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكَ، جازَ أنْ يكونَ من التنازعِ، وكذا المجرورُ المنصوبُ[١٤] المحلِّ، نحوُ: قمتُ وقعدتُ بِكَ[١٥]. فعلى هذا يجوزُ التنازعُ في المضمرِ المنصوبِ المنفصلِ والمجرورِ، ولا سيَّما إذا تقدَّمَ هذا المضمرُ على العاملين، نحوُ: إيَّاكَ ضربتُ وأكرمتُ[١٦]. انتهى. وذكرَ مثلَهُ النيلي، وقالَ: إنَّ ذِكْرَهُ الظاهرَ[١٧] احترازًا من مطلقِ المضمرِ ليسَ بجيِّدٍ. وفي البسيط: لا يتنازعُ فِعْلاَ متكلِّمٍ[١٨] ومخاطبِ الفاعلَ والمفعولَ المضمرَ، إلاَّ على صورةِ النائبِ عندَ الفصلِ، نحوُ: ما قامَ ولا قعدَ إلاَّ أنَا، وما ضربَ وأَكرمَ إلاَّ إيَّاي. ثُمَّ رأيتُ ابنَ مالك في سبك المنظوم ذكرَ أيضًا قيَّدَ الظاهرَ[١٩]. ثُمَّ قالَ في أثناءِ البابِ: "ولا يتنازعُ في ضميرٍ. وما أوهَمَهُ من نحوِ: ما قامَ ولا قعدَ إلاَّ أنتَ، محمولٌ على الحذفِ،

---

(١) في ر، د، س: التنازع، وهو تحريف.
(٢) في ر: ظاهر، ينظر: الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٧٧/١.
(٣) في ق: كيخرج، وهو تحريف.
(٤) من (الاستواء..) إلى (.. نظر) ساقطة من ق.
(٥) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ١٣٠/١.
(٦) في ر، ق: تعمل، وهو تصحيف.
(٧) ساقطة من ت.
(٨) في د: وأول مستحيل، وهو تحريف.
(٩) في ق: ولا، والفاء أنسب للسياق.
(١٠) في الأصل، س: وما معه، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(١١) من (لأنه..) إلى (.. إلا زيد) ساقطة من د.
(١٢) لأنه نفي للقيام عن زيد: ساقطة من ر، ت، ق، ظ.
(١٣) في د: بخلاف.
(١٤) في ت: والمنصوب، بزيادة: الواو.
(١٥) في د: بك انتهى، بزيادة: انتهى.
(١٦) شرح الألفية: ٧٧/١ – ٧٨.
(١٧) في ر: ظاهر.
(١٨) في ت، ق: يتكلم، وهو تحريف.
(١٩) سبك المنظوم ورقة: ٢٣.

إذ لا بُدَّ معَ[1] إعمالِ أحدِ الفعلين[2] من ضميرِ غائبٍ[3] مستكنٍّ في الآخر وهو غيرُ مطابقٍ للبارزِ، وأيضًا لا بُدَّ معَ كلِّ واحدٍ من مرفوعي[4] الفعلينِ - في نحوِ هذهِ المسألةِ - من إلاَّ، فلو أُسنِدَ أحدُهُما إلى الضميرِ المستكنِّ لخَلاَ منها[5] فيفسدُ[6] المعنى"[7] انتهى.

الثامن: قَيَّدَ[8] في التسهيل، وتبعَهُ في الجامع بكونِهِ غيرَ سببي مرفوعٍ[9]، لِيَخرُجَ نحوُ[10]:

وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها[11]

لأنَّكَ لو قصدتَ فيهما التنازعَ لأسندتَ[12] أحدَهُمَا إلى السببيِّ، والآخرَ إلى ضميرِهِ، فيلزمُ عدمَ الارتباطِ بالمبتدإِ[13]، لأنَّهُ[14] لم يرفَعْ[15] ضميرَهُ ولا ما التبسَ بضميرِهِ، فَيُحْمَلُ مثلُ ذلكَ على أنَّ المتأخِّرَ مبتدأٌ مُخْبَرٌ عنهُ بالعاملينِ قبلَهُ. بخلافِ السببيِّ غيرِ المرفوعِ، فلاَ[16] يمتنعُ فيهِ التنازعُ، نحوُ: زيدٌ أكرَمُ وأفضلُ إيّاهُ[17]. قالَ أبو حيان: وهذا القيدُ لم يذكُرْهُ معظمُ[18] النحويينَ، ولا اشترطوهُ، وإنَّما ذكَرَهُ ابنُ خروف وبعضُ المتأخرينَ[19].

التاسع: قالَ أبو حيان: "لا بُدَّ من اشتراطِ أنْ لا يمنعَ مانعٌ لفظيٌّ، لِيَخرُجَ نحوُ قولِهِ:

كأنَّهُنَّ خوافِي أجدَلٍ قَرِمٍ ... وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بالأمعزِ الخَرَبُ[20]

قالَ: فهذا من إعمالِ الأوَّلِ ولا يجوزُ أنْ يكونَ من أعمالِ الثاني، لأنَّهُ حينئذٍ (٦٦/ب) يكونُ مفسِّرًا للضميرِ الذي في " وَلَّى "، ولامُ كي تمنعُهُ أنْ يتخطَّاها إلى تفسيرِهِ، فإنَّهُ لا يتقدَّمُ ما بعدَها عليها[21]، فكذلكَ لا يُفَسِّرُ ما بعدَها ما قبلَها، لأنَّ المفسِّرَ نائبٌ منابَ[22] المفسَّرِ، فكأنَّهُ قد تقدَّمَ[23].

---

(١) في ت: من، وهو تحريف.
(٢) في ق: القولين، وهو تحريف.
(٣) في د: الغائب، وما أثبته موافق السياق.
(٤) في ت، ق: نوعي، وهو تحريف.
(٥) في ت، د، س: منهما.
(٦) في ر: فسد، وفي ت: ففسد. وفي ق: وفسد.
(٧) سبك المنظوم ورقة: ٢٤.
(٨) في س: قيده، وهو وجه.
(٩) في د: فاعل مرفوع. ينظر: التسهيل: ٨٦، والجامع الصغير: ٤٤ - ٤٥.
(١٠) في د: نحو فيه: بزيادة: فيه.
(١١) هذا عجز بيت لكثير عزة (ديوانه: ١٤٣) وصدره: قَضَى كلُّ ذي دينٍ فوفَّى غريمَهُ
وينظر: شرح ابن يعيش: ٨/١، والهمع: ١٤٧/٥.
(١٢) في ر: لاستندت.
(١٣) في ق: بالمبدل، وهو تحريف.
(١٤) في ت: إلا أنه، وهو تحريف.
(١٥) في د: يرتفع، وهو تحريف.
(١٦) في ق: ولا.
(١٧) في ر: أيا، وتنظر المسألة فيه: ١٤٧/٥ - ١٤٨.
(١٨) في ق: بعض.
(١٩) ينظر: الارتشاف: ٥٩٦، والهمع: ١٤٨/٥ - ١٤٧.
(٢٠) لذي الرمة (ديوانه ١٦) وينظر: الأشباه والنظائر: ١٥٦/٣، وتاج العروس (جدل).
(٢١) في ر، ت، ق، ظ: على ما قبلها. وفي د: في ما قبلها، بدلا من: عليها.
(٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) الارتشاف: ٥٩٦.

العاشر: قالَ أبو حيان: لا بُدَّ من الربطِ في هذا النائب[١]، فلا يجوزُ: ضَرَبَني ضربتُهُ زيدٌ، لأنَّهُ لا رابطَ بينَ العاملينِ، فلا يتميَّزُ، لأنَّ منزلةَ الواحدِ والرابطِ في نحوِ: ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[٢]، كونُ العاملِ الثاني جوابًا للأوَّلِ، فهو مرتبطٌ بِهِ بمنزلة: إنْ يضربْ[٣] أَضربْهُ زيداً، وكذا يمتنعُ التنازعُ في المعطوفِ بـ" أوْ " ونحوِها ممَّا لا يجمعُ بينَ الشيئينِ كقولِه:

وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ[٤] العَمَى ثلاثُ الأثافي والرُّسومُ البلاقعُ[٥]

الحادي عشر: قولُهم[٦]: "إنَّ للواحدِ منهما العَمَل " استثنَى منهُ ابنُ مالك في شرح التسهيل فِعْلَيْ التَّعَجُّبِ، فجوَّزَ[٧] فيهما التنازعَ، وأوجبَ إعمالَ الثاني حذرًا من الفصلِ بينَ فعلِ[٨] التعجبِ ومعمولِه[٩]. قالَ أبو حيان: وهذا حينئذ ليس من بابِ التنازعِ، لأنَّ شرطَهُ جوازُ إعمالِ أيِّهما شئتَ في المتنازعِ فيه، وقد جوَّزَهُ المبرِّدُ على إعمالِ كلٍّ منهما. قال: فإنْ وَرَدَ بذلكَ سماعٌ[١٠] جازَ. ويكونُ هذا الفصلُ كَلاَ فصلٍ، لامتزاجِ[١١] الجملتينِ بحرفِ العطفِ، فأفادَ[١٢] ما يقتضي العاملانِ[١٣].

الثاني عشر: قالَ في البسيط: "إذا كانَ في اللَّفظِ ما يرجِّحُ أحدَ العاملينِ وجبَ إعمالُهُ، (فإنْ عُطِفَ الثاني بحرفِ الإضرابِ، نحوُ: ضربتُ بلْ أكرمتُ زيدًا، وجَبَ إعمالُ)[١٤] الثاني، وعكسُهُ في " لاَ"[١٥]، نحوُ: ضربتُ[١٦] لا أكرمتُ[١٧] زيدًا. والعاملُ المُلْغَى، نحوُ: كانَ أَرَى[١٨] زيدٌ[١٩] ذاهبًا، وإنْ لم يكُنْ في اللَّفظِ ما يُرجِّحُ أحدَهُمَا، فالبصريُّ يرجِّحُ الثاني، والكوفيُّ[٢٠] يرجِّحُ[٢١] الأوَّلَ، وبعضُ النحويينَ يتساويان[٢٢] عندَهُ لتعارضِ الترجيحاتِ[٢٣] " انتهى[٢٤]. وهذا تقييدٌ حسنٌ.

---

(١) في ر، س: الباب.
(٢) الكهف ٩٦.
(٣) في ت: تضرب.
(٤) في ت، ق: يكسب. وفي د: يرجع، وكلاهما تحريف.
(٥) لذي الرمة (ديوانه ٣٣٢) وينظر: المقتضب: ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، وابن يعيش: ١٢٢/٢، ومنهج السالك: ١٣٣، والهمع: ٣١٤/٥.
(٦) في ق: قوله.
(٧) في ر، ت، ق، د: يجوز، وهو وجه.
(٨) في ق: فعلي، وهو تحريف.
(٩) في ر: ومفعوله. وينظر: الهمع: ١٤٥/٥.
(١٠) في د: السماع، وهو وجه ضعيف.
(١١) في ت: لامتياز، وهو تحريف.
(١٢) في ر، ت، ق، د، ظ: واتحاد، وكذا في الهمع: ١٤٥/٥.
(١٣) ينظر: الهمع: ١٤٥/٥.
(١٤) من (فإن عطف..) إلى (.. أعمال) ساقطة من ق.
(١٥) ساقطة من ق.
(١٦) في ق: زيد لا ضربت، بزيادة: زيد لا.
(١٧) في ت، ق: لا بل أكرمت، بزيادة: بل.
(١٨) في ر: ارأي.
(١٩) في س: زيدا.
(٢٠) في ر: والكفي، وهو تحريف.
(٢١) ساقطة من د، ظ.
(٢٢) في ت: يتساويا.
(٢٣) في د: الترجيحات، وهو وجه. وفي ظ: الترجيحين.
(٢٤) انتهى: ساقطة من ت.

الثالث عشر: استحسنَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيل قولَ الفراء: "إنَّ العاملَ كلاهما"[١]. قالَ: فإنَّهُ نظيرُ قولِكَ: زيدٌ وعمرٌو منطلقان[٢]، على مذهبِ سيبويه، فإنَّ خبرَ المبتدإِ عندَهُ[٣] مرفوعٌ بالمبتدإِ[٤]، والمعطوفِ عليهِ معًا[٥]. وردَّهُ أبو حيان: بأنَّهُ في المقيس عليه لم يصحَّ إسنادُ (منطلقان) إلى كلٍّ واحدٍ من زيدٍ وعمرٍو للتثنيةِ[٦]، فتعيَّنَ[٧] الإسنادُ إليهما، للمطابقةِ، بخلافِ نحوِ: قامَ وقعدَ زيدٌ[٨]، لصحَّةِ إسنادِ كلٍّ من الفعلينِ إلى زيدٍ.

الرابع عشر: محلُّ الاتفاقِ جوازُ إعمالِ الثاني إذا طلبَ الأول منصوبًا، فإنْ[٩] طلبَ الأوَّلُ مرفوعًا امتنعَ عندَ الكوفيين إعمالَ الثاني فرارًا من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ، ثُمَّ الكسائي يُوجِبُ حذفَ فاعلِ الأوَّلِ، والفراء يضمرُهُ مؤخَّرًا[١٠]. وقد صرَّحَ بذلكَ ابنُ الحاجب، حيثُ قالَ: "دونَ الحذفِ خلافًا للكسائي، وجازَ خلافًا[١١] للفراءِ[١٢] في نحوِ: ضَرَبَني وضربتُ زيدًا[١٣]. وما نقلَهُ عن الكسائي من جوازِ الحذفِ هوَ الذي نقلَهُ عن[١٤] الجمهور. وقالَ ابنُ عصفور في شرحِ الإيضاح[١٥]: هذا النقلُ عن الكسائي باطلٌ، بل هو عندَهُ مضمرٌ مستترٌ[١٦] في الفعلِ مفردٌ في الأحوالِ كلِّها[١٧].

قولُ الكافيةِ: "فَقَدْ يكونُ في الفاعليةِ... إلى آخرِهِ"[١٨]. قالَ الرضي: "بقي قسمٌ رابعٌ، وهو الاتفاقُ في الفاعليةِ والمفعوليةِ معًا، (٦٧/أ) نحو: ضرب وأكرم زيدٌ عمراً"[١٩].

قولُهم والعبارةُ للكافيةِ: "ويختارُ البصريون[٢٠] إعمالَ الثاني، والكوفيون[٢١]

---

(١) في ر: كلا منها، وهو تحريف.
(٢) في ت، ق: ينطلقان.
(٣) في ت، ق: فانه، وهو تحريف.
(٤) في ر: بالابتداء، وهو تحريف.
(٥) الهمع: ١٣٧/٥.
(٦) في ر: وللتثنية، بزيادة: الواو.
(٧) في ر، ق: متعين.
(٨) في ت: وزيد، بزيادة: الواو.
(٩) في ق: وان.
(١٠) ينظر: الهمع: ١٤٠/٥ – ١٤١.
(١١) للكسائي وجاز خلافا: ساقطة من ت، ق.
(١٢) في الأصل ت، ق، د: للسيرافي، وما أثبته من ر، س، ظ.
(١٣) الكافية: ٤، وليس فيها: في نحو: ضربني وضربت زيدا. وهو في شرحها للرضي: ٧٩/١. وينظر في المسألة: الإنصاف مسألة ١٣. وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١.
(١٤) في الأصل: عند، وساقطة من ظ. وما أثبته من سائر النسخ.
(١٥) ذكر الدكتور صاحب أبو جناح في مقدمته لكتاب شرح الجمل: ٤٠/١ انه من الكتب التي ذكرها أصحاب التراجم ولم يطلع عليها.
(١٦) ساقطة من ت، ق.
(١٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١، وشرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ١٤٢.
(١٨) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ٧٧/١.
(١٩) شرح الكافية: ٧٨/١.
(٢٠) في ت، ق: ومختار البصريين.
(٢١) في ت: والكوفيين، وهو خطأ نحوي.

الأوَّلَ[١]". فيه أمران:

الأول: قالَ أبو حيان: هذا المحكيُّ عن الكوفيين تضافرتِ النُّصوصُ على نقلِهِ عَنْهُم، وحكَى أبو جعفر النَّحاس عن بعضِهِم: أنَّ الكوفيين يختارونَ إِعمالَ الأوَّلِ، لأَنَّ الكلامَ بِهِ أَتَمُّ، قالَ: ولم أجِدْ ذلكَ على ما حكى.

الثاني: قالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل: إِعمالُ السابقِ موافقٌ لِمَا أُجْمِعَ[٢] عليهِ في اجتماعِ القَسَمِ والشَّرطِ، فإنَّ جوابَ السابقِ منهما مغنٍ[٣] عن جوابِ الثاني، (فليكن[٤] عملُ السابقِ من المتنازعينِ مغنيًا عن عملِ الثاني)[٥].

قولُ الألفيَّة: "ذا أَسْرَة"[٦]. قالَ ابنُ هشام: "لو قالَ: "ذا نصرَة"[٧] لكانَ جيدًا، لأَنَّ أبا جعفر النحاس قالَ في شرحِ الأبيات: الأسرةُ أقاربُ الرجلِ من قِبَلِ[٨] أبيهِ. قالَ: وأيضًا فالبصريون والكوفيون[٩] مستوونَ في أَنَّهم " ذُو[١٠] أسرة "، بمعنى الجماعةِ، وإِنَّما الذي يناسبُ ذكره[١١] أنَّ قولَهُم منصورٌ بالحججِ".

قولُهُ[١٢]: "والتزِمْ ما التُزِمَا"[١٣]. قيلَ: إِنَّهُ حشوٌ، وليس كذلك، بل هو إشارةٌ إلى التزام مطابقة الضمير الظاهر كما صرح به في التسهيل[١٤]، ومشى عليه ابنُهُ[١٥]. قال ابن قاسم: "أو يكون المراد: والتزم ما التزم[١٦] وهو العمدة فلا تحذفه[١٧]، بخلاف الفضلة، فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً للثاني، وهو أحسنُ"[١٨]. انتهى.

قولُ الكافيةِ: "وحذفتَ المفعولَ"[١٩]، والشذور: "ويُحذَفُ منصوبُهُ"[٢٠]. لا يختصُّ ذلكَ بالمفعولِ والمنصوبِ، بل المجرور أيضًا كذلك، فأَحسنُ منهما قولُ الألفيةِ:

---

(١) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١/٧٩، والألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/٥٧، وشرح شذور الذهب: ٤١٩.

(٢) في ق: اجتمع، وهو وجه.

(٣) ساقطة من د.

(٤) في ق: وليكن، وهو وجه.

(٥) من (فليكن..) إلى (.. الثاني) ساقطة من ت.

(٦) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٥٧.

(٧) في ق: يضره، وهو تصحيف.

(٨) ساقطة من ت.

(٩) ساقطة من ت، ق.

(١٠) في ر: ذكرو. وفي ت: ذوو. وفي ق: ذرا، وفي س: ذا. وفي ظ: ذووا كله تحريف.

(١١) في الأصل ر، س: ذكر، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٢) في ظ: قولها، وهو وجه.

(١٣) الألفية ٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٦٠.

(١٤) التسهيل: ٨٦.

(١٥) شرح الألفية لابن الناظم: ٩٩.

(١٦) في ت: ما التزما.

(١٧) في ت، ق: يحذفه.

(١٨) شرح الألفية: ٢/٦٤.

(١٩) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ١/٧٩.

(٢٠) شرح شذور الذهب: ٤١٩.

ولا تجيءْ مَعْ أوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لغيرِ رفعٍ...[١]

قولُهُم، والعبارةُ للألفيةِ: "بل حذفُهُ الزَمْ"[٢]. هو مذهبُ الجمهور، ومشى عليه في الكافية الكبرى[٣]، وخالفهم في التسهيل، فقال: "إنَّ الحذفَ أَوْلَى لا واجبٌ"[٤].

قولُ الألفيَّة: "إنْ يكُنْ غيرَ خَبَرْ"[٥]. يُوهِمُ أنَّهُ لو كان مفعولاً أوَّلاً في باب ظنَّ وجبَ حذفُهُ[٦]، وليس كذلك، فلا فرقَ بينَ المفعولين في امتناع[٧] الحذفِ ولزومِ التأخُّرِ[٨]. قالَ ابنُ الناظم: "فلو قال:

واحذفْهُ إنْ لم يكُ مفعولَ حَسِبْ وإنْ يكنْ[٩] ذاكَ[١٠] فأخِّرْهُ تُصِبْ

لَسَلِمَ[١١] من ذلكَ[١٢]". وتعقَّبَهُ ابنُ قاسم: "بأنَّهُ لو قالَهُ لخرجَ[١٣] عنهُ خبرُ كانَ، فإنَّهُ لا يحذفُ أيضًا، بل يؤخَّرُ وهو داخلٌ في قولِهِ: "خَبَر "، ولو قالَ:

بل حذفُهُ إنْ كانَ فضلةً حُتِم وغيرُهُ تأخيرُهُ قد التُزِمْ

لأجادَ"[١٤]. وقد شَمِلَ الثلاثةَ قولُ الكافية والشذور: "إنِ استُغْنِيَ عنهُ"[١٥]، وشَمِلَ أيضًا ما لو كانَ يحصلُ بحذفِهِ إلباسٌ[١٦] نحو: استعنتُ بِهِ واستعانَ[١٧] على زيدٍ، فلا يجوزُ حذفُ " بِهِ "، لئلاَّ يوهم أنَّ المرادَ استعنتُ عليهِ، ذكَرَهُ في التسهيل[١٨]. وهذه الصورةُ لا يشملُها البيتُ الذي ذكَرَهُ ابن قاسم.

---

(١) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١٦٢/٢.
(٢) الألفية:٢٩، شرح ابن عقيل:١٦٢/٢، والكافية:٤، شرح الكافية للرضي:٧٩/١، شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٦٤٧/٢.
(٤) التسهيل: ٨٦.
(٥) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٢/٢.
(٦) في د: حذف، وهو تحريف.
(٧) في ق: إشباع، وهو تحريف.
(٨) في د: التأخير، وهو وجه. وفي ت: التأ بإسقاط جزء من الكلمة.
(٩) في ت: يك. وفي د: لم يكن، بزيادة: لم.
(١٠) في ر: ذلك. وفي ت: ذا.
(١١) في ق: ليسلم، وهو تحريف.
(١٢) شرح الألفية لابن الناظم: ١٠١.
(١٣) في الأصل س: قال يخرج، بدلا من: قاله لخرج، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٤) شرح الألفية لابن قاسم: ٦٩/٢ – ٧٠، وفيه: وغيرها، بدلا من: وغيره.
(١٥) الكافية: ٤، شرح الكافية للرضي: ٧٩/١، شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(١٦) في ت: لبس، وهو وجه.
(١٧) في ت: واستعانه. وفي ق: استعاده، وكلاهما تحريف.
(١٨) التسهيل: ٨٦.

قولُ الكافيةِ: "وإلاَّ ظَهر"[١]. لم يبيِّنْ محلَّهُ، وقد بيَّنَهُ قولُ الألفيةِ: "وأخِّرَنْهُ"[٢]، والشذور: "وإلاَّ أَخَّرَهُ[٣]"، والتزامُ[٤] تأخيرِهِ[٥] مذهبُ الأكثر، وخالَفَهم في التسهيل، فقالَ: "إنَّهُ[٦] أَوْلَى لا واجبٌ"[٧].

قولُ الكافيةِ: "وإنْ أَعملتَ الأوَّلَ أضمرتَ الفاعلَ في الثاني والمفعولَ (٦٧/ب) على المختارِ"[٨]. فيهِ أمران:

الأول: لا يختص ذلك بالمفعول، بل المجرور أيضا كذلك[٩]، وقد شمله قول الألفية[١٠]: "وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضميرِ ما تنازعاهُ"[١١]، وقول الشذور: "فَيُضْمِرُ[١٢] ما يَحتاجُهُ"[١٣].

الثاني: ما رجَّحَهُ من وجوبِ إضمارِ المفعولِ هو مذهبُ الجمهور، ومشى عليهِ في الألفية والشذور[١٤]، لكن رجَّحَ في التسهيل جوازَ حذفِهِ[١٥]، وقيَّدَهُ بما إذا لم يُلبس[١٦]، فلا يجوزُ في نحو: مالَ عنِّي وملتُ إليهِ زيدٌ، حذفُ " إليهِ "، لئلاَّ يظنَّ أَنَّ المرادَ[١٧]: وملتُ عنهُ.

قولُ الكافيةِ: "إلاَّ أنْ يمنعَ مانعٌ فيظهَرُ"[١٨]. هو المرادُ بقولِ الألفية: "وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ... البيتين"[١٩] ولم يتعرَّضْ في الشذور لهذا الاستثناء، لأَنَّ الأمرَ فيها أدَّى إلى الإعمال في ظاهرٍ، وخرجتِ المسألةُ بذلك عن بابِ التنازعِ، وقد ذهبَ ابنُ الطراوة إلى أنَّ الإضمارَ في بابِ ظنَّ (لا يجوزُ، ومَنْعُ ما أدَّى إليهِ من مسائل ظنَّ)[٢٠]، إذ ليس للمضمرِ مفسِّرٌ يعودُ عليهِ، لأنَّكَ إذا قلتَ:

---

(١) في ر، ت، ق، د: أظهر. وفي الكافية: ٤، وشرحها للرضي: ٧٩/١: وإلا أظهرت، وكلها في معنى واحد.
(٢) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٢/٢.
(٣) شرح شذور الذهب: ٤١٩.
(٤) في ت: والتزم، وهو تحريف.
(٥) في ق: تأخيره من، بزيادة من. وفي س: تأخره.
(٦) في ق: أن، وهو تحريف.
(٧) التسهيل: ٨٦.
(٨) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٨٠/١.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) في ت: الأول، وهو تحريف. وفي ق: الألفية وقد، بزيادة: وقد.
(١١) الألفية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١٦٠/٢.
(١٢) في ت: فتضمر، وهو وجه.
(١٣) في ر: ما أحتاجه. وفي ت: ما تحتاجه.
(١٤) والشذور: ساقطة من د. وينظر: الألفية:٢٨، شرح ابن عقيل:١٦٢/٢، وشرح شذور الذهب: ٤١٩.
(١٥) التسهيل: ٨٦.
(١٦) في ر: يلتبس.
(١٧) أن المراد: ساقطة من ت.
(١٨) الكافية: ٤، شرحها للرضي: ٨٠/١.
(١٩) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٧/٢.
(٢٠) من (لا يجوز..) إلى (.. ظن) ساقطة من ق.

ظننتُهُ وظنَّنيه[١] زيدًا قائمًا، لم تَعُدِ الهاءُ على " قائمٍ "، لأنَّهُ يصيرُ: وظَنَّني ذلكَ القائم المذكور، وليس إيَّاهُ، لأَنَّ القائمَ هو زيدٌ، وليس المعنى: وظنَّني زيدٌ نفسهُ[٢]. ورُدَّ بأنَّهُ يعودُ على قائمٍ من حيثُ اللفظ لا المعنى على حدِّ قولهم: عندي درهمٌ ونصفُهُ[٣]، وقولُهُ:

فسقَى الغَضَا والسَّاكنيه[٤] وإنْ هُمُ شَبُّوهُ بينَ جوانحِي وضلوعِي[٥]

ومالَ أبو حيان إلى مذهبِ ابنِ الطراوة، فقالَ: ينبغي الرجوعُ في هذا إلى السماعِ، فإنْ سُمِعَ في بابِ ظنَّ اتُّبِعَ، وإلاَّ توقف في إجازتِه، لأَنَّ عودَهُ على شيءٍ لفظًا لا معنًى، قليلٌ، ومحتملٌ للتأويلِ، فلا[٦] يجعلُ أصلاً يقاسُ عليهِ، وتُبْنَى[٧] عليهِ المسائلُ[٨]. وأمَّا الرضي، فاختارَ في مسألةِ الكتابِ غيرَ (الإظهارِ، فقالَ: إنَّ حذفَ أحدِ مفعولَيْ ظنَّ غيرُ)[٩] ممنوعٍ، ولو سلم[١٠] لم يسلم[١١] وجوبُ المطابقةِ بينَ الضميرِ وما عادَ إليه، إذا لم تلبس[١٢] المخالفة بينهما، قالَ تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً ﴾[١٣] وقبلَهُ: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾[١٤] والضميرُ للأولادِ. فالإضمارُ قد يأتي على المعنى المقصود، فيجوزُ: ظنَّني[١٥] وظننتُهما[١٦] إيَّاهما الزيدان منطلقًا[١٧]، وإنْ كانَ ما عادَ إليه مفردًا[١٨]. مراعاةً للمسندِ < إليه >[١٩]. أو ظننتُ وظنَّني[٢٠] إيَّاهُ الزيدين منطلقين. قالَ: إلاَّ أنَّ في ذلك قبحًا لحصولِ الفصلِ بالأجنبيِّ بينَ العاملِ والمعمولِ، أو المبتدإِ[٢١] و[٢٢] الخبرِ في الأصلِ[٢٣]". انتهى. ثُمَّ رأيتُ ابنَ مالك اختارَ أيضًا جوازَ الحذفِ في كتابه سبك المنظوم، فقالَ: وجائزٌ هنا حذفُ أحدِ مفعولي باب ظننتُ لدلالةِ ما بعدَهُ عليهِ، خلافًا لقومٍ[٢٤]. هذهِ عبارتُهُ.

---

(١) في ق: وظننته. وفي س: وظننيه.
(٢) ينظر: منهج السالك: ١٣٤، والهمع: ٥/١٤٢.
(٣) ينظر: منهج السالك: ١٣٤، والهمع: ٥/١٤٣.
(٤) في ر: وساكنيه.
(٥) للبحتري (ديوانه: ١/٢٦٤) وفيه: والنازليه، بدلا من: والساكنيه، و: جوانح وقلوب، بدلا من: جوانحي وضلوعي. وينظر: آمالي المرتضى: ٢/١٥٢. ونهاية الأرب: ٧/١٤٣.
(٦) في ق: فلأنه، وهو تحريف.
(٧) في د: وينبغي، وهو تحريف.
(٨) الهمع: ٥/١٤٣.
(٩) من (الإظهار..) إلى (.. غير) ساقطة من ق.
(١٠) في ق: تسلم.
(١١) في ر، ت، ق، د: نسلم.
(١٢) في ق: تلتبس، وهو وجه.
(١٣) سورة النساء: الآية ١١.
(١٤) سورة النساء: الآية ١١.
(١٥) في ت، ق، د: ظني، وفي شرح الكافية للرضي: ١/٨١: حسبني.
(١٦) في ر، د: وظننته. وفي ت، ق:وظننت، كله تحريف. في شرح الكافية للرضي:١/٨١:وحسبتهما.
(١٧) في ت، س: منطلقان.
(١٨) في ظ: مسندا، وهو تحريف.
(١٩) إليه: ساقطة من الأصل وسائر النسخ، والتصويب من شرح الكافية للرضي: ١/٨١.
(٢٠) في ر: وظني. وفي شرح الكافية للرضي: ١/٨١: وحسباني.
(٢١) في ت، ق: المسند.
(٢٢) في ت، ق: أو.
(٢٣) شرح الكافية للرضي: ١/٨١.
(٢٤) في سبك المنظوم ورقة: ٢٩"... فتنصبهما مفعولين، ويجوز حذفهما لا حذف أحدهما إلا بدليل، ولهما من الأحكام والأقسام ما لهما مع كان.".

بابُ المفعولِ المطلقِ

ذَكَرَهُ ابنُ مالك في جميعِ كتبِهِ في المفاعيلِ[1] إلاَّ في العمدةِ، فلم يذكره معها، بل أَخَّرَهُ إلى ذِكْرِ إعماله[2].

قولُ الألفيَّة:

المصدرُ اسمُ مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ مدلولَي الفِعْلِ...[3]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: قال ابن هشام: "يردُ عليه اسمُ المصدرِ، وهو عبارةٌ عَمَّا ساوَى[4] المصدرَ في المعنى وخالفَهُ بعلميَّةٍ[5]، كحمادِ وحَمْد[6]، أو تجريدٍ دونَ عوضٍ من زيادةٍ في فعلِهِ، كالغسلِ معَ اغتسلَ والوضوءُ مع توضَّأَ. وقد قالَ في التسهيل: "المصدرُ: ما دلَّ بالأصالةِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنهُ حقيقةً أو مجازاً"[7]. (٦٨/أ) وقالَ: احترزتُ بقولي[8]: (" بالأصالةِ " عن أسماءِ المصادرِ.

الثاني: كلامُهُ يشعر بأَنَّ المصدر والمفعول المطلق)[9] مترادفان، وليس كذلك، بل بينهما عموم وخصوص من وجه، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر[10]، كالجاري مجراه من اسم المصدر والآلة وغير ذلك. وهذا قد يرشدُ إليهِ قولُهُ[11]: "وقد ينوبُ عنهُ ما عليهِ دَلّ"[12]، وقد يكون المصدرُ غيرَ مفعولٍ مطلقٍ، نحو: يعجبني ذهابُكَ، ولهذا قال في الشذور: "وهو: المصدرُ الفضلةُ"[13]، فاحترزَ عنهُ. وقد يرشد إليهِ قولُ الناظم - بعد - " نُصِبْ"[14]، وذِكْرُهُ[15] لَهُ في قسمِ المنصوباتِ.

الثالث: يردُ عليه نحو قولك: خَلَقَ اللهُ السمواتِ، وخَلَقَ اللهُ[16] زيدًا، فإنَّ السمواتِ ليسَ بمصدرٍ، وكذا " زيدًا"[17] وهو مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ بِهِ، كما نبَّهَ عليهِ ابنُ هشام في المغني[18]،

(١) الألفية: ٢٩، التسهيل: ٨٧، سبك المنظوم ورقة: ٢٤.
(٢) شرح العمدة: ٦٨٩.
(٣) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.
(٤) في س سوى، وهو تحريف.
(٥) في ر، ق، د: بعملية، وهو تحريف.
(٦) في د: وأحمد.
(٧) التسهيل: ٨٧.
(٨) في ق: يقول، وهو تحريف.
(٩) من (بالأصالة..) إلى (.. المطلق) ساقطة من د.
(١٠) في ر: المصدر، وهو وجه.
(١١) ساقطة من ق.
(١٢) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٧٢/٢.
(١٣) شرح شذور الذهب: ٢٢٥.
(١٤) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.
(١٥) في د: وذكر.
(١٦) ساقطة من د.
(١٧) في ت: (زيد).
(١٨) مغني اللبيب: ٨٦٧.

وسبقَهُ إليهِ الجرجاني وابنُ الحاجب[١]، وصاحب البسيط. وألَّفَ فيهِ السبكي[٢] تأليفين، وقد بسطتُ الكلامَ على ذلك في حاشيةِ المغني.

قولُ الكافيةِ: "وهُوَ اسمُ مَا فَعَلَهُ[٣] فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ"[٤]. فيهِ أُمورٌ:

الأول: قالَ الشارحون: لا حاجةَ إلى لفظةِ " اسمٍ "، وقولُ المصنف: إنَّهُ احترزَ بِهِ عن "ضَرْبَ" الثاني في: ضَرَبَ ضَرْبَ زيدٍ[٥]، مردودٌ، لأنَّهُ إنْ كانَ المرادُ لفظَهُ، فهو لم يفعلْهُ فاعلُ الفعلِ المذكورِ، لأنَّ فِعْلَ الفاعلِ هو الضَّرْبُ، لا " ضَرَبَ " أو مدلولُهُ الذي هو الضَّرْبُ، فهوَ مفعولٌ مطلقٌ، فلا يُحْتَرَزُ عنهُ، كذا قرَّرَهُ صاحبُ المتوسط[٦]. ثُمَّ أجابَ عنهُ بمنعِ أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ[٧]، وإنَّما يكونُ كذلكَ أنْ لَوْ عبَّرَ عنهُ بلفظِ الاسمِ، أمَّا[٨] إذا عَبَّرَ عنهُ بالفعلِ، فلا[٩]. وأمَّا الرضي فقَرَّرَهُ بأنَّ[١٠] مضمونَهُ (وهو الضَّربُ لم يكُنْ داخلاً حتَّى يخرجَ، لأنَّهُ إذا فَعَلَ مضمونَهُ)[١١]، فَلَمْ يفعَلْهُ[١٢].

الثاني: قالَ الرضي: "يخرجُ عن هذا الحدِّ نحو: "ضَرْبًا " في: مَا[١٣] ضَرَبْتُ ضَرْبًا، لأنَّهُ لم يفعلْ فاعلُ الفعلِ المذكورِ هنا فِعْلاً، إلاَّ أَنْ يقالَ: النفيُ فرعُ الإثباتِ، فَجَرَى مجراهُ"[١٤].

الثالث: يردُ عليهِ نحوُ: ماتَ موتًا، وفنيَ فناءً، فإنَّ الموتَ ونحوَهُ ليس فعلَ الفاعلِ المذكورِ، إلاَّ أَنَّهُ أُلحِقَ بِهِ.

الرابع: يردُ عليهِ نحوُ: أحببتُ حبِّي، وأبغضتُ بغضي، وكرهتُ كراهتي، فإنَّ المنصوبَ في الثلاثةِ مفعولٌ بِهِ مَعَ صدقِ الحدِّ عليهِ. قالَ في المتوسط: "فلو زاد قيدًا آخرَ وهو ذِكْرُ " بيانًا لَهُ"[١]

---

(١) ينظر: رأيهما في مغني اللبيب: ٨٦٧.

(٢) هـو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري، الخزرجي السبكي، الشافعي(تقي الديـن أبو الحسن) تـوفي بظاهـر القاهرة سنة ٧٥٥هـ. بغية الوعاة: ٢/١٧٦ – ١٧٧، هدية العارفين: ١/٧٢٠ – ٧٢٢، معجم المؤلفين: ٧/١٢٧ – ١٢٨.

(٣) في ق: فضلة، بدلا من: ما فعله، وهو تحريف.

(٤) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١١٣.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٧.

(٦) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ١/١٨٢.

(٧) ساقطة من د.

(٨) ساقطة من ت، ق.

(٩) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ١/١٨٣.

(١٠) في ق: جار، وهو تحريف.

(١١) من (وهو الضرب..) إلى (.. مضمونه) مكررة في د.

(١٢) شرح الكافية: ١/١١٤.

(١٣) في ر: باب، بدلا من ما، وهو تحريف.

(١٤) شرح الكافية: ١/١١٤.

لَهُ"[١] لاستقامَ[٢].

الخامس: أُورِدَ عليه نحوُ: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ، وقمتُ قيامَ زيد، فإنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ بالاتفاقِ، ولم يفعلْهُ فاعلُ الفعلِ المذكورِ بل غيرُهُ. وأجابَ النيلي: بأَنَّ هذا ومثلَهُ خلفٌ عن المصدرِ المحذوفِ، تقديرُهُ: قيامًا مثلَ قيامِ زيد، وضربًا مثلَ ضربِ الأميرِ.

السادس: قال الرضي: "مذكورٍ " صفةُ فِعْلٍ"[٣]، وقال النيلي: بل هو صفةُ فاعلٍ، لأنَّهُ يردُ على الأول نحوُ: سقيًا، ورعيًا، فإنَّ فعلَهُ غيرُ مذكورٍ، ونحو: ﴿نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ﴾[٤] فإنَّ فعلَهُ مذكورٌ وليسَ بمفعولٍ مطلقٍ، ولا يردُ على الثاني، لأنَّ فاعلَهُ غيرُ مذكورٍ.

السابع: أُورِدَ عليهِ ما لا فعلَ لَهُ البتَّةَ: كـ"وَيْحَهُ " و" وَيْسَهُ"[٥] و" وَيْلَهُ"[٦].

قولُ الألفيَّةِ: بمثلِهِ"[٧]. قالَ ابنُ قاسم: "ينبغي أنْ يحملَ على المماثلِ في المعنى ليشملَ نحو: يعجبني إيمانُكَ تصديقًا"[٨] وفي التسهيل: "بمثلِهِ أو قائمٍ مقامَهُ"[٩]. (٦٨/ب) وأرادَ بالثاني ذلكَ.

قولُهُ: "أو فِعْلٍ"[١٠]. قيلَ: كانَ حقُّهُ أنْ يقيِّدَهُ بالمتصرفِ، ليخرجَ فعلُ[١١] التعجب، وليسَ، وعَسَى، وتباركَ، وبغيرِ كانَ وأخواتِها، فإنَّ الفارسي نصَّ على أنَّها لا تنصبُ المصدرَ، وأنَّ الخبرَ قامَ لها مقامَهُ[١٢]. قالَ ابن هشام: "والجوابُ عن بابِ كانَ: أنْ يقالَ: لعلَّ المصنِّفَ يَرَى القولَ الآخرَ أنَّها تنصبُهُ، وأمَّا البواقي فواردةٌ، ولو قالَ: أو فعلِهِ، بالإضافةِ، لم تَرِدْ، لأنَّ معناهُ حينئذ: أو فعلُ ذلكَ المصدرِ، فيعلمُ أنَّ المرادَ فعلٌ لَهُ مصدرٌ، وذلكَ مفقودٌ في الجامدِ". قلتُ: ولهذا قالَ في الكافية الكبرى والتسهيل: "أو فرعِهِ"[١٣]. وهو أَسلمُ وأخصرُ، لشمولِهِ الفعلَ واسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ. وعبارةُ العمدةِ: "ويصحبُ[١٤] ما تصرَّفَ أو ما أشبَهَ ما تصرَّفَ[١٥] منصوبًا بِهِ"[١٦].

---

(١) في ق: مثاله: بدلا من: بيانا له، وهو تحريف.
(٢) في ق: لا استقام، وهو تحريف. ينظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ١٨٥/١.
(٣) شرح الكافية: ١١٤/١.
(٤) سورة الحاقة: الآية ١٣.
(٥) في د: وويبه، وهو وجه. الويح والويس: بمنزلة الويل في المعنى. اللسان (ويس) و(ويح).
(٦) الهمع: ١٠٧/٣ – ١٠٨.
(٧) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.
(٨) شرح الألفية: ٧٢/٢.
(٩) التسهيل: ٨٧.
(١٠) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.
(١١) في ت: فصل، وهو تحريف.
(١٢) في د: له مقامها.
(١٣) في د: أو نوعه، وهو تحريف، ينظر التسهيل: ٨٧، وشرح الكافية الشافية: ٦٥٤/٢.
(١٤) في ر، ت، د: وتصحب، وهو تصحيف.
(١٥) ما تصرف: ساقطة من د.
(١٦) شرح العمدة: ٦٨٩.

قولُهم[١] والعبارةُ للكافيةِ: "ويكونُ للتأكيدِ والنَّوعِ والعَدَدِ"[٢]. قالَ ابنُ الخباز:

" أضافُوا لفوائدِ المصدرِ الثلاثةِ فائدتينِ: إحداهُمَا[٣]: بيانُ الحالةِ[٤] كالرِّكْبَةِ، والقِعْدَةِ، والجِلْسَةِ، وهيَ الهيئاتُ التي يفعلُ عليها الركوبُ والقعودُ والجلوسُ. والثانية: مجيءُ المصدرِ حالاً كأتيتُهُ[٥] ركضًا، أي: راكضًا. وأجابَ ابنُ هشام: بأَنَّ الأُولى داخلةٌ في النَّوعِ، والثانيةَ في النَّوعِ أو في التأكيد.

قولُ الكافيةِ: "وقَدْ[٦] يكونُ بغيرِ لفظِه، مثلُ[٧]: قعدتُ جلوسًا"[٨]. ظاهرُهُ أنَّ الناصبَ لَهُ الفعلُ المذكورُ، وهو أحدُ الأقوالِ في ذلك، وعليهِ المازني والمبرد والسيرافي[٩]، وصحَّحَهُ ابنُ مالك[١٠]. والذي عليه سيبويه والجمهور، وصحَّحَهُ أبو حيان بأَنَّ الناصبَ لَهُ فعلٌ مضمرٌ من لفظِهِ[١١]. واختارَ الفارسي وابنُ جني التفصيلَ: فإنْ أُريدَ بِهِ التأكيدُ، عَمِلَ فيه[١٢] المضمرُ[١٣] لا الظاهرُ، لأنَّهُ من قبيلِ التأكيدِ اللَّفظي، وإنْ أُريدَ بِهِ النَّوعُ، عَمِلَ فيهِ الظاهرُ لأنَّهُ بمعناهُ[١٤].

قولُ الألفيَّةِ:

وقَدْ ينوبُ عنهُ مَا عليهِ دَلّْ   كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ[١٥]

فيهِ إبهامٌ وإجمالٌ، وتفصيلُهُ: أنَّ المصدرَ المؤكِّدَ ينوبُ عنهُ ثلاثةُ أشياء: مرادفُهُ[١٦] كقعدتُ جلوسًا، وملاقيه[١٧] في الاشتقاق. كـ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[١٨]. واسمُ مصدرٍ غيرُ عَلَمٍ، كاغتسلتُ غسلاً. والمصدرُ المبيِّنُ ينوبُ عنهُ ثلاثةَ عشرَ شيئًا: نوعٌ كرجعَ[١٩] القَهْقَرَى، ووصفٌ كـ﴿اذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾[٢٠]. وهيئةٌ كـ: "يموتُ الكافرُ ميتةَ سوءٍ "، وآلةٌ كـ: ضربتُهُ سوطًا، وكلٌ كـ: جِدَّ كلَّ الجدِّ، وبعضٌ كـ: ضربتُهُ بعضَ الضَّرْبِ، وضميرٌ كـ: ﴿لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾[٢١]، واسمُ إشارةٍ كـ: ضربتُهُ ذلكَ الضَّرْبِ، ووقتٌ كقولِهِ: أَلَمْ تغتمِضْ عيناكَ ليلةَ

---

(١) في ق: قوله، وهو تحريف.

(٢) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١١٤. والألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٧١، وشرح شذور الذهب: ٢٢٥.

(٣) في ت: أحدهما.

(٤) في ر: حالة.

(٥) في ت، ق: كأتيت.

(٦) وقد: ساقطة من د.

(٧) في د: نحو، وهو وجه.

(٨) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(٩) ينظر رأيهم في شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(١٠) ينظر: شرح العمدة: ٦٩١.

(١١) ينظر: منهج السالك: ١٣٨.

(١٢) في ق: به، وهو تحريف.

(١٣) في ر: الضمير، وهو تحريف.

(١٤) الهمع: ٣/١٠٠.

(١٥) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٧٢.

(١٦) في ر: مترادفة، وهو وجه.

(١٧) في ت، ق: ويلاقيه، وهو تحريف.

(١٨) سورة نوح: الآية ١٧.

(١٩) في ت: كراجع، وهو تحريف.

(٢٠) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٢١) سورة المائدة: الآية ١١٥.

أَرْمَدَا[١] وما الاستفهامية كـ: ما تضربُ[٢] زيدًا[٣] ؟ وما الشرطية كـ: ما شئتَ فقُمْ. ذكَرَ هذه الأحدَ عشرَ في التسهيل[٤]. وعددٌ كـ: ضربتُهُ عشرَ ضربات، ومرادفٌ كـ: أدلج سُرًى وافرَح الجذل، وهذان في الكافية الكبرى[٥]. وزادَ ابنُ هشام في تعليقِه[٦]: مبهمٌ كُنِّيَ بِهِ عنهُ نحو: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾[٧]. وقد ذكَرَ هذه في الشذور[٨]. وزادَ بعضُ المتأخرين اسمَ المصدرِ العلمِ كـ: برَّةُ برَّةً، وفَجَرَ بِهِ فَجَارِ[٩]. وفي شرح التسهيل: أنَّ اسمَ المصدرِ العلم لا يستعملُ مؤكِّدًا ولا مبيِّنًا.

قولُ الألفيَّةِ: والعبارة لها والكافية: "وثنِّ واجمَعْ غيرَهُ"[١٠]. هوَ[١١] في العدد بلا خلاف، وفي النوعِ (٦٩/أ) على قولٍ، وظاهرُ مذهب سيبويه أنَّ النَّوعَ لا يثنَّى ولا يجمعُ، وصحَّحَهُ الشلوبين[١٢]، ونبَّهَ أبو حيان: على أنَّ التثنيةَ أصلحُ قليلاً من الجَمْعِ، وأنَّ الأحسنَ أنْ يقالَ مثلاً: قمتُ نوعينِ من القيامِ[١٣]. وقالَ ابنُ هشام في تعليقِهِ: "الذي أقولُهُ[١٤]: إنَّهُ لا يُثنَّى المصدرُ ولا يُجَمعُ إلاَّ إنْ كانَ محدودًا وأنَّ المبيِّنَ للنوعِ في: ضربتُ ضربًا شديدًا، لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ، لأَنَّهُ يفيدُ التوكيدَ مع إفادتِهِ للنوع، وكذا كلُّ مصدرٍ نوعيٍّ، فإنَّهُ يفيدُ التوكيدَ وزيادةً، وهو صالحٌ للواحدِ فما فوقَهُ كما أنَّ المصدرَ المؤكِّدَ كذلكَ". وذكرالسهيلي[١٥]: أنَّ قولَهُم: اختلافُ الأنواعِ[١٦] مجازٌ[١٧]، فإنَّها لا تختلفُ[١٨] على الحقيقةِ، لأَنَّ الأفعالَ حركاتُ الفاعلين، والحركاتُ مماثلةٌ[١٩] لذواتِها، لكنَّ الاختلافَ راجعٌ إلى ما تعلَّقتْ بِهِ الأفعالُ المتعديةُ[٢٠] لا إلى نفس المصادر،

---

(١) صدر بيت للأعشى (ديوانه ١٣٥) وعجزه: وعـادَكَ مـا عـادَ السـليم المسـهَّدا
وينظر: مغنى اللبيب: ٨١٣، والهمع: ١٠٢/٣.
(٢) في ر، ت، يضرب، وهو تصحيف.
(٣) في ت، ق: زيد، وهو خطأ.
(٤) التسهيل: ٨٧. وينظر: الهمع: ١٠١/٣ – ١٠٣.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٦٥٥/٢.
(٦) في ر، ت: تعليقته، وهو وجه.
(٧) سورة التوبة: الآية ٣٩.
(٨) شرح شذور الذهب: ٢٢٥.
(٩) في الأصل، ت: فجارا، وهو خطأ، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٠) الألفية: ٢٩. وشرح ابن عقيل: ١٧٤/٢. والكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١١٤/١.
(١١) أي المصدر غير المؤكد كما في الألفية: ٢٩.
(١٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧٥/٢.
(١٣) ينظر: منهج السالك: ١٣٩، والهمع: ٩٦/٣ – ٩٧.
(١٤) في ق: أقول.
(١٥) في ق: في التسهيل، بدلا من: السهيلي، وهو تحريف.
(١٦) في ظ: النوع.
(١٧) في ق: المحال، وهو تحريف.
(١٨) في ق: لا يختلف، وهو تصحيف.
(١٩) في الأصل س: متماثلة، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢٠) في ت، ق: والمتعدية، بزيادة الواو.

فقولُكَ: العلومُ والأشغالُ والحلومُ، إنَّما هيَ المعلوماتُ والأمورُ المشتغَلُ بها والمرئياتُ في النَّومِ.

قولُ الكافيةِ: "وقد يُحذَفُ الفعْلُ"[١]. استثنَى منهُ ابنُ مالك في كافيتِهِ وألفيتِه عاملَ المؤكِّدِ، فقالَ: "وحذفُ[٢] عاملِ المؤكِّدِ امْتنَعْ"[٣]. وعلَّلَهُ في شرحِ الكافيةِ: بأنَّ المؤكِّدَ يُقْصَدُ بِهِ تقويةُ عاملِه، وتقريرُ معناهُ[٤]، وحذفُهُ منافٍ لذلكَ"[٥]، لكن لم يستثنِ ذلكَ في التسهيلِ ولا شرحه، ونازعَهُ ابنُهُ فيما علَّلَ بِهِ[٦].

قولُ الكافيةِ: "ووجوبًا سماعًا، نحوُ: سقيًا ورعيًا... إلى آخرِهِ"[٧]. فيهِ أمورٌ:

الأول: ما ذكرَهُ من أنَّ هذا النوعَ سماعيٌّ هو مذهبُ سيبويهِ[٨]، وذهبَ الأخفش والفراء إلى أنَّهُ مقيسٌ بشرطِ أفرادِهِ وتنكيرِهِ، فيقالُ: ضربًا لَهُ وقتلاً[٩]. واختارَ بعضُهُم[١٠] التفصيلَ، وهو القياسُ فيما لَهُ فعلٌ (من لفظِهِ والمنعُ فيما لاَ فعلَ لَهُ)[١١].

الثاني: قال الرضي: "الذي أرَى أنَّ هذهِ المصادرَ وأمثالَها إنْ لم يأتِ بعدَها ما يبيِّنُها ويعيِّنُ ما تعلَّقَتْ بِهِ من فاعلٍ أو مفعولٍ، إمَّا بحرفِ جَرٍّ، أو بإضافةِ المصدرِ إليهِ، فليست ممَّا[١٢] يجبُ حذفُ فعلِهِ، بل يجوزُ، نحو: سقاكَ اللهُ سقيًا[١٣]، وحمدتُ حمدًا، وشكرتُهُ شكرًا، وأمَّا ما بُيِّنَ[١٤] فاعلُهُ بالإضافةِ نحو: ﴿كِتَابَ اللهِ﴾[١٥] و"سنَّةَ اللهِ " وحنانَيْكَ، ودوالَيْكَ، أو بحرفِ جَرٍّ: كبؤسًا لَكَ، وسحقًا لَكَ، أو مفعولُهُ بالإضافةِ كـ: ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[١٦] و"سبحانَ اللهِ " ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، أوْ بحرفِ جَرٍّ: كجدعًا لَكَ، وعقرًا لَكَ، وشكرًا لَكَ، وحمدًا لَكَ[١٧]، وعجبًا منكَ[١٨]، فيجبُ فيهِ حذفُ الفعلِ قياسًا. والمرادُ بالقياس أنْ يكونَ هناكَ ضابطٌ كلِّيٌّ، يُحْذَفُ الفعلُ حيثُ حصلَ ذلكَ الضابطُ، والضابطُ هنا ما ذكرنا من ذِكْرِ الفاعلِ أو المفعولِ بعدَ المصدرِ

---

(١) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(٢) وحذف: ساقطة من د.

(٣) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٧٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/٦٥٧.

(٤) في ت، ق: عامله، وهو تحريف.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٥٧، وينظر: شرح الألفية لابن ناظم: ١٠٤.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم: ١٠٤.

(٧) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(٨) الكتاب: ١/٣١١ – ٣١٢، والهمع: ٣/١٠٦.

(٩) في ق: ومثلا، وهو تحريف. وينظر: الهمع: ٣/١٠٦.

(١٠) منهم أبو حيان كما في الهمع: ٣/١٠٦.

(١١) من (من لفظه..) إلى (.. له) مكررة في ق.

(١٢) في ت، ق، د: بما، وهو تحريف.

(١٣) الله سقيا: ساقطة من د.

(١٤) في ق: ما يبين، وهو تحريف.

(١٥) سورة النساء: الآية ٢٤.

(١٦) سورة محمد: الآية ٤.

(١٧) في ر، ظ: ودرأ لك. وفي ت، ق: ودواليك. وفي د: وعدا لك.

(١٨) في ظ: لك، وهو تحريف.

مضافًا إليهِ أو بحرفِ الجرِّ، لا لبيانِ النَّوعِ احترازًا عن نحوِ: و﴿< قَدْ > مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[(١)]، " ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا[(٢)]﴾"[(٣)]. انتهى. وما ذكَرَهُ ليسَ رأيًا[(٤)] محضًا لَهُ، فإنَّ الثاني حاصلُهُ يرجعُ[(٥)] إلى اختيارِ القياسِ، وهو أحدُ الأقوالِ السابقةِ. وأمَّا الأوَّلُ فهوَ موافقٌ عليهِ. قالَ الشلوبين: "إنْ قلتَ: كيفَ قالَ سيبويه: إنَّ حمدًا[(٦)] وشكرًا[(٧)] لا يظهرُ فعلُهُ، ولا شَكَّ أنَّهُ يجوزُ أنْ يقولَ: حمدتُ اللهَ[(٨)] حمدًا، وأَحْمَدُهُ[(٩)] حَمْدًا[(١٠)]؟ فالجوابُ: أنَّ سيبويهِ إنَّما تكلَّمَ في " حمد"[(١١)] الذي هو نفسُ الحمدِ، أعني الذي هوَ صيغةُ الإنشاءِ لِلْحَمْدِ، وهذا لا يظهرُ معهُ الفعلُ، والذي أورَدَهُ المعترِضُ إنَّما هو (٦٩/ب) محضُ الخبرِ عن الحمدِ، لا نفسُ الحمدِ[(١٢)].

الثالث: قالَ ابن عصفور: لا يستعملُ أبدًا " حمدًا " وحدَهُ أو " شكرًا"[(١٣)] إلاَّ أنْ يظهرَ الفعلُ على الجوازِ. ولا يلزمُ[(١٤)] الإضمارَ، إلاَّ أنْ يُضَمَّ إليهما " لا كفرًا " فإنَّ سيبويهِ[(١٥)] إنَّما ذكرَ الثلاثةَ مجتمعةً حمدًا وشكرًا لا كفرًا. ووجْهُهُ أنَّها جرَتْ مَجْرَى المثلِ، فالتُزِمَ فيها ما التَزَمَتْهُ[(١٦)] العربُ[(١٧)]. انتهى. وهذا شرطٌ آخَرُ في وجوبِ الحذفِ، فهو واردٌ[(١٨)] على المصنِّفِ من وجهينِ: كونُهُ لم يَذْكُرْ " لا كفرًا "، ولم ينبِّهْ على أَنَّ الشرطَ اجتماعُ الثلاثةِ، ولم ينبِّهْ أحدٌ[(١٩)] من شرَّاحِ المقدمةِ[(٢٠)] على ذلكَ، لعدمِ اعتنائِهم بالنقولِ[(٢١)].

الرابع: لم يَذْكُرْ لهذا النوعِ ضابطًا، وقد أشارَ إليهِ في الألفيةِ، حيثُ قالَ: "والحذفُ حتمٌ معَ آتٍ بدلاً من فعْلِه"[(٢٢)].

قولُهُ[(٢٣)]: "ومنها ما وقَعَ تفصيلاً لأثَرِ مضمونِ جملةٍ متقدِّمَةٍ"[(٢٤)]. قالَ ابنُ مالك: كانَ يغنيهِ[(٢٥)] عن هذا التطويلِ[(٢٦)]: لعاقبةِ جملةٍ[(٢٧)].

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤٦.
(٢) سورة الإسراء: الآية ١٩.
(٣) شرح الكافية: ١/١١٦.
(٤) في ت، ق: وأما، وهو تحريف.
(٥) في ق: مرجع، وهو تحريف.
(٦) في د: أحمدا، وهو تحريف.
(٧) في ت: وشكر.
(٨) حمدت الله: ساقطة من ت.
(٩) في ق: أو، بدلا من: و.
(١٠) الكتاب: ١/٣١٨ - ٣١٩.
(١١) في ر، ت: حمدا.
(١٢) ينظر: قول الشلوبين في الهمع: ٣/١١٧.
(١٣) في ت، ق: شكرا وحده، وهو وجه.
(١٤) في ت، ق، د: ولا يلتزم، وهو وجه.
(١٥) الكتاب: ١/٣١٨.
(١٦) في ق: ما القوم منه، وهو تحريف. وفي د: ما ألتزمه، وهو وجه.
(١٧) ينظر: الارتشاف: ٣٤٥ - ٣٤٦، والهمع: ٣/١١٩.
(١٨) في ق: وهو أورد، بدلا من: فهو وارد.
(١٩) في ق: آخر، وهو تحريف.
(٢٠) أي الكافية لابن الحاجب.
(٢١) في ق: بالمنقول.
(٢٢) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٧٦.
(٢٣) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٤) الكافية: ٥، شرحها للرضي: ١/١٢١.
(٢٥) في ق: يعقبه، وهو تحريف.
(٢٦) في ق: النظر بل، بدلا من: التطويل، وهو تحريف.
(٢٧) النكت على الحاجبية ورقة: ١٧.

قولُهُ: "ومنها ما وَقَعَ مُثْبَتًا بَعْدَ نفيٍ أو معنَى نفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبرًا عنهُ أو وَقَعَ (مكرَّرًا"[١]. قالَ ابنُ مالك كانَ يغنيهِ عن هذا التطويلِ: ما وَقَعَ)[٢] خبرًا لاسمِ عينٍ مكرَّرًا أو محصورًا[٣].

قولُ الألفيَّةِ: "كذاكَ ذُو التشبيهِ بَعْدَ جملَةْ"[٤]. شرطُهَا كما في التسهيل: أنْ تكونَ مشتملةً على اسمٍ بمعناهُ وعلى صاحبِهِ، وأنْ يكونَ (المصدرُ مشعرًا بالحدوثِ، وأنْ تكونَ ما اشتَمَلَتْ عليهِ الجملةُ غيرَ صالحٍ للعملِ)[٥]. وقد ذَكَرَ ذلكَ ابنُ الحاجب سِوَى الأخيرِ[٦]، ولعلَّ ابنَ مالك أشارَ إليهِ بالمثالِ كعادتِه[٧].

قولُهُما[٨]: "بَعْدَ جُمْلَةْ"[٩]. قالَ أبو حيان: "لو كانَ المصدرُ يتضمَّنُ إسنادًا معنويًّا، فَهَلْ يجري مجرَى الجملةِ أو المفردِ؟ فيهِ نظرٌ، نحو: زيدٌ[١٠] لَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ[١١]، إذا جعلتَ "صوتٌ"[١٢] مرفوعًا بالمجرورِ، أي: كائنٌ لَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ"[١٣].

قولُ الكافيةِ: "علاجًا"[١٤]. هو معنى[١٥] كونِهِ[١٦] مشعرًا بالحدوثِ، احترازًا من نحوِ: لَهُ ذكاءٌ ذكاءَ الحكماءِ. قالَ ابنُ مالك: فلو أردتَ بِهِ ظهورَ آثارِهِ من إدراكِ الأمورِ المبهمةِ[١٧]، نصبتَ، لأنَّ المرادَ بهذا[١٨] أمرٌ[١٩] علاجيٌّ[٢٠]. قالَ ابنُ هشام: فحاصلُهُ أنَّهُ إنْ أُريدَ الحقيقةُ وجبَ الرَّفْعُ، أو المجازُ وجبَ النَّصبُ.

قولُهُ: "وصاحبِهِ"[٢١]. هو شرطٌ لاختيارِ النَّصبِ لا لجوازِهِ، فإنَّهُ يجوزُعلى ضعفٍ، لأنَّ

---

(١) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١٢٠/١.
(٢) من (مكررا..) إلى (.. ما وقع) ساقطة من ت، د.
(٣) النكت على الحاجبية ورقة: ١٧.
(٤) الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٨٣/٢.
(٥) في د، س، ظ: مـــا اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل، وأن يكون المصدر مشعرا بالحدوث، بدلا من: المصدر مشعرا بالحدوث وأن تكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل، وهو وجه.
(٦) الكافية: ٥، شرحها للرضي: ١٢١/١.
(٧) المثال كما في الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٨٣/٢، كـــ " ولي بكا بكاء ذات عضله".
(٨) في ت، ق: قوله.
(٩) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١٢١/١، الألفية: ٢٩، شرح ابن عقيل: ١٨٣/٢.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) في ق: حمارا، وهو خطأ.
(١٢) في د: صوتا.
(١٣) ينظر: الارتشاف: ٣٤٨.
(١٤) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١٢١/١.
(١٥) في ق: بمعنى، لا مسوغ للباء.
(١٦) ساقطة من ق.
(١٧) في ر، ت، ظ: المهمة، وهو تحريف.
(١٨) في ر، ت، ق، ظ: بها مبدأ. وفي س: بحد، وكلاهما تحريف.
(١٩) في ت، ق: أمرا، وهو خطأ.
(٢٠) ينظر: النكت على الحاجية ورقة: ١٧.
(٢١) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١٢١/١.

الصوتَ مثلاً في قولِكَ: فيها صوتُ حمارٍ، يستلزِمُ مصوِّتًا[١]، فكأنَّهُ مذكورٌ.

قولُهُ: "مررتُ بزيدٍ، فإذا لَهُ صوتٌ صوتَ[٢] حمارٍ"[٣]. (قالَ ابنُ هشام: "تمثيلُ ابنِ مالكٍ بقولِهِ: لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ)[٤]، أوْلَى، لأنَّ ذِكْرَ الجملتينِ لا فائدة لَهُ[٥]، لأنَّ " مررتُ " لا مدخلَ لَهُ في[٦] التمثيلِ. قالَ: إلاَّ أنَّ مثالَ ابنِ الحاجبِ عندي أوْلَى لدلالة " مررتُ " على تأخيذِ[٧] الصَّوتِ وحدوثِهِ، بخلافِ: لزيدٍ صوتٌ، فإنَّهُ إخبارٌ عن الأمرِ الثابتِ لَهُ، فحقُّهُ عندي أنْ لا ينصبَ. قالَ " إلاَّ أنِّي لم أرَ أحدًا اشترطَ ما اشترطَهُ"[٨]. انتهى. ويَرِدُ عليهما[٩] معًا[١٠] أمران:

الأول: أنَّ النصبَ عندَ[١١] اجتماعِ الشروطِ غيرُ مُتَعَيِّنٍ، بل يجوزُ الرفعُ على الصفةَ إنْ كانَ نكرةً، وعلى أنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ إنْ كانَ معرفةً، وعلى البدلِ[١٢] فيهما[١٣]. واخْتُلِفَ، هلِ الأوجَهُ النَّصبُ، أو الرَّفعُ مساوٍ لَهُ؟ فاختارَ ابنُ خروف الأوَّلَ، و[١٤] ابنُ عصفور الثاني[١٥].

الثاني[١٦]: أنَّ الرضي نقلَ عن ظاهرِ كلامِ سيبويهِ: "أنَّ المصدرَ منصوبٌ (٧٠/أ) في هذا المثالِ بقولِهِ: "لَهُ صوتٌ " لا بفعلٍ مقدَّرٍ، فإنَّهُ قالَ: وإنَّما انتصبَ، لأنَّكَ مررتَ[١٧] بِهِ في حالِ تصويت[١٨] ومعالجة[١٩]، يعني أنَّ هذهِ الجملةَ الاسميَّةَ بمعنَى[٢٠] الفعلِ والفاعلِ، فهيَ[٢١] بمعنَى يصوِّتُ[٢٢]، لأنَّها تدلُّ على المصدرِ الحادثِ وعلى مَنْ قامَ بِهِ ذلكَ المصدرُ، وهذا وجهٌ قويٌّ"[٢٣]. انتهى. وقد تنبَّهَ[٢٤] أبو حيان لِمَا قالَهُ الرضي، وردَّهُ، فقالَ: "فإنْ قلتَ: ما الدَّاعي إلى أنْ يضمرَ ناصبٌ لقولِهِ: "صوتَ حمارٍ " وهلاَّ نُصِبَ بقولِهِ: "صوتٌ". فالجوابُ: أنَّهُ لم يُرِدْ بالصَّوتِ أنَّهُ يعالجُهُ ويخرجُهُ حتَّى يكونَ بمعنى أنْ يُصَوِّتَ، وإنَّما[٢٥] أُريدَ بِهِ ما يُسمَعُ، فليسَ[٢٦]

---

(١) في ت: صوتا، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ق.
(٣) الكافية: ٥، شرح الكافية للرضي: ١/١٢١.
(٤) من (قال ابن هشام..) إلى (.. حمار) ساقطة من د.
(٥) في د: فيه، وهو وجه.
(٦) ساقطة من ت، ق.
(٧) في ق: يا حبذا. وفي ظ: تأخير، وكلاهما تحريف.
(٨) في الأصل ت، د، س، ظ: ما اشترطته، وما أثبته من ر، ق.
(٩) في ت: عليه.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) ساقطة من ر.
(١٢) في ت: إلا وجه، وهو تحريف.
(١٣) ينظر: الهمع: ٣/١٢٧.
(١٤) في ت: واختار.
(١٥) ينظر: الهمع: ٣/١٢٧ – ١٢٨.
(١٦) ساقطة من ت، ق.
(١٧) مررت: مكررة في ق.
(١٨) في ر، س: تصوت.
(١٩) ينظر: الكتاب: ١/٣٥٥ – ٣٥٦.
(٢٠) في ت، ق: يعني، وهو تحريف.
(٢١) في د: فهو، وهو تحريف.
(٢٢) في ر، ت، ق، س: تصوت.
(٢٣) شرح الكافية للرضي: ١/١٢١ – ١٢٢.
(٢٤) في ق: نبه. وفي س: بينه.
(٢٥) في د: وإن، وهو تحريف.
(٢٦) ساقطة من ر، ت، ق، د، س.

منحلاً لـ " أنْ والفعلِ "، ولا بدلاً[١] من لفظِ الفعلِ في الأمرِ والاستفهامِ حتَّى يعملَ، وإنَّما يُرادُ بِهِ ما هو ناشئٌ عن التصويتِ". انتهى. وفي تذكرةِ[٢] الفارسي ما هو أَبلغُ من ذلك، قالَ: لا بُدَّ من إضمارِ عاملٍ، لأنَّ صوتَ حمارٍ غيرُ صوتِ زيدٍ، فلا يصحُّ كونُهُ عاملاً[٣] فيهِ، بل لو قِيلَ: مررتُ بِهِ فإذا هو يصوِّتُ صوتَ الحمارِ[٤]، لم يكن صوتُ الحمارِ منصوباً بـ" يصوِّتُ"[٥] هذا، لأَنَّ يُصَوِّتُ فعلُ الرجلِ، فلا يكون فعلُ الحمارِ مصدرًا لفعلِ غيرِهِ، ولكن يُضْمَرُ فعلٌ سِوَى الفعلِ الظَّاهِرِ كما فُعِلَ ذلكَ في قولهم: "تضحكُ[٦] لَمْعَ البرقِ". قالَ: والتقديرُ في مثالِنا: لَهُ صوتٌ يصوِّتُهُ صوتَ حمارٍ. وَيُصَوِّتُهُ على معنَى: يُظْهِرُهُ على مثالِ صوتِ الحمارِ، (فكأَنَّهُ قال: يُظْهِرُهُ إظهارَ صوتِ الحمارِ)[٧]، ثُمَّ حُذِفَ " إظهار"[٨] استغناءً عنهُ بِعِلْمِ المخاطَبِ أنَّ صوتَ الرجلِ ليسَ صوتَ الحمارِ[٩]. وهذا جوابٌ لقولِكَ: على أيِّ هيئةٍ يخرجُ صوتُهُ؟ فقالَ المجيبُ: على هذهِ الهيئةِ.

قوله[١٠]: **"نحوُ: زيدٌ قائمٌ حقًّا"**[١١]. رَدَّ ابنُ مالك هذا التمثيلَ، فإنَّهُ [ليسَ][١٢] لها محتمَلٌ غيرُهُ. فالصَّوابُ[١٣]: هذا ابني حقًّا، وهذا أخي حقًّا، فإنَّهُ يحتملُ البنوةَ والتَّبَنِّي، وإخوةَ النَّسبِ وإخوةَ[١٤] الإسلامِ[١٥].

قوله: **"نحوُ[١٦]: لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ"**[١٧]. قالَ أبو حيان: لا يستعملُ سعديكَ وحدَهُ، بل تابعًا للبَّيكَ[١٨].

تنبيه:

بقيَ من الصورِ التي يجبُ فيها الحذفُ قياسًا على[١٩] الواقعِ في توبيخٍ، نحوُ: أَتوانِيًا وقد جَدَّ قرناؤُكَ.

---

(١) في ت، س: ولا بد. (٢) في ق: تذكيره، وهو تحريف.
(٣) ساقطة من ت. (٤) في ر: حمار.
(٥) في ر، ق: بتصوت، وهو تصحيف.
(٦) في ر، ت، ق، د، س، ظ: يضحكه، وهو تحريف.
(٧) من (مكانه..) إلى (.. الحمار) ساقطة من ق.
(٨) في ق: استظهارا، وهو تحريف. (٩) في د: حمار.
(١٠) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١١) الكافية: ٥، شرحها للرضي: ١/١٢٣.
(١٢) ساقطة من الأصل، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٣) في ظ: فالجواب.
(١٤) في د: وآخره، وهو تحريف.
(١٥) النكت على الحاجبية ورقة: ١٧، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٦٧.
(١٦) ساقطة من ق. (١٧) الكافية: ٥، شرحها للرضي: ١/١٢٥.
(١٨) الهمع: ٣/١١٠. (١٩) ساقطة من د، س.

أطرباً[1] وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ[2]

وقد ذَكَرَهُ في التسهيلِ والكافيةِ الكبرى[3].

(١) ساقطة من ت.

(٢) للعجاج (ديوانه ٣١٠) وبعده:

والدهــــر بالإنســـــان دوَّاريُّ

وينظــر: الكـــتاب: ١/٣٣٨، مغني اللبيب: ٢٦، واللسان (قنسر)، والهمع: ٣/١٢٢. والقنسري: الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر.

(٣) التسهيل: ٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/٦٦٤.

بابُ المفعول لَهُ

كذا وضعَهُ هنا[1] ابنُ مالك وابنُ هشام، وأخَّرَهُ ابنُ الحاجب بعد المفعول فيه. والأول[2] أَنسبُ، لأنَّهُ مصدرٌ، ولهذا قالَ بعضُهُم: إِنَّهُ ينتصبُ انتصابَ المصدرِ. ووجَّهَ الرضي صنعَ الكافية: بأنَّ احتياجَ الفعلِ إلى الزَّمانِ والمكانِ أَشدُّ من احتياجِه إلى العلَّة[3].

قولُهُم والعبارةُ للشذورِ: "المصدرُ المُعَلَّلُ[4] لِحَدثٍ شارَكَهُ في الزَّمانِ والفاعلِ"[5]. فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: ما ذكروهُ[6] من اشتراطِ المشاركةِ في الزَّمانِ والفاعلِ، قالَ أبو حيان: "إِنَّهُ[7] من اشتراطِ المتأخِّرينَ كالأَعلم، ولم يشترطْ ذلكَ سيبويهِ، ولا أحدٌ من المتقدِّمينَ"[8].

الثاني: بقيَ من شروطِهِ: أنْ يكونَ على غيرِ لفظِ الفعلِ العاملِ، فَلاَ يُقالُ: أجللتُكَ إجلالاً لكَ، نصَّ عليهِ سيبويهِ[9] وغيرُهُ. قالَ ابنُ هشام: واشتراطُ كونِهِ علَّةً[10]، يُغني[11] عنهُ، إذ من المعلوم[12] أنَّ الشَّيءَ لا يعلِّلُ بنفسه[13].

الثالث: زادَ بعضُ النَّحويينَ في الشروطِ: أنْ يكونَ غيرَ نوعِ الفعلِ، لِيَخرُجَ نحوُ: جاءَ (٧٠/ب) زيدٌ ركضًا. فإنَّهُ إذا قُصِدَ أنْ يكونَ باعثًا على الفعلِ، فَلاَ بُدَّ مِنَ الَّلامِ.

الرابع: شرطَ في العمدةِ كونَهُ ظاهرًا[14]. قال في شرحها: "فإنْ كانَ ضميرًا، فَلاَ بُدَّ من الَّلامِ، نحوُ: رجاؤُكَ[15] جئتُ[16] لَهُ"[17].

الخامس: شرطَ بعضُهُم: أنْ يكونَ من أفعالِ النَّفسِ الباطنةِ، لاَ مِنْ أفعالِ الجوارحِ الظاهرةِ، نحوُ: جئتُ[18] خوفًا ورغبةً. ولا يجوزُ: جئتُ قراءةً لِلْعِلْمِ، وقتالاً للكفارِ، وضربًا لزيدٍ[19]. واعتمدَهُ النِّيلي.

---

(١) في ق: هذا، وهو تحريف. (٢) في ق: الأولى، وهو تحريف.
(٣) في ت، ق: القلة، وهو تحريف. ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/١٩٢.
(٤) في د: هو المعلل، والضمير زائد لا مسوغ له.
(٥) شرح شذور الذهب: ٢٢٦ – ٢٢٧، والكافية: ٧، شرحها للرضي: ١/١٩١. والألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٥.
(٦) في ر، ت: ما ذكره، وساقطة من د. (٧) في د: إلا، وهو تحريف.
(٨) ينظر: الارتشاف: ٣٥٠، والهمع: ٣/١٣٢.
(٩) الكتاب: ١/٣٦٧.
(١٠) في ق: علية، وفي د: علمه، وكلاهما تحريف.
(١١) في ت: تغني، وهو تصحيف. (١٢) في ق، د: العلوم، وهو تحريف.
(١٣) الهمع: ٣/١٣٣. (١٤) شرح العمدة: ٣٩٥.
(١٥) في ر: جاؤك، وهو تحريف.
(١٦) في ت: وجئت، بزيادة الواو، ولا مسوغ لذلك.
(١٧) شرح العمدة: ٣٩٦. (١٨) ساقطة من ت، ق.
(١٩) ينظر: الارتشاف: ٣٥٠، والهمع: ٣/١٣٢.

قولُ الكافيةِ: "خلافًا للزَّجَّاجِ، فإنَّهُ عندَهُ مصدرٌ"[١]. كذا نقلَهُ عنهُ الجزولي أيضًا. وقد تعقَّبَهُ ابنُ عصفورٍ فقالَ: إنَّهُ وَهْمٌ[٢] عليه، والذي يراهُ الزَّجَّاجُ: أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ[٣] واجبِ[٤] الإضمارِ، كذا نصَّ عليهِ في كتاب المعاني لَهُ. وقالَ ابنُ مالك في شرح التسهيل: نسبَ بعضُهُم إلى الزَّجَّاجِ أنَّهُ قالَ: بانتصابِهِ نصبَ المصدرِ، وليسَ بصحيحٍ عنهُ، بل مذهبُهُ مذهبُ سيبويهِ[٥]. قالَ أبو حيان: وهو خلافُ ما نقلَهُ ابنُ عصفور أيضًا، فحصلَ عنهُ ثلاثةُ نقولٍ مختلفة.

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ: "ويجبُ في مُعَلَّلٍ فَقَدَ شرطًا أنْ يُجرّ"[٦]. قالَ في العمدةِ: "إلاَّ أنْ يكونَ[٧] " أنْ " أو " أنَّ "وصلتَهُمَا"[٨]. زادَ في شرحِها " فَلاَ يجبُ حرفُ التعليلِ معهما، نحوُ: جئتُكَ[٩] أنْ رَغِبْتَ، أو أَنَّكَ رَغِبْتَ فِيَّ. وجئتُكَ الساعةَ أنْ وعدتَكَ أمسِ، لأَنَّ " أنْ " و" أنَّ " اطَّرَدَ فيهما جوازُ الاستغناءِ عَنْ حروفِ[١٠] الجَرِّ في هذا البابِ وغيرِهِ"[١١].

قولُ الألفيَّةِ والكافية: "باللاّمِ"[١٢]. زادَ في الشذورِ: "أو[١٣] نائِبِهَا"[١٤]. قالَ في شرحِ الكافيةِ: وهوَ: مِنْ، وفي[١٥]. زادَ في شرحِ العمدةِ: "والباء والكاف"[١٦].

قولُ الألفيَّةِ: "كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ"[١٧]. فيهِ فائدةٌ: وهيَ الإشارةُ إلى جوازِ تقديمِ المفعولِ لَهُ على عامِلِهِ.

قولُ الشذورِ: "ويجوزُ[١٨] فيه"[١٩]. يُوهِمُ[٢٠] أنَّ جميعَ صورِهِ مستويةٌ، وليسَ كذلكَ، وقد بَيَّنَهُ[٢١] في الألفية، فقالَ:

وقَلَّ أنْ يصحبَهَا المُجَرَّدُ والعكسُ في مصحوبِ ألْ....[٢٢]

وبقِيَ عليهِ المضافُ، والأمرانِ فيهِ على السَّواءِ[٢٣]، كما ذَكَرَهُ في التسهيلِ والعمدةِ[٢٤].

---

(١) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١/١٩١.
(٢) في ت: وسم، وهو تحريف.
(٣) ينظر: الهمع: ٣/١٣٣.
(٤) في ق: لا واجب، بزيادة: لا.
(٥) مذهب سيبويه: ساقطة من ت، ق، وينظر: الارتشاف: ٣٥٠.
(٦) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٥، وشرح شذور الذهب: ٢٢٧.
(٧) في ر: تكون، وهو وجه.
(٨) شرح العمدة: ٣٩٥.
(٩) في ظ: جئت.
(١٠) في د: حرف، وهو وجه.
(١١) شرح العمدة: ٣٩٧.
(١٢) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٥، الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١/١٩٢.
(١٣) في ر: و، بدلا من: أو، وما أثبته موافق شرح شذور الذهب: ٢٢٧.
(١٤) شرح شذور الذهب: ٢٢٧.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٧٢.
(١٦) شرح العمدة: ٣٩٦، ٣٩٧.
(١٧) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٥.
(١٨) في س: وتجوز، وهو تصحيف. وساقطة من ق.
(١٩) شرح شذور الذهب: ١٢٧.
(٢٠) في ت، ق: توهم، وهو وجه.
(٢١) في ر: تنبه، وهو تصحيف.
(٢٢) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٧.
(٢٣) في ق السؤال، وهو تحريف.
(٢٤) التسهيل: ٩٠، وشرح العمدة: ٣٩٥.

باب المفعول فيه[1]

كذا قدَّمَهُ ابنُ مالك في جميعِ كتبهِ على المفعولِ مَعَهُ، إلاَّ في العمدةِ، فأخَّرَهُ[2] عنهُ[3]، والأوَّلُ أَنسبُ، لأَنَّ المفعولَ مَعَهُ مختلفٌ في كونِهِ قياسًا، ولأَنَّهُ يصلُ العاملُ إليهِ بواسطةِ الواوِ، بخلافِ غيرِهِ، فاستحقَّ التَّأخيرَ.

قولُ الكافيةِ[4]: "هوَ: ما فَعَلَ[5] فيهِ [فِعْلٌ][6] مذكورٌ"[7]. قالَ النيلي: لاَ أرَى في هذا الرَّسمِ شيئًا[8] لم يُفْهَمْ من قولِهِم: المفعولُ فيهِ، (لأنَّ " ألْ " في المفعولِ فيهِ بمعنى الذي، فصارَ التَّقديرُ: المفعولُ فيهِ)[9]: هو الذي[10] فعلَ فيهِ، والذي[11] فعلَ فيهِ هوَ المفعولُ فيهِ.

قولُ الألفيَّةِ: "الظرفُ: وقْتٌ، أو مكانٌ، ضُمِّنَا " في " باطِّرادْ"[12]. فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: قد جاءَتْ ظروفٌ من غيرِ أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ، كقولِهِم: أَحَقًّا أنَّكَ ذاهبٌ، وجهدُ رَأْيِي أَنَّكَ ذاهبٌ، أي: أَفي حقٍّ، وفي جهدِ رأيي[13]. وهذا أيضًا واردٌ على الكافيةِ والشذورِ[14]. وقالَ أبو حيان: مذهبُ سيبويهِ أنَّ " حَقًّا " في المثالِ نُصِبَ[15] على الظرفِ[16]، وحقٌّ أنَّكَ[17]، اسمُ زمانٍ، ولا عدَّ لَهُ[18]، ولا هوَ قائمٌ مقامَهُ وإنَّما شُبِّهَ بِهِ من حيثُ إِنَّهُ اسمُ معنًى كما أنَّ اسمَ الزَّمانِ (٧١/أ) اسمُ معنًى وأنَّهُ مشتملٌ على المحقَّقِ كاشتمالِ ظرفِ الزَّمانِ على ما وقعَ فيهِ. ومثلُهُ قولُهُم[19]: غيرُ شكٍّ أَنَّكَ قائمٌ، وظنًّا منِّي أَنَّكَ قائمٌ. واستعمالُ هذا النَّوعِ ظرفًا موقوفٌ على السماعِ[20]. انتهى.

---

(١) باب المفعول فيه: بياض في ق.
(٢) في ق: فأخرجه، وهو تحريف.
(٣) شرح العمدة: ٤٠١، ٤١٠.
(٤) قول الكافية: بياض في ق.
(٥) فعل: ساقطة من ق.
(٦) ساقطة من الأصل ت، د، وما أثبته من سائر النسخ.
(٧) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٨٣/١.
(٨) في ت: شيء، وهو خطأ نحوي.
(٩) من (لأن أل..) إلى (.. فيه) ساقطة من د.
(١٠) في ت: الذي هو، بزيادة: هو.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ١٩١/٢.
(١٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢٣٢/٢، ٢٣٤.
(١٤) الكافية: ٧، وشرحها للرضي: ١٨٣/١، وشرح شذور الذهب: ٢٣٠.
(١٥) في الأصل س: النصب، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٦) ينظر: الهمع: ١٢٥/٣.
(١٧) في الأصل، ر، ق، د، س: أن، وفي ت:أن ليت، وما أثبته من ظ. ينظر:الكتاب:١٣٤/٣– ١٣٦.
(١٨) في الأصل، س: ولا عدده، وما أثبته من سائر النسخ.
(١٩) في ق: كقولهم، بزيادة: الكاف، ولا وجه لذلك.
(٢٠) ينظر: الارتشاف: ٣٥٢، والتصريح: ٣٣٨/١ – ٣٣٩.

الثاني: قالَ أبو حيان: "النحويونَ يقولونَ: إنَّ الظرفَ على تقديرِ " في "، وإنَّما فرَّ[١] المصنِّفُ من قولِهم، لأنَّهُ لا يلزَمُ من ذِكْرِ التَّضَمُّنِ[٢] أنْ يُجْمَعَ بينَ المُتَضَمِّنِ والمُتَضَمَّنِ، وَوُجِدَ بعضُ الظروفِ لا يَتقدَّرُ عندَهُ بـــ (في) نحوُ: عندَكَ، (فوقعَ في التَّضَمُّنِ الذي يلزَمُ منهُ بناءُ الظرفِ، (ولا يلزَمُ من قولِ النحاةِ: إنَّ الظرفَ)[٣] يُقَدَّرُ)[٤] بـــ (في) أنَّهُ يجوزُ دخولُ[٥] في[٦] عليهِ، وأنَّهُ يتلفظُ بِهِ، (فكم من مقدَّرٍ لا يُلْفَظُ بِهِ)[٧]، نحوُ: الفاعلُ في: اضْرِبْ. قالَ: ثُمَّ إنَّهُ معارَضٌ، بأنَّ المتضمِّنَ لا يُجْمَعُ بينَهُ وبينَ (المُتَضَمَّنِ، ألاَ تَرَى أنَّ (مَنِ) الشرطيَّةَ، أوِ[٨] الاستفهاميَّةَ لا يُجْمَعُ بينها وبينَ)[٩] أداةِ الشَّرطِ ولا الاستفهامِ[١٠]. والظَّرفُ يجوزُ جمعُهُ مَعَ "في"، نحوُ: جئتُ يومَ الخميسِ، وفي يومِ الخميسِ، فدلَّ على بطلانِ التَّضَمُّنِ. قالَ: وقد عبَّرَ المصنِّفُ في موضعٍ آخَرَ - يعني في شرح الكافية - بقولِهِ: مقارِنًا[١١] معنى[١٢] " في"[١٣]، فرارًا من ذلك أيضًا"[١٤]. وكذا قال النيلي: لو كانَ على تضمينِ " في " لَبُنِيَ ولم يَجُزْ إظهارُهَا معَهُ، وإنَّما هو على تقديرها، والمقدَّرُ يجوزُ إظهارُهُ.

الثالث: قالَ ابنُ الناظم: "لا حاجةَ إلى قولِهِ: "باطِّراد " لأنَّهُ أتى بِهِ احترازًا من المنصوبِ على التَّوَسُّعِ، نحوُ: دخلتُ الدارَ، وهذا خارجٌ بقولِهِ[١٥]: "ضُمِّنَ في "، لأنَّهُ[١٦] منصوبٌ نصبَ المفعولِ بِهِ[١٧]، لا الظرفِ".

قولُهُ: "فَانْوِهِ مُقَدَّرَا"[١٨]. لم يُبَيِّنْ أجوازًا أم وجوبًا؟ وهو قسمان: واجبُ التَّقديرِ، وذلكَ في خمسِ صورٍ: إذا وقَعَ صلةً، أو صفةً، أو حالاً، أو خبرًا، أو[١٩] نحوَ: يومَ الجمعةِ صمتُ فيه، أو سرتُ فيهِ. والباقي جوازًا. ويَرِدُ ذلكَ أيضًا على قولِ الكافيةِ: "وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ"[٢٠]. إلاَّ أنَّهُ

---

(١) في ق: فسر، وهو تحريف.
(٢) في ت، ق: التضمين، وهو وجه.
(٣) من (ولا يلزم..) إلى (.. الظرف) ساقطة من ق.
(٤) من (فوقع في..) إلى (.. بقدر) ساقطة من س.
(٥) ساقطة من س.
(٦) في ق: فيه، وهو تحريف.
(٧) فكم من مقدر لا يلفظ به: ساقطة من ق.
(٨) في ت، د، ظ: و.
(٩) من (المتضمن..) إلى (.. وبين) مكررة في ق.
(١٠) في د: الاستفهامية.
(١١) في س: مقاربا، وهو تصحيف.
(١٢) في ق: بمعنى.
(١٣) شرح الكافية الشافية: ٦٧٥/٢.
(١٤) ينظر: منهج السالك: ١٤٦.
(١٥) ساقطة من ت، ق.
(١٦) في س: لا، وهو تحريف.
(١٧) في ق: فيه، وهو تحريف.
(١٨) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ١٩٢/٢.
(١٩) في الأصل: ر، د، س، ظ: و، وما أثبته من ت، ق أنسب.
(٢٠) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩١/١.

ذَكَرَ الأخيرةَ في قولِهِ: "وعلى شريطةِ التَّفسيرِ"[١]. والصورُالخمسةُ مذكورةٌ في الكافيةِ الكبرى هنا، وكذا في سبكِ المنظوم، وزادَ سادسةً، وهيَ: المَثَلُ، نحوُ: بالرِّفاءِ والبنين[٢]. وزادَ ابنُ هشام في مغنيهِ سابعةً، وهيَ[٣]: ما إذا رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ، نحوُ: أعندَكَ زيدٌ؟[٤].

قولُهُم والعبارةُ للألفيةِ: "وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاكَ"[٥]. استثنَى منهُ في نكتِهِ على الحاجبيةِ[٦]: مُذْ، ومُنْذُ[٧].

قولُ الشذورِ: "أوْ مكانٍ مبهمٍ[٨]، أو مفيد مقدارًا[٩]". ظاهِرُهُ: أنَّ المقدارَ ليسَ داخلاً في المبهمِ، وهو ما صحَّحَهُ الشلوبين وأبو حيان، وأَنَّهُ شبيهٌ[١٠] بالمبهمِ[١١]. وصحَّحَ الفارسي: أَنَّهُ داخلٌ فيه[١٢]، وعليهِ مشَى ابنُ مالك، فقالَ: "إلاَّ[١٣] مبهمًا، نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ، وما صِيغَ من الفعلِ"[١٤]. (ويَرِدُ على ابنِ مالك وحدَهُ، أَنَّهُ جعلَ ما صِيغَ من الفعلِ، مِنَ المبهمِ)[١٥]. قالَ ابن قاسم: "والظاهرُ أَنَّهُ من المختصِّ، لا مِنَ المبهمِ، كما نصَّ عليهِ غيرُهُ، وهو ظاهرُ كلامِهِ في شرح الكافية، حيثُ جعلَهُ قسيمًا للمبهمِ"[١٦]. قلتُ: ولا خلافَ فيهِ بينَ النَّحويينَ، وقد صرَّحَ صاحبُ الإفصاحِ[١٧]. بأَنَّهُ مختصٌّ نُصِبَ تشبيهًا بالمبهمِ، وينبغي جَعْلُ قولِهِ: "وما "معطوفًا على" مبهمًا " لا على الجهاتِ، فيندفعُ الاعتراضُ. وعلى هذا مشيتُ في شرحي[١٨]. وَيَرِدُ عليهِ أيضًا: أَنَّهُ جَعَلَ الصَّوغَ من الفعلِ، وإنَّما هو من المصدرِ، وأَكَّدَ الاعتراضَ قولُهُ: "كمَرْمَى مِنْ رَمَى"[١٩]. ويردُ عليهما معًا: أَنَّهما حَصَرَا[٢٠] المكانَ في ثلاثةِ أنواعٍ وزادَ في التسهيلِ معنًى رابعًا، فقالَ: "أو جاريًا

---

(١) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩١/١.

(٢) شـرح الكافـية الشافية: ٦٨٤/٢، وسبك المنظوم ورقة: ٢٦. وينظر: المثل في جمهرة الأمثال: ٢٠٦/١، ٣٦٩.

(٣) في ق: وهي وهو، بزيادة: وهو. (٤) مغني اللبيب: ٥٨٢.

(٥) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ١٩٤/٢، الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٨٤/١، شرح شذور الذهب: ٢٣٠.

(٦) في ق: الحاجب، وهو تحريف.

(٧) النكت على الحاجبية ورقة: ٢١، وينظر: البهجة المرضية: ٨٤.

(٨) في ر: منه، وهو تحريف. (٩) شرح شذور الذهب: ٢٣٠.

(١٠) في ر: تشبيه. (١١) ينظر: الهمع: ١٥٠/٣ – ١٥١.

(١٢) المصدر السابق: ١٥٠/٣.

(١٣) في ت، ق: وما، وفي د: لا، بدلا من: إلا، وكلاهما تحريف.

(١٤) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ١٩٤/٢.

(١٥) من (ويرد على..) الى (.. المبهم) ساقطة من ر.

(١٦) شرح الألفية: ٨٦/٢.

(١٧) في د: الإيضاح، وهو تحريف.

(١٨) يقصد شرحه على الألفية المسمى بالبهجة المرضية، ينظر: هذا الشرح: ٨٤.

(١٩) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ١٩٤/٢.

(٢٠) في ق، د، س: حصر، وهو تحريف.

باطِّرادِ مجرَى ذلكَ"[١]. قالَ في شرحِهِ: "وذلك (٧١/ب) صفةُ المكانِ الغالبةُ، نحوُ: هُمْ قريبًا منكَ، وشرقيَّ المسجدِ. ومصادرُ قامَتْ مقامَ مضاف إليها تقديرًا، نحوُ قولِهِم: هوَ قربَ الدارِ ووزنَ الجبلِ وزِنَتَهُ. المرادُ بالاطِّرادِ أنْ لا تختصَّ ظرفيَّتُهُ بعاملٍ مَا[٢]، كاختصاصِ ظرفيَّةِ المشتقِّ من اسمِ الواقعِ فيهِ"[٣]. انتهى. وقالَ في العمدةِ: "والصَّالحُ لَهُ من المكانِ ما دلَّ على مقدارٍ كـ"ميلٍ "، أو على جهةٍ كـ"أمامَ "، أو شبْهِ جهةٍ كـ"عندَ "، أو على محلِّ الواقعِ فيهِ موافقًا لَهُ في أَصلِ اللَّفظِ"[٤]. فزادَ شبْهَ[٥] الجهةِ، وكذا زادَهَا في سبك المنظوم، فقال: "وهو: إمَّا اسمُ جهةٍ كـ"أمامَ " و" خلفَ "، أو ما يُشْبِهُهُ في الشَّياعِ[٦]، كـ: عندَ ومكانَ"[٧]. وقد نصَّ عليها أيضًا في الكافيةِ فقالَ:

مِنْ ذاكَ أَسْمَاءُ الجِهاتِ جُمَعَا ومَا يُضاهِيهَا كَعِنْدَ وَمَعَا[٨]

وقد تعرَّضَ لذلكَ ابنُ الحاجب في قولِهِ: وفُسِّرَ المبهمُ بالجهاتِ الستِّ، وحُمِلَ عليهِ عندَ، ولَدَى وشِبْهُهُمَا، لإبهامِهِمَا، ولفظُ مكانٍ لكثرتِهِ، وما بعدَ دخلتُ على الأصحِّ"[٩]. وتختصُّ بإيرادات:

الأوَّل: قالَ في المتوسط: "الأمكنةُ المبهَمَةُ غير الجهاتِ الستِّ كثيرةٌ، فالأوْلَى أنْ يقالَ في تعريفِ المبهَمِ: إنَّهُ مكانٌ لَهُ اسمٌ[١٠]، تسميتُهُ بِهِ بسببٍ[١١] أمرٍ غيرِ داخلٍ في مسمَّاهُ[١٢]، كـ"خلفَ"، فإنَّ تسميَتَهُ بذلكَ بسببِ[١٣] كَوْنِ الخلفِ في جهتِهِ، وهوَ غيرُ داخلٍ في مسمَّاهُ.

والمعيَّنُ: ما كانَ بسببِ أمرٍ داخلٍ فيهِ كـ"الدَّار "، فإنَّ تسميَتَهَا بذلكَ الحائطِ والسقفِ وغيرِهِمَا، وكلُّها داخلةٌ في مسمَّى الدَّارِ"[١٤]. انتهى. ولا شَكَّ أَنَّ من[١٥] ظروفِ المكانِ غيرِ الجهاتِ الستِّ، وغيرِ لفظِ " مكانٍ " ناحيةً، وجهةً، وأقطارَ البلادِ في ألفاظٍ ذَكَرَها ابنُ مالك وأبو حيان في شرحَي[١٦] التسهيلِ.

---

(١) التسهيل: ٩٦. (٢) في ت، ق: ما كان، بزيادة: كان.
(٣) ينظر: الهمع: ٣/١٥٢. (٤) شرح العمدة: ٤١٠.
(٥) ساقطة من ق.
(٦) في ت: الأشيـــاء. وفي ق: الأشياع، وكلاهما تحريف.
(٧) سبك المنظوم ورقة: ٢٦.
(٨) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٧٤.
(٩) الكافية: ٧. شرح الكافية للرضي: ١/١٨٤.
(١٠) ساقطة من ت. (١١) في ق: لسبب.
(١٢) في د: فيه، بدلا من: في مسماه.
(١٣) في ق: لسبب.
(١٤) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ١/٢٦٤.
(١٥) في ق: عن، وهو تحريف.
(١٦) في ر: شرح.

الثاني: لم يتعرَّضْ لذِكْرِ المقاديرِ البتَّةَ، ولا ما صِيغَ من الفعلِ، ولا ما جَرَى مجراهُ باطِّرادٍ.

الثالث: أنَّ الفراءَ حَكَى عن العربِ، أنَّهم عَدُّوا إلى أسماءِ الأماكنِ والبلادِ: "دخلتُ" و"ذهبتُ" و"انطلقتُ". قالَ أبو حيان: وهذا وإنْ لَمْ يحفظْهُ البصريون، فالفراءُ ثقةٌ فيما ينقلُهُ[1]. فَيَرِدُ ذلكَ على تخصيصِ المصنِّفِ الحكمَ بـ" دخلتُ"[2].

قولُ الشذورِ: "وقولُهُم: دخلتُ الدَّارَ على التَّوَسُّعِ"[3]. هذا مذهبُ الفارسي وطائفةٍ أنَّ " دخلتُ " متعدِّيَةٌ في الأصلِ بحرفِ الجَرِّ وهوَ " في " إلاَّ أنَّهُ حُذِفَ اتِّساعًا، فانتصَبَ على المفعولِ بِهِ. والذي ذهبَ إليهِ سيبويهِ والمحققونَ أنَّهُ منصوبٌ على الظرفِ[4] تشبيهًا لَهُ بالمبهَمِ[5]. ولذا[6] قالَ ابنُ الحاجب: "على الأصحِّ"[7]، فأشارَ إلى خلافِ الفارسي.

قولُهُ: "ونَحْوُ: "قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَد"[8]. نازَعَ بعضُ العلماءِ في الاستشهادِ بهذا البيتِ، فإنَّهُ من قولِ الجانِ، ولم تثبتْ[9] عربيَّتُهُم[10]، ولا فصاحتُهُم، وأجيبَ: بأنَّ العربَ تناشدُوهُ ورووهُ، فالحجَّةُ بقولِهِم، لا بقولِ الجانِ.

قولُ الألفيَّةِ:

وشرطُ كونِ ذَا مَقِيساً[11] أنْ يقَعْ ظرفاً لِمَا في أَصلِه مَعْهُ[12] اجْتَمَعْ[13]

قالَ ابنُ قاسم: فإنْ قلتَ: يخرجُ عنهُ نحوُ: سَرَّني جلوسي مجلسَكَ، لأنَّ العاملَ فيه أصلُهُ لا شيء اجتمعَ[14] معَهُ في أصلِهِ. قلتُ: هذا وإنْ لم تشملْهُ عبارتُهُ فقد تقرَّرَ أنَّ المصدرَ يعملُ عملَ فعلِه"[15].

قولُهُ[16]:

وما يُرَى ظرفاً وغيرَ ظرفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ....[17]

---

(١) ينظر: منهج السالك: ١٤٨. والهمع: ٣/١٥٣.
(٢) في ق: فدخلت، بدلا من: بدخلت، وهو تحريف.
(٣) شرح شذور الذهب: ٢٣٠.
(٤) في ت، ق: المصدر، وهو تحريف.
(٥) ينظر: الهمع: ٣/١٥٣.
(٦) في ت، ق، د: ولهذا، وهو وجه، وفي ر: وكذا، وهو تحريف.
(٧) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ١/١٨٤.
(٨) شرح شذور الذهب: ٢٣٠، يشير إلى البيت الذي قيل: إنه من شعر الجن، وتمامه:
جـــزى الله ربُّ النّـــاسِ خيـــرَ جزائـــهِ رفيقيـــن.....
ينظر: السيرة النبوية لابن هشام: ١/٤٨٧. شرح شذور الذهب: ٢٣٥، والهمع: ٣/١٥٤.
(٩) في ر: ينبت.
(١٠) في ق، س: عن بيتهم، وهو تحريف.
(١١) في ق: نقليا، وهو تحريف.
(١٢) في د: قد، وهو تحريف.
(١٣) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٩٦.
(١٤) في ت، ق: امتنع، وهو تحريف.
(١٥) شرح الألفية: ٢/٨٨.
(١٦) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٧) الألفية: ٣٠. شرح ابن عقيل: ٢/١٩٨.

فاتَهُ أنْ يقولَ مثلَ ذلكَ في المصدرِ(٧٢/أ)، وقد ذَكَرَهُ في سبك المنظوم، فقالَ - بعدَ ذِكْرِ كونِهِ لتوكيدٍ[١]، أو نوعٍ، أو عددٍ -: "فإنْ لم[٢] يلازمْهُ[٣] هذا[٤] الاستعمالُ فمتصرِّفٌ، (وإنْ لازَمَهُ فغيرُ متصرِّفٍ[٥])[٦].

قولُهُ[٧]: "ظرفيَّةً أو شِبْهَهَا"[٨]. قالَ في شرح الكافية: وهو دخولُ حرفِ الجرِّ[٩]. وليسَ المرادُ كلَّ حرفِ جرٍّ، بل (مِنْ) وحدَهَا[١٠]، كما صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ[١١].

قولُهُ[١٢]:

وقد ينوبُ عَنْ مكانٍ مصدرُ وذاكَ في ظرفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ[١٣]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ في شرحِ الكافيةِ: هو من بابِ حذفِ المضافِ[١٤]، وإقامَةِ[١٥] المضافِ إليهِ مقامَهُ[١٦].

الثاني: شرطُ ذلكَ إفهامُ تعيينٍ، أو مقدارٍ، قالَهُ[١٧] فيه أيضًا[١٨].

الثالث: قد ينوبُ عنهُ أسماءُ أعيانٍ[١٩]، نحو: "لا أُكلِّمُكَ[٢٠] القارظَيْنِ"[٢١]، أي: مدَّةَ غيبتِهِمَا، والفَرْقَدَيْنِ، والشَّمسَ والقمرَ والنجومَ، أي: مدَّةَ بقائِها، أو[٢٢] طلوعِها، ذَكَرَهُ فيهِ أيضًا[٢٣].

الرابع: قالَ الشاطبي: ليسَ في كلامِهِ ما يدلُّ على أَنَّ ذلكَ عندَهُ مقيسٌ أو مسموعٌ، ولا يُؤخَذُ الأوَّلُ من تكثيرِهِ، ولا الثاني من تقليلِهِ[٢٤]. وقد نَصُّوا على أنَّ ذلكَ موقوفٌ على السَّماعِ، وفَهِمَ ابنُ قاسم من " قَدْ " و"يكثرُ " السَّماعَ في الأوَّلِ، والقياسَ في الثَّاني[٢٥].

---

(١) في ت، ق: كون التوكيد، بدلا من: كونه لتوكيد، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من س.
(٣) في ر: يلاقيه، وهو تحريف.
(٤) في ق: بهذا، بزيادة: حرف الجر الباء ولا وجه له.
(٥) وإن لازمه فغير متصرف: ساقطة من ت.
(٦) سبك المنظوم ورقة: ٢٤، ٢٥، ٢٦.
(٧) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٨) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٩٨.
(٩) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٠.
(١٠) في ت: وحدتها، وهو تحريف.
(١١) التسهيل: ٩١.
(١٢) في ظ: قولها، وهو وجه.
(١٣) الألفية: ٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٠.
(١٤) في ق: المضاف إليه، بزيادة: إليه.
(١٥) في د: وقيام، وهو وجه.
(١٦) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٥.
(١٧) في د: قال.
(١٨) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٥.
(١٩) في ت، ق: الأعيان.
(٢٠) في ر، ت، ق: لا أكلمه، وهو وجه.
(٢١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/٢١٢، واللسان (قرظ).
(٢٢) في د: و، بدلا من: أو، أنسب للسياق.
(٢٣) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٦.
(٢٤) في ق: تعليله، وهو تحريف.
(٢٥) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ٢/٨٩.

المفعولُ مَعَهُ

قولُ الكافية: "هو مذكورٌ بعدَ الواوِ لمصاحبَة معمولِ فِعْلٍ"[١]. أُورِدَ عليهِ نحوُ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو مَعَهُ. وأُجيبَ: بأَنَّ المرادَ المصاحبةُ الحاصلةُ من[٢] الواوِ، وهي هنا حاصلةٌ من " مَعَ "، وإلاّ لكانت مَعَ الواوِ تكرارًا[٣].

قولُ الألفيَّة: "يُنْصَبُ تَالِي الواوِ"[٤]. أي: التي بمعنى " معَ"[٥] أَخذًا من المثالِ، وقد صرَّحَ بِهِ في الشذورِ، فقالَ: "هو: الاسمُ[٦]، الفضلةُ، التَّالي واوَ المصاحبة"[٧]. وزادَ ابنُ عصفور في الحدِّ: المتضمِّنُ معنى المفعولِ بِهِ. قالَ: فإنْ لم يَرِدْ هذا المعنَى كانَ معطوفًا[٨]. وقد اعتمدَهُ[٩] في التسهيلِ[١٠]. وقالَ الشاطبي: إنَّهُ يؤخذُ[١١] من الألفيةِ من المثالِ. وفي العمدةِ: "هو الاسمُ المذكورُ فضلةً بعدَ واوٍ بمعنى " مَعَ " غيرِ متبعةٍ"[١٢]. وقالَ: "احترزتُ بقولي " غيرِ متبعَةٍ " من نحوِ: مزجتُ عسلاً وماءً"[١٣]. وقالَ أبو حيان: اشترطَ الجمهورُ في تالِي الواوِ: أنْ يصحَّ عطفُهُ، فلا ينصبُ: ضحكتُ وطلوعَ الشَّمسِ، مفعولاً معَهُ، لأنَّهُ لا يصحُّ فيهِ العطفُ، كما قالَهُ الأخفش، وتلقَّاهُ جلُّ النحويينَ بالقبولِ، وبِهِ[١٤] قالَ السيرافي والفارسي وابنُ جنِّي، وادَّعَى فيهِ ابنُ الباذش الإجماعَ. وخالفَ المصنِّفُ في التسهيلِ[١٥] فلم يشترطْهُ[١٦].

قولُهُ: "بِمَا مِنَ الفعلِ وشبهِهِ"[١٧]. شرطُهُ أنْ يكونَ فيهِ معناهُ وحروفُهُ، وقد صرَّحَ بِهِ في الشذورِ[١٨]، فلا يعملُ فيهِ المعنويُّ كالإشارةِ والظرفِ على[١٩] الأصحِّ. لكن عبارة العمدة:"... مسبوقةٍ بفعلٍ، أو متضمِّنٍ معناهُ وحروفَهُ، أو معناهُ دونَ حروفِهِ"[٢٠]. وقالَ في شرحِها: "والمسبوقةُ بمتضمِّنٍ معنَى فِعْلٍ دونَ حروفِهِ: مالكَ وزيدًا"[٢١].

---

(١) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٤/١.

(٢) الحاصلة من: ساقطة من ق.

(٣) ينظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ٢٧١/١.

(٤) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢٠٢/٢.

(٥) ساقطة من ق.

(٦) في ق: الاسم الذي، بزيادة: الذي.

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٣٧.

(٨) المقرب: ١٥٨/١.

(٩) في ق: اعتمدوه، وهو تحريف.

(١٠) التسهيل: ٩٩.

(١١) في ق: أن يوجد، بدلا من: أنه يؤخذ، وهو تحريف.

(١٢) شرح العمدة: ٤٠١.

(١٣) المصدر السابق: ٤٠٢.

(١٤) في د: فيه، بدلا من: وبه، وهو تحريف.

(١٥) التسهيل: ٩٩.

(١٦) ينظر: الارتشاف: ٣٨١ – ٣٨٢.

(١٧) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢٠٢/٢.

(١٨) شرح شذور الذهب: ٢٣٧.

(١٩) على: بياض في ق.

(٢٠) شرح العمدة: ٤٠١.

(٢١) المصدر السابق: ٤٠٣.

قولُهُ[1]:

وبعدَ (ما) استفهامٍ أوْ " كيفَ " نَصَبْ بِفِعْلِ كونٍ مضمَرٍ بعضُ العَرَبْ[2]

فيهِ أمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ ابنُ هشام: ظاهرُهُ وجوبُ النَّصبِ، وفيهِ تفصيل: أمَّا في: ما أنتَ وزيدًا، فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا في: ما شأنُ زيدٍ وعمرًا[3]، فممنوعٌ، وأمَّا: ما شأنُكَ وزيدًا، ففيهِ تردُّدٌ، فقيلَ: بوجوبِ النَّصبِ، وهو قولُ الأكثرِ، وأجازَ الكسائي والمصنِّفُ الخفضَ. قلتُ: المصنِّفُ لم يُرِدْ موضعَ وجوبِ النَّصبِ، إنَّما أرادَ موضعَ جوازِهِ، بل موضعَ (٧٢/ب) قِلَّتِهِ[4]، بدليلِ قولِهِ: "نَصبْ بعضُ العربْ " فَعُرِفَ أنَّ الأكثرَ على خلافِهِ. ولهذا قالَ في التسهيل: "ويجبُ النَّصبُ عندَ الأكثرِ في نحوِ: مالَكَ وزيدًا، وما شأنَكَ وعمرًا، بكانَ[5] مضمَرَةً[6] قبلَ الجارِّ، فإنْ [كانَ][7] المجرورُ ظاهرًا رجَحَ العطفُ، ورُبَّمَا نُصِبَ بفعلٍ[8] مقدَّرٍ بعدَ " مَا " أوْ " كيفَ " أو زمنٍ[9] مضافٍ، أو قبلَ خبرٍ ظاهرٍ، نحوُ: ما أنتَ والسيرَ[10]، وكيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ. و:

أزمانَ قومِي والجماعةَ[11]

و" أنَا وإيَّاهُ في لحافٍ[12]"[13]. وقالَ في العمدةِ: "وقد يقعُ[14] بعدَ مرفوعِ فعلٍ محذوفٍ بعدَ استفهامٍ بـــ" كيفَ " أو " مَا " أو زمانٍ مضافٍ إلى الجملةِ"[15]. وقالَ في الكافية:

وإنْ خَــلاَ مِــنْ فِعْــلٍ أوْ معــناهُ فاجْتَــنبِ النَّــصبَ وقَــدْ تَــراهُ
مِــنْ بعــدِ " مَا " استفهامٍ أو كيفَ لأَنْ يُــضمَرَ فِعْــلُ الكــونِ أو بعدَ زَمَنْ[16]

---

(١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٤.
(٣) في ر: عمرو.
(٤) في ت: قلت، وهو تحريف.
(٥) في ق: بكاد، وهو تحريف.
(٦) في ق: مضمرته، وهو تحريف، ومكررة في ت.
(٧) ساقطة من الأصل، ر، ت، د، س، ظ.
(٨) في ق: الفعل، وهو تحريف.
(٩) في ت: زين، وهو تحريف، وفي ق: أزمان.
(١٠) قطعة من بيت لأسامة بن الحارث الهذلي، وتمامه:
مــا أنــتَ والســيرَ في متلــفٍ يُبَــرِّحُ بالذكــرِ الضابــطِ
وروايته في ديوان الهذليين: ٢/١٩٥ (ما أنا) بدلا من (ما أنت) و(يعبر) بدلا من (يبرح). وينظر: الكتاب: ١/٣٠٣، وابن يعيش: ٢/٥٢، والهمع: ٣/٢٤٢.
(١١) للراعي النميري (شعره ٥٩)، وتمامه:
..... كالــذي لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَميلا
وينظر: الكتاب: ١/٣٠٥، والأشموني: ٢/١٣٨.
(١٢) هــذا حــديث عن عائشة "رضي الله عنها " في المستدرك للحاكم: ٤/١٠ ونصــه فيــه " عن عائشة "رضي الله عنها " أنها قالت... وكان يأتيه الوحي وأنا وهو في لحاف واحد".
(١٣) التسهيل: ٩٩ – ١٠٠.
(١٤) في د: تقع، وهو تصحيف.
(١٥) شرح العمدة: ٤٠١.
(١٦) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٨٩.

فَعُرِفَ أنَّ المذكورَ[(١)] هنا، هوَ الذي قلَّلَهُ هناكَ، وأَنَّ الأرجحَ فيهِ تركُ النَّصبِ، فضلاً عن وجوبِهِ. نَعَمْ، يردُ عليهِ صورةُ الوجوبِ، وضابطُها كما في شرحِ التسهيل: "أنْ تقعَ[(٢)] " ما " المستفْهَمُ[(٣)] بها على سبيلِ الإنكارِ قبلَ[(٤)] ضميرٍ مجرورٍ باللّامِ، أو الشَّأنِ أو مَا يؤدِّي ما يؤدِّيانه " انتهى. وعُلِمَ بذلكَ أنَّ " كيفَ " ليسَ لها في ذلكَ مدخلٌ.

الأمر الثاني: أنَّهُ أطلقَ إضمارَ فعلِ الكونِ، فشملَ الماضي والمضارعَ، معَ كلٍّ مِنْ " مَا " و"كيفَ "، وهوَ مذهبُ المبردُ، ووافَقَهُ ابنُ طاهر، والذي نصَّ عليهِ سيبويهِ أَنَّهُ يُقَدَّرُ مَعَ " ما " كنتُ بلفظِ الماضي، ومَعَ " كيفَ " يكونُ بلفظِ المضارعِ، وقالَ بِهِ السيرافي وابنُ ولَّادٍ وابنُ خروف، وفَرَّقُوا: بأَنَّ " ما " استفهامٌ[(٥)] للإنكارِ، ولا يكونُ إلاَّ على ما وقَعَ، و" كيفَ " للسؤالِ، ولا يكونُ إلاَّ على ما لَمْ يقَعْ[(٦)].

الثالث: يردُ عليهِ الصورةُ الثالثةُ التي زادَها في كتبِهِ المذكورةِ، وهو: الواقعُ بعدَ زمانٍ مضافٍ إلى جملةٍ[(٧)]، كقولِهِ:

أزمانَ قومِي والجماعةَ[(٨)] كالَّذي

قالَ سيبويهِ: التقديرُ: أزَمانَ كانَ قومِي والجماعةَ، أي: مَعَ الجماعةِ[(٩)]. وأمَّا الرابعةُ التي زادَها في التسهيل، فتفرَّدَ بها أَخذًا من حديثِ عائشةَ: "كانَ النبي ﷺ ينزلُ عليهِ الوحيُ وأنَا وإيَّاهُ في لحافٍ"[(١٠)] أي: كنتُ وإيَّاهُ. قالَ أبو حيان: ولا يعتمدُ على ذلكَ، فإنَّ الآثارَ وقَعَ فيها اللَّحنُ كثيرًا من الرُّواةِ[(١١)]، ولم يثبتْ أنَّ هذا لفظُ عائشة.

قولُ الكافيةِ: "فإنْ كانَ الفعلُ[(١٢)] لفظًا، وجازَ[(١٣)] العطفُ[(١٤)]، فالوجهان"[(١٥)].

قالَ في المتوسط: "يشكلُ بنحوِ: ضربتُ زيدًا وعمرًا، فإنَّهُ جازَ فيهِ العطفُ مع أَنَّهُ لم يَجُزْ غيرُهُ"[(١٦)]. انتهى. ثُمَّ ظاهِرُهُ: جوازُ الوجهينِ على السَّواءِ، وليسَ كذلكَ، بل العطفُ أرجحُ، كما صرَّحَ بِهِ في الألفيةِ[(١٧)]، وسيأتي ما يُستثنَى منْهُ.

---

(١) في ر: المذكر، وهو تحريف.
(٢) في ت، ق، س: يقع، وهو تصحيف.
(٣) في ت: استفهم.
(٤) في ر: وقيل.
(٥) في ق: الاستفهام.
(٦) تنظر هذه المسألة في الهمع: ٢٤٣/٣.
(٧) في ر: الجملة، بزيادة: أل، وما أثبته أنسب للسياق.
(٨) في ر: والجملة، وهو تحريف.
(٩) الكتاب: ٣٠٥/١.
(١٠) ينظر: التسهيل: ١٠٠.
(١١) ينظر في مسألة الاستدلال بحديث النبي ﷺ خزانة الأدب: ٤/١ – ٧، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي.
(١٢) ساقطة من ت.
(١٣) في د: وحال، وهو تحريف.
(١٤) ساقطة من د.
(١٥) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.
(١٦) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ٢٧٢/١.
(١٧) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢٠٦/٢.

قولُهُ: "و[1] إن لم يَجُزِ العطفُ تعيَّنَ النصبُ، مِثْلُ: جئتُ وزيدًا"[2]. الذي ذَكَرَهُ ابنُ مالك في شرحَي[3] الكافيةِ والعمدةِ: أنَّهُ يجوزُ في هذا المثالِ، وفي اذْهَبْ وزيدًا[4]، الوجهانِ، والنَّصبُ أرجحُ[5].

قولُهُ[6]: "وإنْ كان معنًى، وجازَ العطفُ، تَعَيَّنَ العطفُ، نَحْوُ: ما لزيدٍ وعمرٍو"[7]. ما جزمَ بِهِ من تعيينِ العطفِ، رأيٌ لبعضِ المتأخِّرينَ، حكاهُ ابنُ مالك في شرحِ العمدةِ، وقال: إنَّهُ ليسَ بصحيحٍ، والمشهورُ: جوازُ الأمرينِ ورجحانُ العطفِ كما نصَّ عليهِ سيبويهِ. ولا ينحصرُ ذلكَ في المجرورِ، بل ضميرُ الرَّفعِ أيضًا كذلكَ، نحو: ما أنتَ وزيدٌ، بالوجهينِ[8].

قولُهُ: (٧٣/أ) " وإلاَّ تعيَّنَ النَّصبُ، نحوُ: ما لَكَ وزيدًا، وما شأنُكَ وعمرًا"[9]. اختارَ ابنُ مالك في هذينِ المثالينِ جوازَ الجرِّ[10].

قولُهُ: "لأنَّ المعنى: ما تَصْنَعُ"[11]. لم يقدِّرْهُ[12] أحدٌ هنا، وإنَّما النَّصبُ عندَ سيبويهِ والجمهورِ بــ" كانَ " مضمرةً قبلَ الجارِّ[13]. أو بمصدرٍ " لابسَ " منويًّا بعدَ الواوِ[14]. وعندَ السيرافي وابنِ خروف: بــ" لابسَ " مقدَّرًا[15].

قولُ الألفيَّة: "والعطفُ إنْ يُمْكِنْ بلا ضَعفٍ أحَقّْ"[16]. يُستثنَى منهُ: ما إذا كانَ الأوَّلُ ضميرًا مؤكَّدًا"[17]، فإنَّ الوجهينِ فيهِ[18] جائزانِ على السَّواءِ كما نقلَهُ أبو حيان[19]. وما إذا خِيفَ منهُ فواتُ المعيَّةِ المقصودةِ، نحوُ: لا تغتذِ بالسَّمَكِ واللَّبنَ، فإنَّ النَّصبَ فيهِ أرجحُ[20]. وما إذا كانَ فيهِ تكلُّفٌ من جهةِ المعنَى، نحوُ:

فكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِي أَبيكُمْ مكــانَ الكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[21]

---

(١) الواو: ساقطة من ت.
(٢) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.
(٣) في ر، ت: شرح.
(٤) في ر: وزيد.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٦٩٢/٢ – ٦٩٣. شرح العمدة: ٤٠٨.
(٦) في ر: وقوله. وفي ظ: قولها، وكلاهما وجه.
(٧) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.
(٨) شرح العمدة: ٤٠٨.
(٩) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.
(١٠) شرح العمدة: ٤٠١.
(١١) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١٩٥/١.
(١٢) في ر: يقيده، وهو تحريف.
(١٣) في ق: الجار والمجرور، وهو وجه.
(١٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/١.
(١٥) ينظر: التسهيل: ٩٩. ومنهج السالك: ١٥٦. والهمع: ٢٤٢/٣.
(١٦) الألفية: ٣١. شرح ابن عقيل: ٢٠٥/٢.
(١٧) في ق: مؤكد، وهو خطأ نحوي.
(١٨) ساقطة من ق.
(١٩) ينظر: الهمع: ٢٤٥/٣.
(٢٠) ينظر: الهمع: ٢٤٣/٣ – ٢٤٤.
(٢١) أنشده سيبويه: ٢٩٨/١ ولم ينسبه، وينظــر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٢ – ٥٠، الهمع: ٢٣٨/٣، ٢٤٤. وأنشد القالي في أماليه: ٢٧٤/٢ صدره هكذا: وإنا سوف نجعل مولينا ونسبه إلى الأقرع بن معاذ القشيري.

فإنَّ العطفَ وإنْ حسنَ من جهةِ اللَّفظِ، لكنَّهُ يؤدِّي إلى تكلُّفٍ في المعنَى، إذ يصيرُ التقديرُ: كونُوا أَنتُمْ وليكونُوا هُم، وهوَ خلافُ المقصودِ[١]، ذَكَرَ[٢] هاتينِ الصورتينِ في التسهيلِ[٣] وشرحِهِ، والأخيرةُ في الكافيةِ والعمدةِ[٤]. ويمكنُ[٥] حملُ قولِهِ: "بِلاَ[٦] ضَعْفٍ " على ما هوَ أَعمُّ من جهةِ اللَّفظِ والمعنَى معًا، فتندرجُ[٧] فيهِ الصورتانِ.

قولُهُ[٨]: "والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العطفُ يَجِبْ"[٩]. هوَ[١٠] على رأيِهِ. والجمهورُ[١١] كما تقدَّمَ على[١٢] أنَّهُ لا يجوزُ إلاَّ[١٣] في مكانٍ يصحُّ[١٤] فيهِ العطفُ حقيقةً أو مجازًا، نبَّهَ عليهِ أبو حيَّان.

قولُهُ: "أوِ اعْتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ"[١٥]. فيهِ أُمورٌ[١٦]:

الأَوَّلُ: قالَ الشاطبي: "ظاهرُهُ. التخييرُ في كلِّ مسألةٍ لا يسوغُ[١٧] فيها العطفُ، وذلكَ غيرُ صحيحٍ، بل ما بعدَ الواوِ إذا لم يمكنْ عطفُهُ، على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ يتعيَّنُ نصبُهُ على المعيَّةِ، كقولِهِ: "سِيري والطَّريقَ"[١٨]، فَمِثْلُ هذا لم يحملْهُ أحدٌ على الإضمارِ، ولا يصحُّ من جهةِ المعنَى. وقسمٌ يتعيَّنُ فيهِ الإضمارُ ولا تصحُّ[١٩] فيهِ المعيَّةُ، إذ لا يصحُّ وضعُ " معَ " موضعَ الواوِ، نحوُ:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا[٢٠]

وقسمٌ يجوزُ فيهِ أَمرانِ، نحوُ: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٢١]. قالَ: ويمكنُ الجوابُ: بأَنَّهُ لم يُرِدْ تسويغَ الوجهينِ في الأقسامِ كلِّها، بل قَصَدَ أَنَّها[٢٢] على هذينِ يخرجُ حكمُهَا إذا

---

(١) الهمع: ٣/٢٤٤.

(٢) في ت: وذكر، بزيادة: الواو.

(٣) التسهيل: ١٠٠.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/٦٩٢، وشرح العمدة: ٤٠١.

(٥) في س: ولكن، وهو تحريف.

(٦) بلا: ساقطة من ت.

(٧) في ر، ق: فيندرج، وهو وجه.

(٨) في ظ: قولها، وهو وجه.

(٩) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٦.

(١٠) في ظ: هذا، وهو وجه.

(١١) في ت، ق: هو رأي الجمهور، بدلا من: هو على رأيه والجمهور.

(١٢) ساقطة من ت.

(١٣) في ر: أل، وهو تحريف.

(١٤) في ت: يقبح، وهو تحريف.

(١٥) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٦.

(١٦) في ت: أمران، وهو تحريف.

(١٧) في ت: لا يجوز.

(١٨) ينظر: الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٢.

(١٩) في ر، ق، د، س: ولا يصح، وهو وجه.

(٢٠) لذي الرمة في زيادات ديوانه: ٦٦٤، مع شطر آخر سابق له: لما حَطَطْتَ الرَّحلَ عنها وارداً
وجعله الفراء في معاني القرآن: ١/١٤، ٣/١٢٤ صدرا لبيت وأنشده هكذا:
علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ همالةً عيناها
وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٠، واللسان (قلد)، والهمع: ٥/٢٢٨.

(٢١) سورة يونس: الآية ٧١. وينظر: البحر المحيط: ٥/١٧٨ – ١٧٩.

(٢٢) في ق: قصدا لها، بدلا من: قصد أنها، وهو تحريف.

أمكنَ". وقالَ ابنُ قاسم: "يحتملُ[١] التخيير والتسويغ[٢]، والمعنَى: أنَّ ما امتنعَ فيهِ العطفُ نوعان: نوعٌ تجبُ[٣] فيهِ المعيَّةُ، ونوعٌ يجبُ فيهِ الإضمارُ، لأنَّ المعيَّةَ فيه أيضًا ممتنعةٌ"[٤]. انتهى. وعبارةُ التسهيلِ: "فإنْ لم يلقِ الفعلُ بتالِي الواوِ جازَ النصبُ على المعيَّةِ وعلى إضمارِ الفعلِ اللائقِ إنْ حَسُنَ "مَعَ"[٥] موضعَ الواوِ، و[٦] إلاَّ تعيَّنَ الإضمارُ"[٧]. وهذا عينُ ما قالَهُ الشاطبي.

الثاني: ما ذكَرَهُ من الإضمارِ، مذهبُ جماعة، وذهبَ آخرونَ[٨]: إلى أنَّهُ لا حاجةَ[٩] إلى إضمارٍ، وإنَّما الثاني معطوفٌ على الأوَّلِ (من عطفِ المفرداتِ على تضمينِ العاملِ الأوَّلِ)[١٠] معنًى يتسلَّطُ بِهِ على المتعاطفينِ، لأنَّهُ يجوزُ في العطفِ ما لا يجوزُ في الإفرادِ[١١]. وهذا القولُ صحَّحَهُ أبو حيان[١٢]، قالَ: والذي يدلُّ عليهِ[١٣] التضمينُ، ويقطعُ[١٤] ببطلانِ[١٥] الإضمارِ، أنَّهُ وُجِدَ في كلامِهِم ما ادَّعُوا[١٦] أنَّهُ لا يوجدُ، وهو مثلُ:

عَلَفْتُها تبنًا وماءً باردا

قالَ طرفةُ:

لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الماءَ والشَّجَرِ[١٧]

وقال آخر:

عليهِ صفيحٌ من تُرابٍ وجَنْدَلِ[١٨]

---

(١) في د: بل يحتمل، بزيادة: بل.
(٢) في ت، ق، س: والتنويع، وهو تحريف.
(٣) في ق: يجب، وهو وجه.
(٤) شرح الألفية: ٢/٩٤.
(٥) ساقطة من ت.
(٦) الواو: ساقطة من د.
(٧) التسهيل: ١٠٠.
(٨) قال في الهمع: ٣/٢٤٥: "وذهب جماعة منهم أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي، والمازني، والمبرد إلى جواز العطف على الأول..".
(٩) في س: لا ضرورة، وهو وجه.
(١٠) من (من..) إلى (.. الأول) ساقطة من س.
(١١) ينظر: الهمع: ٣/٢٤٥.
(١٢) ينظر: الارتشاف: ٣٨٣، ومنهج السالك: ١٥٨.
(١٣) في د: على.
(١٤) في د، س: ويقع، وهو تحريف.
(١٥) في د: بطلان، وهو وجه.
(١٦) في ت: ما ادعي. و: ادعوا: ساقطة من د.
(١٧) عجز بيت لطرفة بن العبد (ديوانه ٧٢) وصدره: أعمرو بن هند ما ترى رأيَ صِرْمةٍ
وينظر: منهج السالك لأبي حيان: ١٥٩، ومغني اللبيب: ٨٢٨.
(١٨) هذا عجز بيت لمسكين الدارمي (ديوانه ٤٩) وفيه: رخام مرصع، بدلا من: تراب وجندل، وروايته في الكتاب: ٣/٢٤٤: عليه ترابٌ من صفيحٍ مُوَضَّعُ. وفي آمالي ابن الشجري: ٢/١١٤: منضد، بدلا من: وجندل. وورد كاملا في منهج السالك: ١٥٩ وصدره:
ونابغةُ الجعدي بالرملِ بيتُه

(ضمن صفيح معنى ستر، فكأنه قال: عليه ستر من (٧٣/ب) تراب وجندل)[١]. قال: وإذا كانوا قد عطفوا ما لا يدخل في العامل، لا بتضمين[٢] ولا غيره[٣]، كقوله:

تكفُّ رياحٌ ثوبَهُ وبروقُ[٤]

إذِ الرياحُ تكفُّ الثَّوبَ لا البروقَ، وإنَّما عطَفَهَا على الرياحِ لالتباسِهَا بها، فلأنْ يعطفُوا ما يدخلُ بتضمُّنٍ أَوْلَى وأَحْرَى[٥]. قالَ: ومِمَّا يُضْعِفُ مذهبَ الإضمارِ: أَنَّهُ جاءَ منهُ ما هو مخفوضٌ[٦] بعدَ الإضافةِ، كقولِهِ:

شرَّابُ أَلبانٍ وتَمْرٍ وَإِقِطْ[٧]

فلو أَضمرُوا " أَكَّالَ إِقط " كانَ فيهِ حذفُ المضافِ، ولم يقمِ الثَّاني مقامَهُ، معَ أَنَّهُ لم يتقدَّمْ لَهُ[٨] ذِكْرٌ وهوَ غيرُ[٩] سائغٍ[١٠]، وأَنَّهُ جاءَ منهُ ما هوَ مخفوضٌ بحرفِ جَرٍّ، كقولِهِ:

فَلَمَّا دَعَتْ شيبًا بجنبِ عُنَيْزَةٍ ... مَشَافِرُها في ماءِ مُزْنٍ وباقِلٍ[١١]

فشيبٌ في الماءِ لا في[١٢] النبتِ[١٣]، فإنْ أضمرْتَ " ودَعَتْ " في " باقلٍ " كانَ من قبيلِ خبرِ - عافاكَ اللهُ - " انتهى[١٤]. وقالَ ابنُ الحاجبِ[١٥]: العربُ تستغني بأحدِ الفعلينِ عَنِ الآخرِ إذا اجتمعَ فعلانِ متقاربانِ[١٦] في المعنى، ولكلٍّ واحد متعلِّقٌ، فيجوزُ ذِكْرُ أحدِ الفعلينِ وعطفُ متعلِّقِ الآخرِ عليهِ حتَّى كَأَنَّهُ شريكُهُ في أصلِ المعنَى إجراءً لأحدِ المتقاربينِ مجرَى الآخرِ.

الثَّالثُ: ظاهِرُ كلامِهِ أنَّ هذا النَّوعَ مقيسٌ، وهوَ رأيُ[١٧] الأكثرينَ، وضابِطُهُ: أنْ يكونَ الأوَّلُ والثاني يجتمعانِ في معنىً عامٍّ[١٨].

---

(١) من (ضمن..) الى (.. وجندل) ساقطة من ت.
(٢) في الأصل، ر، ت، ق، د، س: لا يتضمن، وما أثبته من ظ.
(٣) ولا غيره: ساقطة من ت.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) في ق، د، س: وأخرى، وهو تصحيف.
(٦) في ق: مخفوظ، وهو خطأ في رسم الضاد.
(٧) هذا بيت من الرجز المشطور، بلا عزو في المقتضب: ٥١/٢، والإنصاف: ٦١٣/٢، ومنهج السالك: ١٥٨، ورغبة الأمل: ٢٣٤/٣.
(٨) ساقطة من د.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) ينظر: منهج السالك: ١٥٨ — ١٥٩.
(١١) للراعي النميري (شعره ٧٧) وفيه: إذا ما دعت شيبي بجنبي..
وينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٣٠، والبيت بلا عزو في حلية المحاضرة: ١٥٧/٢. وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤/٣. والشيب: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب.
(١٢) في ق: لآخر في، بدلا من: لا في، وهو تحريف.
(١٣) في ر: البيت، وهو تصحيف.
(١٤) ساقطة من ت.
(١٥) في د: قال وابن الحاجب، بدلا من: وقال ابن الحاجب.
(١٦) في ق: يتقاربان، وهو وجه.
(١٧) ساقطة من د.
(١٨) في ت: واحد، بدلا من: عام.

بابُ الاستثناءِ

كذا وضعَهُ هنا في الألفيةِ وفي أكثرِ كتبِهِ[١]، ووجهُهُ أنَّهُ مناسبٌ للمفعولِ[٢] مَعَهُ من حيثُ إنَّ العاملَ[٣] وُصِلَ في كلٍّ منهما بوساطةِ[٤] حرفٍ. وذَكَرَهُ في العمدةِ قبلَ المفاعيلِ[٥]، ولا وجْهَ لَهُ. وذَكَرَهُ ابنُ الحاجب بعدَ الحالِ والتمييزِ[٦]، وكذا ابنُ هشام في الشذور والقطر والجامع[٧]، ووجهَهُ أنَّ الحالَ منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ، في قولٍ، وبالظرفِ في آخرَ، فناسبَ إيلاؤُها[٨] المفاعيلَ. والتمييزُ مشابهٌ[٩] للحالِ، فوليَهُ[١٠]، فَلَمْ يبقَ إلاَّ تأخيرُ الاستثناءِ. والتعبيرُ بالاستثناءِ عبارةُ سيبويه[١١]، فَمَنْ بعدَهُ[١٢]، وهيَ الواقعةُ في أكثرِ كتبِ النَّاظمِ[١٣]. وعَبَّرَ في التسهيلِ بـ"المُستَثْنَى"[١٤]، وكذا ابنُ الحاجب، والشذور[١٥]، لأَنَّ الكلامَ في المنصوباتِ، والمنصوبُ هو المُستَثْنَى، لاَ الاستثناءُ.

قولُ الكافيةِ: "فالمتَّصِلُ: المُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لفظًا أَوْ تقديرًا بإلاَّ وأخواتِها، والمُنْقَطِعُ: المَذْكُورُ بعدَهَا غيرَ مُخْرَجٍ[١٦]". فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: قالَ النِّيلي: أَفرَدَ كلاً[١٧] برسمٍ، وجمعَهُمَا[١٨] في الشرحِ[١٩] برسمٍ واحدٍ، فقالَ: هو المذكورُ بعدَ إلاَّ وأخواتِها[٢٠]. وفي التسهيل: "هوَ المُخْرَجُ تحقيقًا أَوْ تقديرًا من مذكورٍ أَوْ متروكٍ

---

(١) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٩، التسهيل: ١٠١، سبك المنظوم ورقة: ٢٧، شرح الكافية الشافية: ٢/٧٠٠.

(٢) في ت: المفعول.

(٣) في ر: العاقل، وفي ت: الفاعل، وكلاهما تحريف.

(٤) في ت، ق، د، س: بواسطة، وهو وجه.

(٥) شرح العمدة: ٣٧٧، ٣٩٥، ٤٠١، ٤١٠.

(٦) الكافية: ٧، ٨، شرح الكافية للرضي: ١/١٩٨، ٢١٥، ٢٢٤.

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٩، وشرح قطر الندى:٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٣، والجامع الصغير: ٦٠، ٦٥، ٦٨.

(٨) في ر: فتناسب إيلاهما، وهو تحريف.

(٩) في ر: مشابهة، وفي ق: متشابه، وهو تحريف.

(١٠) ساقطة من ق.

(١١) الكتاب: ٢/٣٠٩.

(١٢) الهمع: ٣/٢٤٨.

(١٣) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٩، سبك المنظوم ورقة: ٢٧، شرح الكافية الشافية: ٢/٧٠٠، وشرح العمدة: ٣٧٧.

(١٤) التسهيل: ١٠١.

(١٥) الكافية: ٨، شرح الكافية للرضي: ١/٢٢٤، وشرح شذور الذهب: ٢٤٤.

(١٦) الكافية: ٨، وفيها: عن، بدلا من: من. وينظر: شرحها للرضي: ١/٢٢٤.

(١٧) في ق: كلامهم، وهو تحريف.

(١٨) في ت، ق: وجمعها.

(١٩) في الشرح: ساقطة من ق. وهو يعني شرح الكافية لابن الحاجب: ٤٣ منه.

(٢٠) ينظر: هذا القول في شرح الكافية للرضي: ١/٢٢٤.

بــ" إلاَّ " أوْ بمعنَاهَا[(١)] " فالمنقَطِعُ مُخْرَجٌ تقديرًا، وقد ذَكَرَ ابنُ السراجِ: "أنَّ الاستثناءَ إذا كانَ منقطعًا، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الكلامُ الذي قبلَ " إلاَّ " قد دلَّ على ما يُستَثْنَى "[(٢)].

الثاني: قالَ أبو حيان: "قولُهُ: "المُخْرَجُ "، وقولُ النُّحاةِ: "الاستثناءُ "، إخراجٌ ليسَ بجيِّدٍ، فإنَّ المُستَثْنَى قَطّ[(٣)] ما دخَلَ تحتَ الاسمِ الأوَّلِ[(٤)] ولا تحتَ حكمِه، فيُوصَفُ[(٥)] بالإخراجِ، إذ لو دخلَ ما صحَّ إخراجُهُ البَتَّةَ، فإصلاحُ ذلكَ أنْ يُقالَ: المُستَثْنَى هوَ المنسوبُ إليهِ بعدَ الأداةِ مخالفَةً المنسوبَ[(٦)] إليهِ قبلَهَا".

الثالث: قالَ أبو حيان: "لا يَستوِي المُتَّصِلُ والمنقَطِعُ في الأدواتِ، فإنَّ الأفعالَ التي يُستثنَى بِهَا[(٧)] لا تَقَعُ[(٨)] في المنقَطِعِ"[(٩)]. وهذا أيضًا واردٌ على قولِ الألفيةِ: (٧٤/أ) " واستَثْنِ ناصبًا بليسَ... البيت"[(١٠)]، وعلى الشذورِ[(١١)]، إلاَّ أنَّ إيرادَهُ على الكافيةِ أشدُّ، لتصريحِهِ بالتسويةِ بقولِهِ: "المذكورُ بعدَهَا"[(١٢)].

قولُ الألفيَّةِ: "ما استَثْنَتِ إلاَّ مَعْ تمامٍ يَنْتَصِبْ"[(١٣)]. فيهِ أمورٌ:

الأول: بقيَ عليهِ أنْ يقولَ: وإيجابٌ. ولهذا قالَ في الشذورِ: "بعدَ كلامٍ تامٍّ موجبٍ"[(١٤)]. واقتصرَ في الكافيةِ[(١٥)] على " موجبٍ"[(١٦)] لأَنَّ التفريغَ[(١٧)] لا يقَعُ فيه.

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ أنَّ النصبَ بــ" إلاَّ "، وهو الذي اختارَهُ في التسهيلِ وعزاهُ إلى سيبويهِ[(١٨)]، ونازعَهُ أبو حيان، فقالَ: إنَّ الذي نصَّ[(١٩)] عليهِ سيبويهِ وذهبَ إليهِ الجمهورُ أنَّ

---

(١) التسهيل: ١٠١.
(٢) الأصول في النحو: ٣٥٤/١.
(٣) في ت، د: فقط، وهو تحريف، وساقطة من س.
(٤) بعدها في ق زيادة: ولا تحت الاسم الأول.
(٥) في ت حتى يتصف، بدلا من: فيوصف، وهو وجه.
(٦) في س: مخالف للمنسوب.
(٧) في ت: تستثنى ما، بدلا من: يستثنى بها، وهو تحريف.
(٨) في ت، ق: لا يقع، وهو تصحيف.
(٩) ينظر: قول أبي حيان في الهمع: ٢٥٠/٣.
(١٠) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢٣٢/٢.
(١١) شرح شذور الذهب: ٢٥٩.
(١٢) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ٢٢٤/١.
(١٣) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢٠٩/٢.
(١٤) شرح شذور الذهب: ٢٥٩.
(١٥) في ق: الكلام فيه، بدلا من: الكافية، وهو تحريف.
(١٦) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ٢٢٦/١.
(١٧) في ر: التفرع، وهو تحريف، وفي ق، د، س: التفريع، وهو تصحيف.
(١٨) التسهيل: ١٠١، وينظر: الهمع: ٢٥٢/٣.
(١٩) في ت، ق: بقي، وهو تحريف.

نصب[١] المستثنى بمَا في الكلامِ من فصلٍ وشبهِهِ بوساطةِ[٢] " إلاَّ " وصحَّحَهُ السيرافي والفارسي وابنُ عصفور وابنُ بابشاد والرُّندي[٣] والأُبَّذي وابنُ الباذش وابنُ الضائع وأبو جعفر بن الزبير[٤] والشلوبين، ونسبَهُ للمحققينَ[٥]. انتهى. قلتُ: والذي أختارُهُ أنَّهُ بـ" استثني " مضمرًا[٦] لازم الإضمارِ، جُعِلَتْ " إلاَّ " بدلاً[٧] من اللَّفظِ بِهِ، وهذا مذهبُ المبرِّدِ والزجاجِ[٨].

الثالث: ظاهرُ كلامِهِ تَعيُّنُ النَّصبِ عندَ جميعِ العربِ، لأنَّهُ حَكَى الإبدالَ في المنفيِّ، والمنقطعِ، والمتقدِّمِ، ولم يحكِهِ في الموجبِ، وليسَ كذلك، بل الإبدالُ فيهِ أيضًا لغةٌ حكَاهَا أبو حيان وخَرَّجَ عليها قراءةَ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[٩].

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ:"......... انْتُخِبْ... إتباعُ ما اتَّصَلَ..."[١٠]. فيهِ أمرانِ:

الأوَّلُ: أَحسنُ منهُ[١١] قولُ الكافيةِ: "ويختارُ البدلُ"[١٢]، لأنَّهُ لا يُدْرَى من الاتباعِ أهُوَ بدلٌ، أمْ عطفٌ، كما يقولُهُ[١٣] الكوفيون، لكن نبَّهَ أبو الحسن بن الضائع ههنا على دقيقة، فقالَ: لو قيلَ: إنَّ البدلَ في الاستثناءِ قسمٌ على حِدَتِهِ ليسَ من تلكَ الأبدالِ التي عُيِّنَتْ في بابِ البدلِ، لكانَ وجهًا، وهو الحقُّ، وحقيقةُ البدلِ هنا أنَّهُ يقعُ موقعَ الأوَّلِ، ويُبْدَلُ مكانَهُ[١٤]. وبذلكَ يندفعُ الإشكالُ، بأنَّ شأنَ البدلِ أنْ لا يخالفَ المبدَلَ منهُ وهوَ هنا مخالفٌ.

الثاني: استثنَى في التسهيلِ صورتين: الأُولى: المتراخِي، فإنَّهُ يُختَارُ فيهِ النَّصبُ[١٥]، نحو: ما ثبتَ أحدٌ في الحربِ ثباتًا نفعَ النَّاسَ إلاَّ زيدًا، ولا تنزلْ على أحدٍ من بني تميمٍ إنْ وافيتَهُم إلاَّ قيسًا، لأنَّهُ قد ضعفَ التشاكلُ[١٦] بالبدلِ لطولِ الفصلِ بينَ البدلِ والمُبْدَلِ منهُ[١٧]. وجزمَ بِهِ ابنُ

(١) في س: نص، وهو تحريف. (٢) في ر: بواسطة، وهو وجه.
(٣) هــو عمــر بن عبد المجيد بن علي الأزدي المعروف بالرندي المتوفى سنة ٦١٦هـ، بغية الوعاة: ٢/٢٢٠، هدية العارفين: ٢/١٥٣، معجم المؤلفين: ٧/٢٩٥.
(٤) هــو أبــو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي المتوفى سنة ٧٠٨هـ. بغية الوعاة: ١/٢٩١ – ٢٩٢، شذرات الذهب: ٦/١٦، الأعلام: ١/٨٣ – ٨٤، معجم المؤلفين: ١/١٣٨.
(٥) ينظر: الهمع: ٣/٢٥٢. (٦) في ر: مضمر، وهو خطأ نحوي.
(٧) في ق: الإبدال، بدلا من: إلا بدلا، وهو تحريف.
(٨) الهمع: ٣/٢٥٣.
(٩) البقــرة: ٢٩٤، وينظــر: القراءة (قليل) بالرفع في مختصر في شواذ قراءات القران: ١٥، وفي إملاء ما من به الــرحمن: ١/٦١، والبحر المحيط: ٢/٢٦٥ – ٢٦٧، وهي قراءة أُبي والأعمش، ورسم الآية في المصحف بقراءة حفص (.. إلاَّ قليلاً..).
(١٠) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٩، وشرح شذور الذهب: ٢٥٩.
(١١) في ق: من، وهو تحريف. (١٢) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٣٠.
(١٣) في ت، ق: يقول، وهو وجه. (١٤) الهمع: ٣/٢٥٤.
(١٥) التسهيل: ١٠٢. (١٦) في س: التشكل، وهو تحريف.
(١٧) ينظر: الهمع: ٣/٢٥٤.

هشام[١] في الجامع[٢]، لكن قالَ أبو حيان: وهذا شيءٌ لم يذكُرْهُ أصحابُنا[٣]. الثانية: ما رَدَّ[٤] به كلامَ تَضَمُّنِ الاستثناءِ، كأنْ يقولُ القائلُ: قامَ[٥] القومُ إلاَّ زيدًا، وأنتَ تعلَمُ أنَّ الأمرَ بخلافِه فتقولُ ردًّا عليه: ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، فتنصبُ حتمًا ولا ترفعُ، لأنَّهُ غيرُ مستقلٍّ[٦]، والمستثنَى المبدلُ[٧] مِمَّا قبلَهُ في حكمِ الاستقلالِ[٨]. وجزمَ بِهِ أيضًا ابنُ هشامٍ في الجامعِ[٩]. قالَ أبو حيان: وهذا أيضًا لم يذكُرْهُ أصحابُنَا، إلاَّ أنَّ ابنَ عصفور حَكَى نحوَهُ عَنِ ابنِ السَّراج، وردَّهُ[١٠]. واستثنى المصنِّفُ أيضًا في شرحِ التسهيل صورةً ثالثةً، وهيَ: ما إذا بُنِيَ الكلامُ أوَّلاً على التَّمامِ، ثُمَّ عرَضَ الاستثناءُ[١١]، فإنَّهُ يُنْصَبُ، كحديث: "لاَ يُختَلَى خَلاهَا ولا يُعْضَدُ شَوكُهَا... فقالَ العبَّاس[١٢]: إلاَّ الإذْخِرَ[١٣]. فقالَ... إلاَّ الإذْخِرَ"[١٤]. وهذهِ الصورةُ صرَّحَ بها جماعةٌ منهم ابنُ السَّراجِ، وهذهِ الصورةُ المستثناةُ (٧٤/ب) واردةٌ على الكافيةِ أيضًا. وبقيَ صورةٌ رابعةٌ، وهو أنْ يُرْدَفَ الاستثناءُ[١٥] بصفةِ المستثنَى منهُ، نحو: ما في دارِ زيد رجلٌ إلاَّ أباكَ صالحٌ، فإنَّ الأرجحَ في هذه النَّصبُ عندَ المبرِّدِ، وسيبويهِ، على اختيارِ البدلِ[١٦]. واختارَ الناظمُ في شرحِ الكافيةِ أنَّهُمَا متكافئانِ على السَّواءِ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مرجَّحًا[١٧].

قولُ الكافية: "وإذا تعذَّرَ البدَلُ على اللَّفظِ، فَعَلَى الموضعِ، نحوُ: ما جاءَني مِنْ أحدٍ إلاَّ زيدٌ، ولا أحَدَ[١٨] فيها إلاَّ عمرٌو، وما زيدٌ شيئاً إلاَّ شيءٌ لا يُعْبَأُ بهِ... إلى آخرِهِ"[١٩]. ذكَرَ ثلاثَ صورٍ: المجرورُ بـ" مِنْ " الزائدةِ، واسمُ " لاَ " الجنسيةِ، وخبرُ " مَا "الحجازيةِ. والذي[٢٠]

---

(١) ابن هشام: ساقطة من ت. (٢) الجامع الصغير: ٦٨.
(٣) ينظر: الارتشاف: ٣٨٩، والهمع: ٣/٢٥٥.
(٤) في د: ما ورد، وهو تحريف. (٥) في ت: ما قام، بزيادة: ما.
(٦) في ر: مستقبل، وهو تحريف.
(٧) في الأصل: ق، س: البدل، وما أثبته من سائر النسخ.
(٨) في ر: الاستقبال، وهو تحريف. ينظر: التسهيل: ١٠١ – ١٠٢، والهمع: ٣/٢٥٥.
(٩) الجامع الصغير: ٦٨. (١٠) ينظر: الهمع: ٣/٢٥٥.
(١١) في ت: على الاستثناء، بزيادة: على.
(١٢) هو العباس بن عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف، أبو الفضل عم رسول الله ﷺ توفي سنة ٣٢هـ. أسد الغابة: ٣/١٦٤ – ١٦٧، الأعلام: ٤/٣٥.
(١٣) الإذخر: حشيشة طيبة الريح أطول من الثيل. العين: ٤/٢٤٣.
(١٤) فقال إلا الإذخر: ساقطة من ق. وينظر: الحديث في صحيح البخاري: ١/٤٠ – ٤١، ٣٣٨.
(١٥) في ق: المستثنى، وهو وجه.
(١٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٠٥.
(١٧) المصدر السابق: ٢/٧٠٧.
(١٨) في ق: ولما أحد أحد، بدلاً من: ولا أحد، وهو تحريف. و: إلاّ زيد ولا أحد: ساقطة من ت.
(١٩) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٣٧، ولا يعبأ به: ساقطة منه.
(٢٠) والذي: ساقطة من د.

في التسهيلِ: ذِكْرُ الصورتينِ الأُوليينِ[١]، وذَكَرَ بدلَ الثالثةِ: المجرورَ بالباءِ الزائدةِ[٢]. وأورَدَ المثالَ: ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ[٣] لا يُعْبَأ بهِ[٤]، وعلَّلَهُ: بأَنَّ الباءَ لا تُزادُ في الموجبِ. ولا شَكَّ أنَّ الذي ذَكَرَهُ المصنِّفُ في الثالثةِ واضحٌ[٥] في نفسِهِ، إلاَّ أنِّي[٦] لم أَقِفْ على مَنْ ذَكَرَهُ هنا، لا سيَّما أبو حيان معَ كَثْرَةِ جمعهِ وتَتَبُّعِهِ، نَعَمْ، ذَكَرَ الخضراوي ما يساعدُهُ، فإنَّهُ قالَ في مسأَلَةِ[٧] لا أحدٌ فيها إلاَّ عمرٌو: عَلَّلُوهُ[٨]: بأنَّ ما بعدَ إلاَّ معرفةٌ موجبٌ، و"لاَ"[٩] لا تعملُ في ذلكَ، فإنْ قيلَ: فلو كانَ نكرةً[١٠]، فهَلْ يجوزُ النَّصبُ نحوُ: لا رجلٌ في الدارِ إلاَّ رجلاً من بني تميمٍ، أو، إلاَّ تميميًّا؟ قلنا[١١]: قد كانَ يجوزُ لَوْلاَ أمرٌ آخَرُ، وهو: أنَّ " لاَ " لا تعملُ في الواجبِ[١٢]، فلذلكَ لا يجوزُ البدلُ على الَّلفظِ هنا لا في معرفةٍ ولا نكرةٍ. قالَ: وهذا الموضعُ ممَّا استفدتُهُ بنظري ومباحثتي[١٣]، ولم أستفِدْهُ بتعلُّمٍ ولا من كتبِ القومِ". انتهى. وههنا إيرادٌ آخرُ ذَكَرَهُ الشلوبين وأجابَ عنهُ، فقالَ: إنْ قلتَ: كيفَ يكونُ " عمرٌو " في: لا أحدَ فيها إلاَّ عمرٌو، بدلاً من " أحد " وأنتَ لا يمكنُكَ أنْ تجعلَهُ محلَّهُ؟ فالجوابُ[١٤]: أنَّ هذا إنَّما هو على تَوَهُّمِ: ما فيها من أحدٍ إلاَّ عمرٌو، إذِ المعنَى واحدٌ، ولا شَكَّ أنَّ هذا يمكنُ فيهِ الإحلالُ. والتَّقديرُ: ما فيها إلاَّ عمرٌو. وقالَ ابنُ عصفور: الصَّوابُ أنْ تجعلَ " عمرٌو " بدلاً من موضعِ " لا أحدَ[١٥] "، فإنَّهُ رفع على الابتداءِ لا من موضعِ أحدٍ[١٦] وحدَهُ، وحينئذٍ يكونُ " عمرٌو " مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: لا أحدَ فيها إلاَّ فيها عمرٌو.

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ والعبارةُ لها: "وعَنْ تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ"[١٧]. شرطُهُ: أنْ يصحَّ إغناؤُهُ عن المستثنَى منهُ، فإنْ لم يصحَّ وهوَ كلُّ منقطعٍ لا يجوزُ فيه تفريغٌ[١٨] ما قَبْلَ " إلاَّ " للاسمِ الواقعِ بعدَهَا، نحوُ: ما زادَ إلاَّ ما نقصَ، وما نَفَعَ إلاَّ ما ضَرَّ[١٩]، تَعَيَّنَ النصبُ وامتنَعَ البدلُ عندَ تميمٍ

---

(١) في الأصل، ر، ق، د، س، ظ: الأولتين، وهو خطأ، وما أثبته من ت.
(٢) التسهيل: ١٠٢.
(٣) في ق: بشيء.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٣١٦.
(٥) في ر: وأوضح، وهو تحريف.
(٦) في ق: أن دل، بدلا من: إلا أني، وهو تحريف.
(٧) في ت، ق: مثله، وهو تحريف.
(٨) في ر: علله، وفي ت: وعللوه.
(٩) لا: ساقطة من ق. وفي ظ: إلا، وهو تحريف.
(١٠) في ق: ذكره، وهو تحريف.
(١١) في ر، ت، ق: قلت، وهو وجه.
(١٢) في ر: الجواب، وهو تحريف.
(١٣) في س: ومباحثي.
(١٤) في ت: في الجواب، وهو تحريف.
(١٥) في س: لأحد، وهو تحريف.
(١٦) ساقطة من ر.
(١٧) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٩، والكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٣٠.
(١٨) في ق، س: تفريع، وهو تصحيف.
(١٩) ينظر: الكتاب: ٢/٣٢٦.

وغيرِهِم، ذَكَرَهُ[١] في التسهيلِ وشرحِهِ[٢]. وقد تعرَّضَ[٣] الشذورُ لهـذا[٤] الشَّرْطِ، فقالَ: "فتميمٌ تجيزُ إتباعَهُ إنْ صحَّ التفريغُ"[٥]. وعَبَّرَ في سبك المنظوم عن هـذا الشَّرْطِ بقولِهِ: "وأجازَ التميميون إبدالَ المنفصلِ إنْ أمكَنَ جعلُهُ بعضًا بوجْهٍ ما"[٦]. قالَ في شرحِ السهيلِ: ويلتحقُ بهذا اتباعُ[٧] أحدِ المتباينينِ الآخرَ[٨]، نحوُ: ما أتاني زيدٌ[٩] إلاَّ عمرٌو، وما أعانَهُ (إخوانُكُم إلاَّ إخوانُهُ)[١٠] وهُمَا من أمثلَةِ سيبويهِ[١١]. والأصلُ: ما أتاني أحدٌ إلاَّ عمرٌو، وما أعانَهُ أحدٌ إلاَّ إخوانُهُ[١٢]، فجعلَ[١٣] مكانَ[١٤] " أحد " بعضَ مدلولِهِ، وهوَ " زيدٌ " و"إخوانُكُم " ولم يقصدِ النفي عنهما بذاتِهِمَا بل ذُكِرَا[١٥] توكيدًا لقسطِهِمَا[١٦] من النَّفي.

قولُ الألفيَّةِ: "وغيرُ نصبِ سابِقٍ في النَّفي قَدْ يأتي"[١٧]. واردٌ[١٨] على الكافيةِ[١٩] **(٧٥/أ)** والشذورِ، فإنَّهُمَا لم يذكُرَا في المقدَّمِ إلاَّ النَّصبَ[٢٠]. ويمكنُ رجوعُ قولِ الكافيةِ: "على الأكثرِ"[٢١] إلى المنقطعِ والمقدَّمِ معًا[٢٢] فيفيدُهُ، بل[٢٣] وإلى الموجبِ أيضًا، فيفيدُ[٢٤] تلكَ اللغةَ التي أشرنا إليها. ويردُ على الألفيةِ: أنَّ غيرَ النَّصبِ هوَ الإتباعُ المفسَّرُ بالبدلِ، ورفعُ المقدَّمِ على هذهِ اللغةِ ليسَ بدلاً، بل هو مبدَلٌ منهُ، والمستثنَى منهُ المؤخَّرُ بدلٌ، لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ متبوعَهُ[٢٥]، نصَّ عليهِ سيبويهِ[٢٦]، وجزمَ بِهِ في التسهيلِ[٢٧]، لكن أَوردَ[٢٨] عليهِ ابنُ خروف: أنَّهُ بدلُ الأكثرِ من الأقلِّ. قالَ أبو حيان: يعني بدلَ كلٍّ[٢٩] من بعضٍ، وهوَ غيرُ معهودٍ. وأجابَ ابنُ

---

(١) في ت: وذكره، بزيادة: الواو.
(٢) التسهيل: ١٠٢.
(٣) في ت: يعترض، وهو تحريف.
(٤) في د: ولهذا، بزيادة: الواو.
(٥) شرح شذور الذهب: ٢٦٠.
(٦) سبك المنظوم ورقة: ٢٧.
(٧) ساقطة من ق.
(٨) في ر: الأحد، وهو تحريف.
(٩) في ت: زيدا، وهو خطأ نحوي.
(١٠) إخوانكم إلا إخوانه: ساقطة من ر.
(١١) الكتاب: ٢/٣٢٥.
(١٢) في ر: إخوانه إخوانكم، بزيادة: إخوانكم.
(١٣) في ر: فعجل، وهو تحريف. وفي س: فجعله، بزيادة الضمير الهاء، ولا وجه له.
(١٤) في ق: إمكان، وهو تحريف.
(١٥) في ت: ذكر.
(١٦) في د: لنفسهما، وهو تحريف.
(١٧) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢١٥.
(١٨) في ق: وأورد.
(١٩) في ق: الكل فيه، بدلا من: الكافية، وهو تحريف.
(٢٠) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٢٦، وشرح شذور الذهب: ٢٥٩.
(٢١) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٢٦، وفيهما: في الأكثر.
(٢٢) في ر، ت، ق، د: مقابل.
(٢٣) ساقطة من ر، ت، ق، د، ظ.
(٢٤) في الأصل، س: فيفيده، وما أثبته من بقية النسخ.
(٢٥) في د: على متبوعه، وهو وجه.
(٢٦) الكتاب ٢/٣٣٥-٣٣٧.
(٢٧) التسهيل ١٠٢.
(٢٨) في ت: أورده، بزيادة الضمير الهاء ولا وجه له.
(٢٩) ساقطة من ت، د.

عصفور: "بأنَّهُ[١] من وَضْعِ العامِّ موضعَ الخاصِّ، فيكونُ بدلَ شيءٍ من شيءٍ كمَا قالَ الشاعرُ:

أُحِبُ رَيًّا ما حَيِيتُ أَبَدًا[٢]

فأبدَلَ أبدًا مِنْ "ما حييتُ " وهوَ أَعمُّ منهُ[٣]. وبقيَ أمرٌ آخرُ، وهوَ أنَّ ظاهرَ كلامِ الألفيةِ قياسُ ذلكَ، وهو رأيُ الكوفيين والبغداديين، ومنعَهُ[٤] البصريون، واقتصروا فيهِ على السَّماعِ، وصحَّحَهُ ابنُ عصفور.

قولُ الألفيَّةِ:

وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ " إلاَّ " لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوْ " إلاَّ " عُدِمَا[٥]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: إنَّ التفريغَ شرطُهُ: أنْ يكونَ بعدَ نفيٍ أوْ شِبْهِهِ، فَلاَ[٦] يكونُ في الموجبِ في الأصحِّ، وهذا واردٌ على الشذورِ أيضًا، وقد ذَكَرَهُ في الكافيةِ، فقالَ: "وهوَ في غيرِ الموجبِ، ليفيدَ، نحو: ما ضرَبَني إلاَّ زيدٌ، إلاَّ أنْ يستقيمَ المعنَى، نحو: قرأتُ إلاَّ يومَ كَذَا"[٧]. وهذا الذي ذَكَرَهُ من كونِهِ في الموجبِ عندَ استقامةِ المعنَى، جعلَهُ ابنُ مالك في شرحِ التسهيل في معنَى النَّفي، لأَنَّهُ بمعنَى[٨]: لم أَترك القراءةَ إلاَّ يومَ كذا. ومثلُهُ: عدمتُ إلاَّ زيدًا، وصمتُ إلاَّ يومَ كذا، أي: لم أجدْ، ولم أفطرْ. و[٩] قالَ أبو حيان: هذا يلزمُ منهُ جوازهُ في كلِّ موجبٍ، إذ ما من موجبٍ إلاَّ ويمكنُ نفيُ نقيضِهِ، فيُقَدَّرُ[١٠] في: قامَ إلاَّ زيدٌ: لم يقعدْ إلاَّ زيدٌ، والذي يمكنُ أنْ يُذْهَبَ إليهِ، أنَّ الموجبَ إذا أمكنَ تعلُّقُهُ[١١] بعامٍّ[١٢] محذوفٍ جازَ أنْ يفرغَ لِمَا بَعْدَ " إلاَّ " فيعملُ فيهِ ما لم يكُنْ ذلكَ العامُّ مرفوعًا بالفعلِ، نحوُ: برأتُ إلاَّ من ذمامِكَ، التقديرُ: برأتُ من ذمامِ كلِّ أحدٍ إلاَّ من ذمامِكَ، وقد جاءَ نحوٌ من ذلكَ في أشعارِ المولدينَ، وينبغي أنْ لا يُقْدَمَ على تجويزِ[١٣] ذلكَ إلاَّ بسماعٍ من العربِ[١٤]. انتهى.

---

(١) في د: أنه، وهو وجه.

(٢) صدرُ بيت، وعجزه: ولا أُحِبُّ غيرَ أَحَدا
استشهدَ به ابن جني ولم ينسبه. ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠. شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٣ – ٢٦٤.

(٤) في ر: ومنه، وهو تحريف.

(٥) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢١٨.

(٦) في ق: ولا، وهو وجه.

(٧) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٣٤.

(٨) في ق: يعني، وهو وجه.

(٩) الواو: ساقطة من ت، ق، وهو وجه.

(١٠) في ق: فيقدم، وهو تحريف.

(١١) في ر: تعليقه، وهو وجه.

(١٢) في ت: بقام، وهو تحريف.

(١٣) في ر: تجوز.

(١٤) ينظر: الارتشاف: ٣٨٧.

الثاني: أَنَّهُ شرطَ في التسهيلِ لكونِ ما بعدَ " إلاَّ " يجري على[١] حسبِ العواملِ قبلَهَا شرطين: أحدُهُمَا: حذفُ[٢] المستثنَى منهُ. والثاني: تفريغُ العاملِ لِمَا بعدَها[٣]. ومعنى التفريغُ: بأَنَّهُ[٤] يشغلُ[٥] بالعملِ فيهِ، واحترزَ[٦] بالشَّرطِ الأوَّلِ من نحوِ: ما قامَ زيدٌ إلاَّ عمرًا، فإنَّ العاملَ مفرَّغٌ[٧] للعملِ في ما بعدَ " إلاَّ "، لكنَّ المستثنَى منهُ مذكورٌ. وبالثاني من نحوِ: ما قامَ إلاَّ[٨] زيدٌ إلاَّ عمرًا[٩]، فإنَّ المستثنَى منهُ محذوفٌ، لكنَّ العاملَ لم يفرَّغْ[١٠] لـ" عمرٍو "، لأنَّهُ قد شُغِلَ بـ" زيدٍ". واقتصرَ في الألفيةِ على الشرطِ الثاني، وفي الكافيةِ والشذورِ على الشَّرطِ الأوَّلِ[١١]. الثالث: أنَّ التفريغَ يكونُ بجميعِ المعمولاتِ إلاَّ المصدرَ المؤكَّدَ، فلا يكونُ فيهِ[١٢]، وهذا واردٌ على الثلاثةِ[١٣].

قولُ الكافيةِ: "وهوَ في غيرِ الواجبِ"[١٤]. وفي الكافيةِ الكبرى:

... وهــوَ لا يَرِدْ   إلاَّ بنفيٍ أو كَنَفْيٍ مُعْتَضِدْ[١٥]

يردُ عليهِ مسألةٌ، وهوَ الموجبُ الذي لازمَهُ نفيٌ كـ"لَوْ "، و"لَوْلاَ "، نحوُ: لَوْلاَ **(٧٥/ب)** القومُ إلاَّ زيدٌ لأكرمتُكَ[١٦]، ولَوْ كانَ مَعَنَا[١٧] إلاَّ زيدٌ، فإنَّ المبردَ ذهبَ إلى جوازِ التفريغِ فيهِ، وخالَفَهُ غيرُهُ، لأَنَّ التفريغَ يدخلُ في الجملةِ الأُولى، وهيَ ثابتةٌ، والجوابُ خارجٌ عَمَّا دخلتْ فيه.

قولُ الألفيَّةِ: "وأَلْغِ " إلاَّ " ذاتَ توكيد"[١٨]. لم يُبَيِّنْ ما يصنعُ بما[١٩] بعدَها بعدَ إلغائِها[٢٠]، وحُكْمُهُ الإبدالُ إنْ صحَّ إغناؤُهُ عَنِ الأوَّلِ وإلاَّ فالعطفُ بالواوِ.

قولُهُ[٢١]:

وإنْ تُكَرَّرْ لاَ لتوكيد فَمَـعْ   تفريغِ التأثيرَ بالعامـــلِ دَعْ
في واحدٍ مِمَّا بـ"إلاَّ" استُثني   وليس عن نَصْبِ سِواهُ مُغْني[٢٢]

---

(١) في الأصل، س: على مجرى، بدلا من: يجرى على، وما أثبته من سائر النسخ.
(٢) في ق: حذفه.
(٣) التسهيل: ١٠١.
(٤) في د: أنه. وفي ظ: أن.
(٥) في ق: يشتمل، وهو تحريف.
(٦) في ت، ق، د: واحترزنا، وهو وجه.
(٧) في ق: تفرغ.
(٨) ساقطة من د.
(٩) في ت: عمرو.
(١٠) في د: يتفرغ.
(١١) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٣٤، وشرح شذور الذهب: ٢٦٠.
(١٢) ينظر: الهمع: ٣/٢٥١، وشرح الاشوني: ٢/١٥٠.
(١٣) يعني: الكافية والألفية والشذور.
(١٤) الكافية: ٨، شرح الكافية للرضي: ١/٢٣٤.
(١٥) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٠٧.
(١٦) في ر: لا أكرمتك، وفي س: أكرمتك.
(١٧) في ق: معنى، وهو خطأ في الرسم.
(١٨) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢١٩.
(١٩) في ق: مما، وهو تحريف.
(٢٠) في ت: إلغائه، وهو تحريف.
(٢١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢٢) الألفية: ٣١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٢٢.

قالَ ابنُ قاسم: "قيلَ: عبارتُهُ غيرُ وافيةٍ بالمقصودِ من ثلاثةِ أَوجه: أحدُها: أَنَّهُ أَمَرَ بتَرْكِ التأثيرِ بـ" إلاَّ " في واحد، فَعُلِمَ أَنَّهُ لا يُنصَبُ على الاستثناءِ، ولم يُعْلَمْ ما يُفْعَلُ بِهِ. والثاني: أنَّ الحُكْمَ الذي ذَكَرَهُ، إنَّما يكونُ إذا لم يمكنِ استِثْنَاءُ كلٍّ واحدٍ من متلوِّه، فإنْ أمكنَ جُعِلَ كلُّ[1] واحد مُخرِجًا ممَّا[2] قبلَهُ، نحوُ: ما قامَ إلاَّ إخوتكَ إلاَّ زيدًا. والثالث: أنَّ قولَهُ: "وليسَ عن نصب سِواهُ[3] مُغْنِي " ليسَ كذلكَ، بل إذا رُفِعَ الأوَّلُ جازَ رَفْعُ ما بعدَهُ إذا قُصِدَ بدلُ البداءِ[4]. قال: والجوابُ عن الأوَّلِ: أنَّهُ قد عُلِمَ أنَّ العاملَ المفرَّغَ يشتغلُ بِمَا تقدَّمَ. وعَنِ الثاني: أنَّ كلامَهُ في تكرارِ " إلاَّ " معَ اتِّحادِ المستثنَى منهُ. وعن الثالث: أَنَّهُ إذا جُعِلَ بدلَ بداء[5] كانت " إلاَّ " للتوكيدِ، فليسَ من هذا القسمِ، بل هو مندرجٌ في قولِهِ: "وألْغِ إلاَّ ذاتَ توكيد"[6]. قلتُ: المعترِضُ والمُجيبُ فَهِمَا[7] أنَّ العاملَ أُريدَ بِهِ " إلاَّ " وإنَّما أُريدَ بِهِ العاملُ السابقُ المفرَّغُ، ومعنَى كلامِهِ: دَعِ العاملَ يؤثِّرُ في واحدٍ.

قولُ الألفيَّةِ:

واسْتَثْنِ مجروراً بغيرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى[8] بإلاَّ نُسِبَا[9]

قيلَ: ظاهرُهُ اتِّحادُ جهةِ النَّصبِ، وهوَ المشهورُ. لكن صحَّحَ في شرحِ التسهيلِ[10] أَنَّ ناصِبَهَا العاملُ قبلَها على الحالِ، وفيها[11] معنَى الاستثناءِ.

قولُ الكافيةِ: "وإعرابُ " غيرٍ "[12] كإعرابِ المستثنَى بـ" إلاَّ " على التفصيلِ"[13]. يُستثنَى حالُ الإيجابِ، فإنَّهُ يجوزُ فيهِ رفعُهَا، لكن على الصِّفَةِ لا على البدلِ.

قولُهُ: "حُمِلَتْ " إلاَّ " عليها في الصفةِ إذا كانتْ تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ لتعذُّرِ الاستثناءِ وضَعُفَ غيرُهُ"[14]. فيه أُمورٌ:

الأول: ظاهِرُهُ، أنَّ الوصفَ[15] بـ" إلاَّ " يُرادُ بِهِ الوصفُ الصناعيُّ. قالَ أبو حيان: وهو المفهومُ من كلامِ الأكثرينَ، لكن قالَ بعضُهُم: إنَّما يعنونَ بذلكَ أَنَّهُ عطفُ بيانٍ[16].

---

(١) في ت: لكل.
(٢) في ت: بما. وفي ق
(٣) في ت: ما سواه، بزيادة: ما. وهي غير واردة في بيت الألفية.
(٤) في ق، س: البدل، وهو تحريف.
(٥) في ق: بدل، وهو تحريف.
(٦) شرح الألفية: ٢/١٠٢ – ١٠٣.
(٧) في ق: فيهما، وهو تحريف.
(٨) في ق: بالمستثنى، بدلا من: بما لمستثنى، وهو تحريف.
(٩) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٢٥.
(١٠) يعني ابن مالك على ما يبدو لي.
(١١) في ت: وفيه، وهو تحريف.
(١٢) ساقطة من ت، د.
(١٣) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٤٤.
(١٤) الكافية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٤٥.
(١٥) ساقطة من د.
(١٦) الهمع: ٣/٢٧١.

الثاني: ظاهِرُهُ أنَّ الوصفَ بــ" إلاَّ " وحدَهَا، وليسَ كذلكَ، إنَّما هو بها معَ تاليها نصَّ عليهِ في التسهيلِ وغيرِهِ[١]، وليسَ بها وحدَهَا، ولا بالتالي وحدَهُ، كالوصفِ بالجارِّ والمجرورِ[٢]، وصرَّحَ بِهِ ابنُ السِّيد وغيرُهُ.

الثالث: قولُهُ: "إذا كانتْ تابعةً لجمعٍ "، زادَ في التسهيلِ تبعًا لابنِ السراج[٣]: أو شِبْهُ جمعٍ، نحوُ: ما جاءَني أحدٌ إلاَّ زيدٌ[٤].

الرابع: قولُهُ: "منكورٍ "، قالَ في التسهيلِ تبعًا لابنِ السَّراج[٥]: أو معرَّفٌ باللَّامِ الجنسيةِ[٦].

الخامس: قولُهُ: "غيرِ محصورٍ "، شرطٌ تَفَرَّدَ بِهِ، لم يذكُرْهُ أحدٌ[٧]، وقد قالَ في المتوسط: "إنَّهُ لا حاجةَ إليهِ، لأنَّهُ احترزَ بِهِ عن العدَدِ، والجمعُ لا يطلقُ على الأعدادِ كما نصَّ هوَ عليهِ في بابِ العَدَدِ"[٨].

السادس: ما اشترطَهُ من تعذُّرِ الاستثناءِ، عكسُ ما عليهِ الجمهورُ، فإنَّهُم شرطُوا للوصفِ بها صلاحيةَ الاستثناءِ، نصَّ عليهِ[٩] في التسهيلِ وغيرِهِ[١٠]. وقالَ أبو حيان: إنَّهُ كالمجمعِ عليهِ[١١]. والمسألةُ مبسوطةٌ في (٧٦/أ) حاشيةِ المُغْني، وكذا ما افترقَتْ فيهِ إلاَّ وغيرُ.

قولُ الألفيَّة:

ولِسِوًى[١٢] سُوًى[١٣] سَواءٍ اجْعَلاَ ... على الأصحِّ ما لغيرٍ جُعِلاَ[١٤]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: بقيَ عليهِ لغةٌ رابعةٌ، وهيَ: المدُّ معَ كسرِ السِّينِ، حكاها ابنُ الخباز في شرحِ ألفيةِ ابنِ معطٍ، وأبو حيان[١٥]، وابنُ هشام في الجامعِ[١٦].

---

(١) التسهيل: ١٠٤، وينظر سبك المنظوم ورقة: ٢٧.

(٢) الهمع: ٢٧١/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٨/١.

(٤) التسهيل: ١٠٤، وينظر: الهمع: ٢٧١/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٨/١.

(٦) التسهيل: ١٠٤، وينظر: الهمع: ٢٧١/٣.

(٧) في ق، د: واحد، وهو تحريف.

(٨) الوافية في شرح الكافية (المتوسط): ٣٢١/١.

(٩) نص عليه: ساقطة من ت.

(١٠) التسهيل: ١٠٤ – ١٠٥، سبك المنظوم ورقة: ٢٧، وينظر: الهمع: ٢٧٢/٣.

(١١) ينظر: الهمع: ٢٧٢/٣.

(١٢) في د: ولسوا، وهو خطأ في الرسم.

(١٣) في ق: سوا، وهو خطأ في الرسم.

(١٤) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢٢٦/٢.

(١٥) الارتشاف: ٤٠٢.

(١٦) الجامع الصغير: ٧٠.

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ أنَّهُ[١] يُستثنَى[٢] بالثلاثَةِ، وهو ظاهِرُ كلامِ الأخفش[٣]، ولم يمثِّلْ سيبويهِ إلاَّ بالمكسورَةِ[٤]، وعليها[٥] اقتصرَ في الشذور[٦]، وضمَّ إليهـــا في الكافيةِ: الممدودةَ[٧]، وقالَ ابنُ عصفورٍ: لم[٨] يُشْرَبْ[٩] منها معنَى الاستثناءِ إلاَّ " سِوَى "المكسورة، فإنِ استُثْنِيَ ما عدَاها، فبالقياسِ عليها[١٠].

الثالث: ما صحَّحَهُ من مرادفتِها لـــ " غيرٍ " في الإعرابِ بسائرِ[١١] وجوهِهِ، وأنَّهُ لا يُلتزَمُ[١٢] فيها[١٣] النَّصبُ على الظرفيةِ، صحَّحَهُ أيضًا[١٤] في أكثرِ كتبِهِ[١٥]، وبالغَ في نصرتِهِ في شرحِ التسهيلِ. وقد قالَ أبو حيان: إنَّهُ لا سلفَ لَهُ في ذلكَ إلاَّ الزجاجي[١٦]، والذي نصَّ عليهِ سيبويهِ والبصريون أنَّها[١٧] ظرفٌ لا يتصرَّفُ[١٨] إلاَّ في الشعرِ[١٩]، ومشَى عليهِ ابنُ الحاجب. قالَ أبو حيان: ولا حجَّةَ لابنِ مالكٍ في ما أوردَهُ من الشَّواهد، لأنَّ الأبياتَ[٢٠] منها محلُّ ضرورةٍ، وسيبويهِ مصرِّحٌ[٢١] بتصرُّفِهِ في الشعرِ، والأحاديثُ لا يحتجُّ بها على إثباتِ القواعدِ النحويَّةِ لمَا تَقرَّرَ غيرَ مرَّةٍ. وأقوَى ما استدلَّ[٢٢] بِهِ، ما حكاهُ الفرَّاءُ من قولِ بعضِ العربِ: أتاني سِوَاكَ[٢٣]، وهوَ من الشذوذِ، بحيثُ لا يقاسُ عليهِ، مَعَ أنَّ كلامَ الفراءِ حاكيه يدلُّ[٢٤] على قلَّتِهِ. انتهى. وقد وافقَ ابنُ مالكٍ البصريينَ في كتابِهِ سبكِ المنظومِ، وصرَّحَ بتضعيفِ القولِ بأنَّها كـــ"غيرٍ"[٢٥]. وذهبَ طائفةٌ إلى أنَّهُ يستعملُ ظرفًا كثيرًا، وغيرَ ظرفٍ قليلاً[٢٦]. واختارَهُ ابنُ هشام[٢٧].

الرابع: تُفَارِقُ " سِوَى " " غيرَ " في أمرينِ: أنَّ المستثنَى بـــ" غيرٍ " قد يُحْذَفُ في نحوِ: ليسَ غير[٢٨]، بخلافِ " سِوَى". وأنَّ " سِوَى " تقعُ[٢٩] صلةً للموصولِ وحدَهَا في الفصيحِ،

---

(١) في ق: ابن، وهو تحريف. (٢) في ر: يستغنى، وهو تحريف.
(٣) الارتشاف: ٤٠٢. (٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/٢، ٣٥٠، ٢٣١/٤.
(٥) في ت: وعليه، وهو تحريف. (٦) شرح شذور الذهب: ٢٦٠.
(٧) الكافية: ٨، شرح الكافية للرضي: ٢٤٧/١.
(٨) في د: ولم، الواو زائدة. (٩) في ت: يسرب، وهو تصحيف.
(١٠) ينظر: منهج السالك: ١٧٣. (١١) في ر، ت لسائر، وهو تحريف.
(١٢) في س: لا يلزم. (١٣) في ق: فيه، وهو تحريف. (١٤) ساقطة من ت.
(١٥) ينظر: التسهيل: ١٠٧، شرح العمدة: ٣٨٢، وشرح الكافية الشافية: ٧١٦/٢.
(١٦) الارتشاف: ٤٠٢، ومغني اللبيب: ١٨٨.
(١٧) في ت: انه. (١٨) في د: لا تنصرف.
(١٩) الكتاب: ٤٠٧/١، وينظر: الارتشاف: ٤٠٢، ومغني اللبيب: ١٨٨.
(٢٠) في ت: الإثبات، وهو تصحيف. (٢١) في ت: صرح.
(٢٢) في ت، ق: ما يستدل، وهو وجه، وما أثبته أنسب للسياق.
(٢٣) أوضح المسالك: ٢٨١/٢. (٢٤) في ر: حكايته تدل، وهو تحريف.
(٢٥) سبك المنظوم ورقة: ٢٨. (٢٦) الارتشاف: ٤٠٢.
(٢٧) أوضح المسالك: ٢٧٨/٢ – ٢٨٢.(٢٨) ساقطة من ق.
(٢٩) في ت: يقع، وهو تصحيف.

بخلافِ " غيرٍ "(١).

قولُهُم: "بليسَ، ولا يكونُ"(٢). قد يُوهِمُ أَنَّهُمَا أداتانِ ارتُجِلَتَا(٣) للاستثناءِ، وليسَ كذلكَ، بل هُمَا الناقصتانِ، والمنصوبُ(٤) خبرُهُما.

قولُ الألفيَّةِ الشذورِ والعبارةُ لَهُ: "بـــ" خَلاَ " و"عَدَا " و"حاشَا "مخفوضٌ أوْ منصوبٌ"(٥). يُوهِمُ تساوي الأمرينِ في الثلاثةِ، وليسَ كذلكَ، فالنَّصبُ أَكثرُ في خَلاَ وعَدَا، والجرُّ أَكثرُ في حاشَا. وقد(٦) بيَّنَهُ(٧) ابنُ الحاجبِ(٨).

قولُ الألفيَّةِ: "وانجرارٌ قَدْ يَرِدْ"(٩). هذا رأيُ الجرمي(١٠). والجمهورُ على تعيينِ النَّصبِ، ولذا(١١) لم يَذْكُرْ في الكافيةِ والشذورِ.

قولُ الألفيَّةِ:

وحيثُ جرَّا فَهُمَا حَرْفانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فعْلانِ(١٢)

قالَ أبو حيان: لو زَعَمَ زاعمٌ أنَّهما حالَ الجرِّ اسمانِ جَرَّا ما بعدَهُمَا بالإضافةِ كـــ"غيرٍ " و"سِوَى "، لم يكنْ ببعيدٍ(١٣)، وكذا لو قيلَ: إنَّهما حالَ النَّصبِ حرفانِ، نُصبَا حملاً على الأسماءِ، لأنَّهُمَا متوافقانِ(١٤) معنًى(١٥)، لم يُبْعَدْ، ولا حجَّةَ في اتِّصالِ نونِ الوقايةِ بِهِمَا على الفعليَّةِ، لأَنَّ نونَ الوقايةِ قد تَتَّصلُ(١٦) بالحروفِ، نحوُ: إنَّني، ولَيْتَنِي.

قولُهُ(١٧): "ولا تَصْحَبُ مَا"(١٨). قالَ في التسهيلِ: "ورُبَّمَا قِيلَ: "مَا حَاشَا"(١٩).

---

(١) ينظر: منهج السالك: ١٧٢.

(٢) الكافـــية: ٨، شرحها للرضي: ١/٢٢٦، والألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٢، وشرح شذور الذهب: ٢٥٩.

(٣) في ت، ق، س: ارتحلتا، وهو تصحيف.

(٤) في ت: فالمنصوب، الفاء غير مناسبة هنا.

(٥) شرح شذور الذهب: ٢٦٠، والألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٢، ٢٣٨.

(٦) في ت: وبه، وهو تحريف.

(٧) في ت: ينبه، وهو تصحيف، وفي ق: نبه، وهو تحريف.

(٨) الكافية: ٨، شرح الكافية للرضي: ١/٢٤٤.

(٩) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٣.

(١٠) ساقطة من ق، وينظر: رأي الجرمي في الهمع: ٣/٢٨٧.

(١١) في ر: وكذا، وهو تحريف.

(١٢) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٧.

(١٣) في ق: مبعدا، وهو وجه.

(١٤) في ق: متواقعان، وهو تحريف.

(١٥) في الأصل يعني، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.

(١٦) في ق: يتصل، وهو وجه.

(١٧) في ظ: قولها، وهو وجه.

(١٨) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٨.

(١٩) التسهيل: ١٠٦.

قولُهُ[1]: "وقِيلَ حَاشَ وَحَشَا"[2]. (٧٦ /ب) ظاهرُهُ أنَّ هاتينِ[3] اللغتينِ في "حَاَشا"[4] الاستثنائيَّة، وليسَ كذلكَ[5]، إنَّمَا هُمَا في "حَاشَا"[6] التي هي اسمٌ بمعنَى: التَّنزيهِ[7] والبراءةِ من[8] السُّوءِ، وتُنوَّنُ، وتليها الَّلامُ، قالَهُ أبو حيان[9]. وقد صرَّحَ الصَّفارُ: بأَنَّ حاشَ لا تستعملُ[10] في الاستثناءِ.

تنبيةٌ:

أهملَ الثلاثةُ من أدواتِ الاستثناءِ " بَيْدَ"[11]، وتختصُّ[12] بالاستثناءِ المنقطعِ كما ذَكَرَهُ في التسهيلِ[13]. و"لَمَّا " حَكَى الاستثناءَ بها الخليلُ وسيبويهِ[14]. وأَهملُوا أيضًا شرطَ المُستَثنَى منهُ، وهوَ أنْ لا[15] يكونَ نكرةً مبهمةً، ذَكَرَهُ في التسهيلِ والجامعِ[16].

---

(١) في ظ: قولها، وهو وجه.
(٢) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٨.
(٣) في د: هذه، وهو تحريف.
(٤) في ر:حاشى.
(٥) ساقطة من س.
(٦) في ر: حاشى.
(٧) التنزيه: بياض في س.
(٨) في د: معنى، بدلا من: من، وهو تحريف.
(٩) ينظر: الارتشاف: ٣٩٨.
(١٠) في ت: لا يستعمل، وهو وجه.
(١١) في د: الاستثنائية، بدلا من: الاستثناء بيد، وهو تحريف.
(١٢) في د: ويختص.
(١٣) التسهيل: ١٠٧.
(١٤) الكتاب: ٢/١٣٩، وينظر: الارتشاف: ٤٠٥، والهمع: ٣/٢٩٨.
(١٥) لا: ساقطة من س.
(١٦) التسهيل: ١٠٢، الجامع الصغير: ٦٨.

بابُ الحال

قولُ[1] الكافيةِ: "الحالُ[2]: ما يُبَيِّنُ[3] هيئَةَ الفاعلِ أو المفعولِ لفظًا أو معنًى"[4].
فيهِ أُمورٌ:

الأول: يردُ عليهِ: المؤكِّدةُ، فإنَّها قسيمُ المُبَيِّنَةِ، ولم يأتِ[5] بما يدخلُهَا. وقد سَلِمَ من ذلكَ قولُ الشذورِ: "وصفٌ فضلةٌ مسبوقٌ لبيانِ هيئةِ صاحبِهِ أو تأكيدِه[6]، أو تأكيدِ عاملِه، أو مضمونِ الجملةِ قبلَهُ"[7]. وبقيَ عليهِ من[8] أقسامِ الحالِ[9]: الموطِّئَةُ. ولا يردُ عليهِ المقدَّرَةُ، والمحكيةُ لرجوعِهِمَا إلى ما تقدَّمَ، نَعَمْ، قالَ في المغني: "يشكلُ عليهِ قولُهُم في: جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ، أنَّ الجملةَ الاسميةَ حالٌ، معَ أنَّها لا تنحلُ إلى مفردٍ يُبَيِّنُ[10] هيئَةَ (فاعلٍ ولا مفعولٍ، ولا هيَ مؤكِّدَةٌ. وقد أوَّلَها ابنُ جنِّي: على معنَى: جاءَ زيدٌ طالعةً الشَّمسُ)[11] عندَ مجيئِه، فهيَ كالحالِ والنَّعتِ السَّببِيَّينِ، نحوُ: مررتُ بالدَّارِ قائمًا سُكَّانُها[12]، وبرجلٍ قائمٍ غلمانُهُ. وقالَ ابنُ عمرون: هيَ مُؤَوَّلَةٌ[13] بقولِكَ مبكِّرًا، ونحوه"[14].

الثاني: يَرِدُ عليهِ الحالُ المُبَيِّنُ هيئةَ المبتدإ، وفي سبك[15] المنظوم: "الحالُ: ما ذُكِرَ لإيقاعِ معنًى فيهِ من دليلِ هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ أو مضافٍ إليهِ أو مُخبَرٍ عنهُ أو خبرٍ"[16].

قولُهُ[17]: "وزيدٌ في الدَّارِ قائمًا، وهذا زيدٌ قائمًا"[18]. قالَ في المتوسط: "لقائلٍ أنْ يقولَ: هُمَا غيرُ مطابقينِ للمقصودِ، لأنَّ " زيدًا " ليسَ بذي الحالِ، وإلاَّ لَزِمَ اختلافَ العاملِ في الحالِ

---

(١) في د: قوله، وهو تحريف.
(٢) ساقطة من ت.
(٣) في ت، د، س، ظ: ما بين، وهو وجه.
(٤) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ١٩٨/١، وفيهما: أو المفعول به، بدلا من: أو المفعول.
(٥) في د: ولم يدخل بمات، بدلا من: ولم يأت، وهو تحريف.
(٦) أو تأكيده: ساقطة من ت، ق، د، س.
(٧) شرح شذور الذهب: ٢٤٤.
(٨) في ق: هن، وهو تحريف.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) في ر، ت: تبين، وفي س: بين، وفي مغني اللبيب: ٦٠٦: ولا تبين.
(١١) من (فاعل..) إلى (.. الشمس) ساقطة من ق.
(١٢) في ر: ساكنها، وهو وجه.
(١٣) في د: مؤكدة له، بدلا من: مؤولة، وهو تحريف.
(١٤) مغني اللبيب: ٦٠٦.
(١٥) في ت: مسند، وفي ق: أبيات، وكلاهما تحريف.
(١٦) سبك المنظوم ورقة: ٢٨.
(١٧) في ت: الثالث بدلا من: قوله، وهو تحريف.
(١٨) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ١٩٨/١.

وصاحبها، لأنَّ العاملَ في " زيد " هوَ الابتداءُ، وفي " الحالِ " معنَى الفعلِ الذي هوَ الظرفُ[١] والتنبيهُ[٢] أو الإشارةُ، وذلكَ غيرُ جائزٍ. ويجابُ: بأنَّ صاحبَ الحالِ ضميرُهُ المُستَكِنُّ في الظَّرفِ أو[٣] في " أُنَبِّهُ " أو[٤] " أُشيرُ "[٥].

قولُ الألفيَّة: "الحالُ وصفٌ فضلةٌ مُنْتَصِبُ[٦]"[٧]. فيه أُمورٌ:

الأول: قِيلَ: إنَّ هذا التعريفَ غيرُ مانعٍ، لأَنَّهُ يشملُ النَّعتَ[٨]. وأجابَ ابنُ قاسم: "بأَنَّ معنَى مُنْتَصِبِ: لازمُ النَّصبِ، فَيُخرِجُهُ"[٩].

الثاني: قِيلَ: النَّصبُ حُكْمٌ، وهوَ لا يدخلُ الحدودَ، لأَنَّهُ إنَّما يُعْرَفُ ليحْكَمَ عليهِ بِهِ، فأخذُهُ[١٠] فيهِ دَوْرٌ. وأجيبَ: بمنعِ ذلكَ، بل إنَّمَا عُرِفَ[١١] بعدَ معرفةِ كونِهِ منصوبًا.

الثالث: أُورِدَ على قولِهِ: "فضلةٌ " أنَّهُ قد[١٢] لا يجوزُ حذفُهُ، نحوُ: ضَرْبِي[١٣] زيدًا[١٤] قائمًا، ﴿وَإذا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾[١٥]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاواتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾[١٦]، وأجيبَ: بأَنَّ ذلكَ عارِضٌ.

الرابع: أُورِدَ على " مُنْتَصِب " أَنَّهُ قد يُجَرُّ بالباءِ الزائدةِ كما ذَكَرَهُ في الكافيةِ والتسهيلِ والعمدةِ[١٧].

قولُ الشذور: "وحقُّهَا أنْ تكونَ نكرةً منتقلةً مشتقَّةً"[١٨]. هو في التَّنكيرِ صحيحٌ، وأمَّا في الانتقالِ والاشتقاقِ فغالبٌ لا لازمٌ على الأصحِّ. وقد صرَّحَ في الألفيةِ، فقالَ: "يَغْلِبُ، لكنْ ليسَ مُستَحَقًّا"[١٩]. وَيَرِدُ عليهِ أنَّ ذلكَ خاصٌّ بالمُبَيِّنَة[٢٠]، أمَّا المؤكِّدَةُ: فتكونُ منتقلةً وغيرَ منتقلة بكثرةٍ[٢١]، بل قِيلَ: إنَّ الثبوتَ شرطٌ فيها. ولم يتعرَّضْ في الكافيةِ لِذِكْرِ الانتقالِ والاشتقاقِ[٢٢].

---

(١) في ق: الوصف، وهو تحريف.
(٢) في ر، ت: والتثنية، وهو تصحيف.
(٣) في ق: و، بدلا من: أو، وهو وجه.
(٤) في د: و، وهو وجه.
(٥) المتوسط (الوافية في شرح الكافية): ٢٧٩/١.
(٦) في ر: ينتصب.
(٧) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢.
(٨) ينظر: شرح الألفية لابن قاسم: ١٢٢/٢.
(٩) المصدر السابق: ١٢٢/٢.
(١٠) في س: فاخذ.
(١١) في ر: يعرف.
(١٢) ساقطة من ق.
(١٣) في ق: ضربني، وهو تحريف.
(١٤) في ت: زيد، وهو خطأ.
(١٥) الشعراء: ١٣٠.
(١٦) الدخان: ٣٨.
(١٧) شرح الكافية الشافية: ٧٢٦/٢، والتسهيل: ١٠٨، وشرح العمدة: ٤١٧.
(١٨) شرح شذور الذهب: ٢٤٥.
(١٩) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢.
(٢٠) في ر: بالمثبتة، وهو تصحيف.
(٢١) في ر، ق: نكرة، وهو تحريف. ينظر: الهمع: ٨/٤، ٩.
(٢٢) في ر، ق، د: ولا الاشتقاق، وهو وجه، وفي ت: ولا اشتقاق، وهو تحريف.

ونَبَّهَ أبو حيان على أَنَّهُ لا يختصُّ[1] بالمشتقِّ من[2] (٧٧/أ) المصدرِ، بل المشتقُّ من الاسمِ غيرُ المصدرِ كذلكَ[3]، نحوُ: رجلٌ أظفرُ، أي: طويلُ الأظفارِ، وطينٌ مستحجِرٌ، وبغاثٌ مستنسِرٌ، من الحَجَرِ والنَّسرِ[4].

قولُ الألفيَّة:

ويَكْثُرُ الجُمُودُ: في سِعْرٍ وفي ... مُبْدي تَأَوُّلٍ بلاَ تكلُّف
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا، يَدًا بِيَدْ ... وكَرَّ زيدٌ أسدًا، أيْ كأَسَدْ[5]

اقتصرَ على ثلاثةِ مواضعَ: الدَّالُ على سعرٍ[6]، وعلى مفاعلَة، وعلى تشبيه. وزادَ في التسهيل: "ما دَلَّ على ترتيبٍ، كادخلُوا رجلاً رجلاً، أو أصالةِ الشَّيءِ، نحوُ: هذا خاتمُكَ حديدًا، أو فرعيَّة، نحوُ: "هذا حديدُكَ خاتمًا، أو نوعيَّة، نحوُ: هذا (مالُكَ ذهبًا، أو طورٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ على نفسِهِ[7]، نحوُ: هذا)[8] بسرًا أطيبُ منهُ رُطبًا[9] أو وصفٍ[10]، نحوُ: ﴿بَشَراً سَوِيًّا﴾[11]، أو قَدَرٍ فيهِ مضافٌ، نحوُ: "وَقَعَ المصطرعانِ عِدلَيْ عَيْرٍ"[12]، أي مثلُ"[13]. وزادَ في الكافية: ما دلَّ على تفضيلٍ على غيرِهِ، كـ"أَحمدُ طفلاً أَجَلُّ من عليٍّ كهلاً، وما دلَّ على تقسيمٍ، كأقْسِمِ المالَ أثلاثًا[14]. فالمجموعُ اثنتا[15] عشرةَ صورةً.

قولُهُ: "ومصدَرٌ منكَّرٌ حالاً يَقَعْ بِكَثْرَة"[16]. قالَ أبو حيان: يُوهِمُ[17] أَنَّهُ ينقاسُ[18]، لأَنَّ الكثرةَ[19] دليلُ الاقتياسِ[20]، وليسَ كذلكَ فقد أَجمعَ البصريون والكوفيون على قصرِهِ على السَّماعِ[21]، ونصَّ عليهِ في الكافيةِ وسبكِ المنظومِ والتسهيلِ[22]، واستثنَى ثلاثةَ أنواعٍ يقاسُ فيها:

---

(١) في ر: مختص، بدلا من: لا يختص، وهو تحريف.
(٢) في الأصل: بين، وهو تحريف، وما أثبته من سائر النسخ.
(٣) في ق: وكذلك، بزيادة: الواو.
(٤) ينظر: منهج السالك: ١٨١، والهمع: ٤/٩.
(٥) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٥.
(٦) في ت: فعل، وهو تحريف.
(٧) على نفسه: ساقطة من ر، ق.
(٨) من (مالك..) إلى (.. هذا) ساقطة من ت.
(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٢، وأوضح المسالك: ١/٢٩٩، والهمع: ٤/١٣.
(١٠) في س: وصفا.
(١١) مريم: ١٧.
(١٢) اللسان (عدل).
(١٣) التسهيل: ١٠٨، وينظر: الهمع: ٤/٩، ١٢، ١٣.
(١٤) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٢٩ – ٧٣٠، وينظر: الهمع: ٤/١٣، ١٤.
(١٥) في ت، س: اثنتي، وهو خطأ في الرسم.
(١٦) الألفية: ٣٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٢.
(١٧) ساقطة من س.
(١٨) في ر: منقاس، وهو وجه.
(١٩) في ر: الكثيرة، وهو تحريف.
(٢٠) في ق: الاقياس، وهو تحريف.
(٢١) ينظر: منهج السالك: ١٨٨، والهمع: ٤/١٤، ١٥.
(٢٢) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٣٤ – ٧٣٥.، وسبك المنظوم ورقة ٢٨، والتسهيل: ١٠٩.

الأوَّلُ: نحوُ: أنتَ الرجلُ علمًا، والثَّاني: نحوُ: زيدٌ زهيرٌ شِعْرًا. والثَّالثُ: نحوُ: أمَّا علمًا فعالمٌ[١]. ثُمَّ رجَّحَ في شرحِهِ أنَّ الأخيرَ مفعولٌ بِهِ لا حالٌ[٢]. ورجَّحَ أبو حيان أنَّ الأوَّلينِ نصبٌ على التمييزِ[٣]. فعلى هذا لا استثناء[٤].

قولُهُم والعبارةُ للشذورِ: "وأَنْ يكونَ صاحِبُها معرفَةً"[٥]. هو رأيُ الجمهور، لكن سيبويهِ يجوِّزُ كونَهُ نكرةً قياسًا بلا شرط[٦]. ولم يستثنِ ابنُ الحاجب شيئًا سِوَى ما إذا تأخَّرَ[٧]. واستثنَى في الألفيةِ: ما إذا تخصَّصَ أو سبقَهُ[٨] نفيٌ أو شبهُهُ[٩]. وفي الشذور ما إذا كان عامًّا أو[١٠] خاصًّا. وزادَ في التسهيلِ والجامعِ: ما إذا كانَ الحالُ جملةً مقرونةً بالواوِ، نحو: ﴿عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[١١]، أو شاركَهُ فيهِ معرفةٌ، نحوُ:)[١٢] هذا رجلٌ وعبدُ اللهِ منطلقَيْنِ[١٣]. ونازَعَ أبو حيان في الأخيرِ، بأَنَّ المشهورَ نصبُهُ على التمييزِ، (أو كانَ الوصفُ[١٤] بِهِ على خلافِ الأصلِ، نحو: هذا خاتمٌ حديدًا)[١٥].

قولُهُ[١٦]:

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا، ولا أمنَعُهُ فقد وَرَدْ[١٧]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: قالَ أبو حيان: محلُّ الخلافِ في المجرورِ بحرفٍ غيرِ زائد، أَمَّا المجرورُ بالزائِدِ فيجوزُ تقديمُهُ عليهِ بِلاَ خلافٍ، واستثنَى منهُ في العمدةِ وشرحِها الزائدَ الممتنعَ الحذفِ أو القليلِ[١٨]،

---

(١) ينظر: التسهيل: ١٠٩، والهمع: ٤/١٥، ١٦، ١٧.
(٢) ينظر: الهمع: ٤/١٦.
(٣) ينظر: الهمع ٤/١٥، ١٦.
(٤) في ر، ت: الاستثناء، بدلا من: لا استثناء، وهو تحريف.
(٥) شـرح شذور الذهب: ٢٤٥، والكافية: ٧، شرح الكافية للرضي ١/٢٠١، والألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٥.
(٦) ينظر: الهمع: ٤/٢١.
(٧) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١/٢٠٤.
(٨) في ق: أو صفة، وهو تحريف.
(٩) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٥ – ٢٥٦.
(١٠) عاما أو: ساقطة من د.
(١١) البقرة: ٢٥٩.
(١٢) من (على قرية..) إلى (.. نحو) ساقطة من ت.
(١٣) التسهيل: ١٠٩، والجامع الصغير: ٦١.
(١٤) ساقطة من ق.
(١٥) من (أو كان..) إلى (.. حديداً) ساقطة من ظ. وينظر: التسهيل: ١٠٩، والجامع الصغير: ٦١.
(١٦) في ظ: قول الألفية، وهو وجه.
(١٧) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٦٣.
(١٨) في ر، ت، ق، د، ظ: القليله، وفي شرح العمدة: ٤٢٤"... أو بحرف زائد ممتنع الحذف أو قليله".

نحوُ: أحسنْ بزيدٍ مقبلاً، وكَفَى بزيدٍ معينًا. فإنَّهُ لا يجوزُ التَّقديمُ على المجرورِ بِهِ أيضًا[١].

الثاني: قالَ أبو حيان: هذا الذي خالفَ فيه النَّاسَ من إجازتِهِ، لا مستند لَهُ، إلاَّ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[٢] وهوَ محتملٌ[٣]، لكونِ الحالِ من "كافِ" أرسلناكَ، لا مِنَ النَّاسِ"[٤]. وإذا طرقَ الدليلَ الاحتمالُ سقطَ بِهِ الاستدلالُ. وقد وافقَ ابنُ مالك على تصحيحِ المنعِ في كتابِهِ سبكِ المنظومِ[٥].

الثالث: صرَّحَ في التسهيلِ: بأنَّ التقديمَ على القولِ بجوازِهِ ضعيفٌ[٦].

الرابع: بقيَ عليهِ المجرورُ بالإضافة، والمرفوعُ، والمنصوبُ. فأمَّا الأوَّلُ: فلا يُقَدَّمُ عليه، إلاَّ إنْ كانتِ الإضافةُ غيرَ محضةٍ، (كذا ذكَرَهُ المصنِّفُ في شرحِ التسهيلِ[٧]. وتعقَّبَهُ أبو حيان: بأنَّهُ ليسَ كلُّ ما إضافتُهُ غيرُ محضةٍ)[٨] يجوزُ (٧٧/ب) تقديمُ[٩] الحالِ عليه، نحوُ: هذا مثلُ هند ضاحكةً، وبأنَّ منعَ التَّقديمِ في الإضافةِ المحضةِ فرعٌ عندَ جوازِ الحالِ منهُ[١٠]. وليسَ كلُّ ما إضافتُهُ محضةٌ يجوزُ مجيءُ الحالِ منهُ، قالَ: وإصلاحُ الكلامِ أَنْ يُقالَ[١١]: يجوزُ تقديمُ الحالِ من المجرورِ بالإضافةِ إذا كانتْ في تأويلِ الرَّفْعِ أوِالنَّصْبِ. وصَحَّحَ ابنُ هشام في الجامعِ منعَ التقديمِ مطلقًا، فقالَ: "ومُقَدَّمَةٌ على صاحبِها إنْ لم يكنْ مجرورًا بإضافةٍ معنويَّةٍ اتفاقًا، أو لفظيةٍ على الأصحِّ"[١٢]. وكذا صحَّحَهُ ابنُ مالك في شرحِ العمدةِ[١٣]. وأمَّا الآخرانِ، فيجوزُ التقديمُ عليهما مطلقًا عندَ البصريين، ما لم يمنعْ مانعٌ كالحصرِ، (نحوُ: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾[١٤] زادَ في العمدةِ: ".. أو يكنْ[١٥] منصوبًا بكأنَّ، أو ليتَ، أو لعلَّ، أو فعلَ تعجبٍ، أو ضميرًا متَّصلاً بصلةِ " ألْ " أو بفعلٍ وُصِلَ بِهِ حرفٌ"[١٦])[١٧].

الخامس: يجبُ[١٨] تقديمُ الحالِ في صورةٍ، وذلكَ: إذا اقترنَ صاحبُهُ بضميرِ ملابسِهِ، نحوُ:

---

(١) شرح العمدة: ٤٢٤، ٤٢٥.
(٢) سبأ: ٢٨.
(٣) في ق: يحتمل، وهو تحريف.
(٤) في د: للناس، بزيادة لام الجر.
(٥) سبك المنظوم ورقة: ٢٩.
(٦) التسهيل: ١١٠، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٦٤ – ٢٦٥.
(٧) ينظر في الهمع: ٤/٢٥.
(٨) من (كذا..) إلى (.. محضة) ساقطة من ق.
(٩) في ق، د: تقدم، وهو وجه.
(١٠) ساقطة من ت.
(١١) ساقطة من د.
(١٢) الجامع الصغير: ٦٤، وينظر: الهمع: ٤/٢٥.
(١٣) شرح العمدة: ٤٢٤، وينظر: الهمع: ٤/٢٥.
(١٤) الأنعام: ٤٨.
(١٥) في ت، ظ: يكون.
(١٦) شرح العمدة: ٤٢٤.
(١٧) من (نحو..) إلى (.. حرف) جاءت مضطربة في ر، ت، ق، د. حيث وردت في الأمر الخامس بعد.. اقترن صاحبه.
(١٨) في ت: يجوز، وهو تحريف.

جاءَ زائرٌ[١] هندٍ أخوها، وجاءَ منقادًا لعمرٍو صاحبُهُ. وزادَ قومٌ ثانيةً: وهو ما إذا كانَ صاحبُ الحالِ محصورًا، نحوُ: ما قَدِمَ مسرعًا إلاَّ زيدٌ[٢]. وهذهِ الصورةُ جزمَ بِهَا في الكافيةِ[٣] الكبرى وشرحِها، (وسبكِ المنظومِ[٤]. وَضَعَّفَها في التسهيلِ[٥] وشرحِهِ[٦]. وَذَكَرَ في العمدةِ وشرحِها)[٧] صورةً ثالثةً ورابعةً، فقالَ: ويجبُ أيضًا تقديمُ الحالِ على صاحبِهَا وعامِلِهَا في نحوِ: أمَّا مسرعًا فجئتُ. وفي نحوِ: نخلتُكَ[٨] بُسرًا أَطيبُ منهُ رطبًا[٩]. وَيَرِدُ ما عَدَا الثاني على قولِ الكافيةِ: "ولا[١٠] على المجرورِ في الأصحّ"[١١].

قولُ الشذورِ: "ويأتي[١٢] مِنَ الفاعلِ[١٣] ومِنَ[١٤] المفعولِ[١٥]". يُوهِمُ أنَّها لا تأتي[١٦] من المبتدإِ، وهوَ رأيُ الأكثرينَ، لكنَّ مذهبَ سيبويه أنَّها تأتي منهُ، وصحَّحَهُ ابنُ مالكٍ[١٧].

قولُ الألفيَّةِ والشذورِ والعبارةُ لَهُ: "ومِنَ المضافِ إليه إنْ كانَ المضافُ بعضَهُ، نحوُ: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾[١٨] أو كبعضِه، نحوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا[١٩]﴾[٢٠]". نازعَ[٢١] أبو حيان في هاتينِ الصورتينِ[٢٢]، وقالَ: إنَّهُ لم يَسْبِقْ ابنَ مالك إلى ذِكْرِهِمَا أحدٌ، ولا حجَّةَ لَهُ[٢٣] فيما استدلَّ بِهِ، لاحتمالِ أنَّ " حنيفًا " حالٌ من " ملَّةَ "، أو من الضَّميرِ في " اتَّبع "، قالَ: ومثلُ هذهِ القاعدةِ لا تثبتُ بمثالٍ أو مثالينِ معَ الاحتمالِ[٢٤]، إنَّمَا يثبتُ[٢٥] هذا باستقراءِ جزئياتٍ[٢٦] كثيرةٍ، حتَّى يحصلَ[٢٧] من ذلكَ الاستقراءِ قانونٌ كلِّيٌّ يغلبُ على الظَّنِّ أنَّ الحكمَ منوطٌ بِهِ[٢٨]. انتهى. قلتُ: رأيتُ في فتاوَى نحويَّةٍ لابنِ مالكٍ نَقْلَ هاتينِ الصورتينِ عن الأخفش.

---

(١) في ر، ت، ق: زائرا، وهو وجه. وكذا في الهمع: ٤/٢٧.
(٢) ينظر: الهمع: ٤/٢٧.
(٣) في ت: شرح الكافية، بزيادة: شرح.
(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٤١ – ٧٤٢، وسبك المنظوم ورقة: ٢٨ – ٢٩.
(٥) التسهيل: ١١٠.
(٦) وشرحه: ساقطة من ق.
(٧) من (وسبك..) إلى (.. وشرحها) ساقطة من ت، س.
(٨) في س: نخلك، وهو وجه.
(٩) شرح العمدة: ٤٣١، ٤٣٨.
(١٠) لا: ساقطة من د.
(١١) الكافية: ٧، شرحها للرضي: ١/٢٠٤.
(١٢) في ق: وتأتي.
(١٣) على: ساقطة من ر.
(١٤) من: ساقطة من ت.
(١٥) شرح شذور الذهب: ٢٤٤.
(١٦) في ت: أنه لا يأتي، وهو وجه.
(١٧) ينظر: الهمع: ٤/٢٣.
(١٨) الحجرات: ١٢.
(١٩) النساء: ١٢٥. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٢٤ – ١٢٥.
(٢٠) شرح شذور الذهب: ٢١٤ – ٢٤٥، والألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٦٦.
(٢١) في ت: ونازع.
(٢٢) ساقطة من ق.
(٢٣) ساقطة من ت.
(٢٤) في ق: الاحتمالين، وهو وجه.
(٢٥) في ت، د: ثبت، وهو تحريف.
(٢٦) في ر: من جزئيات، بزيادة: من.
(٢٧) في ق: يجعل، وهو وجه.
(٢٨) ينظر: منهج السالك: ١٩٣ – ١٩٤.

قولُ الألفيَّةِ:

والحالُ إن يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفَا ... أو صِفَةَ أشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

فجائزٌ تقديمُهُ........................[١]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: قَيَّدَهُ في التسهيلِ: بأَنْ لا يكونَ نعتًا، ولا صلةً لـ" ألْ " أو لحرفٍ[٢] مصدريٍّ ولا مقرونًا بلامِ الابتداءِ أو القَسَمِ، ولا مصدرًا مقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ[٣]. ونازعَهُ أبو حيان في النَّعتِ، وجعلَ بدلَهُ: ما إذا لَزِمَ منهُ عودُ ضميرٍ على متأخِّرٍ[٤]. وهذهِ كلُّها واردةٌ على مفهومِ قولِ الكافيةِ: "ولا تُقَدَّمُ[٥] على العاملِ المعنويِّ"[٦]. وتختصُّ[٧] بإيرادٍ، وهوَ أنَّ مفهومَهُ التقديمُ على اللَّفظيِّ الجامدِ، وأفعلَ التفضيلِ، وليسَ كذلكَ. وقد احترزَ عنهُ في الألفيةِ. وبقيَ صورةٌ أُخرى[٨] يمتنعُ فيها التقديمُ، وهيَ: أنْ يكونَ الحالُ جملةً مقرونةً (٧٨/أ) بالواوِ. نقلَهُ أبو حيان مستدركًا على التسهيلِ[٩].

الثاني: قد يجبُ تقديمُ الحالِ على العاملِ، وذلكَ في الصورتينِ المذكورتينِ آنفًا عن شرحِ العمدةِ[١٠].

الثالث: لم يَذْكُرْ في الألفيةِ العاملَ في الحالِ مقصودًا بالذِّكْرِ، إنَّمَا ذَكَرَ ضميرَ مسألةِ التقديمِ عليهِ[١١].

قولُ الكافيةِ: "وعاملُهَا الفعلُ أو شبهُهُ أو معناهُ"[١٢]. فيهِ أَمرانِ:

الأوَّلُ: يُستَثْنَى من الفعلِ " كانَ " وأخواتُها[١٣]، و" عَسَى " فلا تعملُ[١٤] في الحالِ على أحدِ القولينِ، وصَحَّحَهُ[١٥].

الثاني: شرطُهُ أنْ يكونَ هوَ العاملُ في صاحبِها، هذا مذهبُ الأكثرينَ، وصحَّحَهُ أبو حيان.

---

(١) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٦٩/٢.

(٢) في ت: حرف، وكذا في التسهيل: ١١٠، وهو وجه.

(٣) التسهيل: ١١٠، وينظر: الهمع: ٢٩/٤.

(٤) في ر: متأخر، وهو خطأ نحوي. وفي ق: متأخر لفظا ورتبة. وينظر: الهمع: ٢٩/٤.

(٥) في ت: ولا يقدم. وفي الكافية: ٧: ولا يتقدم، كلها وجه.

(٦) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢٠٤/١.

(٧) في ق، د: ويختص، وهو وجه.

(٨) ساقطة من ظ.

(٩) ينظر: منهج السالك: ١٩٥، والهمع: ٣٠/٤.

(١٠) ينظر: شرح العمدة: ٤٣٨.

(١١) ساقطة من ت.

(١٢) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢٠١/١.

(١٣) في ر: وإخوتها، وهو وجه.

(١٤) في ق: فلا يعمل، وهو تصحيف.

(١٥) أحال الناسخ بعدها في الأصل، ر:على الحاشية، ولا يوجد فيها أثر للكتابة. وفي ت: بعدها أيضا، موضع بياض قدر كلمتين.

وخالفَ ابنُ مالك، وتبعَهُ[١] ابنُ هشام في الجامعِ[٢].

قولُ الكافيةِ: "ولا يتقدَّمُ على العاملِ المعنويِّ بخلافِ الظَّرف"[٣]. يُوهِـمُ أَنَّهُ إخراجٌ للظرفِ من[٤] العاملِ المعنويِّ، وأَنَّهُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه[٥]، فإِنَّهُ[٦] من جملةِ عواملِهِ المعنويَّةِ، وليسَ كذلكَ، ولا[٧] هوَ مرادُ المصنِّفِ، إنَّما أرادَ جوازَ تقديمِ الظَّرفِ نفسِهِ على عاملِهِ المعنويِّ، فالمسألةُ ليستْ من بابِ الحالِ البتَّةَ.

قولُ الألفيَّة: "ليتَ"[٨]. قالَ أبو حيان: ما صحَّحَهُ المصنِّفُ من أَنَّ " ليتَ " و"لعلَّ " تعملُ في الحالِ، صحَّحَهُ الزمخشري، وابنُ عصفور، والصَّحيحُ أَنَّهُمَا لا يعملانِ[٩] في حالٍ[١٠] ولا ظرفٍ، كـــ"إِنَّ " و"أَنَّ " و"لكنَّ"[١١].

قولُهُ: "ونَدَرَ نحوُ: سعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ"[١٢]. يشيرُ إلى توسطِ الحالِ بينَ المبتدإِ والخبرِ الظرفيِّ العاملِ فيها، وقد رجَّحَ في التسهيلِ: الجوازَ بضعفٍ إِنْ كانت الحالُ اسمًا صريحًا، وبقوَّةٍ إِنْ كانتْ ظرفًا، أو مجرورًا[١٣]. ورجَّحَ ابنُ هشام في الجامعِ الجوازَ مطلقًا[١٤].

قولُهُ:

"ونحوُ: زيدٌ[١٥] مفردًا[١٦] أنفعُ مِنْ عمرٍو مُعانًا مستجازٌ لن يَهِنْ"[١٧]

فيهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ يُوهِمُ اختصاصَهُ بهذهِ الصورةِ، وهوَ[١٨] ما إذا اختلفَ الذَّاتانِ والحالانِ، وليسَ كذلكَ، فَلَوْ[١٩] اتَّحَدَ الذَّاتانِ، نحوُ: هذا بسرًا أطيبُ منهُ رُطبًا، أو الحالانِ[٢٠] نحوُ: زيدٌ

---

(١) ساقطة من د. (٢) الجامع الصغير: ٦١.
(٣) الكافية: ٧، وفيها: ولا يتقدم. وينظر: شرحها للرضي: ٢٠٤/١.
(٤) في ت: عن، وهو تحريف. (٥) ساقطة من ت.
(٦) في ق: لأنه، ما أثبته أسد.
(٧) في ت: وليس، بدلا من: ولا، وهو وجه، وما أثبته أنسب للسياق.
(٨) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧١/٢.
(٩) في د: لا تعملان، وهو وجه.
(١٠) في ر، د: الحال، بزيادة أل التعريف، وما أثبته أنسب للسياق.
(١١) ينظر: منهج السالك: ١٩٩، والهمع: ٣٦/٤.
(١٢) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧١/٢.
(١٣) التسهيل: ١١١.
(١٤) الجامع الصغير: ٦٤. (١٥) ساقطة من د.
(١٦) في ر: منفردا، مخلة بالوزن ومخالفة لما في الألفية: ٣٣. وهي ساقطة من ق.
(١٧) ورد في ت: بـــدلا مـــن بيت الألفية: وندر نحو سعيد مستقر في هجر يشير إلى توسط الحال بين المبتدإ والخبر. ينظر: الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧٣/٢.
(١٨) في ق: وهي، وهو وجه. (١٩) في د: فلم، وهو تحريف.
(٢٠) في ت: الحال، وهو تحريف.

مفردًا[١] أَنفعُ من عمرٍو مفردًا[٢]، فالحكمُ كذلكَ[٣]. ولا تختصُّ[٤] المسألةُ أيضًا بوقوعِ أفعلَ التفضيلِ خبرًا، بل لو وَقَعَ حالاً أو صفةً، كانَ كذلكَ، نحوُ: مررتُ[٥] بزيدٍ أخبثَ منكَ ما تكونُ[٦]، وبرجلٍ أَخبثَ منكَ[٧] أَخبثَ[٨] ما تكونُ[٩]، كذا ذَكَرَهُ أبو حيان[١٠]، وليسَ في المثالينِ توسطُ " أَفعلَ " بينَ حالينِ كما تَرَى.

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ جوازُ تأخيرِ الحالينِ عن[١١] " أَفعلَ " لأنَّهُ إنَّما حَكَمَ بجوازِ التقديمِ دونَ الوجوبِ، وهوَ رأيٌ لبعضِ المغاربَةِ[١٢]. والذي ذَكَرَهُ الجمهورُ أنَّ التقديمَ للأُولى في مثلِ ذلكَ واجبٌ. وبِهِ جَزَمَ في العمدةِ[١٣]، وعلى الأوَّلِ شرطُهُ: أنْ يليَ أفعلَ الحالَ الأُولى مفصولةً عنهُ[١٤] من الثانيةِ، نحوُ: هذا أطيبُ بسرًا منهُ رطبًا. قالَ أبو حيان: وهذا الرأيُ حسنٌ في القياسِ، لكنَّهُ يحتاجُ إلى سماعٍ[١٥].

الثالث: أَلْحَقَ الناظمُ في شرحِ التسهيلِ بــ" أَفعلَ التفضيلِ " في ما ذَكَرَ " ذو التشبيهِ " فقالَ: إنَّهُ قد يتوسطُ بينَ حالينِ، فيعملُ[١٦] في إحداهمَا[١٧] متقدِّمَةً، وفي الأُخرى متأخِّرَةً كقولِهِ:

أَنَا فَذًّا كَهُم جميعًا فإنْ[١٨] ... أَشْدُدْ[١٩] أبِدْهُم ولاتَ حينَ بقاءِ[٢٠]

ونازَعَهُ أبو حيان: بأَنَّ أَفعلَ التفضيل إنَّما جازَ[٢١] فيهِ الإعمالُ في حالَيْنِ، لأَنَّهُ نابَ منابَ عاملينِ، وأداةُ التشبيهِ ليستْ كذلكَ، فالصَّوابُ نصبُ الأوَّلِ بإضمارِ إذا كانَ"[٢٢].

قولُهُ:

والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ – فاعْلَمْ – (٧٨/ب) وغيرِ مُفْرَدِ[٢٣]

---

(١) في ر: منفردا، وهو وجه.
(٢) في ر: مفردا، وهو وجه.، وفي ت: معانا، وهو تحريف.
(٣) ينظر: الهمع: ٤/٣٠ – ٣١.
(٤) في ق: ولا يختص.
(٥) في ق: حدوث، وهو تحريف.
(٦) في ت، د، ظ: ما يكون.
(٧) في ق: منكه، وهو تحريف.
(٨) ساقطة من ت.
(٩) في ت، ق، د، ظ: ما يكون.
(١٠) ينظر: منهج السالك: ٢٠٣.
(١١) في ق: من، وهو تحريف.
(١٢) ينظر: الهمع: ٤/٣٢.
(١٣) شرح العمدة: ٤٣١.
(١٤) في د: منه، وهو تحريف.
(١٥) منهج السالك: ٢٠٢.
(١٦) في ر، ت، ق: فتعمل، غير مناسبة للسياق.
(١٧) في ر، ت: أحدهما، مخالف للسياق.
(١٨) في ق: ثان.
(١٩) في ر: أمدد.
(٢٠) هكـــذا ورد البيت، ولم أقف على اسم قائله، وهو في شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٢٠١، وصدره في الارتشاف: ٤١٦.
(٢١) في ر: أجاز، وهو تحريف.
(٢٢) ينظر: الارتشاف: ٤١٦، والهمع: ٤/٣١.
(٢٣) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٤.

لم يُبيِّنْ إذا تَعَدَّدَ[١] صاحبُ الحالِ والحالُ، لأيِّهما يكونُ المتقدِّمُ[٢] من الحالينِ؟ والجمهورُ: على أَنَّهُ[٣] يكونُ للمتأخِّرِ من الاسمينِ، (ويكونُ المتأخِّرُ من الحالينِ للمتقدِّمِ من الاسمينِ)[٤]، وفي التَّمهيدِ: عكسُهُ[٥]. وهو المختارُ عندي[٦].

قولُ الكافيةِ: "ويجبُ في المؤكِّدَةِ، مثلُ: زيدٌ أبوكَ عطوفًا، أي: أحقُّهُ[٧]، وشرطُهَا: أنْ تكونَ مقرِّرَةً لمضمونِ جملةٍ اسميةٍ"[٨]. لم يَذْكُرْ من أنواعِ المؤكِّدَةِ[٩] سوَى المؤكِّدَةِ[١٠] لمضمونِ الجملةِ. وبقيَ عليهِ المؤكِّدَةُ لعاملِهَا، وهيَ في الألفيةِ والشذورِ[١١]، (والمؤكِّدَةُ لصاحبِها، وهيَ في الشذورِ)[١٢]. وقد قالَ في المغني: إنَّ النحويينَ أَهملُوهَا[١٣]، وذَكَرَ ابنُ مالك في مثالِ: زيدٌ أبوكَ عطوفًا، أَنَّهُ من الحالِ المؤكِّدَةِ لعاملِها، باختلافِ اللَّفظِ. قالَ: لأنَّ الأبَ صالحٌ للعملِ، فلا حاجة إلى تكلُّفِ إضمارِ عاملٍ[١٤].

قولُهُم والعبارةُ للألفيةِ: "وإنْ تؤكِّدْ جملةً"[١٥]. قالَ ابنُ مالك في التسهيل: شرطُهَا: أنْ يكونَ جزآها معرفتينِ جامدينِ جمودًا محضًا[١٦]. زادَ في الشرحِ: وأَنْ يكونَ الحالُ بلفظٍ دالٍّ على معنًى ملازمٍ أو شبيهٍ بالملازمِ في تقدُّمِ[١٧] العلْمِ بِهِ[١٨]. قالَ ابنُ قاسم: "والتَّعريفُ يُفْهَمُ من تَسْمِيتِهَا مؤكِّدَةً، لأنَّها إنَّما تؤكِّدُ شيئًا قد عُرِفَ. والجمودُ من[١٩] ذِكْرِ أَنَّها تُؤكِّدُ جملةً، لأَنَّهُ إذا كانَ أحدُ الجزئينِ مشتقًّا أو في حكمِهِ، كانَ عاملاً فيها وكانتْ مؤكِّدَةً لعاملِهَا[٢٠] لا لمضونِ الجملة"[٢١].

قولُ الألفيَّةِ:

"... فَمُضْمَرٌ   عامِلُهَا..."[٢٢]

---

(١) في ر: لتعدد، وهو تحريف.
(٢) في ر: المقدم، وهو وجه.
(٣) في ر، ت: أن، بإسقاط الضمير.
(٤) من (ويكون..) إلى (.. الاسمين) ساقطة من ت.
(٥) ينظر: الارتشاف: ٤١٩.
(٦) ينظر: الهمع: ٣٨/٤.
(٧) في ر: حقه، وهو تحريف.
(٨) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١٣/١ – ٢١٤.
(٩) في ق: المؤكد، بإسقاط التاء.
(١٠) في ق: المعد والمؤكدة، بزيادة: المعدو.
(١١) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٤٤.
(١٢) والمؤكدة لصاحبها وهي في الشذور: ساقطة من ت. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٤.
(١٣) في ت: أهملوك، وهو تحريف.
(١٤) مغني اللبيب: ٦٠٦.
(١٥) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧٦/٢.
(١٦) التسهيل: ١١٢.
(١٧) في د: تقديم. وفي ق: نفيهم، وهو تحريف.
(١٨) ينظر: شرح التسهيل لابن قاسم ورقة: ٢٠٣.
(١٩) في ت: متى، وهو تحريف.
(٢٠) في ر: عاملها.
(٢١) شرح الألفية: ١٥٢/٢.
(٢٢) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٧٦/٢.

أي: وجوبًا، وقد صرَّحَ بِهِ ابنُ الحاجب[١].

قولُهُ: "**وموضعُ الحالِ تجيءُ جملَةْ**"[٢]. لَهَا[٣] شرطانِ:

أحدُهُما: أنْ تكونَ خبريةً. وقد ذَكَرَهُ ابنُ الحاجب[٤].

الثاني: أنْ لا تكونَ مصدَّرَةً بحرفِ استقبالٍ كـ"لَنْ"[٥]، وحرفِ التنفيسِ، ذَكَرَهُ في التسهيلِ[٦]. قالَ أبو حيان: ويُستثنَى من الخبريةِ " التعجبيَّةُ"[٧] إنْ قلنا: إنَّ التَّعَجُّبَ خبرٌ، فلا يقعُ حالاً، لا يقالُ: مررتُ بزيدٍ ما أحسنَهُ. ويُستثنَى من المصدَّرَةِ بحرفِ استقبالٍ، الشرطيَّةُ، فتقعُ حالاً، نحوُ: لأضربنَّهُ إنْ ذَهَبَ، وإنْ مَكَثَ، لأنَّ المعنى: لأضربَنَّهُ على كلِّ حالٍ.

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: "**والمضارعُ المُثْبَتُ بالضَّميرِ وحدَهُ**"[٨]. شرطُهُ كما في التسهيلِ: أَنْ يُعَرَّى من " قَدْ"[٩] فإنِ اقترنَ بها لزمتْهُ[١٠] الواوُ، نحوُ: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ﴾[١١].

قولُ الكافيةِ والألفيَّةِ:

وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بواوٍ أو بضميرٍ أو بِهِمَا[١٢]

فيهِ أُمورٌ:

الأول: لم يَستَثْنِ سِوَى المضارعِ المُثْبَتِ، ويُستثنَى معَهُ[١٣] صورٌ[١٤] أُخرى مذكورةٌ في التسهيلِ والعمدةِ: المضارعُ المنفيُّ بــ" لا " نحوُ: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾[١٥]. والماضي بعدَ " إلاَّ " نحوُ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا﴾[١٦]. والماضي المتلو بــ" أوْ " نحوُ: لأَضْرِبَنَّهُ ذهبَ أو مكثَ. والمؤكِّدَةُ[١٧]، نحوُ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[١٨] فيتعيَّنُ في الأربعةِ الضميرُ، ولا يجوزُ دخولُ الواوِ مَعَهُ، ولا الاقتصارُ عليها. وزادَ أبو حيان في شرحِ التسهيلِ نقلاً عن البسيطِ

---

(١) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي ١/٢١٣.
(٢) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٨.
(٣) في ت: له، وهو وجه.
(٤) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١/٢١١.
(٥) في د: كأن، وهو تحريف.
(٦) التسهيل: ١١٣.
(٧) ينظر: منهج السالك: ٢١٠ – ٢١١.
(٨) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ١/٢١١، والألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٩.
(٩) التسهيل: ١١٢.
(١٠) في ر: لزمه، وهو وجه.
(١١) الصف: ٥.
(١٢) شرح الكافية الشافية: ٢/٧٦١، والألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٨٠.
(١٣) في ر: منه، وهو تحريف.
(١٤) في ت، د، س: صورة.
(١٥) المائدة: ٨٤.
(١٦) يس: ٣٠.
(١٧) في ق: والموارِدة، وهو تحريف.
(١٨) البقرة: ٢، وينظر: التسهيل: ١١٢، وشرح العمدة: ٤٤٤ – ٤٤٥.

صورتين: الاسمية إذا عُطِفَتْ على حال، كراهةَ[١] اجتماعِ حرفَي عطفٍ، نحوُ: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَو هُمْ قَائِلُونَ﴾[٢] والاسميةُ بعدَ " إلاَّ " نحوُ: ما ضربتُ أحدًا إلاَّ عمرٌو خيرٌ منهُ[٣]، لحصولِ الاتصالِ بها. وقد أوْرَدَ المعطوفةَ ابنُ هشام في تعليقِهِ وجامعِه[٤].

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ استواءُ الثلاثةِ في الاسميةِ، وقد نصَّ في التسهيلِ على(٧٩/أ) أنَّ اجتماعَهُمَا فيها أكثرُ من انفرادِ الضميرِ[٥]. وقالَ في شرحِهِ: عندي أنَّ إفرادَ الضميرِ أقيسُ من إفرادِ الواوِ، لأنَّ إفرادَ الواوِ[٦] لم يوجَدْ إلاَّ في الحالِ، فكانَ لإفرادِ الضميرِ مَزِيَّةٌ على إفرادِ الواوِ. وهذا واردٌ على قولِ الكافيةِ: "فالاسميةُ بالواوِ والضميرِ، أو بالواوِ أو[٧] الضميرِ على ضعف"[٨]. ويردُ عليهِ أيضًا الاسميةُ المعطوفةُ، والواقعةُ بعدَ " إلاَّ " كَمَا تقدَّمَ. ويَرِدُ على تضعيفِهِ الضميرَ[٩]، أَنَّهُ قولٌ ضعيفٌ ذهبَ إليه الفراءُ[١٠] وتابعَهُ الزمخشري[١١]. ومذهبُ الجمهورِ جوازُ انفرادِهِ فصيحًا كثيرًا، ذَكَرَهُ ابنُ مالك[١٢] وأبو حيَّان[١٣] وغيرُهُمَا. وبالغَ ابنُ مالك في الرَّدِّ على الزمخشري في ذلكَ، وقالَ: إنَّهُ وافقَ الجمهورَ في الكشافِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[١٤] وقولِهِ: ﴿يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[١٥].

الثالث: ذَكَرَ في التسهيلِ والعمدةِ: أَنَّ اجتماعَهُمَا في المصدَّرَةِ بـ" ليسَ " أَكثرُ أيضًا من انفرادِ[١٦] الضميرِ أوِ الواوِ[١٧].

الرابع: ذَكَرَ في التسهيلِ والعمدةِ والكافيةِ الكبرى: أَنَّ الاسميةَ قد تخلُو من الواوِ والضميرِ معًا استغناءً بالعِلْمِ بِهِ، نحوُ: مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بِدِرْهَمٍ[١٨]. ونازعَهُ أبو حيان بأنَّ الضميرَ هنا مقدَّرٌ على حدِّ: السَّمنُ مَنَوان بِدِرْهَمٍ، أي: منهُ[١٩].

---

(١) في ت: لواحد، وهو تحريف.
(٢) الأعراف: ٤. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٤/١، الهمع: ٤٨/٤.
(٣) ينظر: الارتشاف: ٤٢٢، والهمع: ٤٨/٤.
(٤) الجامع الصغير: ٦٣.
(٥) التسهيل: ١١٢.
(٦) لأن إفراد الواو ساقطة من د.
(٧) أو: ساقطة من ت.
(٨) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١١/١.
(٩) ساقطة من د.
(١٠) الهمع: ٤٧/٤.
(١١) المفصل: ١٨٥/١، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٢/١، والهمع: ٤٧/٤.
(١٢) التسهيل: ١١٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٥٧/٢، ٧٥٨.
(١٣) الارتشاف: ٤٢٢.
(١٤) الأعراف: ٢٤. وينظر: الكشاف: ٩٦/٢ – ٩٧.
(١٥) الرعد: ٤١. وينظر: الكشاف: ٥٣٤/٢ – ٥٣٥.
(١٦) في ر: إفراد، وهو وجه.
(١٧) التسهيل: ١١٢، وشرح العمدة: ٤٤٥.
(١٨) التسهيل: ١١٢، ١١٣، وشرح العمدة ٤٤٥، وشرح الكافية الشافية:٧٥٧/٢، ٧٦٠، وينظر:الهمع:٤/ ٤٧.
(١٩) الارتشاف: ٤٢٢، وينظر: الهمع: ٤٧/٤.

قولُ الكافيةِ: "ولا بُدَّ[١] في الماضِي المُثْبَتِ مِنْ " قَدْ " ظاهرةً، أوْ مقدَّرَةً"[٢]. فيهِ أمرانِ:

الأول: هذا الذي جزمَ بهِ، هو مذهبُ البصريين[٣]، لكن قالَ أبو حيان: الصَّحيحُ جوازُهُ بغيرِ " قد " ولا يحتاجُ إلى تقديرِها، لكثرةِ ما وردَ من ذلكَ، وتأويلُ الشَّيءِ الكثيرِ ضعيفٌ جدًّا، لأنَّا إنَّما نبني المقاييسَ العربيةَ على وجودِ الكثرةِ. قالَ: وهذا مذهبُ الكوفيين ونقلَهُ ابنُ أصبغ عن الجمهورِ، ونقلَهُ بعضُهم عن الأخفش[٤]. انتهى. واختارَهُ أيضًا ابنُ قاسم[٥] والسيد في حاشيةِ المتوسطِ، وشيخُنا العلاَّمةُ الكافيجي[٦]. ومحلُّ[٧] الخلافِ عندَ وجودِ الضميرِ، فإنْ[٨] لم يكُنْ فيهِ إلاَّ الواوُ، لزمت " قَدْ " معها بلا خلافٍ. وفي سبك المنظوم: "فإنْ كانَ ماضيًا قُرِنَ بـــ" قَدْ " لفظًا أو تقديرًا، أو قُدِّرَ قبلَهُ موصوفٌ خلافًا للكوفيين"[٩].

الثاني: استثنَى في التسهيلِ: الماضيَ التَّاليَ " إلاَّ " والمتلوَّ بـــ" أوْ "، فلا يدخلُ[١٠] عليهما قَدْ[١١]. قالَ أبو حيان: ويُستثنَى أيضًا الجامدُ، نحوُ: "ليسَ " فإنَّها لا تدخلُ عليهِ[١٢].

قولُ الألفيَّةِ والكافيةِ: "ويجوزُ حذفُ العاملِ"[١٣]. استثنَى منهُ أبو حيان: المعنويَّ، فإنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ عندَ الأكثرينَ حذرًا من اجتماعِ تجويزَيْنِ. وأجازَهُ المبرِّدُ في الظَّرفِ. واستثنَى في سبكِ المنظومِ والعمدةِ: الحالَ المؤكِّدَةَ لعاملِها، فإنَّ عاملَها واجبُ الذِّكْرِ[١٤].

قولُ الكافيةِ: "ويجبُ في المؤكِّدةِ"[١٥]. بقيَ عليهِ أشياءُ: الجاريةُ مَثَلاً، والدَّالةُ على زيادةٍ أو نقصٍ بتدريجٍ[١٦]، نحوُ: بعتُهُ بدرهَمٍ فصاعدًا، أوْ فسافلاً. والنائبةُ[١٧] عن خبرٍ، كضربي زيدًا قائمًا. والواقعةُ توبيخًا: أقائمًا وَقَدْ قعدَ النَّاسُ. ذَكَرَ هذهِ الصورَ[١٨] في التسهيلِ[١٩]، وهوَ معنَى

---

(١) بد: ساقطة من ت.

(٢) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١١/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٩، والهمع: ٤٩/٤.

(٤) منهج السالك: ٢١٤، وينظر: الهمع: ٤٩/٤ – ٥٠.

(٥) شرح الألفية: ١٥٥/٢.

(٦) هـــو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩هـــ. البدر الطالع: ١٧١/٢، بغيـــة الوعاة: ١١٧/١ – ١١٩، المدارس النحوية: ٣٥٨، وينظر: رأيه في البهجة المرضية: ٩٥.

(٧) في ق: ومحله، وهو تحريف.

(٨) في ت: فلو.

(٩) سبك المنظوم ورقة: ٢٩.

(١٠) في ت: تدخل، وهو وجه.

(١١) التسهيل: ١١٣.

(١٢) ينظر: الارتشاف: ٤٢٤.

(١٣) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١٣/١، والألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢.

(١٤) سبك المنظوم ورقة: ٢٩، وشرح العمدة: ٤٣٨.

(١٥) الكافية: ٧، شرح الكافية للرضي: ٢١٣/١.

(١٦) ساقطة من ت.

(١٧) في ر، ت، ق، س: والثانية، وهو تصحيف.

(١٨) في ر، ت، س، ظ: الصورة، وهو تحريف.

(١٩) التسهيل: ١١١.

قولِ الألفيةِ: "وبعضُ ما يحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ"[١]. وبقيَ عليهما: حَذْفُ الحالِ، وهوَ جائزٌ ما لم تَنُبْ عن غيرِهَا، أو يتوقَّف المرادُ على ذِكْرِهَا، ذَكَرَهُ في التسهيلِ[٢]. وحذفُ صاحبِها، وهوَ جائزٌ أيضًا، نحو: ﴿أَهَذَا (٧٩/ب) الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[٣]، ذَكَرَهُ ابنُ هشام في الجامعِ[٤].

(١) الألفية: ٣٣، شرح ابن عقيل: ٢/٢٨٣.

(٢) التسهيل: ١١١.

(٣) الفرقان: ٤١، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٠٥.

(٤) الجامع الصغير: ٦٥.

فهرس المحتويات